

الموسى وعبد الجنائز

جندري عبد الحكيم

الجزء الثاني
إضراب - تهديد



الموسم عند الجنائز

تأليف

جندى عبد الملك

رئيس النيابة العمومية لدى محكمة استئناف مصر الأهلية

الجزء الثاني

إضراب - تهديد

الطبعة الثانية

دار العلم للجميع

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

فهرس

الجزء الثاني من الموسوعة الجنائية

صفحة	بيان المراجع التي أشير إليها في هذا الجزء ك
١	في الاضرار عن العمل
٢	الباب الأول — في اضرار الموظفين والمستخدمين العموميين
٢	الفصل الأول — عمومات
٤	الفصل الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة ع
١٤	الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية
١٦	الباب الثاني — في اضرار العمال والاعتداء على حرية العمل
١٦	الفصل الأول — عمومات
١٨	الفصل الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ مكررة
٢٢	الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ (٣)
٢٨	الباب الثالث — في اضرار تلاميذ وطلبة المدارس والكليات وغيرها من ساعد التعليم
٣٠	في الاختصاص
٣٠	الفصل الأول — في اختصاص السطات أو الامضاءات
٣٨	الفصل الثاني — في اختصاص المال بالتهديد
٤٥	في إنشاء الأسرار
٤٥	الفصل الأول — عمومات
٤٦	الفصل الثاني — في أركان الجريمة
٥٠	الفصل الثالث — في عقاب الجريمة
٥١	الفصل الرابع — في الاخفاء من أداء الشهادة
٥٤	الفصل الخامس — في الأحوال التي يجوز فيها إنشاء الأسرار

صفحة	
٥٨	في جرائم الانتخاب
٥٨	الفصل الأول — عمويات
٦١	الفصل الثاني — في بيان الجرائم الانتخابية
٦٩	الفصل الثالث — في العقاب والشروع والاشتراك
٧٠	الفصل الرابع — في التحقيق والاختصاص والمحاكمة وسقوط الدعوى
٧٣	في انتهاك حرمة القبور أو الجبانات
٧٩	في انتهاك حرمة ملك الغير
٧٩	عمويات
٨٢	الجرمة الأول — دخول عقار بقصد منع حياته بالقوة أو ارتكاب جرمة فيه
٩٠	الجرمة الثانية — دخول بيت مسكون الخ بقصد منع الميابة أو ارتكاب جرمة
٩٩	الجرمة الثالثة — وجود شخص في بيت مسكون الخ مخفيا عن الأهل
١٠٠	الجرمة الرابعة — دخول بيت مسكون الخ والامتناع عن الخروج منه
١٠١	في إيقاف تنفيذ العقوبة
١٠١	الفصل الأول — في الفرض من إيقاف التنفيذ وادخاله في القانون المصري
١٠٤	الفصل الثاني — في شروط إيقاف التنفيذ
١١٢	الفصل الثالث — في آثار إيقاف التنفيذ
١١٨	في البلاغ الكاذب
١١٨	عمويات
١١٩	الفصل الأول — في أركان الجرمة
١٢٠	الركن الأول : البلاغ
١٢٤	الركن الثاني : الأمر المبلغ عنه
١٢٧	الركن الثالث : الجهة المقدم إليها البلاغ
١٣٠	الركن الرابع : كذب البلاغ
١٣٦	الركن الخامس : قصد الخفاء
١٣٨	الفصل الثاني — في عقاب الجرمة
١٣٩	الفصل الثالث — في بيان الرأفة في الحكم

صفحة

١٤١	في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم
١٤٢	في بيان جرائم هذا الموضوع
١٤٤	الباب الأول - في تجاوز حدود الوظيفة ضد المصلحة العامة
١٤٤	الفصل الأول - في استعمال سلطة الوظيفة في توقيف تنفيذ أوامر الحكومة
١٤٤	أو أحكام القوانين والقوانين
١٤٦	الفصل الثاني - في إضراب الموظفين عن العمل (إحالة على باب الإضراب)
١٤٦	الفصل الثالث - في السب بطريق النفس في إضرار أو تعطيل مهلة المزايدات
١٤٦	المصلحة بالحكومة
١٥١	الباب الثاني - في تجاوز حدود الوظيفة ضد الأفراد
١٥١	الفصل الأول - في التوسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضرار به
١٥٤	الفصل الثاني - في انتفاع الثاني من الحكم أو فضائه بنسب الحق بناء على
١٥٤	الأسباب المذكورة
١٥٧	الفصل الثالث - في انتفاع الثاني من الحكم في غير الأحوال المذكورة
١٥٩	الفصل الرابع - في تعذيب المتهم لعله على الاعتراف
١٦٥	الفصل الخامس - في عقاب المحكوم عليه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً
١٦٨	أو عقوبة لم يحكم بها عليه
١٦٨	الفصل السادس - في انتهاك حرية المنازل
١٨٠	الفصل السابع - في استعمال القسوة مع الناس اعتماداً على الوظيفة
١٨٥	الفصل الثامن - في اغتصاب ملك الغير
١٨٦	الفصل التاسع - في السرقة
١٩١	الفصل العاشر - في أخذ المأكل أو اللطف قهراً بدون إذن أو بمن يخبس
١٩٢	في التجمهر
٢٠٢	في التحريض على الفسق والفجور
٢٠٣	الفصل الأول - في أركان الجريمة
٢٠٣	الركن الأول : التحريض على الفسق
٢٠٨	الركن الثاني : العبادة
٢١٠	الركن الثالث : السر
٢١٠	الركن الرابع : القصد الخفي

صفحة	
٢١٢	الفصل الثاني — في طاب الجريمة والبروف المتقدمة لما والاشراك فيها
٢١٧	الفصل الثالث — في بيان الواقعة في الحكم
٢١٩	في التحقيق الابتدائي
٢٢٢	الفصل الأول — في مسائل صورية
٢٣١	الفصل الثاني — فيمن يجري التحقيق الابتدائي ومن يشرف عليه
٢٣١	الفرع الأول — في رجال القضاء المكلفين بالتحقيق
٢٣٢	الفرع الثاني — في الاستدباب للتحقيق أو الاذابات القضائية
٢٣٨	الفرع الثالث — في الاعتراف على تحقيقات النيابة
٢٤٣	الفصل الثالث — في الصفات العامة للتحقيق الابتدائي
٢٥٣	الفصل الرابع — في الدفع في وجه التحقيق بعدم الاختصاص أو بعدم العقاب
٢٥٤	تقسيم التحقيقات الابتدائي
٢٥٥	الفصل الخامس — في أعمال التحقيق المتقدمة بجميع الأدلة
٢٥٥	الفرع الأول — في الاعتقال الى محل الواقعة
٢٥٨	الفرع الثاني — في تفتيش المنازل
٢٦٤	الفرع الثالث — في ضبط الأوراق
٢٧١	الفرع الرابع — في تعيين الخبراء
٢٧٤	الفرع الخامس — في سماع الشهود
٢٨٠	الفرع السادس — في الاستجواب
٢٨٢	الفصل السادس — في الأعمال الاحتياطية المتعلقة بشخص المتهم
٢٨٢	الفرع الأول — في التكليف بالحضور
٢٨٣	الفرع الثاني — في أمر القبض والاحتجاز
٢٨٦	الفرع الثالث — في أمر الحبس الاحتياطي
٢٨٦	المبحث الأول — صوبيات
	المبحث الثاني — في الأحوال والشروط التي يجوز فيها النيابة بإصدار أمر
٢٨٨	الحبس الاحتياطي
٢٩٠	المبحث الثالث — في شكل أمر الحبس وتنقيده
	المبحث الرابع — في الممارسة في أمر الحبس الصادر من النيابة ومدة أمر الحبس
٢٩١	واستعدادها

فهرس الكتاب

(ز)

صفحة	
المبحث الخامس - في أرقام المجلس الصادرة من قاضى التحقيق	٢٩٧
المبحث السادس - في أرقام المجلس الصادرة من قاضى الاحالة	٢٩٨
المبحث السابع - كيف يتقاضى المجلس الاحياطى	٢٩٨
المبحث الثامن - في نظام المجلس للأحياطى	٣٠٥
الفصل السابع - في فصل التحقيق	٣٠٦
الفرع الأول - في الأوامر التى تصدرها النيابة على إثر التحقيق الإيعالى	٣٠٧
المبحث الأول - في حفظ الأوراق	٣٠٨
المبحث الثانى - في إحالة المعزى على المحكمة	٣٢٥
المبحث الثالث - في سلطة النيابة على إحالة المعزى على المحكمة	٣٢٧
الفرع الثانى - في قفل تحقيق بمررة قاضى التحقيق	٣٣١
الفصل الثامن - في اجراءات التحقيق المخالفة للقانون	٣٣٣
في التزوير	٣٣٨
عروضات	٣٤١
الفصل الأول - في تغليد الأنعام والنباتات والعلامات والأوراق العمومية وتزويرها	٣٤٢
الفرع الأول - في الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع	٣٤٢
الفرع الثانى - في الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٥ ع	٣٥٣
الفرع الثالث - في الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٧٦ ع	٣٥٦
الفرع الرابع - في الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٧٧ ع	٣٥٨
الفرع الخامس - في الاعضاء المنصوص عليه فى المادة ١٧٨ ع	٣٥٩
الفصل الثانى - في التزوير فى الهويات	٣٦١
الفرع الأول - في تعريف جريمة التزوير وأركانها	٣٦١
الركن الأول - تغيير الحقيقة فى عجز	٣٦٢
الشرط الأول : تغيير الحقيقة	٣٦٢
الشرط الثانى : الهوى	٣٦٦
الشرط الثالث : طرق التزوير	٣٧٠
المبحث الأول - في التزوير المالى وطرقه	٣٧١
الطريقة الأولى : وضع اعضاءات أو اعظام مزورة	٣٧٧

٣٧٥	الطريقة الثانية : تمييز المحضرات أو الأعيان أو الاعترافات
٣٧٨	أوزيادة كلمات
٣٧٩	الطريقة الثالثة : وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة
٣٨٠	الطريقة الرابعة : التقليد
٣٨٤	الطريقة الخامسة : الاستطاع
٣٨٥	المبحث الثاني - في التزوير المتوى وطرقه
٣٨٦	الطريقة الأولى : تنقيح إقرار أول الشأن
٣٩٠	الطريقة الثانية : جعل دافعة مزورة في صورة دافعة صحيحة الخ
٣٩٤	انحال منصفة للتزوير أو استبدال الأشخاص
٣٩٦	التزوير بالحصول على الأعضاء بإغنة
٣٩٧	التزوير بالترك
٤٣٠	الركن الثاني - القصد
٤٣٥	الركن الثالث - القصد الجنائي
٤٣٥	الفرع الثاني - في إبداعات دعوى التزوير وبيان الواقعة في الحكم
٤٣٥	المبحث الأول - في إبداعات دعوى التزوير
٤٣٨	المبحث الثاني - في بيان الواقعة في الحكم
٤٤٣	الفرع الثالث - في التزوير في الأوراق الرسمية
٥٢٣	الفرع الرابع - في التزوير في المحررات العرفية
٥٣٠	الفرع الخامس - في التمييز بين التزوير وجرائم أخرى
٥٣٥	الفرع السادس - في استبدال المحررات الموقوفة
٥٤٦	الفرع السابع - في صور تخففة من التزوير
٥٤٧	المبحث الأول - في تزوير تذاكر السفر أو المروودات والركنات
٥٤٨	والشهادات الطبية
٥٥٣	المطلب الأول - في تزوير تذاكر السفر أو المروود
٥٥٤	المطلب الثاني - في تزوير دقات الركائز
٥٥٤	المطلب الثالث - في تزوير الشهادات الطبية
٥٦٥	المبحث الثاني - في أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين خصوصية ...

منة	
٥٦٦	في المسكوكات الزيف والمزورة
٥٦٧	عمومات
٥٦٨	الفصل الأول — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٠ ع
٥٨٠	الفصل الثاني — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع
٥٨٢	الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع
٥٨٧	الفصل الرابع — في الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٣ ع
٥٩٠	في تسليم المجرمين
٥٩٠	الفصل الأول — في تعريف التسليم وأسائه ومصادره
٥٩٤	الفصل الثاني — في شروط التسليم
٦٠١	الفصل الثالث — في إجراءات التسليم
٦٠٤	الفصل الرابع — في آثار التسليم
٦٠٨	الفصل الخامس — في التغطيات والمظاهرات
٦٢١	في مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالنسب وغيره
٦٢٢	عمومات
٦٢٤	الفصل الأول — في إهانة الموظفين السوامين بالقول أو الإشارة أو التهديد
٦٥٤	الفصل الثاني — في التعدي على الموظفين بالقوة أو العنف
٦٦٠	في التفالس
٦٦١	الفصل الأول — قواعد عمومية
٦٦٦	الفصل الثاني — في التفالس بالتصغير
٦٦٩	الفصل الثالث — في التفالس بالتفليس
٦٧١	الفصل الرابع — في إفلاس الشركات
٦٧٢	الفصل الخامس — في الشروع والاشتراك والاعتصام والمهاكة
٦٧٦	الفصل السادس — في الجرائم التي يرتكبها غير المحلس وتتعلق بالتفليس
٦٨٠	في تقليد علامات البوستة والتفرفافات
٦٨٤	في تقليد المفاتيح
٦٨٧	في تقليد المؤلفات والأشياء الفنية والمصنوعات

٦٩٥	في تنفيذ الأحكام الصادرة بقوة
٦٩٧	الفصل الأول — قواعد عامة على تنفيذ الأحكام
٧٠١	الفصل الثاني — قواعد خاصة بتنفيذ عقوبة الإعدام
٧٠٢	الفصل الثالث — قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات المقررة لحرية
٧٠٢	الفرع الأول — طريقة تنفيذ العقوبات المقررة لحرية
٧٠٣	الفرع الثاني — مبدأ تنفيذ العقوبات المقررة لحرية وملتها
٧١٢	الفرع الثالث — حق اختيار الشغل بدل الحبس
٧١٤	الفرع الرابع — تعدد العقوبات المقررة لحرية
٧٢٢	الفرع الخامس — نظام السجن والإفراج تحت شرط
٧٢٥	الفصل الرابع — قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات النجسة والتكليفية
٧٢٨	الفصل الخامس — قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات المالية
٧٢٨	الفرع الأول — عموميات
٧٣١	الفرع الثاني — الخصائص
٧٣٧	الفرع الثالث — الإكراه البدني
٧٤٣	الفرع الرابع — إبدال الإكراه البدني بعمل يدوي أو صناعي
٧٤٥	الفصل السادس — تنفيذ الأحكام الصادرة بعمل شيء
٧٥٤	في التمهيد

(ك)

بيان أهم المراجع التي أشير إليها في هذا الجزء

الكتب الأجنبية :

COMITÉ DE SURVEILLANCE JUDICIAIRE: Répertoire Alphabétique des Notes et Circulaires, 2^{me} éd. 1913.

DALLOZ: Recueil Périodique de jurisprudence.

• : Répertoire Alphabétique.

• : Supplément.

• : Répertoire Pratique.

PANDECTES FRANÇAISES.

GARRAUD: Traité théorique et pratique du droit pénal français, 2^{me} et 3^{me} éd.

GARRAUD: Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale.

GARSON: Code pénal annoté.

CHAUVEAU ET HÉLIE: Théorie du Code pénal, 6^{me} éd.

FAUSTIN HÉLIE: Traité de l'instruction criminelle, 2^{me} éd.

BLANCHET: Etudes sur le Code pénal.

LE POITTEVIN: Code d'instruction criminelle annoté.

• : Traité de la presse.

BARBIER: Code expliqué de la presse, 2^{me} éd.

NYFELS ET SERVAN: Code pénal belge interprété.

HAUS: Cour de droit criminel.

GRANDMOULIN: Le droit pénal égyptien indigène.

• : La procédure pénale égyptienne.

GOADBY: Commentary on Egyptian Criminal Law.

الكتب العربية :

- أحمد أمين بك : شرح قانون العقوبات الأهل، القسم الخاص .
 علي زكي الرازي بك : شرح القسم العام من قانون العقوبات وجرائم القتل
 والجرح والضرب .
 علي زكي الرازي بك : المبادئ الأساسية للتحقيقات والإجراءات الجنائية .
 علي زكي الرازي بك : القضاء الجنائي .
 محمد كامل مرسي بك : شرح قانون العقوبات، القسم العام .
 أحمد صفوت بك : شرح القانون الجنائي، القسم العام .
 أحمد نشأت بك : شرح قانون تحقيق الجنايات .
 علي ماهر باتسا : القانون الدولي العام .
 الأستاذ عبد اللطيف محمد : التشريع السياسي في مصر .
 محمد عبد الهادي الجندى بك : التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهل .
 المجموعة الرسمية - القضاء - الحقوق - المحاكم - الاستقلال -
 الشرائع - المهامة .

في الاضراب عن العمل

ملخص

الباب الأول — في إضراب الموظفين والمستخدمين العموميين .

الفصل الأول — عموميات . نص المادة ١٠٨ مكررة ع ١ — الفرض من هذه المادة ٢ مأخذها ٣ — الجرائم التي تنص عليها ٤

الفصل الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى . أركان الجريمة ع — الركن الأول : اتفاق ثلاثة فأكثر ٦ — الركن الثاني : صفة الجاني ٧ و ٨ — الركن الثالث : ترك العمل ٩ الى ١٢ — الركن الرابع : عدم المنع للشرع ١٣ و ١٤ — الركن الخامس : القصد الجنائي ١٥ — عقاب الجريمة ١٦

الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية . أركان الجريمة ١٧ — الركن الأول : صفة الجاني ١٨ — الركن الثاني : الامتناع عن العمل ١٩ الى ٢١ — الركن الثالث : الضرر ٢٢ و ٢٣ — الركن الرابع : القصد الجنائي ٢٤ — عقاب الجريمة ٢٥

الباب الثاني — في إضراب العمال والاعتداء على حرية العمل .

الفصل الأول — عموميات . حق العمال في الاضراب عن العمل ٢٦ — تنفيذ هذا الحق ٢٧ الى ٢٩

الفصل الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ مكررة . نص المادة ٣٢٧ مكررة ع ٣٠ — أركان الجريمة ٣١ — الركن الأول : صفة العمال ونوع العمل ٣٢ و ٣٣ — الركن الثاني : التوقف عن العمل ٣٤ الى ٣٦ — الركن الثالث : عدم الإخطار ٣٧ و ٣٨ — الركن الرابع : تعطيل سير العمل ٣٩ الى ٤١ — الركن الخامس : القصد الجنائي ٤٢ — عقاب الجريمة ٤٣ — تشديد العقاب على المحرض ٤٤

الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ ع (٣) . نص هذه المادة ٤٥ — أركان الجريمة ٤٦ — الركن الأول : الوسائل المستعملة ٤٧ الى ٥٥ — الركن الثاني : الاعتداء على حرية العمل ٥٦ الى ٥٨ — الركن الثالث : القصد الجنائي ٥٩ — عقاب الجريمة ٦٠ — الشروع في الجريمة ٦١ — تمسك الجرائم ٦٢ — الاشتراك في الجريمة ٦٣ الى ٦٦

الباب الثالث — في إضراب تلاميذ وطلبة المدارس والكتليات وغيرها من ساعد التعليم . نص المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في ساعد التعليم ٦٧

ملاحظة — اجاز ان هذا المرسوم كان واستمر ولا زال قائماً تماماً رغم عدم موافقة البرلمان عليه ٦٨

الباب الأول — فى إضراب الموظفين والمستخدمين العموميين

Grève des fonctionnaires et employés publics

المادة ١٠٨ مكررة ع المضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣

(تقابل المادة ١٨١ ع إبطال والمواد ١٢٣ الى ١٢٦ ع فرنسى)

المراجع

جارو طبة ثالث ج ٣ ص ٦٩٦ ، وشوئو وعلى طبة سادسة ج ٢ ص ٢٢٩ ، وجارسون ج ١ ص ٢٧٠ ، وجودى ج ٢ ص ٣٨٤ وج ٣ ص ١٠٢٤ ، وعبد الحليف بك محمد ج ١ ص ٢٥٠ ، ودوموعات دالوز تحت كلمة (forfaiture) ج ٢٦ ص ٨ ن ٩ ، ودملق دالوز ج ٨ ص ٧٧٧ ن ١٢

الفصل الأول — عموميات

١ — المادة ١٠٨ مكررة ع — نضبا : "إذا اتفق ثلاثة على الإكل

من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام امتنع عمدا عن تأدية واجب من واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يعمل أو من شأنه أن يعطل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر . وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة .

وفى ايتعلق بتطبيق هذه المادة بعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت فى خدمة الحكومة أو فى خدمة سلطة من سلطات الأقاليم ، والسلطات البلدية أو المحلية" .

٢ — الغرض من هذه المادة — لم يكن فى القانون المصرى

نصوص تقضى بقباب للموظفين والمستخدمين الذين يهجون الخدمة العامة التى هم مكلفون بها . ومع ذلك فمن المسلم به عموما أن الاضراب الذى يقع فى خدمة عامة

هو فصل غير مشروع إذ لا يمكن ترك مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المدلحة الخاصة للرجال القاعين بتلك الخدمة .

ومن الممكن طبعاً توقيع عقوبات تأديبية على الموظفين الذين يتركون الخدمة الممهودة بها إليهم وهي عقوبات أشد من الزل من الوظيفة ، غير أن هذه العقوبات غير كافية في بعض الأحيان لقمع أفعال تكون على درجة خاصة من الخطورة وتهتد بشل حكومة البلاد عن القيام بوظائفها الأساسية .

ولذا رأى الشارع المعاقبة على هذا الأمر جنائياً ومن لهذا الفرض المادة ١٠٨ مكررة التي أضافها على قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٧ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ (رابع المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المذكور) .

٣ — مأخذ هذه المادة — والمادة ١٠٨ مكررة ع مأخوذة من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الإيطالي وهذا نصها : " إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بفرامة من ٥٠٠ الى ٣٠٠٠ ليرة وبجرمانهم من وظائفهم ، وتطبق هذه العقوبات على الموظفين العاملين الذين يتركون عملهم بقصد الحيلولة دون إنجاز مسألة من المسائل أو بقصد إحداث أى ضرر آخر لخدمة العامة " .

أما القانون الفرنسي فيعاقب في المادتين ١٢٣ و ١٢٤ ع الموظفين الذين يتفقون فيما بينهم على اتخاذ إجراءات مخالفة للقوانين أو على اتخاذ إجراءات ضد تنفيذ القوانين أو أوامر الحكومة ، وفي المادة ١٢٦ يعاقب الموظفين الذين يمتدرون بعد مداولة تقديم استقالات يكون الفرض منها أو يترتب عليها منع أو إيقاف إدارة القضاء أو أية خدمة عامة .

وكان مشروع قانون العقوبات الذى وضع فى سنى ١٩١٦ و ١٩١٧ ثم قع فى سنى ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ يحتوى على مادة فى هذا الشأن نصها كما يأتى :
" المادة ١٨٤ — كل موظف أو مستخدم عام يمتنع عمداً عن تأدية واجب من

واجبات وظيفته التي يلزمه القانون بتأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه إذا كان امتناعه عما يعمل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة . وتطبق هذه العقوبات على الموظفين والمستخدمين العموميين إذا اتفق ثلاثة منهم على الأكل وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى وكان الغرض من هذا الفعل أو كان قد ترتب عليه تعطيل خدمة عامة .

٤ - الجرائم التي تنص عليها هذه المادة - تحتوى المادة ١٠٨ مكررة ع على ثلاث فقرات .

الفقرة الأولى يقصد منها تقرير عقوبة لائتصاد الموظفين والمستخدمين على ترك العمل . وهي تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٨٤ من مشروع قانون العقوبات المصرى والفقرة الأولى من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الإيطالى .

والفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة ع يقصد منها عقاب الموظف أو المستخدم العام الذى يمتنع عن تأدية واجب من واجبات وظيفته ولو كان فعله هذا فرديا قاصرا عليه وحده . وهي تقابل الفقرة الأولى من المادة ١٨٤ من مشروع قانون العقوبات المصرى والفقرة الثانية من المادة ١٨١ من قانون العقوبات الإيطالى .

وأما الفقرة الثالثة من المادة ١٠٨ مكررة ع فتقرر المعنى الواسع الذى يجب أن تفسر به عند تطبيق هذه المادة عبارة "الموظفين والمستخدمين العموميين" (راجع المذكرة الإيضاحية) .

الفصل الثانى - فى الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى

٥ - أركان الجريمة - يشترط لتكوين هذه الجريمة توفر الأركان الآتية : (١) أن يحصل اتفاق بين ثلاثة على الأقل . (٢) أن يكونوا من الموظفين أو المستخدمين العموميين . (٣) أن يتركوا عملهم . (٤) أن يكون الترك بدون مسوغ شرعى . (٥) القصد الجنائى .

٦ - الركن الأول : اتفاق ثلاثة فأكثر - تعقب الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة للموظفين أو المستخدمين العموميين "إذا اتفق ثلاثة منهم على الأقل" وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى . وقد عبر النص الفرنسى لهذه المادة عن ذلك بقوله :

(Les fonctionnaires ou employés publics qui, au nombre de trois au moins et après concert préalable, abandonnent leur service...).

ما يستفاد منه أنه يجب أن يكون حصل التشاور وتقرر ترك العمل قبل إعلان هذا الترك إذ بغير التشاور السابق لا يمكن أن يقال إن هناك اتفاقا بل يمكن أن يقال إن هناك توافقا بين الخواطر (تلا الجزئية ٣ بتأريسة ١٩٢٦ بحاماة ٦ عدد ٢٦٣، وبهذا المعنى بن مزاول الجزئية ٥ بتأريسة ١٩٢٦ بحاماة ٦ عدد ٢٦٥) .

٧ - الركن الثانى : صفة الجائى - يشترط لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة وقوع الجريمة من ثلاثة على الأقل « من الموظفين أو المستخدمين العموميين » . وقد نصت الفقرة الثالثة على أنه "نيا يتعلق بتطبيق هذه المادة بمد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الاجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت فى خدمة الحكومة أو فى خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية". وتقول المذكرة الايضاحية : "إذا رجعنا الى تعريف المستخدم العام رأينا أنه من الاطلاق بحيث يشمل جميع الأشخاص الذين فى خدمة الحكومة أو فى خدمة إحدى سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو المحلية ويدخل فى ذلك من كان منهم يقوم بعمل يدوى محض أو بعمل ساع أو خادم" وإن الغرض من الفقرة الثالثة "تقرير المعنى الواسع الذى يجب أن تفسر به عند تطبيق هذه المادة عبارة الموظفين والمستخدمين العموميين - وهى عبارة فسر فى جملة مواد من قانون العقوبات تفسيراً ضيقاً - فإن المادة المقترحة وهى تقضى من جهة بالحقاب على اتحاد الموظفين ومن جهة أخرى بالحقاب على الامتناع عن تأدية واجبات الوظيفة يجب أن لا يقتصر تطبيقها على حالة الموظف الذى يشغل وظيفة عامة

بل يجب أن تشمل أيضا كل شخص مهما كانت صفته يشترك في القيام بخدمة عامة
أي بأية خدمة تباشرها الحكومة أو إحدى المصالح العامة بما في ذلك سلطات
الأقاليم والسلطات المحلية والبلدية .

٨ — ولا شك في أن العمد والمشايج من المستخدمين العموميين بالمعنى المقصود
في المادة ١٠٨ مكررة ع، لأن العمدة من رجال الضبطية القضائية (مادة ٤ ت ج)
وهو مكلف بصفته عمدة بكافة المسائل المختصة بالأمن العام ومن واجبه ملاحظة
العمل في دائرة بلده بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وتنفيذ أوامر الوزارات
التي تبلغها اليه المديرية بواسطة المأمور (مادة ٤ من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس
سنة ١٨٩٥ المقتل بالأمر العالي الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠) . والمشايج
يساعدون العمدة في تأدية واجباتهم (مادة ٣ من الأمر العالي المذكور) ويكونون
من مأموري الضبطية القضائية عند ما يقومون بالعمل في غياب العمدة (مادة ٤ ت ج) .
فالعمد والمشايج يقومون إنف بخدمات عامة، وقد قدمنا أن الروح التي أملت
على المشرع وضع المادة ١٠٨ مكررة كما يستفاد من المذكرة الإيضاحية لوزارة
الحقانية هي الرغبة في معاقبة الاضراب الذي يقع في خدمة عامة اذ لا يمكن ترك
مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المصلحة الخاصة للرجال القاعين بتلك الخدمة .
هذا فضلا عن أن قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ الصادر مع الأمر الملكي
رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية جاء في المادة ٣٠ منه
بما يأتي : " لا يجوز أن يرشح الموظف نفسه في دائرة عمله الخاصة ويستثنى من ذلك
العمد والمشايج " مما يدل على أن العمد والمشايج يدخلون في عداد الموظفين ولكن
القانون استثناهم من حكم الحظر عن الترشيح (تلا الجزية ٣ يناير سنة ١٩٢٦ عمادة ٦
عدد ٢٦٣ ، وبحكمه مكررة الجزية ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ عمادة ٦ عدد ٢٦٤ ، وبقرار الجزية
٥ يناير سنة ١٩٢٦ عمادة ٦ عدد ٢٦٥) .

٩ — الركن الثالث : ترك العمل — تشترط الفقرة الأولى من
المادة ١٠٨ مكررة ع أن يترك الموظفون عملهم .

ولكن هل يعد الامتناع عن عمل واحد من أعمال الوظيفة تركا للعمل بالمنى المقصود من هذه الفقرة ؟

يظهر أن ترك العمل يقتضى الاضراب التام عن جميع أعمال الوظيفة، ولا يمكن لتحقيقه التوقف عن أداء عمل واحد من أعمالها دون الامتناع عن باقى الأعمال . يستفاد ذلك من النص الفرنسى للسادة اذ عبرت عن ترك الموظفين عملهم بقولها (abandonnent leur service) أى هجرهم خدمتهم، ومن المذكرة الايضاحية اذ جاء بها ما يفيد أن غرض الشارع عقاب الموظفين والمستخدمين "الذين يهجرون الخدمة العامة التى هم مكلفون بها" ، ومن مقارنة الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة بالفقرة الثانية منها اذ بينا نصت الفقرة الأولى على ترك العمل نصت الفقرة الثانية على الامتناع عمدا عن تأدية واجب من واجبات الوظيفة .

وبناء عليه حكم بأن امتناع العمدة عن العمل فى تعديل جداول الانتخاب طبقا لقانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لا يعد تركا لعملهم ماداموا قد استمروا فى وظيفتهم يؤدون باقى أعمالها (نلا الجزئية ٣ بنارسة ١٩٢٦ بحامدة ٦ مدد ٢٦٣) .

١٠ - هل تنطبق الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ ع على الموظفين الذين يستقيلون من وظيفتهم فيهجرون بذلك العمل والوظيفة معا ؟

أرى أن هذه الفقرة تنطبق على الاستقالة المتفق على تقديمها بقصد الاضراب عن العمل طالما أنها لم تقبل . وذلك لأن الغرض من المادة ١٠٨ ع هو المحافظة على استمرار العمل الحكومى والمعاينة على الاضراب الذى يقع فى خدمة عامة ، لأنه كما جاء فى المذكرة الايضاحية فصل غير مشروع إذ لا يمكن ترك مصلحة المجتمع العامة تحت رحمة المصلحة الخاصة للرجال الفائزين بتلك الخدمة ، والعقوبات التأديبية لا تكنى فى بعض الأحيان لقمع أفعال تكون على درجة خاصة من الخطورة وتهتد بشل حكومة البلاد عن القيام بوظائفها الأساسية .

والفقرة الأولى من المادة ١٠٨ ع انما تشترط ترك العمل ولكنها لا تشترط الاحتفاظ بالوظيفة، وترك العمل يتحقق سواء أ هجر الموظف وظيفته أو احتفظ بها .

ولا عمل الاستناد الى نص المادة ٤٠٤ من القانون المدني الواردة في باب إيجار الأشخاص والتي تنص بأنه "إذا لم تعين مدة الإيجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أى وقت أراد" وذلك لأن هذا الأمر مقيد بشرط "أن يكون في وقت لاحق للفسخ". وقد جاء في موسوعات دالوز تحت عنوان (موظف عمومي) أنه لأجل أن تؤدى الاستقالة الى إنهاء الوظيفة لا يكفي أن يتقدم من الموظف بل يجب أن تكون قبلت من السلطة المختصة ، وفي الواقع عند ما تفرض الوظيفة على شخص وقبلها ينشأ عقد بين الحكومة وذلك الشخص ، والاستقالة هي فسخ لهذا العقد فكما أن العقد لا ينشأ إلا باتحاد ارادتين فكذلك الفسخ، وهذه المبادئ مسلم بها عموما ومقررة بأحكام ثابتة (راجع دالوز المذكور ن ١١٢ وكذلك البانكت الفرنسية ن ٢١٤).

على أن العلماء الحديثين لا يسلّمون بأن الوظيفة عقد بين الحكومة والموظف بل يقولون إنها مركز قانوني ناتج عن قانون الخدمة العامة التي يشترك الموظف في أداؤها، فان القانون عند ما ينشئ الوظيفة ينشئ معها مركز الموظف بحيث ان الامتيازات الممنوحة للموظف والتكاليف المفروضة عليه ليست خاصة بشخصه بل هي من النظام العام ومقررة بحكم القانون لا لمصلحة الموظف نفسه بل لمصلحة الخدمة العامة (راجع ديجي (Duguit) ج ٣ ص ٩٥ وما بعدها) . وإذا لم تكن الوظيفة حقاً فلا يملك الموظف بطبيعة الحال أن يتخلل عنها بتقديم استقالته . قال ديجي : من المهم تصحيح خطأ شائع وانتشر، فليست استقالة الموظف هي التي تنتهي بها الوظيفة والاختصاصات المتعلقة بها بل قبول هذه الاستقالة من السلطة المختصة، وطالما أن الاستقالة لم تقبل فالموظف يبقى في وظيفته بكل ما لها من السلطة وما عليها من الواجبات ، وفي الحق الموظف لا يمكنه أن يستقيل بل هو يرض استقالته وقد جرت العادة بقبولها ولكنها قد لا تقبل ويحصل أحيانا أن لا تقبل ، ويلاحظ أنه إذا لم تقبل الاستقالة يكون السبب في ذلك اعتبارها مخالفة للنظام ويكون الموظف حينئذ محلاً للعزل التأديبي، والنتيجة أنه على اثر الاستقالة لا يطرأ أى تغيير على مركز الموظف بل أن قبول الاستقالة من السلطة المختصة هو الذي ينهى الوظيفة فلذا اعتبر

الموظف نفسه بعد تقديم استقالته أنه لم يعد موظفا وتوقف عن أداء أعماله فإنه يرتكب خطأ جسيما اذ هو لا يمكنه بحسب ارادته أن يضع حدا لمركزه كموظف ولا جاز للموظف بتقديم استقالته في وقت غير لائق أن يعطل أو يعرقل سير الخدمة العامة وهو ما لا يمكن قبوله (ديجي ج ٢ ص ١٠٣ و ١٠٤) .

١١ - إلا أن محكمة النقض والإبرام المصرية قضت بعكس ذلك إذ قالت "حيث إنه من المبادئ المقررة أن لا عقوبة بغیر نص وأن القانون لا ينسخ إلا بمثله . وحيث إنه مما لا نزاع فيه أن استقالة العامل من الخدمة إنما هي بحسب القوانين الحالية الجاري عليها العمل - لا بحسب النظريات الحديثة التي لم يؤخذ بها بعد - حق من الحقوق قد أعطى للقادم ضد غنومه بها يقطع صلته به ويسترد حريته من خدمته . وإن القانون فوق هذا قد قدس هذه الحرية لدرجة أنه حرم على الناس أن يعيثوا بها أو يتفقا على ما يخالفها (مواد ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ من القانون المدني) والسبب في هذا أن الشارع أراد الحرص على حرية الإنسان وحمايتها من أن يباع بيع السلع في شكل استخدام مما يرجع بالناس القهقري ويعود بهم الى زمن الرق والاستعباد . وحيث إنه من المقرر أيضا أن الحق متى كان مقررًا بقانون فلا يسوغ سلبه من صاحبه إلا بقانون أيضا يكون ناسخا للأول صراحة أو ضمنا . وحيث إنه بمراجعة القانون نمرة ٣٧ سنة ١٩٢٣ الصادر بإضافة بعض أحكام على قانون العقوبات ومنها حكم المادة ١٠٨ المكررة يرى أنه لم ينص فيه على إلغاء حكم المواد المتضمن ذكرها بل ولم يشر إليها لا في ديباجته ولا في مذكرته الايضاحية لا تصريحًا ولا تلميحًا . وحيث إنه لا يمكن أيضا القول بأن النسخ إنما هو ضمني - لأن نص للمادة وعبارتها من جهة وكذا الظروف أو الأغراض التي كان الشارع يرى إليها عند وضعه نص تلك المادة من جهة أخرى - كل ذلك لا يبرر هذا القول . أما من جهة النص والعبارة فلا نلفظ « الاستقالة » لم يرد في المادة مطلقا وبالعكس فإن الوارد بها من عبارة (مستخدم - ترك العمل) يدل على أن المراد إنما هو الموظف الذي يجرى العمل دون الوظيفة لا الذي يستقيل لأن

الذى يستقبل يخرج من زمرة المستخدمين ويترك الوظيفة والعمل معا . ولأن الظروف والأعراض التى حلت بالشارع الى وضع هذا النص إنما هى الضرب على أيدى الموظفين الذين مع تركهم العمل فلا يظلون متمسكين بأهداب الوظيفة ومتمتعين بكافة مزاياها ومنافعها والذين لم يكن فى مقدور الحكومة إحلال خيرهم محلهم فى الحال لأجل تمشية الأعمال وإنما بعد اتخاذ إجراءات بشأنهم من حكمة وعزل وقطع مرتب وغير ذلك مما قد يطول أمده وتظل فيه مصالح الناس معطلة وربما وقف بسببه سير الأعمال فى الحكومة . وحيث إنه مما يميز هذا ما جاء فى المذكرة الايضاحية لتلك المادة اذ تقول إنه كانت من الممكن توقيع عقوبات تأديبية أشدها العزل من الوظيفة — وبلى أن العزل لا يتوقع إلا على من يشغل الوظيفة عقابا له لا على الذى يستقبل ويتركها بحض إرادته ، ويميزه أيضا كون القانون الفرنسى به نص صريح (المادة ١٢٦ عقوبات) يعاقب على الاستقالة التى تحصل بقصد الاضراب فعلم ذكر الاستقالة فى المادة ١٠٨ ولا الإشارة إليها بشئ . فى المذكرة الايضاحية دليل على أن الشارع المصرى لم يشأ مجازاة القانون الفرنسى فى هذا الشأن . وحيث إنه يتج من ذلك أن حق الخادم فى الاستقالة الثابت له بمقتضى قوانين الاستخدام باق لم يمس وأن المادة ١٠٨ لم تنسخ حكم تلك القوانين لأصراحة ولا ضمنا . وحيث إنه متى تقرر هذا فسواء كان الغرض الذى رعى اليه الشارع هو معاقبة الاستقالة أيضا أو كان غرضه غير ذلك فإن نص المادة على أى حال قد جاء قاصرا لا يشمل الاستقالة ولا يمكن ادخالها فى مدلوله فهى إذن فى حكم المسكوت عنه والقاعدة أن لا عقوبة بغير نص . وحيث إن النيابة تدعى أيضا أن عدم قبول الاستقالة يجعل الموظف فى حكم الباقي فى الوظيفة فيعاقب على تركه العمل فيها وهذا الادعاء لا يمكن الأخذ به كذلك : (أولا) لأن النصوص القانونية الخاصة بجازاة الأشخاص السابق الإشارة إليها فى القانون المدنى تعطى للمستخدم حتى وللخادم حق فسخ العقد فى أى وقت شاء بحض إرادته وبدون توقف على رضا الطرف الآخر وبناء على ذلك يصبح العقد يمتد تهديم الاستقالة مفسوخا

من نفسه ولا يبقى لمن لحقه ضرر من القسح إلا حق التمويض المدني إن كان ،
(وثانياً) أنه لو سلم بهذه النظرية لكنت النتيجة أن الفعل يكون جنائية أو لا يكون
لا بحسب القصد الذى قصده من وقع منه الفعل وإنما بحسب إرادة وهوى الغير
إذ يكون لهذا الغير أن يحصل الواقعة جنائية بعدم قبول الاستقالة كما يكون له غير
ذلك بالقبول وهذا مما لا يمكن التسليم به بطبيعة الحال « (قضى ٢ مارس سنة ١٩٢٦
ج ٢٧ عدد ٦٦) .

١٢ - لا يشترط لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة ع أن
يكون ترك العمل قد نشأ عنه ضرر بالمصلحة العامة . وقد كانت المادة ١٨٤ من
مشروع قانون العقوبات تشترط في ترك العمل أن يكون النرض منه أو أن يترتب
عليه فعلاً تعطيل خدمة عامة، فأغفل هذا الشرط في المادة ١٠٨ مكررة لأن اتحاد
الموظفين والمستخدمين على ترك العمل ينفى أن يكون معاقبا عليه في ذاته لما
يتضمنه من الضرر للمصلحة العامة أو الخطر عليها بصرف النظر عن النرض الذى
يرى إليه هؤلاء الموظفين من ترك العمل يجلبهم وعن الأثر الذى يترتب على ذلك
(راجع المذكرة الإيضاحية) .

١٣ - الزكن الرابع : عدم المسوق الشرعى — تشترط الفقرة
الأولى من المادة ١٠٨ مكررة ع أن يكون ترك العمل بغير مسوق شرعى
(indument) . والمسوق الشرعى هو الحق الثابت بمقتضى القانون . فقد يكون
مسوقاً شرعياً قيام سبب من أسباب الإباحة الواردة في المواد ٥٥ وما بعدها من
قانون العقوبات . وبالعكس لا يعد مسوقاً شرعياً أن قانون الانتخاب الصادر
في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لا يستطاع تنفيذه لميوب لاحقة به . (تلا الجزئية ٢ تاير
سنة ١٩٢٦ مادة ٦ عدد ٦٦٢) .

١٤ - وقد جرى البحث فيما إذا كان يعد مسوقاً شرعياً أن القانون الذى
امتنع الموظف عن تنفيذه هو قانون باطل لعدم دستوريته. واستوجب هذا البحث
فيما إذا كان يجوز الدفع أمام المحاكم بعدم دستورية القوانين أو لا يجوز .

أما القضاء المصري فقد غمشى الفصل في هذه المسألة .

وأما القضاء الفرنسي فلا يبيع الحاكم أنت ترفض تطبيق قانون بسبب عدم دستوريته، وقد أصدرت محكمة النقض الفرنسية في سنة ١٨٣٣ حكماً قررت فيه أنه ما دام القانون قد أصدر وفقاً للأوضاع الدستورية فللحاكم ملزمة بالتأبذ ولا يجوز الطعن عليه أمامها بعدم دستوريته .

وقد كان الفقه الفرنسي متفقاً مع القضاء في هذا الرأي استناداً إلى مبدأ فصل السلطين التشريعية والقضائية، وإلى المادة ١٠ من الباب الثاني من قانون ١٦ أغسطس سنة ١٧٩٠ التي تبص على أنه لا يجوز للحاكم مطلقاً أن تشترك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عمل السلطة التشريعية ولا أن تمنع أو توقف تنفيذ قرارات هذه السلطة، والمادة ٣ من الفصل الخامس من الباب الثالث من دستور سنة ١٧٩١ التي تبص على أنه لا يجوز للحاكم أن يتدخل في عمل السلطة التشريعية ولا أن توقف تنفيذ القوانين . ولا يزال الأستاذ اسمان (Eismain) إلى الآن على هذا الرأي . (راجع اسمان مبادئ القانون الدستوري ج ١ طبعه ص ٥٣٧) .

إلا أن آراء العلماء في فرنسا تميل في العهد الأخير إلى القول بأن من حق الحاكم بل من واجبه تقدير دستورية القوانين التي يستند إليها أمامها واستبعاد تطبيق ما يرويه منها مخالفاً للدستور . قال الأستاذ ديحي : إن الحاكم يجب عليها قبل بكل شيء تطبيق القانون أي حل جميع المسائل القانونية التي تعرض عليها وفقاً للقانون، فهي إذن مقيدة بالقانون وبإداهة جميع القوانين السارية في البلاد العادية منها والاممية من باب أولى، فإذا تعارض القانون العادي مع القانون الدستوري الأرق منه تعين على المحكمة تطبيق هذا الأخير دون الأول ... وبناء عليه يقبل من كل خصم النفع أمام المحكمة بعدم الدستورية أي بأن القانون الذي يحتج به عليه لا يجوز للمحكمة تطبيقه لأنه مخالف لقانون أسمي منه وهو الدستور . وهذا المبدأ يجب الأخذ به في جميع البلاد التي تقرر فيها فصل السلطات . ويعتضي هذه النظرية كل من السلطة

التشريعية والسلطة القضائية لها السيادة في دائرة اختصاصها وكل منها مستقلة عن الأخرى تمام الاستقلال ولكن للسلطين المذكورتين سلطة أعلى تيمن عليهما جميعا وهي سلطة الدستور . فلا السلطة التشريعية ولا السلطة القضائية يجوز لهما أن تعمل عملا مخالفا لأحكام السلطة الدستورية . وإذا خالفت السلطة التشريعية قاعدة دستورية فليس لها أن تلزم السلطة القضائية بالاشتراك معها في هذه المخالفة بل تبقى هذه السلطة سيدة مستقلة في دائرتها ولا يمكن للسلطة التشريعية إجبارها على مخالفة القانون الدستوري لأنه إذا جاز أن تجبرها السلطة التشريعية على تطبيق قانون غير دستوري لتلاشت سيادتها وتلاشى استقلالها وسقط مبدأ فصل السلطات كما سقط مبدأ سمو القانون الدستوري . ويلاحظ أن الاعتراف بسلطة الحاكم في تقدير دستورية القوانين لا يفيد تحولها حق إبطال القانون وبالتالي حق التدخل في عمل السلطة التشريعية، ففى الغالب يقتصر الحكم على التفسير الذى يفسر به القانون والذى ينتج عنه عدم إمكان تطبيقه فى الدعوى، وعلى أكثر تقدير تستبعد المحكمة تطبيق القانون بقولها إنه غير دستوري وهذا لا يمنع من بقاء القانون واحتفاظه بصفته القانونية فقد يجوز أن محكمة أخرى تهز بالمكس أن القانون دستوري بل أن نفس المحكمة لا تكون مقيدة فى قضية أخرى برأيا الأول . ويتضح من ذلك أنه لا يصح القول بأن فى قول الدفع بعدم دستورية القوانين اثباتا من القضاء على سلطة التشريع بل الصحيح أن البرلمان يحتفظ بتمام استقلاله والحاكم تلزم دائرة عملها إذ تطبق فى حالة التضارب بين قانونين أحدهما أرق درجة من الآخر القانون الأرق (راجع ديمى ج ٢ ص ١٦٧ الى ١٧٢ ، ومن هذا رأى هوريو مختصر القانون الدستوري طبعه سنة ١٩٢٢ ص ٢١٢ الى ٢٢٢) .

١٥ - الركن الخامس : القصد الجنائى . - الجريمة المنصوص

عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٠٨ مكررة ع هى من الجرائم المتمثلة التى لا توجد إلا متى توفر القصد الجنائى . ويستفاد ذلك مما تشترطه هذه الفقرة من وجوب حصول اتفاق سابق (Concert préalable) على الاضراب بين ثلاثة

على الأقل . ويتوفر القصد الجنائي في هذه الجريمة متى أقدم الموظفون أو المستخدمون العموميون على ترك العمل بنية الاضراب مهما كانت البواعث ولو شريفة (نالا الجزئية ٣ بتاريخ ١٩٢٦ بمادة ٦ عدد ٢٦٦٣) .

ولا يشترط لتوفر هذا القصد أن يكون الفرض من ترك العمل تعطيل خدمة عامة . وقد كانت المادة ١٨٤ من مشروع قانون العقوبات تشترط أن يكون الفرض منه أو أن يترتب عليه فلا تعطيل خدمة عامة فأغفل هذا الشرط في المادة ١٠٨ مكررة لأن اتحاد الموظفين والمستخدمين على ترك العمل يبنى أن يكون معاقبا عليه في ذاته لما يتضمنه من الضرر للصحة العامة أو الخطر عليها بصرف النظر عن الفرض الذي يرمى إليه هؤلاء الموظفين من ترك العمل بمجملتهم وعن الأثر الذي يترتب على ذلك (راجع المذكرة الإيضاحية) .

١٦ — عقاب الجريمة — يعاقب على هذه الجريمة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية

١٧ — أركان الجريمة — يشترط لتكوين هذه الجريمة توفر الأركان الآتية : (١) أن يكون هناك موظف أو مستخدم عام . (٢) أن يتمتع عن تادية واجب من واجبات وتليفته . (٣) أن يكون امتناعه يعمل أو من شأنه أن يعمل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو أن تنشأ عنه فتنة أو يكون من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو يكون قد أضر بمصلحة عامة . (٤) القصد الجنائي .

١٨ — الركن الأول : صفة الجنائي — يشترط أن يكون المتنتع عن العمل موظفا أو مستخدما عموميا . وقد بينا المراد من عبارة الموظف أو المستخدم العمومي عند الكلام على الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى (انظر المذكرة ٨٧) .

١٩ — الركن الثاني : الامتناع عن العمل — يكفي لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة أن يتمتع الموظف عن تادية واجب واحد من

واجبات وظيفته ولولم يتمتع من تأدية باقى واجبات الوظيفة . فالعملة الذى يتمتع عن الاشتغال بتعديل دقات الانتخاب طبقا لقانون جديد يقع تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة ع (نلا الجزئية ٣ بتاريخ ١٩٢٦ بحاماة ٦ عدد ٢٦٣) .

٢٠ - ولا يشترط لتطبيق هذه الفقرة اتفاق جماعة من الموظفين أو المستخدمين على الامتناع عن العمل، بل يعاقب الموظف أو المستخدم الذى يتمتع من تأدية واجب من واجبات وظيفته ولو كان فعله هذا فرديا قاصرا عليه وحد (رابع المذكرة الايضاحية) .

٢١ - وقد روى فى هذا الصدد أن لا يؤخذ نص مشروع قانون العقوبات (المادة ١٨٤) كما هو لأنه نص ضيق إذ قيد العقاب بحالة ما اذا امتنع الموظف من تأدية واجب من واجبات وظيفته التى يلزمه القانون بتأديتها وذلك لأن واجبات الموظف ليست كلها تقرر بقانون بل يجوز أن توجه لائحة أو أن يصدر للموظف أمر قانونى بتأديتها (رابع المذكرة الايضاحية) .

٢٢ - الركن الثالث : الضرر - تشترط الفقرة الثالثة من المادة ١٠٨ مكررة أن يكون الامتناع عن العمل يعمل أو من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر أو أن تنشأ عنه فتنة أو يكون من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو يكون قد أضر بمصلحة عامة . فليس بشرط أن يقع الخطر أو تنشأ الفتنة بالفعل بل يكفى أن يكون الامتناع من شأنه حصول الخطر أو الفتنة، ولكن لا يكفى أن يكون من شأنه إحداث ضرر بالمصلحة العامة بل يجب أن يكون قد أضر فعلا بتلك المصلحة (نلا الجزئية ٥ بتاريخ ١٩٢٦ بحاماة ٦ عدد ٢٦٥) .

٢٣ - ولم يكن الاضرار بالمصلحة العامة منصوبا عليه فى المادة ١٨٤ من مشروع قانون العقوبات، فروى من الضرورى توسيع نطاق الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة بعض الشيء بمعنى أن الامتناع عن تأدية الواجب ينبغى أن يعاقب عليه ليس فقط فى حالة ما إذا كان من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم فى خطر أو إذا نشأت أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة بل

أيضا في حالة ما إذا كان قد أضر بصالح المجتمع المرتبطة بسير العمل في المصالح العامة (راجع المذكرة الإيضاحية) .

٢٤ - الركن الرابع : القصد الجنائي - تستلزم الفقرة الثانية صراحة أن يتمتع الموظف أو المستخدم عن العمل « عمدا » (intentionnellement) .
فيتحقق الركن الأدبي للجريمة بتعمد الامتناع عن العمل مهما كانت بواعثه ولو شريفة .

٢٥ - عقاب الجريمة - يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

الباب الثاني - في إضراب العمال والاعتداء على حرية العمل

Grève des ouvriers et atteinte à la liberté du travail.

المادتان ٣٢٧ مكررة ٣٢٧ (٣) ع المضافتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣
(تقابل الثانية منهما المادة ٤١٤ ع ف)

المراجع

جارو طيبة ثانية ج ٦ ص ٩٧ ، وشوئو دويل طيبة سادسة ج ٥ ص ٥٨٤ ، وجارسون ج ٢ ص ١٥٤ ، وجودبي ج ٣ ص ١٠٢٢ ، وعبد العلي بك محمد ج ١ ص ٢١٠ ، وموسوعات داروز تحت عنوان (Industrie et Commerce) ج ٢٧ ص ٧٨٠ ن ٣٨٣ ، وطلق داروز تحت عنوان (Travail) ج ١٨ ن ١٦٣ ن ٦١٩

الفصل الأول - عموميات

٢٦ - حق العمال في الاضراب عن العمل - للعامل مبدئيا الحق في الامتناع عن العمل ، وهذا الحق معترف له به سواء استعمله بمفرده أو باتحاده مع غيره . فلهما الحق في انشاء الجمعيات والتقايات دفاعا عن مصالحهم ولم الحزبية في الاضراب من العمل فرادى أو جماعات (جارو ج ٦ ن ٢٤٣٧ ، وجارسون مادة ٤١٤ ن ٤) .

٢٧ - تقيد هذا الحق - ولكن من المسلم به أن حق العمال في الاتحاد والاضراب عن العمل يجب أن تكون له حدود وإلا استحال إلى إبادة وغوضى (جارو ٦٠٦٤٣٨ وبارسون مادة ٤١٤ ن ٩) .

٢٨ - ولم يكن في القانون المصرى نصوص تقيد هذا الحق بخفاء القانون رقم ٣٧ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ووضع له قيودا في المادتين ٣٢٧ مكررة و ٣٢٧ (٣) اللتين أدرجهما في باب جديد أضافه على الكتاب الثالث من قانون العقوبات وهو الباب الخامس عشر وعنوانه "في التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة وفي الاعتداء على حرية العمل" .

٢٩ - وقد قيد الشارع المصرى في هذا الباب حق اتحاد العمال وإضرابهم عن العمل بقيدتين :

القيد الأول (المنصوص عليه في المادة ٣٢٧ مكررة) وضع لضمان سير الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواى والتوزيع وتوريد المياه وما شابه ذلك. وليس من مقتضى هذا القيد حظر الاضراب على العمال الذين يقومون بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كما هو الشأن بالنسبة للوظفين والمستخدمين العموميين (مادة ١٠٨ مكررة) بل إن من مقتضاه إيقاف فسخ عقد الاجارة لحين إخطار المدير أو المحافظ قبل التوقف عن العمل بخمسة عشر يوما على الأقل حتى يمكن التوفيق بين مصالح العمال وأرباب الأعمال أو على الأقل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سير العمل مؤقتا الى أن يحسم الخلاف .

القيد الثانى (المنصوص عليه في المادة ٣٢٧ (٣)) وضع لمنع الاعتداء على حرية العمل . فان العمال قد يتذرعون بحجة الاتحاد والاضراب للاعتداء على حقوق أصحاب الأعمال من حيث إدارة العمل واستخدام العمال ، أو على حقوق غيرهم من العمال من حيث القيام بالعمل أو الاستقرار فيه أو الاشتراك في حماية من الجمعيات أو الانضمام لتقابة من التقابات . على أن شروط العمل شئء وحقوق الغير

في العمل أو في استخدام العمال شيء آخر، فالأولى يجب المفاوضة بشأنها بطريقة سرية والثانية يجب تركها لقوى الشأن فيها من عمال وأصحاب أعمال .

والمادة ٣٢٧ (٣) التي تحظر هذا القيد مستقاة على الأخص من التشريع الفرنسي (المادة ٤١٤ وما يليها من قانون العقوبات) والتشريع البلجيكي (القانون الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٢) والتشريع الإنجليزي (قانون التآمر وحماية الأموال الصادر في سنة ١٨٧٥) والتشريع الإيطالي (المادة ١٦٥ وما يليها من قانون العقوبات) (راجع المذكرة الإيضاحية) .

الفصل الثاني - في الجرمية المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ مكررة ع

٣. - المادة ٣٢٧ مكررة ع - نصها: "محظور على المستخدمين والاجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلية على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواي والتوزيع وتوريد المياه وما شابه ذلك أن يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل في تلك المصلحة بدون أن يخطروا المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذي ينوون فيه التوقف عن العمل بنجمة عشر يوما على الأقل . ويقدم هذا الاخطار بالكتابة ويكون موقعا عليه باضياء أو ختم المستخدمين والاجراء الذين ينوون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى لقوى الشأن وصل يذكر فيه تاريخ استلام الاخطار وساعته .

والتوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة السابقة والميعاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بفرامة لا تزيد على خمسين جنيتها .

وكل من يحرض المستخدمين أو الاجراء المشار اليهم على التوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة أو الميعاد المنصوص عليه فيها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تزيد على مائة جنيته" .

٣١ - أركان الجريمة - الأركان المكونة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ مكررة ع ١:

(١) وجود مستخدمين أو إجراء تابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة . (٢) توقف هؤلاء المستخدمين أو الإجراء عن العمل كلهم مما أوجعات منهم . (٣) حصول التوقف بدون إخطار المدير أو المحافظ قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الأقل . (٤) حصول التوقيف بكيفية يتعطل منها سير العمل في تلك المصلحة . (٥) القصد الجنائي .

٣٢ - الركن الأول : صفة العمال ونوع العمل - الحظر المتوخ عنه في المادة ٣٢٧ مكررة ع مقصور على المستخدمين والإجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والترامواي والتوزيع وتوريد المياه وما شابه ذلك .
فلا يسرى هذا الحظر على أصحاب الأعمال .

أما المستخدمون التابعون لمصلحة عامة فالاضراب الذي يقع منهم معاقب عليه بالمادة ١٠٨ مكررة ع .

وأما العمال الذين يقومون بعمل للأفراد فيجوز عن الصفة العامة كعمال مصانع السجاير ومستخدمى المحلات التجارية الخ فلا عقاب على ما يقع منهم من إضراب .

٣٣ - وقد راعى الشارع لدى وضع المادة ٣٢٧ مكررة أن الخدمة العامة المنحور امتيازها لمصلحة خاصة لا فرق بينها وبين الخدمة العامة بالمعنى الصحيح من حيث قيامها بسد حاجات أهل البلاد ومن هذه الوجهة يجب ضمان سيرها بلا انقطاع محافظة على مصالح الجمهور، ولكنه لاحظ من جهة أخرى أن المستخدمين والعمال العاملين بخدمة عامة منح امتيازها لمصلحة خاصة لا يتمتعون بضمانات تم ائيل ما يتمتع به موظفو الحكومة ومستخدميها ومن هذه الوجهة يكون من الصعب حرمانهم من حقهم في الاضراب عن العمل، ولذا رأى الشارع أن يعامل هؤلاء الأشخاص على

إقتادهم على ترك العمل مطلقاً خاصة لأجسهم في الواقع يشغلون مركزاً وسطاً بين الموظفين والمستخدمين المبيين في خدمة عامة بالمضى الصحيح وبين البهل الذين يقومون بعمل للأفراد. (راجع المذكرة الإيضاحية) .

٣٤ - الركن الثاني : التوقف عن العمل - تشترط المادة ٣٢٧ مكررة ع توقف المستخدمين أو الاجراء عن العمل ظلم معاً أو جماعات منهم . فلا جناح عليهم اذا توقفوا عن العمل فرادى إذ الخطر هو في اجتماع البهل واتحادهم على الاضراب .

٣٥ - ولكن لا يشترط ثبوت تساورهم أو آمرهم على ترك العمل من قبل .
٣٦ - وانما يشترط أن يكون التوقف قد تم فعلا اذ القانون لا يعاقب على الشروع في هذه الجريمة .

٣٧ - الركن الثالث : عدم الاخطار - لا عقاب على توقف البهل عن العمل إلا اذا وقع بدون أن يخطرأ المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت للذين ينوون فيه التوقف عن العمل بخمسة عشر يوماً على الأقل . اذ الفرض من وضع المادة ٣٢٧ مكررة هو منع المفاجأة بالاضراب ولذا قوت فيها مدة كافية حتى يمكن التوفيق بين المصالح المتضاربة أو على الأقل اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سير العمل مؤقتاً الى أن يحسم الخلاف (راجع المذكرة الإيضاحية) .

٣٨ - ويقدم هذا الاخطار بالكتابة ويكون موقعا عليه بامضاء أو ختم المستخدمين والاجراء الذين ينوون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى لتوى الشأن وصل يذكر فيه تاريخ استلام الاخطار وساعته .

٣٩ - الركن الرابع : تعطيل سير العمل - تشترط المادة ٣٢٧ مكررة أن يكون التوقف بكيفية يتعطل معها سير العمل . وقد عبر النص الفرنسي عن ذلك بقوله (de façon à entraver le fonctionnement du service) أى بحيث يعرقل سير العمل .

٤ - فيجب أن يقع بالفعل تعطيل في سير العمل . فإذا كان العمل قد جرى في يومه العادي رغم أضرار جماعة من المال فلا جريمة ولا عقاب .
ولكن لا يشترط أن تخف حركة العمل بالكلية بل يكفي عرقلة سيره كما هو مفاد النص الفرنسي .

٤١ - ويجب أن يكون تعطيل سير العمل مقرباً على توقف المال المضررين عن عملهم وبعبارة أخرى يجب أن تكون هناك رابطة السببية بين تعطيل سير العمل وتوقف المال .

٤٢ - الركن الخامس : القصد الجنائي - يتوفر القصد الجنائي متى أقدم المال على ترك عملهم عمداً وهم يعلمون أن في تركهم له تعطيلاً لسير العمل في المصلحة التابعين لها . ولا عبرة بالبواث ، فلا يهم أن كان الباعث لم على ذلك الانتقام من صاحب العمل أو إرضائه على زيادة الأجور أو غير ذلك .

٤٣ - عقاب الجريمة - التوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام السابقة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ مكررة ع والميعاد المنصوص عليه فيها يعدّ جنحة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنياً (الفقرة الثانية من المادة ٣٢٧ مكررة) .

٤٤ - تشديد العقاب على المخرض - ولكن من يجوز المستخدمين والاجراء المشار إليهم على التوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة أو الميعاد المنصوص عليه فيها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنية (الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٧ مكررة) . وقد قررت في هذه الفقرة عقوبة أشد من العقوبة الواردة في الفقرة السابقة عليها لأن مسئولية المخرضين أعظم من مسئولية المال أنفسهم (راجع المذكرة للإمناحة) .

ولا تشترط المادة لعقاب المخرض أن يتم التوقف عن العمل فعلاً بل تعاقبه على مجرد تخريبه ولو لم يؤد إلى نتيجة ما .

الفصل الثالث - في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ (٣) ع

٤٥ - المادة ٣٢٧ (٣) ع - نصها : يعاقب بالحبس مدة

لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها كل من استعمل القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التداير غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

(أولاً) حق النير في العمل .

(ثانياً) حق النير في أن يستخدم أو يمنع عن استخدام أى شخص .

(ثالثاً) حق النير في أن يشترك أولاً يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الارهاب أو التداير غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده .

وتعد من التداير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

(أولاً) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غلوه ورواحه .

(ثانياً) إخفاء أدواته أو ملابسه أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاوله عملاً أو منه بأية طريقة أخرى من استعمالها .

(ثالثاً) الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أى مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه .

ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يحرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

٤٦ - أركان الجريمة - تتكون هذه الجريمة من ثلاثة أركان :

(١) استعمال القوة أو الضرب أو الارهاب أو التهديد أو التداير غير المشروعة .

(٢) في الإحتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق المبينة في المادة على

سبيل الحصر . (٣) القصد الجنائي .

٤٧ — الركن الأول : الوسائل المستعملة — تشترط المادة ٣٢٧

(٣) ع استعمال القوة أو الضرب أو التهديد أو التدابير غير المشروعة، وهذا هو الفعل المادى المميز للجريمة . فالجريمة ليست في الاغراق على الاضراب أو الحض عليه أو العمل على ترويجه، بل هذه كلها أعمال مشروعة . وإنما يعاقب القانون على استعمال بعض وسائل معينة على وجه الحصر في الاعتداء على حقوق الغير في العمل أو في استخدام المهال أو في الاشتراك في الجماعات .

٤٨ — عبارة « القوة أو الضرب » (violences ou voies de fait)

تشمل جميع أعمال الاكراه المادى . والضرب في العادة أشد جسامه من القوة . وقد استعمل الشارع اللفظين مما لينال بالعقاب جميع أعمال القوة حتى أقلها جسامه (جارو ٦ ن ٢٤٤١) . فيدخل في هذه العبارة فضلا عن الضرب والجرح : القبض على الشخص، ودفعه بالقوة، وإلقائه على الأرض، وشتمه من شعره، وإبصق في وجهه . ويجب أن يدخل فيها أيضا جميع أعمال التعدي التي وإن كانت لا تقع ماديا على الشخص إلا أن من شأنها أن تحدث في نفسه اعتلالا شديدا وتخلق أمته وطمأنينته كتحريض كلب عليه ولو لم يعضه وقذفه بأحجار ولو لم تعبه وتصويب سلاح عليه ولو غير معمر (جارسون مادة ٤١٤ ن ٣١) .

٤٩ — ويميل جارسون إلى أن حكم المادة ٣٢٧ (٣) يتناول القوة التي

تقع على الأشياء كما يتناول القوة التي تقع على الأشخاص . وبذا يمكن تطبيق هذه المادة على جماعة من المهال المضربين يجمعون مقل زميل لهم وهم يتلفون الأسوار ويقذفون الطوب على النوافذ والأبواب لكسرها كي يحملوا ذلك العامل على ترك عمله (جارسون مادة ٤١٤ ن ٣٢) .

٥٠ — ولكن القوة المتوخ عنها في المادة ٣٢٧ (٣) لا تشمل الاكراه

الأدبي، وإنما يدخل هذا الاكراه في تلك الوسيلة الأخرى من وسائل التعدي على حرية العمل وهي الارهاب أو التهديد (جارو ٦ ن ٢٤٤١، جارسون مادة ٤١٤ ن ٣٣)

٥١ - « والارهاب والتهديد » (intimidations, menaces) لفظان مترادفان استعملهما الشارع في المادة ٣٢٧ (٣) بمقتضى المادى المتعارف . فالتهديد أو الارهاب هو كل عمل من شأنه ازعاج المحنى عليه أو إلقاء الرعب في نفسه أو إحداث الخوف عنده من خطر يراه إيقاعه به . ولا يصح تفسير لفظ التهديد بالمعنى الضيق الذى له في المادة ٢٨٤ ع حيث لا يتناول غير التهديد بجرعة معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أسرار أو نسبة أمور غدشة بالشرف أو بالتعدي أو الإيذاء ، بل إن كل تهديد يكون الفرض منه التعدي على حرية العمل يدخل تحت طائلة المادة ٣٢٧ (٣) سواء أ كان شفها أو تحريريا أو بالإشارة ومهما كان الخطر الذى يخشاه الشخص المهتد (جاءر ٦ ن ٢٤٤١ ، وجارسون مادة ٤١٤ ن ٣٤) .

٥٢ - ولكن التهديد يتجوز من كل صفة جنائية اذا اقتصر فيه المتهم على إعلان نيته في استعمال حق أو أداء عمل مشروع ولو أمكن أن يحدث عن هذا العمل ضرر بالشخص المهتد وكان الفرض من التهديد التعدي على حرية العمل إذ لا جريمة في عمل أو التهديد بعمل ما يبيحه القانون مهما كان المقصد من ذلك حتى ولو كان العمل أو التهديد من شأنه إحداث ضرر بالغير (جارسون مادة ٤١٤ ن ٣٦) .

٥٣ - وقد سؤى الشارع في الحكم بين القوة والتهديد وبين التدابير غير المشروعة (manœuvres) . ولم يصرف الشارع هذه التدابير ، ولكنها تحتضى اجتماع الظروف الآتية : (١) الفش أى إتيان أعمال بسوء قصد . (٢) استعمال طرق وأساليب أو كما تقول المادة «تعاير» . (٣) أن تكون هذه الطرق من شأنها التأثير على اعتقاد الغير وحمله على الاتقياد لما يطلب منه (جارر ٦ ن ٢٤٤١ وجارسون مادة ٤١٤ ن ٥١) .

٥٤ - وذكر الشارع على سبيل التمثيل التدابير الآتية : (أولا) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في ضلوه ورواحه . (ثانيا) إخفاء أدوات أو ملابس أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاوله عمله أو منعه بأية طريقة أخرى من

استعمالا . (ثالثا) الوقوف موقف التهديد بالقرب من مقره أو بالقرب من أى مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه .

٥٥ - ويطبق حكم المادة ٣٢٧ (٣) ع حتى لو استعملت القوة أو الارهاب أو التهديد غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده .

٥٦ - الركن الثانى : الاعتداء على حرية العمل -
يساقب القانون من يستعمل الطرق السابق ذكرها فى الاعتداء أو الإيذاء فى الاعتداء على حق من الحقوق الآتية الواردة فى المادة على سبيل الحصر وهى :

(أولا) حق الغير فى العمل .

(ثانيا) حق الغير فى أن يستخدم أو يتمتع عن استخدام أى شخص .

(ثالثا) حق الغير فى أن يشترك أولا يشترك فى جمعية من الجمعيات

٥٧ - "وليس من شؤون الحكومة أو الإصل أن تتدخل فى الخلافات ذات الصفة الخاصة التى تقع بين أصحاب الأعمال وبين العمال التابعين لهم . إلا أنه اذا وقع خلاف فلا بد وأن واجب الحكومة أن تحافظ على الأمن العام من جهة وأن تمنع من جهة أخرى الاعتداء على حرية العمل . أما من جهة الأمن العام فلا سلطة البوليس العادية كافية بوجه عام للحفاظ عليه وفى مقدمه السلطات دائما أن تلجأ الى استعمال القوة المسلحة اذا اقتضى الحال ذلك . وأما حرية العمل فلا نصوص قانون العقوبات لم تكن كافية لقمع ما قد يقع من الاعتداء عليها .

"والعمال الذين يشتغلون فى أعمال يملكها الأفراد أن يتفقوا فيما بينهم على توقيف العمل ولا عقاب عليهم من أجل ذلك . غير أنه لذا كان من بينهم من لا يريد توقيف العمل فيجب أن يكون حرا فى الاستمرار على القيام بعمله من غير أن يتعرض لتهديد أو إرهاب من جانب زملائه . والعمال كذلك الحق فى إنشاء جمعيات أو نقابات . ولكن ليس لهم أن يجبروا زملائهم على الانضمام فيها ولا أن يجبروا أعضاء فى جمعية من الجمعيات على تركها . وحتى العمال فى أنفسهم تألفت جمع

أن لا يترتب عليه الحرمان من الحق في رفض الانضمام لتلك النقابات كما أن حقهم في الاضراب يجب أن لا يترتب عليه الاعتداء على حرية الغير في العمل . وهذا يستلزم أيضا أن يكون صاحب العمل حرا في اختيار عماله فلا يجبر بواسطة التهديد أو الإرهاب على استخدام أو عدم استخدام فريق معين من الأشخاص تبعاً لاضمتهم أو عدم انضمامهم لجمعية من الجمعيات . تلك مبادئ يحسن بالناس أن يذكروها ويجب على الحكومة أن تلتزمهم باحترامها . والقرض من المادة ٣٢٧ (٣) تقرير عقوبة لما يقع على حرية العمل من الاعتداء على اختلاف ضروبه المعتادة . (راجع المذكرة الامتصاصية) .

٥٨ - وقد حكم بتطبيق المادة ٣٢٧ (٣) ع على أشخاص حرضوا عمال شركات زيت الإيجولين والفنزل وكفر الزيات وأبى شنب بالإسمكندرية على استعمال القوة والإرهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة في الاعتداء على حرية أصحاب الأعمال المذكورة في استخدام غيرهم من العمال وذلك بإغرائهم عمال هذه الشركات على احتلال معاملها التي يستغلون فيها بالقوة وتهديد أصحابها إذا لم يذعنوا لطلباتهم وإذا استخدموا غيرهم أو فصلوا أحدا منهم من العمل (جنات اسكندرية ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بمحكمة ٥ مدد ٢١٢ وقض ٤ بتاريخ ١٩٢٦ ج ٢٧ مدد ٦٣٠) .

٥٩ - الركن الثالث : القصد الجنائي - يستفاد مما تقدم بيانه أنه يشترط في هذه الجريمة توفر قصد جنائي خاص . فالقوة والضرب والتهديد والإرهاب والتدابير غير المشروعة لا تكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ (٣) إلا إذا كان القصد منها التعدي على حق الغير في العمل أو في استخدام العمال أو في الاشتراك في الجمعيات . فإذا تشاجر عاملان في أثناء إضراب لمسألة لا تتعلق بحرية العمل فاعتدى أحدهما وكان مضربا بالضرب على زميله وكان غير مضرب فلا يكون هذا الإجراء الضرب المنصوص عليه في المادة ٣١٦ ع ما دام أن الضرب لم يكن مقصودا به إكراه المجني عليه على الاشتراك في الإضراب (بارسون مادة ٤١٤ ن ٧٠) .

٦٠ — عقاب الجريمة — يعاقب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٧ (٣) ع بالجس مدة لا تتجاوز سنة أو برامة لا تزيد على خمسين جنيها .

٦١ — الشروع في الجريمة — وتعاقب المادة بنفس هذه العقوبة على الشروع في الجريمة . ولكنه واضح من نصها أنه يشترط على أى حال أن يتم استعمال القوة أو الضرب أو الإرهاب أو التهديد أو التناير غير المشروعة ، وإنما تصد الجريمة شروعا إذا كانت هذه الأفعال التي تمت لم تؤد بالفعل الى حرمان العامل أو صاحب العمل من أحد الحقوق الواردة في المادة ٣٢٧ (٣) قانون جارسون مادة ٤١٤ ن ٧١) .

٦٢ — تعدد الجرائم — قد تكون القوة أو الضرب إحدى الجنايات أو الجناح المنصوص عليها في المواد ٢٠٠ الى ٢٠٧ ع أو المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ فقرة ثانية ع . كما أن التهديد قد يقع بصرف النظر عن الفرض المقصود منه تحت نص المادة ٢٨٤ ع . فهذه حالة من أحوال التعدد المعنوي للجرائم لأن الفعل الواحد يكون جرائم متعددة وهو يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٤ ع (راجع جارسون مادة ٤١٤ ن ٧٣) .

٦٣ — الاشتراك في الجريمة — تنص المادة ٣٢٧ (٣) على عقاب كل من استعمل القوة أو الضرب الخ . فلا يسم إن كان الجاني مضربا أو غير مضرب ولا إن كان من المال أو من أصحاب الأعمال أو من غيرهم إذ القانون لا يفرق بل يعاقب « كل من » أقدم على ارتكاب الجريمة .

٦٤ — ويمكن أن يعاقب بصفة شركاء جميع من يكونون قد اشتروا في الجريمة باحدى الطرق المبينة في المادة ٤٤ ع .

٦٥ — إلا أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٧ (٣) تنص على أنه « يعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يحرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة

من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة "ولا تشترط هذه الفقرة لعقاب المحرض أن يتم ارتكاب الجريمة فعلا بل تعاقبه على مجرد تحريره ولو لم يؤد إلى نتيجة ما .

٦٦ - ومن البينى أنه لا يصح أن يعتبر كفاعين أو شركاء في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ (٢) المال المضرون الذين لم يكن لهم شخصيا أى دخل في الضرب أو التهديد أو التداير الغير المشروعة ولم يشتركوا فيها بأى عمل من الأعمال التى يعاقب عليها القانون . ومن باب أولى لا محل لمؤاخنة من يكونون أكرهوا بالقوة على الاشتراك في الاضراب (جارسون مادة ٤١٤ ن ٧٥) .

الباب الثالث - في إضراب تلاميذ وطلبة المدارس

والكليات وغيرها من معاهد التعليم

(المرسوم بقانون رقم ٢٢ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩)

٦٧ - نص المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم .

(مادة ١) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من عشرين الى خمسين جنيا كل من استعمل القوة أو العنف أو الارهاب أو التهديد أو المناويزات أو الأعطية أو الوعود أو أية طريقة أخرى لدعوة تلاميذ أو طلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم الى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو الى تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام اليها أو الى حضور اجتماعات سياسية أو الى الاشتراك بأية طريقة كانت في تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة الى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية .

وتعد على وجه الخصوص من المناويزات الأفعال الآتية :

- (١) الوقوف بالقرب من المدارس لتنجيع التلاميذ أو الطلبة .
- (٢) افاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن اضراب تلاميذ أو طلبة معاهد تعليم أخرى .

(مادة ٢) يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من تجارى بواسطة الايحاء أو الصياح أو الخطب أو المخزرات أو المطبوعات أو أية طريقة من طرق النشر على المتناف بعمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة السابقة أو على تعيينه أو على لوم أو تحقير المجتمعين عنه .

(مادة ٣) يعاقب كذلك بنفس هذه العقوبات كل من شجع أدبيا أو ماديا أو ماليا على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادتين السابقتين دون أن يشترك مباشرة في ارتكابها .

٦٨ - قرر كل من مجلس النواب والشيوخ في ٢٤ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ اجباراً أن المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ هو عثمانية مراسيم بقوانين أخرى من نوعه جميعها باطلة بطلاناً أصلياً لصدورها في فترة تعطيل البرلمان . ولكن محكمة النقض والابرام قضت بأن هذه المراسيم بقوانين كانت وإستمرت ولا زالت قائمة نافذة . (راجع حكم محكمة النقض الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٣٧ سة ٤٨ قضائية) .

في الاغتصاب

De l'extorsion

ملخص

جرائم الاغتصاب ١

الفصل الأول — في اغتصاب السندات أو الامضاءات . نص المادة ٢٨٢ ع ٢ — هويات

٣ — أركان الجريمة ٤ — الركن الأول : اغتصاب السند أو الامضاء ٥ الى ١٣ — الركن

الثاني : القوة أو التهديد ١٤ الى ١٩ — الركن الثالث : القصد الجنائي ٢٠ — عقاب

الاغتصاب ٢١ و ٢٢ — أوجه الشبه بين الاغتصاب والسرقة ٢٣ الى ٢٦

الفصل الثاني — في اغتصاب المال بالتهديد . نص المادة ٢٨٣ ع ٢٧ — الفرق بين هذه المادة

والمادة السابقة ٢٨ — أركان الجريمة ٢٩ — الركن الأول : الحصول على ثمن أو رأى شيء

آخر ٣٠ الى ٣٦ — الركن الثاني : الحصول على الثمن بغير حق ٣٧ الى ٤١ — الركن

الثالث : التهديد ٤٢ الى ٤٦ — الركن الرابع : القصد الجنائي ٤٧ — عقاب الجريمة

والشروع فيها ٤٨ — الشبه بين السرقة وهذه الجريمة ٤٩

المراجع

جريدة طيبة ثانية ج ٥ ص ٥٠٧ ، وجارون ج ١ ص ١٢٥٧ ، وشوفو وجعل طيبة سادسة ج ٥

ص ٢٩٧ ، وجارون لاج ج ٢ ص ٤٩٩ ، وجود ج ٣ ص ٨٥٧ ، وأحد بك أمين طيبة ثانية

ص ٦٩٥ ، وموسوعات دالوز تحت كلمة (vol) ج ٤٤ ص ١٢٢١ ن ٦٠٣ ، وعلق دالوز ج ١٩

ص ٨٨ ن ٦٧١

١ — جرائم الاغتصاب — تنص المادة ٢٨٢ ع ٢ على اغتصاب

السندات أو الامضاءات بالقوة أو التهديد، وتنص المادة ٢٨٣ ع ٢ على اغتصاب

الثمن أو أي شيء آخر بطريق التهديد .

الفصل الأول — في اغتصاب السندات أو الامضاءات

Extorsion de titres ou de signatures.

المادة ٢٨٢ ع (تأويل المادة ٤٠٠ فقرة أولى ع ف)

٢ — المادة ٢٨٢ ع — نصها : كل من اغتصب بالقوة أو التهديد

سندا مئبنا أو موجدًا لدين أو برائة أو أكره أحدًا بالقوة أو التهديد على

إمضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٣ — غمومات — تعاقب المادة ٢٨٢ ع على أمرين : اغتصاب السندات ، واغتصاب الامضاءات أو الأختام .

أما اغتصاب الامضاءات أو الأختام وهو أن يكره شخص غيره على التوقيع على سند بامضاءه أو ختمه فلا يجلد سرقة ولا نصباً ولا أية جريمة أخرى ، فكان واجبا أن يعاقب عليه الشارع بنص خاص .

وأما اغتصاب السندات فهو نوع من أنواع السرقة ، لأن السرقة يصح أن تقع على سند كما يصح أن تقع على أى متقول آخر . فاغتصاب السند بطريق القوة لا يخرج عن كونه سرقة باكرهه منطبقاً على المادة ٢٧١ ع .

ولكن الشارع المصرى هذا حذو الشارع الفرنسى إذ جمع بين اغتصاب الامضاءات واغتصاب السندات فى نص واحد . وقد دعا الى ذلك على ما يظهر ما بين الحالتين من الشبه إذ أن من يقتصب بالاكراه امضاء أو سنداً مثبته أو موجداً لدين أو تصرف أو برائة لا يستولى على شيء له قيمة فى ذاته وإنما يحصل فقط على دليل على وجود حق أى على أداة للثبات .

إلا أن هذا السبب لا يكتفى لبربر هذه التسوية بين أمرين يختلفان من الوجهة القانونية اختلافاً بينا . ومما يؤسف له أن هذا الخلط يلقى عنصراً من عناصر التشويش فى نظريتى السرقة والاغتصاب ويشير صعوبات يتعذر التغلب عليها عليها وبيعت على الحيرة واختلاف الآراء عملياً (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٣ و ٤ و ٥) .

٤ — أركان الجريمة — لهذه الجريمة أركان ثلاثة : (١) اغتصاب سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو برائة ، أو اغتصاب امضاء أو ختم على ورقة من هذا القبيل . (٢) استعمال القوة أو التهديد للحصول على السند أو على التوقيع بالامضاء أو الختم . (٣) القصد الجنائى (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٧) .

٥ — الركن الأول : اغتصاب السند أو الامضاء — تنص المادة ٢٨٢ ع كما قلنا على أمرين : اغتصاب السند واغتصاب الامضاء أو الختم .

٦ - فاغتصاب الامضاء أو الختم هو إكراه المجنى عليه على التوقيع على سند بأمضاءه أو ختمه . وفي حالة اغتصاب الامضاء يجب أن يكون الامضاء المقتصب هو امضاء المجنى عليه نفسه اذ لا قيمة لامضاء يصدر عنه باسم غيره (جارسون مادة ٤٠٠ ن ١٠) .

وأما في حالة اغتصاب الختم فيتصور أن يكون الختم لشخص آخر نكتم أودعه صاحبه عند وكيله أو أحد أقاربه . والنص العربي لسنة ٢٨٢ يسمح بمقابلة من يكره حامل الختم على التوقيع به على سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو براءة ولو أن ضرر الجريمة عائد على غير الشخص المكره اذ أنه يقضى بصفة عامة بعقاب من "أكره أحدا ... على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها" ولم يشترط أن يكون الختم للشخص المكره . ولكن النص الفرنسي يتضمن هذا الشرط اذ جاء به ما يأتي : *ou qui aura contraint quelqu'un à signer un tel acte* (ou à y mettre son cachet) ونحن نميل مع ذلك لاتباع ما يقضى به النص العربي لأنه النص الرسمي ولأنه يستوى أن يكون المكره على التوقيع هو صاحب الختم أو غيره ما دام الختم صحيحا والتوقيع به من شأنه إلحاق الضرر بصاحبه (قارنت أحد بك أمين ص ٦٩٨ و ٦٩٩) .

وعلى كل حال تعتبر الجريمة تامة بمجرد التوقيع بالامضاء أو الختم ولو مرض بعد ذلك ما يمنع المقتصب من استلام السند أو الانتفاع به (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٨) .

٧ - أما اغتصاب السند فيقع إما بإتذاعه من يد المجنى عليه بغير رضاه وإما بإكراه المجنى عليه على تسليمه بنفسه الى الجاني .

ونص المادة المصرية يختلف عن نص المادة الفرنسية في هذه القطعة .

فان المادة ٤٠٠ من قانون العقوبات الفرنسي تنص على عقاب «من اغتصب امضاء أو تسليم سند» (*aura extorqué la signature ou la remise d'un titre*) مما يستفاد منه أنه يشترط في حالة اغتصاب السند حصول التسليم من قبل المجنى

عليه . ويقول الشراح الفرنسيون إن هذا التسليم هو الذى يميز الاختصاص عن السرقة، فيعد الفعل اختصاباً اذا كان المجنى عليه قد سلم بنفسه السند الى الجاني تحت تأثير القوة أو التهديد، ويسد سرقة اذا كان الجاني اقترع السند اقتراعاً من يد المجنى عليه . ويتعرض بعضهم الى ذلك بأن السرقة لا تقتصر على الأحوال التى يتقرب فيها الشيء من المجنى عليه بخير رضاه بل يدخل فى حكمها الأحوال التى يحصل فيها التسليم تحت تأثير الاكراه اذ لا عبرة بالتسليم فى هذه الأحوال (جارسون مادة ١٠٤٠٠) .

أما المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات المصرى فنصها يفيد أن الاختصاص انما يقع بطريق اقتراع الشيء من بين يدي المجنى عليه ، وهذا ما يفهم بوضوح من النص الفرنسى لما حيث يقول (aura extorqué d'entre les mains de quelqu'un) وبذلك لا يكون هناك فرق بين الاختصاص والسرقة فيما يتعلق بتسليم السند .

٨ — ويصح فى حالة اختصاص السند أن يكون السند المقتصب موقفاً عليه بامضاء المجنى عليه كقصد بيع أو توكيل أو غرامة ، أو بامضاء الجاني كاتفاق بينه فى ذمته للجنى عليه ، كما يصح أن يكون موقفاً عليه بامضاء الغير كسند مودع عند المجنى عليه . وعلى كل حال فلا يهمل شخص من يحمل به الضرر من جراء هذا الاختصاص (جارى ١٠٥٠ ٢٢٢٠ ، وجارسون مادة ١٠٤٠٠) .

٩ — ويجب لتوفر كمن الاختصاص أن يكون السند مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو برائة أى أن يكون ذا قيمة مادية ويمكن أن يؤثر اختصاصه على حقوق الغير واثروته . ويدخل فى ذلك عقود البيع والاجارة والهبة والتوكيل والوصية وكذا المضامبات والاقرار بالدين وكافة الأوراق المالية كسندات وأسهم الشركات وأوراق البنوك (جارسون مادة ١٠٤٠٠ ١١١٠ ١٢) .

وقد ورد فى تعليقات الحفانية على المادة ٢٨٢ أنه استفيض من عبارة « سند دين أو برائة » (فى المادة القديمة) بعبارة « سنداً مثبتاً لدين أو تصرف أو برائة » لازالة شك كان قد عرض فى انطباق هذه اللفاظ على عقد بيع .

١٠ - وأما المحتررات التي ليست بذات قيمة مادية فلا تدخل في حكم المادة ٢٨٢ ع. فمن يقتصب بطريق القوة أو الاكراه خطابا ذا قيمة أدبية فقط لا يعاقب بالمادة ٢٨٢ وإنما يحوز عقابه بالمادة ٢٧١ ع. كذلك من يكره شخصا على التوقيع على اقرار بارتكاب جريمة أو فعل مناف للأداب لا يعاقب بالمادة المذكورة (جلرو ٥٥ ن ٢٢٢٠، وجارسون مادة ١٥٠ ن ١٤ و ١٥٠).

١١ - وإذا أكره شخص آخر على التوقيع على ورقة ممضاة على بياض فلا يمكن أن يمدّ ضله هذا اغتصابا منطبقا على المادة ٢٨٢ ع لأن الورقة خالية من كل التزام، ولكن يصح أن يمدّ هنا شروطا في الجريمة إذا ثبت أن المقتصب كان يريد أن يملأ الفراغ الذي فوق الامضاء بكتابة مثبتة لدين أو تصرف أو إرادة (جارو ٥٥ ن ٢٢٢١، وشوفرويل ٥٥ ن ٢١٢٧، وجارسون مادة ١٥٠ ن ١٥ مكررة).

١٢ - وإذا كان السند المقتصب باطلا فبزي شوفرويل وجارو أنه اذا كان البطلان نسبيا كما لو أكره قاصر على التوقيع على سند دين فلا يمنع هذا من العقاب. وأما اذا كان البطلان جوهريا بحيث لا يمكن الانتفاع من السند بحال فلا عقاب على المقتصب (شوفرويل ٥٥ ن ٢١٢٨، وجارو ٥٥ ن ٢٢٢٠).

ويرى جارسون أنه متى كان السند باطلا لطرف خارج عن إرادة المقتصب فيكون هناك على الأقل شروع معاقب عليه ولا محل للفرقة بين أنواع البطلان المخففة بل لكل ما تهم ملاحظته أن يكون للمقتصب معتقدا صحة السند (جارسون مادة ١٧٥٠٠).

١٣ - لا ينشئ جريمة الاغتصاب أن يكون لدى الدائن الذي اغتصب منه سنده وسيلة أخرى للحصول على دينه. وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بتطبيق المادة ٤٠٠ ع على شخص اغتصب من أحد المحضرين صورة الحكم التي كان يريد المحجز بمقتضاها (رابع جارسون مادة ٤٠٠ ن ٢٠ والحكم المتروكة فيها).

ومع ذلك حكم في مصر بأن اغتصاب سندات الديون ما هو إلا عبارة عن سرقة من أنواع السرقات تحدث بطريق الاكراه، والفرض من هذا الاغتصاب هو

نزع عقد متضمن لتعهد أو حق ما أو البراءة منه بقصد حرمان صاحبه من التمتع بهذه الحقوق، وعليه يكون هذا الاختصاص عبارة عن اختلاس أشياء ذات قيمة مملوكة للغير، وهذا ظاهر من ذكر القانون لهذه المادة في باب السرقات الذي نص فيه على جميع أنواعها بحسب ظروف كل سرقة. وحيث تقرر أن اختصاص السندات هو نوع من أنواع السرقات أى أنه تعبد على ملك الغير فالتلف لا توجد جنابة معاقب عليها قانونا إلا إذا تضمنت هذه السندات المتعصبة تعهدا أو أى حق ما أو البراءة منه، وبعدم توفر هذا الشرط الأول لا يقال إن هناك سرقة إذ الشارع لم يقصد بذلك مجزؤ القصد باحداث الضرر بل لا بد من حدوث هذا الضرر فعلا. فلا عقاب على زوج اغتصب بالقوة من زوجته إعلاما شرعيا بتقرير نفقة لها عليه وتزويجه لأن ذلك لا يحدث ضررا ما دام في إمكانها في أى وقت أخذ صورة منه من المحكمة الشرعية إلى أصدرته (قضى التحقيق بمحكمة قضاة فبراير سنة ١٨٩٣ حقوق ٢٨ ص ٩٠).

١٤ — الركن الثانى : القوة أو التهديد — تشترط المادة ٢٨٢ ع استعمال القوة أو التهديد (violence, force, menace) فى الحصول على السند أو التوقيع بالامضاء أو الختم مما يفيد أن الاكراه فى جريمة الاختصاص يصح أن يكون مادما باستعمال القوة كما يصح أن يكون أدبيا بطريق التهديد .

١٥ — أما المادة ٤٠٠ الفرنسية فلم يرد بها ذكر للتهديد ولكنها استعملت بدله لفظ (contrainte) أى القسر، ويقول الشراح إن هذا اللفظ يراد به الإكراه الأدبى. ويشترون فى هذا الاكراه أن يكون من الشدة بحيث يعطل حرية الاختيار عند المحنى عليه لما يتوقعه من خطر جسم يوشك أن يبل بسخم (جارسون مادة ٢٤٠ و ٢٤١).

١٦ — ويظهر أنه يجب فى التهديد المنصوص عليه فى المادة ٢٨٢ ع أن يكون على درجة من الخطورة بحيث يتجانس مع لفظ القوة المقارن له ويبرر صرامة العقوبة التى يفرضها القانون إذ يحل الاختصاص على هذه الصورة جنابة

عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة . فيدخل في هذا المعنى التهديد بمخطر جسم على النفس كما يدخل فيه التهديد بمخطر جسم على المال ، وقد يدخل فيه أيضا التهديد بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف . والأمر في ذلك يجب أن يترك لمقدير المحكمة (أحمد بك أمين ص ٧٠١) .

١٧ — والظاهر أن القانون يتطلب في جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ع أن يكون استعمال القوة أو التهديد مقارنا لفعل الاغتصاب أى حصلا في نفس الوقت الذي يكره فيه المجنى عليه على تسليم السند أو التوقيع عليه . فإذا كان التهديد سابقا على ذلك مع اعتبار الفعل جريمة تهديد فقط متطبقة على المادة ٢٨٤ ع (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٣١) .

١٨ — يتبين مما تقدم أن الاغتصاب بحسب نص المادة ٢٨٢ يجوز أن يقع بطريق الاكراه الأدبي (التهديد) كما يقع بطريق الاكراه المادي (القوة) بينما السرقة باكراه المنصوص عليها في المادة ٣٧١ ع لا تقع إلا بطريق الاكراه المادي . وينبنى على ذلك أن اغتصاب السندات بالتهديد يدخل في حكم المادة ٢٨٢ ع ولكنه لا يدخل في حكم المادة ٣٧١ ع (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٣٠) .

١٩ — ويلاحظ أن استعمال القوة أو التهديد ركن من أركان جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ع بعكس الاكراه في السرقة فهو ظرف مشدد لا ركن من أركانها ، فإذا انضم الاكراه في السرقة بقى الفعل مستحقا للعقاب باعتباره سرقة بسيطة ، أما في الاغتصاب فانضمام ركن الاكراه يسقط الجريمة ولا يبقى بعده محل للعقاب على الفعل كسرقة بسيطة إلا اذا اقترن بركن الاختلاس (جارو ٢٢١٧ ن ٢٢١٧ و جارسون مادة ٤٠٠ ن ٣٠) .

٢٠ — الركن الثالث : القصد الجنائي — يشترط في الاغتصاب أن يكون حاصله بقصد جنائي . ويتبره هذا القصد متوفرا متى أقدم الجاني على الفعل طالما أنه يستولى على سند أو أمضاء ما كان المجنى عليه لبسها إياها لولاية

محفظا بجرمته واختياره ، ولا عبرة بالبواحد فيعاقب المعتصب ولو كان غرضه الحصول على سند بدين مستحق له وامتنع المدين عن أدائه بسوء قصد (جاسونت مادة ٤٠٠ ن ٣٩) .

٢١ - عقاب الاغتصاب - يعتبر القانون الاغتصاب المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ ع جنائية ويعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة وهي عقوبة توازي عقوبة السرقة باكره المنصوص عليها في المادة ٣٧١ ع .

٢٢ - وتعتبر الجريمة تامة في حالة اغتصاب الامضاء أو انتم يهود التوقيع على السند ولو عرض بعد ذلك ما منع المعتصب من استلامه ، وفي حالة اغتصاب السند بتسليمه الى الجاني ولو عرض بعد ذلك ما منعه من الانتفاع به .

فالذا امتنع المجني عليه عن التوقيع أو التسليم رغم استعمال الجاني وقائل القوة أو التهديد اعتبر فصل الجاني شروعا خلب اثره لأسياب خارجة عن ارادته بشرط أن يكون السند مما تتوفر فيه الشروط الواردة في المادة ٢٨٢ ع (توفر على ٥ ن ٢١٢٧-٢١٣٠) .

٢٣ - أوجه الشبه بين الاغتصاب والسرقة - قد بحث الشراح والمحاكم فيما اذا كان اغتصاب السندات والامضاءات يعبء جريمة من نوع خاص أو هو نوع من أنواع السرقة فنذهب معهم الى أن الاغتصاب ما هو إلا سرقة . ودلل على صحة رأيه : (أولا) بأن المادة ٢٨٢ قد وردت في باب السرقة ، (وثانيا) بأن اغتصاب السند بالقوة لا يخرج كما قلنا عن كونه سرقة باكره (قارن قرار قاضي التحقيق بمكة تـ١ المذكور فيما تقدم بالعدد ١٣) .

٢٤ - ولكن يترض على هذا الرأي بأنه لا أهمية لورود المادة ٢٨٢ في باب السرقة فان المادتين ٢٨١ و ٢٨٤ واردتان في الباب نفسه ومع ذلك لا تعاقبان على سرقات . ومن جهة أخرى فان المادة ٢٨٢ تعاقب على أمور لا شأن لها بالسرقة كالاغتصاب الامضاء أو انتم بالقوة أو التهديد والاغتصاب السند

بالتهديد فقط كما أن تسليم السند أو الحصول على الامضاء أو الختم بغير قوة ولا تهديد لا يعاقب عليه كسرقة بسيطة ما لم يتوافر ركن الاختلاس .

ولقد فان محكمة النقض الفرنسية بعد أن اعتبرت الاغتصاب نوعاً من أنواع السرقة عدلت عن هذا الرأي وقررت أنه جريمة من نوع خاص تتكون من واقعة الحصول على السند أو الامضاء ومن الاكراه المستعمل لهذا الغرض (راجع جارسون مادة ٤٠٠ ن ٢٢ الى ٢٧ والأحكام المتروعة ضافياً) .

٢٥ - ينفي على ذلك أن جريمة الاغتصاب لا تعدّ مماثلة للسرقة من حيث العود .

٢٦ - ولكن لما كانت هذه الجريمة من الجرائم التي تقع على المال كالسرقة وجب أن يسوّى بينهما من حيث الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ ع (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٣٨، وقارن جرانولان ٢٢ ١٨٣٨، وريكنس ذلك أحد بك أمين ص ٧٠٣) .

الفصل الثاني - في اغتصاب المال بالتهديد

Extorsion d'une somme d'argent ou d'objets quelconques

المادة ٢٨٣ ع (تقابل المادة ٤٠٠ فقرة ثانية ع ف)

٢٧ - المادة ٢٨٣ ع - نصها : كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

٢٨ - يختلف حكم هذه المادة عن حكم المادة ٢٨٢ ع في أن حكم هذه المادة عام . فيشمل اغتصاب الأموال وكل شيء آخر ، أما المادة ٢٨٢ لحكمها فاقصر على اغتصاب السندات والامضاءات . كذلك يختلف حكم المادتين من حيث وسائل الاكراه . ففي المادة ٢٨٢ يصح أن يكون الاكراه بطريق القوة أو التهديد أما هنا فلا اكراه لا يقع إلا بطريق التهديد .

٢٩ - أركان الجريمة - جاء في حكم المحكمة النقض والإبرام أن أركان هذه الجريمة هي :

(١) الحصول على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر . (٢) أن يكون هذا الحصول بغير حق . (٣) أن يكون التهديد هو الوسيلة إليه . (٤) القصد الجنائي (نقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ بحاماة ٩ عدد ١٩٤٤) .

٣٠ - الركن الأول : الحصول على نقود أو أى شيء آخر - يجب أن يكون غرض الجنائي من التهديد الحصول على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر . فإذا حصل على ما يقصده من ذلك كانت الجريمة تامة ، وإذا جاب قصده كان الفعل شروعا .

٣١ - فإذا لم يكن غرض الجنائي الحصول على شيء من هذا القبيل بل ارتكب التهديد لمجرد الارهاب أو التخويف فلا تطبق المادة ٢٨٣ ع وإنما تطبق المادة ٢٨٤ إذا توفرت أركانها .

٣٢ - وقد ذكر القانون الحصول على مبلغ من النقود بنسوع خاص لأنه يضل أن يكون هذا هو الغرض الذى يرمى إليه الجنائي، ولكنه أورد ذلك بقوله : « أو أى شيء آخر » . فيعاقب بمقتضى المادة ٢٨٣ ع من حصل بطريق التهديد على مجوهرات أو غلال أو أوراق مالية أو أى متاع آخر ذى قيمة . ويمكن أن يدخل فى حكمها الحصول على شيء ذى قيمة أدبية كخطاب .

٣٣ - ولكن كلمة « شيء » الواردة فى المادة ٢٨٣ لا يراد بها إلا الأشياء المادية فقط ، فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على من استعمل التهديد للاحاقه بأحدى الوظائف (نقض ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ ع ١١ عدد ١٥٦) .

كما أنه لا عقاب بمقتضى هذه المادة على من يهدد رجلا وامرأته بالقتل إن لم يفسق بهذه الأخيرة ، لأنه يتضح من نص المادة أن العقاب يكون على من هدّد غيره للحصول على شيء مادى فقط والأمر المنسوب لاتهم لم يكن من هذا القبيل

ولا يمكن التوسع في تأويل نص المادة المذكورة (استئناف مصر ٤ يونيو سنة ١٩٠٤ استئناف ص ٣١١).

ولكن مثل هذه الأفعال يصح الآن أن تدخل في حكم المادة ٢٨٤ الجديدة إذا توفرت فيها شروطها .

٣٤ — وإذا كان غرض الجاني الحصول على سند مثبت أو موجد لدين أو تصرف أو براءة أو الحصول على توقيع المحني عليه بامضائه أو ختمه على ورقة من هذا القبيل تنطبق المادة ٢٨٢ ع لا المادة ٢٨٣ ع .

٣٥ — ويجب أن يكون الحصول على الشيء بطريقة تسليم المحني عليه إزاء الجاني . وهذا مستفاد من قول الشارع في النص العربي "حصل على إعطائه مبلغا من القود الخ" . وقوله في النص الفرنسي : " extorqué la remise d'une somme d'argent) . أما إذا كان الجاني قد استولى على الشيء بنفسه بغير رضا المحني عليه فيعده الفعل سرقة .

٣٦ — ولا يشترط أن يكون الشيء المصنوب مملوكا للشخص الذي وقع عليه التهديد بل يكفي أن يكون تسليم الشيء نتيجة لهذا التهديد . كما أنه لا يشترط أن يكون الجاني قد حصل على الشيء لمنفعته الخاصة بل يكفي أن يكون التهديد قد أدى إلى الحصول على شيء مهما كان الشخص الذي يتفجع منه في النهاية (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٦٦ و ٦٥) .

٣٧ — الركن الثاني : الحصول على الشيء بغير حق — يشترط أن يكون المال أو الشيء الذي حصل عليه الجاني مضموبا أي أن لا يكون له حق فيه . وهذا الشرط مستفاد من أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ ع من الجرائم التي تقع على مال الغير . فإذا كان المال أو الشيء الذي حصل عليه المتهم ملكا له فلا محل لعقابه بالمادة ٢٨٣ ع . كذلك الدائن الذي يتقدم عليه للحصول على دين ثابت له شرطا لا يعاقب بمقتضى المادة المذكورة (شوفرويل ٢١٣٣٥ و ٢١٣٣٥ و ٢٢٢٦٥) .

٣٨ - ويرى جارسون أنه إن مع التسليم بهذه القاعدة فمن الواجب قصرها على الحالة التي يطلب فيها الدائن حقه ممن هو مدّين له به ، وعلى ذلك يجب أن يعاقب بالمادة ٢٨٣ ع الدائن الذي يهتد أم المدين ليحصل منها على المبلغ الذي له في ذمة ولدا (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٦٨) .

٣٩ - والظاهر أنه إن امتنع تطبيق المادة ٢٨٣ ع في هذه الأحوال فإن ذلك لا يمنع من العقاب على التهديد بمقتضى المادة ٢٨٤ ع انا توفرت شروطها .
٤٠ - ويمتنع العقاب على كل حال انا كان التهديد باستعمال الوسائل التي ينزولها القانون لشخص ما للحصول على حقه ، لأنه لا عقاب على من يستعمل حقا ثابتا له بمقتضى القانون .

فلا عقاب على الدائن الذي يهتد ملينه باتخاذ اجرامات قانونية ضده كرفع دعوى مدنية عليه أو التبليغ ضده بالطرق الجنائية إن كان تمت عمل لذلك .

وكذلك لا عقاب على الشخص المضروب من الجريمة اذا هتد مرتكبها بالتبليغ عنه أو رفع جنحة مباشرة عليه إن لم يعرضه عن الضرر الذي لحقه بسبب الجريمة لأن له الحق ابتداء في المطالبة بهذا التعويض أمام المحاكم فله أيضا الحق في أن يتصالح عليه بغير التجاه الى القضاء (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٧٠ الى ٧٢) .

٤١ - أما الذي يهتد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصيا ويطلب مبلغا من المال مقابل سكوته عن التبليغ فانه يعتد مقتضيا ويعاقب بالمادة ٢٨٣ ع (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٧٤) .

٤٢ - الركن الثالث : التهديد - يشترط لتطبيق المادة ٢٨٣ ع أن يلجأ الجاني الى التهديد ليحمل المخني عليه على إعطائه المال أو الشيء الذي يطلبه .

٤٣ - ونظرا الى الفرق بين حقوق المادتين ٢٨٢ و ٢٨٣ ع لا يشترط في التهديد المراد في المادة ٢٨٣ ع أن يبلغ من الشدة درجة التهديد المتوخ عنه

في المادة ٢٨٢ ع ، بل يكفي أن يكون من شأنه إلقاء الرعب في نفس المجني عليه بحيث يجعله على التسليم بمطالب من هتده (أحمد بك أمين ص ٧٠٧) .

وقد حكم بأنه اذا مات شخص قروى غرقا ، وبالرغم من المساعي التي بذلت لدفعه رفض مقتش الصحة الترخيص بدفن الجثة قبل تشريحها إلا اذا حصل من أهله على نقود لا حق له فيها كان عمله هذا واقفا تحت نص المادة ٢٨٣ ع ، لأن أشد ما يطير له قلب القروى المصرى فرعا أن يرى له ميتا تمتد الى جثته بحق أو بغير حق سكنى المشرح ، فن تكب الدنيا عليه أن يبنى بطبيب لا يبالى بإغافلته وتمزيق قلبه بل يتهمز فرصة موقفه المفجع والميت في الدارين يديه جثة هامة موفية على التمنن والتثمن ثم يتكبه في هذا البؤس فيلقى اليه أنه لن يصرح بدفنها قبل تقطيعها ما لم تدفع له فدية تحفظ بها كرامة الميت وتكون بها المصيبة على ذويه ، فان دون فعل هذا المتهم في مثل هذا الموقف ما يكفي لتكوين ركن التهديد المشار اليه بالمادة ٢٨٣ ع ، وانه وان كان التصريح بالدفن في مثل حالة ذلك الفريق لا يكون غالبا إلا برأى النيابة العمومية التي قد تصرح به بلا تشريح وقد لا تصرح إلا بعد التشريح كما يؤخذ من المادة ١٧ من قانون المواليد والوفيات نمرة ٢٣ لسنة ١٩١٢ وفي هذا ما قد يؤذن بأن فعلة المتهم هي من قبيل الشروع في النصب إذ التصريح بالدفن بلا تشريح ليس في يده ، إلا أنه متى لوحظ أن للطبيب دخلا عظيما في تصرف النيابة العمومية من جهة الأمر بالتشريح وعدمه لأنه يكفي أن يقول للنيابة إنه يشتهب في كون الوفاة لم تحصل من مجرد الفرق حتى تأمر بالتشريح — متى لوحظ ذلك علم أن المادة في مثل هذه الصورة أقرب الى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٨٣ منها الى جريمة النصب (قضى ٣ يناير ١٩٢٩ محاماة ٩ عدد ١٩٤) .

٤٤ — ولا يشترط أن يكون التهديد حاصلًا وقت الاغتصاب ولا أن يكون الأمر المهتد به حالا أو على وشك الحلول بالمجني عليه ، بل يكفي التهديد بأمر مستقبلي (أحمد بك أمين ص ٧٠٧) .

٤٥ — ويصح أن يكون التهديد شفها كما يصح أن يكون بالكتابة (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٥٢) .

٤٦ — ولا يشترط أن يكون التهديد موجها الى نفس الشخص المراد غصب ماله بل يصح أن يكون بواسطة شخص آخر. كما أنه لا يشترط أن يكون الأمر المتهدد به مقصودا إيقاعه بالشخص المراد غصب ماله بل يكفي أن يتوعد الجاني المجنى عليه باحلال الضرر بأحد أقاربه أو من يعنيه أمرهم إن لم يدفع المبلغ المطلوب (راجع تعليقات الحفانية على المواد ٢٨٢ الى ٢٨٤ ع، وقارن استئناف مصر ٢ أبريل سنة ١٩٠٠ ج ٢ ص ٢١١) .

٤٧ — الركن الرابع : القصد الجنائي — جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ ع هي من جرائم القصد . ويتوفر ركن القصد الجنائي فيها متى كان الجاني عند ارتكابه الفعل عالما أنه مقبل على اغتصاب مال أو متاع لا حق له فيه (قضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ بحامدة ٩ عدد ١٩٤) .

فلا عقاب إذا كان المتهدد يعتقد بحسن نية أن المال الذي أخذه مملوك له شرطا أو أنه يستحقه بحكم القانون (جارسون مادة ٤٠٠ ن ٨٢) .

٤٨ — عقاب الجريمة والشروع فيها — تناقب المادة ٢٨٣ على الجريمة التامة بالحبس وتسع خصيصا على عقاب الشروع بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين .
”وفي النصب بالتهديد يكون التهديد ركنا من أركان الجريمة فيعتبر إذن بالنسبة اليها من الأعمال التي يمد ارتكابها بدعا في تنفيذها وبذلك يمكن أن يمد ارتكابها شروعا معاقبا عليه إذا توفرت شرائط الشروع المنصوص عليها في المادة ٤٠٤“
(تليقات الحفانية على المواد ٢٨٢ الى ٢٨٤ ع) .

وقد حكم في قضية الطيب الذي رفض الترخيص بدفن جثة الفريق قبل نشرها إلا إذا حصل من أهله على قعود بأنه ”حيث إن فعل المتهم قد خاب أثره

لاقتضاح الأمر من جهة كما يستفاد ضمنا من رولية الطيب ومن جهة أخرى لا متناع أهل التوفى عن الدفع، فذلك تكون أركان الشروع المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٨٣ متوافرة ويتعين معاملته بها (قضى ٢ يناير ١٩٢٩ بمحكمة ٩ عدد ١٩٤).

٤٩ - الشبه بين السرقة وهذه الجريمة - تشبه هذه الجريمة السرقة في أنها من الجرائم التي تقع على المال، ولكنها تختلف عنها في أنها تم بتسليم المبنى عليه الشيء المقتصب تحت تأثير التهديد . ولذا عدّها القانون جريمة من نوع خاص .

. ولا تعدّ هذه الجريمة مماثلة للسرقة من حيث أحكام العود (برائولان ٢ ١٧٤٩٠ واحد بك أمين ص ٧١١) .

ولكن لما كانت من الجرائم التي تقع على المال كالسرقة وجب أن يسوّى بينهما من حيث الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣٦٩ ع (راجع ما ذكرناه من هذا الأمر في جريمة المادة ٢٨٣ بالعدد ٢٦، وبكس ذلك أحد بك أمين ص ٧١١) .

في إفشاء الأسرار

Révélation des secrets

المادة ٢٦٧ ع (تقابل المادة ٣٧٨ ع ف)

ملخص

الفصل الأول - عمومات - نص المادة ٢٦٧ ع ١ - ما خلا ٢ - موضوعها والنقض منها ٣ و ٤
الفصل الثاني - في أركان الجريمة - يأتها ٥ - الركن الأول : الإفشاء ٦ الى ٨ - الركن الثاني
النزاع الى ١١ - الركن الثالث : خفة الأثر ١٢ الى ١٥ - الركن الرابع : القصد الخالي ١٦ الى ١٨

الفصل الثالث - في عقاب الجريمة ١٩

الفصل الرابع - في الإخفاء من أداء الشهادة ٢٠ الى ٢٦

الفصل الخامس - في الأحوال التي يجوز فيها إفشاء الأسرار : الأحوال التي يوجب فيها القانون التبليغ
٢٧ الى ٢٩ - جواز الإفشاء لمنع وقوع الجرائم ٣٠ - الترخيص بالإفشاء ٣١ و ٣٢

المراجع

جاور عو بات طبع ثانية ج ٥ ص ٢٤٨ ، وجارو تحقيق جنابات ج ٢ ص ٥٣ ، وشو نو وهيل طبع
سادسة ج ٥ ص ١ ، وفستان هيل تحقيق جنابات ج ٤ ص ٤٥٦ ، وجارو ج ١ ص ١٠٨٤ ،
وجوردي ج ٣ ص ٩٨٣ ، وأحد بك أمين طبع ثانية ص ٥٩٣ ، وموسومات دالوز تحت عنوان
(Rével. de secrets) ج ٣٩ ص ٤٧٦ ، وطق دالوز ج ١٥ ص ١٧٣

الفصل الأول - عمومات

١ - المادة ٢٦٧ ع - نصها : كل من كان من الأطباء
أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته
سر خصوصي أو توثق عليه فأفشاءه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك
يصاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .
ولا تنسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانونا بإفشاء
أمر معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات
في المواد المدنية والتجارية .

٢ — مأخذها — هذه المادة ما عدا الفقرة الأخيرة منها منقولة بنصها من المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي .

٣ — موضوعها والغرض منها — وليس من غرض الشارع في هذه المادة معاقبة كل من يخفي سرا يؤمن عليه ، فإن كتمان السر بحسب الأصل لا يزيد عن كونه واجبا أخلاقيا تخليه قواعد الشرف والأخلاق العامة . ولكن الذي يعاقب عليه الشارع فيها هو إنشاء السر الذي يضطر صاحبه الى أن يؤمن عليه غيره من أرباب الصناعات أو الوظائف الذين تختص أعمالهم الاطلاع على أسرار الناس بحكم الظروف (جارسون مادة ٣٧٨ ن ٢٥) .

٤ — وليس الفرض من العقاب المحافظة على مصالح الأفراد فقط وإنما الفرض المحافظة على المصلحة العامة ، فإن من مصلحة الهيئة الاجتماعية أن يحدد المريض طبييا يعالجه والمتقاضى محاميا يدافع عن حقوقه ، فلو أن الطبيب والمحامي كانا في حل من إنشاء أسرار من يقصدون اليهما لامتنع المرضى عن الإلتجاء إلى الأطباء وأصح المتقاضون عن الاستعانة بالمحامين ، والضرر في الحالتين غير قاصر على المصالح الفردية كما لا يخفى (جارو ٥ ن ٢٠٦٤ ، وشوفرويل ٥ ن ١٨٧٦ وما بعدها) .

الفصل الثاني — في أركان الجريمة

٥ — بيانها — تتكون جريمة إنشاء الأسرار من أربعة أركان وهي :
(١) فعل الانشاء . (٢) أن يكون الأمر الذي أفتى سرا . (٣) صفة الشخص الذي يؤمن على السر . (٤) القصد الجنائي .

٦ — الركن الأول : الانشاء — إنشاء السر هو كشفه واطلاع الغير عليه . ويتحقق الانشاء بغير شك اذا أعلن السراية بطريقة كانت كأن ينشر أحد الأطباء في جريدة خطابا يتم عن المرض الذي توفي به المريض وأن ينشر في مجلة علمية ملاحظات طبية تنبئ عن الشخص موضوع هذه الملاحظات (جارسون مادة ٣٧٨ ن ١٢) .

- ٧ - ولكن العلانية ليست مشروطة في هذه الجريمة، بل مع الإفشاء قانوناً ولو لم يكشف بالسر سوى فرد واحد (جارسون مادة ٣٧٨ ن ١٣، وجارو ٢٠٦٧).
- ٨ - وليس من الضروري إفشاء السراقات تماماً، بل تقع الجريمة ولو أفضى جزء منه (جارسون مادة ٣٧٨ ن ١٤).

٩ - الركن الثاني : السر - يجب أن يكون الأمر الذي حصل إفشاؤه مما يعتبر سراً، فلا يتناول حكم المادة ٣٦٧ إذاعة كل ما عمله الطبيب أو المحامي أثناء قيامه بعمله.

ولكن الصعوبة في تحديد معنى السر. يرى بعض العلماء أن السر هنا هو ما يضر إفشاؤه بسمعة مودعه أو كرامته (دالوز تحت عنوان إفشاء الأسرار ١٦). ولكن بعض الشراح لا يرى هذا الرأي ويسترض عليه بأن السر قد يكون مشرفاً لمن يريد كتماناً ومع ذلك تحية المادة ٣٦٧ ع (جارسون مادة ٣٧٨ ن ١٧، وجارو ٢٠٦٦).

١٠ - ولا يشترط أن يكون السر قد أفضى به إلى من أؤتمن عليه على سبيل المسارة مع توصيته بكتانته. بل يعد في حكم السر كل أمر يكون بطبيعته أو بالظروف المحيطة به سراً ولو لم يطلب كتمانته صراحة (جارسون مادة ٣٧٨ ن ١٩، وجارو ٢٠٦٦).

١١ - كما أنه لا يشترط أن يكون السر قد عهد به إلى الأمين بل يكفي أن يكون قد علمه أو عرفه أو حذره في إنشاء تأديبة أو وظيفة أو صناعة تلزمه بحفظ السر. فالطبيب الذي يدرك من الكشف على مريض أنه مصاب بأمراض زهريّة مطالب بكتان ذلك السر ولو أن المريض نفسه لم يكن طالباً به، والمحامي الذي يعلم من سياق حديث موكله أنه ارتكب جريمة مكلف بالاحتفاظ بهذا السر ولو لم يفض الموكل إليه به صراحة وهكذا (جارسون مادة ٣٧٨ ن ٢٠، وجارو ٢٠٦٦).

١٢ - الركن الثالث : صفة الأمين - يشترط للمقاب على هذه الجريمة أن يكون السر قد أودع إلى شخص بمقتضى صناعته أو وظيفته (par état ou profession). ولم يحاول القانون حصر الأشخاص الذين أوجب

عليهم كتمان ما يودع لديهم من أسرار بمقتضى صناعتهم أو وظائفهم . بل ذكر على سبيل التمثيل في المادة ٢٦٧ ع الأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل ، ثم أورد ذلك بقوله « أو غيرهم » . وفي الفقرة الأخيرة من هذه المادة أحال على المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، وليس لهذه الإحالة مقابل في القانون الفرنسي لأن القانون الفرنسي ليس به ما يقابل المواد ٢٠٢ الى ٢٠٥

ومما يجب ملاحظته أن المواد ٢٠٢ الى ٢٠٥ من قانون المرافعات واردة ضمن أحكام شهادة الشهود وقد نص فيها على أحوال خاصة يباح فيها للشاهد الامتناع عن أداء الشهادة اذا كان في ذلك إفشاء لأسرار معينة .

فنص في المادة ٢٠٢ على أنه " لا يجوز لأحد أن يؤدي شهادة عما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الميرية إلا إذا سبق نشرها أو أذنت بإفشافها الجهة المختصة بها " .

وفي المادة ٢٠٣ على أنه " إذا دعى أحد الموظفين الى إفشاء ما صار تليفه اليه على سبيل المسارة في أثناء اجراء وظائفه ورأى أنه يقترب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للصحة العمومية فلا يلزم بالإفشاء " .

وفي المادة ٢٠٤ على أنه " إذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجبر على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك " .

وفي المادة ٢٠٥ على أن " كل من علم من الأثوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له في أى حال من الأحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعماله . صنته ما لم يكن الفرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة " .

ولم يذكر جهنم المواد شيء عن الأطباء والجراحين والصيادلة والقوالب الوارد ذكرهم بالمادة ٢٦٧ ع ، ولكن عبارة « أو غيرهم » الواردة في المادة ٢٠٥ تشمل كل هؤلاء ومن في حكمهم من أرباب الصناعات أو الوظائف الذين تقتضى صناعاتهم أو وظائفهم انتمائهم على أسرار الأفراد (أحد بك أمين ص ٥٩٧) .

ففى هذه الأحوال المنصوص عليها في المواد ٢٠٢ الى ٢٠٥ مرافعات يسرى حكم المادة ٢٦٧ تحقيق جنايات عملا بنص الفقرة الأخيرة منها .

١٣ - يتبين مما تقدم أن المادة ٢٦٧ ع حكمها عام يسرى على كل من يؤدى صناعة أو وظيفة تقتضى انتمائه على سر من الأسرار .

ولكن المحاكم الفرنسية لا تدخل في حكم المادة ٣٧٨ ف (المقابلة لادة ٢٦٧) الخدم والسكرتيرين الخصوصيين وكتبه المحلات التجارية ومديرى الشركات الصناعية وما شاكلهم مع أنهم يؤدون صناعات تمكنهم من الوقوف على أسرار مالية وتطالبة وغيرها بل هى تميل الى تضيق دائرة تطبيق تلك المادة لعدة أسباب : منها أنها لا تريد أن توسع قائمة الأشخاص الذين يجوز لهم الامتناع عن أداء الشهادة أمام المحاكم ، ومنها أن الأشخاص الذين ذكرهم الشارع في المادة ٣٧٨ على ف سبيل التمثيل وهم الأطباء والجراحون الخ تجمعهم جميعا صفة واحدة وهى أنهم أشخاص يؤدون صناعات عامة لخدمة الجمهور فيجب قصر تطبيق هذه المادة على الأشخاص الذين تتوفر فيهم هذه الصفة (راجع جارسون مادة ٣٧٨ ن ٢٧) .

١٤ - ومن أجل هذا جرت المحاكم الفرنسية على قصر تطبيق المادة ٣٧٨ ع ف : (أولا) على افشاء الأسرار المتعلقة بالأفراد دون الأسرار المتعلقة بالحكومة ، (وثانيا) على أرباب الصناعات والوظائف الذين تتوفر فيهم الصفة السابق ذكرها كرجال الدين والمحامين والموتقين ورجال القضاء وكتاب المحاكم ومحضرىها وموظفى البريد والتلفون ومديرى المستشفيات الخ فضلا عن الأشخاص الوارد ذكرهم صراحة في المادة المذكورة وهم الأطباء والجراحون والصيادلة والقوالب (جارو ن ٢٠٧) .

١٥ - ولكن هذا الرأي لا يمكن الأخذ به في مصر: (أولا) لأن الأسرار الحكومية وإرادة في نص المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ مرافعات اللتين تحيل عليهما المادة ٢٦٧ ع ، (وثانيا) لأن المادة ٢٠٥ مرافعات التي تحيل عليها أيضا المادة ٢٦٧ ع ذكرت الوكلاء ضمن الأشخاص الذين لا يجوز لهم الأخبار بما علموه أثناء خدمتهم وهم لا يؤدون صناعة أو وظيفة عامة لخسمة الجمهور (أحدك أمين ص ٥٩٩) .

١٦ - الركن الرابع : القصد الجنائي - يشترط للعقاب على إفشاء الأسرار أن يكون ذلك الإفشاء صادرا عن قصد جنائي .

ويعد القصد الجنائي متوفرا متى أقدم الجاني على إفشاء السر عن عمد عالما بأنه يفشى سرا لم يقض به إليه أو يصل إلى علمه إلا من طريق صناعته أو وظيفته . (جارسون مادة ٣٧٨ ن ٢٩ و ٣٠ ، وجاريد ٥ ن ٢٠٦٧) .

١٧ - فلا عقاب على من يفشى سرا بإهمال منه أو عدم احتياط في المحافظة عليه . فالطبيب الذي يدق ملاحظاته عن مريض ثم يترك هذه الملاحظات سهوا في مكان غير مضمون عليها الغير لا يعد مرتكبا لجريمة إفشاء الأسرار (جارسون مادة ٣٧٨ ن ٢١) .

١٨ - ولا يشترط أن يكون الإفشاء بنية الإضرار أو بقصد الحصول على ربح غير مشروع إذ لا تعبئة بالسواحت (جارسون مادة ٣٧٨ ن ٢٩ و ٣٠ ، وجاريد ٥ ن ٢٠٦٧) . وهذا هو الرأي المول عليه الآن وأن كان بعض الشراح يشترط نية الإضرار بحجة أن جريمة إفشاء الأسرار وإرادة في القانون بعد جرمي القذف والبلأغ الكاذب اللتين يشترط فيهما هذه النية (شوفرويل ٥ ن ١٨٧٢) .

الفصل الثالث - في عقاب الجريمة

١٩ - ياقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٧ ع بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

الفصل الرابع - في الاعفاء من أداء الشهادة

٢ - أداء الشهادة واجب مفروض على كل إنسان خدمة للعادلة . ومن

يمتنع عن أداء الشهادة بغير عذر شرعى يعاقب قانونا .

فیر أن المادة ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه "لا يحكم بقوبة ما على الأشخاص المزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات بكتياف الأسرار التي أؤتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية " .

٢١ - ولكن هل تعتبر هذه الأحوال أسباب إعفاء من أداء الشهادة فقط أم هي أسباب تجريم تقضى على الشاهد بالامتناع عن أداء الشهادة وإلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٦٧ ع ؟

الجواب على هذا السؤال لا يوجد في نص المادة ١٦٩ ت ج لأنها قاصرة على إعفاء الشاهد من واجب أداء الشهادة . كذلك لا يستخلص الجواب من نص المادة ٢٦٧ ع لأنها تعاقب على إفشاء الأسرار ، وإفشاء السرىء والشهادة أمام المحاكم شيء آخر . فان الشارع حين اعتبر الإفشاء جريمة أراد أن يعاقب على الاستهتار بالأسرار الذى يكون الباعث عليه الخلداع والدميسة ولا يكون له أى مبرر من المصلحة العامة، وليس هذا هو الشأن في الشهادة أمام المحاكم التي أوجبها القانون في سبيل إظهار الحقيقة وخدمة العدالة . وبناء عليه فقد يعفى الشاهد من واجب أداء الشهادة ومع ذلك لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٦٧ ع إذا هو شهد بما يعلمه . وليس معنى هذا أن إفشاء الأسرار أمام القضاء مباح على الإطلاق بل ان هناك أسراراً لها من الشأن ما يحزم معه الشارع إفشاءها حتى أمام القضاء كما أن هناك أسراراً أخرى أقل شأناً من الأولى يبيع الشارع إفشاءها أمام القضاء وإن كان يحزم إفشاءها خارج مجلس القضاء (راجع في هذا المعنى جارسون مادة ٣٧٨ ن ٣٧ و ٤٨) .

٢٢ — لذا نص الشارع في المواد ٢٠٢ الى ٢٠٥ مرافعات — وهي التي يجب الرجوع اليها لمعرفة الجواب على السؤال المتقدم — على أحوال لا يجوز فيها «الشاهد إفتاء السر أمام المحكمة. كما نص على أحوال أخرى لا يجبر الشاهد فيها على ذلك ولكن لا يمنع من الإفتاء بمعلوماته إذا أراد .

فن الأحوال التي لا يجوز فيها للشاهد إفتاء السر أمام المحكمة : ما جاء في المادة ٢٠٥ مرافعات من أن «كل من علم من الأفوكاتية أو الولاء أو غيرهم بواسطة صنته أو خدمته بأسر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له في أي حال من الأحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات الخ» . وقد قلنا فيما تقدم ان عبارة « أو غيرهم » في هذه المادة تشمل الأطباء والمزاحين والصيدلة والقوابل انوارد ذكرهم بالمادة ٢٦٧ ع .

وما جاء بالمادة ٢٠٢ مرافعات من أنه «لا يجوز لأحد أن يؤدي شهادة عما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الميرية إلا إذا سبق نشرها أو أذنت بإفتائها الجهة المختصة بها» .

ومن الأحوال التي لا يجبر فيها الشاهد على إفتاء السر ولكنه لا يمنع من التعريف عنه إذا أراد ذلك : ما جاء في المادة ٢٠٣ مرافعات من أنه «إذا دعى أحد الموظفين الى إفتاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة في أثناء إجراء وظائفه ورأى أنه يقترب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للصحة العمومية فلا يلزم بالإفتاء» .

وما جاء في المادة ٢٠٤ مرافعات من أنه «إذا علم أحد القضاة ونحوم أو أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجبر على أن يرف عن مصدر علمه بذلك» .

وفي هذه الأحوال الأخيرة لا يعاقب الشخص إذا هو أفشى السر لدى سؤاله عنه بصفة شاهد أمام القضاء . ولكنه يعاقب إذا أفشاء خارج مجلس القضاء .

٢٣ - وقد نصت المادة ٢٠٧ مناضلت على حالة خاصة إذ حوت على كل من الزوجين أن يفضى بنيرضاء الآخرما بلغه اليه في أثناء قيام الزوجية . وهذه المادة وان ورد ذكرها في المادة ١٦٩ تحقيق جتايات الخاصة بالاعفاء من أداء الشهادة إلا أنها غير واردة ضمن المواد المشار اليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٧ ع . وعلى ذلك لا يكون الافشاء في هذه الحالة معاقبا عليه سواء أحصل أمام القضاء أو خارجه .

٢٤ - وعلى كل حال لا يجوز للشاهد أن يتمتع عن أداء الشهادة إلا اذا كان من الأشخاص المنصوص عليهم في المواد السابقة وهم على وجه العموم من يعلمون بالسريكم الضرورة بسبب صناعتهم أو وظيفتهم . فلا يضى الشاهد من أداء الشهادة عن أسر أسره اليه غيره طائما غثارا ولو كان قد وعده بأن لا يسوح به (جارو تحقيق جتايات ٢ ن ٢٨٩ ، وجارسون مادة ٣٧٨ ن ٤٢) .

٢٥ - والاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٦٩ ت ج قاصر على أداء الشهادة ولا يتناول الحضور أمام المحكمة . فيجب على الشاهد الذى كلف بالحضور أن يحضر أمام المحكمة وإلا عرض نفسه لعقاب من يتخلف عن الحضور . وعلى وجهه اليه أسئلة فله أن يقر اذا كان يمكنه الاجابة عنها أم لا وأن يطلع المحكمة على الأسباب التى تدعوه الى الامتناع (جارو تحقيق جتايات ٢ ن ٢٩٣) .

٢٦ - والمحكمة الرأى الأعلى في تقدير ما اذا كانت الأسباب التى يئسها الشاهد تبريرا لامتناعه عن أداء الشهادة مطبقة على القانون أم لا وما اذا كانت المعلومات التى يطلب منه بيانها تدخل في أسرار الصناعات أو الوظائف التى أراد القانون حمايتها أو لا تدخل فيها . فاذا رأت أن لا مسوغ لامتناعه أقرته بأداء الشهادة (راجع في هذا المعنى جارسون مادة ٣٧٨ ن ٦٧) .

فالصحنى مثلا الذى يتنذر بسر الصناعة عن أداء شهادة مطلوبة عنه لا يقبل منه ذلك الاجتنار لأن صناعته ليست من الصناعات التى تدخل في حكم المواد ٢٦٧ ع و ٢٠٢ الى ٢٠٧ مناضات .

الفصل الخامس - في الأحوال التي يجوز فيها إفشاء الأسرار

٢٧ - الأحوال التي يوجب فيها القانون التبليغ -

أشارت المادة ٢٦٧ ع الى استثناء الحكم الوارد فيها اذ نصت على عقاب من أفشى سرا أوتمخ عليه " في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك (à se porter dénonciateur) . ويراد بالتبليغ هنا التبليغ عن وقوع جريمة . وهذا الاستثناء مقول عن المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي بكأى عبارة المادة ٢٦٧، وكان الفرض من إيراد ذلك الاستثناء في القانون الفرنسى الإشارة الى أحوال خاصة كان منصوباً عليها في المواد ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات الفرنسى وكان يعاقب القانون فيها على عدم التبليغ . ولكن هذه المواد ألغيت في سنة ١٨٣٢ فلم يبق بعد ذلك عمل للاستثناء (جارو ٥ ٢٠٦٩) .

٢٨ - وليس في القانون المصرى نصوص تعاقب على عدم التبليغ . والشرائح متفقون على أن مواد قانون تحقيق الجنائيات (المادتين ٦ و٧ ت ج مصرى) التي توجب على الموظفين والأفراد التبليغ عن الجرائم في أحوال خاصة ليست هي المشار إليها في المادة ٢٦٧ ع لأن الشارع لم ينص فيها على جزاء لمن يمتنع عن التبليغ (جارو مادة ٣٧٨ ن ٧٠، و جارو ٥ ٢٠٦٩) .

فلا يوجد إذن في القانون المصرى أحوال تطبق على هذا الاستثناء (أحد بك أمين ص ٦٠٢) . وعلى ذلك يمكن القول بأن الشخص الذى يعلم من طرق صناعته أو وظيفته بوقوع جريمة ما لا يجوز له التبليغ عنها فإن بلغ وجب عقابه بالمادة ٢٦٧ ع . فالطبيب الذى يدعى لمعالجة سيدة فيعلم أن مرضها ناتج عن إجهاض لا يجوز له التبليغ عن ذلك، والمحامى الذى يستشار في عقد فيعلم أن العقد مزور لا يجوز له التبليغ عن ذلك (جارو مادة ٣٧٨ ن ١١٣) .

٢٩ - على أن اللوائح الادارية نصت في بعض الأحوال على وجوب التبليغ عن حوادث (لا عن جرائم) تفتنى المصلحة العامة التبليغ عنها ويعاقب فيها من

كف بالتبليغ ولم يقم به، ولكن هذه الأحوال غير داخلية في الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢٦٧ ع لأنه قاصر على التبليغ عن الجرائم كما تقدم . فمن ذلك أن لأئحة صناعية الطب الصادرة في ١٣ يونية سنة ١٨٩١ توجب على جميع الأطباء الذين يتعاملون صناعتهم في القطر المصري أن يخطرُوا مصلحة الصحة عما يشاهدونه من الأمراض المعدية التي يمكن أن ينشأ عنها وباء (مادة ٦ من اللائحة) . ومن ذلك أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٢ الخاص بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية يقضي بأنه إذا أصيب شخص أو اشتبه في إصابته بأحد الأمراض المعدية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون يجب الإبلاغ عنه في مدى ٢٤ ساعة إلى مكتب الصحة في المدن وإلى العمدة في القرى (مادة ١) وأن الأشخاص المكلفون بالتبليغ هم الطبيب القائم بعلاج المريض وإن لم يوجد كان المكلف بالتبليغ مستأجر أو صاحب المحل المقيم به أو مدير الفندق أو الختان أو المتزل العمومي أو ناظر المدرسة التي حدث بها الإصابة . وإذا أصيب الشخص نفسه المكلف بالتبليغ أو كان صاحب أو مستأجر المحل غائبا أصبح الأشخاص الذين يعولون المريض هم المكلفون بالتبليغ (مادة ٢) . ومن ذلك أن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات يقضي بوجوب التبليغ عن كل مولود في ميعاد ١٥ يوما من وقت الولادة وأن يكون التبليغ لمكتب صحة الجهة التي حصلت فيها الولادة إن كان بها مكتب صحة وإلا يكون التبليغ إلى العمدة أو إلى الشخص الذي في عهده دفتر قيد الخصوصية (مادة ٦) وأن الأشخاص المكلفين من التبليغ بالولادة هم والد الطفل إن كان حاضرا وفي حالة غيابه جميع الأقرباء الذكور الراشدين القاطنين بالمنزل الذي حصلت فيه الولادة وإن لم يوجد أحد من المذكورين يكون المكلف بالتبليغ القابلة أو الطبيب الذي حضر الولادة وأخيرا يكون المكلف بالتبليغ شيخ الحارة أو شيخ الناحية ثم العمدة (مادة ٧) . ويقضي أيضا بوجوب التبليغ عن الوفيات في ظرف ٢٤ ساعة إلى مكتب الصحة أو إلى العمدة أو الشخص المودعة عنده القفاة الخصوصية (مادة ١١) وإن الأشخاص الواجب عليهم التبليغ هم : أهل المتوفى أو كل شخص

ذكر بالغ قاطن مع المتوفى وفي حالة عدم وجود المذكورين يكون التبليغ بمعرفة الطبيب أو المندوب الصحي الذي أثبت الوفاة وأخيراً يكون المكلف بالتبليغ شيخ الحارة وشيخ البلد ثم العمدة وإذا حدثت الوفاة في مستشفى أو محل معد للمريض أو ملجأ أو تكية أو فندق أو مدرسة أو قسلاق أو سجن أو أى محل عمومي ضل مدير المحل أو الشخص القائم بإدارته أن يبلغ عنها (مادة ١٢) . وإذا وجدت علامات تدل على أن الوفاة جنائية أو ظروف أخرى تدعو إلى الاشتباه فيها يجب إبلاغ النيابة (مادة ١٧) .

فإذا بلغ من هو مكلف بالتبليغ في هذه الأحوال فلا يعاقب بتقصي المادة ٢٦٧ ع لأنه يؤدي واجبا يفرضه عليه اللوائح للصحة العامة . لكنه إذا كان قد علم بالأمر بسبب صناعته أو وظيفته يجب أن يقتصر في تبليغه على إخطار الجهة المختصة فلا يسأل له إفشاء السراي غير هذه الجهة وإلا حاق عليه العقاب (أحدك أمين ص ٦٠٣ ، وقارن جارسون مادة ٢٧٨ و ١٢٨) .

٣٠ - جواز الإفشاء لمنع وقوع الجرائم - عرفنا مما تقدم أن الشخص الذي يعلم من طريق صناعته أو وظيفته بوقوع جريمة ما لا يجوز له التبليغ عنها ولا إفشاء أمرها بآية طريقة كانت . ولكن هذا المنع قاصر على الجرائم التي تكون قد وقعت فعلا والتي يقف عليها عرضا أثناء قيامه بأعمال صناعته أو وظيفته . أما إذا كان صاحب السر قد أفضى إليه به وهو على نية ارتكاب جريمة أو جنحة لم ترتكب بعد فإن العبارة الأخيرة من المادة ٣٠٥ مرافعات تبين الإفشاء في هذه الحالة توصلا إلى منع الجريمة قبل وقوعها ، وذلك لأن علمه بوقوع الجريمة لم يأت إليه بطريقة عرضية وبمحكم الضرورة أثناء قيامه بأعمال صناعته بل المفروض في هذه الحالة أن صاحب السر لم يلجأ إليه إلا بقصد الاستمانة به أو الاسترشاد بمعلوماته الفنية أو ما أشبه ذلك . ويجب على صاحب الصناعة أو الوظيفة في هذه الحالة أن يتمتع من تقديم أية مساعدة وأن يسارع إلى كشف السر حتى يساعد على منع الجريمة المراد ارتكابها (أحدك أمين ص ٦٠٥) .

٣١ - الترخيص بالإفشاء - هل يرفع واجب الكتان عن حامل السر إذا أذن له صاحبه بإفشاءه ؟ اختلفت آراء الشراح الفرنسيين في ذلك . فمن قائل إن واجب الكتان هذا لم يقرر لمصلحة من أفضى بالسر ولا من أفضى إليه به بل قرر للمصلحة العامة فلا يصح أن يكون إذن صاحب السر بالإفشاء سببا في إباحته (جارو ٥ ن ٢٠٦٨) . ويتج عن هذا : (١) أن إفشاء السرم سواء في مجلس القضاء أو في غيره يكون جريمة المادة ٢٦٧ ع ولو حصل باذن من يمه أمر ذلك السر ، (٢) أن شهادة حامل السر لا تكون لها أية قيمة في الإثبات ولو كان صاحب السر هو الذى دعاه لأدائها وإذا أخفت تكون باطلة .. ومن قائل إن إذن صاحب السر بالإفشاء يرفع عن حامله واجب الكتان ويصح له إفشاء السر لأنه وإن كان الغرض من إعجاب الكتان المحافظة على المصلحة العامة إلا أن لصاحب السر الحق الأول في طلب الكتان أو الإذاعة ، وإذا كان لصاحب السر أن يذيعه بنفسه فلا مانع يمنعه من أن يطلب ممن أفضى به إليه إذاعته نيابة عنه ، فالشاب الذى يصاب بأمراض زهرية مثلا ويستحى أن يكشف أمره إلى أهله بنفسه يجوز له أن يكلف الطبيب بتبليغ ذلك إلى أهله ، والمتهم الذى يرى من مصلحته الاعتراف بجريمته أمام القضاء يجوز له أن يأذن لمحاميه في أن يقرر ذلك بلسانه للحكمة ، والمرضى الذى يحتاج إلى شهادة طبية بمرضه يجوز له أن يطلب هذه الشهادة من الطبيب الذى يعالجه (جارسون مادة ٣٧٨ ن ٧٥ الى ٧٨) .

٣٢ - وقد أخذ الشارح المصرى بهذا رأى الأخير فانه بعد أن نص في المادة ٢٠٥ مرافعات على أن أرباب الصناعات والوظائف لا يجوز لهم بأى حال الإخبار عما علموه من طريق صناعاتهم أو وظائفهم قال في المادة ٢٠٦ مرافعات " ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها إذا طلب منهم ذلك من بينها اليوم " . وهذا النص وإن كان قاصرا على أداء الشهادة إلا أنه يقرر مبدأ عاما وهو أن الإذن بالإفشاء يرفع واجب الكتان (أحمد بك أمين ص ٦٠٦) . كذلك نصت المادة ٢٠٢ مرافعات التى تحرم الشهادة بما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الأميرية على أن التحريم يرفع إذا سبق نشر تلك الورقة أو أذنت بإفشاءها الجهة المختصة بها .

في جرائم الانتخاب

Des délits électoraux

الباب الخامس من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠
(يقابل المواد ١٠٩ الى ١١٣ ع ف . وقانون ١٥ مارس سنة ١٨٤٩
ودكرتو ٢ فبراير سنة ١٨٥٢ والقوانين المكملة لها)

ملخص

الفصل الأول — عمويات ١ الى ٧

الفصل الثاني — في بيان الجرائم الانتخابية . تنسبها الى ثلاثة أقسام ، ٨ الجرائم المخلة بصحة الانتخاب ٩ و ١٠ ، الجرائم المخلة بصدق عملية الانتخاب ١١ و ١٢ ، الجرائم المخلة بحرية الانتخاب ١٣ الى ١٣

الفصل الثالث — في العقاب والشروع والاشتراك . العقاب ٢٣ ، الشروع ٢٦ ، الاشتراك ٢٧
الفصل الرابع — في التحقيق والاختصاص والمحاكمة وسقوط الدعوى . التحقيق ٢٨ و ٢٩ ،
الاختصاص ٣١ و ٣٢ ، إجراءات المحاكمة ٣٣ ، سقوط الدعوى العمومية والمدنية ٣٤

المراجع

جارسون مواد ١٠٩ الى ١١٣ ج ١ ص ٢١٤ ، وجاروطبة تالفة ج ٣ ص ٦١٠ ، وبلانش ج ٢
ص ٦٥٤ ، وشرفورهي طبة سادسة ج ٢ ص ١٧٥ ، وموسومات دالوز تحت عنوان (Droit politique)
ج ١٩ ص ٣٢ ، وطقن دالوز ج ٦ ص ٤٣٨

الفصل الأول — عمويات

١ — نص الباب الخامس من قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ على
الجرائم الانتخابية وعلى عقابها .

وتطبق أحكام هذا الباب على ما يقع من الجرائم في انتخاب المندوبين وانتخاب
أعضاء مجلس النواب والشيوخ . وتطبق أيضا على ما يقع منها في انتخاب أعضاء
مجالس المديريات بمقتضى المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

ونصها : "فيا هذا المادة ٩٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ تطبق أحكام الباب الخامس من القانون المذكور وما يدخل عليها من التعديلات على ما يقع من الجرائم فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس المديريات . وتحال الجرائم المذكورة على المحاكم المختصة طبقا لقواعد القانون العام" .

٢ - ولكن الأحكام المذكورة لا تطبق على ما يقع من الجرائم فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المجالس الأخرى كالمجالس البلدية والمحلية والقروية والمجالس المالية ومجلس نقاب المحامين الأهلين والشرعيين . ولما كانت القوانين الخالصة بهذه المجالس لا تشمل على أحكام خاصة بالجرائم التي تقع في انتخاب أعضائها وجب الرجوع الى أحكام القانون العام للعقاب على هذه الجرائم .

٣ - ولم يكن منصوبا على الجرائم الانتخابية في القانون الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ بشأن انتخاب الأعضاء المنسوبين لمجلس شورى القوانين والأعيان المنسوبين للجمعية العمومية وأعضاء مجالس المديريات ، ولا في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ بشأن انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء مجالس المديريات . وانما نص على هذه الجرائم لأول مرة في قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ بمناسبة وضع دستور للدولة المصرية في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، ثم في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الممثل لقانون سنة ١٩٢٣ ، ثم في المرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، ونص عليها أخيرا في القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ بمناسبة الدستور الجديد الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وقد ألغى هذا القانون الأخير كل ما كان مخالفا له من نصوص القوانين والمراسيم السابقة لصدوره .

٤ - وقد جاء في البيان الذي وضعته الوزارة الى حضرة صاحب الجلالة الملك مع مشروع القانون الأخير ما يأتي : "وقد عيت الوزارة بالنظر في تحديد الجرائم الانتخابية تغصت أدوار الانتخاب المختلفة لتبين ما يمكن أن يقع في كل دور منها من المخالفات التي ترمي الى الإخلال بصدق عملية الانتخاب أو مصحتها أو بمرتبته

أو بسلامته من وجوه الضغط والاكراه أو أسباب التفرير والرشوة أو ما إلى ذلك .
وهي ترى أن يكون هذا الباب من قانون الانتخاب أكثر تفصيلا من أمثاله
في القوانين السابقة . وقد استمدت معظم أحكامه من قوانين الانتخاب الأجنبية
المختلفة . ومن المسائل التي ترى الوزارة العناية بالنص عليها — زيادة عما ورد
في مرسوم سنة ١٩٢٥ ، وهو أوفى القوانين الثلاثة من هذه الناحية — الحصول
على التنازل عن الترشيح أو على تأييد أحزاب أو جمعيات أو جماعات لترشيح مرشح
في مقابل مال أو وعد بمال الخ ، واستعمال الأخبار الكاذبة في آخر ساعات الانتخاب
حين لا يكون مسيل لتعرف الحق وتحيص الاشاعة ، والاحتشاد والتظاهر
والاعتداء في جماعات أو بالهوة وغير ذلك من الوسائل المخففة التي ترمى إلى التأثير
في الناخبين أو الانتخابات ، كل أولئك لحماية الانتخابات وتكون على قدر الامكان
أصدق حكاية لإرادات الناخبين والمنديين .

٥ — ويمكن تقسيم الجرائم الانتخابية إلى ثلاثة أقسام أساسية تبعا لما إذا
كانت ترمى إلى الإخلال بصحة عمية الانتخاب أو صدقها أو بجزئية الانتخاب .
فتحقيقا لصحة عملية الانتخاب يعاقب القانون على الفس في القيد
بمداول الانتخاب ، والذي يقع في إبداء الرأي في الانتخاب .

وتحقيقا لصدق عملية الانتخاب يعاقب القانون على الرشوة التي تقع على الناخبين -
وعلى الفس الذي يصدر عن أعضاء اللجنة .

وتحقيقا لحرية الانتخاب يعاقب القانون على أعمال المنع من استعمال الحقوق
الانتخابية أو التشويش على استعمال هذه الحقوق ، ويحرم الناخب مما عساه يلحقه
من ضرر من جراء إفشاء سر الرأي الذي أعطاه أو ما يصيبه من ضرر بسبب إبداء
رأيه أو امتناعه عن التصويت .

٦ — ومن الجرائم الانتخابية ما يكون جرائم طادية بجرائم تزوير أو إلتلاف
أو سرقة أو تهديد أو قذف . فهل يجب الرجوع إلى أحكام القانون العام العقاب

على هذه الجرائم أم يكتفى بتطبيق أحكام قانون الانتخاب؟ حكمت محكمة جنابات أسيوط بأن أحكام قانون الانتخاب التي وضعت لمعاقبة الجرائم الانتخابية هي أحكام خاصة تتعارض بلا نزاع فيما وضعت له مع أحكام القانون العام، ولما كانت هذه الأحكام الخاصة أحدث وضعا من القانون العام فهي إذن ناسخة للقانون العام فيما سنته من العقوبات وموانعة من الرجوع الى ذلك القانون عملا بسنة التشريع، إلا اذا تبين أنه فات المقتن في الأحكام الخاصة أن يتم بكل الأحوال التي وضعت لأجلها الأحكام الخاصة وأراد أن يعاقب عليها، ففي هذه الحالة فقط يمكن الرجوع الى القانون العام (جنابات أسيوط ٦ يناير ١٩٢٤ مج ٢٥ عدد ٥٨).

وهناك المادة ١٩١ ع التي تنص على أن "أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ لا تسرى على أحوال التزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية". فهي إذن لا تسرى على أحوال التزوير المنصوص عليها في قانون الانتخاب.

٧ - جرائم الانتخاب معتبرة من الجرائم السياسية لأنها لا تمس غير الحق السياسي والمصلحة السياسية. ويرتج عن ذلك أنه لا يجوز أن يبنى عليها طلب تسليم مجرم، وأنه إذا صدر قانون بالعفو الشامل عن جرائم سياسية فإن هذا القانون يشملها حتماً (بارود ١٢٤٧ ن ١٠٩ وجارسون مواد ١٠٩ الى ١١٣ ن ١١).

الفصل الثاني - في بيان الجرائم الانتخابية

٨ - قد عني الشارع في الباب الخامس من قانون الانتخاب الخاص بالجرائم الانتخابية بالعمل على تحقيق صحة الانتخاب وصدقه وحرية. وسزاعى في بيان الجرائم الانتخابية هذه الوجهات الثلاثة.

٩ - الجرائم المخلة بصحة الانتخاب - نص القانون من هذه الوجهة على نوعين من الجرائم: الأول خاص بما يقع من الفس في القيد بمداول الانتخاب، والثاني خاص بما يقع من الفس في ابداء الآراء.

بجرائم النوع الأول منصوص عليها في المادة ٧٤ التي تقول :
 "يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر
 وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين
 العقوبات :

(أولا) كل من تعدد إدراج اسم في جدول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف
 أحكام هذا القانون أو تعدد إهمال إدراج اسم أو حذفه كذلك .
 (ثانيا) كل من توصل الى إدراج اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه
 أو في ذلك النذر الشروط المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب وهو يعلم ذلك . وكذلك
 من توصل على الوجه المتقدم الى حذف اسم آخر .

(ثالثا) كل من استعمل عقودا أو مستندات أو أوراقا أخرى مزورة أو صورية
 من أجل الحصول على قيد اسمه في الجدول الخاص المنصوص عليه في المادة ٢٢ .

١٠ - وجرائم النوع الثاني منصوص عليها في المادة ٨٠ التي تقول :
 "يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر
 وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين
 العقوبات :

(أولا) كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير
 حق أو أنه قد الصفات المطلوبة لاستعمال حق الانتخاب أو أن حقه موقوف .
 (ثانيا) كل من تعدد إبداء رأيه باسم غيره .

(ثالثا) كل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب بعينه .

١١ - الجرائم المخلة بصديق عملية الانتخاب - نص القانون
 أيضا من هذه الوجهة على نوعين من الجرائم : الفش في الانتخاب والرشوة الانتخابية .
 فالفسح هو تضييع الحقيقة في الانتخاب ، وهو معاقب عليه في المادة ٨٢ التي
 تنص على ما يأتي :

” يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا يزيد على ستين وبضامة لا تقل عن عشرين جنبها ولا تتجاوز مائتي جنبه أو باحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب إعادة الانتخاب :

(أولاً) أن يسمح لشخص ليس مقيدا بجدول الانتخاب أو بالجدول الخاص بأن يبدى رأيه أو أن يسمح بذلك لشخص يعلم أنه ليس صاحب الاسم الذى يبدى الرأى به أو يعلم أنه سبق له إبداء رأيه .

(ثانياً) ألا يسمح لناخب مقيد اسمه بجدول الانتخاب أو بالجدول الخاص بأن يبدى رأيه .

(ثالثاً) أن يختلس أو يغيث أو يعدم أو يزيد أو يبدل أو يفسد أو يزور أو يغير جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بالانتخاب .

(رابعاً) أن يكون وهو مكلف من ناخب أو مندوب بكتابة رأيه قد أثبت اسماً غير الاسم الذى ذكره .

(خامساً) أن يثبت أو أن يحسب الأصوات المعطاة للترشحين المختلفين على غير الحقيقة .

(سادساً) أن يقرأ أسماء غير الأسماء المكتوبة .

(سابعاً) أن يغير الحقيقة في نتيجة الانتخاب بأى طريقة أخرى “ .

وأفعال النشر المنصوص عليها في المادة ٨٢ يمكن وقوعها من جميع أعضاء لجنة الانتخاب . فلا شك إذن في أن هذا النص يطبق على الأعضاء كما يطبق على الرئيس (جارد ١٢٥٠ ٥٣) .

١٢ — والرشوة هي المعطية أو الهبة أو الوعد التي يكون الفرض منها حمل ناخب أو مندوب على الامتناع عن التصويت أو التأثير عليه في رأيه أو حمل مرشح على العدول عن ترشيح نفسه . وجعل الشارع في حكم الرشوة استعمال القوة أو التهديد

وكذا استعمال طرق احتيالية أو طرق أخرى غير مشروعة للفرض نفسه ، ونص على كل ذلك في المادة ٧٥ التي تقول :

” يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(أولاً) كل من أعطى أو منح ناخباً أو مندوباً عطية أو هبة من نفود أو أوراق أو عروض أو فوائد أخرى أو عرض عليه شيئاً من ذلك أو وعده به سواء أكان ذلك بالذات أم كان بواسطة الغير وسواء أكان للناخب أو للمندوب نفسه أم كان للغير وذلك لحمله على الامتناع عن التصويت أو للتأثير عليه في رأيه . وكذلك كل من فعل بنفسه أو بواسطة غيره شيئاً من ذلك بالنسبة لمرشح لحمله على المدول عن ترشيح نفسه .

(ثانياً) كل من قبل أو طلب شيئاً من تلك العطايا أو الهبات أو الفوائد لنفسه أو لغيره .

(ثالثاً) كل من استعمل مع ناخب أو مندوب القوة أو التهديد أو أهانه إهانة ينطوي فيها التهديد أو أخافه باسم الدين أو أخافه من فقد خدمة أو من تعريض نفسه أو أسرته أو ماله إلى أذى أو ضرر وذلك لحمله على الامتناع عن التصويت أو للتأثير عليه في رأيه . وكذلك كل من فعل شيئاً من ذلك مع مرشح لحمله على عدم تقديم ترشيحه أو على المدول عن ترشيح نفسه .

(رابعاً) كل من حاول بطرق احتيالية أو غير ذلك من الطرق غير المشروعة أن يمنع ناخباً أو مندوباً من استعمال حقوقه الانتخابية أو أن يعوق ذلك أو أن يؤثر عليه في رأيه أو أن يحمله على الامتناع عن التصويت

ولا يجوز أن تكون العقوبة على من يرتكب الجرائم المتقدم ذكرها باسم حزب أو جمعية أو لجنة أو أى جماعة أخرى أقل من نصف العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة “ .

وقد حكم في قضية نسب فيها إلى عمدة البلدة أنه دعا إليه ناخبين بواسطة شيخ الخفر وأحد الخفراء وطلب من كل منهما ترشيح شخص معين وصار بهما بقوله لما (من لا يتبعني يعرف شغله) وسك لما شنبه، ونسب إلى أخيه أنه طلب من المجنى عليهما الامتثال لأمر العملة ووضع يده في جيب أحدهما وأخرج منه الختم وقد خشي المجنى عليهما بالنسبة لما هو معروف عنه من اتهامه في حوادث جنائية ولذا امتثل المجنى عليه المذكور وتركه يخرج الختم من جيبه ووقع به على ترشيح ذلك الشخص كما امتثل المجنى عليه الثاني وختم على ترشيحه — حكم بأن هذه الوقائع تكون جريمة التهديد لا كراه الناخبين السالف ذكرهما على التصويت للشخص المذكور المعاقب عليها بنص المادة ٧٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ (المادة ٧٥ من القانون الجديد رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠) (نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عمادة ٧ عدد ٧٤).

ونصت المادة ٧٦ على أنه "يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد عن مئمة جنيتها كل من أعطى أو منع حزبا أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات عطية أو هبة أو أى فائدة أخرى أو عرض عليها شيئا من ذلك أو وعداها به وذلك للحصول على تأييد الحزب أو الجمعية أو اللجنة أو الجماعة في الانتخابات".

١٣ — الجرائم المخلة بحرية الانتخاب — هذه الجرائم هي أيضا على نوعين : فمنها ما يرتكب ضد الناخبين أو المرشحين ومنها ما يرتكب ضد لجان الانتخاب .

فالجرائم التي ترتكب ضد الناخبين أو المرشحين منصوص عليها في المواد ٧٧ و ٧٨ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ من قانون الانتخاب .

فالمادة ٧٧ تنص على أن "كل مخالفة لحكم من أحكام المادة الخامسة والخمسين من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيتها ولا تقلوز خمسين جنيتها .

(تنص المادة ٥٥ المذكورة على ما يأتي : ابتداء من يوم نشر المرسوم أو القرار المتنازع اليه في المادة ٢٨ (وهو الذي يحدد مبادئ الانتخابات) في الجريدة الرسمية وإلى نهاية عملية الانتخاب بكل نشره

أو وسيلة من وسائل العلنية المنصوص عليها في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ من قانون العقوبات الأهل ترى إلى تزويج الانتخاب يجب أن تشمل على اسم محررها واسم الطابع والناشر . وإذا ظهرت النشرات أو وسائل العلنية المشار إليها تحت اسم بلان أو هيئات أيا كانت تمثل أحزابا أو جمعيات أو غير ذلك من الجماعات فيجب أن تشمل على أسماء أعضاء تلك الهيئات أو الهيئات فضلا عن اسم الطابع والناشر . وتطبق أحكام هذه المادة أيضا في حالة النشر في المصحف أو غيرها من الرسائل الدورية) .

ويعاقب بهذه العقوبة نفسها كل من اتهمل بإطلا في تلك النشرات أو غيرها من وسائل العلنية صفة ممثل لحزب أو جمعية أو لجنة أو غير ذلك من الجماعات .

ويعاقب بها أيضا كل من وزع أو عرض في الأماكن التي تجرى فيها الانتخابات أو فيما حوله خطابات أو مطبوعات أو صوراً هزلية مهينة سواء أ كان عليها اسم أم لم يكن .”

وقد حكم تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة بأنه إذا كانت النشرة لم تشمل إلا على اسم الناشر دون أن تشمل على اسم الطابع عند الناشر مقصراً في واجبه بحسب هذه المادة التي لم يضعها القانون عبثاً . وأن القول بأن هذا القصص استدرك فيما بعد لا يفيد عدم وقوع النشر مخالفاً للقانون ولا يمنع من معاقبة ما قضى القانون بمعاقبته . وإن الدعوى بأن القصد الجنائي معدوم عند الناشر في نشره النشرة بغير اسم الطابع قول لا يستقيم مع طبيعة هذه الجريمة لأنها ليست من الجرائم التي تستلزم ذلك (جنايات أسبوط ٦ يناير سنة ١٩٢٤ مج ٢٥ عدد ٥٨) .

١٤ - والمادة ٧٨ تنص على أن ”كل من نشر أو أذاع بين التاخييين أو المنتسبين أفعالا كاذبة عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب ، وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة ، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيا أو بأحدى هاتين العقوبتين .

فإذا أذيعت تلك الأقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه التاخييون أو المنتسبون أن يتيقنوا الحقيقة ضوعفت العقوبة “.

وقد حكم بأنه لدى الرجوع الى الأعمال التحضيرية لقانون الانتخاب وبنوع خاص لما يتعلق من ذلك بهذه المادة يتبين أن المقصود منه منع القلح في أعراض المرشحين والظعن في سلوكهم الشخصي أى حماية الحياة الخصوصية . وأن مأخذ هذه المادة مع ذلك هي علة . وبالرجوع الى أصل المأخذ الانجليزي وهو أحد تلك المأخذ يتبين أنه يقتضى لتطبيق أحكامها أن يكون الظعن شاملا لواقعة معينة وأن تكون هذه الواقعة متعلقة بالسلوك والأخلاق الشخصيين الصرفة لا بالشخص من وجهته العمومية . فإذا كان الظعن بعبارات مهمة قابلة للتأويل فإنه لا يصلح أساسا للحكم بالعقوبة . (جنايات أسيرط ٦ يناير ١٩٢٤ مج ٢٥ عدد ٥٨) .

١٥ - والمادة ٨٣ تنص على أنه " يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من استأجر أو جمع أو أوقف اشخاصا ولو غير مسلحين على وجه يخيف به الناهخين أو المتدوين أو يخل بالنظام وكذلك كل من ينظم مظاهرة عنائية ضد مرشح في الانتخابات .

ويعاقب من شارك في هذه الجماعات بالحبس لمدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيهن ولا تتجاوز عشرين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين " .

١٦ - والمادة ٨٤ تنص على أنه " يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من منع ناخبا أو مندوبا واحدا أو أكثر من استكمال حقوقه الانتخابية بطريق التجمهر أو الصياح أو المظاهرات أو باستعمال القوة أو التهديد " .

والمادة ٨٦ تنص على أن " كل من أغرى بواسطة إحدى الطرق المبينة في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ من قانون العقوبات بارتكاب عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادتين ٨٤ و ٨٥ يعاقب عقاب الشريك فيه . فإذا لم يقترب على الإغراء

أية نتيجة كانت عقوبة المغرر المجلس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين .

١٧ - والمادة ٨٨ تنص على أن "كل من أفشى سرا إعطاء ناخب رأيه بدون رضاه يعاقب بالمجلس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٨ - والمادة ٨٩ تنص على أنه "يعاقب بالمجلس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من أحدث لناخب ضررا غير جائز بسبب إبداء رأيه أو امتناعه عن التصويت .

١٩ - والجرائم التي ترتكب ضد لجان الانتخاب معاقب عليها في المواد ٧٩ و ٨١ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧

فالمادة ٧٩ تنص على أنه "يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات :

(أولا) من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملا سلاحا من أى نوع .

(ثانيا) من دخل القاعة المخصصة للانتخابات بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .

٢٠ - والمادة ٨١ تنص على أنه "يعاقب بالمجلس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان لجنة الانتخاب أو أحد أعضائها أثناء عملية الانتخاب .

٢١ - والمادة ٨٥ تنص على أنه "يعاقب بالمجلس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى

هاتين العقوبتين الاقبحين على لجنة الانتخاب بالقوة بقصد تعطيل عملية الانتخاب؛
ويعاقب بالعقوبات نفسها استعمال الناخبين أو المندوبين للقوة أو التهديد نحو اللجنة
يمثل ذلك القصد .

فإذا كان الجاني حاملاً سلاحاً كانت العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن شهرين
ولا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز مائتي جنيه
أو إحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب كل من نظم جماعة لارتكاب هذه الجرائم بهذه العقوبة مضاعفة .
والمادة ٨٦ تنص على أن "كل من أغرى بواسطة إحدى الطرق المبينة
في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ من قانون العقوبات بارتكاب عمل من الأعمال المنصوص
عليها في المادتين ٨٤ و ٨٥ يعاقب عقاب الشريك فيه . فإذا لم يترتب على الإغراء
أية نتيجة كانت عقوبة المغري الحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد
على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو إحدى
هاتين العقوبتين " .

٢٢ - والمادة ٨٧ تنص على أنه "يعاقب من خطف الصندوق المحتوى
على أوراق الانتخاب أو احتجزه أو أتلفه بالحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد
على سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين " .

الفصل الثالث - في العقاب والشروع والاشتراك

٢٣ - العقاب - الجرائم المنصوص عليها في الباب الخامس من
قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ كلها جنح عقاباً بالحبس . والغرامة أو إحدى
هاتين العقوبتين .

٢٤ - ويأمر القاضي علانية على العقوبات المذكورة بمصادرة الرسائل
والمطبوعات والنقود وغير ذلك من الأشياء مما يكون قد استعمل في ارتكاب
الجريمة (مادة ٩٠) .

٢٥ - ويرتب على الحكم بالعقوبة في جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في المواد ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٣ فقرة أولى و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ أو في الشروع في جريمة من تلك الجرائم حرمان المحكوم عليهم من حق الانتخاب لمدة ست سنوات من تاريخ الحكم النهائي (مادة ٤) .

٢٦ - الشروع - يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة (مادة ٩١) .

٢٧ - الاشتراك - يعاقب على الاشتراك في جرائم الانتخاب طبقاً للقواعد العامة .

وقد حكم بأن المادة ٨٠ من قانون الانتخاب تنص على عقاب كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق وكل من تمتد إبداء رأيه باسم غيره وكل من استعمل حقه في الانتخاب أكثر من مرة في انتخاب واحد، ولكنها لم تنص على عقاب الشريك ، فيجب الرجوع الى قواعد القانون العام التي تقتضي بأن كل من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها إلا ما استثنى قانوناً بنص خاص (اتمم الجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣ عمادة ٤ عدد ٧٢١) .

الفصل الرابع - في التحقيق والاختصاص والمحكمة وسقوط الدعوى
٢٨ - التحقيق - يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للأمورى الضبطية القضائية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة الانتخاب أو يشرع فيها في ذلك المكان (مادة ٩٥) .

٢٩ - تفضى تعليمات النائب العمومي بأنه يجب على أعضاء النيابة بذل العناية التامة في تنفيذ قانون الانتخاب وأن يسلنوا رؤساء النيابة أو التواب بالحوادث التي تقع تحت أحكامه . وعليهم أن يهتموا بتحقيقها وأن يخطرأ النائب العمومي بها وبنتيجة التحقيق ويمتنوا له بالقضايا قبل التصرف فيها مع تهاير يرفق بصلاحيات التحقيق وبأرائهم فيها (مادة ٨١ من التعليمات العامة للنيابات) .

٣٠ - ولكن لا تبشر أية إجراءات جنائية بمقتضى المادتين ٧٥ و ٧٦ (التين تماقبان على الرشوة الانتخابية) ضد مرشح قبل اعلان نتيجة الانتخاب (مادة ٩٤) .

٣١ - الاختصاص - تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢ من قانون الانتخاب على ما يأتى : "مع مراعاة حكم المادة ٦٤ تحكم محاكم الجنايات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد المتقدمة ويكون حكمها نهائياً" .

وتنص المادة ٦٤ المذكورة على أنه اذا كان الطلب المشار اليه فى المادة ٥٨ (وهو الذى يقدّمه المندوب أو المرشح الى رئيس المجلس بالطن فى الانتخاب) مبنيًا على وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الباب الخامس تقيم النيابة عند الاقتضاء الدعوى العمومية أمام محكمة النقض والابرام ضد كل شخص له يد فى الجريمة وتحمك المحكمة حينئذ فى الدعوىين حكماً واحداً . وفى هذه الحالة تكون إجراءات الجلسة على الوجه المبين فى الفقرة الثانية من المادة ٩٢

وقد جاء فى البيان المرفوع مع مشروع القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ ما يأتى : "وقد رؤى أن يوكل نظر الجرائم الانتخابية لمحاكم الجنايات اللهم إلا اذا كانت مرتبطة بطن فيمهد بالنظر فى الطمن وفى الجريمة مما الى محكمة النقض والابرام" .

٣٢ - ولكن الجرائم التى تقع فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس المديرية تحال على المحاكم المختصة طبقاً لقواعد القانون العام (مادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ بانتخاب أعضاء مجالس المديرية) أى أنها تحال على محاكم الجنح ، عدا ما يقع منها بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر ويكون مضراً بالمصلحة العامة فانه يحال على محاكم الجنايات .

٣٣ - إجراءات المحاكمة - تحتم الدعوى الى المحكمة المختصة سواء أكانت محكمة الجنح أو محكمة الجنايات أو محكمة النقض والابرام بالطرق المنصوص

عليها في المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات أى بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية . وتنتج في الجلسة الاجراءات المقررة في ذلك القانون لمحاكم أول درجة في مواد الجمع (مادة ٩٢ فقرة ثانية ومادة ٦٤ من قانون الانتخاب) .

٣٤ — سقوط الدعوى العمومية والمدنية — استثناء من القواعد العامة تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في الباب الخامس من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ عدا ما نص عليه في المادتين ٧٤ و ٨٩ بمضى ثلاثة شهور من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق . على أنه فيما يتعلق بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٨ تحسب ثلاثة الشهور من يوم وقوعها أو من تاريخ آخر عمل متعلق بتحقيقها .

في انتهاك حرمة القبور أو الجبانات

Violation de tombeaux ou de cimetières

المادة ١٣٨ فقرة ثالثة ع (تقابل المادة ٣٦٠ ع ف)

ملخص

النص ١ — مأخذ هذا النص ٢ — علة العقاب ٣ — أركان الجريمة ٤ — الركن الأول :
الانتهاك أو التدنيس ٥ — الركن الثاني : حرمة القبور أو الجبانات ٦ الى ١٦ — الركن الثالث :
القصد الجنائي ١٧ الى ٢١

المراجع

جارو طبعة ثالثة ج ٥ ص ٧٣٦ ، وشوفو ويل طبعة سادسة ج ٤ ص ٢٦٠ ، وجارسون ج ١
ص ١٠٠٢ ، ووجدو ج ٢ ص ٤٣٠ ، وموسومات دالوز تحت كلمة (Cultes) ج ١٤ ص ٩٤٧
ن ٨٣٢ ، وملحق دالوز ج ٤ ص ٦٦٩ ن ٦٦٨

١ — النص — تعاقب الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ ع بالحبس مدة
لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنباً مصرياً "كل من انتهك حرمة
القبور أو الجبانات أو دنسها" .

٢ — مأخذ هذا النص — قد أحل الشارع عند وضع هذا النص
في قانون العقوبات على المادة ٢٢٥ من القانون السوداني ونصها : "كل من
ارتكب تعدياً على أى مدفن بقصد أن يمس إحساس أى شخص يعاقب بالحبس
لمدة يجوز امتدادها الى سنة واحدة الخ" (راجع تعليقات الحفانية على المادة ١٣٨ ع) .

ويقابل هذا النص في القانون الفرنسي المادة ٣٦٠ التي تعاقب على انتهاك
حرمة القبور أو القوود (Violation de tombeaux ou de sépultures) .

أما النص المصري فيعاقب على انتهاك حرمة القبور أو الجبانات وتدنيسها .

٣ — علة العقاب — إن تهديس الموتى من أعرق الاعتقادات
الدينية وأعظمها . فالقانون يعاقب الأفعال التي تزيى بكرامة الموتى وتخلق راحة

مضاجعهم لأنها مما يجرح احساسات الناس الأدبية والدينية (جارسون مادة ٣٦٠ ن ١ الى ٤) .

٤ - أركان الجريمة - أركان هذه الجريمة ثلاثة : (١) الانتهاك أو التدنيس ، (٢) أن يمس ذلك حرمة القبور أو الجبانات ، (٣) القصد الجنائي .

٥ - الركن الأول : الانتهاك أو التدنيس - الركن المادى للجريمة هو فعل من شأنه الاخلال بواجب الاحترام نحو الموتى . وهذا الفعل يجب أن يكون عملا ماديا . فلا يدخل السب أو القذف في حكم المادة ١٣٨ فقرة ثالثة ع إلا إذا كان بالكتابة ولصق المكتوب الذى يتضمنه على القبر أو سطرت عبارته أو قشقت على أحجار القبر نفسها (جارسون مادة ٣٦٠ ن ٥ الى ٧) .

٦ - الركن الثانى : حرمة القبور أو الجبانات - يشترط أن يكون الفعل من شأنه امتحان حرمة القبور أو الجبانات أو تدنيسها ، وهذا هو الركن المميز للجريمة . ويفصل القاضى فيما إذا كان الفعل موضوع التهمة من شأنه الامتحان أو التدنيس .

ولم يشترط القانون تدنيس رفاة الميت ، فكل فعل مزىء بالكرامة يقع على القبر أو فى الجبانة يكفى لتكوين الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٠ فقرة ثالثة ع .

٧ - فاستخراج الجثة بعد امتحانها لحرمة القبر ، لأن رفع الحجر ونش التراب وإخراج العظم أو الجثة أو العظام من القبر مما يمسك صفو الراحة والسلام فيه وبالتالي يمس بكرامته (جارسون مادة ٣٦٠ ن ١١) .

٨ - ولكن استخراج الجثة قد يكون فى أحوال كثيرة لازما أو مشروعا لأسباب من أصاح الأسباب وأطهرها ، ولذا أجاز الشارع هذا الاستخراج وعنى بتنظيمه وتقرير الشروط والإجراءات الواجب اتباعها فيه . ومن الواضح أن لا جريمة فى هذه الأحوال لأن الفعل مباح بمقتضى أمر القانون .

٩ - فقد نصت المادة ١٢ من لائحة الجبانات الصادرة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧ على أنه "لا يجوز إخراج جثة متوفى لتحقيق شخصيته أو للبحث عن أثر جنائية أو لأسباب شخصية أو أهلية أو لاجراء عمل ما في محل الدفن إلا بأذن يعطى حسب الأصول المقررة وبمضور مندوبين خصوصيين". ونصت المواد ١٣ وما بعدها من هذه اللائحة على الشروط والاجراءات التي تتبع في استخراج الجثث إذا كان المراد تصديرها الى الخارج أو نقلها الى محل آخر في ذات الجبانة أو انتراج جميع الجثث المدفونة في جزء من الجبانة لوضعها في الحفرة العمومية . وقضى الدكرتو الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ بأنه يجوز لوزير الداخلية أن يأمر بنقل الجبانة من جهة الى أخرى متى انضحت ضرورة ذلك من الوجهة الصحية . ونص في المادة ٧ من هذا الدكرتو على أنه بمجرد انشاء الجبانة الجديدة يصير الدفن في الجبانة القديمة ممنوعاً ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش وتقل الجثة الى الجبانة الجديدة على مصاريفه .

١٠ - ولكن استخراج الجثة لا يباح في هذه الأحوال إلا بشرطين . الشرط الأول أن تكون الاجراءات الشكلية قد روعيت ، ولذا حكم في فرنسا بعقاب أهل المتوفى الذين يعمدون إلى إخراج جثة بدون تصريح ، وبعباق العمدة الذي يأمر بهدم مقبرة بدون قرار وزاري . والشرط الثاني أن يكون استخراج الجثة قد تم بصيغة غير مزرية بالكرامة . فيعاقب على الجريمة ولو أن الاستخراج كان في حالة من الأحوال التي يديحها القانون وبمراعاة الاجراءات المفروضة قد حصل بطريقة مزرية ، فإن القانون متى أمر أو سمح بانتراج جثة فأنما يفترض أن هذا الانتراج سيتم بكل ما يجب من الاحترام نحو الموتى (جارسون مادة ١٦٥ و ١٧٠)

١١ - وأما تشريح الجثة أو تحطيط أوصالها لغرض الدراسة الطبية فلا يكون جريمة ما لأنه لا شيء في ذلك يزرى بالكرامة . كذلك العملية القيصرية التي تعمل لأمرأة بعد وفاتها لا تكون جريمة لأنه ليس فيها ما يزرى بكرامة الجثة (جارسون مادة ١٨٥ و ١٩٠) .

١٢ — تعاقب المادة ٣٦٠ من القانون الفرنسي على انتهاك حرمة القبور والهود (Sépultures) . وقد نزع بعض الشراح الفرنسيين الى أن هذه المادة لا تقتصر على عقاب الأعمال المادية التي تقع على القبر أو المهد ولكنها تناول أيضا ما يقع على النمش وفراش الموت وابلثة نفسها ، ويلطون على صحبة رأيهم بأنه يستمد من السوابق التاريخية والبيانات الإيضاحية لقانون العقوبات أن الشارع أراد العقوبة على امتنان الجثة نفسها وأنه لا يمكن أن يكون القانون الذي يحمي الإنسان في حياته ويحمي رفاته بعد دفنها في القبر يتخلل من حماية جثته في الفترة بين الوفاة والدفن (جارور ٢٢٩١ ن ٢٢٩١) .

١٣ — ويظهر أن المحاكم الفرنسية لا تذهب في تفسير النص الى هذا المدى . فهي وإن كانت لا تقتصر الحماية على ذات القبر إلا أنها تعتبر انتهاك القبور والهود جريمتين مختلفتين وتفسر كلمة «الحد» (sépulture) بأعم معنى ممكن وتقتضي بأن امتنان الميت يماثل عليه من وقت أن يكفن ويبدأ الدفن . وبناء على ذلك قضت بالعقوبة لامتهان نمش ولو قبل إجراء الدفن اذ النمش هو القبر الأول وهو ليس بأقل اعتبارا من القبر المحفور في الأرض ، ولامتهان جثة موضوعة على سرير بعد أن كفنت وهيئت للدفن (راجع جارسون مادة ٣٦٠ ن ٢١ و ٢٢) .

١٤ — وقد أخذت محكمة بنى سوييف الجزئية بهذا الرأي في حكم قضت فيه بأنه يدخل في مدلول الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ ع انتهاك حرمة الموتى في الفترة الواقعة بين الوفاة والدفن ، فإذا تنازع المتهم وآخر على دفن جثة وحصل هذا الأخير على تصريح بالدفن فقل الجثة الى المقبرة وحين وصولها أمام المقبرة تمرز المتهم لمن كانوا يحملون النمش وصار يتخاذبه معهم وتمكن أخيرا من نقل الجثة الى مقبرته هو مع ذلك انتهاكا لحرمة الموتى (بن سوييف الجزئية ٢٥ فبراير ١٩٢٥ عمادة ٦ ص ٣٨) .

١٥ — لاقتصر المادة ١٣٨ ع على العقوبة على انتهاك حرمة القبور وتدنيسها بل تعاقب أيضا على تدنيس الجبانات ، خلافا للمادة ٣٦٠ من قانون العقوبات

وقد حكم بأنه ليس من الضروري أن يكون العمل واقعا ماديا على الجثة أو المقبرة مباشرة لأن ذلك المبدأ وإن كان صحيحا بالنسبة لتفسير القانون الفرنسى إلا أنه غير صحيح بالنسبة لتفسير القانون الأهلئ لأن المقنن المصرى أحال فى تطبيق المادة ١٣٨ على المادتين ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون عقوبات السودان ، وبناء عليه يكون مرتكبا لجرمة انتهاك حرمة القبور الشخص الذى يزنى بامرأة فى حوش مدفن لأن ذلك يمس إحساس أقارب الموتى المدفونين فى المقبرة (تمضى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥ مج ٧ عدد ١٥) .

١٦ - وحكم بأن المادة ١٣٨ نعى الجبانات المصرح بالدفع فيها مادام الدفع مستمرا فيها سواء أعلت لهذا الغرض من الحكومة أو من أحد الأفراد ليجعلها جبانة عمومية . كذلك الجبانات غير المصرح بالدفع فيها ملدات حافظة لمعاملها وظاهرا فيها ما اشتملت عليه من المقار ظهورا لا يقبل الشك . أما إذا أهمل أمرها حتى درست وزالت معاملها وصارت أرضا سودا فلا يمكن تطبيق المادة المذكورة على الاعتداء عليها (نفا الابتدائية ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ عدد ٢٤ عدد ٢٣) .

١٧ - الركن الثالث : القصد الجنائي - يتوفر القصد الجنائي في جريمة انتهاك حرمة القبور أو الجبانات أو تدنيسها متى ارتكب الجاني - بإرادته عملا من شأنه انتهاك حرمة القبر أو الجبانة والاختلال بالاحترام الواجب نحو الموق بها كانت البواعث التي حملته على ارتكابه أو الغرض الذي يرمى إليه من وراءه (باروه ن ٢٢٩١، وجارسون مادة ٣٦٠ ن ٢٨) .

وقد حكم بأن القصد الجنائي ليس ضروريا في جريمة انتهاك حرمة القبور أو تدفنها
ويكتفى أن الفعل الماتى المسبب للانتهاك يكون حصل بإرادة العامل ورغبته
(قض ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥ مج ٧ عدد ١٢٥).

وإنه إذا كان الفعل عملاً بالاحترام الواجب على كل فرد لمحو الموتى فإنه يعدّ بلا شك تدنيساً، ولا لزوم للبحث هنا عن قصد الفاعل لأنه يكفي لإثبات تدنيس القبور أن يكون الفعل في حدّ ذاته من الأفعال المدنية ويكون قد حصل بإرادة الفاعل (استئناف مصر ٢١ يونيو سنة ١٩٠٥ استقلال ٢ ص ٤٤٢) .

١٨ - فمثلاً قلنا إن فتح القبر من الأعمال المدنية . فمن يرتكب هذا العمل بإرادته فاعماً يرتكبه بقصد جنائي، ولا يهم أن يكون قد أتاه بقصد الإهانة أو الانتقام من المتوفى أو من ورثته أو من باب الطمع لمعرفة الأشياء الموجودة في القبر أو لقضاء شهوة بهيمية أو من قبيل حب الاستطلاع أو التعصب الديني أو للترقّد من رؤية المتوفى أو نقله إلى قبر آخر (جارسون مادة ٣٦٠ ن ٢٩) .

١٩ - وقد ذكرنا فيما تقدّم أن محكمة النقض اعتبرت القصد متوفراً في حادثة الزنا بأمرأة في حوش مدفن وأن محكمة بنى سويف الجزئية اعتبرته متوفراً في حادثة التنازع على دفن الجثة .

٢٠ - وحكم في فرنسا بتطبيق المادة ٣٦٠ على أشخاص نبشوا مقبرة لاختلاس الأكفان والملابس التي على الجثث، وعلى أقارب وأصحاب أحد الأشقياء استخرجوا جثته وكانت مدفونة بالقرب من المكان الذي قتله فيه رجال السلطة ثم نقلوها إلى قرية مجاورة لتشييع جنازته ودفنه في الجبانة العمومية، وعلى ولد استخرج جثة أبيه بدون تصريح من مقبرة قديمة لنقلها إلى مقبرة جديدة ولو أن هذا الاستخراج قد حصل لغرض شريف وبكل مظاهر الاحترام - ولكن محكمة أنجری رفضت تطبيق المادة ٣٦٠ في قضية مماثلة واعتبرت إخراج الجثة بدون تصريح مخالفة للدكرتو الذي يمثّل على هذا الأمر بمقوبة المخالفات - وحكم أيضاً بتطبيق المادة ٣٦٠ على خنّار عصى أستاذاً من أستاذة السلوم الطيبية عظاماً أخذها من بعض المقابر واعتبر الأستاذ والعمدة الذي أمر بتسليمه العظام شريكين في الجريمة (راجع الأحكام المتّمة هنا في جارسون مادة ٣٦٠ ن ٣٦ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٨) .

٢١ - ولكن القصد الجنائي لا يتوفر والجريمة لا تتكوّن إذا كان الجاني لم يرتكب الفعل المادّي بإرادته . كما إذا حصل شخص على تصريح بإخراج جثة فاعطاً وفتح مقبرة غير التي بها تلك الجثة (جارسون مادة ٣٦٠ ن ٢٠) .

في انتهاك حرمة ملك الغير

Violation de la propriété

المواد ٣٢٣ الى ٣٢٧ ع

ملخص

عمومات . - مأخذ هذا الباب ١ - الفرض من هذا الباب ٢ - جرائم هذا الباب ٣

الجرمة الأولى - دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . نص المادة ٣٢٣ ع ٤ -

أركانها ٥ - أركان الجريمة ٦ - الركن الأول : الدخول أو البقاء ٧ و ٨ - الدخول ٩ -

البقاء ١٠ و ١١ - الركن الثاني : العقار ١٢ - الركن الثالث : الحيازة ١٣ الى ٢٠ -

الركن الرابع : قصد منع الحيازة بالقوة أو ارتكاب جريمة ٢١ الى ٢٨ - عقاب الجريمة ٢٩ و ٣٠ -

بيان الواقعة في الحكم ٣١

الجرمة الثانية - دخول بيت مسكون الخ بقصد منع الحيازة أو ارتكاب جريمة . نص المادة

٣٢٤ ع ٣٢ - أركان الجريمة ٣٣ - الركن الأول : الدخول أو البقاء ٣٤ الى ٣٦ -

الركن الثاني : المكان ٣٧ - الركن الثالث : الحيازة ٣٨ - الركن الرابع : قصد منع الحيازة

بالقوة أو ارتكاب جريمة ٣٩ - قصد منع الحيازة بالقوة ٤٠ الى ٤٢ - قصد ارتكاب جريمة ٤٣

الى ٤٨ - عقاب الجريمة ٤٩ و ٥٠ - الجود ٥١ - بيان الواقعة في الحكم ٥٢ الى ٥٥ -

الجرمة الثالثة - وجود شخص في بيت مسكون الخ تخفيا عن الأعين . نص المادة ٣٢٥ ع ٥٦ -

الفرض من وضعها ٥٧ - شرائط تطبيقها ٥٨ الى ٦٠ - عقاب الجريمة ٦١

الجرمة الرابعة - دخول بيت مسكون الخ والانتفاع من الخروج منه بعد التكليف بذلك ٦٢ الى ٦٤

المراجع

أحمد بك أمين طبعة ثانية ص ٨٠٩ ، وجود ج ٣ ص ١٠١٠

عمومات

١ - مأخذ هذا الباب - أضيف الباب الخاص بانتهاك حرمة ملك

الغير الى قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين واقتبست

أحكامه من المواد ٤٤١ وما بعدها من قانون العقوبات الهندى والمواد ٣٥٢

وما بعدها من قانون العقوبات السوداني . وليس لنصوصه مقابل في قانون العقوبات الفرنسي . فقط الفقرة الثانية من المادة ١٨٤ ع ف تنص على أن كل شخص يدخل بطريق التهديد أو الإكراه في منزل أحد الأهالي يعاقب بالحبس من ستة أيام إلى ثلاثة شهور أو بغرامة من ١٦ فرنكا إلى ٢٠٠ فرنك .

٢ - الغرض من هذا الباب - الغرض الأصلي من هذا الباب كما جاء في تعليقات الحفانية على المواد ٣٢٣ إلى ٣٢٧ هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن في حيازة الغير ، فإذا ابتدئ بالفعل في تنفيذ القصد الجنائي كان الشخص في الغالب مرتكبا لشروع في جريمة معينة ، غير أنه يحصل غالبا أن العثور على الشخص قبل بدئه في أي تنفيذ يخليه من كل عقاب كما هو الحال مثلا إذا دخل شخص في منزل بقصد الهرقة . وفي هذه الأحوال إذا كان الدخول حصل بواسطة كسر أو قف أو بواسطة تسلق وأمكن إثبات قصد السرقة فهذا بلا أدنى شك شروع في سرقة مع كسر أو قف . إلا أنه إذا كان المتهم قد دخل البيت حيث كان الباب مفتوحا واختفى فيه فالجريمة التي شرع فيها ترجع إلى سرقة من منزل مسكون والدخول فيه لا يعد شروعا في هذه الجريمة .

وزيادة على ما تقدم من الضروري لأجل الحكم بعقوبة على شخص في مقابل شروع أن يثبت الشروع في جريمة معينة ، لكنه قد يحصل أن يستحيل الحكم لأجل شروع في جريمة على شخص دخل بيتا حتى مع الكسر أو القف لأنه لا يمكن البت في سبب دخوله هل كانت لارتكاب قتل أو سرقة وذلك رغما عن وضوح نية الإجرام عنده .

وليس من الضروري بناء على نصوص المادة ٣٢٤ إثبات نية ارتكاب جريمة معينة إذا كان يؤخذ من كل الظروف أنه كان عند الشخص نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت . وربما استتبع الإثبات على هذه النية من مجرد وجود شخص

غريب عن المقتل فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يعلل وجوده تعليلا كافيا .
وتكون القرينة عليه أقوى اذا حصلت الواقعة ليلا .

وهناك تعليل يمكن لمن يظن أنه سارق أن يعلل به وجوده عند عدم وجود كسر
أو نقب فيدعى أنه إنما وجد بنية ارتكاب أمر منافق للآداب لانية الإجمام .
وإن كان لا شك في أنه يسهل تنفيذ مثل هذا الإدعاء إلا أن مجرد الجهر به علانية
لا يصح السكوت عنه .

وقد وضعت المادة ٣٢٥ الجديدة فأصبح غير ضرورى بناء على نصوص هذه
المادة لدحض مثل هذا الإدعاء أن تثبت نية الجريمة اذا وجد المتهم في بيت الخ
عناطاً لإخفاء نفسه عن لو رأوه لكان لم الحق في إخراجهم منه .

وتجيز المادة ٣٢٦ في بعض أحوال أن تراد العقوبات المقررة في المادتين

٣٢٤ و ٣٢٥

والمادة ٣٢٧ — ومثلها المادتان ٣٢٣ و ٣٢٤ من حيث الغرض من
وضعهما وهو معاقبة من يتعرض بالقوة لواضى اليد — ترمى الى المحافظة على النظام
العام .

٣ — جرائم هذا الباب — نص القانون في هذا الباب على أربع جرائم :
(١) دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب
جريمة فيه (مادة ٣٢٣) .

(٢) دخول بيت مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته الخ في حيازة
شخص آخر لغرض من الأغراض السابقة (مادة ٣٢٤) .

(٣) وجرد شخص في أحد المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة تخفياً
من أعين من لم الحق في إخراجهم (مادة ٣٢٥) .

(٤) دخول بيت مسكون أو معد للسكنى الخ والامتناع عن الخروج منه بعد
التكليف بذلك من له الحق فيه (مادة ٣٢٧) .

الجرime الأولى : دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه (مادة ٣٢٣ ع)

٤ — المادة ٣٢٣ ع — نصها : كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه ، أو كان قد دخله بوجه قانوني وبق فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر ، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ، أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصريا .

٥ — وهذه المادة تشمل الأحوال التي كانت تطبق عليها أحكام الأمر العالي الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ الذي ألغى (تطبيقات الحفانية) .

٦ — أركان الجريمة — أركان هذه الجريمة أربعة : (١) الدخول أو البقاء ، (٢) في عقار ، (٣) في حيازة آخر ، (٤) بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه (أحد بك أمين ص ٨١١) .

٧ — الركن الأول : الدخول أو البقاء — يشترط أن يكون الجاني قد دخل العقار أو بقى فيه لغرض من الأغراض المذكورة في المادة ٣٢٣ ع .
فإذا لم يكن المتهم دخل العقار بل كان كل ما عمله أن كسر السور المحيط به فإن مجرد كسر السور ولو بالقوة لا يقع تحت نص المادة ٣٢٣ ع (قضى ٢ مايو سنة ١٩٢٩
محكمة ٩ عدد ٥١٢) .

ولا عقاب على الشروع في الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة .

٨ — يعاقب القانون في المادة ٣٢٣ ع على أمرين : (١) دخول العقار لغرض من الأغراض الواردة في المادة ، (٢) والبقاء فيه لغرض من هذه الأغراض .

٩ - الدخول — ويراد بالدخول هنا الدخول غير المشروع بأن يكون الجاني قد دخل رغم إرادة الحائز أو بغير استئذانه وبغير وجه قانوني . ولم ينص القانون على ذلك صراحة ولكنه مستفاد من المقابلة بين الصورة الأولى من الجريمة والصورة الثانية التي يقول فيها القانون «أو كان قد دخله بوجه قانوني ويبقى فيه الخ» ويكون الدخول غير مشروع ولو لم يعارض فيه حائز العقار إذا كان مقترنا بقصد «يُبحث لو علمه الحائز لما أجاز ذلك الدخول» .

ويكون الدخول بوجه قانوني إذا كان الحائز قد أذن به فعلا أو كان له مسوغ شرعي ولو لم يأذن به الحائز كدخول المحضر في العقار لتوقيع الحجز على ما به من المذروعات (أحمد بك أمين ص ٨١١) .

١٠ - البقاء — إذا كان الجاني قد دخل العقار بوجه قانوني ثم بقي فيه رغم إرادة حائزه أو ممانسته، أو بقي بقصد سيء لو علم به حائز العقار لما أجاز له البقاء كان حكمه حكم من دخل بوجه غير قانوني من بادئ الأمر (أحمد بك أمين ص ٨١٢) .

١١ — أما إذا كان الدخول أو البقاء وفق إرادة حائز العقار ورغبته فلا يطبق حكم المادة ٣٣٣ ولو كان الداخل قد دخل أو بقي في العقار بقصد ارتكاب جريمة فيه (أحمد بك أمين ص ٨١٢) .

١٢ - الركن الثاني : العقار — تشمل كلمة «عقار» كل مال ثابت غير ما ذكر في المادة ٣٣٤ التالية، فيدخل في ذلك الأراضي الزراعية والأراضي المخصصة للبناء الخ .

١٣ - الركن الثالث : الحيابة — يراد بالحيابة المنصوص عليها في المادة ٣٣٣ ع الحيابة الفعلية ولو كانت غير قانونية بصرف النظر عن سحق الملكية أو وضع اليد القانوني .

وقد جاء في تعليقات الحفانية على هذا الباب ما يأتي : «وليس في النص الجليد لفظة (paisible) (التي كانت في النص الفرنسي للقانون القديم) ، وقد

حذفت لكيلا يكون هناك رية في أن ما أراد الشارع أن يعاقب عليه انما هو أفعال التعرض بالقوة إلى واضع اليد على عقار دون أن تكون هناك ضرورة لأن يكون سائرا شرعيا وهو ما قد كان يتطرق إلى ذهنه إذ كانت المادة القديمة تذكر صفة من صفات تلك الحيازة غير أنه يلاحظ أن ترجمة لفظة (possible) لوجود لها في النص العربي للقانون القديم .

١٤ — فليست الحيازة المقصودة بمحماية المادة ٣٣٣ ع هي الحيازة الكاملة التي للمالك في ملكه بل تدخل فيها الحيازة الناقصة كحيازة المستأجر وحيازة المرتين وكل حيازة فعلية تكون مرتكزة على حق ولو كان محل نزاع .

وقد حكم بأن المادة ٣٣٣ ع لا تستلزم التعرض للمالك بل يكفي لمنع الحيازة بالقوة أن يكون العقار تحت حيازة المني عليه بسبب من الأسباب . والإجادة هي من ضمن الأسباب التي تخول للمستأجر حيازة العقار للاستفاد به (نص ٢٢ عليه سنة ١٩١٤ شرائع ١ ص ٢٨٩) .

١٥ — ويعاقب من يتعرض لهذه الحيازة ولو كان هو المالك للعقار وكان أحق بالحيازة من سائره بالفعل .

فلا يجوز للمالك أن يتعرض لحيازة المستأجر منه .

وإذا تراضى ناظر وقف مع بعض المستحقين فيه على أن يختصوا بزراعة جزء من الأرض الموقوفة وتحمرو بذلك عقود وتفتنت ثم رأى الناظر أن تصرفه هذا ليس من حقوقه ورفع دعوى بإبطال العقود ثم قبل أن يحكم له نهائيا أراد اقتراع الأرض بالقوة بمساعدة رجاله من يد المستحقين المذكورين ودخلوا الأرض حاملين عصيا بقصد منع حيازتهم بالقوة فعقابهم يقع تحت نص المادة ٣٣٣ فقرة ثانية عقوبات (جنايات ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ ج ١٤ ص ١٢٢) .

١٦ — ومن باب أولى يعاقب من يتعرض للحيازة الفعلية ولو كانت الملكية شائعة أو متنازعا عليها بين المتعرض والحائز .

وقد حكم بأن القانون يعاقب التعدي على مجوز الحيازة القطعية بقطع النظر عما إذا كان سببها الملكية مفترضة كانت أو شائعة أم كان سببها أمراً آخر غير الملكية، فإذا ثبت أن الحيازة هي للدعي بالحق المدني وأن المتهمين تعرضوا له بقصد منع هذه الحيازة فليس لهم أن يحتجوا بأن الأرض التي اتهموا بالتعرض فيها مملوكة لهم وللدعي المدني على الشيوع وأنها لم تقسم بعد (تقضى ٥ ديسمبر ١٩٢٩ ع ١٠٠ مد ١٩٩).

وأن العبرة في تطبيق القانون على هذه الجريمة إنما هو بثبوت وضع اليد والحيازة بدون أن يكون لللكية المتنازع فيها شأن، فتطبق المادة ٣٣٣ إذا ثبت أن العقار الذي هو محل النزاع في حيازة المدعي المدني، وكون هذا المدعي هو ابن المتهم لا تأثير له ولا يبرر ارتكاب مثل هذه الجريمة لأن إعفاء الأصول والفرع من المسؤولية الجنائية لا يكون إلا في أحوال خاصة نص عليها القانون وليست هذه الجريمة منها (تقضى ٢٦ يوليو ١٩١٣ ع ١٥ مد ٢).

١٧ - وبالعكس لا يعاقب من يتعرض لغير صاحب الحيازة الفعلية ولو كان هذا هو المالك للعقار.

وقد حكم بأن الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٣٣ ع توجب أن الشخص المتعرض له يكون اضماً يده فعلاً ومادياً على العقار الذي يدخله المتهم بصرف النظر عن حق الملكية أو عن الادعاء بوضع يده لم يتحقق، وهذا التفسير يستتبع من نص المادة وخصوصاً من الفرض الذي يرى إليه الشارع من وضعها وهو قبل كل شيء منع الاخلال بالنظام العام من الأشخاص الذين يدعون بحق لم ويجادلون الحصول عليه بأنفسهم، وهذا التفسير موافق صراحة لتعليقات نظارة الحفائية التي تقول "إن ما أراد الشارع أن يعاقب عليه إنما هو أفعال التعرض بالقوة إلى واضع اليد على عقار دون أن يكون هناك ضرورة لأن يكون حائزاً شرعياً"، فلا تنطبق هذه المادة على الحائز للعقار الذي يمنع بالتهديد المحكوم له بهذا العقار من وضع يده عليه (تقضى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ ع ١٥ مد ٣٣).

وأن المادة ٣٢٣ ع لا تحمي المالك إلا اذا كان جامعا بين حق الملكية وبين وضع اليد التعلل على العقار (قض ١٣ مارس سنة ١٩١٥ ع ١٦ دد ٨٥) .
وأنه اذا منع المستأجر الذي لم تزل الأرض المؤجرة في حيازته دخول المؤجر فيها عند انتهاء الاجارة فان عمله هذا لا ينطبق على نص المادة ٣٢٣ ع لأن المستأجر كان واضع اليد ولغاية يوم الواقعة ما كانت يده رفعت ولا أصبحت الأطلان في حيازة المدعى (قض ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ ع ١٩ دد ٢) .

١٨ - ويمكن للدلالة على توفر الحيازة التي تحميها المادة ٣٢٣ ع أن يكون العقار قد سلم فعلا الى المبنى عليه بمقتضى محضر تسليم رسمي (قض ٥ يناير سنة ١٩١٨ ع ١٩ دد ٢٤) .

... حتى ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر في غير مواجهة المتهم (قض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ع ٦ دد ٤٧٩) .

لأن لفظ « الحيازة » الذي ورد بالمادة ٣٢٣ من قانون العقوبات إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا فان من يستلم عقارا على يد محضر تنفيذ لحكم قضائي فقد حصلت له يحد هذا التسليم حيازة فعلية واجبة الاحترام قانونا في حق خصمه المحكوم عليه . ومعارضة هذا المحكوم عليه بعد فترة الاستلام وعدم تمكنه المحكوم له من الاستمرار في الحيازة ليس إلا ضرا من المشاغبة والاعتصاب الذي لا تنبت به حيازة محترمة . فاذا كانت هذه المعارضة وعدم التمكين حاصلين باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالهما فلا شك أنهما يعلان مقترفا مستوجبا لعقاب المادة ٣٢٣ طالت مدة هذا الاعتصاب المستند الى القوة أو قصرت (قض ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ رقم ٥٥٥ واحد قضائية) .

١٩ - ولكن لا عمل لتطبيق هذه المادة اذا كان الحائر قد تخل عن حيازته .

وقد حكم بأنه اذا كان المتهم مستأجرا لكان فاستصدر المدعى بالحق المسندني حكما ضده بالاخلاء ولكنه لم ينفذه وشغل ابن المتهم الدكان نيابة عن أبيه ورفعت

عليه الدعوى العمومية لا وتكابه مخالفة وحكم بإغلاق الدكان بسببها فاستصدر المدعى بالحق المدني أمرا من النيابة بفتحته ثم أجرة الى شخص آخر وبعد مدة أخلاه المستأجر، فإن الذي يؤخذ من هذا أنه اذا كان حكم الإخلاء لم ينفذ على المتهم بالطرق القضائية ومع اعتبار ابن للمتهم حائزا بالنيابة عن أبيه فإن انتقال الدكان بعد فتحه الى حيازة المستأجر من المدعى بالحق المدني وسكوت المتهم على ذلك يعتبر تخليا منه عن الحيازة وتفتينا فعليا لحكم الإخلاء . فاذا دخل الدكان بعد ذلك بطريقة كسر قفله ورغم احتجاج المدعى بالحق المدني وشكواه للنيابة كان فعله منطبقا على المادة ٣٢٣ ع (قضى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٥٣ ع ٧ نهائية) .

٢٠ — ولا محل لحماية الحيازة الفعلية اذا كانت مؤسسة على النصب أو التمدى .

وقد حكم بأنه اذا كان المستأجر الحائز قد هيا الأرض للزراعة فاقتبس شخص فرصة غيابه وأقبل نحو الأرض وألقى فيها بذوره فإن هذا العمل المختلس لا يحول الحيازة لتلك الشخص اذ لا يمتثل أن مجرد لقاء البذور مخالفة من شخص بعد أن هيا المستأجر وهو الحائز الفعل للأرض للزراعة يعتبر حيازة وانما هو مجرد غش والقانون لا يمتنع الغش ولا صاحبه (قضى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ بحاماة ١٠ مد ٦) .

٢١ — الركن الرابع : قصد منع الحيازة بالقوة وارتكاب جريمة —

يجب أن يكون الجاني دخل العقار أو يبق فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه . وهذا هو القصد الجنائي المطلوب في هذه الجريمة .

٢٢ — فاذا لم يثبت أن المتهم كان قصده استئصال القوة بعد دخوله العقار

فلا عقاب (قضى ٨ أبريل سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ٢٨٩) .

٢٣ — فبن وضع يده على عقار في غياب صاحبه لا يعاقب بالمادة ٣٢٣ ع

(تارن بن سريف الابتدائية ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١١ مج ١٣ مد ٢٣) .

٢٤ — يكفي لتطبيق المادة ٣٢٣ ع أن يكون المتمرض قاصدا استئصال

القوة ولو لم يستعملها بالفعل ، فانها تنص على عقاب "كل من دخل عقارا في حيازة

أثر بقصد منع حيازته بالقوة... إلخ" خلافاً لقاعدة الأولى من الأمر العللي الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٨٩٢ التي كانت تنص على عقاب "كل من منع غيره باستعمال قوة من الانتفاع بما في يده من الأموال الثابتة" (السكرتيرة الابتدائية ١٨ مارس سنة ١٩١٥ ج ١٧ عدد ٥٢).

وقد حكمت محكمة النقض والإبرام بأنه يكفي لتطبيق المادة ٣٢٣ ع توفر قصد استعمال القوة لمنع حيازة واضح اليد الحقيقي، فالمراد من هذه المادة ليس القوة التي تكون قد استعملت حتماً بل مجرد القصد الذي يجوز أن لا يعقبه استعمال قوة فعلية (قض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ج ٢١ عدد ١١٥).

وأما إذا ثبت أن قصد استعمال القوة كان موجوداً عند المتهم فيكون فعله منطبقاً على المادة ٣٢٣ ع التي لا تنص على أن يكون الاكراه قد استعمل فعلاً بل يكفي القصد والاستعداد لاستعمال القوة إذا اقتضى الحال ذلك (قض ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٠ ج ٢١ عدد ١١٥).

وأما لا حاجة إلى ثبوت استعمال القوة فعلاً في دخول المقار لأن المادة ٣١٣ ع لا تشترطها وإنما يكفي بحسب نصها أن يكون الدخول بقصد منع حيازة الغير بالقوة (قض ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٥٢ سنة ٤٧ قضائية).

وأن المادة ٣٣٣ من قانون العقوبات لا تشترط استعمال القوة فعلاً وإنما هي تشترط فقط دخول المقار بقصد منع الحيازة بالقوة فن يدخل عقاراً مهتماً باستعمال القوة وقاصداً بذلك منع حازته من الاستقرار في الحيازة كان مرتكباً للجريمة وإن لم يستعمل القوة فعلاً (قض ٢١ مايو سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨ سنة ١٠٤ قضائية).

٢٥ — لم يعرف القانون ماذا يفهم من كلمة القوة الواردة في المادة ٣٣٣ ع وحيث أن قاضي الموضوع يقدّر نهائياً الأركان الخاصة بالموضوع والتي يتكوّن منها التمرّض بالقوة (قض ١١ مارس سنة ١٩١١ ج ١٢ عدد ٦١).

٢٦ — وكلمة "القوة" تشمل كل أنواعها فلا فرق بين أن تكون القوة مادية أو معنوية، ولا يقتصر استعمال القوة على الإيذاء أو التعدي بالضرب بل يشمل

كل ما فيه قهر الارادة وإخضاعها ويدخل في ذلك الترومد المصحوب بإظهارات
مدائية (لجنة الرقابة ٢١ مايرسة ١٨٩٥ قضاء ٢ ص ١٩٤) .

٢٧ — والقهوم أن القوة في جريمة المادة ٣٢٣ ع هي ما يقع على الأشخاص
لا على الأشياء . وبناء عليه فجرد كسر السور لا يكون ركن القوة المشترط في هذه
الجريمة (قصر ٢ مايرسة ١٩٢٩ عمادة ٩ عدد ٥٦٢) .

٢٨ — فإذا كان الدخول بقصد ارتكاب جريمة فلا يشترط القانون أن يثبت
أن المتهم قصد ارتكاب جريمة معينة بل يكفي أن يستتبع من الظروف أنه كان
يقصد ارتكاب جريمة أيًا كانت (راجع تعليقات الحفانية) .

كما أنه لا يشترط أن يكون ارتكب الجريمة بالفعل . فإذا ارتكبها عوقب بعقابها
ويجوز عندئذ عقابه أيضا بالمادة ٣٢٣ مع تطبيق المادة ٣٣ ع (أحمد بك أمين
ص ٨١٥) .

٢٩ — عقاب الجريمة — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليه
في المادة ٣٢٣ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا
مصريا .

٣٠ — وقد نص القانون على ظرفين متعديين لهذه الجريمة : (أولها) أن
تقع الجريمة من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ، (وثانيهما)
أن تقع من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح . فإذا اقترنت الجريمة
بأحد الظرفين المذكورين تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة
لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

٣١ — بيان الواقعة في الحكم — تشترط المادة ٣٢٣ ع أن يكون
المعنى عليه حائزا للمغار حيازة فعلية وأن يكون المتهم دخل المغار بقصد منع الحيازة
بالقوة . فإنا لم يبين الحكم هذه الأركان الأساسية بل اقتصر على القول بأن التهمة
ثابتة على المتهم ولم يثبت ما إذا كان المعنى عليه حائزا فعلا للمغار ولا نوع القوة التي

استعملها المتهم لمنع هذه الحيازة فإنه يكون باطلا ويتعين نقضه (قض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ ع ١٣ عدد ٨٤).

ويكون الحكم باطلا إذا لم يبين أن المجنى عليه كانت له الحيازة على العقار المتنازع عليه فإن هذه المسألة لا تحمي المالك إلا إذا كان جامعاً بين حق الملكية وبين وضع اليد الفعل على العقار (قض ١٣ مارس سنة ١٩١٥ ع ١٦ عدد ٨٥).

ويكون باطلا أيضاً لعدم بيان الواقعة إذا اقتصر على ذكر حكم صادر من المحكمة ومحضر تسليم ولم يذكر شيئاً يستفاد منه ما إذا كانت حيازة المجنى عليه قد تمت بالاستيلاء فعلاً واستقرت بعد تاريخ هذه المستندات (قض ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ ع ١٦ عدد ١).

ويكون الحكم باطلا كذلك إذا كان وان ثبت به أن المتهم منع المجنى عليه من استعمال حقه في الحيازة التي آلت إليه فعلاً بمحضر تسليم رسمي إلا أنه لم يثبت فيه أن هذا المنع كان بطريق القوة أو أن المتهم كان يقصد الاعتماد على القوة في البقاء في العقار ومنع حازه الشرعي من حيازته (قض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بحاماة ١٠ عدد ٢٠١). ولكن لا يخفى على المحكمة أن تبين الظروف المكونة للقوة لأنها من المسائل التي يقدرها نهائياً قاضي الموضوع (قض ١١ مارس سنة ١٩١١ ع ١٢ عدد ٦١).

الجريمة الثانية : دخول يلب مسكون الخلع

بقصد منع الحيازة أو ارتكاب جريمة (مادة ٣٢٤ ع)

٣٢ - المادة ٣٢٤ ع - نصها : كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معدة لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقى فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنياً .

٣٣ - أركان الجريمة - أركان هذه الجريمة لا تختلف عن أركان الجريمة السابقة إلا من حيث المكان الذى ترتكب فيه . فهى أربعة أركان : (١) الدخول أو البقاء، (٢) فى بيت مسكون أو معد للسكنى أو فى أحد ملحقاته أو فى عمل معد لحفظ المال، (٣) فى حيازة آثر، (٤) بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها .

٣٤ - الركن الأول : الدخول أو البقاء - يشترط أن يكون الجانى قد دخل المكان أو بقى فيه لغرض من الأغراض المذكورة فى المادة ٣٣٤ ع .

فلا عقاب على من يحاول الدخول فى ملك الغير ولم يدخل فعلا لأن هذه الجريمة من البلع ولا بد للعقاب على الشروع فيها من نص قانونى وهذا النص معدوم، فإذا ضبط المتهم بعد أن دخل بأحد رجليه والأخرى كانت فى الخارج عد هذا شروطا غير معاقب عليه لأنه يؤخذ من ذلك أن فعل الدخول لم يتم (الميزة المرقبة ١١ مارس سنة ١٩٠٨ ج ١٠ عدد ٣٠) .

٣٥ - ويراد بالدخول هنا أيضا الدخول غير المشروع بأن يكون الجانى قد دخل رغم إرادة الحائز أو بشير إذنه وبشيرة وجه قانونى أو يكون قد دخل بقصد سبي بحيث لو علم الحائز أنه أجازه الدخول .

وإذا كان الجانى قد دخل المكان بوجه قانونى ثم بقى فيه رغم إرادته حائزه أو ممانعته، أو بقى بقصد سبي لو علم به الحائز أنه أجازه البقاء كان حكمه حكم من دخل بوجه غير قانونى من بادئ الأمر .

٣٦ - أما إذا كان الدخول أو البقاء وفق إرادة الحائز ورغبته فلا يطبق حكم المادة ٣٣٤. ولو كان الداخل قد دخل أوفى فى المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه . وقد حكم بأنه إذا كانت صيغة التهمة التى عوقب عليها المتهم هى أنه دخل منزل المحنى عليه بقصد ارتكاب جريمة فيه فإن صيغة هذه التهمة وإن كانت جامعة إلا أنها غير

مادة من أن يكون دخول ذلك المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه إنما كان برضاء صاحب المنزل ولو صح ذلك لما كان هناك عقاب (قضى فيايرسة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٨٩ سة ٤٦ قضائية) .

٣٧ — الركن الثاني : المكان — تعاقب المادة ٣٣٤ على الدخول في بيت مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال (entrepôt) كمخزن أو شونة أو نحوهما .

وقد جاء في مذكرة لجنة المراقبة أنه لا يعتبر من المنازل أو السفن أو المحال المعدة لحفظ المال المذكورة في المادة ٣٣٤ ع عربية البضاعة ضمن قطار في حالة سيره (لجنة المراقبة سة ١٩٠٧ ن ٣٦٤) .

٣٨ — الركن الثالث : الحيازة — يقصد أيضا بالحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٣٤ ع الحيازة الفعلية بغض النظر عن الملكية أو وضع اليد القانوني، فقد جاء في تطبيقات الحفائية أن الشارع أراد معاقبة من يترص بالقوة لوضع اليد دون أن تكون هناك ضرورة لأن يكون حائزا شرعيا (قضى ٢٦ أبريل سة ١٩٢١ ج ٢٣ حد ٢) .

٣٩ — الركن الرابع : قصد منع الحيازة بالقوة أو ارتكاب جريمة — يجب أن يكون الجاني قد دخل البيت المسكون الخ بقصد منع حيازة حائزه بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه .

٤٠ — قصد منع الحيازة بالقوة — لا تنطبق المادة ٣٣٤ ع على من يتنزه فرصة غياب جاره ويهدم جزءا من الحائط الفاصل بين المنزلتين ويقتصب جزءا من منزل الجار ويضيفه الى منزله ، لأنه يشترط لتطبيق هذه المادة أن يكون الدخول في المنزل الذي في حيازة الغير حاصلًا بالقوة أو بقصد استعمالها لمنع الحيازة، وهذه القوة أو قصد استعمالها غير متوفرة في هذه الواقعة التي لم يرتكبها المتهم إلا في غيبة المني عليه، وإنما تنطبق على هذه الواقعة المادة ٣١٣ ع (في سوفي الابتدائية ٢٦ ديسمبر ١٩١١ ع ١٣ حد ٢٣) .

٤١ - ولكنها تطبق على حالة ما اذا كان المني عليه مستاجرا لجزء من دكان وحائرا له من زمن طويل فاتفق المتهمون على إخراجهم منه بالقوة وتفيدنا لهذا الاتفاق حضروا اليه في يوم الحادثة ودخلوا في الدكان رغم إرادته وبغير وجه قانوني وألقوا بضاعته في الطريق العام وأزالوا الحائز الحشبي الذي كان يفصله عن باقي الدكان (قضى ٢٣ مايو ١٩٩٩ قضية رقم ١٥٨١ س ٤٦ قضائية) .

٤٢ - ويكفي لتطبيق المادة ٣٢٤ ع أن يكون المتهم دخل بيتا مسكونا الخ في حيازة غيره بقصد منع حيازته بالقوة، ولا يشترط أن يعمد المتهم الى استعمال القوة فعلا لمنع تلك الحيازة .

وقد يستتج قصد استعمال القوة من دخول المتهم في منزل المني عليه بواسطة كسر الباب ووضعه عفشه فيه وإقامته به على سبيل السكنى (استكثرة الابتدائية ١٧ مارس س ١٩٩٥ ج ١٧ عدد ٥٢) .

٤٣ - قصد ارتكاب جريمة - ليس من الضروري بناء على المادة ٣٢٤ ع أن يثبت لدى المحكمة قصد ارتكاب جريمة معينة ، بل يكفي أن يثبت أنه كان عند المتهم نية ارتكاب جريمة ما (راجع تعليقات الحفائية وقضى ٩ يونيو س ١٩٩٧ ج ١٨ عدد ١١٠) .

وقد حكم بأن القانون لم يشترط تعيين الجريمة التي دخل المتهم المنزل بقصد ارتكابها ، بل هو على العكس انما وضع نص المادة ٣٢٤ ع وضعا خصيصا مقصودا به المعاقبة في الصورة التي تقوم فيها الدلائل على أن قصد الداخل انما هو الاجرام ويكون مستحيلا أو متعذرا تعيين الجريمة التي هترقها (قضى ٧ فبراير ١٩٩٩ قضية رقم ٣٨٩ س ٤٦ قضائية) .

وإن كثيرا من الجرائم التي لم يصل فعل المتهم فيها الى درجة الشروع لا يمكن أن يظهرها التحقيق بل ومنها ما جعلها الشارع لمدة اعتبارات وغايات سامية صيانة للأعراض ولذا فرض لها حالة وعقوبة خاصة في المادة ٣٢٤ ع (قضى ٢ مايو س ١٩٢٨ ج ٢٩ عدد ١٠٧) .

٤٤ - ويمكن أن يستنتج الاتبات على هذه التنية من مجرد وجود شخص غريب عن المنزل فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يعمل وجوده تليلاً كافياً .
وتكون القرينة عليه أقوى اذا حصلت الواقعة ليلاً (رابع تطبيقات الحفانية والبلية المروية ١١ مارس سنة ١٩٠٨ ج ١٠ عدد ٣٠) .

٤٥ - وبما أن التنية ظرف داخلي فالحكمة القول الفصل في تقديره وهي غير ملزمة بإبداء أسباب خاصة تبريراً لتكون اعتقادها في هذا الشأن (قض ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١١٣٣ سنة ٤٧ قضائية، وبهذا المنى قض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٨٩ سنة ٤٦ قضائية) .

٤٦ - وقد نعت بعض المحاكم الى أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٢٤ ع أن لا يكون قد تين قصد المتهم من الدخول، أما اذا تين قصده وتمت الجريمة التي أراد ارتكابها فلا محل لتطبيق المادة المذكورة بل تطبق مادة الجريمة التي قصدها المتهم متى كان قد ارتكبها أو شرع في ارتكابها، وعطت ذلك بأنه يؤخذ من تطبيقات الحفانية على باب اتهامك حرمه الملكية أن الغرض الأصلي من وضعه هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانوناً أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن في حيازة الغير ولا يأتون أصلاً يمكن بها تعيين الجريمة التي يقصدون ارتكابها . وبناء عليه حكمت هذه المحاكم بأنه اذا وجد المتهم في منزل المحنى عليه براض زوجته ودلت حالتها على أنهما كانا يتعاطيان آخر فلا يمكن القول بأن المتهم كان يقصد ارتكاب جريمة غير معينة لأن القانون اعتبر وجوده في هذه الحالة دليلاً على الزنا فاذا لم يقبل المحنى عليه محاكمة زوجته على هذه الجريمة كانت الواقعة غير معاقب عليها قانوناً (سرا الابتدائية ٢٨ مايو سنة ١٩١١ ج ١٣ عدد ١٠، وشين الكوم الابتدائية ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ عاملة ٩ عدد ٢٢٧) .

وأنه اذا ضبط رجل وامرأة متلهسين بالزنا في مكتب عام ولم يقبل زوج المرأة محاكمتها لم يجر لتبابة رفع الدعوى عليها بالمادة ٣٢٤ ع لأنه في هذه الحادثة قد تين قصد التهمين فكان يجب رفع دعوى الزنا اذا توفرت شروطها ولكن بعد أن رفض

الزوج محاكمة زوجته ما كان يجب رفع الدعوى بالمادة ٣٢٤ إذ في رفعها يحصل ما كان يريد الزوج اجتنابه كما أن المثل الذي ضبط به المتهمان لم يكن من المحلات المنصوص عليها بالمادة المذكورة (أسيوط الجزئية ٢٩ يونيو سنة ١٩١٠ ع ١٢ عدد ١٢٤ وقد تأيد استئنافاً).

وأنة إذا دخل رجل منزل امرأة له معرفة بها ولما تردد على منزله وطلب منها الفحشاء فلا يدخل فعله هذا تحت المادة ٣٢٤ ع لأنه قد تبين قصده من دخوله (أسوان الجزئية ١٠ مارس سنة ١٩١٣ ع ١٤ عدد ١١١).

٤٧ — ولكن خالفنا فيها في هذا المنهج ورأى بحق أن المادة ٣٢٤ ع تطبق ولو تعينت الجريمة إذ القول بعكس هذا قول لا سند له من نص المادة ولا من الأسباب التي حدثت بالمشروع إلى وضعها. فالنص عام لا تخصيص فيه فإنه يقضى بعقاب من دخل بيتاً مسكوناً إلخ فاصدا ارتكاب جريمة فيها ، وهو إطلاق في التعبير يجب أن ينقطع حاله كل تأويل أو تخريج للنصوص. كما يستفاد من تعليقات الحفانية أن غرض الشارع من وضع هذه المادة هو رغبته في أن ينال بالعقاب أحوالاً إجرامية لا تسمها النصوص العامة . فالقول بأن تعين الجريمة يخرجها من مدى النص فيه تفويت لفرض الشارع . هذا فضلاً عن أن عبارة التعليقات تكاد تكون صريحة في وجوب تطبيق المادة حتى ولو تعينت الجريمة فهي تقول "ليس من الضروري بناء على نصوص المادة ٣٢٤ إثباتية ارتكاب جريمة معينة" وضربت التعليقات مثلاً بمن يدخل في منزل بقصد السرقة إذا لم يأت عملاً يصح أن يكون شروعاً بأن دخل المتهم المنزل حيث كان الباب مفتوحاً واختفى فيه . ولا يقلل من شأن هذا الرأي القول بأنه إذا تبين القصد فقد يكون التهم ارتكب الشروع في الجريمة أو ارتكب الجريمة نفسها إذ أنه يجب في هذه الحالة تطبيق المادة ٣٢ ع. وبناء على ذلك حكم بأنه إذا دخل رجل على امرأة في منزلها ليلاً وسألمها عن زوجها فأخبرته بأنه غائب بغلس وخلع حرامه وأخرج من جيبه قطعة نقود من فئة العشرة القروش ووضعها في يدها وراودها عن نفسها ومنذ ذلك إلى

جلابها يريد رفعه فنهزته واستنكرت فعلته وفي هذه الأثناء حضر زوجها وسمع الحوار الدائر بينهما وبين المتهم واستحضر رجال البوليس الذين قبضوا على المتهم فان فعل المتهم يكون جريمة الدخول في منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه ويعاقب عليه طبقا للمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ ع (الكتدرية الابتدائية ٢٠ نوفمبر ١٩٢٩ عمارة ١٠ عدد ٢٩٥، وهذا الحضي طظا الابتدائية ١٧ يريه سنة ١٩٢٩ عمارة ٩ عدد ٦٠٣) .

٤٨ — وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأنه إذا دخل شخص منزلا وارتكب فيه فعلا فاضحا مع امرأة تعتبر الواقعة جريمة دخول في منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه منطبقا على المادة ٣٢٤ وجريمة فعل فاضح مع امرأة منطبقا على المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ ع ويحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين طبقا للمادة ٣٢ ع (قض ٤ يناير ١٩٢٦ ع ٢٧ عدد ٧٧) .

ولكن في قضية كان مبنى الطعن المقدم من المتهم أن الحكم لم يبين نوع الجريمة التي كانت باعنا على دخوله المنزل وفي ذلك بطلان لأن التصميم على ارتكاب الجرائم لا عقوبة عليه إلا إذا اقترن بالبدن في تنفيذها . فردت محكمة النقض على ذلك بأنه من المفترق قانونا أن الجرائم متى عرف قصد المتهم منها في مثل هذه الحالة المقامة من أجلها هذه الدعوى — كما ينهب اليه الطاهر — يترتب عليه معاقبة الجاني على الشروع في تلك الجرائم التي وضعت وتحدثت طبائعها وأركانها بما نص عليها في القانون ولم يكن هناك من حاجة بعد ذلك الى محاكمة متهم على جريمة لم يتوصل التحقيق الى معرفتها بعد . وأن كثيرا من الجرائم التي لم يكن وصل فعل المتهم فيها الى مباشرة الشروع فعلا لا يمكن أن يظهرها التحقيق بل ومنها ما جعلها الشارع لمدة اعتبارات وغايات سامية صيانة للأعراض . لذلك فرض لها حالة وعقوبة خاصة في المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ من قانون العقوبات وأنه متى تقرر ذلك وأن الواقعة الثابتة في الحكم لا تدع محلا للشك في نية المتهم من أنه دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة مجبولة فيه فيكون التطبيق الذي أجرته المحكمة على هذه الواقعة صحيحا ويتمين إذن رفض الطعن (قض ٢ مايو ١٩٢٨ ع ٢٩ عدد ١٠٧) .

وفي قضية أخرى كان من أوجه الطعن التي استند إليها المتهم أن زوجة المني عليه شهدت بأن الطاعن دخل عليها في دارها وراودها عن نفسها ولم يعسا فعل فرض صحة شهادتها فإن ذلك لا يدين الطاعن في الجريمة المنصوص عنها بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ من قانون العقوبات إذ أنه في هذه الحالة تكون الجريمة التي وقعت معينة بالذات وهي جريمة السب غير العني فهناك إذا خطأ في تطبيق القانون .

فرقت محكمة النقض على ذلك بأن مفهوم الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع استخلصت من شهادة صاحب الدار وزوجته أن الطاعن دخل منزل المني عليه بقصد ارتكاب جريمة فيه ودلت على صحة استنتاجها بما تضمنته حكما من الأسباب ولم تستوقفها شهادة زوجة صاحب الدار إستيقافا تطمئن معه الى أن هناك جريمة معينة كان دخول المنزل هو بقصد ارتكابها بالذات فالوقائع التي ذكرتها تكون في الواقع أركان الجريمة التي طبقت عقوبتها ويكون هذا الوجه واجبا رفضه (نقض ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٤٢ سنة ٤٨ فتاوية) .

ويظهر أن محكمة النقض في الحكمين الأخيرين لم تفضل في نقطة الخلاف التي نحن بصدد حلها واتما وجهت كل عنايتها للرد على أوجه الطعن المقدمة من المتهمين .

٤٩ — عقاب الجريمة — يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ ع بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو برامة لا تزيد على عشرين جنيتها .

٥٠ — وقد نص القانون في المادة ٣٢٦ على ظروف مشددة لهذه الجريمة يكون العقاب معها بالصفة الآتية : إذا ارتكبت هذه الجريمة ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تساق أو من شخص حامل سلاح فتكون العقوبة الحبس

٥١ — العود — جريمة انتهاك حرمة ملك الغير المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ ع ليست بمماثلة لجريمة السرقة .

وقد حكم بأنها ليست داخلية في عداد الجرائم التي نصت عليها المادة ٥٠ ع وهي التي تجيز للقاضي أن يحكم بمقوبة جنائية على العائد إذا ارتكب واحدة منها (نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ع ٢٢ عدد ٧٨) .

٥٢ - بيان الواقعة في الحكم - لا يكفي في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه أن تذكر المحكمة في حكمها العبارة الآتية : " فلان في ليلة كذا بناحية كذا دخل منزل فلان بقصد ارتكاب جريمة فيه " بل يجب أن تبين الوقائع بيانا كافيا لتتمكن محكمة القضاة من مراقبة ما إذا كانت الأركان المكونة للجريمة موجودة أم لا خصوصا إذا كانت القضية حكم فيها ابتدائيا بالبراءة (قضاة ١٢ ديسمبر ١٩١٣ شرائع ١ ص ٩١) .

٥٣ - ويجب أن يرد في الحكم ما يستتبع منه بوضوح أن الدخول كان بغير رضا المني عليه أو غيره من أصحاب الكلمة في المنزل . فلذا كانت صيغة التهمة التي عوقب عليها المتهم هي أنه دخل منزل المني عليه بقصد ارتكاب جريمة فيه فان صيغة هذه التهمة وإن كانت جامعة إلا أنها غير مأمنة من أن يكون دخول ذلك المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه إنما كان برضاء صاحب المنزل ولو صح ذلك لما كان هناك عقاب (قضاة ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٨٩ سنة ٤٦ قضائية) .

٥٤ - ولم يشترط القضاة تعيين الجريمة التي دخل المتهم المكان بقصد ارتكابها بل هو على العكس إنما وضع نص المادة ٣٢٤ ع وضما خصيصا مقصودا به المعاقبة في الصورة التي تقوم فيها الدلائل على أن قصد الداخل إنما هو الإضرار ويكون مستحيلا أو متعذرا تعيين الجريمة التي يقرها (قضاة ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٨٩ سنة ٤٦ قضائية ، وهذا المعنى قض ٢ مايو سنة ١٩٢٨ ج ٢٩ عدد ١٠٧) .

٥٥ - ولما كان من الأركان الأساسية للجريمة المنصوص عليها بالشرط الثاني من العبارة الأولى من المادة ٣٢٤ أن يكون دخول المكان بقصد ارتكاب جريمة فيه ، فعل محكمة الموضوع أن تبين بيانا واضحاً أن هذا القصد انطاس قد ثبت لها . فاذا اقتصر الحكم المطعون فيه في هذا المعرض على القول بأن المتهم لما دخل المنزل وصاحته به إحدى الموجودات فيه قال إنه إنما دخل لشرب ماء ثم على القول بأن بين هذا المتهم وصاحب المنزل صفاتين بدون بيان ما هي ولا التصريح بأن قصد المتهم من دخوله إنما كان للأضرار فإن هذا التصور يوجب الحكم عينا جوهريا بابطاله (قضاة ٧ مايو سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٢٠٦ سنة ٤٨ قضائية) .

ولكن: حسب المحكمة في مثل هذه الجريمة التي لا يطلب فيها تمتد أمر خاص أن تقول في حكمها أن المتهم دخل منزل المجني عليه بقصد ارتكاب جريمة فيه (قض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٥٥١ سنة ٤٦ قضائية) .

الجريمة الثالثة : وجود شخص في بيت مسكون الخ مختفيا عن الأعين (المادة ٣٢٥ ع)

٥٦ - المادة ٣٢٥ ع - نصها : يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختفيا عن أعين من لم الحق في إخراجهم .

٥٧ - قد وضعت هذه المادة - كما جاء في تعليقات الحفائية - لأن بعض الأشخاص الذين يوجدون في المحلات المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ كثيرا ما يلجأون إلى الادعاء بأنهم إنما وجدوا فيها بنية ارتكاب أمر منافق للأدب لا بنية الإجرام . وإنه وإن كان من السهل تنفيذ مثل هذا الادعاء إلا أن مجرد الجهر به ملائمة لا يصح السكوت عنه ، فأصبح غير ضروري بناء على نص هذه المادة لبعض مثل هذا الادعاء أن تثبت نية الجريمة إذا وجد المتهم في بيت الخ محتاطا لاختفاء نفسه عن لورأوه لكان لهم الحق في إخراجهم منه .

٥٨ - وفي هذه الجريمة لا ينظر إلى طريقة دخول الخافي ولا إلى قصده من الدخول وإنما يكفي لإيجاب عقابه أن يوجد في بيت مسكون أو معد للسكنى الخ مختفيا عن أعين من لم الحق في إخراجهم ولو كان قد دخل باذن أحد سكان البيت (أحد بك أمين ص ٨١٧) .

٥٩ - فإن الاختفاء بمقتضى المادة ٣٢٥ هو جريمة في حق رب البيت لا تسقط بإشتراك أحد أفراد أهله ، وحتى الإخراج يتعلق به قبل كل واحد سواه . فليس لمن وجد في بيت مسكون مختفيا عن أعيته أن يحتج بأن وجوده كان حاصلًا بإشارة أو دعوة من أحد أفراد أهل البيت (قض ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ ع ١٧ عدد ١١١ و ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ع ٢٨ عدد ٥٤) .

وليس لاتهم أن يمتنع باغتاقه مع الزوجة لأن صاحب الحق في الانتراج هو الزوج متى وجد الأجنبي مخفيا عن أعيته (قضى ١٧ مارس سنة ١٩١٧ شائع ٤ ص ٤١١) .

٦٠ - ولكن لا يعتبر من قبيل الإلحفاء المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٢٥ دخول رجل منزل آخر لفرض مفابر للآداب بناء على دعوة زوجة صاحب المنزل حال غيابه لأنه لا يكون حيثئذ قد أخفى عن أعيان من لم الحق في إنتراجه (البرنيق الجزئية ٢ أبريل سنة ١٩٠٥ ج ٦ ص ٨٢) .

٦١ - عقاب الجريمة - يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٥ بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة أى الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على عشرين جنيا . وتطبق على هذه الجريمة أيضا الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ ع

الجريمة الرابعة : دخول بيت مسكون الخ والامتناع عن الخروج منه بعد التكليف بذلك (المادة ٣٢٧ ع)

٦٢ - المادة ٣٢٧ ع - نصها : كل من دخل بيتا مسكونا أو معقلا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه من له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

٦٣ - في هذه الجريمة لا ينظر إلى كيفية دخول الجاني ولا إلى قصده من المخول، وإنما يبنى العقاب على ما لصاحب المنزل أو المالك المسكون أو المعد لحفظ المال من الحق المطلق في إخراج من لا يرى وجها لبقائه بمقره، فإن امتنع عذ امتناعه اتهامه كاحرمه المكان ووجب عقابه على ذلك (أحد بك أمين ص ٨١٨) .

٦٤ - والعقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا .

في إيقاف تنفيذ العقوبة أو الأحكام المعلق تنفيذها على شرط

Du sursis à l'exécution ou condamnations conditionnelles.

المواد ٥٢ الى ٥٤ ع (تقابل قانون يرنجيه الفرنسي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١)

ملخص

- الفصل الأول — في الغرض من إيقاف التنفيذ وادخاله في القانون المصري . الفكرة العامة ١ —
الغرض من إيقاف التنفيذ ٢ و ٣ — ادخاله في القوانين الأجنبية وفي القانون المصري ٤ الى ٦ —
واجب القاضي في هذا الشأن ٧
- الفصل الثاني — في شروط إيقاف التنفيذ . نص المادة ٥٢ ع ٨ — شروط إيقاف التنفيذ ٩ —
الشرط الأول المتعلق بالجنائي ١٠ الى ١٨ — الشرط الثاني المتعلق بالجرية ١٩ الى ٢٢ — الشرط
الثالث الخاص بالسقوية ٢٣ الى ٢٧ — سلطة المحكمة في إيقاف التنفيذ ٢٨ الى ٣٠ —
تسيب الايقاف ٣١ و ٣٢ — اجراءات الايقاف ٣٣ — اذار القاضي لحكوم عليه ٣٤ الى ٣٦
- الفصل الثالث — في آثار إيقاف التنفيذ . بيان هذه الآثار ٣٧
- الأثر الأول : إيقاف تنفيذ الحبس ٣٨ الى ٤٠ — الايقاف لا يتناول العقوبات الأخرى ٤١ و ٤٢
الأثر الثاني : سقوط الحق في الايقاف ٤٣ — الشروط اللازمة لسقوط الحق في الايقاف
٤٤ الى ٤٩ — ما يترتب على سقوط الحق في الايقاف ٥٠
- الأثر الثالث : اعتبار الحكم كأن لم يكن بعد انقضاء مدة الاختبار ٥١ — شروط ذلك ٥٢ —
نتائج ذلك ٥٣ — قيد ٥٤

المراجع

جاروطة ثالثة ج ٣ ص ٤٢٣ ، وجرايمولان ج ٢ ص ١٠٥ ، وجردج ج ١ ص ٢٧٥ ،
وكامل بك مرسي ص ٤٠٩ ، دلي بك السرايد ص ١٣٦ ، وأحمد بك صفوت ص ٣٢٦ ، وملحق
دالوزمحت كلمة (Peine) ج ١٢ ص ٦٢٥ ن ٢١٥

الفصل الأول — في الغرض من إيقاف التنفيذ

وادخاله في القانون المصري

- ١ — الفكرة العامة — إيقاف التنفيذ يسمح بدم تنفيذ عقوبة الحبس
على المجرمين المبتدئين (délinquants primaires) ، ويحوثر الحكم الذي يقضى
بها عليهم متى حسن سلوكهم في مدة الاختبار .

٢ — الغرض من إيقاف التنفيذ — وغرض الشارع من إيقاف التنفيذ هو : (أولاً) التفادي من وضع المحكوم عليهم لأول مرة في السجن لمدة قصيرة لأن هذه المدة القصيرة لا تمكث من الزمن ما يكفي للزجر والإصلاح بل تبقى بالمعكس ما يكفي للافساد . (ثانياً) تمكين القاضى من تخصيص العقاب وجعله متناسباً لحالة المتهم فإن إيقاف التنفيذ هو كما قيل أشد صور التخصيص تطرفاً لسببين : (الأول) أن القاضى غير مقيد فيه بقاعدة ما وليس له من مرشد سوى شعوره وجدانه ، (والثاني) أن الأمر لا يتعلق بمجرد تغيير العقوبة بل بإلغاء العقوبة نفسها في الواقع ونفس الأمر (جارو ١١٢٤ ن ٢٠٠٢ ، وجرانولان ١٠٠٢ ن ١٠٠٢) .

٣ — ومن جهة أخرى قد جعل الشارع أمر إيقاف التنفيذ بيد المحكوم عليه . فإن الحكم لا ينفذ عليه إذا مضت مدة الاختبار وقدرها خمس سنوات دون أن يرتكب جناية أو جنحة ، ولذا يقال إن الحكم ملحق بتنفيذه على شرط . وخوف المحكوم عليه من هذا التنفيذ الملحق على رأسه طوال تلك المدة يجعله على تحسين سلوكه ويمتعه من العود الى ارتكاب الجرائم .

وهذا يفسر ما فعله الشارع المصرى من تقييده الأحكام الملحق بتنفيذها على شرط من باب العود ، فقد تكلم عن العود في الباب السادس من الكتاب الأول وتكلم عن الأحكام الملحق بتنفيذها على شرط في الباب السابع الذى يليه ، وكلا البابين يريان الى عارضة العود الأول بتشديد العقوبة على المجرمين العائدين والمعتمدين على الاجرام والثاني بإيقاف تنفيذ المجلس على المجرمين المبتدئين .

٤ — ادخال إيقاف التنفيذ فى القوانين الأجنبية وفى القانون المصرى — مبدأ إيقاف التنفيذ أخذ فى الانتشار فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . فانتفى فى بوستون سنة ١٨٧٠ بالنسبة للمجرمين الأحداث ، وأدخل فى إنجلترا سنة ١٨٨٧ ، وفى بلجيكا سنة ١٨٨٨ بقانون لوجون (Lejeune) ، وفى فرنسا سنة ١٨٩١ بقانون بيرانجييه (Béranger) .

أما في مصر فإن قانون العقوبات الجديد الصادر في سنة ١٩٠٤ قد خزر نظامه في الباب السابع من الكتاب الأول تحت عنوان "الأحكام المعلق تنفيذا على شرط".

٥ - وقد جاء في تقرير المستشار القضائي لسنة ١٩٠١: "أن مسألة النظر في جعل المحكوم عليهم أقل مرة في مأمن من تأثير السجن استلقت في هذه السنين الأخيرة نظر العلماء المشتغلين بالمسائل الجنائية في جميع البلاد، ففي إنجلترا صدر قانون سنة ١٨٨٧ بشأن هؤلاء المتهمين يميز للقاضي (أن يرجع الحكم ويأخذ تمهيدا على المتهم بالحضور لدى المحكمة بمجرد طلب يصله من قبلها وبأن يسير في خلال ذلك سيرا حيدا، وقد أشرت الى هذا القانون دلالة على ما هناك من الميل المتزايد الى هذه الغاية، إلا أنه لما كانت هذه الطريقة الانجليزية غير ملائمة للمرة للقوانين المصرية بحسب أساليبها لم يكن في الاستطاعة اتباعها تماما بمصر.

"وهناك طريقة أخرى توصل لهذه النتيجة بينها واضحة في القانون البلجيكي الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٨ المسمى (قانون لوجون) وفي القانون الفرنسي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ المسمى (قانون برانجيه)، فقد جاء فيها أن القاضي يصدر حكمه بالطرق الاعتيادية ولكن يأمر بعدم تنفيذه إلا اذا ارتكب المتهم في زمن معلوم جريمة أخرى وحكم عليه بسببها بعقوبة من العقوبات المقررة للجنح أو بعقوبة أشد منها (على ما جاء في القانون البلجيكي) وبعقوبة الحبس المقررة للجنح أو بعقوبة أشد منها (على ما في القانون الفرنسي)، والمقرر في القانون الفرنسي أن المدة التي باتتائها تسقط العقوبة خمس سنوات، أما القانون البلجيكي فالمقرر فيه أن هذه المدة تمتد في الحكم الذي يصدر من القاضي لكن يلزم أن لا يتجاوز الخمس السنوات وأن لا يعمل بهذا النص إلا اذا كانت عقوبة الحبس المحكوم بها تحت شرط لا تتجاوز ستة أشهر، والقانون الفرنسي يقضي سريان هذه الطريقة على كل حكم صادر بالفرامة أو بالحبس".

٦ - وقد أخذ الشارع للمصرى بالطريقة الفرنسية والبلجيكية التي بمقتضاها يحكم القاضى بالعقوبة حالا ويكتفى بالأمر بإيقاف التنفيذ ، ولم يتبع الطريقة الانجليزية والأميركية التي يكون فيها الإيقاف لا عن تنفيذ العقوبة فقط بل عن الحكم نفسه .

وتتأخر هذه الطريقة الأخيرة بكونها لا تلحق بالمتهم ما يندش سمته . ولكنه يعاب عليها أنها تترك الدعوى معلقة مدة طويلة بحيث إذا لم يتحقق شرط حسن السلوك يكون من المتعذر استجاء عناصرها واقامة الأدلة فيها .

٧ - واجب القاضى فى هذا الشأن - توقف النتائج العملية المرجوة من إيقاف التنفيذ على حكمة القاضى وحسن تصرفه فى تطبيق النصوص الخاصة به . فمن واجب القاضى أن يستعمل سلطته مسترشداً بالفرض الذى قصد إليه الشارع ، فلا يقضى بالإيقاف جزأ فى الأحوال التى لا يبرره فيها مبرر ولا لكان هذا مشجعاً على ارتكاب أول جريمة اذ يبعث على الاعتقاد بأنها تكون دائماً غير معاقب عليها . وبالعكس لا يرفض الإيقاف بصفة مطردة . وإنما يجب عليه أن يبحث قبل الأمر بإيقاف التنفيذ من جهة هل يخشى من السجن إفساد المتهم وهل يرجى من إيقاف التنفيذ إصلاحه ، ومن جهة أخرى هل مصلحة الهيئة الاجتماعية لاتعارض فى الدعوى مع اتخاذ هذه الطريقة (رايمولان ١٠٠٥، وقارن بـ ١١٢٤) .

الفصل الثانى - فى شروط إيقاف التنفيذ

٨ - المادة ٥٢ ع - تنص المادة ٥٢ ع ممثلة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على أنه كل حكم فى مواد الجنىح أو الجنائيات صادر بالحبس لمدة أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف التنفيذ بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك . ولا يؤثر هذا الإيقاف مطلقاً على العقوبات الأخرى التى قد يشتمل عليها ذلك الحكم .

٩ - شروط إيقاف التنفيذ - يجب عن هذا النص أن شروط إيقاف التنفيذ ثلاثة وهي تتعلق : (١) بالجاني فيشترط أن يكون مبتدئاً ، (٢) بالجريمة فيشترط أن تكون جنحة أو جناية ، (٣) بالعقوبة فيشترط أن يكون الحكم صادراً بالحبس لمدة أقل من سنة .

١٠ - الشرط الأول المتعلق بالجاني - لا يخضع من إيقاف التنفيذ غير المجرمين الذين لم يسبق الحكم عليهم بعقوبة جناية أو بالحبس أكثر من أسبوع (مادة ٥٢) . فان غرض الشارع منه وقاية بعض المجرمين المبتدئين أو من فرحهم من تأثيرات السجون المفسدة للأخلاق وروى أن لا يسرى إيقاف التنفيذ إلا على المجرمين الذين لم يسبق وقوعهم تحت هذه التأثيرات .

١١ - فيمقتضى المادة ٥٢ ع يشترط لحرمان المتهم من إيقاف تنفيذه : (١) أن يكون سبق صدور حكم عليه ، فالتهم الذي تظهر أدلته ولكن يقضى بإعفائه من العقوبة أو يقضى ببراءته بسبب عدم بلوطة السابعة من عمره (مادة ٥٩ ع) يجوز أن يستفيد فيما بعد من إيقاف التنفيذ .

١٢ - وهذا الحكم يجب أن يكون نهائياً وقت ارتكاب التهم للجريمة الجديدة التي يراد معاقبتها عليها (جاء ٢٧ و ١١١) ، فإذا كان مستأنفاً ولم يصحح بعد نهائياً فلا يمنع من إيقاف التنفيذ (الترافيق الابتدائية ، مارس ١٩٢٩ ج ٢٠ ص ٧٤) .

١٣ - ويجب أن يكون هذا الحكم لا يزال قائماً ، فإذا أُلغى بصفو شامل أو ألغى على أثر إعادة نظر (مادة ٣٣٣ ت ج) فلا يكون مانعاً من إيقاف التنفيذ .

ومع ذلك سنرى أن الحكم الصادر بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ وإن كان يعتبر كأن لم يكن إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين دون أن يرتكب جنابة أو جنحة إلا أنه يكون مانعاً من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه (مادة ٥٣) .

وعلى ذلك فليس للجرم الواحد في القانون المصري أن يستفيد من إيقاف التنفيذ أكثر من مرة، وليس الأمر كذلك في القانون الفرنسي .

١٤ - ولا يشترط أن يكون الحكم السابق صدوره قد نفذ فعلاً، بل يكفي أن يكون قائماً وحائزاً للصفة النهائية (جاء ١١٢٧ و ١١٢٨) .

١٥ - ولم تشترط المادة ٥٢ ع أن يكون الحكم السابق المانع من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل المحاكمة الجديدة بل نصها في هذا الصدد آتى مطلقاً من كل قيد زمني ودالاً بذلك على أنه مهما قدمت السابقة في الزمن فإنها معتبرة لمنع من إيقاف التنفيذ (قضى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ قضية رقم ١٧٥٩ س ٤٧ قضائية) . ولم تشترط أيضاً التماثل في الجريمتين للحرمان من مزية الإيقاف . وعلى ذلك يكون مجزؤ سبق الحكم على متهم بالحبس أكثر من أسبوع مانعاً من جواز إيقاف التنفيذ ولو اختلفت الجريمتان (قضى ٥ مايو ١٩١٧ ج ١٨ عدد ٨٨) .

١٦ - (ب) يشترط أيضاً لحرمان المتهم من إيقاف التنفيذ أن يكون الحكم السابق على درجة معينة من الخطورة أي أن يكون صادراً بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع .

يتج عن ذلك أنه يجوز منح إيقاف التنفيذ رغم وجود حكم سابق :
(أولاً) لتهمين السابق الحكم عليهم بالحبس في مخالفة لأن الحبس في مواد المخالفات لا تزيد مدته عن أسبوع (مادة ١٢ ع) .

(ثانياً) لتهمين السابق الحكم عليهم في جنحة بالحبس مدة أسبوع أو أقل من أسبوع .

(ثالثاً) لتهمين السابق الحكم عليهم بالغرامة سواء أكان ذلك في جنحة أو في مخالفة .

(رابعاً) لتهمين السابق الحكم عليهم بطريقة من طرق التأديب أو التربية المنصوص عليها في المادة ٩١ ع سواء أكان ذلك في جنحة أو مخالفة .

١٧ - وما يلاحظ أن القانون المصري لا يهتم بمبدئياً بنوع الجريمة التي أوجبت صدور الحكم السابق بخلاف القانون الفرنسي فإنه يقضى بأن الأحكام التي تمنع من إيقاف التنفيذ التي تصدر في الجرائم العادية لا التي تصدر في الجرائم السياسية أو العسكرية (جاء ١١٤٧٥٣، ١١٤٧٥٤، ١١٤٧٥٥).

ولكن إذا كانت تذكرة سوابق اللتم لم تعرض على المحكمة عند صدور الحكم بإيقاف التنفيذ فلا يكون هناك وجه لنقض الحكم بحجة وجود سوابق له تمنع من إيقاف التنفيذ لأنه لا يمكن أن يسند إلى المحكمة في هذه الحالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم (تض ٤ يناير ١٩٢٦ قضية رقم ١١٩٤ س ٤٢ قضية ٧ فبراير ١٩٢٧ قضية رقم ٣٢٣ س ٤٤ قضائية).

١٩ - الشرط الثاني المتعلق بالجريمة - كانت المادة ٥٢ ع قبل تعديلها بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لا تجيز الأمر بإيقاف التنفيذ إلا في مواد الجحجح هذا مانص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ وهي جنح التزوير وهتك العرض والتعرض على الفسق . فجاء قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وأجاز الأمر بإيقاف التنفيذ في مواد الجنائيات والجحجح على العموم بشرط أن تكون العقوبة المحكوم بها هي من العقوبات التي يمكن إيقاف تنفيذها .

٢٠ — وبناء عليه لا يجوز الأمر بإيقاف التنفيذ في مواد المخالفات . فقد روى أن الحكم بفرامة وتحصيلها في حالة ارتكاب مخالفة يكون أولى من الحكم بالحبس وتطبيق تنفيذه على شرط (راجع تعليقات الحفانية ط المادة ٥٢ ع) .

٢١ — ويجوز الأمر بإيقاف التنفيذ في مواد الجناح حتى ما كان مستثنى منها قبل التعديل .

إلا أنه بمقتضى المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للانحياز بالمخدرات واستعمالها لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ الحبس لمن يحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

٢٢ — ويجوز الأمر بإيقاف التنفيذ في مواد الجنايات إذا حكم فيها بالحبس بسبب وجود ظروف مخففة أو اعتذار قانونية سواء أحكم فيها من محكمة الجنايات أو من محكمة الجناح .

٢٣ — الشرط الثالث الخاص بالعقوبة — يشترط أن يكون الحكم المراد إيقاف تنفيذه صادرا بالحبس لمدة أقل من سنة .

٢٤ — حكم بالحبس — بمقتضى المادة ٥٢ ع لا يجوز أن يؤمر بإيقاف التنفيذ إلا في الأحكام الصادرة بالحبس . نخرجت بذلك الأحكام الصادرة بالفرامة لأن الفرض الأصل الذي قصد إليه الشارع من هذا النص وهو وقاية المحكوم عليه من تأثيرات السجن غير متوافرة في هذه الحالة .

والقانون المصري يختلف في ذلك عن القانون الفرنسي الذي يميز إيقاف التنفيذ بالنسبة للفرامة بحجة أنه من الظلم إذا حكم في قضية واحدة على أحد المتهمين بالفرامة وعلى الآخر بالحبس أن يكون المحكوم عليه بالقوة الأشد هو الذي يمكنه الاستفادة من إيقاف التنفيذ (جارو ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧) .

٢٥ — والحبس المقصود في هذه المادة هو العقوبة التي يصفها القانون بهذا الوصف في المادة ٢٨ ع، ولا يراد به كل عقوبة مقيدة للحرية، فلا يجوز للقاضي

أن يأمر بإيقاف التنفيذ إذا حكم على مجرم حديث السن بالارسال الى مدرسة إصلاحية طبقا للمادة ٦١ ع لاسيما وأن مدة الإصلاحيّة لا يجوز أن تقل عن سنتين (مادة ٦٤) .

٢٦ - — لمدة أقل من سنة — ولا يجوز فوق ذلك أن يؤمر بإيقاف التنفيذ إذا كان الحبس لمدة سنة أو أكثر، لأنه رضى أن الحكم يكون حيثئذ من الخطورة بحيث لا يسوغ إيقاف تنفيذه لمجرد أن المحكوم عليه ارتكب الجريمة لأول مرة .

والقانون البلجيكي لا يميز إيقاف التنفيذ إلا إذا كان الحبس لمدة أقل من ستة شهور ، والقانون الفرنسي على عكس ذلك يميز إيقاف التنفيذ مهما طالت مدة الحبس .

٢٧ - — ولا يجوز للقاضي أن يأمر بإيقاف التنفيذ عن جزء من مهوبة الحبس ، لأن الإيقاف يكون حيثئذ بمثابة إفراج تحت شرط مأمور به مقدما ثم انه لا يتفق وما قصد اليه الشارع من وقاية المتهم من خطر السجن .

ولكن إذا حكم بالحبس والفرامة معا فيجوز مع الحكم بالفرامة الأمر بإيقاف تنفيذ الحبس . وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ ع صراحة على أن هذا الإيقاف لا يؤثر مطلقا على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها الحكم

٢٨ - — سلطة المحكمة في إيقاف التنفيذ — متى توفرت الشروط السابق بيانها يجوز للقاضي أن يأمر بإيقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين في الحكم أسباب ذلك الإيقاف (مادة ٥٢) . وهذا الأمر اختياري للقاضي وليس بحق التهم المبتدئ .

٢٩ - — وتقضى التعليمات الصادرة للحاكم عن قانون العقوبات الجديد بأنه لكي يؤمر بإيقاف تنفيذ الحكم يجب أن يكون القاضي مقتنعا : (أولا) بأن المتهم لم يضل نافعه عن ميل الى ارتكاب الجرائم بل بدافع غفائي أو بصدمة تبصر في العواقب ،

(ثانيا) بأن في الحبس خطرا على حالته الأدبية أو مائنا قويا من استقراره على كسب معيشته، (ثالثا) بأن في إيقاف تنفيذ الحكم عليه أملا في أن يستقيم بعد ذلك ويعيش عيشة مرضية .

٣٠ - وتنقض تعليلات عاكم المراكز بأنه لا يجوز لها في العمل أن تأمر بإيقاف التنفيذ لأن الجتمع التي تدخل في اختصاصها قريبة من المخالفات وأن الحكم فيها بالقرامة أفضل من الحكم بالحبس مع إيقاف التنفيذ .

٣١ - تسبب الإيقاف - ولما كان إيقاف التنفيذ أمرا اختياريا، للقاضي أن يمنعه أو يرفضه حسبما يراه ، فليس عليه اذا رفضه أن يبين في حكمه أسباب الرفض . ولكن يجب عليه اذا أمر به أن يبين أسباب ذلك (مادة ٥٢) لأن القانون يريد من القضاة أن يبحثوا بصفة جدية في كل حالة اذا كان الإيقاف يمكن أن يؤدي إلى الفائدة المقصودة وأن لا يأمرؤا به جزاء وبصفة ميكانيكية (جاء ٢ ١١٣٣ ، رجاء مولان ٢٠٢٤ ن ١٠٢٤٠).

٣٢ - وقد حكم بأن من واجب القاضي اذا ما رأى تطبيق المادة ٥٢ ع أن يتحقق مما اذا كانت الشروط المنصوص عنها في المادة المذكورة متوافرة أم لا وذلك بالرجوع الى صحيفة سوابق المتهم ، وأن يبين كذلك في حكمه بيانا صريحا أن هذه الشروط متوافرة . فاذا قضت المحكمة بإيقاف التنفيذ دون أن تورد في حكمها الأسباب القانونية التي طبقت من أجلها المادة ٥٢ منالفة الذكر اعتبر حكما غير مسبب وكان ذلك موجبا لبطلانه (قضى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٢٠ سنة ٤٦ قضائية).

وأن الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها، وإيقاف التنفيذ استثناء وارد على أصل القاعدة، ولا بد للمحكمة عند الأمر به من بيان سببه ، فاذا كان الحكم خاليا من هذا البيان عد هذا قصورا ميطالا له (قضى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عمادة ٩ مدد ٦) .

وأن تسبب إيقاف التنفيذ نظرا لأن الحكم به اختياري دائما يعتبر شرطا لازما لامكان الأمر به، فاذا انعدم هذا الركن ولم يشتمل الحكم الذي قضى بإيقاف

التنفيذ على أسباب تبرر هذا الإيقاف كان الحكم مشتملا على خطأ جوهري ووجب نقضه (نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨ عمادة ٩ عدد ١٦) .

٣٣ - إجراءات الإيقاف - وفقا للقواعد المادية الخاصة بالإجراءات الجنائية يجب على القاضي أن يأمر بالإيقاف في نفس الحكم القاضي بالعقوبة ، لأنه متى حكم بخرج القضية من يده فلا يستطيع أن يأمر بإيقاف التنفيذ بعد ذلك .

ولكن هذا لا يمنع من جواز الأمر بإيقاف التنفيذ في الاستئناف أو بالقائه بناء على استئناف النيابة .

٣٤ - انذار القاضي للحكوم عليه - يجب على القاضي بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة في المادة ٥٣ ع تنفذ عليه العقوبة الأولى بتمامها بدون ادخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للمود تتوقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات (مادة ٥٤) .

٣٥ - وهذا الانذار إن هو إلا بيان لحكم القانون يلقه القاضي على المحكوم عليه . ولنا قضيت محكمة النقض والإبرام الفرنسية بأن الإنذار ليس من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم (نقض فرنسي ٢٧ أكتوبر ١٩٠٥ دالوز ١٩٠٧ - ١ - ١٥٨) .

٣٦ - وبناء على هذا الرأي يجوز للمحاكم أن تأمر بإيقاف التنفيذ في غيبة المتهم الأمر الذي لا يقتضي لها لو كان الانذار من الإجراءات الجوهرية (جارود ٥ ١٣٢ و جرائون ٢٢ ١٠٢٨) .

ومع ذلك جاء في قرار لجنة المراقبة رقم ١١ بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ما يأتي : "لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض القضايا أن بعض المحاكم لا تستوفي إجراءات الانذار المنصوص عليها في المادة ٥٤ ع وذلك إذا كان المحكوم

عليه غير حاضر في الجلسة التي ينطق فيها بالحكم . ومن حيث إن القانون يحتم على القاضي بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بالكيفية المنصوص عليها في المادة المذكورة . ومن حيث من جهة أخرى إن توجيه الانذار يستلزم أن يكون المحكوم عليه حاضرا في الجلسة التي ينطق فيها بالحكم . ومن حيث إنه لذلك يكون تأجيل النطق بالحكم إلى جلسة مقبلة ملته النيابة بالحضور إليها أشد مطابقة لروح القانون .

الفصل الثالث — في آثار إيقاف التنفيذ

٣٧ — بيان هذه الآثار — بين الشارع آثار إيقاف التنفيذ . بحيث إن القاضي وهو حر في رفض هذا الامتياز أو منحه لمن هو أهل له لا يسوغ له إذا ما منحه أن يفرض نظامه أو في الآثار المترتبة عليه .

وتحصر هذه الآثار فيما يأتي :

- (أولا) يوقف تنفيذ الحبس أثناء مدة الاختبار (مادة ٥٢) .
- (ثانيا) ينفذ الحكم إذا سقط حق المحكوم عليه في الإيقاف (مادة ٥٣ فقرة ثانية) .
- (ثالثا) يعتبر الحكم كأن لم يكن في غير هذه الحالة (مادة ٥٣ فقرة أولى) .

الآثار الأولى : إيقاف التنفيذ

٣٨ — إيقاف تنفيذ الحبس — أول أثر يترتب على الحكم المعلق تنفيذه على شرط هو إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس . ولا يخلو الحال في هذا الصدد من أحد أمرين : فإما أن يكون المتهم محبوسا احتياطيا وإما أن يكون غير محبوس .

٣٩ — فلذا كان المتهم محبوسا احتياطيا فللنيابة أن تنهى هذه الحالة بالافراج عنه تنفيذا للحكم القاضي بالإيقاف . ولكن هل يجب على النيابة أن تنتظر حتى يصير هذا الحكم نهائيا ، أو يتعين عليها بالعكس أن تأمر بالافراج عنه فوراً كما في حالة الحكم بالبراءة (مادة ١٨١ ت ج) ؟ كان الشراح الفرنسيون على خلاف في هذا الشأن ، فذهب بعضهم إلى أنه يجب على النيابة أن تنتظر حتى يصير الحكم نهائيا بمضى مواعيد

الاستئناف أو بتأييده في الاستئناف واستنته في ذلك إلى أنه يترتب على الاستئناف إعادة النظر في سلطة الإيقاف وأن المحكوم عليه تحت شرط لم يقض ببراءته حتى يصبح أن يسوّى بالمحكوم ببراءته، وأخذت محكمة النقض والابرام الفرنسية بهذا الرأي في حكمها الصادر في ٣٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ (سيرة ١٩١٠ - ١ - ٦٣) - ونهت البعض الآخر إلى وجوب الإفراج فوراً عن المحكوم عليه تحت شرط أسوة بالمتهم المحكوم ببراءته، وهذا الرأي وإن كان مخالفاً للقواعد العامة إلا أنه موافق لفرض الشارع الذي يشفق على المتهم من أثر الجلس المفسد للأخلاق. وقد حسم الشارع الفرنسي هذا الخلاف بقانون ١٣ يولييه سنة ١٩٠٩ المعدل لسنة ٢٠٦ ت ج حيث سوّى بين الحكم المعلق بتنفيذه على شرط والحكم بالبراءة من حيث الإفراج فوراً عن المتهم (راجع جرائد ١٠٣٠ ن ٢ و ١٠٣٠ ن ٣ و ١١٣٠ ن ٤).

٤. - أما إذا لم يكن المتهم محبوساً احتياطياً فإنه يبقى طليفاً. والمسئلة الوحيدة التي يمكن أن تكون محل بحث تتعلق بالمتهم المفرج عنه بالضمانة وهي: هل لهذا المتهم الحق في استرداد مبلغ الضمان بمجرد صدور الحكم بإيقاف التنفيذ؟ بمقتضى المادة ١١٠ ت ج ينقسم مبلغ الضمان إلى جزئين: أحدهما يضمن حضور المتهم في جميع أدوار الدعوى وتنفيذ الحكم وهذا الجزء يجب رده للحكوم عليه إذا لا محل لمحجزه بعد أن أصبح حقه في الحرية مقترناً بمقتضى الحكم نفسه. والجزء الثاني مخصص لدفع المصاريف والغرامة فلا وجه لرده للحكوم عليه لأن الأمر بإيقاف التنفيذ لا يغير شيئاً فيما يتعلق بهذه الأمور من آثار الحكم العادية (ج ١١٣٠ ن ٣ و ١١٣٠ ن ٤).

٤١ - الإيقاف لا يتناول العقوبات الأخرى - لا يؤثر الإيقاف مطلقاً على العقوبات الأخرى التي قد يشتمل عليها الحكم (مادة ٥٢). فلا يتناول دفع التويضات ولا للمصاريف ولا الغرامة التي يجوز الرجوع بها على المحكوم عليه بطريق التنفيذ على ممتلكاته أو بطريق الإكراه البدني، كما أنه لا يتناول العقوبات التكميلية كالغزل والمصادرة ومراقبة البوليس.

٤٢ - والحكم وإن كان معلقا تنفيذه مل شروط إلا أنه يجب أن تحزر عنه صحيفة ترسل الى قلم السوابق لحفظها به وأن يدرج في تذكرة السوابق مع التأشير أمامه بإيقاف التنفيذ .

الأثر الثاني : سقوط الحق في الإيقاف

٤٣ - بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٥٣ ع يسقط حق المحكوم عليه في الإيقاف ويصبح الحكم واجب التنفيذ حتما إذا ارتكب المحكوم عليه جناية أو جنحة في ميعاد خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا وحكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية .

٤٤ - الشروط اللازمة لسقوط الحق في الإيقاف -
يستفاد من هذا النص أن سقوط الحق في الإيقاف يقتضى توفر الشروط الآتية :
(١) يشترط أن يرتكب المحكوم عليه جناية أو جنحة . فالحكم عليه من أجل مخالفة لا يترتب عليه سقوط حقه في الإيقاف، وذلك لأن مثل هذا الحكم لا يقوم دليلا على عدم صلاح حاله، وكذا أن الحكم في مخالفة لا يمنع من الأمر بإيقاف التنفيذ فكذلك لا يترتب عليه ضياع آثار هذا الإيقاف .

٤٥ - (ب) يشترط ارتكاب الجناية أو الجنحة في ميعاد خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا .

فئة الاختبار هي إذن خمس سنوات كفترة سقوط العقوبة في مواد الجنع (مادة ٢٧٧ ت ج) .

وفي بلجيكا تهدر الملة بمعرفة القاضي بشرط أن لا تزيد على خمس سنوات .
ويعاب على هذه الطريقة أنها قد تؤدي بالقاضى الى التنالى فى تمصير أمد الاختبار مع أن الواجب أن يكون طويلا حتى يقوم دليلا مقنعا على حقيقة حال المحكوم عليه .

٤٦ - ويتبدى مياد الخمس السنوات من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . فهو يصدى إذن من تاريخ الحكم اذا كان صادرا من آخر درجة أو من تاريخ انقضاء مياد الاستئناف اذا كان صادرا من أول درجة .

٤٧ - ويلاحظ أنه يكفى لسقوط الحق في إيقاف التنفيذ أن يكون المحكوم عليه ارتكب الجريمة الجديدة في مياد الخمس السنوات ولو أن الحكم لم يصدر إلا بعد انقضاء هذا المياد وذلك لأنه لا عمل لأن يستفيد المتهم من بطله الاجراءات الأمر الذى لا دخل له في الفرض الذى قصد اليه الشارع

٤٨ - وقد يحصل بالمعكس أن يصدر على المحكوم عليه حكم ثان في خلال مدة الاختبار للجريمة ارتكبها قبل الحكم القاضى بإيقاف التنفيذ ، ففى هذه الحالة لا يسقط حق المحكوم عليه في الإيقاف الممنوح له بمقتضى الحكم السابق لأن ما حصل يعتبر تعديا في الجرائم والقانون لا يلحق أثر السقوط إلا بالموود .

ويجوز للحكمة إيقاف تنفيذ الحكم الثانى (جارد ١١٤٢ ن ٢٣) وعلى الرأى ص ١٤١ وأحد بك صفوت ٢٣٥) .

٤٩ - (ج) ويجب أن يحكم على المتهم من أجل الحناية أو الجنحة حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ، فالحكم بالفرامة كما أنه لا يمنع من الأمر بإيقاف التنفيذ كذلك لا يترتب عليه سحب هذا الايقاف .

ويلاحظ أن عقوبة الحبس التى يشترط أن تزيد متتها على أسبوع حتى تكون مانعا من الأمر بإيقاف التنفيذ يترتب عليها سحب الايقاف حتى ولو كانت أقل من أسبوع .

٥٠ - ما يترتب على سقوط الحق في الايقاف - متى توفرت هذه الشروط يقع السقوط حتما بغير حاجة لأن يحكم به القاضى المارفوعة اليه الدعوى الثانية . فيصبح الحكم بعد أن كان معلقا على شرط حكما بسيطا عاديا واجب التنفيذ

حتمًا . وبناء على ذلك تنفذ العقوبة الأولى على المحكوم عليه ولا يجوز أن تدخل في الثانية (مادة ٥٣ فقرة ثانية) .

وفي حالة ما إذا كانت العقوبة الثانية هي الأشغال الشاقة يمكن أن ينتج عن هذا خروج على حكم المادة ٣٥ ع فإن عقوبة الأشغال الشاقة في هذه الحالة لا تجب عقوبة الحبس السابقة .

كذلك بعد أن أصبح الحكم الملحق على شرط حكما بسيطا ملديا يجوز أن يكون الطرف الأقل للعود، ويكون الحكم الثاني الطرف الثاني، وتوقع العقوبات المقررة للعود على المحكوم عليه طبقا لأحكام المادتين ٤٨ و ٤٩ ع (مادة ٥٤) .

الأثر الثالث : اعتبار الحكم كأن لم يكن بعد انقضاء الاختبار

٥١ - اعتبار الحكم كأن لم يكن - بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٥٣ ع يعتبر الحكم الملحق تنفيذه على شرط كأن لم يكن إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ولم يرتكب جناية أو جمعة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية .

٥٢ - شروط ذلك - يشترط لاعتبار الحكم كأن لم يكن :
(١) عدم ارتكاب المحكوم عليه جناية أو جمعة ، (٢) في ميعاد خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ، (٣) حكم عليه حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية . وقد شرحنا هذه الشروط عند الكلام على سقوط الحق في الإيقاف .

٥٣ - نتائج ذلك - يقرب على اعتبار الحكم كأن لم يكن :
(أولا) أن المتهم يخلص نهائيا من عقوبة الحبس بعد أن كان ملقبا تنفيذا فقط .

(ثانيا) أن الحكم الملحق تنفيذه على شرط لا يمتد سابقة في حالة العود إلى ارتكاب جريمة أخرى .

(ثالثاً) ان كافة ما يقرب على العقوبة من وجوه اعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق يزول تبعاً لزوال تلك العقوبة . فمن اليوم الذي يعتبر فيه الحكم كأن لم يكن يسود الى ائتمه اختياره بحكم القانون وبغير حاجة الى صدور حكم قضائي بذلك (جاءد ١١٤٣ ن ٤٠٠ و جراتولان ١٢٤٣ ن ١٢٤٣) . ولذا فان وزير الحفانية بما له من السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٤١ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار أصدر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣١ قراراً سوى فيه بين الحكم بإعادة الاعتبار وبين أثر الحكم بإيقاف التنفيذ بعد مضي الخمس سنوات المقررة في المادة ٥٣ ع ونص على أنه في هذه الحالة الأخيرة لا يشمل النكاح المصنوع بغير السوابق على أى اشارة الى ذلك الحكم الملحق تنفيذه على شرط واعتبر كأن لم يكن باقاً مدة الخمس السنوات .

وجرى قضاء محكمة استئناف مصر على عدم قبول طلب الحكم بإعادة الاعتبار في هذه الحالة لعدم وجود مصلحة للطالب من طلبه (حكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٣١ في طلب إعادة الاجبار رقم ١٣٤٠ ناقلاً بجمهورية مصر رقم ٥٣ سنة ١٩٣١) . ولكن المحكوم عليه يبقى مسئولاً عن التضييعات والمصاريف اذ لا تأخير للإيقاف . (مادة ٥٢ فقرة ثانية) .

٥٤ — قيد — ومع ذلك فالحكم وان اعتبر كأن لم يكن إلا أنه يكون مانعاً من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم أتم إصداره بعد ذلك على المحكوم عليه (مادة ٥٣ فقرة أولى) .

في البلاغ الكاذب

Dénonciation calomnieuse.

المادتان ٢٦٣ و ٢٦٤ ع (تأيلان المادة ٣٧٣ ع ف)

ملخص

عمومات ١ الى ٣

الفصل الأول - - في أركان الجريمة . بيان هذه الأركان :

الركن الأول : البلاغ ، صفة المبلغ ٦ الى ٩ ، نوع البلاغ ١٠ و ١١ ، صدور البلاغ من محض إرادة

المبلغ ١٢ الى ٢٠ ، تقديم البلاغ ضد شخص معين ٢١ و ٢٢

الركن الثاني : الأمر المبلغ له ٢٣ الى ٣٥

الركن الثالث : الجهد ، تقديم البلاغ ٣٦ الى ٤٦

الركن الرابع : كذب البلاغ ٤٧ الى ٥٩

الركن الخامس : القصد الجنائي ٦٠ الى ٦٤

الفصل الثاني - - في عقاب الجريمة . العقاب ٦٥ ، الاطفاء من العقاب في حالة الاقراء بين المصنوعين ٦٦ ،

المسئولية والاعتراف الجنائية في حالة وقوع الجريمة بواسطة الصحف وضياعها من المطبوعات ٦٧

الفصل الثالث - - في بيان الواقعة في الحكم ٦٨ الى ٧٦

المراجع

جريدة طبة ثانية ج ٥ ص ٣٢٦ ، وشوفرويل طبة سادسة ج ٤ ص ٦٠٢ وجارسون ج ١ ص ١٠٣٩

وجودي ج ٣ ص ٩٧٣ ، وأحد بك أمين طبة ثانية ص ٥٧٠ ، وموسوعات دالوز تحت عنوان

(dénouciation calom.) ج ١٥ ص ٣٩٢ ، وطلح دالوز ج ٤ ص ٨٠٤

١ - - - - - عمومات - - تقديم البلاغات والشكوى من الحقوق التي أياها

القانون للأفراد لأنه مما يساعد على كشف الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبها . فقد

أباح قانون تحقيق الجنائيات لكل من لحقه ضرر من جريمة أن يقدم شكواه بهذا

الشان ويقم نفسه مدعيًا بمحقوق مدنية كما أجاز له في مواد المخالفات والجنح أن

يرفع دعواه مباشرة الى المحكمة المختصة بها (راجع المواد ٤٩ الى ٥٤ تحقيق جنائيات).

كذلك أباح التبليغ بل جملة واجبا في بعض الأحوال : فالمادة ٦ من قانون تحقيق الجنائيات توجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية أو مأموري جهات الإدارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً . والمادة ٧ توجب على كل من عاين وقوع جريمة تخل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة إنسان أو ضرر للملكة أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية .

٢ - ولكن البلاغات الكاذبة لها مآض وأخطار جسيمة ، فهي تعرض الأفراد المبلغ في حقهم للشبهات والتحقيقات والدعاوى ، وتوجب اضطراب النظام العام لأنها تدخل الفس على القضاء ، وتلجئه لعمل مباحث لا طائل تحتها ، وهي في الغالب وسيلة دنيئة لشفاء أحقاد شخصية .

٣ - وقد عني الشارع بالتوفيق بين هذه الاعتبارات التي لا تناقض بينها فنص في المادة ٢٦٣ ع على أنه " لا يحكم بهذا العقاب (أى المنصوص عليه في المادة ٢٦٢ لجريمة القذف) على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد المحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله " ثم قال في المادة ٢٦٤ " وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الأخبار المذكور ولم يتم دعوى بما أخبر به " .

الفصل الأول - في أركان الجريمة

٤ - يستفاد من نص المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ ع أن جريمة البلاغ الكاذب لا تتكون إلا بتوافر ستة أركان : (١) أن يكون هناك بلاغ أو إخبار ، (٢) من أمر مستوجب لعقوبة فاعله ، (٣) أن يكون البلاغ قد قلم إلى المحاكم القضائية أو الإداريين ، (٤) أن يكون الأمر المبلغ عنه كاذباً ، (٥) أن يكون البلاغ قد حصل بسوء قصد (انظر أحد بك أمين ص ٥٧٥ ، وقارن جليو ص ٢٠٤٧ ، وبارسون مادة ٢٣٣ ص ١٢ ، وقض ٢٢ مايو سنة ١٨٩٤ قضاء ص ١٠٦ و ٢٦ يناير سنة ١٨٩٥ قضاء ص ١١٤) .

الركن الأول - البلاغ

٥ - عبر النص العربي لسنة ٢٦٤ ع عن البلاغ بلفظ « أخبر » كترجمة لفظ (dénoncer) المستعمل في النص الفرنسي . وقد جرى العرف على تسمية هذه الجريمة بـ « البلاغ الكاذب » اتباعا للاصطلاح الفرنسي : (dénonciation calomnieuse)

٦ - صفة المبلغ - والمادة ٢٦٤ تنص بصفة عامة على عقاب « من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد » مما يفيد أن الجريمة يمكن وقوعها من أي شخص مهما كانت صفته .

٧ - ينفي كل ذلك أن العقاب ليس مقصورا على البلاغ الذي يقدمه شخص عن جريمة يدعى أنها وقعت على غيره، بل يتناول الشكوى التي يرفعها المبلغ عليه عن جريمة يزعم أنها وقعت عليه هو حتى ولو ادعى فيها بحق مدني (جارسون مادة ٣٧٣ ن ١٤٤ وشورفويل ١٨٤٢ ن ٤) .

٨ - وحكم بأن رفع الدعوى مباشرة من المدعي بالحق المدني أمام محكمة المحجج وارسال صورة من صحيفة الدعوى للنيابة يعدّ بلاغا للحكام القضائيين لأن المدعي ينسب لثهم أسرا لو ثبت لاستوجب عقابه قانونا، وإعلانه بصحيفة الدعوى يعدّ تحريكا للدعوى العمومية ويصحّ للحكمة أن تحكم بالمعقوبة فيما لو كانت التهمة ثابتة والعبء في البلاغ بإمكان معاقبة المبلغ في حقه لو ثبتت صحة البلاغ (اسبرط الابتدائية ٢٥ يناير ١٩٠٩ ج ٢٠ ط ١٦٥) .

٩ - ويعاقب على البلاغ الكاذب حتى ولو كان حاصلًا من موظف عمومي في أثناء تأدية وظيفته (جارسون مادة ٣٧٣ ن ١٥) .

١٠ - نوع البلاغ - يشترط القانون الفرنسي في البلاغ أن يكون مكتوبا (مادة ٣٧٣ ع ف) . ولكن القانون المصري لم يشترط ذلك . وقد حكمت محكمة النقض والايام المصرية بأنه يعاقب على البلاغ الكاذب سواء حصل شفاه

أو بالكافة (نقض ١٥ أبريل سنة ١٨٩٩، قضية ٦ من ٢٤٤، ٢٥ مارس سنة ١٩٠٥ ج ١٩٠٥ عدد ٧٥
٢٥ مارس سنة ١٩١٠ ج ١١ عدد ٧٦، تأمل بوليه سنة ١٩١٦ ج ١٧ عدد ١٠٨).

١١ - وإذا كان البلاغ كاذبا فيستوى أن يكون مرفوعا على صورة خطاب
أو عرضة، أو مدققا في مذكرة مقدمة للقضاء. ويستوى أن يكون البلاغ
مسطورا بيد المبلغ أو بيد غيره، موقعا عليه باسم المبلغ أو خاليا من التوقيع، مطبوعا
أو مخطوطا. بل يكفي أن يكون صادرا عن المبلغ (جارسون مادة ٢٧٣ و ٢٣٥ وما يندرج
تحتها ٢٠٥٠).

١٢ - صدور البلاغ عن محض إرادة المبلغ - ولكن يشترط
أن يكون البلاغ الكاذب صادرا عن محض إرادة المبلغ ومن تلقاء نفسه وإلا فلا
جرمة ولا عقاب (جارسون مادة ٢٧٣ و ١٨٥). وهذا مبدأ ثابت قرره القضاء
في أحكام كثيرة.

١٣ - فلا يمتد مرتكبا لجرمة البلاغ الكاذب : الشخص الذي يتم
بجرمة فيقرر عند استجوابه في التحقيق معلومات كاذبة يستند فيها التهمة إلى غيره
دفاعا عن نفسه (جارسون مادة ٢٧٣ و ١٩٥، ونقض ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ ج ١٨ عدد ١٧،
وكروم الحزينة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بمادة ١٠٣).

١٤ - ولا الشخص الذي يطلبه المبلغ ويأمله عن حريق اخته فيجبره
بأن آثر أخذ منه رشوة كي لا يغير المركز عن أصابتها، لأن التهم بالبلاغ الكاذب
لم يحضر أمام المبلغ إلا بناء على طلبه من قبله ولم يجبره بمسألة الرشوة من تلقاء نفسه
بل بعد سؤاله عن مسألة حريق اخته الذي يسببه دفع الرشوة الجني عليه (نقض حامى
الحزينة ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥ ج ٦ ص ٢٠١).

١٥ - ولا الشخص الذي يحضره ضابط البوليس إلى القسم لأنه ويحده
في الطريق يتشاجر مع غيره فيدعى عند وصوله إلى القسم أن آثر ضربه ومروق قنوده
بالأكرام، لأن الشخص المذكور لم يحضر للبوليس من تلقاء نفسه ولم يبلغ نفسه
عما وقع من ضربه وسرقته ولكن الضابط هو الذي سألته إلى القسم متشابها غلدي
بما ادعى به (نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ بمادة ١١ عدد ١٤).

- ١٦ - ولا الشاهد الذي يدعى لأداء الشهادة أمام المحقق أو أمام المحكمة فيجيب على الأسئلة التي تلقى عليه بما يتضمن اتهام شخص يعلم أنه بريء. وإنما يجوز معاقبته على شهادة الزور إذا توافرت أركانها (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٢١، ونجح حمادي الجزئية ٦ أبريل سنة ١٨٩٩ حقوق ٤ ص ١٢٥، وعلطا الابتدائية ٨ أكتوبر سنة ١٩١٣ ج ١٥ عدد ١٠).
- ١٧ - وإذا ثبت أن البلاغ الكاذب لم يقدم إلا بالتواطؤ بين المبلغ والشاهد جازت معاقبة هذا الأخير على اعتبار أنه شريك بالافتقار في جريمة البلاغ الكاذب (أسوان الجزئية ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٥ ج ٦ عدد ٩٥، وقض ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٠٠٦ سنة ٢٦ قضائية، و ٦ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٧٩٢ سنة ٢٧ قضائية).
- ١٨ - لكن مما يجب ملاحظته أن البلاغ الكاذب يعد صادرا عن محض إرادة المبلغ ومن تلقاه نفسه ولو أن السلطة التي قدم إليها سألت المبلغ بعد ذلك وطلبت إليه إبداء معلومات جديدة أودعته لبيان أو تكميل ما أورده في بلاغه، فإن هذه الأقوال تعتبر أنها تكون مع البلاغ نفسه مجوعا لا يتجزأ ومن هذا المجموع يجب فهم معنى الاتهام ومرماه (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٢٨، و جارد ٥ ن ٢٠٤٨).
- ١٩ - وبناء عليه يعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب من يقدم بلاغا خاليا من أسماء أشخاص المبلغ ضلهم إذا كان عند التحقيق الذي عمل عقب هذا البلاغ قزرا أنه يعرفهم وذكر أسمائهم فعلا (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٣٠).
- وقد حكم بإدانة صاحب جريدة الشيطان في تهمة بلاغ كاذب لأنه اقتحل لإصابة نفسه ثم توجه إلى القسم وأبلغه بأن شخصا مجهولا شرع في قتله عمدا بطريقة طعنه بسكين مع سبق الإصرار والترصد لأسباب سياسية وذكر أن الجاني سبق أن اعترضه مرتين قبل الحادثة وعرض عليه في المرة الأولى أن يشركه معه في جريده مقابل مبلغ يدفعه له على أن يتولى الجاني المذكور إدارة الجريدة ويغير سياستها وطلب منه في المرة الثانية أن يتمتع عن سبب خصومه السياسيين . ولما أن سئل المبلغ في التحقيق عن الأسباب التي تجعل الجاني على طلب الاشتراك معه في إدارة الجريدة قال إن الذي فهمه من كلامه أنه مدفوع إلى هذا العمل من الذين لم

مصلحة في منع جريده عن الاستقرار في خطتها الانتقادية وذكر أسماء بعض الزعماء وقال إنه ليس له خصوم في البلد خلافهم وإنه يعتقد أن الجاني مدفوع منهم . ولما سئل عقب إجابته السابقة أن كان يريد أن يذهب الى القول بأن ذلك الشخص مدفوع عن أخبر عنهم أيضا لارتكاب جريمة الشروع في قتله أجاب بأنه لا يبعد ذلك لأنهم ارتكبوا ما هو أشد وأكبر . واستندت المحكمة في حكمها بلادته المتهم الى أن الأقوال التي شاعت غيلته أن يزوها الى الجاني الموهوم كان القرض منها الوصول الى اتهام أولئك الزعماء من المنفذ الوحيد الذي يمكن منه الوصول الى اتهامهم وهو التحريض على ارتكاب جريمة الشروع في قتله ، وأن القول بأن المتهم لم يعين الشخص أو الأشخاص الذين يقصدهم بالتبليغ قول لا يتفق مع الواقع لأنه ثابت أن المبلغ لا يقصد بالتبليغ إلا اتهام الزعماء المذكورين وأن المتهم بعد أن در فعلته توجه من تلقاء نفسه الى مأمور القسم وأبلغه بالحادثة مبادأة فاليانات التي يكون قد أدلى بها والايضاحات التي تكون قد طلبت منه بعد ذلك لم تكن السلطة المحققة هي التي حركتها بل حركها المتهم بتبليغه الذي قام به بحض إرادته (قضى ٥ يونيو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١١٦١ سنة ٤٥ قضائية) .

٢٠ - ويعاقب على البلاغ الكاذب ولو كانت الوقائع التي تضمنها سبق التبليغ عنها ، لأنه وإن كان من شروط البلاغ الكاذب أن يكون إخبار الجهة الحكومية عن الأمر المعاقب عليه حاصلًا بحض إخبار المبلغ أى بلا طلب من تلك الجهة إلا أنه متى تحقق هذا الإخبار المحض فهو وحده كاف لتوافر هذا الشرط ولا يلزم معه أن يكون الإخبار غير مسبوق بأى تبليغ آخر اذ القانون لا يشترط أن يكون الإخبار حاصلًا عن أمر مجهول لدى قوى السلطة (قضى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ ج ١٦ عدد ٥٥٤ ، ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ج ٣١ عدد ٦٣ عمادة ١٠ عدد ٢٥١) .

فإذا كان قد قبض على شخص لاتهامه في قضية قتل وسرقة ثم أفرج عنه لعدم توافر الأدلة ضده ثم تقدم بلاغ من آخر الى مأمور المركز بأن ذلك الشخص يغنى في قتله بعض المبروقات وبعض الأسلحة التي استعملت في ارتكاب الجريمة

بلاغ كاذب

ويطلب تخفيفه وقد ترتب على هذا البلاغ أن قُتل مرقله فوجدت به صرة بها مصوغات ظهر قطعياً أنها مدسوسة عليه بفعل المبلغ المسمى التبة لتعبر من الأشياء للسروقة والحال أنها ليست منها كما ظهر أن تلك الصرة شتمت من الأفيون دمه المبلغ أيضاً لما دام أن تقديم هذا البلاغ قد حصل بمحض اختيار المبلغ بدون طلب من أى سلطة من السلطات فشرط قيام الجريمة من هذه الناحية متوافراً مهما يكن اتهام المبلغ ضده في جريمة القتل والنسرة المقدم بسببها البلاغ معلوماً للسلطة من قبل (قضى ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ج ٣١ عدد ٦٣ عامة ١٠ عدد ٢٥١) .

٢١ - تقديم البلاغ ضد شخص معين — يجب أن يكون البلاغ مقدماً ضد شخص أو أشخاص معينين (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٧٩٠ وبلو ٥ ن ٢٠٤٨) . فلا عقاب على من يرسل ظمراً ل رئيس النيابة يقول فيه أن البوليس وأهوانه سرقوه بعد محاولتهم قتله (استئناف صر ١٣ أبريل سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ ص ١٤٨) .

٢٢ - ولكن ليس من الضروري أن يذكر في البلاغ اسم الشخص المبلغ ضده بل يكفي أن يكون معينا بطريقة واضحة بحيث يثبت للحكمة أن البلاغ يقصد به شخص معين (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٨٠٠ ، وقضى ١٠ يوليو سنة ١٩٠٩ ج ١١ عدد ٢٢ ، و٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ ج ١٨ عدد ١٧ ، واستكثيرة الابتدائية ٣١ يناير سنة ١٩١٧ فرايج ٤ عدد ٧٥) .

الركن الثاني : الأمر المبلغ عنه

٢٣ - يشترط القانون المصري للعقاب على البلاغ الكاذب أن يتضمن اسناد أمر مستوجب لتعوبة فاعله (مادة ٢٦٣) . والقانون المصري في ذلك أوسع من القانون الفرنسي، فإن المادة ٣٧٣ الفرنسية لم تبين ماهية الأمر المبلغ عنه .

٢٤ - وتخفف جريمة البلاغ الكاذب من هذه الناحية عن جريمة التزلف، فإن التزلف يعاقب عليه متى أسند القاذف لغيره "أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالتقويات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتفاره عند

أهل وطنه" (مادة ٢٦١) . وأما البلاغ الكاذب فلا يعاقب عليه إلا اذا تضمن أمرا مستوجبا لمقوبة فاعله (مادة ٢٦٣) .

٢٥ - وقد ذهبت محكمة الموسكى في حكم لها الى أن من شروط جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الامر المبلغ عنه واقعا تحت طائلة قانون العقوبات (الموسكى الجزئية ١٤ نوفمبر ١٩٠١ حقوق ١٧ ص ١٧٢) .

٢٦ - غير أن الذى يستفاد من عبارة المادة ٢٦٣ ع أن الشارع لم يرد قصر العقاب على حالة ما اذا تضمن البلاغ أمرا معاقبا عليه بمقوبة جنائية بدليل أنه نص أيضا على عقاب البلاغ الكاذب الذى يقتسم الى الحكم الاداريين وهم لا يملكون سلطة توقيع العقوبات الجنائية وبدليل أنه لم يحدد نوع المقوبة التى يستوجبها الأمر المبلغ عنه ، فكما يجوز أن تكون هذه المقوبة جنائية يجوز أن تكون أيضا إدارية .

٢٧ - وبناء على ذلك فالبلاغ الكاذب فى حق موظف عمومى أو شخص مكلف بخدمة عمومية يعاقب عليه ليس فقط إذا أسند إليه فى البلاغ فعل واقع تحت أحكام قانون العقوبات بل ولو كان الفعل المنسوب له يجوز أن يقع منه محاكمة تأديبية أو اتخاذ إجراءات إدارية ضده (قضى ٢٧ فبراير ١٩١٥ ج ١٦ ص ٥٥٤) .

٢٨ - كذلك البلاغ الكاذب المقدم ضد أحد أفراد الناس يعاقب عليه سواء تضمن هذا البلاغ إسناد أمر يستوجب عقاب من أسند إليه بمقوبة جنائية أو توقيع عقوبة إدارية عليه ، فأن المادة ٢٦٤ ع - كما تقول محكمة النقض والابرار - تنطبق على الجرائم الجنائية بمثلها انحصار كما تنطبق أيضا على الجرائم الادارية (قضى ٢٩ أبريل ١٩١٦ ع ١٧ ص ٩٩) .

٢٩ - فيعاقب على البلاغ الكاذب الذى ينسب فيه الى أحد الأفراد أنه سبى السير والسلوك وأنه من الأشقياء الذين اعتادوا ارتكاب الجرائم لأنه من شأن هذا البلاغ لو صح أن يمرض المبلغ فى حقه الى الانتفاخ ككشته فيه ، ولاشك أن

الإنذار عقوبة إدارية مأمورها في قانون المتشردين والمشتبه في أحوالهم ومثلها كاف لتحقيق غرض القانون من اشتراط كون الأمر المبلغ به مستوجبا لعقوبة المبلغ في حقه (قضى ٩ مايو سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٤٢٥ سنة ٤٦ قضائية، وهذا المعنى قضى ٧ مارس سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٢٠٩ سنة ٤٥ قضائية) .

٣٠ - أما إذا لم يتضمن البلاغ الكاذب سوى إسناد أمر موجب لاحتقار المبلغ ضده أو الازدراء به فلا جريمة ولا عقاب (بارسون مادة ٣٧٣ ن ٩٢ و ٩٣ واحد ملك أمين ص ٥٧٩) .

ولكن محكمة النقض والإبرام حكمت بأنه يعاقب على البلاغ الكاذب إذا نسب فيه للشخص المبلغ في حقه أمر لو كاذب صادقا لأوجب عقابه جنائيا أو تأديبيا أو اختقاره عند أهل وطنه (قضى ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ مج ٢١ عدد ٥٥٤، وهذا المعنى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٩ مج ١٧ عدد ٩٩) . وتابعتها في رأيها هذا محكمة كفر الزيات الجزئية بحكمها الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ (مج ٢١ عدد ١٦) . وهي أحكام مخالفة لصريح نص القانون .

٣١ - ولا يمتنع من العقاب على البلاغ الكاذب أن الجريمة المبلغ عنها لم تقع أصلا . فإذا بلغ شخص ضده أمر وأسند إليه في بلاغه جريمة خيالية وجب مع ذلك عقابه طبقا لقاعدة ٣٦٤ ع (بارسون مادة ٣٧٣ ن ٩٤) .

وقد حكم بأنه يمتنع بلاغا كاذبا تبليغ شخص عن آخر بأنه أعفى من الخدمة العسكرية لاحترافه بقرأة القرآن ولكنه صار الآن يشتغل بالفلاحة بقصد حرمانه من المعافاة المذكورة حتى ولو ثبت أن المبلغ ضده لم يطلب للخدمة العسكرية مطلقا لعدم بلوغه السن القانونية ولم ينظر في معافاته أو تجنيده، لأن العقاب لا ينبغي فقط على الوقائع التي تكون قد وقعت فضلا بل على كل الوقائع المسندة للمبلغ في حقه سواء أكانت قد وقعت أو لم تقع أصلا بل العقاب أوجب في الحالة الأخيرة لأن نسبتهما للهم جراءة على الباطل مما لو كانت وقعت فضلا وأسندت كذبا إليه (كفر الزيات الجزئية ٢٢ أكتوبر سنة ١٩١٨ مج ٢١ عدد ١٦) .

٣٢ - ويكفي للعقاب على البلاغ الكاذب أن تكون الواقعة المبلغ عنها لها جميع ظواهر الجريمة ولو ثبت بعد التحقيق أن القانون لا يعاقب عليها لاختلال ركن من أركانها كما لو بلغ شخص عن آتريائه هتك عرض فتاة صغيرة ثم تبين من التحقيق أن الفعل وقع بغير قوة ولا تهديد وأن الفتاة تجاوزت الرابضة عشرة من عمرها (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٩٧ و ٩٨) .

٣٣ - ويعاقب على البلاغ الكاذب ولو كانت الجريمة المبلغ عنها قد سقطت عنى المسئمة ، فإن المادة ٣٦٤ ع نصت صراحة على أن المبلغ يستحق العقوبة ولو لم يتم دعوى بما أخبر به (قضى ٢٩ أبريل سنة ١٩١٦ ع ١٧ عدد ٩٩) .

٣٤ - ولكن جريمة البلاغ الكاذب لا تتكون إذا كان الأمر المبلغ عنه بفرض صحته لا يكون ولو في الظاهر جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون بعقوبة جنائية أو فعلا من الأفعال التي تستوجب توقيع عقوبة إدارية . فلا عقاب على من يبلغ كذبا عن آتريائه يماثر امرأة بالغة معاشرة سفاح لأن هذا الفعل لا يعد جريمة في نظر القانون (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٩٧ و ٩٨) .

٣٥ - ولا يشترط أن يكون الفعل المبلغ عنه قد أسند إلى المبلغ ضده على سبيل التأكيد، بل يعاقب المبلغ ولو أسند الأمر إلى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال انخ (جارسون مادة ٣٧٣ ن ١١٩ و ١٢٥) .

الركن الثالث : الجهة المقدم إليها البلاغ

٣٦ - يشترط القانون في البلاغ الكاذب أن يكون قد رفع إلى الحكام القضائيين أو الإداريين ، وبعبارة أخرى أن يكون قد رفع إلى رجال السلطة القضائية أو السلطة الإدارية لأن هاتين السلطتين هما اللتان تملكان حق العقاب والتأديب (قضى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٨ قضا ٦ ص ٢٢ و ٢١ يوليو سنة ١٩٠٤ استقلال ص ٣ ص ٢٠٦ و ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ ع ١٦ عدد ١١١ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ شرائع ٤ ص ٢٥٧) .

٣٧ - وفي حالة عدم توافر هذا الشرط يجوز أن تكون الواقعة فظفا كما يجوز أن تكون غير مصائب عليها مطلقا (تنص ٧ فقرة ٤ من ١٩١٤ ج ١٦ عدد ١١، و ٢٣ ديسمبر من ١٩١٦ شرائع ٤ ص ٢٥٧).

٣٨ - والقاعدة أن البلاغ يمكن رفعه الى أى رجل من رجال السلطة العامة مخصص باتخاذ أو العمل على التخلص اجراءات جنائية أو تأديبية نحو الشخص المبلغ ضده أو توقيع جزاءات ادارية عليه عند ثبوت صحة الأمور المسندة اليه (بارسون مادة ١٢٣ و ١٢٢).

٣٩ - فيدخل في الأحكام القضائية قضاء التحقيق وأعضاء النيابة العمومية وسائر رجال الضبطية القضائية المنصوص عليهم في قانون تحقيق الجنايات والقوانين الأخرى الخصوصية قائمهم جميعا مخصصون بتلقي البلاغات المتعلقة بالوقائع الجنائية (مادة ٧ تحقيق جنابات).

٤٠ - ويدخل في الأحكام الاداريين كافة الرؤساء والحكام الذين لهم حق الرقابة على مرعوسهم ويمكنهم أن يوقعوا عليهم مباشرة جزاءات ادارية أو يفتنوا لمحوهم اجراءات تأديبية كالوزراء ورؤساء المصالح والتائب العمومي ورؤساء المحاكم والمديرين والمحافظين الخ.

وقد حكم بأن مصلحة الرى تعتبر سلطة ادارية بالنسبة للعمد لأن للمدة علاقة بمصالح الحكومة وله اختصاصات فيما يتعلق بالرى والأشغال العمومية حسب ما جاء بلائحة العمد والشايخ، وأنه يقرب على هذه العلاقة في حالة تخصيصه عن أداء واجباته نحو مصلحة الرى الحق لها بما لها من الرقابة عليه في أن تحرك الدعوى التأديبية أو العمومية ضده. (تنص ٣ فقرة ٤ من ١٩١٧ شرائع ٤ عدد ٨٥).

وحكم بأن البلاغ المقدم لوزارة الداخلية في حق شخص أسند اليه فيه ارتكاب جريمة نصب هو بلاغ مقدم الى جهة ادارية لأن وزارة الداخلية هي الجهة الرئيسية للأمورى المراكز وضباط البوليس الذين هم من رجال الضبطية القضائية ولما حق الاشراف والأمر عليهم. (تنص أول فقرة ٤ من ١٩٢٦ فنية رقم ٢٥٣ من ٤٣ قضائية).

٤١ - ولكن لا يشترط أن يكون البلاغ الكذب قد وقع مباشرة الى الرئيس أو الحاكم المختص به ، بل يكفي أن يكون المبلغ قصد تقديم البلاغ الى الحاكم المختص وأن يكون وصل اليه ولو بطريق غير مباشر . فيجوز إذن تقديم البلاغ الى أى رجل من رجال السلطة العامة إذا كان من شئون وظيفته تحويل هذا البلاغ الى الحاكم المذكور . وعلى الحاكم أن يتبين ما إذا كان للمبلغ الذى لم يقدم بلاغه مباشرة الى الحاكم المختص كانت لديه نية توصيله اليه (جارسون مادة ٢٧٢ ن ١٢٨ ١٢٩٠) .

٤٢ - وللمحكمة التقض والإبرام المصرية حكم ذهبت فيه الى أن وجود الجريمة لا يتوقف على كون السلطة المقدم اليها البلاغ مختصة أو غير مختصة وإنما يقتضى فقط أن السلطة التى يقدم اليها البلاغ تكون حقيقة سلطة قضائية أو إدارية (تقض ٥ مارس ١٩١٠ ج ١١ مد ٧٦) . غير أن هذا الحكم لا يجوز الأخذ به على إطلاقه إذ يجب أن تتوفر عند المبلغ نية توصيل البلاغ الى الجهة المختصة كما تقدم (أحمد بك أمين ص ٥٨٣) .

٤٣ - وقد ذهب لبواتهان الى أنه إذا كان موضوع البلاغ الكذب جريمة ففجود تقديمه الى أى موظف من موظفى الحكومة يكفي ، لأن المادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات توجب على كل موظف علم أثناء تأدية وظيفته بوقوع جريمة إخبار النيابة العمومية بذلك فوراً (انظر لبواتهان ٣ ن ١١٧٥) . ولكن يترضى على هذا رأى بأن الموظف قد يهمل فى إبلاغ الأمر الى النيابة وإلا عقاب عليه فى ذلك ، وقد يكون المبلغ يقدم بلاغه الى الموظف دون أن يقصد إيصاله الى النيابة أو أن يتوقع وصوله اليها . فع عدم وجود هذه النية أى نية تبليغ الموظف المختص ليشخذ الإجراءات المؤدية للعقاب لا يصح القول بتوافر جريمة البلاغ الكذب (جارسون مادة ٢٧٢ ن ١٣٠) .

٤٤ - ومن النقط الخلافية معرفة ما إذا كانت تعتبر بلاغات كاذبة المرائض التى تقدم الى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب . فقد ذهب بعض الشراح الى أنها

لا تعتبر كذلك لأن السلطة التشريعية ليست من السلطات التي نص عليها القانون في المادة ٢٦٣ ع، وأنه بمقتضى قاعدة فصل السلطات ليس لها أى اختصاص بتحقيق الأمور المبلغ عنها، يضاف الى هذا أن حق التظلم الى السلطات العامة هو من الحقوق التي أباحها الدستور لجميع الأفراد (مادة ٢٢ من الدستور) فلا يجوز تضيق دائرة استعمال هذا الحق . ولكن يرد على ذلك بأنه صحيح أن مجلس الشيوخ والتواب ليسا من السلطات القضائية والادارية المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ ع ولكن للجلسين الحق في إحالة ما يقدم اليهما من العرائض إلى الوزراء ، ومقدم العريضة لا يلجأ في الواقع الى هذا الطريق إلا لتوصيل شكواه للتوظيف المختص ، وأن حق التظلم يجب احترامه ولكن لا يجوز أن يتخذ وسيلة لارتكاب الجرائم (جارسون مادة ٢٧٣ ن ١٥٦ و ١٥٧) .

٤٥ - لا عقاب على البلاغ الذى يقدم إلى سلطة أهلية . فمن يبلغ سيده عن جريمة ارتكباها خادمه أو والدا عن جريمة ارتكباها ولده أو مدير شركة أو بنك عن فعل أياه أحد موظفي الشركة أو البنك لا يعاقب قانونا ولو كان البلاغ كاذبا وصادرا عن سوء قصد (جارسون مادة ٢٧٣ ن ١٥٩ و ١٦٠ ، وبارو ٥ ن ٢٠٤٩) .

٤٦ - ومع ذلك فقد نصت المادة ٥١ من لائحة المحاماة الأهلية وكذا المادة ٥١ من لائحة المحاماة الشريعة على أن مجلس النقابة يتبرأ فيما له من الاختصاص سلطة إدارية بالنظر للأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ من قانون العقوبات .

الركن الرابع : كذب البلاغ

٤٧ - لا يمتد البلاغ كاذبا إلا إذا كان الأمر المبلغ عنه غير صحيح أو بالأحرى إذا لم يستطع المبلغ إثبات صحة هذا الأمر . فإذا كان الأمر المبلغ عنه صحيحا فلا جريمة ولا عقاب ولو كان المبلغ لم يقصد ببلاغه سوى التكاية والانتقام (جارسون مادة ٢٧٣ ن ١٦٣) .

٤٨ - على أنه لا يشترط للعقاب أن تكون الوقائع التي تضمنها البلاغ مكتوبة برمتها ، بل يكفي أن يكون المبلغ قد كذب في بعض الوقائع التي دققتا في بلاغه

أو شؤه الحقائق بأن أضاف إليها أمورا صيغها بصيغة جنائية أو أغفل ذكر بعض أمورهم ذكرها (جارسون مادة ٣٧٣ ن ١٦٤ وما بعدها) .

وقد حكم بأنه يعاقب على البلاغ الكاذب مع سوء النصد ولو كان بعضه صحيحا وإلا لا يمكن للبلاغ أن يدس في بلاغه ما يشاء من الأمور الشائنة ضمن أشياء صحيحة ويفتر من العقاب (قضى أول يناير سنة ١٩٢٢ عمارة ٣ عدد ١٤٨) .

وأنه من المتفق عليه فقها وقضاء أنه لا يشترط أن تكون جميع الوقائع مكتوبة، وإنما يكفي لتوقيع العقوبة أن يثبت كذب بعض الوقائع الواردة في البلاغ، وبناء على ذلك يتعين بحث كل أمر على حدة، ومتى ثبت الكذب في البعض مع سوء النصد فيكون العقاب مستحقا . ولو كان الأمر على غير ذلك لترتب عليه أن كل مبلغ يمكنه أن يدس في بلاغه ما يشاء من الأمور الشائنة أو المعاقب عليها ضمن أشياء صحيحة ويفتر بعد ذلك من العقاب (شيخ الكرم الجزية ١٩ بتاريخ ١٩٢٩ عمارة ١١ عدد ٥٢) .

وأنه ليس من الضروري لوجود جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب الوقائع المبلغ عنها ثبوتا ماديا، بل يكفي أن يكون المبلغ مسخ الوقائع الصحيحة وصيغها بصيغة جنائية (مصر الابتدائية ٧ سجنيرة ١٩٢١ عمارة ٥ عدد ٤٣٦) .

٤٩ — وعنه الإثبات في جريمة البلاغ الكاذب يقع على عاتق المبلغ لأنهمو الذي يتهم، فيتعين عليه لكي ينجو من العقاب أن يثبت حقيقة كل فصل أسنده لا أن يقتصر على تأكيده . ولا يجوز أن يكلف الشخص الذي توجه له تهمة بلاينة أن يثبت برأته، لأن كل مبادئ القانون المقررة تعضى بأن البراءة هي الأصل إلى أن يثبت عكسها . فإذا عجز المبلغ عن إثبات صحة ما أسنده إلى المبلغ ضده مع بلاغه كاذبا ووجب عليه العقاب (قضى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ عمارة ١٠ عدد ٤١٥، وعلنا المص القطن الجزية ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عمارة ١١ عدد ٢٢٩، وبكس ذلك الاستكمورية الابتدائية ١٧ فبراير سنة ١٨٩٤ قضاء ١٠ ص ٢١٦)

٥٠ - وبما أن المبلغ مطالب بإثبات صحة الأمور التي تضمنها بلاغه فيجب تمكينه من هذا الإثبات. ويجوز الاعتراف بتقديم البلاغ ليس اصرافاً بجرعة البلاغ الكاذب، لأن هذه الجرعة تتكون من عدة عناصر، والمتهم وإن اعترف بتقديم البلاغ إلا أنه لم يعترف بأن البلاغ كاذب وأنه قدمه بسوء نية. فيجب أن تسمع المحكمة الشهود الذين طلبهم المتهم أمامها وأن لا تكفى بمثل هذا الاعتراف والإكاذب الحكم باطلاً (قضى ٦ يونيو سنة ١٩٠٠ حقاً، ١٥ ص ٢١١).

٥١ - وفي فرنسا يعتبر تقرير كذب الأمور المبلغ عنها من المسائل الفرعية التي يتوقف عليها الحكم في دعوى البلاغ الكاذب. فإذا تضمن البلاغ وقائع جنائية وجب قبل الحكم في دعوى البلاغ الكاذب أن يصدر حكم نهائي من المحكمة المختصة براءة المتهم مما أسند إليه في البلاغ أو أمر من قاضي التحقيق أو قرار من غرفة الاتهام بالأب وجه لإقامة الدعوى العمومية. أما إذا كان البلاغ متعلقاً بأمور إدارية فالواجب على المحكمة أن توقف الفصل في دعوى البلاغ الكاذب إلى أن يثبت في أمر هذا البلاغ من السلطة التأديبية أو الإدارية المختصة بتحقيق صحة الوقائع الواردة به (جارسون مادة ٣٧٣ ن ٢٧١ وما بعدها، ٣٥٨ وما بعدها، وجاروس ن ٢٠٥٦ إلى ٢٠٥٨).

٥٢ - وقد كانت المحاكم المصرية قبل تعديل المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات القديم (التي استبدلت بالمادة ٢٦٤ جديدة) تجرى غالباً على وفق القواعد الفرنسية. فقد حكمت محكمة استئناف مصر بأنه يلزم لصحة إقامة الدعوى العمومية بشأن كذب البلاغ أن يكون حصل تحقيق قضائي عن الأمر المبلغ عنه وصدر قرار من قاضي التحقيق بعدم صحته ولا يكفى تحقيقه فقط أمام الضبطية القضائية (استئناف مصر ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٢ حقوق ٧ ص ٣٠١).

وحكمت محكمة النقض والإبرام بأنه من القواعد المقررة قانوناً وإلزاماً بالعمل بموجبها أنه لا يمكن الحكم على مبلغ عن أمر ما إلا متى ثبت كذبه إما بحكم نهائي براءة المبلغ ضده مما نسب إليه أو بصدر قرار نهائي من قاضي التحقيق بأن

لا وجه لإقامة الدعوى عليه (تقضى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٤ قضاء ص ١٠٤، ٢٢ مايو سنة ١٨٩٤ قضاء ص ٢٠٦) .

وأما إذا قررت النيابة العمومية حفظ الدعوى الأصلية بسبب كذب البلاغ فذلك كاف ولا يقبل طلب تقضى الحكم الصادر بالعقوبة على المبلغ إذا ورد فيه أن المخبر قد ثبت كذبه وأن سوء القصد متوفر (تقضى ٢ مايو سنة ١٨٩٦ قضاء ص ٢٠٤، ٢٤٣) .
وحسبك محكمة الزقزوق بأنه يجوز للبلاغ في حقه كذبا أن يطلب محاكمة المبلغ ولو لم يحكم قضائيا بكذب بلاغه إذا كانت النيابة قد حفظت أوراق القضية التي يبلغ عنها أولا لصحتها من براءة المبلغ ضده مما نسب إليه (الزقزوق الجزئية ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٤ حقوق ص ٢٩٧) .

٥٣ — ولكن الشارع المصرى أصدر في ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٥ أمرا عاليا عدل به المادة ٢٨٠ القديمة بأن جعل المبلغ مستحقا للعقاب « ولو لم يتم دعوى بما أخبر به » . وقد نقلت هذه العبارة الى القانون الجديد في المادة ٣٦٤ عقوبات .
« وإقامة الدعوى » في هذه العبارة ليس معناها تقديم الدعوى فعلا لمحكمة الموضوع المختصة بالفصل فيه بالعقاب أو التبرئة ، ولكن معناها اتخاذ الإجراءات القضائية بشأن الأمر المبلغ عنه . فهي تشمل التحقيق الذى تجر به النيابة العمومية مباشرة أو بواسطة من تدبهم من أعضاء الضبطية القضائية، ثم إجراءات قاضى الإحالة إن كانت، كما تشمل تقديم الدعوى فعلا ونظرها بمعرفة محكمة الموضوع . وذلك بدليل أن النص الفرنسى للعبارة هو - même si le fait dénoncé n'a été l'objet d'une poursuite Judiciaire (même si le fait dénoncé n'a été l'objet d'une poursuite Judiciaire) أى ولو لم يتخذ أى إجراء قضائى بشأن الأمر المبلغ عنه (تقضى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ ج ٣٠ عدد ١٣٧ بحامدة ٩ عدد ٥٧٧) .

٥٤ — فأصبح بذلك رفع دعوى البلاغ الكاذب غير متوقف على صدور حكم بالبراءة أو قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو أمر بحفظها بل ولا على حصول أى تحقيق بشأن الواقعة المبلغ عنها .

وتطبيقا لهذا اتفق الجديده حكمت محكمة النقض والإيرام بأن الحكم بصحة أو بعدم صحة الإخبار مفوض الآن للقاضي الذي يحكم في الدعوى المقامة على من أخبره وله السلطة التامة في ذلك (قضى أول مايرس ١٨٩٧ قضا ٤ ص ٢٤٤) .

وأنه يكفي لوجود جريمة البلاغ الكاذب أن تكون الوقائع المبلغ عنها بسوء القصد كاذبة . ولم يشترط القانون أن يثبت ذلك بطريق التحقيق الجنائي أو بحفظ التهمة أو بصدور حكم بالبراءة . فللمحكمة أن تأخذ في إثبات كذبها بكل ما تراه مؤذيا لاقتناعها (قضى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣ ج ٥ عدد ٢) .

وأنه ليس من اللازم أن يثبت عدم صحة الواقعة المبلغ عنها بحكم نهائي براءة المبلغ ضده مما نسب إليه أو بقرار نهائي بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، لأن المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات تقضى بأنه لا يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها ليس من اللازم أن يتضح كذبها في دعوى قضائية سبق رفعها . فلا يكون الحكم قد خالف أى قانون إذا أثبت هو نفسه أن المبنى عليه المبلغ في حقه لم يرتكب الجريمة المنسوبة إليه في البلاغ (قضى ٢٠ مارس سنة ١٩١٥ ج ١٦ عدد ٨٦) .

وأن دعوى البلاغ الكاذب تكون مقبولة حتى ولو لم يحصل أى تحقيق قضائي بشأن الواقعة الحاصلة عنها التبليغ (قضى ٣٠ مايرس ١٩٢٩ ج ٣٠ عدد ١٣٧ بمائة ٩ عدد ٥٧٧) .

٥٥ - ولكن يجب أن يلاحظ أنه وإن كان القانون أباح معاقبة من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد ولو لم يتم دعوى بما أخبر به ، إلا أن هذا مفروض عند عدم إقامة الدعوى بشأن موضوع الإخبار . أما إذا رفعت به دعوى ، صار من الواجب انتظار الفصل فيها وبعد ذلك تنظر دعوى البلاغ الكاذب ، وذلك خشية تناقض الأحكام تناقضا نوعيا . والسير على خلاف ذلك يوجب بطلان الإجراءات والحكم (قضى ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ ج ٢٣ عدد ٢٦) .

٥٦ - وعلى هذا يمكن القول بأن الأمر في دعوى البلاغ الكاذب لا يخرج عن إحدى حالات ثلاث :

الحالة الأولى : أن تكون الدعوى قد رفعت بعد صدور حكم نهائى من المحكمة المختصة بإمرائه المبلغ ضده مما أسند إليه أو بعد صدور قرار من قاضى التحقيق أو من قاضى الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية أو بعد صدور أمر من النيابة بحفظ أوراق القضية . ففى هذه الحالة يكون لحكم البراءة قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بكذب البلاغ ويجب على المحكمة أن تحكم بمقاب المبلغ متى كانت الأركان الأخرى للجريمة متوفرة .

أما أمر الحفظ أو القرار بأن لا وجه فلا يقيدان المحكمة ولها الحق فى إعادة التحقيق والحكم بما يظهر لها . وقد حكمت محكمة النقض بالنسبة لأمر الحفظ بأن هذا الأمر الصادر من سلطة التحقيق لا يمنع محكمة الموضوع عند نظرتها للبلاغ الكاذب من استئناف تحقيقه أو استيفاء ما قصص منه لتستخلص ما تظمن إليه فتحكم به (قضى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ عمادة ٩ عدد ٤٤٨) . وأن أمر الحفظ الصادر من النيابة لا يحجية فيه على قاضى جنحة البلاغ الكاذب الذى يجب عليه حتما أن يستمع لدفاع المتهم وأن يحقق الأمر المخبر به تحقيقا يقتنع هو معه بكذب البلاغ فى الواقع أو عدم كذبه (قضى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ١٣٧ عمادة ٩ عدد ٥٧٧) .

٥٧ - الحالة الثانية : أن تكون الدعوى قد رفعت أثناء نظر الدعوى الجنائية الخاصة بموضوع الأخبار نفسه وفى هذه الحالة يجب على المحكمة التى رفعت إليها دعوى البلاغ الكاذب انتظار الفصل فى دعوى موضوع الإخبار قبل الحكم فى دعوى البلاغ الكاذب وإلا كان حكمها باطلا ووجب نقضه (قضى ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ مج ٢٣ عدد ٢٦) .

٥٨ - الحالة الثالثة : أن تكون الدعوى قد رفعت قبل إجرائه أى تحقيق عن الوقائع التى تضمنها البلاغ وفى هذه الحالة لا تكون المحكمة ملزمة بإيقاف الفصل فى دعوى البلاغ الكاذب إلى أن يثبت كذب البلاغ لدى السلطة المختصة بل يكون

لها أن تحقق بنفسها الوقائع التي تضمنها البلاغ وأن تأخذ في إثبات كذبها بكل مآثره مؤذيا لاقتناعها (نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣ ج ٥ عدد ٢ و ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ بحاماة ٥٧٧٧).

٥٩ - ويكون الحكم كذلك ولو كان الأمر المبلغ عنه جنائية، فيجوز للحكمة الجزئية المختصة بالحكم في دعوى البلاغ الكاذب أن تتولى بنفسها تحقيق صحة التهمة المرفوع عنها البلاغ أو كذبها ولو أنها بحسب القواعد الأصلية غير مختصة بالفصل في الجنايات (انظر هذا المعنى كرموز الجزئية ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ بحاماة ٤ عدد ١٠٣، ونقض ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ بحاماة ٩ عدد ٥٧٧ ج ٣٠ عدد ١٣٧).

الركن الخامس : القصد الجنائي

٦٠ - لا يكفي لوجوب معاقبة المبلغ أن يثبت كذب الوقائع التي تضمنها البلاغ، بل يجب فوق هذا أن يكون المبلغ قد بلغ بسوء قصد كما هو صريح نص المادة ٣٦٤ ع (انظر نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ ج ٩ عدد ١١٨، و ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ ج ٢٣ عدد ٢٦، و ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ج ٢٨ عدد ٥٣، و ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ ج ٢٩ عدد ١٧).

٦١ - ويجب لتوفر القصد الجنائي أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي يبلغ عنها مكتوبة أو أن الشخص المبلغ عنه يرى، مما ينسب إليه . وهذا ما يعبر عنه النص الفرنسي للسادة ٣٦٤ بعبارة (de mauvaise foi) . ويرى شوفرويهي أنه يلزم فوق هذا أن تتوفر لدى المبلغ نية الاضرار بمن بلغ ضده (توفر وجيل ٤ ن ١٨٥٩) وإن كان سائر الشراح الفرنسيين يرون أن مجرد العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها كاف لتحقيق القصد الجنائي فلا عبرة بالبواعث (جارسون مادة ٣٧٣ ن ١٧٤ وما يسدها، وجارود ن ٢٠٥١، ولبواتخان ن ١١٧٤) . ولكن القانون المصري صريح في أن العلم غير كاف في هذه الحالة إذ يشترط في النسخة الفرنسية أن يكون التبليغ حاصلًا (de mauvaise foi et avec malveillance) مما يفهم منه أنه يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب اجتماع أمرين معا سوء القصد ونية الاضرار (أحمد بك أمين ص ٥٩١) .

وقد جاء في حكم لمحكمة استئناف مصر أن سوء القصد في باب البلاغ الكاذب هو عبارة عن اعتقاد المبلغ كذب ما بلغ به (استئناف مصر ٢١ أبريل سنة ١٩٠٤ استئناف ص ١٤٩).

وصرحت محكمة النقض والإبرام في بعض أحكامها بما يستفاد منه اشتراط توفر نية الاضرار فضلا عن سوء القصد . فقد جاء في حكم لما ما يأتي : " وحيث إنه يشترط في الجرمين (البلاغ الكاذب والقذف) توفر نية الاضرار أو سوء القصد " (قض ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ج ٢٨ ص ٥٣٥).

وجاء في حكم آخر ما يأتي : "ولمحكمة النقض إذن أن تطبق القانون وقضي براءة الطاعن على أساس أن تعمد الكذب في التبليغ مع سوء القصد ونية الإضرار غير ثابت في الوقائع التي سردتها الحكم المطعون فيه ولا جائز استنتاجه من تلك الوقائع كما أثبتها " (قض ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٦٥ سنة ٤٦ قضائية).

ولكنها قررت في حكم آخر أنه لا يكفي لإثبات سوء القصد أن يذكر أن هناك ضغائن بين المبلغ والمبلغ ضده بل يجب أيضا إثبات أن المبلغ كان يعتقد عدم صحة ما بلغ به (قض ٣ مارس سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٤٥٤ سنة ٤٢ قضائية).

٦٢ — ويجب على النيابة أو المدعى بالحق المدني إقامة الدليل على سوء القصد ولا يصح افتراضه من مجرد ثبوت الكذب إذ قد يكون المبلغ اعتقد صحة الوقائع التي بلغ عنها للملابسات الحائلة فاندفع بغير تريث ولا أناة الى التبليغ بها ثم تبين بعد التمهّص أنها صحيحة أو أن بعضها صحيح والبعض الآخر ليس كذلك أو له سبب غير الصفة التي ألحقها به المبلغ اندفاعا منه ودعوى (قض ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٦٥ سنة ٤٦ قضائية، و٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٦٦٦ سنة ٤٦ قضائية، وجارسون مادة ٢١٠-٢١١).

فإذا بلغ المتهم عن موظف عمومي بأنه حبس شخصا بدون وجه حق ثم تبين أن هذا الشخص صدر عليه حكم بالحبس وأن حبسه كان تنفيذًا لتلك الحكم ولكن لم يتم دليل على أن المبلغ كان يعلم بصدور الحكم بالحبس وبأن الشخص المذكور

حسب تنفيذ له وجب الحكم ببراءة المتهم لعدم توفر القصد ونية الاضرار عنده (قضى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٦٥ سنة ٤٦ قضائية) .

٦٣ - ولكن الحكم ببراءة المبلغ لعدم توفر سوء القصد لا يمنع من مساءلته مدنيا عما وقع منه من الخطأ عملا بالمادة ١٥١ مدنى اذا ثبت أنه أقدم على التبليغ عن رهونة وعدم ترو (استكدرية الابتدائية ١٨ أبريل سنة ١٩٠٦ ج ٧ عدد ٧٨، واستئناف مصر ٢٥ يناير سنة ١٩٠٦ ج ٧ عدد ٧٤، وقضى ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٨ ج ١٠ عدد ٣٤) . لأن عدم المعاقبة الجنائية على واقعة ما لا يترتب عليه حتما إخلاء فاعلها من المسؤولية المدنية بل انه إذا ثبت للحكمة وجود خطأ من جانبه ترتب عليه ضرر كان مسؤولا مدنيا عن تعويضه (قضى ٧ مايو سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٢١٠ سنة ٤٨ قضائية) :

٦٤ - فإذا انتهى الخطأ أيضا انصلت حتى المسؤولية المدنية ولو أثبت التحقيق عدم صحة الوقائع المبلغ عنها (جارسون مادة ٣٧٢ و ٢٠٨) .

الفصل الثانى - فى عقاب الجريمة

٦٥ - العقاب - يعاقب على البلاغ الكاذب مع سوء القصد بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٢٦٢ ع بحرمة القذف أى بالحبس مدة لا تتجاوز ستين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائتى جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . فإذا تضمن البلاغ طعنا فى الأعراض تكون العقوبة الحبس والغرامة فى الحدود السابق بيانها . وإذا وقع التبليغ فى حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيا ولا تزيد على خمسمائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فقط (راجع المادة ٢٦٢ ع معتقل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) .

٦٦ - الاعفاء من العقاب فى حالة الاقتراء بين الخصوم - تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ ع (معتقل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧

لسنة ١٩٣١) على أنه لا تسرى أحكام المادتين السابقتين عليها الخاصتين بالبلاغ الكاذب والسب على ما يستند أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

وسنشرح هذه الفقرة في باب الجرائم التي تحصل بواسطة الصحف وغيرها من المطبوعات . وقول من الآن أنه يشترط لتطبيقها شروط ثلاثة : (١) أن يقع الاقتراء من خصم في الدعوى على خصم آخر فيها ، (٢) أن يكون ذلك أثناء الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحكمة . (٣) أن يكون الاقتراء من مستلزمات الدفاع .

٦٧ - المسئولية والإجراءات الجنائية في حالة وقوع الجريمة بواسطة الصحف وغيرها من المطبوعات - تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات معقولة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ على أنه عند اتخاذ الإجراءات الجنائية بمقتضى المواد ٢٦١ وما يليها إلى المادة ٢٦٠ تطبق أحكام المواد ١٦٦ مكررة وما يليها إلى المادة ١٦٨ من هذا القانون . وسنشرح هذه الفقرة أيضا في باب الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيره .

الفصل الثالث - في بيان الواقعة في الحكم

٦٨ - الحكم الصادر بمقوبة في تهمة بلاغ كاذب يجب أن يجمع الأركان المكونة لهذه الجريمة .

فيجب أن يبين الحكم كيف وقع التبليغ (قضى ٢٤ يناير سنة ١٩٠٠ قضية رقم ٢٩٢ سنة ٤٦ قضائية) . ومن هو الشخص الذي صار التبليغ عنه (قضى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٢٢٦٤ سنة ٤٧ قضائية) .

٦٩ - ويجب أن يذكر به الأمر المبلغ عنه ليعلم إن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا (قضى ٩ يناير سنة ١٨٩٧ قضاء ص ١٢٩ ، وأول يونيو سنة ١٩١٨ ج ١٩ عدد ١٠٩ ، وأول نوفمبر سنة ١٩٢٧ محاكمة عدد ٥٠٣) .

٧٠ - ولا يكفي مجرد الاحالة على المريضة السابق تقديمها في هذا الشأن إذ يجب أن يعلم من الحكم ذاته ما هي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي اعتبرتها

في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم

Abus d'autorité

المواد ١٠٥ الى ١١٦ ع (تقابل المواد ١٨٤ الى ١٩١ ع ف)

ملخص

في بيان جرائم هذا الموضوع ١ الى ٣ .

الباب الأول — في تجاوز حدود الوظيفة ضد المصلحة العامة

الفصل الأول — في استعمال سلطة الوظيفة في توقيف تنفيذ أوامر الحكومة أو أحكام القوانين والوائح . نص المادة ١٠٨ ع ٤ ، ماغنها ٥ ، أركان الجريمة ٦ ، عقاب الجريمة ٧

الفصل الثاني — في إضراب الموظفين عن العمل ٨ (إحالة على باب الإضراب) .

الفصل الثالث — في السب بطريق النشر في إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة . نص المادة ١٠٩ ع ٩ ، الفرض منها ١٠ و ١١ ، أركان الجريمة ١٢ ، الركن الأول : صفة الجاني ١٣ ، الركن الثاني : وجود مزاد متعلق بالحكومة ١٤ الى ٢١ ، الركن الثالث : استعمال النشر ٢٢ الى ٢٥ ، الركن الرابع : الإضرار بجمرة المزاد ٢٦ ، الركن الخامس : القصد الجنائي ٢٧ ، الاشتراك في الجريمة ٢٨ ، عقاب الجريمة ٢٩ ، الفرق بين المادتين ١٠٩ و ٣٠ ع ٢٩٩ .

الباب الثاني — في تجاوز حدود الوظيفة ضد الأفراد .

الفصل الأول — في التوسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به . نص المادة ١٠٥ ع ٣١ ، أركان الجريمة ، الركن الأول : صفة الجاني ٣٢ ، الركن الثاني : التوسط وطريقته ٣٣ ، الركن الثالث : الجهة التي يحصل لديها التوسط ٣٤ ، الركن الرابع : الفرض من التوسط ٣٥ و ٣٦ ، الركن الخامس : القصد الجنائي ٣٧ ، عقاب الجريمة ٣٨

الفصل الثاني — في امتناع القاضي عن الحكم أو تضاده بغير الحق بناء على الأسباب المذكورة . نص المادة ١٠٦ ع ٣٩ ، أركان الجريمة ، الركن الأول : صفة الجاني ٤٠ ، الركن الثاني : الامتناع عن الحكم أو القضاء بغير الحق ٤١ ، الركن الثالث : أسباب الامتناع أو القضاء بغير الحق ٤٢ ، الركن الرابع : القصد الجنائي ٤٣ ، عقاب الجريمة ٤٤ ، خصاصة القاضي والادعاء عليه بحق مدني ٤٥

الفصل الثالث — في امتناع القاضي عن الحكم في غير الأحوال المذكورة . نص المادة ١٠٧ ع ٤٦ ، أركان الجريمة ، الركن الأول : صفة الجاني ٤٧ ، الركن الثاني : الامتناع عن الحكم ٤٨ ، القصد الجنائي ٤٩ ، عقاب الجريمة ٥٠ ، الخصاصة والادعاء بحق مدني ٥١

الفصل الرابع — في تزييف المهرج على الاعتراف - نص المادة ١١٠ ع ٥٢ ، نص منها ٥٣ ، أركان الجريمة ٥٤ ، الركن الأول : التزييف ٥٥ الى ٥٧ ، الركن الثاني : صفة الجاني ٥٨ الى ٦٠ ، الركن الثالث : الشخص المذب ٦١ ، الركن الرابع : الفرض من التزييف ٦٢ ، الركن الخامس : القصد الجنائي ٦٣ ، عقاب الجريمة ٦٤ ، الظروف المشددة ٦٥

الفصل الخامس — في عقاب المحكوم عليه بأشقة من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بقوة لم يحكم بها عليه - نص المادة ١١١ ع ٦٦ ، أركان الجريمة ، الركن الأول : صفة الجاني ٦٧ الى ٦٩ ، الركن الثاني : تجاوز العقوبة المحكوم بها ٧٠ الى ٧٢ ، الركن الثالث : القصد الجنائي ٧٣ ، عقاب الجريمة ٧٤

الفصل السادس — في انتهاك حرة المنزل - نص المادة ١١٢ ع ٧٥ ، الفرض منها ٧٦ الى ٧٧ ، أركان الجريمة ٧٨ ، الركن الأول : صفة الجاني ٧٩ الى ٨٠ ، الركن الثاني : الدخول ٨١ ، الركن الثالث : المنزل ٨٢ الى ٨٧ ، الركن الرابع : وبغ زيادة المبنى عليه ٨٨ الى ٩٢ ، الركن الخامس : عدم المسوخ ٩٣ ، الأحوال التي يميز فيها قانوناً دخول المنزل ٩٤ الى ١٠٥ ، الركن السادس : القصد الجنائي ١٠٦ ، عقاب الجريمة ١٠٧

الفصل السابع — في استعمال القسوة مع الناس اعتماداً على الوظيفة - نص المادة ١١٣ ع ١٠٨ ، الفرض منها ١٠٩ ، أركان الجريمة ١١٠ ، الركن الأول : القسوة ١١١ الى ١١٥ ، الركن الثاني : صفة الجاني ١١٦ الى ١١٨ ، الركن الثالث : القصد الجنائي ١١٩ ، العقوبة ١٢٠ ، أساليب الإيذاء ١٢١

الفصل الثامن — في اختصاب ملك الغير - نص المادة ١١٤ ع ١٢٢ ، أركان الجريمة ١٢٣ ، الفصل التاسع — في السرقة - نص المادة ١١٥ ع ١٢٤ ، الفاء السرقة ١٢٥ ، الفرض من المادة ١١٥ ع ١٢٦ ، أركان الجريمة ١٢٧ ، الركن الأول : صفة الجاني ١٢٨ ، الركن الثاني : السرقة ١٢٩ ، الركن الثالث : عدم المسوخ الشرعي ١٣٠ ، السرقة المأمورة بها بمقتضى القانون ١٣١ ، السرقة التي تخفى بها الضرورة ١٣٢ ، الركن الرابع : القصد الجنائي ١٣٣ ، عقاب الجريمة ١٣٤

الفصل العاشر — أخذ المأكول أو الحطب غيرها بدون إذن أو بغير إذن - نص المادة ١١٦ ع ١٣٥ ، أركان الجريمة ١٣٦

في بيان جرائم هذا الموضوع

١ - نكلم قانون العقوبات عن الجرائم التي يتجاوز بها الموظفون حدود وظائفهم في البابين الخامس والسادس من الكتاب الثاني . وعنوان أولها "في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تخصيصهم في أداء الواجبات المتعلقة بها" وعنوان الثاني "في الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس" .

٢ — والجرائم المنصوص عليها في البابين المذكورين منها ما يعدّ تجاوزاً لحدود الوظيفة ضدّ المصلحة العامة ومنها ما يعدّ تجاوزاً لحدود الوظيفة ضدّ الأفراد .

فالجرائم التي تعدّ تجاوزاً لحدود الوظيفة ضدّ المصلحة العامة هي : (١) استعمال سطوة الوظيفة في توقيف تنفيذ أوامر الحكومة أو أحكام القوانين إلخ (مادة ١٠٨)، (٢) إضراب الموظفين (مادة ١٠٨ مكررة) ، (٣) السعي بطريق الغش في إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة (مادة ١٠٩) .

والجرائم التي تعدّ تجاوزاً لحدود الوظيفة ضدّ الأفراد هي : (١) التوسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرأى أو التوصية (مادة ١٠٥) ، (٢) امتناع القاضي عن الحكم أو قضاؤه بغير الحق بناء على الأسباب المذكورة (مادة ١٠٦) ، (٣) امتناع القاضي عن الحكم في غير الأحوال المذكورة (مادة ١٠٧) ، (٤) تعذيب متهم لحمله على الاعتراف (مادة ١١٠) ، (٥) عقاب المحكوم عليه بأشدّ من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه (مادة ١١١) ، (٦) انتهاك حرمة المساكن (مادة ١١٢) ، (٧) استعمال القسوة مع الناس اعتماداً على الوظيفة (مادة ١١٣) ، (٨) اغتصاب ملك الغير (مادة ١١٤) ، (٩) استخدام الناس سمرة في غير ما تأمر به الحكومة من الأعمال المقررة قانوناً لانظمة العامة أو في غير الأعمال التي اضطر إليها لنزع الأهالي (مادة ١١٥) ، (١٠) أخذ المأكول أو الملقف قهراً بدون ثمن أو ثمن بفس (مادة ١١٦) .

٣ — وليست هذه كل الأعمال التي تعدّ تجاوزاً لحدود الوظيفة . فان إخفاء وفتح الخطابات وإخفاء وإفشاء التلغرافات المخابر عليها في المادة ١٣٥ ع تعدّ بلا شك تجاوزاً لحدود الوظيفة وقد نص عليها القانون الفرنسي ضمن جرائم التجاوز الذي يرتكب ضدّ الأفراد .

الباب الأول - في تجاوز حدود الوظيفة ضد المصلحة العامة

Abus d'autorité contre la chose publique.

الفصل الأول - في استعمال سطوة الوظيفة

في توقيف تنفيذ أوامر الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح

Usage de l'autorité pour entraver l'exécution des ordres émanés du gouvernement ou des lois et règlements etc.

المادة ١٠٨ ع (تقابل المادة ١٨٨ ع ف)

المراجع

جاروطة ثالث ج ٤ ص ٤٦٥، وجارسون ج ١ ص ٤٦٦، وشوفرويل طبة سادة ج ٣ ص ٣٩،
وجودل ج ٢ ص ٣٨٢، وموسومات دالوز تحت عنوان (Forfaiture) ج ٢٦ ص ٤٧ و ١٥٨،
وملحق دالوز ج ٨ ص ٨٦ و ٧٩٠

٤ - المادة ١٠٨ ع - نصها : كل موظف عمومي استعمل
سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام
القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ
حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب
بالعزل والحبس .

٥ - مأخذها - اقتبس الشارع المصري هذه المادة من المادة ١٨٨
من قانون العقوبات الفرنسي مع تصرف كثير. فإن المادة الفرنسية تنص على عقاب
كل موظف عمومي وكل عامل من عمال الحكومة أو مندوب من مندوبيها مهما
كانت وظيفته أو درجته طلب أو أمر مباشرة أو بالواسطة باستخدام القوة العامة
لتوقيف تنفيذ القوانين أو تحصيل الأموال المقررة قانوناً أو تنفيذ أمر أو طلب من
المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاصه .

٦ - أركان الجريمة - يشترط لتكوين هذه الجريمة :

(١) أن يكون الجاني موظفا عموميا . ويظهر أن هذه العبارة لا تقتصر على طبقة الموظفين الذين يدهم نصيب من السلطة العامة ، بل تشمل كل شخص في خدمة الحكومة أو إحدى المصالح العامة التي تستمد سلطتها من الحكومة كمجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية وكل شخص مكلف بخدمة عامة كالعمد والمشاغخ . أما إذا وقع الفعل من أحد الأفراد فإنه لا يعاقب بمقتضى المادة ١٠٨ ع .

(٢) أن يستعمل الموظف سطوة وظيفته (fait usage de son autorité) . ولم تشترط المادة المصرية كما اشترطت المادة الفرنسية أن يطلب الموظف أو يأمر باستخدام القوة العامة . بل اشترطت بصفة عامة أن يستعمل الموظف سطوة وظيفته . واستعمال سطوة الوظيفة كما يجوز أن يحصل بطلب استخدام القوة أو الأمر باستخدامها يجوز أن يحصل بإصدار تعليمات كتابية أو شفوية أو بنير ذلك من الطرق .

(٣) أن يعمل الموظف في حدود اختصاصه ، لأنه بنير ذلك لا يمكن أن يترتب على عمله أى أثر أو يتج عنه أى ضرر .

(٤) أن يرى الموظف الى غرض من الأغراض الآتية الواردة في المادة على سبيل الحصر وهى : توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها ، أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانونا أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أى أمر صادر من جهة اختصاصه . (d'une sentence, d'une ordonnance ou d'un mandat de justice) ولا يشترط أن يتحقق النرض الذى يرى الى الموظف من وراء استعماله سطوة وظيفته ، بل يكفى أن يستعمل سطوة الوظيفة فى سبيل الوصول الى غرض من هذه الأغراض ولو لم يصل اليه فعلا (قارن جارد ١٥٦٩ ن ٣ وفوروميل ١٩٢٢) .

٧ - عقاب الجريمة - يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالعزل والحبس . والشايع القومى يقضى بتشديد العقوبة فى حالتين : حالة ما إذا كان الطلب أو الأمر باستخدام القوة العامة قد أدى الى تحقيق النرض المقصود منه

(مادة ١٨٩)، وحالة ما إذا كانت قد أدت الى وقوع جرائم أخرى معاقب عليها بمقوبات أشد (مادة ١٩١) .

أما القانون المصرى فلم يتبع هذه التفرقة ، فيعاقب الجاني بالاعزل أو الحبس سواء أكان استهله سطوة وظيفته قد أدت الى توقيف تنفيذ أوامر الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح ... الخ أو لم يؤد الى نتيجة ما . لكن اذا ترتب على ذلك وقوع جرائم أخرى معاقب عليها بمقوبات أشد وجب تطبيق هذه العقوبات عملاً بنص المادة ٣٢ ع .

الفصل الثانى - فى إضراب الموظفين عن العمل

(المادة ١٠٨ مكررة ع)

٨ - قد شرحنا المادة ١٠٨ مكررة المضافة على قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ فى الباب الخاص بالإضراب فى أول هذا المجلد .

الفصل الثالث - فى السعى بطريق الغش فى إضرار أو تعطيل

سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة

Entraves par fraudes à la liberté et à la sincérité
des enchères intéressant l'Etat.

المادة ١٠٩ ع (ليس لها مقابل فى القانون الفرنسى)

٩ - المادة ١٠٩ ع - نصها : كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش فى إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع إلزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التى نشأت عن فعله المذكور .

١٠ - الغرض منها - الفرض من هذه المادة ضمان حرية المزايدات المتعلقة بالحكومة حتى تجرى وفقاً لقانون العرض والطلب ويصل الثمن الى القدر المناسب .

١١ - وهناك نص يكفل حرية المزادات على وجه العموم وهو المادة ٢٩٩ ع التي تعاقب كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزادا متعلقا ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقا بشهد بمقولة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك .

١٢ - أركان الجريمة - لهذه الجريمة خمسة أركان وهي :
(١) صفة الجاني ، (٢) وجود مزاد متعلق بالحكومة ، (٣) استغلال الفس ،
(٤) أن يؤدي هذا الفس إلى الإضرار بحرية المزاد ، (٥) القصد الجنائي .

١٣ - الركن الأول : صفة الجاني - تنطبق المادة ١٠٩ ع على « أرباب الوظائف العمومية وغيرهم » (les fonctionnaires publics et tous autres individus) . لحكمها غير قاصر على الموظفين بل يتناول الأفراد أيضا .

١٤ - الركن الثاني : وجود مزاد متعلق بالحكومة -
تشرط المادة ١٠٩ ع أن يكون الفس قد وقع « في المزادات المتعلقة بالحكومة »
(enchères ou adjudications intéressant l'Etat) .

١٥ - وتحمي هذه المادة جميع المزادات التي تهم الحكومة بلا تفرقة بينها أيا كان نوع الأشياء الموضوعة في المزاد .

فيتناول حكمها المزادات القضائية التي تحصل بعد حجز المقتولات أو بعد نزاع ملكية العقارات المملوكة للأفراد بناء على طلب الحكومة طبقا لأحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

١٦ - ويتناول أيضا المزادات التي تحصل بعد حجز إداري على مقتولات أو عقارات الأفراد وفاء للأموال والرسوم المستحقة للحكومة طبقا للأوامر العالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

١٧ - ويتناول كذلك المزايدات العلنية المتعلقة ببيع أملاك الحكومة من مقولات وعقارات طبقاً لأحكام اللوائح الإدارية الخاصة بذلك (راجع شروط وقيود بيع أملاك الحكومة المنشورة في الجريدة الرسمية الصادرة في ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٢ عدد ٩٩ - وهذه الشروط والقيود قررتها وزارة المالية بناء على المادة السادسة من الأمر السامي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ ونصها : " يكون بيع الأطنان بحسب الشروط والقيود المنصوص عنها في اللوائح والقرارات والمنشورات المتبعة الآن أو التي يصدرها ناظر المالية فيما بعد ") .

١٨ - وكما تطبق المادة ١٠٩ على المزايد الأولى، كذلك تطبق على إعادة البيع على ذمة الزايمي عليه ذلك المزايد، وعلى بيع العقار بزيادة العشر على أصل الثمن الذي بيع به . ولكن يلزم في هذه الحالة الأخيرة أن يحصل فعلاً مزايد بزيادة عشر الثمن . فلا عقاب على السعي بطريق الفس في منح حصول هذا المزايد (جارد ن ٦ ٢٤٢٨ ، وجارسون مادة ٢١٢ ن ١٦ وما بعدها) .

١٩ - ولا يقتصر تطبيق هذه المادة على المزايدات المتعلقة ببيع أو شراء الأموال المقولة أو الثابتة بل يتناول أيضاً المزايدات المتعلقة بتأجير هذه الأموال والمزايدات المتعلقة بتعهد بمقاولة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك (قارن نص المادة ٢٩٩ ع) .

٢٠ - والمزايدات المتعلقة بتعهد بمقاولة أو توريد شيء تكون في الغالب بطريق المناقصة . ومن المقتر أن لفظ «مزايدة» وفي النص الفرنسي (enchère ou adjudication) هو لفظ عام يراد به كل مزايد يحصل إما بتقديم عطاء أزيد أو بتقديم عطاء أقل من الثمن الاسمي . فكل من يدخل في مزايد ولو كان دخوله فيه بطريق تقديم عطاء أقل من المبلغ المحدد من قبل يجب عليه أن يخضع لتأموس العرض والطلب وأن لا يسعى بطريق الفس في تعطيل هذا المزايد (جارد ن ٦ ٢٤٢٦ ، وجارسون مادة ٤١٢ ن ٤٤) .

٢١ - ويشترط لتطبيق المادة ١٠٩ ع أن يكون المزداد متعلقا بالحكومة (intéressant l'Etat) فلا تطبق على المزايدات الاختيارية أو الجبرية التي تحصل بناء على طلب الأفراد ولا تنهم الحكومة في شيء، وإنما تطبق على هذه المزايدات المادة ٢٩٩ ع إذا حصل تعطيلها بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه.

٢٢ - الركن الثالث : استعمال الغش - تسترط المادة ١٠٩ السمي " بطريق الغش " (par fraude) في إضرار أو تعطيل سهولة للمزايدات المتعلقة بالحكومة .

فلا جريمة في إبعاد أحد المنافسين عن المزايدة بطريق الرشاء أو التوسل مثلا .
ولا تطبق المادة ١٠٩ على منع أحد المنافسين عن المزايدة بطريق التهديد أو الإكراه أو العنف وإنما يدخل هذا في حكم المادة ٢٩٩ ع .

٢٣ - ولكن المادة ١٠٩ ع تطبق على من يسمى في إبعاد المزايد بواسطة إقناعهم بالكاذب بأن الصفقة خاسرة أو نشره ما يحض من قبيحة الشيء المطروح في المزداد ويبعد الناس من التقدم للمزايدة .

٢٤ - وتطبق أيضا على من يسمى في إبعاد المزايد بطلايا أو وعود تقدم لهم قبل المزداد أو في أثناءه .

٢٥ - ولكن هل ينطبق حكم هذه المادة على من يتفقون على الدخول معا في المزداد على أن يتقسموا بعد ذلك فيما بينهم التوائد التي تنبع عنه ؟ قضت محكمة النقض والايام الفرنسية بأن اتحاق عدة أشخاص على الشراء في المزايدات العامة هو بحسب الأصل أمر لا يحرمه القانون، وأنه متى بلغ هذا الاتفاق علنا وبغير مواربة وكان يرى فقط إلى جمع رؤوس أموال لو أخذ كل منها على حدة لما يبلغ قيمة الشيء المعروض للبيع فانه يمكن أن يساعد على تسهيل المزداد لا على تعطيله . أما إذا كان اتحاد المزايد لم يقصد به سوى الحصول على الشيء الموضوع في المزداد بأقل من قيمته الحقيقية فيصير الفعل معاقبا عليه لأن الفرض منه في هذه الحالة

هو إبعاد المزايدين وتقييد حرية المزاد (جار ٦٤٢٨ ن ٢٤٢٨، وجارسون مادة ٤١٢ ن ٨٤ وما بعدها والأحكام المتوة منها فيما) .

٢٦ - الركن الرابع : الاضرار بحرية المزاد — يشترط أن يؤدي الغش فضلا الى الاضرار بحرية المزاد . والنص الفرنسي للسادة صريح في هذا الشرط . فقد جاء فيه ما نصه : *qui auront, par fraude nui à la liberté et à la sincérité des enchères* — فانا لم يؤد الفصل الى هذه النتيجة ، بل خاب أثره ولو لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها لم تجز في حقه أية محاكمة ، لأن القانون لا يعاقب على الشروع في هذه الجريمة .

٢٧ - الركن الخامس : القصد الجنائي — يتحقق القصد الجنائي متى كان الجنائي يعلم أنه بفعله يضر بحرية المزاد، ولا عبة بالبواعت .

٢٨ - الاشتراك في الجريمة — يعدّ فاعلا أصلياً من يسعى بطريق الغش في إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة . ويعدّ شريكا في الجريمة من يشترك مع الفاعل الأصلي باحدى الطرق المذكورة في المادة ٤٠ ع وعلى الأخص من يقبل عطية أو هدية للامتناع عن الدخول في المزاد .

٢٩ - عقاب الجريمة — يعاقب مرتكب هذه الجريمة فضلا عن عزله إذا كان من أرباب الوظائف العمومية بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع إلزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله .

٣٠ - الفرق بين المادتين ١٠٩ و ٢٩٩ ع — المادة ١٠٩ ع تعاقب كل من سعى بطريق الغش في إضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة، والمادة ٢٩٩ تعاقب كل من حطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً أيا كان . فالمادة ١٠٩ تحمي حرية المزايدات المتعلقة بالحكومة دون غيرها . بخلاف المادة ٢٩٩ فانها تحمي حرية المزايدات على وجه العموم أى سواء أكانت متعلقة بالحكومة أو بالأفراد .

ويشترط لتطبيق المادة ١٠٩ تعطيل المزاد — المتعلق بالحكومة — بطريق
الفش . بعكس المادة ٢٩٩ فإنه يشترط لتطبيقها تعطيل المزاد بواسطة تهديد
أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه .

ينتج عن ذلك أنه إذا وقع تعطيل الحرية مزاد متعلق بالحكومة بواسطة تهديد
أو إكراه أو تطاول باليد، فلا تطبق عليه المادة ١٠٩ بل تطبق المادة ٢٩٩ لأن
نصها يتناول جميع المزادات إطلافاً . أما إذا عطل مزاد متعلق بالأفراد بطريق
الفش فلا تطبق عليه المادة ١٠٩ لأنها قاصرة على المزادات المتعلقة بالحكومة،
ولا المادة ٢٩٩ لأنها تشترط التعطيل بواسطة التهديد أو الإكراه أو التطاول
باليد أو نحوه . وإنما يجوز أن يقع الفعل تحت مادة النصب إذا توفرت أركانه .

الباب الثاني — في تجاوز حدود الوظيفة ضد الأفراد

Abus d'autorité contre les particuliers.

الفصل الأول — في التوسط لدى قاض أو محكمة

لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به

*L'intervention auprès d'un juge ou d'un tribunal
en faveur ou au préjudice d'une des parties.*

المادة ١٠٥ ع (لا مقابل لها في القانون الفرنسي)

٣١ — المادة ١٠٥ ع — نصها : كل موظف توسط لدى قاض
أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو إضراراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء
أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين
جنيهاً مصرياً .

٣٢ — أركان الجريمة — تتكون هذه الجريمة من الأركان الآتية :

الركن الأول : صفة الخاني — يشترط أن يكون الخاني موظفاً .
فلا عقاب على غير الموظف إذا توسط لدى قاض أو محكمة لمصلحة أحد الخصوم

أو إضراراً به . ويظهر أن لفظ « موظف » استعمل هنا أيضاً بمعنىة الواسع . فلا يقتصر على طبقة الموظفين الذين يندم نصيب من السلطة العامة، بل يشمل كل شخص في خدمة الحكومة أو إحدى المصالح العامة التي تستمد سلطتها من الحكومة كمجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية وكل شخص مكلف بخدمة عامة كالعمد والمشاغخ .

٣٣ - الركن الثاني : التوسط وطريقته — يشترط في التوسط أن يكون بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية .

فالأمر يقتضى أن يكون للأمر سلطة على الفاضى الذى أصدر إليه الأمر . وكانت المادة ١١٠ من القانون القديم التى استبدلت بالمادة ١٠٥ تنص على عقاب كل صاحب وظيفة ميرية أمر أو تواعد بناء على سطوة وظيفته قاضياً أو محكمة الخ . أما الطلب والرجاء والتوصية فلا تقتضى شيئاً من ذلك، ويموز صدورهما من أى موظف كبيراً كان أو صغيراً .

٣٤ - الركن الثالث : الجهة التى يحصل لىها التوسط — يشترط أن يكون التوسط لدى قاض أو محكمة . فلا عقاب على من يتوسط لدى غير القضاة والمحاكم من موظفى الحكومة وهيئاتها .

ولفظ « قاض » يشمل قضاة التحقيق وقضاة المحاكم المركزية والجزئية والابتدائية ومستشارى محاكم الاستئناف ومحكمة النقض والابرار ورؤساء المحاكم الابتدائية والاستئنافية ومحكمة النقض والابرار وكلامها . ويراد بالمحكمة الهيئة الموكولة إليها الفصل فى الدعوى .

ويظهر أن المادة ١٠٥ ع لا تنطبق على من يتوسط لدى أحد أعضاء النيابة العمومية ولو أن النيابة وهى تجرى التحقيق تكون بمنزلة قاضى تحقيق ، وذلك لأن احكام قانون العقوبات مما لا يجوز التوسع فى تأويلها خشية أن يدخل فيها ما لا يقصده الشارع .

والسبب فيه لا تطبق هذه المادة على من يتوسط لدى إحدى الهيئات الإدارية التي تحكم في جرائم معينة ، أو المجالس التأديبية ، أو لدى عضوين من أعضاء المجالس المذكورة .

٣٥ - الركن الرابع : الغرض من التوسط - يشترط أن يحصل التوسط لمصلحة أحد الخصوم أو إضرارا به . فيجب أن تكون هناك دعوى مرفوعة أمام القضاء سواء أكانت الدعوى مدنية أو جنائية وسواء أكانت الدعوى المدنية مرفوعة أمام القضاء المدني أو القضاء الجنائي . ويجب أن يحصل التوسط لمصلحة أحد الخصوم في تلك الدعوى أو إضرارا به سواء أكان الخصم مدعيا أو مدعى عليه أو متبعا أو مستولا عن حقوق مدنية . ومصلحة الخصم قد تكون في الحكم له بما يطلبه أو يرفض ما يطلبه الخصم الآخر أو بتأخير الحكم في الدعوى أو الامتناع عن الحكم فيها أو ما شاكل ذلك . وما يكون في مصلحة أحد الخصوم قد يضر بمصلحة الخصم الآخر .

٣٦ - يعاقب الموظف الذي يتوسط لدى قاض أو محكمة ولو لم تؤد وساطته الى نتيجة .

٣٧ - الركن الخامس : القصد الجنائي - يشترط أن يحصل التوسط بقصد جنائي . ويتوفر هذا القصد متى أقدم الموظف على التوسط لدى قاض أو محكمة وهو عالم بأنه يتوسط لمصلحة أحد الخصوم أو إضرارا به .

٣٨ - عقاب الجريمة - يعاقب الموظف الذي يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٥ ع بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنها مصريا . وأما القاضى الذى يمتنع عن الحكم أو يحكم بغير الحق بناء على وساطة ذلك الموظف فيعاقب طبقا للمادة ١٠٦ ع بالحبس مدة لا تزيد عن ستين وبالعزل .

الفصل الثاني - في امتناع القاضى عن الحكم أو قضائه بغير الحق بناء على الأسباب المذكورة

Le déni de justice ou le fait de rendre une sentence
injuste par suite des causes i-dessus

المادة ١٠٦ ع (ليس لها مقابل في القانون الفرنسى)

٣٩ - المادة ١٠٦ ع - نصها : كل قاض امتنع بناء على
الأسباب المذكورة أنفا عن الحكم ، أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق ، يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل .

٤ - أركان الجريمة - تتكون هذه الجريمة من الأركان الآتية :

الركن الأول : صفة الجانى - يشترط أن يكون الجانى قاضيا .
ولفظ قاض يشمل كما ذكرنا في العدد ٣٤ قضاء التحقيق وقضاء المحاكم المركزية
والجزئية والابتدائية ومستشارى محاكم الاستئناف ومحكمة النقض والابرار ورؤساء
المحاكم الابتدائية والاستئنافية ومحكمة النقض والابرار وكلامها . ولكنه لا يشمل
أعضاء النيابة ولا أعضاء اللجان الادارية أو المجالس التأديبية ، لأن المادة تنص
على القضاة ، وأحكام قانون العقوبات مما لا يجوز التوسع في تأويلها .

٤١ - الركن الثانى : الامتناع عن الحكم أو القضاء بغير الحق -

يشترط أن يكون القاضى قد امتنع عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق .

فالامتناع هو السكوت عن الحكم في الدعوى . ولا تشترط هذه المادة كماليتها
إثبات الامتناع عن الحكم بالطريقة المبينة في المادتين ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون
المرافعات أى بتكليفين يحصلان للقاضى على يد محضر ، فيكفى أن يثبت حصوله
للأسباب الواردة في المادة ١٠٥ ع وهى توسط موظف لدى القاضى أو المحكمة
بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية .

وأما في حالة صدور حكم فلا تجوز معاقبة القاضي إلا إذا ثبت أنه قضى بغير الحق
 لسبب من الأسباب السابق ذكرها . ولكن هل يكفي لحاكمته إقامة الدليل على هذا
 الظلم في الدعوى الجنائية التي ترفع على القاضي بمقتضى المادة ١٠٦ ع ، أو يجب أن
 يثبت هذا بحكم قضائي سابق ؟ تقول المادة « أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق »
 وبالفرنسية (ou rendu une sentence reconnue injuste) . وبظهر من ذلك
 أنه لا تجوز محاكمة القاضي بمقتضى المادة ١٠٦ إلا إذا ثبت قضائياً أنه حكم بغير الحق
 ويتحقق هذا الإثبات من طريق دعوى المخاصمة التي يجوز لدى الشان أن يرفعها على
 القاضي بطلب إلزامه بتعويضات طبقاً للواد ٦٥٤ وما بعدها من قانون المرافعات .
 فإن من الأحوال التي تقبل فيها المخاصمة وقوع تدليس أو غش من القاضي في أثناء
 نظر الدعوى أو في وقت توقيع الحكم . وهذا النش متوفر في الحكم الذي يصدر
 بناء على أمر أو طلب أو رجاء أو توصية . فتي حكمت المحكمة المدنية بالتعويض
 في دعوى المخاصمة بناء على أن الحكم الذي أصدره القاضي هو حكم ظالم لصدوره
 منه بطريق النش أمكنت محاكمة القاضي جنائياً بمقتضى المادة ١٠٦ ع وبناء على
 ذلك بعد ثبوت ظلم الحكم من المسائل الفرعية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى
 العمومية التي ترفع بمقتضى المادة ١٠٦ المذكورة .

٤٢ - الركن الثالث : أسباب الامتناع أو الحكم بغير الحق -

يشترط لتطبيق المادة ١٠٦ ع أن يكون القاضي امتنع عن الحكم أو قضى بغير الحق
 بناء على الأسباب المذكورة في المادة ١٠٥ ع وهي توسط موظف لدى القاضي
 لمصلحة أحد الخصوم أو إضراراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء
 أو التوصية . وهذا الشرط مستفاد بوضوح من النص القرني للعادة ١٠٦ ع
 حيث ورد فيه ما يأتي :

(Tout juge qui aura commis un déni de justice ou rendu une
 sentence reconnue injuste par suite des faits ci-dessus)

فالذا امتنع القاضى عن الحكم فى غير الأحوال المذكورة عوفب بمقتضى المادة ١٠٧ لا بمقتضى المادة ١٠٦ ع .

وإذا حكم بنير الحق فى غير هذه الأحوال كأن يكون وقع منه ذلك بناء على توسط أحد الأفراد فلا عقاب عليه بمقتضى المادة ١٠٦ ، ولكن تجوز محاكمته تأديبياً كما تجوز تخاصمته أى مطالبة بتعويض مدنى بطريق الخصامة المنصوص عليه فى المواد ٦٥٤ وما بعدها من قانون المرافعات .

٤٣ - الركن الرابع : القصد الجنائى - يشترط لطريق المادة ١٠٦ أن يكون لدى القاضى نية الغش ، بمعنى أن يمتنع عن الحكم أو يقضى بنير الحق بحماية للموظف الذى صدر منه الأمر أو الطلب أو الرجاء أو التوصية وهو علم بأنه على غير حق سواء فى امتناعه أو فى حكمه .

أما إذا امتنع القاضى عن الحكم لا إذهاباً للأمر ولا إجابة للطلب أو الرجاء أو التوصية بل لأنه وجد أنه لا يمكنه بعد ذلك أن يحكم فى القضية بنير ميل فلا عقاب عليه من أجل امتناعه عن الحكم لأن من أسباب الرد الواردة فى المادة ٣٠٩ مرافعات وجود سبب قوى يستتبع منه أن القاضى لا يمكنه الحكم بنير ميل .

وكذلك إذا صدر من القاضى حكم ثبت أنه غير حق ولكن لم يثبت أنه صدر عن طريق الغش أو التدليس بل كان صدوره عن جهل أو خطأ فى فهم الوقائع أو فى تطبيق القانون ، فانه لا عقاب عليه من أجل ذلك .

٤٤ - عقاب الجرمية - يعاقب القاضى الذى يمتنع عن الحكم أو يقضى بنير الحق بناء على الأسباب المتقدمة ذكرها بالحس مدة لا تزيد عن ستين وبالعزل .

وأما الموظف الذى يتوسط لدى القاضى فيعدّ فاعلاً أصلياً لجرمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ ويصاقب على توسطه بالحس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرى .

٤٥ — مخاصمة القاضى والادعاء عليه بحق مدنى — فضلا عن المحاكمة الجنائية تجوز مطالبة القاضى الذى امتنع عن الحكم أو وقع منه تدليس أو غش فى إنشاء نظر الدعوى أو فى وقت توقيع الحكم بتعويضات أمام المحاكم المدنية بطريق المخاصمة المنصوص عليها فى المواد ٦٥٤ وما بعدها من قانون المرافعات، كما يجوز الادعاء عليه بحق مدنى أمام المحاكم الجنائية طبقا للسادة ٥٤ تحقيق جنابات .

الفصل الثالث — فى امتناع القاضى عن الحكم فى غير الأحوال المذكورة

Le déni de justice dans les autres cas.

المادة ١٠٧ ع (تقابل المادة ١٨٥ ع ف)

المراجع

جاروطة ثالثة ج ٤ ص ٤٣٩ وجارمون ج ١ ص ٥٤ ، وشوفرويل طبة سادسة ج ٣ ص ٢٣ ، وجردى ج ٢ ص ٣٨٢ ، وموسونات دالوز تحت عنوان (Déni de justice) ج ١٥ ص ٣٨٤ ، وطقى دالوز ج ٤ ص ٨٠٢

٤٦ — المادة ١٠٧ ع — نصها : اذا امتنع أحد القضاة فى غير الأحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا .

ويعد امتناعا عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه فى هذا الشأن بالشروط المبينة فى مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص فى القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر .

٤٧ — أركان الجريمة — تتكون هذه الجريمة من الأركان الآتية :
الركن الأول : صفة الجاني — يشترط أن يكون الجاني قاضيا .
وسبق أن تكلمنا عن هذا الركن عند شرح المادتين ١٠٥ و ١٠٦ ع . وما قرره

الأحكام الفرنسية الحديثة أن قواعد المخاصمة لا تطبق فيما يخص بالامتناع عن الحكم إلا على القضاة بمعنى الكلمة، فلا تسرى على أعضاء النيابة ولا على مأموري الضبطية القضائية وإن كانوا تابعين للهيئة القضائية (جارو ن ٦١٠٥، وقض فرنس ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ دالوز ١٩٢٠ - ١ - ٨، ومحنة نيج ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ سريه ١٩٢٣ - ٢ - ١٣٣). ولكن المادة ١٨٥ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ١٠٧ لا تقتصر على القضاة بل تعاقب كل قاض أو محكمة وكل حاكم إداري أو سلطة إدارية تمتنع عن الحكم بأية حجة كانت .

٤٨ - الركن الثاني : الامتناع عن الحكم (le déni de justice) في غير الأحوال المذكورة - يشترط لتطبيق المادة ١٠٧ أن يمتنع القاضي عن الحكم في غير الأحوال المذكورة في المادة ١٠٥ ع . ويعاقب على امتناعه ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأى وجه آخر (العبارة الأخيرة من المادة ١٠٧ ع) .

ويشترط لمحاكمته إثبات امتناعه عن الحكم بالطريقة المبينة في المادتين ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات (الفقرة الثانية من المادة ١٠٧ ع) . وتقضى هاتان المادتان بأن السكوت عن الحق يثبت بتكليفين يحصلان للقاضي على يد محضر ولم تنتج عنهما غرامة يفصل بين الأول والثاني منهما بأربع وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الإجابة على المريضة وبثمانية أيام في حالة الامتناع عن الحكم وأنه يجوز رفع الدعوى بعد التكليف الثاني بأربع وعشرين ساعة في الحالة الأولى وبثمانية أيام في الحالة الثانية .

٤٩ - القصد الجنائي - يكفي أن يمتنع القاضي عن الحكم ولو لم تكن لديه نية العس .

٥٠ - عقاب الجريمة - يعاقب القاضي الذي يمتنع عن الحكم بالعزل وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها معر يا .

٥١ - المخاصمة والادعاء بحق مدنى - فضلا عن المحاكمة الجنائية تجوز مطالبة القاضى الذى يتمتع عن الحكم بتعويض أمام المحاكم المدنية بطريق المخاصمة المنصوص عليه فى المواد ٦٥٤ وما بعدها من قانون المرافعات كما يجوز الادعاء ضده بحق مدنى أمام المحاكم الجنائية طبقا للسادة ٥٤ تحقيق جنائيات (جارود ١٥٥٢).

الفصل الرابع - فى تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف

La mise d'un accusé à la question

المادة ١١٠ ع (ليس لها مقابل فى القانون الفرنسى)

٥٢ - المادة ١١٠ ع - نصها: كل موظف أو مستخدم عموى أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر .
وإذا مات المحنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا .

٥٣ - الغرض منها - الاعتراف هو دليل من أقوى الأدلة على المتهم بل هو سيد الأدلة كلها . ولكن الشارع رأى أن بعض الموظفين قد تسول لهم أنفسهم تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف ولاحظ أن اعترافا يتزع بهذه الطريقة لا يمكن أن تكون له قيمة فى الإثبات لأنه قد يكون اعترافا كاذبا اضطر اليه المتهم ليخلص نفسه من العذاب . فحافظ على أنفس المتهمين وحرصا على حرية الدفاع وتحقيقا للعدالة فرض الشارع عقابا صارما على كل موظف يأمر بتعذيب متهم أو يفعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف .

٥٤ - أركان الجريمة - لهذه الجريمة خمسة أركان وهى :

- (١) فعل التعذيب ، (٢) أن يقع التعذيب من موظف أو مستخدم عموى ،
- (٣) أن يقع على متهم ، (٤) أن يكون الغرض منه حمل المتهم على الاعتراف ،
- (٥) القصد الجنائى .

٥٥ - الركن الأول : التعذيب - تنص المادة ١١٠ على عقاب كل موظف عمومي « أمر بتعذيب متهم أو فصل ذلك بنفسه » . ولكننا لم نبين ما هو المراد من التعذيب . فللقاضي سلطة واسعة في تقدير هذا الأمر . غير أنه يشترط أن يكون التعذيب على درجة كبيرة من الشدة كالضرب بالسياط وحرق الأطراف ، ولا يكفي مجرد الضرب أو إحداث جروح بسيطة (راجع تعليقات بارزون على المواد ٢٤١ الى ٢٤٤ ع ٥٦٥) .

وقد قررت محكمة جنائيات طنطا أن التعذيب المقصود من المادة ١١٠ ع هو الإيذاء القاسي العنيف الذي يفعل لفصله ويفت من عزيمته المذهب ويحمله على قبول بلاء الاعتراف للخلاص من التعذيب . وحكت بعدم تطبيق هذه المادة على حادثة حصلها أن عمدة أبلنه بعضهم بسرقة محارث له من أشخاص اتهمهم في بلاغه ، فأحضر العمدة أولئك الأشخاص ليثبه ، ويظهر أنه كان يعتقد صحة ما عزي اليهم لأن اثنين منهم من المشبوهين عنده في القرية ، فدفعه اعتقاده الى اتخاذ إجراءات شديدة معهم على ما اعتاده بعض رجال الحفظ مع من يعتقدون أنهم جناة ، فذ لم تلقه أحضرها من مكتب فقيه بالقرية وضربهم هو وشيخ البلد وكان يساونه في الضرب شيخ الخفر واثنان من الخفراء أسكهم له ، فأحدث الضرب ببعضهم إصابات لم يقرر لها علاج . وذلك لأن ما وقع منهم لم يبلغ درجة التعذيب المقصود من المادة المتقدم ذكرها إذ أن مثل المجنى عليهم وهم من عامة القرويين ومنهم المشبوه والمريب السلوك لا يؤثر فيهم ضربات لم يقدّر لها التقرير الطبي أية أهمية وقد تزلت بهم على طريقة تأديب صبيان المكاتب (جنائيات طنطا ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ ج ٢٨ ط ١١٥) .

وحكت محكمة جنائيات اسكندرية بتطبيق المادة ١١٠ ع على حكمدار وملاحظ بوليس اجترعا على تعذيب متهمين بطريقة ضرب بعضهم بالسياط على أقدامهم وأجسامهم ولطم آخر على صدغه وقفاه لطأت شديدة لجلهم على الاعتراف بجرمة نسبت اليهم (أطراف الحكمين الصادرين من محكمة جنائيات اسكندرية بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩١٧ في التفتيش رقم ١٧ و ١٨ ساية أتاى سنة ١٩١٧) .

٥٦ - إذا لم يبلغ الإيذاء درجة التعذيب فيمكن اجبار الواقعة جنحة استعمال قسوة اعتيادا على سلطة الوظيفة طبقا للمادة ١١٣ ع . وقد اجبت محكمة جنات طنطا الواقعة المتو عنها في الممد السابق جنحة استعمال قسوة بالمادة المذكورة .

٥٧ - ويعاقب الموظف الذى يأمر بتعذيب متهم لحمله على الاعتراف والذى يعذبه بنفسه كلاهما كفأصل الجرمية .

ويشترط لعقاب الموظف فى الحالة الأولى أن يثبت أنه هو الذى أصدر أمره بالتعذيب ، وهذا يقتضى براءة أن يكون له سلطة على المعتذب .

فإذا قدم مأمور مركز متهمين فى سرقة الى أحد الأعيان ووضعهم تحت تصرفه ليتاقشهم ويحصل منهم على اعتراف فأمر العيين رجاله فضروهم وجسومهم حتى اعترفوا وكان ذلك بحضور المأمور وإطلاعه ، فالفصل الذى وقع من المأمور لا يقع تحت نص المادة ١١٠ ع إذ مجرد أخذه المتهمين وتسليمهم للراعيين لا يقوم مقام الأمر المراد فى المادة المذكورة ، ولا يمكن استنتاجه من أن مأمور المركز موظف وباقي المتهمين من الأفراد ومن أن الضرب حصل بعلمه وأثناء وجوده وأنه هو الذى أمر بمحصل التعذيب لأن هذا الاستنتاج يقترب عليه تفسير معنى لفظ الأمر ، إذ أنه أولا لم يكن للأمر أدنى حق قانونى أو أية صفة لإصدار أمر كهذا ، وثانيا لأنه لم تكن له السلطة الأدبية ولا القوة المادية لتنفيذ ذلك الأمر . وبذلك يكون الفعل جنحة ضرب منطبقه على المادة ٢٠٦ ع . ولكن لا يمكن اعتبار المأمور شريكا فى هذه الجريمة بناء على أنه كان حاضرا أثناء الحصول على اعتراف المتهمين بواسطة الضرب ، لأن الحاكم قضت دائما فى أحكامها بأن عدم الاهتمام أو التقاعد عن منع ارتكاب جنسية أو جنحة لا يمكن اعتباره عملا من أعمال الاشتراك التى يعاقب عليها القانون وإن كان يتبر من الأعمال التى يحكم فيها تأديبا (استئناف مصر ١٠ مايو ١٩٠٢ حرق ١٧ ص ١٠٦) .

٥٨ - الركن الثانى : صفة الجأتى - تشترط المادة ١١٠ وقوع التعذيب من موظف أو مستخدم عموى . فلذا وقع التعذيب من أحد الأفراد

على منهم لحله على الاعتراف فلا تطبق عليه المادة ١٠٠ غ جل تطبق المواد الخاصة
بجرائم الضرب والجرح عمدا .

وعبارة «موظف أو مستخدم عمومي» تشمل جميع الأشخاص الذين في خدمة
الحكومة على اختلاف طبقاتهم . ويدخل فيها كل شخص مكلف بخدمة عمومية
كالعمد والمشايع والخفراء .

وقد حكم بأن جميع علماء القانون قرروا أن الموظف العمومي هو كل شخص مكلف
من الهيئة الحاكمة بتأدية خدمة عمومية، ولم يشترطوا أن يكون للموظف مرتب
شهري يأخذه مكافأة على خدمته، بل أطلقوا وقالوا إن الشخص يعتبر موظفا عموميا
متى انتدب لتأدية خدمة عمومية سواء أكان هذا في نظير مرتب شهري أو سنوي
أو بغير مرتب . والمادة ١١٧ ع (١١٠ جديدة) لم تشترط أيضا لزوم المرتب
الشهري أو السنوي لا اعتبار الشخص موظفا أميريا، ولائحة العمد والمشايع الصادرة
في أول يولييه سنة ١٨٩٥ ناطت بالعمد والمشايع وظائف قضائية وإدارية ومالية
بالمادة الثالثة عشرة وما يليها لآخر اللائحة، وأعطتهم امتيازات ومكافآت في نظير
تأديتهم الخدم العمومية التي انتدبوا لها بناء على أحكام هذه اللائحة . ولا يوجد شك
في أن العمد والمشايع من الموظفين العموميين حيث نصت المادة الثالثة من اللائحة
المذكورة على معاملتهم أسوة بموظفي الحكومة المربوط لهم ماهية فيما يتعلق بإقامة
الدعوى عليهم بسبب ما يقع منهم أثناء تأدية وظائفهم بخلاف للقانون . فع وجود
هذا النص الصريح لا محل للقول بأن العمد والمشايع ليسوا من موظفي الحكومة .
وبناء على ذلك فالعمد والمشايع الذين يقع منهم إيذاء أو تعذيب متهم لحله على الاعتراف
بما قبلت بمقتضى المادة ١١٧ ع (١١٠ جديدة) (قضى ١٨ ديسمبر ١٨٩٧
قضا ٥ ص ٧٠) .

وأما يتضح من اللوائح الخاصة بعمد ومشايع البلاد وبيان اختصاصهم بها
أنهم هم والخفراء والطوائف المعينون من موظفي الحكومة فتطبق المادة

١١٧ ع (١١٠ جريدة) الموضوعة في حق هؤلاء الموظفين (نقض ١٨ ديسمبر ١٨٩٧
نفا ٥٠ ص ٦٨) .

وأن شيخ الخفراء يمد من الموظفين العموميين ويعاقب عقاب من يعذب متهما
لمجلسه على الاعتراف إذا دخل السجن وضرب متهما لهذا المقصد (نقض ٢٧ مايو
نفا ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٤٠٨) .

٥٩٣ - وليس شرط أن يكون الجاني من الموظفين الذين لهم سلطة التحقيق
لأن المادة ١١٠ ع نصها عام وينطبق على كل موظف يرتكب التعذيب لإلزام متهم
بالاعتراف ولذا طبق على شيخ الخفراء الذي دخل السجن وضرب متهما لمجلسه
على الاعتراف (الحكم المتارالي في العدد السابق) .

٦٠ - ولكن يجب على الأقل أن تكون الجاني قد أساء استعمال سلطة
وظيفته وأن يكون قد عذب المتهم أو أمر بتمزيقه بضمته موظفا لا بصفته فردا ماديا
فلا تنطبق المادة ١١٠ ع على معلم أو عميل يرتكب التعذيب لفائدة الشخصية
أو لفائدة أحد أقاربه أو أصدقائه إذ لا يوجد في هذه الحالة أية صلة بين صفة
الجاني والفعل المادى الذى ارتكبه .

٦١ - الركن الثالث : الشخص المعذب - تشترط المادة
١١٠ ع أن يقع التعذيب على متهم . فيجب أن يكون الشخص المعذب قد عمل
ضده تحقيق لارتكابه جريمة ما . ولا يكفي مجرد ارتكابه جريمة وعلم معذبه بجريمته
وقد ذكرت محكمة جنابات طنطا في حكمها الذى أشرنا اليه فيما تقدم بالعدد ٥٥٥
أن قيام شبهة عند العملة وتقديم بلاغ ضد من وقع عليهم الضرب على أنهم سرقوا
الحمار لا يجعلهم متهمين بالمعنى الذى أراده المادة ١١٠ من قانون العقوبات
إذ أن هذا الاتهام لم يوجه لهم من سلطة التحقيق (جنابات طنطا ٢٨ يونيو ١٩٢٧
ج ٢٨ عدد ١١٥) .

٦٢ - الركن الرابع : الغرض من التعذيب - يشترط لتطبيق
المادة ١١٠ أن يكون الغرض من التعذيب خلل المتهم على الاعتراف بالجريمة
المنسوبة اليه .

ويقاب الموظف بمقتضى المادة المذكورة سواء أقررت المتهمة بسبب التعذيب أو لم يعترف .

وقد حكم بأن عبارة (أمر بتعذيب متهمة) الواردة بالمادة ١١٠ ع تشير إلى استمالة القوة أو التعذيب المقصود منه حمل متهمة على الاعتراف مكرها أو محاولة الحصول على ذلك الاعتراف للحصول ضللا على الاعتراف بواسطة القوة أو التعذيب . ولو كان الأمر بخلاف ذلك لأصبحت المادة ١١٠ غير قابلة للتطبيق وخصوصا في حالة موت المني عليه بسبب التعذيب إذا حدثت وفاته قبل اعترافه مع أن المادة ١١٠ المشار إليها تقضي بتشديد العقوبة في - حالة موت المني عليه وذلك بدون أدنى تمييز بين حالة وفاته قبل الاعتراف أو بعده . ويتضح من ذلك أن المادة ١١٠ يجب تطبيقها بسبب وجود القصد الجنائي، الخصاص عند الفاعل وبسبب الفرض الذي كان يرى إلى الحصول عليه بصرف النظر عما إذا كان توصل إلى غرضه هذا وهو حصوله على اعتراف تام من المني عليه أو على اعتراف جزئي أو أن المني عليه رفض الاعتراف ، فإن ذلك لا يغير شيئا من صفة الفعل المماقب عليه متى كان الفرض الذي يقصده الفاعل من القوة التي استعملها هو إكراه المني عليه على إبداء أقوال لا تصدر منه لو كان حرا فيما يقول ويموز أن يؤاخذ بها أو تؤخذ بنوع ما حجة عليه (نقض ٢ يونيو ١٩١٧ ج ١٨ عدد ٩٩ : ر ٢٧ أغسطس ١٩١٧ شرائع ص ٩٩) .

٦٣ - الركن الخامس : القصد الجنائي - يشترط حصول التعذيب بقصد جنائي . ويتوفر هذا القصد متى كان الجنائي طالما بأن الشخص الذي يذبه أو يأمر بتعذيبه متهما بارتكاب جريمة وكان غرضه من تعذيبه حله على الاعتراف بهذه الجريمة .

٦٤ - عقاب الجريمة - جريمة التعذيب المنصوص عليها في المادة ١١٠ ع جنابة عقابها الأنغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر .

وإذا حوّل الموظف الذى ارتكب هذه الجناية بالرأفة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالزىل مئة لا تنقص عن ضعف مئة الحبس المحكوم بها عليه (مادة ٢٧ ع) .

٦٥ - الظرف المشدد - اذا مات المبنى عليه بسبب التعذيب يحكم بالعقوبة المقررة لقتل عمدا (المادة ١١٠.قرة ثانية) .
ولم ير التارح موجبا لنص على تشديد العقوبة اذا نشأ عن التعذيب العاهة مستديمة اكتضاء بالعقوبة الشديدة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٠ وهى أشد من عقوبة العاهة المستديمة .

الفصل الخامس - فى عقاب المحكوم عليه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه

Application d'une peine plus forte que celle qui aura été prononcée ou d'une peine qui n'aurait pas été prononcée
المادة ١١١ ع (يس لها مقابل فى القانون الفرنسى)

٦٦ - المادة ١١١ ع - نصها : كل موظف عموى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو برامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصريا . ويجوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالزىل .

٦٧ - أركان الجريمة - تتكون هذه الجريمة من الأركان الآتية :

الركن الأول : صفة الجاني - يشترط لتطبيق المادة ١١١ ع أن يكون الجاني موظفا عمويا أو شخصا مكلفا بخدمة عمومية . فيقع تحت هذه المادة جميع موظفى ومستغدى الحكومة على اختلاف طبقاتهم وكل شخص مكلف بخدمة عمومية كالسند والمشاغخ .

٦٨ - وليس بشرط أن يكون الجاني من الموظفين المختصين بتنفيذ الأحكام كأعضاء النيابة وموظفي السجون ، فإن المادة ١١١ نصها عام وتطبق على كل موظف يتجاوز في عقاب المحكوم عليه حد العقوبة المحكوم بها عليه .
ولكن يشترط على الأقل أن يكون الجاني قد أساء استعمال سلطة وظيفته وأن يكون قد تجاوز حد العقوبة المحكوم بها يصفته موظفا لا بصفته فردا عاديا .

٦٩ - فإذا أقدم أحد الأفراد على حبس شخص بغير وجه حق وجبت معاقبته بالمادة ٢٤٢ ع التي تنص على عقاب كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على نوى الشبهة .

٧٠ - الركن الثاني : تجاوز العقوبة المحكوم بها - تنص المادة ١١١ على عقاب الموظف الذي أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .
فيشترط لتطبيق هذه المادة أن يكون المني عليه محكوما عليه . فلا يكفي أن يكون متهما ولما يحكم بعقابه ولا أن يكون قد حكم بإراءته .

فإذا كان المني عليه لم يتم ارتكاب جريمة ما أو كان متهما ولما يحكم عليه بعقوبة أو اتهم وحكم بإراءته فأقدم موظف على حبسه بدون وجه حق ، وجب عقاب هذا الموظف بالمادة ٢٤٢ ع التي تنطبق على الموظفين وغيرهم . أما إذا أخذ منه غرامة بغير حق فلا عقاب عليه لا بالمادة ١١١ ولا بالمادة ٢٤٢ ؛ كذلك لا تنطبق عليه المادة ٩٩ التي تنص على عقاب من أخذ من أرباب لوظائف العمومية حال تجصيل الترامات أو الأموال الخ زيادة عن المستحق منها وإنما يجوز عقابه بجادة النصب إذا توفرت شروطها .

٧١ - ويشترط لتطبيق المادة ١١١ عقاب المحكوم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المحكوم بها قانونا أو بعقوبة لم يحكم بها عليه .

ويراد « بالعقوبة المحكوم بها قانونا » العقوبة التي حكم بها قاض أو موظف إداري مخصص أو محكمة أو هيئة إدارية مختصة بالحكم في حدود القوانين .

وعقاب المحكوم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المحكوم بها عليه يكون بتوقيع عقوبة عليه أشد من العقوبة المحكوم بها سواء من حيث النوع أو من حيث المقدار كما إذا حكم على شخص بفرامة فنفذ عليه بالحبس رغم تقديمه الفرامة ، أو حكم عليه بالحبس فنفذ عليه بالسجن أو بالأشغال الشاقة ، وكما إذا حكم على شخص بالحبس شهرا فنفذ عليه بالحبس شهرين .

أما إذا حكم على شخص بفرامة فنفذ عليه موظف بفرامة أزيد فالذا كان غرض الموظف اختلاس المبلغ الزائد كانت الفعل متطبعا على المادة ٩٩ ع التي تعاقب أرباب الوظائف العمومية إذا أخذوا في حال تحميل الفرامات أو الأموال الخ زيادة عن المستحق منها . وإذا كان غرضه إساءة معاملة المحكوم عليه بتوقيع عقوبة أشد من المحكوم بها كان الفعل متطبعا على المادة ١١١ ع .

وأما عقاب المحكوم عليه بعقوبة لم يحكم بها عليه فيكون بتوقيع عقوبة أخرى غير التي حكم بها عليه كالمراقبة أو المصادرة مثلا .

٧٢ - يعاقب الموظف الذي أمر بتوقيع العقوبة المخالفة لما قضى به الحكم والموظف الذي وقعها بنفسه كلاهما كفاعل أصلي للجريمة .

٧٣ - الركن الثالث : القصد الجنائي - يشترط وقوع الفعل بقصد جنائي . ويتوفر هذا القصد متى كان الموظف طالما بأن العقوبة التي يوقعها أو يأمر بتوقيعها على المني عليه أشد من العقوبة المحكوم بها أو غير العقوبة المحكوم بها عليه .

٧٤ - عقاب الجريمة - يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالحبس أو بفرامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصريا ويمحوز أن يحكم عليه أيضا مع هذه العقوبة بالزل .

الفصل السادس - في انتهاك حرمة المنازل

Violation de domicile

المادة ١١٢ ع (تقابل المادة ١٨٤ ع ف)

المراجع

جاءت المادة ١١٢ ع ص ٤١٣، زبارسون ج ١ ص ٤٤٣، وشوفرويل طبة سادة ج ٣ ص ٤٤٤،
ويوجد ج ٢ ص ٣٨٨، وموسومات دالوز تحت عنوان (Liberté individuelle) ج ٣ ص ٢٥،
ن ٥١٠، وملحق دالوز ج ٩ ص ٨١٠ ن ١٧

٧٥ - المادة ١٢ - نصها : إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين
العموميين أو أى شخص مكلف بمهمة عمومية اعتمادا على وظيفته بمنزل شخص من
أفراد الناس بنير رضاه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد
المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا مصريا

٧٦ - الغرض منها - الغرض من هذه المادة صيانة حرمة
المنازل التي كفلتها المادة ٨ من الدستور إذ نصت على أن "للمنازل حرمة، فلا يجوز
دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه".

٧٧ - وهي تعاقب على انتهاك حرمة المنازل إذا وقع من أحد الموظفين
أو المستخدمين العموميين . وكان بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات القديم -
التي استبدلت بالمادة ١١٢ الجديدة - ققرة منقولة من المادة ١٨٤ من قانون
العقوبات الفرنسي تنص على عقاب غير الموظف إذا دخل المنزل بالقوة أو التهديد
فانستعصى عن هذا النص بأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث الخاص
بانتهاك حرمة الملكية (راجع تعليقات المفاتيح على المادة ١١٢ ع) .

٧٨ - أركان الجريمة - أركان هذه الجريمة هي : (١) صفة الجاني،
(٢) فعل الدخول، (٣) بمنزل شخص، (٤) رغم إرادة صاحبه، (٥) بنير مسوغ
شرعى، (٦) القصد الجنائي .

٧٩ - الركن الأول : صفة الجاني - يشترط لتطبيق المادة ١١٢ ع

ان يكون الجاني موظفا أو مستخدما عموما أو شخصا مكلفا بخدمة عمومية . وهي عبارة واسعة تشمل جميع الموظفين من قضائيين وإداريين وغيرهم حتى صفات المستخدمين والأشخاص المكلفين بخدمة عمومية كالعمد والمشايع والخمراء .

٨٠ - ويشترط أن يكون الموظف أساء استعمال سلطة وظيفته، وهو ما تعتبر

منه المادة بقولها « اعتيادا على وظيفته » . أما إذا دخل الموظف منزل شخص في غير أداء وظيفته فلا يعامل إلا كفرد عادي (جارسون مادة ١٨٤ ن ٢٦) ، وجاءه (١٥٤٩ ن) .

٨١ - الركن الثاني : الدخول (introduction) - يشترط

أن يكون الموظف قد دخل المنزل وتعدى حدود السليح الذي يحمله .

وقد نائب الشارع المسمى في المادة ١١٢ ع على الدخول في المنزل، ولكنه لم يعاقب على البقاء فيه تاسعا في ذلك على متوال الشارع الفرنسي، مما يتج عنه أنه إذا كان الموظف قد دخل للمنزل بدون معارضة من جانب صاحبه فلا عقاب عليه إذا بقي فيه رغم معارضته . ويتخذ الشراح الفرنسيون قانونهم في هذه النقطة ويلاحظون أن البقاء هو كالدخول أعضاء على طمأنينة الناس في مساكنهم (جارسون مادة ١٨٤ ن ٢٤) .

ونصت بعض الشرائع الأجنبية على المعاقبة على الأمرين : الدخول والبقاء

ولو حصل من موظف (راجع على الأخص المادتين ١٣٣ و ٣٤٢ من القانون الألماني والمادة ١٥٧ من القانون الإيطالي الصادر في سنة ١٨٨٩) .

ونص القانون المصري نفسه في باب انتهاك حرمة ملك الغير (مادة ٣٢٤ ع)

على عقاب كل من دخل بيتا مسكونا أو معمنا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكبا جرمية فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر .

٨٢ - الركن الثالث المنزل (domicile) - تعاقب المادة ١١٢ ع الموظف الذى يدخل «مقر شخص من آحاد الناس». ولفظ «مقر» له هنا معنى خاص مستفاد من نفس غرض الشارع ألا وهو صيانة حرمة المساكن التى كفلتها المادة ٨ من الدستور. وليس الفرض من هذه المادة هو حماية حق الملكية أو شيء مائى، بل الفرض حماية حرية الشخص وطمأنينه. فالمقر بالمعنى المقصود فى المادة ١١٢ ع هو كل محل يستعمله الشخص كمكان له بصفة دائمة أو مؤقتة (جارد ١٥٤٥ ن ١٠٤٥ و جارسون مادة ١٨٤ ن ٦) .

يتج عن ذلك ما يأتى :

٨٣ - (١) أن المادة ١١٢ لا تقتصر على المعاقبة على الدخول فى ذات المنزل المعد للسكنى، بل تعاقب أيضا على الدخول فى السياج الذى يحيط به، بحيث تمتد حرمة المنزل الى جميع الملحقات الكائنة فى داخل هذا السياج . فتطبق هذه المادة على الموظف الذى يدخل بغير حق فى الحوش أو الحديقة القائم بداخلها المنزل، أو الذى يدخل فى شرفة المنزل ولو كان قد دخلها من الخارج بواسطة استعمال سلم دون أن يدخل فى نفس المنزل (جارسون مادة ١٨٤ ن ١٤ وما بعدها، و جارد ١٥٤٥ ن ١٠٤٥) .

٨٤ - (ب) ولكن يجب أن يكون المحل مستعملا للسكنى فى الواقع لا أن يكون ممكنا له فقط. فليس هناك انتهاك لحرمة المنزل اذا حصل الدخول فى مقر خال لا يسكنه صاحبه فى الوقت الحاضر. ولا يكفى احتمال وجود شخص فيه مؤقتا لرؤيته لأجل تطبيق المادة ١١٢ ع إذ ليس هذا هو المنزل الذى يريد الشارع أن تكون له حرمة (جارد ١٥٤٥ ن ١٠٤٥ و جارسون مادة ١٨٤ ن ١١ و ١٢) .

٨٥ - (ج) على أنه ليس من اللازم أن يكون المنزل الذى يحصل فيه الدخول مملوكا لمن يسكنه، بل يكفى أن يكون له حق الإقامة فيه بأية صفة سواء أكانت دائمة أو مؤقتة. فيستوى أن يكون الشخص الذى يسكن المحل الذى انتهكت حرمة مالكه أو مستأجره له أو متفعا به باذن صاحبه. ويمكن أن يعتبر

تتزل بالمعنى المقصود في المادة ١١٢ ع غرفة في فندق استأجرها شخص ولو ليوم واحد (جارو ٤ ن ١٥٤٥، وجارسون مادة ١٨٤ ن ١٨٧ و ٩٠).

٨٦ - (د) تعاقب المادة على الدخول في منزل شخص من أفراد الناس سواء أكان هذا الشخص حاضراً أو غائباً لا يمثله أحد إذ لا يتصور أن يبيع القانون انتهاك حرمة منزل الغائب مع أنه أحوج للحماية من غيره (جارو ٤ ن ١٥٤٥، وجارسون مادة ١٨٤ ن ١٠).

٨٧ - (هـ) الفرض من المادة ١١٢ ع «وحماية المسكن لاحتياجه الأشياء الموجودة بداخله»، فلا تطبق على من يتهز فرصة دخوله منزلاً دخولاً مباحاً ويفتح أحد مقولاته إذ المادة تعاقب على الدخول في المنزل لا على كسر أو فتح المقولات التي يحتوي عليها (جارو ٤ ن ١٥٤٥، وجارسون مادة ١٨٤ ن ٢١).

٨٨ - الركن الرابع: رغم إرادة المخفي عليه — تعاقب المادة ١١٢ ع من يدخل من الموظفين منزل شخص «بغير رضاه». وبعبارة أخرى رضاه يرد بها «رغم إرادته» كما يستفاد من النص الفرنسي حيث ورد فيه (contre le gré) . فلا يكفي لعقاب الموظف أن يكون قد دخل المنزل بدون إذن صاحبه، بل يشترط أن يكون قد دخله رغم إرادته ورغم معارضته في الدخول إذ الدخول بغير إذن ليس معناه رغم الإرادة. فقد لوحظ أنه لا يمكن أن يطلب من الموظف الحصول على تصريح سابق كلما أراد الدخول في منزل (جارو ٤ ن ١٥٤٦، وجارسون مادة ١٨٤ ن ٢٨ و ٣٦).

وقد حكم بأنه يجب لتطبيق المادة ١١٢ ع أن يكون دخول الموظف رغم إرادة صاحب المنزل. فيجب أن يترض الأخير ولا يبا الموظف باعتراضه. فإذا لم يترض كان ذلك رضاه ضمنياً منه (اتساي البارود الجزئية ١٠ نوفمبر ١٩٢٣ بحاماة ٤ عدد ٦٣٩).

٨٩ — ولكن تكفي معارضة الساكن دون حصول مقاومة مادية من جانبه لاعتبار الدخول غير قانوني. فتي أبدى الساكن اعتراضاً على دخول منزله ولو بنهي

غفهي ويجب على الموظف أن يقف أمام هذا النهي ويمتنع من الدخول (جارر ٤١٥٦٥، جارسون مادة ١٨٤ ن ٣٧) .

٩٠ - - ويعتبر الدخول حاصلًا رغم إرادة الساكن إذا كان قبوله دخول للموظف في منزله لم يصدر عنه باختياره وإنما اقترع منه بطريق النش أو الحيلة أو الإكراه .

وقد حكمت بهذا إحدى المحاكم الفرنسية في قضية تحصل واقعتها في أن أحد ضباط البوليس طرق الباب ليلا على امرأة وأومعها بأنه يريد أن يستأنف تحقيقا بدأ فيه في الأيام السابقة بشأن متوهم تقيم في نفس هذا المنزل فاحضرت المرأة أنه تجم عليها الطاعة لهذا الموظف ولم يدخلها الشك في وجهه ففتحت له الباب فدخل في غرفتها (جارر ٤١٥٦٦، جارسون مادة ١٨٤ ن ٣٨) .

٩١ - - وقد ذهبت محكمة النقض والابرام الفرنسية إلى أن جريمة انتهاك حرمة المساكن تحقق ولو لم يكن هناك مقاومة مادية ولا اعتراض شفهي بل كان الساكن قد اتخذ موقفا سليا دفعه إليه خوفه من القبض عليه (تقضى فرنس ٢٥ يونيو ١٩٠٩، ١٩١٢ - ١ - ٥٤١) . ولكن جارو يعتقد هذا الرأي لأن من شأنه جعل الموظف مسئولًا عن حالة نفسه لا شيء يعلمه بوجودها (جارر ٤١٥٦٧) .

٩٢ - - وواضح أن الموظف يقع من باب أولى تحت طائلة المادة ١١٢ ع إذا استعمل القوة للدخول في المنزل ، إذ الدخول عزم عليه سواء أكان الباب مغلقا أو أكان الساكن ينهيه شفويا عن الدخول . فالموظف الذي يكسر السياج للدخول في منزل سواء أكان ذلك في حضور أو في غيبة صاحبه يمدّ بلا شك مرتكبا جريمة انتهاك حرمة المسكن (جارسون مادة ١٨٤ ن ٣٩) .

٩٣ - - الركن الخامس : عدم المسوِّغ - لاتعاقب المادة ١١٢ ع على دخول المنازل إلا إذا كان ذلك "فيما عدا الأحوال المينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه" وهو عين ماورد في المادة ٨ من الدستور من أنه

« لا يجوز دخولها (أى المنازل) إلا فى الأحوال المينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه » .

٩٤ - الأحوال التى يجوز فيها قاتونا دخول المنازل - تنص المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات على أنه « لا يجوز لأحد غير إذن من المحكمة (وفى النسخة الفرنسية *si ce n'est en vertu d'un mandat de justice*) أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية إلا فى الأحوال المينة فى القوانين أو فى حالة طلب الجاني بالحماية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الفرق . فالأحوال التى يجوز فيها دخول المحلات الخاصة بالأفراد هى الآتية :

٩٥ - يجوز لكل فرد الدخول فى المنازل فى حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الفرق (مادة ٥ ج) . وليس هذا فى الحقيقة استثناء لمبدأ حرية المنازل لأنه مقرر لمصلحة السكان أنفسهم لأجل حمايتهم ويعد تطبيقا لحالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من قانون العقوبات (جاء ١٥٤٧٥٤ وديارسون مادة ١٨٤ و٤٦) .

٩٦ - يجوز الدخول فى المحلات المفتوحة للعامة كالمقاهى والمطاعم والبيارات والحوانيت الخ . وقد نصت المادة ٢٠ من لائحة المحلات العمومية الصادر بشأنها القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ على أنه « يجوز للبوليس الدخول فى المحلات العمومية (ماعدا محل السكن المخصوص) وذلك فى الأحوال وبالشروط الآتية :

(١) ضبط البوليس ومأمورو الضبطية القضائية يجوز لهم الدخول فى جميع المحلات العمومية بقصد إثبات مايقع مخالفا لنصوص أمرنا هذا أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أى شخص يثبت عنه البوليس ويكون قد التجأ الى أحد هذه المحلات .

(٢) يجوز لأفكار البوليس الدخول في المحلات العمومية عند حدوث مشاجرة أو تمرد أو أي أمر يخل بالنظام العمومي أو لضبط من يشاهد متلبساً بالجناية .

(٣) لكل رجل من رجال القوة العمومية الدخول في أي عمل عمومي يطلب دخوله فيه لمناسبة وقوع أمر يخل بالنظام أو للاغاثة .

(٤) يجوز للضباط وأفكار البوليس الذين تعينهم المحافظة أو المديرية لهذا الغرض أن يدخلوا في المراسم ومجلات لعب الخيول (سيرك) وقاعات الاجتماع ومجلات الفرجة والمراقص العمومية لأجل تأييد النظام فيها .

٩٧ - يجوز لرجال البوليس أو مندوبي بعض المصالح الدخول في الأماكن المخصصة لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية (وفي النسخة الفرنسية (soumis à la surveillance de la police) - وذلك للتفتيش عليها والتأكد من تنفيذ اللوائح الخاصة بها (راجع المادة ٥ ت ج) .

فمن ذلك ما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية من أنه " تعين إدارة مصلحة الصحة مندوبين خصوصيين يجوز لهم الدخول في المحلات العمومية لفحص المشروبات المعروضة فيها للبيع . أما المحلات التي يكون أربابها أجانب فعلى المندوبين المذكورين عند ذهابهم إليها أن ينظفروا أنفسهم أولاً قبل الدخول اليها . وفي هذه الحالة للفنسلاتو أن يرسل مندوباً من طرفه لمراقبة مندوب الصحة وإن لم يرسل مندوباً في الحال فلا يتوقف العمل على حضوره " .

وما نصت عليه المادة ٧ من قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩١١ بشأن التيارات من أنه " لكي يتحقق قومسيون التيارات من أن جميع الاحتياطات التي تتخذت قد روعيتم له أن يقتض بذلك وعند اللزوم بواسطة مندوبين خصوصيين التيارات فلا لزم الحال على أن يكون هذا التفتيش مرة واحدة في السنة على الأقل " .

وما نصت عليه المادة ٥ من القانون رقم ١٣ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة من أنه "يُجوز أن يفش المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوب الإدارة المكفون بتحقيق ما اذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة والأمن العام معمولاً بها . وإذا كان صاحب المحل أجنبياً نعان الفسلاتو التابع لها قبل التفتيش حتى يتمكن من الحضور عند اجرائه إذا رأت لزوماً لذلك . ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو للكتب" .

وما نصت عليه المادة ٨٢ من المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ عن مزاولة مهنة الصيدلة والتجارة في الجواهر السامة من أنه "مرخص لمفتشي الصحة العمومية للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون أن يفشوا في أى وقت كان أى صيدلية أو مخزن أدوية أو محل بيع مواد سامة أو مصنع مستحضرات خصوصية أو مستودع أدوية أو متحصلات أهر باذنية أو عقاقير أو مركبات أو مجهزات أو مستحضرات خصوصية أو نباتات طبية . ويجوز للفقيشيين للثبث من تنفيذ أحكام المادتين ٤٥ و ٤٦ أن يزوروا المستشفيات في المحلات المعدة لصراف الأدوية لمرضى العيادة الخارجية وأن يزوروا أيضاً المستوصفات والعيادات الطبية . وإذا كان المحل الذى تقع فيه الزيارة لأجنبى وجب إخطار السلطة القنصلية التى يتبعها مقيماً بيوم الزيارة وساعتها . يمكنها إذا رأت لزوماً لذلك أن ترسل مندوباً من قبلها لحضر الزيارة وعلى كل حال تحصل الزيارة في اليوم والساعة المحددين" .

وما نصت عليه المادة ٧ من لائحة البوليس الخاصة بالتجارة بالأسلحة والذخائر الصادر بها القانون رقم ١٥ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ من أن "ضباط أوجال البوليس المنوطون خصوصاً بذلك لهم أن يدخلوا في أى وقت في المحلات البادية ذكرها (مخازن ودكاكين بيع الأسلحة) لمعاينة الذخائر المينة قبل مراجعتها والتحقق مما اذا كانت نصوص هذه اللائحة جميعها مراعياً الاجراء وأن يمحروا التحريات فيما يتعلق ببيع الأسلحة" .

وما نصت عليه المادة ٤١ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ من أنه في حالة وجود شبهة احتيال يجوز للمستغنين الكشف والتفتيش داخل المساكن والمخازن ضمن حدود دائرة المراقبة ولا يكون ذلك إلا بقصد البحث عن البضائع المنوعة أو المهربة من دفع الرسوم وضبطها إذا دعت الحال . ولا يجوز إجراء هذا الكشف إلا بحضور الامتصاص الوارد ذكرهم في هذه المادة .

٩٨ - يجوز للحضرين دخول المساكن لتنفيذ الأحكام المدنية. وقد نصت المادة ٥٣ من قانون المرافعات في باب التنفيذ بمجزء المقررات والأعيان المنقولة وبمعناها على أنه "إذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة المدين مغالقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تمدد على المحضر أو مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية من أجل اختلاس الأشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية". فلا يسوغ للحضر أن يفتح الأبواب إلا بحضور رجال الضبطية أو الحكومة المحلية، فإذا فتحها ودخل بنير حضورهم مد مرتكباً جريمة انتهاك حرمة المساكن لأنه لم يراع في دخوله القواعد المقررة في القانون (بارسون مادة ١٨٤ و ٤٩) .

٩٩ - تنص المادة ٦ من قانون المرافعات على أنه يجب أن تسلّم الأوراق المقتضى إعلانها لنفس الخصم أو لمجمله . فالإعلان لنفس الخصم يمكن حصوله في أي مكان يحده فيه المحضر . ولكن إذا كان الخصم موجوداً في منزل شخص آخر فلا يجوز للحضر دخول هذا المنزل عنوة وإلا مدّ متبهما حرمة المساكن (بارسون مادة ١٨٤ و ٥٠) .

والتقانون وإن أجاز إعلان الخصم في محله إلا أنه لم يميز للحضر الدخول في مسكن الخصم لأداء هذا العمل من أعمال وتطبيقه. فقد نصت المادة ٧ من قانون المرافعات على أنه في حالة الامتناع عن استلام الصورة يجب أن يسلمها على حسب ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها . فيعدّ المحضر متبهما حرمة المساكن إذا دخل المنزل رغم هذا الامتناع (بارسون مادة ١٨٤ و ٥١) .

١٠٠ - تنص المادة ٢١ من قانون المرافعات على أنه "لا يجوز اعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة الافرنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنكية أيضا من المساء ولا في أيام الأعياد إلا اذا أذن القاضي بخلاف ذلك". فاذا دخل المحضر مسكنا في الليل أو في يوم عيد سواء لاعلان ورقة أو لتنفيذ حكم دون الحصول على اذن من القاضي عتد متهاكاً حرمة المساكن (جارسون مادة ١٨٤ ن ٥٢ و ٥٣) .

١٠١ - يجوز أيضا الدخول في المنازل لتوقيع حجز إدارى على المنقولات الموجودة بها وبيعها وفاء للأموال المستحقة عليها طبقا للأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

١٠٢ - تنفيذ الأحكام الجنائية وأوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس الاحتياطى يستلزم في كثير من الأحيان دخول المساكن وبالتالي يبيع هذا الدخول . فان منازل الأفراد لا يجوز اتخاذها مأوى يجعل المحكوم عليه في مأمن من العقوبات الصادرة عليه أو المتهم في حى من مباحث القضاء . ولذا أبيع دخول المساكن في هذه الحالة مراعاة للصحة العامة، ولولا ذلك لكان هناك محل للخوف من سعى المتهم في الخلاص من العقاب .

وبناء على ذلك يجوز للأورين المكلفين بتنفيذ أمر بالضبط والاحضار أو أمر بالحبس الاحتياطى أو حكم بعقوبة مقيدة للحرية أن يدخلوا في منزل الشخص المكلفين بضبطه لالتقاء القبض عليه (جارسون مادة ١٨٤ ن ٥٤ و ٥٥ ، وجارو ٤ ن ١٥٤٧ ، وشوفرويل ٣ ن ٨٦٧) .

ولكن لا يجوز لهم الدخول في منزل الغير للبحث عن المتهم أو المحكوم عليه وضبطه اذا ما عارضهم ذلك الغير في دخول منزله . فاذا أريد البحث عن المتهم في منزل غير منزله وجب الحصول على إذن بالكاتبه من القاضي الجزئى ونفا لحكم المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات (قارن جارسون مادة ١٨٤ ن ٥٦ ، وجارو ٤ ن ١٥٤٧ ، وشوفرويل ٣ ن ٨٦٧) .

أما إذا كان الشخص المراد البحث عنه محكوماً عليه فالأمر بالدخول في منزل الغير يجب أن يصدر من النيابة العمومية المكلفة قانوناً بتنفيذ الأحكام إذ لا صفة للقاضي الجزئي في إصدار هذا الأمر (جارسون مادة ١٨٤ ن ٥٦) . ولكن يرى جارو أن القاضي مختص بالأذن بتفتيش منزل الغير سواء أكان الشخص المراد البحث عنه متهماً أو محكوماً عليه (جارو ١٥٤٧ ن ٤) .

١٠٣ - يجوز لمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه (مادة ١٨ ت ج) .

ويجوز لمأموري الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة، ولا يجب إجراء هذا التفتيش إلا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال في حال تغيب العمدة وشيخ آخر، وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد (مادة ٢٣ ت ج) . وتطبق أحكام المادة ٢٣ المذكورة على المقشدين والاشخاص المشتبه فيهم الذين صدر إليهم انذار البوليس (مادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) . وللنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو اتسداد أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك .

ويسوغ أيضاً للنيابة العمومية أولم انتدبته من مأموري الضبطية القضائية أن ينقل في مواد الجنايات والجنح إلى الأماكن الأخرى التي يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تخيد في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية (مادة ٣٠ ت ج) . ويسوغ لقاضي التحقيق أن ينقل إلى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة (مادة ٦٨ ت ج) .

ويسوغ أيضا لقاضي التحقيق أن ينتقل إلى الأماكن الأخرى التي يغلب على ظنه إخفاء شيء فيها مما ذكر في المادة السابقة (مادة ٦٩ ت ج) .

١٠٤ - لم ينص القانون المصري على وجوب إجراء التفتيش في وقت معين، فيجوز إذن تفتيش المساكن للبحث فيها عن الأشياء المثبتة للجريمة أو القبض فيها على المتهمين أو المحكوم عليهم سواء أكان ذلك نهارا أم ليلا .

أما في فرنسا فالمادة ٧٦ من دستور ٢٢ فبراير سنة ٨. تحزم دخول المنازل ليلا إلا في أحوال الحريق أو الفرق أو الاستغاثة من الداخل ولذا يقول الشراح الفرنسيون بأنه لا يجوز إجراء التفتيش ليلا إلا برضاء صاحب المنزل (جارو تحقيق جانات ٢ ن ٩٠٦ وجارو عقوبات ٤ ن ١٥٤٧، وجارسون مادة ١٨٤ ن ٦٧، ولويانسان مادة ٨٩ ن ٢ وما بعده) . ولكنهم اختلفوا فيما إذا كان من الجائز دخول المساكن ليلا لالقاء القبض على متهم أو محكوم عليه أم لا . فيرى بعضهم أنه جائز (جارو ٤ ن ١٥٤٧) . ويرى البعض الآخر أنه غير جائز (جارسون مادة ١٨٤ ن ٥٨ و ٥٩) .

١٠٥ - يجب عند الدخول في منزل الغير في الأحوال التي يبيع فيها القانون دخول المساكن مراعاة القواعد المقررة فيه لذلك .

وقد حكم بأنه لما كان الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بشأن المجز الاداري لتحصيل الضرائب يقضى بأنه لا يجوز توقيع هذا المجز إلا بعد إعلان ورقة تتضمن التنبيه على الممول بالدفع وانذاره بالمجز فالصراف الذي يدخل منزل ممول ليحجز على متقولاته من غير إعلان الممول يعاقب طبقا للمادة ١١٢ ع لآته لم يراع القواعد المقررة في القانون (قضى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٧ ع ١٨ عدد ٧٦) .

١٠٦ - الركن السادس : القصد الجنائي - لا يمتد دخول الموظف في منزل شخص من آحاد الناس جريمة إلا إذا حصل بقصد جنائي . ويتوفر هذا القصد متى كان الموظف طالما بأنه يدخل في منزل شخص رغم إرادته وفي غير الأحوال التي يبيح له القانون الدخول فيه . وليس له أن يدفع بأنه كان يعتقد أن

القانون يبيح له ذلك إذ لا يجوز الاحتجاج بجهل القانون أو بالخطأ في تفسيره .
ومن باب أولى لا يمكن أن يكون للبائع الذي حمله على السخول أى اعتبار في إباحة
الفعل . فلا يهم أن يكون قد دخل المنزل مبالغة منه في الحرص على مصلحة الحكومة
ومراعاة للصحة العامة أو بقصد التجسس أو حب الاستطلاع أو غير ذلك
(جارسون مادة ١٨٤ ن ٤٠، وجارو ن ١٥٤٩) .

١٠٧ — عقاب الجريمة — يعاقب الموظف الذي يتهاك حرمة منزل
شخص من أفراد الناس بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا .

الفصل السابع — في استعمال القسوة مع الناس اعتمادا على الوظيفة

Violences contre les personnes par abus d'autorité.

المادة ١١٣ ع (تقابل المادة ١٨٦ ع ف)

المراجع

جزء طبعة ثالثة ج ٤ ص ٤٤١، وجارو ن ج ١ ص ٤٥٥، وشو فوهيل طبعة سادسة ج ٣
ص ٢٦٦، ووجود ج ٢ ص ٣٩٥، وموسونات دالوز تحت عنوان (Liberté individuelle)
ج ٣٠ ص ٢٦٦ ن ٥٩

١٠٨ — المادة ١١٣ ع — نصها : كل موظف أو مستخدم
عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمال القسوة مع الناس اعتمادا على
وظيفته بحيث أنه أدخل بشرفهم أو أحدث آلاما بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا .

١٠٩ — الغرض منها — أراد الشارع من هذا النص تشديد العقاب
على الموظفين والمستخدمين العموميين الذين يعاملون الناس بالقسوة اعتمادا على
وظائفهم . فقد اعتبر معاملتهم الناس بالقسوة معاملة من شأنها مجرد الاخلال بشرفهم
أو أحدث آلام بسيطة بأبدانهم جنحة قائمة بذاتها عقابها الحبس مدة لا تزيد عن
سنة أو غرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا بينما الفعل نفسه لو وقع من أحد

الأفراد لمدة مخالفة لإذاء خفيف بالمادة ٣٤٧ فقرة ثانية أو جعنة ضرب بسيط بالمادة ٢٠٦ عقابها الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنميات .
ولكنه من جهة أخرى أباح الفعل إذا ارتكبه الموظف تنفيذا لأمر صادر له من رئيس وجبت عليه إطلاعه أو اعتقد أنها واجبة عليه أو إذا ارتكب الفعل تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراؤه من اختصاصه (مادة ٥٨ ع ف) .
فيكون الشارع قد أراد حماية الموظف الذي يؤدي واجبه وفي الوقت نفسه عقابه بشدة إذا لم يؤد هذا الواجب (قارن جارد ٤ ن ١٥٥٤ ، وجارسون مادة ١٨٦ ن ١ الى ٣) .

١١٠ - أركان الجريمة - لهذه الجريمة ثلاثة أركان : (١) فعل مادي من أفعال القسوة، (٢) حصول هذا الفعل من موظف اعتادا على وظيفته، (٣) القصد الجنائي .

١١١ - الركن الأول : القسوة (violence) - عرفت المادة ١١٣ ع القسوة التي يعاقب الموظفون على استعمالها بأنها هي التي من شأنها الإخلال بشرف الناس أو إحداث آلام بأبدانهم وفي النص الفرنسي (de manière à compromettre leur honneur ou à leur occasionner une souffrance corporelle) - ويتناول هذا التعريف كل فعل مادي من أفعال العنف يقع على شخص المجنى عليه فيخدش شرفه أو يؤلم جسمه مهما كان الألم خفيفا . فيدخل في حكم هذه المادة البصق في وجه شخص أو التواء شيء عليه .
يوجب مضايقته أو توبيخه أو انتزاع شيء من يده بشدة أو ربط عينيه أو تكميمه أو تقييده أو دفعه أو جذبه من شعره أو من ملابسه أو إيلاءه خفيفا أو ضربه أو جرحه (قارن جارد ٤ ن ١٥٥٤ ، وجارسون مادة ١٨٦ ن ٦ وما بعدها) .

١١٢ - ولكن لا يدخل في حكم هذه المادة التناول على الناس بقذف أو سب أو شتم مهما كان ذلك خلا بشرفهم، لأن الإخلال بالشرف المنصوص عليه في المادة ١١٣ ع هو الذي يحصل من طريق القسوة المعبر عنها في النص الفرنسي

بلفظة (violence) وهي لا تنطبق إلا على الأفعال لا الأقوال . فإذا اجترأ موظف على سب شخص أو شتمه أو القذف في حقه طبقت عليه النصوص العادية .

١١٣ - والضرب نفسه لا يقع تحت نص المادة ١١٣ ع إلا إذا كان بسيطا غير متجاوز حد المادة ٢٠٦ ع . أما إذا بلغ درجة الإحسان المذكورة في المواد ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٥ ع فلا يعاقب عليه بالمادة ١١٣ وإنما يعاقب عليه بالمواد المذكورة . فان الألم البدني (souffrance corporelle) المنصوص عليه في المادة ١١٣ لا يمكن أن ينصرف إلى الضرب الذي يقضي إلى الموت أو الذي تنشأ عنه عاهة مستديمة أو ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما وهي جرائم معاقب عليها بتقويلات أشد من عقوبة المادة ١١٣ ، يؤيد ذلك أن القانون نص على الألم البدني مع الإخلال بالشرف وجعلهما في صف واحد وأنه الشارع أراد التصيب على الموظفين الذين يعاملون الناس بالقسوة فعاقبهم على أفعال العنف البسيطة بمعاقب أشد من العقاب الذي فرضه لهذه الأفعال نفسها لو وقعت من الأفراد ولا يعقل أن قد أراد التصيب عليهم في نوع من أنواع القسوة والتخفيف عليهم في باقي الأنواع .

١١٤ - وقد جرى البحث في معنى المادة ١١٣ المصري وهل ما نصت إليه من استعمال القسوة التي تحدث ألاما بالأبدان أو تخل بالشرف يمكن أن يدخل منه فصل القبض على شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين هو الفعل المعاقب عليه بالمادة ٢٤٢ وهل يجوز ذلك إذا اقترن القبض بتعذبات بدنية وهو الفعل المعاقب عليه بالمادة ٢٤٤

فقررت محكمة النقض والإبرام في حكم لها أنه يؤخذ من المادة ١١٣ ع سواء من نصها الحقيقي أو من موضعها في القانون لورودها تحت عنوان (الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس) اقتراض ضرورة وقوع الإكراه وبنيوجه حق إنشاء القيام بعمل يمكن أن يكون قانونيا في ذاته ، بمعنى أن وجود الجريمة مقرب

على الكيفية التي استعملها الموظف في القيام بالعمل ، وأن هذا العمل سواء أكان جائزا أو غير جائز لا يعاقب عليه طبقا للمادة ١١٣ ع إلا اذا كان يستعمل كحجة أو سبب لهذا الاكراه التبعي . فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يقل شيئا عن هذه النقطة وليس فيه ما يشير الى وجود مثل هذا الاكراه بل كانت الوقائع المدونة به تقع تماما تحت نص المادة ٢٤٢ ع وجب تطبيق هذه المادة الأخيرة للمادة ١١٣ ع (قض ٢٧ ماي ١٩١١ ج ١٣ مد ١) .

وقررت في حكم آخر أن نص المادة ١١٣ ع لا يتسع لحالات القبض والحبس والمجزز لا سيما اذا كان مشفوعا بتعذيبات بدنية لأن الترجمة الفرنسية لعبارة استعمال القسوة جاءت هكذا (aura usé de violences) وعبرة أحدثت ألاما بأجسامهم جاءت هكذا (occasionner une souffrance corporelle) في حين أن عبارة عذب بتعذيبات بدنية جاءت هكذا (soumises à des tortures corporelles) وبدعي أن المعنى في هذه العبارات المتقابلة يختلف اختلافا واضحا سواء أكان ذلك في النص العربي أو في الترجمة الفرنسية، وليس بالهين اقتراض أن الشارع المصري توقع في أساليبه جزافا ورأى أن عبارة استعمال القسوة تعني بأداء معنى القبض والحبس والمجزز حتى لو اقتصرن بتعذيبات بدنية مادام أنه ذكر في المادة ١١٣ لإلام الأجسام والإخلال بالشرف، فإن هذا الاقتراض فيه عمل غير قليل وتخرج للألفاظ لا يستقيم مع معناها المصطلح عليه (قض ٧ ماي ١٩٣١ قنية رقم ١٤٧٢ ع ٤٧ قضائية) .

١١٥ - وكما تنطبق المادة ١١٣ على الموظف الذي يستعمل القسوة مع الأفراد كذلك تنطبق على الموظف الذي يستعمل القسوة مع غيره من الموظفين اعتمادا على وظيفته . صحيح أن هذه المادة وردت في الباب السادس تحت عنوان « الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس » ولكن هذه العبارة يراد بها الإشارة الى أن الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب هي غير جرائم تجاوز حدود الوظيفة ضد المصلحة العامة المنصوص عليها في الباب السابق، ونفس المادة ١١٣ ع

لم تخصص الأفراد بل خصت بصفة عامة على استعمال القسوة مع الناس، والناس يدخل فيهم الموظفون (أندرياسون مادة ١٨٦ ن ١١) .

١١٦ - الركن الثاني : صفة الجاني - يشترط لتطبيق المادة ١١٣ ع أن تقع القسوة من موظف أو مستخدم عمومي أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية ، وهى عبارة من السعة بحيث تشمل جميع الموظفين على اختلاف درجاتهم حتى صفار المستخدمين والأشخاص المكلفين بخدمة عمومية كالعمد والمشاغخ والخبراء (جارو ٤ ن ١٥٥٤ ، وشوفرويل ٣ ن ٨٨٢ ، وجارون مادة ١٨٦ ن ٢١٠) .

١١٧ - على أن الموظف لا يقع تحت طائلة المادة ١١٣ ع إلا إذا استعمل القسوة «إعتادا على وظيفته» أو كتعبير النص المرئى «وهو يعمل بصفته موظفا» (agissant en cette qualité) . فيشترط لمقابله بمقتضى هذه المادة أن يكون استعمل القسوة فى أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها . وبغير ذلك يعتبر الموظف كأنه فرد من الأفراد ويقاب على ما يرتكبه من أعمال القسوة طبقا للأحكام العادية (جارو ٤ ن ١٥٥٤ وجارون مادة ١٨٦ ن ٢٣) .

١١٨ - ويجب أن يبين الحكم الصادر ببقوة طبقا لمادة ١١٣ ع العمل الذى كان يؤديه الموظف وقت صدور التحدى منه لمعرفة ما إذا كان ارتكب الجريمة أثناء تأديته عملا خاصا بوظيفته أو كيف كان اعتياده على تلك الوظيفة (قضى ٢ مارس سنة ١٩١٨ ع ١٩ دد ٦٠ ر ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ بمادة ٨ مدد ١٢٤) .

١١٩ - الركن الثالث : القصد الجنائى - الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ ع هى من الجرائم القصدية . فلا تنطبق هذه المادة إلا على أعمال القسوة المتعمدة ، ولا يصح تطبيقها على الأعمال التى تقع عن زهوة أو إهمال أو علم احتياط (جارو ٤ ن ١٥٥٥) .

١٢٠ - العقوبة - يعاقب الموظف الذى يستعمل القسوة مع الناس اعتيادا على وظيفته بالسجن مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنينا .

١٢١ - أسباب الإباحة - تسترط المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ١١٣ من قانون العقوبات المصري لوجود الجريمة أن يكون الموظف قد استعمل القوة بدون مبرر شرعي (Sans motif légitime) أما الشارع المصري فلم يرمو جبال النص على هذا الشرط في المادة ١١٣؛ إكتفاء بالنص العلم الوارد في المادة ١١٣ التي تنص بأنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية : (أولاً) إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه، (ثانياً) إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين فهو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه، وصل كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتعجزي وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب مقولة .

وقد شرحنا هذه المادة في باب أسباب الإباحة .

الفصل الثامن - في اغتصاب ملك الغير

المادة ١١٤ ع (ليس لها مقابل في القانون الفرنسي)

١٢٢ - المادة ١١٤ ع - نصها: كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكاً عقاراً كان أو متغولاً قهراً عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالهتس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلاً عن رد الشيء المقتصب أو قيمته إن لم يوجد عينا .

١٢٣ - أركان الجريمة - هذه الجريمة تتكون من الأركان الآتية:

(أولاً) صفة الخاني - فيشترط أن يكون موظفاً عمومياً أو مستخدماً عمومياً أو إنساناً مكلفاً بخدمة عمومية، وهي عبارة واسعة تشمل جميع الموظفين العموميين على اختلاف طبقاتهم حتى صغار المستخدمين وكل شخص مكلف بخدمة عمومية .

ويشترط فوق ذلك أن يرتكب الموظف الفعل المادى المكون للجريمة بناء على سطوة وظيفته (par abus d'autorité) . فإذا ارتكبه لا بناء على سلطة وظيفته بل بصفته فردا عاديا فلا عقاب عليه بمقتضى المادة ١١٤

(ثانيا) اغتصاب ملك الغير . فيشترط أن يرتكب الموظف فعلا من الأفعال الثلاثة الآتية وهى : (١) أن يشتري ملكا عقارا كان أو منقولا قهرا عن مالكه ، (٢) أن يستولى على ذلك بنيرحق ، (٣) أن يكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر .

(ثالثا) القصد الجنائى . وهو مستفاد فى الحالتين الأولى والثالثة من نفس إكراه المالك على البيع .

أما فى الحالة الثانية فيشترط أن يكون الجنائى علما بأنه يستولى على ملك غيره بنيرحق .

الفصل التاسع — فى السخرة (la corvée)

المادة ١١٥ ع (ليس لها مقابل فى القانون الفرنسى)

١٢٤ — المادة ١١٥ ع — نصها : من استخدم من أصحاب الوظائف العمومية أشخاصا سخرة فى أعمال غير ما تأمر به الحكومة من الأعمال المقررة قانونا المتلفة بالمنفعة العامة أو فى غير الأعمال التى اضطر الحال إليها لنفع الأهالى يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ستين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بدفع الأجرة المستحقة لمن كلف بتلك الأعمال بنيرحق .

١٢٥ — إلغاء السخرة — ألغيت السخرة من القطر المصرى بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ بعد مصادقة الدول الموقعة على الاتفاق المبرم فى لوزنبورج بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ ، وقد نصت المادة الأولى من الأمر العالى المذكور على ما يأتى : " تلغى السخرة فى كامل أنحاء القطر المصرى .

أما خفر وملاحظة الجسور والأعمال الصناعية الأخرى والأشغال المستعجلة التي يلزم إجرائها عند حصول خطر في زمن فيضان النيل فتبقى الأهالي مكلفين بها دون سواهم ويذكر ناظر الأشغال العمومية في تقريره السنة في آخر كل سنة عدد الأيام التي يكلف الأهالي فيها بالقيام بهذه الأعمال . أما فيما يختص بالأعمال المستعجلة المفتضى إجرائها عند حصول خطر في زمن فيضان النيل فيذكر في التقرير المذكور بيان الأسباب التي منعت من إجرائها بالأجرة وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية” .

١٢٦ - والفرض من المادة ١١٠ ع عقاب الموظفين العموميين الذين يستخدمون الناس بحجرة في غير الأعمال المقررة قانونا للصلحة العامة أو التي اضطرت الحال إليها لنفع الاهالي .

١٢٧ - أركان الجريمة - تتكون هذه الجريمة من الأركان الآتية :
(١) صفة الجاني ، (٢) السخرة ، (٣) عدم المسوغ ، (٤) القصد الجاني .

١٢٨ - الركن الأول : صفة الجاني - يشترط تطبيق المادة ١١٥ ع أن يكون الجاني من أصحاب الوظائف العمومية . ويظهر أن هذه العبارة لا تقتصر على طبقة الموظفين الذين يدهم نصيب من السلطة العامة بل تشمل كل شخص في خدمة الحكومة أو إحدى المصالح العامة التي تستمد سلطتها من الحكومة كجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية وكل شخص مكلف بخدمة عامة كالعمد والمشاغ .

ويشترط أن يكون الموظف قد أساء استعمال سلطته وظيفته واستخدم الناس بحجرة بصفته موظفا لا فردا عاديا وإلا فلا تطبق عليه المادة ١١٥ ع .

١٢٩ - الركن الثاني : السخرة : تعاقب المادة ١١٥ ع على استخدام الناس بحجرة أى استخدامهم بلا أجر رغم إرادتهم .

١٣٠ - الركن الثالث : عدم المسوغ الشرعى - لا عقاب على السخرة إلا إذا ارتكبت بغير مسوغ شرعى . فقد اشترطت المادة استخدام

الناس سخرة معنى أعمال غير ما تأمر به الحكومة من الأعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الأعمال التي اضطرت الحال إليها لنزع الأهالي .

وبناء على هذا النص فالمسوخ الشرعى يستفاد إما من القانون أو من الضرورة .

١٣١ - السخرة المأمور بها بمقتضى القانون - تجوز السخرة

أولا فيما تأمر به الحكومة من الأعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة . فقد قضى الأمر^٣ المالى الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ بأن أهالى القطر مكفونون بخفر الجسور والقناطر مدة زيادة النيل (مادة ٤) .

وقضى الأمر المالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩ بأن أهالى القطر مكفونون بخفر وحفظ الجسور والقناطر مدة فيضان النيل حسب النصوص والقيود المبينة بالأمر المالى الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ (مادة ١) . وتعين نظارة الأشغال العمومية للديريات فى ١٥ يونيه من كل سنة النقط التى يجب حفظها وخفها وعدد الأنهار اللازمة لذلك من كل مديرية (مادة ٢) . وتنفذ فى كل مديرية جمعية فى أقل يوليه من كل سنة تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه وتخصص هذه الجمعية مقدار الأنهار المقتضى إخراجهم عن كل مركز وكل بلد من واقع دفاتر التعداد الموجودة بالمديرية (مادة ٣) . ويجب على عمدة كل بلد أن يقدم للمديرية قبل ١٥ يوليه كشفا بأسماء جميع أنهار العمونة المقتضى إخراجهم من البلد وتبين فيه مدة نوبة كل شيخ من المشايخ (مادة ٤) . ويخرج العدد الذى تراه وزارة الأشغال العمومية لازما لخفر على الدركات فى أول أغسطس أو فى أى وقت بعده تعيينه وزارة الأشغال المذكورة بحسب حالة الفيضان ولا يستغل هؤلاء الأنهار أكثر من خمسة عشر يوما متوالية ولا يمكن إخراجهم مرة ثانية إلا بعد أن يكون الأنهار المقيدون بالكشف قد خرجوا جميعهم كل بدوره (مادة ٥) . ومن يتأخر من الأنهار المدرجة أسماؤهم بالكشف الذى يقدمه عمدة البلد للمديرية عن الخروج للخفر لى طلبه لذلك بمعرفة شيخه أو وقعت منه مخالفة فى تأدية وظيفة الخفر يحازى بمعرفة لجنة تشكل فى المركز

من مأمور المركز أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن أربعة عمد (أولا) بغرامة من خمسة وعشرين قرشا الى مائة قرش، (وثانيا) بغرامة من فوق المائة قرش الى ألف قرش أو بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثة أشهر (مادة ٦) . وتستأنف أحكامها أمام لجنة مشكلة بالمديرية تحت رئاسة المدير أو وكيله من أربعة عمد (مادة ٩) .

وقضى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ بشأن المعاونة في الأعمال التحفظية مدة الفيضان بأنه اذا وصل ارتفاع مياه النيل الى أربع وعشرين ذراعا باعتبار مقياس مصر يجوز للمديرين والمحافظين أن يطلبوا المساعدة من كل انسان قادر على العمل بنفسه بأن يشترك في الأعمال اللازمة للحفاظ من الفيضان في الجهة التي يخشى من حدوث خطر بها بحيث يكون طلب الأتقار من الجهات الأقرب للعمل الذي يخشى منه (مادة ١) . وان لم يصل ارتفاع النيل للحد المعين في المادة السابقة ورؤى مع ذلك لأحد المديرين أو المحافظ أن النيل يخشى منه في إحدى جهات مديريته أو محافظته فيجوز له أن يتدبّر حالا بالعمل على مقتضى المادة المذكورة مع طلب التصديق على ذلك من نظارة الأشغال العمومية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت ابتداء العمل ويستمر على العمل بمقتضى المادة الأولى الى أن يصدر اليه أمر بالامتناع عنه (مادة ٢) . ومن يمنع عن المساعدة في الأحوال الميينة في المادتين السالفتين يعاقب بالحبس من عشرين يوما الى ثلاثة أشهر أو بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش . ويعاقب بهذا الجزاء أيضا كل من يمنع أحد الناس المطلوبين للمساعدة عن العمل (مادة ٣) . ويحكم بهذه العقوبات قومسيون اداري يرأسه المدير أو وكيله أو المحافظ أو وكيله . وتستأنف قراراته أمام قومسيون يرأسه وزير الداخلية أو وكيله (مادتي ٤ و ٥) .

وقضى الأمر العالي الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ بشأن المعاونة على إبادة الجراد بأنه يجوز للمديرين والمحافظين ومأموري المراكز أن يستحضروا كل شخص قادر على العمل للمعاونة على إبادة الجراد ونفس هذه الحشرات — ويكون استحضار

الأشخاص من أقرب الجهات للحل المراد لإبادة الجراد منه — ويجوز لمن لم يرغب التوجه بنفسه أن يستحضر بالحال شخصا بدله بأجرة من طرفه ويستلزم في هذا البديل أن يكون من البلاد الغير مكلفة أهاليها بالخروج لإبادة الجراد نظرا لبعدها عن الجهات الموجودة فيها هذه الحشرات (مادة ١) . مكل من يرفض المعاونة في الأحوال اللازم إحضاره فيها المينة في المادة السابقة يعاقب بالحبس من عشرة أيام الى ثلاثين يوما أو بغرامة من عشرين إلى مائتي قرش — ويحكم بهذه العقوبات أيضا على كل من يمنع أحد الأشخاص المطلبه من المعاونة (مادة ٢) . ويكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قومسيون تحت رئاسة المدير أو وكيله أو المحافظ أو وكيله . ولا تكون أحكام هذا القومسيون قابلة للاستئناف (مادة ٣) .

وقضى الأمر العالي الصادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ بأنه يجوز تكليف الأشخاص القادرين على الشغل بالمساعدة في حرق كل أرض بيض الجراد فيها مقدارا يترتب عليه خطر عام بالشروط المنصوص عليها في الأمر العالي الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٨٩١ وتحت العقوبات المقررة فيه .

١٣٢ — السخرة التي تقضى بها الضرورة — على أنه لا يشترط لجواز استخدام الناس سخرة أن تكون الأعمال التي استخدموا لها مقرر في القوانين، بل يجوز استخدامهم أيضا طبقا لنص المادة ١١٥ ع في الأعمال التي اضطروا الحال إليها لنفع الأهل (reconnus urgents dans l'intérêt des populations) . وقد أشير إلى تلك الأعمال في الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ ع التي تعاقب بفراسة لا تتجاوز جنيتها مصريا من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو زول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجرمة أو تخيير عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي .

١٣٣ - الركن الرابع : القصد الجنائي - يشترط وقوع الفعل بقصد جنائي . ويتوفر هذا القصد متى أقدم الموظف على استخدام الناس بحرة في أعمال يعلم أن لا مسوغ لها من القانون أو من الضرورة .

١٣٤ - عقاب الجريمة - يعاقب مرتكب هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلا عن الحكم عليه بدفع الأجرة المستحقة لمن كلفه بالأعمال بغير حق .

الفصل العاشر - أخذ المأكول أو العلف قهرا بدون ثمن أو بئس بئس

المادة ١١٦ ع (ليس لما مقابل في القانون الفرنسي)

١٣٥ - المادة ١١٦ ع - نصها : كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تملئ في حال زوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهرا بدون ثمن أو بئس بئس ما كولا أو علفا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا وبالعزل في الخالئين فضلا عن الحكم برد ثمن الأشياء المأخوذة لمستحقها .

١٣٦ - أركان الجريمة - يشترط لتطبيق المادة ١١٦ ع : (أولا) أن يكون الجاني موظفا أو مستخدما عموميا متقلا لأداء مأمورية تتعلق بوظيفته .

(ثانيا) أن يكون نازلا عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته .
(ثالثا) أن يأخذ ممن نزل عنده ما كولا أو علفا بدون ثمن أو بئس بئس .
والمفروض أنه يأخذ المأكول أو العلف لنفسه أو غذاء دابته في أثناء مأموريته .
(رابعا) أن يفعل ذلك قهرا عن صاحبه المتزل (par force) .

في التجمع (Rassemblement)

القانون رقم ١٠ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤
(يقابل القانونين الفرنسيين الصادرين في ١٠ أبريل سنة ١٨٣١
و ٧ يونيو سنة ١٨٤٨)

ملخص

قانون التجمع ١، مأخذ هذا القانون ٢، الفرض من وضعه ٣ و ٤، تعريف التجمع وشروطه
٥ الى ٩، الأحوال الخاصة في قانون التجمع ١٠، الحالة الأولى : التجمع المهتد للسلم العام
١١ الى ١٣، عقابه ١٤، اقتران التجمع بالنظام ١٥، الحالة الثانية : التجمع الذي يحصل لفرض
غير مشروع ١٦ الى ١٨، عقابه ١٩، مسئولية المتجمعين من الجرائم التي ترتكب في التجمع ٢٠
الى ٢٢، مسئولية مدبرى التجمع ٢٣ و ٢٤

المراجع

حارطة طبعة ٣ ص ٦٠٤ ن ١٢٣٦، وعبد الطيف بك محمد ج ١ ص ٥٩، وموسوعات
دالوز تحت كلمة (Attroupement) ج ٥ ص ٤٤٢، وملحق دالوز ج ١ ص ٧٠٠

١ — قانون التجمع — لم تكن في التشريع المصري نصوص عامة
بشأن التجمع، فسد هذا النص بالقانون رقم ١٠ الصادر في ١٨ أكتوبر
سنة ١٩١٤، وهذا نصه :

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتمل على
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية؛ ونظرا لأن الضرورة تقتضي بالتسجيل في إيجاد عقوبة
لجرائم التي ترتكب بواسطة التجمع تكون أشد تأنيبا من الأحكام المعمول بها الآن؛
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظارة

أمرنا بما هوات .

مادة ١ — إذا كان التجمع المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه
أن يعطل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة المتجمعين بالتفرق، فكل من

بلغة الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .

مادة ٢ — إذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح، أو إذا كان الغرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، فكل شخص من المتجمهرين اشترك في التجمهر وهو عالم بالغرض منه أو علم بهذا الغرض ولم يتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن ستين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا لمن يكون حاملا سلاحا أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .

مادة ٣ — إذا استعمل المتجمعون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة الى ستين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر . وجاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها الى ثلاث ستين لحامل الأسلحة أو الآلات المشابهة لها .

وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسؤوليتها جنائيا بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالغرض المذكور .

مادة ٤ — يعاقب مدبرو التجمهر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمهر ويكونون مسؤولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمهر ولو لم يكتروا حاضرين في التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

مادة ٥ - على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) .

٢ - مأخذ هذا القانون - ونصوص هذا القانون مستمدة من الشرائع الأجنبية وبالأخص من قوانين الهند والسودان (راجع تحرير المستشار القضاء عن سنة ١٩١٤ ص ٢٧) .

٣ - الغرض من وضعه - جاء في المذكرة الإيضاحية المقدمة من نظارة الحفانية مع مشروع هذا القانون ما يأتي :

"إن القوانين المعمول بها الآن ليست وافية بالجزع عن الجرائم التي ترتكب بواسطة التجهمر . نعم يوجد في قانون العقوبات الأهل بعض نصوص تعاقب على النهب الواقع من عصابات مسلحة (مادة ٨٤ وما بعدها) ولكن القيود الواردة في تلك النصوص جعلت تطبيقها قاصرا على حوادث يندرجا وقوعها الآن . أما النهب الذي يقع على غير هذه الطريقة من عصابات أو جماعات لا نظام لها فلم ينص عليه إلا في المادة ٣٢٠ وهي لا تناول الا البضائع والأمتعة والمحصلات ويشترط فيها فوق ذلك استعمال القوة . وفيما عدا ذلك من أحوال التعدي على الملكية فإن النصوص القانونية الخاصة بها لا تنص أغلبها على ارتكابها في حالة التجهمر .

هذا فضلا عن أن النصوص الحالية تحصل من الصعب تحديد مسؤولية كل فرد من المتجهمرين عن الجرائم التي ترتكب أثناء التجهمر .

أما عن الجرائم التي تقع على الأشخاص بواسطة التجهمر فانص الحال للادة ٢٠٧ يقضى بتشديد العقاب في حالتين فقط . وهو مع ذلك لم يخل من قيود أخرى: فهو لا يعاقب إلا على الضرب أو الجرح المعاقب عليهما بقوبة الخنعة أى المنصوص عليهما في المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات ، وبشترط فيه أن يحصل الضرب أو الجرح بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى وأن يكون

الفاعل ضمن عصبة أو تجهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل تواقوا على التعدي والإيذاء .

وقد مست الحاجة قبل الآن الى تعديل هذه المادة بقصد توسيع دائرة انطباقها وتلافى الصعوبات التي ظهرت في تطبيقها أثناء العمل من حيث تحديد مسؤولية كل من المتجهرين . فرض على الجمعية التشريعية مشروع قانون بشأن تعديل هذه المادة، والنص الذي جاء فيه يتناول أحوال الضرب الذي يفضى الى الموت أو تشأ عنه عاهة مستديمة (مادة ٢٠٠ و ٤) ويقتر مسؤولية كل فرد من المتجهرين عن كل جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت أثناء التجهر (راجع المادة ٢٠٧ من مشروع قانون بتعديل بعض نصوص من قانون العقوبات الأهل) .

ولكن القانون يني الى الآن خاليا من أحكام تتعلق بالتجهر في ذاته مع أن جهود التجهر قد يكون خطرا على السلم العام خصوصا الظروف الاقتصادية الحاضرة التي نشأت عن الحرب الأوروبية، فكان من الضروري أن تتوفر لدى الحكومة الوسائل التي تمكنها من المحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف . ولذلك بادرت نظارة الحفانية الى وضع مشروع الأمر المالى المرفق بهذا الايضاح ليتسنى للحاكم توقيع العقاب الزاجر على مرتكي الجرائم التي تهدد السلم العام اذا وقع شيء منها .

٤ - وجاء في حكم لمحكمة النقض والابرام أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وإن كان كالتقانون الصادر قبله عن الانتفاقات الجنائية وضع بسبب الحوادث السياسية إلا أنه يجب أن يلاحظ أن نفيه لايشتمل على أى قيد يمكن أن يستتج منه أن ذلك القانون لا ينطبق الا على اجتماعات أو مظاهرات سياسية . بل ان عبارته بالذات قد نصت على عتة أعراض للتظاهرين احرها منع غيرهم من حرية العمل، وتدل بالعكس دلالة واضحة على أن المقصود بذلك القانون هو الاضطرابات التي تحصل في الطريق العام سواء كانت ذات مرمى أو بواست خاصة أو عومية . ولذلك تطبق أحكام هذا القانون على التجهر الذي يراد به منع حفلة زفاف (نقض

٥ - تعريف التجمهر وشرائطه - التجمهر هو كل تجمع يحصل عرضاً من نية أشخاص على الأقل، في طريق أو محل عمومي، ويكون من شأنه جعل السلم العام في خطر.

٦ - فلا يشترط في التجمهر وجود اتفاق بين الأشخاص المكونين له، بل يكفي حصول التجمع عرضاً ومن غير اتفاق سابق.

٧ - وقد حدد القانون عدد الأشخاص الذين يؤلف منهم التجمهر مخمة أشخاص على الأقل.

٨ - والشارع لا يعاقب إلا على التجمهر الذي يحصل في الطرق أو المحلات العمومية. وهذا الشرط غير منصوص عليه صراحة في قانون التجمهر، ولكنه مستفاد من الفرض المقصود من وضعه، وقد أشير إليه في المذكرة الإيضاحية إذ ورد في آخرها ما نصه "وغنى عن البيان أن أحكام هذا القانون لا تنطبق إلا على التجمهر الذي يحصل في الطرق والمحلات العمومية".

٩ - على أن مجزؤ التجمهر في الطريق العام أو في محل عمومي لس فعلاً معاقبا عليه بمقتضى قانون التجمهر مهما وقع فيه من جنجيج وضوضاء. وإنما يصبح معاقبا عليه متى كان من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالفرق فلم يذعنوا لهذا الأمر، أو كان له غرض غير مشروع من الأغراض المنصوص عليها في القانون.

١٠ - الأحوال المعاقب عليها - يعاقب القانون على التجمهر في حالتين :

(١) إذا كان التجمهر من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر ولم يذعن المتجمهرون للأمر الصادر لم بالفرق.

(٢) إذا وقع التجمهر لغرض غير مشروع من الأغراض المنصوص عليها في المادة الثانية.

١١ - الحالة الأولى : التجهر المهدد للسلم العام - نص
قانون التجهر في المادة الأولى منه على عقاب التجهر المؤلف من خمسة أشخاص
على الأقل إذا كان من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وصدر أمر رجال السلطة
المتجهرين بالفرق فملوا بهذا الأمر ورفضوا طاعته أو لم يعملوا به .

قد لا يكون لهذا التجهر أى غرض جنائى، ولكن ربما كان وجوده في ذاته
مهيدا للسلم ، وفي هذه الحالة يكون عدم الاذعان لأمر رجال السلطة بالفرق فلا
يستحق العقاب (الذكرة الإيضاحية) .

١٢ - لم يبين الشارع ~~المتجهر~~ التي يعرف منها إن كان التجهر من شأنه
أن يجعل السلم العام في خطر . ويظهر أن سكوته هذا مقصود به أن يترك للسلطة
المكلفة بحفظ النظام في الطرق والمخارج العمومية المتأينة بتعرف كنه التجهر
وتقدير ما إذا كان من المناسب فضيه (موسومات دالوز تحت كلمة (Attroupement) ن ١٦
وملق دالوز ن ٧) .

١٣ - وقد يكون التجهر بريئا ومسموحا به في بدء تكوينه، ثم يقع فيه
ما يجعله مهيدا للسلم العام فيأمر رجال السلطة بمنعه . ففي هذه الحالة يصبح
التجهر معاقبا عليه، وكل من بلغه الأمر من المتجهرين ورفض طاعته أو لم يعمل
به يكون مستحقا للعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون .

١٤ - العقوبة - تعاقب المادة الأولى من يعلم من المتجهرين
بالأمر الصادر بالفرق ورفض طاعته أو لا يعمل به بالحس مدة لا تزيد عن ستة
شهور أو بقرامة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا .

وقانون العقوبات يعاقب في المادة ١١٨ منه على مقاومة رجال السلطة بنفس
العقوبة المقررة بهذه المادة ولو لم تكن المقاومة مصحوبة بضرب متى كانت بالقوة
أو العنف . فقانون التجهر يجعل رفض تنفيذ أوامر رجال السلطة بفض التجهر

أو عدم تنفيذه في حكم جريمة المقاومة المنصوص عليها في المادة ١١٨ المتقدمة نظراً لظروف التجهمير وما يحره من الخطر على السلم العام (المذكرة الإيضاحية).

١٥ - اقتران التجهمير بالتظاهر — تنص المادة ١١ من القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية على أن كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يحظر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق بإقارب بالحلبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيناً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين .

وقد قررت محكمة النقض والابرام أن جريمة الاشتراك في مظاهرة هي غير جريمة التجهمير، وهما معاقبتان عليهما بقانونين مختلفين . وسواء أكان أحد الفعلين قد نشأ عن الآخر أم كانا فعلين مستقلين فهما على كل حال يكونان جريمتين مختلفتين يعاقب عليهما القانون بنوعين مختلفين . على أنه إذا كانت أعمال المظاهرة هي نفسها أعمال التجهمير فإن الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ تقضى بأن تطبيق أحكام هذه المادة لا يحول دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصاً عليه في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجهمير (قض ، ديسمبر ١٩٢٠ عمادة ١١ عدد ٢٥٠) .

١٦ - الحالة الثانية : التجهمير الذي يحصل لغرض

غير مشروع — نص قانون التجهمير في المادة الثانية منه على عقاب التجهمير الذي يكون الغرض منه ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو استعمال القوة أو التهديد في التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل . فقد جعل مجرد الاشتراك في هذا التجهمير مع العلم بالغرض منه معاقباً عليه . ولا يشترط للعقاب في هذه الحالة صدور الأمر بالتفرق وإنما يشترط أن يقع التجهمير لغرض من الأغراض المنصوص عليها في المادة الثانية، ولا يتطلب من اشترك فيه إلا إذا كان عالماً بذلك الغرض .

١٧ - وقد يدخل الشخص في مجهر من هذا النوع وهو غير عالم بالفرض المقصود منه ثم يعلم به فيما بعد . فإذا لم يتعد عن التجمهر بمجرد علمه بهذا الفرض يكون مستحقا للعقوبة المنصوص عليها في المادة الثانية .

١٨ - وقد طبقت هذه المادة على أشخاص اشتركوا في تجمهر وقعت فيه مظاهرات محرمة على رصيف محطة من محطات السكة الحديدية وخارجها بمناسبة الاحتفاء بقدوم بعض الزعماء رغم الأوامر الصادرة من رجال السلطة بمنع التظاهر، وذلك على اعتبار أن الفرض من هذا التجمهر التأثير على السلطات في أعمالها (بيانات الإنفاذ ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٤٩ جليس سنة ١٩٣٠) .

وطبقت أيضا على أشخاص مجهروا في الطريق العام لمنع حفلة زفاف، على اعتبار أن الفرض من هذا التجمهر حرمان أشخاص من حرية العمل (قض ١٦ مارس سنة ١٩١٨ ج ١٩ عدد ٦١) .

١٩ - العقوبة - تعاقب المادة الثانية من يشترك في تجمهر لفرض من الأغراض الميئنة بها بالحس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بترامة لا تتجاوز حشرين جنهما مصريا (الفقرة الأولى) .

وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا لمن يكون حاملا سلاحا أو آلات من شأنها أحداث الموت أو استعملت بصفة أسلحة (الفقرة الثانية) .

فإذا استعملت القوة أو العنف بالقفل جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية الى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر، وجاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها الى ثلاث سنين لحامل الأسلحة أو الآلات المشابهة لها (المادة الثالثة فقرة أولى) .

٢٠ - مسئولية المتجهرين عن الجرائم التي ترتكب في التجمهر - تنص المادة الثالثة في الفقرة الأخيرة منها على أنه إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الفرض

المقصود من التجهيز بجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجهيز وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء إذا ثبت عليهم بالفرض المذكور

وبعد هذا استثناء من قواعد الاشتراك التي تقضى بأن لا يعاقب الشريك إلا إذا كان لديه قصد الاشتراك في الجريمة . فان هذا النص يعتبر كل شخص من المتجهزين مسئولا بصفة شريك عن الجرائم التي ترتكب في أثناء التجهيز تنفيذاً للفرض المقصود منه ولو لم يكن قاصداً الاشتراك في هذه الجرائم بالذات .

٢١ - ويشترط لتطبيق هذا النص : (١) أن تقع الجريمة في حال قيام التجهيز، (٢) أن ترتكب الجريمة بقصد تنفيذ الفرض المقصود من التجهيز والذي يجب أن يكون من الأغراض غير المشروعة المنصوص عليها في المادة الثانية ، (٣) أن يثبت علم المتجهزين بالفرض المذكور .

٢٢ - وقد حكم بتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة على أشخاص اشتركوا في تجهيز حصل في محطة السكة الحديدية وارتكبت في أثناءه الجرائم الآتية تنفيذاً للفرض المقصود منه والذي كانوا عاملين به وهي : (١) مقاومة رجال البوليس والخفر بالقوة والعنف والتعدي عليهم بالضرب أثناء تأدية وظيفتهم وهي منع التجهيز ودخول المحطة للنظام بأن ضربهم فأحدثوا بأحدهم عاهة مستديمة وأحدثوا بآخرين جروحاً، (٢) اتلاف مباني ومنقولات بالمحطة عمداً . واعتبر أولئك المتجهزون شركاء في جرائم التعدي وأحداث الساحة المستديمة والاتلاف المذكورة (جنائيات التنازق ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٤٩ بليس سنة ١٩٣٠) .

٢٣ - مسئولية مديري التجهيز - تنص المادة الرابعة على أن مديري التجهيز (organiseurs) الذي يقع تحت حكم المادة الثانية (أى الذى يحصل لفرض غير مشروع) يعاقبون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجهيز ويكونون مسئولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء

الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجهيز ولو لم يكونوا حاضرين في التجهيز أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

٢٤ - ولا ينطبق حكم هذه المادة على من ينظم تجهيزا مسموحا به ثم يصبح ممنوعا فيما بعد بسبب عرضي خارج عن إرادته وبدون أن يثبت أنه كانت له يد في هذه النتيجة . ولكن المنظم (المدير) يقع تحت طائلة هذه المادة إذا استمر في التنظيم رغم الأمر الصادر بمنع التجهيز . والمادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ معقولة بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ تعاقب الداعي أو المنظم للاجتماع أو الموكب أو المظاهرة إذا استمر في الدعوة لها أو في تنظيمها بالرغم من منعها مهما كان وقت المنع وحتى ولو كان هذا المنع صدر أثناء القيام بالمظاهرة ، فالقانون يسوى التحريض أثناء المظاهرة بالتحريض الذي يسبقها (جنایات الزنا ذی ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٤٩ بجلس سنة ١٩٣٠) .

في التحريض على الفسق والفجور

De l'excitation à la débauche.

المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ ع (تقابلان المادة ٣٣٤ ع فـ)

ملخص

نص المادة ٢٣٣ ع ١

الفصل الأول — في أركان الجريمة ٢

الركب الأول : التحريض على الفسق ٣ و ٤ — الأشخاص الذين ينطق عليهم حكم المادة ٢٣٣ ع

٥ الى ٨ — الأفعال التي تعد تحريضا أو تسجيلا أو مساعدة على الفجور أو الفسق ٩ الى ١٣

الركب الثاني : المادة ١٤ الى ٢٠

الركب الثالث : السن ٢١ و ٢٢

الركب الرابع : القصد الجنائي ٢٣ الى ٢٦

الفصل الثاني — في عقاب الجريمة والعقوبات المشددة لها والاشتراك فيها .

عقاب الجريمة ٢٧ — الظروف المشددة ٢٨ الى ٣٠ — الأصول ٣١، منولو القرية أو الملاحقة ٣٢ —

من لم سلطة على الجني عليه ٣٣ و ٣٤ — انعدام الأجرة ٣٥ و ٣٦ — الاشتراك في الجريمة ٣٧ الى ٣٩

الفصل الثالث — في بيان الواقعة في الحكم ٤٠ الى ٤٦

المراجع

جارو طبعة تالفة ج ٥ ص ٥١٧، وبارسون ج ١ ص ٨٦٦، وشوفو على طبعة سادة ج ٤٠

ص ٢٤٥، ريلانش ج ٥ ص ١٦٤ وأحدك أمين طبعة ثانية ص ٤٥٩، وجودبي ج ٣ ص ٧٢٩،

وموسوعات دالوز تحت عنوان (attentats aux mœurs) ج ٥ ص ٤٣٢ ن ١٣٦ و ملحق دالوز

ج ١ ص ٦٩٢ ن ٦٢ .

١ — المادة ٢٣٣ ع — نصها : كل من تعرض لافساد الأخلاق

بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا من الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور

والفسق ذكورا كانوا أو أناثا أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب

بالحبس .

الفصل الأول - في أركان الجريمة

٢ - لهذه الجريمة أربعة أركان : (١) فعل التحريض أو التسهيل أو المساعدة على الفجور أو الفسق، (٢) الاحتياط على ذلك، (٣) صغر سن المجنى عليه، (٤) القصد الجنائي .

الركن الأول : التحريض على الفسق

٣ - يعاقب القانون من تمريض لافساد الأخلاق بتحريضه الشباب على الفجور أو الفسق أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم (en excitant, favorisant ou facilitant la débauche ou la corruption de la jeunesse) .

٤ - وهذا الركن يستلزم البحث في أمرين : الأول من هم الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم المادة ٢٣٣ ع ، والثاني ما هي الأفعال التي تعد تحريضا أو مساعدة أو تسهلا للفجور أو الفسق .

٥ - الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم المادة ٢٣٣ ع - لا نزاع في أن القوادين أى الوسطاء الذين يمتدحون بتحريض الشباب على الفسق والفجور يقومون تحت طائلة المادة ٢٣٣ ع . ولكن هل يقع أيضا تحت طائلة هذه المادة من يحرضون على الفسق والفجور لارضاء شهواتهم الشخصية أى من يعملون كفساق لا كوسطاء في الفسق ؟ ذلك موضوع خلاف بين المحاكم والشرح في فرنسا .

٦ - أما المحاكم الفرنسية فقد أخذت في بادئ الأمر بأوسع الآراء وأدخلتها عفوا . فلم تقصر تطبيق المادة ٣٣٤ المقابلة للمادة المصرية على القوادين الذين يجرون بافساد الشباب ويمرضونه على الفسق ويحولون له ميل الزواية، بل طبقها أيضا على كل من يعمل على إفساد أخلاق الشباب لارضاء شهواته الشخصية .

ثم عدلت عن هذا الرأي وقضت بأن المادة ٣٣٤ لا تنطبق الا على القوادين الذين يعملون لارضاء شهوات الغير. ثم عدلت مرة أخرى وسلكت سبيلا وسطا فلم تقصر تطبيق هذه المادة على من يتخذون القيادة حرفة لهم بل طبقتها على كل من يسعى في افساد الشباب ونشر الرذيلة ولو كان ذلك لارضاء شهواته الشخصية بحيث لا يفلت من طائلة القانون الا أعمال الإغواء الشخصي المباشر التي لا يدخلها أى عنصر من شأنه أن يلحق بها صفة التحريض على الفجور . وسنشرح هذا الرأي فيما يلي (أعتر جارسون مادة ٣٣٤ ن ١٨ الى ٥٦ وباروطية تاليج ٢١٢١ ن ٥).

٧ - وأما الشراح ففهم من يرى وجوب إطلاق حكم المادة وتطبيقها على كل من يعمل على إفساد أخلاق الشباب بالتحريض أو المساعدة أو التسهيل سواء أكان ذلك لارضاء شهوة الغير أم شهواته الشخصية بلا تمييزين حالة وأخرى ويعتمد في ذلك على عموم النص (بلاشر ١٤٢٥ ن ٥).

ومنهم من يوافق على عدم قصر المادة على القوادين الذين يتناولون أجرا على وساطتهم ، ولكنه يرى وجوب الوسيط على أية حال ، مع التسليم بأن المادة لا تنطبق على من يحرض الشبان على الفجور ارضاء لشهواته الشخصية فقط (جارسون مادة ٣٣٤ ن ٥٧ وشوفرويل ١٥٣٥ ن ٤).

ومنهم من يرى ذلك الرأي الوسيط الذى استقر عليه القضاء الفرنسى وعلى رأسهم جارو . وربما كان رأيه أوجه الأراء .

٨ - فلاحظ هذا العلامة أن نص المادة ٣٣٤ (المقابله للمادة ٢٣٣) يشمل صورتين من صور التعرض لافساد الأخلاق وهما : (١) التوسط لمساعدة الشبان على الفسق أو تسهيله لهم ، (٢) تحريض أولئك الشبان على الفجور .

وينتج عن ذلك : (١) أن المادة لا تعاقب القوادين فقط ، أى الذين يحترفون بالتحريض على الفسق والفجور أو تسهيله أو المساعدة عليه لحساب الغير نظير أجر يتقاضونه ، بل تعاقب أيضا من يعملون من أنفسهم وسطاء في الفسق والفجور ولو لم

تكن لديهم فكرة الكسب . فكل من يتوسط في إفساد الأخلاق مهما كان الباعث له عليه يقع تحت طائلة القانون بشرط توفر باقي أركان الجريمة . ويدخل في حكم المساعدة من اعتاد جمع الشبان ومشاهدة ما يأتونه فيما بينهم من أعمال الفحش سواء أكان غرض الجاني من ذلك إثارة شهوات الغير أو إرضاء شهوته الشخصية .

(ب) ولكن هل تستلزم المادة حتماً وجود وسيط بين شخصين أو أكثر، أو أنها تتناول من يحرض الشبان على الفجور لإرضاء شهواته الشخصية؟ يفرق جازو بين أعمال التحريض على الفجور وأعمال الإغواء الشخصي المباشر . فمن يرتكب أعمال فحش على نفسه على مرأى من فتيان أو فتيات يأتى بهم مغردين بقصد إفساد أخلاقهم يرتكب جريمة التحريض على الفجور ولو أنه لا يعتبر وسيطاً في هذه الحالة ، ذلك لأن شرط الوساطة واجب في صورة المساعدة على الفجور أو تسهيله ولكنه غير واجب في صورة التحريض عليه . ويكون الأمر كذلك بالنسبة لمن يرتكب أعمال الفحش على غيره على مرأى من أولئك الفتيان أو الفتيات . وفي الواقع ليس من ضرور التحريض على الفجور إيقاف شهوات الشبان وإفساد تصوراتهم بمثل هذه الأعمال ؟

وبالعكس لا يعاقب بمقتضى المادة ٣٣٤ ف (٢٣٣ مصرية) من يقدم على إغواء فتاة يبلغ عمرها أكثر من أربع عشرة سنة ويقتد منها خلية له مدة من الزمن . فان أعمال الفحش في هذه الحالة لا يدخلها أى عنصر آخر من شأنه أن يكون منها جريمة يعاقب عليها القانون . ولا يمكن القول بالعقاب على هذه الأعمال إلا إذا قيل يجوز العقاب على المعاشرة غير الشرعية أو الإغواء واعتبار الاعتداء على الفجور نفسه أو الإغواء جريمة خاصة ، وبعبارة أخرى تحويل هتك العرض الذى يقع على شاب تجاوز سن الحماية القانونية من فعل لا يعاقب عليه قانوناً الى جريمة يعاقب عليها .

(ج) ولكن هل هذا الإغواء الشخصى المباشر الذى لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات يشمل العلاقات غير الطبيعية بين الجاني والشبان ذكورا كانوا أو إناثا ؟

فإن الإغواء بمناهج الصحيح هو فعل من يخضع فتاة قاصرة لرغباته كما يباشر معها علاقة طبيعية ولو غير شرعية ولكن هل يصح القول بأن هناك مجرد اغواء شخصي في تلك الأعمال الشاذة إذا ارتكبت مع الشبان ؟ يرى جاور أنه وإن كان قضاء محكمة انتقض القرينة لم يصل لحد معاقبة الاعتداء على هذه الأعمال إلا أنه من الصعب أن يقال بأنها لا تعتبر تحريضا على الفجور، ويحل رأيه هذا بأن الشارع لم ينظر عند وضع المادة ٣٣٤ ف إلى الفعل المادي المكتون للفجور بل نظر إلى التعرض لانفساد الأخلاق بالتحريض على الفجور أو تسهيله أو المساعدة عليه . والشخص الذي يسمى في امتاع نفسه بملاقات غير طبيعية إنما يقدم أداة للفجور وطريقة للفساد وسيلة لتنبيه أفكار الشبان وإثارة حواسهم . وعلى فرض ثبوت أن الشارع لم يقصد تلك الفئة من الناس الذين يحضون على الفساد بغیر باعث سوى الرذيلة فيكنى أنه لم يخرجهم من مقصده للقول بوجود معاقبتهم حرصا على أخلاق الشبان وصيانة له من هذا الفساد الذي يفت في عضده وينك من قوته (جاوره ن ٢١٢٣) .

٩ - الأفعال التي تعد تحريضا أو تسهيلا أو مساعدة على الفجور أو القس - يعقب القانون على ثلاثة أفعال : التحريض والتسهيل والمساعدة . وليس يلزم أن ترتكب هذه الأفعال معا، بل يكفي ارتكاب واحد منها للوقوع تحت طائلة المادة ٣٣٣ ع .

إلا أنه لما كان القانون لم يبين الطرق التي يمكن بها التحريض على الفجور أو المساعدة عليه أو تسهيله فينتج عن ذلك أن للعالم أن تبحث فيها وتبينها (جاوره ن ٢١٢٦ وانظر هذا المحرر تقض ١١ مارس سنة ١٩١٦ ج ١٧ عدد ٩٤) .

١٠ طرق التحريض على الفجور - أما التحريض على الفجور فيمكن حصوله بثلاث طرق : الأقوال والرسوم والأعمال .

فالتحريض الشفهي بالأقوال ينتج مثلا عن نصائح صريحة ومتكررة تلقى بقصد دفع الشباب الى سلوك سبيل الفواية . ولكن مجزء النفوة أمام الشبان بعبارات قبيحة لا يعد تحريضا على الفسق ولو أمكن أن يكون لها أسوأ الأثر في نفوسهم .

ويدخل في التحريض عرض رسوم مخالفة للأداب على أنظار الشبان أو بيعها لهم متى كان غرض المعارض أو البائع التحريض على الفسق بهذه الطريقة سواء لتحقيق شهوات الفير أو لتحقيق شهواته الشخصية .

وينتج التحريض أيضا عن أعمال مخلة بالأداب تقع على الشبان أو على مرأى منهم لأنه من شأن هذه الأعمال افساد أخلاق الشبان وإهاجة حواسهم ودفعهم الى ارتكاب الفاحشة (جارد ٢١٢٦ ن ٢٣٣٤ وجارسون مادة ٨٢ و ٨٣ و ٨٤) .

وقد قضت محكمة النقض والابرار المصرية بأنه ليس من الواجب أن يكون التعمد من التحريض على الفسق والفجور طلب اللغة الجسدية من غير طريقها الشرعي لأن جميع الطرق المستعملة لتسهيل الفجور أو التحريض عليه مثل بيع زسوم مخالفة للأداب أو افساد عقول القصر بواسطة عرض مناظر وقائع مبيحة أو مخالفة للأداب تقع تحت المادة ٢٣٣ ع . فالأب الذي يرسل ابنته الى محلات الملاهي ويسمح لها بالرقص في التهاوى ومخالفة الرجال ومعاقرة الخمر معهم يجوز عقابه بالمادة المذكورة . (نقض ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ ج ١٤ عدد ٧١) .

١١ - طرق التسهيل أو المساعدة على الفجور - وأما تسهيل الفجور أو المساعدة عليه فينتج عن كل عمل من أعمال الوساطة يمد به الجاني للفاسق سبيل قضاء شهواته أو للقاصر سبيل الفواية . وطرق التسهيل والمساعدة لا تدخل تحت حصر . فتطبق المادة ٢٣٣ ع على من يجلب الفتيات القاصرات الى بيوت الدعارة ومن يسهل لمن ذلك ومن ينقل الفتيات من منزل بقاء الى منزل آخر ، وصاحبة المنزل التي تقبل عندها فتيات قاصرات ، ومن يؤجر غرفة مفروشة لتزكك فيها أفعال الفسق والفجور مع الفتيات القاصرات ، والأم التي تسهل لبنتها القاصر معاشررة الفساق (جارسون مادة ٢٣٣٤ و ٧١ وما بعدها وجارد ٢١٢٦ ن ٢٣٣٤) .

١٢ - لكن يجب في كل هذا أن يكون بين أفعال التحريض أو المساعدة وفساد الأخلاق رابطة سببية المباشرة . فلا يدخل في حكم المادة ٢٣٣ ع التاجر الذي يبيع أثاثا لقرش متزل يرتكب فيه الفسق مع الشباب (جارسون مادة ٣٣٤ ن ٨٥ . وجارو ٥ ن ٢١٢٦) .

١٣ - غير أنه لا يشترط من الجهة الأخرى لتمام الجريمة أن تكون أخلاق الشباب قد فسدت فعلا . ولا يغير من وجه الجريمة أن تكون أخلاق المجني عليه فاسدة من قبل (جارسون مادة ٣٣٤ ن ٨٦ و ٨٧ وجارو ٥ ن ٢١٣٠) .

الركن الثاني : العادة

١٤ - هذه الجريمة من جرائم العادة . فلا تتكون إلا بتكرار الأفعال المعاقب عليها . ويجب أن ينظر الى تكرار هذه الأفعال بالنسبة لعلاقتها بالفاعل لها لا بالمجني عليهم فيها ، فإن القانون إنما يعاقب على حالة للتهم هي اعتياده على نشر أو تسهيل الفجور . وهذا الاعتياد يمكن أن ينتج إما عن وقائع متكررة أرتكبت في أزمنة مختلفة على شخص واحد ، أو من وقائع أرتكبت بالتوالي على عدة أشخاص . وعلى هذا فإذا كان تعدد المجني عليهم ليس بشرط في تكوين العادة فإن هذا التعدد من جهة أخرى قد لا يكفي لتحقيق هذا الركن من أركان الجريمة . بل الذي يجب توافره هو تكرار وقائع التحريض على الفجور (جارو ٥ ن ٢١٢٧ وجارسون مادة ٣٣٤ ن ٨٨ الى ٩٢) .

١٥ - فالعادة كما قلنا يمكن أن تنتج عن عدة أفعال أرتكبت على شخص واحد . وقد حكم بأن ركن العادة في جريمة تحريض الشبان على الفسق لا يستلزم تعدد المجني عليهم ، فيكفي أن تكون المجني عليها واحدة متى تكرر وقوع الجريمة عليها في أزمان مختلفة (قض ٢٥ شبتر ١٩١٥ ج ١٧ عدد ٤٦) .

وأن ركن العادة يعتبر متوافرا متى تعددت التحريض على الفجور ولو كان المجني عليه واحدا . فإذا اتهم عدة أشخاص بتحريضهم عادة عدة فتيات على الفسق والفجور وثبت أن ركن العادة قد تم بشروطه بالنسبة لكل مجني عليها من الفتيات المذكورات

تتكون جريمة التحريض قائمة بالنسبة لكل فئة على أفرادها ويكون الفاعل لكل واحدة من هذه الجرائم مسئولاً عما هو مقرر لها من العقوبة (بنيات صرماية ١٩١٥ خفون ٣٠ ص ٧٣) .

١٦ - وبدهى أن ركن العادة لا يستلزم تعدد الأشخاص الذين يقدم لهم الشبان للفسق والفجور (جارسون مادة ٣٣٤ ن ٩٩) .

١٧ - وبالعكس قد لا يكفي تعدد المجني عليهم لتكوين ركن العادة إذ الواجب تكرار الأفعال . فن يقدم لشخص فئتين معا لفسق بهما لا تطبق عليه المادة ٢٣٣ ع (جارو ٥ ن ٢١٢٧ وجارسون مادة ٣٣٤ ن ١٠١) .

١٨ - وللقاضى شيء من السلطة في تقدير ركن العادة . ومن المقرر أن العادة تتكون بوقوع الفعل مرتين على الأقل (جارسون مادة ٣٣٤ ن ٩٣ وجارو ٥ ن ٢١٢٧) .

وقد حكم بأنه متى كان الثابت أن المتهم الأولى قابلت المجني عليها عقب خروجها من منزلها فاستدرجتها حتى أخذتها الى محلها المخصصة للبقاء والتي تقوم المتهم الثانية بإدارتها ومكثت عندها تماطى الفحشاء مدة شهر تقريبا فلا شك في أن إتهام المتهمتين للجنى عليها في منزلها المعد للبقاء تماطى الفحشاء فيه دال بنفسه على تكرار التحريض وبلوغه مبلغ العادة (قضى ١٦ ماي ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٥٦ سة ٤٦ قضائية) .

١٩ - ويلاحظ أن كلمة "عادة" الواردة بالمادة ٢٣٣ ع منصبة على جميع طرق الانسداد من تحريض ومساعدة وتسهيل لا على التحريض فقط كما قد يفهم من سياق النص العربى

٢٠ - هل تعتبر الجريمة مستمرة ؟ قلنا إن جريمة التحريض على الفسق والفجور هي من جرائم العادة . ولكن محكمة النقض والابرام قررت "أنها جريمة مستمرة فبداً سرعان المدة لا يمكن أن يكون إلا من تاريخ آخر الوقائع التي يتكون من تكرارها ركن الاعتياد للمقاب عليه" (قضى ١١ مارس سة ١٩١٦ ج ١١ عدد ٩٤) .

وهذا خلط بين الجرائم المستمرة والجرائم ذات العادة ، فإن الأولى تستكون من فعل إيجابي أو سلبي مخالف للقانون يستمر مدة من الزمن وأما الثانية فتستكون من أفعال متعددة لو أخذ كل منها على حدة لما عوقب عليه ولكنها تصبح معاقبا عليها لو تكررت بحيث تكون عادة عند الجاني . ويختلف حكم كل منهما فيما يخص إسقاط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضي المدة كما سنبينه في باب سقوط الدعوى العمومية .

الركن الثالث : السن

٢١ - يشترط لتكوين الجريمة أن يقع التحريض على شبان لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة ذكورا كانوا أو إناثا . ولما كان سن المجنى عليه ركنا أساسيا للجريمة وجب على الاتهام أن يثبت لامكان تطبيق المادة ٢٣٣ ع .

ويكون الإثبات عادة بشهادة الميلاد . وإذا لم تخدم هذه الشهادة فيجوز إثبات السن بالكشف الطبي أو أى دليل آخر يمكن أن يستفاد من التحقيقات أو المرافعات (جازو ٥٥ ن ٢١٢٨ و جارسون مادة ٣٣٤ ن ١٠٤) .

٢٢ - وقد حكم بأن التصريح الذى يعطيه البوليس الى فتاة لمباشرة الدعارة ليس فى حد ذاته وبالنسبة لمن حرّض الفتاة على الفسق دليلا كافيا على توافر السن المطلوب الذى ينبى أن يكون محاطا بضمانات أهم من ذلك لا سيما وقد أظهرت التجارب أن مثل تلك التصريحات الإدارية تمنى على أساس واه - جارسون ج ١ ص ٨٨٠ - (قض ١١ مارس سنة ١٩١٦ ع ١٧ عدد ٩٤) .

الركن الرابع : القصد الجنائى

٢٣ - جريمة تحريض الشبان عادة على الفسق والفجور هى من الجرائم القصدية أى التى يشترط فيها القصد الجنائى . ويتوفر هذا القصد متى علم المتهم أنه يتعامل مع شخص لم يبلغ سن الثماني عشرة سنة ومتى أقدم عمدا على إفساد هذا

الشخص ارضاء لشهوات الغير أو تحقيقاً لشهواته الشخصية (جلد ٢١٩ ن ٢١٩ وجارسون مادة ١٠٦ ن ١٠٦) .

٢٤ - وكان من مقتضى القواعد العامة أن النيابة هي التي يجب عليها إثبات توفر القصد الجنائي لدى المتهم بما في ذلك علمه سن المجنى عليه . ولكن بعض المحاكم الفرنسية قلبت وضع الإثبات وفرضت علم المتهم بصغر سن المجنى عليه وحملته نتيجة خطئه في عدم التحقق من ذلك ابتداء (أنظر جارسون مادة ٣٣٤ ن ١٠٨ الى ١١٢) .

٢٥ - وعلى هذا المبدأ جرت محكمة النقض والإبرام المصرية اذ قضت في حكم لها بأنه ليس من الواجب حتماً في جريمة تحرير الشبان على الفسق أن يذكر في الحكم أن المتهم يعلم بسن المجنى عليه لأن المحكمة ترى ما قضت به محاكم عديدة (في فرنسا) من أن الحكم على متهم من أجل جريمة الاعتياد على تحرير القصر على الفسق يترتب ضمناً توفر ذلك العلم كفاية عند ذلك المتهم (نقض وإبرام فرنسا ٤ يناير سنة ١٩٠٢ دالوز سنة ١٩٠٢ ج ١ ص ٥٢٨) . والواقع أن السن أمر عمومي فن يرتكب ضد شخص عملاً جنائياً اذا كان لذلك الشخص السن الذي ينص عليه قانون العقوبات دون أن يبحث أو يدقق في بحثه عن عمره فانه يعتبر أنه مرتكب لهذا العمل الجنائي اذا كان الشخص المذكور قد بلغ حقيقة السن الذي يستلزمه قانون العقوبات ، وهذه هي حالة اللجنة الاحتمالية التي تكفي لتكوين الجنسية ، فالمتهم لا يفلت بناء على ذلك من العقاب الا اذا كان جهله للسن الحقيقي للمجنى عليه نتيجة خطأ قهري أو ظروف استثنائية يلزمه التمسك بها وإثباتها - قانون العقوبات البلجيكي تأليف سرفيه ونيل ج ٢ ص ٧٣ - (نقض ١١ مارس سنة ١٩١٦ ج ١٧ عدد ٩٤) .

وقضت في حكم آخر بأن المادة الثامنة من لائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بإجبارها على صاحبة البيت إخطار البوليس عن أسماء العاهرات وألقابهن وأسمائهن قد حملتها مسؤولية خطئها في عدم التحقق من ذلك ،

ولهذا جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والتجور أن يدفع بجهله من المحنى عليه الحقيقية ما لم يثبت أن الجهل كان نتيجة خطأ أوقعته فيه ظروف استثنائية لا يعد مسؤولاً عنها (تقر ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ ع ٣٠ مدد ١٣٦).

٢٦ - وبناء عليه فليس للتهم أن يتسكك بأن المحنى عليها وهى فئة لم تبلغ الثامنة عشرة من عمرها بينها تذكرة من البوليس تتيح لها مباشرة الدتارة (أنظر حكم ١١ مارس سنة ١٩١٦ وبارسون مادة ٣٣٤ ن ١١٢) .

الفصل الثانى - فى عقاب الجريمة والظروف المشددة

لها والاشتراك فيها

٢٧ - عقاب الجريمة - يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٣ ع بالحبس .

٢٨ - الظروف المشددة - تنص المادة ٢٣٤ ع على أنه " إذا كان تحريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لم واقعاً ممن نص عنهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ (أى إذا كان الفاضل من أصول المحنى عليه أو من المتولين تربته أو ملاحظته أو بمن لهم سلطة عليه أو كان خادماً بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم) تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع " .

٢٩ - هذه المادة لاتنص على جريمة خاصة هى التحريض على الفجور أو الفسق ممن نص عنهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ وإنما تنص على ظرف مشدد للجريمة نفسها .

ينبنى على ذلك أنه يجب توافر ركن العادة فى الجريمة المشددة كما فى الجريمة البسيطة . وهذا الركن يتحقق كما سبق بيانه من تكرار أفعال التحريض على الفسق

أو التسييلات التي قدمت في سبيله بدون حاجة لتعند المجنى عليهم . الا أنه يمكن التساؤل عما اذا كان الوالدان اللذان يقدمان ابنتهما القاصر الى فاسق تصح معاقبتها لتجريضهما عادة هذه البنت على الفسق والفجور في حالة ما اذا استمرت العلاقات بينها وبين الفاسق . يظهر أن المحاكم الفرنسية التي كثيرا ما طرحت عليها هذه المسئلة تفرق بين حالتين : فاذا انقطعت صلة الوالدين بابنتهما بمجرد تقديمها للفاسق واستمرت العلاقات الناشئة عن وساطتهما دون أن يكون لها دخل في ذلك فان الفعل الذي ارتكبه واحد وهو لا يكفي لتكوين الجريمة . بخلاف ما اذا تبادى الوالدان في رضائهما عن فساد ابنتهما القاصر فان التبادى والاستمرار في هذا الرضاء يكفي لتكوين عادة التجريض على الفجور (جارد ٢١٤٢٠) .

٣ - ولكن هل يستلزم توفر الظرف المشدد في جميع الأحوال المكونة للعادة أو يكفي وجوده في فعل واحد منها ؟ قضت محكمة النقض والابرام بأن الواقعة تعتبر جنابة منطبقة على المادة ٢٣٤ ع متى وقع فعل من أفعال التجريض في الوقت الذي كان لثمة سلطة فيه على المجنى عليه ولو بدأ التجريض قبل أن تنشأ السلطة (نقض ٥ يناير ١٩٢٦ قضه رقم ١٧١ س ٤٣ قضائية) .

٣١ - الأصول - أصول المجنى عليه (ascendants) هم من تسأل منهم المجنى عليه تاسلا حقيقيا . فلا يدخل في ذلك الأب بالتبني .

٣٢ - متولو التربية أو الملاحظة - الأشخاص المتولون تربية المجنى عليه أو ملاحظته (ceux qui sont chargés de son éducation ou de sa surveillance) هم من وكل اليهم الاشراف عليه سواء أ كانوا من أقاربه أو من غيرهم كالأسناد والوصى وزوج الأم وغيرهم ممن يقومون في الواقع بتربيته وملاحظة شؤنه .

٣٣ - من لهم سلطة على المجنى عليه (ceux qui ont autorité) - يراد بالسلطة هنا التفوذ الذي لبعض الناس على غيرهم ممن هم تابعون لهم . وهي على نوعين : (١) السلطة القانونية أو الشرعية وهي التي يرجع مصدرها الى القانون

نفسه كسلطة الزوج على زوجته والوصى على قاصره والأب والأم على أولادهما والسيد على خادمه أو عامله (٢) والسلطة الأدبية أو الفعلية وهى التى تنتج من الظروف ومركز الأشخاص كسلطة المم وزوج الأم وعشيرها وزوج الأخت والوالد الزوج . ومن المسلم به أن السلطة الفعلية لها نفس الأثر الذى للسلطة الشرعية من حيث تشديد العقاب وذلك لأن النص لا يفرق بين سلطة وأخرى ولأن سبب التشديد راجع الى ما لحاق من قوة التأثير الأدبية على المحنى عليه، وقوة التأثير واحدة إما كان مصدرها (جاره) ٢١٠٧ و٢١٠٨ وجارسون مادة ٢٣١ ن ١٣١ وما بعدها) .

٣٤ - وقد حكم بأن الزوج الذى يتعرض لافساد اخلاق زوجته القاصر عن سن الثمان عشرة سنة يدخل تحت حكم المادة ٢٣٤ ع اذ أن للزوج سلطة على زوجته بالمعنى المقصود من المادة ٢٣٠ فقرة ثانية ع (قض مارس ١٩١٥ ثلاث ٢ عدد ٢٢٤ و٥ يابرس ١٩٢٦ قضية رقم ١٧١ س ٤٣ قضائية) .

وأنه من المقرر أن السلطة إما أن تكون شرعية أو فعلية مبنية على النفوذ والقوة فيعتبر من قبيل السلطة الفعلية حالة شخص له نفوذ قوى على فتيات كان يأويهن فى منازل معدة للدعارة ويعرضهن على المترددين على تلك المنازل لارتكاب الفاحشة معهن ويراقبن مراقبة شديدة فلا يسمح لهن بالخروج إلا لمكان الكشف محروسات به أو بمخدمه أو يرسل بعضهن إلى خارج القاهرة مدة من الزمن عقاباً لمن متازلاً عما له من السلطة عليهن لغيره مؤقناً نظير أجر معين (نقض يابرس ١٩٢٦ قضية رقم ١٧١ س ٤٣ قضائية) .

٣٥ - الخدم بالأجرة (serviteurs à gages) - ينص القانون على تشديد العقوبة إذا كان الفاعل خادماً بالأجرة عند المحنى عليه أو عند أحد أصوله أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو من لهم سلطة عليه .

٣٦ - وعبارة "خادم بالأجرة" الواردة فى المادة ٢٣٠ ع لا يصح قصرها على من هم ملحقون بشخص المحنى عليه، كما لا يصح أن تناول كل فرد يشتغل بالأجرة الجنى عليه أو لمن لهم سلطة عليه، بل يدخل تحتها الأشخاص الذين يسكنون

أو يترددون على منزل المحنى عليه أو منزل أحد ممن لهم سلطة عليه والذين يحدون في هذا التقرب من المحنى عليه بسبب الخدمات المأجورة التي يقومون بها. فرصا وتسهيلات لارتكاب الجريمة لا تيسر لغيرهم (قضى ٢٦ أغسطس ١٩١٨ ج. ٢٠ عدد ٢٧٥)

٣٧ — الاشتراك في الجريمة — تطبق قواعد الاشتراك على جريمة تحريض الشبان على الفجور . فمن يشترك في أعمال التحريض على الفجور — مع علمه بالجريمة — بطريقة من طرق الاشتراك المبينة في المادة ٤٠ غ تجوز محاكمته مع الفاعل الأصلي وعقابه بالعقاب المقرّر له . وهذا أمر مقوّر، من جهة لأنه لا نص في القانون يستثنى شريك المحرض على الفجور من القاعدة العامة، ومن جهة أخرى لأن مقارنة جريمة التحريض على الفجور لا تتعارض مع تعدّد الجناة من فاعلين وشركاء .

وبناء عليه يعدّ شريكا في الجريمة المذكورة من يحرض شخصا أو يتفق معه أو يساعده على تحريض قاصر على الفسق والفجور .

وقد حكم في فرنسا بأنه يعدّ شريكا في التحريض على الفجور الناتج من دخول فتيات قاصرات في بيت للبقاء، الشخص المالك للمقار أو المنزل المعد للبقاء الذي يعيش مع ربة هذا المنزل تكليل لها ويتولى قبض المبالغ المتحصلة ويعرف باسم صاحب المنزل (أنترجايريه ن ٢١٤٠ وجارزون مادة ٣٣٤ ن ٢٠١ و ٢٠٢)

٣٨ — ولكن هل يعدّ شريكا للقواد أو غيره من وسطاء الفسق والفجور من يستفيد من وساطة الغير ويحصل على علاقات له غير شرعية بأشخاص قصر ؟ قد يقال إن هناك تمازضا في أن المرء لا يعاقب إذا أغوى مباشرة شخصا قاصرا بينما هو يعاقب إذا ما استخدم الغير في الوصول إلى أغراضه . ولكن هذا التمازض ظاهري أكثر منه حقيقي إذ الأمر المعاقب عليه هنا ليس هو الفعل المنافي للأداب أو العلاقات غير الشرعية التي قد تكون للفاسق بالفتيات أو الفتيان القصر فإن مثل هذه الأعمال لا تقع كما قلنا تحت طائلة قانون العقوبات . ولكن متى استخدم المرء وسيطا

واستعان به في تحقيق شهوته الشخصية يصبح شريكا لهذا الوسيط بطريق التحرير
ويعاقب على هذا الاعتبار (جارد ن ٢١٤٠ وجارسون مادة ٣٣٤ ن ٢٠٠).

وساء عليه بعد شريكا في جريمة التحرير على الفسق والفجور من يحصل
على ثمة قاصر من. والديها للفسق بها ويساقب بالعقوبة المشددة المنصوص عليها
في المادة ٢٣٤ ع ٢٢٢ كان عالما بصفة الوالدين هذه لأن الفقرة الأولى
من المادة ٤١ ع تقتضي بأن الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي تغيير وصف
الجريمة تؤثر على الشريك اذا كان عالما بتلك الأحوال (غارن جارسون مادة ٣٣٤ ن ٢٠٠).

٣٩ - وكل ما يشترط لعقاب الشريك أن تتوافر بالنسبة له شروط الاشتراك
في الجريمة ؛ فيجب : (أولا) أن يكون قد استعمل إحدى الطرق المينة
في المادة ٤٠ ع وهي التحرير والاتفاق والمساعدة. وفي الغالب يكون اشتراكه
بطريق التحرير بواسطة دفع مبلغ أو تقديم هدية أو الوعد بشيء من هذا القبيل
كأجر للوسيط على وساطته .

(ثانيا) أن يكون عالما بالجريمة التي ارتكبت قاصدا الاشتراك في هذه
الجريمة . وهذا العلم يجب أن ينصب على أعمال التحرير على الفجور التي ارتكبها
الوسيط لمصلحته الشخصية وعلى سن المحنى عليه الذي قدم له .

(ثالثا) أن يتوفر ركن العادة المكون للجريمة التي اشترك فيها . فانه لما كان
الاشتراك لا يعاقب عليه إلا إذا كان متعلقا بجريمة ويجب أن تكون الشروط التي
يتوقف عليها وجود الجريمة الأصلية متوافرة بالنسبة للشريك . وبما أن التحرير
على الفجور لا يعد جريمة إلا بالمادة فينتج عن ذلك أن من يلجأ الى وسيط لقضاء
شهوته لا يعد شريكا إلا إذا توفرت بالنسبة له شرط العادة في الأعمال المستندة للوسيط .

وبما لا نزاع فيه أن الفاسق يعد شريكا حتى لو لم يتعد تحرير الوسيط
أو الاتفاق معه أو مساعدته على جرمته، لأن العادة التي هي شرط لازم لتكوين
جريمة التحرير على الفجور غير مشروطة في المادة ٤٠ ع لتكوين الاشتراك

التحريض أو الاتحاق أو المساعدة . ولكن يجب على الأقل أن يكون الفعل - وإن مفرقا - الذى يراد ترتيب الاشتراك عليه متعلقا بأفعال متكررة ارتكبتها الوسيط لمصلحة الفاسق نفسه . فالشخص الذى لا يلجأ للوسيط فى سبيل قضاء شهوته من فتاة قاصر إلا دفعة واحدة فقط لا يعدّ شريكا لذلك الوسيط مهما كان عدد الأفعال الأخرى المعاقب عليها التى يمكن استنادها للوسيط (جارسون ٢١٤١ ن ٥ و جارسون مادة ٢٣٤ ن ٢٠٤ الى ٢٠٧) .

الفصل الثالث - فى بيان الواقعة فى الحكم

٤ - يجب أن يأتى الحكم القاضى بعقوبة طبقا لادة ٢٣٣ ع على بيان جميع الأركان المكونة للجريمة .

فيجب أن يبين الوقائع المكونة للتحريض على الفجور وصفتها العادية (جارسون مادة ٢٣٤ ن ٢٣٧) .

وقد حكم بأنه اذا قضى على شخص بالعقوبة لأنه أرسل ابنته القاصر الى محلات الملاهى وسمح لها بالرقص والغناء فى القهاوى ومجالسة الرجال ومعاقرة الخمر معهم فيجب أن يبين الحكم نوع الرقص والغناء اللذين يحصلان فى القهاوى التى وضع المتهم ابنته فيها حتى يفسنى لمحنة النقض والإبرام معرفة ما اذا كانت الواقعة تنطبق على أحكام قانون العقوبات أم لا . فاذا لم يبين الحكم ذلك يكون باطلا ويتمين نقضه (قض ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ ج ١٤ عدد ٧١) .

٤١ - وبما أن التحريض على الفسق يتكوّن من وقائع قد تنتج من ظروف خاصة متروكة لتقدير قاضى الموضوع ، فيكفى أن تذكر المحكمة توفر تلك الوقائع ، وليس من الضروري بيان الظروف التى تنتج منها (قض ١١ مارس سنة ١٩١٦ ج ١٧ عدد ٩٤) .

٤٢ - ولما كانت العادة ركزا هاما فى الجريمة وجب أن تين هى ودليها فى الحكم (قض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ عمادة ٩ عدد ٤٥١) .

٤٣ - ولكن يكفي أن يثبت في الحكم على متهم في تهمة تحريض القصر على الفسق والفجور حصول وقائع متعددة ومعنى عليهم مختلفين ، فإن ذلك كاف لاثبات وجود العادة . وليس من اللازم ذكر أسماء المجني عليهم (قض أول مايو سنة ١٩١٥ شرائع ٢ ص ٢٧٦) .

٤٤ - ويجب أن يشمل الحكم على بيان سن المجني عليه لأن العقاب متوقف عليه . فإذا طبقت المحكمة المادة ٢٣٣ ع ولم تذكر سن المجني عليه لا في إعلان حضور المتهم ولا في محضر الجلسة ولا في الحكم كان ذلك وجها مهما للقضاء (قض ديسمبر سنة ١٩٢٤ محاماة ٥ ص ٦٠٨) .

وإذا اكتفى الحكم على الإحالة على التحقيقات ومحضر الجلسة ولم يبين في أسبابه سن المجني عليها الذي علم من التحقيق عد هذا نقصا في بيان الواقعة ينبنى عليه بطلان الحكم ولا يعتبر كافيا ما جاء في وصف النيابة من أن سن المجني عليها أقل من ثمانى عشرة سنة (قض ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ محاماة ٨ عدد ٤٤٩) .

وإذا اقتصررت المحكمة في حكمها على القول بأنها تأخذ بشهادة الطبيب الشرعى عن سن المجني عليها ولم تذكر سنها الذى قدره الطبيب الشرعى عد هذا نقصا في بيان الواقعة ينبنى عليه أيضا بطلان الحكم (قض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ محاماة ٩ عدد ٤٥١) .

٤٥ - ومع ذلك فقد حكم بأنه يكفي أن ينص الحكم صراحة ولو بنوع الاجمال على أن الوقائع المختلفة قد ارتكبت مع قصر لم يبلغوا الثمانى عشرة سنة ، وليس من اللازم ذكر سن كل واحد من المجني عليهم على حدته إلا اذا وجد شك في سن البعض (قض أول مايو سنة ١٩١٥ شرائع ٢ ص ٢٧٦) .

٤٦ - وليس من الواجب حتما في جريمة تحريض الشبان على الفسق أن يذكر في الحكم أن المتهم يعلم بسن المجني عليه لأن الحكم على متهم من أجل جريمة الاعتياد على تحريض القصر على الفسق يعتبر ضمنا توفر ذلك العلم كفاية عند ذلك للمتهم (قض ١١ مارس سنة ١٩١٦ ج ١٧ عدد ٩٤) .

في التحقيق الابتدائي

De l'instruction préparatoire

المواد ٢٩ إلى ٤٥ و ٥٧ إلى ١٢٧ ت ج (تقابل المواد ٦١ إلى ١٣٦ ت ج ف)

ملخص

الفصل الأول — في مسائل عمومية . الفرض من التحقيق الابتدائي ١ و ٢ — متى يجب التحقيق الابتدائي
٣ — الفصل بين سلطة الاتهام والتحقيق في فرنسا ٤ — الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطين في قانون
سنة ١٨٨٣ و ٥٤ ٦ — تحويل المديرين والمحافظين سلطة التحقيق الابتدائي ٧ — الاكتفاء بإشراف
المديرين والمحافظين على تحقيقات النيابة ٨ و ٩ — الجمع بين سلطة الاتهام والتحقيق في يد النيابة
١٠ و ١١ — الاعتراض على تحويل النيابة سلطة التحقيق ١٢ — دفاع المستشار القضائي ١٣ —
إنهاء سلطة التحقيق بيد النيابة في قانون تحقيق الجنابات الجديد ١٤ — الفصل بصفة غير نامة بين
التحقيق والصرف في تيجته في قانون تشكيل محاكم الجنابات ١٥ — تحويل سلطة التحقيق في قانون
محاكم المراكز إلى مأموري الضبطية القضائية المتدربين للقيام بأعمال النيابة العمومية ١٦ — استمرار
المعمل بقرار مجلس النظارة الصادر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ إلى أن أُلغى في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ و ١٧٤

الفصل الثاني — فمن يجري التحقيق الابتدائي ومن يشرف عليه .

الفرع الأول — في رجال القضاء المكلفين بالتحقيق : (١) النيابة العمومية ١٨ — (٢) قاضي
الاحالة ١٩ — (٣) قاضي التحقيق ٢٠ إلى ٢٤

الفرع الثاني — في الانتداب للتحقيق أو الاتابات القضائية . الانتداب إما اختياري وإما إجباري
٢٥ — الانتداب الاختياري ٢٦ إلى ٢٨ — الانتداب الاجباري ٢٩ و ٣٠ ، الأعمال
التي يميز الانتداب فيها ٣١ — شكل الانتداب ٣٢ — تخصيص الانتداب ٣٣ و ٣٤ —
ملاحظة بشأن الأحوال التي يكون فيها لمأموري الضبطية القضائية سلطة التحقيق ٣٥ — الانتداب
للتحقيق خارج القطر ٣٦ و ٣٧

الفرع الثالث — في الاشراف على تحقيقات النيابة . (أولاً) الاشراف القضائي ، اشراف النائب
العمومي ٣٨ — اشراف رئيس النيابة ٣٩ — اشراف القاضي الجزئي وغرفة المشورة ٤٠ —
اشراف قاضي الاحالة ٤١ — الملن في قرارات قاضي الاحالة أمام أودة المشورة ومحاكمة القضاة
٤٢ — (ثانياً) الاشراف الاداري ٤٣

الفصل الثالث — في الصفات العامة للتحقيق الابتدائي .

ماذا يجب أن تكون عليه صفات التحقيق الابتدائي ٤٤ — القانون الانجليزي ٤٥ — القانون
الفرنسي ٤٦ — القانون المصري ٤٧ — صفات التحقيق الابتدائي في القانون المصري ٤٨ — التحقيق

تحررى ٤٩ — الطينة معدودة ٥٠ — حضور الخصوم ٥١ — حضور المأمين ٥٢ و ٥٣ —
سرية التحقيق بالنسبة للمهود والشهود ٥٤ — هل يجوز إطلاع المأمي على التحقيقات ٥٥ — مشروع
قانون يمنع النيابة من إبراء تحقيق سرى ٥٦ — حماية السرية ٥٧ — حق المواجهة معدود أيضا ٥٨
و ٥٩ — تعليلات النيابة ٦٠ — حق اتصال المتهم بالدافع عنه ٦١ — ما يترتب على منع الخصوم
من الحضور والمناقشة ٦٢ — ما يترتب على منع المتهم من الاتصال بمحاميه ٦٣

الفصل الرابع — في المنع في بدء التحقيق بعدم الاختصاص أو بعدم القاب ٦٤ و ٦٥
تقسيم التحقيق الابتدائي ٦٦

الفصل الخامس — في أعمال التحقيق المتصلة بجميع الأدلة ٦٧ و ٦٨

الفرع الأول — في الانتقال الى محل الواقعة ٦٩ الى ٧٦

الفرع الثاني — في تفتيش المنازل . مبدأ المحافظة على حرية المنازل ٧٧ — شروط تطبيق هذا
المبدأ ٧٨ — الأحوال التي يجوز فيها دخول المنازل ٧٩ — حق النيابة في تفتيش المنازل ٨٠ —
التفتيش في منازل المتهمين ٨١ — التفتيش في الأماكن الأخرى ٨٢ و ٨٣ — الانتداب
لتفتيش ٨٤ — سلطة ما مولى الضبطية القضائية المتدربين لأداء وظيفة النيابة أمام الحاكم المركزية
في التفتيش ٨٥ — ملاحظة : التفتيش عمل قضائي لا إداري ٨٦ — الوقت الذي يجوز فيه
التفتيش ٨٧ — ضبط الأشياء ٨٨ — عنصر التفتيش ٨٩ — التفتيش الباطل ٩٠ و ٩١

الفرع الثالث — في ضبط الأوراق . مبدأ تحريم افشاء أسرار الخطابات والتفريقات والتقنيات
٩٢ — الأحوال التي يجوز فيها ضبط الأوراق ٩٣ — تعليلات النيابة بشأن ضبط الرسائل
والتفريقات ٩٤ — استراق السمع في المحادثات التقوية ٩٥ — في تفتيش مكتب المأمي ٩٦
الى ١٠١

الفرع الرابع — في تعيين الخبراء . الخبرة طريق من طرق التحقيق ١٠٢ — النصوص الخاصة
بالخبرة ١٠٣ — تعليلات النيابة ١٠٤ — إحالة على باب الاثبات ١٠٥

الفرع الخامس — في صماع الشهود . النصوص الخاصة ببيع الشهود ١٠٦ — من وكيف يدعى
الشهود ١٠٧ الى ١١٠ — واجبات الشهود ١١١ — واجب الحضور ١١٢ و ١١٣ —
واجب أداء الشهادة ١١٤ و ١١٥ — واجب قول الحق وحلف اليمين ١١٦ الى ١١٨ —
هل أى شكل يسمع الشهود ١١٩ الى ١٢٤

الفرع السادس — في الاستجواب . الفرض من الاستجواب ١٢٥ — متى يكون الاستجواب جائزا
ومتى يكون واجبا ١٢٦ — على أى شكل يكون الاستجواب ١٢٧ ، حق التهم في رفض
الاجابة ١٢٨

الفصل السادس — في الأعمال الاحتياطية المتصلة بشخص المتهم . بيان هذه الأعمال ١٢٩
الفرع الأول — في التكليف بالحضور . ترضيه ١٣٠ — شكله ١٣١ — أثره ١٣٢

الفرع الثاني — في أمر الضبط والاحضار - تمريضه وأثره ١٣٣ — الأحوال التي يجرى فيها إصداره ١٣٤ — شكله ١٣٥ — تنفيذه ١٣٦ الى ١٣٨ — دخول المنازل لضبط التيسين ١٣٩ — استجواب المتهم المضبوط ١٤٠ — أوامر الضبط والاحضار الصادرة من قاضي التحقيق ١٤١ — أوامر الضبط والاحضار الصادرة من مأموري النيابة القضائية ١٤٢ و ١٤٣

الفرع الثالث — في أمر الحبس الاحتياطي -

المبحث الأول — محرمات - خطورة الحبس الاحتياطي ١٤٤ — مشروعيه ١٤٥ — الحبس الاحتياطي كوسيلة لمنع المتهم من الهرب ١٤٦ — الحبس الاحتياطي كطريقة لتحقيق ١٤٧ و ١٤٨ — تعليلات النيابة ١٤٩ — الضمانات الموضوعة لحبس الاحتياطي ١٥٠

المبحث الثاني — في الأحوال والشروط التي يجرى فيها لنيابة إصدار أمر الحبس الاحتياطي - تطور التشريع ١٥١ الى ١٥٤ — الأحوال التي يجرى فيها لنيابة إصدار أمر بالحبس بغير إذن من القاضي الجزئي ١٥٥ — الأحوال التي يجب عليها فيها الحصول على إذن القاضي الجزئي ١٥٦

المبحث الثالث — في شكل أمر الحبس وتنفيذه - شكل أمر الحبس ١٥٧ و ١٥٨ — تنفيذه ١٥٩ و ١٦٠ — استجواب المتهم المحبوس ١٦١

المبحث الرابع — المعارضة في أمر الحبس الصادر من النيابة ومدة أمر الحبس وامتدادها - المعارضة في أمر الحبس ١٦٢ الى ١٦٤ — مدة أمر الحبس ١٦٥ و ١٦٦ — امتداد المدة باذن القاضي الجزئي ١٦٧ الى ١٦٩ — مشروع قانون يمدد الأحكام الخاصة بالمعارضة في أمر الحبس وامتداد مدته ١٧٠ — الامتداد بأمر المحكمة الابتدائية ١٧١ الى ١٧٣ — الحبس بلا أمر ومدة غير محددة ١٧٤

المبحث الخامس — في أوامر الحبس الصادرة من قاضي التحقيق ١٧٥ و ١٧٦

المبحث السادس — في أوامر الحبس الصادرة من قاضي الاحالة ١٧٧

المبحث السابع — كيف يتقاضى الحبس الاحتياطي - إلنا- الأمر ١٧٨ — الإفراج عن المتهم ١٧٩ — الإفراج عن المتهم مؤقتا مع الضمانة (١) من له حق الإفراج المؤقت وفي أي وقت ١٨٠ و ١٨١ — الاختيارات التي يجب مراعاتها في الإفراج المؤقت ١٨٢ — (ب) واجبات المتهم المقترح مع مؤقتا : واجب الحضور ١٨٣ — واجب تقديم الضمان ١٨٤ — تقدير الضمان وتخصيمه ، ١٨٥ — (ج) إلغاء أمر الإفراج ١٨٦ الى ١٨٨ — (د) الإفراج المؤقت بمرقة قاضي التحقيق ١٨٩ — الإفراج الحتمي في مواد الجمع ١٩٠

المبحث الثامن — في نظام الحبس الاحتياطي ١٩١ الى ١٩٣

المبحث التاسع — في نقل التحقيق - القرارات التي تصدر بشأن التحقيق ، الفرض منها ١٩٤ و ١٩٥ — من له الحق في إصدارها ١٩٦ — السلطة التي تتبعها في الكلام على هذه القرارات ١٩٧

فرع الأول — في الأوامر التي تصدرها النيابة على إثر التحقيق الابتدائي ١٩٨
 المبحث الأول — في حفظ الأوراق . متى يؤمر بالحفظ ١٩٩ — صبح الحفظ ٢٠٠ من صدر
 أمر الحفظ ٢٠١ — شكل أمر الحفظ ٢٠٢ و ٢٠٣ — في أثر أمر الحفظ : منع المود الى إقامة
 الدعوى ٢٠٤ الى ٢٠٩ — قيود هذا الأمر ٢١٠ — إلغاء أمر الحفظ بمرة النائب المسمى
 ٢١١ الى ٢١٣ — المود الى إقامة الدعوى لتطهروا أدلة جديدة ٢١٤ و ٢١٥ — ماهي
 الأدلة الجديدة ٢١٦ الى ٢٢٠ — كيفية الحصول على الأدلة الجديدة ٢٢١ — يشترط
 لإسكان الدعوى : الى إقامة الدعوى بعد حفظها لتطهروا أدلة جديدة أن يكون أمر الحفظ سنيا
 على تقدير الأدلة القائمة في الدعوى المحفوفة ٢٢٢ الى ٢٢٧ — أثر أمر الحفظ على الدعوى
 المسند ٢٢٨ الى ٢٣١ — أثر أمر الحفظ الصادر من مأجورى الضبطية القضائية ٢٣٢
 المبحث الثاني — في إحالة الدعوى على المحكمة . إحالة الدعوى على محكمة الجناح أو المحاكمات
 ٢٣٣ — الإفراج عن المتهم ٢٣٤ و ٢٣٥ — إحالة الدعوى على قاضى الاحالة ٢٣٦
 المبحث الثالث — في سلطة النيابة بعد إحالة الدعوى على المحكمة أو على قاضى الاحالة ٢٣٧
 الى ٢٤٨

الفرع الثاني — في قفل التحقيق بمرة قاضى التحقيق . الأوامر الصادرة بأن لا وجه ٢٤٩ —
 الأوامر الصادرة بالاحالة على محاكم المحاكمات والجناح ٢٥٠ و ٢٥١ — إعلان الأوامر
 المذكورة بخصوص ٢٥٢ — المعارضة في أوامر قاضى التحقيق ٢٥٣ الى ٢٥٧ — تكليف المتهم
 بالحضور أمام المحكمة ٢٥٨ — الاحالة على محكمة الجنايات ٢٥٩

الفصل الثامن — في إجراءات التحقيق المخافة لقانون ٢٦٠ ، ١١ ٢٧٣

المراجع

جاردج ص ٤ ، ٤١ وقضان على طبة ثانية ج ٤ ص ٤٤ ، وليواخان ج ١ ص ٢٧٢ ، وبرانولان
 ج ١ ص ١٣٥ ، وعلى بك زكى الراب طبة ثانية ج ١ ص ٢٢٧ ، وأحمد بك نشأت ج ١ ص ٣٦ ،
 وميد العلي بك ص ١ ج ١ ، وموسومات دالوز تحت عنوان (Instruction criminelle)
 ج ٢٨ ص ١٤٢ و ١٥٩ ، وعلقى دالوز تحت عنوان (Procédure criminelle) ج ١٤ ص ١١٧
 ٦٣٦ ن

الفصل الأول — في مسائل عمومية

١ — الغرض من التحقيق الابتدائي — يرى التحقيق الابتدائي
 الى أمرين : الأول جمع أدلة الجريمة ، والثاني تخدير هذه الأدلة من حيث التهمة .
 فالغرض منه إعداد القضية الجنائية ، والإشراف على المحاكمة من قبل بمعرفة السلطة
 القضائية .

ويتلوه أمام المحكمة التحقيق التام الذي ينبغي عليه الحكم .

٢ - وقد وضع نظام التحقيق الابتدائي حتى لا يطرح على سلطات الحكم غير التهم المرتكزة على أساس متين من الوقائع والقانون . وفي ذلك ضمان لمصالح الأفراد وللصلحة العامة على السواء، إذ يحمي العدالة كما يحمي المتهم أن لا ترفع الدعوى اعتباطاً .

٣ - متى يجب التحقيق الابتدائي - غير أن النظم إذا لم تكن لازمة حتى لإدارة شؤون العدالة تؤدي إلى تعطيل حركتها وعرقلة سيرها . ولذا فإن التحقيق الابتدائي ليس في جميع الأحوال من الإجراءات السابقة على الدعوى الجنائية، بل هو غير واجب إلا في الجنائيات حيث لا يمكن أن تحال الدعوى على المحكمة إلا بعد تحقيقها بمعرفة سلطة التحقيق وإحالتها عليها بمعرفة سلطة الحالة . وهو اختياري في الجرح والمخافتات حيث يمكن للنيابة أن ترفع الدعوى إلى المحكمة بدون تحقيق بناء على الاستدلالات التي يجمعها مأمورو الضبطية القضائية، ويمكن للدعى بالحق المدني رفع دعواه مباشرة إلى المحكمة بدون واسطة أية سلطة أخرى .

٤ - الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق في فرنسا - قد جرى القانون الفرنسي على الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق، بفعل الأولى من اختصاص النيابة العمومية وجعل الثانية من اختصاص قاضي التحقيق .

٥ - الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطتين في قانون سنة ١٨٨٣ - وقد نقل قانون تحقيق الجنائيات المصري الصادر في سنة ١٨٨٣ نظام التحقيق الابتدائي عن القانون الفرنسي وأخذ فيه بمبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، فخص النيابة بسلطة الاتهام وجعل التحقيق من وظيفة قاضي التحقيق الذي كان يمين في كل محكمة ابتدائية من بين قضائهم لمدة سنة بقرار من ناظر الحفائية . فكان للنيابة أن تطلب التحقيق دون أن يكون لها الحق في إجرائه بنفسها (مواد ٣ و ٤ و ٥) وكان يجب عليها أن ترفع الأمر إلى قاضي التحقيق في قضايا الجنائيات دون أن يكون لها الحق

في إحالتها مباشرة الى المحكمة (مادة ١٩٠) ومع ذلك فكان لها في مواد الجنج الخبار
بين أن يدعو قاضي التحقيق أو أن ترفع الدعوى مباشرة الى المحكمة كما هو الشأن
في مواد المخالفات (مادة ٣٥) .

وكان قاضي الإحالة هو المختص بإجراء التحقيق سواء بمعرفة أو بمصرفه من
يتدبه لذلك (مادة ٤) . وكان يجوز طلبه من النيابة للتحقيق في مواد الجنج، وكان
يجب طلبه في مواد الجنائيات . ومتى رفع الأمر اليه فكان له أن يدير إجراءات
التحقيق، وكان له في البحث والاستقصاء سلطة أوسع من اختصاصات مأموري
الضبطية القضائية . ولكن لما لم تكن له سلطة الاتهام فما كان يجوز له أن يشرع
في التحقيق الإلزامي على طلب يقتضيه من النيابة العمومية (مادة ٥٢) ومع ذلك
فكان للدعي المدني أن يرفع اليه دعواه المدنية فيحرك بذلك للدعي العمومية
(مادة ٣٠) .

٦ — ولكن مبدأ فصل السلطين لم يكن متبعاً في حالة التلبس بالجريمة ،
بل كان لقاضي التحقيق وللنيابة العمومية في هذه الحالة أن يشرعا في التحقيق من
تلقاء نفسيهما (مواد ٣ و ١٣ و ٤٩) .

٧ — تحويل المديرين والمحافظين سلطة التحقيق الابتدائي —
إلا أنه نظراً لما لوحظ من أن التحقيق الابتدائي بمعرفة قاضي التحقيق كان يؤثر
سير العدالة دون أن تكون له مقابل هذا التأخير نتيجة مرضية فقد رأى اصلاح
هذه الحال بتقوية عمل الادارة في التحقيقات الجنائية بطريقة تحويل المديرين
والمحافظين سلطة التحقيق مع وجودها في الآن نفسه بيد السلطة القضائية . فصدر
دكرتو ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ وعُتل بدكرتو ١٧ يونيو سنة ١٨٩١ بأنه يجوز لكل
من المحافظين والمديرين أن يشار بنفسه تحقيق ما يقع في دائرة اختصاصه من
الجنائيات والجنج وأن يجمع الأدلة والبراهين اللازمة ويحيل المتهمين على النيابة
العمومية ، ولكل من الموما اليهم أن يطلب من النيابة أحد أعضائها ليحضر معه

في التحقيق (مادة ١ من دكرتو ١٧ يونيه سنة ١٨٩١) . ويعين أيضا مأمورون من مأمورى البوليس لتحقيق المواد الجنائية خاصة في بعض المدن وفي الجهات الأخرى التى يعينها مجلس النظار، ويكون انتخاب وتعيين هؤلاء المأمورين بمعرفة ناظر الداخلية بالاتحاد مع ناظر الحفانية (مادة ٣) . ويجوز مع ذلك لأودة المشورة في المحكمة الابتدائية أن تتدب في مواد الجنابات بناء على طلب النيابة قاضيا للتحقيق، وفي هذه الحالة يحقق القاضى المتدب الواقعة بنفسه (مادة ٢) . والتحقيقات التى يجرىها الموظفون المذكورون تبلغ الى النيابة فإن وجدت غير مستوفاة ترفعها لأودة المشورة بالمحكمة وهى تتدب قاضيا لاستيفاء التحقيق اذا رأت لزوما لذلك أو تحيل المتهمين على المحكمة المختصة بنظر الدعوى (مادة ٥) . ولم ينص الدكرتو على مانفعله النيابة اذا وجدت التحقيق مستوفى، ولكن كان المفهوم أن الدعوى لا تحال الى المحكمة الا بواسطة قاضى التحقيق (استئناف مصر ٤ أبريل سنة ١٨٩٢ قضا. سنة ١٨٩٤ ص ٢) .

٨ — الاكتفاء بأشراف المديرين والمحافظين على تحقيقات النيابة — ويظهر أن أحكام الدكرتين السابق ذكرهما لم تأت الا بنتائج قليلة الأهمية، ولذا استعص عنها في الواقع بالقرار الصادر من مجلس النظار في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ الذى اقتصر على تحويل المديرين والمحافظين حق الاشراف على تحقيقات النيابة الى أن ألغيت صراحة بقانون ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ على أثر صدور قانون تحقيق الجنابات الجديد . فقد قضت الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من ذلك القرار بأن "على قلم النيابة في الدعاوى المهمة أن يتفق مع المديرين أو المحافظين على الطرق والوسائل التى توصل لمعرفة الجانين" . وقضت المادة الثالثة بأنه "إذا رغب المدير أو المحافظ في أثناء مباشرة النيابة ومأمورى الضبطية القضائية لعمل التحقيق في المواد الجنائية أن يؤخذ رأيه سواء كان عن الطرق التى يلزم اتخاذها لمعرفة الجانين أو عما اذا كانت الدعوى صالحة لتقديمها للمحكمة أو لقاضى التحقيق أ. عن الأشخاص الذين تهم عليهم الدعوى وجب على النيابة أن ترسل له أوراق

القضية بتمامها وعلى المدير أو المحافظ أن يرد الأوراق النيابة في ميعاد لا يتجاوز خمسة أيام . وبعد الاطلاع على أوراق القضية بمعرفة المدير أو المحافظ إذا لم يقع الاتفاق بينه وبين النيابة على إحدى هذه المسائل الثلاث وجب على النيابة أن تمتنع عن كل عمل يخالف لرايه ورفض الأمر لناظر الحفائية وهو يفصل في الخلاف بغير تأخير .

وقد صدر هذا القرار قبل أن تحوّل النيابة سلطة التحقيق ، ومع ذلك فهو يتكلم عنها على اعتبار أن لها هذه السلطة ولعله يقصد حالة التلبس بالجرمة .

٩ - وقد أصدر ناظر الحفائية منشورا للنيابة العمومية بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٩٥ تليقا على قرار مجلس النظار المشار اليه جاء به : " ان النيابة العمومية لا تزال هي القابضة على زمام إدارة الضبطية القضائية ويبقى لها الحق في اجراء التحريات فيما يحصل من الوقائع الجنائية وفي اقامة الدعوى العمومية . ولما كان النائب عن السلطة التنفيذية في الاقليم أقدر ممن سواه على مساعدة النيابة بما يفيدها لما له من المعرفة بأهل الجهة التي فوض اليه أمر ادارتها والوقوف على ما يجري فيها مما يعمل مشاطرة للنيابة في أعمال التحقيقات الجنائية أمرا طبيعيا لا بد منه فأصبح مكلفا بالاشتراك مع النيابة في هذه التحقيقات وترى النظارة أنه لا بد في الحصول على فوائد هذه المشاركة في العمل من التأكيد على أعضاء النيابة بوجوب الانضمام والوفاق مع المديرين والمحافظين حتى تتمهد بذلك طرق البحث عن الجانين والوقوف عليهم ولا يفوت مع ذلك هؤلاء الأعضاء أنهم هم المديرون دون غيرهم لحركة هذه التحقيقات القضائية والمسؤولون دون شولهم عن نتائجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها وتعلقها بوظائفهم .

وإذا طلب المدير أو المحافظ من النيابة أثناء مباشرتها لتحقيق أى دعوى أن ترسل اليه أوراقها لفحصها وجب على النيابة أن تبادل بارسالها اليه وان تبعت اليه بأحد أعضائها يقوم بأداء البيانات التي ربما يحتاج المدير أو المحافظ للوقوف عليها وبعد فحصه أوراق الدعوى إذا أشار باتخاذ بعض وسائل فيما تمهدا لمعرفة الجانين وجب

على النيابة العمومية أن تتخذ الاجراءات التي أشار بها الا اذا رأت أنه ليس في اتخاذها من فائدة سوى تعطيل سير التحقيق فتمتنع اذن عنها وترفع الأمر لناظر الحفائية اذا كانت على وثوق تام من عدم الفائدة في العمل بما أشار به . وللنظارة وطيد الأمل في أن عمى الائتنام والوفاق ستكون وثيقة بين النيابة والمديرين وأن جهتهم ستكون منصرفة الى البحث عن ذوى الشرور وأرباب الجرائم وبهذا تبقى أسباب الخلاف ودواعي الانشقاق . وأما النيابة فلا تمتنع عن تنفيذ ما يشير المدير الى وجوب العمل به من الاجراءات الا اذا رأت أنها عديمة الفائدة كلية أو منافية لمقتضيات العدالة . هذا وقد جاء في القرار الصادر من مجلس النظار ذكر اختصاصات مأمورى المراكز فيما يتعلق بالأمور القضائية وتلك الاختصاصات هي التي كانت مخولة لهم من قبل بمقتضى القانون بصفتهم من مأمورى الضبطية القضائية ولم يكونوا مداومين على العمل بها حتى الآن فبمجرد حصول الحناية يجب على المأمور أن يسرع في التحقيق ويشعر النيابة ويكون رجال البوليس تحت أوامره ويستجمع الأدلة التي يمكن الحصول عليها وليس في ذلك ما يمكن أن يرى فيه تثبط لهمة رجال النيابة أو داع لتقليل نشاطهم فانهم لا يزالون المنوطون بتحقيق كل دعوى جنائية حتى تحال على قاضى التحقيق أو المحكمة . ويجب على المأمور متى حضر أحد أعضاء النيابة أن يعرض عليه كافة الأعمال التي أجراها وأن يقوم هو أو من يحل محله من رجال الضبط بتنفيذ ما يأمرهم به بصفته مديرا للضبطية القضائية والتحقيقات الجنائية “ .

١٠ - الجمع بين سلطتى الاتهام والتحقيق في يد النيابة -

بعد ذلك رأى الشارع انجازا للقضايا التي تحت التحقيق أن يجرد عن مبدأ الفصل بين سلطتى الاتهام والتحقيق فأصدر دكرتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ بتحويل النيابة سلطة التحقيق فضلا عن سلطة الاتهام مع بقاء وظيفة قاضى التحقيق . وبمقتضى أحكام هذا الدكرتو :

(١) يجوز للنيابة العمومية في جميع الأحوال حتى الجنائية منها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة (مادة ١٦ من الدكرتو) .

(٢) ويجوز لها أن تباشر التحقيق بنفسها في جميع الأحوال حتى في حالة التلبس بالجريمة وتجري كل ما يقتضيه من الأعمس (مواد ١ الى ١٠) . وتصدر أوامر الاحضار والقبض (مواد ١٠ الى ١٤) . وتفضل التحقيق إما باصدار أمر بالحفظ وإما بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة .

(٣) وبما أن قاضي التحقيق لم تلغ وظيفته فلها الحق في أن تطلبه للتحقيق في الجنايات وجنح التزوير والنصب وخيانة الأمانة (مادة ١٦ من الدكرتو) . ولكن حق طلب التحقيق هذا أصبح اختياريا للنيابة لا اجباريا لها .

(٤) لا يجوز لقاضي التحقيق أن يشرع في التحقيق إلا بناء على طلب النيابة العمومية وذلك في جميع الأحوال حتى في حالة التلبس بالجريمة (مادة ١٦) .

١١ - ورغم أن دكرتو سنة ١٨٩٥ قد أبقي وظيفته قاضي التحقيق من الوجهة القانونية فالواقع أن عدد القضايا التي طلب إليه تحقيقها نقصت تدريجياً حتى صار لا شيء في سنة ١٩٠٣

١٢ - الاعتراض على تخويل النيابة سلطة التحقيق -
قد أدى تطبيق دكرتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ الى تسجيل الاجراءات وإنجاز التحقيقات وهو الغرض الذي قصد من وضعه . ولكن اعترض عليه بأنه اذ خول النيابة سلطة الاتهام والتحقيق ووكّل اليها تقديم الأدلة وتقديرها قد جمع في الشخص الواحد صفتين تتمان في كل شريعة عادلة متعارضتين وهما صفة الخصم وصفة الحكم . وقيل فوق ذلك إنه ليس من الحكمة أن تعطى كل هذه السلطة لأعضاء النيابة لأنهم بحكم شروط تعيينهم في الغالب أحدث عهداً وأقل خبرة من قضاة التحقيق .

١٣ - دفاع المستشار القضائي - وقد سلم المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩٠٢ بصحة هذا الاعتراض من الوجهة النظرية واعترف بأن المتهم يحد في قاضي التحقيق من العدل وعدم التحيز ما لا يحده فيمن يوجه التهمة اليه، ولكنه لم يوافق على إعادة قاضي التحقيق لأسباب عملية بناء على أنه لم يكن متيسرا وجود عدد كاف من قضاة التحقيق فكان لابد من أخذهم من أعضاء النيابة وحينئذ يكون الأشخاص أنفسهم هم الذين يؤدون العمل مع تغيير في اللقب، وأنه ولو أن قضاة التحقيق مستقلون عن السلطة التنفيذية إلا أنهم ما زالوا في مصر محتاجين للرقابة مما يجعل استقلالهم هذا اسميا، وأخيرا فإن وجود قاضي التحقيق يستلزم وجود أودة مشورة بجانبه حتى لا يجمع بين سلطتي التحقيق والاحالة على المحكمة وهذا مما يبطئ الإجراءات ويضر بالائتم والبرئ على السواء.

١٤ - ابقاء سلطة التحقيق بيد النيابة في قانون تحقيق الجنايات الجديد - وعلى ذلك صدر قانون تحقيق الجنايات الجديد في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤، وقد أبقى في يد النيابة سلطة التحقيق وما يتفرع عنها من حق حفظ القضية أو رفع الدعوى الى المحكمة كما أبقى قاضي التحقيق بالحدود السابقة فقط زاد جريمة التفالس على الجرائم التي يجوز أن يطلب منه تحقيقها. ولكن لما كان عدد القضايا التي تحال على قضاة التحقيق قد أصبح قليلا جدا فقد رأى أن الأسهل أن يعين قاض لتحقيق كل مسألة ترى ضرورة لتحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق (مطبوعات الحفائية على المادة ٥٧ ت ج) - فنصت المادة ٢٩ من هذا القانون على أنه "إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرز بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أي إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليا أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك". ثم نصت المادة ٥٦ "على أنه إذا رأت النيابة العمومية في مواد الجنايات أو في جنح التروير والتفالس والنصب والخيانة أن هناك

فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها في أى حالة كانت عليها الدعوى أن تتجاوز رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتدب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق .

١٥ - الفصل بصفة غير تامة بين التحقيق والتصرف في نتيجته في قانون تشكيل محاكم الجنايات - وأخيرا صدر القانون رقم ٤ بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات، وهو وإن لم يفصل بين الاتهام والتحقيق إلا أنه فصل في مواد الجنايات بين التحقيق والتصرف في نتيجته. فالنيابة تهم وتحقق التهمة في الجنايات ويجوز لها أن تصدر أمرا بالحفظ، ولكن اذا رأت أن الأدلة كافية على المتهم فتقدم القضية الى قاض يسمى قاضى الاحالة وهو الذى يفصل في التحقيق إما بأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى، وإما بأمر باحالتها على محكمة الجنايات . وزيادة على ذلك يجوز لهذا القاضى أن يمرى بنفسه تحقيقا تكميلا. فوجود قاضى الاحالة هو إحياء جزئى لقاضى التحقيق أو على الأقل هو إنشاء لسلطة تحقيق منفصلة عن سلطة الاتهام .

١٦ - وما تصح الإشارة اليه أن قانون محاكم المراكز الصادر في سنة ١٩٠٤ قد وكل الى مأمورى الضبطية القضائية إجراء التحقيق واقامة الدعوى في الجناح والمخالفات التى من اختصاص المحاكم المذكورة (مادة ٥) .

١٧ - استمرار العمل بقرار مجلس النظار الصادر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ الى أن ألغى في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ - وقد استمر العمل بقرار مجلس النظار الصادر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ الذى خول المديرين والمحافظين حق الاشراف على التحقيقات الجنائية الى ما بعد صدور قانون تحقيق الجنايات الجديد في سنة ١٩٠٤، حتى أنه في ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ أصدرت نظارة الحفانية بالاشتراك مع نظارة الداخلية منشورا بألمه النائب العمومى

للنيابات بمنشور أصدره في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ وهو يؤكد باتباع القواعد التي تضمنها قرار مجلس النظار الرقم ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ ويؤكد بنوع خاص مبدأ تضامن النيابة والادارة في عمل التحقيقات الجنائية .

وقد أُلغى ذلك القرار أخيرا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ بمناسبة إطلاق الحرية للنيابة في التصرف في التهم التي تسند الى الموظفين إذ نصت المادة الأولى من هذا القرار على ما يأتي "يلغى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ ويستأض عنه بالقواعد المنصوص عليها في المادة الآتية" وهذه المادة تتضمن القواعد التي تتبع في تحقيق التهم التي توجه الى الموظفين والتصرف فيها ولا شيء في المادة يتعلق بأشراف المديرين أو المحافظين على التحقيقات .

الفصل الثاني. — فيمن يجري التحقيق الابتدائي ومن يشرف عليه

الفرع الأول — في رجال القضاء المكلفين بالتحقيق

١٨ — (١) النيابة العمومية — يتضح من البيان المتقدم ذكره أن التحقيق الابتدائي يحصل مبدئيا بمعرفة النيابة العمومية ولو أنها فوق ذلك سلطة اتهام . "فاذا رأت النيابة من بلاغ قدم لها أو محضر محرز بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أي إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعليها أن تشرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة" (مادة ٢٩ تحقيق جنائيات) .

١٩ — (٢) قاضي الاحالة — في مواد الجنائيات يفصل قاضي الاحالة في تحقيق النيابة . وله أن يجرى بنفسه تحقيقا تكميلا (مادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات) .

٢٠ — (٣) قاضي التحقيق — يجوز أن يهتد بالتحقيق بصفة استثنائية الى قاضي التحقيق في بعض جرائم هامة عينها القانون وهي الجنائيات وجنح التزوير والتفالس والنصب والحياة (مادة ٥٧ ت ج) .

- ٢١ - وهو قاض من قضاة المحكمة الابتدائية يتدبه رئيس المحكمة لكل قضية يرى فائدة في تحقيقها بمعرفة بناء على طلب النيابة العمومية (مادة ٥٧) .
- ٢٢ - ولا يجوز انتدابه للتحقيق الا بناء على طلب النيابة . فلا يصح انتدابه بناء على طلب المدعى بالحق المدني . ولا يسوغ له أن يشرع في التحقيق من تلقاء نفسه حتى في حالة التلبس بالجريمة .
- ٢٣ - وللنيابة أن تطلب انتدابه في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى بعد أن بدأت هي في تحقيق القضية (مادتي ٤٣ و ٥٧) .
- ٢٤ - ومتى أحيلت الدعوى على هذا القاضي كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها . فاذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية قد ابتدأ في اجراءات التحقيق كان للقاضي الحق في إعادة ما يرى له غير مستوفى منها (مادة ٥٨) .

الفرع الثاني : في الانتداب للتحقيق

أو الانابات القضائية (commissions rogatoires)

- ٢٥ - الانتداب إما اختياري وإما إجباري - يجوز للنيابة ولقاضي التحقيق ، بل يتحتم عليهما في بعض الأحوال أن يجرى أعمالا من أعمال التحقيق بطريق الانتداب .
- ٢٦ - الانتداب الاختياري - فيكون الانتداب اختياريا بالنسبة للأعمال التي يجب اجراؤها في دائرة اختصاص المحقق والتي يرى هو بدلا من اجرائها بنفسه أن يكلف بها أحد مأموري الضبطية القضائية تخاديا من مشقة الانتقال وضياع الوقت . وقد أجاز القانون الانتداب في هذه الحالة .

فنصت المادة ٢٩ ت ج على أنه اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرز بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى اخبار وصل اليها وقوع جريمة

فعلينا أن نشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليوم بذلك .

ونصت المادة ٢٦ على أنه " يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه " .

ونصت المادة ٣٠ على أن " للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك " .

٢٧ — ولكن المادتين ٧١ و ٩٠ لا تتيحان لقاضي التحقيق انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لإجراء تفتيش أو سماع شاهد في دائرة اختصاصه إلا إذا لزم إجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة التي بها المحكمة أو كان الشاهد مقبياً في جهة بعيدة عن مركزها .

٢٨ — وتنص المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أنه يجوز لقاضي الإحالة إعادة القضية المقدمة له الى النيابة لاستيفاء التحقيق معينا المواضع التي يلزم إجراؤه بشأنها متى رأى في ذلك فائدة كما يجوز له أن يجرى بنفسه تحقيقاً تكليفاً .

٢٩ — الانتداب الاجبارى — ويكون الانتداب اجبارياً في الأحوال التي لا يستطيع فيها المحقق إجراء أعمال من أعمال التحقيق بنفسه لوجوب إجرائها خارج دائرة اختصاصه (جازو ٣ ن ٩٦٤ و لبرائتان مادة ٨٥ ن ١٥ و برائتان ١ ن ٢٤٣) .

٣٠ — وقد نص القانون صراحة على هذا الانتداب في المادتين ٧١ و ٨٩ بالنسبة للتفتيش و سماع الشهود . فنصت المادة ٧١ على أنه إذا كانت الجهة المختصة إجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص المحكمة فلقاضي التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة المذكورة

أن يباشر التفتيش وضبط الأشياء التي يثر عليها ويسوغ لرئيس النيابة المذكور إذا اقتضى الحال ذلك أن يتدب لإجراء التفتيش أحد مأموري الضبطية القضائية . ونصت المادة ٨٩ على أنه إذا كانت الشاهد مقبلاً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق متى كان الشاهد مريضاً أو عنده مانع يمنعه عن الحضور وفي غير ذلك من الأحوال أن يوكل في سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدائرتها الشاهد المذكور .

وهاتان المادتان وإن كانتا خاصتين بقاضي التحقيق إلا أنه يجب تميمهما بالنسبة للنيابة ، لأنه إذا كان القانون يبيع الانتداب للتحقيق عندما يكون غير لازم لحصوله في دائرة اختصاص المحقق فإنه يبيحه من باب أولى إذا كان محتماً حصوله خارج دائرة اختصاصه (جرمولوج ١٩٤٣) .

وبناء على ذلك فإذا كانت العمل المراد إجراؤه يجب أن يعمل في دائرة نيابة أخرى فيكلف أحد أعضاء تلك النيابة بإجرائه .

٣١ — الأعمال التي يجوز الانتداب فيها — يستفاد من عموم نص المادتين ٢٦ و ٢٩ ت ج أن القانون يبيع للنيابة الانتداب لجميع أعمال التحقيق بما فيها استجواب المتهم ومواجهته بالشهود وعمل المعاينة .

غير أنه يجب قصر الانتداب على الأعمال التي ترى إلى جمع الأدلة ، فلا يجوز أن يتناول الأعمال الخاصة بالقبض والحبس الاحتياطي ، فإن هذه الأعمال يجب أن يجريها المحقق نفسه . على أن أوامر القبض والحبس الاحتياطي ما دامت واجبة التنفيذ في جميع أنحاء القطر فلا فائدة تذكر من توكيل الغير في إصدارها . أما أمر الحضور فلا مانع من توكيل الغير فيه لأنه ليس إلا طريقاً للإعلان (جارج ٩٧٦ ن ٣ و ليرتافان مادة ٨٥ ن ٢١ إلى ٣٦ و جرمولوج ١٩٤٥) .

٣٢ — شكل الانتداب — يجب أن يكون الانتداب بالكتابة وأن يشمل على بيان اسم ووظيفة من أصدره ووظيفة النائب أو القاضي أو مأمور

الضبطية القضائية المنتدب واسم المتهم والتهمة المستندة اليه والأعمال المطلوب اجراؤها ثم يؤرخ ويوقع عليه من أصدره، ويطلق عليه اسم الانابة القضائية (commission rogatoire) (جارو ن ٣٧٩ رليواخان مادة ٨٥ ن ٥٠ إل ٥٣) . ولا ضرورة لذكر اسم من صدر اليه الانتداب بل الأفضل عدم ذكر اسمه حتى يمكن عند حصول مانع له لمن يحل محله أن ينفذه (ليرانخان ن ٥٣) .

٣٣ تخصيص الانتداب — نصت المادة ٩١ ت ج على أنه يجب على قاضي التحقيق في الأحوال التي يوكل فيها غيره في اجراء بعض تحقيقات أو سماع شهادة شاهد أن يبين الاجراءات اللازم اجراؤها والوقائع التي يلزم استشهاد الشاهد عليها . ونصت المادة ٣٦ على أنه "يجوز لكل من أعضاء النيابة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه" فبمقتضى هاتين المادتين يجب أن يكون الانتداب خاصا بعمل أو أعمال معينة من أعمال التحقيق، فلا يجوز للحقن مثلا أن يتدب أحد مأمورى الضبطية القضائية بصفة عامة لعمل ما يلزم من مباحث للوصول الى معرفة الجناة واجراء ما يراه لازما من تفتيش منازل وقبض على متهمين .

٣٤ — ولكن المادة ٣٩ ت ج تنص على أنه "إذا رأت النيابة العمومية وقوع جريمة فليها أن تشرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزوما لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأمورى الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها لهم" . ويهمهم من هذه المادة أنه يجوز للنيابة انتداب أحد مأمورى الضبطية القضائية لتحقيق قضية برمتها (عل بك العراق ج ١ ص ٢٨١) . وبناء على هذا الفهم قضت المادة ٣٧ من تعليمات النيابة بأنه "يجب على أعضاء النيابة أن يحققوا جميع حوادث الجنايات التي تقع في دائرة اختصاصهم والجنح الهامة التي يلقون بها . واذا تعذر ذلك لسبب من الأسباب فانه يتعين أن ترسل النيابة إنتدابا للبوليس في حوادث

الجنائيات كي يمكن اعتبار تحقيقاته فيها — اذا لم تكن هناك حالة تلبس تنفي عن الانتداب — تحقيقات قانونية تقدم بها القضية للحكمة لا محاضر جمع أدلة“. وقضت المادة ٣٩ من التعليلات نفسها بأنه “اذا دعت الضرورة لانتداب رجال البوليس لضبط الوقائع الجنائية على ما تقدم في المادة ٣٧ فعلى أعضاء النيابة أن يبينوا الأسباب التي حملت على هذا الانتداب لتقديرها وذلك بأن يكتب على الاخطارات التي ترد من البوليس بوضوح تاريخ وساعة وصول الاخطار وصيغة الانتداب وأسبابه وتوقيع العضو المتدب وأن يقي الاخطار بالنيابة الى أن ترد لها القضية فيرتق بها. أما الانتداب فيكتب على ورقة على حدة ويرسل الى البوليس“ .

ولكن الأستاذ جرانمولان يرى أنه يجب حتى في الانتداب الصادر من النيابة الى أحد مأموري الضبطية القضائية أن يكون عن أعمال معينة ومبينة في أمر الانتداب لأن الانتداب العام هو بمثابة تغلّي المحقق عن اختصاصاته ووضعها بين يدي شخص لا تتوفر فيه الضمانات المطلوبة وهذا التغلّي مخالف لروح القانون الذي رأى في اختيار المحقق أهم ضمانات للتحقيق (جرانمولان ١٠٢٤٧) .

٣٥ — ويلاحظ أن لمأموري الضبطية القضائية سلطة التحقيق في حالة التلبس بالجريمة (مواد من ١١ الى ٢٢ ت ج)، وفي حالة انتدابهم للقيام بأداء وظيفة النيابة العمومية أمام المحاكم المركزية (مادة ٥ من قانون محاكم المراكز) .

٣٦ — الانتداب للتحقيق خارج القطر — اذا كان المطلوب اتخاذ شيء من إجراءات التحقيق في بلد أجنبي فتندب النيابة أو قاضي التحقيق السلطة المختصة بالتحقيق في ذلك البلد وترسل الانابة القضائية يند تحريها الى وزير الحفانية بواسطة النائب العمومي، اذا كان الانتداب صادرا من النيابة، وهو يتخذ اللازم لتوصيلها الى الحكومة الأجنبية بالطرق السياسية حيث لا توجد بين المحققين في الممالك المختلفة علاقة تسمح لأحدهم بأن يجازي الآخر مباشرة في شئون التحقيق (جارود ٩٦٤ ولبواتان مادة ٨٥ ن ٧٥ وما بعدها) .

٣٧ — وقد قضت محكمة النقض والابرار بمجاوز الأخذ بما تجر به السلطات الأجنبية من إجراءات التحقيق في حكم قالت فيه ما يأتي : "وحيث إن عرف أغلب الدول المتمدينة جرى على التعاون بينها في إجراءات التحقيق والقبض والتنفيذ بنسب السلطة المختصة في دولة ما السلطة المماثلة لها في الدولة الأخرى لعمل هذه الاجراءات واعتبار ما تقوم به هذه السلطة صحيحا تستمد عليه السلطة المشتبه اعتمادها على ما تقوم به من ذلك بنفسها ، وكثيرا ما كلفت المحاكم المصرية بمحاكم الدول الأجنبية بالتحويل وسماع البينة والاطلاع على الأوراق بغير مراعاة الأحكام الخاصة بذلك (راجع حكم محكمة اسكندرية التجارية المخطئة في ١٢ يونيو سنة ١٩١٦ جازيت السنة السادسة ص ١٦٥ نمرة ٥٢١ — وحكم محكمة الاستئناف المخطئة الصادر في مارس سنة ١٨٩٢ البتات السنة الثالثة ص ٢١٩) . ولهذا جعلت وزارة الخارجية المصرية مسائل الانابات القضائية من اختصاص إدارة الشؤون الادارية العامة بها طبقا للقرار الصادر منها في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٣ المنشور بالوقائع الرسمية عدد ٩٥ الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، وحيث ان النيابة جرت في تحقيق هذا التروير الذي ارتكبه الطاعن في بلجيقا على هذا العرف الذي أصبح قاعدة من قواعد القانون الدولي الخاص وما كانت تستطيع ندب القنصل المصري للاطلاع على دفاتر الجامعة وسماع شهادة محضر كلية الطب لأنه لا سلطة له على غير الرعايا المصريين ، وإذن فالتحقيق الذي أجراه القاضي البلجيقي صحيح يصح للمحاكم المصرية الأخذ به . وحيث انه فضلا عما تقدم فان المادة الثالثة من قانون العقوبات تصرح بمعاينة كل مصري يرتكب خارج القطر فعلا يعتبر جنائية أو جنمة في هذا القانون اذا عاد للقطر المصري بشرط أن يكون الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه ، وكذا المادة الرابعة من ذلك القانون لا تميز إقامة الدعوى العمومية على من ثبت أن المحاكم الأجنبية برأته أو حكمت عليه نهائيا بعقوبة استوفاه . ويستفاد من طبيعة وقوع ارتكاب هذه الجرائم خارج القطر ومن ضرورة سعى السلطات الأجنبية لضبطها وجمع الاستدلالات فيها والمحاكمة عليها ومن اشتراط هاتين المادتين أن تكون

هذه الجرائم مما يعاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبت فيه ومن تحريم إقامة الدعوى العمومية بمصر على مرتكبيها اذا قضت المحاكم الأجنبية ببراءتهم أو بمعاقبتهم عليها واستوفوا عقوباتهم ، يستفاد من ذلك كله جواز الأخذ بما تجر به سلطات التحقيق الأجنبية من الاجراءات على نحو ما جاء بقوانينها ووجوب الاعتماد على ما تكون قد قضت به سلطات الحكم فيما تكون قد أقيمت به الدعوى العمومية أمامها . وينتج عن هذا أن المحكمة لم ترتكب خطأ ما فى الاعتماد على ما أجراه القاضى البلجى فى تزوير ارتكب بلجيقا ويعاقب عليه القانون البلجى (قضى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ٤٧ محاماة ٩ عدد ٢٨٩) .

الفرع الثالث - فى الاشراف على تحقيقات النيابة

٣٨ - (أولا) الاشراف القضائى . إشراف النائب العمومى -

للنائب العمومى بصفته الرئيس الأعلى للنيابة العمومية (مواد ١٤ و ٥٧ و ٦٠ من لائحته ترتيب المحاكم الأهلية) حق الاشراف على التحقيقات التى تجر بها النيابة .

فله أن يستنهض همه أعضاء النيابة ومأمورى الضبطية القضائية ، وأن يستعلم عن حالة القضايا المحققة وعن أسباب التأخير ، وأن يقزر استيفاء الأوجه التى يرى فائكة من استيفائها ، أو يأمر بالقبض على المتهمين الذين يرى محلا لقبض عليهم . وله أن يشرف على القرار الذى تتخذه النيابة بعد إتمام التحقيق فيطلب منها أن تبث إليه بملقات القضايا ومعها تحرير أو مذكرة برأيها .

وقد قضت المادة ٢٠٨ من التعليمات العامة للنيابات بأن يأخذ رئيس النيابة أو النائب رأى النائب العمومى فى القضايا التى لها أهمية خاصة قبل أن يتصرف فيها وعليه أن يبعث مع كل قضية يرسلها لأخذ رأى مذكرة غير رسمية بما يراه فيها وعليه أن يبعث أيضا مذكرة العضو الذى حقق القضية إذا كان يخالفه فى رأى . وقضت المادة ٢٠٩ أنه ترسل القضايا الخاصة بجرائم الانتخاب والتى لها علاقة بالانتخاب لمكتب النائب العمومى للاطلاع عليها قبل التصرف فيها إذا كان لتلك القضايا أهمية

خاصة لذاتها أو لمن تتعلق بهم . وقضت المادة ٢٥٢ بأن يرسل النائب العمومي القضايا الخاصة بالأطفال المولودين حديثا من سفاح والذين يقتلون تخلصا من العار أو يعرضون للخطر قبل تقديمها للحكمة للاطلاع عليها وإبداء ما يراه فيها . وقضت المادة ٢٥٥ بأن ترسل إلى مكتب النائب العمومي القضايا الخاصة بما ينسب إلى المحامين الشرعيين من التهم بعد إتمام تحقيقها وقبل التصرف فيها للنظر في رفع الدعوى العمومية أو في المحاكمة التأديبية عملا بالمادة ٢٥ من القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الشرعية . وقضت المادة ٣٨٩ بأنه إذا رأى رئيس النيابة أو النائب تقديم قضية من قضايا الاتفاق الجنائي إلى المحكمة فيجب إرسال أوراقها إلى النائب العمومي على غجل قبل تحويلها ، أما القضايا التي يرى حفظها فلا يبيعت منها إلى النائب العمومي إلا ما تكون له أهمية خاصة أو كان هناك شك في التطبيق القانوني . وقضت المادة ٣٩٠ بأن الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر لا يبدأ في تحقيقها إلا بعد أخذ رأى النائب العمومي . وقضت المادة ٣٩٨ بأنه إذا ارتكب أحد الأحداث المحجوزين بالاصلاحية جريمة أثناء وجوده خارجا عنها فيجب أن يرسل له المحضر الذي عمل ضده إن كان عمل محضر . وقضى المنشور رقم ١٣ لسنة ١٩٢٧ بأن يرسل للنائب العمومي القضايا الخاصة بالتهم التي تسند إلى الضباط والموظفين الداخلين في هيئة العمل قبل التصرف فيها عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ وقضت المادة ٥٨٠ بأنه يجب على النيابة أن لا تتصرف في قضايا تلاميذ المدارس الأميرية إن كانوا متهمين قبل أخذ أى النائب العمومي .

وللنائب العمومي بمقتضى المادة ٤٢ ت ج الفاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدورها .

٣٩ — إشراف رئيس النيابة — ورئيس النيابة أو النائب إشراف مماثل على التحقيقات التي يجريها أعضاء النيابة التابعون له . فالأصل أنه يجوز لوكلاء

النيابة أو الماعدين أن يحقوا جميع الحوادث التي تقع في دائرة اختصاصهم وأن يتصرفوا بأنفسهم في الجنع والمخالفات . أما الجنائيات فإن التصرف النهائي فيها من حق رئيس النيابة أو النائب الذي يدير نيابة مديرية (مادة ١٩٦ من التعليمات العامة) ولذا يجب إرسالها إليه مشفوعة بمذكرة غير رسمية برأى وكيل النيابة وأسبابه إن كان يرى حفظها أو بتقريراتهم وقائمة شهود إن كان يرى تقديمها إلى قاضي الاحالة (مادتي ١٩٩ و ٢١٥) . إلا أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ قضى بأن يجري التحقيق فيما يوجه إلى الموظفين من التهم بأمر من رئيس النيابة أو نائب النيابة وتخطر المصلحة ذات الشأن، وأن التصرف في القضايا الخاصة بالخبراء والمساكر وصف الضباط والخدمة الخارجين عن هيئة المال سواء برفع الدعوى العمومية أو بحفظ الأوراق لا يكون إلا بأمر من رئيس النيابة أو نائب النيابة مهوماً بالتصرف في القضايا الخاصة بالضباط أو بأي موظف آخر فلا يكون إلا بأمر من النائب العمومي أو من يقوم مقامه في غيابه كما تقدم . وقضت المادة ٢٠١ من التعليمات العامة بأن كل قضية قبلت جنائية واتضح بعد ذلك أنها جنحة يتخذ نحوها ما يتخذ نحو الجنائيات من وجوب إرسالها إلى رئيس النيابة أو النائب ليتصرف فيها التصرف النهائي . وقضت المادة ٢٠٢ بأنه لا يغير وصف جنائية ويجعل جنحة إلا برأى رئيس النيابة أو النائب، وفي هذه الحالة إذا أقر أحدهما الوصف الجديد فلا داعي لإرسال القضية إليه مرة أخرى لاعطائها التصرف النهائي إلا إذا عمل فيها تحقيق تكملي وكان من شأنه تغيير الرأي الأخير . وقضت المادة ٢٠٣ بأن أوراق التحقيق عن الوقائع التي لم يعتبرها البوليس أو النيابة جنحة أو جنائية وكان فيها شبهة جنائية يجب قبل التصرف فيها أن ترسل لرئيس النيابة أو النائب ليتصرف فيها بنفسه . وقضت المادة ٢٠٤ بأنه يحسن أن لا يؤخذ رأي رئيس النيابة أو النائب في الجنع والمخالفات إلا إذا وجدت ظروف جعلت للقضية أهمية خاصة كأن يكون للتهم مركز مهم في الهيئة الاجتماعية أو أن يكون المجني عليه ذا مقام عال أو أجنبياً أو تكون هناك أحوال عمليّة كوقوع خلاف بين طائفتين في وقت تكون الأفكار فيه مضطربة

ويوضح رأى العضو المطلع على القضية اذا كانت بالحفظ في مذكرة غير رسمية كما في الجنابات. وقضت المادة ٢٠٦ بأنه يجب أن يؤخذ رأى رئيس النيابة أو النائب عن رفع الدعوى العمومية على من يكون بلغ بلاغا كاذبا مع سوء القصد. وقضت المادة ٢١٠ بأنه اذا وجد رئيس النيابة أو النائب أن التحقيق الذى عمل فى قضية الجنابة المرسلة له ناقص فله أن يستوفى بنفسه مواضع النقص أو يكلف من يتخبه من الأعضاء لذلك، واذا رأى أن القضية صالحة للتقديم لقاضى الاحالة فيأمر بالقبض على المتهمين ويتبع الاجراءات المنصوص عنها فى قانون عاكم الجنابات.

واذا اطلع رئيس النيابة على لجنة أو مخالفة محفوفة وكان من رايه أن أمر الحفظ الصادر فيها فى غير محله فله أن يطلب من النائب العمومى إلغاء هذا الأمر (مادة ٦٨٨).

٤. إشراف القاضى الجزئى وغرفة المشورة — لا يجوز للنيابة تنفيذ منازل غير المتهمين ولا ضبط الرسائل بمصلحة البريد أو مصلحة التلغرافات الا بعد الحصول على اذن من القاضى الجزئى بذلك (مادة ٣٠ ت ج). ولا يجوز لها حبس المتهم لمدة أكثر من أربعة أيام الا اذا حصلت على اذن من القاضى الجزئى كما سنتينه فيما بعد (مواد ٣٧ الى ٣٩). واذا لم ينته التحقيق فى ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وبحسنه وجب رفع الأمر بالسجن للحكمة الابتدائية. وتقرّر المحكمة حال انقضاءها هيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار فى التحقيق مع إطالة مدة السجن الاحتياطى أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالضمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعا (مادة ١١١ ت ج). وبناء على هذا النص تفصل أودة المشورة فى نتيجة التحقيق كما تفصل فى الاجراءات الخاصة بشخص المتهم.

٤١ — إشراف قاضى الاحالة — لقاضى الاحالة نوع من الاشراف القضائى على تحقيقات النيابة فى مواد الجنابات. فالنيابة تحقق القضية، ويموز لها

أن تصدر أمرا بمغفلها ، ولكن إذا رأت أن الأدلة كافية على المتهم فقدم القضية الى قاضي الاحالة وهو الذي يفصل في التحقيق ، فإذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جناية وأن الدلائل المقدمة كافية يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات ، ويموزله أن يأمر بإحالتها على القاضي الجزئي المختص اذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الاعذار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ ع أو بطرؤف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الحبسة ، واذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يمد القضية الى النيابة لاجراء اللازم فيها قانونا ، واذا لم ير أثرا ما لجرعة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم . ويموزله إعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق معينا المواضع التي يلزم اجراءه بشأنها متى رأى في ذلك فائدة ويموزله أيضا أن يحرى بنفسه تحقيقا تكليا (مادة ١٢ من قانون محاكم الجنايات ومادة ١ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) .

٤٢ - الطعن في أوامر قاضي الاحالة أمام أودة المشورة وأمام محكمة النقض والابرار - للنائب العمومي ولدعى بالحق المدني الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية متقدمة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة (مادة ١٢ ج من قانون محاكم الجنايات) . ويموز للنائب العمومي فقط أن يعطن بالطريق نفسه في الأمر الصادر بحالة القضية على القاضي الجزئي طبقا للقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجعل بعض الجنايات جنما (مادة ٣ من القانون المذكور) . وتفصل أودة المشورة في القضية بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدعى بالحق المدني . فانا قبلت المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى تحيل المحكمة القضية على النيابة العمومية لاجراء اللازم قانونا اذا كانت القضية جنحة

أو مخالفة أما إذا كانت القضية جنائية فتتبع فيها الإجراءات المقررة لقاضي الاحالة .
وإذا قبلت المعارضة في الأمر الصادر بإحالة القضية على القاضي الجزئي تصدر المحكمة أمرا بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات مراعية في ذلك الإجراءات المقررة لقاضي الاحالة . ويجوز أيضا لفرفة المشورة أن تصدر أمرا بإحالة الدعوى على القاضي الجزئي في الأحوال المبينة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥

ويجوز للنائب العمومي أيضا الطعن أمام محكمة النقض والابرام في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية الى النيابة لأن الأفعال المسندة الى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها (مادة ١٣ من قانون محاكم الجنايات) . وتتمك المحكمة في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه . فلذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية الى قاضي الاحالة معينة الجريمة المكونة لها والأفعال المرتكبة .

ويجوز للنائب العمومي كذلك أن يطعن في القرارات الصادرة من أودة المشورة خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها (نقض ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٢ ج ٢٤ مد ٤٠ ومادة ٤ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) .

٤٣ — (ثانيا) الاشراف الاداري — وقد تقدم القول بأن القرار الصادر من مجلس النظاري ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ خول المديرين والمحافظين حق الاشراف على تحقیقات النيابة، وأن هذا القرار يقي معمولا به الى أن ألغى أخيرا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ (أنظر فيما تقدم الأعداد ٨ و ٩ و ١٦) .

الفصل الثالث — في الصفات العامة للتحقيق الابتدائي

٤٤ — ماذا يجب أن تكون عليه صفات التحقيق الابتدائي —
يجب أن ترى إجراءات التحقيق الابتدائي الى التوفيق بين مصلحة الهيئة الاجتماعية ومصلحة المتهم .

٤٥ — القانون الانجليزي — التحقيق في إنجلترا على وفي المواجهة.

فهو يحصل في جلسة علنية بحضور المتهم وعاميه أمام قاض يقف على الحياد تحكم بين الاتهام والدفاع (أنظر تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٢ ص ٨) . ولكن يعاب على العلنية التامة أنها تمكن الجاني من تضييع أدلة الجريمة والتأخير على الشهود.

٤٦ — القانون الفرنسي — كان التحقيق في فرنسا عموريا وسريا

وفي غير المواجهة، الى أن عدل قانون تحقيق الجنايات (الصادر في سنة ١٨٠٨) بقانون ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ الذي خول للعالم الحق في أن يحضر عند استجواب المتهم ومواجهته بالشهود وأن يطلع على أوراق القضية في اليوم السابق للاستجواب وأن يبلغ بكل أمر يصدر من قاضي التحقيق في القضية . فلم يعد التحقيق سريا بالنسبة للتمم إذا عاونه محام ولكنه بقي سريا بالنسبة لمن عداه . فهو سري : أولا بالنسبة للشهود الذين يسمعون سرا وليس من الضروري مواجهتهم ببعضهم ولا بالتمم، وثانيا بالنسبة للدعي المدني الذي بقي غريبا عن الاجراءات ، وأخيرا بالنسبة للمتهم الذي لا يمكن إيقافه على سير التحقيق (جارد ٧٦٧ و ٧٦٨) .

٤٧ — القانون المصري — أما الشارع المصري فقد حاول كغيره

من الشرائع الحديثة التوفيق بين مصلحة الهيئة الاجتماعية التي تقتضي عقاب الجاني، ومصلحة المتهم التي تقتضي دفاعه عن نفسه من مبدأ اتهامه والشروع في التحقيق ضده .

وتحقيقا لهذا الغرض قد أجاز العلنية والمواجهة في التحقيق الابتدائي ولكن

بصفة محدودة واختيارية ، أي أنه سلك طريقا وسطا بين العلنية التامة المتبعة في القانون الانجليزي والسرية البحتة التي كانت متبعة في قانون تحقيق الجنايات

الفرنسي الصادر في سنة ١٨٠٨

٤٨ — صفات التحقيق الابتدائي في القانون المصري —

التحقيق الابتدائي في مصر تحريري وعلنيته محدودة وحق المواجهة فيه محدود كذلك .

٤٩ - التحقيق تجزئى - كما يمكن الرجوع اليه في إعداد وإدارة المرافعات في الجلسة . فيجب أن يحضر مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق كاتب محضر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته (مادة ٣٢ ج) . وكذلك يكتب الكاتب الممين مع قاضى التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم في محضر (مادة ٨٣) .

٥ - العلنية محدودة - التحقيق على لدرجة ما . وعلنيته أمام النيابة مقصورة على جواز حضور الخصوم ومحاميهم .

٥١ - حضور الخصوم - تنص الفقرة (١) من المادة ٣٤ ج في باب التحقيق بالنيابة العمومية على أنه يجوز التهم والمدعى بالحق المدنى أن يحضرا في كافة إجراءات التحقيق ، ولكن النيابة العمومية أن تجرى التحقيق في غيبتهم متى رأت لزوم ذلك لاثبات الحقيقة ، لتصل مثلا الى معرفة الشركاء أو منع اسفالة الشهود أو إرهابهم .

وتنص المادة ٨١ في باب قاضى التحقيق على أنه يحضر المتهم في الجلسة ... ويحضر في الجلسة أيضا أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحق المدنى . وتنص المادة ٨٢ على أنه يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعى بالحق المدنى إذا رأى لزوما لذلك ، إنما تعتبر الشهادات التى تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال .

٥٢ - حضور المحامين - نصت الفقرة (ب) من المادة ٣٤ ج على أنه يجوز لوكلاء الخصوم أن يحضروا أثناء شهادة الشهود واستجواب المتهم . ولم تنص على حضورهم في باقي إجراءات التحقيق إلا أنها من جهة أخرى لم تمنع من حضورهم في تلك الإجراءات ، فلا مانع من الترخيص لهم بالحضور مع المتهمين فيها .

وللنيابة أيضا بمقتضى الفقرة (ب) المذكورة أن تجرى التحقيق في غيبتهم متى رأت لزوم ذلك لاثبات الحقيقة .

أما أمام قاضي التحقيق فتنص المادة ٨١ على حضور المدافع عن المتهم . ولا يوجد نص يبيح للقاضي منع المحامين من الحضور .

٥٣ - والفرض من حضور المحامي إرشاد المتهم الذي يكون في الغالب غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب جهله أو اضطرابه . والفرض من حضوره أيضا مراقبة حصول التحقيق على الوجه الذي يتطلبه القانون . فبإتباع مثلا فيما عساه يحصل من تجاوز المحقق سلطته ، ومعارض في إلقاء الأسئلة التي من شأنها خدع المتهم والحصول على اعتراف منه ، ويلاحظ أن لا يجري كل شيء في مصلحة الاتهام دون الدفاع ، ويطلب إذا اقتضى الحال إثبات اعتراضه في محضر الجلسة (برامولان ١٥١ ٢٦٠) .

٥٤ - ويلاحظ أن التحقيق أمام النيابة يبقى سرى بالنسبة للجمهور وللشهود علما ما يختص بمواجهة الشهود ببعضهم .

ولكن أمام قاضي التحقيق يكون سماع الشهود على وجه العموم في جلسة علنية ، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق أن يأمر بسماعها في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أو لإدئاب أول ظهور الحقيقة (مادة ٧٨) .

٥٥ - لم يفرض القانون على المحقق إطلاع عملى المتهم على ملف القضية ولا تبليغه بالأوامر التي يصدرها خلافا لما هو مقرر في القانون القرونى . فهل يجب إطلاع المحامي على أوراق التحقيق إذا طلب ذلك ، وهو كثيرا ما يطلبه عند حضور المتهم أمام القاضي لنظر معارضة أو سماع أقواله في استناد أمر الحبس الاحتياطى الصادر ضده ؟ أبحاث المادة ٣٤ للنيابة العمومية أن تجري التحقيق في ضية المصوم ووكلائهم إذا رأيت لزوم ذلك لإظهار الحقيقة ، كما أبحاث المادة ٨١ لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بنير حضور المصوم وأبحاث له المادة ٧٨ أن يأمر بسماع الشهادة في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أو لإدئاب أول ظهور الحقيقة . ففى كل التحقيق سرى فلا يجوز للعمى المطالبة بإعلامه على الأوراق

لأن اطلاعه عليها لا يتفق وسرية التحقيقات . وأما إذا كان التحقيق يجري بحضور الخصوم فلا محل لحرامان المحامي من الاطلاع .

وقد أصدر أحد قضاة محكمة مصر الابتدائية قرارا بهذا المعنى قضى فيه برفض دفع أبداء الدفاع لدى نظر معارضة في امتداد حبس متهمين في قضية كانت تباشر النيابة بتحقيقها بصفة سرية وطلب الدفاع تمكنه من الاطلاع على التحقيقات التي تمت في القضية . وبنى القاضي رفض هذا الدفع على الأسباب الآتية : " وحيث إنه لا نزاع في أن التحقيق يجب أن يجري في جلسة علنية حتى يحاط المتهم بكل الضمانات التي تمكنه من الدفاع عن نفسه ومناقشة الشهود إلا أن الشارع رأى وجوب تضييق هذا الضمان بعمل جلسة التحقيق سرية في بعض القضايا التي يخشى فيها من تسرب أخبار التحقيق الى خارج دائرته فتفسد بذلك الاجراءات ويضلل المحقق وتطمس الحقيقة بقاء . بنص المادة ٣٤ في باب تحقيق النيابة والمادة ٧٨ في باب قاضي التحقيق . وحيث إن المادة ٧٨ صريحة في أن للقاضي أن يأمر بعمل الجلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة وكذلك المادة ٣٤ صريحة في أن للنيابة أن تجري التحقيق في غيبة المتهم متى رأت لزوما لذلك لاختصار الحقيقة . وحيث إن هذين النصين إذا قورنا بعضهما ببعض يتيجان أن الشارع أعطى المحقق السلطة في تقرير أن تكون الجلسة سرية ومتى قرر أن تجري التحقيقات بصفة سرية فإن الاطلاع عليها لا يتفق وسرية التحقيقات لأن في ذلك تفويتا على الشارع لفرضه الذي قصده من جواز جعل بعض التحقيقات سرية للأسباب التي ذكرها في المادتين السابقتين . وحيث إن الشارع تلقاه هذا الاجراء الاستثنائي الذي نص عليه في المادتين السابقتين لم يحمل أمر المتهم ولم يجعله تحت رحمة المحقق فإن التهم في قاضي المعارضة الضمان الكافي لأن القاضي عند نظر تظلمه يسمع التهمة الموجهة اليه والأدلة المبررة لحبسه ودفاعه ويطلع على التحقيقات ويفصل في أمر هذا التظلم بما يراه . وحيث إنه مما يميز هذا المذهب ما ورد في قانون تحقيق الجنايات المختلط في المادتين ٤٨ و ٤٩ اللتين يؤخذ منهما أن المدعى المدني والمتهم ليس لهما حق

الاطلاع على التحقيقات الا اذا قرر قاضى التحقيق أن التحقيق قد انتهى، وهذا الحق مصرح به بالحكمة والنيابة (قرار قاضى محكمة صرالات ابتلائية الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٠ في الممارسة المرفوعة في استناد حبس المهين في حادث محاربة اغتيال دة رئيس مجلس الوزراء) .

٥٦ — وهناك مشروع قانون عرض على مجلس النواب في جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ وأعادته المجلس الى لجنة الحفانية لاستيفاء عنه، وهذا المشروع يقضى بحرم اجراء أى تحقيق سرى بمعرفة النيابة بحيث ان كل تحقيق تجر به النيابة سراً يقع باطلا بالنسبة للتمم . ولكن المشروع لا يمنع التحقيقات السرية بصفة مطلقة بل يحجزها لقاضى التحقيق اذ ينص على أنه كلما رأت النيابة ضرورة لاجراء تحقيق سرى وجب عليها أن تغفل عن التحقيق وتطلب من رئيس المحكمة انتداب قاض للسير فيه . ويقضى المشروع بهذه المناسبة بتعديل المادة ٥٧ ت ج بحيث يقتضى النيابة طلب انتداب قاضى التحقيق في مواد الجنايات والجنتح عموماً بدلاً من قصر انتدابه على الجنايات وجنتح التروير والتفالس والنصب والخيانة كما يقضى به النص الحالى . ويوجب المشروع نفسه على النيابة تمكين المتهم أو المدافع عنه من الاطلاع على التحقيقات قبل حضوره أمام القاضى الجزئى لسماح أقواله كلما طلبت منه الاذن بحبسه أو بامتداد حبسه . واذا طلب المتهم تأجيل النظر في طلب الحبس أو الامتداد أجيب الى ذلك اذا تبين أن النيابة لم تتمكن من الاطلاع على التحقيقات قبل النظر في طلب النيابة (انظر ضبطة الجلسة المذكورة) .

٥٧ — حماية السرية — ومبدأ سرية التحقيقات الجنائية وان كان مقرراً في قانون تحقيق الجنايات بالنسبة لمن ليسوا طرفاً فيه الا أن الشارع لم يضع نصاً لحماية أى لعقاب من يقضى أخبار التحقيق الا في سنة ١٩٣١ حيث صدر مرسوم بقانون رقم ٢٨ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ بإضافة مادة الى قانون العقوبات رقمها ١٦٥ (ثانية) تعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً أو إحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بأحدى طرق العلانية اذاطات بشأن تحقيق جنائى قائم، ثم صدر مرسوم بقانون رقم ٩٧ بتاريخ ١٨ يونيه

سنة ١٩٣١ بتعديل الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل وجعل رقم هذه المادة ١٦٥ (ثالثة) .

ويشمل نص هذه المادة منع للنشر في الأحوال الآتية :

(أولاً) اذاعة ما جرى أثناء التحقيق أمام البوليس أو النيابة أو قاضى التحقيق بآية كيفية كانت .

(ثانياً) نشر صور التحقيقات والخطابات والأوراق المضبوطة أو ملخصها .

(ثالثاً) نشر معلومات أو أخبار عن التحقيق القائم أيا كان مصدره .

(رابعاً) اذاعة قرارات المحققين وأوامرهم بشأن التفتيش والقبض والمعاينة والانتقال .

(خامساً) نشر صورة محل الواقعة والآلات التى استعملت فى ارتكاب الجريمة والأشياء المضبوطة .

ولا يشمل ذلك المنع بداهة البلاغات التى تصدرها النيابة والبوليس لمصلحة العدالة مثل البلاغات التى يقصد منها البحث عن متهم هارب أو عن أشياء مسروقة . ويلاحظ أن منع نشر أخبار التحقيق محدود بأجل انتهاء ذلك التحقيق والبت فيه إما بتقديم المتهم للمحاكمة وإما بحفظ الأوراق .

ورفع تحت طائلة العقاب الوارد فى هذه المادة عدا الناشر الموظفون والمحامون وضيرهم ممن يحضرون جلسات التحقيق إذا أفشوا أخباره بقصد اذاعتها .

وكما تكون الاذاعة بواسطة الصحف تكون بغيرها من طرق العلانية المينة فى المادة ١٤٨ ع . (أنظر منشور النائب السرى رقم ١٦ لسنة ١٩٣١) .

٥٨ — حق المواجهة محدود أيضاً — وهو يشمل حق توجيه الأسئلة للشهود وحق إبداء أوجه الدفاع .

أما عن الأمر الأول فنص الفقرة ب من المادة ٣٤ ج فى باب التحقيق بالنيابة العمومية على أنه يجوز لكلاء الخصوم الذين يحضرون فى التحقيق أن يتكلموا إذا أذن لهم المحقق . فلهم بناء على ذلك أن يوجهوا للشهود أسئلة بواسطة المحقق .

وتنص المادة ٨١ في باب قاضي التحقيق على أنه يجوز للتهم أن يوجه إلى الشهود الأسئلة التي يرى له لزوم توجيهها إليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه . إلا أنه لا يجوز بطبيعة الحال ابتداء أقوال تعتبر كرافضة .

وإذا حصل خلاف بين المحقق والمحامي بأن أصر المحامي على توجيه سؤال لم يشأ المحقق توجيهه، أو أصر المحامي على دفع فرعي لم ير المحقق الأخذ به، فيمكن إثبات السؤال أو أقوال المحامي بالمحضر، ومع ذلك فليس هذا الإثبات محتملاً بحيث يترتب على إغفاله بطلان العمل .

وأما عن الأمر الثاني فتقضى الفقرة ج من المادة ٣٤ ج بأن " يسمع ما يديه للتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه " .

٥٩ — فيجب إذن أن يتناول التحقيق أوجه الإثبات وأوجه النفي لأن الغرض منه التمسى وراء ظهور الحقيقة مهما كانت لاجع الأدلة على شخص يرى .

وقد نص في باب قاضي التحقيق على أنه يجب على هذا القاضي أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده، ويجب عليه أيضاً أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية (مادة ٧٥) وأنه إذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضي التحقيق أن يطلب ممن كلفهم بالحضور منهما بيان الأسئلة التي يراد توجيهها إليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب، وللخصم المعارضة في ذلك الأمر في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه إليه، وتختتم المعارضة المذكورة إلى المحكمة الابتدائية في أودة المشورة (مادة ٧٧) .

٦٠ تعليمات النيابة — تنص المواد ٤٨ إلى ٥٢ من تعليمات النيابة على أنه يجوز مبدئياً أن يحضر المتهم في التحقيق وكذلك المدعى بالحق المدني أو المحامون

عنها بعد إذن النيابة لم بالحضور (مادة ٤٨) . ويجوز للجنة عليه أن يقيم نفسه مدعيا مدنيا أثناء التحقيق ، وعلى عضو النيابة قبل قبوله بهذه الصفة أن يقدر الأمانة اللازم دفعها عن المبلغ الذي يدعى به مدنيا على مقتضى لأئحة الرسوم وعمما يمكن أن يقدر تخيير من المصاريف إذا استلزم التحقيق انتداب خير ، فإذا دفعها يسمح له بتوجيه الأسئلة التي يوافق هو عليها (مادة ٤٩) . ولا يجوز التصريح للعامين بأن يقاطعوا متهما أو شاهدا أثناء استجوابه ، ولكن يجب الإذن لم بتوجيهما يريدون توجيهه من الأسئلة التي تتعلق بالدعوى ، ويكون ذلك بواسطة المحقق وبعد استجواب المتهم أو الشاهد ، ويجب رفض توجيه أى سؤال لا علاقة له بالدعوى ، وإذا تشدد المحامى في توجيهه يثبت في المحضر بدون أن يوجه للشاهد أو المتهم (مادة ٥٠) . ولا يجوز التصريح بإبداء أقوال متبركرافة ، ولكن إذا أصر أحد المحامين على أن يرفع دفعا فرعباً بعدم الاختصاص أو بغير ذلك وجب اثبات أقواله في المحضر (مادة ٥١) . ويجب التقليل من استعمال حق النيابة في منع المحامى أو المدعى بالحق المدنى أو المدافع عنهما من الحضور في جلسات التحقيق . وقد يستحسن أحيانا في بعض القضايا نظرا لنوعها أو ثروة المتهم أو مركزه الاجتماعى أن تستعمل النيابة هذا الحق في أول التحقيق منعا لاستمالة الشهود أو إزهاجهم ، ولكن ليس من الضروري عادة حتى في مثل هذه الأحوال أن يستمر هذا المنع إلى آخر أدوار التحقيق (مادة ٥٢) .

٦١ - حق اتصال المتهم بالمدافع عنه - يقتضى العمل الذى يؤديه المحامى في التحقيق حرية الاتصال بين المتهم والمدافع عنه . وقد تدرت المادة ١٠٢ ت ج هذا الحق إذ نصت على أنه "يجوز لقاضى التحقيق أن يقرر على كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين أو بالحق فى أحد ، ومع ذلك فظمتهم الحق في أن يتحدث مع المحامى عنه على انفراد" . وهذا النص يسرى على النيابة بمقتضى المادة ٤٠ ت ج .

ويتعلق بهذا الحق أمران : الأول وجوب احترام المراسلة بين المتهم والمدافع عنه . والثاني عدم جواز منع زيارة المحامي للمتهم في السجن اذا كان محبوسا . وينبغي على احترام المراسلة أنه لا يجوز للحق منع المتهم من الاتصال بمحاميه بطريق المراسلة وأنه لا يجوز له ضبط الخطابات المتبادلة فيما بينهما وايداعها في ملف الدعوى . وسنبين ذلك بالتفصيل عند الكلام على التفتيش وضبط الأوراق . وللحامي الحرية التامة في زيارة المتهم في السجن المحبوس به دون أن يجوز للحق وضع الراقيل في سبيل هذه الزيارة حتى ولو أمر بعدم مخالطة المتهم لغيره من المسجونين . وهذا الأمر منصوص عليه في المادة ٥٢ من لائحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ إذ تنص على أنه " يسوغ للحامي مقابلة المسجون بدون حضور أحد بناء على إذن تحريري من النيابة سواء كان معينا للدفاع عنه من قبله أو من المحكمة "

٦٢ — ما يترتب على منع الخصوم من الحضور والمناقشة — لما كان حق الخصوم في الحضور والمناقشة في التحقيق الابتدائي حقا اختياريا موكولا أمره لرأي المحقق فلا يمكن أن يترتب على حرمانهم منه بطلان ما . وبناء على ذلك حكمت محكمة النقض والابرار بأن حق المتهم في الحضور في التحقيق هو حق اختياري ولا يترتب أي بطلان على عدم استعماله له (قضى ٢٨ ماي سنة ١٨٩٥ قضاء ٥ ص ٢٦٧) .

وأن منع المحامي من حضور تحقيق النيابة لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات لا تمنع حضور محامي المتهم معه أثناء التحقيق وتميز النيابة العمومية أن تجري التحقيق في غيبة المتهم ومحاميه متى رأت لزوما لذلك لاظهار الحقيقة (قضى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ج ٢٩ دد ١٣٧ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٤١٧ س ٤٦ قضائية) .

وأن النيابة ليست ملزمة بإجابة كل ما يديه المتهم من الطلبات ، فاذا رفضت تحقيق واقعة يعرضها عليها فلا يترتب على رفضها بطلان ما (قضى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٥٣) .

٦٣ - ما يترتب على منع المتهم من الاتصال بمحاميه -
اتصال المتهم بمحاميه فقد نص عليه القانون بصيغة الأمر، ولذا يكون البطلان من نصيب الاجرامات التي تقوم على منع المتهم من حرية الاتصال بمحاميه (بارد ٥٣ ١٨٥).
ولكن محكمة النقض والايام قضت في حكم لما "بأنه من المقرر قانوناً أن النيابة التي تقوم بوظيفة قاضي التحقيق في الوقائع الجنائية الحق في أن تبصر في كل الأحوال بأن لا يزور المتهم أحد في أثناء التحقيق وقبل استجوابه متى كانت سرية الصقيقات تستلزم ذلك لاطهار الحقيقة" (قض ٥ يناير ١٩٣١ قضية رقم ١٦٣-٤٣ قضائية).

الفصل الرابع - في الدفع في بدء التحقيق بعدم الاختصاص أو بعدم العقاب

٦٤ - في حالة حصول التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق يجوز للمتهم أن يرفع له قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالتحقيق أو عدم جواز سماعها بناء على أن العمل المستند اليه لم يكن مستوجبا للقوية على حسب القانون (مادة ٥٩)
وعلى قاضي التحقيق أن يحكم في ظرف أربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكفاية وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية (مادة ٦٠).

وتجوز المعارضة من جميع الخصوم في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة أيام من وقت إعلان الأمر المذكور. وتحصل للمعارضة بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة وترفع مناد على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة. ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة. وتهدم المعارضة يوقف الاستجواب من غير من الاجرامات المتعلقة بالتحقيق (مادة ٦١).

٦٥ - ولكن ليس للنيابة أن تفصل في الدفع الذي يقدمه المتهم أمامها بعدم الاختصاص أو بعدم جواز سماع الدعوى في التهمة المسندة إليه لأن هذا الحق محوّل لقاضي التحقيق ومنه كنص المادة ٦٠ ت ج. فإذا فصلت مع ذلك في شيء من هذا القليل فلا يجوز مطلقاً الطعن في القرار الصادر منها بطريق المعارضة أمام أودة المشورة لأن المادة ٦١ ت ج لا تجز لأودة المشورة أن تنظر في المعارضة التي تعمل عن القرارات التي تصدرها النيابة العمومية أثناء التحقيق أو بعده كالقرار بحفظ الأوراق مثلاً (قضى ٤ مايو سنة ١٩٠١ مج ٣ عدد ٢ وبدا المحن أودة المشورة بمكة استكديّة الابتدائية ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٧ قضاء ص ٥٠ و ٧٤ و ٢٥ يناير سنة ١٨٩٨ قضاء ص ١١٦) .

وتقضى المادة ٥١ من تعليمات النيابة بأنه لا يجوز التصريح بإبداء أقوال تعتبر كرافعة ولكن إذا أصر أحد المحامين على أن يرفع دفعا فرعيا بعدم الاختصاص أو غير ذلك وجب إثبات أقواله في المحضر وإذا لم يكن المحقق من رأى المحامي في تلك المسألة وجب عليه أن يجاوزه ويستمر في التحقيق لأن القانون لم ينص على طعن في مثل هذه المسائل التي ترفع في هذا الدور من سير الدعوى، فإذا رفعت القضية إلى المحكمة جاز لثم أو المحامي عنه أن يرفع المسألة أمامها قبل الدخول في الموضوع .

تقسيم التحقيق الابتدائي

٦٦ - يشمل التحقيق الابتدائي حسب ترتيب القانون ما يأتي :

- (١) جمع الأدلة (مواد ٢٩ إلى ٣٥ و ٦٣ إلى ٩٢) .
- (٢) الأعمال الخاصة بشخص المتهم (مواد ٣٥ إلى ٤١ و ٦٣ إلى ١١٦) .
- (٣) قفل التحقيق (مواد ٤٢ إلى ٤٤ و ١١٦ إلى ١٢٧) .

وستكلم على هذه الأعمال يفرض حصول التحقيق بمعرفة النيابة ونشير ضمنا بوجه الاختصار إلى التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق بما أنه غير متبع في العمل .

الفصل الخامس - في أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة

٦٧ - نصت المادة ٢٩ تحقيق جنايات على أنه إذا رأت النيابة العمومية وقوع جريمة فعلها أنت تسرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة .

وأهم هذه الإجراءات هي :

(١) الانتقال الى محل الواقعة لمعاينته ، (٢) تفتيش المنازل ، (٣) حجز الأوراق ، (٤) تعيين الخبراء ، (٥) سماع الشهود ، (٦) استجواب المتهم .
والأربعة الأولى تسمى بالأدلة المحسوسة (constatations matérielles) .

٦٨ - ولتحقق أن يتخذ من هذه الإجراءات ما يراه ضروريا للوصول الى الحقيقة . وهو غير مقيد بترتيب معين يتعم عليه اتباعه ، بل له أن يتخذها بالترتيب الذي يراه حسب مقتضيات الظروف .

الفرع الأول - في الانتقال الى محل الواقعة

Transport sur les lieux

٦٩ - لم ينص القانون صراحة في الباب الثالث الخاص بإجراءات التحقيق بالنيابة العمومية على انتقال النيابة الى محل الواقعة وإن كان قد نص في المادة ١١ على انتقال مأموري الضبطية القضائية . ولكن أعضاء النيابة هم من مأموري الضبطية القضائية واختصاصاتهم أوسع من اختصاصات أولئك المأمورين . وقد نصت المادة ٢٩ على أنه "إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرز بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أي إخبار وصل إليها وقوع جريمة فعلها أن تسرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة ... إلخ" . ولا شك في أن الانتقال لمعينة محل الواقعة هو من الإجراءات اللازمة للتحقيق .

٧٠ - ونصت المادة ٦٤ على أنه "يجب على قاضي التحقيق أن يثبت حالة الشيء أو الأشخاص الذي وقعت عليه الجناية وأن يجمع كافة الأدلة المحسوسة التي

بها يمكن الوصول الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية " مما يفيد أن له الحق في الانتقال الى محل الواقعة لمعاينة جسم الجريمة وإثبات آثارها المادية .

٧١ - وتقتضى تعليمات النائب العمومي بأنه عند ما يرد للنيابة بلاغ عن وقوع جناية مهمة كالقتل والسرقة فيموالسطو والسرقة باكره أو عن جناية أخرى قليلة الأهمية أو من جنحة لها أهمية خاصة كالسرقات والاختلاسات الجسيمة ومصادمات السكة الحديدية ينتقل في الحال العضو المدير للنيابة أو من يحول عليه البلاغ من الأعضاء الذين معه الى محل الواقعة ويأمر التحقيق من يادى الأمر وذلك ولو كان البلاغ ورد ليلا الا اذا تعذر الأمر لسبب من الأسباب (مادة ١٦) . وإذا كانت الواقعة لها أهمية لغتها أو لمن تتعلق بهم ينقل لها رئيس النيابة أو النائب حتى ولو لم تكن وقعت في دائرة اختصاص المحكمة الجزئية التي مركزه في دائرتها (مادة ٢١) .

٧٢ - محضر المعاينة (Procès verbal de constat) - نصت المادة ١١ على أن مأمور الضبطية القضائية عند ما ينتقل الى محل الواقعة يحرر ما يلزم من المحاضر . ونصت المادة ٣٢ على أنه يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب يحرر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته . ولم يرد في باب التحقيق بالنيابة شيء يتعلق بتحرير محضر المعاينة . ولكن المادة ٢٠ من تعليمات النائب العمومي تقتضى بأن يستصحب العضو المتقل كاتبا دائما أو مظهرات من كتابة النيابة . ونصت المادة ٦٣ تحقيق جنایات على أن قاضى التحقيق يستصحب في جميع اجراءاته كاتبا يعضى معه المحاضر ويحفظ الأوامر والأوراق .

٧٣ - وقد نصت المادة ١١ على " أن مأمور الضبطية القضائية يثبت (في المحضر الذي يحرره) حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه " . ونصت المادة ٦٤ على أن قاضى التحقيق " يثبت حالة الشيء أو الانسان الذي وقعت عليه الجناية ويجمع كافة الأدلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية " .

وتقضى تعليمات النائب المسمى بأنه يحسن أن يبدأ العضو المنتقل عمله بالاستفسار من المدة أو غيره من رجال الحفظ عن ظروف الواقعة ، ثم يستحضر شهود الإثبات ويضمهم في مكان يأمن عليهم فيه من تفتيق الشهادات بحيث يكونون منزولين عن بعضهم وعن الناس ويفعل ذلك أيضا مع المتهمين ، وبعد هذا يسأل المتهم شفها عن الجريئة فإذا اعترف بها يشرع حالا في سؤاله تفصيلا ويتوسع معه بقدر الإمكان ويبحث عن النقط المميزة لاعترافه ويثبتها ، وبعد سؤال المتهم شفها واستجوابه تفصيلا إن كان معترفا ينتقل الى محل الواقعة ويعاينه ويصفه وصفا دقيقا ويبحث فيه عما قد يكون به من الآثار المادية التي كثيرا ما تكشف عن أسرار الجوادث الجنائية ، ثم يعمل رسما تخيطيليا عن المكان إن أمكنه ذلك وكانت هناك قائمة معينة ، ويسترشد في المعاينة بمن يرى قائمة من الاسترشاد بهم من الأشخاص الذين لهم علاقة بالحادثة . وبعد ذلك يتدنى في التحقيق (مادة ٢٢) .

وتوجب هذه التعليمات على أعضاء النيابة عند انتقالهم الى محال الوقائع الجنائية للتحقيق أن يلاحظوا النظر في كل شيء له علاقة بالجريمة والمجرمين وعلى الأخص فيما يتركه الجنائي من الآثار الظاهرة في محل جانيته كآثار الأقدام وبقع الدم وفضيها أو ما يحتمل أن يكون عليه أثر خفي كالزجاج والصيني والمعادن والخشب المصقول والشمع والورق وما شاكلها وأن يحافظوا على الأشياء التي تكون من هذا القبيل إذا لم تكن جهة الادارة قد فعلت ذلك ، ويتخذ اللازم لمنع تعرضها للآثار الجوية وعدم مس الأمر من أحد ولا استظهار ما يكون عليها من الآثار بمعرفة إدارة تحقيق الشخصية أو بمعرفة ضباط المباحث الجنائية بالمديريات وذلك بنقل ما يمكن نقله بسهولة اليها أو بارسال مندوب من قبلها في الحال لفحصه (مادة ٢٤) .

٧٤ — وللمحقق أثناء وجوده في محل الواقعة أن يتخذ ما يرى فيه قائمة من إجراءات التحقيق كالفتيش وضبط الأوراق والأشياء المثبتة للجريمة والاستئناس بأهل الخبرة والقبض والاستجواب ... الخ .

٧٥ - وإذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في أثناء تحقيق بدأ فيه أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية فله أن يجتمه أو يأذن للأمر المذكور في إتمامه (مادة ٢٥ ت ج) كما أن النيابة أن تختب مأموري الضبطية القضائية لأي عمل من أعمال التحقيق ومنها معاينة محل الحادث .

٧٦ - يجوز للتمم وللدعي بالحق المدني بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٣٤ ت ج أن يحضرا في كافة إجراءات التحقيق الذي تجريه النيابة العمومية ولكن لما أن تجري التحقيق في غيبتها متى رأت لزوم ذلك لاطهار الحقيقة . وبناء عليه يجوز للتمم وللدعي بالحق المدني الحضور في المعاينة مع مراعاة هذه القيود . وقد نصت الفقرة (ب) من المادة المذكورة على أنه يجوز لكلاء الخصوم أن يحضروا أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولم تنص على حضورهم في باقي إجراءات التحقيق ومنها المعاينة ولكنها من جهة أخرى لم تمنع حضورهم في تلك الإجراءات فلا مانع من التصريح لم بالحضور في أثناء المعاينة .

أما فيما يخص بقاضي التحقيق فقد نصت المادة ٨١ ت ج على أنه "يحضر المتهم في الجلسة ... ويحضر في الجلسة أيضا أحد أعضاء النيابة العمومية والدعي بالحقوق المدنية" مما يفيد أنهم يحضرون في جميع إجراءات التحقيق ومنها المعاينة .

الفرع الثاني - في تفتيش المنازل

Perquisition domiciliaire.

٧٧ - مبدأ المحافظة على حرمة المنازل - تقضى المادة ٨ من الدستور بأن "للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه". وتأييدا لهذا المبدأ نصت المادة ١١٢ من قانون العقوبات على أنه "إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أي شخص مكلف بخدمة عمومية أعتادا على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير

رضاه فيما عدا الأحوال المينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه بما يقب بالجنس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها .

٧٨ - شروط تطبيق هذا المبدأ - وبناء على ذلك لا يجوز دخول المقتل إلا بشرطين : الأول أن يكون الدخول في حالة من الأحوال المينة في القانون، الثاني أن تراعى القواعد المينة فيه .

وفي غير هذه الحدود يجب على من يريد التمسك بجرمة مقتله أن يمانع في دخوله ، والا فلا عمل لتوقيع العقوبة المقررة في المادة ١١٢ ع لأنها لا توقع إلا اذا حصل الدخول بغير رضاه . وعجاجة " بغير رضاه " الواردة في هذه المادة يراد بها " بغير إرادته " كما يؤخذ من النص الفرنسي لها حيث ورد فيه (contre le gré) (راجع فيما تقدم باب تجاوز حدود الوظيفة عدد ٨٨) .

٧٩ - الأحوال التي يجوز فيها دخول المنازل - قد بين قانون تحقيق الجنايات في المواد ١٨ و ٢٣ و ٣٠ و ٦٨ و ٦٩ الأحوال التي يجوز فيها دخول المنازل .

فصت المادة ٥ في الباب المتضمن قواعد عمومية على أنه لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية إلا في الأحوال المينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق .

ونصت المادة ١٨ في باب الضبطية القضائية على أنه يجوز لأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ، ويجب عليه أن يضبط كل ما يحسده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة .

ونصت المادة ٢٣ في الباب نفسه على أنه يجوز لأمور الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس

إذا وجدت أوجه قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جريمة أو جريمة بشرط إجراء التفتيش في القرى بحضور الممثلة أو من يقوم مقامه وأحد المشايخ وفي المدن بحضور شيخ القسم وشاهد .

ونصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على تطبيق أحكام المادة ٢٣ السابق ذكرها على الأشخاص الذين صدر إليهم إنذار البوليس .

ونصت المادة ٣٠ في باب التحقيق للنيابة العمومية على ما يأتي: (١) للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جريمة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك . (ب) يسوغ أيضا للنيابة العمومية أو لمن انتدبه من مأموري الضبطية القضائية أن ينتقل في مواد الجنايات والجرح في الأماكن الأخرى التي يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تعبد في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية .

ونصت المادة ٦٨ في باب قاضي التحقيق على أنه يسوغ لهذا القاضي أن ينتقل إلى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة .

ونصت المادة ٦٩ في الباب نفسه على أنه يسوغ أيضا لقاضي التحقيق أن ينتقل إلى الأماكن الأخرى التي يطلب على ظنه إخفاء شيء فيها مما ذكر في المادة السابقة . ولم يفرض عليه القانون الحصول على إذن قاض آخر لإجراء هذا التفتيش .

٨٠ - حق النيابة في تفتيش المنازل . تفرقة - دخول القانون في المادة ٣٠ ج للنيابة العمومية حق التفتيش في مواد الجنايات والجرح . ولكنه قيد هذا الحق بقيود في حالة حصول التفتيش في أماكن لغير المتهمين .

٨١ - التفتيش في منازل المتهمين - النيابة العمومية بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٣٠ ج الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جريمة ، نخرجت من ذلك المخالفات .

٨٢ - التفتيش في الأماكن الأخرى - يسوغ أيضا للنيابة بمقتضى الفقرة (ب) من المادة ٣٠ ج أن تنقل إلى الأماكن الأخرى (غير منازل المتهمين) لتفتيشها ولكن يشترط :

(أولا) أن يكون هذا في مواد الجنايات أو الجنح كما في حالة تفتيش منازل المتهمين .

(ثانيا) أن تكون هناك أمارات قوية على أنه قد أخفيت في أماكن الضمير المراد تفتيشها أشياء غيب في كشف الحقيقة. وهذه الأمارات متروكة لتقدير المحقق .

(ثالثا) أن تحصل النيابة قبل التفتيش على إذن بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية . ويصدر القاضي الجزئي هذا الاذن بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه إن رأى لزوما لذلك أقوال من يراد إجراء التفتيش في محله أو ضبط الأوراق والمخاطبات المتعلقة به (مادة ٣٠ فقرة د) .

٨٣ - وواضح أن الاذن لا يكون ضروريا إذا كان الإخفاء بعد في ذاته جنة كإخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) . فانه يجوز للنيابة في هذه الحالة تفتيش منزل المخفي بغير إذن القاضي الجزئي على اعتبار أنه متهم بجنحة .

٨٤ - الانتداب للتفتيش - وللنيابة العمومية أن تتدب أحد مأموري الضبطية القضائية لإجراء التفتيش (مادة ٣٠ فقرة ١ و ب) .

وإذا كان المحل المراد تفتيشه خارجا عن دائرة اختصاص عضو النيابة المحقق فله أن يتدب في إجراء التفتيش عضو النيابة الذي يقع ذلك المحل في دائرة اختصاصه .

٨٥ - وللمأموري الضبطية القضائية المتدربين لأداء وظيفة النيابة العمومية أمام المحاكم المركزية الحق في تفتيش منازل المتهمين في قضايا الجنح التي من اختصاص هذه المحاكم، ولكن لا يجوز لهم إجراء التفتيش في الأماكن الأخرى طبقا للفقرة (ب) من المادة ٣٠ ج (مادة ٥ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤) إلا إذا كان ذلك بناء على انتداب من النيابة .

٨٦ - ويلاحظ أن تفتيش المنازل ليس عملا إداريا من أعمال البوليس الإداري الفرض منه البحث عن طرق ومستندات من شأنها فتح تحقيق بل هو عمل قضائي الفرض منه جمع أدلة تأييدا لتحقيق مفتوح من قبل (جارد ١٠١ و ٩٠١ و ليو أتمان مادة ٨٧ و ٢٤) -

٨٧ - الوقت الذي يجوز فيه التفتيش - لم ينص القانون المصري على وجوب إجراء التفتيش في وقت معين، فيجوز إذن إجراؤه في أي وقت سواء أكان ذلك نهارا أم ليلا . أما في فرنسا فالمادة ٧٦ من الدستور الصادر في ٢٢ فبراير سنة ٨ تحرم دخول المنازل ليلا إلا في أحوال الحريق أو الفرق أو الاستغاثة من الداخل، ولذا لا يجوز هناك إجراء التفتيش ليلا إلا برضاء صاحب المنزل (جارد ٣ و ٩٠٦ و ليو أتمان مادة ٨٩ و ٢٠ وما بعدها) -

٨٨ - ضبط الأشياء - الفرض من التفتيش هو البحث عن الأشياء التي تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة أو يمكن الوصول بها إلى كشف الحقيقة . ولم ينص القانون صراحة على أن النيابة حتى ضبط تلك الأشياء، ولكن هذا الحق هو نتيجة طبيعية لحق التفتيش . وقد أوجب القانون في المادة ١٨ على مأمور الضبطية القضائية عند تفتيشه منزل المتهم في حالة تلبسه بالجنائية أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجنائية ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة . وأعضاء النيابة هم من مأموري الضبطية القضائية وبهذه الصفة يكون لممقتضى المادة ١٨ ت ج حق ضبط الأشياء في حالة التلبس . ولكن لا محل لقصر حقها هذا على التحقيق في حالة التلبس فقط بل يجب تحويلها هذا الحق في جميع الأحوال لأنه من مستلزمات التفتيش . وقد خوله القانون لقاضي التحقيق في المادة ٦٨ ت ج .

٨٩ - محضر التفتيش - يجب أن يحرر بالتفتيش محضر. وإذا كان قانون تحقيق الجنائيات قد أوجب مصاحبة الكاتب المحقق في جميع إجراءات

التحقيق من سماع شهود وتفتيش وفي ذلك فائما أوجبه متى كان التحقيق حاصلًا على يد قاضي التحقيق (مادة ٦٣). أما إذا كان التحقيق حاصلًا على يد النيابة العامة فالمادة ٣٢ لا توجب حضور الكاتب إلا لتحرير محاضر شهادة الشهود. وبناء عليه لا يطل التفتيش بسبب عدم مصاحبة الكاتب لعضو النيابة وقت إجراءاته (قض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٧٨٧ سنة ٤٧ قضائية).

٩٠ - التفتيش الباطل — إذا جصل التفتيش بصفة غير قانونية فيكون محضر التفتيش وما نتج عنه من ضبط أشياء باطلا ولا يجوز الاستناد عليه أمام المحكمة، بل إنه لا يجوز أيضا الاستشهاد بمحرر المحضر على الوقائع التي يكون قد دونها في محضره، فإن البطلان الذي يلحق محضره يلحق أيضا شهادته (بر اخان مادة ٥٨٧ و ١٠ و ١١ و ١٢).

٩١ - ومحضر التفتيش هو من الاجراءات السابقة على رفع الدعوى فإذا حضر المتهم لدى محكمة أول درجة ولم يطلع ببطلانه بسبب عدم وجود الكاتب فقد سقط حقه بمقتضى المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات وأصبح لا يصح له ابدائه لأول مرة لدى المحكمة الاستئنافية ولا لدى محكمة النقض.

وفوق ذلك فانه لا بطلان ما دام الحكم قائما على أدلة أخرى غير ما يؤخذ من محضر التفتيش (قض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٧٨٧ سنة ٤٧ قضائية).

فلا يجوز للتم الطعن بأن التفتيش الذي أجرى في منزله وترتب عليه ضبط المواد المخدرة كان غير قانوني متى كانت نتيجة البحث أن وجدت مادة مخدرة في حيازة المتهم وشهد شاهدان بإحرازه لها، فإن في هذا القرار ما يكفي لتبرير الحكم الصادر عليه بغض النظر عن قيمة التفتيش من الوجهة القانونية (قض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٦٠٧ سنة ٤٧ قضائية).

الفرع الثالث - في ضبط الأوراق

Saisie des pièces à conviction

٩٢ - مبدأ تحريم افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والتلفونات - تنص المادة ١١ من الدستور على أنه " لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التلفونية إلا في الأحوال المبينة في القانون ". وأبديا لهذا المبدأ نصت المادة ١٣٥ ع على أن " كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوطة أو مأموريهما أو فتح مكتوبا من المكاتب المسلمة للبوطة أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بفراسة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا وبالعزل في الخالتين . وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريهما تلفرافا من التلغرافات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو افشاء أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين " .

٩٣ - الأحوال التي يجوز فيها ضبط الأوراق - نصت المادة ١٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه يجب على مأمور الضبطية القضائية عند تفتيشه منزل المتهم في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يضبط الأوراق التي توجد فيه . والأوراق تشمل المكاتب والرسائل على اختلاف أنواعها (باردو ن ٩١٣ وديوانتان مادة ٨٨ ن ٥) .

ولكن لا يجوز لمأمور الضبطية القضائية ضبط الأوراق في غير منازل المتهمين ولا ضبط الخطابات والتلغرافات في مصلحة البريد والتلغرافات (انظر المادة ٦٠١ من تعليمات النيابة) .

ونصت الفقرة (١) من المادة ٣٠ ت ج على أن النيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجنابة أو جنمه ولم تحدد الأشياء التي يمكن ضبطها ، فللنيابة أن تضبط كل ما يوجد فيها من أوراق وغيرها .

ونصت الفقرة (ب) على أنه يسوغ أيضا للنيابة العمومية أن تنتقل في مواد الجنايات والجنح الى الأماكن الأخرى (غير منازل المتهمين) التي يتضح من أمارات

قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تفيد في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية، ولم تستثن منها الأوراق فلا مانع يمنع النيابة من ضبطها .

ونصت الفقرة (ج) على أنه يجوز للنيابة العمومية في مواد الجنايات أو الجنح بعد حصولها على الأذن المذكور في الفقرة السابقة أن تضبط لدى مصلحة البوطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

ونصت الفقرة (د) على أنه يصدر القاضي الجزئي الأذن المذكور في الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه إن رأى لزوماً لذلك أقوال من يراد إجراء التفتيش في محلاته أو ضبط الأوراق والمخاطبات المتعلقة به

ونصت المادة ٦٨ على أنه يسوغ لقاضي التحقيق أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

ونصت المادة ٦٩ على أنه يسوغ أيضاً لقاضي التحقيق أن ينتقل الى الأماكن الأخرى التي يغلب على ظنه إخفاء شيء فيها مما ذكر في المادة السابقة .

ونصت المادة ٧٠ على أنه يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط في مصلحة البوطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الأسباب المبنى عليها .

٩٤ — تعليمات النيابة بشأن ضبط الرسائل والتلغرافات —

(١) ضبط الرسائل — نصت للمادة ٩٧ من التعليمات العامة للنيابات على أنه يجب على أعضاء النيابة عند استصدار أمر من القضاة بضبط خطابات من مصلحة البريد على مقتضى نص المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات ألا يقتصروا

على ذكر الخطابات بل يذكروا كل صور التراسل الواردة في الفقرة (ج) من تلك المساعدة لاحتال أن ترسل جرائد أو مطبوعات مخبأ في داخلها خطابات لا يتيسر ضبطها .

وبينت المادة ٩٨ هـ القواعد التي أقرتها وزارة الحفانية بشأن ضبط الرسائل لدى مصلحة البريد وهي :

(أولاً) الموظفون المختصون بإصدار أوامر ضبط الرسائل والمطبوعات وغيرها مما يجوز ضبطه قانوناً :

في المحاكم المختلطة : المختص بإصدار هذه الأوامر هو قاضي التحقيق وفي أحوال الاستيصال النائب العمومي .

وفي مواد الإفلاس يخطر قلم الكتاب مصلحة البريد بتسليم الرسائل الخاصة بالمفلس للمستدك الذي له حق منع تلك الرسائل بمقتضى نص للمادة ٢٧٢ من قانون التجارة المختلط .

في المحاكم الأهلية : تختص بإصدار هذه الأوامر النيابة العمومية بعد الحصول على إذن من القاضي الجزئي (مادة ٣٠ ققرة ج من قانون تحقيق الجنايات) .

ويطريق الاستثناء يجوز في الأحوال المستعجلة إصدار الأمر من وكيل النيابة ولو شفها على شرط أن يحصل التصديق على هذا الأمر فيها بعد .

وكما طلب ضبط الرسائل بالكيفية السابقة وجب على وكيل النيابة الذي يباشر ذلك أن يمت للنائب العمومي بصورة من طلب الضبط واذن القاضي به .

ويجوز كذلك لقاضي التحقيق أن يصدر أمر الضبط المذكور عملاً بنص المادتين ٧٠ و ٧١ من قانون تحقيق الجنايات .

(ثانياً) الطريقة القانونية لاجراء ضبط الرسائل :

ضبط الرسائل يحصل بأمر القاضي المختص أو النيابة العمومية بعد الحصول على إذن القاضي كما سبق ذلك . وفي أحوال الاستيصال يكفي صدور الأمر شفها من أحد وكلاء النيابة على شرط أن يحصل التصديق عليه فوراً بعد بأمر من القاضي

وفي مواد الافلاس تضبط الرسائل بناء على اخطار بسيط من قلم الكاتب .
 (ثالث) الأشخاص الذين يجوز اصدار أوامر الضبط قبلهم :
 يجوز اصدار الأمر بضبط كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات قبل
 كل منهم في مادة جنائية أو جنحة وكل شخص يحتمل أن يكون في ضبط رسائله
 فائدة للتحقيق . والضبط في هذه الأحوال موكل الى تقدير القاضي .
 وما لا نزاع فيه أن لا مسئولية في هذه الأحوال على مصلحة البريد لأنها انما
 تقوم بتنفيذ أوامر القضاء .

(رابعاً) الأشياء التي يجوز ضبطها لدى مصلحة البريد :
 الأصل أنه يجوز ضبط جميع الأشياء التي تنقلها مصلحة البريد . فاذا كانت
 الأمر الصادر بالضبط قاصراً على ضبط الرسائل شملت هذه الكلمة جميع الخطابات
 سواء كانت عادية أو موصى عليها وحوالات البريد وطاقات البريد (كارتات) الخ،
 ولكنها لا تشمل الجرائد وطرود البوصة ، فاذا أريد المنجز على هذه الأشياء وجب
 النص صراحة على ذلك في الأمر الصادر بالضبط .

(خامساً) المدة التي يستمر فيها حجز الأشياء المضبوطة :

يستمر الحجز مادام الأمر به باقياً لم يبلغ .

(سادساً) واجبات عمال البريد :

يجب على عمال البريد كتمان أوامر الضبط التي يتلقونها في هذه الأحوال،
 بمعنى أنه لا يجوز اخطار من يستفهم منهم عن وجود رسائل له بضبطها، وانما
 يكفى بإخباره بأنه ليس له رسائل .

وفي حالة طلب المرسل اليه بث رسائله تخاطر مصلحة البريد بذلك القاضي
 أو النيابة على حسب الأحوال .

(سابعاً) تسليم الخطابات وارجاعها :

تسلم الرسائل المضبوطة للقاضي أو وكيل النيابة مرفقة بمحافظة ويؤخذ ايصال
 على صورتها بالاستلام .

ويجب فحص الرسائل المضبوطة في أقرب وقت ممكن ، ثم ترد للصلحة فورا حالما تسمح بذلك مقتضيات التحقيق ، وما يعاد من تلك الرسائل للصلحة يؤخذ به اتصال يحفظ في ملف الدعوى ، وإذا دلت حالة الرسائل المضبوطة على فتحها وجب أن يبين على مطروقاتها ما يفيد أنها فتحت بحرفة النشطة القضائية ويوقع على ذلك بأعضاء القاضى أو وكيل النيابة .

ونصت المادة ٥٩٩ على أنه يجب على أعضاء النيابة أن يراعوا في المسائل الجنائية المستعجلة التي لا يسمع الوقت فيها بخبرة مصلحة عموم البريد بل تضطربهم للانتقال الى أحد المكاتب وطلب المعلومات اللازمة شفويا أن يشفعوا بأسرع ما يمكن طلباتهم الشفوية بطلبات كتابية .

(ب) ضبط التفرقات — ونصت المادة ٦٠٠ من التعليمات المذكورة على أنه إذا دعا التحقيق الى ضبط تفرقات فيخاطب في ذلك النائب العمومى بعد الحصول على إذن القاضى طبقا للمادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنابات ويعت بصورة من ذلك الاذن مع الطلب الذى يرسل بواسطة مكتب النائب العمومى الى تفتيش التفرقات العمومية .

ويمكن في حالة ضرورة الاسراع في ضبط التفرقات أن يخاطب التفتيش مباشرة وينظر النائب العمومى بعد ذلك .

وإذا كان القاضى لازم حتى عند طلب أصول تفرقات أرسلت من زمن وهذا لأن نظام مصلحة التفرقات يقضى بذلك .

ويجب في هذه الحالة الأخيرة أن تحررى النيابة جيّدا عن تاريخ التفرقات المطلوب أصله حتى لا تتكلف الخزينة مصاريف بحث جسيمة .

ويلاحظ أن أصول التفرقات المتبادلة داخل القطار لا تحفظ بمصلحة التفرقات إلا لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ تصديرها . أما التفرقات التي ترسل بواسطة مكاتب سلك حديد الدلتا فتحفظ لمدة أربعة أشهر . فعلى النيابة ألا تطلب أصول تفرقات بعد انتهاء المدة المقررة لحفظها (مادة ٦٠٢ من التعليمات العامة) .

٩٥ - أما المواصلات التلفزيونية المتوه عنها في المادة ١١ من الدستور فلم يرد لها ذكر في القانون . وقد حكمت محكمة جنايات مصر بأنه ليس من المحرم على رجال الضبطية القضائية استراق السمع في المحادثات الخصوصية التي تحصل بين أشخاص مشتبّه في أنهم ارتكبوا جريمة . ولكنها لم تأت بأسباب لتبرير هذا المبدأ الذي يمكن تبريره بأنه مادام القانون قد أجاز ضبط الخطابات والاطلاع على المراسلات التي تحصل بين المتهم وغيره فلا شيء يمنع من الاطلاع على المحادثات الشفهية أيضا (انظر هذا الحكم والخلق عليه في كتاب علي بك المرابي ج١ ص ٢٧٤) .

٩٦ - في تفتيش مكتب المحامي - ليس هناك ما يمنع من تفتيش مكتب المحامي أو مقله كما يفتش أى محل آخر، اذ لا يصح أن يوجد امتياز لمهنة على مهنة أخرى مهما ارتفع قدرها، فإن مصلحة العدالة فوق كل مصلحة خاصة (فستان حلى ٤ ن ١٨١٨ وبارد ٣ ن ٩١٨ ولبواخمان مادة ٨٨ ن ١١١٠ وجرانولان ١ ن ٢٨٠) .

٩٧ - ولكن هذا مقيد بما للتم من حق الاتصال بحاميته تحميته من الدفاع عنه ، ذلك الحق الذي تفرزه المادة ١٠٢ ت ج (في باب قاضى التحقيق زهى قسرى على النيابة بمقتضى المادة ٤٠ ت ج) فقد نصت على أنه " يجوز لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد، ومع ذلك فللمتهم الحق فى أن يتحدث مع المحامى عنه على أفراد" .

وجارة المادة فى النص الفرنسى أم حيث جاء بها ما ترجمته " ومع ذلك فللتم دائما الحق فى أن يتصل بالمحامى عنه بدون أن يشهد أحد " (Toutefois l'inculpé aura le droit de communiquer sans témoins avec son défenseur) . والاتصال يكون بالمقابلة وبالمراسلة .

وفوق ذلك فقد نصت المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات على أن " كل من علم من الإثباتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له فى أى حال من الأحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنته ما لم يكن الفرض من تبلغ

ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنة". ونصت المادة ٢٦٧ ع على عقاب كل من أودع اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أو تمن عليه فافشاء في غير الأحوال التي يزمه القانون فيها بتبليغ ذلك (أنظر شرح هذا الموضوع تحت عنوان "افشاء الأسرار".

على أن احترام الرسائل الخاصة بالمحامي يتعلق بحق حرية الدفاع أكثر مما يتعلق بواجب حفظ الأسرار . وحق الدفاع مقدم على جميع الحقوق الاجتماعية بما فيها مصلحة الاتهام نفسه (جارد ٧٨٥ و ٧٨٥٠).

٩٨ — يترتب على حرية الاتصال بين المتهم ومحاميه أنه لا يجوز ضبط الخطابات والأوراق المودعة لدى المحامي بصفته هذه من شخص وكل اليه الدفاع عنه . وإذن لا يخلو الحال من إحدى حالات ثلاث :

(الحالة الأولى) أن يكون المحامي نفسه متهما ، وفي هذه الحالة يجوز تفتيش مكتبه أو منزله للبحث فيه عن أدلة الجريمة المستندة اليه . ولا يمكن منازعة المحقق في حق ضبط أوراق المحامي الخصوصية لأن حرمانه من هذا الحق فيه تمكين للمحامي من الإفلات من العقاب .

(الحالة الثانية) أن يكون المحامي وكلاء عن المتهم في الدعوى ، وفي هذه الحالة لا يجوز للمحقق أن يدخل في مكتب المحامي ليفتش فيه عن الأوراق والرسائل والمستندات التي سلمها أو أرسلها للمتهم الى محاميه . والتفتيش الذي يعمل في هذه الصورة يكون باطلا . ولكن يجوز للمتهم أن يقبل اطلاع المحقق على الخطابات المرسلة منه الى محاميه أو صورها وإيداعها في ملف الدعوى بشرط أن ينته هذا القبول صراحة في محضر التحقيق (ليواختان مادة ١٩٥٨٩).

(الحالة الثالثة) أن لا يكون المحامي وكلاء عن المتهم في الدعوى ، وفي هذه الحالة يجوز للمحقق أن يفتش مكتب المحامي ويضبط فيه أوراقا تتعلق بتهمة لم يוכל الى المحامي الدفاع عن المتهم فيها . ولكن لا يجوز للمحقق أن يضبط الأوراق التي

تكون سلبت للعالم بصفة سرية بسبب تأدية وظيفته ولولم تكن هذه الأوراق متعلقة بالدعوى (جارد ن ٣ و ٧٨٥ وفتان حيل ن ٤ و ١٨١٧ و ١٨١٨) .

٩٩ - ولما كان حق الاتصال بين المتهم وعاميه متفردا عن ذلك المبدأ الأسمى ألا وهو مبدأ حرية الدفاع ، فينتج عن ذلك أنه لا يجوز ضبط الرسائل التي تكون قد كتبت الى شخص لم يكن عند إرسالها محاميا عن المتهم ولكنه صار محاميا عنه بعد ذلك ، كما أنه لا يجوز ضبط الرسائل التي تكون قد سلمت الى المحامي لا من موكله بل من متهم آخر معه في القضية ، فانه في هاتين الصورتين تعتبر الرسائل لمصلحة الدفاع (جارد ن ٣ و ٧٨٥ و ليو اتمان مادة ٨٨ ن ١٤ و ١٧) .

١٠٠ - وينتج أيضا عن حرية الاتصال بين المتهم والمدافع عنه أنه كما لا يجوز ضبط الخطابات المرسلة من المتهم الى عاميه ، كذلك لا يجوز ضبط الخطابات المرسلة من المحامي الى المتهم . هذا فضلا عن أنه لا يجوز مطلقا منع المتهم من مراسلة عاميه (جارد ن ٣ و ٧٨٥ و ليو اتمان مادة ٨٨ ن ١٢) .

١٠١ - نتيجة أخرى لحرية الاتصال بين المتهم والمدافع عنه ، أنه لا يجوز للحق أن يوقف الرسائل التي لما تصل الى مكتب المحامي ويضبطها لدى مصلحة البريد . فانه لا فائدة من اعتبار هذه الرسائل عترة في مكتب المحامي اذا أجاز فتحها وامتنان حرمها خارجه (جارد ن ٣ و ٧٨٥ و ليو اتمان مادة ٨٨ ن ١٣) .

الفصل الرابع - في تعيين الخبراء

Nomination des experts.

١٠٢ - الخبرة طريق من طرق التحقيق يتخذ في الدور الابتدائي كما يتخذ في الدور النهائي للدعوى .

١٠٣ - التصريح الخاصة بالخبرة - وقد أجاز قانون تحقيق الجنايات الاستعانة بأهل الخبرة ، في الدور الابتدائي للدعوى ، لأموري الضبطية القضائية ولليابة العمومية ولقاضي التحقيق .

نقدت المادة ٢٤ على أنه "يخوز لأمور الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والأطباء وأن يطلب منهم تحريراً عن المواد التي تمكنهم صلتهم من ايضاحها ، ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف يمينا أمامه على أنه يبدى رأيه بحسب ذمته " .

ونصت المادة ٣١ على أنه "يخوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بخبير، ويجب على الشهود والخبير أن يحلفوا باليمين وذلك مع عدم الاختلال بما للنيابة من الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين متى رأت فائدة في ذلك " .

ونصت المواد ٦٥ الى ٦٧ على أنه يخوز لقاضى التحقيق الاستماعة بطبيب أو أحد أهل الفن، وأنه يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحلفوا يمينا أمام قاضى التحقيق على ابداء رأيهم بحسب الذمة ويقدموا تقريراً بالكتابة توضع عليه امضاءهم ويرفق بأوراق التحقيق .

١٠٤ — تعليمات النيابة — تفضى التعليمات العامة للنيابات بأنه اذا احتاجت النيابة في أثناء تحقيق قضية الى انتداب خبير لا بداء رأيه في مسألة فنية فعل العضو المحقق أن يحصر اختياره في الخبراء المقتررين أمام المحكمة التي هو في دائرتها، وعليه أن يشرك في الاختيار العضو الذى يدير النيابة التي هو بها، ويشركه أيضاً في تقدير الأنساب التي يستحقها الخبير بعد اتمام مأموريته . وتنب الخبراء في كل قسم يكون بالفور على قدر الامكان طبقاً لادة ١٣ من قانون الخبراء الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٠٩ (مادة ٧٨٤ من التعليمات) .

ويلزم أن لا يكون انتداب الخبراء إلا عند الضرورة الكلية في المسائل الفنية البحتة كضاهاة المخطوط وغير ذلك . أما رسم محل الواقعة فليس من المسائل الفنية التي تحتاج لخبير إذ في الامكان دائماً عمل رسم كروكي اذا احتاج الحال الى ذلك ، وهذا فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي تستدعى عمل رسم هندسى مفصل (مادة ٧٨٦) .

وإذا عرض النيابة في أثناء تحقيق قضية تتعلق بالسكك الحديدية أن تدب خيرا في مسألة فنية في العوى، فليها أن تدب أحد كبار ذوي الفن الموثوق بعلومهم وخبرتهم، وإذا عرضت مصلحة السكة الحديدية أو شركة سكة حديد الدنا في حالة ما لذا كانت لاحداها مصلحة في الدعوى أسماء خبراء فيحسن أن تدب النيابة من تتق به من المروضين (مادة ٧٨٧) .

ولا يتدب مفتشو الزراعة تكبراء إلا في الأحوال الهامة وبواسطة النائب العمومي (مادة ٨٩٨) . ولا يتدب مدرسو المدارس الأميرية تكبراء لأن ذلك يسلط أعمالهم الترابية (مادة ٧٩٩) . ويحدد الزمن الذي يجب على الخبراء أن يؤدوا فيه مأموريتهم كما يهض في تلك المادة ١٦ من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالخبراء متنا للتسويق أو الماطلة وطلبا لتفض الخصومات على وجه سريع (مادة ٧٩٤) .

وإذا أبقى غير مدرج اسمه في جدول الخبراء القيام بعمل كلف به، وإذا ارتكب غير خطأ كبيرا أثناء قيامه بوظيفته، فلي النيابة المختصة أن تبلغ ذلك لجنة الخبراء بالمحكمة المقررة أمامها ذلك الخبير لتتخذ اللازم في أمره (مادة ٧٨٩) .

وتقدر أتعاب الخبراء على نسبة أهمية العمل ومقدار الزمن اللازم وحالة القضية حتى لا يخرج التقدير من المقدار الاتي، ويميز في الأمر بين الأتعاب والمبالغ التي صرفت في المأمورية (مادة ٧٨٥) . ويتج في تقدير أجور الخبراء والتفصل في أوجه الطعن المقدمة عنها أحكام منشور وزارة الحفانية الصادر للحاكم والمبلغ للنيابات بالمشور رقم ٨٥ لسنة ١٩١٣ .

١٠٥ - إحالة - وقد تكلفنا في باب الاتيات لمساب من تعيين الخبراء واختيارهم وحقوقهم وواجباتهم وسيرهم في أداء مأمورياتهم وقيمة تقاريرهم فيرجع إلى هذا الباب .

القرع الخامس - في سماع الشهود

De l'audition des témoins.

١٠٦ - النصوص الخاصة بسماع الشهود - قد أجاز القانون سماع الشهود، في الأمور الابتدائية للدعوى، لأموري الضبطية القضائية (مادة ١١٣ ج) وللنيابة العمومية (مادة ٣١ وما بعدها) ولقاضي التحقيق (مادة ٧٣ وما بعدها) ولقاضي الاحالة (مادة ١٢ من قانون محاكم الجنايات) .

ونصت المادة ٩٢ من قانون تحقيق الجنايات على أن كافة القواعد والأصول المقررة قانونا فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تنفع في المواد الجنائية إلا إذا وجد نص يخالف ذلك .

١٠٧ - ممن وكيف يدعى الشهود - تنص المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات على أنه يجب على أموري الضبطية القضائية وعلى رؤوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويحسروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم أو يعلمون بها بأي كيفية كانت. ولكن القانون لم يبين طريقة وصول أولئك المأمورين الى من يقتضون لهم هذه الايضاحات، فيمكنهم الانتقال اليهم أو دعوتهم للحضور أمامهم شفها أو بكتابة ، ولكن ليس لهم حق اكرامهم على الحضور .

وتنص المادة ١١ على أنه يجب على مأمور الضبطية في حالة تلبس الجاني بالجنائية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحضر ما يلزم من المحاضر ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها . وتنص المادة ١٢ على أنه يحوز له أن يسمع الحاضرين عن المنسرج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر، ويسوغ له أيضا أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة . ولكن القانون لم يبين كيفية استدعاء أولئك الشهود ، فيمكن طلبهم شفها أو تكليفهم بالحضور على يد أحد رجال الضبط .

١٠٨ - وتنص المادة ٣١ من قانون تحقيق الجنايات على أنه يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى قائمة في سماع شهادته . وتنص المادة ٣٣ على أنه إذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر واستنع عن الإجابة يعاقب بمقتضى مادي ٨٥ و ٨٧ .

وتنص المادة ٧٣ على أنه يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود . وتنص المادة ٧٤ على أن الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه ، وأنه يجوز للقاضي المذكور في كل الأحوال أن يسمع شهادة من يحضره باختياره بدون سبق تكليف بالحضور . وتنص المادة ٧٥ على أنه يجب على قاضي التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده ، ويجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية . وتنص المادة ٧٧ على أنه إذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضي التحقيق أن يطلب ممن كلفهم بالحضور ضمما بيان الأسئلة التي يراد توجيهها إليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة في ذلك الأمر ... الخ .

١٠٩ - فيستفاد من هذه النصوص أن الأصل أن يكون اعلان الشهود أمام النيابة وأمام قاضي التحقيق على يد محضر أو أحد رجال الضبط ، ولكن لكل منهما الحق في سماع شهادة من يحضره باختياره . وهذا الحق وإن لم ينص عليه صراحة بالنسبة للنيابة إلا أنه لا يوجد ما يدعو لحرماتها مع تحويلة لقاضي التحقيق لاسيما وأن المادة ٣١ تمنح للنيابة سماع شهادة من ترى قائمة في سماع شهادته (برامبولان ١٩٨٨) .

١١٠ - والنيابة تعلن الشهود الذين ترى فائدة في سماع شهادتهم بمقرتها .
وأما أمام قاضي التحقيق فلكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحق المدني الحق في إعلان الشهود لسماح شهادتهم . ولم يرد في القانون نص صريح يبيح للمتهم والمدعى بالحق المدني إعلان الشهود أمام النيابة . ولكن لا يوجد ما يدعو للترفة بين النيابة وقاضي التحقيق في هذا الشأن . ويستفاد من الأقل من نص المادة ٣٤ أن النيابة تدعو الشهود الذين يستشهد بهم المتهم ، فقد أوجبت هذه المادة أن "يسمع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير بتحقيقه" (برامولان ١١٠ ٢٩٠) .

١١١ - وجبات الشهود - الشهود ملزمون قانوناً بالحضور وأداء الشهادة وقول الحق .

١١٢ - واجب الحضور - عند توجه مأمور الضبطية القضائية الى محل الواقعة في حالة تلبس الجاني بالجناية ، اذا امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور لأخذ معلوماتهم يذكر ذلك في محضره . وتحكم محكمة المخابرات على من يخالف أمره بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري ، ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذي يجب اعتباره حجة لسيا (مادق ١٣ و ١٤ ت ج) .

١١٣ - وإذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور أمام النيابة أو أمام قاضي التحقيق على يد محضر أو أحد رجال الضبط يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه ، فان تأخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة - نيات مصرية ويمحوز إصدار أمر بضبطه واحضاره (مادق ٣٣ و ٨٥) .

فإذا كان التحقيق أمام النيابة يصدر الحكم بالعقوبات المذكورة حسب الأصول المعتادة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها (مادة ٣٣) . وللحكم عليه الطعن في الحكم الذي يصدر في غيبته بطريق المعارضة . وإذا كان أمام قاضي التحقيق يصدر الحكم بها من القاضي المذكور (مادة ٨٥) .

ويموز لقاضي التحقيق اقالة الشاهد من الترامة المحكوم بها عليه اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى له أعذارا مقبولة (مادة ٨٦) . واذا كان الشاهد مرضيا أو منه مانع عن الحضور يجب على المحقق أن يتوجه الى محله لسمع شهادته ويضرب بذلك المدعى بالحقوق المدنية والتمم ويكون لها الحق في الحضور بأنفسهما عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة ولاء عنهما ولها أيضا أن يوجها اليه بواسطة التي ترى لها لزوم توجيهها اليه ، وانما للمحقق أن يفرض سماع الشهادة في غيبتها أن رأى لزوما لذلك طبقا للمادتين ٣٤ و ٨٢ ت ج (مادة ٨٨) . واذا كان الشاهد مقبلا خارج دائرة اختصاص المحكمة الموجود بدائرتها المحقق جاز لجلسنا الأخير أن يوكل في سماع الشهادة أحد أعضاء النيابة العمومية بالمحكمة المقيم في دائرتها الشاهد (مادة ٨٩) . أما اذا كان الشاهد مقبلا في دائرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها فيجوز للمحقق أن ينتدب أحد مأموري الضبطية القضائية لسماع شهادته (مادة ٩٠) .

١١٤ — واجب أداء الشهادة — يجب على الشاهد الذي يحضر أن يشهد بما يعلمه أي بما رآه أو سمعه بنفسه أو بما سمعه من لسان غيره .

فاذا امتنع الشاهد الذي حضر أمام النيابة أو قاضي التحقيق عن الاجابة على الأسئلة التي توجه اليه يجوز أن يحكم عليه بفرامة لا تزيد عن أربعين جنينا مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوما في مواد الجنح ولا عن شهرين في مواد الجنايات .

فاذا كان التحقيق أمام النيابة يصدر الحكم بهذه العقوبات حسب الأحوال المعتادة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي حضر الشاهد فيها ، واذا كان أمام قاضي التحقيق يصدر الحكم بها من القاضي المذكور .

ويموز استئناف هذه الأحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل للقرار بالاستئناف في قلم كتاب هذه المحكمة في الموايد القانونية وعلى حسب الطرق المعتادة (مادي ٣٣ و ٨٧ ت ج) .

١١٥ - وقد حكم بأنه لا يكفي أن يحضر الشاهد لدى المحقق وينتقص من الشهادة بكلمة يقولها هي أن صحتة لاتساعد على تأديتها . وأن كون القضية الجارية تحقيقها والمطلوب سماع أقوال الشاهد فيها هي جناية أم لا هذا راجع الى الوصف الذي يعطيه المحقق لما لا الى الوصف الأخير الذي تعطيه المحكمة لما بعد تهدئتها اليها وفصلها فيها ، فلذا كانت النيابة تحقق في جناية فهذا كاف لاسكان تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٨٧ ت ج ولا عمل لانتظار فصل القضاء في موضوع الجريمة التي كانت تحققها النيابة لمعرفة ما اذا كانت جناية حقيقية أو هي مجرد جنحة . ويكفي في بيان الواقعة المعاقب عليها في المادة ٨٧ فقرة ثانية ت ج أن يذكر الحكم امتناع الشاهد عن الاجابة على الأسئلة التي يوجهها اليه المحقق أثناء تحقيق جناية ويوضح تاريخ الامتناع وجهة التحقيق التي حصل أمامها ونوع الجناية التي كان جاريا تحقيقها . وليس من الواجب بيان الأسئلة التي امتنع الشاهد عن الاجابة عليها ، والقول بأنه كان من الواجب بيان هذه الأسئلة حتى يعلم استمالة بالموضوع أم لا هو قول غير جدي لأن المفروض أن المحقق إنما يوجه من الأسئلة ما هو مفيد في الدعوى وهو وحده الذي يحكم بتعلقه بالموضوع وعدم تعلقه به اللهم إلا اذا وضع سؤالاً تحكم البداية باستحالة تعلقه بالموضوع استحالة مطلقة ، ومن من يدعي وضع المحقق مثل هذا السؤال له أثناء أخذ شهادته أن يقول ما هو (توضيح ٢ مايو ١٩٢٩ عام ٩٠٦٥) .

١١٦ - واجب قول الحق وحلف اليمين - يجب على الشاهد أن يكون صادقا في شهادته . ولحله على قول الصدق أوجب عليه القانون حلف اليمين وعاقب على اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات غير صحيحة تتعلق بالجريمة .

فقد نصت المادة ٣١ ت ج في باب التحقيق بالنيابة العمومية على أنه "يجب على الشهود والخبير أن يحلفوا اليمين وذلك مع عدم الإخلال بما تقتضيه من الحلف في سماع أي شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين متى رأت فائدة في ذلك" .

ونصت المادة ٧٩ في باب قاضي التحقيق على أنه "يجب على الشهود أن يحلفوا بينما على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره، أما يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريده من الشهود بمقتضى ما هو مقرّر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية".

١١٧ - وليس في عبارة القانون ما يحمي القسم بالله ولكن لفظ "اليمين" يتضمن في ذاته معنى الدين والفرض من اليمين تذكير الشاهد بالله وتحذيره من غضبه وانتقامه إن هو شهد بغير الحق.

ولما كانت اليمين تستمد قوتها من عقيدة الشاهد فقد أجازت له المادة ٢١ من قانون المرافعات أن يؤدى اليمين على حسب الأصول المقررة بدياته إن طلب ذلك. ولتجزم المادة ٤١ من التعليقات العامة للنيابات على المحقق تكليف المتهمين أو الشهود بأن يحلفوا يمين الطلاق.

١١٨ - وقد ينفق في باب الاتيات أحوال عدم الأهلية للشهادة وأحوال الاعفاء أو المنع من أداء الشهادة (راجع في الباب المذكور الأعداد ٩٦ وما بعده).

١١٩ - على أى شكل يسمع الشهود - فلانها تقدم إن التحقيق تجري وطئته محدودة وحق المواجهة والمناقشة فيه محدود كذلك (راجع الأعداد ١٧ وما بعده).

١٢٠ - فيجب أن يحضر مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق كاتب يحرر محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته (مادة ٣٢). وكذلك يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم في محضر (مادة ٨٣).

١٢١ - ويجوز مبدئيا التهم والمدعى بالحق المدعى والمحاميين عنهما أن يحضروا أثناء سماع شهادة الشهود. ولكن للنيابة أن تجرى التحقيق في غيبتهم متى رأت لزوم ذلك لإظهار الحقيقة (مادة ٣٤). ولقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعى بالحقوق

للدنية اذا رأى لزوماً لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال (مادة ٨٢) .

١٢٢ — ويطلب المحقق من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه ومنه وصنفته وعمل سكنه (مادة ٨٠) . ثم يحقه الجين اذا كان منه تجاوز الأربع عشرة سنة (مواد ٣١ و ٧٩ ت ج و ٢٠١ مرافعات) . وبعد ذلك يسمع شهادته . والقاعدة أن يتركه يسرد معلوماته من خلفاء نفسه لا أن يلقي عليه من أول الأمر أسئلة ويطلب منه الاجابة عليها . ولكن للمحقق والمحاميين أن يوجهوا للشاهد أسئلة (مواد ٣٤ ر ٨١ و ٨٨) . ويسمع الشهود على أفراد، ولكن يجوز مواجهتهم بعضهم ببعض بعد ذلك (مادة ٧٨) .

١٢٣ — وتقرن شهادة الشهود في المحضر بنسب تحذيرين السطور، وإن حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه المحقق والكاتب والشهود ، ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر الشطب أو التخريج ولا يعمل به (مادة ٨٣) . ويضع كل من المحقق والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها ، فإن امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة، وفي كل الأحوال يضع كل من المحقق والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها (مادة ٨٤) .

١٢٤ — ويجب أن يتناول التحقيق سماع الشهود اثباتاً وحباً .

الفرع السادس — في الاستجواب

De l'interrogatoire

١٢٥ — الغرض من الاستجواب — استجواب المتهم اجراء من اجراءات التحقيق يستأن به على كشف الحقيقة سواء بظهور براءة المتهم أو إدانة، فهو طريق للدفاع كما هو طريق للبحث والاكتشاف .

طريق الدفاع : لأنه يسمح للتمم بأن يوضح حقيقة الوقائع المستندة إليه، ويغند الأدلة المقامة ضده . ومن هذا المعنى ما نصت عليه المادة ٣٤قرة (ج) من أنه "يسمع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه " .

وطريق البحث والاستكشاف : لأنه يسمح الاتهام بأن يحد في حيرة المتهم وتردده في اجاباته وعدم تماسك أقواله وثبوت كذبها عناصر لاثبات التهمة ضده .

إلا أنه لا يجوز المحقق أن يتخذ من الاستجواب طريقا لاتقاع اعتراف من المتهم بالجرمة ولو بطريق الإكراه لأن اعترافا كهذا لا تكون له قيمة ما وما يقب متروكه طبقا لحكم المادة ١١٠ ع . وقد قضت المادة ٤٧ من تطيلات النيابة على المحقق بأن يضرب استعمال طريق الومد بأي شيء كتحفيف العقاب أو غيره لكي يحصل على اعتراف من المتهمين بارتكابهم الجريمة .

١٢٦ - متى يكون الاستجواب جائزا ومتى يكون واجبا -
يجوز لأموري الضبطية القضائية سماع أقوال المتهم عند القبض عليه في حالة من الأحوال المبينة في المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنائيات .
ويجوز لعضو النيابة أو قاضي التحقيق استجواب المتهم كلما رأى لزوما لذلك،
إذا الاستجواب إجراء طارئ من إجراءات التحقيق .

إلا أنه في حالة صدور أمر بضبط المتهم وإحضاره أو صدور أمر بمجسه احتياطيا يجب استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر المذكور (مواد ٣٥ و ٣٦ و ٩٣ و ٩٤) .

ويجوز لقاضي الاحالة عند نظر القضية الحالة عليه أن يسمع الايضاحات التي يرى لزوم طلبها من المتهم أو المدافع عنه .

١٢٧ - على أي شكل يتكون الاستجواب - بمقتضى المادة ٣٤ ت ج يجوز لمأمي التهم والذي يلقى المدعى بوكيله أن يحضروا عند الاستجواب، ولكن النيابة العمومية أن تجري الاستجواب في غيبتهم إذا رأت

لزم لقبك لاثبات الحقيقة . ولا يجوز مع ذلك لمحامي الخصوم أن يتكلموا ، إلا إذا أذن لهم المحقق . ويسمح ما يديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه . فلا استهواب يحصل في المواجهة الى حد ما .

وهذه الاستجواب بالكافة كما تدون شهادة الشهود (مادتي ٣٤ و ٨٤) .

١٢٨ - حق المتهم في رفض الاجابة - لتهم الجزئية التامة في الاجابة عما يوجه اليه من الأسئلة ، ولا عقاب عليه لذا امتنع عن الاجابة . وتؤخذ أقواله بدون حلف بين خلافا للشهود .

الفصل السادس - في الأعمال الاحتياطية المتعلقة بشخص المتهم
١٢٩ - بيان هذه الأعمال - النيابة وقاضي التحقيق إصدار أمر بتكليف المتهم بالحضور وأمر بضبطه وإحضاره وأمر بمجهه احتياطيا .

الفرع الأول - في التكليف بالحضور

Mandat de comparution.

١٣٠ - تعريفه - التكليف بالحضور هو إعلان يطلب فيه من المتهم الحضور أمام المحقق في ميعاد معين لإبداء أقواله . وقد أشار اليه القانون في المادة ٣٦ ت ج التي أجازت للنيابة إصدار أمر بمجهس المتهم "إذا لم يحضر بالرغم من تكليفه بالحضور" وكذلك في المادة ٩٣ التي أجازت لقاضي التحقيق إصدار أمر بضبط المتهم وإحضاره "إذا لم يحضر بعد تكليفه بالحضور" .

١٣١ - شكله - التكليف بالحضور ككل إعلان يجب أن يشمل على ما يعين المتهم كذكري اسمه ولقبه وصناعته ومحل إقامته ، وعلى بيان اليوم والساعة اللذين يجب على المتهم الحضور فيهما ، بدون حاجة لبيان الواقعة المراد استجوابه عنها ، ويجب أن يكون مؤرخا ومؤقفا عليه من أصدره .

ويمن بواسطة أى محضر أو أى مأمور من مأموري الضبط والربط (قانون المواد ١٧ و ٣٣ و ٩٥ ت ج) .

١٣٢ - أثره - وهذا التكليف لا يدعو الى اتخاذ شيء من وسائل الاكراه أو القيد أو الحبس، بل يحضر المتهم طائعا مختارا، ويجب أن يستجوب حسب حضوره .

الفرع الثاني - في أمر الضبط والاحضار

Mandat d'amener

١٣٣ - تعريفه وأثره - الأمر بالضبط والاحضار هو أمر بالقبض على المتهم واحضاره بالقوة اذا اقتضى الحال ذلك أمام المحقق الذي أصدره .

فهو يدعو عند الاكتفاء اذا لم يضمن المتهم للأمر أو اذا حاول الهرب الى القبض عليه واكراهه على الحضور. وقد يؤدي الى ايداعه مؤقتا في السجن اذا تعذر احضاره فوراً أمام المحقق (مادة ٩٦) .
ويجب اية المحقق اذا خيف من هرب المتهم أو اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور .

١٣٤ - الأحوال التي يجوز فيها اصداره - يجوز لنيابة اصدار أمر بضبط واجضار المتهم بشرطين : (١) اذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس، (٢) اذا وجدت دلائل قوية على اتهامه (مادة ٣٥) .

١٣٥ - شكله - يلزم أن يكون الأمر بالضبط والاحضار مضمي ومختوماً بمن أصدره ومشتعلاً على اسم المتهم بالإيضاح الكافي على قدر الإمكان ومشتعلاً أيضاً على موضوع التهمة وعلى التقية على من يكون حامله من المضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام المحقق ويلزم أن يكون مؤرخاً (مادتي ٤٠ و ٩٥) .

١٣٦ - تنقيده - يعلن الأمر لمتهم بمعرفة أي محضر أو أي مأمور من مأموري الضبط والربط (قانون المادة ١٧) . ويجب اطلاع المتهم على أصل

الأمر الصادر بضبطه واحضاره عند تنفيذ هذا الأمر ، ويجب مبدئياً تسليمه صورة منه (مادق ٤٠ و ٩٧) .

١٣٧ - وإذا تمسك احضار المتهم فوراً أمام المحقق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير إيداعه مؤقتاً في محل مأمون من السجن منفرداً عن الأشخاص المحكوم عليهم أو الأشخاص المسجونين بناءً على أوامر صادرة بذلك (مادق ٤٠ و ٩٦) . وفي هذه الحالة تسلم الصورة إلى مأمور السجن بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام (مادق ٤٠ و ٩٧) وذلك وفقاً للقواعد المقررة في المواد ٤١ إلى ٤٤ من لائحة المسجونين الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

١٣٨ - ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يشر عليها المحقق تأشيراً جديداً مؤرخاً (مادق ٤٠ و ١٠١) .

١٣٩ - دخول المنازل لضبط المتهمين - الأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم واحضاره بخول حامله حق الدخول في منزل المتهم لضبطه، ولكنه لا يتخوله حق الإيداع في منزل الغير للفتيش عن المتهم وضبطه إلا بعد الحصول على إذن بالكتابة من القاضي الجزئي وفقاً لحكم المادة ٣٠ ج (قانون جازد ماريات ١٥٤٧ و ١٨٤٤ مادة ١٨٤ ن ٥٤ إلى ٥٦ وشرفه على ٨٧٣ و ٨٧٤)

١٤٠ - استجواب المتهم المضبوط - لما كان الفرض من ضبط المتهم واحضاره هو استجوابه لمعرفة ادائته من براءته ، فقد أوجب القانون على المحقق أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالاحضار (مادق ٣٥ و ٩٣) .

١٤١ - أوامر الضبط والاحضار الصادرة من قاضي التحقيق - نصت المادة ٩٣ ج على أنه "إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو إذا كانت المادة ٩٣ ج من قبل المدين في المادة ١٥ من هذا القانون جاز للقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن

يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر من وقت تنفيذ الأمر المتقدم ذكره . وفيما عدا ذلك تتبع الأحكام نفسها بالنسبة لأوامر الضبط والاحضار الصادرة من قاضي التحقيق .

١٤٢ — أوامر الضبط والاحضار الصادرة من مأموري الضبطية القضائية — اذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جناية سرقة أو نصب أو تعد شديد أو اذا لم يكن للتم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لمأموري الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الجاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه، وبعد سماع أقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة (مادة ١٥ ت ج) .

١٤٣ — وعند وجود قرائن خطيرة على ارتكاب أحد المقتربين أو المشتبه فيهم الذين صدر اليهم إنذار البوليس أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس لجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها يتول البوليس قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة من قانون تحقيق الجنايات (المقدم ذكرها) ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها فيها (مادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) .

وإذا خالف الشخص الموضوع تحت المراقبة حكما من الأحكام الخالصة بها جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض، وعلى البوليس أن يحمله في ظرف ثمان وأربعين ساعة الى النيابة لمحاكمته ويبقى محبوسا حسبما احتياطيا الى حين الحكم في القضية أو حفظها (مادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) .

الفصل الثالث - في أمر الحبس الاحتياطي

Mandat d'arrêt

المبحث الأول - عموميات

١٤٤ - خطورة الحبس الاحتياطي - أمر الحبس الاحتياطي لا يؤدي فقط الى القبض على المتهم بل يؤدي أيضا الى وضعه في السجن احتياطيا الى أن يصدر حكم المحكمة أو يفرج عنه قبل ذلك . والمحكمة قد تقضي ببراءته من التهمة ، وهنا يظهر وجه خطورة هذا الأمر إذ يجوز أن يلحق شخصا بريئا . فالحبس الاحتياطي هو تضييع كبرى الحرية الشخصية قررها القانون لمصلحة العدالة .

١٤٥ - مشروعية الحبس الاحتياطي - الحبس الاحتياطي قد يكون ضروريا من وجهين : (١) منع المتهم من الهرب . (٢) منعه من إخفاء أو تلفيق الأدلة .

١٤٦ - الحبس الاحتياطي كوسيلة لمنع المتهم من الهرب - قد يكون الحبس لازما لمنع المتهم من الهرب . وعلى المحقق من هذه الوجهة أن ينظر الى خطورة الجريمة ومركز المتهم في الهيئة الاجتماعية وسوابقه ووجود أو عدم وجود روابط تربطه بأهله أو عمله أو ملك (جرائملا ١٠١ ٢١٦) .

١٤٧ - الحبس الاحتياطي كطريقة للتحقيق - قد يتمين الحبس الاحتياطي لمنع المتهم من إخفاء أو تلفيق الأدلة ، واستقالة الشهود أو التأثير عليهم ، وتعذر الشركاء ، وتضييع الفاتكة التي تعود من تفتيش المنازل . ولكن هذا الوجه ثانوي لان الحبس لا يمنع المتهم من الاستعانة بأهله وأصدقائه وخدومه وشركائه على إخفاء أدلة الجريمة (جرائملا ٢١٧ ٢١٨) .

١٤٨ - ولكن لا يبرر الحبس الاحتياطي ما يعمده المحقق من السهولة في وجود المتهم في متناول يده وتمت تصرفه أثناء التحقيق .

كما أنه لا يجوز أن يحصل من الحبس الاحتياطي عقاب احتياطي أو درس توقيه النيابة ببعض المتهمين الذين تعتقد إجرامهم ولكنها تتوقع تبرئهم لعدم توفر الأدلة قبلهم (برامولان ٣١٨٥١) .

١٤٩ - تعليقات النائب العمومي - تقضى تعليقات النائب

العمومي بأنه يجب على أعضاء النيابة أن يلاحظوا عند استمالة حقهم في حبس المتهمين احتياطيا ظروف القضايا وأن ينظروا اذا كانت تلك الظروف تستلزم ذلك الحبس أو لا تستلزمه وهو أمر متروك لتقديرهم (مادة ١٧٨) .

وفي مواد الجنائيات يحبس المتهمون احتياطيا متى كانت الشبهة التي عليهم قوية إلا اذا وجدت ظروف خاصة تمنع من ذلك كأن تكون التهمة ترويرا والتحقيق يستغرق زمنا طويلا والمتهمون مضمونون أن لا يهربوا (مادة ١٧٩) . ويجب أن لا يتسارع في الإفراج عن المتهمين في جنح السرقة وغيرها من الجرائم التي تمس الأمن العام متى كانت الأدلة كافية إلا في الظروف الاستثنائية البحتة وحينئذ يفرج عنهم بضمان مالي (مادة ١٨٠) . وإذا أرسل للنيابة متهم مقبوض عليه في جنحة اعتداء على رجال الحكومة فيحسن حبه احتياطيا اذا كان الاعتداء شديدا وكانت التهمة ثابتة بثبوتها كافيا . وكذلك يجب الحبس الاحتياطي في جنح ائتلاف المزيورات وتقتل المواشي (مادة ١٨١) . ويجب قصر اصدار أوامر حبس النساء والبنات احتياطيا على الأحوال التي لا مفر فيها من ايداعهن في السجن كما اذا اتهم في جرائم جسيمة (مادة ١٩٠) .

١٥٠ - ومخاضا من الوقوع في الإفراط قد وضع الشارع ضمانات لتهم . فنظم أمر الحبس وعين الأحوال والشروط التي يجوز للنيابة إصداره فيها وحدد مدته وقرر شكله وشدد أثره بإجازته عدم مخالطة المتهم المعبوس لتفريغ من المسجونين .

المبحث الثاني - في الأحوال والشروط التي يجوز فيها

للتبابة اصدار أمر الحبس الاحتياطي

١٥١ - تطور التشريع . قانون سنة ١٨٨٣ و دكرتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ - في عهد قانون تحقيق المناوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ كان أمر الحبس الاحتياطي لا يجوز اصداره إلا من قاضى التحقيق .

ولما خولت التبابة سلطة التحقيق لأول مرة بمقتضى دكرتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ خولت أيضا حق اصدار الأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما قابلة للتجديد، ولتهم الحق في المعارضة في أمر الحبس أوفى الأمر الصادر بمقتضاه أمام قاضى الأمور الجزئية (راجع المواد ١٠ الى ١٣ من الدكرتو المذكور).

١٥٢ - دكرتو ١٩ يناير سنة ١٨٩٧ - ثم رأى تمديد سلطة التبابة في هذا الشأن. فصلت المواد ١٠ الى ١٣ من دكرتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ بمقتضى الدكرتو الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٧، وبمقتضى هذا الدكرتو أصبحت التبابة لا يجوز لها أن تصدر أمرا بالحبس إلا بعد الحصول على موافقة رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه أو قاضى الأمور الجزئية كتابة .

١٥٣ - قانون سنة ١٩٠٤ - ولكن لوحظ تمذو العمل بهذه الطريقة لاقه في كثير من الأحيان كان يقتضى الحلال اصدار أوامر بالحبس في جهات ليس بها قاض جزئى، ومن جهة أخرى كان يجوز لهم أن يمارض في الأمر الصادر بحسبه كلما تجدد هذا الأمر أى كل خمسة عشر يوما وهذا كلف يدعو الى عود تدخل القضاة في الأمر، فنص في قانون سنة ١٩٠٤ على طريقة ساعدت وضعها مجلس شورى القوانين للتوفيق بين السلطة المطلقة التي خولت للتبابة في دكرتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ وسلطتها المقيده بدكرتو ١٩ يناير سنة ١٨٩٧ وفيها الضمان الكافى للتممين (انظر تعليقات الحفانية على المواد ٣٥ الى ٤١ تحقيق جنائيات).

١٥٤ - قانون محاكم المراكز - بمقتضى المادة ٥ من قانون محاكم المراكز الصادر في سنة ١٩٠٤ لا يجوز لمأموري الضبطية القضائية المتدربين لأداء وظيفة النيابة العمومية أمام محاكم المراكز أن يصدرُوا أمرا بجبس المتهم .

١٥٥ - الأحوال التي يجوز فيها للنيابة اصدار أمر بالحبس بغير اذن من القاضي الجزئي - يجوز للنيابة العمومية اذا كانت الواقعة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس وكانت الدلائل كافية أن تصدر أمرا بجبس المتهم في الأحوال الآتية :

(أولا) اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات .

(ثانيا) اذا لم يحضر المتهم بالرغم من تكليفه بالحضور .

(ثالثا) اذا كانت الواقعة جناية أو جنحة جائزا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة ستين على الأقل أو كانت جنحة من الجنح المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون العقوبات (مادة ٣٦ ت ج) .

وهذه الجنح الأخيرة هي : الجهر بالصباح أو الفناء لاثارة الفتن (مادة ٨٨) وهرب المحبوسين (مادة ١٢٠) والاغراء على ارتكاب جنحة أو جناية بطريق النشر ... الخ (مادة ١٤٨) ونشر الأخبار الكاذبة أو الأوراق المصطنعة (مادة ١٦٢) والاتجار بالأشياء المنوعة (مادة ١٩٢) والفعل الفاضح العلني المخجل بالحياء (مادة ٢٤٠) وتريض الأطفال لخطر وتركهم في محل معمور بالآدميين (مادة ٢٤٩) وقبح حملات لألعاب القهار واليانصيب (مادة ٣٠٧) ووضع شيء للبيع في الفترة بدون إذن الحكومة (مادة ٣٠٨) وقتل الحيوانات والاضرار بها وبسمها (مادة ٣١٠) وانتهاك حرمة ملك الغير (مواد ٣٢٣ الى ٣٢٥) .

(رابعا) اذا كان المتهم من المتشردين أو المشتبه فيهم الذين صدر اليهم اخطار البوليس أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس عند وجود قرائن خطيرة على ارتكابه

جسنة ما أو على شروعه في ارتكابها ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها في المادة ٣٦ ت ج السابق ذكرها (مادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) .

١٥٦ - الأحوال التي يجب فيها على النيابة الحصول على إذن القاضي الجزئي - ولا يجوز للنيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم إلا بعد الاذن بذلك كتابة من القاضي الجزئي (الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ ت ج) .

وتدخل القاضي هو ضمانته للتمم . ولذا يجوز لهذا الأخير أن يبدى أقواله عند طلب الاذن بحبسه، وإذا أذن القاضي بالحبس دون أن يستجوبه فله أن يعارض في الأمر أمامه كما سنبينه فيما بعد .

المبحث الثالث - في شكل أمر الحبس وتنفيذه

١٥٧ - شكل أمر الحبس - يلزم أن يكون الأمر بالحبس مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الأمر بالضبط والاحضار، وينبه فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس (مادة ٤٠ و ٩٩) .

١٥٨ - وتقتضي تعليمات النيابة بأن الأمر بالحبس يجب أن يدون في صلب محضر التحقيق ويوقع عليه من عضو النيابة الذي أصدره بعد وضع تاريخه، وكذلك إذن القاضي . وبعد ذلك يحوز نموذج أمر الحبس ويوقع عليه منهما (مادة ١٧٣ من التعليمات العامة) .

١٥٩ - تنفيذه - يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بحبسه عند القبض عليه وتسليم الصورة لمأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام (مادتي ٤٠ و ١٠٠) وذلك لأنه لا يجوز لمأمور السجن أن يقبل أى شخص لحبسه إلا بأمر من الجهة المختصة (مادة ٤١ من لائحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١) .

وتقضى تعليلات النيابة بأنه يجب اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لاعلان أوامر الحبس في اليوم الذي تصدر فيه ، وإذا تمذد ذلك لسبب من الأسباب فيكون الاعلان في صبيحة اليوم التالي على الأكثر (مادة ١٧٥ من التعليلات العامة) .

١٦٥ - لا يجوز تنفيذ أوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يؤثر عليها المحقق تأثييراً جديداً مؤرخاً (مادتي ٤٠ و ١٠١) .

١٦٦ - استجواب المتهم المحبوس - ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه (مادة ٣٦ فقرة أخيرة) .

المبحث الرابع - المعارضة في أمر الحبس الصادر من

النيابة ومدة أمر الحبس وامتدادها

١٦٢ - المعارضة في أمر الحبس - لم يحز القانون المعارضة في أمر الحبس الصادر من النيابة بتبراذن القاضي ، ولو أن التهم الحق في ابعاء أقواله أمام القاضي الجزئي عند طلب الاذن بامتداد الأمر كما سيلي .

١٦٣ - أما إذا صدر الأمر بالحبس بناء على الاذن به من القاضي الجزئي فيجوز للتهم إذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور أن يعارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه إلى النيابة العمومية أو إلى مأمور السجن طلباً بذلك في اليومين التاليين لحبسه . ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب (مادة ٣٨ ت ج) .

وهذه هي الحالة الوحيدة التي تجوز فيها المعارضة في أمر الحبس (راجع تطبيقات الحفافة على المواد ٣٥ الى ٤١ ت ج) .

١٦٤ - وتقضى تعليلات النيابة بأن ميعاد اليومين المذكورين في المادة ٣٨ ت ج وهو الذي يجب أن يقدم فيه طلب المعارضة في أمر الحبس يتعدى من

اليوم التالي لإعلان أمر الحبس ، فهو إذن يوم إعلان ذلك الأمر واليومان التاليان له (مادة ١٧٠ من التعليمات العامة) .

وأنه يجب على النيابة أن تتخذ جميع الاجراءات الموصلة الى الحكم في المعارضة في الميعاد المحدد لها في المادة ٣٨ ت ج (مادة ١٧١ من التعليمات العامة) .

وأنه إذا قدم طلب المعارضة بعد ميعاده القانوني فلا يمنع هذا من نظرها ، وإذا رفضت شكلا وجب على النيابة أن تستحضر المتهم أمام القاضي عند تجديد أمر الحبس لاحتمال أنه أراد بطله سماع أقواله عند التجديد لا المعارضة في الأمر الذي نفذ عليه (مادة ١٧٢ من التعليمات العامة) .

١٦٥ — مدة أمر الحبس — قد وضع القانون ضمانات أخرى للمتهم

بتجديده مدة أمر الحبس الصادر من النيابة . والفرض من هذا التجديد بحث النيابة على الاستعجال في تحقيقها وتذكيرها بأن أوقات فراغها هي أوقات حبس للمتهم .

ومدة الأمر الصادر من النيابة بغير إذن من القاضي الجزئي هي أربعة أيام من يوم القبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضا عليه من قبل (مادة ٣٧) .

وهي أربعة عشر يوما إذا كان أمر الحبس صادرا بإذن القاضي الجزئي (مادة ٣٩) .

١٦٦ — وتقضى تعليمات النائب العمومي بأنه يجب على النيابة أن لا تستعمل

حقها في اصدار أمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة أربعة أيام إلا اذا اضطرت لذلك بسبب من الأسباب كأن يكون عضو النيابة مستقلا لمحل الواقعة في مكان بعيد عن

القاضي (مادة ١٦٧ من التعليمات العامة) .

١٦٧ — امتداد المدة بإذن القاضي الجزئي — يجوز امتداد

هذه المدة بإذن من القاضي الجزئي . ولاتهم الحق في أن تسمع أقواله أمام القاضي

قبل الاذن بالامتداد ، وعليه أن يقدم طلبا بذلك في المواعيد المحددة بالمادتين ٣٧ و ٣٩ ت ج .

فإذا كان الأمر بالحبس صادرا من النيابة بغير إذن من القاضي الجزئي — وهو

في هذه الحالة لا يتخذ إلا لمدة أربعة أيام كما قدمنا — وجب على المتهم أن يقدم

طلبه للنيابة أو لأمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه أو لتسليمه للنيابة إذا سلم لها وهو مقبوض عليه (مادة ٣٧) . ويكون الامتداد لمدة أربعة عشر يوما (مادة ٣٩) .

وإذا كان الأمر بالحبس صادرا بناء على اذن القاضي الجزئي — وهو في هذه الحالة نافذ لمدة أربعة عشر يوما — وجب على المتهم أن يقدم طلبه قبل انتهاء مدة الأربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل . ويكون الامتداد لمدة أربعة عشر يوما (مادة ٣٩) .

١٦٨ — والفرض من سماع أقوال المتهم تنوير القاضي بشأن الامتداد ، فلا يجوز أن يؤدي الى سقوط أمر الحبس الساري على المتهم (برافولان ٥١ ٣٣١ ماض ١) .

١٦٩ — وتقضى تعليمات النائب العمومي بأن تجلّد أمر الحبس الاجتياطي يجب أن يكون في آخر يوم يتقدّم فيه (مادة ١٦٨ من التعليمات العامة) .
وأنه إذا قدّم المتهم في الميعاد المذكور في المادتين ٣٧ و ٣٩ ت ج طلبا لسماع أقواله أمام القاضي فيجب احضاره أمامه في الوقت الذي يطلب منه أن يمدّ أمر حبه . ويجب احضاره أيضا حتى ولو كان من المنتظر رفض طلبه شكلا لتقديمه بعد الميعاد القانوني . أما إذا كان من رأى النيابة أن لا يحقّد الحبس فلا لزوم لاحضاره ويخلّ سبيله بعد انتهاء الأربعة الأيام أو الأربعة عشر يوما على حسب الأحوال (مادة ١٦٩ من التعليمات العامة) .

وأن ميعاد اليومين المذكورين في المادة ٣٧ ت ج وهو الذي يجب أن يقدم فيه طلب سماع الأقوال يحدث من اليوم التالي لإعلان أمر الحبس ، فهو اذن يوم اعلان ذلك الأمر واليومين التاليين له (مادة ١٧٠ من التعليمات العامة) .

وأن طلب التجديد يجب أن يدون في صلب محضر التحقيق ويوقع عليه من عضو النيابة الذي قدّمه بعد وضع تاريخه وكذلك اذن القاضي . وبعد ذلك يجوز نموذج أمر الحبس ويوقع عليه منهما (مادة ١٧٣ من التعليمات العامة) .

وأنه يجب اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لاعلان أوامر التجديد في اليوم الذي تصدر فيه . وإذا تعذر ذلك لسبب من الأسباب فيكون الاعلان في صبيحة اليوم التالي على الأكثر (مادة ١٧٥ من التعليات العامة) .

١٧٠ - مشروع قانون بتعديل الأحكام الخاصة بالمعارضة في أمر الحبس وامتداد مآته - رأت وزارة الحفانية في سنة ١٩٢٧ تشكيل لجنة للبحث في مسألة الحبس الاحتياطي والنصوص الخاصة به في قانون تحقيق الجنائيات الأهل . وقد انتهت هذه اللجنة إلى بعض تعديلات في المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٥٧ . فقدت وزارة الحفانية في ٩ مايو سنة ١٩٢٧ إلى مجلس النواب بمشروع معدل لهذه المواد فأحاله المجلس على لجنة الحفانية، وهذه بحث المشروع واقترحت إدخال تعديلات عليه وافقتها وزارة الحفانية على أهمها ثم عرضت المشروع على مجلس النواب في جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠، وبعد المناقشة فيه أعاده إلى اللجنة لاستيفاء بحثه . وقد روعي في هذا المشروع تبسيط اجراءات الحبس الاحتياطي وجعلها اجراءات جديّة تبيّن فيها النيابة مسوّغات الحبس ويسمع فيها دفاع المتهم . فقد جاء في تقرير لجنة الحفانية : ^{٢٢} ان نظرة واحدة إلى هذه الاجراءات تكشف عن تعقيدها بما نصّت عليه من مواعيد مختلفة وطلبات متباينة يلزم المتهم بتقديمها، فتارة يطلب سماع أقواله عند التجديد وطورا يمارض مقدّما في طلب الامتداد وأحيانا يمارض في أمر حبس صدر من غير سماع أقواله : اجراءات مرتبكة ومعقدة لا يمكن للمتهم الذي لم يستعن بمحام أن يظعن إلى أسرارها ونظامها، وقيل من المتهمين من يستعين بمحام في هذا النور الأول من الإجراءات، فتكون النتيجة المترتبة على هذا أن المتهم في كثير من الأحيان يدعي حبه من غير أن يتمكن من المعارضة أو من طلب سماع أقواله وهكذا يظل في الحبس رهن ارتباك نظام الحبس الاحتياطي وتتعقد . ومما يزيد في خطورة هذا الأمر أن النيابة العمومية ليست ملزمة باعلان المتهم بكل طلب تقدمه للقاضي الجزئي، وهي في كثير من

الأحيان ترسل أوراق التحقيق إلى القاضى الجزئى، وفي هذه الحالة يحدد نفسه مضطرا إلى تذييلها بعبارة "نوافق" أو "أمر بالامتداد"، فيظل التهم في السجن أربعة عشر يوما قابلة للتجديد على هذه الصورة لأن القاضى لم يسمع دفاعا ولا بيانا من جانب المتهم . ثم إن إجراءات استصدار الحبس أو امتداده تكاد تكون في صورة أمر يصدر على الرخصة اللهم إلا في حالات قليلة حين يستعين المتهم بمحام أو يكون له من يفظته ومعرفته ما يسمح له بالاستئثار في الإجراءات ؛ فالنيابة ترسل ملف القضية مشفوا بطلب مد الحبس، والقاضى الجزئى لا يسمع مناقشة جذية لطلب النيابة ولا بحثا في مسوغات الحبس، وقد يحضر وكيل النيابة في بعض الأحيان أمامه للقول بأن التحقيق لم يتم أو أن التهمة ثابتة فيجيب الى طلبه ويمس المتهم أربعة عشر يوما على هذه الصورة .

ولذا يقضى المشروع بإعفاء المتهم من تقديم طلبات المعارضة أو سماع الأقوال التي كان ملزما بتقديمها في مواعيد معينة ، ويوجب على النيابة كلما طلبت من القاضى الجزئى الاذن بحبس المتهم أو بامتداد حبه أن تقدم له أوراق القضية مع تعيين التهمة وأن تبين الأدلة أو القرائن القائمة ضد المتهم والأدبيات المبررة لطلبها وأن تحضر المتهم أمام القاضى لسماع أقواله قبل الفصل في الطلب إن كان مقبوضا عليه، فإذا لم يكن مقبوضا عليه وجب عليه أن تقدمه للقاضى مجرد القبض عليه؛ وللقاضى أن يلغى أمر الحبس أو أن يأمر باستمراره أو بالاقراج المؤقت مع الكفالة أو بدونها . وعليها في كل الأحوال تمكين المتهم أو المدافع عنه من الاطلاع على التحقيقات قبل حضوره أمام القاضى كلما طلب ذلك . وإذا طلب المتهم تأجيل النظر في طلب الامتداد أو الحبس أوجب الى ذلك إذا تبين أن النيابة لم تمكنه من الاطلاع على التحقيقات قبل النظر في طلب النيابة مع مد حبس المتهم أو الأمر بحبه المدة الكافية للاطلاع بشرط ألا تزيد مدة الحبس على ٤٨ ساعة إذا رأى القاضى محلا لذلك . وقد نص في هذا المشروع على أنه إذا صدر أمر الحبس باذن

القاضي الجزئي كان نافذا لمدة أربعة عشر يوما ما لم يقتر القاضي مدة أقل من ذلك (انظر ضبطة جلة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠).

١٧١ - الامتداد بأمر المحكمة الابتدائية - إذا لم ينه التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وحسبه ، وجب رفع الأمر بالحبس للمحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة أو المتهم . وتقرر المحكمة حال انعقادها بيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما إذا كان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع إطالة مدة الحبس الاحتياطي أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالصمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطعيا (مادتى ٤٠ و ١١١ ج) .

١٧٢ - فبمقتضى هذه المادة تفصل أودة المشورة في نتيجة التحقيق كما تفصل في الاجراءات الخاصة بشخص المتهم . وعند ما تقرر المحكمة صرف النظر عن المحاكمة يكون قرارها هذا بمثابة أمر بالالوجه لإقامة الدعوى . وهذا القرار لا يمنع من الشروع ثانيا فيما بعد في إتمام التحقيق إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى (مادة ١٢٧) .

١٧٣ - ولم يحدد القانون مدة الامتداد بل تركها لتقدير المحكمة دون أن يقيدها بمدة الأربعة عشر يوما المقررة في المادة ٣٩ تحقيق جنابات (جرايمولان ١ ن ٢٥٠ ص ٢٠٦ ماض ١) وهو ما جرى عليه العمل في الغالب .

ولكن يرى بعض الشراح والمحاكم أنه ليس للمحكمة الابتدائية أن تأمر بإطالة مدة الحبس الاحتياطي أكثر من أربعة عشر يوما ، لأن قصد الشارع مما قرره في المادة ١١١ ج من وجوب رفع الأمر الى المحكمة الابتدائية بيئة أودة مشورة في حالة استمرار الحبس لغاية ثلاثة أشهر هو إعطاء ضمانات جديدة للتمم ، فيعد أن كان يمرض أمر امتداد حبه على قاض واحد أوجب أن يمرض على أودة المشورة المشكلة من ثلاثة قضاة ؛ وليس في هذه المادة ولا في روحها ما يجوز لأودة المشورة توسيع سلطة النيابة وتحويلها الحق في حبس المتهم مدة أطول من المدة

المقترزة وهي أربعة عشر يوما، وإذا كانت هذه المسألة قد وردت كضمانة جديدة للتمم فليس فيها ما يفيض تسويء مركزه بحرماته من عرضه على القضاء كل أربعة عشر يوما لمراقبة تصرف النيابة في حبه؛ وغير معقول أن النيابة العمومية بعد استقرار التحقيق ثلاثة أشهر وبعد انتقال القضية من يد القاضى الجزئى الى يد أودة المشورة تزداد سلطتها في حبس المتهم؛ ولذلك لا تملك أودة المشورة أن تأذن بحبس المتهم أكثر من المدة المقترزة للقاضى الجزئى، لأنها إنما حلت محل القاضى الجزئى فى إصدار الأمر المذكور لضمان مصلحة المتهم كما تقتضى (مل بك القرار ١ ص ٢٥٤ ومصر الابتدائية (أودة المشورة) ٢٢ أغسطس ١٩٢٧ بحامدة ٨ عدد ١٤٩).

١٧٤ - الحبس بلا أمر ولمدة غير محدودة - إذا خالف الشخص الموضوع تحت المراقبة حكما من الأحكام الخاصة بها أو وجدت قرائن خطيرة على ارتكاب أحد المتشردين أو المشتبه فهم الموضوعين تحت المراقبة جنحة ما أو على شروعه فى ارتكابها، جاز لقبض عليه بغير أمر القبض، وعلى البوليس أن يحمله فى ظرف ثمانى وأربعين ساعة الى النيابة لمحاكمته، ويبقى محبوسا حسب احتياطى الى حين الحكم فى القضية أو حفظها (مادى ٣٦ و ٣٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣).

المبحث الخامس - فى أوامر الحبس الصادرة من قاضى التحقيق

١٧٥ - سلطة قاضى التحقيق فى إصدار أوامر الحبس الاحتياطى أوسع من سلطة النيابة فى ذلك. وقد عرفنا أن قاضى التحقيق لا يتجذب إلا فى مواد الجنائيات أو فى جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة. وقد نصت المادة ٩٤ ت ج على أنه إذا تبين بعد استجواب المتهم الذى أحضر اليه بناء على أمره أو فى حالة هرب المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية، وكانت الجناية أو الجنحة تستوجب العقاب بالحبس أو عقابا آخر أشد منه جاز لقاضى التحقيق أن يصدر فى الحال أو عقب ذمت أمرا بسجن المتهم؛ ويجب عليه إنذاك أن يستجوب المتهم فى ظرفه أربع وعشرين ساعة أو أن يبدل أمر الضبط والإحضار بأمر بسجنه.

ومضى فبرمقيد بضرورة الحصول على إذن سابق ولا بالشروط الخاصة بالمتعة والامتداد للنصوص عليها في المادتين ٣٧ و ٣٩ بالنسبة للنيابة العمومية . ولكن لا يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بالحبس في الأحوال التي تقتضي ذلك إلا بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية (مادة ٩٨) .

١٧٦ - أما الأحكام الخاصة بشكل أمر الحبس وتعيينه فواحدة أي لا كان المحقق الصادر منه ذلك الأمر .

المبحث السادس - في أوامر الحبس الصادرة من قاضي الإحالة

١٧٧ - عندما تقدم قضية جنائية الى قاضي الإحالة يكون هو دون غيره مختصا بالحكم في الحبس الاحتياطي . فيجوز له في كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذي لم يقبض عليه أو الذي أفرج عنه مع الضمان (مادة ١٦ من قانون محاكم الجنايات) .

المبحث السابع - كيف ينقض الحبس الاحتياطي

١٧٨ - إلغاء الأمر - يجوز للمحقق في كل وقت أن يصدر أمرا بإلغاء أمر صدرته (مادتي ٤٠ و ١٠٣ ت ج) .

١٧٩ - الافراج عن المتهم - وينقض الحبس الاحتياطي بالافراج عن المتهم في الأحوال الآتية :

(أولا) في حالة الافراج عن المتهم مؤقتا مع الضمان . ويستند الى الكلام عن هذه الحالة .

(ثانيا) في حالة صدور الأمر بحفظ الأوراق (مادة ٤٢ ت ج) أو بالوجه لاقامة الدعوى (مادة ١١٦ ت ج و ١٢ محاكم الجنايات) .

(ثالثا) في حالة صدور الأمر من قاضي التحقيق بالإحالة على محكمة المخالفات أو على محكمة الجحج وكانت اللجنة لا تستوجب العقاب بالحبس (مادق ١١٧ و ١١٨ ت ج) .

(رابعا) في حالة الحكم بالبراءة (مادة ١٨١ ت ج و ٥٠ محاكم الجنايات) .

١٨٠ - الافراج عن المتهم مؤقتا مع الضمان - (١) من له حق الافراج المؤقت وفي أى وقت - حق الافراج مؤقتا مع الضمان غزول :

(أولا) النيابة العمومية في أى وقت قبل رفع الدعوى سواء أكان أمر الحبس صادرا باذن القاضي أو بغير اذنه (مادة ٤١ ت ج) .

(ثانيا) لقاضي التحقيق كما سنبينه فيما بعد .

(ثالثا) لقاضي الأمور الجزئية كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد الحبس (مادة ٤١ ت ج) .

(رابعا) للمحكمة الابتدائية متقدمة بيثة أودة مشورة عند ما يرفع اليها أمر الحبس لعدم انتهاء التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم أو حبسه (مادة ١١١ ت ج) .

(خامسا) لقاضي الاحالة عند تقديم القضية اليه (مادة ١٦ محاكم الجنايات) . (سادسا) اذا رقت الدعوى الى المحكمة ، فان للتمم الذى صدر أمر بالقبض عليه وبجبه أن يطلب الافراج عنه من القاضي أو المحكمة التى رقت اليها الدعوى . ويحكم القاضي في هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة مشورة بعد سماع أحوال النيابة العمومية . ولا يجوز الطعن في هذا الحكم (مادق ٤٤ و ١١٢ ت ج) .

وقد حكم بأنه اذا اتهم المتهم من أودة المشورة طبقا للمادة ١٠٩ ت ج (١١٢ جديدة) الافراج عنه افرجا مؤقتا جاز لحا أن تأمر به ولو بعد أن قررت رفض طلب نائب مقدم منه ، فان أودة المشورة لها على الأقل ما لقاضي التحقيق

من السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٠٤ (١٠٦ جديدة) (أودة المشورة بمحكمة سمرالابتدائية
٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ج ٢ ص ١٨٥) .

١٨١ — وقد نصت المادتان ١٥٥ و ١٨٠ مت ج على جواز الافراج عن
المتهم مؤقتا بالضمان على اثر صدور حكم ابتدائي الى أن يفصل في الاستئناف .
وقد شرحنا ذلك في باب الاستئناف .

١٨٢ — الاعتبارات التي تجب مراعاتها في الافراج المؤقت —
يسترشد المحقق في استعمال حق الافراج بنفس الاعتبارات التي تجب مراعاتها
في اصدار أمر الحبس . فليح أن يراعى خطورة الجريمة وسوابق المتهم ومركبه
في الهيئة الاجتماعية، وما يربطه بالبلد من مسكن وملك وعائلة وعمل (برانولان
٣٤١٥١) .

وقد جاء في تعليمات نظارة الحفانية عن النتيجة الصورية لتتبع القوانين
"أنه مما تجب ملاحظته ملاحظة عامة أن حسن أى شخص يرى قبل الحكم في أمره
هو أشد ضررا من حسبه بناء على حكم ابتدائي صدر خطأ ، فإذا كان قبض عليه
وجب الافراج عنه مع الضمان مالم يكن هناك داع الى خشية محاولته الفرار أو الى
الظن بأن في اطلاق سراحه خطرا على التحقيق بالتأخير على الشهود لتغيير شهادتهم
أو بالحصول على أدلة كاذبة . ويمكن للمحقق اذا كان المتهم غير مقيم في الجهات
المجاورة اقامة مستديمة أو كان من ذوى السوابق أو كانت الجريمة التي يماكم عليها
خطرة أن يرى في ذلك داعيا لفراره . فبناء على هذا الداعي الأخير يجب أن يكون
الأمر بالافراج مع الضمان نادرا جدا في أحوال الجنائيات ، فإذا أمر به وجب أن
تكون الكفالة ذات قيمة عظيمة، وإن احتمال عدم وجود أمل في دفاع فيد المتهم
يما يخفف من قوة الاعتراض على حسبه حتى يحكم في أمره " .

١٨٣ — (ب) إجابات المتهم المفرج عنه مؤقتا : واجب
الحضور — يجب على المتهم المفرج عنه افراجا مؤقتا أن يحضر متى دعى بالطريق
القانونية للحضور أمام المحقق أو المحكمة على حسب الأحوال . وإذا لم يحضر جاز

اصدار أمر بمجهه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات
مصرية (مادق ١١٤ و ٤١ ت ج) .

١٨٤ - واجب تقديم الضمان - إذا صدر أمر الافراج بالضمان
فيجب على المتهم تقديم هذا الضمان .

والضمان إما تقضى أو شخصى . فالأول عبارة عن ايداع مبلغ معين من المتهم
أو من شخص آخر فى خزانة المحكمة لضمان حضور المتهم وقت طلبه بحيث اذا تخلف
عن الحضور ضاع عليه المبلغ . والثانى عبارة عن تعهد شخص معين بحضور المتهم
كلما دعى بحيث اذا تخلف عن الحضور يكون الضامن المذكور ملزما بدفع مبلغ
معين (مادة ١٢٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى) .

والقانون المصرى لم يشر إلا الى الضمان التقضى (مادق ٤١ و ١١٠ ت ج)
ومكت عن الضمان الشخصى، وبالرغم من هذا السكوت قد جرى العمل على قبول
الضمان الشخصى ولكن بطريقة ناقصة، فان الضامن يضمن فقط حضور المتهم
من غير أن يؤخذ عليه تعهد بدفع مبلغ معين فى حالة عدم حضوره، وعدم أخذ
هذا التعهد يصل الضامن فى الحقيقة مجرد مصدر للإرشاد عن المتهم . وقد أشير
الى هذا النوع من الضمان فى المادة ١٨٨ من التعليمات العامة للنيابات التى تنص
على أنه اذا دعت الضرورة للإفراج عن بعض المتهمين فى قضايا السرقات يكفون
بتقديم ضمانات مالية كافية أو ضمانات شخصية ممن يوثق بمقدرته على احضارهم،
وإذا تعذر ذلك فيجب التقرير بالحس الأخطاى .

١٨٥ - تقدير الضمان وتخصيصه - اذا صدر أمر بالإفراج
بالضمان التقضى، فيبلغ الضمان قدره النيابة أو القاضى الجزئى (مادق ٤١ و ١١٠) .
ويجب تقديره بحيث يكفل حضور المتهم . ومن ثم فهو يختب باختلاف الأحوال
بالنظر الى ثروة المتهم وخطورة الجريمة .

ويقسم مبلغ الضمان الى جزئين :

الجزء الأول يخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتي بترتيبه : (أولاً) المصاريف التي صرفتها الحكومة، (ثانياً) المصاريف التي دفعها معجلاً المدعى بالحقوق المدنية، (ثالثاً) الغرامة . ورد هذا الجزء في حالة الحكم بالبراءة . أما في حالة الحكم بالعقوبة فيرد ما يزيد على المبالغ المخصصة لدفعها .

والجزء الثاني يخصص لدفع ما يأتي على حسب ترتيبه : (أولاً) مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة، (ثانياً) الجزء على تحلف المتهم عن الحضور أمام المحقق أو المحكمة (مادتي ٤١ و ١١٠)

١٨٦ - (ج) الغاء أمر الافراج — يجوز إلغاء أمر الافراج

في الحالتين الآتيتين :

(أولاً) إذا قوت دلائل الشبهة بعد الافراج عن المتهم، فانه يجوز في كل الأحوال اصدار أمر آخر بجس المتهم المذكور ثانياً. ويصدر الأمر بالحبس في هذه الحالة من المحقق أو قاضي أو رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى (مادتي ٤١ و ١١٣). إذا دعى المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه مؤقتاً ولم يحضر أمام المحقق أو المحكمة على حسب الأحوال، فانه يجوز اصدار أمر بجبسه والحكم عليه أيضاً بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيئات مصرية (مادتي ٤١ و ١١٤) .

١٨٧ - ولكن هل يجوز للنيابة في هاتين الحالتين أن تصدر أمراً بجس المتهم لمدة أربعة أيام بدون إذن القاضي الجزئي أم لا بد من حصولها على إذنه على اعتبار أنه سبق لها أن حبست المتهم أربعة أيام وانهت حقها في ذلك؟ أرى أن يكون للنيابة الحق في اصدار أمر بجس المتهم بتبر استئذان القاضي الجزئي، وذلك لأن مفعول الأمر الأول قد انتهى بالافراج عن المتهم وطرأت بعد ذلك ظروف استوجبت حبس المتهم ثانية، فيجب أن يصدر بشأن حبسه أمر جديد، وهذا الأمر لا يمكن أن يعتبر امتداداً للأمر الأول بل هو أمر منفصل عنه تام

الانقصال ويجب أن يتبع في إصداره إجراءات جديدة طبقا للواد ٣٧ و ١١٠ بعدا من قانون تحقيق الجنايات . وهذا ما يستفاد من عبارة المادتين ١١٣ و ١١٤ ت ج إذ تقول الأولى ما أتى : "جاء في شكل الأحوال اصدار أمر أترجيبس المتهم المذكور ثانيا " وتقول الثانية "جاز اصدار أمر بسجنه " (انظر من هذا الزوى على بك المراء ج ١ ص ٢٩٢) .

١٨٨ - ونقضى المادة ١١٥ ت ج في باب قاضى التحقيق بأنه "إذا أخرج عن متهم بيمانية إفراجا مؤقتا يجب في كل الأحوال القبض عليه وحسبه بناء على الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق بإحالة على المحكمة الابتدائية الجنائية " . ونقضى المادة ٤١ في باب التحقيق بمعرفة النيابة بوجوب مراعاة أحكام المادة ١١٥ المذكورة .

ويرى الأستاذ جرائمولان أن المادتين ٤١ و ١١٥ لم تلغيا صراحة ولا ضمنا بقانون تشكيل محاكم الجنايات ، ولذلك يجب القبض على المتهم وحسبه بناء على الأمر الصادر من قاضى الاحالة بإحالة على محكمة الجنايات (جرائمولان ٥١ ص ٢٥٤ هامش ١) . ولكنى أرى مع على بك المراءى أن المادة ١١٥ ت ج قد ألغيت ضمنا بقانون تشكيل محاكم الجنايات . فان المادة ١٦ من هذا القانون تقضى بأنه "عند ما يتقدم القضية لقاضى الاحالة يكون هو دون غيره غنما بالحكم فى الحبس الاحتياطى ، فيجوز له فى أى وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذى لم يقبض عليه أو الذى أخرج عنه مع الضمانة كما يجوز له أن يأمر بالإفراج بالضمانة عن المتهم المقبوض عليه " . وبناء عليه لا يجوز القبض على المتهم الذى أفرجت عنه النيابة إلا اذا أمر قاضى الاحالة بذلك . وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أنه "إذا رأى قاضى التحقيق بعد تحقيق قام به أن فى القضية جنائية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر يصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنايات متبعا للأحكام الواردة فى هذا الباب فيما يتعلق بقاضى الاحالة بدلا من السير طبقا لأحكام الباب

الراجح من للكلب الثاني من قانون تحقيق الجنايات " وبذلك أصبحت المادة ١١٥ تـ ج غير معمول بها لا بالنسبة لقاضى التحقيق ولا بالنسبة لقاضى الاحالة (على بك المراقب ١ ص ٢٢٢) .

١٨٩ - (د) الافراج المؤقت بمعرفة قاضى التحقيق -

يجوز للتمم فى أى وقت شاء أن يطلب الافراج عنه . ويرفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بناء على ما يديه أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال العضو المذكور . ولا يفرج عن المتهم إلا بعد أن يبين عللا له فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة إن لم يكن مقبلا فيها، وبعد تعهده بأن يحضر فى أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك (مادة ١٠٤) .

وتجوز المعارضة فى الأمر الذى يصدر منه أمام المحكمة الابتدائية متعقده بيئة أودة مشورة، ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر فى تلك المعارضة . ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف أربع وعشرين ساعة، ويتدئ هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الأمر من قاضى التحقيق، أما بالنسبة للتمم فيبتدئ من وقت اعلانه اليه (مادة ١٠٥) . وإذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة فى الميعاد المقرر فى القانون فلا يجوز للتمم تجديده مرة ثانية . غير أنه يسوغ لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن يأمر بناء على التماس المتهم أو من تلقاه نفسه بالافراج عن المتهم المذكور، ويكون صدور الأمر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وبناء على ما يديه بالكتابة (مادة ١٠٦) .

ولا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم، ولا تسمع منه أقوال فى المناقشات المتعلقة بالافراج عنه (مادة ١٠٧) .

١٩٠ - الافراج، الحتمى فى مواد الجنح - بمقتضى المادة

١٠٨ تـ ج "يجب حتما فى مواد الجنح الافراج عن المتهم بالضمان بعد آثر استجوابه بثمانية أيام إذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة" .

ولم يرد مثل هذا النص في باب التحقيق بالنيابة العمومية ولم تحمل عليه المادتان ٤٠ و ٤١ ت ج ولكن يرى الأستاذ جرانولان أن الضمانات التي منحت لهم بمقتضى هذا النص لتكفل له عدم اطالة حبسه الاحتياطي تعذ من الأحكام المتعلقة بالموضوع والتي لاشان لها بصفة المحقق (جرانولان ج ١٢٤٨٥١) .

المبحث الثامن - في نظام الحبس الاحتياطي

١٩١ - المحبسون احتياطيا هم أشخاص لم تثبت إدابتهم ، وقد تظهر برائتهم ، والغرض من حبسهم هو مجوز تقييد حريتهم لمنعهم من الحرب أو من التأثير على مجرى التحقيق ، ولذلك فانهم يعاملون معاملة تختلف عن معاملة المحكوم عليهم . فبمقتضى لأئحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ترك لهم ملابسهم الخصوصية ما لم يستصوب خلاف ذلك نظرا للاحتياطات الصحية أو دواعي أحوال النظافة (مادة ٤٨) . ويجوز لهم أن يرسلوا أصحابهم بمخطابات في أى وقت ويزاروا مرة واحدة في الأسبوع إلا اذا أمر المحقق بأن لا يزورهم أحد طبقا للادة ١٠٢ من قانون تحقيق الجنايات (مادة ٥١) . ويجوز لهم أن يأخذوا ما يلزمهم من الأغذية من كرار السجن بالتمن المحدث لكل صنف كما يجوز لهم أن يستحضرها من الخارج (مادة ٥٤) . ولا يجوز تشغيلهم داخل السجن إلا بناء على طلبهم ، وحينئذ يعطى لهم حق التخير في نوع الشغل بحسب مقتضيات ترتيب السجن ، وتعطى لهم التسهيلات في اتخاذ المهنة التي كانوا يتباطونها قبل الدخول الى السجن ، والقوائم الناتجة من أعمالهم تعطى لهم بعد حمز ما يقرره المدير العام من قيمة غذائهم (مادة ٥٦) . وانما يجوز تكليفهم بكنس وتنظيف أودهم وتنظيف طرقات السجن ، وعليهم أن يساعدوا فيما يلزم اتخاذه من الاحتياطات الصحية والنظافة ، ولا يكرهون على أداء أى شغل آخر . ويجوز للأمر أن يعافهم من الأشغال المتعلقة بالنظافة مراعاة لعوائدهم وحالة معيشتهم وذلك مقابل دفعهم مبلغ خمسة قروش صاغ في اليوم (مادة ٥٥) . وللأمر أن يصرح للمحبوس احتياطيا بناء على طلبه ومراعاة لعوائده وحالة معيسته

بالأحوال الآتية اذا كانت غلات السجن تسمح بذلك : (أولاً) أن يقيم في أودة مخصوصة محتوية على سرر وأثاث لا يوجد في باقى أود السجن مقابل دفعه عشرة قروش صاغ في اليوم . (ثانياً) أن يقرض وحده منفرداً عن باقى المسجونين . (ثالثاً) أن يستحضر من طرفه جرائد أو أشياء أخرى مروحة للنفس أو أدوات منزلية حسب طلبه (مادة ٥٧) .

١٩٢ — ويعامل المحبسون احتياطياً فيما عدا الأحوال المتقدم ذكرها معاملة المحكوم عليهم بالحبس فيما يتعلق بالزيارات والعقوبات التأديبية (مادى ٥٣ و ٥٨) . ويجوز لأمر أن يأمر بوضع المسجون في الحديد لمنعه من الشرع والمهرب اذا كان مسجوناً بمقتضى أمر حبس صدر في جناية، وفي هذه الحالة يحظر المحقق فوراً فاذا رأى عدم ضرورة لوضع الحديد جازله أن يأمر بترعه (مادة ٨٨) .

١٩٣ — في منع الاتصال بالمتهم — يجوز للنيابة (أو لقاضى التحقيق) أن تأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد، ومع ذلك فلم يتم الحق في أن يتحدث مع المحامى عنه على أفراد (مادى ١٠٢ و ١٠٤ ج) . وهذا الحق يتناول حرية الاتصال بين المتهم والمحامى عنه بالكتابة ، فلا يجوز للنيابة مراقبة المراسلات فيما بينهما كما ينص ذلك في المبدأ ٦٠ ، وتكون مقابلة المحامى للسجون بناء على إذن تحررى من النيابة سواء كان ممثلاً للدفاع عنه من قبله أو من المحكة (مادة ٥٢ من لائحة السجون) .

الفصل السابع — فى قفل التحقيق

١٩٤ — القرارات التى تصدر بشأن التحقيق . الغرض منها — بعد انتهاء التحقيق يقرر المحقق ما اذا كان قد أسفر عن دلائل كافية لاحالة المتهم على المحكة المختصة لمحاكمته أم لا . والمحكة بعد أن تحقق الدعوى بنفسها أن تحكم إما بالعقوبة وإما بالبراءة .

فوظيفة المحكمة تختلف عن وظيفة المحقق في أن المحكمة تفصل في شأن الإجرام وتطلب عليه أدلة قاطعة. أما المحقق فينظر فيما إذا كانت هناك قرائن على هذا الإجرام. فهذا يقترن ما إذا كان الإجرام محتملا أو مرجحا وتلك تقترن ما إذا كان حقيقيا وثابتا.

١٩٥ - فإذا رأى المحقق أن الدلائل غير كافية لاحالة المتهم على المحكمة يصدر أمرا بحفظ الأوراق أو بالالوجه لاقامة الدعوى ويضع بذلك حدا للاهتمام القائمة على غير أساس ويوفر على المتهمين مشتقة الحضور أمام المحكمة وعلى المحاكم الوقت الذي تصرفه في معاكمهم .

١٩٦ - من له الحق في إصدارها - خولت النيابة في سنة ١٨٩٥ مع سلطة التحقيق حق الفصل في نتيجة هذا التحقيق، ودون هذا الحق في قانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤، ولكن قانون تشكيل محاكم الجنايات قيد من سلطة النيابة في مواد الجنايات. فهي وإن كانت لا تزال تجري التحقيق وتصدر أوامر الحفظ فيها إلا أنها لا تملك حق إحالتها الى محكمة الجنايات بل أصبح هذا من شعور قاضي الاحالة . أما قاضي التحقيق فله حق الفصل في نتيجة التحقيق الذي يجريه بما في ذلك احالة القضايا الجنائية على محكمة الجنايات .

١٩٧ - وسنبدأ بالكلام على قفل التحقيق بمعرفة النيابة ، ثم نتكلم على القرارات التي يصدرها قاضي التحقيق . أما قاضي الاحالة فسوف نتكلم عنه في باب معاكم الجنايات .

الفرع الأول - في الأوامر التي تصدرها النيابة

على أثر التحقيق الابتدائي

١٩٨ - النيابة بعد انتهاء التحقيق إما أن تأمر بحفظ الأوراق وإما أن ترفع الدعوى الى المحكمة .

المبحث الأول - في حفظ الأوراق

Du classement sans suite

١٩٩ - متى يؤمر بالحفظ - بمقتضى المادة ٤٢ فقرة (١) من قانون تحقيق الجنايات "إذا رؤى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمراً بحفظ الأوراق".

ويكون الحفظ إما لأسباب قانونية أو لأسباب موضوعية .

٢٠٠ - وقد عدلت المادة ٢٢٧ من التعليمات العامة للنيابات صيغ الحفظ، وهى ترجع إما لأسباب قانونية أو لأسباب موضوعية .

فالأَسباب القانونية هى : (١) "عدم وجود جناية" أى أن الفعل المنسوب لمتهم على فرض ثبوته لا يعاقب عليه القانون سواء لعدم توفر ركن من الأركان الأساسية للجريمة أو لاقتران الفعل بسبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب كالدفاع الشرعى والتقصير عن سن الساعة والجنون والسرقة من الأزواج أو من الأصول أو الفروع... الخ . (٢) "عدم جواز رفع الدعوى" . ويظهر أن المراد بذلك عدم جواز رفعها لسبق الفصل فيها لأنه إذا كان المراد عدم جواز رفعها لصغر سن المتهم مثلاً فإن هذا سبب من أسباب الإباحة التى تدخل فى الصيغة الأولى . (٣) "سقوط الحق فى إقامة الدعوى" سواء بالعفو الشامل أو بمضى المدة أو بوفاء المتهم .

وأما الأسباب الموضوعية فهى : (١) "عدم معرفة الفاعل" ، (٢) "عدم كفاية الأدلة" ، (٣) "عدم الصحة" ، (٤) "عدم الأهمية" ، (٥) "الاكتفاء بالمحاكمة الإدارية" (أنظر المادة ٢٢٧ من التعليمات العامة) .

وهناك نوع من الحفظ يطلق عليه فى العمل اسم الحفظ الإدارى ، وتلجأ إليه النيابة إذا لم تنقذ القضية فى جداول المحالقات أو الخنص أو الجنايات، واكتفى بقيدها فى دفتر الشكاوى الإدارية . وهذا الحفظ لا يختلف عن الحفظ القضائى لا فى أسبابه ولا فى آثاره . فإن أسبابه لا تمتد وأن تكون إما قانونية أو موضوعية . وآثاره هى عين

الآثار التي تترتب على الحفظ القضائي إذ القانون لم يضع لقرارات الحفظ صيغا ولا ألفاظا خاصة كما سنبينه فيما يلي .

٢٠١ - ممن يصدر أمر الحفظ - يصدر أمر الحفظ في المخالفات والجنح من عضو النيابة الذي بإشر التحقيق أو من أى عضو آخر. وأما في الجنايات فيكون صدور هذا الأمر من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه (مادة ٤٢ فقرة (١) .

وفي القضايا التي من اختصاص المحاكم المركزية يصدر أمر الحفظ من مأمور الضبطية القضائية المتدرب للقيام بأعمال النيابة العمومية أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى (مادة ٥ من قانون محاكم المراكز) .

٢٠٢ - شكل أمر الحفظ - لم تشترط الفقرة (١) من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لقرارات الحفظ ألفاظا خاصة تؤدي بها، كما لم تشترط أن تكون مسببة كما تسبب الأحكام. فيكفى فيها مجرد قول صاحب السلطة إنه يأمر بالحفظ "لعدم صحة التهمة" أو "لعدم كفاية الأدلة" أو "لعدم الجناية" وما أشبه ذلك من العبارات البسيطة الموجزة (نقض ٣٠ مايو ١٩٢٩ ج ٣٠ عدد ١٣٧ عمادة ٩ مدد ٥٧٧) .

٢٠٣ - إلا أن أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هي من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعة عليها من الموظف ذي الاختصاص في إصدارها ، ولا يقبل الاستدلال عليها لا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى إدارية كانت أو قضائية، اللهم إلا إذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب ، إذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقل على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون لا شائبة عليهم وأن النيابة إنما ترى محاكمة من اتهمهم ظلما وزورا . في مثل هذه الصورة ولعلها الوحيدة يكون الحفظ ضمتيا ويكون صحيحا متجا آثاره ، فلا يجوز لمتهم الاستدلال

على سبق حفظ الدعوى بأن المحقق قد أشر بعد نهاية التحقيق برفع الدعوى على اثنين ممن كانوا متهمين معه ولم يؤثر رفضها عليه ولا بأنه بعد انتهاء التحقيق قدم طلبا لصرف ضمان الافراج الذي كان دفعه وطلبا آخر بتسليمه الأوراق والأشياء التي ضبطت عنده بانبا طلييه هذين على ما كان من حفظ الدعوى بالنسبة له . وليس له أن يطلب سماع شهادة المحقق أو غيره في هذا الصدد زاعما أن طلبه هذا قانوني لأن إشارة المحقق بتقديم اثنين غيره للعاصمة تعتبر مبدأ. ثبوت الكتابة على واقعة حفظ الدعوى وتميز إثبات هذه الواقعة بالبيئة (قض ٣٠ يناير ١٩٣٠ بحاماة ١٠ عدد ٢٥٦ وهذا المقتضى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٦٩ سنة ٤٨ قضائية ديروط الجزئية ٢٩ سبتمبر ١٩٢٩ بحاماة ١١ عدد ١٠٧) .

ولا يمكن القول بصحور حفظ ضمنى يفهم بطريق اللزوم العقلي اذا كان المستخلص من سيرة الاجراءات التي اتخذت في الدعوى أن النائب العام اتفق مع وزارة الداخلية التابع لها المتهمون على أن يصدر أمرا بالحفظ بشروط اشترطها ولم تتم بدا له أن يتخذ بين ذلك سيلا فسكت طويلا عن التصرف في الدعوى واهتدى أخيرا الى رفضها (قض ٧ مايو سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٤٧٢ سنة ٤٧ قضائية) .

ولا يعد أمرا بحفظ الدعوى تأشير النيابة في آخر المحضر بتفهم المدعى المدني برفع دعواه مباشرة (بخ سوب الابتدائية ٢٠ مايو سنة ١٩٠٦ ع ٨ عدد ٥٢ وقض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٦ ع ٨ عدد ٥٢ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ع ٢١ عدد ٢٦) .

أما اذا حققت النيابة العمومية تهمة سرقة باكره ثم رأت أن واقعة السرقة غير محيية وأن الواقعة هي مجزء ضرب وأحالت المتهم على محكمة الجنج بهذه التهمة فان قراره هذا هو في الحقيقة قرار حفظ بالنسبة لواقعة السرقة ولا يمكنها العدول عنه ورفع الدعوى ثانية بالنسبة للسرقة ما لم تظهر أدلة جديدة (قض ٨ مارس سنة ١٩٠٢ بحام ١٣ ص ٢٧٥٤) .

٢٠٤ — أثر أمر الحفظ : منع العود الى إقامة الدعوى —
فضلا عما يترتب على أمر الحفظ من وجوب الافراج عن المتهم اذا كان محبوس

(مادة ١١٦ تج)، قضى الفقرة ب من المادة ٤٢ تج بأن الأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود الى إقامة الدعوى العمومية إلا اذا أثنى النائب العموى هذا الأمر فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ .

٢٠٥ - يتج عن ذلك أنه طالما أن النائب العموى لم يلج أمر الحفظ ولم تظهر أدلة جديدة فلا يمكن العود الى إقامة الدعوى العمومية بشأن الأفعال المنسوبة لهم والتي كانت موضوع التحقيق الذى انتهى بصدر أمر الحفظ . وترجع حجة أمر الحفظ الى ذلك الأصل المشهور وهو قوة الشيء المحكوم به ، فلا يستفيد من هذا القرار إلا الذين تعلق لهم به حق مكتسب . فكما أنه لا يصح فى المسائل المدنية لمن لم يكن خصماً أو طرفاً فى دعوى ما التمس بقوة الشيء المحكوم به فيها فكذلك لا يجوز مطلقاً أن ينسحب أمر الحفظ على من لم يتهم من قبل بالتهمة التى صدر هذا الأمر فيها لأنه لم يتعلق لهؤلاء جميعاً بهذا الأمر أو بذلك الحكم حق مكتسب (جبايات الزنا ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٤٩ ليس سنة ١٩٣٠ وقد تأيد هذا المبدأ بحكم القضا الصادر فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٩٢ سنة ٤٨ قضائية) .

وحجة أمر الحفظ غير قاصرة على ما أعطى من وصف للأفعال التى شملها التحقيق بل تشمل كل وصف قانونى يمكن أن توصف هى به . فان سلطة التحقيق يجب عليها أن تخلص القضية من جميع وجوها وتبحثها من حيث كل علاقة يمكن أن تكون لها بقانون العقوبات ، فلا تصدر أمراً بالحفظ إلا اذا كانت الأفعال كما تستفاد من التحقيق لا تكون جنائية ولا جنحة ولا مخالفة يمكن إسنادها لهم . وبناء على ذلك لا يجوز للنيابة العمومية أن تقيم الدعوى بشأن الأفعال المادية التى دعت لصدور أمر الحفظ سواء بالوصف نفسه أو بوصف آخر وإلا كان فى ذلك إخلال بقوة الشيء المحكوم به التى جعلها القانون لأوامر الحفظ (جاور ٣ ن ١٠٨٠ وفتان ميل

٢٠٦. - ولكن لا يكون لأمر الحفظ الصادر من النيابة هذا الأثر إلا اذا صدر بعد تحقيق كما يظهر ذلك من نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات .

وقد حكم بأنه بمقتضى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لا يصدر أمر الحفظ إلا "بعد تحقيق"، وحكمة ذلك أنه لكي يحق للتم أن يمسك بقرار الحفظ ويحتج بأنه قد تعلق به حقه في البراءة وأصبح بعده بمنجاة من المحاكمة الجنائية، يجب أن تكون النيابة قد فحصت التهمة وحققت موضوعها ووازنت بين أدلة الادانة وأدلة البراءة فرج لديها أن الدعوى بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لأن ترفع الى المحكمة الجنائية. وليس هذا هو الشأن اذا كانت النيابة لم تجر تحقيقا بل كل ما حصل أن البوليس الذي أحيلت عليه الدعوى من النيابة سأل أحد الشاكرين عن موضوع شكواه ثم سأل أحد المشكوفين عنهم وبعد ذلك رد الأوراق الى النيابة فاكتفت النيابة من جانبها أيضا بالتأشير على الأوراق بقولها "مادة اعدام بتروير مستندات وتحفظ ويفهم الشاكي بالظمن بالتروير فيها أمام المحكمة المختصة" فانه ظاهر أن الغرض من ذلك لم يكن حفظ الدعوى ما دامت النيابة - وكذا البوليس من قبلها - لم تجر فيها تحقيقا وإنما كان الغرض تعليق الشكوى وترك السير فيها لمجهودات الشاكرين كما هو العرف الذي جرت عليه النيابة فيما يتعلق بشكاوى التروير التي تقدم اليها من الأفراد وكما هو صريح عبارة التأشير السالف الذكر الذي أشرت به على الأوراق مع الاحتفاظ بحقها في إيداء طلباتها في الدعوى العمومية التي يحركها المدعي بالحق المدني متى تبين لها وجه الحق فيها . وبعد البيان المتقدم لم يبق محل للتشبه بلفظ "تحفظ" الذي ورد في تأشير النيابة السابق الاشارة اليه إذ لا يمكن أن يكون المراد به قط ذلك الحفظ الذي نصت المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات على حكمه وشرطت فيه أن لا يحصل الا بعد تحقيق كم تقدم. ولو أن النيابة أرادت به حفظا حقيقيا من غير أن تكلف نفسها عناء تحقيق الشكوى والوصول بها الى نتيجة يصح الوقوف عندها لوقع ذلك الحفظ باطلا لمخالفته لصريح نص القانون ولما أمكن التعويل عليه لفوات الغرض المقصود منه ولا يمكن أن يتعلق به حق لإنسان ما

لأنه وقع قبل أن تتجلى الحقيقة ولو جلاء جزئياً ، والحقوق لا يمكن أن ترتب في حلك الظلام (تقضى أول مايوسنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٠٥٧ سنة ٤٧ قضاۃ).

٢٠٧ - والتحقيق بالمعنى المراد من المادة ٤٢ ت ج هو الذى تجريه النيابة أو يجرىه البوليس في حالة التلبس بالجريمة أو بانتداب من النيابة . أما المحاضر التى يجرىها البوليس في غير هاتين الحالتين فلا تتضمن تحقيقاً بل جمع استدلالات (أنظر مادتي ١٠٣٢ ت ج) . وعلى هذا فأمر الحفظ الذى يصدر من النيابة بناء على محاضر البوليس في غير حالتى التلبس والانتداب دون أن تقوم بعمل أى تحقيق بنفسها لا يعتبر أمراً قضائياً يمنعها من رفع الدعوى العمومية إلا إذا اتى النائب العمومي هذا الأمر أو إذا ظهرت أدلة جديدة . بل ما دامت الدعوى لم يجر فيها تحقيق فتكون النيابة قد أصدرت أمرها بصفة إدارية باعتبارها سلطة اتهام فقط لا بصفة قضائية باعتبارها سلطة تحقيق ولا يكون لقرارها من القوة ما لقرارات سلطات التحقيق (عن بك المراسي ١ ص ٢٨٩) .

٢٠٨ - وقد حكم في عهد دكريتو ٢٨ مايوسنة ١٨٩٥ الذى خول النيابة سلطة التحقيق : بأن الفرض من وضع أحكام الدكريتو الصادر في ٢٨ مايوسنة ١٨٩٥ توسيع اختصاص النيابة العمومية بأن منحها فوق سلطتها الإدارية القضائية السلطة المخولة لقضاة التحقيق في المواد الجنائية على العموم . فتعتبر تحقیقات النيابة صادرة منها بصفتها قاضى تحقيق في الأحوال المبينة في الأمر العالى المشار اليه وخصوصاً في مادتي ١٤ و ١٥ منه متى صدر أمر بضبط المتهم وإحضاره أو أمر بحبسه وبعد إجراء التحقيق بمعرفة أعقبه صدور أمر منها بحفظ الأوراق لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية . ففي هذه الأحوال دون غيرها يجوز لثمتهم أن يمتنع بالأمر الصادر بحفظ الأوراق ما لم تظهر أدلة جديدة . وفيما عدا هذه الأحوال يسوغ للنابة العمومية البدول عن التأشيرات بالحفظ المؤقت على القضايا والسير فيها بدون انتظار أدلة جديدة (تقضى ١٨ نوفمبر ١٨٩٩ ج ١ ص ٢٤٢) .

وأنه ليس كل أمر يصدر من النيابة بحفظ الأوراق يمنع من تجديد الدعوى العمومية إلا بظهور أدلة جديدة . فانه بحسب التغيرات الجديدة التي طرأت على قانون تحقيق الجنايات يكون للنيابة العمومية صفتان : صفة إدارية ، وصفة قضائية . فاذا ورد لها استعلامات أو تحريات من البوليس ورأت أنها لا تستحق أن تكون أساسا لرفع الدعوى على المتهم فلها أن تؤثر على الأوراق بحفظها ، وإنما الأمر الذي يصدر منها في هذه الحالة ليس له صفة قضائية ولها حينئذ أن تعدل عنه في أى وقت شاعت ، بخلاف ما إذا كانت أجرت بنفسها عملا من أعمال التحقيق أو اتخذت ضد المتهم إجراءات جديدة كالقبض عليه أو حبسه فعملها هذا يكون عملا قضائيا يحتاج الى أمر قضائي بالسير في الدعوى أو بحفظ الأوراق ، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون لأمر الحفظ القوة التي كانت لأوامر قاضي التحقيق وترتب عليه النتائج التي كانت مترتبة على الأوامر التي كانت تصدر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وحينئذ لا يجوز أن تعدل عنه النيابة إلا بظهور أدلة جديدة . وهذا السير يستفاد من نصوص التعديلات الجديدة ، والشارع لم يقصد بادخالها في القانون أن يقلل من سلطة النيابة وإنما أراد أن يزيد على ملطتها الادارية القديمة سلطة قضائية جديدة (قضى ٢٤ مارس سنة ١٩٠٠ خرق ١٥ ص ١٣٧) .

وأن ذكرى ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ قد خول للنيابة العمومية ما كان مخولا لقاضي التحقيق من السلطة في التحقيقات وفي اصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية . وقد منعت المادة ١٥ من هذا الذكرى الود للتحقيق بعد الحفظ إلا اذا ظهرت أدلة جديدة ، وبذا جعلت لأمر الحفظ الصادر من النيابة قوة الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى . وحيث إنه لأجل أن يصدر قاضي التحقيق أمره بأن لا وجه لإقامة الدعوى يجب أن يكون باشر التحقيقات بنفسه ، فلاجل أن يكون قرار النيابة في قوة قرار قاضي التحقيق بالحفظ يجب أن تكون هي كذلك التي باشرت التحقيقات بنفسها . فالتأشير بالحفظ على

محضر البوليس بدون عمل تحقيق من النيابة لا يمنع من العود الى التحقيق في أى وقت حتى بدون انتظار أدلة جديدة (قضى ٣١ مارس سنة ١٩٠٠ ج ١ ص ٢٤٥) .

وأن محكمة النقض والإبرام قد ذهبت في عدة أحكام الى جواز الرجوع من النيابة في أوامر الحفظ اذا لم تتول تحقيقها بنفسها، ولا يمكن لثمن أن يتمسك بأمر الحفظ اذا لم يسبقه تحقيق من النيابة . ويجوز أمر عضو النيابة لضابط البوليس باستمرار ضبط الواقعة لا يعد تحقيقا مباشرته النيابة (قضى ٥ فبراير سنة ١٩٠١ محكم ١٣ ص ٢٦٦٧) .

وأن قانون تحقيق الجنايات والأوامر التي صدرت بعده بتعديله تعطى النيابة العمومية حقين بالنظر للجرائم : أولهما ادارى وهو جمع الاستدلالات عند وقوع جريمة لمعرفة من يمكن اقامة الدعوى العمومية عليه، والثانى اجراء التحقيقات القضائية بجمع الأدلة على ارتكاب الجريمة . فاذا حفظت النيابة الأوراق بعد اجراء جمع الاستدلالات، جاز لها أن تعود وتسير في الدعوى بلا شرط أى سواء وجدت أدلة جديدة أو لم توجد . وأما اذا حفظت أوراق الدعوى بعد اجراء تحقيقات قضائية بصفة قاضى تحقيق، فلا يجوز لها أن تعود وتسير في التحقيقات إلا بعد وجود أدلة جديدة (استئناف مصر ١٥ مايو سنة ١٩٠٠ ج ١ ص ٢٥٦) .

وأن أمر الحفظ الصادر من النيابة بدون أن تبشر عملا مما هو مذكور في المادتين ١٤ و ١٥ من ذكره تو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ يعتبر إداريا ، وللنيابة العدول عنه متى رأت فيما بعد أن القضية صالحة للحكم فيها ولو لم تظهر أدلة جديدة (استئناف مصر ٦ يونيو سنة ١٩٠٤ استغلال ص ٣١١) .

وأن أمر الحفظ لا يكون مانعا للنيابة العمومية من اقامة الدعوى ثانية وإن لم تظهر أدلة جديدة إلا إذا كان صدوره بعد تحقيقات أجرتها النيابة العمومية نفسها . فاذا كان البوليس هو الذى جمع الاستدلالات في الدعوى ولم يكن للنيابة فيها عمل غير قرار الحفظ فلا يمنع هذا القرار من رفع الدعوى ولو لم تظهر أدلة جديدة (مصر الابتدائية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ ص ٥٧٥) .

وأن التحقيق الذي يجريه المركز بناء على طلب النيابة يعتبر بمثابة تحقيق باثمة النيابة بنفسها . وأمر الحفظ الذي يصدر بناء عليه يعتبر قطعياً ويمنع من العود الى الدعوى ثانياً إلا إذا ظهرت أدلة جديدة . وهو يشبه من جميع الوجوه القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لا قامة الدعوى (استئناف مصر ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٤ استئناف ص ٣٢٦) .

٢٠٩ - ومع ذلك يرى الاستاذ جرانغولان أن كل أمر بالحفظ يحدث أثره سواء أقامت النيابة بعمل من أعمال التحقيق أم لا (جرانغولان ن ٣٦٤) .
وتقتضى بذلك أيضا تعليمات النائب العمومي على القانون الجديد .

وفي حكم لمحكمة استئناف مصر أن أمر الحفظ الصادر من النيابة حجة للمتهم على النيابة ، فلا يصح لهذه أن تقيم الدعوى على المتهم بعد إصداره حتى ولو كانت لم تجر تحقيقاً بنفسها بل اقتصرت على تحقيقات البوليس ، لأن القانون لا يمنع النيابة العمومية من أن تأخذ بتحقيقات البوليس وتكتفي بها ، خصوصاً إذا كانت النيابة العمومية حفظت الدعوى لا لأن الأدلة غير كافية بل لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون ، فلا حاجة إذن لإجراء تحقيق بنفسها (استئناف مصر ٢٩ يناير سنة ١٩٠٥ ص ٧١٢٤) .

٢١٠ - قيود هذا الأثر . الأحوال التي يجوز فيها العود الى إقامة الدعوى - وضعت المادة ٤٢ فقرة (ب) قيدين لقوة أوامر الحفظ الصادرة من النيابة . فنصت على أنه يجوز العود الى إقامة الدعوى العمومية رغم صدور أمر الحفظ : (١) إذا ألغى النائب العمومي هذا الأمر في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره ، (٢) إذا ظهرت قبل إقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى أدلة جديدة .

٢١١ - الغاء أمر الحفظ بمعرفة النائب العمومي - خول القانون للنائب العمومي مراعاة للصلة العامة حق النساء أوامر الحفظ حتى يمكن

بذلك تلافى ما قد سطوى عليه هذه الأوامر من خطأ أو سوء تقدير . وحدد القانون لاستعمال هذا الحق مدة ثلاثة شهور من تاريخ صدور أمر الحفظ .

٢١٢ - وهذا الحق الخاص بالنائب العمومي متعلق بالوظيفة لا بالشخص نفسه . فلا يجوز التمييز بين النائب العمومي في ذاته وبين من يكون بسبب خلو الوظيفة أو الاجازة أو الغياب أو المانع الوقتي قائما بوظيفة النائب العمومي بدون أن يكون له هذا اللقب (تقر أول مايورسة ١٩١٥ ج ١٧ عدد ٢٥) .

٢١٣ - وقد خول النائب العمومي هذا الحق بمسأله من الرقابة على باقي الأعضاء فلا يملك المدول عن أمر الحفظ الصادر منه شخصيا . ولا يلغى هذا الأمر إلا إذا ظهرت أدلة جديدة (على بك المراجع ١ ص ٢٨٧) .

٢١٤ - العود الى إقامة الدعوى لظهور أدلة جديدة - يجوز أيضا العود الى إقامة الدعوى العمومية " إذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ " (مادة ٤٢ فقرة «ب») . فبمقتضى هذا النص المأخوذ من المادة ٢٤٦ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ليس لأمر الحفظ سوى قوة وقفية إذ أنه لا يمنع من محاكمة المتهم إلا بالحالة التي عليها الأدلة القائمة ضده . ويجب ظهور الأدلة الجديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى . ولما كانت هذه المواعيد قابلة للانقطاع مرات متوالية ، فيجوز نظريا العود الى إقامة الدعوى الى مالا نهاية له .

٢١٥ - والمدول عن أمر الحفظ بناء على ظهور أدلة جديدة يكون من أى عضو من أعضاء النيابة بدون احتياج لانفاء الأمر من النائب العمومي . فان المادة ٤٢ تجتصت على أن أمر الحفظ يمنع من العود الى رفع الدعوى العمومية إلا إذا ألغى النائب العمومي هذا الأمر أو إذا ظهرت أدلة جديدة . فيكفى أحد هذين الأمرين للعود الى رفع الدعوى .

٢١٦ - ماهي الأدلة الجديدة - بمقتضى الفقرة الثانية من

المادة ١٢٧ ت ج التي تحيل عليها المادة ٤٢ "تعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها على المحقق ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة". وهذه الفقرة مأخوذة عن المادة ٢٤٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي . ومن المسلم به أن الأحوال الواردة فيها جاءت على سبيل التمثيل لا على وجه الحصر، وأن الأدلة الجديدة تشمل كل ما من شأنه إثبات وجود الجريمة أو ارتكاب المتهم لها بطريقة أتم مما فعلته الأدلة الأولى التي فصلت فيها سلطة التحقيق . فيمكن أن تنتج الأدلة الجديدة من أقوال يدرت من المتهم بعد صدور أمر الحفظ، ومن جريمة أخرى من نوع واحد ارتكبا المتهم في ظروف مماثلة، ومن بعض ظروف دلت على أن المتهم الذي اعتبره المحقق مجنونا وقت ارتكاب الجريمة كان في الحقيقة متمعا بادرأكه، ومن تحقيق تبين منه أن المتهم وجد في الخارج حائزا للأشياء المسروقة (جارس ١٨٢٥ ن ١٠٨٢٥ وفسان ١٠٢٢ ن ١٠٢٢٥).

وأما اذا اكتشفت سوابق للمتهم بعد صدور أمر الحفظ فقد ذهبت محكمة استئناف مصر في حكم لها الى أن يجوز اكتشافها لا يسوغ النيابة العود الى إقامة الدعوى لأن السوابق لا تعد دليلا على المتهم ولكنها من الظروف المشددة للعقوبة بعد اثبات الادانة بالأدلة (استئناف مصر ١٩ يناير ١٩٠٤ استئناف ٣ ص ٢٤) . وذهبت في حكم آخر الى أن السوابق من القرائن على التهمة (استئناف مصر ١٦ يناير ١٩٠٥ استئناف ٤ ص ٢٠٢).

٢١٧ - وعلى وجه العموم لمحكمة الموضوع فيما يختص بشهادة الشهود والأوراق والمحاضر وغيرها الحق في تهديدها واعتبارها إن كانت من الأدلة الجديدة أم لا (قتس . مونييه ١٩٠٩ ج ١٠ عدد ١٢٠).

٢١٨ - والمتهم الذي يصدر في حقه أمر بحفظ الأوراق أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى ثم يصدر أمر ثان بأحالاته على المحكمة لظهور أدلة جديدة ضده لا يكسب

حقا مقتضاه هو الأدلة التي كانت عليه قبل الأمر الأول وعدم إمكان الاحتجاج بها عليه، وإنما الحق الذي يكسبه هو أنه لا يحاكم على الجناية المنسوبة إليه إلا إذا حققت هذه الأدلة القديمة بأدلة جديدة . فإذا أحيل على المحكمة لظهور أدلة جديدة تختلط هذه الأدلة بالقديمة وتكون مجموعا واحدا وتبقى المحكمة حرة في أن تأخذ بما تريده من ذلك المجموع بغير أن تكون ملزمة بأن تدين في حكمها ما هي الأدلة الجديدة التي أوجبت معاقبة المتهم (تقضى ١٦ مايو ١٩٠٨ ج ١٠ عدد ١٩) .

ولكن محكمة النقض والإبرام قضت في حكم آخر بأن وجود أدلة جديدة بعد حفظ الدعوى شرط يتوقف عليه قبول الدعوى العمومية . ولكي يتسنى لمحاكمة النقض والإبرام استعمال حقها في المراقبة يجب حتما بيان الأدلة الجديدة التي ظهرت لمعرفة ما إذا كانت الوقائع التي اعتبرت كأدلة جديدة تنطبق على نص المادة ١٢٣ لتحقيق جنایات . وإغفال هذا البيان ينفي عليه بطلان الحكم (تقضى ٢٢ مايو ١٩٠٩ ج ١٠ عدد ٨٠) .

٢١٩ - تنص المادة ١٣٧ ج على أن الأدلة الجديدة هي "التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق" . وهذه العبارة تطابق عبارة المادة ٢٤٧ من قانون تحقيق الجنایات الفرنسي حيث جاء بها *n'ayant pu être soumis à l'examen de la cour* - وبناء على ذلك يرى الشراح عموما أن الدليل الجديد يجب أن يكون اكتشف بعد أمر الحفظ . أما الأدلة التي كانت موجودة أثناء التحقيق الأول ولكن المحقق أغفلها من باب السهو أو لأى سبب آخر فلا يصح الرجوع إليها واعتبارها كأدلة جديدة (لابورد ١٩٩٧ ص ٦٢٢ ولبواختان مادة ٢٤٧ ص ٧٦١) .

ويلاحظ جازو أنه ليس من المهم لاعتبار الدليل من الأدلة الجديدة أن يكون قد بدأ في الوجود من بعد صدور أمر الحفظ وإنما العبرة في الدليل الذي يسوق المود إلى إقامة الدعوى هي بكونه مجهولا للمحقق أكثر من كونه جديدا . فشكل واقعة ولو كانت سابقة على أمر الحفظ تصلح لأن تكون أساسا للرجوع إلى الدعوى

على شريطة أن تكون اكتشفت أى لم تكن عرضت على المحقق من قبل (جاء
١٠٨٢ ن ٣).

٢٢٠ - ولكن حكمت محكمة النقض والابرام بأن ذكر أسماء الشهود أثناء
التحقيق لا يمنع من أن شهادتهم بقيت مجهولة ما دامت لم تسمع فتعتبر شهادتهم
دليلاً جديداً (قض ٢٧ ديسمبر ١٩٠٢ ج ٤ ص ١٨٢).

وأن إثبات التزوير بتعيين خبير بعد الحفظ يميز رفع الدعوى ثانياً، فإن تقريره
هو من المحاضر التي لم تكن موجودة في التحقيق الأول وهو يقوى التهمة ضد المتهم،
ولا يحتاج بأنه كان يجب تحقيق التزوير بغير أثناء التحقيق الأول لأن التأخير في تعيين
خبير أثناء ذلك التحقيق لا يمنع من اعتبار تقريره من الأدلة الجديدة (قض هـ يريه
١٩٠٩ ج ١٠ عدد ١٢٠ واستئناف مصر ٩ يريه ١٩٠١ حقوق ٢٦ ص ٢٥١).

ويعترض على هذه الأحكام بأن الدليل عرض على المحقق وهو قصر في تحقيقه.
فأسماء الشهود ذكرت له في التحقيق وكان في إمكانه تعيين الخبير من أول الأمر
والمادة صريحة في أن الدليل الجديد يجب أن يكون من الأدلة "التي لم يمكن
عرضها على المحقق" (على ذلك الرابع ١ ص ٢٩٢).

٢٢١ - كيفية الحصول على الأدلة الجديدة - هل يجوز
للنيابة أن تسعى في الحصول على الأدلة بعد الأمر الصادر منها بحفظ الأوراق؟
يرى كارنو أنه لا يجوز لها ذلك، بل ب أن تظهر تلك الأدلة عرضاً في أثناء
تحقيق قضية أخرى أو بناء على بلاغ جديد أو ما شا كل ذلك (كارنو ص ٢٩٢).

وقد أخذت محكمة النقض والابرام في بعض أحكامها بهذا الرأي إذ قضت
بأنه لا يجوز للنيابة كما وجدت تحقيقها ناقصاً بعد الحفظ أن ترجع لإتمامه مرات
متابعة لأن هذا مخالف لما يريه القانون من جعل المتهم يحية القرار بحفظ الدعوى
ما لم تظهر أدلة جديدة. فتعيين خبير بعد حفظ الدعوى لم يسبقه ثبوت دليل جديد
بل كان الغرض منه إيجاد هذا الدليل مع أن اللازم هو أن تكون الأدلة الجديدة

سابقة في وجودها على الرجوع الى الدعوى لا أن تكون ناشئة عنها (نقض ١١ أبريل سنة ١٩٠٣ ج ٥ عدد ١٣ وأزل أبريل سنة ١٩٠٥ ج ٦ عدد ٨٦ و ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ استغلال ص ٤١٦) .

٢٢٢ — ولكن الرأي الراجح أن النيابة أن تسعى في الحصول على الأدلة، لأنها من مأموري الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى وإجراء التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليها (مادتي ١٠ و ٣ ج) . ولما فوق ذلك سلطة التحقيق ورفع الدعوى . فلا شيء يمنحها من استكشاف الأدلة وتحقيقها . وهي غير مقيدة بأمر الحفظ إلا طالما كانت حالة الأدلة الواردة في التحقيق لم تتغير، فإن هذه الأوامر ليس لها كما قلنا سوى قوة وقتية معاقلة على شرط عدم ظهور أدلة جديدة (جارو ٣ ن ١٠٨٤ ونسان هيل ٢ ن ١٠٢٢ و ليرناخان مادة ٢٤٧ ن ٢٣ وعلى بك المراسي ١ ص ٢٩٣) .

وقد حكم وفقا لذلك بأنه اذا أخذ البوليس بمدحفظ الدعوى في إجراء تحقيقات جديدة بأمر النيابة في قضية تزوير واستجوب في خلالها شخصا لم يسبق استجوابه ثم أحضر شيخ الختامين وبالاستفهام منه عثر على بصمة الختم المزور ووجد أسماء الشهود الذين شهدوا بمن أوصى الختام بعمل الختم ولم يكن المحقق سمع أقوال شهود الختم ولا رأى الدفتر الموجود البصمة فيه عد كل ذلك أدلة جديدة تميز الرجوع الى الدعوى ما دامت لم تسقط بمضى المدة (نقض ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ استغلال ص ٢١٤) .

٢٢٣ — ولكن يشترط لامكان المود الى اقامة الدعوى العمومية بعد حفظها لظهور أدلة جديدة أن يكون أمر الحفظ مبني على تقدير الأدلة القائمة في الدعوى المحفوظة .

وليان ذلك يجب التفرقة بين ما اذا كان أمر الحفظ مبني على أسباب موضوعية أو على أسباب قانونية .

٢٢٤ — فإذا كان أمر الحفظ مبنيًا على أسباب موضوعية بأن كان الحفظ لعدم كفاية الأدلة فظهور الأدلة الجديدة ينوِّغ الرجوع للتحقيق بشرط أن تكون هذه الأدلة من شأنها تهوية الأدلة التي وجدت أولاً ضعيفة .

ولا يجوز رفع الدعوى أمام المحكمة إلا إذا أسفر التحقيق عن ثبوت تلك الأدلة الجديدة . فإذا لم يثبت التحقيق الذي يحصل بشأن هذه الأدلة شيئاً منها لم يجر رفع الدعوى وإلا كان القيد الذي جاء في المادتين ١٣٧ و ٤٢ عديم الفائدة لا يمكن التخلص منه في كل حين بمجرد الادعاء بأدلة جديدة (مصر الابتدائية ١١ بتاريخ ١٩٠٠ ج ١ ص ٢٦٠) .

٢٢٥ — أما أمر الحفظ لعدم صحة الواقعة فانه يعتبر قطعياً وقت صدوره حيث قام الدليل على عدم وقوع الجريمة . ولكن مع ذلك قد تظهر أدلة جديدة تنفي الأدلة الأولى أو تثبت ظروفها كانت مجهولة وينتهي عليها ثبوت التهمة واعتبارها صحيحة . ففي هذه الحالة يصير المدول عن أمر الحفظ وترفع الدعوى (استئناف مصر ٩ يونيو سنة ١٩٠١ حقوق ١٦ ص ٢٥١) .

٢٢٦ — وأما إذا كان أمر الحفظ مبنيًا على أسباب قانونية فهناك حالتان : الحالة الأولى — أن تكون الأدلة الجديدة من شأنها اثبات أن المتهم هو المرتكب للجريمة التي كانت منسوبة له . ففي هذه الحالة لا تسوغ هذه الأدلة الرجوع للتحقيق أو رفع الدعوى سواء أكان الحفظ مبنيًا على أن الواقعة المنسوبة للتم لا تمد جنائية ولا جنحة ولا مخالفة أو على أنه صدر عفو بشأنها أو على أنها سقطت بمضي المدة ، فإن اثبات ادانة المتهم في هذه الأحوال بأدلة جديدة لا يمدى شيئاً في إحياء الدعوى العمومية التي سقطت نهائياً (جاز ١٠٨٨ و ٣ و ١٠٢٣ و ٢) .

٢٢٧ — الحالة الثانية — أن تكون الأدلة الجديدة من شأنها اثبات أن الواقعة المنسوبة للتم لها صفة قانونية لم توصل الأدلة القديمة لكشفها . ففي هذه الحالة ينشئ السبب الذي بنى عليه أمر الحفظ وتسوغ الأدلة الجديدة الرجوع للتحقيق

ولرفع الدعوى العمومية . كما اذا بنى أمر الحفظ على عدم وجود القصد الجنائي المكون بلعينة السرقة أو بلعينة خيانة الأمانة ثم ظهرت أدلة جديدة على توفر هذا القصد، أو اذا بنى أمر الحفظ على أن الواقعة المنسوبة للتهم هي جنحة سرقة بسيطة وأن هذه الجنحة سقطت بمضي المدة ثم ظهرت أدلة جديدة ترمي الى اثبات أن المتهم ارتكب السرقة في ظروف تجعل الواقعة جنابة وبالتالي تقتضي اطالة مدة سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية (جارد ن ٣ و ١٠٨٨ و فسانه جلى ٢ و ١٠٢٤) .

٢٢٨ - أثر أمر الحفظ على المدعى المدني — بينما فيما تقدم أن أمر الحفظ الصادر من النيابة يمنعها من العود الى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ألقى النائب العمومي هذا الأمر أو إذا ظهرت أدلة جديدة . ولكن هل يمنع المدعى المدني أيضا من رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة المختصة ما لم تظهر أدلة جديدة؟ قد تطورت أحكام المحاكم المصرية في هذه النقطة .

٢٢٩ - فقد حكم أولا بأنه لما كانت الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية فإن أمر الحفظ الذي يصدر من النيابة يمنع المدعى المدني أيضا من تحريك الدعوى العمومية بواسطة رفع دعواه مباشرة للمحكمة الجنائية سواء أكان قد دخل بهذه الصفة في التحقيق أو لم يدخل . فانه من المسلم به أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى من قاضي التحقيق له هذه القوة، وقد حلت النيابة في التحقيق محل قاضي التحقيق والأمر الذي يصدر منها بحفظ الدعوى هو كالأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامتها . ولا يمكن أن يكون حرمان المدعى بالحقوق المدنية من حق المعارضة في أمر الحفظ الصادر من النيابة موجبا لعدم انطباق هذا الحكم عليه لأن العلة فيه لم تكن مؤسسة على حقه في معارضة أمر قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى بل على مبدأ أنه وهو تبعية دعواه للدعوى العمومية . ولذلك كان منعه من تحريك الدعوى العمومية بعد صدور ذلك الأمر عاما حتى في الحالة التي لم يتم نفسه فيها مدعيا بمحقق مدنية في التحقيق . ولا ضرر على المدعى المدني من

هذا المنع لأنه يمكنه أن يلجأ دائماً للحاكم المدنية المختصة أصلاً بالفصل في حقوقه (استئناف مصر ٢٧ ديسمبر ١٨٩٩ ج ١ ص ٢٤٩ وقض ١٧ ديسمبر ١٩٠٤ حقوق ٢٠ ص ٨٤ و ٣١ مارس ١٩٠٦ ج ٧ ص ١٩٤) .

ويمكن الاستناد أيضاً لهذا الرأي إلى المادة ٥ من قانون محاكم المراكز التي نصت على أن أمر الحفظ الصادر من مأموري الضبطية القضائية المتشددين للقيام بأداء وظيفة النيابة العمومية أمامها لا يمنع من رفع الدعوى مباشرة بتكليف من المدعي المسمى مما يستتبع منه أن القاعدة الأصلية هي أن أمر الحفظ الصادر من النيابة يمنع المدعي المدني من رفع الدعوى مباشرة (جرائعولان ١١ ٣٦٣ وعلى بك المراجع ١ ص ٢٩٥) .

٢٣٠ - وحكم بأن أمر الحفظ يمنع المدعي المدني من حق التنازلي جنائياً ما لم تظهر أدلة جديدة تتيح له إقامة الدعوى بعد الحفظ (قض ٢١ مارس ١٩٠٦ ج ٧ ص ١٩٤) .

وأنه في حالة ظهور أدلة جديدة بعد الحفظ لا يسوغ للدعي المدني أن يرتكن عليها ويمرر الدعوى بنفسه مباشرة أمام المحكمة الجنائية، بل يجب عليه أن يعرضها على سلطة التحقيق التي أصدرت أمر الحفظ وهي التي تقرر إن كانت كافية لرفع الدعوى أم لا (استئناف مصر ٢٧ ديسمبر ١٨٩٩ ج ١ ص ٢٤٩ و ٣٠ مارس ١٩٠٤ استقلال ٣ ص ٩٠ وقض ١٧ ديسمبر ١٩٠٤ حقوق ٢٠ ص ٨٤ وأبرزت الجزئية ٢ أبريل ١٩٠٥ ج ٦ عدد ٨٢) .

٢٣١ - ثم عدلت محكمة النقض والابرام عن ذلك واستقرت نهائياً على أن أمر الحفظ الصادر من النيابة العمومية يمنعها من العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا ظهرت أدلة جديدة، ولكنه لا يمنع المدعي بالحقوق المدنية من رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة حتى بدون ظهور أدلة جديدة . لأن المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات وردت في الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة والفرض منها كما جاء في التعليقات "وجوب ارتباط النيابة بالقرارات التي تصدر منها" . أما حقوق المدعي المدني فقد تبين في الباب الخامس تحت عنوان "في الشكوى

وفي المدعى بالحقوق المدنية“ ولم يرد في هذا الباب ولا في غيره ما يفيد تقييد المدعى المدني بأمر الحفظ الذي يصدر من النيابة . وهو ليس له طريق قانوني للطعن فيه كما له ذلك في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من قاضي التحقيق ، فلا محل لاعطاء الأمر الأول حكم الثاني . وأخيرا فإن الحق المخول للمدعى المدني في رفع دعواه مباشرة للحكمة لم يعط له إلا للرقابة لتدارك ما عساه يحدث من إهمال النيابة (قض ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ٣٩٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ استغلال ٦ ص ١٧ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠٧ استغلال ٦ ص ١٧ و ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ ص ١١ عدد ٢٥ و ٢٥ مارس سنة ١٩١١ ص ١٣ عدد ٢٩) .

٢٣٢ — أثر أمر قرار الحفظ الصادر من مأموري الضبطية القضائية — في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء فيما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو تنفيذ الأحكام وحق رفع الاستئناف من بينهم لهذا الغرض وزير الحفانية من مأموري الضبطية القضائية . وبناء على ذلك يجوز لمؤلاء المأمورين أن يصدروا أمرا بحفظ الدعوى . ولكن هذا الأمر ليس له قوة الشيء المحكوم به المؤقتة اللاحقة بأمر الحفظ . فهو لا يمنع من إقامة الدعوى العمومية بعد ذلك بمعرفة النيابة أو رفعها مباشرة بتكليف من المدعى المدني (مادة ٥ من قانون محاكم المراكز رقم ٨ لسنة ١٩٠٤) .

المبحث الثاني — في إحالة الدعوى على المحكمة

Du renvoi devant le tribunal

٢٣٣ — إحالة الدعوى على محكمة الجنح أو المخالفات — إذا رأت النيابة العمومية أن جنحة أو مخالفة ثابتة بثبوتها كافي على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها (مادة ٤٣ ج) .

وإذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على مأمور الضبطية القضائية المكلف بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز (مادة ٧ من قانون محاكم المراكز).

٢٣٤ - الافراج عن المتهم - بمقتضى المادتين ١١٧ و ١١٨ ج
يجب على قاضى التحقيق إذا رأى أن الواقعة مجرد مخالفة أو أنها جنحة معاقب عليها بالفرامة فقط أن يأمر بالافراج عن المتهم إن كان محبوسا . وهاتان المادتان وإن وردتا في باب قاضى التحقيق إلا أنه يجب العمل بهما في حالة حصول التحقيق بمعرفة النيابة لأنهما تتعلقان بموضوع التحقيق بصرف النظر عن صفة المحقق ولأن المادتين ٣٥ و ٣٦ اللتين تمنعان من إصدار أمر الحبس في مواد المخالفات والجنح المعاقب عليها بالفرامة فقط تمنعان ضمنا من استبقاء أمر الحبس في هذه الحالة (برانولان ١ ٢٧٢) .

٢٣٥ - وقد ذكرنا فيما تقدم أنه إذا رفضت الدعوى الى المحكمة، فللمتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وحسبه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التى رفضت اليها الدعوى، ويحكم القاضى في هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية، ولا يجوز الطعن في هذا الحكم (مادة ٤٤) .

٢٣٦ - إحالة الدعوى على قاضى الاحالة - إذا رأت النيابة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية فليس لها أن ترفع الدعوى مباشرة لمحكمة الجنايات بل يجب عليها أن تقدمها الى قاضى الاحالة (مادة ٩ من قانون محاكم الجنايات) . وستحكم عن اختصاصاته في باب محاكم الجنايات .

المبحث الثالث - في سلطة النيابة بعد احالة الدعوى

على المحكمة أو على قاضي الاحالة

٢٣٧ - متى أحيلت الدعوى على المحكمة أو على قاضي الاحالة تخرج من يد النيابة فلا يجوز لها أن تتخذ فيها أى إجراء من إجراءات التحقيق .

ومع ذلك يجوز لقاضي الاحالة بمقتضى المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات اعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق مينا المواضع التي يلزم اجراؤه بشأنها متى رأى في ذلك فائدة ويجوز له أيضا أن يجرى بنفسه تحقيقا تكمليا .

٢٣٨ - ولكن قد يحتاج الأمر بعد احالة الدعوى على المحكمة الى اجراء تحقيق تكلىل فيها فمن الذى يجرى هذا التحقيق ، وهل يجوز للنيابة أن تقوم به من تلقاء نفسها أو بناء على تكليف من المحكمة أو لا يجوز ؟

لا نزاع في أن للمحكمة عند نظر الدعوى أن تجرى التحقيق بنفسها أو بواسطة من تندبه لهذا الغرض من أعضائها :

وعدا ذلك فقد نصت المادة ٦٢ ت ج على أنه اذا طلبت محكمة الاستئناف (التي حلت محلها محكمة الجنايات) اقامة دعوى عمومية فيقوم بأداء وظائف قاضي التحقيق من تعيينه لذلك من أعضائها . ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن يتدب لاجراءات التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها .

٢٣٩ - غير أنه قد تطرأ ظروف غير متظرة في الفترة بين صدور أمر الاحالة والبدء في نظر الدعوى أمام المحكمة تفضى على النيابة بالمبادرة الى اجراء تحقيق تكملى في الدعوى أو الحصول على ايضاحات أو جمع استدالات مفيدة لظهور الحقيقة . ولا يوجد في القانون المصرى نص ينحل النيابة حتى اتخاذ تلك الاجراءات .

أما في القانون الفرنسي فالمادة ٣٠١ تحقيق جنابات تنص على أنه " بالرغم من طلب البطلان (المقدم لل محكمة الجنابات في قرار الاحالة) يستمر التحقيق لغاية البدء في المرافعات " . وتنص المادة ٣٠٣ من ذلك القانون على أنه " إذا اقتضى الحال سماع شهود جدد وكان هؤلاء الشهود يقيمون خارج المحل الذي تتعقد فيه محكمة الجنابات فلرئيس المحكمة أو القاضى الذى يقوم مقامه أن ينتدب لأخذ شهادتهم قاضى تحقيق الجهة التى يقيمون فيها أو قاضى تحقيق جهة أخرى ... " .

وقد قرر الشراح كما قررت المحاكم فى فرنسا أنه يؤخذ من نص المادة ٣٠١ أنه يجوز اجراء تحقيق تكبيل فى الفترة بين صدور قرار الاحالة والبدء فى المرافعات أمام محكمة الجنابات وأن المادة ٣٠٣ تكمل نص المادة ٣٠١ اذ تبين الطرق التى تقضى لاستئناف التحقيق . وبناء على ذلك لا يقفل التحقيق نهائيا بصدد قرار الاحالة ، لأنه اذا ظهرت أدلة جديدة بعد احالة المتهم على محكمة الجنابات أو وجدت ظروف من شأنها تغيير صورة الدعوى على أى وجه كان سواء فى مصلحة المتهم أو فى غير مصلحةه يكون من المتعين فى أية حالة كانت عليها الدعوى جلاء كل هذه الأمور وتمحيص الوقائع التى اكتشفت . ولذا أجاز قانون تحقيق الجنابات الفرنسى الحصول على جميع الايضاحات الجديدة وإثباتها الى أن يبدأ فى المرافعات الشفهية فى الجلسة ، وغول رئيس محكمة الجنابات أو القاضى الذى يقوم مقامه حق الأمر بإجراء ما يلزم من تحقيق تكبيل لهذا الغرض (لبرانغان مادة ٣٠٣ ن ١٢ الى ١٢) .

٢٤٠ - ومن المقرر فى فرنسا مبدئيا أنه ليس للنيابة أن تجرى تحقيقا فى القضية بعد احالتها على المحكمة وأن عضو النيابة الذى يشرع فى التحقيق فى هذه الحالة سواء بنفسه أو بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية يتعدى حدود السلطة التى خولها له القانون ويتعصب الحقوق التى خصها برئيس المحكمة دون غيره (لبرانغان مادة ٣٠٣ ن ١٣ و ١٤) .

٢٤١ - فبرأئهم أجازوا هناك للنيابة اتخاذ الاجراءات التحفظية التى تقتضيها ظروف الأحوال منها من ضياع الأدلة . فقد قررت محكمة النقض الفرنسية أنه ليس

فقط من حق النيابة العمومية بل ومن واجبها أن تحصل على كل ما يمكن أن ينير العدالة في القضايا الجنائية ويمنع من ضياع الأدلة التي تبني عليها دعواها (راجع الأحكام المنه عنها في لوائح مادة ٣٠٣ ن ١٨) . وبناء على ذلك أقرت محكمة النقض الفرنسية رئيس النيابة على ما أجراء من تحقيق في موضوع خطاب اكتشف بعد احالة الدعوى على محكمة الجنايات وكان يتوقع أن يصير دليلا ذا شأن في الدعوى . كما أقرته على ما حرره من محاضر وجمعه من ايضاحات بمناسبة أقوال واعتراقات صدرت من شخص محكوم عليه من تلقاء نفسه الى موظف السجن (راجع حكمي النقض المؤرخ عنها في لوائح مادة ٣٠٣ ن ١٩ و ٢٠) .

٢٤٢ — وأجازوا فوق ذلك للنيابة أن تكلف مأموري الضبطية القضائية بإجراء بعض مباحث عن نقط معينة كالتحرى عن سلوك المتهم ، وعمل تحقيق غير رسمي عن حالة المتهم العقلية توطئة لاستصدار أمر من رئيس المحكمة بعمل تحقيق تكليل ، والكشف من دفاتر صندوق التوفير عن قيمة المبالغ التي أودعها به المتهم أو سحبها منه ؛ ومقاس المسافة بين نقطتين معينتين . ومعلوم أن المحاضر التي يحررها المأمورون المذكورون هي مجرد استدلالات وليست من أعمال التحقيق (لوائح مادة ٣٠٣ ن ٢١ الى ٢٥) .

٢٤٣ — وقد نحت محكمة النقض والابرار المصرية نحو زميلتها الفرنسية اذ قضت بأنه من المقرر مبدئيا أنه متى احيلت الدعوى على محكمة الجنايات بمقتضى قرار قاضي الاحالة فانها تخرج من يد السلطة التحقيقية . ويفهم هذا المبدأ من أحكام القانون الفرنسى الذى وضع فى المادة ٣٠١ وما بعدها طريقة خاصة للتحقيق تلبيح حين الاقتضاء فى المدة الفاصلة بين صدور قرار الاحالة والابتداء فى المرافعات أمام المحكمة . ومع ذلك فان الأحكام القضائية الصادرة فى فرنسا تقسم بعد أن قضت فى بادئ الأمر ببطلان الاجراءات بسبب أن النيابة العمومية أجرت تحقيقات جديدة فى مجرى المدة المذكورة عادت أخيرا وقررت أن التحقيقات المتأخرة لذلك لا تبطل الاجراءات لأنه يمكن أن الضرورة وظروف كثيرة غير متوقعة تقضى على النيابة

العمومية بالحصول سريعا على ايضاحات أو جمع استدلالات مفيدة لظهور الحقيقة وأن الاجراءات التي تحصل بهذا القصد مهما كان شكلها لا تعتبر كأعمال تحقيق حقيقية بل كاستعلامات بسيطة تقدرها المحكمة بسلطانها النهائية . فاذا كان هذا المبدأ قد فسر في فرنسا نفسها بالمعنى السابق بيانه فمن باب أولى يجب أن يكون هكذا أيضا في القطر المصري الذي لم يذكر بقانونه المادة ٣٠١ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي لأنه اذا رمت تلك السلطة من النيابة العمومية فيجوز أن أركانها لا غنى عنها لتنوير الدعوى تفقد أحيانا أو تضع معالمها بدون أن يكون لأحد صفة في اتخاذ ما يلزم بشأنها من الاجراءات المرمية والضرورية (قصر ٢٢ أبريل سنة ١٩١٠ ع ١١ عدد ٩٠)

٢٤٤ - وأنه ليس للنيابة مبدئيا بعد احالة القضية الى المحكمة أن تجري تحقيقا فيها . ولكن ذلك لا يحرم النيابة من حقها الطبيعي في أن تستجمع من تلقاء نفسها كافة التحريات التكميلية المتعلقة بالقضية المنظورة بدون أن تجري تحقيقات بالمعنى القانوني المقصود من هذه الكلمة، كما أن لها أن تطرح أمام المحكمة نتيجة التحريات الجديدة التي للمحكمة أن تقدرها وأن تتفع بها بحسب ما يترأى لها مع مراعاة القواعد العامة المصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات خصوصا فيما يتعلق باحترام حقوق الدفاع (قصر ١٠ مايو سنة ١٩٢٦، قضية رقم ٨٨٠ سنة ٤٣) .

٢٤٥ - وأنه لا يوجد نص في القانون يمنع النيابة من اجراء تحقيق تكليل في الدعوى بعد احالة المتهم على محكمة الجنايات ورفع أوراقه مباشرة الى المحكمة ، الا أن حقوق الدفاع تقضى أن يسمح لهم بالاطلاع على تلك التحقيقات في الوقت اللائق حتى يمكنه الاستعداد للرد عليها (قصر ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ ع ١٩ عدد ١٦ و ٢٣ يولي سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١٢٠١ سنة ٤٢ قضائية) .

٢٤٦ - وأنه اذا ضاع محضر تحقيق النيابة من ملف القضية فأجرت النيابة تحقيقات بدل التي ضاعت ، فلا وجه لاحالة هذه التحقيقات على قاضي الاحالة ، لأنها في الواقع ليست تحقيقات جديدة وإنما هي بدل التحقيقات الضائعة (قصر ٤ يناير سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٩٦ سنة ٤٤ قضائية) .

٢٤٧ - وحكم بأنه من المسلم به أن النيابة بتقديمها القضية الى المحكمة تصبح خصما فيها وتصبح المحكمة وحدها هي صاحبة الأمر والتصرف والمكلفة بعمل التحقيقات فيها سواء أكان ذلك بنفسها أو بواسطة من تتدبه من أعضائها أو من الخبراء . وعلى هذا لايسوغ نأثونا للحكمة أن تكلف النيابة بعمل معانية . ولكن اذا كان المتهمون قد قبلوا هذا التكليف ولم يعترضوا عليه بل صار كل منهم يستند على تلك المعانية مدعيا أنها جاءت في مصلحته كان ذلك مسقطا لحقهم في التمسك بهذا الوجه (قض ٤ مايو سنة ١٩٢٦ قضية رقم ٨٥١ سنة ٤٣ قضائية) .

٢٤٨ - لمحكمة المركز خلافا للقاعدة العامة أن تأمر باحالة القضية على النيابة اذا رأت أن هناك محلا لتحقيقها بمعرفة النيابة (مادة ٩ من قانون محاكم المراكز) .

الفرع الثاني - في قفل التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

٢٤٩ - الأوامر الصادرة بأن لا وجه - إنذاروى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم (مادة ١١٦) . وهذا الأمر لا يمنع من الشروع ثانيا فيا بعد في اتمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى (مادة ١٢٧) .

٢٥٠ - الأوامر الصادرة بالاحالة على محاكم المخالفات والجرح - اذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست إلا مجرّد مخالفة يعيل المتهم على محكمة المخالفات ويأمر بالأفراج عنه ان كان محبوسا (مادة ١١٧) . أما اذا رأى أن الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجرح . واذا كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير إبقاؤه في السجن مؤقتاً ؛ أما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك (مادة ١١٨) .

٢٥١ - والأوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بالاحالة يجب أن تكون مسببة ومشتملة على بيان التهمة ومواد القانون المبينة عليها (مادة ١٣٠ وانظر ملطفاً الابتدائية ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ قضاء ١٨٩٥ ص ٢٤) .

٢٥٢ - اعلان الأوامر المذكورة للخصوم - الأوامر الصادرة بأن لا وجه والأوامر الصادرة بالاحالة ترسل النيابة وتعلن للبدعي المدنى والمتهم في ظرف أربعة وعشرين ساعة من تاريخ صدورهما (مادتي ١١٦ فقرة ثانية و١٢١) .

٢٥٣ - المعارضة في أوامر قاضي التحقيق - يجوز للنيابة العمومية وللبدعي بالحقوق المدنية المعارضة في الأوامر الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى (مادة ١١٦ فقرة ثانية) .

٢٥٤ - ويجوز لأعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة في الأوامر الصادرة بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون (مادة ١٢٢) . أما المدعي بالحق المدنى والمتهم فليس لهما حق المعارضة في الأوامر الصادرة بالاحالة اكتفاء بما لهما من الحق في تقديم أوجه دفاعهما للحكمة . وفقط يجوز لهما أن يقدمتا تقارير الى أودة المشورة في حالة حصول المعارضة من النيابة (مادة ١٢٤) .

٢٥٥ - وتكون المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم ارسال الأمر أو اعلانه (مادتي ١١٦ و١٢٢) .

٢٥٦ - وتقدم المعارضة الى المحكمة الابتدائية التي تحكم فيها في أودة مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على ما سيديه أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقدمه المدعي بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير ان قدما شيئاً من ذلك (مادتي ١١٦ و١٢٤) .

٢٥٧ - وتقدم المعارضة بحمل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل . فيجوز للحكمة الابتدائية منعقدة بيثة أودة مشورة أن تصدر إما أمراً بعدم وجود

وجه لاقامة الدعوى وإما أمرا بإحالة المتهم على المحكمة التى يرى لها اختصاصها بالحكم فى الدعوى (مادة ١٢٦) . وحكمها قطعى لا يقبل الطعن فيه (مادة ١٢٤) .

٢٥٨ - تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة - بعد صدور الأمر القاضى بإحالة المتهم على المحكمة (سواء من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة) يجب على النيابة أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون فى الأمر الصادر بالإحالة (مادة ١٢٣) .

٢٥٩ - الاحالة على محكمة الجنايات - اذا رأى قاضى التحقيق بعد تحقيق قام به أن فى القضية جناية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر يصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنايات متبعا الأحكام الواردة فى قانون تشكيل محاكم الجنايات فيما يتعلق بقاضى الاحالة بدلا من السير طبقا لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون تحقيق الجنايات التى أتينا هنا على بيانها (مادة ٢٩ من قانون محاكم الجنايات) .

الفصل الثامن - فى إجراءات التحقيق المخالفة للقانون

٢٦٠ - لم يرد فى القانون نص يقضى ببطلان التحقيق لإهمال بعض الاجراءات الواجب اتخاذها أو لانتهاؤها على خلاف ما يقضى به القانون . وإنما نصت المادة ٣٣٦ من قانون تحقيق الجنايات على أن "أوجه البطلان الذى يقع فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها ، ولا يجوز الطعن فى الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر فى أصل الدعوى ، إلا أن للمتهم أن يثبت أن الواقعة التى أنبتت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقوبة" .

٢٦١ - فهل يعد ما يقع مخالفاً للقانون فى إجراءات التحقيق الابتدائى من أوجه البطلان الذى يقع فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة تلك الأوجه التى

تقضى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٦ تج بوجوب أبدانها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط حق الدعوى بها، أو أنه لا يصد من أوجه البطلان المذكورة بناء على ما قضت به الفقرة الثانية من المادة نفسها من أنه لا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ؟

يظهر من نص الفقرة الثانية هذه أنه لا يمكن الدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التحقيق . فقد قضت هذه الفقرة بأنه لا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى مما يستفاد منه أنه لا يجوز الطعن في هذا الأمر ولو خلط في إجراءات التحقيق الابتدائي، وواضح أن الدفع ببطلان إجراءات التحقيق لا يقصد به سوى سقوط الأمر الصادر بالإحالة. ومن جهة أخرى، فإن ما يقع خالفا للقانون في التحقيق الابتدائي لا يمكن أن يترتب عليه بطلان الحكم الصادر في موضوع الدعوى، لأن الحكم إنما يبنى على التحقيقات والمرافعات الشفهية والعينية التي تجريها المحكمة لا على التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة أو قاضي التحقيق. ولكن إذا أخذت محكمة الموضوع بتلك الإجراءات الباطلة التي وقعت في التحقيق الابتدائي وبنيت حكمها عليها أو جددت تلك الإجراءات المخالفة للقانون فإن حكمها يكون باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة في المرافعات التي حصلت أمامها في الجلسة (دولس ن ١٨٣ وجرائمولان ١ ن ٣٨٧ وعلى ذلك المراءى ١ ص ٢٨٢) .

٢٦٢ - وعلى هذا حكمت محكمة النقض والإبرام بأن امتناع البوليس عن سماع شهود حتى لا يصد وجها من أوجه النقض، فإن هذا الأمر لا ارتباط له مطلقا بالاجراءات الحاصلة أمام الجهة المختصة بالفصل في موضوع الدعوى (قضى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٣ ج ٥ عدد ١١) .

٢٦٣ - وأنه لا يجوز لمحكمة انقض أن تبحث في خطأ الاجراءات التي حصلت أمام النيابة أو قاضي الاحالة ، لأنه من المقرر أن محكمة النقض والإبرام

ليس من اختصاصها إلا البحث في الحكم المطعون فيه وفي الإجراءات والمرافعات التي حصلت أمام المحكمة التي أصدرته ، فلا يمكن إذن لمحكمة النقض أن تبحث في الإجراءات السابقة على ذلك إلا إذا طعن فيها أمام محكمة الموضوع (نقض ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ مج ١٠ عدد ١٩)

٢٦٤ - وأنه لا يصح أن تنظر محكمة النقض إلا في إجراءات الهيئة التي حكمت في الدعوى ، وكل طعن في إجراءات هيئة غير هذه مثل إجراءات البوليس والنيابة أثناء تحقيق القضية أو قاضي الاحالة عند نظرها لا يصح عرضه على محكمة النقض (نقض ١٣ ديسمبر ١٩١٣ شرائع ١ عدد ١٨٩).

٢٦٥ - وأنه إذا وجد في أمر الاحالة قصور وجب على المتهم لفت محكمة الموضوع الى استيفائه لها من السلطة في ذلك . فان لم يفعل فلا يجوز له الطعن فيه بطريق النقض والابرام (نقض ٥ يناير سنة ١٩٢٦ مج ٢٧ عدد ٥٣ و ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ محاماة ٧ عدد ٤٥٥).

وأن الإجراءات التي تمت في الاحالة لا يصح الطعن عليها أمام محكمة الموضوع (نقض ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٣٤٣ سنة ٤٥ قضائية).

٢٦٦ - وأنه لا يجوز للمتهم الطعن بأب التفتيش الذي أجرى في منزله وترتب عليه ضبط المواد المخدرة كان غير قانوني ، لأنه سواء أكانت إجراءات التفتيش صحيحة أم باطلة فقد كانت نتيجة البحث أن وجدت مادة مخدرة في حيازة المتهم وشهد شاهدان باحرازه لها ، وفي هذا القرار ما يكفي لتبرير الحكم الصادر عليه بغض النظر عن قيمة التفتيش من الوجهة القانونية (نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٦٠٧ سنة ٤٧ قضائية).

٢٦٧ - على أن محكمة النقض من جهة أخرى ترفض الطعن المبني على بطلان إجراءات التحقيق الابتدائي إذا لم يدفع بهذا البطلان قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود ، ومن باب أولى إذا لم يدفع به مطلقاً أمام محكمة الموضوع ، وذلك على اعتبار أن البطلان واقع في إجراءات سابقة على انعقاد الجلسة .

فقد حكمت بأن بطلان اجراءات التحقيق السابقة على الجلسة لا يمكن أن يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بعد اجراءات قانونية حصلت أمام المحكمة . ومن جهة أخرى فإن المتهمين لم يتمسكوا بهذا البطلان أمام محكمة أول درجة (قض ١٨ يناير ١٩١٥ ج ١٦ عدد ٤٣) .

٢٦٨ - وأنه ليس من شأن محكمة النقض والابرار أن تبحث في خطأ الاجراءات السابقة على انعقاد جلسة المحكمة التي تولت نظر الموضوع . وقد كان في وسع الطاعن لو أنه لاحظ قصفا في اجراءات النيابة أن يطعن على هذه الاجراءات أمام محكمة الموضوع . أما وهو لم يفعل ذلك فليس له أن يطعن فيها لأول مرة أمام محكمة النقض (قض ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ قضية رقم ٨٩٠ سنة ٤٧ قضائية) .

٢٦٩ - وأنه ليس للتهم أن يبنى طعنه على حصول بطلان في اجراءات التحقيق وحجر على حرية الدفاع لأنه منع من محادثة محاميه ، لأنه من المقر قانونا أن للنيابة التي تقوم بوظيفة قاضي التحقيق في الوقائع الجنائية الحق في أن تأمر في كل الأحوال بأن لا يزور المتهم أحد في أثناء التحقيق وقبل استجوابه متى كانت سرية التحقيقات تستلزم ذلك لاطهار الحقيقة . ولأنه نص في المادة ٢٣٦ تحقيق جنابات على أن البطلان لو صح حصوله يجب ابداء الدفع به في الجلسة قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود وإلا سقط الحق في التمسك به ، والتهم لم يبد هذا الدفع قبل سماع الشهود ، ومع ذلك فقد تناول الدفاع الكلام على كل ما جريات هذه التحقيقات وإلزام عليها فقد استوفى حريته بأوسع معانيها (قض ٥ يناير ١٩٢٦ قضية رقم ١٦٣ سنة ٤٣ قضائية) .

٢٧٠ - وأنه لا يجوز للتهم أن يطعن بأن المعارضة المرفوعة عن قرار قاضي الاحالة قدمت من محام ليس ييسده توكيل ، اذا كان المحامي الذي حضر عنه أمام أودة المشورة لم يترض على شكل المعارضة أو على صفة المحامي الذي رفعها مما يفيد أنه مقتنع بصحتها . على أنه من طريق آخر لو صح وفرض جدلا وجود بطلان في اجراءات سابقة على جلسة محكمة الجنابات فإن المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنابات صريحة في أن أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد

الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود والإسقاط حق الدعوى بها كما أنه لا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى إلا أن للمتهم أن يثبت أن الواقعة التي بنيت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقوبة وفي القضية لم يدفع المتهم أمام محكمة الجنايات ببطلان ما في اجراءات سابقة على انعقاد جلسة محكمة الجنايات كما أن أمر الاحالة أصبح نهائيا (نقض ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ ج ٢٦ عدد ٣٣) .

٢٧١ — وأنه لا محل لبحث وجه الطعن المبني على بطلان الاجراءات التي أحيل الطاعن بمقتضاها على محكمة الجنايات ما دام الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع أى اعتراض بشأن هذه الاجراءات، وليس له أن يمتنع عن هذا السكوت بأن الأمر متعلق بالنظام العام (نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٠٨٧ سنة ٤٦ قضائية) .

٢٧٢ — وأن محضر التفتيش هو من الاجراءات السابقة على رفع الدعوى .
فإذا حضر المتهم لدى محكمة أول درجة ولم يظن ببطلانه بسبب عدم وجود الكتاب فقد سقط حقه بمقتضى المادة ٣٣٦ من قانون تحقيق الجنايات وأصبح لا يصح له ابدؤها لأول مرة لدى المحكمة الاستئنافية ولا لدى محكمة النقض . وفوق ذلك فإنه لا بطلان ما دام الحكم قائما على أدلة أخرى غير ما يؤخذ من محضر التفتيش (نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٧٨٧ سنة ٤٧ قضائية) .

٢٧٣ — وهناك حكم قررت فيه محكمة النقض أنه يتضح من مجموع نصوص قانون تحقيق الجنايات الخاصة باجراءات التحقيق بالنيابة العمومية أن استجواب المتهم قبل كل شيء واجب والا كان العمل باطلا وذلك اذا كان المتهم محبوسا . ولكن اذا لم يكن مقبوضا عليه وامتنع عن الحضور أثناء التحقيق فمقدم استجوابه أو لا يبنى عليه مطلقا بطلان الاجراءات (نقض ١٧ فبراير سنة ١٩١٢ ج ١٣ عدد ٤٢) .

تما قد يفهم منه أن المحكمة كانت تقبل الطعن لو كان المتهم محبوسا ولم يستجوب مع أن البطلان واقع في اجراءات التحقيق الابتدائي، ولكن يظهر أنها لم تقصد ذلك وانما أرادت أن تدلل على عدم صحة الطعن بكون القانون لا يوجب الاستجواب في التحقيق الابتدائي الا اذا كان المتهم محبوسا .

في التزوير

Du faux

ملخص

عمومات ١ الى ٤.

الفصل الأول — في تقليد الأختام والتفئات والعلامات والأوراق المصوبة وتزويرها .

الفرع الأول — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع . نص المادة ١٧٤ ع ٥ — بيان الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ٦ — (أولا) تقليد الأختام والتفئات والعلامات وتزويرها ٧ — (١) ختم الحكومة أو دول الأمر ٨ — (٢) أختام أو تفئات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة ٩ الى ١٦ — (٣) ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة ١٧ — (٤) تفئات الذهب أو الفضة ١٨ — (ثانيا) تقليد الأوراق المصوبة وتزويرها ١٩ الى ٢٢ — الركن المادى لجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع ٢٣ الى ٢٩ — الركن الأدبى لجرائم المذكورة ٣٠

الفرع الثانى — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥ ع . نص المادة ١٧٥ ع ٣١ — أركان الجريمة ٣٢ — الركن الأول : استعمال الأختام الحقيقية ٣٣ الى ٣٦ — الركن الثانى : الحصول على الأختام بغير حق ٣٧ — الركن الثالث : الاستعمال الضار ٣٨

الفرع الثالث — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٦ ع . نص المادة ١٧٦ ع ٣٩ — الجهات المتوه منها في هذه المادة ٤٠ و ٤١ — الفرق بين المادة ١٧٦ والمادة ٣٠٥ ع ٤٣ و ٤٢

الفرع الرابع — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٧ ع . نص المادة ١٧٧ ع ٤٤ — أركان الجريمة ٤٥ و ٤٦

الفرع الخامس — في الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٨ ع . نص المادة ١٧٨ ع ٤٧ — الجرائم التى ينطبق عليها الاعفاء ٤٨ و ٤٩

الفصل الثانى — في التزوير في المحزرات .

الفرع الأول — في تهريب جريمة التزوير وأركانها ٥١ و ٥٢

الركن الأول — تغيير الحقيقة في محرو .

الشرط الأول : تغيير الحقيقة . ضرورة تغيير الحقيقة ٥٣ — أمثلة ٥٤ — الصورة ٥٥

الى ٦١ — القرارات الفردية ٦٢

الشرط الثانى : المحرر ٦٣ الى ٧٤

الشرط الثالث : طرق التزوير ٧٥ الى ٧٩

المبحث الأول — في التزوير المسمى وطرقه ٨٠ و ٨١

الطريقة الأولى : وضع امضاءات أو أختام مزورة ٨٢ — الامضاء المزور ٨٣

الى ٨٩ — الختم المزور ٩٠ الى ٩٢ — بصمة الأصبع ٩٣

الطريقة الثانية : تغيير المحررات أو الأختام أو الامضاءات أو زيادة كلمات ٩٤

الى ١٠٣

الطريقة الثالثة : وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ١٠٤ و ١٠٥

الطريقة الرابعة : التقليل ١٠٨ الى ١١١

الطريقة الخامسة : الاصطناع ١١٢ الى ١٢١

المبحث الثاني — في التزوير المسمى وطرقه ١٢٢ الى ١٢٤

الطريقة الأولى : تغيير إقرار أو الشان ١٢٥ الى ١٢٨

الطريقة الثانية : جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة الخ ١٢٩ الى ١٣٤

انحلال شخصية الغير أو استبدال الأشخاص ١٣٥ الى ١٤١

التزوير بالحصول على الامضاء بمباغة ١٤٢ الى ١٤٦

التزوير بالترك ١٤٧ الى ١٤٩

الركن الثاني — الضرر ١٥٠ الى ١٥٢ — الضرر المسمى ١٥٣ و ١٥٤ — الضرر الأدبي

١٥٥ و ١٤٦ — الضرر المحتمل الوقوع ١٥٧ الى ١٧٥ — الضرر الاجتماعي ١٧٦

الى ١٨٦ — انعدام الضرر اذا وقع التغير في غير ما اعتقه المحزور ١٨٧ الى ٢٠١ —

الضرر والمحررات الباطلة ٢٠٢ الى ٢١٦

الركن الثالث — القصد الجنائي ٢١٧ الى ٢٣٠

الفرع الثاني — في إجراءات دعوى التزوير وبين الواقعة في الحكم

المبحث الأول — في إجراءات دعوى التزوير - تحقيق قضايا التزوير ٢٣١ - ثلاثة الدعوى

الجنائية بالدعوى المدنية ، والشرعية في حائل التزوير ٢٣٢ و ٢٣٣

المبحث الثاني — في بيان الواقعة في الحكم ٢٣٤ — ذكر تاريخ التزوير وحمل وقوعه ٢٣٥

الى ٢٣٧ — تعيين المحزور المزور ٢٣٨ — بيان أركان الجريمة ٢٣٩ — بيان طرق

التزوير ٢٤٠ الى ٢٤٢ — بيان وكى الضرر ٢٤٣ الى ٢٤٦ — بيان القصد الجنائي

٢٤٧ الى ٢٤٩

الفرع الثالث — في التزوير في الأوراق الرسمية - تعريف التزوير في الأوراق الرسمية ٢٥٠ —

النصوص التي تنافى عليه ٢٥١ — شرائطه ٢٥٢ و ٢٥٣ — الأوراق الرسمية ٢٥٤

الى ٢٥٩ — تطبيقات : دفاتر المواليد والوفيات والصور المستخرجة منها ٢٦٠ الى ٢٦٤ —
إذن الحق وشهادة الرقعة ٢٦٥ و ٢٦٦ — دفاتر وشهادات التطعيم ٢٦٧ — عقود الزواج
واشهادات الطلاق ٢٦٨ الى ٢٨١ — الاعلانات والاشهادات الشرعية ٢٨٢ الى ٢٨٧ —
المقود الرسمية ٢٨٨ الى ٢٩٣ — أوراق المحضرين ٢٩٤ الى ٣٠٤ — المحررات القضائية
في المواد الجنائية ٣٠٥ الى ٣١٣ — المحررات القضائية في المواد المدنية والتجارية ٣١٤
الى ٣١٨ — محررات الحاكم غير القضائية ٣١٩ و ٣٢٠ — محررات مصلحة البريد ٣٢١
و ٣٢٢ — التفراجات ٣٢٣ — محررات مصلحة السكك الحديدية ٣٢٤ الى ٣٢٦ —
أوراق الحسابات ٣٢٧ و ٣٢٨ — المحررات العسكرية ٣٢٩ الى ٣٣٣ — المحررات
الادارية ٣٣٤ الى ٣٤٠ — محررات أخرى ٣٤١ الى ٣٥٩ — بياضات رسمية في ورقة
مرفقة ٣٦٠ — الموظف الموصى ٣٦١ الى ٣٦٩ — التزوير أثناء تأدية الوظيفة ٣٧٠
و ٣٧١ — عقاب التزوير في الأوراق الرسمية ٣٧٢ الى ٣٧٤

الفرع الرابع — في التزوير في المحررات العرفية - نص المادة ١٨٣ ع ٣٧٥ — ما هي المحررات
العرفية ٣٧٦ الى ٣٧٩ — الضرر والمحررات العرفية ٣٨٠ الى ٣٨٨ — طرق التزوير
في المحررات العرفية ٣٨٩ — عقاب التزوير في المحررات العرفية ٣٩٠ و ٣٩١

الفرع الخامس — في التمييز بين التزوير وجرائم أخرى - التمييز بين التزوير والنصب ٣٩٢ الى
٤٠٣ — التمييز بين التزوير ونسبته الأمانة في المحررات المضادة أو الخسوبة على بياض ٤٠٤
الى ٤١١

الفرع السادس — في استعمال المحررات المزورة - النصوص التي تناقض على استعمال المحررات المزورة
٤١٢ — الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير ٤١٣ الى ٤٢٢ — أركان جريمة الاستعمال
٤٢٤ — الركن الأول : فعل الاستعمال ٤٢٥ الى ٤٣٣ — الركن الثاني : تزوير المحرر
المستعمل ٤٣٤ و ٤٣٥ — الركن الثالث : علم المستعمل بالتزوير ٤٣٦ — متى تم جريمة الاستعمال
٤٣٧ — عقاب الاستعمال ٤٣٨ و ٤٣٩ — بيان واقعة الاستعمال في الحكم ٤٤٠ الى ٤٤٥

الفرع السابع — في صور مخففة من التزوير ٤٤٦ و ٤٤٧

المبحث الأول — في تزوير تذاكر السفر أو المسرور ودفاتر الوكالات والشهادات الطبية

٤٤٨ و ٤٤٩

المطلب الأول — في تزوير تذاكر السفر أو المرور - النصوص التي تناقض على تزوير هذه
التذاكر ٤٥٠ — المراد من تذاكر السفر وتذاكر المرور ٤٥١ و ٤٥٢ — جرائم التزوير
التي يقع فيها ٤٥٣ — انقضاء الاسم والكتابة واصطلاح التذكرة أو التزوير فيها ٤٥٤
الى ٤٥٨ — الاستعمال ٤٥٩ و ٤٦٠ — جريمة الموظف الذي يعطي تذكرة سفر
أو تذكرة مرور باسم موزع ٤٦١ و ٤٦٢ — عقاب التزوير في تذاكر السفر والمرور
٤٦٣ — الشروع ٤٦٤

المطلب الثاني — في تزوير دفاتر الوكالات - نص المادة ١٨٦ ع ٤٦٥ الى ٤٦٨

المطلب الثالث — في تروير الشهادات الطبية . النصوص ٤٦٩ — أنواع الشهادات الطبية
المقابب على ترويرها يقتضى هذه النصوص ٤٧٠ — منح هذه النصوص الاستثنائية ٤٧١
و ٤٧٢ — (١) تروير الشهادات الطبية بقصد التخلص من خدمة عمومية ٤٧٣ —
التروير الذى يقع فيها من فرد عادى ٤٧٤ الى ٤٨٠ — التروير الذى يقع فيها من طبيب
٤٨١ الى ٤٨٥ — العقوبة ٤٨٦ الى ٤٨٨ — الشروع ٤٨٩ و ٤٩٠ — الاستعمال
٤٩١ — (٢) تروير الشهادات الطبية المحدة لأن تقتضى للعامة ٤٩٢ الى ٤٩٨ —
(٣) تروير الشهادات الأخرى ٤٩٩ الى ٥٠٤

المبحث الثانى — في أحوال التروير المنصوص عليها في قوانين خصوصية ٥٠٥

المراجع

جارو طبعة نالفة ج ٤ ص ٢ ، وجارسون ج ١ ص ٢٨٨ ، وشوفروهيل طبعة سادسة ج ٢ ص ٢٢٧ ،
وبلائش طبعة ثانية ج ٣ ص ١٠٥ ، وجرانفولان ج ٢ ص ٢٢٧ ، وجوديني ج ٢ ص ٥٢٣ ، وأحد
بك أمين طبعة ثانية ص ١٠٧ ، وموسوعات دالوز تحت كلمة (Faux) ج ٢٤ ص ٥١٣ ن ٧٢
وملحق دالوز ج ٨ ص ٦٣٩ ن ٦٩

عمومات

١ — التروير إطلاقاً يشمل كل طريقة يستعملها شخص ليشبها آخر .
ولكن القانون لا يعاقب على مجرد الكذب ، بل ترك لكل مناعة الاحتياط
لنفسه من الوقوع في الخطأ ، كما أنه لا يعاقب على جميع الأعمال التى يراد بها غش
الغير ، بل تخير منها بعض طرق معينة عاقب عليها نظراً لخطورتها وترك ما عداها
في عداد أفعال الفش المدنى التى لا يترتب عليها سوى إلزام فاعلها بتعويض ما عساه
ينشأ عن فعله من الضرر (مادة ١٥١ مدنى) .

٢ — ويمكن تقسيم طرق التروير التى يعاقب عليها القانون الى ثلاثة أقسام
تبعاً لارتكابها بالقول أو بالفعل أو بالكاتب . فيدخل في القسم الأول شهادة الزور
واليمين الكاذبة (مواد ٢٥٤ الى ٢٦٠) . ويدخل في القسم الثانى المسكوكات
الزيف والمزورة (مواد ١٧٠ الى ١٧٣) ، وتقليد الأختام ... الخ (مواد ١٧٤ الى
١٧٨) ، وغش البضائع والمأكولات (مادة ٣٠٢) ، والنصب (مادة ٢٩٣) ،
وتقليد المؤلفات والمصنوعات (مواد ٣٠٣ الى ٣٠٦) ، واختلاس الوظائف

والألقاب (مواد ١٣٦ الى ١٣٧ «د») ويشمل القسم الثالث التزوير في المحررات بجميع أنواعه (مواد ١٧٩ الى ١٩١) .

٣ - وقد كان القانون الروماني يدخل في حكم التزوير كثيرا من هذه الجرائم ، فكان ياب التزوير مشتملا على شهادة الزور وتزييف المسكوكات وتزوير الموازين والمقاييس والتزوير في المحررات ... الخ .

وكان القانون الفرنسي يتبع نفس هذا التعميم ، والشرائح كانوا يعرفون التزوير بأنه "كل عمل يعمل لتضيق أو تغيير أو تشويه الحقيقة إضرارا بشخص ما وبقصد غشه" (جارود ١٣٠٠) .

٤ - لكن الشرائع الحديثة ضيق دائرة التزوير . فالقانون الفرنسي الحاضر تكلم تحت عنوان « التزوير » عن تزييف المسكوكات ، وتقليد أختام الحكومة وأوراق البنوك المالية والأوراق العمومية والتمغات والعلامات ، وتزوير المحررات الرسمية والتجارية والعرفية . والقانون الألماني قصر هذا العنوان على تزوير المحررات . وأما القانون المصري فقد نص في الباب السادس عشر من الكتاب الثاني تحت عنوان التزوير : (أولا) على تقليد بعض الأختام والتمغات والعلامات وبعض الأوراق العمومية ، (ثانيا) على تزوير المحررات . وأفرد للمسكوكات الزيف بابا خاصا هو الباب الخامس عشر من الكتاب الثاني . وتكلم عن باقي ضروب الفس في مواضع أخرى .

الفصل الأول - في تقليد الأختام والتمغات والعلامات
والاوراق العمومية وتزويرها

الفرع الأول - في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع
(هذه المادة تقابل المواد ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤٢ ع ف)

٥ - المادة ١٧٤ ع - نصها : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئا من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره

وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها . وهذه الأشياء هي :

فرمان أو أمر عال أو قرار صادر من الحكومة .

ختم الحكومة أو ولى الأمر .

أختام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .

ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .

أوراق مرتبات أو بونات أو سراكي أو سندات أخر صادرة من خزينة الحكومة أو فروعها .

أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا .

تمغات الذهب أو الفضة .

٦ - بيان الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة - تنص المادة ١٧٤ ع على جرائم من أنواع مختلفة، وكان الأولى النص على كل نوع في الموضوع الخاص به . فبينما تقليد ختم الحكومة أو ولى الأمر يشبه تقليد أختام أو تمغات أو علامات مصالح الحكومة وموظفيها وتقليد تمغات الذهب أو الفضة، نجد أن تقليد فرمانات أو الأوامر العالية أو القرارات الصادرة من الحكومة وتقليد أوراق المرتبات الخ الصادرة من خزينة الحكومة أو فروعها وتقليد أوراق البنوك المالية المأذون بإصدارها قانونا يشبه إما جناية التزوير في الأوراق الرسمية وإما جناية تزيف المسكوكات (جاء ١٣٣٧) .

٧ - أولا - تقليد الأختام والتمغات والعلامات وتزويرها - تعاقب المادة ١٧٤ ع أولا على تقليد أو تزوير بعض الأختام والتمغات والعلامات . والمراد بالختم أو التمغة أو العلامة ذات الآلة التي يطبع بها أو طابها أي أثرها المنطبع كما يؤخذ ذلك سواء من الرجوع الى المعنى اللغوي للكلمة أو الى المعنى الاصطلاحي الذي استعملت له هذه الكلمة بالمادة ١٤٢ من القانون الفرنسى الى

تعتبر كالأساس احتفاء القانون المصرى مع بعض التعديل (نقض ١٣ برهنة سنة ١٩٢٩
محاكمة عدد ٥٧٩، ر ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ محاكمة ١٠ عدد ٦٠، وجارو ٤١٣٥٠، وجارسون
مادة ١٤٠ ن ٨) .

٨ - (١) ختم الحكومة أو ولى الأمر - ختم الحكومة
(le sceau de l'Etat) هو المبرعته بخاتم الدولة فى المرسوم الصادر فى ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ بشأن شعار الدولة وخاتمها، وقد نص فى المادة الخامسة منه على أن
”حفظ خاتم الدولة موكل الى وزير الحفانية وهو مكلف بأن يعصم به القوانين
والمراسيم والمعاهدات وأوراق الاعتماد والوثائق الرسمية الأخرى التى بالنظر لأهميتها
وللتقاليد المرفوعة يجب أن تكون مبصومة بخاتم الدولة“ . وختم ولى الأمر
(le cachet du souverain) هو ختم سيد البلاد .

٩ - (٢) أختام أو تمغيات أو علامات إحدى المصالح
أو إحدى جهات الحكومة - أختام المصالح وجهات الحكومة
(les sceaux d'une administration ou d'une autorité publique)
هى غير ختم الحكومة السابق ذكره، كأختام مصلحة البريد وأختام المديريات
(جارو ٤١٣٥٠، وجارسون مادة ١٤٢ ن ١٧ و ١٨) .

١٠ - ويراد بالتمغة (timbre) الطابع الذى يوضع على بعض الأوراق
الأميرية كأوراق الررائض وأوراق المحاكم وبعض الشهادات العلوية . وهى غير
تمغيات الذهب والفضة (poinçons) المنصوص عليها فى آخر المادة .

١١ - ويراد بالعلامات (marques) الاشارات الخاصة ببعض المصالح
الأميرية أو السلطات العامة، كالعلامات التى تضمها مصلحة السكك الحديدية على
البضائع والعلامات التى تضمها مصلحة الجمارك على البضائع الصادرة والواردة
والعلامات التى تضمها المكاييل والموازين على المكاييل والموازين المعتمدة
والعلامات التى تضمها السلخانات على لحوم الحيوانات المذبوحة بها، وعلى العموم

كافة الاشارات التي تصطلح مصلحة أميرية أو سلطة عامة على استعمالها لغرض من الاغراض أيا كان نوعها أو شكلها (جارو ن ١٣٥٠، جارسون مادة ١٤٢ ن ٥ وما بعدها).

١٢ - وقد نص خصيصا في المادة ١٤٢ من قانون العقوبات الفرنسى على تقليد طوابع البريد مع أنها تنص على تقليد علامات السلطات العامة عموما . ولم يكن النص الخاص بتقليد طوابع البريد أصيلا في المادة ١٤٢ ع ف . بل أضيف إليها في سنة ١٨٦٣ ، ويقول الشراح إن المادة المذكورة لم تكن قبل هذه الاضافة تنطبق على تقليد طوابع البريد (جارو ن ١٥٣٠) . أما القانون المصرى فقد نص في المادة ١٩٣ ع على عقاب من صنع أو حمل في الطرُق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو غودجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه هبتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة ويماقب على ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنبا مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . وبناء عليه يكون تقليد طوابع وعلامات مصلحة البريد والتلغرافات وكذا استعمال تلك الطوابع والعلامات بطريقة من الطرُق المذكورة في المادة ١٩٣ واقصين تحت نص هذه المادة لا تحت نص المادة ١٧٤ ع (أنظر مع ذلك أحد بك أمين ص ١٧٤ و ١٧٦) .

ويلاحظ أن المادة ١٩٣ ع لا تنص على جميع طرق الاستعمال . فالخلاص على خطاب بلصق طابع مقلد عليه لا يمكن اعتباره توزيعا ولا حملا ولا عرضا للبيع من قبيل ما هو منصوص عليه في المادة ١٩٣ ع وإن كان يعد استعمالا لطابع مقلد (جارسون مادة ١٤٢ ن ٢١) . كذلك لا تنص هذه المادة على إدخال الطوابع والعلامات المقلدة في البلاد المصرية ، ويظهر أن هذا الأمر يمكن أن يقع تحت نص المادة ١٩٢ ع التي تماقب كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها (يراجع شرح المادة ١٩٣ في باب تقليد علامات البوستة والتلغرافات) .

١٣ - وقد حكمت محكمة النقض والایرام بأن المادة ١٧٤ ع لا تعاقب الا على التزوير أو التقليد في أحد الأشياء المبنية بها ختمًا كان أو ورقة أو تمغة أو علامة، وأن كلمة «علامة» (marque) لا تصدق الا على آلة من الآلات التي يطبع بها أو على طابعها أى أثرها المنطبع . فالصفحة التي تعمل تقليدا للصفائح التي تبين فيها وزارة الداخلية تمر رجال البوليس لا تدخل تحت مدلول كلمة «علامة» . فليست تلك الصفحة في واقع الأمر سوى جزء من ملابسهم كالأحزمة المخصوصة والأزرار المخصوصة بل الفلنسوات والأردية والسرراويل (الجناكات والبنطلونات) الخاصة بالبوليس، فإن كل تلك القطع هي من هيئة خاصة ونظام ملابس مقرر، وكل الفارق بين الصفحة وغيرها من أجزاء الملابس هو أن الصفحة رقعة معدنية عليها أسماء العساكر مرموز اليها بأرقام، وما كانت أسماء العساكر ولا الأرقام المرموز لها بها علامات من علامات الحكومة . فإن كان المتهم قد ضبط لا بساكنة رسمية من كساوى رجال البوليس مثبتة فيها تلك الصفحة التي عليها النمرة فما كان على النيابة إلا أن تقدمه لتقضى الخلع على اعتبار أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ ع . وإذا فرض وكأن قد نصب على شخص وهو مرتد تلك الكسوة الرسمية ومعها النمرة فيكون مرتكباً لجريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٢٩٣ ع (نقض ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ بمحكمة عدد ٥٧٩) .

١٤ - وكذلك الصفحة التي تعمل تقليدا للصفائح التي تعلق على السيارات تميزا للواحدة منها عن غيرها لا تدخل تحت مدلول كلمة «علامة» ولا يعاقب على تقليدها بمقتضى المادة ١٧٤ ع ما لم يقلدها ختم المحافظة الذي يبرهن به على ما يسلم منها لأصحاب السيارات . لأن مقتضى المادة ١٣ من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ أن الصفحة لا تكون هي العلامة القانونية إلا اذا كان عليها ختم المحافظة . فإن كانت بدون هذا الختم فلا تكون هي العلامة القانونية لتلك الجهة الحكومية . فالختم وحده هو الذى يكون ذاتية الصفحة من جهة كونها علامة حكومية ، وعدم تقليده يخرج الموضوع الى كونه انتهاكاً شئ ليس في ذاته

علامة حكومية ولا تقليدا لعلامة حكومية . فاذا اصطنع شخص صفيحة مماثلة لتلك الصفايح ولم يبدل ختم المحافظة عليها فلا يمكن اعتباره إلا مخالفا لحكم المادة ١٣ و ٥٣ من لأئحة السيارات (قضى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩ محاكمة ١٠ عدد ٦٠) .

١٥ — عبارة « إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة »
(une administration ou une autorité publique) يراد بها المصالح الأميرية والسلطات العمومية التابعة للحكومة كالوزارات والمصالح المختلفة التابعة لها والمحاكم والمجالس البلدية والمحلية ... الخ . وكانت المادة ١٨٤ من القانون القديم تستعمل عبارة « إحدى جهات الإدارة العمومية » فاستبدل الشارع هذه العبارة في المادة ١٧٤ الجديدة بعبارة « إحدى جهات الحكومة » توصلا للتمييز بصفة أجل بين الحالة المذكورة فيها والحالة المذكورة في المادة ١٧٦ (راجع تعليقات الحاقانية) . ولكنه نسي قترك العبارة القديمة على حالها في المادة ١٧٥

وقد حكم بأن السلخانة التابعة للمجلس البلدى بالاسكندرية مصلحة أميرية ، لأن الحكومة عهدت الى المجلس البلدى فى ادارة عدة مصالح بالنيابة عنها وتحت إشرافها ومراقبتها ومنها السلخانة ، فمن يذبح انحراف خارجا عنها ويضع على كل منها ختما مزقوا شيئا بنظم السلخانة يعاقب بالمادة ١٧٤ ع (قضى ٧ أبريل سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ٧٥) .

١٦ — يعاقب على تقليد الختم أو التمعة أو العلامة الخاصة بإحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة ولو كانت المصلحة أو الجهة الحكومية قد ألغيت أو كان الختم لم يعد مستعملا .

وقد حكم بأن إلغاء محكمة من المحاكم الشرعية لم يكن إبطالا لما صدر منها من الأعمال التى باشرتها حين وجودها بل عبارة عن منعه من العمل الذى أحيل على جهات أخرى . فتقليد ختمها مضر لا مكان استعماله فى إنشاء أوراق تنسب الى التاريخ السابق على إلغائها . ولا عمل لتقول بأن تلك المحكمة لم تكن مصلحة أميرية

بل كانت التزاما لأن المحاكم الشرعية كانت تعطى التزامات فإن الحكم في إقضاها هو من أهم اختصاصات الحكومة ولا يخرجها عن هذه الصفة كيفية العهد به إلى من تختاره الحكومة من ذوي اللياقة (قضى ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ ضا ٤ ص ٢٨٤) .

وأن المادة ١٧٤ من قانون العقوبات لا تميز بين أختام أو تمفات الحكومة باعتبار أنها مستعملة أو غير مستعملة حاليا . فلاجل أن تكون هذه المادة منطبقة يكفي اذن أن يكون الختم المزور هو ختم إحدى جهات الحكومة حتى ولو كان غير مستعمل الآن . ويتضح ذلك حينئذ من أنه في بعض الظروف يجوز أن تروير ختم قديم يخل بالنظام العام كما يحصل به تروير ختم تستعمله حاليا إحدى مصالح الحكومة . فإذا قلد أحد ختم حكومة السودان الميصوم عليه «السودان» أو ختم إحدى المصالح الأميرية الميصوم عليه «أرمي سرقيس» مصلحة الجيش» المستعمل بنظارة الحربية واستعمل المنتهين المذكورين المقلدين بواسطة البصم بهما على طوابع بومئة ليضعها بعد ذلك كان عمله معاقبا عليه بالمادة ١٧٤ عقوبات ولو كانت الحكومة ألقت الختم أو غيرت شكله (قضى ٣٠ ديسمبر ١٩١١ مج ١٣ عدد ١٩) .

١٧ - (٣) ختم أو إمضاء أو علامة أحد موظفي الحكومة -
ليس لهذه العبارة مقابل في القانون الفرنسى . وفي القانون البلجيكي نصت المادة ١٤٨ ع على الأختام دون الامضاءات .

والفرض هنا حماية مصالح الحكومة لا مصالح الموظف انحصار . فلا يجوز تطبيق المادة ١٧٤ ع إلا اذا قلد ختم الموظف لاستعماله في عمل من أعمال الحكومة التي تدخل في اختصاصاته أو استعمال الختم المقلد في عمل من هذه الأعمال ، ولا يصح تطبيقها اذا كان التقليد أو الاستعمال لتروير عقد من عقود المعاملات انحصار (أحدك أمين ص ١٧٥) .

وقد حكم بأنه بعد ترويرا بمقتضى المادة ١٧٤ ع تقليد ختم العملة على شهادة قمر ، وهي ورقة رسمية مختص بتحريرها ولم يوجد عليها تصديق المأمور ، لأن

الفرض من هذا التصديق على امضاء العمدة ليس إكساب هذه الامضاء صفة رسمية ليست لها من قبل بل التزوير بأن صاحبها هو عمدت في الواقع معروف عند المأمور (نقض ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ شرايح ٤ عدد ١١) .

١٨ - (٤) تمنغات الذهب أو الفضة (poinçons) -

رأى الشارع وجوب المعاقبة على تقليد تمنغات الذهب أو الفضة صمانا لنوعها وعيارها . ويستوى في ذلك تقليد الآلة نفسها التي يوسم بها الذهب والفضة وتقليد العلامات المنطبعة على المصوغات (أحمد بك أمين ص ١٧٦ ، وقارن شوغروهل ٢ ن ٦١٦ ، وجارسون مادة ١٤٠ ن ٢٥) .

وقد حكم بأن تقل طابع تمغة الحكومة الحقيقي من مصوغات ذهبية إلى مصوغات فضية ملبسة بغلاف من ذهب ليس هو التقليد أو التروير في تمنغات الذهب المعاقب عليه وعلى استعماله بالمادة ١٧٤ ع ، لأن المادة المذكورة واضحة في أن التقليد أو التروير يجب أن يكون موضوعه شيئا من الأشياء المينة فيها ختما كان أو ورقة أو تمغة أى أن يكون التقليد أو التروير حاصلًا أيهما في ذات الشيء من هذه الأشياء ، وبما أن طابع التمغة المنقول هو طابع تمغة الحكومة لا تقليد فيه ولا تزوير فالواقعة بعيدة عن أن تنطبق عليها هذه المادة ، وأنه وإن كان الواقع أن في هذه الواقعة تغييرا للحقيقة غير أن هذا التغيير ليس واردا على التمغة حتى يعتبر تزويرا فيها بل هو وارد على الفضة التي طمس جوهرها وغشى بالذهب (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مج ٢٩ عدد ١٤٠ بحاماة ٩ عدد ١١ ، و ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ بحاماة ٩ عدد ١٩٦) .

١٩ - ثانيا - تقليد الأوراق العمومية وتزويرها -

تعاقب المادة ١٧٤ ع على تزوير بعض الأوراق العمومية وهي :

(١) الفرمانات والأوامر العالية والقرارات الصادرة من الحكومة .

(٢) أوراق المرتبات والبنوات والسراكي والسندات الأخر الصادرة من خزانة الحكومة أو فروعها . ويراد بها الأوراق ذات القيمة المالية ، ويدخل في ذلك

الشيكات الصادرة من وزارة المالية وسندات الدين العمومي الخ (أحمد بك أسين ص ١٧٢) .

٢٠ - (٣) أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا . ويراد بها أوراق البنكنوت (Banknotes) الصادرة من البنك الأهلي فقط ، لأن الحكومة لم تأذن لغيره بإصدار هذه الأوراق . وهذه العبارة لم تكن موجودة في قانون العقوبات القديم لأنه لم يرخص للبنك الأهلي بإصدار أوراق مالية إلا بالأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ ، وبعد أن رخص للبنك الأهلي بإصدار أوراق مالية أصبح من الضروري وقاية للعاملات حماية هذه الأوراق (تطبيقات الحفافية) .

٢١ - وتقليد أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانونا هو جريمة من نوع جريمة تزيف المسكوكات لأن نتائج الجريمتين واحدة وأخطارهما واحدة . ولكن القانون المصري كالقانون الفرنسي فرق بين الجريمتين . والسبب في ذلك هو أن تزيف المسكوكات يعتبر في نظر الشارع عدوانا على سيادة الحكومة بخلاف أوراق البنكنوت فإن طبيعتها ليس معتبرا في مصر ولا في فرنسا من خصائص السلطة العامة . وفي الحقيقة يعد تقليد هذه الأوراق تزويرا في أوراق عرفية ، ولكن بالنظر لخطورته رأى الشارع أن عقوبة الحبس غير كافية فعاقب عليه بالأشغال الشاقة أو السجن وهي عقوبة مماثلة تقريبا لعقوبة تزيف المسكوكات (راجع جاسون . مادة ١٣٩ ن ٢٤) .

وكثير من الشرائع يسوى بين عملة المعدن وعملة الورق والأوراق المالية التي لها صفة عامة كالبنوتات والسندات الصادرة من خزانة الحكومة (انظر المادتين ١٤٩ من قانون العقوبات الألماني، والمادة ١٦٤ من القانون الإيطالي) .

٢٢ - أما تقليد أوراق البنوك التي لم يؤذن بإصدارها قانونا كأوراق العملة الأجنبية فلا يعاقب عليه بمقتضى المادة ١٧٤ ع بل بالمادة ١٨٣ انخاسة بتزوير المحرزات العرفية (شرف وعيل ٥٩٨ ن ٢ وقارن جارد ١٣٢١ ن ١) .

ولكن المحاكم الفرنسية تعتبر تزوير عملة الورق المتداولة قانوناً في البلاد الأجنبية من قبيل جريمة تزيف العملة الأجنبية المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ١٧١ من قانون المقابلات المصري (انظر الأحكام المنوعة عنها في جارسون مادة ١٣٣ ن ٦)

٢٣ - الركن المادى للجرائم المذكورة في المادة ١٧٤ ع -
تعاقب المادة ١٧٤ ع على تقليد أو تزوير الأشياء الواردة بها وعلى استعمالها أو إدخالها في البلاد المصرية مع العلم بتقليدها أو تزويرها .

٢٤ - فالتقليد هو اصطلاح أختام أو علامات أو تمغات أو أوراق تشبه الأختام أو العلامات أو التمغات أو الأوراق الصحيحة .

ويراد بالتزوير في هذا الصدد إدخال تغيير على الأختام أو العلامات أو التمغات أو الأوراق الصحيحة . وتعتبر المادة من يقلد أو يزور بواسطة غيره كمن يقلد أو يزور نفسه وتعاقبه كفعل أصلى للجرائم المنصوص عليها فيها .

٢٥ - ويحقق الاستعمال في ثلاث صور . فيقع تحت طائلة المادة : (أولاً) من يستعمل الآلات السابق تقليدها في الختم أو التعليم أو التمغ ، (ثانياً) من يستغل بترويح الأوراق المقلدة أو المزورة أو المبصومة بأختام أو تمغات أو علامات مقلدة أو بترويح مصنوعات الذهب أو الفضة الموسومة بتمغات مقلدة ، (ثالثاً) من يستعمل ورقة مقلدة أو مزورة أو عليها علامة مقلدة (جارد ن ٤ ١٣٤٦ وجارسون مادة ١٤٠ ن ٢٣ و ٢٤٠) .

٢٦ - والاستعمال يكون جريمة مستقلة متى ارتكبه أى شخص غير المقلد أو المزور . فلا يشترط لتكوينه أن يكون هناك اتفاق بين من استعمل الورقة ومن اصطنعها ، بل يكفي أن يكون الاستعمال قد حصل مع العلم بالتقليد أو التزوير . فمن استعمل ورقة بنكنوت مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالمادة ١٧٤ أى بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن ولو كانت قد دست إليه عند التعامل ولم يكن له دخل في تزويرها ، مع أن المادة ١٧٢ ع لاتعاقب إلا بالفرامة من أخذ مسكوكات

مزيفة ثم تعامل بها بعد أن تحققت له عيوبها ، وفي هذا من التناقض في التشريع مالا يخفى ، ولا يمكن في هذه الحالة تطبيق المادة ١٧٢ ع من طريق القياس (جارد ١٣٤١ ن ٤ ، وجارسون مادة ١٣٩ ن ٢٣ ، وشوفرويل ١٠٨ ن ٢ وأحدك أمين ص ١٧٧)

٢٧ — ويصاقب على الاستعمال ولو كان الشيء المزور قد قدم الى شخص يعلم بتزويره . وقد حكم بأن عرض أوراق بنكنوت مقلدة للبيع مع العلم بتقليدها يعتبر استعمالا معاقبا عليه بالمادة ١٧٤ ع ولو كان المشتري يعلم بتقليد الأوراق وقت للشراء كأن كان ضابطا أعد نفسه لضبطها (قض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ قضية رقم ١١٤ س ٤٢ قضائية) .

٢٨ — ومن المتفق عليه بين الفقهاء على وجه العموم أن مجرد العرض لا يعد استعمالا . فالصراف الذي يمرض في خزانته أوراق بنكنوت يعلم أنها مزورة بقصد وضعها في التداول لا يقع تحت أى نص من قانون العقوبات (جارد ١٣٢٧ ن ٤ ، وشوفرويل ٢ ن ٦٠٩ ، وبكس ذلك جارسون مادة ١٣٩ ن ١٧) .

٢٩ — وتعاقب المادة أيضا على إدخال الأشياء المذكورة فيها في البلاد المصرية . وهذا يفيد في غالب الأحوال أنها قد اصطنعت في خارج الديار المصرية ثم أدخلت اليها . ولكن هذا ليس بشرط اذ يجوز أن تكون قد اصطنعت في مصر ثم صدرت الى الخارج ثم أعيدت الى القطر المصرى .

٣٠ — الركن الأدبي للجرائم المذكورة — يشترط في جميع الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ع توفر القصد الجنائى . ولا يكفى في ذلك مجرد العلم ، بل يجب أن تكون لدى الجاني نية استعمال الشيء استعمالا مضرا . فثلا لا يقع تحت طائلة هذه المادة من يصنع ورقة تشبه ورق البنكنوت بقصد التجارب الفنية أو العلمية . على أن هذه النية الخاصة يفترض وجودها دائما ، والمتهم هو الملائم بإثبات عدم توفرها (جارسون مادة ١٣٩ ن ٢)

ولكن محكمة النقض والابرام حكمت بأن القصد اللازم لوجود جريمة تزوير أوراق البنوك المالية المنصوص عليها بالمادة ١٧٤ ع هو الإرادة بوضع أوراق

بنك لتداولها بين الناس أو الإرادة بتسليم هذا التداول مع العلم بأنها أوراق مزورة — موسوعات كاربنتيه كلمة تقليد فقرة ١٨ — فإن كان الفرض الذي يرمى إليه مرتكب الجريمة هو إقناع شخص بمهارته في التروير وأنه يستولى منه على قود فوجود هذا الفرض ربما يعلم منه السبب الذي لأجله صمم الفاعل على ارتكاب الجريمة ولكن لا يسمح بمعرفة ما إذا كان يريد ترك هذه الأوراق المزورة متداولة بين الناس . فإذا كان الفاعل — مع خلو القرار المطعون فيه من البيانات اللازمة من هذه القضية — بعد أن غير أوراق البنك يظهر أنه لم يفكر مطلقاً في اتلافها ففي هذه الحالة يجب الافتراض بأنه كان يريد استعمالها إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك (نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ ع ١٥ عدد ١٩) .

الفرع الثاني — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥ ع

(هذه المادة تماثل المادة ١٤١ ع ف)

٣١ — المادة ١٧٥ ع — نصها : يعاقب بالحبس كل من سرق استحصل بنيرحق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أحد الناس .

٣٢ — أركان الجريمة — تتكون هذه الجريمة من أركان ثلاثة : (١) استعمال أختام الحكومة الحقيقية أو أختام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية، (٢) بمعرفة شخص استحصل عليها بنيرحق، (٣) واستعملها استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أحد الناس (جاء ١٣٤٨٥) .

٣٣ — الركن الأول : استعمال الأختام الحقيقية — اقتصرَت المادة ١٧٥ في النص العربي على ذكر الأختام . وفي الترجمة الفرنسية ذكرت أيضاً التغطات (timbres) . ولكن لا شك في أن تلك المادة إنما استعملت لفظ

أختام بمدلوله الأعم الذي يشمل التغطات والعلامات أيضا (قصر ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨ ج ٢٩ عدد ١٤٠) .

٣٤ - ولا يدخل في حكم هذه المادة إلا الحصول على أختام أو تغطات أوعلامات الحكمة أو احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية واستعمالها استعمالا مضرا . وجهات الادارة العمومية هنا تطابق عبارة « جهات الحكمة » في المادة ١٧٤ ؛ ويمكن القول بأن المادة ١٧٥ تنطبق على استعمال تغطات الذهب والفضة لأنها من تغطات احدى جهات الحكمة . ولكنها لا تنطبق على استعمال أختام أو امضاءات أو علامات أحد موظفي الحكمة (قرن أحمد بك أمين ص ١٧٨) .

٣٥ - ويراد بالأختام الآلات نفسها التي تستعمل في الختم أو الختم . وقد طبقتها المحاكم الفرنسية أيضا على استعمال الطابع الحقيقي لتلك الآلات . ولكن معظم الشراح الفرنسيين لا يقرونها على ذلك لعله أن الشارع نص فقط على الحصول على الاختام أو التغطات الحقيقية ولم ينص على الحصول على طابعها الحقيقي واستعماله استعمالا مضرا (جاردن ١٣٤٨ ، وشوفرويل ٢ ن ٦٢٠ ، وجارسون ١٢ ن ٥٠) .

وقد أخذت محكمة القضا والابرار المصرية برأى الشراح في هذا الصدد إذ قررت أن لفظ الأختام الوارد في المادة ١٧٥ ع ليس معناه أثر الأختام وطابعها بل معناه ذات الآلات التي تختم بها الحكمة أو تغط بها . يدل لذلك قول المادة « كل من استحصل بغير وجه حق » فإن الاستحصال بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازة المستحصل وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته بل أنه عمل وسعى للحصول عليه من له الحق في حيازته سواء أكان الحصول بسرقة أو نصب أو طريق آخر غير مشروع ، وكل هذه المعاني إنما تصح في آلات الأختام والتغطات دون طابعها وأثارها . وأو كانت تلك الطوابع والآثار من مدلولات المادة لترتب على ذلك نتيجة غير مقبولة هي أن من ملك شيئا من معدني الذهب والفضة مثلا وعليه طابع تمغة الحكمة فاستعمل هذه التمغة

بنقلها لمعدن من عيار أى نوع أقل قيمة فلا عقاب عليه لأنه لم يستحصل من أحد على شيء بدون وجه حق بينما هو يكون عليه العقاب لو استحصل من فرد غيره على هذا الطابع بطريق غير مشروع فاستعمله الاستعمال المتقدم، ومثل هذه النتيجة لا تجوز في التشريع إذ الفرض الأساسى هو العقاب على الغش، وما دام الغش يكون حاصلًا في صورتين فلا معنى للعقاب في واحدة منهما دون الأخرى، ويجوز ترتب هذه النتيجة كلف للدلالة على صحة ما تقدم من أن المراد هو آلة الختم أو الختم (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ج ٢٩ عدد ١٤٠).

٣٦ - ينتج عن ذلك : (١) أن من يقطع قطعة الذهب التي عليها تمغة الحكومة وينقلها الى مصوغات فضية مغطاة بطبقة من الذهب لا يعد مرتكبًا للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥ ع . ولكن إذا كانت المتهم قد توصل بالاحتيال الى الاستيلاء على مبالغ من النقود بأن قدم تلك المصوغات الى آخرليتها منه وأوهمه بأنها من الذهب مع أن هذه الواقعة مزورة ولا وجود لها بل الموجود هو مصوغات من الفضة المكثفة بالذهب، وجاز عليه إيمانه بما استعمله من الطرق الاحتمالية التي حالت بينه وبين تعرف الحقيقة إذ وضع أمام نظره طابع تمغة الحكومة الحقيقية على هذه المصوغات التي جعل ظاهرها كله من الذهب واستعمله في قضاء المبلغ ببيكائه وظهوره بمظهر المفجوع المضطر الذي يصعب عادة تصوّر أنه من المحتالين، عند ما وقع من المتهم نصبا داخلًا تحت حكم المادة ٢٩٣ ع (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ج ٢٩ عدد ١٤٠).

(٢) أن من يحو الكفاية من ورقة تموغة ويستعملها مرة أخرى لا يعتبر أنه حصل على التمغة الحقيقية واستعملها استعمالًا مضرا . وقد وضع الشارع الفرنسي لهذه الحالة عقوبة خاصة في المادة ٢١ من القانون الصادر في ٢ يولييه سنة ١٨٦٢ جارد ن ٤ ١٣٤٨ وجارسون مادة ١٤١ ن ٨). ولكن الشارع المصري لم ينص على عقاب لها.

٣٧ - الركن الثانى : الحصول على الاختتام بغير حق -
يشترط لوجود الجريمة أن يكون الجاني قد استحصل على الاختتام بغير حق .

فإذا كانت الأختام في عهده من قبل بحكم وظيفته ثم استعملها استعمالا مضرا فلا يعاقب بمقتضى هذه المادة . لكن يصح أن ينشأ عن فعله هذا جريمة أخرى فيعاقب عليها طبقا للقانون (جارسون مادة ٢٥١٤١) .

٣٨ - الركن الثالث : الاستعمال الضار - يشترط أيضا لوجود الجريمة أن يكون الجاني بعد حصوله على الأختام الحقيقية قد استعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو آحاد الناس . فيقع تحت طائلة المادة ١٧٥ من يستحصل بنير حق على ختم إحدى المصالح ويغتم به على خطاب خاص بشخصه فتقبله مصلحة البريد بنير طابع (أحد بك أمين ص ١٧٨) .

والمادة ١٤١ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ١٧٥ تستلزم أن يكون الاستعمال مضرا بمصلحة الحكومة .

الفرع الثالث - في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٦ ع
(هذه المادة تقابل المادة ١٤٢ ع ف)

٣٩ - المادة ١٧٦ ع - نصها : يعاقب بالحبس كل من فلد ختما أو تمغة أو علامة لاحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية، وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها .

٤٠ - الجهات المترو عنها في هذه المادة - تعاقب المادة ١٧٦ ع على تقليد أختام أو تمغات أو علامات إحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية أو استعمال شيء من الأشياء المذكورة مع العلم بتقليدها .

ويراد بإحدى الجهات أيا كانت ما يخرج عن الحكومة وفروعها من الجهات، ولو أن النسخة الفرنسية استعملت مقابل ذلك عبارة (autorité quelconque) وهي تشعر بأن المراد إحدى جهات السلطة العامة، وهو المعنى الذى استعملت

به هذه العبارة نفسها في المادتين ١٤٢ و ١٤٣ من قانون العقوبات الفرنسي .
ولكن لا بد من صرف المني هنا الى غير الحكومة وفروعها وإلا كان النص لغوا
لأن السلطات العامة قد شملتها المادة ١٧٤ (أحد بك أمين ص ١٧٩) .

٤١ - وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه المادة يراد بها حماية أختام المصالح
الأهلية وأختام وتمغات وعلامات الحكومات الأجنبية والشركات المأذونة من قبل
الحكومة والبيوت التجارية عموما كالمصارف ، وكذا حماية التمثات التي تضعها هذه
الجهات على أوراقها والعلامات التجارية التي تضعها على بضائعها (أحد بك أمين ص ١٧٩) .

٤٢ - القسرق بين المادة ١٧٦ والمادة ٣٠٥ ع -
تعاقب المادة ١٧٦ ع على تقليد علامات الشركات المأذونة من قبل الحكومة
والبيوت التجارية إطلاقا . وتعاقب المادة ٣٠٥ ع من يقلد علامات فورية مخصصة
بصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح . والنص الاول مقتبس من النص القديم لسنة ١٤٢
من قانون العقوبات الفرنسي التي كانت تعاقب من يقلد علامات إحدى السلطات
أيا كانت أو أحد البنوك أو المحلات التجارية . والنص الثاني مستمد من أحكام
اللوائح التي صدرت في فرنسا بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية وعلى الخصوص
القانون الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٨٥٧ . وهذا القانون قد ألغى حكم المادة ١٤٢
فما يتعلق فقط بتقليد علامات الفوريقات بقصد المنافسة القائمة على الفش ولكنه
لم يمس فيما يتعلق بباقي ضروب التقليد (شوغرو على ٦٢٦٦ و ٦٢٧) .

إذا عرف ذلك أمكن تحديد نطاق كل من المادتين ١٧٦ و ٣٠٥ ع . فالأولى
تتطبق على تقليد علامات الشركات والمحلات التجارية ما عدا العلامات التي توضع
على الأشياء التي تصنعها الفوريقات تميزا لها عن مصنوعات غيرها . ففى هذه الحالة
الأخيرة فقط تطبق المادة ٣٠٥ ، ولكن بما أن اللوائح المشار إليها فيها لم تصدر
حتى اليوم لحكم المادة موقوف والبرامة واجبة في الأحوال التي تدخل في حكمها
(أحد بك أمين هامش الصفحة ١٨٠) .

٤٣ - وقد حكمت محكمة النقض والإبرام بأن المادة ١٧٦ ع تختص بتقليد ختم أو تغية أو علامة لاحدى الشركات أو البيوت التجارية . وأما تقليد علامة فاورية ماتوسيان المشتغلة بالدخان فلا يدخل في باب التروير وإنما يدخل في الباب الحادى عشر من قانون العقوبات الخاص بما يحصل من النش في المعاملات التجارية المصوص عنه في المادة ٣٠٥ وما يليها من قانون العقوبات ، وبما أن المادة المذكورة تعاقب من قلد علامات فاورية مخصصة بعاجبها دون غيره تطبيقاً للوائح التى توضع لتلك الفاوريقات وهذه اللوائح لم توضع لأن فيجب اذن إيقاف تطبيق المادة المشار اليها الى أن تصدر لوائح خاصة بذلك وبصير العمل بها (نص ١٥ يوله سنة ١٩٠٨ حقوق ٢٣ ص ٢٧٣ ، وانظر بىكر ذلك استئناف مصر أول ديسمبر ١٩٠١ حقوق ١٧ ص ٢٠٨) .

الفرع الرابع - في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٧ ع (هذه المادة تقابل المادة ١٤٣ ع ف)

٤٤ - المادة ١٧٧ ع - نصها : كل من استحصل بغير حق على الأختام أو التفتات أو النياشين الحقيقية المعدة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضراً بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنتين .

٤٥ - أركان الجريمة - تتكون هذه الجريمة من أركان ثلاثة :
(١) استعمال الأختام أو التفتات أو العلامات الحقيقية المعدة لأحد الأنواع المنصوص عليها في المادة ١٧٦ ، (٢) من جانب شخص استحصل عليها بغير حق ، (٣) واستعملها استعمالاً مضراً بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى .

وهي تقابل الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٥ ع السابق الكلام عليها ، فيرجع الى ما بيناه بشأنها .

٦ ٤ - وقد عبرت المادة ١٧٧ بلفظ «نياشين» بدلا من لفظ «علامات»،
ويقاله في النسخة الفرنسية كلمة (marques) وترجمتها الصحيحة (علامات) .

ويلاحظ أنه بينما تعاقب المادة ١٧٥ من يستعمل أختام الحكومة أو إحدى
المصالح أو السلطات العمومية «استعمالا مضرًا بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أحد
الناس» تعاقب المادة ١٧٧ من يستعمل أختام إحدى الجهات أيا كانت
أو الشركات المأذونة أو أحد البيوت التجارية «استعمالا مضرًا بأى مصلحة عمومية
أو شركة تجارية أو أى إدارة من إدارات الأهالى» . وهذه العبارة الأخيرة يقابلها
في النسخة الفرنسية (on d'un établissement particulier quelconque)
مما يفيد أنه لا يكتفى لتكوين الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٧ أن يلحق
الضرر أى شخص من أفراد الناس كما في جريمة المادة ١٧٥ بل يجب أن يلحق الضرر
إدارة من إدارات الأهالى كمصلحة أهلية أو محل تجارى أو بيت مالى أو ما يشابهها .

الفرع الخامس - فى الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٧٨ ع

(هذه المادة تقابل المادة ١٤٤ ع ف)

٧ ٤ - المادة ١٧٨ ع - نصها : الأشخاص المرتكبون لجنايات
التروير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات
قبل إتمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الآخرين أو سهلوا
القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور .

٨ ٤ - الجرائم التى ينطبق عليها الاعفاء - تنص المادة ١٧٨ ع
على إعفاء الأشخاص المرتكبين «لجنايات» التروير المذكور بالمواد السابقة متى توفرت
شروطها . ولكن يلاحظ أنه لا يوجد بين الجرائم المذكورة فى المواد السابقة ما يعّد
جناية سوى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ . ولذا اختلفت الآراء فى شأن
الجرائم التى ينطبق عليها حكم الاعفاء . فذهب بعض الشراح الى أن لفظ الجنايات
المذكور بالمادة ١٧٨ ع يراد به الجرائم على الإطلاق إذ أن هذه المادة تحيل على

المواد السابقة لاعل مادة واحدة (أنظر رسالة التزوير في الأوراق قنص زغلولة باشا طلبة ثانية ص ٢٥) . ويرى البعض الآخر أن هذا اللفظ لا يقصد به غير الجنايات المنصوص عليها في المادة ١٧٤ ، لأن أحوال الاعفاء لم تشترع غالبا إلا للجرائم المناهضة في عداد الجنايات من جهة والتي تكون موجهة الى الحكومة من جهة أخرى ، والفرض منها ترغيب المجرمين الذين يحاولون العبث بمصالح الحكومة بارتكاب الجرائم العظمى في الكف عن أغراضهم برفع العقاب عنهم إذا هم اعترفوا بالحكومة بجرائمهم ، وليس بين الجرائم السابقة الذكرا ما تنطبق عليه هذه الصفات سوى المنصوص عليها بالمادة ١٧٤ ، أما ما عداها فبجرائم نافهة لا تستحق عناية ولا اهتماما خاصا (أحد بك أمين ص ١٨٢) .

ونحن نرجح الرأي الثاني . والقانون الفرنسي لم يقترع الاعفاء في جرائم تزوير الاختام والتمتعات والعلامات والأوراق العمومية إلا بالنسبة للجنايات المنصوص عليها في المادة ١٣٩ وهي تقليد ختم الدولة وتقليد أو تزوير الأوراق الصادرة من خزنة الحكومة وأوراق البنوك المالية المأذون بإصدارها قانونا .

٤٩ — حاثي الاعفاء المنصوص عليهما في المادة ١٧٨ — تنص المادة ١٧٨ ع ١ على إعفاء الجاني من العقوبة في حالتين : (الأولى) إذا أخبر الحكومة بالجناية وعرفها بفاعلها الآخرين قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عن مرتكبها . (الثانية) إذا سهل القبض على الفاعلين الآخرين ولو بعد الشروع في البحث عنهم . ولكن يشترط أن يكون إرشاده هو الذي سهل القبض على باقي المجرمين . أما إذا كان المحقق قد وفق الى معرفتهم واقتضاه أثرهم من غير هذا السبيل فلا عمل للاعفاء (جارسون مادة ١٣٨ ن ٥٠ ، وجاردي ن ١٣٣٢ حاشي الصفحة ٥٤) .

وقد حكم بأن اعتراف المتهم بالتزوير بعد القبض عليه وعلى شركائه في الجريمة لا يعفيه من العقاب (قض ٢ مارس ١٩٢٦ قضية رقم ٦١٤ ع ٤٣ قضائية) .

وكون المتهم هو الذي أُرشد الحكومة عن شريكه وسهل القبض عليه أم لا مسألة خاصة بالموضوع . فمضى أثبتت محكمة الموضوع أنه لم يكن لثمتهم أى عمل

لتسهيل القبض على شريكه وأنه بذلك لا يستحق الاعضاء المنصوص عليه
في المادة ١٧٨ كان قولها الفصل في هذا الأمر (قضى ٣٠ يناير ١٩٣٠ نية رقم ٤٦٥
س ٤٧ قضائية) .

الفصل الثاني — في التزوير في المحررات

Du faux en écriture

المواد ١٧٩ الى ١٩١ ع (تقابل المواد ١٤٥ الى ١٦٢ ع ف)

الفرع الأول — في تعريف جريمة التزوير وأركانها

٥٠ — لم يعرف القانون جريمة التزوير في المحررات، بل اقتصر كالفانون
الفرنسي على بيان الطرق التي تقع بها . لذا وجب على الشراح والمحاكم مد هذا النص .
وقد اتفقت أحكام المحاكم وآراء أغلب الشراح على أن لجريمة التزوير أركانها
ثلاثة وهي :

(١) تغيير الحقيقة في محرر، (٢) ترتب الضرر أو احتمال ترتبه من جراء هذا
التغيير، (٣) القصد الجنائي، (جاء ٤٥٤ ن ٢٣٥٤ ، وشوفرويل ٦٤١ ن ٢ ، وجارسون
مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٧٠) ، وإن كان بعض الشراح يرى أن الضرر ليس ركنا أساسيا
في جريمة التزوير بل هو شرط من شروط الركن المادى للجريمة وهو تغيير الحقيقة
(بلاشر ١٢٣ ن ٣) .

قالت محكمة النقض والابرام في حكم لها : "يلزم لوجود التزوير واعتباره ثلاثة
شروط أصلية : الأولى تغيير الحقيقة بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون،
الثاني وجود القصد، الثالث احتمال حصول الضرر للتغير" (قضى ٤ مارس ١٨٩٣
حقوق ٢٥) .

وقالت في حكم آخر: "لتزوير ثلاثة أركان : وهي التخريف المادى، واحتمال
الضرر، والقصد الجنائي" (قضى ١٥ فبراير ١٩١٣ مج ١٤ عدد ٧٥) .

وقالت محكمة مصر الابتدائية : "انه لأجل توقيع العقوبة على جريمة التزوير
يجب توفر ثلاثة شروط أساسية : أولاً تغيير الحقيقة بأحدى الطرق المنصوص عليها

في القانون ، وثانيها حصول ذلك مع توفر القصد الجنائي، وثالثها احتمال حصول الضرر من ذلك للغير“ (مصر الابتدائية ١٢ فبراير ١٩٣٧ بج ١٨ عدد ٥٦٤) .

٥١ - لذا وضع جارسون التعريف الآتي : التروير في المحررات هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر باحدى الطرق التي يابها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ١٩) .

وقال جارو : ” التروير يتكون من تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر تغييرا واقعا على شيء مما أعد هذا المحرر لاثباته ومن شأنه أن يسبب ضررا“ (جارد ن ١٣٥٤) .

الركن الأول - تغيير الحقيقة في محرر

٥٢ - الركن المادى لجريمة التروير هو تغيير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المبينة في القانون . فيشترط لتوفر هذا الركن ثلاثة شروط : (١) تغيير الحقيقة، (٢) في محرر، (٣) باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون .

الشرط الأول : تغيير الحقيقة

٥٣ - ضرورة تغيير الحقيقة - التروير هو عبارة عن تغيير الحقيقة، فإذا كان المحرر لا يشتمل على شيء من الكذب بل كان يتضمن أمورا حقيقية فلا تروير ولا عقاب ولو كان الذى حرره قد قصد تغيير الحقيقة والاضراب بالغير، فإن ركن الضرر لا يتحقق في هذه الحالة (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٢٨٥ ، وجارد ن ١٣٦٠) .

٥٤ - أمثلة - أمسك شخص بيد مريض وسطر بها وصية أو ما يفيد إلقاء وصية، فهذا الشخص لا يعد مزورا متى ثبت أنه إنما فعل ذلك وفقا لإرادة المريض الموصى .

عما شخص عبارة في وصية ولكنه لم يتقن المحو فبقت العبارة مقروءة، ليس في ذلك تغيير للحقيقة لأن معنى المحرر الحقيقي يظهر من مجرد قراءة العقد ، بخلاف

ما إذا كانت العبارة المحققة أصبحت قراءتها متعذرة وبالتالي مشكوكا فيها فإن إرادة الموصي تكون قد غيرت في هذه الحالة .

قرر شخص أمام موظف عمومي مختص بياضات اعتقد أنها مكتوبة فإذا بها مطابقة للحقيقية، فهذا الشخص لا يعد مزورا مهما كان قصده سيئا .

كذلك لا يعد مرتكبا جريمة التزوير من يقلد إمضاء شخص آخر على محرر باذن صاحب الامضاء ورضائه .

ومن يصنع خطابات ليضعها محل خطابات أخرى كان محجوزا عليها وفقدت لا يعاقب بعقوبة التزوير إذا ثبت أن الخطابات المصطنعة صادرة عن محرر الخطابات الأصلية وموقعا عليها بامضائه وأن ماتضمنته الخطابات المصطنعة مطابق لما تضمنته الخطابات الأولى (جازو ن ٤ ن ١٣٦٠ ، جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٣٠ وما بعدها) .

ولرأس الجلسة بعد النطق بالحكم وقبل التوقيع على صورته الأصلية أن يعين النظر في أسبابه ويعدل فيها بما يزيدها شرحا ويقوى حجة الحكم أو يزيدها وضوحا ولا يترتب على ذلك بطلان ما . (نقض ٢٢ أبريل سنة ١٩١٧ شرائع ٥ عدد ١) فضلا عن أنه لا تزوير في ذلك (جارسون ن ٣٢) .

٥٥ - الصورية - الصورية في العقود هي تغيير الحقيقة بانفاق المتعاقدين إما بقصد الإيهام بوجود عقود لا وجود لها وإما بقصد إخفاء طبيعة العقد المتفق عليه أو بعض الشروط المدونة فيه . وقد اختلف الشراح فيما إذا كان هذا التغيير يمكن أن يعد تزويرا، وليس في نصوص القانون ما يرشد الى الرأي الواجب اتباعه . فبينما تدبج المادة ٤٨ من القانون المدني وصف الهبة بصفة عقد آخر تنص المادة ١٣٦ من القانون التجاري على أن تقديم التواريج في التحاويل ممنوع وإن حصل يعد تزويرا .

٥٦ - وما لا نزاع فيه أن الصورية لا تعد تزويرا معاقبا عليه إذا كان الغرض الذي قصده المتعاقدان مشروعا كالهبة الموصوفة بصفة عقد آخر وكبيع عمل في صورة

محدد صلح أو قسمة عملت في صورة عقد بيع أو مملوكة، وذلك لأن الضرر لا يتحقق في هذه الصور ما دام المتعاقدان يمكنهما أن يحملا جهازا ما عملا به بشكل صوري (جارسون مراه ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٥٠) .

٥٧ - أما فيما عدا ذلك من الأحوال فالآراء متباينة : فيرى كثير من الشراح ومنهم شوفو وهيل وجارو أن لا عقاب على الصورية . ولكن هؤلاء الشراح أنفسهم لم يتفقوا على الأسباب التي يملكون بها رأيهم .

فيقول شوفو وهيل إن الصورية لا تنفع تحت المواد الخاصة بالتروير لأنها لا تدخل في أية طريقة من طرق ارتكاب التروير المنصوص عليها قانونا ، فلا هي تكون ترويرا ماديا إذ لم يحصل تغير في المحترقات أو الامضاءات ، ولا هي تكون ترويرا معنويا إذ الاختافات الصورية هي بينها التي حررها أو أملاها المتعاقدان (شوفو وهيل ١٥١ ن ٢) . ويرد على ذلك بأن الصورية تدخل في طرق التروير المعنوي المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع لأنها تغير الحقيقة يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

٥٨ - ويقول جارو أنه لا عقاب على الصورية لأنه لا تروير متى كانت الأقرار متعلقا بأمر محض هو وكان المكتب الذي تضمنه ذلك الإقرار قصرا على مركزه الشخصي ، لأن القانون لم يشأ وضع الناس بين حائتين : إما تفضية مصالحهم الشخصية وتحويل الحقيقة على حلتها ، وإما التورع تحت طائلة العقاب إذا هم قروا ما يخالف الحقيقة . وإنما قصر القانون دائرة التروير على الأقرارات التي بها ينسب الزور فعلا أو صفة إلى شخص على غير حقيقة أو يتنصب مركز شخص آخر أو صفته (جارو ١٣٧٦ ن ٤) .

٥٩ - ويرى بلانش أن العقاب على الصورية واجب لأن القانون قد وضع أحكاما عامة للتروير وعاقب فيها على كل تغيير للحقيقة يقع في محرر بأحدى الطرق التي بينها ولم يستثن الحالة التي يقع فيها تغيير الحقيقة باخلاق المتعاقدين ، فانعراج الصورية

من أحكام التروير تميز لا يبره القانون ولا يتفق مع عموم النص . غير أنه لا يرى أن كافة أنواع الصورية تدخل في حكم التروير ، بل يستثنى الحالات التي يعاقب عليها القانون على أنها جرائم من نوع آخر ، وما بقى بعد ذلك يقسمه الى قسمين : قسم لا يتوفر فيه القصد الجنائي وهذا لا عقاب عليه ولو أصاب النير ضرر بسببه لفقدانه ركاما من أركان التروير ، وقسم يتوفر فيه القصد الجنائي ومن شأنه الاضرار بالنير وهذا يأخذ حكم التروير لا كحال جميع أركانه وهي تغيير الحقيقة والقصد الجنائي واحتمال الضرر (بلاش ١٣٥ ن ٢) .

٦٠ - ويكاد يكون قضاء المحاكم الفرنسية مطابقا لرأى بلاش ، (راجع الأحكام الفرنسية المتوخة منها في جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٤٩ وما بعدها) .

وقد حكمت محكمة النقض والابرام المصرية في قضية بقلاب متعاقدين باع أحدهما للأخر أرضا وبعد أن أعطى العقد تاريخ ثابت فيها بطريق الكشط والتحشير حدود الأرض المبيعة وكتبها بقصد حرمان النير من حقه في الشفعة ، وإحييت ما وقع منهما تزورا مطابقا عليه . وقت حكمها على أن عقد البيع هو منشأ حق الشفعة ومسند للشفع طرئاً يمكن التهمين أن يفيرا فيه بحيث يتمتعان من إنتاج النتائج التي رتبها القانون عليه ، فإذا يفيرا فيه بطريقة من الطرق التي قال القانون عنها إنها من طرق التروير كانا مرتكبين بلحمة التروير الجنائي حقيقة لا لفش مدنى فقط . وأضاف المحكم على ذلك أنه ليس هناك شيء من قبيل المخدرات الصورية وأن الطريقة التي بها حصل تغيير الحقيقة لها أهمية كبرى في مواد التروير إذ الجريمة لا ترتكب إلا بطرق مخصوصة ينص عليها القانون ولم يأت في المادة ١٧٩ ع بين تلك الطرق ذكر للاختلاط الصورية ولكن ذكرت فيها يمكن تلك الطريقة التي اتفانها المتهمان وهي تغيير المخدرات (نقض ٩ مايو ١٩٠٣ ج ٤ عدد ٩١) .

٦١ - وواضح أنه لا عمل لهذا البحث إذا حصل التغيير بدون اتفاق الطرفين . وقد حكم بقلاب مشتر على التروير الجاصل عنه بطريقة تخوير صورة

طبق الأصل لمقد بيع حقيق مع تخفيض المبالغ الواردة فيه والتوقيع عليه بمضامات مزورة للبائع والشهود بقصد دفع رسوم أقل عند التسجيل لاحتمال حصول ضرر منه للبائع المنسوب له العقد كذبا (قض أول فبراير سنة ١٩٢٦ قضية رقم ٣٤٧ سنة ٤٣ قضائية).

٦٢ — الاقرارات الفردية — الاقرارات الفردية أى التى تصدر من طرف واحد قد تستعمل على ما يخالف الحقيقة . وقد بحث الشراح أيضا فيما اذا كان تغيير الحقيقة فى هذه الاقرارات الفردية يعد تزويرا معاقبا عليه . ويمرر جاره على قاعدته التى ذكرناها عند الكلام على الصورة (راجع العدد ٥٨) .

ويظهر أن المحاكم الفرنسية تتبع بشأن الاقرارات الفردية نفس الرأى الذى اتبعته بشأن الصورة . فهذه الاقرارات الكاذبة ليست مستثناة من القواعد العامة بل تكون تزويرا معاقبا عليه عند ما تجتمع فيها الأركان المكونة لهذه الجريمة؛ وكل ما فى الأمر أن هذه الشروط قلما تتوفر حينئذ تخرج هذه الاقرارات عن وصف التزوير (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٦٢) .

وسندين أحكام تلك الاقرارات أثناء الكلام على باقى أركان الجريمة .

الشرط الثانى : المحرر

٦٣ — يشترط أن يكون تغيير الحقيقة حاصلًا فى كتابة أى فى محرر موجود من الأصل، أو بكتابة أى بإنشاء محرر بقصد تغيير الحقيقة .

وهذا الشرط مستفاد من المواد ١٧٩ وما بعدها لأنها تشير الى حصول التزوير فى السندات والأوراق . أما تغيير الحقيقة الذى يحصل بقول أو بفعل وبغير كتابة فلا يدخل فى حكم التزوير، وقد نشكك منه جريمة أخرى كشهادة زور أو يمين كاذبة أو نصب أو غش فى المعاملات أو تزيف مسكوكات الخ (جارسون ١٣٦١ ن ٦٥، وجارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٦٥) .

٦٤ — وكما يمكن أن يقال إن تغيير الحقيقة قد حصل بواسطة الكتابة يجب أن تكون الكتابة نفسها — المكونة للجريمة — هى التى أحدثت تغييرا فى مركز

فصل أوقازنى . وبناء عليه فالعلامات المادية التى لا شىء فيها من الكتابة ولكنها تستعمل أحيانا فى العد والمحاسبة لا يمكن أن تكون محل تزوير فى المحزرات . فن ينش فى الماركات أو الفيشات أو غيرها من العلامات التى يتخذها بعض التجار أو غيرهم لضبط حساب المعاملة لا يرتكب تزويرا (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٦٧ وجارو ن ١٣٦١) .

٦٥ - ويشترط جارو أن تكون الكتابة مركبة من حروف (جارو ن ١٣٦٢) . ويرى جارسون أنه يصح أن تكون الكتابة مركبة من علامات اصطلاحية متفق عليها وإن لم تكن من نوع الحروف المعروفة (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٧٢) ، وأنه يجوز أن يقع التزوير فى الكتابة المختلة (sténographie) والكتابة السرية (chiffre) (جارسون ن ٧٠ و ٧٣) .

٦٦ - ولا تهم بعد هذا اللغة التى كتب بها المحرر ولا المادة التى كتب عليها ولا نوع الكتابة . فيستوى أن يكون محررا باللغة العربية أو الفرنسية أو الصينية ، وأن يكون مسطرا على ورق أو خشب أو جلد أو غير ذلك ، وأن يكون مكتوبا بخط اليد أو مطبوعا (جارو ن ١٣٦٢) .

٦٧ - وينب أن يقع التزوير فى محرر مخطوط باليد وهذا ما اتجهت إليه فكرة الشارع على الخصوص عند وضع باب التزوير . ولكن أحكام المحاكم وآراء الشراح اختلفت على أن الكتابة بالمعنى المقصود فى المواد ١٧٩ وما بعدها تشمل الحروف المطبوعة بجميع أشكالها وأنواعها (جارو ن ١٣٦٢) ، وجارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٧٤) .

٦٨ - فلا شبهة فى أنه يمكن حصول التزوير بتغيير الحقيقة فى البيانات المكتوبة بخط اليد فى الفراغ الموجود فى عقد مطبوع أو بالتوقيع عليه بامضاء أو ختم مزور (جارسون ن ٧٥) .

٦٩ - ولا مانع أيضا من حصول التزوير فى محرر كله مطبوع وليس فيه كتابة بخط اليد ولا إمضاء .

فيعاقب بقوة التزوير من يزور أو يعترف تناكر سلك حديدية (جارسون ن ٧٧ ربطة المراقبة سنة ١٩٠٤ ن ٢٠٩) ، أو تناكر ترامواي (اسكندرية الابتدائية ٢٩ ماي سنة ١٩٢٧ ج ٢٨ د ٢١ - حمامة ٨ د ٢٣٨) ، أو سندات مالية أو أسهم شركات أو كويونات أو أوراق لوترية أو تناكر تيارات أو ما أشبه ذلك (جارسون ن ٧٧ ر ٧٦) .

٧٠ - ولا يهم نوع المحزور الذي يقع فيه التزوير ، فيجوز أن يكون عقدا أو سندا أو دقرا أو خطابا أو عرضة أو غير ذلك (جارسون ن ٦٨) .

٧١ - ويحصل أن تنشر الورقة المزورة في صحيفة من الصحف ، وقد توهت المادة ١٦٢ ع الى هذه الحالة اذ نصت على عقاب من نشر بواسطة احدى طرق العلانية أخبارا كاذبة أو نشر أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا للغير اذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تكدر السلم العام أو أن تحقق ضررا جسيما بالمصلحة العامة وذلك ما لم يثبت التهم حسن نيته . وهذا النص لا يعد استثناء لأحكام المواد ١٧٩ وما بعدها الخاصة بالتزوير في المحزورات . فاذا نشر في صحيفة خطاب منسوب كذبا الى شخص لم يعزوه عوقب مزور ذلك الخطاب بقوة التزوير متى توفرت فيه جميع أركان الجريمة ؛ فضلا عن ذلك يكون تقديم الخطاب المزور الى صاحب الجريدة جريمة استعمال التزوير ؛ وكذلك يعد ريش تحرير الجريدة الذي نشر الخطاب المزور مرتكبا جريمة استعمال التزوير . وهذا لا يمنع من تطبيق المادة ١٦٢ أيضا اذا كان نشر هذا الخطاب من شأنه أن يكدر السلم العام أو يخلق ضررا جسيما بالمصلحة العامة (لبرانتان ٢ ن ٦٦٠ ، وقارن جارسون مواد ١٤٧ الى ١٤٧ ن ٨٠ الى ٨٣ وبكس ذلك جارسون ١٣٦٣) .

واذا بث شخص رسالة الى صاحب جريدة لخرقها عمدا عند نشرها تخريفا يضر بصاحب الرسالة جازت معاقبة صاحب الجريدة بقوة التزوير (أحد بك أمين ص ١٨٩) .

٧٢ - ويجوز أيضا أن يقع التزوير في الرسائل التفرافية . ولا صعوبة اذا وقع التزوير في تحرير الرسالة لأن من يبعث رسالة برقية يقتسم في العادة أصلها الى

العامل المكلف بإرسالها مكتوباً بخط اليد؛ فإذا حرر شخص رسالة برفية ووقع عليها بامضاء مزور أو نسبها كذبا إلى شخص آخر عدّ مرتكبا لجريمة التروير في محرر عرف وعوقب بمقتضى (لمعة المرافعة سنة ١٩١٢ ن ٢١٠) . أما إذا وقع التروير في إرسال التلغراف من عامل مكتب الصادر فقد تظهر المسألة دقيقة لأن هذا العامل لا يكتب شيئا بل يستخدم الآلة في نقل الرسالة بواسطة الاشارات أو العلامات الاصطلاحية المعروفة، ولكن ذلك لا يمنع من اعتباره مزوراً سواء أكان عامل الوارد هو الذى ترجم هذه الاشارات إلى اللغة العادية أم وصلت إليه مطبوعة بواسطة الآلة نفسها كما هو الشأن في بعض الآلات التلغرافية الحديثة ، فإن عامل الصادر يكون حكمه على كل حال حكم من يمل على موظف عمومي وقائع مزورة فيسقطها في المحرر الرسمى، وإذن يعدّ مرتكبا لتروير في محرر رسمي (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٨٨٨، وجارر ٤ ن ١٣٦٣) . وكذلك يعدّ عامل مكتب الوارد مرتكبا لتروير في محرر رسمي إذا حرف بنية الفس رسالة وردت إليه أو اختلق رسالة زعم أنها وردت إليه ولا صعوبة في ذلك (أحمد بك أمين ص ١٨٩) .

٧٣ - ويمكن أن يتصور وقوع التروير بواسطة التلفون إذ يكفي أن يفترض أن المزور أمل العبارة المكتوبة على شخص آخر يقصد تدوينها في محرر . مثال ذلك : صاحب مصنع قدم عطاء إلى تاجر ثم خاطب مندوب التاجر بالتفون متحلاً شخصية التاجر وأمره بكتابة خطاب بقبول العطاء، فإن صاحب المصنع في هذا المثال يعدّ مرتكبا لجريمة التروير في ورقة عرقية (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٨٩٠) .

٧٤ - لا يتوقف وجود جريمة التروير على تقديم المحرر المزور . فلا يمنع من محاكمة المتهم على التروير عدم تقديم أصل الورقة المزورة وإدعاء المتهم ضياعها، بل يكفي قيام الدليل على أنها كانت موجودة وأنها مزورة لاستحقاق المتهم للعقاب (نص ١٣ يونيو سنة ١٩١٤ شرائع ١ ص ٢١٩، و ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ بمادة ٢ ص ٢٥١، و ١٤ مارس سنة ١٩٢٣ مج ٢٤، ٢٤٩١، و ١٢ يونيو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١١٩٦ سنة ٤٥ خضاعة، و بى سوف الابتدائية ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥ حقوق ١١ ص ٩٩ وأسيوط الابتدائية ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مج ٢٥ عدد ٢٦، و شراعت الجزئية ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤ بمادة ٥ عدد ٤١، وجارسون مواد ١٤٤ الى ١٤٧ ن ٩١٠) .

الشرط الثالث : طرق التزوير

٧٥ - لا عقاب على تضيير الحقيقة في محزور إلا اذا وقع بطريقة من الطرق المنصوص عليها في القانون . وقد بين الشارع طرق التزوير في المادتين ١٧٩ و ١٨١ من قانون العقوبات وهما خاصتان بالتزوير الذي يقع في المحررات الرسمية ، غير أن المادة ١٨٣ ع الخاصة بالتزوير الذي يقع في المحررات العرفية أحالت عليهما فيما يتعلق بطرق التزوير ، فالطرق اذن واحدة سواء أوقع التزوير في محزور سمي أم في محزور عرفي .

٧٦ - ومن المتفق عليه أن طرق التزوير التي نص عليها القانون وإرادة على مسيل الحصر . والكل يجمع على تأييد هذا المبدأ لأنه هو الذي يمحصر دائرة التزوير المعاقب عليه ولولا لهصح أن يعد كل كذب في محزور تزويرا (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ ن ١٣٧٠ وشوفروجلي ٦٥٩ ن ٢) .

٧٧ - والتزوير تبعا لطريقة ارتكابه على نوعين : مادي ، وأدبي . فيوجد التزوير المادى متى أحدث المزور في محزور تغييرا ماديا يدركه الحس وتقع عليه العين سواء أكان ذلك زيادة أو حذف أو تعديل في محزور موجود من الأصل أو بإنشاء محزور جديد .

ويوجد التزوير المعنوى متى أدخل المزور على محزور تغييرا لا في مادته وشكله بل في معناه ومضمونه وظروفه بحيث لا يدرك الحس أثره (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٢٣٧ و ٢٣٨ و ١٣٧٠ ن ١ وأحد بك أمين ص ١٩١) .

٧٨ - وقد ميزت محكمة استئناف مصر بين النوعين في حكم قالت فيه إن التزوير المعنوى يتعلق بمعنى المكتوب وليس له علامة محسوسة من خط أو وضع أو غيرها من الأمور الخارجية التي تراها العين وتكتشف بها حقيقته . فالذا احتمل التزوير على شيء من تلك العلامات المحسوسة فلا يكون تزويرا معنويا بل هو التزوير المادى في حقيقة معناه (استئناف مصر ٢٣ نوفمبر ١٨٩٩ ج ١ ص ٤٢) .

٧٩ - وقد بينت المادة ١٧٩ ع طرق التزوير المادى، وبينت المادة ١٨١ طرق التزوير المعنوى .

ويلاحظ أن المادة ١٧٩ أغفلت ذكر طريقتين من طرق التزوير المادى منصوص عليهما فى المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الفرنسى وهما التقليد (contrefaçon) والاصطناع (fabrication) .

غير أن إغفال النص على هاتين الطريقتين لا يمنع من اعتبارهما من طرق التزوير المقررة فى قانون العقوبات المصرى، فان طريقة التقليد قد نص عليها فى المادتين ١٧٤ و ١٧٦ ، وطريقة الاصطناع قد نص عليها فى المادة ١٨٥، وكلها من مواد التزوير، ويجب أن تعتبر أحكامها مكتملة للمادتين ١٧٩ و ١٨١ ع (احد بك ابن ص ١٩١) . هذا فضلا عن أن طريقتى التقليد والاصطناع يمكن إدخالهما فى طرق التزوير الأخرى المنصوص عليها فى المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع كما سيأتى بيانه .

المبحث الأول : فى التزوير المادى وطرقه

٨٠ - نصت المادة ١٧٩ ع على ثلاث طرق للتزوير المادى وهى :
(١) وضع امضاءات أو أختام مزورة، (٢) تغيير الخرزات أو الأختام أو الامضاءات أو زيادة كلمات، (٣) وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة . يضاف الى هذه الطرق (٤) طريقة التقليد المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ ع، (٥) طريقة الاصطناع المنصوص عليها فى المادة ١٨٥ ع .

٨١ - والمادة ١٧٩ تعاقب على التزوير المادى الذى يقع من الموظفين فى الأوراق الأميرية، والمادة ١٨٠ تعاقب على التزوير المادى الذى يقع من الأفراد فى الأوراق الأميرية، والمادة ١٨٣ تعاقب على التزوير الذى يقع فى الخرزات الخرفية . وتجبل كل من المادتين ١٨٠ و ١٨٣ على المادة ١٧٩

الطريقة الأولى : وضع امضاءات أو اختتام مزورة

٨٢ - تعاقب المادة ١٧٩ ع : أولا على التروير "بوضع امضاءات أو اختتام مزورة" .

٨٣ - الامضاء المزور - فيقع التروير بوضع امضاء مزور متى وقع المزور على محزور بامضاء غيره (جارو ن ١٤٢٢ ، وجارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٢٥٢ ، وشرفوري ن ١٩٩٣) .

٨٤ - ولا فرق بين أن يكون الامضاء لشخص موجود ومعلوم أو لشخص لا وجود له في الحقيقة (جارو ن ١٤٢٢ ، وجارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٢٥٤ ، شم احيث الجزية ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤ ، مجلة ٥ عدد ٤) .

٨٥ - وإذا كان الامضاء لشخص موجود فلا يشترط أن يكون مقلدا تنليدا متقنا ، بل يقع التروير ولو أن المزور لم يحسن التقليد (جارسون ن ٢٤٥ ، وشم احيث الجزية ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤ ، مجلة ٥ عدد ٤١ ، وقارن تقض ٢ يناير سنة ١٩٢٣ ، مجلة ٣ عدد ٣ ١٩٢٣) .

٨٦ - كذلك يقع التروير ولو لم يتعمد المزور التقليد ، لأن القانون يكفى بوضع امضاءات أو اختتام مزورة . فلي وقع المزور على محزور بامضاء غير امضاءه عد المحزور مزورا بغض النظر عن التقليد (جارو ن ١٤٢٢ ، وقض ١٢ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٣٠ سنة ٤٨ قضاية) .

ويقع التروير حتى ولو كان الامضاء متعمدا القرأة أو كان غير مقروء بالمسة (جارسون ن ٢٤٦ ، وقض ١٩ يونيو سنة ١٩١٥ شرائع ٢ ص ٣٠٠) .

أو كان المحزور موقعا عليه باسم شخص لا يعرف الكتابة (جارسون ن ٢٤٧) .

٨٧ - ويرتكب جريمة التروير من يقع بامضاءه موهما أنه امضاء سمي له . فإذا استلم شخص تحويلا مرسلات الى آخر يشترك في الاسم وأمضى هو التحويل وقضى المبلغ عد هذا ترويرا بوضع امضاء مزور ، ويصح أن يعد أيضا ترويرا باقتحال شخصية الغير (جارسون ن ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، وجارو ن ١٤٢٢) .

۸۸ - ولكن لا يمتد الامضاء من زورا اذا كان صادرا عن له حق التوقيع به .
فلا عقاب على المرأة المتزوجة التي توقع بالاسم الذي كانت تحمله قبل الزواج ، ولا على
الشريك الذي يستعمل توقيع الشركة في مصالحه الخاصة (جارسون ٢٤٩ و ٢٤٨٥) .
۸۹ - ولا يمتد تزويرا توقيع شخص باسم مشهور به ولو كان غير اسمه
الحقيقى ، إلا اذا حصل ذلك بسوء قصد وتحقق به الضرر (جارسون ٢٥٢ و ٢٥٣ ،
وجارون ١٤٢٢) .

۹۰ - انلتم المزور - جعل القانون المصرى للأختام قوة الامضاءات
وسوى بينهما فى الحكم فى المادة ١٧٩ ع كما سوى بينهما فى المادة ٢٢٩ مدنى
والمادة ٢٥١ مرافعات . فلهنم كل ما يحرر للامضاء من الأحكام (استئناف مصر
١١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ ع ١ ص ٢١) .

۹۱ - فبعد مزورا من توقع على محتر بختم غير ختمه سواء أكان هذا الختم
لشخص معلوم أو لشخص خيالى (استئناف مصر ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧ قضاء ٥ ص ١٥٠ ،
وقض ٢٥ مارس سنة ١٨٩٩ قضاء ٦٠ ص ٢٠٦) .

۹۲ - واذا كان الختم لشخص معلوم فلا يشترط أن يكون مقلدا تقليدا
متقنا أو غير متقن ، بل إن استعمال ختم شخص بغير طمعه وإضرار به وإن يكن الختم
حقيقيا يتبر فظير استعمال ختم مزور ، فان القانون المصرى لا يميز بين التوقيع بواسطة
الأختام أو الامضاءات ، وإن معرفة ما اذا كان الامضاء حقيقيا أم لا لا توقف على
ارادة صاحب الامضاء وعلى اشتراكه فى التوقيع ، وهكذا يقال فى حالة التوقيع بالختم ،
لأنه اذا حصل التوقيع بختم شخص بدون إرادته ولا اشتراكه إما اشتراكا ماديا
بواسطة وضع الختم بمعرفة نفس صاحبه أو معنويا اذا صرح لشخص آخر بالتوقيع به
فتكون الورقة التي وضع الختم عليها مزورة لأنها ليست صادرة عن علم ولا عن ارادة
صاحب الختم . ومما يقتضى يستتج أن من توقع بختم غيره بدون علم صاحب الختم
ولا تصريح منه يكون ارتكب تزويرا كن وقع بختم مزور (قض ٨ أبريل سنة ١٩٠٥
ع ٧٢٥ ، وهذا القى قض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ٦٣ ، واستئناف مصر ١٧ يناير
سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ١٤٧ ، ١٧ يناير سنة ١٨٩٨ ع ٩ ص ١٥٣) .

٩٣ - بصمة الاصبع - حكمت محكمة الأقصر الجزئية بأنه يعد مرتكبا لجريمة التروير الشخص الذى يضع باصبعه على ورقة باعتبار أنه شخص آخر لأن البصمة من أكبر الميزات للأشخاص وتنفى في كثير من الأحوال عن التوقيع بالخطم ، فوجب اعتبار التوقيع بها كالتوقيع بالخطم ، والتوقيع بالامضاء ولو كان بالامضاء الموقع الحقيقى يعد ترويرا اذا حصل بقصد تدليس أى بنرض الإيهام بأن الموقع هو الشخص المنسوب له المحزور (الأقصر الجزئية ٢٤ فبراير ١٩١٣ شرع ٣ عدد ١٧١) .

ولكن محكمة النقض والابرار خالفتها في هذا رأى فقضت في حكم لها بأن المادة ١٧٩ ع تعاقب على التروير بوضع امضات أو أختام مزورة أو بتغيير المحزورات أو الأختام أو الامضات أو زيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ، ولم ينص فيها على أن يكون وضع البصمات المزورة من طرق التروير كما نص على غيرها من الأختام والامضات ، ولا يجوز التوسع في تفسير نصوص القانون أو تأويلها لتبريد مدلولها ، فلا يمكن والحالة هذه أن يقاس في تروير البصمات على مثلها من الأختام والامضات (نقض ٧ مارس ١٩٢٧ بمحاكمة ٨ عدد ١١٢) .

وقضت في حكم آخر بأنه ما دامت البصمة الموقع بها هى بصمة اصبع المتهم نفسه فهى بصمة صحيحة لا تنهى إلا عن شخص واحد بينه هو هذا المتهم ، وهى تساوى امضاءه باسم نفسه أو توقيعه بخطم باسمه ، بل هى أصدق انباء على شخصه من اسمه هذا مكتوبا بخطه أو منقوشا في ختمه لسهولة التروير فيهما واستحالة التروير تحريرا فيها كما لا يخفى . واذن فهذه البصمة - بصمة اصبع المتهم - مستحيل أن تكون بصمة مزورة لاصبح المعنى عليه ، بل يجب استبعاد هذه الفكرة قطعا . ونفى استبعدت هذه الفكرة امتنع حتما التحدى بالمادة ١٧٩ ، فإن هذه المادة لا تنطبق إلا في صورة ما اذا كان هناك أختام مزورة ، ولا تكون الأختام مزورة إلا اذا كانت مينة لأسماء الأشخاص المسمين فيها بياناً بداخله النفس بأن تكون مصطنعة بأسماء المنسوبة لهم أو مقلدة بأسمائهم على مثال أختام لهم موجودة من قبل

أو تكون هي هي اختام أصحابها المقوشة أسماءهم عليها بالهمهم واطلاهم ولكنها اختطت منهم وقع بها أو غشوا في التوقيع بها على ما لا يقصدون التوقيع عليه .
والبصمة التي يضمها شخص ما بأصبعه يستحيل عقلا أن تكون مزورة لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير باسمها بأصبعه لأنها لو نطقت لما فاهت إلا باسم باسمها لا باسم المراد نسبتها إليه (قضى ٩ مايو سنة ١٩٢٩ ج ٣١ عدد ١٠٧ بحاماة ٩ عدد ٩٦٧٥) .

الطريقة الثانية : تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات

٩٤ - تعاقب المادة ١٧٩ ع ثانيا على التروير الذي يحصل « بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات » .

وهذه العبارة تشمل كل تغيير مادي يمكن إدخاله على المحرر من بعد تحريره سواء أحصل ذلك بطريق الزيادة أو الاستبدال أو الحذف (جاردن ١٣٨٨ و ١٤٢٤ ،
ديابسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ و ٢٦٣) .

٩٥ - فتوجد الزيادة إذا أضاف المدين مثلا أجلا أو شرطا أو خيلا على بنود السند دون أن يغير شيئا في موضوعه (جاردن ١٣٨٨) .

٩٦ - ويوجد الاستبدال متى غير المزور مثلا رقم المحرر أو تاريخه (جاردن ١٣٨٨) .

وقد حكم بأنه بعد تزويرا بطريق التغير زيادة قيمة المبلغ المثبت في إيصال بعد تحريره (اشفاف مصر ٢٤ يناير سنة ١٨٩٧ قضا ٤٠ ص ١٥٠) .

وتغير تاريخ الجلسة في إعلان حضور في قضية مدنية (قضى ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٨ ج ٩ عدد ٥٧٢) .

٩٧ - ويوجد الحذف متى أزال للمزور بعض أجزاء المحرر أو بعض شروطه (جاردن ١٣٨٨) .

٩٨ - ويمكن حصول الزيادة والحذف بطرق شتى : فقد تحصل الزيادة بتغيير عبارات أو كلمات بين السطور أو بتبليتها على الحامش أو بإضافتها في مواضع مقروكة على بياض (جارسون ٢٦٧) .

٩٩ - وقد يحصل الحذف بشطب جملة أو عبارة أو كلمة من المحزور ، أو بمحوها بمسح أو قشط أو مادة كياوية ، أو بلمسها عمدا ببقعة حبر ، أو بقطع جزء من المحزور دون الاستعاضة عما حذف منه غيره (جارسون ٢٧١ و جارسون ١٣٨٨) .

وقد حكم بأن كل تغيير حقيقة يرتكب في ورقة يتكوّن منه التروير المأذى سواء حصل هذا التغيير بإزالة جملة أو جزء من العقد يترتب عليه تغيير مفهومه أو بتعديل أو إضافة شيء عليه . وهذه الإزالة كما يصح أن تحدث بالمحو أو بواسطة مادة كياوية يصح أيضا أن تحدث بالقطع أو التمزيق ، لأنه لا عبء بالطريقة التي تستعمل للوصول الى ذلك ، ما دامت تؤدي الى إحداث التغيير المطلوب (غفره يابر سنة ١٩١٨ شرايم ٥ عدد ٤٤) .

١٠٠ - وكثيرا ما تجتمع طرق التغيير هذه معا ، فيمحو المزور الكتابة أولا ثم يستبدلها بغيرها (جارسون ٢٧٢) .

وقد حكم بأنه يستد مرتبكا لتروير في محرر بطريق التغيير من يحو سبب رفعه الحقيقي من ورقة إخلاء طرفه الرسمية ويكتب عبارة مكتوبة بدلها (تقضى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضا ٤ ص ٣١) .

ومن تغيير اسم محطة الورد في بوليسسة نقل بضائع ، بطريقة محو وطمسها بالجبر وكتابة اسم محطة أخرى بدلها (تقضى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ حمامة ٩ عدد ٢٧٨) .

١٠١ - والتروير بطريق التغيير يقع تحت طائلة المسادة ١٧٩ ع ولولم يكن هناك تقليد (جارسون ٢٦٣) .

وقد ذهب قاضي الاحالة في واقعة التروير المتوه عنها في العدد السابق والتي حصلت بتغيير اسم محطة الورد في بوليسسة النقل بمحو وطمسه بالجبر وكتابة اسم

محطة أخرى بدله - إلى أن هذا التزيير لا يقع تحت طائلة المادة ١٧٩ ع بحجة أن التقليد جريمة معاقب عليها بشرط أن يكون من شأنه أن يجعل على الاعتقاد بأن المخترع صادر عن قلنت كتابته وأن ما وقع في الورقة من محو وإثبات باد للبيان بحيث إنه يستحيل على أى شخص لا سيما من كان مختصاً أن يعتقد بصدور تلك الورقة من الموظف المختص بتحريرها على الحال التي وجدت عليها . ففقدت محكمة النقض قراره لأن التهمة التي قدم بها المتهم لقاضي الاحالة لم تكن التزيير بالتقليد بل كانت التزيير بالمحو والإثبات أى بتغيير كلمة من الورقة الرسمية بأخرى ، والتفسير قد ورد ذكره صراحة في المادة ١٧٩ ع؛ وما دامت الواقعة هي تغيير اسم محطة الورد باسم آخر فليس من محل لبحث شروط التقليد ووجوب أن يكون متقناً الى حد ما في تهمة لم يسند فيها لتهم سوى التغيير بالمحو والإثبات (قضى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٨ بمادة ٢٧٨) .

١٠٢ - يجب التفرقة بين التزيير بالحلف وبين جريمة إلتلاف السندات المنصوص عليها في المادة ٣١٩ ع، فإن هذه الجريمة الأخيرة وإن كان لا يشترط فيها الإلتلاف التام إلا أنه يجب أن يكون الإلتلاف بحيث تصبح الورقة عديمة النفع، فلا يمكن أن ينصرف الى الحالة التي يحصل فيها إلتلاف جزئى بالورقة بصرف النظر عن أهمية هذا الإلتلاف الحاصل بقصد التمسك باستعمالها مع تشويه أو تغيير وجه هذا الاستعمال . فإذا أشرنا نظروا وقف بلفظ «يعتمد» على إيصال حره ويكل الناظر المذكور للاستأجر بدفع الايجار، فقطعه الجزء المشتعل على هذا الاعتماد يمتد تزيير بالمادة ١٨٣ لا إلتافاً بالمادة ٣١٩ (قضى ٥ يناير ١٩١٨ شرائع ٥ عدد ٤٤) .

وإذا كتبت مخالصة تتعلق بقدر شركة على جزء منه ثم أعدم هذا الجزء المشتعل على المخالصة عد ذلك تزييراً في محرو، لأن كلمة «تغيير» الواردة في المادة ١٧٩ ع تشمل المحو وهذا المحو يكون بإعدام جزء من المحرو أو بأى طريقة كانت (قضى ٦ ديسمبر ١٩٢٦ بمادة ٧ عدد ٤٦١) .

١٠٣ - التغير المفسود في المادة ١٧٩ ع هو الذي يحدته المزور في المحرر بعد تمامه والتوقيع عليه. أما إذا أحدث كاتب المحرر تغييرا فيه أثناء كتابته وقبل تمامه والتوقيع عليه من ذوى الشأن فإن هذا التغير يدخل في حكم التوير المعنوى المنصوص عليه في المادة ١٨١ ع (جارسون ن ١٤٢٤، وجارسون ن ٢٧٥، واحد بك أمين ص ١٩٧).

الطريقة الثالثة - وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

١٠٤ - تعاقب المادة ١٧٩ ع ثالثا على التوير « بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة » ويقع التوير بهذه الطريقة متى جعل شخص حاضرا في عقد أو سند لم يكن حاضرا فيه (استئناف مصر ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ع ١ ص ٤٣) . وقد استعمل النص الفرنسي للادة عبارة (supposition de personne) ، وهذه العبارة لو أخذت بمعناها الضيق لأفادت أن الشخص الذى انتقلت شخصيته لا وجود له في الحقيقة، ولكنها بمعنى أوسع تشمل حالة ما إذا انتقل شخص اسم شخص آخر معين وموجود، ويقال حينئذ أيضا إن هناك (substitution de personne) أى استبدال أشخاص (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٣٤٤ ر ٣٤٣).

١٠٥ - وقد نصت المادة ١٧٩ ع على انتقال اسم الغير أو شخصيته كطريقة من طرق التوير المادى، كأن يوقع المزور على محزر بامضاء شخص آخر أو يخنمه، أو يحذف المزور اسم شخص من المحرر ويستبدله باسم آخر. ويلاحظ أن التوير يقع حينئذ وفي آن واحد بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغير المحزرات (جارسون ن ٣٤٥ و ٣٧٠).

١٠٦ - ولكن أكثر ما يقع ذلك الانتقال في التوير المعنوى، كما لو أثبت موظف عموى حضور شخص أمامه والواقع أنه لم يحضر، وكما لو حضر شخص أمام موظف عموى وتسمى باسم غيره .

وعند ما يقع هذا التوير من موظف عموى في أثناء تاديه وتليفته فالأصح تطبيق المادة ١٨١ ع التى تنص على التوير المعنوى بحمل واطمة مزورة في صورة

واقعة صحيحة وإن كان يحصل في العمل أحيانا أن تطبق المادة ١٧٩ ع (جارسون ٢٢٦ ن).

وفي حالة وقوعه من أحد الأفراد في محرر رسمي فيختلف تكييف الواقعة تبعاً لما إذا كان الموظف المختص بتحريره عالماً بما وقع فيه من تزوير أم غير عالم .
فإذا كان الموظف الذي حرر السند أو السند الرسمي عالماً بما وقع فيه من استبدال شخص بآخر وصار بذلك مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع فكل من شاركوه في هذا الاستبدال يعتبرون شركاء في الجريمة طبقاً للمادتين ٤٠ و ٤١ ع . وبالعكس تطبق المادة ١٨٠ إذا لم يكن الموظف سوى آلة غير مسئولة لجهله ما وقع من تزوير (جارسون ٢٥٦ و ٢٥٧ ن).

١٠٧ — وسنعود إلى الكلام على هذه الطريقة عند بيان طرق التزوير المنعوى .

الطريقة الرابعة — التقليد

١٠٨ — تقليد الكتابة هو صنع كتابة شبيهة بها . وهو طريق من طرق التزوير المسمى وإن لم ينص عليه في المادة ١٧٩ ع ، فقد نص عليه في المادتين ١٧٤ و ١٧٦ ع وهما من مواد التزوير وتعتبر أحكامهما مكتملة لأحكام المادة ١٧٩ .
١٠٩ — ولا يشترط في التقليد أن يكون متقناً ، وإنما يجب على الأقل أن يكون من شأنه أن يحصل على الاعتقاد بأن المحرز صادر عن قلدت كتابته (جارسون ٢٨٧ ن).

١١٠ — وقد يقع التقليد في الامضاء أو الختم ، وفي هذه الحالة يدخل في عبارة « وضع امضاءات أو اختام مزورة » .

١١١ — وإذا وقع التقليد في الكتابة فيغلب أن يكون هذا التقليد مقترناً بوضع امضاء أو ختم مزور ، لأن المحرز الخالي من التوقيع ليس من شأنه إحداث ضرر بالنير إذ لا قيمة للمحرر بغير توقيع . ومع ذلك يمكن تعبؤ التقليد في كتابة

مسطرة فوق إمضاء أو ختم حقيقي كأن يضيف المزور الى محذور كلمة أو عبارة أو جملة توجب تغييرا في معناه ويعتمد في ذلك تقليد الخط الذي كتب به المحذور أو نحو كلمات أو عبارات من المحذور ويضع مكانها كلمات أو عبارات أخرى متوخيا في ذلك تقليد الخط الأصل (جاردن ١٤٧٨) . ويدخل هذا في التروير بتغيير المحذورات . ويمكن تصور التقليد في كتابة بغير توقع مطلقا كتقليد تذكرة السكة الحديدية وأوراق الائتساب (أنترجارسون ٢٧٩ ، وأحدك أمين ص ٢٠٠) . وهذا من قبيل التروير بطريق الاصطناع .

الطريقة الخامسة : الاصطناع

١١٢ - الاصطناع هو إنشاء محرريته ونسبته الى غير محذورة . وهو طريق من طرق التروير المعاقب عليه وإن لم ينص عليه في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع ، فقد نص عليه في المادة ١٨٥ وهي من مواد التروير وتعتبر أحكامها مكملة لأحكام المادتين ١٧٩ و ١٨١

١١٣ - وقد أصدرت المحاكم المصرية أحكاما كثيرة بالمعاقبة على التروير بطريق الاصطناع :

أنهم اشخاص بتروير وقفية باسم سيده بالسجل المصان بالمحكمة الشرعية نسب فيها الى آخراته حضر بالتسجيل عنها ووقع صيغة الوقفية ، وقد كتبت هذه الوقفية على ورقة قطعت من السجل ثم وصلت به بعد تصليح الختم ، قضت محكمة استئناف مصر بأن هذا الفعل يعتبر تزويرا ماديا في ورقة رسمية ، ولا يمنع من ذلك كون الورقة المزورة غير صادرة عن مأمور رسمي ولا كونها مجزأة عن علامته ، لأن المراد بالورقة الأميرية في باب التروير هي الورقة التي من شأنها أن تصدر عن المأمور المختص بتجريدها سواء صدرت عنه فعلا ثم حدث التغير فيها أو لم تصدر عنه ولكنها نسبت اليه زورا يجعلها على مثال ما يجزئه صورة وشكلا سواء كان ذلك بتروير علامته الخاصة فيا تلزم فيه العلامة لاستكمال شكله الرسمي أو يجعلها على حالة من الصورة

والوضع لا تنضاف لثبته فيما لا يلزم فيه علامة كالسجلات الشرعية . واعتبرت المحكمة هذا التدوير حاصلًا بطريقة وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة لأن المراد منها جعل شخص حاضرا في عقد أو سند لم يكن حاضرا فيه وقد تضمنت الكتابة المزورة حضور شخص بصفته ويكلا عن السيدة وتوقيعه الوقفية نيابة عنها (استئناف مصر ٢٢ نوفمبر ١٨٩٩ ج ١ ص ٤٢) .

١١٤ - واتهم شخص بارتكاب تزوير في ورقتين رسميتين بأن أنشأ هريضي دعوى استرداد بما فيها من التاشيحات الخاصة بالإعلان وتخدير الرسوم مختلفا اسم محضري صلب الراضين وفي التوقيع على صيغة الإعلان . فلما قُدمت القضية الى قاضي الاجلّة قرر أن لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم لأن الورقة التي اصطنعها ليست مما يبرهنه القانون بالأوراق الأميرية اذ لا يوجد - على رايه - تزوير في ورقة أميرية إلا أنا كانت تلك الورقة صادرة بطريقة صحيحة من موظف محمى حقيقى سواء كان ذلك الموظف هو المحرر الأصل للورقة أو أنه بعد تحريرها قد عمل فيها عملا ماديا كوضع اشارة أو بعض البيانات أو غير ذلك من الأعمال التي هي من شئون وظيفته والتي تجعله معتبرا كأنه المحرر الحقيقى لها . ولكن محكمة النقض والابرار قررت أن التدوير في ورقة أميرية قد يقع من شخص غير موظف مختص وذلك باصطناع ورقة بأكلها ليس فيها من الصفة الرسمية سوى الظاهر أو بواسطة تغيير الحقيقة في ورقة صحيحة من الأصل ، وخطأت قاضي الاجلّة فيما ذهب اليه من أنه لا يوجد تزوير في ورقة أميرية إلا أنا كانت تلك الورقة صادرة بطريقة صحيحة لأن هذا الرأى يجعل التدوير بواسطة اصطناع الورقة بأكلها غير معاقب عليه بتقضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ج مع أنه أشد خطرا من اصطناع أو تغيير جزئى في ورقة صحيحة من الأصل (نقض . فبراير ١٩١٦ ج ١٧ عدد ٧٠) .

١١٥ - واصطنع شخص أصلى إعلان شهود ووضع اضافات مزورة لمحضري وشاهدتين فعدّ عمله تزويرا في أوراق رسمية لأنه يكفى أن تسبب الورقة الى موظف

وسمى وأن تكون محتوية على البيانات التي تشملها عادة بحيث إن المطلع عليه يعتقد أنها من الأوراق الرسمية (قضى ٦ مارس سنة ١٩٢٣ بمادة ٤ مدد ٢).

١١٦ - واصطلاح شخص صورة حكم نسب صدره الى محكمة مغافة الجزئية ووقع عليها بامضاء مزور منسوب الى كاتب أول المحكمة وبامضاء آخر مزور منسوب الى كاتب الصور ثم ذيله بالصيغة التنفيذية وختمه بختم مزور لمحكمة مغافة. عد ذلك تزويرا بالمادة ١٧٩ ع لأن هذه المادة لا تعاقب فقط على التزوير الواقع في الأحكام الصادرة بل تعاقب أيضا على تزوير الأوراق الأميرية والورقة المتقدم ذكرها لم تخرج في وضعها عن كونها من الأوراق الأميرية (قضى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ قضية رقم ٧٩٠ سنة ٣٩ قضائية).

١١٧ - واتهم أحد طالبي الالتحاق بأحدى مدارس المعلمين بأنه زور شهادة ميلاد بأن حررها بنفسه ووضع عليها امضات مزورة بأسماء العملة والصراف وشيخ الناحية وجعل لها نمرة قيد بالدفتر واستعمل هذه الشهادة بأن قلمها للدرسة المعلمين فقضت محكمة النقض والإبرام بأن استتاع الشهادة هذه والتوقيع عليها بامضاء مزور للصراف الموظف المختص بتحريرها واجتبارها مستخرجة من دفتر رسمي كل ذلك يعد تزويرا مادام لها الشكل الأساسي لورقة رسمية (قضى ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ ج ١٤ مدد ١٠٠).

واتهم شخص بأنه ارتكب تزويرا في ورقتين رسميتين بأن حرر شهادتين بميلاد ولديه وأثبت فيها تاريخ الميلاد على غير الحقيقة ووضع عليها تحت توقيع الموظف المختص امضاء مزورا باسم شخص تين أنه حلاق الصبغة ثم استعمل هاتين الشهادتين بأن قلمتهما الى المحكمة الشرعية بقصد إسقاط دعوى حققة مرفوعة عليه من مطلقته. حكم بأنه وإن كان لا يكتفى لتكوين التزوير في ورقة رسمية اقتراض أنها صادرة من أمور رسمي أيا كان بل لابد من أن يكون ذلك المأمور مختصا بحكم وظيفته بإثباتها أو تحريرها، إلا أنه مع ذلك ليس من الضروري تداخل ذلك المأمور فعلا، بل يكتفى أن يفسب صدور الورقة المزورة اليه ككاتب وأن يكون

ظاهرها وشكلها يدلان على أنها من الأوراق العمومية . وقد تحقق ذلك في شهادتي الميلاد المزورتين فانهما محزرتان على نماذج مطبوعة بمعرفة الحكومة لهذا الغرض وحازتان للشكل الرسمي والامضاء الموقع به عليهما وإن قيل إنه للحاق وهو غير مختص بتحرير مثل هذه الشهادات إلا أنه وضع تحت توقيع الموظف المختص حتى يشهر المطلع عليهما بأنهما إنما صدرتا من مختص . فيكون ما وقع من المتهم داخلا تحت نص المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع (جنايات اسكندرية ٩ أغسطس ١٩٢١ ع ٢٢ مدد ٦٧) .

واتهم أشخاص بتزوير شهادة ميلاد فتاة بأن أثبتوا فيها تاريخ ميلاد غير صحيح ووضعو عليها تحت توقيع الموظف المختص امضاء مزورا باسم شخص هو حلاق الصحة ثم قدموها الى المأذون الذي عقد زواج الفتاة . حكم بأن ما وقع من المتهمين يعاقب عليه بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع لأنه يكفى لتوفر جريمة التزوير في ورقة رسمية أن ينسب صدورها كذبا الى المأمور المختص بتحريرها وأن يكون مظهرها دالا على أنها ورقة رسمية . وقد تحقق كل ذلك في شهادة الميلاد موضوع الدعوى ولم يذكر على الإطلاق أن الحلاق الذي وقع عليها وقع بصفته حلاق الصحة بل جاء توقيعه تحت عنوان الموظف المختص فاسمه في هذه الحالة يستوى مع اسم أى موظف لا علاقة له إطلاقا بشئون مصلحة الصحة ومع أى اسم مختلف دون تحت هذا العنوان وفي كلتا الحالتين التزوير واقع (قض ٢ نوفمبر ١٩٢٥ ع ٢٨ مدد ٥) .

١١٨ - ويجب أن يكون المحزور المصطنع موقعا عليه بامضاء أو ختم مزور لاذ المحزور الخالى من التوقيع قلما تكون له قيمة لأنه لا يصلح حجة على الغير . ولكن ليس معنى هذا أن التزوير بالاصطناع لا يعاقب عليه إلا اذا كان المحزور المصطنع مذيلا بامضاء أو ختم من نسب اليه . فانه لما كان التزوير بالاصطناع يمكن أن يتكون من مجرد تقليد الكتابة وجب أن يمس مزورا من يصطنع محزرا غير موقع عليه يعتمد فيه تقليد خط غيره وينسب له فيه اعتراقه بأمر من الأمور

لأن هذا المحزور يصحح أن يتخذ مبدأ ثبوت بالكتابة وبذا يحل الضرر بمن زور عليه
(جارو ١٣٨٩ ن ١٦٧ ص ١٦٧) .

ومن هذا القبيل تروير تنافس السكك الحديدية وأوراق اليانصيب .

١١٩ - بل قد يتصور الضرر من اصطناع محزور لا تقليد فيه ولا توقيع .
رفع زيد دعوى على بكر فحصل بكر على ورقة زيارة مطبوع عليها اسم زيد ثم عمد بكر
الى خالده الكاتب العمومي واستكتبه على هذه الورقة ما مضمونه وعد للقاضي بدفع
مبلغ من القنود أجرا على المساعدة ثم أرسلت هذه الورقة الى القاضي بطريق البريد
بنية إفهامه أنها من قبل زيد وهو ما اعتقده القاضي فعلا . فحكم على بكر وخالده
بقبولة التروير (السكك الحديدية ٢٠ فبراير ١٩٠٦ ع ٧ مد ١٠١) .

١٢٠ - وقد جرى البحث فيما اذا كان الشخص الذي يجمع أجزاء مسند
نزق ويلصق بعضها ببعض على صورة تعيد السند الى حالته الأولى يعد مرتكبا
لجريمة التروير أم لا . ف يرى جارسون أن هذا الفعل يعد اصطناعا محزورا لأن الجاني
أنشأ سنداً من حيث لا مسند (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٢٨٩) . ويرى جارو
أن الجاني لم ينشئ سنداً مزوراً وإنما استكمل أجزاء مسند صحيح من الأصل ، فإذا
جمع هذه الأجزاء وقسمها الى المدين لنفع قيمة السند مرة ثانية فلا يسأل إلا عن
الشروع في التصيب (جارو ١٣٦١ ن ١٢٦) .

١٢١ - على أن التروير بطريق الاصطناع يكون في أغلب الأحيان ترويرا
ممنويا يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو جعل واقعة غير معترف بها
في صورة واقعة معترف بها (جارسون ٢٩٠ ن ٢٩٠) .

المبحث الثاني - في التزوير المعنوي وطرقه

١٢٢ - التروير المعنوي هو تغيير الحقيقة في موضوع السندات أو أحوالها
(أي ظاهرها) . وهو يرتكب حال تحررها وفي أثناء هذا التحرير . وليس له علامة

ظاهرة تدل عليه، إذ لا يقع بسببه في الكفاية تعديل أو تزوير أو تقليد، بل يسطر المحرر على صورة تتضمن بيانات غير صحيحة (جارسون مراد ١٤٥٥ إلى ١٤٧١ ن ٢٩١) .

١٢٣ - وقد نص صراحة على هذا النوع من التزوير في المادة ١٨١ ع فيما إذا وقعت الجريمة من موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته ، ويكون حينئذ "بتغيير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الفرض من تحرير تلك السندات إدراجها بها أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها" .

ولم ينص القانون على عقاب خاص لفير الموظفين إذا ارتكبوا تزويرا معنويا في أوراق رسمية . ومع ذلك يمكن عقابهم بصفة شركاء في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع ولو كان الموظف غير معاقب لسلامة نيته طبقا لـ ٤٠ و ٤٢ ع (قضى ٢ أبريل ١٩١٠ ع ١١ و ١٠٢ ، ٢٦ و ٢٧ يولي سنة ١٩١٠ ع ١٢ عدد ١) .

ونصت المادة ١٨٣ ع على عقاب كل من يرتكب تزويرا في محزرات عرقية بواسطة إحدى الطرق المينة في المواد السابقة عليها، ومن ضمنها طرق التزوير المعنوي المينة في المادة ١٨١

١٢٤ - ويستفاد من نص المادة ١٨١ أن للتزوير المعنوي طريقتين وهما:
(١) تغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الفرض من تحرير السندات إدراجها بها ،
(٢) جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . ويدخل في هذه الطريقة احتمال شخصية الغير أو استبدال الأشخاص .

الطريقة الأولى - تغيير إقرار أولى الشأن

١٢٥ - يقع التزوير بهذه الطريقة كلما غير الموظف العمومي المختص بالتحري في الشروط أو البيانات التي طلب منه أولو الشأن إثباتها في المحرر .

١٢٦ - ولا يمنع من عقاب الموظف على تغيير شرط من الشروط الواردة في محرر رسمي أن يكون المتعاقدان قد سمعا تلاوة هذا المحرر وكان في وسعهما أن يلاحظا ما به من عيب بما لم يثبت أن التغيير الذي أدخل على الشروط المتفق عليها أصلا كان معلوما ومقبولا بين المتعاقدين (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٢٩٦) .

١٢٧ - ولا يتصور حصول تروير معنوي من غير موظف في محرر رسمي بطريقة تغيير إقرار أولي الشأن، لأن هذه الطريقة لا تقع إلا ممن وكل إليه تحرير المحرر، ولا يوكل تحرير محرر رسمي الى غير موظف (أحد بك أمين ص ٢٠٥) .

١٢٨ - ولكن يتصور وقوعه من غير موظف في محرر عرفي . فإذا كلف مترجم بترجمة محرز عرفي من لغة الى أخرى فأثبت في الترجمة بيانات مغالطة لما تضمنته المحرر الأصلي فإن هذا الفعل يعدّ ترويرا معنويا بتغيير إقرار أولي الشأن (جارسون ١٣٨١ ن ١٤٥، وجارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٣٠٢) .

الطريقة الثانية - جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة الخ

١٢٩ - يدخل في هذه الصورة كل إثبات لواقعة في محرز على غير حقيقتها . وعادة «جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة» ليست مرادفة لعبارة «تغيير إقرار أولي الشأن» بل هي تشير الى طريقة أخرى لارتكاب التروير . فليس بشرط أن تكون الواقعة التي قررها المتعاقدان قد كتبت بحرفة في العقد المطعون فيه بل يتحقق التروير ولو سطرّت الواقعة كما قررها المتعاقدان بالضبط متى اشتمل العقد على إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وبذا حصل تغيير موضوع العقد أو أحواله تغييرا من شأنه إحداث ضرر بأحد المتعاقدين أو بشيئهما (جارسون ن ٢٩٣) .

وأما عبارة «جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها» فلا تخرج عن أن تكون صورة مما يدخل في مفهوم عبارة «جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة» .

١٣٠ - وقد حكم بأنه يعد مرتكبا لتروير معنوى يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة: المحضر اذا أثبت كذبا في محضر المجز عدم وجود متقولات بمقرل المدين (قضى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ٥ ص ٥٧) .

والعمدة اذا أعطى شهادة لامرأة وقرر فيها كذبا أنها لا تزال بكرا ولم تتزوج لتستعين بها على قبض معاش مقرر لها (استئناف مصر أول يونيو سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ ص ٣١٠) .

ووكيل البطر يكفاه اذا أعطى شخصا شهادة قسّر فيها زورا أنه أعزب وأنه ليس ثمت مانع شرعى من زواجه (استئناف مصر ٧ يونيو سنة ١٩٠٣ حقوق ١٨ ص ٢٦٧) .
والمأذون الذى يثبت كذبا في عقد الزواج أن المرأة التى يعقد عليها خالية من الموانع الشرعية مع أنها متروجة (قضى ٢٤ يونيو سنة ١٩١٦ شراخ ٤ عدد ٤٧٣ و ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ حمامة ٦ عدد ٤٨٠) .

والمأذون الذى يكتب في العقد كاذبا متعمدا أن الزوجين أو أحدهما بلغ السن القانونية على خلاف الحقيقة (قضى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية) .
والمأذون الذى يزور لإشهاد طلاق (قضى ٢٥ يوليى سنة ١٩١٦ ج ١٨ عدد ٣) .

١٣١ - وقد يقع التروير المعنوى بهذه الطريقة من غير موظف عمومى في محضر رسمى متى قرر أمام الموظف واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة فأثبتها الموظف في محضره . ويصافى غير الموظف في هذه الحالة بصفة شريك ولو كان الموظف غير معاقب لسلامة نيته طبقا للأدتين ٤٠ و ٤٢ ع (قضى ٢ أبريل سنة ١٩١٠ ج ١١ عدد ١٠٢ و ٢٦ يوليى سنة ١٩١٠ ج ٢٢ عدد ١) .

فيعتد شريكا في تروير معنوى يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة :
من يقرر للمحضر كذبا أن الشخص المطلوب اعلانه مقيم معه ويستلم الاعلان بالنيابة عنه بحجة أنه غائب مؤقتا عن المنزل (قضى ٥ يونيو سنة ١٩١٥ شراخ ٢ ص ٢٩٧) .

ومن يدعى أمام المأذون أن أخته وكلته في عقد زواجهما على آخره يعقد الزواج بناء على ذلك مع أنها لم توكله (الاستكدرية الابتدائية ٢ مارس سنة ١٨٩٨ حقوق ١٦ ص ١٨٣)

ومن يدعى كذبا أمام المأذون أنه ولي أمر الزوجة وأن الزوجة المذكورة خالية من الزواج ويتوصل بذلك إلى عقد زواجها مع أنه معقود زواجها على آخر (قض ٢٠ أبريل سنة ١٩١٢ ج ١٣ عدد ١١١٥).

والمرأة التي تدعى كذبا أمام المأذون أنها خالية من موانع الزواج الشرعية والحال أنها حامل (قض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ج ٢٧ عدد ١٦).

والمرأة التي تدعى كذبا أمام القسيس أنها خالية من موانع الزواج لأن زوجها توفي عنها من زمن ويتوصل بذلك إلى التزوج من آخر مع أن زوجها على قيد الحياة ولا تزال في عصمته (جنايات أسبوط ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ محاكمة عدد ٥٧٣).

ومن يدعى كذبا أمام المأذون أنه مسلم فيعقد زواجه على مساهة ويتسم في وثيقة الزواج باسم غير اسمه الحقيقي (قض ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ محاكمة عدد ٥٥٢).

وشهود عقد الزواج إذا تواطؤوا مع المأذون على الإخلال بواجب وظيفته فكذب في العقد كاذبا متعمدا أن الزوجين أو أحدهما بلغ السن القانونية على خلاف الحقيقة، أو خدعوه في هذه السن بأن قلموا له شهادة ميلاد أو شهادة طلية مزورة من طبيب مفزور وحلوه بذلك على تحرير العقد (قض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ قضيه رقم ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية، و ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ قضيه رقم ١١٣٢ سنة ٤٨ قضائية، و ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ قضيه رقم ٤٥ سنة واحد قضائية).

من يدعى كذبا أمام كاتب الصحة أن امرأته توفيت مع أن المتوفاة غيرها (قض ١٢ أبريل سنة ١٩١٠ ج ١١ عدد ١٠٢).

١٣٢ - وليس من الضروري في التروير المعنوي يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة توقيع المزور على البيانات الكاذبة التي صدرت عنه (قض ٢ أبريل سنة ١٩١٠ ج ١١ عدد ١٠٢، و ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ ج ١٨ عدد ٣).

١٣٣ - وقد يقع التروير المعنوي بهذه الطريقة من أحد الأفراد في محررات صرفية. فن ذلك أن يثبت كاتب الحسابات أو التحريرات في محل تجاري عملة

من العمليات في دفتر المحل على غير حقيقتها (جارو ٤ ن ١٣٨١، وبارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٢٠٠).

وأن ينبت المحصل في شركة تجارية المبالغ التي حصلها من عملاء الشركة في دفتر القسمية الداخلية بأقل من حقيقة ما حصله منهم (قض ٤ يابرس ١٩٢٧ عمادة ٧ عدد ٤٩١).

وأن يحرر الفائت ابصالا لمدينه بدين غير الدين الذي دفع المدين المال تسديدا له (البان الجزئية ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٣ عمادة ٤ عدد ٥٠٥).

١٣٤ - ولكن تغيير الحقيقة بهذه الطريقة لا يعدّ تزويرا معاقبا عليه إلا إذا حصل حين تحرير القعد أو السند . فإذا حصل بعده فلا يعدّ تزويرا بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو بجعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

وقد قررت ذلك محكمة النقض في قضية تُحصل واقعتها في أن زيدا أرسل الى بكر مبلغ أربعين جنيا فكتب إليه بكر خطابا تاريخه ٢٧ رمضان سنة ١٣١٥ يخبره فيه باستلام المبلغ بدون أن يعين مقداره ، فكتب زيد في ظهر هذا الخطاب خطابا فرض صدوره من نفسه وأرخه ٢٢ رمضان سنة ١٣١٥ وموضوعه ارسال مبلغ أربعائة جنيه ، بحيث يظن المطلع على الخطابين أن الخطاب المؤرخ في ٢٧ رمضان إنما كان ردّا على خطابه المؤرخ في ٢٢ رمضان وأنه يتعلق بإرسال مبلغ أربعائة جنيه لا أربعين جنيا ، ثم استعمل زيد هذا المحرر بأن رفع به دعوى على بكر وحصل بواسطته على حكم غايي بمبلغ أربعائة جنيه . فلما رفعت دعوى التروير الى المحكمة قررت محكمة النقض والابرار أن ما وقع من المتهم لا يعدّ تزويرا بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو بجعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها ، لأنه يلزم لأن يكون تغيير الحقيقة بهذه الطريقة معاقبا عليه أن يحصل التغيير حتى يحرر القعد أو المستند المتعلق بموضوعه إثبات وقائع أو اعترافات الأخصام وأن تكون هذه المحررات فيما يتعلق بصاحب الوظيفة الأميرية داخلية

في اختصاصه أضي أن تحرير هذا العقد يكون بناء على توكيل من المتعاقدين أو من القانون وهي حالة صاحب الوظيفة الأميرية الذي يثبت في عقد رهن مثلا أن المدين اعترف بدين أزيد من القيمة التي اعترف بها حقيقة أو الكاتب الذي يزيد كذبا مع علمه بذلك اعترافا لم يصدر من أحد المتعاقدين . أما أفراد الناس فليس لأحدهم وظيفة رسمية أو توكيل قانوني ولكن يجوز تكليفه من قبل المتعاقدين بتحرير عقد وإثبات اعترافتهما وانعاقباتهما بالكتابة، فإذا غير أو أثبت فيها وقائع غير صحيحة فإنه يكون بغير شك مرتكبا للجريمة المذكورة في المادة ١٨١ ع . وكان الأمر يكون كذلك في الدعوى الحالية لو أن المحني عليه كلف المتهم بتحرير وصل استلام المبلغ للدفع ففشه هذا وكتب بأنه استلم مبلغا زائدا عن ذلك وجعله يوقع بخطه على هذا العقد الذي أثبت فيه بهذه الكيفية واقعة واعترافا ما حصلنا كأنهما صحيحان . والمتهم بكتابه في ظهر جواب الاستلام المرسل من المحني عليه خطا با فرض صدوره من نفسه لم يذكر الاعتراف نفسه وهذا لا قيمة له وإن ذكر كتابة كما أنه لا قيمة له لو ذكر شفها أثناء المرافعة في دعوى مثالا . والعقد الذي يدل على الاستلام وعلى الاعتراف به لا يزال هو خطاب المحني عليه الذي لم يحصل به أي تغيير بسبب اعتراف حصل من أحد الخصمين بأكثر من القيمة الحقيقية . إلا أن فعل المتهم يعد شروعا في نصب لأن الكتابة على ظهر خطاب يختص باستلام مبلغ عبارة يفرض صدورها من الكاتب بحيث يفهم خطأ أن الكتابة الثانية هي رد على الأولى هي من طرق الاحتيال وهذا يوجب الاعتقاد بوجود واقعة هي في الحقيقة مزورة وهي أن المحني عليه استلم مبلغ أربع مائة جنيه وقد أتى بذلك لهذا الغرض فتوفرت إذن جميع شروط المادة ٢٩٣ ع (قضى ١٩ أبريل ١٩٠٢ مج ٤ عدد ١٢) .

انحلال شخصية الغير أو استبدال الأشخاص

١٣٥ - التروير المعنوي الذي يقع بهذه الطريقة لا يخرج عن كونه صورة من التروير المعنوي الذي يقع بحمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

١٣٦ - وقد يقع هذا التروير من الموظف العمومي المختص بالتحرير إذا جعل شخصاً حاضراً في عقد أو سند لم يكن حاضراً فيه، كما لو أثبت الوثائق كتباً أن شخصاً حضر أمامه وأمل عليه عقداً أو إقراراً بدين وحرر سنداً بهذا المعنى على لسان ذلك الشخص، وكما لو أثبت كاتب المحكمة في محضر الجلسة أن المدعى عليه حضر واعترف بالدين وهو لم يحضر ولم يعترف، وكما لو أثبت المحضر في أصل الاعلان أنه سلم الصورة إلى شخص المعلن إليه مع أنه سلمها إلى شخص آخر (أحمد بك أمين ص ٢٠٩).

١٣٧ - وقد يقع التروير بهذه الطريقة من أحد الأفراد في محرر رسمي والأمثلة على ذلك كثيرة : فمنها أن يحضر شخص أمام الموثق ويسمى باسم شخص آخر ويملأ على لسان ذلك الشخص الآخر عقد بيع أو إقراراً بدين (موسوعات دالوز تحت كلمة تروير ص ٢٥٨).

وأن يرفع شخص دعوى مدنية كدعوى استرداد أو حجز ما للدين لدى الغير باسم شخص آخر ويوقع على عريضة الدعوى بامضاء ذلك الشخص أو ختمه (إحالة طعناً ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ع ١٠ عدد ١٠١، وجنابات طعناً ١١ مايو سنة ١٩١٠ ع ١١ عدد ١١٣، وقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ شرائع ١ عدد ٣١٧، و٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ع ١٦ عدد ٢٢، و٤ يونيو سنة ١٩٢٣ بحاماة ٤ عدد ٢٥١).

وأن يسمى شخص كاذباً في عريضة دعوى باسم الشخص المطلوب اعلانها إليه ويضع امضاء ذلك الشخص عليها ثم يحضر أمام المحكمة حتى يصدر الحكم عليه بهذه الصفة (قض ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ ع ٨ عدد ١٠٨).

وأن يسمى متهم لدى استجوابه في محضر التحقيق باسم شخص آخر موجود (استئناف مصر ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٥ ص ٦٦، و١٨ أبريل سنة ١٨٩٧ حقوق ١٢ ص ١٥٨، وجنابات مصر ١١ يونيو سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٤٤٤، وقض ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٤٦٩ ع ٤٢ قضائية، وإحالة الاسكندرية ٢٠ يناير سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ٦١، وقض ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١١٨٦ سنة ٤٥ قضائية، و٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٩١٥ سنة ٤٦ قضائية).

وأن يحضر شخص في تحقيق جنائي ويسمى باسم شخص آخر ويدعى ككذاب أنه شهد الواقعة (قض ٣ مايو ١٩١٣ ع ١٤ عدد ٩٩) .

وأن يسمى شخص باسم آخر محكوم عليه بقبو لى يجهس بدلا عنه وتثبت هذه الواقعة الكاذبة في دفتر السجن على اعتبار أنها صحيحة (قض ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٩٤ وجنات مصر ٥ مجلد ١٩٠٩ حقوق ٢٥ ص ١١) .

وأن يسمى شخص باسم آخر أمام كاتب تصديقت المحكمة لدى التصديق على امضاء أو ختم موقع به على توكيل أو موقع به على عقد ناقل للملكية عقار (قض أول أبريل ١٩٠٥ ع ٦ عدد ٨٥، وأما مصر ٢ أغسطس ١٩٢٤ ع ٥ عدد ٢١٧) .

وأن يسمى شخص باسم آخر ويقض قيمة حوالة بوسنة أو إذن بوسنة (جنات مصر ٢٦ أبريل ١٩٠٥ ع ٦ عدد ٨٥، وقض ١٣ أكتوبر ١٩٠٦ استغلال ٦ ص ٧٦، ١٣ ديسمبر ١٩١٩ ع ٢١ عدد ٤٠، ٢ مارس ١٩٢٦ قضيه رقم ٦١٥ سنة ٤٣ قضائية، ٢٠ يونيو ١٩٢٨ قضيه رقم ١٣٠٥ سنة ٤٥ قضائية، ٢٢ مايو ١٩٣٠ ع ٣١ عدد ٨٠ بحاماة ١١ عدد ١١) .

وأن يدخل طالب الامتحان بدل طالب آخر ويسمى باسمه في كل الاجراءات الرسمية السابقة على الامتحان من تحرير طلب ودفع رسم وفي أوراق الامتحان ومحاضر جلسات لجنة الامتحان (قض ٧ فبراير ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ١٩٦، وأول مارس ١٩٢٦ قضيه رقم ١٦٤ سنة ٤٣ قضائية) .

وأن يطلب شخص الاستخدام في مصلحة من مصالح الحكومة ويقدم شخصاً آخر للكشف الطبي باسمه بمعرفة الطبيب المخصص لهذا الغرض من قبل المصلحة المذكورة (جنات مصر ١٩ أبريل ١٩٠٠ استغلال ٤ ص ٤٣١) .

وأن يتصل شخص اسم غيره في أودنيك تعيين رجال الخفر ويوقع على الأودنيك بتم منور ثم يفتحه ليصحى بخمسة الخفر (قض ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠ ع ١١ عدد ٣٠٢) .

وأن يدعى مسيحي أنه مسلم ويعقد زواجه على مسلمة ويسمى في وثيقة الزواج باسم غير اسمه الحقيقي (قض ٤ ديسمبر ١٩٢٣ ع ٤ ع ٥٥٢) .

وأن يتسمى شخص في وثيقة زواج باسم غير اسمه الحقيقي ولو كان قصده من ذلك أن يتقن تعقب البوليس له بسبب وضعه تحت المراقبة (قضى أول نوفمبر ١٩٢٦ ج ٢٧ عدد ١١٤) .

وأن تسمى امرأة باسم أخرى وتقر أمام المأذون قبولاً الزواج من شخص معين (قضى ١٣ مارس سنة ١٩١٥ ج ١٧ عدد ١٢) .

وأن يحضر شخص أمام المأذون مع امرأة ويتسمى كذبا باسم زوجها ويوقع الطلاق عليها أمام المأذون وتحضر قسيمة بذلك (استئناف مصر ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ ص ١٦٩) .

١٣٨ - وفي غالب الأحيان يكون احتمال شخصية الغير في المحضر الرسمي مقترنا بوضع امضاء أو ختم مزور . ولكن خلوا المحرر من التوقيع لأى سبب من الأسباب لا يمنع من العقاب على التروير، بل يكفي لوجود الجريمة أن يترتب على هذا الاحتمال تحرير محرر رسمي يتضمن حضور الشخص المزعوم وإثبات وقائع مزورة أو إقرارات مكتوبة (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٣٧٠) .

١٣٩ - وقد حكم بأنه اذا حضرت امرأة وتسمت باسم أخرى أمام المأذون وقررت قبول زواجها من شخص معين وقرر شخصان آخران أن هذه المرأة هي صاحبة الاسم المذكور كانت هذه الوقائع مكونة لجريمة التروير بواسطة استبدال شخص بآخر. وليس من اللازم حتما أن يكون المتهمون قد وقصوا على وثيقة الزواج لأن التوقيع على هذا العقد ليس من أركان جريمة التروير الذي يحصل بواسطة استبدال شخص بآخر (قضى ١٣ مارس ١٩١٥ ج ١٧ عدد ١٢) .

وأن التروير في إلهاد الطلاق ملحق عليه ولو خلا الاشهاد من توقيع اصحاب الشأن والشهود عليه لأن المادة ٢١ من لائحة المأذون الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ حين أوجبت ذلك لم تقض ببطالان العقد عند عدم التوقيع عليه ، وأن توقيع المتعاقدين أو الشهود على الوثيقة التي يحررها المأذون ليس أصلا من أصول الشرع ولا ركنا أساسيا من أركان العقد وأن لائحة المأذونين المشار اليها لم تقصد

بكلمة «حقاً» التي جاءت في المادة ٢١ المذكورة إحداث تعديل أو تشريع جديد في هذا الخصوص، وإنما قصدت زيادة التأكيد على الماذونين لكي يمتثلوا في التوثيق بقدر الامكان حتى لا يبقى مجال فيما بعد للشاغبين للطعن في صحة الأوراق ارتكبا على عدم وجود توقيع لهم عليها، فإذا لم يقم الماذون بهذا التكليف يسأل تأديباً (قضى ٢٥ يولييه ١٩١٦ ج ١٨ عدد ٢) .

١٤٠ - يقع التزوير الممنوع باستبدال الأشخاص عادة في المحررات الرسمية . وقد يقع أيضاً في المحررات العرفية كلما وقع المزور على محرر عرفي بإمضاء أو ختم مزور . غير أن التزوير في هذه الحالة تغلب عليه الصفة الماذية ويوصف عادة بأنه تزوير ماذي بوضع إمضاء أو ختم مزور (جارسون ٢٧٦) .

١٤١ - ولكن هل يمكن تصور وجود تزوير معنوي في محرر عرفي بواسطة اتحال شخصية مكنوبة وغير توقيع ؟ قد يكون هذا نادراً لأن المحرر العرفي الخالي من التوقيع يكون عادة عديم القيمة، ولكن وجوده ليس بمستحيل ، وقضية ورقة الزيادة المرسلة للقاضي ومنوه عنها في العدد ١١٩ تصلح مثالا لهذا التزوير .

التزوير بالحصول على الإمضاء مباغته

Surprise d'une signature

١٤٢ - قد يحدث أن شخصاً يحمل آخر بطريق الفتن على التوقيع على محرر غير الذي اتفق معه على التوقيع عليه ، فيقال حينئذ إنه حصل على توقيع مباغته أو على غرة منه (par surprise) . والتغير بهذه الطريقة إما أن يقع على موضوع المحرر كما لو اتفق شخص مع آخر على أن يستأجر منه أطيانه وقدم اليه عقداً ليضيه فأمضاء فإذا هو عقد بيع تلك الأطيان، وكما لو قدم شخص ورقة إلى آخر ليضياها على أنها سند بدين لمصلحة هذا الشخص الآخر فأمضاها فإذا هي غخالصة من دين مستحق له ، وكما لو قدم شخص ورقة إلى آخر ليضياها على أنها عريضة شكوى فأمضاها فإذا هي عقد بيع ، أو قدم إليه ورقة ليضياها على أنها شهادة حسن أخلاق

وهي في الواقع سند بدين . وإما أن يقع التغير على ظروف المحرر كما لو طلب من شخص التوقيع على عقد بيع عشرين فدانا فأهضاء فاذن هو عقد بيع مائة فدان، وكما لو اتفق شخص مع آخر على أن يقرضه مائة جنيه ثم حصل على توقيعه على سند بألف جنيه . فهل تتوفر في هذه الأحوال وما شابهها أركان للتروير المعاقب عليه ؟

١٤٣ - تنص المادة ١٨١ ع على عقاب كل موظف يغير بطريق التروير (أي الغش) موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجها بها أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع عليه بترويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . وقد قلنا فيما سبق إن طرق التروير واحدة سواء أكان التروير واقعا في محرر رسمي أم في محرر عرفي لأن المادة ١٨٣ تحيل فيما يتعلق بطرق التروير على المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع . والتروير بالحصول على الامضاء أو انخام مباغته إن هو إلا تروير معنوي من قبيل مانص عليه في المادة ١٨١ ع لأنه تغيير في موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجها بها .

١٤٤ - أما الشارع الفرنسي فإنه وإن كان قد ضي بالنص في المادة ١٤٦ ع على عقاب كل موظف يغير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بكتابة إضافات غير التي وضعها أو أملاها أو أولو الشأن أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها، إلا أنه لم يضع نصا يماثله أو يحيل عليه في مادة التروير في المحررات العرفية . ولذا فإن الشراح الفرنسيين يعتبرون المباغته من قبيل اصطلاح السندات أو المحررات وهي طريقة متصوص عليها في المادة ١٤٧ ع ف التي تعاقب على التروير الواقع من الأفراد في محررات رسمية أو تجارية وتحيل عليها المادة ١٥٠ ع ف التي تعاقب على التروير الذي يقع في محررات عرفية (جادو ٤ ن ١٣٨٤٠) .

١٤٥ - وقد جرت محكمة النقض الفرنسية حيناً على اعتبار هذا الفعل تزويراً باسطناع السندات أو المحررات ولكنها عدلت في الزمن الأخير وقبلت اعتباره نصاً متأثرة في ذلك بما جرى عليه العمل في فرنسا من تجنب بعض الجنايات (بارسون ٢٤١) .

١٠٤٦ - أما المحاكم المصرية فأنها تعتبر الفعل تزويراً . فقد قررت محكمة النقض والإبرام في حكم لها بأنه إذا عرض على شخص ورقة لإمضائها وكانت مشتملة على غير ما فهم له عد ذلك تزويراً (قضى أول أغسطس سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٥١٤) . وقررت في حكم آخر أنه إذا انتهز المتهم فرصة فقد بصر المحنى عليه وأمسية الشهود وحصل على توقيع المحنى عليه بخمسة مائة على عقد بيع عد ذلك تزويراً (قضى ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٧١٤ سنة ٤٤ قضائية) .

التزوير بالترك

Faux par omission

١٤٧ - قد يقال إن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه ، لأن القانون لم يذكر الترك ضمن طرق التزوير التي نص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨١ ؛ ولكن يجب على ذلك بأن الترك يصح أن يمد من قبيل تغيير إقرار أو الشان الذي كان الغرض من المحرر إدراجه به أو جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي من طرق التزوير المعنوي المنصوص عليها في المادة ١٨١ والتي تشير إليها المادة ١٨٣ ع .

١٤٨ - وليس في القانون الفرنسي فيما يتعلق بالأفراد نص يائل نص المادة ١٤٦ انخلاصة بالموظفين . ولذا ظلت الشرائع الفرنسية يزود أن الترك إذا وقع من موظف عمومي يصح أن يعتبر تزويراً بكلية انخاضت غير التي وضعها أو أملاها أولو الشان وهي إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٦ ، وأما إذا وقع من أحد الأفراد فانه يعد تزويراً بتغيير الشروط أو التقريرات أو الوقائع التي كان الغرض من المحرر إثباتها به وهي من الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤٧ التي تماقب على التزوير الواقع من الأفراد في عذرات رسمية أو تعجائية والتي تحيل

عليها المادة ١٥٠ التي تعاقب على التزوير في المحررات العرفية (جارد ١٣٨٢ ن ٢٧٩) .

١٤٩ - وقد جرت المحاكم الفرنسية على اعتبار الترك تزويرا معاقبا عليه، فقبضت بمقابله كاتب الحسابات الذي يسقط بعض المبالغ المكلف بقيدها في الدفاتر، لأن الترك يغير موضوع السندات وأحوالها بدرجة تعادل إن لم تكن تفوق إثبات مبالغ أقل من حقيقتها، وأدرك بهذا الترك يتوصل الكاتب في مجموع الحساب على الأقل إلى جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة (أنظر الأحكام المتوة منها في جارسون ن ٢٨٠ و ٢٨١) .

الركن الثاني - الضرر (Préjudice)

١٥٠ - لا يكفي لتكوين جريمة التزوير تغيير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا، بل يجب أن يقترب على هذا التغيير أو يمكن أن يترتب عليه ضرر للغير . وقد اختلف الشراح فيما اذا كان الضرر يعتبر ركنا خاصا في جريمة التزوير أو أنه ليس إلا شرطا من شروط الركن المادى للجريمة (وهو تغيير الحقيقة) . ولكن الكل يجمع على أن وجوده ضرورى (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٩٢ و جارد ١٣٩٤ ن ٢ وشوفور على ١٧٢ ن ٣ و بلانشى ١٣٩ ن ١) .

١٥١ - على أنه يكفي أن يكون التزوير من شأنه إحداث ضرر أيا كان نوعه، لافرق في ذلك بين أن يكون ماذيا أو أدبيا، واقعا بالقلم أو محتمل الوقوع، وليس ضروريا أن يلحق الضرر تخفضا معينا بل يكفي أن يكون التزوير من شأنه إحداث ضرر اجتماعي .

١٥٢ - وقد حكم بأنه يلزم لوجود التزوير واعتباره ثلاثة شروط أصلية: الأول تغيير الحقيقة باحدى الطرق المنصوص عنها في القانون، والثاني وجود القصد، والثالث احتمال حصول الضرر للغير، سواء حصلت المضررة فعلا أو لم تحصل، ولا يشترط في المضررة أن تكون مادية بل سواء فيها المادية المفضة أو الأدبية المفضة أو وجودهما معا (نقض ٤ مارس سنة ١٨٩٣ حقوق ٩ ص ٢٥) .

وأنة لأجل توقيع العقوبة على جريمة التزوير يجب توفر ثلاثة شروط أساسية :
أولها تغيير الحقيقة بإحدى الطرق المنصوص عنها في القانون ، وثانيها حصول ذلك
مع توفر القصد الختائي ، وثالثها احتمال حصول الضرر من ذلك للغير سواء حصل
فعلا أو لم يحصل وسواء كان الضرر ماديًا أو أدبيًا (مصر الابتدائية ١٢ فبراير سنة ١٩١٧
ج ١٨ مدد ٥٦٠) .

١٥٣ - الضرر المآدى - الضرر الذى يترتب على التزوير يكون
عادة ضررا ماليا يلحق المبنى عليه فى ثروته . وهذا الضرر المآدى يظهر فى الغالب
بوضوح تام بحيث لا يقوم أقل شك فى وجوده . فمن يزور على آخر عقد بيع
أو إجازة أو سنداً بدين أو مخالصة لا شك فى استحقاقه العقاب لتوفر الضرر المآدى .
غير أن هناك بعض مسائل كان فيها الضرر محل جدل أمام المحاكم لأنه كان
أقل وضوحاً .

١٥٤ - وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأنه يعدّ تغييراً للحقيقة من شأنه
إحداث ضرر للغير وضع امضاءات مزورة بجانب امضاءات صحيحة على بلاغ مقدم
بلهجة الاختصاص للمحصل على رفت حارس لأنت الاكثار من عدد الموقعين
ينشأ عنه ضرر بالشخص المقصود بالشكوى ويجعل البلاغ أشد وقفاً وأقوى أثراً
(قضى فرنسي ٢ أغسطس سنة ١٨١٠ موسوعات دالوز تحت كلمة تزوير ن ١٣٥) .
... وإضافة عبارة « تحت الاذن » الى سند مدنى لأن هذه العبارة تغير طبيعة
الدين وتجعله تجارياً (قضى فرنسي ١٣ مارس سنة ١٨٥٠ دالوز ٥ - ٥٠ - ٢٣٢) .

١٥٥ - الضرر الأدبي - من المبادئ المتفق عليها فقهاً والثابتة قضاءً
أن التزوير معاقب عليه متى كان من شأنه إحداث ضرر أدبي أى إيذاء الشخص
فى عرضه أو شرفه أو كرامته (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ١٣٣ ، وجارو ٤ ١٣٩٨ ،
دشوفروعل ٢ ٦٧٢ ن ٣ ، دبلان ٣ ١٤٣) .

١٥٦ - فبعد مرتكباً جريمة التزوير : الداية التى تكلفها فتاة بغير طفلها
الذى وضعت حديثاً فى دفتر المواليد باسم متحل فتعيده باسم فتاة أخرى بقصد
الاضرار بهذه الفتاة .

ومن ينسى في شهادة ميلاد خاصة بطفل ولد من سفاح باسم أخيه بدل اسمه هو ذلك بقصد الاضرار بأخيه .

ومن يزور خطابا ويوقع عليه بمضاء شخص آخر ويضمن هذا الخطاب عبارات ماسة بشرف أو اعتبار من نسب إليه الخطاب أو أى شخص آخر .
ومن يحرر بلاغا كاذبا وينسبه الى غيره .
ومن يزور خطابا ويوقع عليه باسم شخص آخر ويغري فيه فتاة على الخروج من منزل والديها .

ويكنى لوجود الضرر الأدبي أن يكون التوير من شأنه الاضرار بذكري شخص متوفى (انظر في كل ما تقدم الأحكام المتوة عنها في جارسون ١٣٧ ن الى ١٤٢) .

وحكمت محكمة النقض والابرار المصرية بأنه اذا زور رجل عقد زواج عرف على امرأة بأنها قبلت زواجه ووقع بمضاء منور باسمها على هذا العقد كان عمله معاقبا عليه طبقا للقاعدة ١٨٣ ع لأن الورقة المذكورة من الأوراق التي يترتب عليها ضرر أدبي وماذى بالمجنى عليها وذلك بصرف النظر عن قيمتها من الوجهة الشرعية (نقض ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ ع ١٣ عدد ٥) .

١٥٧ - الضرر المحتمل الوقوع - من المبادئ المقررة أيضا فقها وقضاء أن التوير معاقب عليه حتى ولو كان الضرر لم يقع بالفعل، ويكنى أن يكون محتمل الوقوع في وقت ارتكاب الجريمة (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ١٠٩، وجارو ٤ ن ٤١٣٩٩ وشوفو وميل ٦٧٣ ن ٣، وبلانش ١٤٠ ن ٣) .

١٥٨ - وقد حكم بأنه يكنى لوجود التوير المعاقب عليه أن يكون وقوع الضرر محتملا (نقض ١٧ أبريل سنة ١٩١٥ شارع ٢ ص ٢٤٦) .

وأن وقوع الضرر أو احتمال وقوعه في جريمة التوير هو جزء من موضوع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع نهائيا بدون أن يكون لمحكمة النقض والابرار أن تخوض في تلك المسألة (الحكم المتقدم ونقض ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦ نقضا ٤٠ ص ٨٢، ٢٨ و مارس سنة ١٩٠٨ ع ٩ ص ٢٥٢) .

١٥٩ - ولأجل البحث في وجود الضرر واحتماله في جريمة التزوير يجب الرجوع الى الوقت الذي حر فيه العقد، وأما الحوادث التي تطرأ عليه بعد ذلك فلا تغير صفة العقد ولا يمكن أن يترتب عليها إثبات تزوير غير موجود أو محو تزوير موجود (قض ١٦ مارس سنة ١٩٠٩ مج ١٠ عدد ٨٣، وبهذا المعنى لجنة المراقبة ١٩١٠ ن ٢١٣).

١٦٠ - ينبنى على أن احتمال وقوع الضرر كاف للعقاب على التزوير، أن التزوير معاقب عليه ولو لم تستعمل الورقة المزورة . وهذا ظاهر من نص المادتين ١٨٢ و ١٨٣ ع اللتين جعلتا الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير .

وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأنه يتقضى الحكم القاضي بأن استعمال الأوراق المزورة شرط في عقاب التزوير إذ أن القانون جعل كلا منهما جريمة قائمة بذاتها، ويكفي لتحقيق التزوير احتمال حصول ضرر للركب ضده (قض ١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ص ٥٠٦).

١٦١ - وينبنى على هذا المبدأ أيضا أن التزوير معاقب عليه ولو أنجاز المخني عليه الامضاء المزور وصدق على العقد (قض ١٦ مارس سنة ١٩٠٩ مج ١٠ عدد ٨٣).

١٦٢ - وأن التنازل من المزور عن العقد المزور لا يمنع من إقامة الدعوى العمومية لمعاقبة مرتكب التزوير؛ فلا يمكن حينئذ الارتكان على المادة ٢٨١ مرافعات لأن هذه المادة خاصة بالحقوق الشخصية وليس لها تعلق بالحق العمومي الخاص بمعاقبة المجرمين، وفضلا عن ذلك فإن هذا الوجه خاص بالموضوع وقد بحث فيه محكمة ثاني درجة (قض ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨ مج ١٠ ص ١٧٤٩).

١٦٣ - وأن تمزيق العقد المزور بعد ارتكاب جريمة التزوير هو عبارة عن تنازل عنه، وهذا التنازل لا يعتبر شيئا، وربما كان اعترافا بصحة التهمة، والاعتراف بالتهمة لا يحو أثرها (قض ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ مج ٢٨ عدد ١٣).

١٦٤ - وأن تنازل مقدم الورقة عن اتسك بها لا يمنع من عقابه لأن الاستعمال يقع منه بمجرد تقديمها (قض ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ٧٦).

١٦٥ - وأن الحق الذي تخوله المادة ٢٨١ مرافعات للدعى عليه بإيقاف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير بأقراره بأنه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها لا يكون مانعا من رفع دعوى التزوير أمام المحاكم الجنائية بخصوص نفس هذه الورقة. وكذلك لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عدم تحرير المحنى عليه بالتزوير بالطريقة المدنية (قضى ٤ فبراير سنة ١٩٠٥ ج ٦ مد ٦٤) .

١٦٦ - ومن باب أولى ليست النيابة العمومية ملزمة قبل رفع الدعوى العمومية على المزور أن تنذره بتقرير ما إذا كان ينوى استعمال المحزور المزور أو التمسك به (جادر ٤ فبراير سنة ١٩٠٧ ج ١٤٦٧ و جارسون ١١٣) .

١٦٧ - وتطبيقا للبدأ المتقدم ذكره قررت لجنة المراقبة أن شرط احتمال الضرر يتوفر باستعمال مخالصة مزورة أمام المحكمة ولو كان الدين الذي زورت من أجله هذه المخالصة قد سقط بمضى المدة قبل رفع الدعوى، فإن الدفع بمضى المدة لا يمكن التمسك به إلا من له مصلحة أى ممن قدم المخالصة ولا يمكن الحكم به من تلقاء نفس المحكمة (لجنة المراقبة ١٩١٠ ن ٢١٠) .

١٦٨ - وحكمت المحاكم الفرنسية بأن من اصطنع توكيلا نسب صدوره إليه من شخص آخر يعاقب بمقوبة التزوير ولو قرر الموكل المزعم بمد رفع الدعوى على المزور أنه يقر هذا التوكيل ويستمدد (قضى فرنسى ٢٥ يناير سنة ١٨٤٩ دالوز ٤ - ١ - ٣٢) .

١٦٩ - وحكمت المحاكم المصرية بأن ركن احتمال الضرر في جريمة التزوير يتحقق بمجرد تزوير الامضاء أو الختم لحسواز أن يحتاج به على المزور عليه على اعتبار أنه له وتستعمل الورقة الموقع عليها بالامضاء أو الختم المزور للضاهاة عند اللزوم (قضى ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ عاصمة ٤ مد ٣٣٣ و ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٣١٦ س ٤٤ قضائية) .

١٧٠ - وأنه إذا زور المتهم سنداً يبلغ من القود نسب صدوره من المحنى عليه الى شخص آخر بطريقة التوقيع عليه بختم مزور ، فلا يقبل منه دفاعه بأن هذا السند لم يمزور ليمسك به ضمة المحنى عليه بل بقصد أن يتمسك به ذلك الشخص

الآخر، وهذا الأخير لم يقبل مديونية المحني عليه له بمقتضاه، بل هو إنما قبل السند استدراجاً للتمهم كَمَا يتوصل لضبط ختم المحني عليه، وأنه مادام الأمر كذلك فالالاتزام الذي يتضمنه هذا السند متعذر والضرر متعذر من كل وجه إذ هذه الورقة لا تصلح حتى ولا للمضاهاة مادامت عرقية - لا يقبل من المتهم دفاعه هذا لأن انعدام الاتزام أو انعدام الضرر الناشئ عن هذا الاتزام لا فضل في شيء منه للتمهم الذي أنشأ هذا السند وهو يعلم تمام العلم أنه يخلق التراما على المحني عليه لمصلحة ذلك الشخص الآخر بدون وجه حق، فسوء قصده ظاهر والاجرام مع هذا القصد السيئ قد تم من جهته، وتمسك ذلك الشخص بالسند وتحقق الضرر فعلاً أو عدم تمسكه به ورفع الضرر كل هذا خارج عن فعله الجناثي الذي لزمته تبعته. ولا يفي في هذا الاحتجاج بأن هذه الورقة عرقية لا تصلح للمضاهاة إذ المضاهاة إنما كانت هي الباعث له على ارتكاب الجريمة وكانت فكرته في هذا خاطئة لكون الورقة عرقية فإن هذا الباعث الخاطيء غير مانع من أن للسند في ذاته ضرر الاثزام الذي يتحقق بالوفاء طوعاً أو كرهاً أو على الأقل احتمال هذا الضرر (تقضى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢١٥٨ سنة ٤٦ قضائية).

١٧١ - وأن المتهم الذي يتخذ اسماً مزوراً الذي استجوابه في محضر التحقيق يعاقب بمقسوبة التروير إذا اتحل اسم شخص معين لاحتمال وقوع الضرر بذلك الشخص بتعريضه للعاقبة بدلاً عنه (استئناف مصر ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٥ قضا ٣ ص ٦٦ و ١٨ أبريل سنة ١٨٩٧ حقوق ١٢ ص ١٥٨ و جنابات مصر ١١ يونيو سنة ١٩٠٥ استئناف ص ٤٤٤، وقضى ٣ مارس سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٤٦٩ سنة ٤٢ قضائية، وإحالة اسكندرية ٢٠ يناير سنة ١٩٢٨ بحاماة عدد ٦١، وقضى ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٧٨٦ سنة ٤٥ قضائية، و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٩١٥ سنة ٤٦ قضائية).

١٧٢ - وقد ذهب بعض المحاكم إلى أنه لا عقاب على التروير إذا كان ظاهراً بحيث لا يرتاب في وقوعه أحد لأن التروير على هذه الصورة لا يمكن أن ينشأ عنه ضرر. ولكن هذا الرأي على إطلاقه غير صحيح لأن القانون لا يشترط للعقاب على التروير أن يكون متناً أو غير ظاهر، وإنما يشترط في التروير بالتقليد أن يكون

من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بأن المحرر صادر عن قلدت كتابته . أما التزوير بغير هذه الطريقة فلا يشترط فيه مثل هذا الشرط (راجع فيما تقدم الأعداد ٨٥ و ٨٦ و ٩٢ و ١٠١ و ١١٩) .

وقد قزرت محكمة النقض والابرام في حكم لها أن عدم تحقق الضرر من تزوير عقد بسبب ظهور تزويره باثبات تحريره بعد وفاة من نسب إليه لا يغير شيئا من جريمة التزوير ولا يوجب إخلاء مرتكبها من العقوبة وألا كان ظهور التزوير سببا في عدم العقاب بحيث يستحيل توقيع عقوبة على منزور (تقضى ٨ مايو سنة ١٨٩٧ خضا. ص ٢٥١) .

ولكنها قزرت في حكم آخر أنه إذا اتهم عسكري رديف بارتكاب تزوير في تذكرة اجازة بأن غير كلمة رديئة الموضوعة في الخيانة المخصصة لأخلاقه ووضع بدلها كلمة جيدة ليتوصل بذلك الى الاستغناء في البوليس، وحكت محكمة الجنائيات في الموضوع بأنه نظرا لظهور التزوير بوضوح تام فإن الورقة المزورة لا يمكن أن يخضع بها أحد وبناء على ذلك لا يمكن أن ينشأ عنها أى ضرر مادي أو أدبي، فإن محكمة الجنائيات تحكم في هذه المسألة الخاصة بالموضوع حكما نهائيا لا يقع تحت مراقبة محكمة النقض والابرام (تقضى ١١ مارس سنة ١٩١١ ج ١٢ عدد ٦٢) .

ثم قزرت في حكم ثالث بأنه إذا اتهم شخص بارتكاب تزوير في بوليصة نقل بضائع بتغيير اسم محطة الورد بأن محاهها وطمسها بمحبر وكتب اسم محطة أخرى بدلها، وأصدر قاضى الاحالة قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية لأنه اعتبر الوقائع التى تقدم بها الاتهام تقليدا في ورقة رسمية لا تغييرا فيها ورأى أن التقليد معاقب عليه بشرط أن يكون من شأنه أن يحمل على الاعتقاد بأن المحرر صادر عن قلدت كتابته ثم ذهب بعيدا في تطبيق هذه القاعدة واستعرض حالة الورقة التى وقع فيها التزوير وقطع بأن التزوير الذى فيها من محو وإثبات ياد للبيان بحيث انه يستحيل على أى شخص لا سيما من كان مختصا أن يعتقد بصدور تلك الورقة من الموظف المختص بتحريرها على الحالة التى وجدت عليها، فإن ما يبدو بآدى الرأى فيما جاء بهذا القرار

أنه تدخل الى حد بعيد في تقدير حالة التزوير وقطع بأنه جلي ظاهر لا يرتاب في وقوعه أحد ولا يمكن أن يخدع به أى إنسان ولا سيما الموظف المختص، ومثل هذا البحث هو بلا ريب مما يجب تركه لمحكمة الموضوع التي في وسعها أن تستجليه من كل ناحية بعد الإلمام بسائر ظروف الدعوى وبسماح شهودها، ومن جهة أخرى فإن التهمة التي قدم بها المتهم لقاضي الاحالة لم تكن التزوير بالتقليد بل كانت التزوير بالمحو والاثبات أى بتغيير كلمة من الورقة الرسمية بالتغيير قد ورد ذكره صراحة في المادة ١٧٩ ع وليس من محل لبحث شروط التقليد ووجوب أن يكون متقنا الى حد ما في تهمة لم يستند فيها للتهم سوى التغيير بالمحو والاثبات (قضى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عمارة ٩ عدد ٢٧٨).

١٧٣ - ولا يتصور الضرر إلا اذا كانت المحرر المزور قد أدخل بحق أو بمصلحة للتغيير يحميها القانون . وبناء عليه فاذا كان الغرض من التزوير إنشاء سند لاثبات مركز قانوني حقيقي فلا محل للقول بوجود ركن الضرر المكون لجرم التزوير . فالمدعى الذى أدى ما عليه من الدين لدائنه ولكن فاته أن يأخذ بمخالصة لا يعاقب اذا زور مخالصة ليستدل بها على براءة ذمته من الدين، لأن الدائن في هذه الحالة ليس له أن يدعى بأنه لحقه ضرر من مجرد عدم تمكنه من المطالبة بدين غير مستحق له قانونا (جارد ٤ ن ١٣٩٦).

وقد حكم بأنه اذا حرر الزوج عقد بيع لزوجته يوم زواجه ليكون تأمينا للمهر الذى حرره سند على حدة ثم دفع المهر وأخذ عنه مخالصة ولكن الزوجة لم تقبل بيع الأطلاق اليه ثانية فخرر عقد بيع منها اليه ، فلا يكون مرتكبا لجرم التزوير قانونا لأنه لم يفعل سوى تقرير حقيقة واقعة ثبتت للمحكمة صحتها وكان حسن النية فيما فعل ولم ينتج عن فعله ضرر أو احتمال حصوله (قضى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مج ٢٦ عدد ١٠٩ عمارة ٣ ص ١٦٠).

وأنه اذا باع شخص أرضه لآخر بعقد صوري ثم عاد فزور عقدا يفيد شراؤه ثانيا تلك الأرض ، فإن هذا التزوير غير معاقب عليه عدم توفر ركن الضرر حيث

إن العقد الصوري لم ينقل للشرى ملكية الأرض فلم يفسر اذن شيئا بهذا العقد المزور (استئناف ٢٥ قبايسة ١٩٠١ ج ٤ عدد ١٣) .

وأنة اذا تسلم شخص أعمال شركة بمقتضى تفراف من مركز هذه الشركة بروسيا ينزوله حق ادارة شئونها في مصر مؤقتا ، ولكن تبين أنه رغم صفته المؤقتة في ادارة شئون الشركة كان يتمتع في الواقع بكامل سلطة الولاء المفوضين أصحاب الصفة الدائمة وكان يخاطب المكتب الرئيسي وهذا يخاطبه على أنه يمثل للشركة ، فان هذا الشخص لا عقاب عليه اذا استعمل خطابا مزورا لاثبات صفته في الوكالة عن الشركة والتعامل باسمها ، لأن التوكيل المصطنع أنشئ لاثبات مركز قانوني وحقيقي فلا يتصور مع ذلك احتمال الضرر وتكون أحد أركان جريمة التزوير الجوهرية غير متوفرة (الزنايق الابتدائية ٢٣ نوفمبر ١٩٢٩ بحاماة ١٠ عدد ٢٢٩) .

١٧٤ - وقد يكون الفرض من التزوير الحصول على حق كان يمكن الحصول عليه بالطرق الشرعية ، كأن يزور شخص سندا لاستيفاء دين مستحق له حقيقة ، فهل يعاقب على التزوير في هذه الحالة ؟ أما الشراح فعل خلاف في ذلك : فمن قائل إن هذا الفعل لا يعد تزويرا معاقبا عليه لأنه لا يمكن أن يلحق ضررا بأحد (جارو ن ١٣٩٦ ، وشونو ميل ن ٢٦٨٠ ، وملحق دالوز تحت كلمة - تزوير - ن ١٧٦٦) . ومن قائل إنه تجب التفرقة بين ما اذا كان السند المزور قد استعمل ضد المدين أو ضد غيره كما لو زور الدائن كبيالة على مدينه بالمدين المسعق وحول هذه الكيالة الى شخص ثالث فان العقاب يكون واجبا في الحالة الثانية دون الأولى (كارنو ص ٣٨٩) . ومن قائل إن الفعل يعد تزويرا في كل الأحوال لأن من شأنه إحداث الضرر للغير إذ أنه يسهل للدائن سبل الوصول الى حقه ويعمل هذا الحق أقل عرضة للتزاع (بلانز ن ١٦٠٣) . ولقد جرت المحاكم الفرنسية على هذا الرأي الأخير معتمدة على أنه لا يجوز بحال أن يخلق الانسان لنفسه سندا كتابيا (راجع الأحكام المتوفاة في جارسون ن ١٢٧ الى ١٣١) .

وأخذت محكمة النقض والإعلام المصرية بهذا الرأي الأخير إذ حكمت بأن التروير في سند العقد الذي يجرى لإثباته يعدّ ترويرا معاقبا عليه ولو كان يجوز إثبات العقد نفسه بباقي طرق الإثبات (قضى أول أغسطس سنة ١٩٠٥ حقوق ٢٠ ص ٢١٣) .

• وأن استعمال المتهم أوراقا مزورة أمر معاقب عليه قانونا، وسواء أكان استعماله لها بقصد إثبات حق أو لنفي تهمة فالضرر حاصل على كل حال ، وفضلا عن ذلك فإن احتمال حصول الضرر يكفي لجعل الفعل معاقبا عليه (قضى ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ج ١٦ عدد ٣) .

١٧٥ — على أنه من المتفق عليه أن العقاب يكون واجبا إذا زور الدائن سندا بدين وكان الدين لم يحل ميعاد استحقاقه أو كان غير خال من النزاع أو كان المدين قد أفلس ، لأن الضرر ظاهر في هذه الأحوال (جارسون ن ١٢٥ وجارو ن ١٣٩٦ ص ١٨٠) .

وهذا أخذت محكمة النقض والإبرام إذ قررت أنه إذا حصل التروير لنيل حق ليس بواجب الأداء حالا أو أنه متنازع فيه فيكون فاعل هذا التروير مرتكبا لجريمة إذ أن الضرر ظاهر والقصد واضح (قضى ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ ج ٢١ عدد ٣٩) .

وأخذت به أيضا محكمة استئناف مصر إذ قررت أن القاعدة في الضرر هي النظر إلى ما تؤدي الورقة المزورة اليه باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها ، وإذا كان الحق الذي قصد بالتروير الحصول عليه محلا للشك أو موضوعا للنزاع بأي صفة كانت فلا ريب في وجود الضرر بالتروير ولا خلاف في استحقاق المزور للعقاب حتى عند من يرى أن لا عقوبة على من توصل بالتروير للحصول على حق شرعى قياسا له بمن يسرق مثل حقه (استئناف مصر ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ج ٢ ص ٤٣) .

وأنه إذا تحصل شخص على حكم ابتدائي ثم زور على المحكوم عليه خطا بغير قبوله ذلك الحكم واسقاط حقه في المعارضة والاستئناف فإن هذا التروير معاقب عليه ولو كان هذا الحكم هو في الحقيقة حضوريا وإن كان موصوفا بكونه غائبا

لسابقة حضور المحكوم عليه في بعض الجلسات السابقة على الجلسة التي صدر فيها وقد أعلن ومضت عليه مواعيد الاستئناف قبل حصول التروير، اذا ظهر أن الحكم أعلن بمعرفة مندوب محضر ولم يذكر في الاعلان حضور الشهود طبقا للمادة ١٣ مرافعات، فانه في هذه الحالة يجوز للدعي المدني التمسك بالمادة ٢٢ مرافعات لبطلان هذا الاعلان حتى لا يكون لمضى المواعيد تأثير عليه ويموزله استئنافه، والخطاب المذکور يحرمه من هذا الحق لو كان صحيحا، ومتى كان المقصود من التروير الوصول الى حق متنازع فيه بأى وجه كان فلا خلاف في استحقاق الفعل للعقاب لأن فيه اسقاطا لحق الخصوم وحرمانا للنازع من رأى قاضيه في فصل خصومته (استئناف مصر ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٩ ج ١ ص ٩٢) .

١٧٦ — الضرر الاجتماعي — يعاقب على التروير أيضا ولو لم يترتب عليه ضرر لفرء معين متى كان من شأنه الاضرار بالمصالح المادية أو الأدبية للدولة (جارسون ن ١٤٤ وبارود ن ١٣٩٧ وبلانش ن ١٤٤) .

١٧٧ — ولا شك في وجود الضرر اذا أضر التروير بالمصالح المالية للدولة . والأمثلة على ذلك كثيرة : منها ما يقع من تغيير الحقيقة في مسائل الحسابات العامة بقصد اغتيال أموال الحكومة، وفي مسائل الضرائب بقصد التخلص من دفعها .

١٧٨ — على أنه من المحقق أيضا أن ما يلحق الدولة من ضرر أدبي يكفى لتكوين جريمة التروير، فيعاقب على تغيير الحقيقة متى كان من شأنه الاضرار بالمصلحة العامة . ولهذا القاعدة تطبيقات شتى :

١٧٩ — فمن ذلك أن المحاكم الفرنسية والمحاكم المغربية تعاقب على التروير الذى يقع من الموظفين العموميين في المحررات الرسمية بغیر حاجة الى إثبات وقوع ضرر مادى لأنها ترى أن مجرد تغيير الحقيقة في هذه المحررات يترتب عليه حتما وقوع الضرر أو احتمال وقوعه، ذلك بأن السبت بالأوراق العمومية يهدم الثقة بهذه الأوراق . ويضع قيمتها (راجع الأحكام الفرنسية المؤتة عنها في جارسون ن ١٥٣) .

وقد حكمت المحاكم المصرية بأن المحضر الذى يثبت فى محضره أموراً لم تحصل فى الواقع بعد مزورها فى أوراق رسمية ولو لم يحصل منها ضرر (بى سوف الابتدائية ١٧ فبراير سنة ١٩٠٢ حق ١٨ ص ١٥) .

وأن المأذون الذى يثنى وثيقة زواج يفرض فيها حضور الزوج ومصادقته على الزواج مع أنه لم يحضر ولم يقر شيئاً من ذلك يرتكب تزويراً فى ورقة رسمية ولو أن الزواج معترف به من الأصل، والضرر ناشئ من أن الأوراق الرسمية يجب عدم البعث بها ولا الخروج عن حدود اللوائح والقوانين فيما يختص بها (قضى ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ بحاماة ص ١٢) .

وأن المأذون إذا زور صورة مستخرجة من دفاتر عقود الزواج بأن وضع عليها إمضاءات مزورة للزوج والشهود وضمنها بيانات تخالف بيانات الوثيقة الأصلية يصح مرتكباً لتزوير فى ورقة رسمية وإن كان مسلماً بالزوجية بين المتخاصمين أمام المحكمة الشرعية ، لأن هذا لا يبنى توفر أركان الجريمة لوقوع التزوير فى الصورة بواسطة تقليد الإمضاءات عليها فضلاً عن عدم مطابقة ما ورد بها لجميع البيانات الواردة بالمقد الأصل وهو ما يفيد تفسير الحقيقة واحتمال الضرر سواء أ كان للزوج من تزوير هذه الصورة أو للصامعة العامة التى توجب تقرير الحقيقة فى الأوراق الرسمية (قضى ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١٢٣ سنة ٤١ قضائية) .

١٨٠ - كذلك يعاقب على التزوير الذى يرتكبه الأفراد فى المحررات الرسمية ولو لم يثبت وقوع ضرر مادى .

وقد حكم بقاب من يرتكب تزويراً فى دفتر تصديقات المحكمة لدى التصديق على إمضاء أو ختم موقع به على توكيل لأن الدفاتر الرسمية إنما الفرض منها إثبات وقائع حقيقية بواسطة موظف أمين ، ويفقد هذا الفرض إذا أمكن للأفراد استعمالها بلا عقاب لاثبات وقائع مزورة فى المصلحة الخاصة ، وهذا التصرف يكون طريقة فى غاية السهولة لتزوير مستندات إضراراً بالنظام العام وحسن الإدارة . وزيادة على ذلك يمكن حصول الضرر بالنظام العام ولو أن الضرر المادى غير

موجود لا بالنسبة للحكومة ولا بالنسبة للأفراد واذاً تكون جميع أركان التروير متوفرة
(قضى أزل أبريل سنة ١٩٠٥ ج ٦ عدد ٨٥) .

وحكم بمقاب من يرتكب تروير في دفتر تصديقات المحكة لدى التصديق على
ختم أو إمضاء أحد المتعاقدين على عقد ناقل للملكية عقار، لأن القانون الصادر
في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ الذي وضع نظاماً جديداً لكيفية انتقال الأموال الثابتة
والحقوق العينية المقاربة الأخرى قد نص على وجوب التصديق على إمضاء أو ختم
البائع أو المشتري الموقع به على العقد في قلم كتاب المحكة قبل التسجيل، بحيث أنه
إذا لم يحصل التصديق على إمضاء أو ختم البائع أو المشتري الموقع به على العقد فلا
يمكن تسجيله ، وعدم تسجيله يجعله عديم الأثر من حيث انتقال الملكية أو غيرها
من الحقوق العينية المقررة فيه . فكل تروير من شأنه البعث بهذه الأحكام
أو التخلص منها يترتب عليه ضرر اجتماعي ووقوع الضرر الاجتماعي يتوفر ركن الضرر
المشروط توفره في جريمة التروير (إحالة مصر ٣ أغسطس سنة ١٩٢٤ حمامة ٥ عدد ٢١٧) .

وحكم في قضية اتهم فيها شخص بتروير قسيمة توريد تقود صادرة من إحدى
المحاكم بأن التروير في الأوراق الرسمية ينهني عليه دائماً احتمال حصول ضرر وهو
على الأقل الضرر الناشئ عن ضياع الثقة التي يجب أن توجد في كل ورقة صادرة
من السلطة العمومية (قضى ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ ج ١٤ عدد ٥٧) .

وحكم في قضية اتهم فيها أحد الأفراد بارتكاب تروير في إقرار بحركي بتصدير
بضاعة لجهة معينة بعد احتضاده من مدير الجمارك باستبدال اسم الجهة التي كانت
البضاعة مصدرة إليها ، بأن مجزؤ التروير في الورقة الرسمية ينتج عنه احتمال وقوع
الضرر الناشئ عن الصفة الرسمية الخاصة بها طبقاً لمبدأ ثابت قرره الأحكام القضائية
(قضى ١٩ يونيو سنة ١٩١٥ شرائع ٢ عدد ٢١٧) .

وحكم في قضية اتهم فيها شخص بارتكاب تروير في عقد رهن صادر أمام كاتب
المعقود الرسمية بالمحكة المختلطة بأنه نظراً لوقوع التروير في عقد صادر أمام كاتب

العقود الرسمية أى عقد رسمي فإن الضرر ينتج من مجزؤ كون التروير يضعف الثقة الخاصة بهذا النوع من العقود (قضى ٤ يناير سنة ١٩١٦ شرايح ٣ عدد ٦٨) .

وحكم فى قضية اتم فيها شخص بتروير عريضة دعوى استرداد برفعه الدعوى باسم غيره ، بأن عريضة افتتاح الدعوى الملونة بمعرفة المحضر هى فى الأصل من الأوراق الرسمية ، وتفسير الحقيقة فيها ينشأ عنه ضرر يضعف بالثقة الواجبة لها ، فهو اذن تروير معاقب عليه (قضى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ شرايح ١ ص ١٧٩) .

وحكم أيضا فى قضية اتم فيها شخص بالاشتراك فى تروير عريضة دعوى ، بأن التروير فى الأوراق الرسمية ينبنى عليه احتمال حصول الضرر الناشئ عن ضياع الثقة التى لابد من وجودها فى كل ورقة رسمية ، فهو ضرر بالمصلحة العامة وإخلال بالنظام العام (قضى ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ محاماة ٤ عدد ٢٥١) .

وحكم فى قضية اتم فيها أحد عمال مصلحة السكك الحديدية بارتكاب تروير فى تصريح سفر مجاني للمصلحة المذكورة بتغيير رقم القطار الذى سافره فيه بأنه بفرض صحة ما ذهب اليه الدفاع من أن التروير المادى اقتصر على تغيير رقم القطار الذى سافره فيه المتهم بدون أن ينال مغنا ماذيا من هذا التغيير بل بقصد إخفاء ما وقع فيه من التقصير الإدارى بسفره فى قطار متأخر عما كان يقضى به الواجب ، فهناك تروير أو إثبات ظرف مخالف للحقيقة على خلاف الواقع فى استمارة تعتبر ورقة رسمية الغرض الأساسى منها حقيقة هو إثبات قيمة المصاريف ، ولكنها معدة أيضا لاثبات أن هذه المصاريف عملت بحسب أوامر المصلحة أو بحسب الأوضاع المقررة التى تقضى فى هذه الدعوى بالسفر فى القطار الذى كان المتهم مكلفا بالانتقال فيه ، فبقطع النظر عن المبدأ المقرر من أنه فى تروير الأوراق الرسمية يتحقق الضرر من مجزؤ التغيير المادى بالنظر الى طبيعة هذه الأوراق فهناك أيضا احتمال ضرر يكفى لوقوع التروير ناشئ من إخفاء مخالفته لأوامر المصلحة كان يترتب على عدم معرفتها عدم وقوع الطاعن على الأقل تحت طائلة الجزاء الإدارى الذى كان يستحقه (نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٥٩٩ سنة ٤٧ قضائية) .

١٨١ - وفيما عدا هذا الفرض قد اعتبرت المحاكم أن مصلحة المجتمع كافية لتحقيق ركن الضرر في كثير من جرائم التروير:
فن ذلك أن من مصلحة المجتمع حسن اختيار موظفي الحكومة .

وقد حكم بأن تنيير المتهم سبب رفته الحقيقي المذكور في ورقة إخلاء طرفه الرسمية وكتابة عبارة مكذوبة بدلها بأن استبدل اقتطاعه بغير سبب بعبارة استقلال الماشية وتقديمها للخدمة بموجبها في مصلحة أخرى يعتبر ترويرا في ورقة رسمية، لأنه، يهم الحكومة اعتبار الأوراق الصادرة منها مثبتة لما فيها . ولو جاز التغير في الأوراق الصادرة منها للأفراد نصارت تلك الأوراق لاقية لها وغير موثوق بما ورد فيها وهو ضرر مهم جدًا (قض ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٣١) .

وأن طالب الاستخدام في مصلحة السكك الحديدية الذي يرى أن حالته الصحية لا تساعد على قبوله فيقدم شخصا آخر للكشف الطبي عليه باسمه يعتبر شريكا في تروير ورقة رسمية وهي الكشف الطبي الذي كتبه الطبيب المخصص لهذا الفرض من قبل المصلحة المذكورة (جنايات مصر ١٩ أبريل سنة ١٩٠٠ استقلال ٤ ص ٤٣١) .

١٨٢ - وما يهم المجتمع أن لا يقلت الجاني من المحاكمة .
وقد حكمت، المحاكم الفرنسية بأن السارق الذي يزور شهادة بالتوقيع عليها بامضاء مزور لمالك الشيء المسروق تتضمن إقرار المالك بأنه باع ذلك الشيء يعاقب بعقوبة الترهير (جارسون ١٥٨) .

وحكمت المحاكم الفرنسية والمصرية بأن من يسمى لدى استجوابه في محضر تحقيق جنائي باسم شخص آخر معين يعاقب أيضا بعقوبة التروير (راجع فيما تقدم العدد ٣١٧ وفيما يلي الأعداد ٣١٠ الى ٣١٢) .

١٨٣ - ومن مصلحة المجتمع أن من يحكم عليه يستوفى جزاءه .
وقد حكم بأنه اذا حكم على شخص بفرامة فأعطاها لابنه لتوريدها، ولكن الابن بدل أن يدفعها لخزينة المحكمة تسمى باسم والده ودخل السجن بهذه الصفة ، فان

تفسير الصفة والشخص وإثبات ذلك في دفتر السجن يمدّ ترويرا في ورقة رسمية؛ ولا عمل مطلقا للدفع من المتهم بأن لا ضرر لأنه يهم الحكومة صحة ما يدّون في السجلات المنسوبة لها والأوراق الصادرة منها (تقضى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ص ٩٤) .

وأن الشخص الذي يتقدم باسم المحكوم عليه ليسجن بدله ويسمى باسمه في دفتر قيد المسجونين وفي أوراق الفيش التي تحرر في السجن ويوقع عليها بصمة أصابعه يكون شريكا في التروير في كل من الدفتر المذكور والأوراق المذكورة بطريقة وضع أسماء أشخاص آخرين مزورة (جنايات مصر ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٩ حقوق ٢٥ ص ١١)

١٨٤ — كذلك تقضى المصلحة العامة بأن يؤدى كل فرد واجب الخدمة العسكرية . فيعدّ مرتكبا جريمة التروير كل من غير الحقيقة في محرر يقصد تخليص أحد الشبان من الخدمة العسكرية (أظرنا على الأعداد ٣٢٩ الى ٣٣٣) .

١٨٥ — وهم المجتمع أيضا ألا يحصل على الشهادات العلمية إلا من كانوا أهلا لها حتى لا يقوم بأداء الوظائف العامة أو المهن المتنازة غير الأشخاص الذين برهنوا بمصولهم على هذه الشهادات على كفايتهم لأداء هذه الوظائف أو المهن . فيعدّ ترويرا معاقبا عليه اصطناع الشهادات العلمية أو التغير فيها ، وكذا دخول شخص في الامتحان بدلا من الطالب الحقيقي والتوقيع باسمه على طلب القبول وعلى أوامرى الامتحان (جارسون ن ١٦٤ و ١٦٥ — وانظرنا على العدد ٣٤٤) .

١٨٦ — وحكمت المحاكم الفرنسية أيضا بأن من يزور تذكرة طبيب ليحصل بها من أحد الصيدالة على مادة سامة مما حرم صرفه إلا باذن خاص يرتكب ترويرا مضرا بالنظام العام (راجع الأحكام المترو عنها في جارسون ن ١٦٦) .

١٨٧ — انعدام الضرر اذا وقع التغير في غير ما أعد له المحتر — جاء بالمادة ١٨١ ع في مرض بيان الطرق التي يقع بها التروير المعنوى في الأوراق الرسمية العبارة الآتية : "سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الفرض

من تحرير تلك السندات إدراجه بها^{٤٦}. ووردت مثل هذه العبارة في المادة ١٤٧ من قانون العقوبات الفرنسى. ويعلق الشراح عليها أهمية كبرى فيما يتعلق بتحديد دائرة التروير الذى يعاقب عليه القانون .

١٨٨ — وقد بنى جارو على هذه العبارة قاعدة عامة تطبق في كل أنواع التروير فقال : "إن هذا القيد الوارد في المادة ١٤٧ ع ف ليس خاصا بالتروير المعنوى دون المادى ولا بالتروير الذى يقع في المحررات الرسمية دون العرفية، بل الواجب تعميمه في كل أنواع التروير والقول بأن كل تفسير للحقيقة في محرر يجب لمعاقبه أن يكون التفسير واقعا على شيء مما كان الغرض من المحرر تدوينه وإثباته به . ومعنى هذا أن التروير الذى يعاقب عليه القانون إنما هو التروير الذى يقع في محرر أعد لأثر يتخذ حجة على اكتساب حق أو نقله أو إثبات حق أو صفة أو حالة قانونية . فالذى يحبه القانون من التروير ليس هو المحرر في ذاته أى تلك العلامات والحروف التى ليس لها قيمة ذاتية وليس هو شكل المحرر وصورته، وإنما هى الثقة التى يمكن أن توضع في ذلك المحرر . ولهذا يمكن القول بأن هناك تلازما شديدا بين نظرية التروير ونظرية الإثبات، وإن كان قانون العقوبات قد تجاهل هذا الاتصال ولم ينص عليه صراحة . فإذا جردت عبارة القانون عن صبغتها القانونية كان معناها عبارة بسيطة أن التروير المعاقب عليه هو التروير الذى يقع في محرر يمكن أن تولد عنه عقيدة مخالفة للحقيقة عند من يقدم اليه ذلك المحرر ، وبعبارة أخرى المحرر الذى يمكن أن يتخذ دليلا . صحيح أن أساس التروير هو الكذب في المحررات، ولكن ليس كل كذب صالحا لأن يكون ترويرا معاقبا عليه، وإنما الذى يعاقب عليه القانون في التروير هو الاخلال بالثقة العامة التى هى من مستلزمات الدليل الكتابى الذى أصبح روح المعاملات بين الناس^{٤٧} (جارو ١٣٦٤) .

١٨٩ — ولكن جارو نفسه يقيد قاعدته هذه بقيدين : (الأول) أن التروير في المحررات يجب أن لا يقتصر على المحررات التى أمنت لأن تتخذ سندا أو حجة بالمعنى المعروف في القانون، بل يجب أن يتناول كل محرر يمكن أن يكون

صالحا لأن يتخذ دليلا في ظرف معين . فكل محرم يمكن أن يتخذ أساسا لدعوى أو لحق مهما كانت نوعه يصبح أن يستد تغير الحقيقة فيه ترويرا معاقبا عليه .
(الثاني) أنه إذا كان تغير الحقيقة حاصلًا بوضع إمضاء مزور أى باتحال شخصية الغير أو باخفاء شخصية المزور الحقيقة فيكفى ذلك لتكوين الركن المادى لجريمة التروير ولا يبقى سوى البحث في القصد الجنائى (جارو ن ١٣٦٤) .

١٩٠ - قاعدة جارو هذه مفيدة في وضع أساس للتروير المعاقب عليه، وهي فوق ذلك تجعل التقابل بين الدلائل الشفهية والدليل الكتابي تاما من وجهة العقاب . فكما أن الكذب في الاثبات الشفهية (أى شهادة الشهود) لا يعاقب عليه إلا اذا حصل بعد أداء اليمين وروعت فيه الاجراءات المقررة لاعتباره دليلا يؤخذ به ، كذلك يكون الكذب في الكتابة غير معاقب عليه إلا اذا كان واقعا في محضر له قوة الدليل (جارسون ١٧٧) .

١٩١ - ولكن يفترض على هذه القاعدة بأمرين : (أولها) أن قانون العقوبات يجعلها كما يسلم بذلك جارو نفسه . فان القانون يعاقب مبدئيا على تغير الحقيقة في المحررات بجميع أنواعها دون أن يفرض بينها من جهة قوة الاثبات، ولا يشترط إلا أن يكون التروير قد وقع باحدى الطرق التي بينها وأن يكون قد ترتب عليه ضرر ، وقد يصبح أن الضرر ينعدم في صور معينة من التروير اذا كان التغير واقعا على غير ما أعد المحضر لاثباته ، ولكن ليس معنى هذا أن الضرر ينعدم حتما كلما كان المحضر مجردا من قوة الاثبات (جارسون ١٧٨) . (وثانيهما) أن جارولكى يجعل قاعدته منطقية على كل أنواع المحررات المزورة قد خرج عن قواعد الاثبات المسلم بها والمعروفة في القانون المدنى وأدخل فيها كل محرم صالح لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو للطالبة بحق ولو لم يعترف له القانون بقوة الاثبات . ولا توجد قاعدة يمكن الاسترشاد بها للتمييز بين المحررات التي تصلح لأن تتخذ أساسا لرفع دعوى أو للطالبة بحق والتي لا تصلح لذلك . والظاهر أنه يجب ترك هذا الأمر لتقدير المحكمة (أحمد بك أمين ص ٢٣٦) .

١٩٢ - وعلى الرغم من قصور قاعدة جازرو وما يمكن أن يوجه إليها من اعتراض، فإنها أصح قاعدة يمكن الاعتماد عليها للتمييز بين التروير الذي يجب العقاب عليه لتوفر الضرر فيه بسبب وقوع التغير على شيء مما أعد المحرر لاثباته، والذي لا يجب العقاب فيه لانهدام ذلك السبب (احمد بك أمين ص ٢٥٩) .

١٩٣ - وقد طبقت المحاكم المصرية هذه القاعدة في أحكام عدة .
حكم بأن دفاتر التاجر فيما تشتمل عليه من المستندات ضد كاتبه المحرر لثبات الدفاتر هي حجة على ذلك الكاتب . فإذا أثبت الكاتب وصوله بمبالغ من راتبه ثم زور في تلك المبالغ بأن صلح أرقام المبالغ التي وصلته بأقل منها ليتوصل بذلك لانهدام السند المأخوذ عليه والذي يعتبر في الحقيقة كسند قائم بذاته محرز منه على نفسه لمخدومه بمقدار ما تضمنه ذلك السند، يكون الكاتب مرتكباً لتروير في دفاتر مخدومه لمصلحته إضراراً بالمخدوم (نقض ٢٠ ديسمبر ١٩١٢ شراخ ١ ص ١٧٨) .

وأما إذا كان المتهم هو الذي زور في الفاتورة المرسلة إليه من البائع وقدمها إلى المحكمة للاستدلال بها على التخالص، فهذا دليل على أنها تصلح لأن تكون مبدأ لحق من الحقوق، ومن ثم أصبح معاقبته على تزويرها واستعمالها (نقض ٢٢ فبراير ١٩٣١ قضية رقم ٦٦٦ س ٤٨ قضائية) .

وأن وضع ختم مزور على ورقة رسمية تحت إمضاء صحيحة يفيد شهادة المأمور الرسمي المخزول بها بأن من نسب إليه هذا الختم وضعه أمامه على تلك الورقة . ولهذا المعنى جعل القانون الختم الموضوع على ورقة رسمية حجة في المضاهاة (مادة ٢٦١ مرافعات فقرة أولى) فإذا كان هذا الختم مزوراً كانت هذه الشهادة مغايرة للحقيقة . وقد يترتب على هذا التغير ضرر وهو جعل هذا الختم حجة في إثبات صحة الأوراق التي تشتمل على الختم المذكور بحيث لا يمكن نقضها إلا بدعوى التروير طبقاً للمادة ٢٢٦ مدني (استئناف مصر ١١ أكتوبر ١٨٩٩ ج ١ ص ٢١) .

وأن عقد الزواج وإن لم يعد إلا لاثبات صيغته الشرعية التي يتعقد بها وليس السن شرطاً لصحتها إلا أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ قد جعل السن شرطاً

أساساً لمخبرة عقد الزواج وصار إثباته فيه من البيانات الجهرية اللازمة لاستكمال شكله القانوني ، وعقد الزواج الذي يدّعون به المأذون على خلاف الحقيقة بلوغ هذا السن أو تجاوزه يصلح بنير شك لايجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تجعل القاضي الشرعي يميز سماع الدعوى الناشئة عن هذا العقد ، وليس المراد باشتراط وجوب حصول التخيير فيما يكون الفرض من المحرر تدوينه وإثباته أن يكون المحرر قد أعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أوجبه بالمعنى القانوني بل المراد من ذلك أن يكون التروير المعاقب عليه هو التروير الذي يقع في محذور يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة ، فتخير الحقيقة فيه بأحدى الطرق المبيّنة في قانون العقوبات معاقب عليه قانوناً (تقضى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ بمادة ١١ عدد ١٣٠ ، وهذا المعنى جتايات اسكندرية ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ج ٣٠ عدد ١٤٥) .

١٩٤ — ولكن في قضية اتهم فيها شخص بتروير عقد عرقي على امرأة بأنها قبلت الزواج به حكمت محكمة التقضى بأن تروير هذه الورقة يمكن أن يترتب عليه ضرر أدبي ومادى للمجنى عليها وذلك بصرف النظر عن قيمتها من الوجهة الشرعية (تقضى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ ج ١٣ عدد ٥) .

وظاهر أن المحكمة في هذا الحكم قد اطرحت قاعدة جارو وأخذت بقاعدة الضرر فقط .

١٩٥ — وقد رتب جارو على قاعدته أربع نتائج يمكن الاسترشاد بها في حل كثير من مشكلات التروير . وهى مؤيدة بكثير من أحكام المحاكم الفرنسية والمصرية :

النتيجة الأولى — لا عقاب على التروير إذا كان المحرر المزور لا يمكن أن يتخذ أساساً للطالبة بحق ما (جارو ٥٤ ن ١٣٦٥) .

وقد حكمت المحاكم الفرنسية بناء على ذلك بأنه لا يعدّ مزوراً التاجر المفلس الذي يقدم ترويراً مخالفاً للحقيقة عن حالة تجارته ، لأن ترويره هذا لا يصلح أساساً

• (141 - 1

أن يتضمن التراما ما (تقضى فرنسي ٢٤ يوليو سنة ١٨٤٩ متوه عنه في جازو ٤ ن ١٣٦٥) .

(قض فرنی ۱۹ فبرارے ۱۸۵۲ موسوعات دالوز تحت کلمۂ تزویر ن ۱۴۹)۔

• (دالوز ۱۸۴۷-۱-۳۷۱)

• ستة واحد قضائية .

الحقيقة قد حصل في غير ما أعد المحرر لاثباته . فلا يكفي للعقاب أن يكون

الشخص قد قرر خبر الحقيقة أو عمد الى تغيير الحقيقة في محرر، بل يجب أن يكون

هذا القرار أو هذا التغيير متعلقاً بموهر المحرر أى بشيء من البيانات التى أعدت العقد لاثباتها (جارى ١٣٦٦) .

فلا عقاب على من يقدر كذبا فى دفتر المواليد أن والده الطفل زوجته الشرعية، لأن ذكر هذه العبارة فى دفتر المواليد ليس حجة على أن الطفل شرعى، إذ القيد فى هذا الدفتر لا يثبت إلا وضع الوالدة، أما شرعية الطفل فلا تنتج إلا عن اثبات الزواج نفسه (قضى فرنسى ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٠ دلفوز ١٨٧١ - ١ - ١٨١) .

ولا عقاب على من يثبت فى دفتر قيد الوفيات اسم والد المتوفى أو والدته على غير حقيقته، لأن ذكر هذا الاسم ليس من البيانات التى أعدت الدفتر لاثباتها (قضى فرنسى ٢٨ يريلى سنة ١٨٠٨، موسوعات دلفوز تحت كلمة تروير ٢٧٣) .

كذلك لا عقاب على من يثبت فى عقد رسمى أنه بالغ أو رشيد أو عاقل أو متزوج أو أنه تاجر أو من أرباب الأملاك أو أنه مقيم بجهة كذا حيث لا يكون لهذه البيانات أهمية فى العقد (قضى فرنسى ٣٠ أبريل سنة ١٨٤١، موسوعات داليز تحت كلمة تروير ١٤٩) .

ولا عقاب على الكذب الذى يقع من أرباب القضاة فى عرائض الدعاوى أو فى المذكرات التى يقدمونها الى المحكمة ولو أثرت هذه الأكاذيب فى أذهان القضاة وترتب عليها ضرر لمقصوم لأن هذه المحررات لم تعد لاثبات حقيقة المزاعم الواردة فيها بل لتدوين الأقوال التى يبليها المخصوم تأييداً لتلك المزاعم (جارى ١٣٧٨ ديارسون ٥٤٦) .

كذلك حكم الأكاذيب التى تصدر عن المتهمين أو الشهود وتدون فى محاضر الاستجواب أو محاضر التحقيق، لأن تلك المحاضر إنما أعدت لاثبات أقوال المتهمين أو الشهود كما صدرت عنهم ولكنها لم تعد لاثبات صحة الوقائع التى فُروها فيها (ديارسون ٥٢٦ و ٥٢٧) .

وسنين عند الكلام على التروير في الأوراق الرسمية ما هي البيانات التي أعدت تلك الأوراق لأجابتها .

١٩٧ — النتيجة الثالثة — لا عقاب على التروير إذا كان المحرر المزور صادرا عن موظف غير مختص بتحريره أو منسوباً إلى موظف غير مختص بتحريره .
ففي هذه الحالة لا يمكن أن يترتب على الكذب أى أثر لأن المحرر لا قيمة له (جارو ١٣٦٧ ن ٠)

فإن ذلك أن بعض الموظفين التابعين بصفة غير مباشرة للضبطية القضائية مخصصون بمقتضى القوانين أو اللوائح بتحرير محاضر جنائية عن جرائم معينة بينما هم غير مختصين بإثبات الجرائم العادية . مثال ذلك : مفتشو خفر السواحل فهم مخصصون بضبط وقائع التهريب ولكنهم غير مختصين بضبط غيرها من الوقائع الجنائية . وكذلك مفتشو مصلحة الآثار هم من مأمورى الضبطية القضائية فيما يختص بالأعمال التي هم مكلفون بها ولكن ليست لهم هذه الصفة بالنسبة لتحريرها من الأعمال . ينتج عن ذلك أن الموظفين الذين لم هذا الاختصاص المحدود لا يرتكبون جريمة التروير إذا أثبتوا في محضرهم على خلاف الحقيقة وقائع جنائية ليس من اختصاصهم إثباتها ، وإنما قد يعتبرون مرتكبين لجريمة بلاغ كاذب إذا توفرت أركانها .

ويرى جارو أن هذه القاعدة تنطبق أيضا في حالة ما إذا زور مأمور الضبطية القضائية محضرا عن جريمة تدخل في اختصاصه الموضوعى ولكنها وقعت خارج دائرة اختصاصه المكاني (جارو ١٣٦٧ ن ٠ ، وانظر بمكس ذلك حكم محكمة جنابات Les Deux-Sèvres) ٢٠ يونيو سنة ١٨٦٢ سير ١٨٦٣ ٢ — ٦٢) .

١٩٨ — النتيجة الرابعة — لا عقاب على التروير إذا كان تغيير الحقيقة في كشوف حساب أو مذكرات أو فوائده أو ما أشبه ذلك ، لأن الأوراق التي من هذا القبيل عرضة للراجعة والتحجيص . فما يرد فيها من البيانات لا يصلح سنداً ولا حجة على الغير (جارو ١٣٦٨ ن ٠)

فلا يستد مرتكبا جريمة التروير التاجر أو الصانع أو العامل الذى يزيد فى الفواتير التى يقدّمها ثمن أو كمية الأشياء التى يوردها أو قام بعملها (قضى فرنس ٢١ مايو سنة ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٥ - ١ - ٢٩٩) .

ولا الوصى الذى يقيم للجلس الحسى كشفاً يبالغ فيه فى مقدار المصاريف التى صرفها لحساب القاصر أو يتقص من مقدار إيراداته (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ و ٨٠١) .
ولا الطبيب الذى يزيد فى كشف الأتعاب الذى يقدّمه عدد الزيارات التى قام بها ومقدار الأدوية التى صرفها (دالوز ١٨٤٧ - ١ - ٣٧١) .

ولا المحضر الذى يذكّر فى كشف الحساب المقدم منه بيانات غير صحيحة لزيادة مقدار المبالغ المستحقة له (قضى فرنس ٧ سبتمبر سنة ١٨١٠ ، موسوعات دالوز تحت كلمة تروير ن ١٢٦) .

١٩٩ - ولكن يعاقب على التروير فى مثل هذه الأحوال إذا قُدم المزور مستندات مزورة تأييداً لحسابه المزيف ، لأن التروير يقع حيثئذ على دليل ويكون من شأنه إحداث ضرر إذ يصبح أساساً لدعوى مكتوبة (جارد ١٣٥٨ ن ٤ وقضى فرنس ٢٢ مارس سنة ١٨٩٠ مجلة لنيابات ١٨٩٠ - ٢ - ١١٠) .

٢٠٠ - كذلك يعاقب على التروير إذا وقع بعد مراجعة الفواتير والتصديق عليها ، لأنها تكون حيثئذ حجة وسنداً (جارسون ن ٧٧٣) .

٢٠١ - وقد حكمت محكمة النقض والإبرام المصرية بأنه إذا كان المتهم هو الذى زور فى الفاتورة المرسلة إليه من الدائن وقدمها إلى المحكمة للاستدلال بها على التخالص ، فهذا دليل على أنها تصلح لأن تكون مبدأً لحق ، ومن ثم تصح معاقبته على تزويرها واستعمالها (قضى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦٦٦ سنة ٤٨ قضائية) .

٢٠٢ - الضرر والمحركات الباطلة — مما يتصل بنظرية الضرر البحث الخاص بمعرفة ما إذا كان تغيير الحقيقة فى المحركات الباطلة أو القابلة للبطان يجوز أن يعاقب عليه كتزوير أم لا . فانه كثيراً ما يدعى بأن هذه المحركات لا يمكن

أن تلحق ضررا بأحد إذ لا يمكن أن ينتج عنها أى أثر . ولكن هذا الرأى لا يقبله الفقه ولا القضاء (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ١٩٧) .

٢٠٣ - ويرى بعض الشراح أن بطلان المحرر لا يمنع من احتمال وقوع الضرر منه ، وأنه لا يصح أن يكون الخطأ أو الإهمال في ارتكاب جريمة سببا في إعفاء مرتكبها من العقاب (دالوز تحت كلمة توير ن ١٥٣ ، وملحق دالوز ن ١٩٤) .

٢٠٤ - ويرى شوفو وهيل وجوب التفرقة بين العقود الباطلة من الأصل بطلانا جوهريا والعقود التي كانت صحيحة في وقت تحريرها ثم طرأ عليها البطلان بسبب إغفال إجراءات خاصة بالشكل أوجب القانون اتباعها . فالأولى لا عقاب على التوير الحاصل فيها لأن الفرض أنه لا يمكن أن ينشأ عنها ضرر . وأما إذا كان البطلان ناشئا عن إغفال الإجراءات اللاحقة لتحرير العقد فاما أن يكون حاصلا بإرادة الموقر أو بأسباب خارجية عن إرادته . ففي الحالة الأولى يفترض أنه قد عدل عن قصده ولا عقاب عليه . وفي الحالة الثانية يعاقب على الشروع في التوير (شوفو وهيل ن ٦٧٨) .

٢٠٥ - ويرى بلانش أن التوير يمكن أن يحدث ضمرا إذا كان البطلان ناشئا عن إهمال بعض الإجراءات سواء أكانت تلك الإجراءات مما تجب ملاحظته أثناء التحرير أم بعد التحرير . وبالعكس لا يعتبر تغير الحقيقة مكتوثا لجريمة التوير إذا كان المحرر ظاهر البطلان بحيث لا يمكن أن يندفع في قيمته أحد . فإذا كان المحرر قابلا للبطلان بسبب عدم أهلية من نسب إليه التوقيع عليه وجب العقاب على التوير ما لم يكن عدم الأهلية ظاهرا من نفس عبارة المحرر (بلانش ن ١٤٥) .

٢٠٦ - ويرى جارسون أن البحث فيما إذا كان التوير الذي يقع في عقد باطل أو غير مستوف الشروط القانونية معاقبا عليه أم لا هو بحث متعلق في الواقع ونفس الأمر بنظرية الجريمة المستحيلة ، لأن الموقر قد عمل كل ما كان يتوقف عليه لتغيير الحقيقة وإحداث الضرر ، وكل ما يمكن قوله في هذا الصدد أن التوير لا يعاقب عليه

لأنه مادام المحرر باطلا فن المستعجل حدوث هذا الضرر . على أن نظرية الجريمة المستعجلة أو شكت أن تتلشى ويحجرها القضاء والفقه . فإذا تقرر عدم تطبيق هذه النظرية على جريمة التزوير فإن هذا يؤدي الى النتائج الآتية : يتحقق التزوير إذا كان بطلان المحرر لا يمنع من احتمال وقوع الضرر . أما إذا كان البطلان بحيث لا يمكن أن يقرب عليه أى ضرر فلا يصح أن هذا الظرف الخارج عن إرادة الفاعل يكفل له الخلاص من العقاب . صحيح أن الجريمة لم تفلح والتزوير لم يتكوّن ، ولكنه إنما خاب لظروف خارجة عن إرادة فاعله ، ويمكن إذن معاقبته على الشروع في التزوير . ولا يكون الأمر بخلاف ذلك إلا إذا كانت أركان الشروع غير متوفرة كما لو كان المحرر ترك باطلا بإرادة الفاعل (جارسون ٢٢٥) .

٢٠٧ - ويقول جاردو إن المحررات الرسمية تبطل بأحد أسباب ثلاثة :

السبب الأول : عدم اختصاص الموظف المحرر لها . وعدم الاختصاص إما أن يكون ناشئا عن نوع المحرر ، فإن لبعض الموظفين العموميين المقتضين بالتحريير والوثيق اختصاصا خاصا بنوع معين من المحررات ، كالماذون فانه مختص بتحرير وثائق الزواج والطلاق فقط ، فإذا حرر شهادة ميلاد أو شهادة وفاة أو عقدا من نوع غير ما اختص به كان المحرر باطلا ، وإما أن يكون ناشئا عن مكان التحرير ، فإن لكل موظف عمومي جهة يختص بالتحرير فيها ، فإذا حرر في غير هذه الجهة كانت محرراته باطلة ، وإما أن يكون ناشئا عن قربانه لطالبي التحرير ، فإن الموثق العمومي لا يجوز له أن يحرر لأقاربه وإلا وقعت محرراته باطلة .

السبب الثاني : عدم أهلية الموظف المحرر لها . ويكون ذلك فيما لو كان الموظف المختص بالتحرير موقوفا عن العمل أثناء التحرير بأمر إداري ، وبالأحرى أن يكون ذلك فيما لو صدر أمر أو حكم ببزل الموظف من وظيفة التحرير .

السبب الثالث : إهمال الاجرامات التي نصت القوانين أو اللوائح على اتباعها فيما يتعلق بتحرير المحررات الرسمية .

ومهما كان سبب البطلان فالمحرر الباطل يظهر في غالب الأحيان لأعين من يتسكك به ضدهم كأنه محرر صحيح ، وهذا الطرف وحده من شأنه أن ينشأ عنه احتمال حصول الضرر . ومتى تقرر ذلك وجب القول بأن مسألة ما اذا كان المحرر الباطل شكلا يمكن أن يكون أساسا لتهمة تزوير أم لا هي مسألة خاصة بموضوع الدعوى أكثر من كونها مسألة قانونية . ويكفي لوجوب العقاب على تغيير الحقيقة في مستند احتمال حصول ضرر منه للتغير أو للجمع . فيمكن إذن تبعا للظروف ولما يمكن أن يتسرب الى الذهن من الخديعة في صحة المحرر الفصل فيما اذا كان التزوير معاقبا عليه أم لا ، وهو يكون في الغالب معاقبا عليه ، لأنه يتدر بين الناس من يستطيع أن يدرك لأوّل وهلة ما ينطوى عليه المقدم من بطلان ناشئ عن عدم اختصاص محرره أو عدم أهليته أو عدم اتباع الاجراءات الشكلية . وعلى هذا يكون الضرر في أكثر الأحوال محتمل الوقوع . ولا يكون الأمر بخلاف ذلك إلا اذا كان المحرر ظاهر البطلان بحيث يتعذر أن يخدع فيه أقل الناس خبرة كما اذا عزي الى قاض جزئي محرر عقد زواج أو الى موظف قضائي محرر أمر اداري .

ويجب العقاب على التروير في كل الأحوال اذا كان المحرر الرسمي المزور قد صدر صحيحا في بادئ الأمر ولم يعرض له البطلان إلا بسبب إهمال بعض الإجراءات اللاحقة لتحريره ، لأن البحث في احتمال وجود الضرر يجب أن يرجع فيه الى الوقت الذي حرر فيه المحرر المزور .

أما المحررات العرفية فلما كانت على وجه المعموم غير خاضعة لشيء من الاجراءات الشكلية وكانت تعتمد عادة كل قوتها من توقيع الشخص الذي يحتاج بها عليه ، فلا محل للبحث في مسألة الضرر إلا في حالة عدم أهلية من نسب اليه التوقيع عليها . وما دام المحرر قابلا فقط للبطلان بسبب هذا العيب فأركان التزوير لاشك متوفرة والضرر محتمل الوقوع لجواز أن لا يتسكك من زور عليه المحرر بعدم أهليته (جاور ٤١٠٠ ن) .

٢٠٨ - وهذا الرأي الأخير أى رأى جاورو هو الذى تأخذ به المحاكم الفرنسية والمصرية إجمالا .

فحكمت المحاكم الفرنسية بأن الأصل فى التزوير أن يعاقب عليه ولو كان حاصلًا فى محرر باطل شكلا (قضى فرنسى ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ جارسون ن ٢٠١) .

وأن من المبادئ المقررة أن احتمال وقوع الضرر يمكن أن ينتج عن محرر قابل للبطلان (قضى فرنسى ٧ يوليه سنة ١٨٩٩ جارسون ن ٢٠٣) .

وقضت بناء على ذلك بأنه يجب تزويرا معاقبا عليه اصطناع وصية باسم شخص آخر ولو أن تاريخ هذه الوصية يدل بنفسه على بطلانها لأنه متأخر عن تاريخ وفاة من نسبت إليه الوصية بأكثر من شهرين (قضى فرنسى ١٤ أبريل سنة ١٨٢٧ موسومات دالوز تحت كلمة تزوير ن ١٦٦) .

وكذا اصطناع عقد بيع عرفى ولو أنه لم يعبر من نسختين كما يقتضيه القانون المدنى الفرنسى (قضى فرنسى ٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ موسومات دالوز تحت كلمة تزوير ن ١٥٤) .
وتزوير كيبالة على شخص ولو أنه قاصر (قضى فرنسى ٢١ أغسطس سنة ١٨١٢ موسومات دالوز ن ١٥٤) .

وتزوير سند تحت الاذن باسم تاجر ولو أنه لم يؤرخ (قضى فرنسى ١٧ أغسطس سنة ١٨٢٧ موسومات دالوز ن ١٠٠) .

٢٠٩ - ومن أحكام المحاكم المصرية ما حكمت به محكمة النقض والابرار من أنه يكفى لوجود التزوير وقوع ضرر أو احتمال وقوعه سواء أكان العقد صحيحا أو غير صحيح (قضى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ استقلال ص ١٨) .

وأنه يعاقب على تزوير عقد بيع ولو حكم ببطلانه بصفته ناقلا لاللك لأنه يبقى صحيحا بصفة كونه وصلا بما دفع من الثمن وبذلك يكون تزويره مضرا لأنه يترتب عليه رجوع المشتري على البائع بالمبلغ المدفوع (قضى ٣ يونيه سنة ١٩٠٥ استقلال ص ٤١٤) .

٢١٠ - وفى قضية اتهم فيها أشخاص بالتزوير فى وثيقة زواج حررها ماذون فى وقت كانت ألغيت فيه لائحة الماذونين القديمة ولم تصدر لائحة أخرى

تحويل المأذنين سلطة تحرير عقود الزواج ، حكمت محكمة النقض بأن هذا التوير معاقب عليه وبفت حكمها على الأسباب الآتية : "حيث إن القانون غرة ٣١ الصادر في ٣ يولييه سنة ١٩١٠ قد ألتى قانون ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ الخاص بتريب المحاكم الشرعية وفي هذه الحالة ورغمما من أن المادة ٣٨٣ من قانون سنة ١٩١٠ صرحت لناظر الحفانية بوضع لأئحة جديدة خاصة بالمأذنين فانه ليس من المقبول أن قرارا إداريا بسيطا من ناظر الحفانية يأمر به المأذنين مؤقفا حتى يتم وضع لأئحة جديدة لم بأن يتبعوا نصوصا قديمة قد ألنبت بصفة قانونية — ليس من المقبول أن قرارا مثل هذا يقوم مقام لأئحة نظامية أو يمنح للأذنين أو يسبق لم صفة رسمية قعدوها . وحيث إنه اذا طبقت المبادئ القانونية بكل تدقيق فانه لم يسبق الآن للعقود التي يجرها المأذون صفة العقود التي يجرها أحد الموظفين العموميين ولذا يجوز أن يظن لأوّل وهلة أن المادة ١٨١ من قانون المقوبات غير جائزة التطبيق . ولكن حيث إنه قد صدرت أحكام قضائية عديدة مطابقة للنقل وهي تحضى بأن مسألة ما اذا كان العقد الباطل شكلا يجوز أن يكون أساسا لئمة تزوير أم لا هي مسألة خاصة بموضوع الدعوى أكثر من كونها مسألة قانونية وتختصر فقط في احتمال وقوع الضرر وذلك متوقف على كيفية نظر الأفراد الى العقد اذا كان أولئك الأفراد في حالة لا تمكنهم جيدا من معرفة البطلان الذي يتضمنه ذلك العقد — جاروجز ثالث ققرة ١٥٤ وما بعدها — وحيث إنه يجوز حقيقة أن يقال بأن العقد الذي يجره مأذون غير مختص ليس هو عقدا قابلا للالغاء شكلا بل هو عقد باطل أصلا أو غير موجود، ولكن هذا التمييز بين العقدين مقارب لذلك التمييز الذي يؤيده شونوهيل في كتابهما شرح قانون المقوبات جزء ثان نمرة ٦٧٩ وينقضه جارو وهو في الحقيقة تمييز يستند بالأكثر على مسائل لفظية ومبادئ مدرسية حتى لا يسترقوا بما للأشياء من الصبغة الحقيقية الخاصة بها ويؤدى تمييزهم هذا الى تناقض حقيقى غير مقبول لأن الصموبة التي يصادفها الأفراد في معرفة بطلان عقد من العقود هي صموبة يمكن وجودها أمامهم سواء كان

بطلان ذلك العقد بطلانا أصليا يجعله غير موجود حسب الاصطلاح الجارى أركان عقدا قابلا للإلغاء فقط . وحيث إنه بعد إلغاء قانون سنة ١٨٨٠ ذلك الإلغاء الذى بقى مجهولا عند الأغلبية قد ظل المأذون ظاهريا كما كان عليه قبل الإلغاء وذلك باقرار وإرادة نظارة الحفانية التى كلفته أو انتدبته للاستمرار على القيام بأعمال وظيفته واختصاصاته التى ليس من الصنعب فقط بل من المستحيل على الأشخاص البعدين عن الأمور القضائية أن يكتشفوا هذا الأمر وهو أنه طبقا لمبادئ القانون الدقيقة لم يكن لناظر الحفانية صفة فى إصدار ذلك القرار بالشكل الذى أصدره فيه . وحيث إنه فى هذه الحالة وبما أن كلا من الأفراد والقضاء الشرعى حتى ونفس السلطة السياسية كانوا جميعا ينظرون الى عقد المأذون كأنه عقد صحيح بعد الإلغاء كما كان قبله فنشأ عن ذلك خطأ عام قهرى فيما يختص بصحة العقد وبإبقاء ما كان له دائما من قوة الإثبات . وحيث إنه بناء على ذلك يوجد بلا نزاع احتمال وقوع ضرر وهذا يحمل تغيير الحقيقة فى ذلك العقد واقعة معاقبا عليها قانونا لأن العقد معتبر لزوما وبوجه الإجماع كمقد رسمى (قضى ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢ ج ١٣ عدد ١١١) .

٢١١ - وحكمت محكمة جنابات اسكندرية بالعقوبة من أجل تروير شهادتى ميلاد بواسطة التوقيع عليهما بأعضاء مزور لشخص تين أنه حلاق صحة ، لأن شهادتى الميلاد كانتا محزرتين على نماذج مطبوعة بمعرفة الحكومة لهذا الغرض وحازتين للشكل الرسمى ، والأعضاء الموقع به عليهما وإن قيل إنه للحلاق وهو غير مختص بتقرير مثل هذه الشهادات إلا أنه وضع تحت توقيع الموظف المختص حتى يشمر المطلع عليهما بأنهما اتما صدرتا من مختص ، أما كونهما ناقصتين أعضاء العمدة فهذا لا يمنع من أنهما مزورتان لأن الورقة الناقصة بعض الشيء لاستيفائها تكون مزورة ترويرا معاقبا عليه ما دام يحتمل حدوث ضرر منها للغير ، ومن جهة أخرى لأن إغفال شرط من الشروط اللازمة لا عطاء أى ورقة صفتها الرسمية سواء أكان

لجهل المزور أو عدم مهارته لا يمنع من معاقبته كما أن بطلان العقد بطلانا جوهريا أو عرضيا لا يمكن أن يحوز ترويره (جنايات اسكندرية ٩ أغسطس ١٩٢١ ج ٢٣ عدد ٦٧)

٢١٢ - واتهم كاتب محام بأنه غير تاريخ الجلسة في ورقة اعلان حضور في قضية مدنية ، ورفضت عليه الدعوى العمومية بتهمة التزوير في أوراق رسمية ، فدافع عن نفسه بأن ورقة الاعلان باطلة لأنها أعلنت بمعرفة أحد المندوبين المتوجه عنهم في المادة ١١ من قانون المرافعات ولم تشمل على صورة الانتداب الصادر له طبقا للمادة ١٢ من ذلك القانون . فقرر قاضي الاحالة بمحكمة مصر بأن من زور ورقة ما لا حق له أن يدفع ببطلان الورقة لكي يهرب من وقوعه في الجريمة لأنه ولو كانت الورقة المزورة باطلة فإن الضرر وقت تزويرها كان محتملا . وقضت محكمة جنايات مصر بأن ما تمسك به الدفاع لا يمكن الأخذ به لسببين : (أولا) أن الشروط المنصوص عنها في المادتين ١١ و ١٢ من قانون المرافعات ليست من الأحوال التي تجعل الورقة باطلة بطلانا أصليا كما يدل على ذلك نص المادة ٢٢ من القانون المذكور بل لا بد من صدور حكم من الجهة المختصة وهي المحكمة المدنية ببطلانها وبما أنها لم تفعل ذلك ولم يتمسك أحد الخصوم أمامها بالبطلان فالورقة صحيحة . (ثانيا) أنه من المبادئ المقررة قانونا أن التزوير في ورقة رسمية يكون معاقبا عليه ولو كانت الورقة المذكورة باطلة لم يوجب في الاجرامات متى كان هذا البطلان خارجا عن ارادة مرتكب التزوير كما هي الحال في هذه القضية . وقضت محكمة النقض والإبرام بأن الاعلان الذي يحصل بمعرفة مندوب المحضرين بغير أن يحوز عليه ويعلم أمر الانتداب ليس إعلانا باطلا من أصله بل هو قابل للإبطال اذا طلبه المعلن اليه فهو إذن صحيح في الأصل وكل تغيير يحصل فيه بسوء القصد يكون تزويرا (إحالة مصر ١٩ ديسمبر ١٩٠٧ ، وجنايات مصر ٩ يناير ١٩٠٨ ، وقض ٢٩ فبراير ١٩٠٨ ج ٩ عدد ٥٧) .

ولكن حكم في قضايا أخرى بأن مندوب المحضر لا يحوز الصفة العمومية التي تخوله اعلان الأوراق إلا اذا انتدبه القاضي بأمر مخصوص يعلن في أول الورقة المراد

اعلانها ، فالذا لم يثبت هذا الاتسباب فلا يمكن اعتباره بصفة موظف أو مأمور
عمومي ، والورقة التي يعلنها تعد باطلة ولا تكون لها قيمة قانونا ولا يعاقب على التزویر
الذي يقع فيها (قضى ٢٤ مايو سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ٢١ و ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ شرائع ١
ص ٢١٧ واستئناف مصر ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٤ استئناف ٣ ص ١٥١ ، وحالة طعنا ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧
ج ٨ عدد ١١٤) .

٢١٣ - وحكمت محكمة استئناف مصر بأنه اذا كان العقد المزور هو عقد
بيع منصوص فيه على التبرع بائثن ولم يكن محررا على يد مأمور مختص فلا عقاب
على تزويره ، لأن البيع بهذه الصفة هبة اذا لمعنى للهبة إلا التملك بلا عوض غايه ،
وعقد الهبة اذا لم يكن موصوفا بعقد آخر يجب أن يكون رسميا وإلا كان لاغيا وباطلا
وبطلانه لفقدان هذا الشرط يجعله غير منتج لضرر ما ، وحينئذ لا تكون شروط التزویر
التي تستلزم العقوبة متوفرة (استئناف مصر ٦ يونيو سنة ١٩٠٠ ج ٢ ص ١٨١) .

ولكن محكمة الفشن حكمت بغير ذلك اذ قررت أن التزویر في العقد الباطل
يتمتع بجريمة خاب أثرها لسبب لأدخل لارادة الجاني فيه وبعد شروطا معاقبا عليه
كالتزویر في عقد بيع منصوص فيه على هبة التثن . وأخذت في هذا الحكم بنظرية
جارسون السابق ذكرها في العدد ٣٠٦ (الفشن الجزئية ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بحامه
عدد ٥١٧) .

٢١٤ - وحكم بأن من يزور سنداً بدين على قاصر يعاقب ولو أن السند
قابل للبطلان لجواز أن لا يتمسك القاصر بالبطلان (شراعية الجزئية ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٤
بحامه ٥ ص ٤٨ ، وهذا المعنى قضى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤ محاكم ٦ ص ٤٥١) .

٢١٥ - وأن تزوير عقد إيجار يعاقب عليه قانونا ولو كان المزور عليه مريضاً
في مرض الموت ، لأن العقود العرفية تستمد قوتها بمجرد التوقيع عليها من المنسوبة
إليه ، ولذلك فالضرر محتمل حصوله لو جرى تنفيذ ذلك العقد . ولا يمكن القول
بأن هذا العقد باطل من نفسه لصدوره في مرض الموت فلا يحتمل وجود ضرر
منه ، لأن بطلانه لا يتأتى إلا بعد رفع الدعوى من أولى الشأن وصدور حكم يبطلانه
(قضى ٢ يناير سنة ١٩٠٦ استئناف ٣ ص ٦٩) .

وأن القول بأن المادة ١٩٨٣ لا تنطبق على تزوير عقد بيع حصل في مرض الموت لأنه يكون باطلا قانونا ولا ينشأ عنه ضرر هو قول يخالف صريحا نص المادة ٢٥٤ وما بعدها من القانون المدني التي تقضي بأن عقد البيع الصادر في مرض الموت لصالح أحد الورثة يعتبر صحيحا إذا أجازته باقي الورثة ، وإذا كان البيع لتغير وارث يعتبر صحيحا أيضا بدون مصادقة الورثة بشرط أن لا يتجاوز البيع ثلث أملاك البائع . فيتضح من ذلك جليا أن العقود الصادرة في مرض الموت يجوز الحكم ببطلانها ولكنها ليست باطلة قانونا ، لأنه يجوز أن ذوى الشأن لا يطلبون بطلانها أو لا يصدر حكم بالبطلان ، وفي هذه الحالة إذا كان العقد مزورا فمن الممكن أن ينشأ عنه ضرر . ولذا فإن تزوير هذه العقود فعل معاقب عليه قانونا (نقض ١٣ أبريل سنة ١٩٠٧ استئناف ص ٧٠) .

٢١٦ - وقد تناول البحث أيضا موضوع المحررات الخالية من التوقيع ، وفرت المحاكم الفرنسية في هذا الصدد بين العقود العرفية والعقود الرسمية : ففي العقود العرفية تدون البيانات بمعرفة المتعاقدين فقط بدون وساطة أحد ، فينبى على ذلك أنه إذا خلا العقد العرفى من توقيع المتعاقدين فلا يبقى إلا محرر مبتور لا صفة ولا قيمة له . وأما في العقود الرسمية فالموظف العمومى هو الذى يدون الاتفاقات التى تقرر أمامه ويعطى المحرر الصبغة الرسمية بوضع امضاءه عليه ، فالعقد الرسمى الناقص أو القابل للبطلان بسبب إغفال بعض امضاءات أو بعض إجراءات جوهرية تبقى له مع ذلك ظواهر العقد الصحيح ، وقد ينفى بطلانه على من يهمهم أمره أو يؤدى إذا دفعوا بالبطلان الى قضايا بشأن السبب فى عدم التوقيع أو النتائج المترتبة على حوادث لاحقة لتحريره قد يتمسك بها الطرف الآخر على أنها تعتبر تصديقا على العقد بتنفيذه أو بشأن أى نزاع آخر يقوم بخصوص هذا العقد . على أن الموظف الذى يعبد بإرادته عن إتمام الجريمة بعد أن أثبت فى العقد بقصد الغش وقائع مزورة فى صورة وقائع صحيحة لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات (راجع الأحكام المتوّه عنها فى جارسون ن ٢١٥ وما بعدها) .

ويرى جارسون أنه إذا كان البطلان الناشئ عن خلو العقد من التوقيع راجعا الى طرف خارج عن إرادة الفاعل فإن الفعل يعاقب عليه على اعتبار أنه شروع في تزوير لا تزوير تام . وأما إذا كان عدم التوقيع على العقد راجعا إلى عدول الفاعل بإرادته عن إتمام قصده فلا جريمة ولا عقاب (جارسون ن ١٢٦) .

الركن الثالث - القصد الجنائي

٢١٧ - التروير من الجرائم التي تتطلب عند فاعلها قصدا معينا . فلا يكفي للعقاب عليه أن يكون تنفير الحقيقة قد ارتكب عن علم وإرادة، بل يجب أن يكون ارتكب بنية خاصة .

وقد اختلفت الآراء في تحديد هذه النية الخاصة .

فيرى شوفو وهيل أنه يجب أن يكون لدى المزور نية الاضرار بالغير (شوفو هيل ن ١٦٠) .

ويقول بلانش إنه يجب أن تتوفر عند المزور نية الاضرار بثروة الغير أو باعتباره (بلانش ن ١٢٧) .

ويعترض جارو على رأى بلانش وشوفو وهيل بقوله إن اشتراط نية الاضرار بالغير يضيق دائرة القصد الجنائي بلا مسوغ . فإن القانون لا يتطلب في المادة ١٤٦ ع ف سوى نية النقص فلا محل لاشتراط شيء آخر غير ذلك . وفي الغالب لا ينظر المزور إلى نتيجة التروير من وجهة الشخص الذي يمكن أن يضر به وإنما ينظر إليها من وجهته الشخصية . بل انه قد يرتكب التروير دون أن يقصد الاضرار بأحد ولا هم له إلا الحصول لنفسه أو لغيره على منافع أو مزايا غير مشروعة كالتهلص من واجب يفرضه القانون أو من خدمة واجبة قانونا أو الفرار من مراقبة البوليس أو من وجه السلطة . فالتية الخاصة التي يتطلبها القانون في عرف جارو هي نية الاحتجاج بالمحرر المزور على أمر ليس للزور حق فيه (جارو ن ١٣٩٠) .

ويرى جارسون أن النية في جريمة التزوير تقتضى أن يكون المزور عالماً
أوفى بإمكانه أن يعلم بأن المحزور المزور سيستعمل ضد من زور عليه (جارسون مواد
١٤٥ الى ١٤٧ ن ٣٩٨) :

٢١٨ - ويظهر أن القانون المصرى يشترط نية الغش في التزوير . فقد
نصت المادة ١٦١ ع التي تصاقب على التزوير المعنوى على أن يكون التفسير حاصلًا
”بقصد التزوير“ . وهذه العبارة يقابلها في النص الفرنسى لفظ (frauduleusement)
أى بقصد الغش .

ويجب توفر هذه النية أيضا في التزوير المادى المعاقب عليه في المادة ١٧٩
وإن لم يذكر ذلك صراحة في هذه المادة اذ لا محل للفرقة بين التزوير المادى
والتزوير المعنوى من هذه الوجهة . وإذا كان لذكر قصد الغش في المادة ١٨١
دون المادة ١٧٩ حكمة فهي كما يقول بعض الشراح أن طرق التزوير المادى
المخصوص عليها في المادة ١٧٩ ع تنبئ بطبيعتها عن قصد سرقتها، فنية الغش
يفترض وجودها في كل تزوير مادى وليس على النيابة اثبات هذه النية الخاصة بل
على المتهم إن أراد تبرئة نفسه أن يثبت أن هذه النية لم تكن موجودة . وذلك على
خلاف التزوير المعنوى، فقد يدون المحزور وقائع مزورة على اعتبار أنها صحيحة وهو
يمهل ما فيها من التزوير ، ولذا يجب قبل الحكم بإدائته لاثبات توفر القصد الجنائى
عنده إثباتا خاصا (جارو ٤ ن ١٤٢٦) .

٢١٩ - وأحكام المحاكم الفرنسية والمصرية ليست كلها على وتيرة واحدة
فما يتعلق بهذا البحث : فنما ما يشترط نية الغش ، ونما ما يتطلب نية الاضرار،
ونما ما يكفى بمجرد العلم (راجع فيما يختص بأحكام المحاكم الفرنسية جارسون ن ٤١٢ وما بعدها) .

٢٢٠ - وقد حكمت المحاكم المصرية بأن ركن القصد في التزوير يستلزم
وجود أكثر من مجرد العلم والارادة . فلا يوجد هذا الركن اذا لم يوجد سوء النية
وقصد الضرر . وإذا كان القانون المصرى مخالفا للشرائع الجنائية الأخرى التي نصت

على هذا الشرط فهو كالقانون الفرنسى الحالى ما عدا مادة واحدة إذ أنه لم ينص على شئ من هذه النقطه ، فيجب تفسيره إذن مثل القانون الفرنسى طبقا للبداى العامة فى مواد التروير . فلا عقاب على من يرتكب ترويرا فى قسيمة توريد تقود صادرة من محكمة بتغيير قيمة التقود واسم البائع بقصد إصلاح ذات البين بين والده وصهره بدون وجود سوء قصد ولانية إلحاق ضرر (قضى ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ ج ١٤ عدد ٥٧) .

٢٢١ - وأنه يجب لتحقيق النية الاناصة فى التروير أن يكون قد ارتكب بنية الاضرار بالغير . فاذا اتفق أشخاص وزوروا عقد رهن لمصلحة شخص آخر ولم يقصدوا بهذا التروير أى ضرر بالمجنى عليه وبالعكس تين من التحقيق ما يدل على اعتقادهم بأن ما تم بينهم وبين الشخص الذى كتب العقد لمصلحته كان لفائدة المجنى عليه للسعى فى خلاصه من التهمة المنسوبة اليه فلا عقاب عليهم من أجل هذا التروير (سيوط الابتدائية ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عمادة ٦ عدد ١١١) .

٢٢٢ - وأنه إذا حرر الزوج عقد بيع لزوجه يوم زواجه ليكون تأمينا للهر الذى تحزبه سند على حدة ، ثم دفع المهر وأخذ عنه مخالصة ، ولكن الزوجة لم تقبل بيع الأتيان اليه ثانية ، فحرر عقد بيع منها اليه ، فلا يكون مرتكبا لجريمة التروير قانونا لأنه لم يفعل سوى تقرير حقيقة واقعة ثبت للحكمة محبتها ، وكان حسن النية فيما فعل ولم ينتج عن فعله ضرر أو احتمال حصوله (قضى ديسبر سنة ١٩٢٢ ج ٢٦ عدد ١٠٩) .

٢٢٣ - وأنه إذا حكم على شخص بغرامة ، ولما ذهب المحضر لتنفيذ الحكم لم يجده بمقره وتقدم أخوه بدله متسما باسمه وقبل أن يسجن عوضا عن دفع الغرامة ، فلا عقاب متى اتضح أن المتهم كان فى حالة من البساطة والسذاجة ولكونه مقبلا معه فى ميثقة واحدة فهم أن الحكم بالغرامة على أخيه هو فى الحقيقة حكم عليهما معا وأنه يمكنه أن يفعل ما يفعله أخوه فقبل أن يحبس عوضا عنه فسنج باسمه وحسب مكانه (استئناف صبر ١٨ أبريل سنة ١٩٠٠ ج ٣ عدد ٤١) .

٢٢٤ - وأنه إذا اتفق الطرفان على التصحیح خارج الجلسة في دعوى مدنية وانصرفا، ولما ودى على القضية عاد نسب المدعى الذى كان يلاحظ الدعوى والذى كان يظنه المخاصم أنه هو المدعى وأفهم المخاصم المذكور بمحصول التصحیح، فطلب من المدعى أن يقرر ذلك أمام المحكمة وكان المذكور يجهل ما قام من الخطأ في شخصه لدى المخاصم، فتقدم للمحكمة وقرر بتنازله عن الدعوى باسم المدعى باعترافه أن صالحه مقرون بصالح المدعى وظهر أنه لم يكن يقصد إلحاق الضرر بنفسه المذكور وأن عمله ينحصر في أنه يتداخل جهلا منه فيما لا يعنيه، فإن سوء النية وهو ركن من أركان التروير يكون معيودا . ولا يكون هناك عقاب على ما وقع من المتهم ولا على المدعى عليه الذى لا دليل على اتفاهه مع المتهم الأول أو تخريضه أو مساعدته على ارتكاب جريمة التروير، كما أنه لم يأت شيئا من شأنه إدخال التش على هيئة المحكمة، وكل ما فعل أنه أراد الاستفادة مما وقع من المتهم الأول من الخطأ عن غير عمد، الأمر الذى لا يقع تحت طائلة القانون حتى مع احتمال سوء نيته (إسالة طعنا ١٧ بتاريخ ١٩١٢ ج ١٢ عدد ٥٢) .

٢٢٥ - وأنه لا يرتكب جريمة التروير في أوراق رسمية من حضر أمام المحكمة وتسمى باسم غيره في محضر الجلسة، إذا لم يتوفر في الدعوى سوء النية لدى المتهم كأن يكون قد حضر لا ليشنيد من حضوره بل لعقيدة بأنه يؤدى خدمة لموكله إذ في هذه الحالة لا يمكن القول بأن المتهم كان ينوى التروير لمصلحته (جنايات مصر ٦ مايو سنة ١٩٢٥ عمارة ٦ عدد ٢٦١) .

٢٢٦ - وأنه لا يعاقب أيضا من أجل التروير في أوراق رسمية من كلف من قبل أخيه بالذهاب الى المحكمة لسحب ورقة الاستئناف المرفوع منه ودفع باقي الرسم وقبده عنه لمرضه وحلول أجل القيد، فعلى بأمره وقصد قلم المحضرين ووضع اسم أخيه على دفتر التسليم واستلم ورقة الاعلان، لأنه لم يستلمها باسم أخيه إلا لتوكيله من قبله بهذا العمل لضيق الوقت فانصاع الى أمره وقصد رغبته باستلام الاعلان والتوقيع باسماء أخيه ولم يقصد بهذا التوقيع أى تروير ضد أخيه، بل عمل ماعمل

بحسن نية فسقطت عنه المسؤولية لعدم توفر القصد الجنائي (قضى ٣ مارس سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٤٧٠ سنة ٤٢ قضائية).

٢٢٧ - وأنه إذا كان الزوج مسجوناً وطلق زوجته بناء على طلبه بتوسط أحد أقاربه، وقال لقريبه هذا إنه ويكفي في تحرير وثيقة الزواج، فأخذ الزوجة لبلدة أخرى وتسمى باسم الزوج أمام المأفون وخالف الزوجة ونحوت الوثيقة بذلك، فلا عقاب لعدم وجود سوء النية لأن الطلاق وقع حقيقة من الزوج الذي كلف قريبه بتحرير الوثيقة، وبذلك لا أهمية لكون المتهم تسمى باسم الزوج تزورا، فانه في اصطلاح بسطاء الفلاحين يجوز أن يتصل الأب أو الخال اسم ابنه أو ابن أخته أو يتصف بصفة من صفاته، وهذا أمر شائع لا يرى فيه أحد منهم مكروها أو محزما، وما دامت واقعة الطلاق ثابتة فتغير الحقيقة حصل بدون قصد سيئ (استئناف ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢ حقوق ١٨ ص ٢٥).

٢٢٨ - وأن النية الخاصة في جريمة التروير التي اشترطها الشارع المصري لتطبيق المادة ١٨١ عقوبات هي نية الفسح حيث نص على أن يكون التغير حاصل «بقصد التروير» وهذه العبارة تقابلها في النص الفرنسي لفظة *frauduleusement* أى بقصد الفسح. وأن اشتراط نية الاضرار بالغير تضيق دائرة القصد الجنائي بدون مسوغ ما دام أن القانون لم يتطلب سوى نية الفسح، ويستوى بعد ذلك أن يكون المزور قد قصد الاضرار بالغير أو جرفه لنفسه فقط بغير تفكير في الاضرار بالغير. وأن القانون المصري صريح في عبارته فلا معنى لمحاولة تأويل أحكامه؛ فضلا عن أن هذه الأحكام مطابقة لأقوال العلامة جارو في هذا الصدد، واعتراضه على الشراح الذين خالفوه في الرأي وجيه. لذا يكون ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن النية الخاصة التي يتطلبها القانون إنما هي نية الاحتجاج بالمحرر المزور على أمر ليس للمزور حق فيه هو في محله ويتعين إذن عدم الإلتفات الى قد الطاعن عليه (قضى ١٨ يناير سنة ١٩٣١ ج ٣٢ د ٢٢).

٢٢٩ - وأن العمد في جريمة التروير يختلف عن العمد في الجرائم العادية الأخرى، إذ يشترط أن يكون الفاعل للتروير ارتكب ما ارتكبه بسوء نية وبطريق

النشء . فالشخص الذى يوقع باسم غيره على صحيفة افتتاح دعوى ويدفع عنها ربح الرسم ثم يستلمها بعد اعلانها من قلم المحضرين و يوقع باسم ذلك الغير على دفتر المحضرين لا عقاب عليه إذا ثبت أنه أجرى كل ذلك باتفاقه مع صاحب الشأن وبطريق التوكيل الشفوى . عنه وأن غرض المتهم هو تسهيل التقاضى للدعى ضد المدعى عليه ليتوصل المدعى الى الحصول على حكم بإخلاء الدكان موضوع الدعى فيستطيع المتهم فى هذه الحالة استئجار الدكان إذ أن نية النشء التى تتطلبها جريمة التزوير غير متوفرة وكذا نية الاضرار بالغير (إحالة أسوان ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٠ بمحكمة ١١ عدد ١٠٦)

٢٣٠ - وأن من يتسمى فى وثيقة زواج باسم غير اسمه الحقيقى بعد مرتبكا جريمة التزوير أوراق رسمية ولو كان قصده من ذلك أن يتقن تعقب البوليس له بسبب وضعه تحت المراقبة، لأن القصد الجنائى يتحقق بمجرد الظهور عمدا باسم غير الاسم الحقيقى مهما كان الباعث على هذا الظهور بالاسم المتحلل (تقرر أول نوفمبر سنة ١٩٢٢ قضية رقم ١٩٦٣ سنة ٩٣ قضائية) .

الفرع الثانى - فى إجراءات دعوى التزوير وبيان الواقعة فى الحكم

المبحث الأول - فى إجراءات دعوى التزوير

٢٣١ - تحقيق قضايا التزوير - تقضى تعليمات النائب العمومى بأنه يجب على النيابة أن تباشر بنفسها تحقيق قضايا التزوير فى الأوراق الرسمية . (مادة ٩٣ من التعليمات العامة) .

وإذا بلفت النيابة بمحصل تزوير فى مسألة شرعية وكانت منظورة أمام المحاكم الشرعية فلا تسير فى تحقيقها بل تبلغها للنائب العمومى ليدى ما يراه فيها . أما إذا كانت، لا تتعلق بقضية مرفوعة فيمكن للنيابة أن تسير فى تحقيقها (مادة ٩٤) .

والبلاغات التى تكون عن تزوير عقود أو أوراق أو شهادات أو إعلانات أو أحكام حررت فى الخارج يكتفى فيها بأخذ أحوال المبلغ تفصيلا ويبحث بالأوراق الى النائب العمومى لأخذ رأيه (مادة ٩٥) .

وإذا ورد النيابة بلاغ بمحصل تروير في أوراق عرقية فيجب عليها أن تستدعي المشتكى وتأخذ منه الاستعلامات الابتدائية عن بلاغه، فإذا ظهر أن الورقة المدعى بترويرها قدمت ضده أوضد أحد غيره في قضية مدنية مرفوعة أمام المحكمة فيفهم هو ومن قدمت ضده الورقة إذا كان شخصا آخر بأن يدعى بالتروير فيها بالطريقة المدنية ويكتفى بكتابة ذلك على البلاغ إن كان عمل عن هذا الأمر محضر ثم تبقى الأوراق بالنيابة حتى يفصل في الأمر مدنيا، ويراعى الاستعلام من وقت لآخر من المحكمة المدنية عما تم في الأمر خشية سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عن جريمة التروير. وأما إذا ظهر أن الورقة المدعى بترويرها لم تقدم في دعوى مدنية ولكن تبين للحق عند استجواب المشتكى والمتهم الذي يجب سؤاله في هذه الحالة أنه ليس من المحتمل أن يكون للدعاء نتيجة فتعبر المشتكى بأن له أن يرفع دعواه مباشرة وتحفظ الأوراق (مادة ٩٦) .

وإذا لم يكن لدى النيابة سعة في وقتها وكانت ظاهرة البلاغ يدل على فحاشة موضوعه، فلها أن تحيل استجواب المشتكى والمتهم على البوليس، وعليها في هذه الحالة أن تبين له الأوجه المطلوب تحقيقها (مادة ٩٧) .

وإذا ظهر بعد سؤال المشتكى والمتهم بمعرفة النيابة أو بعد تحقيق البوليس أنه من المحتمل أن تكون هناك نتيجة للدعاء فينبغي الاستمرار في التحقيق بمعرفة النيابة (مادة ٩٨) .

وإذا أحيل على النيابة الأهلية من النيابة المختلطة على مقتضى الاتفاق الذي حصل بينها وبين وزارة الحفانية شخص ثبت لاحدى الحاكم المختلطة أنه ارتكب ترويرا في أوراق حكمت بردها فيجب العناية التامة بتحقيق تهمة وإحالتها متى ثبت لديها على المحكمة (مادة ٩٩) .

٢٣٢ - علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية - الشرعية في مسائل التروير - إذا رفعت دعوى التروير للمحكمة الجنائية فهي التي تفصل

في صحة أو عدم صحة الورقة المدعى بتزويرها دون أن تحيل الفصل في هذا الشأن إلى المحكمة المدنية أو تنتظر حكمها ، لأنه من المقرر أن القاضي المختص بالفصل في جريمة مختص أيضا بتقدير العناصر المكونة لها والفصل في المسائل التي ترفع إليه بشأنها وبعبارة أخرى أن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع . وقد بينا ذلك في باب الاختصاص (أنظر العدد ٩٥) .

وقد حكم بأنه لا وجه لإيقاف سير دعوى التزوير الجنائية ضد الشهود على عقد مزور بصفتهم شركاء حتى يفصل من المحكمة المختلطة في أمر السند المزور المقدم لها في الدعوى المرفوعة من الفاعل الأصل الأجنبي بحجة أنه يمكن أن يحكم بصحة السند من تلك المحكمة ويصبح الشركاء برئين من تهمة الاشتراك في التزوير ، لأن من المبادئ القانونية أنه لا يجوز إيقاف الدعوى الجنائية حتى يقضى في دعوى مدنية لأن الدعوى الجنائية تهم النظام العمومي (قضى ١٤ أبريل سنة ١٩٠٦ ج ٧ عدد ٩٦) .

٢٣٣ — وإذا رفعت الدعوى على شخص بتهمة تزوير عقد زواج أو وثيقة طلاق أو إعلام شرعي فليس للحكمة الجنائية أن توقف الفصل في هذه التهمة حتى تفصل المحكمة الشريفة في صحة الزواج أو الطلاق أو في موضوع الإعلام لأن الحكم في جريمة التزوير لا يتوقف على الحكم في هذه المسائل .

وقد حكم بأنه من الأصول القانونية أن القاضي ليس له أن يوقف الحكم في أمر رفع إليه وهو من خصائصه إلا إذا توقف الحكم فيه على الحكم في شيء آخر ليس من خصائصه ، والحكم في جريمة تزوير وثيقة طلاق لا يتوقف على الحكم بصحة الطلاق أو بصحة عقد النكاح وعدمه ، لأن البحث في هذه الجريمة منحصر فيما إذا كانت ورقة الطلاق مزورة أم لا ومن هو فاعل التزوير ، وتزوير ورقة الطلاق لا يسبب الطلاق في حد ذاته إذ يتأتى أن يكون ثابتا من طريق آخر كما لا يسبب اختصاص القاضي الشرعي لأنه لم يقض صراحة أو ضمنيا بصحة أو عدم صحة الطلاق أو النكاح (قضى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ قضا ٤ ص ٢٧٢ ، وبهذا المعنى استئناف مصر ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٧ قضا ٥ ص ٢٧٢ ، ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ ص ١٦٩) .

وأنه إذا رفعت الدعوى على المتهم بتهمة تزوير بمحضره أمام المأذون بصفته
وكيلا عن أخته وتحريم عقد الزواج بناء على هذه الدعوى فليست المحكمة الجنائية
ملزمة بإيقاف النظر في الدعوى حتى تفصل المحكمة الشرعية في صحة أو عدم صحة
عقد الزواج ولا يتابع الحكم الذي يصدر فيها ، لأن القواعد القانونية تقضى بأن
القاضي في الدعوى يجب عليه أن يقضى في جميع المسائل المتعلقة بها أو المنفردة
عنها، ولا يوجد نص في القانون المصرى يلزم القاضي بإيقاف الحكم في الدعوى
في مثل هذه الحالة، والمحكمة الجنائية لا تستعرض للزواج بشئ ما إلا من جهة كونه
قائما على توكيل ثبت تزويره (استئناف مصر ٨ مايو سنة ١٨٩٨ قضاة ٥٠٠ ص ٣٤٦، واستندرية
الإبتائية ٢ مارس سنة ١٨٩٨ محاكم ٩ ص ١٥٦٠) .

وأنه ليس للمحكمة المرفوع لها تهمة تزوير إعلام شرعى بثبوت وراثته بأن ادعت
التهمة كذبا أن زوجها توفى وهي في عصمته وأيدت دعواها بشهود ، أن توقف
الفصل في هذه التهمة سواء اعتبرت تزويرا بالكتابة أو تزويرا في القول بالكذب
في الدعوى والإقرار في الشهادة الى أن يظن في الإعلام الشرعى ويفصل فيه شرعا ،
بعدم توقف الحكم في وجود الجريمة وتوفر شرائطها على ما يبحث فيه المجلس العلمى
من جهة كون الحكم مطابقا للشرع أو غير مطابق ، والمحاكم الجنائية مختصة بالبحث عن
وجود الجنايات ومركبتها اختصاصا مطلقا لم يكن معلقا على شرط ولا مقيدا بقيد
فلا يمكن أن يوقف سير الدعوى العمومية أمامها حتى يفصل قاض آخر في موضوع
مرتبط بها بل الأمر بالعكس وهو أنه يلزم أن سير الدعوى جنائيا يتوقف سيرها مدنيا
(استئناف مصر ١٤ مارس سنة ١٩٠٠ ج ٢ ص ٧٧، وبكس ذلك استئناف مصر ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩١
حقوق ٦ ص ٣٥٨، ١١ مايو سنة ١٨٩٢ حقوق ٧ ص ٤٥٩) .

المبحث الثاني - في بيان الواقعة في الحكم

٢٣٤ - يجب على المحكمة بيان واقعة التزوير بيانا كافيا يتسنى معه التحقق

مما اذا كان القانون طبق تطبيقا صحيحا أم لا .

٢٣٥ - ذكر تاريخ التزوير ومحل وقوعه - فيجب أن تبين

المحكمة تاريخ التزوير والجهة التي حصل فيها، وقد قررت محكمة النقض والابرار أن عدم

بيان تاريخ التروير في الحكم المطعون فيه بمدد مدم بيان الواقعة ويوجب بطلان الحكم (قضى ٦ فبراير سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ يونيو ١٧).

ويتنقض الحكم لنقص في بيان الواقعة اذا ذكر فيه تاريخ الورقة المزورة والمضمر الذي عمل وقت ظهور التروير ولم يذكر فيه تاريخ ارتكاب التروير (قضى ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٢١٨).

وايس من اللازم اعتبار تاريخ العقد المزور التاريخ الحقيقي لأن في استطاعة المزور وضع التاريخ الذي يوافقه في العقد الذي يزوره . ولقضية الموضوع أن يبينوا نهائيا التاريخ الحقيقي لارتكاب التروير دون أن يكون لهكمة النقض مراجسته (قضى ٤ فبراير سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٢٠٦).

٢٣٦ - ولكن لا يتنقض الحكم لعدم ذكر تاريخ التروير، اذا حكم على شخص بعقوبة واحدة لارتكابه جرمين تروير واستعمال وذكر تاريخ الاستعمال، فان عدم ذكر التاريخ الذي حصل فيه التروير لا تأثير له على سقوط الحق بمضى المدة إذ لكل من جرمين التروير والاستعمال فما يتعلق بمضى المدة مبدأ يخالف الآخر، فلو سقط الحق في جريمة التروير بمضى المدة فان جريمة الاستعمال تبقى معاقبا عليها متى كانت الوقائع التي حصلت لم تمض عليها ثلاث سنوات قبل رفع الدعوى. (قضى ١٠ يناير سنة ١٩٠٤ ص ٩٩ وهذا المعنى ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ ص ٦٦ مدد ٢٧، و ١٤ مارس سنة ١٩٠٨ ص ٩٦ مدد ١٠٧).

٢٣٧ - كذلك لا يتنقض الحكم لعدم ذكر محل ارتكاب التروير اذا اقترنت جريمة التروير بجريمة استعمال المهرات المزورة وارتبطت هذه بتلك ارتباطا لا قبل التجزئة، فقدم المتهم الى المحكمة التي وقعت بدايتها جريمة الاستعمال لعدم الاحتذاء الى مكان ارتكاب جريمة التروير. ثم عليه من أجل ذلك الارتباط بعقوبة واحدة من الجرمين . فقد كان يجوز بسبب الارتباط أن يقدم المتهم الى المحكمة المختصة بنظر احدي الجرمين ولو كان مكان ارتكاب الجريمة الأخرى معروفا، لأن مصلحة المتهم نفسه تقتضي ذلك ونقض القانون يوحى به وإن لم يوجب صراحة (قضى ١٢ مايو سنة ١٩٣٠ ص ١١ مدد ٢٥ وهذا المعنى قضى ٢ يناير سنة ١٩٠٤ ص ٥ مدد ٩٥).

٢٣٨ — تعيين المحرر المزور — ويجب أن يشتمل الحكم على بيان ما يشخص المحرر المزور . فإذا كان عقد بيع أطيان مثلا وجب أن يبين تاريخ العقد وتاريخ ونمرة تسجيله إن كان مسجلا وتاريخه الثابت إن كان ذا تاريخ ثابت فقط وبمقدار الأطيان المبيعة به والجهة الواقعة هي فيها وذلك فوق البيانات الخاصة بأركان الجريمة (قضى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢١٢٦ سنة ٤٦ قضائية) .

وإذا كان مخالصة وجب بيان هذه المخالصة من جهة التاريخ ومن جهة المبلغ وما هو الدين الذي أعطيت المخالصة بسببه ومن هو المدين به ومن هو المدين فيه (قضى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٣٣٣ سنة ٤٦ قضائية) .

٢٣٩ — بيان أركان الجريمة — ويجب أن تبين المحكمة الأركان المكونة للجريمة بالتروير .

٢٤٠ — بيان طرق التزوير — فيجب أن تبين الطريقة التي وقع بها التزوير، لأنه لما كان القضاة يعاقب على التروير الذي يرتكب بطرق ذكرها على سبيل المحصر فيكون الحكم الذي يصدر بالأدانة في قضية تزوير بدون بيان طريقة وقوع التزوير حكما معيا لنقص جوهرى في بيانه . وقد أصدرت محكمة النقض أحكاما كثيرة في هذا المعنى (انظر قضى ٨ مايو سنة ١٨٩٧ قضاء ٤٠ ص ٤٣٦٣ و ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧ قضاء ٤٠ ص ٤٢٩ و ١٢ فبراير سنة ١٨٩٨ قضاء ٥ ص ١٦٨ و ٢ أبريل سنة ١٨٩٨ قضاء ٥ ص ٢٢٣ و ١١ مارس سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ ص ١٤٦ و ١٣ يناير سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ ص ٢٢٥ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ج ٢ ص ٣١٥ و ٢ مارس سنة ١٩٠١ ج ٣ عدد ٢٩ و ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠١ ج ٤ عدد ١ و ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ج ٥ عدد ٧٢ و ٤ يونيو سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ و ٢٠٧ و ٢١ مارس سنة ١٩١٤ شرائع ١ ص ١٤٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ج ٢٤ عدد ١٦ و ٦ يناير سنة ١٩٢٥ عمادة ٥ عدد ٥٠٠ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢١٤٢ سنة ٤٦ قضائية و ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٩٧ سنة ٤٧ قضائية) .

٢٤١ — وقد قضت محكمة النقض والابرارم في بعض أحكامها بأنه إذا وقع التزوير بطريقة التوقيع على محرر بنجم المحنى عليه بدون علمه، فلا يكفى القول بأن المتهم وقع بنجم المحنى عليه بشير علمه، بل يجب بيان كيفية حصول المتهم على الختم

إن كان بطريق السرقة أو الأمانة على الختم أو العنود عليه بعد ضياعه مثلا . فإذا خلا الحكم من هذا البيان كان ذلك عيا جوهريا موجبا لنقضه (قضى أزل ديسمبر سنة ١٩٢٤ مجامعة عدد ٣٥٢، وه مايو سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٧٤٤ سنة ٤٢ قضائية، وأزل فبراير سنة ١٩٢٦ مج ٢٧ عدد ٧٨ مجامعة ٧ عدد ١٤٤) .

٢٤٢ - ولكنها حكمت بعد ذلك بأنه متى ثبت لدى المحكمة صحة واقعة التروير كان لها أن تستنتج الطريقة التي بلغا إليها المتهم في ارتكاب هذا التروير من مجموع الوقائع التي تضمنتها أوراق القضية مادام الاستنتاج مقبولا ولا يتعارض في شيء من الوقائع الثابتة . فإذا قرر المتهم بلسان الدفاع عنه أمام المحكمة أنه هو الذي كان يتولى شئون والده وأن أخواته البنات كن في بيوت أزواجهن ثم جاءت المحكمة بعد هذا واستنتجت أن طريقة تروير عقد البيع كانت بواسطة التوقيع خلسة على ذلك العقد بختم الوالد وبدون علمه كان استنتاجها قرين الصحة لأنه هو الذي يملك العقل ويمثل عليه أقوال المتهم نفسه (قضى ٦ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٣١٥ سنة ٤٧ قضائية) . وأنه يكفي في بيان واقعة التروير الذي يرتكب بالتوقيع بختم المخني عليه بدون علمه أن يكون قد ثبت أن الختم توقع به على بياض وأن يكون البياض ملء من بعد جدارة السند وأن يكون المتهم غير متنازع في سبق ضياع ختم المخني عليه . - يكفي ذلك للاعتقاد بوقوع التروير من المتهم صاحب المصلحة (قضى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٦٦ سنة ٤٦ قضائية) .

٢٤٣ - بيان ركن الضرر - يجب أن يظهر من الحكم وجود ضرر على الأقل محتمل . ولكن يتعين في هذا الصدد التفرقة بين حالتين : (أولا) إذا كانت المحرر يستلزم بطبيعته حصول ضرر منه للغير فليس من الضروري أن يشمل الحكم على بيان خاص صريح بشأن هذا الضرر . (ثانيا) أما بالنسبة للحركات الأخرى التي لا يترتب عليها بطبيعتها احتمال وقوع ضرر للغير فيجب أن يشمل الحكم على بيان صريح أو على الأقل على بيان ضمني لا يدع عملا للشك في وجود هذا الركن (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٨٦٥، وجارو ن ١٤٧٥، وبلانش ن ٢٣٢، وريانمولا ن ١٣٣٥، وملحق فالوز تحت كلمة تروير ن ١٩٨) .

٢٤٤ — فتتطبق القاعدة الأولى على التزوير الذي يقع في المحررات الرسمية. فقد ذكرنا فيما سبق أن التزوير في هذه المحررات يقترب عليه دائما احتمال حصول ضرر وهو على الأقل الضرر الناشئ عن ضياع الثقة التي يجب أن توجد في كل ورقة صادرة من السلطة العمومية. وبناء عليه يثبت الضرر حتما من الصفة الرسمية للورقة المزورة (جارسون ن ٨٦٩ وما بعدها).

وتتطبق هذه القاعدة أيضا على المحررات العرفية التي أعنت لأن تستخدم كطريقة لإثبات صفة أو حق، كعقد بيع أو إيجار أو سند دين أو غالية (جارسون ن ٨٨٣ وما بعدها).

٢٤٥ — وأما القاعدة الثانية فتتطبق على المحررات التي ليست ممتعة لأن تستخدم كطريقة لإثبات صفة أو حق، كالخطابات والشهادات الطبية (جارسون ن ٨٩٢ وما بعدها، وجارو ن ١٤٧٥).

٢٤٦ — وإن وجود الضرر أو احتمال وجوده في جريمة التزوير مسألة تتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع (قض ١٧ أبريل سنة ١٩١٥ شارع ٢ ص ٢٤٦ و ١٤ ديسمبر ١٨٩٦ قضا ٤٠٨ ص ٨٢ و ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ ج ٩ عدد ١٠٨).

٢٤٧ — بيان القصد الجنائي — لما كان القصد الجنائي من الأركان الأساسية لجريمة التزوير يجب نبذنا بيان هذا القصد في الحكم (جارسون ن ٨٥٠، وجارو ن ١٤٧٥، وجرانولان ن ١٣٣٣، وطق فلورنحت كلة تزوير ن ١٧٠). وليان القصد الجنائي قد استعملت المادة ١٨١ ع عبارة « بقصد التزوير » ولكن ليس من المهم استعمال أية عبارة خاصة للدلالة على هذا الركن.

٢٤٨ — على أنه يجب التفرقة أيضا في هذا انصدد تبعا لطبيعة المحزور والطرق المستعملة في التزوير. فقد سبق أن ذكرنا (بالعدد ٢١٨) أن طرق التزوير المبادئ المنصوص عليها في المادة ١٧٧ ع تنفي بطبيعتها عن قصد مركبها بخلاف طرق التزوير المنوى فإنه لا يتجع عنها حتما هذا القصد. ينفي مل ذلك أنه إذا كان المحزور المزور أو كانت طريقة التزوير تتضمن بطبيعتها إثبات أن المتهم قد أتى

الفعل بقصد التزوير فلا موجب لذكر هذا الركن بعبارة صريحة لأنه يكون حيثنذ
ميتا بما فيه الكفاية بذكر نوع المحزور وظروف تزويره . أما إذا كان القصد الجنائي
لا يشع حتما من نوع المحزور ولا عن طريقة التزوير فيجب أن ينص عليه في الحكم
صرحة (جاء ٤٨٤ و ١٣٩٢ و ١٣٩٢ و ١٣٩٢ و ١٣٩٢) .

وقد قررت محكمة النقض والابرام في قضية استعمل وصلين مزورين، أنه إذا
جاء في الحكم أن المتهمين دفعا مبالغ ٢٢ جنبها و ٦ جنبها وأخذ وصلين بهما
وبدلا من أن يقدموا هذين الوصلين كما استلهاها قديما هما بعد تغيير الأرقام وجعلها
١٢٢ و ٦٠ فلا يتأتى أن يجهلا تغيير الوصلين لأن المبالغ المكتوبة فيهما ليست هي
المبالغ التي دفعاها فلا يكون من المحتم في مثل هذه الحالة أن يقال بأنهما كانا يحملان
بترور الورقة لأن ذلك يؤخذ حتما من سرد الوقائع في الحكم (نقض ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢
ج ٤ ص ٤٧) .

٢٤٩ - وجود سوء القصد مشكلة متعلقة بوقائع الدعوى يفصل فيها
لاضى الموضوع نهائيا بدون أن يكون لمحكمة النقض أن تخوض في تلك المسألة
(نقض ١٣ ديسمبر ١٨٩٦ فشا ٤٠ ص ٨٢) .

الفرع الثالث - في التزوير في الأوراق الرسمية

Du faux dans les actes publics

٢٥٠ - تعريف التزوير في الأوراق الرسمية - يقع التزوير
في ورقة رسمية متى كان تغيير الحقيقة حاصل في محموله في الظاهر أو في الحقيقة
صفة مجرد رسمي (جاء ٤٨٤ و ١٤٠٧) .

٢٥١ - النصوص التي تعاقب عليه - وهو إما أن يقع من
موظف عمومي في أثناء تأدية وظيفته، فيقع حيثنذ تحت نص المادة ١٧٩ ع إذا
كان التزوير ماديا، والمادة ١٨١ ع إذا كان التزوير معنويا. ولما أن يقع من أحد
الأفراد أو من موظف عمومي ولكن في غير تأدية وظيفته : فإذا كان التزوير ماديا

فانه يقع تحت نص المادة ١٨٠ ع؛ وأما إذا كان ممنويا فان القانون لم ينص على عقاب خاص لمن يرتكبه من الأفراد، ولكن يمكن عقابهم بصفة شركاء في الجريمة المتصوص عليها في المادة ١٨١ ع ولو لم ترفع الدعوى على الموظف العمومي سلامة نيته (قضى ٢ أبريل سنة ١٩١٠ ع ١١ عدد ١٠٢ و ٢٦ يولي سنة ١٩١٠ ع ١٢ عدد ١).

واليك نص المواد المذكورة :

مادة ١٧٩ — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته ترويرا في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأمبرية سواء كان ذلك بوضع إمضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

مادة ١٨٠ — كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب ترويرا بما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشرين .

مادة ١٨١ — يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد التروير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجها بها أو يحمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع طبعه بترويرها أو يحمله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

٢٥٢ — شرائطه — التروير في الأوراق الرسمية يتطلب عدا الأركان العامة السابق بينها وجود محرر رسمي . ويشترط فوق ذلك لتطبيق المادتين ١٧٩ و ١٨١ ع أن يكون قد ارتكبه موظف عمومي في أثناء تأدية وظيفته .

وقد تهتم القول بأن الضرر ينعدم متى كان التروير واقعا على بيانات لم يكن الغرض من المحرر إدراجها به . ولعلنا نشترط هنا أهمية كبرى لأن المحررات الرسمية معتدة دائما لأن تكون حجة بما يرد فيها .

٢٥٣ - وسنين فيا على: (١) ما هي الأوراق التي تعتبر رسمية . (٢) ما هي البيانات التي أعادت تلك الأوراق لاثباتها بها ، (٣) من هم الأشخاص الذين يجب اعتبارهم موظفين عموميين . وستكلم عن الأمرين الأولين معا في مرض الكلام على كل نوع من أنواع المحررات الرسمية، ثم تتكلم عن الأمر الثالث على حدة .

٢٥٤ - الأوراق الرسمية - عبرت المادة ١٧٩ ع عن الأوراق الرسمية بالسندات والأوراق الأميرية، وفي النص الفرنسي للسادة عبر عنها بعبارة (actes publics) أى عقود عمومية . أما القانون الفرنسي فعبر عنها بعبارة (écritures publiques et authentiques) أى محررات عمومية ورسمية .

والمحرد العموى أو الرسمى هو الذى يحوزه موظف عموى غنص ببحريره بمقتضى وظيفته أو ينسب زورا الى موظف عموى غنص ويعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه (جارد ٤ ن ١٤١٠ و ١٤١٢ ، واستضاف مصر ٢٢ نوفمبر ١٨٩٩ ج ١ ص ٤٣) .

ويقال بصفة أخص إن التروير فى المحررات العمومية هو الذى يقع أو يعتبر أنه وقع من موظف عموى، وإن التروير فى المحررات الرسمية هو الذى يصدر أو يعتبر أنه صدر عن أحد المأمورين العموميين المكلفين بتحرير بعض العقود كالموثقين والمحضرين وغيرهم . ومن المسلم به فى فرنسا أن هذه التفرقة بين التروير فى المحررات العمومية والتروير فى المحررات الرسمية هى تفرقة نظرية محضة وليس لها أقل أهمية، وأن لفظي (publiques et authentiques) المستعملين فى القانون الفرنسى يعتبران مترادفين (جارد ٤ هاش ص ١٩٩ ، وجارسون ن ٤٥٨ ، وبلانش ٣ ن ١٥٧٢) .

أما محكمة النقض والابرام المصرية فقد قررت فى حكم لها أنه يوجد اختلاف أساسى بين عبارتي عقد رسمى وعقد عموى، ولكنهما يشيران الى عقد واحد ينظر اليه من وجهتين مختلفتين : فان عبارة «عقد عموى» تختص بصفة الشخص المحرر للعقد، مع أن عبارة «عقد رسمى» تختص فقط بقوة الإثبات الخاصة به فيما يتعلق

بالأموال الواردة بالعقد والتي رآها الموظف العمومي أو سمعها أو حققها أو أجراها بنفسه طبقاً لأموريته . ومن الخطأ إيراد مطابقة بين «التروير في أوراق عمومية» وبين «الطنن بالتروير» مع أن الطنن بالتروير مقتون نمونيا برسمية العقود، وعليه فإن الصفة الرسمية لا تشمل كل البيانات الواردة في «عقد عمومي» ويموز إذن أن يرتكب الأفراد جنائية التروير في أوراق عمومية بدون أن يكون هناك اضطراب لاتباع طريق الطنن بالتروير إذا كانت إقراراتهم كاذبة (بلانويج ١ حاشية الفقرة ١٩٥) ويستنتج من ذلك أن الشخص الذي يزور الجزء غير الرسمي من عقد عمومي سواء كان فاعلاً أصلياً أو شريكاً يجوز أيضاً أن يكون مرتكباً للتروير في ورقة رسمية متى توفرت في عمله الشروط المنصوص عنها بقانون العقوبات . ولكن لا يستتبع مطلقاً مما يتسلم أن جميع الإقرارات الكاذبة التي يدونها ذوو الشأن في عقد عمومي تكون ترويراً في ورقة رسمية لأن ذلك مخالف لجميع الآراء والأحكام القضائية الحديثة وإن كان كثير من المؤلفين كانوا موافقين على هذا المبدأ الشديد، ولكنها يجوز فقط أن تكون ذلك التروير إذا توفرت فيها من جهة أخرى كل أركان هذه الجريمة التي هي التفتير في موضوع العقد أو في أحواله بأحدى الطرق المينة بنوع المحصر في المادة ١٨١ ع (قضى ٥ يونيو سنة ١٩١٥ شرائع ٢ ص ٢٩٧) .

وقد رقت في حكم آخرائه من الخطأ الخلط بين العقد العمومي والعقد الرسمي والقول بأن التروير لا يعاقب عليه إلا إذا وقع في الأجزاء الرسمية من العقد العمومي أي التي يخرج بها مدنيا ما لم يطنن فيها بالتروير . وقد وجهت محكمة النقض بحكمها الصادر في ٥ يونيو سنة ١٩١٥ النظر صراحة إلى هذا الالتباس مرتكبة على بلانويج بالأخص حيث ذكر أن الشخص الذي يزور الجزء الغير رسمي من عقد عمومي سواء كان فاعلاً أصلياً أو شريكاً مع فاعل أصلي مرتكباً للجريمة عن علم بها أو مع فاعل أصلي حسن النية يجوز أيضاً أن يكون مرتكباً للتروير في ورقة متى توفرت في عمله الشروط المنصوص عنها في قانون العقوبات ولا لزوم لتوفر شروط غيرها، وذلك

الشروط التجية هي المنصوص عنها في المادة ١٨١ ع (قضى ٢٤ يونيو سنة ١٩١٦
شراخ ١٠٠٠ ص ١٠٠).

٢٥٥ — والمحركات العمومية أو الرسمية على أنواع . وقد ذكرت منها
المادة ١٧٩ الأحكام والتفاريروالمحاضر والوثائق والسجلات والدفاتر، وأردفت
ذلك بقولها « أو غيرها من السندات والأوراق الأميرية » مما يدل على أن هذا البيان
قد ورد في المادة على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

وقد قسم بعض الشراح المحركات العمومية والرسمية الى أربعة أقسام :
(١) المحركات السياسية التي هي من عمل السلطات العليا في الدولة ، كالقوانين
والمراسيم والمعاهدات . ويلاحظ أن المادة ١٧٤ ع تعاقب على تدوير القرارات
والأوامر العالية والقرارات الصادرة من الحكومة .

(٢) المحركات الإدارية وهي التي تصدر من الجهات الادارية أو من مندوبي
المصالح العمومية المختلفة ، كالقرارات والمنشورات والسجلات العمومية ودفاتر
المواليد ودفاتر الوفيات ودفاتر الانتخاب وحالات البريد .

(٣) المحركات القضائية وهي التي يحررها الموظفون المكلفون بالانهام
أو التحقيق أو الحكم أو مساعدو أولئك الموظفين ، كالأحكام ومحاضر التحقيق ومحاضر
الخبراء وتقاريرهم .

(٤) المحركات المدنية الصادرة بين أولى الشأن على يد مأمور رسمي مختص
بصريها ، كالمعقود الرسمية ومعقود الزواج وإشهادات الطلاق وأوراق المحضرين الخ
(جاردج ن ١٤١١ ، وشوفروم ن ٢٧٧) .

وهذا التقسيم نظري أيضا وسوف لا تنقيد به فيما نذكره من البيانات في هذا
المسند .

٢٥٦ — وقبل أن نأتي على ذكر هذه البيانات يجب ملاحظة ما يأتي :
(أولا) ليس من الضروري لتكوين جريمة التدوير في المحركات الرسمية أن يكون
الموظف عالما بالتدوير أو النير الذي في المحرر المنسوب له ، بل يكفي أن يكون

جسم الجريمة قد جعل على شكل محرور رسمي وأن يكون قد نسب زورا الى موظف
عمومي (جارو ٤٤١٢ ن ١).

(ثانيا) يجب أن يكون المحرور المزور مصطبعا بصيغة رسمية بأن يستعمل على
إمضاء ولو وهمي للموظف المختص بإثبات ماورد فيه فيما يلزم فيه الامضاء أو يحمل على
حالة من الصورة والوضع لا تضاف لغيره فيما لا يلزم فيه إمضاء
(ثالثا) يجوز أن تقع جناية التزوير على صورة المقعد الرسمية كما يجوز أن تقع
على أصله (جارو ٤٤١٢ ن ١).

٢٥٧ - ويلاحظ أيضا أن القانون يحى رسمية المحررات بغض النظر عن
الجنسية . وبناء عليه يدخل في حكم المحررات الرسمية المحررات الأجنبية المصطبغة
بالبصغة الرسمية بحسب قوانين البلاد التي حررت أو تحرز فيها . فن زور شهادة
ميلاد أو وثيقة زواج أو شهادة طبية عليها إمضاء مزور لموظف عمومي في بلد
أجنبي أو زور أوراقا أو سندات مالية صادرة من خزانة حكومة أجنبية يرتكب
تزويرا في محررات رسمية لا مجرد تزوير في محررات عرفية (جارو ٤٤١٣ ن ١).

٢٥٨ - ولا يكون الموظف مختصا بتحرير الأوراق الرسمية إلا إذا كان
تحريرها مفروضا عليه بمقتضى القوانين أو اللوائح (قضى ٢٨ فبراير ١٩١٤ م ١٥
عدد ٥٤٤).

٢٥٩ - والمحرر الصادر عن موظف عمومي مختص أو المنسوب كذبا
الى هذا الموظف يعتبر رسميا من حيث صفة التزوير حتى بالنسبة للبيانات التي
لا يحتاج في إثبات عكسها الى الطعن بالتزوير . ذلك لأنه يجب التمييز بين قوة
الإثبات في المحرر الرسمي وبين الأركان المكونة لجريمة التزوير ، فانه لا نزاع من
جهة في أنه لا تعتبر حجة لحين الطعن بالتزوير سوى البيانات الخاصة بما شاهده
الموظف أو حققه بنفسه ، ولكن من جهة أخرى الاقرار المزور الذي يحصل من
أحد الأفراد الى الموظف العمومي الذي يعطيه القانون صفة قبول وإثبات الواقعة

الجهة له يعتبر تدويراً في محرر رسمي إذا لا يوجد أحد ارتباط بين المستطين (بلد) ٤
ن ١٤١٤، رقتن ٢ أبريل سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ١٠٢٠٢، و٥ يونيو سنة ١٩١٥ شرائع ٢ عدد
٢١٥، و٢٤ يونيو سنة ١٩١٦ شرائع ٤ ص (١٥٥).

٢٦٠ - تطبيقات : دفاتر المواليد والوفيات والصور
المستخرجة منها - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ على
أن تبلغ المواليد والوفيات وتفيد في الدفاتر المخصصة لذلك . ونصت المادة الثانية
منه على أن تكون دفاتر قيد المواليد والوفيات على نسختين أصليتين، ففي الجهات
التي يوجد بها مكاتب صحة تحفظ النسختان بمكتب الصحة، وفي الجهات الأخرى
تحفظ إحداها عند العمدة والأخرى عند الصراف . ونصت المادة ٦ و ١١ على
أن التبليغ عن المواليد والوفيات يكون لمكتب صحة الجهة التي حصلت فيها الولادة
إن كان بها مكتب صحة والا يكون التبليغ إلى العمدة أو إلى الشخص الذي
في عهده الدفاتر . ونصت المادة الخامسة على أنه يعطى للبلد في وقت القيد صورة
منه مصدقا عليها من في عهده البتة ومن العمدة أو نائبه بمطابقتها للأصل وأن لكل
شخص الحق في أخذ صورة أى تبليغ عن ميلاد أو وفاة متى أعطى البيانات الكتابية
عنها ويصدق عليها بالصفة التي تقدم ذكرها .

دفاتر المواليد والوفيات والصور المستخرجة منها بمعرفة من في عهده هذه
الدفاتر أو من العمدة أو نائبه ، هي محروقات رسمية الفرض من تحريرها إثبات
الولادة أو الوفاة .

وقد حكم بالنسبة لدفاتر المواليد بأن اصطلاح شهادة ميلاد بقصد الاحتياق
باحدى المدارس والتوقيع عليها باضضاء منزور للصراف أو العمدة المختص بتحريرها
واعتبارها مستخرجة من دفتر رسمي كل ذلك بعد تدويرا ما دام لها الشكل الأساسى
لورقة رسمية سيما إذا كان قيد المواليد في دفاتر عمدة لذلك رسميا أمرا مقروا وحاصلا
من قبل تاريخ ميلاد المتهم أى من تاريخ الأمر العالى الرقم ٩ يونيو سنة ١٨٩١ ،
والضرر محتمل لأن هذه الشهادة الرسمية قد تكون أساسا لإثبات السن في مسائل

أخرى غير الغرض الذى زورها المتهم من أجله (تقضى ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ ع ١٤ مد ١٠٠) .

ولكن اصطناع شهادة ميلاد والتوقيع عليها من حلاق الصحة باسمه وصفته الحقيقية لا يعد ترويرا معاقبا عليه، لأن المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (الذى استبدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢) قضت بأن قيد المواليد فى القرى يكون فى دفتين: أحدهما عند الصراف، والآخر عند العمدة. وقضت المادة الرابعة من الأمر العالى المشار إليه بأن صور تناكر المواليد التى تعطى لنوى الشأن تستخرج بمعرفة الشخص المودعة عنده الدفاتر المذكورة . ويتضح من ذلك أن العمدة والصراف هما المختصان دون سواهما بإعطاء صور تناكر المواليد من واقع الدفاتر المودعة عندهما وأن لا دخل لحلاق الصحة فى شئ منها، فكل صورة من تلك الصور موقع عليها من الحلاق لا قيمة لها لصدورها من موظف غير مختص بالمرء . وبما أنه يشترط لتطبيق المادة ١٨١ ع أن يكون التروير واقعا من الموظف فى ورقة تحريرها مختص بوظيفته كما يؤخذ من نصها الواضح بصريح العبارة فيلجج عن ذلك أن التروير الذى يحصل من موظف فى ورقة غير مختص بتحريره لا يدخل تحت نص المادة المذكورة . وكذلك لا يمكن تطبيق المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع لأنه يشترط لذلك أن يكون الحلاق وقع أو أمضى باسم العمدة أو الصراف لا باسمه وصفته الحقيقية (مادة غلط ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ ع ١٠ مد ١٢٦) .

أما اذا وقع الحلاق باسمه على شهادة الميلاد لا بصفته حلاق الصحة ولكن على اعتبار أنه الموظف المختص بتحريرها فإن تغيير الحقيقة فى هذه الشهادة يعد ترويرا فى ورقة رسمية ، وذلك لأنه يكفى لتوفر جريمة التروير فى ورقة رسمية أنه ينسب صدورها كذبا الى الأمور المختص بتحريرها وأن يكون مظهرها دالا على أنها ورقة رسمية، وقد تحقق ذلك فى شهادة الميلاد المذكورة ، لأنه لم يذكر على الإطلاق أن الحلاق الذى وقع عليها وقع بصفته حلاق الصحة بل جاء توقيعه تحت عنوان الموظف المختص ، فاسمه فى هذه الحالة يستوى مع اسم أى موظف لا علاقة له بإطلاقا بشعرون

مصلحة الصحة ومع أى اسم غشاقى دون تحت هذا العنوان ، وفي كلتا الحالتين التزوير واقع (قصر ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ج ٢٨ عدد ٥٥ ، وهذا المصنفات استكثرية ٩ أغسطس سنة ١٩٢١ ج ٢٢ عدد ٦٧) .

٢٦١ — وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأنه يعدّ مرتكباً جريمة التزوير في أوراق رسمية: من يتوصل إلى قيد طفل في دفتر المواليد على أنه مولود من امرأة لم تكن والدته هذا الطفل، ومن يبلغ عن ميلاد طفل مولود من سفاح معترفاً بأنه والده ولكنه يتسمى باسم أخيه بدلاً من اسمه، وخليل المرأة المتروكة الذى يتحمل اسم زوجها ويبلغ عن طفل مولود من تلك المرأة، ومن يتقدم إلى الموظف المختص ويبلغ بأن زوجته وضعت طفلاً وأن هذا الطفل توفى والواقع أنه لا طفل ولد ولا طفل توفى (راجع الأحكام المتخذة منها في جارسون ن ٤٦٦ إلى ٤٧١) .

غير أن محكمة جنابات مصر حكمت بأنه إذا وضعت امرأة غير متروكة طفلاً من سفاح ولكن تُنقى الفضيحة التجأت إلى امرأة متروكة عرومة من الأولاد وحالتها المالية تسمح لها بتربية المولود واتخذت معها على قيده بدفتر المواليد على أنه ابن الثانية وفعلاً تم ذلك، فإن هذه الواقعة تكون معاقبة عليها بالمادة ٢٤٥ ع باعتبارها نسبة الطفل زوراً لغير والدته ولا تعتبر تزويراً في دفتر المواليد، لأن كاتب الصحة عمله قاصر على إثبات ولادة من تبلغه ولادته من الأطفال بواسطة إحدى القوائم مضافاً إلى اسم الطفل اسم والده وألده وليس من شأنه التحقق من صحّة ما يقال على لسان المبلغ (جنابات مصر ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٠ ج ٢٢ عدد ٥٥) .

٢٦٢ — وبالعكس لا تتحقق جريمة التزوير إذا وقع تغيير الحقيقة على وقائع لم يكن النقص من دفتر الميلاد اثباتاً به ولا يتخذ الدفتر حجة عليها، كما إذا بلغ الوالد أو أى شخص آخر بأن الطفل مولود من زواج شرعى (جارسون ن ٥٧٢) .

٢٦٣ — وحكم بالنسبة لدفتر الوفيات بأن تبلغ الحائوق كذباً بأن المتوفى هو شخص معين حالة كونه شخصاً آخر ويدين هذا الاقرار الكاذب في دفتر الوفيات

من المبلغ بواسطة اقتناذ الكاتب المختص والخاص كآلات غير مسجلة لتقيد هذا
 الاقرار يعتبر اشتراكا من المبلغ في تروير ورقة رسمية بالمعنى المقصود من المواد ١٨١
 و٤٠ و٤١ من قانون العقوبات ولو أنه لم يقع مل الدقة، لأنه فعله هذا قد ساعد
 فاعل الجريمة في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتعمدة لارتكابها ولأن الشريك يعاقب
 كالفاعل الأصلي للمرتكب للجريمة يعلم وقصد جنائي حتى ولو كان هذا العلم وهذا القصد
 غير موجودين بالنسبة لهذا الفاعل وكان بذلك غير معاقب. ولا يمنع من هذا الاعتبار
 أن دقة الوفيات لم يعمل لإثبات شخصية المتوفى بل لإثبات مجزء إقرارات أولى
 الشأن ويمكن إثبات عكس هذه الإقرارات بنفي الطعن بالتروير، لأنه في الواقع
 يجب التمييز القوة المثبتة في العقد الرسمي وبين الأركان المكونة لجريمة التروير:
 فمن جهة أولى لا يوجد نزاع قانوني في أنه لا تعتبر جريمة حين الطعن فيها بالتروير سوى
 الاتباتات الصادرة شخصيا من الموظف المكلف بقيد المواليد والوفيات أي ما يذكره
 وينتجته من الوقائع التي حصلت أمامه، فهذا الموظف غير مكلف بإثبات شخصية
 المتوفى بل بإثبات الإقرارات التي تحصل لديه فقط، وبناء على ذلك تكون شخصية
 المتوفى غير ثابتة بواسطة التقيد في دقة الوفيات حين الطعن بالتروير ويحوز الطعن فيها
 بواسطة إثبات ما ينفيها. ولكن من جهة أخرى فإن الإقرار المزور الذي يحصل من
 أحد الأفراد إلى الموظف العمومي الذي يعطيه القانون صفة لقبول وإثبات الواقعة
 المبلغة له يعتبر ترويرا في كتابة رسمية إذ لا يوجد أدنى ارتباط بين المسألتين كما يلاحظ
 ذلك جازو جزء ٣ نبذة ١٠٣٤، وإذا كان يجوز إثبات شخصية المتوفى بطرق أخرى
 غير الطعن بالتروير فلا يستنتج من ذلك أن التقيد الذي حصل زورا في دقة الوفيات
 لا يكون جريمة الاشتراك في تروير ورقة رسمية المناقبة عليها بالمادة ١٨١ ع
 (نقض ٢ أبريل سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ١٠٢).

٢٦٤ - ولكن لا يعد مرتكبا جريمة التروير من يثبت في دقة الوفيات
 اسم والد المتوفى أو والدته على غير حقيقته، لأن ذكر هذا الاسم ليس من البيانات
 التي أمدها المقرر لإثباتها (بارسون ٤٧٤).

٢٦٥ - إذن الدفن وشهادة الوفاة - نصت المادة ١٦ من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩١٢ انخلص بالمواليد والوفيات على أنه لا يسوغ دفن جثة بغير إذن من طبيب الصحة في المدن التي بها مكاتب صحة ومن مندوب الصحة في القرى . ولا يعطى هذا الاذن إلا بعد تقديم شهادة الوفاة وسببها صادرة من طبيب مرخص له بتعاطى صناعة الطب في القطر المصرى . وفى حالة عدم وجود شهادة طبية يجب على طبيب الصحة في المدن التي بها مكاتب صحة أو مندوب الصحة في القرى عمل المعاينة اللازمة قبل الترخيص بالدفن .

فإذن الدفن وشهادة الوفاة أو ما يقوم مقامهما هما إذن من المهررات الرسمية إذا كانا صادرين من طبيب الصحة في ١١ لنا ومن مندوب الصحة في القرى . وقد حكم بأن التصريح بالدفن الصادر من مفتش الصحة هو ورقة رسمية، فالتروير الذى يقع فيه بتشير جهة الدفن لاغتيال وسوم نقل الجثة يعد ترويراً فى ورقة رسمية (قضى ٣ نولبر سنة ١٩٢٥ قضية رقم ١٥٢٥ سنة ٤٢ قضائية) .

وأن شهادة الوفاة هى من الأوراق الرسمية، فيعتبر مرتبكا لتروير معنى معاقب عليه قانونا حلاق الصحة الذى يغير بقصد التروير فى شهادة وفاة حال تحريرها المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بترويرها بأن يثبت بالشهادة المذكورة أن امرأة توفيت فى تاريخ معين وأنه كشف عليها مع أنها توفيت منذ عشر سنوات (قضى ١٢ يونيو سنة ١٩٢٠ عمادة ١١ عدد ١٢٩) .

٢٦٦ - ولكن الورقة التى يحررها الخاتوق لا تعتبر ورقة رسمية إذ ليس الخاتوق نيا يتعلق بإثبات الوفيات صفة الموظف العمومى . وبناء عليه فتوقع شخص بصفة شاهد على المحضر الذى يحضره الخاتوق الثابت فيه أن المتوفى هو شخص معين حالة كونه شخصا آخر لا يعد اشتراكا فى تروير ورقة رسمية من الخاتوق (قضى ٢ أبريل سنة ١٩١٠ ج ١١ عدد ١٠٣٣ ، وبكس ذلك قضى ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٧ ج ٩ عدد ٦) .

٢٦٧ - دفاتر وشهادات التطعيم - يقضى الأمر السالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوجوب تطعيم المولودين فى كافة أنحاء القطر المصرى

على أن يكون هذا التطعيم بواسطة طبيب المركز أو غيره من الأطباء أو بواسطة الحلاقين بالبلاد المصرح لهم من الصحة بإجراء هذه العملية، ومتى نجحت العملية يعطى لأهل الطفل شهادة تطعيم بدووب مصاريف . ويقضى هذا الأمر بقيد عمليات التطعيم في دفاتر توضع في المدن بمكتب الصحة وفي القرى بطرف المشايخ وهم يكلفون المصاريف بالقيد فيها، وتطلى صورة من شهادة التطعيم لكل من يطلبها ويحصل عنها رسم .

فدفاتر وشهادات التطعيم هي محررات رسمية معتمدة لاثبات عمليات التطعيم ، ولكنها ليست معتمدة لاثبات الميلاد .

وقد حكم بأنه إذا اصطنع شخص ورقة لها مظهر ورقة تطعيم الجدوى ونسب صدور هذه الورقة من حلاق الصحة ولم يذكر فيها تاريخ التطعيم بل ذكر تاريخ الميلاد فقط ليستدل بها على أنه ولد في ذلك التاريخ فإن عمله هذا لا يكون جريمة التدوير، لأن حلاق الصحة غير مختص بتحرير شهادات بتاريخ الميلاد ولا بتدوين بيانات عن هذا التاريخ، ولأن ورقة التطعيم المذكورة لا يمكن أن تحمل محل شهادة الميلاد ولا يصح أن يحتج بها بالنسبة لتاريخ الميلاد الوارد فيها (ابرمص الجزية : فبراير سنة ١٩٢٦ عام ٦ عدد ٤٥٠) .

٢٦٨ — عقود الزواج وإشهادات الطلاق — نصت المادة ١٣ من لائحة المأذونين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ على أنه " يختص المأذون دون غيره مباشرة عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك ... " . ونصت المادة ١٩ منها على أنه " يكون لدى كل مأذون دفتان أحدهما لتقيد الزواج وما يلحق به والآخر لتقيد الطلاق وهذان الدفتان يصرفان من المحكمة التابع لها " . فسقوط الزواج وإشهادات الطلاق هي أوراق رسمية الغرض من تحريرها إثبات حصول الزواج أو الطلاق .

٢٦٩ — وقد حكم بالنسبة لوثائق الزواج بأنه إذا أنشأ المأذون وثيقة زواج من أولها إلى آخرها واقتضى فيها حضور الزوج فهو مصادقه على الزواج مع أنه لم يحضر

ولم يقرر شيئا كان ما ارتكبه تزويرا معاقبا عليه (قضى ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ بمحكمة ص ١٢) .

وأنه اذا تواطأ المأذون مع أشخاص آخرين بفعل أحدهم ويكلا عن امرأة وزوجها من ثأن ووثق هذا التوكيل والزواج بشهادة الآخرين واشترأ بهم وهو على علم بترور التوكيل والتزويج اعتبر المأذون معصنما وثيقة بثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وهي زواج المسمى عليها من ذلك الشخص الى آخر ما اشتغله الوثيقة واعتبر الباقون شركاء له في هذه الجريمة بالاشتراك والمساعدة (قضى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٠٧٨ سنة ٤٧ قضائية، ويذا المني بجنات استكبره ٢ مارس سنة ١٨٩٨ محاكم ص ٩٦٠) .

٢٧. — وان وثائق الزواج والطلاق وإن كانت معنة قبل كل شيء لإثبات حصول الزواج أو وقوع الطلاق بطريقة رسمية إلا أن شخصية الزوجين يجب أن تثبت لدى الموثق قبل أن يقدم على قبول إقرارهما وتوثيقه رسميا . ومن أجل هذا فرضت لائحة المأذونين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ وجوب توقيع الزوجين على الوثائق وذكر اسم الأب والجد وجوب التحقق من شخصيتهما من شهود المقعد وكل هذا لأهمية النتائج التي تترتب على إثبات أسماء غير حقيقية للمتأقدين من عبث بالحقوق وغض من قيمة الوثيقة كسند رسمي لا يدون فيه إلا الواقع . والفائدة التي يجب أن تصعد بها جريمة التزوير في وثائق الزواج والطلاق هي أن يقرر أحد المتأقدين في وثيقة من هذه الوثائق على غير صحة شخصية أو صفة لازمة للبيان شرطا أو قانونا لإتمام المقعد . وليس من ريب أن حقيقة الاسم من الأمور اللازمة للبيان في المقعد إذ على صحة الاسم ترتب نتائج ذات خطورة كاستقرار الأنساب وصيانتها من الاختلاط ومنع زواج المحرمات وثبوت حق الإرث والنفقة . خلا على للاتفات إلى ما قد يقال من أن المرء حر في تغيير اسمه ، فإن هذه الحرية تنقيد بوجوب اتقاء الضرر الذي قد ينشأ من تجاهل الاسم القديم تجاهلا تاما وإسقاطه من تاريخ صاحب الاسم الجديد كأنه لم يسم به قط ، فإن الإقدام على هذا العمل في وثيقة زواج

قد يقرب عليه أضرار واسعة النطاق كما تهاجم . وبناء عليه يعتبر مرتكباً جريمة التزوير في أوراق رسمية من يتحمل اسماً غير اسمه الحقيقي في وثيقة زواج ولو كان قصده أن يتقن تعقب البوليس له بسبب وضعه تحت المراقبة لأن القصد الجنائي يتحقق هنا بمجرد الظهور عمداً باسم غير الاسم الحقيقي مهما كان الباعث على هذا الظهور بالاسم المحتمل (قضى أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ مع ١٧ عدد ١١٤) .

ومع ذلك فقد حكم بأن دقة المأذون معدة بصفة أصلية لاثبات ما يتم الاتفاق عليه أمام هذا المأذون من الإيجاب والقبول بين الزوجين على الزواج وما على يقين من شخصيتهما المؤيد ذلك بشهادة شهود المعرفة، وبناء على هذا الاتفاق يصبح العقد الذى يثبتته المأذون بهذه الصفة صحيحاً شرطاً ومعتبراً رسمياً حسب القوانين الموضوعة لذلك . فتغيير الزوج اسمه باسم آخر غير ماس بشخص معين وبعلم نفس الزوجة والشهود للوصول إلى تحرير العقد بصفة رسمية بغير ما حاجة إلى إذن بالزواج من مصلحة السجون المستخدم فيها الزوج المذكور لا يعد تزويراً في أوراق رسمية لأنه لا يغير شيئاً من صحة عقد الزواج التى تمت شرائطه بالإيجاب والقبول بين الزوجين المعروفين من بعضهما وبشهادة شاهدى العقد أمام المأذون المختص . أما وجود أمر إدارى من مصلحة السجون يمنع صغار مستخدمين من الزواج بغير إذن منها فليس بالنص الشرعى أو القانون الموضوع يمنع التزوج بغير الحصول على هذا الأمر . وبما أنه لم يثبت وجود قانون يجعل الزواج معقداً على هذا الشرط لفتى تم العقد مستجمعاً شرائط الشرعية أمام المأذون المختص فإنه يكون عقداً صحيحاً معتبراً شرطاً وروحياً . ومخالفة الزوج في التزوج بغير إذن من مصلحة حسب أوصارها الإدارية لم يكن بالمانع من عمل هذا العقد بل كل ما فيه أن التهم ارتكب مخالفة إدارية يصح أن تحاسب عليها مصلحة (قضى ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ مع ٢٩ عدد ١٩٤) .

٢٧١ - أما إذا حضرت امرأة أمام المأذون وتسمت باسم أخرى وقررت قبول زواجها بشخص معين وقرر شخصان آخران أن هذه المرأة هى صاحبة

الامم المذكور ، كانت هذه الوقائع مكونة لجريمة التروير بواسطة استبدال شخص بآخر . وليس من أركانها أن يوقع المتهمون على وثيقة الزواج (قضى ١٣ مارس ١٩١٥ ع ١٧ عدد ١٢ ، وداج في هذا المعنى أحكام المحاكم الفرنسية المخوة منها في جارسون ن ٤٧٦) .

وإذا ادعى شخص أنه مسلم حالة كونه مسيحياً وسمى نفسه باسم من أسماء المسلمين وتوصل بذلك الى العقد على امرأة مسلمة على يد مأذون فإن عمله هذا يعدّ تزويراً بتغييره اسمه ووضعه في عقد الزواج اسماً له غير اسمه الأصلي . إلا أنه اذا حصل نزاع بين المتهم والنيابة في هل التهم أسلم حقيقة أم لا وجب الفصل في هذه المسألة أولاً وفي صحة الزواج من المحكة الشرعية ، لأنه لو ثبت أنه أسلم حقيقة وغير اسمه بعد الاسلام وأضفى العقد بالاسم الاسلامي فلا يعدّ ذلك تزويراً (استئناف صر بونه سنة ١٨٩١ حقوق ٦ ص ١٤٣) .

وإذا ادعى شخص أنه مسلم وعقد زواجه على مسلمة وتسمى في وثيقة الزواج باسم غير اسمه الحقيقي فأعتبرت محكمة الجنائيات ما وقع من التهم تزويراً في ورقة أميرية وقضت عليه بالعقوبة ، فلا يقبل منه الطعن في هذا الحكم أمام محكمة النقض والإبرام بحجة أنه كان أسلم قبل عقد زواجه وأن محكمة الجنائيات أخطأت في عدم اعتباره مسلماً ما دامت المحكمة أثبتت في حكمها أن التهم لم يكن مسلماً وأنه ادعى الإسلام ظاهراً وكذباً ، لأن هذه واقعة لمحكمة الموضوع حق تقديرها (قضى ٤ ديسمبر ١٩٢٣ عمادة ٤ عدد ٥٥٢) .

٢٧٢ — وإذا ادعى شخص كذباً أنه وكيل عن أخيه أمام المأذون وأثبتت ذلك بشهود ثم أجرى المأذون العقد بناء على ذلك بالصفة الشرعية فيكون هذا العقد منقوراً . ولا يقبل القول بأن القانون لا يعاقب على هذه الواقعة بناء على أن تغيير الحقيقة لم يحصل في عقد الزواج بل حصل في التوكيل السابق عليه ، لأننا لو حللنا أعمال المأذون نجد أنه غير الحقيقة في عقدين عقد توكيل رسمي وعقد زواج رسمي . وإثباتهما في ورقة واحدة لا يمنع أنهما عمدان متفصل كل منهما عن الآخر ، فالقروير القول بمصوبه في عقد الزواج إنما هو حاصل في الواقع في عقد التوكيل المشروح

في عقد الزواج . وحضور شخص أو أشخاص أمام أحد المأمورين المكلفين بإجراء العقود الرسمية ونسبة أقوالا كاذبة إلى شخص لم تصدر منه هو تروير مادامت هذه الأقوال تكون اغتافا مضرا أو محتمل الضرر . ويكون المأذون فاعلا أصليا لو كانت رفعت عليه الدوى . وحسن نيته لا يمنع من اعتبار المتهمين مشتركين معه في هذه الجريمة (استئناف مصر ٨ مارس ١٨٩٨ قضاء ٥ ص ٣٤٦ ، وتأيد بحكم القضا الصادر في ١١ يونيو سنة ١٨٩٨ قضاء ص ٣٤٢) .

٢٧٣ — نصت المادة ٢٥ من لائحة المأذونين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ على أنه يجب على المأذون قبل مباشرة المقعد أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والنظامية .

وقد اختلفت المحاكم المصرية فيما إذا كان التبوير كذبا في وثيقة الزواج بخلو الزوجين من الموانع الشرعية والنظامية يعد ترويرا معاقبا عليه أم لا .

حكمت محكمة استئناف مصر بأنه ليس من قبيل التروير تزوج المرأة حاله كونها لم تزل في عصمة زوج آخر ولم تنفصل منه انفصالا شرعيا ، لأن قانون العقوبات قد قضى بأنه لا يحكم على متهم لأمر ارتكبه مهما كانت فظافته وشناخته واستهجانته ومطاريته للأدب إلا إذا كان هذا الأمر المرتكب منصوبا عليه في القانون ومعتبرا فيه جريمة يعاقب فاعلها عليها بعقاب منصوص عليه أيضا فيه بوضوح تام . وأنه وإن كان لا يجوز شرعا أن تجمع المرأة بين زوجين إلا أن قانون العقوبات الأهل قد أغفل ذكر هذا الأمر القفطج المخالف للأدب والنظام العموميين الجار الى اختلاط الأنساب ومس كرامة أشرف ما يحاذر عليه وهو طهارة الأعراض ولم يأت به في مداد الجرائم المعاقب عليها . ولا يمكن انطباق المواد المدونة في قانون العقوبات المختصة بالتروير على هذه الواقعة التي أفردتها وأمثالها القوانين الأخرى بالنص والمعاقبة الصريحين ولكن لافي باب التروير بل في تلك الأعراض ، فان هذه الواقعة لا تنطبق على نصوص التروير ولا على الشروط والقيود التي أتت بها لحصل الأمر المغاير للحقيقة منزورا ومعاقبا عليه (استئناف مصر ٢ أبريل سنة ١٨٩٥ قضاء ص ٢١٦) .

وأنه إذا اذمت امرأة أنها بكر وتزوجت حالة كونها متروجة وفي عصمة زوجها فهذا الفعل لا عقاب عليه ولا يعد ترويرا في عقد الزواج، لأن ذلك العقد الذي قالت فيه البنت إنها بكر لم يكن من شأنه إثبات حالة أنها بكر بل من شأنه إثبات أنها قبلت الزواج بمن عقدت عليه وأنه قبل أن يتزوجها، وهذا القبول المتبادل حصل حقيقة منهما، فيكون إذن العقد صحيحا بذاته لا تزوير فيه، والقول منها أنها غير متروجة هو كذب لا عقاب عليه (استئناف مصر ١١ فبراير سنة ١٩٠٤ حقوق ١٩ ص ٨١) -

ولكن محكمة النقض والابرار خالفتهما في هذا الرأي وحسنت بأن التقرير كذبا في وثيقة زواج المأذون بأن المرأة خالية من الزواج حالة كونها بمعقودا عليها لزواج سابق هو تروير معاقب عليه قانونا، لأن قانون المعقوبات لم يميز من الوجهة الجنائية بين المعقود الخاصة بمحقوق مدنية وبين المعقود الشرعية . بل لأجل أن يوجد عمل لتطبيق مواد القانون المشار اليه آنفا يكفى أن يكون العقد عقدا رسميا حقيقة يجوز التمسك به شرعا وأن يكون له شيء ما من قوة الثبوت ويعتد به في هذه الحالة احتمال وقوع الضرر على نوع ما ولو كان ذلك أمام قاضي الأحوال الشخصية فقط . ومما لا نزاع فيه أن هذه الشروط متوفرة في عقد الزواج الذي يمرره المأذون . ولأجل أن يكون تغيير الحقيقة مسببا لوقوع الضرر ومعضبا عملا جنائيا يكفى أن يكون الإقرار الكاذب مكتوبا لسند من أى نوع كان ويجوز اتخاذه كحجة في مصلحة أو ضد أى شخص كان . وأنه وإن صح ما قيل من أن المخلوق من زواج سابق ليس من البيانات التي أوجب قانون ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٠ صريحا على المأذون أن يدونها في العقد إلا أنه من المؤكد أيضا أن القانون المشار اليه قد أوجب على المأذون قبل تحرير العقد أن يقرى أمر المخلوق من الزواج، وبناء عليه فالقانون يكلفه إذن ضمنا بأن يذكر في العقد أنه قام بما عهد به اليه وتجرى مسألة المخلوق من الزواج ، فانه في الواقع لا يمكنه قبول العقد وتحريره إلا بهذه الشروط (قض ٢٠ أبريل سنة ١٩١٢ ج ١٢ عدد ١١١) -

وأن المأذون ملزم قانوناً كما قضت بذلك هذه المحكمة في حكمها الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٢ بالتثبت قبل إجراء عقد الزواج من عدم وجود مصلحة زوجية سابقة بحيث لا يمكنه قبول أو إجراء للعقد إلا لقيام هذا الشرط، فهو لهذا السبب ملزم أيضاً بالتثبت حقيقة هذا الأمر وعدم وجود مانع شرعي . وإن ما اعتبرته هذه المحكمة صحيحاً بمقتضى النصوص القانونية القديمة يجب بالأحرى أن يعتبر كذلك منذ صدور لائحة المأذونين بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩١٥ لا سيما بالنظر إلى صريح نص المادة ٢٥ ، فالتثبت عدم وجود زواج سابق قد أصبح أحد الأحوال الجوهرية للعقد ويكون تغيير هذه الحالة الجوهرية بآليات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مكتونة لجانبة التزوير المنصوص عليها في المادة ١٨١ ع كأن يثبت المأذون أن الزوجة بكر خالية من موانع النكاح مع أنها على فمة زوج آخر (قضى ٢٤ يونيو سنة ١٩١٦ فرائع ٤ ص ١٥٥) .

وأن لائحة المأذونين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ أوجبت في المادة ٢٥ منها على المأذون أن يحقق خلق الزوجين من جميع الموانع الشرعية والنظامية قبل مباشرته عقد الزواج . فلذا أثبت المأذون في عقد الزواج أنه تحرى خلق الزوجين من الموانع الشرعية وتبين له أن للزوجة بكر مع أن الواقع الذي يملكه أنها ثيب ومتزوجة بشخص آخر فانه يكون بلا شك سئ القصد في تحريره هذا العقد وحرره بنية التزوير إضراراً بالزوج الأول الذي لا تزال الزوجة في عصمته ويكون مستحقاً عقابه بالمادة ١٨١ ع (قضى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عمادة ٦ عدد ٤٨٠) .

وأن الإقرار الذي يصدر من الزوجة وشهودها أمام المأذون يملؤها من موانع الزواج والحال أنها حامل وهم يملكون ذلك إذا أثبت المأذون حسن النية في وثيقة الزواج الرسمية بعد اشتراكهم في التزوير مع ذلك المأذون، لأنه من المقرر شرعاً أن من أسباب التحريم في الزواج تعلق حق التغير بنكاح أوعدة (راجع مادة ٢١ من كتاب الأحوال الشخصية) . وجاء أيضاً بالمادة ٢٩ منه ما يأتي : (يحرم نكاح الحامل الثابت نسب حملها) . وجاء أيضاً بالمادة ٣١٦ من الكتاب المذكور ما يأتي :

(مئة الحامل وضع جميع حملها مستينا بعض خلقه أو كله سواء المحلل قيد فكالحها بموت أو طلاق الخ) . وبقى مختر جمع فك يصبح مما لا شك فيه أن المأذون بأثر عقد الزواج بناء على تعريف المتهمين له على غير الحقيقة بأن الزوجة محل للتكاح لخلوها من الموانع الشرعية وهي لم تكن كذلك لثبوت حملها من زوج سابق مطلقة منه وواجبا عليها التبرص في المئة حتى الوضع ، وبذلك يكون الاقرار الصادر من المتهمين للأذن وأثبتته في وثيقة الزواج الرسمية وهو حسن النية وقم منهم وهم يعلمون أنه غير مطابق للحقيقة وفيه ضرر لمساسه بحق الغير ، فيعد ما وقع منهم اشتراكا في تزوير مع المأذون سليم النية . وبناء على ذلك يكون ما ذهب إليه قاضي الاحلة من أن عقد الزواج لم يخصص لاثبات خلو الزوجين من موانع الزواج بل خصص لمجرد اثبات الإيجاب والقبول لم يصعب الحقيقة إذ من واجب المأذون أن يقرى من الزوجين والشهود خلو الزوجين من موانع التكاح حتى يتسنى له مباشرة العقد ، وقد تبين عدم المناسخ هذا من أقوال المتهمين وهو أهم ركن للزواج فباشر العقد حسب أصوله الشرعية (قضى ٦ نوفمبر ١٩٢٤ ع ٢٧ مدد ١٦٤) .

٢٧٤ - وحكم بأن عقد الخلطة الذي يمزجه القسيس المختص هو عقد رسمي لأن له أثرا في إثبات الزوجية ، والإكليل الذي يتلوه لا يزيد عليه شيئا وإنما يقضى بتسجيله . فاذا ادعت امرأة أمام القسيس أن زوجها توفي عنها من زمن مع أنه موجود على قيد الحياة ولا تزال هي في عصمته ، لعقد زواجها على آخر ، فخر القسيس الوثيقة وأثبت فيها بحسن نية واقعة مكذوبة وهي خلو الزوجة من موانع الزواج ، ثم تم الإكليل فعلا في الموعد الذي حدد في الوثيقة ، كان ما وقع ، أنها تزويرا معاقبا عليه بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ١٨١ من قانون العقوبات (بنابات أسيرت ١٥ أبريل سنة ١٩٢٥ عمادة ٤ مدد ٥٧٣) .

ولكن حكم على العكس من ذلك بأنه إذا حضر رجل وامرأة أمام القسيس لعقد زواجهما وقررا على خلاف الحقيقة خلقا أو طحا من موانع الزواج مع أنه متزوج ، وبناء على ذلك حرر القسيس عقد الخلطة ٢٢٢ : الزواج ، فإن ما وقع منهما لا يعد

تروير معاقبا عليه، لأن القسيس الذي باشر تحرير التعدين هو المكلف بمقتضى التعليلات المدونة بظهر العقد بالتحرى والبحث عن صحة البيانات والوقائع التي يدعيها كل من الزوجين، والاقرار الذي أدلى به المتهمان أمام القسيس لم يخرج عن كونه أحد تلك البيانات التي لا يحتم القانون على المتعاقدين ذكرها على الوجه الصحيح، وإنما القسيس هو المسؤول عن التحرى عن حقيقتها حتى اذا ظهر له عدم صحتها رفض إجراء العقد، وبما أن القس لم يحم بما يفرضه عليه التعليلات من عدم مباينة العقد إلا بعد التحقق من صحة البيانات المطلوبة فلا يعتبر ترويرا مجرد إدلاء بيانات غير صحيحة لم يكن العقد المراد تحريره مخصصا لإثباتها (قضى ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١١٩١ سنة ٤٥ قضائية، و٢١ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٤٠ سنة ٤٦ قضائية).

٢٧٥ - قضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بأن تضاف الى المادة ٣٦٦ من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ فقرة نصها: "ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يكن من الزوجة ست عشرة سنة ومن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد". وقد ورد هذا النص في المادة ٣٦٧ من اللائحة الجديدة الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

وقد ترددت المحاكم أيضا فيما اذا كان إثبات بلوغ الزوجة ست عشرة سنة والزواج ثمانى عشرة سنة على خلاف الحقيقة في عقد الزواج يمد ترويرا معاقبا عليه أم لا .

ففضت محكمة جنابات قنا بأن لا تروير في ذلك لأن وثيقة الزواج أصدت لإثبات الزواج ولم تمتد لإثبات السن إذ المخبر الذي أعد لذلك هو شهادة الميلاد . وأن زواج من لم تبلغ سن الست عشرة سنة كاملة لا ينقصد باطلا ولا فاسدا متى كان حاصله بالإيجاب والقبول الشرعيين وحازنا لمشروط صحته شرعا . وأن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ الذي قرر بأن يكون من الزوجة ست عشرة سنة ومن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد لم يربط على مخالفة ذلك شيئا من البطلان لعقد الزواج

الذى يبقى بالرغم من عدم بلوغ هذا السن صحيحا متى توفرت فيه الشروط الشرعية للصحة، إما يرتب على مخالفة ذلك إجراءات نظامية منها عدم سماح دعوى الزوجية ومنها عدم جواز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على الزواج . وأنه يكفى التحزى عن السن وجود ما يدل عليه من أوراق رسمية أو شهادة الأقارب أو من لم معرفة بحالة الزوجين ، وهذا التحزى واجب مفروض على المأذون يقوم به قبل مباشرة عقد الزواج ، وإلا كان مسئولاً إدارياً عن مخالفته لذلك . أما بالنسبة للزوجين فالقانون لم يفرض عليهما تحرير الحقيقة في هذا الموضوع، والبيانات التى تقدم بالنسبة للسن تعتبر من جانب الزوجين أو الأقارب أو من لم معرفة تامة بحال الزوجين من البيانات الرضوية التى لا دخل لها في صيغة العقد ، ولا عقاب على الزوجين إلا إذا فيرا الحقيقة فيما يخصهما من العقد بشرط أن يكون التنصير على شيء مما أعد المحرر لاثباته، فإذا جاءت البيانات التى قدمها الزوجان والأقارب للأذون مغايرة للحقيقة فيها يخص بالنسبة فلا يمتد هذا ترويرا (جائزات قنا ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٧ ج ٢٨ عدد ٨١) .

نطعن في النياية في هذا الحكم بطريق النقض والابرام، وبحكمة النقض حكمت بقبول الطعن وإلغاء الحكم المطعون فيه معتبة الواقعة اشتراكا في تروير معنى معاقبا عليه بالمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ ع وبنت حكمها هذا على الأسباب الآتية :
فمن حيث إن الحكم المطعون فيه بنى على أن الواقعة المسبوبة للتهمين لا تمتد ترويرا لأن وثيقة الزواج أعدت لاثبات الزواج ولم تمتد لاثبات السن ولأن زواج من لم تبلغ الست عشرة سنة كاملة لا يتمد باطلا ولا فاسدا ولا يقترب على مخالفة القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ شيء من البطلان لعقد الزواج . ومن حيث إنه لأغراض مامية لها علاقة بمصلحة الأسرة المصرية نص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ في المادة الثانية منه على أنه لا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد . ومن حيث إنه يظهر من ذلك جليا أن بلوغ الزوجين السن المنصوص عليها في القانون المذكور صار شرطا أساسيا

لمباشرة عقد الزواج وأن ابتليها في عقد الزواج صار من ضمن البيانات الجوهرية التي
أحد العقد لإثباتها وأصبح من أعمال وظيفة المأذون الرسمية أن يقر بأن
الزوجين وأن يثبتها في عقد الزواج حتى يكون العقد مستكلاً لشكله القانوني، فإذا
أثبت المأذون في العقد بسببه نية أنه من الزوجة أو الزوج بلغ الحد القانوني وكان
في الحقيقة أقل من ذلك كانت الواقعة تزويراً معترفاً متطبلاً على المادة ١٨١
مقوبات يعمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع طلبة بتزويرها ويكون
المأذون فاعلاً أصلياً، فإذا كان له شركاء في هذا التزوير عقوبوا معه بهذه الصفة،
وإن كان المأذون سليم النية عوقب الشركاء فقط إذا ثبت سوء نيتهم بالتزوير. ومن
حيث إن القول بأن عقد الزواج جعل لإثبات الزواج فقط ولم يعد لإثبات السن
في غير محله لأنه لا يمكن تحرير عقد الزواج إلا بإثبات هذه السن فيه، فإذا أثبتت
كذباً على غير حقيقتها كانت الواقعة تزويراً معاقباً عليه لأنها تمس ركناً من أركان
العقد، وقد أيد قضاء محكمة النقض والبرام المصرية هذا المبدأ دائماً بالنسبة
لإثبات واقعة خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية كدبا في عقد الزواج وكان يدفع
أيضاً بأن العقد لم يعد لإثبات هذه الواقعة. ومن حيث إن الاستناد على أن زواج
من لم يبلغ سن الست عشرة سنة كاملة لا ينعقد باطلاً ولا فاسداً استناداً غير وجيه
ولا علاقة له بموضوع التهمة لأنه خلط بين إذ الفرق بينهما أن الشارع لا يعترف
بالزواج غير الرسمي إذا كانت سن أحد الزوجين أقل من السن القانونية فقد نص
في المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٣ على أنه لا تسمع دعوى الزوجية
إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة وسن الزوج تقل عن ثمان عشرة سنة
وقت العقد كما منع المأذون من مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند
إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم يبلغ الزوجان السن المذكورة، فإذا أريد إثبات
الزواج بقدر رمي وجب أن يراعى في ذلك جميع الإبرامات التي فرضها القانون.
ومن حيث إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لا يترتب على مخالفة القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٣ شيء من البطلان لعقد الزواج غير وجيه أيضاً للأسباب

المتقدمة ولأن عقد الزواج الذي أثبت فيه كذبا من الزوجين على غير حقيقتها حجة في ظاهره على بلوغهما السن القانونية ويترب عليه سماع دعوى الزوجية وهذا ما لا يريد الشارع. وحيث إنه كما تقدم تكون الواقعة المسندة الى المتهمين اشتراكا في تزوير معنى معاقبا عليه بالمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ ع ويكون الطعن في عمله ويتمين قبوله وإلغاء الحكم المطعون فيه لأنه أخطأ في تطبيق القانون * (قض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ج ٢٩ عدد ٢) -

وحكت بمعنى ذلك في حكم آخر بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وأخذت في هذا الحكم بأسباب الحكم السابق (انظر قض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمائة ٨ عدد ٥١٤) - وأخذت بها أيضا محكمة جنابات قنا في حكم لها بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٩ (ج ٣٠ عدد ١٣١) -

وحكت محكمة النقض بالمعنى نفسه في حكم آخر بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ وقررت في هذا الحكم أنه سبق أن بحث هذا الموضوع وقضت بأن مثل هذه الواقعة (وهي التقرير كذبا أمام المأذون ببلوغ سن الزوجة ست عشرة سنة ومن الزوج ثمانى عشرة سنة) تعتبر اشتراكا في تزوير معنى معاقبا عليه بالمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ ع وهي تتمسك بقضائها هذا بناء على الأسباب السابق بيانها في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وتضيف إليها أن عقد الزواج وإن لم يمد إلا لإثبات صيغته الشرعية التي ينقذ بها وليس السن شرطا لصحتها شرطا إلا أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ قد جعل السن شرطا أساسيا لمباشرة عقد الزواج وصار إثباته فيه من البيانات الجوهرية اللازمة لاستكمال شكله القانونى وإن عقد الزواج الذى يدون به المأذون على خلاف الحقيقة بلوغ هذا السن أو تجاوزوه يصلح بنبر شك لإيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تجعل القاضى الشيعى يميز سماع الدعوى الناشئة عن هذا العقد . وليس المراد من اشتراط وجوب حصول التغيير فيما يكون الفرض من المحرر تدوينه وإثباته أن يكون المحرر قد أخذ من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى القانونى بل المراد من ذلك أن يكون التروير المعاقب

عليه هو الذي يقع في محذور يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة،
تخفيف الحقيقة فيه بأحدى الطرق المبينة في قانون العقوبات معاقب عليه قانونا
(قضى ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ بحاماة ١١ عدد ١٣٠، مدافع أيضا في هذا المعنى جنايات استعدرة
٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ ص ١٤٥).

٢٧٦ - غير أن محكمة النقض بعد أن سارت على قضائها هذا ردحا
من الزمن تحولت عنه أخيرا، فحكمت بأن كذب الشهود في مسألة بلوغ الزوجين
السن القانونية لا يعدّ تزويرا معاقبا عليه إلا في صورة واحدة هي أن يكونوا تواطؤا
مع الموظف ليخلل بواجب وظيفته فيكتب في العقد كاذبا متعمدا أن الزوجين
أو أحدهما بلغ السن القانونية على خلاف الحقيقة ودلت على هذا الرأى بالأسباب
الآتية :

”وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة في قرار قاضى الاحالة أن واقعة السن
أصبحت بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ ركا أساسيا في عقد الزواج فإذا
أثبتت كذبا على غير حقيقتها كانت الواقعة تزويرا معنويا معاقبا عليه بالمادة ١٨١ من
قانون العقوبات بالنسبة للمأذون لو أنه سيئ النية وجاهل بالمادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات
بالنسبة لمن يشرك معه (أى حتى ولو كان المأذون حسن النية) - وتطلب النيابة
الفاء قرار قاضى الاحالة وإعادة الدعوى اليه ليحيلها الى محكمة الجنايات .

وحيث إن الزواج عقد قررته الأحكام الدينية أو المدنية تنظيما لأمر طبيعي
لا يحصى البتة عنه وهو الضرورة الدافعة لتلاقح الذكر والأنثى متى بلغ أيهما حد
النضوج الجنسي .

وحيث إن هذه الضرورة الدافعة يستحيل معها لأى شارع سياسى أن يمس
أصل حرية الزواج لأى ذكر وأنى غير محزين وكل مافى الأمر أن مانوجه الضرورات
الاجتماعية من مراعاة الأفراد المتزوجين مراعاة محمية حميدة الأثر في الأمة تتيح لأولى
الأمر من طريق السياسة الشرعية أن يتخذوا من التدابير مابه يقللون جهد الاستعانة
أن يحصل تزواج بين فردين أحدهما أو كلاهما لما يبلغ بعد ستا خاصا معها يطلب

على الظن حيازته لدرجة كافية من الخبرة والاتزان العقلي اللذين لحسن الحال في المعيشة الزوجية ويترجح معها أن الزواج غير مؤذن به بل أنه متنج لنسل قوى صالح للفائدة بعد في الحياة وتكمل ما فيها من كيد وعناء . ولكن مهما تكن تلك التدابير فلا يجوز قطعا أن تصل إلى تحريم الزواج على من لم يبلغ تلك السن والا كان الشارع معاندا للطبيعة فلا تثبت أن تتأثر نسلها بأحباط عمله ومقابله. فبشو الزنا بين صغار السن ويصبح وقد وقع فيها يريد اتقاءه وزاد عليه كثرة النسل الضعيف من الأولاد الغير الشرعيين .

ولقد أدرك الشارع الوضعى المصرى هذه الحقيقة فلم يتعرض قط لحلية الزواج بين صغار السن بل ترك الناس أحرارا يتزوجون كما يشاؤون في حدود الأوضاع الدينية الشرعية في أية سن أرادوا وسلك إلى تحقيق غرضه طريقا غير مباشر. ذلك بأن حرم على عماله قضاة شرعيين كانوا أو مأذونين أن يجوزوا عقد زواج رسمى لمن لم تبلغ سن السادس عشرة أو لمن يبلغ سن الثامن عشرة كما حرم على المحاكم الشرعية أن تسمع دعوى زوجية من لم يبلغوا هذه السن عند العقد . بهذه الطريقة السلبية الغير المباشرة رجا الشارع أن يحمل الأفراد على ما يريد ولكن ببق — مع ذلك — دائما أن من عقد عقد استوفيا شروطه الشرعية الأساسية مهما تكن سنة عقده صحيح ديانة بل وصحيح قانونا في غير ما نص على عدم اعتباره فيه وهو مجرد عدم سماع الدعوى به لأنه لو لم يكن كذلك لاعتبرت مقاربة الزوج للزوجة الصغيرة هناك عرض معاقب عليه بالمادة ٢٣٢ من قانون العقوبات وهذا لا يستطيع أن يقول به أحد .

وحيث إن الطعن الحالى مؤسس على ذلك التذير الذى أتت به السياسة الشرعية بالفقرة التى أضيفت بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ الى المادة ٣٦٦ من لأحكام المحاكم الشرعية ونصها : " ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمان عشرة سنة وقت العقد " .

وحيث إن هذا النص — وهو مصداق التدوير على الوجه السابق إضاحه — ليس نصا موضوعيا وادعا في بيان ماهية عقد الزواج وكيفية انعقاده مهيما حتى يسوغ الادعاء بأن مسألة السن أصبحت بمقتضاه ركنا أساسيا في عقد الزواج كما تحول النيابة في طعنها وإنما هو نهى غير موجه إلا إلى الموظف الذي يباشر تحرير الشهادات بالقد أن يقبل تحريره إلا لمن يكونان بالثى السن — ولكن كلمة « مباشرة » التي أصبحت في هذا النص هي التي استفاق معناها فظن أن عدم الجواز منصب على مباشرة الزوجين للعقد والواقع أن معناها « تحرير » بدليل اللفظ المقابل لها في النسخة الفرنسية من القانون المذكور وهو « passer كتابة أو تحرير » وبدليل أن المادة واردة في الباب المقنود «للاشهادات والتسجيل» وهو لا يحتوى إلا تعليات وأوامر وتواهى للموظفين المكلفين بإسراع هذه الاشهادات وتحريرها .

وحيث إن مقتضى هذا النهى الموجه إلى الموظف دون منواه هو أن واجبه أن يتحقق من بلوغ الم شهدين تلك السن قبل أن يباشر تحرير العقد لها .

وحيث إن هذا الواجب يقضى عليه أن يباين الزوجين بنفسه فإذا تشكل بعد الرؤية في سن أحدهما أو اعترضت العادة الجارية دون رؤية الزوجة فسيبيله الوعيدة المقبولة لتقدير السن هي معاينة الطبيب وشهادته عند عدم وجود الدليل الذي يستتج من ورقة رسمية كشهادة الميلاد ونحوها . أما الاستشهاد على السن بشهود من غير أولى الثن فغير مقبول أصلا وشهادتهم في هذا الصدد لنو صرف سواء أصادفت الحقيقة أم لم تصادفها ولا يمكن أن يبنى عليها أى حكم . ذلك بأن السن ليست واقعة من الوقائع التي تخفى وتتقضى فيروى عنها من عاينوها أو سمعوا بها وإنما هي حالة قائمة بشخص صاحبها كالطول والقصر والياض والسواد ولها غيبه علامات مميزة يتركها الحس المادى أو الحس النقيى حس أبواب الثن . على هذا المثال في تقدير السن تجرى الحكومة بشأن الموظفين وطلبة المدارس ورجال الفرقة العسكرية وغيرهم ولا تمتد قط بشهادة شهود عاديى . وإنذ فكل موظف يباشر عقد

زواج ولا يتحقق بنفسه أو بتلك الطريقة المقولة من سن السابقين فهو مقصر في تنفيذ أمر الشارع وعليه هو لاعل الشهود تقع تبعة قصيره . والقول بغير ذلك يفتح بابا واسعا لنظم كثير من الشهود يسألون عن السن فيقدرونه بحسب ما يصل اليه اجتهادهم وقد يكونون مخطئين لأنهم جاهلون بهذا الذي لا يعرفه إلا الخبراء من ذوي الفن ثم اذا هم بعد ذلك يؤخذون بتبعية جهلهم وهم لا يشعرون وقلما يتيسر لهم إثبات أنهم لم يقولوا إلا ما يعتقدون وأنهم عن سوء القصد يبيدون . وهذا وانما يعد كذب الشهود في هذه المسألة ترويرا معاقبا عليه في صورة واحدة هي أن يكونوا تواطأوا مع الموظف ليخل بواجب وظيفته فيكتب في المقد كاذبا متعمدا أن الزوجين أو أحدهما بلغ السن القانونية على خلاف الحقيقة . في هذه الصورة فقط يكونون مزورين مستحقين للعقاب ووجه ترويرهم أت من جهة تصوير الموظف المسئول لغير الحق حقا فيما هو من واجبه الرسمي الخاص به ومن اشتراكهم معه بمالهم له على هذا الاخلال بالواجب .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن (نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عامادة ١١

عدد ٣٠١) .

٢٧٧. — وقد أخذ قاضي الاحالة بحكمة أسوان بهذا الحكم في قضية تروير فيها بالآ وجه لاقامة الدعوى العمومية على أشخاص اتهموا بالاشتراك مع ماذون حسن النية في ارتكاب تروير في وثيقة زواج بأن تروروا أن سن الزوجة تزيد على ست عشرة سنة حالة أنها لا تزيد على تسع سنوات ونصف . فطلعت النيابة في قراره هذا بطريق النقض والابرام . وبني الطعن في جملته على أن قاضي الاحالة إذا أخذ بحكم محكمة النقض الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قد أخطأ في تطبيق القانون :

(١) لأن الماذون اذا خدعه الشهود فأنبت تلك السن على غير حقيقتها كان سليم النية غير مستحق للعقاب بخلاف الشهود الذين خدعوه وجعلوه يثبت غير الحقيقة فانهم يكونون مستحقين للعقاب عملا بالمادة ٣٤٤ من قانون العقوبات وأن القول

بغير ذلك يعطل مفعول تلك المادة إذ يجعل الشريك لا يعاقب إلا إذا عوقب
الفاعل الأصلي وهذا استثناء لا يحتمله عموم القاعدة الواردة بالمادة المذكورة .

(٢) لأن بلوغ الزوجين السن القانونية وإن لم يكن ركناً أساسياً من أركان عقد الزواج
فانه حالة من أحوال هذا العقد يجب على المأذون إثباتها على حقيقتها وكل تغيير
فيها يخالف الحقيقة فهو تزوير تطبق عليه المادة ١٨١ من قانون العقوبات .

(٣) لأن محكمة النقض سبق أن أخذت برأى النيابة بحكمها الصادرين في ٢٦
أكتوبر سنة ١٩٢٧ و ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠

ولكن محكمة النقض حكمت برفض هذا الطعن وبنت حكمها على الأسباب الآتية :
”وحيث إن قول النيابة فيه شيء كثير من انتقال النظر فإن محكمة النقض
في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في القضية نمرة ١٧٧٨ سنة ٤٧
قضائية بحث شهادة الشهود من حيث صلاحيتها لأن تكون مصدراً يستمد عليه
المأذون في تقدير السن وقد ارتأت أنها لا تصلح مطلقاً لأن يعتمد المأذون في هذا
المقام الذي هو ملزم بتحيزه بل هي فيه لفو صرف سواء أصادفت الحقيقة أم لم
تصادفها وأن الأدلة التي ينبغي له أن يستمد عليها هي معانيته الشخصية لذات
المتزوجين وتقريره الشخصي لسنهما بحسب ما يبدو له من مشاهدته إياهما وعند
تعيينه أو عند محاولة التعرف المانع من رؤية الزوجة فاعتمده لا يكون إلا على شهادة
الملاذ وط ما ظمها من الأوراق الرسمية أو الشهادة الطيبة — هذا النظر الذي نهت إليه
محكمة النقض متى صح واعتبر أساساً فإن القول بانخداع المأذون بشهادة الشهود غير
مقبول لأن لم أن يخدعوه بشهادتهم ما شاعوا وطيه أن لا يخدع ما دامت شهادتهم
صحيحة كانت أو كاذبة لا يتأذى بها واجبه من التحزى ولا قيمة لها فيه — ولكن
النيابة سارت من مبدأ مخالف لنظر محكمة النقض في حكمها المذكور فعملت لهذه
الشهادات قيمة يعول عليها في تقدير السن . وهي إذ وجدت أن إثبات المأذون
للسن على غير حقيقتها تزوير في حالة من أحوال العقد المأمور هو بحسبها وبإثباتها

ووجدت أنه قد يخضع بتلك الشهادات فيقبلها كالصحيحة وهو لا يشعر —
 إذ وجدت ذلك رأيت أن عدم مؤاخذه الشهود الخادعين يكون تعطيلًا للسادة ٤٢،
 وواضح جدا أن انتقال نظر النيابة بسيرها من مبدأ غير المبدأ الذي نهت إليه محكمة
 النقض هو الذي طوع لها القول بذلك التعطيل — وزادها اعتصاما برأيها ما ذكرته
 المحكمة من أن الشهود لا يعاقبون إلا إذا عوقب المأذون ذاته . ولكن ظاهر لأدنى
 تأمل أن ما قالته المحكمة من ذلك تشير به إلى الصورة التي يعرف فيها المأذون من معانيته
 الشخصية للزوجين أن سن كليهما أو أحدهما أقل من الحد القانوني فيتعهد الإخلال
 بواجبه ويثبت السن على غير الحق بتواطئه مع الشهود، ففي هذه الصورة لا تكون
 الشهادة هي التي خدعت المأذون بل يكون المأذون هو الذي أخل بواجبه ويكون
 الشهود أعوانه على هذا الإخلال . ومن هذه الجهة يأتي استحقاقهم للعقاب لا من
 جهة مجرد شهادتهم . بحيث لو ثبت في قضية ما أن المأذون تعمد الإخلال بواجبه
 وأن شهودا غير متواطئين معه ولا طليين بمحققة فكره من الإخلال بواجبه أدوا لديه
 شهادة غير حقة فإن هؤلاء الشهود الذين لا اتصال بينهم وبين المأذون في فكرة الإجرام
 لا عقاب عليهم . وللاحظ أن تلك الصورة التي أشارت إليها محكمة النقض مقصورة
 على حالة الشهود المتواطئين مع المأذون وهي لا تمنع عقاب الشهود في صور أخرى
 يخدعون فيها المأذون كصورة شهادة طيبة مزورة أو شهادة ميلاد مزورة فإن
 الشهود في مثل هذه الصور لا يقتصر خدعهم المأذون على مجرد شهادة يكون المأذون
 اقتنضها عماده الوحيد في تقدير السن بل انهم خدعوه في ذات الدليل المقبول الذي
 لا يحصى له من الاعتقاد عليه وهو شهادة الميلاد أو الشهادة الطيبة فأفسدوا عليه عمله
 وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه .

وحيث إن هذه المحكمة لا زالت ترى رأيها من أن شهادة الشهود لا تصلح
 البتة لأن تكون هيلسا في تقدير السن وأنها سواء أصادفت الواقع أم لم تصادفه فلا
 حجة بها في هذا الصدد وأنه لا يترتب على عدم الصديق فيها أية مسؤولية جنائية .
 ولقد يهدر في هذا المقام الإشارة إلى أن هذه المحكمة بعد إصدار حكمها في القضية

نمرة ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية علمت أن وزارة الحفانية ذاتها وهى المراقبة لأعمال المأذونين كانت قد بحث مسألة تقدير سن الزوجين وأخذت رأى الطبيب الشرعى وأصدرت فى سنة ١٩٢٨ بمشورها نمرة ٤٥ تعليمات للحاكم الشرعى فزرت فيها أن هذا التقدير بالنسبة للفتيات راغبات الزواج لا يقبل فيه إلا شهادة الميلاد أو شهادة من طبيين من الأطباء الموظفين بالحكومة . وتعليمات الوزارة هذه التى بلغت للنائب العمومى فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ لها قيمتها من حيث حصر طرق التحزى الواجب على المأذون اتخاذها وفيها المصدق الكلى لرأى محكمة النقض بل بمقتضاها لا تكفى مطلق شهادة من طبيب بل لابد أن تكون من طبيين اثنين وأن يكون من موظفى الحكومة ومهما يكن من قول النيابة أن واقعة هذه الدعوى حدثت قبل العمل بتلك التعليمات وفى وقت كانت شهادة الشهود كافية فى تحريات المأذونين مهما يقل من ذلك فانه قول لا يثير شيئا من رأى محكمة النقض إذ تلك التعليمات هى اعتراف صريح من الوزارة بأن طرق التحزى المعقولة المقبولة هى ما جاءت بها وأن شهادة الشهود غير صالحة فى هذا الباب وأن الجوء إليها خطأ قد يجرى إلى الظلم — وبما أن الصواب هو الأصيل والخطأ عارض فمن شأن تلك التعليمات أنها يفهمها مقرر للصواب لا منشئة له والصواب يجب الخطأ ويعمر كل آثاره ولا يمكن أن تجيب محكمة النقض ما تطلبه النيابة من اعتماد هذا الخطأ والأخذ بآثاره ما دام الصواب وضع فأبطل كل أثر له وعليه يكون الوجه الأول متعين الرضى .

وحيث إن ما قوله النيابة من أن إثبات السن فى عقد الزواج على غير حقيقته هو تزوير فى حالة من أحوال العقد مما يقع تحت تناول المادة ١٨١ من قانون العقوبات — ما قوله من هذا صحيح فى ذاته ولكنه غير متبع فان جوهر الدعوى الحالية وأمثالها منحصر فى هل شهادة الشهود المخالفة للحقيقة متى كانت وحدها عماد المأذون فى تحرياته تجز عليهم مسئولية جنائية أم لا ؟ وقد قالت هذه المحكمة

أنها على الوجه اللين في القضية نمرة ١٧٧٨ سنة ٤٧ قضائية وفي الدعوى الحالية وأمثالها لا اعتداد بها ولا تجر أدنى مسئولية جنائية . فان كان في الدعوى الحالية تغير في حقيقة السن في عقد الزواج فأساسه يخرط المأذون في واجبه من التحري بالطرق للمعتبرة وهو وحده المعلوم في ذلك ويمكن النظر في أمره بصفة إدارية متى لم تكن التخليلات الأولى تتيح له الاعتماد على مجرد شهادة الشهود بل يمكن النظر فيه بصفة جنائية اذا ظهر أنه تعدد التغير في السن مع علمه بالحقيقة . أما الشهود فلا مسئولية عليهم قطعا اللهم إلا إذا ثبت كما تقدم أن المأذون تعدد الإخلال بواجبه وهم تواطؤوا معه على هذا الإخلال وعاونوه فيه وهذا غير ثابت بوقائع الدعوى ولا تدعيه النيابة العامة و عليه يكون الوجه الثاني غير سديد أيضا .

وبحيث إن ما نقوله النيابة في الوجه الثالث من أن محكمة النقض سبق أن أخذت برأيها في الحكمين الصادرين منها بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ و ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ فالرد عليه أن محكمة النقض غير معصومة من الخطأ ، على أن الحقائق في القانون معظمها ظني وربما كانت محكمة النقض مخطئة أيضا في رأيها الجديد ولكن هو رأيها الذي اعتدت اليه وتظن أنها ستستمر على السير عليه ما لم توفق الى رأى غيره .
(نقض ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٣٢ سنة ٤٨ قضائية) .

٢٧٨ - وتلاحظ محكمة النقض في هذا الحكم أن الصورة التي أشارت اليها في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مقصورة على حالة الشهود المتواطئين مع المأذون ، وهي لا تمنع عقاب الشهود في صور أخرى يندعون فيها المأذون كصورة شهادة طيبة مزورة أو شهادة ميلاد مزورة لأن الشهود في مثل هذه الصور لا يقتصر خدعهم المأذون على مجرد شهادة يكون المأذون اتخفاها عماده الوحيد في تقدير السن بل انهم خدعوه في ذات الدليل المقبول الذي لا يحصى له عن الاعتماد عليه وهو شهادة الميلاد أو الشهادة الطيبة فأفسدوا عليه عمله وجعلوه يخل بواجبه بلا شعور منه .

وقد طبقت ذلك في قضية حكمت فيها محكمة الجنايات بالمعقوبة على شخص لأنه اشترك مع ماذون حسن النية في تزوير وثيقة زواج بأن قرر أمامه أن سن الزوج موطنه تريد عن السن القانونية للزواج وقدم له شهادة طبية زور فيها السن وجعلها ١٩ سنة، وطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام، فرفضت محكمة النقض طعنه وقالت في أسباب حكمها إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تحدى لدى الماذون بهذه الشهادة الطبية المزورة وقدمها له للاستدلال على سن الزوج وبما أن الشهادة الطبية هي من الأدلة المعتبرة في تقدير السن ولا يطلب من الماذون أن يذهب في تحريره للسن إلى أبعد منها نخدعه بها وحله على تحرير العقد هو حمل له على التزوير في سن الزواج وعلى قبول الشهاد بالزوجية وتدوينه رسميا بدون شعور منه بالحقيقة ولا شك أن المخادع بهذا مستحق للعقاب (قض ١٨ يناير ١٩٣١ قضية رقم ٣٣٢ س ٤٨ قضائية) .

وفي قضية أخرى حكمت محكمة الجنايات ببراءة أشخاص اتهموا بالاشتراك مع ماذون حسن النية في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بأن قرروا أن سن الزوجة يزيد على ست عشرة سنة مع أنها لم تبلغ هذا السن وقدموا له تأييدا لدعواهم شهادة طبية ظهر أنها لغيرها. فطعنتم النيابة في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام، ومحكمة النقض رفضت الطعن بناء على أن تعليقات وزارة الحفائية الصادر بها المنشور غرة ٤٥ لسنة ١٩٢٨ إلى المحاكم الشرعية والمبلغ للنائب العمومي أوجبت على الماذون أن لا يستمد في تقدير السن عند عدم وجود شهادة الميلاد إلا على شهادة من طبيبين موظفين في الحكومة، فإذا كان المتهمون قدموا له شهادة من طبيب واحد ولو كان موظفا بالحكومة فما كان عليه أن يخدع بها بل أن يقوله إياها وتحريره العقدين عليها هو إخلال منه بواجب التحيز المفروض عليه بتلك التعليقات وهو وحده المعلوم دون المتهمين خصوصاً وأنه غير ظاهر من الحكم أن الطبيب الذي أعطى الشهادة موظف بالحكومة (قض ٢٨ مايو ١٩٣١ رقم قضية ٤٥ س ٤٥ واحد قضائية) .

ولكن يلاحظ على هذا الحكم أن منشور وزارة الحفانية رقم ٨ الصادر لناكم الشرعية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ يقضى بأنه إذا لم يتيسر تقديم شهادة الميلاد أو صورتها فيكتفى بشهادة طبيب واحد مقترن سواء أكان من موظفي الحكومة أولا.

٢٧٩ - وكما يجوز أن تقع جنابة التزوير على أصل وثيقة الزواج كذلك يجوز أن تقع على صورتها .

وقد حكم بأنه يعد تزويراً في ورقة رسمية أن يزور المأذون صورة مستخرجة من دفاتر عقود الزواج بأن يضع عليها امضاءات مزورة للزوج والشهود ويضمنها بيانات تخالف بيانات الوثيقة الأصلية (قضى ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١٢٣ س ٤١ قضائية).

٢٨٠ - وحتى يعتبر تغيير الحقيقة في وثائق الزواج تزويراً معاقباً عليه يجب أن يكون صادراً أو منسوباً صدوره من الموظف العمومي المختص بتحريرها .
فالذا أثبت في عقد الزواج المحضر على يد المأذون أن مقدم الصداق يدفعه الزوج عند الزفاف ثم بعد ذلك حصل الزفاف ولم يتم الزوج بما تمهد به ولما أرادت الزوجة مقاضاته على ذلك اتفق مع المأذون الذي كان وقتئذ قد رقت وجعله يحضر تحت العقد كتابة تفيد أن الزوج دفع لولى الزوجة مقدم الصداق بعد تاريخ العقد بستين واستشهد على هذه الكتابة بشهود ، فلا تعد هذه الاضافة تزويراً لحصولها من شخص ليس له صفة بعد تحرير العقد بستين ولأنه لم يسلم امضاء أو خط أحد والعقد خال من امضاء ولى الزوجة المنسوب اليه استلام مقدم الصداق ، والإضافة بهذه الحاشية هي شيء لا قيمة له في نظر القانون ، غاية ما يقال فيها إنها شهادة بالكتابة من أشخاص بأنهم رأوا ولى الزوجة استلم مقدم الصداق وهذا الفعل لا يمكن أن يكون جريمة تزوير (قضى أول مايو سنة ١٨٩٧ س ٤٠ ص ٣٢٢) .

٢٨١ - وحكم بالنسبة لاشهادات الطلاق بأنه يعد تزويراً في ورقة رسمية يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أن يزور المأذون إشهاد طلاق باشتراك

مع الزوج والشهود، ولو خلا الاشهاد من توقيع أصحاب الشأن والشهود عليه لأن المادة ٢١ من لائحة المأذونين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ حين أوجبت ذلك لم تفس بطلان العقد عند عدم التوقيع عليه، وأن توقيع المتعاقدين أو الشهود على الوثيقة التي يحررها المأذون ليس أصلا من أصول الشرع ولا ركنا أساسيا من أركان العقد، وأن لائحة المأذونين المشار إليها لم تقصد بكلمة « حتما » التي جاءت في المادة ٢١ المذكورة إحداث تعديل أو تشريع جديد في هذا الخصوص، وإنما قصبت زيادة التأكيد على المأذونين لكي يحتاطوا في التوثيق بقدر الامكان حتى لا يبقى مجال فيما بعد للشاغبين للطن في صحة الأوراق ارتكبا على عدم وجود توقيع لهم عليها، فإذا لم يقم المأذون بهذا التكليف يسأل تأديبيا (قضى ٢٥ يولي سنة ١٩١٦ بج ١٨ عدد ٢).

وكذلك يعدّ تروريا أن يحضر شخص أمام المأذون مع امرأة متزوجة ويسمى كذبا باسم زوجها ويوقع الطلاق عليها أمام المأذون بهذه الصفة ويحرر قسيمة بذلك ولو ادعى بأن الزوج الحقيقي طلق زوجته في ظروف أخرى، لأن الوثيقة المزورة لا تثبت حصول طلاق قط بل تثبت طلاقا حصل في تاريخ معين في ظروف مخصوصة وأمام شهود معلومين. فلو كانت هذه الإلتابات الأخرى مكتوبة فلا يصح القول بأن الأمر الوحيد من أن الزوج طلق زوجته في ظروف أخرى وفي تاريخ آخر وأمام شهود آخرين كاف لجعل هذا التروير غير معاقب عليه. وشروط التروير هنا متوفرة أولا لوجود تغيير في الحقيقة نظرا لعدم تحرير هذا العقد بمعرفة الزوج، ثانيا لوجود ضرر لأنه قبل أن يحكم القاضي الشرعي بأن الزوجة مطلقة يجب تقديم مستند يقرر ذلك الأدهاء، وبدون هذا المستند فإن الزوجة ولو كانت طلقت تأخذ حقها في ميراث زوجها بصفتها زوجة، ثالثا لوجود سوء القصد لأن الشريعة تقضي بوجود أدلة ذات نوع معلوم لم توجد في هذه الدعوى وقد أتى فيها بأدلة مزورة يقصد منها حل المحكمة على الاعتقاد بصحتها (استئناف مصر ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ ص ١٦٩).

٢٨٢ - الاعلامات والاشهادات الشرعية - تقوم المحاكم الشرعية بحسب لائحة ترتيبها بالأعمال الآتية : (١) سماع الدعاوى والحكم بها (مواد ٣٢ وما بعدها) . (٢) تحقيق الوفاة والوراثة (مواد ٣٥٥ وما بعدها) . (٣) ضبط الاشهادات وكتابة سجلاتها وتسجيلها (مواد ٣٦٧ وما بعدها) .

ولا نزاع في أنه اذا قرر أحد المتخاصمين أو شهودهم أمام القاضي الشرعي ما يخالف الحقيقة وهو قائم بسماع الدعوى والفصل في المعصية أى بأداء وظيفته القضائية، فلا يمتد القفل تزويرا وإنما قد يمتد شهادة زور اذا كان صادرا عن أحد الشهود ، لأن محاضر الجلسات والأوراق القضائية على وجه العموم لم تمتد لإثبات الحقيقة على وجهها الصحيح بل لإثبات أقوال الخصوم وشهودهم كما صدرت عنهم (أنظر فيما تقدم المجلد ١٩٦) . وهذا عين ما قرره محكمة استئناف مصر في حكمها الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ اذ قالت : "وحيث إن التزوير بالكتابة انما يكون بتغيير الحقيقة فيما تكون الكتابة حجة فيه . وحيث إن كتابة دعوى أو دفع أو شهادة في محضر أو حكم ليس حجة في صحة هذه الأمور بل في إسنادها لمن نسبت إليه فقط، فهي انما تثبت كون المدعى قرر دعواه، والمدعى عليه أبدى دفعه، والشاهد أني شهادة على الوجه المسطور فيها، ولكنها لا تثبت بحال من الأحوال صحة شيء من هذه الأقوال . وحيث إن المحاضر والأحكام تستوى جميعها في هذا المعنى، لا فرق فيها من ما يحرر في المحاكم الشرعية وما يصدر من المحاكم النظامية، كما لا فرق في الدعاوى التي تكتب بين أن تكون متعلقة بآرت أو غيره من الحقوق التي تفصل فيها المحاكم على اختلاف أنواعها، لأن أقوال المدعى والمدعى عليه انما تخيد في جميعها على صلاحها تحت البحث عن حقيقتها، والشهادة انما تعتبر حجة فيها لا من جهة كونها كلاما مكتوبا بل من جهة كونها خبرا صادرا أمام القاضي بشروط مخصوصة من لا فائده له في الدعوى . وحيث إنه ينتج من ذلك أن الكذب في هذه الأمور لا يمتد تزويرا بالكتابة بل يمتد تزويرا بالقول ، ويستحق العقوبة إن كان موضوعه يمتد أو شهادة انخ (استئناف مصر ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ٧٩) .

٢٨٣ - ولا نزاع أيضا في أن كل تغيير في الحقيقة يقع في الاشهادات أو السجلات التي تقوم المحاكم الشرعية بضبطها وتحريرها وهي تؤدي وظيفة التوثيق أو التي ينسب صدورها زورا عن تلك المحاكم يعد تزويرا في محرمات رسمية ومعاقب عليه بقوة التزوير .

وقد حكم بأن تزوير وقفية في السجل المصان بالمحكمة الشرعية بقهرها على ورقة قطعت منه ثم وصلت به بعد تصليح التمريضة تزويرا في أوراق رسمية (استئناف مصر ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ج ١ ص ٤٣) .

٢٨٤ - ولكن اختلفت أحكام المحاكم المصرية فيما إذا كانت البيانات الكاذبة التي تقع أمام القاضي الشرعي أثناء إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة أو تحقيق ثبوت الغيبة والتي يبنى عليها الإعلام الشرعي الذي يصدر بثبوت الوراثة أو بثبوت الغيبة تعتبر تزويرا أم لا . فمنها ما قضى بأن الفعل يعد تزويرا في ورقة رسمية لأن الإعلام الشرعي هو ورقة محزنة على يد موظف مختص بتحرير ما فيه . ومنها ما قضى بأنه لا يعد تزويرا في الكتابة ولكنه قد يعد تزويرا في القول أي شهادة زور إذا كان صادرا عن أحد الشهود لأن تحقيق الوفاة والوراثة هو بمثابة دعوى يفصل فيها القاضي بالإعلام الشرعي الذي يصدره (ومن هذا الرأي الأستاذ أحمد بك أمين ص ٢٤٦) . ومنها ما يستفاد منه أن الفعل لا يعد تزويرا ولا شهادة زور لأن تحقيق الوفاة ليس بدعوى مرقدة بين خصمين لدى محكمة قضائية ولا بدعوى مقصورة على خصم واحد مطلوب بها الحصول على حكم قضائي وإنما هو تحقيق إداري محض يختص به رئيس المحكمة أو نائبها أو أحد قضاتها أو القاضي الجلسي ، وهو الرأي الأرجح .

٢٨٥ - فمن الرأي الأول ما حكمت به محكمة استئناف مصر من أن استخراج إعلام شرعي يجعل شخص وارثا للمتوفى على خلاف الحقيقة هو عمل يدخل بلا شك تحت نص المادة ١٩١ ع (١٨١ جديدة) حيث قالت في آخر عبارتها « أو يجعله

واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بترويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها « (استئناف مصر ٢٥ نوفمبر ١٨٩٦ حقوق ٦ ص ٣٥٨) .

وأن الحصول على إعلام شرعي بثبوت وراثته شخص للتوفى على خلاف الحقيقة هو تزوير في أوراق رسمية لأن الإعلام الشرعي هو في الحقيقة ورقة مخزرة عن يد قاض مختص بتجريمها فيها والحكومة يعمها أن تكون الأوراق الصادرة منها كالإعلام الشرعي صحيحة لا شبهة فيها ولا فيها ورد فيها وأن تكون مثبتة لما هو مؤكد بها من الأقوال والأحوال (استئناف مصر ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ ص ٥٨١) .

وأنه إذا ادعى شخص كذبا أمام القاضي الشرعي أن امرأة معينة هي أمه حالة كونها حماته وأم متوفاة وتحصل على إعلام شرعي بذلك وتوصل بذلك إلى زيادة معاشة من شركة خليج السويس، فانه يكون مرتكباً جريمة التزوير بإبدال الأشخاص وتغيير الحقيقة المذكورة في المادة ١٨٩ ع (١٧٩ جديلة) وعقوبة الذي يرتكبه من غير الموظفين المختصين بتحرير الأوراق الرسمية تكون بمقتضى المادة ١٩٠ ع (١٨٠ جديلة) والضرر ثابت حصوله قبل الشركة التي دفعت الزيادة للتم بدون أن يكون له حق فيها، على أن مجرد احتمال كافي لمواخذة المتهم وبهم الحكومة والهيئة الاجتماعية أن تنفي أوراقها الرسمية كالأعلامات والشهادات الشرعية مضمونة وأن تكون دائماً حجة على صحة ما فيها (استئناف مصر ٢٣ أبريل سنة ١٩٠١ حقوق ١٦ ص ١٨٣) .

٢٨٦ - ومن الرأي الثاني ما حكمت به محكمة استئناف مصر في أحكام أخرى من أن التروير الذي يقع أمام المحاكم من المدعين بحق أو من شهودهم لا يعد تزويراً بالكاتب لأن هذه الأقوال إنما تبدي تحت بحثها وفحصها بواسطة القاضي وله السلطة التامة في رد ما يراه فيها غير مطابق للحقيقة . ولا يعاقب القانون على شيء من هذه الأقوال مهما كان فيه من الضرر وسوء القصد إلا إذا كان يميناً أو شهادة مزورة . وينطبق ذلك على الاعلام الشرعي الذي يصدر من المحكمة الشرعية (استئناف مصر ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ استئناف ٤ ص ١٦٨ - وانظر في هذا المعنى استئناف مصر ٢٢ مايو سنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ٧٩ وقد ذكرناه في حقه بالعدد ٢٨٢) .

ويقرب من هذا الرأي ما قرره محكمة القضاة والابرار في حكم أصدرته بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ إذ قالت : «وحيث إن الواقعة التي حوكم المتهمون من أجلها تلتخص في أنهم استعملوا إعلاما شرعيا مزورا مع علمهم بتزويره وأن هذا الاعلام موضوعه إثبات وفاة ووراثه قرر فيه المتهمون كذبا أمام القاضي الشرعي أن غلابة ماتت قبل زوجها وذلك بقصد حرمان ولدها فلان من الميراث في تركتها . وقد رأت محكمة الموضوع أن مثل هذا التقرر الكذب مما يمدّ تزويرا في أوراق رسمية . وحيث انه بمراجعة المواد ٣٥١ الى ٣٥٧ من لائحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية لصادر بها القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ (المواد ٣٥٥ الى ٣٦١ من اللائحة الجديدة الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١) تبين منها أن تحقيق الوفاة والوراثه هو بمثابة دعوى يدعى فيها الطالب أنه وارث ويعلن فيها جميع الورثة . وبعد أن يتحقق القاضي من صحة الطلب يصدر الاعلام الشرعي المطلوب وأن الورثة إذا نازعوا أو بعضهم في الطلب يوقف القاضي عمل الاعلام ويكون الطالب في هذه الحالة مضطرا المرفع دعوى شرعية بالوراثه . وحيث إنه يؤخذ من هذه النصوص أن الاعلام الشرعي بالوراثه هو من قبيل الدعوى التي لا تؤثر على من لم يكن خصما فيها، والكذب في الدعوى كما هو معلوم لا يعتبر تزويرا لأن لصاحب الشأن أن يدفع هذه الدعوى أو الحكم الذي يصدر فيها بالطرق القانونية . وحيث إنه لا يعترض على هذا بما جاء في المادة ٣٥٧ المذكورة (٣٦١ جديدة) من أن الاعلام يعتبر « حجة » في خصوص الوفاة والوراثه ما لم يصدر حكم شرعي ينقضه أو يثبته لأن المراد من هذه العبارة أن الاعلام يعتبر قائما وحافظا أثره بالنسبة لنفي الورثة حتى يصدر الحكم الشرعي المحكي عنه؛ بمعنى أن الغير اذا دفع بسلامة نية الورثة الواردة أسماؤهم في الاعلام ثم ظهر ورثة آخرون فلا يكون هؤلاء حق الرجوع على من دفع وإنما على من قبض فقط وهذا عملا بالقاعدة الشرعية التي تقتضي بأن الأيمن اذا دفع تنفيذا لأمر القاضي لا يضمن فيما لو ظهر بعد الدفع مستحق آخر . والواقع أن القول بـ« كلمة » حجة تشمل أيضا الورثة يكون فيه تناقض صريح مع نص المادة ٣٥٧

سائلة المذكور (٣٦١-جديدة) التي تيسر للوارث حق الطعن في الاعلام بطريق الدعوى، فوجود هذا الحق للوارث لا يتفق والقول بأن الاعلام محجة عليه . وحيث إنه بناء على ذلك تكون الواقعة في ذاتها غير معاقب عليها جنائيا، ومن ثم يكون الاستعمال غير معاقب عليه أيضا، وفي هذه الحالة يتعين نقض الحكم وبرائة المتهمين .
(نقض ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ ج ٢٩ عدد ١٨) .

٢٨٧ - وأما الرأي الثالث فقد قرره محكمة النقض في حكم أصدرته بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في تهمة شهادة زور وقالت فيه ما يأتي : "وحيث أن من أركان جريمة شهادة الزور أن تكون مؤداة في دعوى منظورة لدى محكمة قضائية بين خصمين يتنازcan موضوعها ويكون الشاهد قد استدعى فيها بطلب أحد الخصمين أو من تلقاء نفس المحكمة، أو في دعوى مقصورة على خصم واحد ولكن مطلوب بها استصدار حكم قضائي . وحيث إن تحقيق الوفاة والوراثية بحسب ما هو مذكور في الباب الأول من الكتاب السادس من لائحة المحاكم الشرعية بالمواد من ٣٥١ الى ٣٥٧ (٣٥٥ الى ٣٦١-جديدة) تقتصر في طلب إقليم المحكمة فيحققه رئيسها أو نائبها أو القاضي الجزئي بحسب الأحوال وذلك بالتحري من جهة الادارة عن معلوماتها فيه ثم يتولى التحقيق والتحري بنفسه اذا لم يكتف بتحريات جهة الادارة أو اذا رأى فيها مخالفة الحقيقة ثم بتكليف الطالب باعلان الورثة الذين دلت عليهم التحريات، فان صادقوا صراحة أو ضمنا على صحة الطلب هناك يسمع شهادته، وفي كانت أقوال الشهود مطابقة للتحريات أعلن نتيجة تحقيقه وحدها صكا ويكون محجة في خصوص ما تدون فيه من الوفاة والوراثية ما لم يصدر حكم شرعي يداخل بعض الورثة وانعراج آخرين . وحيث إن تلك الإجراءات دالة بكل وضوح على أن تحقيق الوفاة ليس بدعوى مرعدة بين خصمين لدى محكمة قضائية ولا بدعوى مقصورة على خصم واحد مطلوب بها الحصول على حكم قضائي (كدعوى تصحيح التيد بنفاز للمواليد والوفيات طبقا للسادة ٢١ من القانون نمرة ٣٣ لسنة ١٩١٣ ملاح) وإنما هو تحقيق إداري محض يخص به رئيس المحكمة أو نائبها أو القاضي الجزئي

كما يختص رئيس المحكمة الكلية أو أحد قضاتها أو أحد كتابها أو القاضي الجزئي أو أحد كتابه بمقتضى المادة ٣٦٠ (٣٦٤ جديدة) بتحرير الشهادات . ثم إن هذا التحقيق لا يتم بحكم يصدره أهم بل بإعلان النتيجة وتدوينها فقط . وما يوضح صفة هذا التحقيق الإداري أيضا : (أولا) أنه هو والشهادات والتسجيل وردت جميعها عنوانا للكتاب السادس من اللائحة الذى جاء وضعه بعد تمام كل ما يتعلق بالدعوى من جهة الاختصاص والأدلة والأحكام والطمون والتنفيذ . فهو إذن إضافة من الإضافات المحالة على الحاكم الشرعية لا من جهة كونها قضاء يفصل فى الخصومات بل من جهة كونها أداة حكومية إدارية صالحة لاختصاص رجالها بمثل هذه التكاليف . (ثانيا) أنه بحسب المادة ٣٥٥ (٣٥٩ جديدة) يكفى أن أحد الورثة يترك على الطالب طابه سواء أحضر وأنكر أم غاب وأرسل للقاضي خطابا يعلم فيه بإنكاره — يكفى ذلك حتى يحسب القاضي عن المضي فى التحقيق وحتى "يجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى" هكذا تنص الفقرة الأخيرة من المادة وهى صريحة الصراحة كلها فى أن هذا التحقيق ليس بدعوى وإنما هو عمل خارج عن الدعاوى القضائية (Extrajudiciaire) . (ثالثا) أن حلف اليمين شرط فى المقاب على شهادة الزور ولئن كان لفظ الشهادة بحسب أصل الأوضاع الشرعية يتضمن معنى الحلف إلا أن هذه النظرية قد عدل عنها فأوجبت المادة ١٧١ المعدلة بالمرسوم بقانون ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ (مادة ١٧٤ جديدة) تخفيف الشهود اليمين الشرعية فيما عدا شهادة الاستكشاف (التي يقضى بها فى التفقات وأجرة الحضارة والرضاع والمسكن بحسب المادة ١٧٧ — مادة ١٧٩ جديدة —) والمادة ١٧١ (١٧٤ جديدة) التى أتت بهذا الإيجاب خاصة بشهود الدعاوى المرفوعة بالطريق الشرعى ، أما الشهادة الخاصة بتحقيق الوفاة والوراثه فبقيت كما هى لم يؤمر بتخفيف اليمين فيها فأصبح لطبق القانون الجنائى أن يحسب أيضا من اعتبارها من قبل شهادة الزور لعدم وجوب اليمين فيها . (رابعا) أن المادة ١٩٣ من اللائحة وهى التى تنص على أن القاضي اذا ثبت لديه أن الشاهد شهد زورا فله تحرير محضر وأرساله لقلم النائب المسمى المختص ويكون حجة أمام القضاء الأعلى — هذه

المادة خاصة بشهود الدواى فقط لورودها فى الفصل الخاص بهم وهى دالة بإشارتها الى أن غير هؤلاء لا يعتبرون من شهود الزور الذين يحق عليهم العقاب القانونى .
 وحيث إنه مع ملاحظة كافة الاعتبارات المتضمنة وملاحظة أن النص العربى لسنة ٢٥٧ عقوبات لا يعاقب إلا من شهد زورا فى دعوى مدنية وأن مواد العقوبات من المواد النير الجائر التوسع فى تفسير الأحكام الخاصة بها وجعلها شاملة لما يدل عليه نصها الصريح ترى هذه المحكمة أن الواقعة المنسوبة للتهمين لا عقاب عليها وتضمن إذن تبرئتهم (قضى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠ بمادة ١١ عدد ٢٩٧) .

وهذا الحكم وإن كان قد قضى بأن الفعل لا يعد شهادة زور ولم يفصل فيها إذا كان يعد تزويرا أم لا إلا أنه قد قرر أن تحقيق الوفاة والوراثه هو تحقيق إدارى خارج عن الدواى القضائية . ومن المقرر أن الأكاذيب التى تنهت على السنة الخصوم أو الشهود فى محاضر التحقيق لا تعد تزويرا معاقبا عليه لأن هذه المحاضر إنما أعدت لاثبات أقوال الخصوم والشهود كما صدرت عنهم ولكنها لم تعد لاثبات صحة هذه الأقوال فى ذاتها (انظر فى تقدم العدد ١٩٦) .

٢٨٨ — العقود الرسمية — العقود الرسمية التى يحررها الموثقون هى بلا نزاع من الأوراق الرسمية . وقد حكم بأن التزوير الذى يقع فى عقد رهن صادر أمام كاتب العقود الرسمية بالمحكمة المختلطة هو تزوير فى عقد رسمى (قضى ٤ يناير ١٩١٦ شرائع ٢ عدد ٦٨) .

٢٨٩ — ويستوى أن يقع التزوير فى أصل العقد أو فى صورة منه (جارسون مواد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٤٨٩) .

٢٩٠ — ولكن لا يعاقب على التغيرات التى قد تشمل عليها هذه العقود إلا إذا وقعت على التصرفات أو القرارات أو الوقائع التى أعدت لاثباتها .

٢٩١ — وقد حكمت محكمة النقض والبرام الفرنسية بأن الاجرامات الشككية التى تزورها القانون لصحة العقود الرسمية إنما تتعلق بيوهرها ولا توجد هذه العقود

إلا باستيفاتها . فالبيانات التي تنص كذبا على مراعاة هذه الاجرامات تكون جريمة التروير لأن من مقتضاهما إعطاء العقد صفة رسمية لا يعطيها إياه القانون إلا اذا كانت هذه الاجرامات قد روعيت (نقض فرنسي ١٥ يولييه سنة ١٨١٩ متوعدة في جارسون ن ٤٣١ ١٩١٠).

وبناء عليه فتغير الحقيقة في التواريخ يعاقب عليه كتروير لأنه واقع على عنصر جوهرى من مكونات العقد (جارسون ن ٤٩٢).

وكذلك تغير الحقيقة فيما يختص بالممكن الذى حرر فيه العقد هو تغير في واقعة من الوقائع التي كان الفرض من العقد اثباتها به (جارسون ن ٤٩٢).

٢٩٢ - والعقود الرسمية هي حجة في اثبات الانقاقات والتصرفات والوفاءات والقرارات والامتيازات والاجابات المحتوية عليها ، كما هي حجة في اثبات الوقائع والأعمال القانونية السابقة الوارد ذكرها فيها متى كان لها اتصال مباشر بالاتفاق أو التصرف الأصيل . فتغير الحقيقة في أى من هذه النقط الجوهرية والتي أعد العقد لاثباتها به يعد ترويرا جنائيا (جارسون ن ٤٩٨).

وبناء عليه يعد مرتكبا جريمة التروير في أوراق رسمية من يستعمل توكيلا يعلم أنه أثنى ويغترق في عقد رسمى أنه يتعاقد باسم موكل زالت عنه في الحقيقة هذه الصفة (جارسون ن ٥٠٠).

٢٩٣ - أما البيانات التبعية التي يشتمل عليها العقد الرسمي ولا يكون لها اتصال بالاتفاق أو التصرف الأصيل فانها لا تكون حجة ولا تعتبر إلا مجرد كذب غير واقع تحت طائلة قانون العقوبات .

وبناء على هذا لا عقاب على من يثبت كذبا في عقد رسمى أنه بالغ أو رشيد أو عاقل أو متزوج أو أنه تاجر أو من أرباب الأملاك أو أنه مقيم بمجة كذا حيث لا يكون لهذه البيانات أهمية في العقد (جارسون ن ٣٠٥ وما بعدها).

٢٩٤ - أوراق المحضرين - لا يوجد أي شك في الصفة الرسمية لأوراق المحضرين . فتغير الحقيقة في البيانات التي أملت هذه الأوراق لاثباتها يكون جناية التزوير في الأوراق الرسمية .

وقد حكم بأنه يعدّ تزويراً فعل المحضر الذي ثبت كذباً في محضره عدم وجود مقولات . ولا يمنع وجود الضرر كون المحضر أوقع بعد ذلك حجراً في دكان المجوز عليه شمل كل ما يملكه . وهذا لأن مجوز تحرير محضر بعدم وجود ما يجوز عليه خلافاً للحقيقة يجعل الضرر محتملاً وهذا يكفي لوجود جريمة التزوير (تقضى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ص ٥٧) .

٢٩٥ - ويرتكب تزويراً في أوراق رسمية من يرفع دعوى استرداد باسم غيره ، كأن عرضة اقتراح الدعوى المعلقة بمعرفة المحضر وهو من الموظفين الرسميين وداخلة ضمن اختصاصاته هي بالأصل من الأوراق الرسمية بالمعنى القانوني ، وتغير الحقيقة فيها ينشأ عنه ضرر يضاف بالثقة الواجبة لها ، فهو إن ثبت تزوير مطابق عليه بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع لا بالمادة ١٨٣ (تقضى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ فراغ ١ ص ١٧٩) . وأن عرضة الدعوى التي يقع عليها باضضاء أو ختم مزور وهتدم قلم تخاب المحكمة تنفيذ وتعلن بواسطة قلم المحضرين تكتسب الصفة الرسمية ويكون التزوير فيها تزويراً في ورقة رسمية ولو لم يكن لها تلك الصفة وقت أن وضع عليها الامضاء المزور (تقضى ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ عانة ٤ عدد ٢٨١) .

وأنه يعتبر مزوراً في ورقة رسمية المدين المجوز عليه الذي يرفع دعوى استرداد باسم شخص آخر غير طلبة ويقع على عرضة الدعوى باسم هذا الشخص الآخر ، لأنه وإن كان الامضاء المزور وضع على الورقة قبل أن تأخذ بصفتها الرسمية إلا أنه يجب النظر إلى الغرض الذي يرمى إليه المتهم من حيث مآله والقصد المطلوب منها وهذا العرضة كانت بالفعل أساساً بنيت عليه دعوى الاسترداد بجميع أدوارها وكامل اجزائها وتعتبر إنذره ورقة رسمية (المحكمة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ع ١٠١٥١) .

ويعتبر مزورا في ورقة رسمية الشخص الذي يعنى دعوى استرداد باسم آخر ويحتم عليها بجنم مزور صنعه لهذا الغرض ويقدمها للاعلان . ولا يفترض بأن ورقة افتتاح الدعوى كانت حرفية وقت حصول الامضاء وانلم عليها لأنه يجب التصويل على قصد المتهم من عمله وما يترتب عليه من الأعمال ، وقد كان قصده اعلان تلك الورقة بالطرق القانونية ، واجراءات قلم الكاتب وقلم المحضرين قد صيرتها رسمية وكان ذلك بناء على ارشادات وأعمال المتهم (بيانات مطا ١١ مايو ١٩١٠ ج ١١ عدد ١١٣) .

وان تهمة التروير في عريضة دعوى حيز ما للدين لدى الغير بوضع امضاء غير حقيقى لشخص لا وجود له تتضمن تزويرا في البيانات المدققة في الدقر الرسمى بقلم المحضرين الذى يجب حتما أن عريضة المجز تقيد فيه أولا ، لأن تهمة التروير في عريضة دعوى المجز تستوجب وجود التروير أيضا في تحرير تلك العريضة وفي اعلانها وخصوصا في قيدها أولا بقلم المحضرين لأنه بدون ذلك القيد لا يمكن أن يحصل الاعلان (قض ٢١ نوفمبر ١٩١٤ ج ١٦ عدد ٢٢) .

٢٩٦ - وان الشخص الذى يعلن آخر بعريضة دعوى في محل غير محله الحقيقى بعد أن أومم المحضر أن هذا المحل هو محله وذلك حتى لا يعلم المعلن اليه بالاعلان والدعوى ليتوصل بذلك الى الحصول على حكم غيائى ضده بلا دفاع انما يرتكب بذلك تزويرا في ورقة الاعلان ؛ لأن موضوع صحيفة اعلان الدعوى هو أن الشخص المعلن له يعلم عليها قانونيا بمضمونها سواء كان علما حقيقيا بتسليم الاعلان له شخصا أو علما افتراضيا بتسليم الاعلان بمثله أو بعمل معين قانونا . وأما الاعلان الذى لا يمكن المعلن اليه العلم به قانونا فيعتبر « مغيرا في موضوع » ويقضى قانون المرافعات ببطلانه بالمادة ٢٢ منه . وعليه فالإقرار الكاذب من المتهم فيما يختص بعمل اقامة الشخص المقتضى اعلانه يتبع عنه ذكر عمل الإقامة خلافا للحقيقة وتسليم الاعلان الباطل بطلاا أساسيا بذلك المحل غير الحقيقى ، فهو إذن مكون تماما للتروير في هذا الاعلان بتغيير موضوعه وإن كان المبنى الأصل لكلمة أثبت الواردة

بالمادة ١٨١ ع ضمن عبارة "تجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع طبعه بتزويرها" يستلزم أن الأمور التي ينبتها الموظف العمومي تكون قد حصلت مباشرة تحت مراقبة الشخص وبذلك يصل لها صفة خاصة بها أعني يعطيا «صفتها الرسمية» ولكن يجب أن يلاحظ من جهة أخرى أنه إذا كان هذا المعنى الأصل الخاص من الواجب الأخذ به في مسائل قوة الإثبات التي يرتبط بها مباشرة إلا أن المسئلة التي هي موضوع البحث الآن ليست مسألة قوة إثبات بل مسألة تختلف عنها اختلافا كبيرا وهم، مسألة تزوير جنائي في عقد عمومي . وبناء على ذلك فكلمة أثبت لم تستعمل بمعناها انحصار المشار اليه . وقد جرت العادة أيضا باستعمال لفظ أثبت بمعنى أورد أو أدرج أو ذكر شيئا بدون أن يؤخذ من ذلك مطلقا حصول التثبت من ذلك الشيء، وهذا هو المعنى الذي يتعين الأخذ به، وليس ذلك توسعا في تفسير كلمة أثبت بل ان لهذه الكلمة معنيين كلاهما مستعمل وقد تقرر الأخذ بأحدهما طبقا لأركان الواقعة وظروفها (قضى . يونيو سنة ١٩١٥ شرائع ص ٢٩٧ - أنظر مع ذلك جنابات أسبوط ٨ فبراير سنة ١٩١٢ ج ١٣ عدد ٦٠).

٢٩٧ - وأن من يسمى كذبا في عريضة دعوى باسم الشخص المطلوب إعلائها اليه ويضع إمضاء ذلك الشخص عليها ثم يحضر أمام المحكمة حتى يصدر الحكم عليه بهذه الصفة يرتكب تزويرا في أوراق أميرية بواسطة وضع إمضاء مزور واستبدال شخص بآخر (قضى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ ج ٨ عدد ١٠٨).

٢٩٨ - وبعد مرتكبا جنابة التزوير في ورقة رسمية من بين تاريخ الجلسة في عريضة دعوى بعد إعلانها للدعى عليه بدون علم هذا الأخير (الحالة مصر ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧، وجنابات مصر ٩ يناير سنة ١٩٠٨، وقضى ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٨ ج ٩ عدد ٥٧، و١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٧٧٢ سنة ٤٦ قضائية).

٢٩٩ - ولكن إذا غير المدعى تاريخ الجلسة الذي دونه كاتب المحكمة في عريضة الدعوى قبل إعلانها للدعى عليه فإن هذا الفعل لا يعد تزويرا لأن تحديد الجلسة من حقوق المدعى دون غيره . فقد نصت المادة ٤ من قانون المرافعات

على أن الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعليمات الخصم الملحق سواء كانت تحريرية أو شفاهية . ونصت المادة ٣٣ من المرافعات على أن ترفع الدعوى المحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدعى . فلم يدعى إذن أن يبين الجلسة التي يريد على الكاتب أن يتحكم في تحديد موعد الدعوى قبل الاعلان أن يغير ما شاء في التاريخ الذي يكون قد عينه هو أو الذي يكون الكاتب وضمه تحكما ويطلب الى المحضر أن يعلن عريضة الدعوى للجلسة التي يريد .

وقد قضت محكمة كرموز الجزئية بهذا المعنى في حكم قررت فيه أن تحديد الجلسة في الاعلان هو من خصائص المدعى ، ولدى عليه أن يطلب التحجيل إذا شاء . فنيير التاريخ المكتوب في الاعلان بإضافة رقم اليه وتقديمه لقلم المحضرين لاعتلائه لا يمدّ توزيعاً وإن كان التاريخ كتب قبل ذلك بمعرفة شخص آخر سواء كان كاتب المحكمة أو خلافه لأنه إنما يفعل ذلك كأنه نائب عن صاحب الدعوى وبدون أن تكون له صفة رسمية في عمله هذا (كرموز الجزئية ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ ج ٢٦ عدد ٥٥) .

وقضت محكمة النقض والإبرام بالمعنى نفسه في حكم قررت فيه ما يأتي :
وحيث إن واقعة هذه المادة تلتخص في أن المتهم قدم لكاتب محكمة الخط أربع عرائض لدعوى استرداد أشياء محجوز عليها فأشرك الكاتب كل منها بأن يصير اجلائها للجلسة ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨ ولكن المتهم لم يرفعه هذا التمهيد فنيير في إشارة الكاتب بأن عا عبارة (١٩ أبريل) وكتب بدلها (١٧ مايو) فاتهمته النيابة بتوزيع في أوراق رسمية وقضى عليه ابتدائياً واستثنافياً بالعقوبة طبقاً للقانونين ١٧٩ و ١٨٠ ع فظعن في الحكم قائلاً إن الواقعة لا يعاقب عليها القانون لأن كاتب محكمة الخط ليس من اختصاصه تحديد الجلسات . وحيث إن المادة الثالثة من قانون عام كم الأخطاء غرة ١٧ لسنة ١٩١٣ تنص على أن طلبات الحضور يقوم بتحريرها نفس الطالب أو الممثلة أو المحكمة (أي كاتبها طبقاً) بإملاء الطالب ، والمادة الرابعة تحيل زياد

التكليف بالحضور ثلاثة أيام على الأقل وتميز تخصيصه بأمر من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي، والسادة الخامسة تجعل الاعلان من اختصاص المحضرين أو الممعة أو أى شخص يقوم بذلك . وحيث إن مقارنة هذه المواد بعضها ببعض تنج أن كاتب المحكمة ليس من حدوده التحكم على قوى الشأن في تحديد أيام الجلسات بل هو إذا صار توسيطه في تحرير الطلب فليه أن يحزره كما يريد الطالب ويكتب فيه تاريخ الجلسة التي يعلها عليه الطالب، وأن للطالب قبل الاعلان أن ينير ما شاء في التاريخ الذي يكون الكاتب وضه تحكما ويطلب الى المحضر أو الممعة أو مندوبه أن يعلنها للجلسة التي يحددها هو بل له أن يترك الطلب الذي حرره الكاتب بإملائه ويحزرو بنفسه طلبا آتريعين فيه الجلسة التي يريدنا ويقتنه لأى المذكورين لاعلانه بعد أن يدفع عليه الرسم . وحيث إنه لذلك لا يكون في المسئلة أدنى ترور في ورقة محررة من مأمور مختص بل الموجود تفسير في اشارة من موظف متحكم في حقوق الخصوم بما لا سلطة له فيه . وحيث إن الشبهة القائمة في الموضوع هي أن الطاعن عند ما عا التاريخ الذي يحاه واستبدل به التاريخ الآخر قد ترك إمضاء الكاتب على ما هي عليه بحيث أصبح يخيل للطلع أن الكاتب هو الذي كتب التاريخ الجديد . ولكن مهما يكن من ذلك فانه لا تزور في ورقة رسمية ما دام عمل الكاتب كان من أصله تحكما خارجا عن حد سلطته وما دام أنه كان للطالب أن يحو اشارة الكاتب جميعها ويأخذ بحقه هو من تحديد الجلسة كما يريد وما دامت رسمية الورقة لا تثبت لما إلا باعلائها فعلا وعند القول يمكن هذا الإعلان قد حصل . وحيث إنه مهما يقل من أن تدخل كاتب المحكمة في تحديد الجلسات هو لتنظيم العمل وحسن الموازنة بين الجلسات في توزيعه عليها لمنع تطويل المشايعين في مواعيد جلسات الاسترداد — مهما يقل من ذلك فانه لا سلطة قانونية للكاتب في شيء منه ولا يقترب عليه أى أثر قانوني من جهة اعتبار الورقة رسمية والمواخذة على التغير فيها بهذا الاختيار . وحيث إن اشارة الكاتب حتى باختيارها محررا عرفيا لا يعد ما حصل فيها من التغير تزورا في أوراق عرقية لأن هذا التغير إنما حصل أخفا بحق ممنوط

فهو لم يحصل منه أدنى ضرر ولا يحتمل أن يحصل منه أدنى ضرر ولم يتوفى لإجرائه
أى سوء قصد إلا بالنسبة للكاتب ولا بالنسبة لغيره (قضى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠
محكمة ١١ عدد ١٣٦) .

٣٠٠ - وليس من الضروري تكوين جريمة التزوير أن يكون المحضر قد
تدخل فعلا في تحرير الورقة، بل يكفي أن يكون المحضر قد جعل على شكل أوراق
المحضرين ونسب تحريره الى محضر مختص بذلك .

فيعد مرتكبا جناية التزوير في ورقة رسمية من يصطنع عريضة دعوى استرداد
ويغرفها في قالب ورقة صحيحة الشكل ويضمنها اسم محضر مختلق (قضى ٥ فبراير
سنة ١٩١٦ ج ١٧ عدد ٧٠) .

ومن يصطنع أصلى إعلان شهود ويضع امضاءات مزورة لمحضر وشاهدين
وهيين (قضى ٦ مارس سنة ١٩٢٢ محكمة ٤ عدد ٢) .

٣٠١ - ولكن لا تزوير اذا كان المحضر لإعلان طلب الحضور ليس له صفة
في تحريره لأنه كاتب عمومي ولم يصف نفسه بأى صفة يمكن أن تعطى ولو زورا
الصفة الرسمية لهذه الورقة (قضى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ محكمة ٢ عدد ٢١) .

٣٠٢ - نصت المادتان ١١ و ١٢ من قانون المرافعات على أن لقاضى
الأمر الوقفية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضى المواد الجزئية أن يعين أى شخص لاجراء
الإعلان وأن الأمر الذى يصدر بذلك يجب أن يعلن فى أقل الورقة . وقد ترددت
الحاكم بشأن الإعلان الذى يحصل بمعرفة مندوب محضر بغير أن يحظر عليه أمر
الانتداب . قضيت فى بعض أحكامها بأن هذا الإعلان ليس باطلا من أصله بل
هو قابل للبطلان اذا طلبه المعلن اليه، فهو إذن صحيح فى الأصل، وكل تغيير يحصل
فيه بسوء قصد يكون تزويرا (جنايات صرة يناير سنة ١٩٠٨، وقضى ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٨
ج ٩ عدد ٥٧، واستئناف صرة ١٦ يناير سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٩٤) .

وقضيت فى أحكام أخرى بأن مندوب المحضر لا يحوز الصفة العمومية التى تخوله
إعلان الأوراق إلا اذا انتدبه القاضى بأمر مخصوص يعين فى أقل الورقة المراد

إعلاناتها، فإذا لم يثبت هذا الانتداب فلا يمكن اعتباره بصفة موظف أو مأمور
عمومي والورقة التي يعلنها تعد باطلة ولا تكون لها قيمة قانونا ولا يعاقب على التزوير
الذي يقع فيها (نقض ٢٤ مايو سنة ١٩١٢ شرائع ١ ص ٢١، و ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ شرائع ١
ص ٢١٧، واستئناف مصر ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٤ استئناف ٣ ص ١٥١، وإحالة بطلا ٢٨ مارس
سنة ١٩٠٧ مج ٨ عدد ١١٤).

٣٠٣ — غير أن مندوبي المحضرين قد أصبح تعيينهم بأمر من وزارة الخفائية
بناء على اختيارهم للعمل بمعرفة رئيس المحكمة . فهم موظفون عموميون مخصصون
بإعلان الأوراق، والإعلان الذي يحصل بواسطتهم هو إعلان صحيح ولو لم ينتدبوا
من القاضي الجزئي طبقا للمادة ١١ مرافعات (استئناف مصر حكم سن ٢٨ مايو سنة ١٩١٤
شرائع ١ ص ٢٢٥).

ولمكة النقض والإبرام حكم حديث قررت فيه أن الإعلانات التي يجريها
المحضرين المندوبون هي أوراق رسمية يمزورها مأمورون عموميون مخصصون فكل
تزوير ماذى فيها بإحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧٩ يقع فاعله تحت المسؤولية
ويعاقب بمقتضى المادة ١٨٠ إن كان غير موظف (نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم
٧٧٢ سنة ٤٦ قضائية).

٣٠٤ — كان شيخ البلد قبل إلغاء محاكم الأخطاط مختصا بتحرير إعلان
استئناف حكم صادر من محكمة الخط . فقد نصت المادة الخامسة من لائحة محاكم
الأخطاط الصادر بها القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٣ على أن إعلان الحضور أمام محاكم
الأخطاط يكون بمعرفة المحضر أو الممثلة أو أى شخص ينسب إليه الممثلة، ونصت
المادة ٥٨ من اللائحة المذكورة على أن استئناف أحكام تلك المحاكم يقدم بالطرق
المعتادة لتقديم الدعوى . فمن يزور إعلانا من هذا القبيل ينسب صدره الى شيخ
البلد ويضرب عليه امضاء منقورا لهذا الشيخ وختم منقورا للبلد اليه يرتكب تزويرا
في ورقة رسمية (نقض ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ عمادة ٢ عدد ٢١).

٣٠٥ - المهررات القضائية في المواد الجنائية. - يمد ترويرا في محررات رسمية ما يقع منه في الأوراق المحررة بمعرفة الموظفين المكلفين بالامام أو التحقيق أو الحكم أو بمعرفة مساعديهم (جاسون مواد ١٤٥ لك ١٤٧ و ٥٢٣).

٣٠٦ - ومن قيل ذلك التروير الذي يرتكب في المحاضر المحررة بمعرفة مأموري الضبطية القضائية أو أعضاء النيابة أو قضاة التحقيق متى كان تغيير الحقيقة وإفعا على الوقائع التي أعقبت هذه المحاضر لاثباتها (جاسون ٥٢٤).

وقد حكم بأن العملة التي يثبت في محضر تفتيش إجراء وأخذ فيه أقوال شهود أمورا غير حقيقية يعاقب بمقتضى المادة ١٩١ ع (١٨١ جريدة) لأن العملة بصفته من رجال الضبطية القضائية مكلف بجمع الاستدلالات التي تهم دعوى الجنية أو الجنائية، فإذا حرر محضرا بهذه الاستدلالات فإنه يقوم بعمل من شئون وظيفته. وإن كان الأمر هنا يتعلق بمحضر تفتيش والعملة ليس له حق التفتيش إلا في أحوال التلبس أو بأمر من القضاء إلا أن هذا المنع يزول إذا رضى أولو الشأن بالتفتيش وهو ما حصل في الدعوى (قض أول يونيو سنة ١٩٠١ حقوق ١٦ ص ٢١١).

ولكن الكشف الذي يحذره طبيب الصحة بيمينات الألبان المضبوطة لتحليلها للاشتباه فيها ليس من الأوراق الرسمية. فمن قسنى أمام الطبيب باسم غير اسمه الحقيقي للهرب من المسؤولية لا يمد مرتكبا جريمة التروير في أوراق رسمية، لأن هذا الكشف لا يرتكز على أصل قانوني من شأنه أن يجعله في عداد الأوراق الرسمية وإنما هو ورقة صورها الطبيب بالصورة التي هو عليها بناء على مجود فكرة يتوصل بها إلى تحقيق غرض يرى إليه في وظيفته (بنايات نصرالد يونيو سنة ١٩٢٥ عمادة ٧ مدد ١٥).

٣٠٧ - محاضر الاستجواب أو شهادة الشهود إنما أعقبت لاثبات أقوال المتهمين أو الشهود كما صدرت عنهم، ولكنها لم تعد لاثبات صحة الوقائع التي قرروها فيها. ينتج عن ذلك أنه إذا وقع تغيير في المحضر بحيث أصبح لا يتضمن إجابات المتهمين أو الشهود كما صدرت عنهم كان هذا ترويرا مخالفا عليه، فالأخوة مأمور

الضبطية القضائية في محضره عن قصد أقوالاً غير التي قررها أمامه المتهمون أو الشهود
قد فعله هذا تزويراً معنوياً (جارسون ٥٢٦٥) .

٣٠٨ - أما الشاهد الذي قرر غير الحق فلا يعدّ مرتكباً جريمة التزوير ولو
أن أقواله دؤنت في محضر التحقيق أو محضر الجلسة، وقد يكون وقع على المحضر
بامضائه أو ختمه، لأنه مادام المحضر لم يعدّ لاثبات حقيقة أقوال الشاهد فلا
الاتهام والدفاع لها تمام الحجة في مناقشة هذه الأقوال وإظهار مواطن الكتب
فيها . وإنما يعاقب الشاهد بمقوبة شهادة الزور إذا غير الحقيقة في شهادته أمام
المحكمة أو بمقوبة إمانة الجاني على القرار من وجه القضاء إذا أبدى معلومات كاذبة
في التحقيق (جارسون ٥٢٧٥) .

٣٠٩ - والمتهم من باب أولى لا يرتكب أى تزوير إذا غير الحقيقة
في استجوابه إذ أنه فضلاً عن كون المحضر الذي يشتمل على إجاباته ليس معداً لاثبات
صحتها فإن المتهم يجب أن يكون حراً في إبداء أوجه دفاعه (جارسون ١٣٧٨ ، جارسون
٥٢٨٥) .

٣١٠ - ولكن قامت صعوبات في حالة ما إذا تسمى المتهم باسم مشتمل
واختلقت الآراء في وصف هذا الفعل بالتزوير . فيرى بلافش أن لا تزوير إذا لم
يوقع المتهم على المحضر بامضاء مزورة ، لأنّ محضر التحقيق لم يعدّ لاثبات
شخصية المتهم الحقيقية ولا اسمه الحقيقي بل لاثبات أنه قد أتى باسم كذا .
أما إذا وقع المتهم على المحضر بامضاء مزورة فانه يعاقب في هذه الحالة بمقوبة التزوير
ولو كان الاسم الذي اتخذته لنفسه خيالياً (بلافش ١٣٤٥) . ويرى جارو أن اتحلل
المتهم اسم شخص آخر في محضر التحقيق يكون جريمة التزوير ولو لم يوقع على المحضر
بامضاء مزورة ، ولكن يلزم أن يكون الاسم المشتمل لشخص معين معروف بالمتهم
حتى يمكن أن يتلوه ضرر من جراء هذا التزوير ، إذ لو كان الاسم لشخص غير موجود
لما كان هناك ضرر محتمل ومن ثم فلا تزوير ، أما إذا أمضى المتهم على المحضر باسم

مزور ولو كان هذا الاسم خياليا فان التزوير يتحقق بهذا وحده لأن وضع أى إمضاء مزور ويكفى لتكوين جريمة التزوير (جارد ١٣٧٨ ن ١).

٣١١ — وقد استقر قضاء المحاكم الفرنسية على أن المتهم الذى يتخذ اسما مزورا لدى استجوابه يستحق العقاب إذا اتحلل اسم شخص معين لاحتمال وقوع الضرر بذلك الشخص من جراء ذلك . ولا يهم بعد هذا أن يكون قد وقع على محضر الاستجواب أو لم يقع . ويكون الحكم كذلك ولو كان الشخص المتحلل اسمه قد توفى لجواز أن يسمى ذلك إلى ذكره . ولكن لا عقاب على المتهم إذا اتحلل اسما خياليا لأن ذلك يدخل فى حدود الدفاع المباح ولا يمكن أن يضر أحدا . ويكون الحكم كذلك ولو أمضى المحضر بذلك الاسم الخيالى (راجع الأحكام المتوخى منها فى جارسون ٥٣٢ و ٥٣١ ن).

٣١٢ — أما المحاكم المصرية فيظهر أنها انتهت إلى ما استقرت عليه المحاكم الفرنسية .

فقد حكمت بأن مجوز تغيير الإسم فى محضر البوليس أو قاضى التحقيق سواء كان ذلك مصحوبا بإمضاء أو لم يكن مصحوبا بإمضاء هو فعل لا يعاقب عليه القانون إذا وقع بقصد التخلص من الجريمة لأنه يكون كذبا اخترعه المتهم للدفاع عن نفسه، وتوقيعه بهذه الصورة لا يمكن اعتباره تزويرا لأن قصد التزوير مفقود بالمرة . ولكن الأمر يكون بخلاف ذلك إذا كان تغيير الاسم مقصودا فى حد ذاته وكان هو الناية وكان ثابتا من أحوال الدعوى أن المتهم غير اسمه ليقع الشخص الذى تسمى باسمه فى المسؤولية لأنه فى هذه الحالة يكون قصد التزوير متوفرا ولا يجوز له أن يدافع عن نفسه بارتكاب جريمة أخرى (قض . بونيه سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ٣٨٥).

وأن من غير اسمه وسمى نفسه باسم غيره فى قضية مخالفة يعتبر مرتكبا لجريمة التزوير فى أوراق رسمية بهذه الكيفية (استئناف مصر ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٥ قضاء ٣ ص ٦٩).

وأن يجوز تغيير متهم لاسمه أمام هيئة رسمية لا يتبرحده تزويراً فيما يكتب أمامها بشأنه في الأوراق ، ولكن المقرر أنه اذا ثبت أن المتهم اتصفه باسم شخص معين وأصاب هذا الشخص من ذلك ضرر فعلمته هي تزوير قانوناً (استئناف مصر ١٨ أبريل سنة ١٨٩٧ حقوق ١٢ ص ١٥٨) .

وأنه يرتكب جريمة التزوير في أوراق رسمية من تسمى باسم شخص آخر في محضر ضبط الواقعة وتسبب في حبس ذلك الشخص مدة من الزمن الى أن ظهرت الحقيقة (بنائات مصر ١١ يونيو سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٤٤٤) .

وأنه اذا اتهم شخص بخالفة وعمل في حقه محضرولاً تهتم للتحقيق غير اسمه باسم شخص آخر معين ثم حكم عليه بالفراغة ، فلا يصح الحكم بإزالة المتهم من تهمة التزوير بحجة عدم توفر سوء القصد ونية الضرر عنده ، لأن تغيير المتهم اسمه بأخر موجود أمام الموظف المختص فيه ضرر بمن تسمى باسمه ، وقد وقع الضرر بالفعل بهذا الشخص للحكم عليه بالفراغة في قضية الخالفة التي وقعت من المتهم ، ولذلك يكون ما حصل من المتهم من تغيير اسمه قصد به التزوير والاضرار بالغير ، واذاً فلا مشاحة في توفر سوء القصد فيما حصل من التزوير بوضع اسم مزور لشخص معين في محضر ضبط واقعة الخالفة ويتمين معاقبة المتهم بعقوبة التزوير (قض ٣ مارس سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٤٦٩ سنة ٤٢ قضائية) .

وأنه اذا تسمى المتهم باسم آخر بمحاضر التحقيق فإنه يجب التفرقة بين حالتين : الأولى اذا تسمى باسم شخص خيالي لا وجود له ، فلا عقاب لانتفاء الضرر ولأن المتهم إنما ذكر ذلك فراراً من التهمة . والخالفة الثانية اذا تسمى باسم آخر موجود ، فالواقعة تزوير لتحقق الضرر الأدبي والمادى لمن تسمى باسمه (حالة استعدي ٢٠ يناير سنة ١٩٢٨ محاكمة ٩ عدد ٦١ ، وقارن حالة الزقاق ١١ يناير سنة ١٩١٢ ج ١٣ عدد ٦٦) .

وأن المقرر فيها وعملاً أن المتهم الذي يتسمى في محضر التحقيق أمام المحقق المعين له باسم شخص آخر معين موجود يعد عمله تزويراً في أوراق رسمية اذا كانت ظروف الحادثة تكل على أن قصده الاضرار بالغير المعروف من المتهم ، بمعنى أنه

يمكن أن يتج من سوء نية المتهم بتسميه بانم هذا الشخص المعروف منه ضرر ما .
فانما لم يكن ثابتا توفر هذا الركن فلا تروير ولا عقاب (قض ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ قضية
رقم ١١٨٦ سنة ٤٥ قضائية) .

وأنة اذا كانت محكمة الجنايات بعد أن ذكرت ثبوت حصول التسمي من المتهم
باسم المني عليه في محضر ضبط واقعة الجريمة التي أشير اليها في التهمة والتوقيع منه على
هذا المحضر بإمضاء مزور باسم شخص معين معروف حيث يذكر توافر القصد الجنائي
عند المتهم بالانفصاح عما كان له من غرض في الإفلات من المحاكمة على جريمة
التحدي التي اقترعها وذكر توافر احتمال الضرر بتعرض المني عليه لهذه المحاكمة كان
حكما صحيحا وتعين رفض الطعن المقدم ضده (قض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٩١٥
سنة ٤٦ قضائية) .

٣١٣ - لذا تسمى الشاهد باسم شخص آخر في محضر التحقيق وقرر رؤيته
المتهم يرتكب الجريمة مع أنه في الحقيقة لم يرد ذلك فان عمله هذا يستبر ترويرا في ورقة
رسمية بوضع اسم شخص آخر مزور ويقع تحت أحكام المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع
وسوء القصد متوفر عنده بالنسبة للتم من قوله كذبا أنه رآه يرتكب الجريمة ،
والضرر ينتج عن الاخلال بالنظام العام وبأساس الثقة العمومية الموجودة في الأوراق
الرسمية إذ ذكر في المحضر أن شخصا حضر وشهد أمام مأمور الضبطية القضائية مع
أن هذا الشخص في الحقيقة لم يحضر (قض ٢ مايو سنة ١٩١٣ ع ١٤ مد ٩٩) .

٣١٤ - المحررات القضائية في المواد المدنية والتجارية -
المحررات القضائية في المواد المدنية والتجارية خاضعة للقواعد السابق ذكرها .
وصفتها الرسمية تظهر في العادة بوضوح . وإنما يجب التحقق من أن نصير الحقيقة
قد وقع على الوقائع التي أعدت هذه الأوراق لاثباتها .

٣١٥ - فيعد ترويرا في أوراق رسمية معاقبا عليه قانونا :

التخير في البيانات الجوهرية الواردة في محضر صلح محرر أمام القاضي الجزئي
(جارسون ٥٢٩٥) .

وتعتبر الحقيقة في أصول وصور الأحكام . وقد حكم بأنه يعدّ تزويراً بلزيم
التزوير في أوراق رسمية من يصطنع صورة حكم ينسب صدورها الى محكمة جزئية
ويوقع عليها بامضاء مزور مفسوب الى كاتب أول تلك المحكمة وبامضاء آخر مزور
مفسوب الى كاتب الصور ثم يذيلها بالصيغة التنفيذية ويختتمها بختم مزور للمحكمة
المذكورة (قضى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢ قضية رقم ٧٩٠ سنة ٣٩ قضائية) .

ولكن لا مانع في القانون بمنع رئيس الجلسة قبل التوقيع على نسخة الحكم الأجلية
من أن يعدل في الأسباب التي احتوت عليها مسودة الحكم ويضيف إليها بعد النطق
به بياناً يزيداً شرحاً ويقوى حجة الحكم الصادر بناء عليها أو يزيداً وضوحاً / قض
٢٢ أبريل سنة ١٩١٧ شرايح عدد (١) .

٣١٦ - ويعدّ تزويراً في أوراق رسمية وضع ختم مزور على محضر حلف
يمين أهل خبرة ومحضر أهل خبرة اذ لا شك في كون محضر حلف اليمين من الأوراق
الرسمية لأنه محرر من مأمور مختص بتحريره ولا في اعتبار محاضر أهل الخبرة كذلك
لأنه مفوض اليهم بمقتضى الحكم الصادر بتعيينهم محررين هذه المحاضر .

ولكن نتيجة آخر الأقوال المقدّمة في القضية ليست من الأوراق الرسمية ،
ووضع ختم مزور عليها تحت امضاء صحيحة لا يعدّ تزويراً في ورقة رسمية (استئناف مصر
١١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ ج ١ ص ٢١) .

٣١٧ - ولا تزوير في الكتب الذي يقع من الخصوم في عرض بعض الدواوي
أو في المذكرات التي يقدمونها الى المحكمة ولو أثرت هذه الأكلاب في أفعال
القضاة وترتب عليها ضرر لخصوم ، لأن هذه المحررات لم تعدّ لاثبات حقيقة المزاعم
الواردة فيها بل لتدوين الأقوال التي يبدئها الخصوم تأييداً لمزاعمهم على أن تناقش
هذه الأقوال أمام القاضي وتقدر بحمقته (بارود ١٢٧٨٥ ، جارسون ٥٤٦) .

وقد حكم بأن التزوير الذي يقع أمام المحاكم من المدعين بحق أو من شهودهم
لا يعدّ تزويراً بالكتابة ، لأن هذه الأقوال انما تبدي تحت جنبها وبفصها بواسطة

القاضي، وله السلطة التامة في ردّ ما يراه فيها غير مطابق للحقيقة، ولا يعاقب القانون على شيء من هذه الأقوال مهما كان فيه من الضرر وسوء التصدد، إلا إذا كان يمتا أو شهادة مزورة (استئناف حرر ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ١٦٨) .

٣١٨ - ولكن الشخص الذي يتحمل اسم غيره في دعوى مدنيه بحيث يسبب له ضرراً، كأن يعترف غشاً وتدليساً بأنه مدّين ببلغ من النقود، يعدّ مرتكباً جريمة التزوير في أوراق رسمية بطريقة استبدال الأشخاص (جارو ٤ ن ٣٧٨)، وجارسون ن ٥٤١، وقانون قض ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ ج ٨ عدد ١٠٨، وجنابات مصر ٢٩ يولييه سنة ١٩٠٢ حقوق ١٧ ص ١٧٧) .

٣١٩ - محررات المحاكم غير القضائية - دفاتر المحضرين من المحررات الرسمية . وقد حكم بأن من يذكر بيانات مزورة في حريضة دعوى هجم ما للدين لدى الغير ويؤدى عمله هذا الى تدوين هذه البيانات المزورة في دفتر الرسمى فلم المحضرين يعتبر مرتكباً لجريمة التزوير في أوراق رسمية (قض ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ج ١٦ عدد ٢٢٤) .

٣٢٠ - دفتر التصديق على الأختام والامضاءات هو أيضاً من المحررات الرسمية . وقد حكم بأنه يعدّ تزويراً في أوراق رسمية تسمى شخص باسم آخر أمام كاتب تصديقات المحكمة لدى التصديق على إمضاء أو ختم موقع به على توكيل (قض أول أبريل سنة ١٩٠٥ ج ٦ عدد ٨٥) .

والتوقيع بنتم مزور على دفتر التصديق على الأختام والامضاءات (قض ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ استقلال ٥ ص ١٤) .

٣٢١ - محررات مصلحة البريد - دفاتر مصلحة البريد وكذا الحوالات أو الأذونات التي يصدرها عمال تلك المصلحة والتي تعطى لخلق في قبض المبالغة لإدفعها تعبير من المحررات الرسمية (جارسون ن ٥٩٢ و ٥٩٤) .

وقد حكم بأن حوالة البوستة ودفتر قيد الحوالات هما من الأوراق الرسمية المنه عنها بالمادة ١٧٩ ع، فالتزوير فيها من شخص بأن تسمى باسم المرسلة اليه.

وأمضى بهذا الاسم على الحوالة والدقتر باستلام المبلغ من مصلحة البوستة هو تزوير
مقابل عليه بمقتضى هذه المادة (جنایات مصر ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٥ ج ٦ مد ٩١) .

وأن مصلحة البوستة هي مصلحة أميرية والحوالات التي تصدرها تعتبر من
الأوراق الأميرية ولا تفقد هذه الصفة لكونها قطعت من الدقتر وسلمت لشخص
لأن الصفة متعلقة بذاتها ولا عبرة بحاملها، فالتزوير الذي يحدث فيها يكون تزويرا
في أوراق رسمية (قض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ استغلال ٦ ص ٧٦) .

وأن حوالة البوستة مركبة من جزئين : أولهما يحزره الموظف المختص وينت
به قيمة الحوالة ورسمها واسم من أرسلت له ويوقع عليه بامضائه ، والثاني هو
إيصال مهيا من قبل لتوقيع من يحضر لاستلام قيمة الحوالة . وهذان الجزآن
لا يختلفان في كون كل منهما ورقة رسمية وإنما يختلفان في قوة الدليل . فأولهما يحزره
الموظف المختص بمكتب التصديرويشهد بصحة ما أثبت فيه مما عمله بنفسه من
قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسمها وما تلقاه عن المرسل من تعريف عن اسمه واسم
المرسل له ومكتب صرف الحوالة . وثانيهما يحزره من صرفت له الحوالة بمكتب
ورودها . إلا أنه مهما تميز هذا الجزء الثاني واستقل عن الجزء الأول على ما سبق
ذكره فإنه يبقى ورقة رسمية وإن حرره غير موظف — ذلك لأن العامل المختص
بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضائه ويتم البوستة شهادة منه بقيامه بما فرضته
عليه تعليمات المصلحة من الاستيثاق من شخصية من يحضر لاستلام قيمة الحوالة،
وهو لا يصرف قيمتها إلا لمن يعرفه شخصيا أو لمن ثبت له شخصيته بأحدى الطرق
المبينة بالبند ٢٢٩ من هذه التعليمات، وهو كذلك مكلف بأن يأخذ ممن يستلم
قيمة الحوالة توقيعاً منه عليها قسمها وعلى الدقتر نمرة ١٦ ج . وهذا يدل على أن هذا
العامل المختص بصرف الحوالة يوقع الصرف على نوع ما بما يأخذه من توقيع من
صرفت له الحوالة على نفس الحوالة وعلى الدقتر المتقدم الذكر . وهذا يصل سند
الصرف والاستلام ورقة رسمية مستقلة بذاتها فضلا عن أنه جزء من ورقة رسمية

٣٢٢ - وحكم بأنه لا يمكن المنازعة في الصفة العامة لدفاتر التوفير التي هي عبارة عن استمارات أميرية مخصصة لأثبات وبيان حركة النقود فيما يتعلق بصندوق التوفير الذي هو مصلحة أميرية يقوم بها موظفون عموميون أو مندوبون عنهم .

وبما أن القانون المصرى الجنائى خلافا لبعض قوانين أخرى لا يهتم برسمية الأوراق والمفاتر والمستندات بل يكفى بصفتها العامة، فإنه لا يمكن التردد فى أن لدفاتر صندوق التوفير الصفة العامة المذكورة . وبناء عليه يصدر مرتكبا جريمة التزوير فى أوراق رسمية ضابط المدرسة الذى يزور فى دفاتر توفير الطلبة بالتوقيع عليها بمضامات مزورة لأولياء أمورهم بمصد اختلاس بعض المبالغ المودعة بصندوق التوفير على ذمة الطلبة (قضى أئله مايو سنة ١٩٣٠ بمادة ١١ عدد ٦١) .

٣٢٣ - التلغرافات - اصطناع تلغرافات مزورة بمدة تزويرها فى أوراق رسمية متى اقرن هذا الاصطناع بوضع امضات مزورة للوظفين المخول لهم قانونا التصديق على تصديروتوريد مثل هذه التلغرافات (راجع فيما تقدم العدد ٧٢) .

٣٢٤ - محررات مصلحة السكك الحديدية - اصطناع التذاكر من مصلحة السكك الحديدية المصرية يعتبر عملا من أعمال الادارة العامة، وتزوير هذه التذاكر يكون جنائية التزوير المنصوص عليها فى المادة ١٧٩ ع ٤، ويعاقب عليه بالمادة ١٨٠ ع اذا لم يرتكب من موظف عمومى . وتذكر السكة الحديدية ليست من تذاكر السفر المعاقب على تزويرها بالمادة ١٨٥ ع (لمعة المراجعة ١٩٠٤ ن ٢٠٩) .

٣٢٥ - تعطى مصلحة السكك الحديدية بعض عملها تصاريح للسفر بها بجائنا فى الدرجة الثالثة . فهذه التصاريح تعتبر من الأوراق الرسمية، ويعاقب طبقا للادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع حامل المصلحة الذى يرتكب تزويرا فى تصريح منها بتغيير تاريخ اليوم الذى بدأ فيه حقه فى السفر بجائنا بمقتضى ذلك التصريح (قضى ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ع ٣١ عدد ١٢٣ بمادة ١١ عدد ١٢٥) . أو بتغيير رقم القطار الذى سافر فيه بمدة انتهاء مدة استدايه ، ولا يفيد دفاعه بأنه لم يزل مغنا ماديا من هذا التغيير بل قصد إخفاء ما وقع فيه من تخصيص إدارى بسفره فى قطار متأخر عما كان يقضى به الواجب، فان هناك تزويرا أو إثبات ظرف مخالف للحقيقة على خلاف الواقع فى استمارة تعتبر ورقة رسمية الفرض الأساسى منها حقيقة هو إثبات قيمة المصايف ولكنها معدة

أيضا لإثبات أن هذه المصاريف عملت بحسب أوامر المصلحة أو بحسب الأوضاع المقررة التي تخص في هذه الدعوى بالسفر في القطار الذي كان المتهم مكلفا بالانتقال فيه . فبقطع النظر عن المبدأ المقرر من أنه في تزوير الأوراق الرسمية يتحقق الضرر من مجرد التغير المادي بالنظر الى طبيعة الأوراق فهناك أيضا احتمال ضرر يكفي لوقوع التزوير ناشئ من إخفاء مخالفته لأوامر المصلحة كان يترتب على عدم معرفتها عدم وقوع المتهم على الأهل تحت طائلة الجزاء الإداري الذي كان يستحقه (تض ١٢ فبراير ١٩٣٠ قضية رقم ٥٩٩ س ٤٧ ضائية).

٣٢٦ — بوليسة قتل البضائع بالسكة الحديدية هي من أوراق الحكومة الرسمية . فيعاقب طبقا لنص المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع من يرتكب تزويرا في بوليسة قتل بضائع بتغيير اسم محطة الورد بطريقه عموها وطمسها بالحبر وكاتبه اسم محطة أخرى بدلا عنها (تض ٢٩ نوفمبر ١٩٢٨ بحاماة ٩ عدد ٢٧٨) .

... ومن يحصل بطريق الاختلاس على بوليسة خالية من الكتابة من دفتر البوالس بأحدى محطات السكة الحديدية ويكتب فيها ما يفيد شحن كمية من القطن باسمه، ثم يتقابل مع أحد التجار ومعه البوليسة وبعده من القطن ويتفق معه على بيع القطن المبيع بالبوليسة بسعر معلوم، وقبل قبض الثمن يظهر ما يوجب الشك في البوليسة، فإن هذا الفعل يعد تزويرا في ورقة رسمية . ولا محل لتوقيع عقوبة خاصة على فعل النصب لأنه متداخل في جريمة التزوير (استئناف مصر ١٤ أكتوبر ١٩٠٠ ج ٣ عدد ٤٢) .

٣٢٧ — أوراق الحسابات — يعد تزويرا في أوراق رسمية ما يقع منه في المحركات المتعلقة بالحسابات العامة . وهذه القاعدة تنطبق على حسابات الحكومة كما تنطبق على حسابات المجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرات .

وقد حكم بأن تغيير قيمة القود الواردة بتسيمة توريد قود صادرة من المحكة يعد تزويرا في أوراق رسمية (تض ١٥ فبراير ١٩١٣ ج ١٤ عدد ٥٧) .

وأن حصل المجلس البلدى بالاسكتندرية الذى يزور قسم من المخصصة لتحصيل عوائد الأملاك ويضع عليها امضات وأختام مزورة لبعض موظفى المجلس البلدى وختم المجلس يعاقب بمقتضى المادة ١٧٩ ع (قصر ١١٣ أ ب مادة ١٩١٢ ج ١٢ عدد ٧٠) .

وأن التوريد فى القسائم الخاصة بتوريد إيجار أراضي مجلس المديرية يقع تحت نص المادة ١٧٩ ع وإن كانت هذه الأوراق تتعلق بإدارة أموال الحكومة الخصوصية . ولا يقبل القول بأن الحكومة لها صفتان صفة باعتبارها حكومة أى صاحبة السلطة الأميرية وصفة أخرى خصوصية وهى باعتبارها كشخص من أفراد رعاياها، وأن الحكومة عند تعاملها مع الأهالى فى بيع أطيانها أو تأجيرها لم تعامل باعتبارها كشخص يتصرف فى أملاكه الخصوصية ومثلها فى ذلك كمثل الأفراد عند تصرفهم فى أملاكهم وأنه بناء على ذلك تكون القسائم الخاصة بذلك أوراقا حرفية. بل الحقيقة أن الحكومة تقوم فى الإدارة بتأدية قسمين من الأعمال ترى بها إلى فرض واحد وهو الإدارة العامة للبلاد وإن اختلفت الصور والمظاهر فى تأديتها، وهذه الأعمال على اختلاف أنواعها يجرىها موظفون عموميون لا تتغير صفتهم بتغير نوع العمل ولا صفة الأوراق التى يشتمون فيها أعمالهم على اختلاف أنواعها. فالقسم الأول من الأعمال يتعلق بسلطة الأمر والنهى ويسمونه (actes d'autorité) ، والقسم الثانى يتعلق بإدارة الأموال عمومية كانت أو خصوصية ويسمونه (actes de gestion) ، وكلا القسمين من أعمال الموظف العمومى . أما قسم الأموال إلى عمومية وخصوصية وإن اتبني عليه اختلاف فى القواعد المدنية فلا تأثير له على صفة الموظف العمومى المكلف بتأدية تلك الأعمال . وبناء على ما تقدم تكون أعمال الموظفين فى إدارة الأموال على اختلاف أنواعها بقصد غرض واحد وهو الإدارة العامة للبلاد؛ وكل ما يتعلق بذلك من الأوراق يعتبر أوراقا إدارية مما ذكر بالمادة ١٧٩ ع (قصر ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ ج ١٨ عدد ٤) .

٣٢٨ - وتمتد صفة المحزرات الرسمية إلى أوراق الحسابات التي يختصها يحصل الصرف بمعرفة الصيارفة المنوطين بحساب القود .

وقد حكم بأنه يعتبر مزقوا في أوراق رسمية طبقا لسنة ١٨٠٠ مهندس الري الذي يجوز استمارات على خلاف الحقيقة بيان الأعمال التي حصلت توعدا للاعتلاء .
بون حق على مبالغ من وزارة الأشغال . ولا وجه للقول بأن هذه الاستمارات ليست من الأوراق المأزسة للحكومة بدفع قيمتها لمن ادعى أنه صرف قيمتها ، لأنه وإن كانت هذه الأوراق تعرض فيا بعد لمراجعة السلطة الرئيسية ولكن هذه السلطة ليست معصومة عن التلط بل يجوز أن تخطئ ولا سيما إذا خدعت بمهارة ، فوجود هذه السلطة لا يمنع احتمال الضرر (تض ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ج ١٧ عدد ٢) .

٣٢٩ - وتمتد أيضا صفة المحزرات الرسمية إلى الاخطارات التي تصدر من مصلحة إلى أخرى بالمبالغ التي صرفت لحسابها .

وقد حكم بأن الاخطارات التي تصدر من حسابات المديرية إلى حسابات المجالس المحلية بكشف المصروفات لحساب تلك المجالس هي من الأوراق الأميرية .
المعاقب على تزويرها ، لأن هذه الكشوف يعمرها كتب حسابات المديرية المختص ويوقع عليها من رئيس حساباتها فتصبح بذلك أوراقا رسمية تشمل على بيان المبالغ المنصرفة وتاريخ الصرف ونمر ذوات الصرف وبيان المستندات . وهذه الكشوف ترسل لرصدها في دفاتر المجلس ومن واقعها يعرف المجلس ما صرف لحسابه والرصيد له في خزينة المديرية (تض ١٨ يناير ١٩٣١ ج ٢٢ عدد ٢٢) .

٣٢٩ - المحزرات العسكرية - من يغير الحقيقة في محرر بقصد تخليص شخص من الخدمة العسكرية يرتكب تزويرا مضرًا بمصلحة الدولة .
(جارسون ٥٩٧٥ وما بعدها) .

٣٣٠ - وقد نص قانون القرمة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ على بعض أعمال ترتكب لهذا الغرض ، ومنها ما يمكن اعتباره تزويرا في أوراق رسمية .

المادة ١٢٢ تنص على أن كل من يقول عمدا ما يخالف الحقيقة لموظف له شأن في تنفيذ قانون القردة قاصدا بذلك إسقاط اسم شخص من كشوف القردة أو الاقتراع بدون حق أو أثبتت المعافاة لشخص ليس له حق فيها أو تخليصه بطرق أخرى من الخدمة بدون حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، ويجوز أن يضاف إلى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيها . فإذا كان الشخص الذي يقول القول المخالف للحقيقة من موظفي الحكومة وله شأن في تنفيذ قانون القردة يعاقب فوق ذلك بالرف .

المادة ١٢٥ تنص على أن كل من تسمى باسم شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية متحلا لنفسه شخصيته أمام مجلس الاقتراع أو أمام موظف حكومة له شأن في تنفيذ قانون القردة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف إلى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيها .

والمادة ١٢٩ تنص على أن كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية حاول بطريق الفش إسقاط اسمه من كشوفات القردة أو من الاقتراع أو حاول بطريق الفش أن يحصل على معافاة ليس له حق فيها أو... يجوز أن يقدم أمام مجلس تحقيق تبعه نظارة الحرية فإذا ثبت لهذا المجلس أن الشخص ارتكب إحدى الجرائم السابقة وكان لا تقبل الخدمة العسكرية يجوز تجنيده في الحال بأمر نظارة الحرية ويضرم في الجيش ست سنوات بدلا من خمس . وتنص المادة ١٣١ على أنه إذا لم يعامل هذا الشخص بمقتضى أحكام المادة السابقة يحاكم أمام المحاكم الأهلية ويحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف إلى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيها .

ولكن المادة ١٣٨ تنص على أنه إذا كان الممثل الذي نشأت عنه إحدى الجرائم المعاقب عليها في المواد ١٢٦ إلى ١٢٧ يشمل أيضا جريمة أخرى لها عقاب أشد من هذه العقوبات بموجب القوانين المعمول بها وقت حدوث الجريمة فالمرتكب يحاكم ويعاقب على الجريمة الكبرى .

وبناء على ذلك فإذا كون العمل الذى نشأت عنه إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٢٢ و ١٢٥ جناية تزوير فى أوراق رسمية وجب عقاب مرتكبه على جناية التزوير طبقاً لأحكام المواد ١٧٩ الى ١٨٢ ع . وأما إذا كانت العمل مما يقع تحت نص المادة ١٢٩ من قانون القردة فلا يعاقب مرتكبه على ما عساه ينطوى عليه من تزوير وإنما يعاقب على جريمة المادة ١٢٩ من قانون القردة وذلك عملاً بالمادة ١٩١ ع التى تنص على أن أحكام المواد ١٧٩ الى ١٨٢ لا تسرى على أحوال التزوير المنصوص عنها فى قوانين عقوبات خصوصية .

٣٣١ — فأما العمل المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ وهو قول غير الحقيقة لموظف له شأن فى تنفيذ قانون القردة فيمكن أن يكون تزويراً فى محذور رسمى يعمل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، وحيث أن يعاقب من يقرّر غير الحقيقة أمام للموظف بصفة شريك فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨١ ع ولو لم ترفع الدعوى على الموظف لسلامة نيته .

٣٣٢ — وأما العمل المنصوص عليه فى المادة ١٢٥ وهو التسمى باسم شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية أمام مجلس الاقتراع أو أمام موظف له شأن فى تنفيذ قانون القردة فيعدّ تزويراً باستبدال الأشخاص .

وقد حدث أن كثرت فى وقت من الأوقات وقائع إبدال شبان القردة الذين فرضت عليهم الخدمة العسكرية لبلوغهم سن التاسعة عشرة بآخرين لم يبلغوا هذا السن وكان يفتهمهم عديم وشايعهم لجلالس القردة على اعتبار أنهم المطلوبون للفرز فتقرر هذه المجالس عدم لياقتهم لتقديم بالنظر لقصر القامة وضعف البنية الناشئين من حداثة السن لا من طبيعة الجسم . ولقد أصدر النائب العمومى تعليمات لأعضاء النيابة بين فيها أن هذا الفعل وهو تهديم أشخاص يتسمون بأسماء آخرين أمام مجالس القردة يعدّ تزويراً بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة ، وأنه لما كان واجبا على العمد والمشايع بمقتضى المادة ٦٧ من قانون القردة والمادة ١٢٧ من التعليمات

الخاصة به أن يحضروا مع الشبان المطلوبين ويحققوا من ذاتهم وأنه لم يستبدل أحد منهم بآخر فكان لم إذن صفة رسمية في تقديم شبان القرعة للجلس وإذا وقع تزوير في ذلك فيكونون هم والشبان الذين يستلمون للجلس فاعلين أصليين تطبيقاً للادة ١٧٩ غ، ويعتبر من كلت لم مهم عمل فيه شركاء بالاتفاق تطبيقاً للادتين ١٧٩ و ١٨٠ إن كانوا من الأفراد. وقد دقت هذه التعليمات في المواد ٣٧٩ وما بعدها من التعليمات العامة للتدابير (رابع ما ذكرناه في العدد ١٠٦ بشأن التطبيق القانوني في حالة التزوير باستبدال الأشخاص) .

٣٣٣ - وأما من يحاول بطريق النش التخليص من الخدمة العسكرية أو الحصول على معافاة ليس له حق فيها فانه يعامل طبقاً لأحكام المادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة ولو بلغا إلى التزوير للوصول إلى هذا الغرض . ويرى من ذلك أن الشارع فرق في المعاملة بين شبان القرعة الذين يحاولون بطريق النش تخليص أنفسهم من الخدمة العسكرية وبين غيرهم من الأفراد أو الموظفين الذين يحاولون تخليصهم من هذه الخدمة بفضل تجنيد أولئك الشبان والاستغناء بخدومتهم في الجيش إذا كانوا لائقين للخدمة وإبقائهم فيها مدة أطول من المدة العادية جزاء لهم على ما ارتكبوه من غش، واكتفى بمقابلتهم بالجلس الذي يجوز أن تضاف إليه غرامة لا تزيد عن عشرين جنياً إذا رؤى عدم تجنيدهم .

٣٣٤ - المحررات الادارية - تغيير الحقيقة في المحررات الصادرة أو المنسوبة صدورهما من السلطات الادارية أو المصالح العمومية المختلفة بتزويرا في أوراق رسمية أو عمومية (جارسون ٦٢٥، وجارود ١٤١١) .

٣٣٥ - جداول وأوراق الانتخاب وعناصر لجان الانتخاب هي من المحررات الرسمية، تغيير الحقيقة فيها هو تزوير في أوراق رسمية يقع تحت حكم المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ ع (أسيوط الابتدائية ٣٠ مارس سنة ١٨٩٩ حرق ١٢ ص ٢٨، واستئناف مصر ٤ يولي سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ ص ٣٤٦، وجنابات طلفا ٧ أغسطس سنة ١٩٠٥ استئناف ٤

٣٣٦ — ولكن يستثنى من ذلك أحوال التروير التي نص عليها قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ وعاقب عليها بمقويات خاصة . فقد نصت المادة ٨٠ من ذلك القانون على أنه يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد إبداء رأيه باسم غيره .

ونصت المادة ٨٢ من القانون نفسه على أنه يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو بقصد إيجاد ما يستوجب إعادة الانتخاب : أن يزور أو يغير جدول انتخاب أو ورقة انتخاب أو أى ورقة أخرى تتعلق بالانتخاب ، أن يسمح لشخص بإبداء رأيه وهو يعلم أنه ليس صاحب الاسم الذى يبدى الرأى به أن يكون وهو مكلف من ناخب أو مندوب بكتابة رأيه قد أثبت اسما غير الاسم الذى ذكره ، أن يثبت أو أن يحسب الأسماء الممطاة للرشحين المختفين على غير الحقيقة ، أن يغير الحقيقة في نتيجة الانتخاب بأى طريقة أخرى .

فإن هذه الأحوال مستثناة من أحكام المواد ١٧٩ الى ١٨٣ من قانون العقوبات بنص المادة ١٩١ منه .

٣٣٧ — دفتر السجن هى أيضا من المحظرات الرسمية . وقد حكم بأن الشخص الذى يتقدم باسم المحكوم عليه لسجن بدله ويتسمى باسمه فى دفتر قيد المسجونين وفى أوراق الفيش التى تحضر فى السجن يكون شريكا فى التروير فى كل من الدفتر المذكور والأوراق المذكورة بطريقة وضع أسماء أشخاص آخرين مائة (مائة) بجائزات سره سجيرة ١٩٠٩ حقوق ٢٥ ص ١١) .

وأنه اذا حكم على شخص بغرامة فأعطاهها لابنه لتوريدها ولكن الابن بدله أن يدفعها لخزينة المحكمة تسمى باسم والده ودخل السجن بهذه الصفة ، فإن تغيير الصفة والشخص وإثبات ذلك فى دفتر السجن يعد ترويرا فى أوراق رسمية . ولا محل

مطلقا للدفع من المتهم بأن لا ضرر لأنه هم الحكومة صحة ما يدعون في السجلات المنسوبة لها والأوراق الصادرة منها (قضى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٩٤) .

٣٣٨ — دقت الأحوال هو دقت مبررى ومعتبر من الأوراق الرسمية ، والتشهير الذى يقع به هو تدوير موجب لحصول ضرر (قضى ٩ يونيه سنة ١٩٠٦ ج ٨ عدد ٢٤) .

وقد حكم بأن لدقت الأحوال صفة رسمية ، ويكفى لتطبيق المادة ١٧٩ من قانون العقوبات أن يكون الدقت من الأوراق الأميرية أى التى تستعمل لتأدية خدمة شخص مكلف بخدمة أميرية ، ودقت الأحوال له هذه الصفة . فالتدوير الواقع من العملة في دقت الأحوال بزيادة كلمات بقصد اثبات التبليغ عن زوال حالة معافاة ففرقة بعد تدويرا في أوراق رسمية يقع تحت المادة ١٧٩ عقوبات (قضى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١ ج ١٣ عدد ١٧) .

٣٣٩ — ولكن المكشبات التى يتبادلها المصالح لتسيير الأعمال ليست من المستندات بالمعنى المقصود من المادة ١٨١ من قانون العقوبات ، فلا عقاب على تدويرها (قضى ١٨ يناير سنة ١٩٣١ ج ٣٢ عدد ٢٤) .

٣٤٠ — ودقت الختام ليس من قبيل الأوراق الرسمية ، وكونه مخنوما يختم المديرية لا يكسبه الصفة الرسمية ، فان دقات التجار مخنومة يختم المحاكم ومع ذلك فلا تمتد رسمية ، وقد جعل القانون عقابا خاصا لمن يرتكب التدوير في دقات اللوكاتلات (مادة ١٨٦) ولم يحصل مثل هذا العقاب لدقات الختامين . فلما تسمى شخص باسم آخر وقش ختاه ووقع به على الدقت فان ذلك لا يعتبر تدويرا في أوراق رسمية ، ولا يعتبر تدويرا في أوراق عرقية ، حتى ولو كان قصد المتهم التوقيع بهذا الختم على عقود لاستعمالها في دعوى مرفوعة أمام المحكمة المدنية ثم عدل عن التوقيع به لما رأى عدم الفائدة من ذلك ، لأن هذه الواقعة تمتد من الأعمال التحضيرية ، كمن يخلد امضاء شخص لم يوقع بها على عقد أو على محضر ، وهى وإن كانت فعلا غير شريف ومخالفا للذمة والأخلاق الحسنة إلا أن القانون لا يعاقب عليها (قضى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ ج ١٣ عدد ٤) .

٣٤١ - محركات أخرى - محضر حصر التركة الذي يحزره المدة

هو من المحركات الرسمية ، فان المادة العاشرة من د كريتو ١٩ نوفبر سنة ١٨٩٦ (المادة التاسعة من القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥) تقضى على الممد في بعض الجهات باتخاذ جميع الاحتياطات التحفظية التي تقضى السرعة باتخاذها محافظة على أموال القصر بما في ذلك وضع الأختام اذا اقتضى الحال ذلك .
 وانه وان لم ينص في هذه المادة على وجوب تحرير محضر بمعرفة المدة إلا أن هذا مستفاد من طيحة الواجب المفروض عليه في تلك المادة ، وإلا كيف يتسنى للمدة إثبات قيامه بهذا الواجب اذا لم يكن حرر محضرا بما أجهه . ومن جهة أخرى يلاحظ أن المادة المذكورة سوت بين المدة والنيابة في وجوب اتخاذ هذه الاحتياطات ، ولا يمكن أن يقال إن النيابة انما حررت محضرا في هذه الحالة يكون حديم القيمة مثل محضر المدة . على أنه من الممكن أن يقال إن سبب سكوت الشارع من النص صراحة على وجوب تحرير محضر اكتفاؤه بأن المدة والنيابة يقومان في هذه الحالة بعمل يشبه من بعض الوجوه عملها في ضبط الوقائع الجنائية بصفتها من مأموري الضبطية القضائية ومفروض عليهما في قانون تحقيق الجنائيات عمل محضر لكل ما يجرى به ، فكأنه رأى أن تحرير محضر حصر التركة هو من البسيطات التي لا تحتاج الى نص . وعليه فتروير محضر من هذا القبيل ونسبته الى المدة خلافا للواقع يقع تحت المادة ١٧٩ ع (تقضى ٩ نوفبر سنة ١٩١٨ ج ٢٠ عدد ٤٨٥٠) .

٣٤٢ - محضر جبر الختم الذي يحزره المدة هو من المحركات الرسمية ، لأن

المدة مكلف بمقتضى المادة ٤ من قانون ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بملاحظة العمل بالوائح والقوانين في بلده وتنفيذها ، ولأنه بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من مرسوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجب على المدة اتخاذ الاحتياطات التحفظية التي تقضى السرعة لحفظ حقوق عديمي الأهلية من قصروغيرهم . فالمدة إذذن غنص بتحرير محضر كسر ختم المتوفى . وبناء عليه فمحضر كسر الختم الذي يحزره هو من

المحزرات الرسمية التي تحرر بمعرفة المأمورين المقتضين بها حسبما قضت به المادة ۲۲۶ من القانون المدني (قضى ۷ يونيو سنة ۱۹۲۷ ع ۲۹ مد ۲۲).

۳۴۳ — محضر حصر التركة الذي يحمره معاون الإدارة هو محضر رسمي، ومعاون الإدارة هو موظف عمومي مخصص به بناء على أحكام لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية الصادرة في ۲۴ نوفمبر سنة ۱۹۲۵، إذ أنه بمقتضى نص المادة ۱۰ من هذه اللائحة يجب على رؤساء المجالس الحسبية أن يقتضوا كافة الاجراءات اللازمة لحصر الأموال والمحافظة عليها، وأن يقوموا بجمع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التي تساعد المجلس على إصدار قراره في المواعيد المقررة قانوناً، ويكون قيامهم بهذه الأعمال إما بأنفسهم وإما بواسطة معاون المجلس أو جهات الإدارة ويمرر بذلك محضر. ومن ثم يكون التزوير الحاصل في محضر حصر التركة المذكور تزويراً في ورقة رسمية (قضى ۵ يناير سنة ۱۹۲۶ ع ۲۷ مد ۸۷).

۳۴۴ — تعتبر من المحزرات الرسمية الشهادات العلوية والأوراق المعلقة لإثبات شخصية الطلبة (جارسون ۱۶۳ وما بعدها ون ۶۳۵).

وقد حكم بقوّة المادة ۱۸۱ ع على شخص اشترك مع موظف في كلية الطب بمدينة ليج بلجيكا في تزوير صورة رسمية لشهادة دبلوم الطب بأن اتفق معه على إثبات وقائع مزقورة في صورة وقائع صحيحة بأن وضع اسمه والبيانات الخاصة بشخصيته وعمل وتاريخ ميلاده وذكر أنه نجح في امتحان الطب النهائي على غير الحقيقة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق (قضى ۱۷ يناير سنة ۱۹۲۹ ع ۳۰ مد ۴۷ ع ۹ مد ۲۸۴).

وحكم بأنه يعدّ تزويراً في أوراق رسمية دخول طالب في الامتحان بدل طالب آخر وباسمه وتسميه بهذا الاسم في كل الاجراءات الرسمية السابقة على الامتحان من تحرير طلب ودفع رسم وكافة أوراق الامتحان والحضور أمام لجنة الامتحان وتحرير محاضر جلسات اللجنة، وكل هذه الأوراق رسمية ويسم الحكومة الثقة بشهاداتها وأوراقها حتى تصان من خلل الشك وتبقى دائماً حجة صحيحة بما حوت (قضى ۷ فبراير سنة ۱۸۹۷ قضا ۴ ص ۱۹۶).

وأن ورقة امتحان القبول بمدرسة المعلمين الأميرية هي ورقة رسمية لأنها محررة على نموذج رسمي مختم بختم المدرسة ولأن الامتحان يؤدي أمام هيئة رسمية وهي لجنة القبول المينة من قبل وزارة المعارف، وقد جعلت الورقة لإحداث أدائه أمامها، فهي لهذا أشبه شيء بحضور الجلسة . فالتروير الذي يقع فيها بأن يؤدي شخص الامتحان بدلا من آخر ويضع عليها اسما مزورا لهذا الشخص الآخر يعد تزويرا في ورقة رسمية ؛ ولا يمنع من ذلك أن الورقة قد تصدم فيها بعد لأن هذا الاعدام لا يؤثر شيء على صفة الورقة وهو شائع في كثير من الأوراق الرسمية التي ينتهي منها العمل ولم يعد هناك حاجة للرجوع إليها (تقضى أول مارس سنة ١٩٢٦ غنية رقم ١٦٤ سنة ٤٣ قضائية) .

٣٤٥ — طلب السوابق الذي يحضره كاتب النيابة هو من المحزرات الرسمية .
فإذا وردت النيابة عريضة بطلب صحيفة سوابق من شخص لأنه يريد فتح قهوة ومعها حوالة بقيمة الرسم ، فأخفى العريضة وطلب من المركز ورقة تشبه لصاحبها وأرسلها لقلم السوابق ضمن طلب من النيابة يطلب فيه أوراق تشبيه متهمين واختلق لها نمرة وحشد لها جلسة على نفس الطلب بخطه ، ولما وردت أوراق السوابق أخذ منها ورقة الطالب وأرسلها إليه وكل ذلك ليأخذ لنفسه قيمة الرسم ، وفعلنا أمضى الحوالة على بياض من وكيل النيابة بطريق الفسح وكتب عليها تحويلا لنفسه وصرفها ، فانه بذلك يكون قد جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع طبعه بتزويرها وذلك يجعله صاحب الطلب متهما بيمينته على غير الحقيقة مما يقع تحت حكم المادة ١٨١ ع (استئناف مصر أول مارس سنة ١٩٠٠ ج ١ ص ٢٧٩) .

٣٤٦ — أورنيك تعيين رجال الخفر هو من الأوراق الرسمية . فإذا طلب شخص أن يمين خفيرا وذهب الى العملة لهذا الغرض متحلا اسم ذيرلا وقدمه شيخ للزيرة الى العملة بهذا الاسم المتحل فأنجبه العملة في أورنيك تعيين رجال الخفر ووقع طالب الخليفة على الأورنيك بختم مزور ووافق العملة على تعيينه ووقع بحسن نية على هذه البيانات ، فان ذلك يعد تزويرا في ورقة رسمية ويعتبر شيخ الزيرة شريكا

في هذا التروير للعملة الحسن النية ، لأنه وإن كان العملة هو المكلف بتحرير الأورنيك ووضع ما به من البيانات وهو المكلف بتحقيقها إلا أن العملة ليس مكلفا مطلقا بمعرفة أهل بلده وأهالي العزب التابعة لما فردا فردا ومعرفة أسمائهم وأحوالهم الشخصية ، بل هو يسترشد بغيره لتدوين البيانات في الأورنيك وأول من يلجأ له في ذلك هو شيخ البلد أو العزبة الذي يكون طالب الخدمة تابعا له مباشرة . فإذا غشه الشيخ في البيان وجاز عليه هذا النفس فنسب في الأورنيك للطالب اسما أو صفة غير مأمنة من التمين وذلك على غير الحقيقة التي كان من شأن تدوينها أن تمنع التمين فلا شك أن الأورنيك يكون مزورا ويكون الشيخ شريكا في هذا التروير للعملة الحسن النية (قضى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٠ بحاماة ١١ عدد ٣٠٢) .

٣٤٧ - ولكن الكشف الذي يجزوه البوليس بأسماء من تقدموا للقرض لخدمة الخفر لا يتبرورة رسمية لأنه لا يوجد له أصل في نظام الحكومة ولا مأمور يسأل عنه وإنما هو مذكرة يعملها أى كان من الملحقين بإدارة الخفر لحصر المتطوعين للخفر . فمن تسمى في كشف من هذا القليل بغير اسمه الحقيقي لا يعد مزورا في ورقة رسمية (جنابات مصر ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ بحاماة ٧ عدد ١٣ ، وهذا المعنى جنابات مصر ١٥ أبريل سنة ١٩٢٥ بحاماة ٧ عدد ١٤) .

٣٤٨ - كشف ماهيات الخفر معدة لاثبات استلام المرتب . فمن أمضى على كشف بأنه استلم مرتبه وتسمى فيه باسم غير اسمه الحقيقي ولكنه تسمى بالاسم الذي دخلت الخدمة بموجبه لا يعد مرتكبا جريمة التروير في ورقة رسمية (جنابات مصر ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ بحاماة ٧ عدد ١٣) .

٣٤٩ - طالب الاستخدام في مصلحة السكك الحديدية الذي يرى أن حالته الصحية لا تساعد على قبوله ويقدم شخصا آخر للكشف الطبي باسمه يعتبر شريكا في تروير ورقة رسمية وهي الكشف الطبي الذي كتبه الطبيب المخصص لهذا الغرض من قبل المصلحة المذكورة (جنابات مصر ١٩ أبريل سنة ١٩٠٠ استغلال ٤٣١) .

٣٥٠ - تغيير المتهم سبب رغبه الحقيق المذكور في ورقة إخلاء طرفه الرسمية وكتابه عبارة مكتوبة بدلها بأن استبدل اقطاعه بغير سبب باستغلال المساهية وتقديمها للخدمة بموجبها في مصلحة أخرى يتبر تزويرا في ورقة رسمية (تقضى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤٠ ص ٣١) .

٣٥١ - بمقتضى المادة ٧٢ من قانون المعاشات (مادة ٤١ من القانون الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩) يحظر العملة شهادة لأرباب المعاشات لأجل قبض مرتباتهم ، فالذا زور هذه الشهادة مد مرتبكا جرمة التوير في أوراق رسمية لأنه حررها بصفته عمدة أى موظف من موظفى الحكومة (تقضى ١١ فبراير سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٢٠٩) .

٣٥٢ - الشهادة المختصة بأن إحدى النساء بكر وليست متروجة هي من خصائص العملة الذى له أن يحمرها بناء على المادة ٧٢ من قانون المعاشات (مادة ٤١ من القانون الجديد رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩) فهي من المحررات الرسمية ، والتوير الواقع فيها يتبر تزويرا في أوراق رسمية . ولا يجوز التمسك بكون هذه الشهادة يصح أن يحمرها غير العملة ، لأن المعول عليه في رسمية المحررات هو صدورهما من موظف مختص بتمريرها بصرف النظر عما إذا كان ما يحمره غير هذا الموظف يقوم مقامه أم لا (استئناف مصر أول يونيو سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ ص ٣١٠ ، وقارن إحالة مصر ٢١ فبراير سنة ١٩٢٨ عمارة ٨ عدد ٣٤٣ بشأن شهادة حسن الأخلاق) .

٣٥٣ - إذا حر أحد الأفراد اقرارا جموكيا بتصديق بضائع لجهة معينة وتوقع على ورقة الاقرار من الموظف المختص بوضع إشارة الاعتماد الذى بموجبه يحمر تحصيل الرسوم المقررة ويصرح بانحراج البضائع فعلا ، ثم بعد ذلك فبر المصدر هذا الاقرار باستبدال اسم الجهة التى كانت البضاعة مصدرة اليها باسم جهة أخرى ، كان ذلك تزويرا في ورقة رسمية ، لأن هذا الاقرار يصبح جزئا ستما للاعتماد الموقع عليه من الموظف ، وهذا الاعتماد يتبر بلا ريب ورقة من الأوراق الرسمية ، والموظف المختص يشير به الى البيانات الواردة في الاقرار العرفى الصادر من الطالب ويؤذن له بالتصديق بالكيفية الواضحة في الاقرار الأصل . ولا أهمية للشكل الذى حصل

به الاعتماد سواء كان ذلك بوضع علامة أو إشارة مختصرة متى كان مصدر هذه الاشارة غير مشكوك فيه وتعتبر كاعتقاد صريح لدى الذين يطلعون عليها. وهذا القول لا ريب في صحته لأنه إذا حصل تغيير في إشارة مثل هذه فيجوز أن ينشأ عن ذلك رفع دعوى تروير لأن التروير يجوز وجوده حتى ولو كان واقعا في قتل امضاء لا يمكن قوامها (تقضى ١٩ يونيو سنة ١٩١٥ شرائع ٢ ص ٢٠٠).

٣٥٤ - من المبادئ المقررة أن مثل تناكر توزيع السكر تصبح من الأوراق الأميرية متى حصل التوقيع عليها من أحد موظفي الحكومة الذين ينشط بهم رسميا الاشراف على إدارة اللجنة. فكل تروير يقع في هذه الأوراق بعد هذا التوقيع يعتبر قانونا ضمن الترويرات التي تحصل في الأوراق الأميرية (تقضى ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ ج ٢٣ ط ٤٩٥).

٣٥٥ - التعهد المقود بين مقال وتفتيش الرى بصفته ثابتا عن وزارة الأشغال هو ورقة رسمية ، فالتروير فيه يجوز بعض الكلمات واستبدالها بغيرها لمصلحة المقال هو تروير في أوراق رسمية منطبقة على المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع (تقضى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢ ج ٢٤ ط ٥١٥).

٣٥٦ - استمارة طلب بذرة التقاوى وإذن صرف هذه البذرة هما من الأوراق الرسمية. فيعاقب بمقوبة المسادة ١٧٩ ع من يرتكب ترويرا في استمارة بذرة تقاوى قطن مطلوبة لبعض المزارعين وفي إذن يصرف بذرة القطن المذكورة بوضع امضاءات مزورة عليها منسوبة لعمدة البلدة (تقضى ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٧٢٧ سنة ٤٤ قضائية).

٣٥٧ - الشهادة التي يعطيها وكيل بطريكتانة الروم الأرثوذكس بأن شخصا أحزب وليس هناك مانع شرعي من زواجه هي ورقة رسمية لأنها تحتر بمعرفة موظف محمى من شأنه إثبات الواقعة وتحرر الورقة في دائرة اختصاصه مع اتباع الاجراءات القانونية اللازمة. ولا أهمية مطلقا إذا كان اختصاص بطريكتانة الروم الأرثوذكس قاصرا على أبناء طائفتها إذ أنه لم يحصل نزاع مطلقا في اختصاصها بقبول وتسليم

أوراق من قيل تلك الشهادة لاقرار الحكومة المصرية على ذلك الاختصاص .
 فلما كانت هذه الشهادة على خلاف الحقيقة بأن أثبتت في صورة حقيقية أنهما مزورا
 وهو أن طالبها أعزب حلة كونه متزوجا فانها تكون مزورة طبقا للمادة ١٩١ ع
 (١٨١ جديدة) ويكون استعمالها من الطالب بتقديمها لطريق كفاية بلد أخرى والتزويج
 بمقتضاها معاقبا عليه بمقتضى المادة ١٩٢ ع (١٨٢ جديدة) (استئناف مصر ٧ يونيو
 سنة ١٩٠٣ حقوق ٨ ص ٢٦٧) .

٣٥٨ - التروير الذى يقع من كاتب المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس
 في دفتر القيد المختص بوظيفته يعدّ ترويرا رسميا صادرا من موظف عمومي
 (قضى ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ عمادة ٤ ص ٩١٠) .

٣٥٩ - قد أبطل المنشور الصادر عن مدير المساحة التفصيلية والتسجيل
 الى مفتشى أقسام المساحة المحلية على أن يصل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٨ ،
 قبول الشهادات الادارية التى كان يحوزها العمد والمشاغخ بناء على طلب ذوى الشأن
 لتقديمها الى أقلام التسجيل بمقتضى منشور وزارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢١ أكتوبر
 سنة ١٩٢٧ رقم ٧٠٧٥ ، وأصبح يحتم تقديم علامات شرعية تثبت وراثة الورقة
 لموتهم المتوفى . وبقي كان الأمر كذلك فقد بطلت قيمة الشهادة التى تحرر بمصدور
 التعليمات المشار اليها وهى بصفتها ورقة عرفية لا قيمة لها ولا يمكن أن يقترب على
 تزويرها ضرر لأحد . وبناء عليه فلا عقاب على تزوير شهادة ادارية منسوب لصورها
 كذبا من العمدة وأحد المشاغخ تضمن اقرارها بأن موثوث شخص يمتلك الأطنان
 الموضحة بها ما دام التروير لاحقا لمصدور منشور مصلحة المساحة السالف الذكر
 (قضى ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٧١٨ ص ٤٧ قضائية) .

٣٦٠ - بيانات رسمية فى ورقة عرفية - قد تحصى الورقة
 العرفية فى مجموعها على بيانات ذات صفة رسمية ، فلذا لو كتب موظف عمومي ترويرا
 فى هذه البيانات هرقب على ذلك العمل بمقتضى المادة ١٧٩ أو المادة ١٨١ ع .

وقد حکم بأنه بمقتضى أوامر نظارة المالية يكون الصراف مكلفا بالتأشير على استمارات طلب السلف من البنك الزراعى بمطابقتها لمفاتر الجريدة . فالذا انقضى الصراف المذكور مع مقدم الاستمارة وذكر في إشارته أن الطالب يملك أكثر من الحقيقة عد مزوراً في ورقة رسمية ولو أن نفس الاستمارة هى فى الأصل ورقة عريفية وتبقى كذلك حتى بعد اليانث المحزرة عليها بمعرفة الصراف ، غير أن هذه اليانث نفسها ليست كذلك لأنها محزرة بمعرفة هذا الموظف على جزء من الاستمارة بصفته موظفاً عموماً وضمن حدود اختصاصاته المحددة من هذا القليل بقواعد صريحة معينة ، والفرض من هذه اليانث هو الإثبات بطريقة رسمية أنها مطابقة لليانث الموجودة بالدفاتر الأميرية ، وعليه فتمتبر مطابقة للأصل وشاملة للصفات المكونة للورقة عمومية ، فتزويرها يعد تزويراً فى أوراق رسمية ولو أن تزوير نفس الورقة يعد تزويراً فى أوراق عريفية ، وليس فى ذلك شئ ، مخالف للقواعد فإن هذا هو الحال فى كل ورقة عريفية وضع عليها تاريخ رسمى بمعرفة كاتب المحكمة المختصة ، فالتزوير الحاصل فى نفس التاريخ الرسمى هو بلا نزاع تزوير فى ورقة رسمية ولو أن التزوير فى صلب الورقة يبقى تزويراً فى ورقة عريفية . وقد أخذت محكمة النقض والأبرام الفرنسية بهذا المبدأ فى حكمها الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٩٤ وقررت أن التزوير الواقع من عامل البوستة على اليانث المحزرة بمعرفة على ظروف الخطابات بشأن رسوم مقررة نظير تخفيض ناقص عليها يعتبر تزويراً فى ورقة رسمية ولو أن هذه اليانث محزرة على مغلفات الخطابات التى هى أوراق عريفية (قضى ١٢ أبريل سنة ١٩١٣ ج ١٤ مد ٨٥) .

٣٦١ - الموظف العمومى - التزوير فى الأوراق الرسمية يعاقب

عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا ارتكبه موظف عمومى فى أثناء تأدية وظيفته أو فى حال تحرير السندات المختصة بوظيفته (ماذى ١٧٩ و ١٨١ ع) بينما يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين إذا ارتكبه شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية (مادة ١٨٠) .

٣٦٢ - وقد اختلف فيما إذا كانت صفة الموظف العمومي تعدّ ركناً من أركان الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨١ أو تعدّ ظرفاً مشدداً لها . فاللحكم الفرنسية تعتبر هذه الصفة ركناً من أركان جناية التروير في المحزرات الرسمية . أما الشراح فيعتبرونها ظرفاً مشدداً فقط (راجع الأحكام المقتضية هنا في جارسون ٩٥٢ ن واطنر جارسون ١٤١٨ ن وبلانش ٢٣٠ ن و جارسون ٩٥١ ن) .

٣٦٣ - ويراد بالموظف العمومي في باب التروير كل شخص مكلف من قبل السلطة العامة بصفة دائمة أو مؤقتة بتحرير الأوراق الموكول إليه تحريرها وإعطائها المصبغة الرسمية (جارد ١٤١٧ ن) . فيدخل في ذلك الموثقون والمحضرون وكتاب المحاكم ورجال الضبطية القضائية والعمد والسيارة والمأذونون الخ .

٣٦٤ - وقد حكم بأن عبارة "موظف في مصلحة عمومية أو محكمة" الواردة في المادة ١٨١ ع تناول كل شخص مكلف بمنسل رسمي ، ولا تقتصر على الموظفين الداخلين هيئة العمال والمستحقين لمعاش التقاعد . ومن ثم يعتبر موظفاً عمومياً في باب التروير الكاتب باليومية في إحدى النيابة الذي يشتغل في عملية القيودات أى استلام الإفادات الواردة وتسليمها إلى الرؤساء وتصدير الإفادات الصادرة وكذلك عملية دقترى صحف السوابق والمرائض ، فإن هذه الأعمال مختصة بمصلحة أميرية والقائم بها تابع لتلك المصلحة ورؤسائه الموظفون ويقبض ماهيته من أموال الحكومة ، فيجب والحالة هذه اعتباره موظفاً أميرياً . ولا عبرة بكونه مستخدماً باليومية أى يقبض ماهية من أيام عمله إذ أن صفته هذه لا تخليه من المسؤولية أمام رؤسائه ولا تفييه من اتباع القوائم الإدارية ، فلا يجب إذن ملاحظة كونه من المستخدمين الداخلين هيئة العمال والمستحقين لمعاش التقاعد (استئناف صرناك مارس سنة ١٩٠٠ ع ١ ص ٢٧٩) .

وينتبه موظفاً عمومياً الكاتب باليومية الموكول إليه قبض نقود وتوزيعها على عمال . فإذا ارتكب ترويراً في الأوراق التي يحترقها عد هذا التروير رسمياً لاهرباً .

ولا عبة يكون الكاتب يكافأ على عمله بأجرة يومية أو شهرية (قضى) ١٤ يناير ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ١٦٢ و ٢١ يناير ١٩٠٥ حقوق ٢٠ ص ١٤٤) .

٣٦٥ - وحكم بأن عبارة « صاحب وظيفة عمومية » الواردة في المادة ١٧٩ ع يجب أن تشمل أيضا كل شخص يؤدي وظيفة لها صفة عمومية ويكون مختصا بها دون سواها حتى ولو لم يكن موظفا في الحكومة حقيقة . وبناء عليه يعاقب بمقتضى المادة ١٧٩ ع محصل المجلس البلدى بالاسكندرية الذى يزور قسائم من المخصصة لتحصيل عوائد الأملاك ويصع عليها امضاءات وأختام مزورة لبعض موظفى المجلس البلدى وختم المجلس (قضى) ١٢ أبريل ١٩١٢ ع ١٣ عدد ٧٠) .

٣٦٦ - وأن محصل وزارة الأوقاف يعّد من الموظفين العموميين المكلفين بتحصيل ما يكون مستحقا للوزارة المذكورة من أموال عامة وغيرها . فلما يصدر عنه داخلا في أداء وظيفته العمومية هذه يعّد من الأوراق الرسمية والبحث فيها بالتورير أو بالاشتراك فيه يحمل مرتبته مقترفا الجنائيات المبينة بالمواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات . وذلك لأن وزارة الأوقاف كانت الى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ ادارة متفصلة عن الحكومة ، وفي اليوم المذكور صدر أمر عال بإنشاء نظارة للأوقاف بدلا من ديوان عموم الأوقاف ويتولى شئونها ناظر يدخل في هيئة مجلس النظار ويدبر الأعمال بنفس المسؤولية الملقاة على عاتق سائر النظار في نظاراتهم ، وجاء في المادة الثالثة من الأمر العالى المشار اليه أن ميزانية الأوقاف تكون نافذة المفعول بأمر عال بناء على طلب ناظر الأوقاف وتصديق المجلس الأعلى وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية ويقدم لها أيضا الحساب الختامى لكل سنة بعد اختصاتها . ومع صراحة الأمر العالى المشار اليه في جعل ديوان الأوقاف القديم وزارة منضمة مع سائر الوزارات في تحمل مسئولية أعباء الشئون العامة ، قد جاء أيضا في المادة ١٤٥ من الأمر الملكى رقم ٤٢ سنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية (مادة ١٣٤ من الدستور الجديد) ما يأتى : « ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليها الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة

وحسابها الختامي « أى أن ميزانية الأوقاف لا تعتمد إلا بعد عرضها على البرلمان وتقرير رأيه فيها بنفس الطريقة المقررة لميزانية الدولة . وكل هذه النصوص صريحة في أن إدارة الأوقاف أصبحت وزارة خاضعة لكثير من نوااميس الحكومة العامة وهي قائمة بإدارة شئونها العامة تحت هذه القيود، ولذلك يعدّ العامل الذين يشتغلون فيها من موظفين ومستخدمين عمالا عموميين وهم في الواقع قائمون بأداء وظائف عمومية (قضى ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ بمادة ٨ عدد ٧) .

٣٦٧ - وأن مأمور الزراعة في وزارة الأوقاف هو موظف عمومي ، فالتروير الذي يقع منه في الأوراق المختصة بنفس الأعمال التي هو مكلف بها رسميا كحاضر استلام بضائع يعتبر ترويرا في أوراق رسمية (قضى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ ع ١٧ عدد ٦٠) .

٣٦٨ - وأنه بحسب أحكام لائحة المجالس المالية للأقباط الأرثوذكس يعتبر كاتب المجلس موظفا في مصلحة عمومية . فالتروير الذي يقع منه في دفتر التقييد المختص بوظيفته يعتبر ترويرا رسميا صادرا من موظف عمومي (قضى ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ بمادة ٤ من ٩١٠) .

٣٦٩ - ولكن الختام لا يعتبر صاحب وظيفة عمومية ودفعه لا يشتر من قبيل الأوراق الرسمية . فإنا نسمي شخص باسم آخر وقش ختمه له ووقع به على الدفتر فإن ذلك لا يشتر ترويرا في أوراق رسمية ولا ترويرا في أوراق عرقية حتى ولو كان قصد التهم التوقيع بهذا الختم على عقود لاستعمالها في دعوى مرفوعة أمام المحكمة ، بل تعدّ هذه الواقعة من الأعمال التحضيرية (قضى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١١ ع ١٣ عدد ٤) .

٣٧٠ - التزوير أثناء تأدية الوظيفة - لا تطبق المادتان ١٧٩ و ١٨١ ع إلا إذا ارتكب الموظف التزوير « في أثناء تأدية وظيفته » أو وفي حال تحرير السندات المختصة بوظيفته . فلن القانون لا يشدد العقاب لمجرد كون الجاني موظفا بل لاسمته استعمال الوظيفة الموهود بها اليه . فلا تطبق هاتان

المادتان اذا غير الموظف الحقيقة في محرر لا تطيه وظيفته حتى تحريره واعطائه
الصيغة الرسمية - بل يعامل الموظف في هذه الحالة معاملة أى فرد يرتكب تزويرا
في محرر رسمى (جارسون ن ٦٦٠، وجارو ن ١٤١٧ و ٢٠٦ و ٢٠٧) .

٣٧١ - وإذا ارتكب الموظف العمومى تزويرا في محرر من اختصاصه
ولكن قبل استلام أعمال وظيفته ككاتب محكمة زور محضر جلسة قبل حلف اليمين
فان التزوير يعد واقعا في محرر رسمى من أحد الأفراد (جارسون ن ٦٦٧) .

كذلك اذا ارتكب الموظف بعد عزله من وظيفته تزويرا في محرر كان تحريره
من اختصاصه وجعل له تاريخا سابقا على تاريخ عزله ، فلا شك في أن الجريمة
هى جنسية تزوير في محرر رسمى لأنها عبارة عن اصطلاح محرر منسوب زورا الى
موظف عمومى مختص ولكن مرتكبها فرد من الأفراد لأن الموظف بمجرد عزله من
وظيفة يخرج من طائفة الموظفين ويدخل في زمرة الأفراد (جارو ن ١٤١٧ و ٢٠٨) .

٣٧٢ - عقاب التزوير في الأوراق الرسمية - إذا وقع التزوير
من موظف عمومى في أثناء تأدية وظيفته أو في حال تحرير السندات المختصة بوظيفته
فيعاقب الموظف المزور بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن وذلك سواء أكان التزوير
ماديا أو معنويا (مادق ١٧٩ و ١٨١ ع) .

٣٧٣ - أما اذا وقع التزوير من أحد الأفراد أو من موظف عمومى في غير
بأدية وظيفته فيجب التفريق بين ما اذا كان التزوير ماديا أو معنويا .

فاذا كان التزوير ماديا عوقب الجانى طبقا للمادة ١٨٠ ع بالأشغال الشاقة
المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين .

ولكن محل تطبيق هذه المادة أن يكون المزور قد ارتكب التزوير بصفته
فاعلا أصليا مستقلا عن الموظف العمومى الذى لم يكن طالبا بالتزوير. بخلاف ما اذا
ارتكب التزوير بطريق الاشتراك مع الموظف العمومى المختص بأن كان هذا الموظف
متواطئا معه على التزوير فان المادة التى تطبق في هذه الحالة هى المادة ١٧٩ ع

مع المادتين ٤٠ و ٤١ ع والمقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . لأننا من المبادئ المقررة في الاشتراك أن الأحوال الخاصة بالفاعل التي تختص بتغيير وصف الجريمة تؤثر على الشريك إذا كان طالما بها وقت اشتراكه ، وصفة الموظف العمومي هي من تلك الأحوال (راجع باب الاشتراك في الجزء الأول ، طبع ١٠٨ و ١٠٩ ، وانظر جارسون مراد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٣٥٦ و ٣٥٧ ، وتارن جارد ن ١٤١٩) .

٣٧٤ - أما إذا كان التزوير معنوياً فإن القانون لم ينص على عقاب من ينسب الجريمة من الأفراد ولذا يجب الرجوع الى قواعد الاشتراك العامة وتطبيق المادتين ٤٠ و ٤١ ع ، مع تطبيق المادة ٤٢ ع في الأحوال التي يكون فيها الموظف أى الفاعل الأصل حسن النية بلعله التزوير .

وذلك هو ما جرحت عليه المحاكم المصرية . ففى قضية اتهم فيها شخص بأنه حضر أمام أحد المأمورين المكلفين بتحرير العقود الرسمية ونسب أقوالاً كاذبة الى شخص آخر لم تصدر عنه ، حكمت محكمة النقض بأن المادة ١٨١ ع وإن كانت خاصة بالموظفين إلا أنه لا شيء يمنع من تطبيقها على المشتركين معهم في التهمة ولو لم ترفع الدعوى على الموظف الذى هو الفاعل الأصل لوجه ما (قضا ١١ يونيو سنة ١٨٩٨ قضا . ص ٣٤٢) .

وفى قضية أخرى حكمت المحكمة بأنه ليس من المحتمل أن يكون التزوير فى الأوراق الرسمية قد فعله الموظف المحرر للورقة الرسمية حتى يحق العقاب ، بل يكفى أن يكون الموظف مختصاً بتحرير الورقة الرسمية التى اتحد بها شخص غير موظفين على تزويرها بكيفية من كفاية التزوير ، مثل إبدال شخص بأخر أو تسمية شخص باسم آخر فى عقد رسمى (استئناف مصر ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ ص ٥٨١) .

وفى قضية اتهم فيها شخص بأنه حضر أمام كاتب الصحة وجعله يشهد فى دفتر قيد المتوفين أن المتوفى شخص معين مع أنه فى الحقيقة شخص آخر ، قررت محكمة النقض والابرام أن التزوير فى هذه الدعوى هو عبارة عن القيد المزور الذى حصل فى دفتر الوفيات بمعرفة كاتب الصحة ويتضح من الوقائع الثابتة بالحكم الطعون فيه

أن المتهم اتخذ كاتب الصحة كآلة غير مسئولة للتمكن من قيد الاحرار المزور في دفتر الوفيات ، فهذه الوقائع تعتبر فعل اشتراك في تزوير ورقة رسمية بالمعنى المقصود من المواد ١٨١ و ٤٠قرة ثالثة و ٤١ع لأن المتهم بفعله هذا ومع علمه بالتزوير قد ساعد فاعل الجريمة في الأعمال المجهزة والمسهلة والمتصلة لا ارتكابها ولأن الشريك يعاقب كالفاعل الأصل المرتكب للجريمة بعلم وقصد جنائي حتى ولو كان هذا العلم وهذا القصد غير موجودين وكان الفاعل الأصل غير معاقب (مادة ٤٢ع) (قضى ٢ أبريل سنة ١٩١٠ع ١١ عدد ١٠٢) .

وفي قضية اتهم فيها أشخاص بالاشتراك في تزوير إعلام شرعى ، وكان قاضى الاحالة قد أصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى عليهم لعدم إمكان اعتبارهم شركاء في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨١ع لأنه لا توجد جريمة تزوير موجهة الى موظف عمومى بصفته فاعلا أصليا ، فترت عككة التقضى أن قواعد الاشتراك هى عامة وتطبق على كل الجرائم وتشمل أيضا الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٨١ع ، ولا يخرج من هذه القواعد إلا ما استثنى بنص صريح ، وأنه اذا سلم بالقاعدة التى جاءت بالأمر المطعون فيه تكون النتيجة استحالة معاقبة أى فرد اشترك مع موظف عمومى في تزوير حصل منه إنشاء تأدية وظيفته اذا اتفق أن هذا الموظف يخرج من دائرة العقاب لأسباب خاصة بشخصه مع أن هذه النتيجة استبعدت صراحة بالمادة ٤٢ من قانون العقوبات (قضى ٢٦ يوليئ سنة ١٩١٠ع ١٢ عدد ١٠) .

الفرع الرابع - فى التزوير فى المحررات العرفية

٣٧٥ - المادة ١٨٣ع - التزوير فى المحررات العرفية معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨٣ع ونصها : كل شخص ارتكب تزويرا فى محزرات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها ، أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالسجن مع الشغل .

٣٧٦ - ما هى المحررات العرفية - تشمل المحررات العرفية كل ما عدا المحررات الرسمية بما فى ذلك المحزرات والسندات التجارية ومحرزات

البوك التي جعلها القانون الفرنسي في حكم المحررات الرسمية ووضعها معها في مادة واحدة (المادة ١٤٧ ع ف) .

٣٧٧ - ولا يغير من صفة المحرر العرفي كونه مسطورا مع المحرر الرسمي في ورقة واحدة .

أنهم كاتب محكمة خط بقرور لإصلاات على بعض الخصوم يخدرد الرسوم القضائية التي دفعوها في القضايا التي تم فيها الصلح ، وحرر هذه الإصلاات بظاهر القسائم الرسمية التي كانت سلم لخصوم إيدأا بنفهم الرسوم . لحكت محكمة النقض والابرار بأنه وإن تكن هذه الإصلاات الحديثة محررة على ظهر التسيمة الرسمية الخاصة بتحصيل الرسوم فانها لا تعتبر مع ذلك سوى مخالصة عرفية يساهمها صاحب الشأن الى الموظف الذي يرده الرسوم المدفوعة . وهذا الموظف ليس ملزما على الإطلاق بمقتضى القانون أو اللوائح بقررتك الإصلاات . فحضوره وقت تحريرها لا يعطها اذن صفة رسمية بل تكون أيضا صحيحة وثانئة ولو حررت بغير حضوره . وبناء عليه فانها لا تعتبر من الأوراق الرسمية الفاخلة ضمن اختصاصات الموظف العموى بل سندا عرفيا فقط يقع تزويره سواء كان بمعرفة أحد الأفراد أو أحد الموظفين تحت أحكام المادة ١٨٣ من قانون العقوبات (قضى ٢٨ يناير سنة ١٩١٤ ع ١٥٤٥) .

واتهم ساع بأنه ارتكب تزويرا في إذن صرف صادر برسم معاون وزارة الزراعة وذلك بوضع امضاء مزور لهذا الملحق بأنه وكله في قبض الملحق المين باذن الصرف . قررت محكمة النقض والابرار أن الورقة متى وصلت ليد صاحبها تعتبر عرفية ، فكل توقيع عليها بتوكيل أو قبض لا يغير صفتها وإذن فالجرعة معاقب عليها بالمادة ١٨٣ لا بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع (قضى ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ ، قضية رقم ٧٩٧ سنة ١٤٤٤ ثنائية) .

٣٧٨ - وقد ذهبت محكمة استئناف مصر في أحد أحكامها الى أن وضع امضاء أو ختم مزور على حوالة البوستة في المكان المحدد لتوقيع مستلم الملحق المحوّل يعد تزويرا في محرر صرفي معلق على المادة ١٨٣ ع لأن الكتابة الخاصة باستلام

المبلغ مستقلة تمام الاستقلال عن التحويل الذى هو الجزء الرسمى فى الورقة، وكون هذه الكتابة مثبته مع التحويل فى ورقة واحدة لا يكسبها الصفة الرسمية لأن هذه الصفة انما تقوم بالكتابة باعتبار كون الكتابة عملا من أعمال الموظف العمومى صادرا عنه لا باعتبار كون الكتابة مثبته بجانب كتابة رسمية فى ورقة واحدة (استئناف مسر ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧ قضاء ٥ ص ١٥٠) .

ولكن محكمة النقض حكمت بأن هذا الفعل يعدّ تزويرا فى محرر رسمى اذ لا نزاع فى أن حوالة البوستة هى من الأوراق الرسمية لا فرق فى ذلك بين الجزء الذى يشتهه الموظف الرسمى بنفسه والذى يعطى الورقة صفتها الرسمية والجزء الذى يحضره غير الموظف، وانما يخصص الفرق بين الجزئين فى تفاوت قوة الدليل الذى لكل منهما وهذا لا تأثير له على صفة الورقة نفسها فهى رسمية فى كل أجزائها (راجع فيما تقدم الأحكام الواردة بالعدد ٢٢١) .

٣٧٩ - وعريضة الدعوى قد تكون فى مبدأ أمرها محررا عرفيا اذا هى حررت بمعرفة ذوى الشأن، وتبقى لها هذه الصفة اذا لم تقدم للاعلان . ولكن اذا قدمت وأعلنت بواسطة أحد المحضرين فانها تكتسب بذلك الصفة الرسمية وتعتبر كأنها صادرة من المحضر من أولها الى آخرها، فكل تزوير يقع فى أى جزء من أجزائها يعدّ تزويرا فى محرر رسمى ، سواء أحصل بعد اكتسابها الصفة الرسمية كأن يثبت المحضر عند الاعلان أنه سلم العريضة الى المعلن اليه مع أنه سلمها الى شخص آخر، أو حصل قبل اكتسابها هذه الصفة كما اذا رفع شخص دعوى باسم شخص آخر وحرر عريضة هذه الدعوى ووقع عليها بامضاء أو ختم مزور لذلك الشخص الآخر وقدمها الى قلم المحضرين لا علانها وتم اعلانها فعلا (راجع فيما تقدم الأحكام الواردة بالأعداد ٢٩ الى ٣٠٠) .

٣٨٠ - الضرر فى المحررات العرفية . - لا يعاقب على التزوير الذى يقع فى محرر عرفى إلا اذا كان هذا المحرر صالحا لأن يتخذ دليلا أى أساسا لرفع دعوى أو لطلبية بحق وهو المبدأ الذى شرحتاه عند الكلام على ركن الضرر .

فلا عقاب على التروير إذا كانت تغيير الحقيقة واقعا في كشوف حساب
أو مذكرات أو فواتير أو ما أشبه ذلك (راجع فيما تقدم الأعداد ١٩٨ الى ٢٠١).

٣٨١ - إلا أنه إذا كان تغيير الحقيقة حاصلًا بوضع أعضاء أو ختم منقور
فهذا الفعل مجردا عن كل اعتبار آخر كاف لتكوين جريمة التروير متى كان من الممكن
أن يترتب عليه ضرر للغير (نقض ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ بحاماة عدد ٣٢٣ و٧ فبراير سنة ١٩٢٧
قضبة رقم ٣١٦ سنة ٤٤ قضائية).

وقد طبقت المحاكم الفرنسية هذه القاعدة الأخيرة على الخطابات الموقّع عليها
بأعضاء منقورة متى كان من شأنها أحداث ضرر للغير سواء كان الضرر ماديا أم أدبيا
(راجع الأحكام المتخذة منها في جارسون ن ٨٠٨).

واعتبرت المحاكم المصرية التروير موجودا إذا كانت الاسم المنقور مطبوعا على
ورقة زيارة وكان الضرر محتملا، فحكمت بأن المحترات التي تكتب بأسماء غير محرريها
بقصد الاضرار بأصحاب هذه الاسماء تعتبر منقورة سواء حصل كتابة الاسم بعد كتابة
المحترز أو قبله وسواء كان التحرير بالقلم أو بالطبع شابهت كتابة الاسم خط المنقور
عليه أو لم تشابهه وسواء كان يعرف المنقور عليه أن يكتب اسمه أو لا يعرف ما دام
أن هذه المحترات غير صحيحة وأن محرريها قصدوا بتحريرها الاضرار بالغير وأن ضرر
الغير بها محتمل الحصول. فإذا استحصل زيد على ورقة زيارة لعمره وكتب عليها
رجاء ووعدا بالرشوة لقاض منظورة أمامه دعوى عمرو على زيد المذكور بحيث يفهم
القاضي أن عمرا هو المرسل للورقة عد هذا ترويرا (استكثري الابتدائية ٢٠ فبراير
سنة ١٩٠٦ ج ٧ عدد ١٠١٠ ورفض القضا المرفوع من هذا الحكم في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦).

ويرى جارسون تطبيق هذه القاعدة أيضا إذا كان التروير حاصلًا بطريق
تقليد أو تغيير المحترات (جارسون ن ٨٠٧).

٣٨٢ - وتطبق هذه القواعد على كتب التوصية وشهادات حسن السير
والسلوك التي يقصد بها نيل وظيفة أو مساعدة أو اعانة. وهذه الكتب والشهادات

قد أخرجها الشارع الفرنسي من الأحكام العامة وعاقب على تزويرها بقوانين أخف (راجع المادة ١٦١ ع ف) .

فيعاقب على تزوير الكتب والشهادات المذكورة متى كان حاصلها بوضع إمضاء أو ختم مزور وكان من شأنه أحداث ضرر، كما لو أرسل شخص إلى قاض كتاب توصية نسب زورا إلى موظف ووقع عليه بمضاء مزور لهذا الموظف وضمن الكتاب رجاء للقاضي بأن يحكم لمصلحة أحد الخصوم في دعوى منطوية أمامه، لاحتمال وقوع الضرر بالموظف الذي نسب إليه التوسط لدى القاضي إذ يعرض للعاكة الجنائية طبقا للسادة ١٠٥ ع .

أما إذا لم يتوفر ركن احتمال الضرر فلا جريمة ولا عقاب .

وقد حكم بأنه لا عقاب على من ضاقت في وجهه سبل العيش فزور خطاب توصية من وكيل وزارة لمدير إدارة في وزارة أخرى لتعيينه في وظيفة عنده، لأن هذا الخطاب ليس فيه ما يضر بالزور عليه ماديا أو أدبيا ولا يحتمل بحال من الأحوال أن يحصل ضرر مطلقا بسمعة المقلدة إمضاءه أو بشرفه أو بأى شخص آخر (مصر الابتدائية ١٢ فبراير سنة ١٩١٧ ع ١٨ دد ٥٦) .

وأنه لا عقاب على من يشترك في تزوير خطاب منسوب صدره لموظف ويقدمه إلى المحافظة توصلها للحصول بمقتضاه على وظيفة، لأنه يشترط لتطبيق العقاب توفر القصد الجنائي ، والتمم لم يتوفر عنده هذا القصد لأنه لم يقصد الإضرار بمن نسب إليه هذا الخطاب ، بل أنه لم يكن يمكنه وقت تزوير الخطاب أن يعلم أنه يؤثر بأى صفة على المنحى عليه . على أن كتب التوصية وشهادات حسن السير والسلوك ليست مستندة لحق وليس من شأنها أحداث ضرر بالمصلحة العامة إذ لا تدع وسيلة للاستعلامات والتحريرات عن تعيين أى مستخدم ولا بالمصلحة الخاصة للنسب له الخطاب بل كل ما يمكن أن يقال عنها أنها تمهيد لجريمة نصب واحتيال إذا توفرت في ذلك شروط النصب وحيث لا يعاقب عليها بعقاب جريمة التزوير (الجزيرة الجزئية ٩ فبراير سنة ١٩٢٤ ع ٢٩ دد ٣٠) .

وأنه لا عتاب على من يصطنع خطابات توصية بقصد الوصول الى دخوله بصفة طالب بمدرسة البوليس أو الالتحاق بوظيفة لأن هذه الخطابات لا تلحق ضررا بأحد ولم يجردها المتهم بقصد الاضرار بالنير وانما حردها بقصد الاستفادة منها للوصول الى غرضه المذكور وبذلك يكون ركا القصد الجنائي والضرر مفقودين (مصر الابتدائية ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ بمقامة ٧ عدد ٣٩٥) .

٣٨٣ — تنص المادة ١٣٦ من قانون التجارة صراحة على أن تقديم التواريخ في التحاويل ممنوع وإن حصل بعد ترويرا .

٣٨٤ — تنص المادة ١٧ من قانون التجارة على أنه يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لأجل الاجبات في دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا . وبناء على ذلك فكل تغيير للحقيقة في الدفاتر التي أوجب القانون على التجار أن يسكوها يعتبر ترويرا في محرمات عرفية (جارد ٤ ن ١٣٨٣ و ١٤٣٥ و بلاش ١٧٢٥٣ و جارسون ٦٧٩) .

٣٨٥ — ويعاقب على التروير الذي يقع في الدفاتر التجارية ولو لم تكن مستوفية للشروط المقررة قانونا، كما اذا لم تكن مفرمة ومعلمة طبقا للقانون (جارد ٤ ن ١٣٨٣ و جارسون ٦٨٠) .

٣٨٦ — وقد قامت بعض صعوبات فيما يتعلق بالدفاتر والأوراق الخصوصية (registres domestiques) وهي التي يجردها الشخص ويقيدها ما يحصل من بيع أو شراء أو وفاة أو التزام أو قرض أو اقراض أو أى حادث يقع له في حياته الخصوصية .

فيرى بلاش أن لاجرمه اذا كان النرض من تغيير الحقيقة في الدفاتر الخصوصية ذكر التزام لمصلحة ماسك هذا الدفاتر، لأن الدفاتر الخصوصية ليست حجة لمن يجردها طبقا للمادة ١٣٣١ من القانون المدني الفرنسي، فإذ يدونه فيها لمصلحة لا يصلح أساسا لدعوى أو لحق . وانما تتحقق جريمة التروير في الأحوال الاستثنائية التي تقبل فيها تلك الدفاتر كدليل على ما ورد فيها، كما اذا ورد في الدفاتر كبر مبلغ قبضه

ماسكه، أو كانت قيمة المبلغ الوارد فيه أقل من عشرة جنيهات، لأن المحضر في هذه الحالة يشمل على مبدأ لدعوى (بلائش ۱۳۲۵۳).

ويقول جارسون بصفة عامة إن تغيير الحقيقة في الدفاتر والأوراق الخصوصية يعد تزويرا معاقبا عليه كلما أمكن اتخاذها أمام القضاء طبقا لأحكام القانون المدني أو التجاري كسند أو حجة أو قرينة (جارسون ۸۱۱).

۳۸۷ - وقد قررت محكمة النقض الفرنسية في بعض أحكامها أنه لا عقاب على التزوير الذي يقع في دفتر خصوصي طالما أن هذا الدفتر لا يزال في حوزة صاحبه ولم يقدمه كسند له، بعكس ما لو قدم الدفتر فإن التزوير يعاقب عليه في هذه الحالة، لأنه إذا كانت البيانات التي يشمل عليها هذا النوع من الدفاتر ليست حجة لمن صدرت عنه فإنه يمكن أن ينتج عنها قرائن ضارة بالغير (راجع الأحكام الفرنسية المتوة عنها في جارسون ۸۱۳ و ۸۱۴).

ويعترض شوفو وهيل وبلائش على هذا القضاء بقولهم إنه لا يجب أن تهتم هذه الدفاتر ولا أن يكون التفسير حاصلا بنية الإضرار إذا لم يمكن قبولها كدليل أو قرينة أمام القضاء (شوفو وهيل ۶۷۵ و ۶۷۶ و بلائش ۱۳۲۵۳).

۳۸۸ - على أنه لا نزاع في وجود الجريمة إذا وقع التزوير من صاحب الدفتر في بيان هو حجة عليه، كما لو قص مبلغا من مدينه وأثبتته في الدفتر ثم دفع دعوى على هذا المدين بمطالبته بالدين فطلب إليه المدين تقديم دفتريه فقدمه بعد أن عا المبلغ من الدفتر، وذلك لأن الدفاتر الخصوصية تعتبر حجة ضد محرريها. (جارد ۱۳۸۲ و ۱۳۸۳ و جارسون ۸۱۵ و بلائش ۱۳۲۵۳).

۳۸۹ - طرق التزوير في المحضرات العرفية - يقع التزوير في المحضرات العرفية بنفس الطرق التي يقع بها التزوير في المحضرات الرسمية. وهذا ظاهر من نص المادة ۱۸۳ ع فإنها تحيل فيها على طرق التزوير على النصوص السابقة عليها أي على المادتين ۱۷۹ و ۱۸۱ ع اللتين يبتان طرق التزوير المدني والمعنى في المحضرات الرسمية. وقد شرحنا هذه الطرق فيما تقدم.

٣٩٠ - عقاب التزوير في المحررات العرفية - جعل الشارع

المصرى التزوير في المحررات العرفية جنحة عقابها الحبس مع الشغل، وهو في القانون
انفرنسي جناية عقابها السجن في قلعة (réclusion)

غير أنه في حالة العود الذي يدخل في حكم المادة ٥٠ ع تنقلب الجنحة
الى جناية معاقب عليها بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس أو بالإرسال الى المحل
الخاص بالمجرمين المعتادين على الإجرام .

٣٩١ - وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأن الإغفاء من العقوبة

المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ بالنسبة للسرقة التي تقع بين الأزواج وبين الأصول
والفروع لا ينطبق على جريمة التزوير، لأن المادة ٢٦٩ ع وردت استثناء من
القاعدة العامة فلا يصح التوسع فيها ولا يمكن أن يتعدى نصها الجرائم التي وضعت لها،
فلا محل إذن لتطبيق هذه المادة على جريمة التزوير تمثيا مع ما قرره هذه المحكمة
من اعتبار جرائم النصب وخيانة الأمانة التي يرتكبها الأزواج والأصول والفروع ضد
بعضهم في حكم السرقة بالنسبة للإغفاء الذي تصفه المادة ٢٦٩ عند ما ثبت ذلك
لأن هذه الجرائم متشابهة مع جرائم السرقة ولذلك جعلها القانون معها في قسم واحد
من أقسامه بخلاف جريمة التزوير التي هي بعيدة كل البعد عن هذه الجرائم من جهة
نتائجها ولورودها في باب آخر وقسم آخر من القانون (نقض ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧
ج ٢٩ عدد ٧٦) .

وحكمت محكمة استئناف مصر بأنه اذا حصل شخص على ختم أبيه روقع به بنير
عليه على عقد يفيد أن أباه المذكور باع له شيئا فيكون عمله هذا تزويرا معاقبا عليه
طبقا للمادة ١٩٣ ع (١٨٣ جديلة)، (استئناف مصر ١٧ يناير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ١٨٠) .

الفرق الخامس - في التمييز بين التزوير وجرائم أخرى

٣٩٢ - التمييز بين التزوير والنصب - كثيرا ما يتعذر تعيين

الحد الفاصل بين التزوير والنصب . فان الطرق الاحتمالية المكونة لجريمة النصب

تطوى على أكاذيب أى على تغيير الحقيقة . كذلك قد يقع النصب باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

٣٩٣ - وواضح أنه إذا كان تغيير الحقيقة غير مسطور في محضر فإن كان اتخاذ الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة قد حصل بطريق المشاهدة فقط فلا يمكن أن يكون هناك الانصب إذ التزوير يقتضى وجود محرر .

٣٩٤ - ولكن لا يؤخذ من هذا أن العكس صحيح أى أن الأكاذيب التي يستعين بها الجاني على النصب تعدّ تزويرا بمجرد كونه استعمال محررا ، بل يجب بداهة أن تتوفر جميع الأركان الأخرى المكونة للتزوير وهي قلما تكون كلها متوفرة .

٣٩٥ - فبعد الفعل نصبا لا تزويرا إذا كان المحرر الذي استعان به الجاني على الاحتيال صحيحا ولا تزوير فيه . وهذا ما يحدث في الغالب عند ما يتخذ شخص اسما مزورا للحصول على مبالغ أو أشياء ذات قيمة ويقدم أوراقا صحيحة متعلقة بالشخص الذي انتقل اسمه (جارسون مراد ١٤٥ الى ١٤٧ ن ٨٢١) .

٣٩٦ - كذلك لا يعدّ تزويرا اتخاذ صفة غير صحيحة ولو أضافها متخذها الى اسمه الحقيقي في محضر ، لأن التزوير لا يتكوّن باتّحال الصفات الكاذبة ، ولا يوجد في هذه الحالة تقليد أو تغيير محزرت أو إمضاءات أو أختام ، وليس المحرر حجة في إثبات هذه الصفة (جارسون ن ٨٢٢) .

٣٩٧ - ومع ذلك تُكوّن جريمة التزوير إذا اتخذت الصفة الكاذبة في محضر رسمي أعدّ ليثبتها . فن انتقل لنفسه صفة محضر واصطنع انذارا مزورا على لسان شخص آخر يطلب دين مستحق وأعلن ذلك الانتذار للدين عدّ مرتكبا لجريمة التزوير في محضر رسمي (جارسون ن ٨٢٣ وأحد بك أمين ص ٢٨٩) .

٣٩٨ - كذلك لا يعدّ مرتكبا لجريمة التزوير من يوقع باسمه الحقيقي مع ذكر محل غير صحيح (جارسون ن ٨٢٥) .

٣٩٩ - وإنما توجد جريمة التدوير متى وقع الجاني على محزور بامضاء أو ختم مزور سواء أكان الامضاء أو الختم لشخص معين أو لشخص خيالي . ولا يهم في هذه الحالة إذا كان المحزور الذي وقع عليه بالامضاء أو الختم المزور لا يصلح أن يتخذ حجة أو سنداً، بل يصح أن يكون محرراً من أى نوع كان الخطاب أو شهادة، ويكفى أن هذا المحزور يمكن أن يقرّب عليه ضرر للغير، وهذا الضرر أو احتمال وقوعه متوفرنا بما أن الفرض من المحزور المزور هو خدع المجني عليه والحصول على نقود أو عروض أو متاع منقول (جارسون ٨٢٦ الى ٨٢٩) .

٤٠٠ - إلا أن الدالوز يرى أن وضع امضاء مزور على خطاب لا يكون جريمة التدوير إذا كان هذا الخطاب مكتوباً بكيفية لا يمكن معها أن يجهل الشخص الموجه إليه أن الأشياء المطلوبة إنما طلبت على سبيل التبرع ودون أن يكون من اللازم تقديم حساب عنها من جانب المنسوب له التوقيع على الخطاب، لأنه يصح أن يقال إن ركن الضرر غير متوفر في هذه الحالة بما أن المرسل إليه كان على بينة من أن الأشياء التي طلبت منه لن ترد إليه لأهي ولا قيمتها (الدالوز تحت كلمة تدوير ١١٥) .

٤٠١ - ويحقق التدوير أيضاً إذا حصل تغيير الحقيقة بطريقة أخرى غير التوقيع بامضاء أو ختم مزور متى كان المحزور صالحاً لأن يتخذ حجة على ما جاء به . فمن غير الكتابة في محزور صحيح في الأصل بإضافة عبارات غير صحيحة إلى محتوياته أو بحذف شيء من محتوياته ليتوصل بواسطته إلى الحصول على مال أو غيره يعاقب بمقوبة التدوير .

٤٠٢ - وكذلك حكم من غير الحقيقة في محزور يعمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة واستخدمه في تأييد ادعاءاته الكاذبة ولو لم يوقع على هذا المحزور بامضاء أو ختم مزور متى كان هذا المحزور صالحاً لأن يتخذ حجة على ما جاء به (جارسون ٨٢٣) .
أما إذا كان المحزور غير صالح لأن يتخذ حجة فلا تدوير . فالشخص الذي يقدم كشف حساب مزور ويستولى بواسطته على نقود أو على مخرقة من مبالغ كانت

في فمه لا يمكن عقابه على التزوير، لأن المحزر غير صالح لأن يتخذ حجة وهو محل للاراجمة والتحصيص كما تقدم. ولكنه يعاقب في هذه الحلقة على النصب.

وكذلك الطبيب الذي يعطى شخصا مصابا بأمراض جسيمة شهادة مكتوبة دالة على سلامة بنته لتقديمها إلى شركة تأمين على الحياة، فإنه يمتد شريكاً في نصب فقط لا مرتكباً للجريمة تزوير (جارسون ن ٨٣٥).

٤٠٣ — ويلاحظ أنه إذا وقع تزوير في محزر واستعمل هذا المحزر كطريقة لارتكاب نصب أو وسيلة لاختفاء اختلاس فإن مجموع الأفعال التي ارتكبت تعد جريمة واحدة يعاقب عليها بالمقوبة الأشد كنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع (انظر جارسون ن ١٤٤٥).

٤٠٤ — التمييز بين التزوير وخيانة الأمانة في المحررات المضادة أو المحتومة على بياض — إذا أتمن شخص على ورقة مضادة أو محتومة على بياض تخلف الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لسلاله، فليست جريمة التزوير التي يمكن استنادها إليه بل جريمة خاصة نص عليها قانون العقوبات في باب خيانة الأمانة بالمادة ٢٩٥ وعاقب عليها بالحبس الذي يجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا. وقد جرى الشارع المصري في ذلك على نهج الشارع الفرنسي (انظر المادة ٤٠٧ ع ف).

٤٠٥ — وخيانة الأمانة في المحررات المضادة أو المحتومة على بياض هي في ذاتها تزوير بالاصطلاح أو بتقريب المحزرات. وإذا كان الشارع الفرنسي قد أخرجها من حكم التزوير واعتبرها جريمة مستقلة من نوع آخر فذلك لأنه رأى أن يخفف العقاب على الجاني بسبب كون صاحب الامضاء هو الذي سلمه بمحض إرادته إلى من ثبت به. ولذلك جعل هذه الجريمة جنحة في حين أن كل جرائم التزوير جنايات في القانون الفرنسي حتى ما يقع منها في المحزرات المرفقة. ولكن هذه الحكمة

متعددة في القانون المصرى حيث يعد التروير في المحزرات العرفية جنة عقابا
الحبس مع الشغل وهو عقاب لا يختلف كثيرا عن عقاب الخيانة .

٤٠٦ - على أن حكم المادة ٢٩٥ ع لا يشمل كل أحوال التروير الذى
يقع في المحزرات المضاة أو المختومة على بياض بل يخرج منه كل تروير يقع في ورقة
مضاة على بياض لم تسلم الى الجاني على اعتبار أنها ورقة مضاة على بياض .

تطبق المادة ١٨٣ دون المادة ٢٩٥ اذا كانت الورقة المضاة على بياض
لم تسلم الى من حيث بها . وهذا ما قرره المادة ٢٩٥ نفسها اذ نصت في الفقرة
الأخيرة منها على أنه "فى حالة ما اذا لم تكن الورقة المضاة أو المختومة على بياض
مسلمة الى الخائن وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت فانه يعد مزورا ويعاقب
بعقوبة التروير" .

٤٠٧ - وتطبق أيضا المادة ١٨٣ اذا كانت الورقة المضاة على بياض
قد سلمت الى من حيث بها ، ولكنه لم يؤتمن عليها على اعتبار أنها ورقة مضاة على
بياض (جارد ١٣٨٨ ن ٣٠٥ وجارسون ٣٠٥ وما بعدها) .

٤٠٧ - فبعد مزورا من يستعمل ورقة مضاة على بياض حصل عليها من
طريق السرقة أو الخلل أو المباغة أو الغش (جارسون ٣١٦ الى ٣١٩) .

٤٠٩ - وبعد مزورا من يكتب تمهيدا فوق امضاء لشخص آخر سلمه اليه
ليدله على عنوانه ، أو على سبيل التذكار (جارسون ٤١٥) .

٤١٠ - كذلك يعد مزورا من يثير الحقيقة في ورقة مضاة على بياض
لم تسلم اليه من صاحب الامضاء بل من شخص آخر (جارسون ٢٠٨) .

٤١١ - وبعد مزورا من يحو الكتابة من حريضة سلمت اليه ويكتب
عليها مستندا بدين على صاحب الامضاء أو يمزق الجزء المشغول بالبريضة ويكتب
على الفراغ الذى بين هذا الجزء وبين الامضاء مستندا كذلك . وكذلك حكم المتعاقد
الذى يتهم فرصة وجود فراغ بين الكتابة والامضاءات في عقد حر بينه وبين شخص
آخر ويملأ هذا الفراغ بدلائل تضر بالطرف الآخر وهكذا (جارسون ١٠ الى ١٢) .

الفرع السادس — في استعمال المحزرات المزورة

De l'usage de faux en écriture

٤١٢ — النصوص التي تعاقب على استعمال المحزرات المزورة —

يعاقب القانون في المادة ١٨٢ ع على استعمال المحزرات الرسمية المزورة ،
وفي المادة ١٨٣ ع على استعمال المحزرات العرفية المزورة . واليك نص المادتين
المذكورتين :

المادة ١٨٢ ع — من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث
السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين
إلى عشر .

المادة ١٨٣ ع — كل شخص ارتكب تزويراً في محزرات أحد الناس بواسطة
إحدى الطرق الساقب بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب
بالسجن مع الشغل .

٤١٣ — الاستعمال جريمة مستقلة عن التزوير — قد ميز
الشارع بين تزوير المحزور واستعماله ، فليسا هما في عرفه عنصرين متالين لجريمة
واحدة ، بل هما جريمتان منفصلتان مستقلتان عن بعضهما لكل منهما أركان خاصة
وعقاب خاص (استئناف مصر ٢ نوفمبر ١٨٩٢ حقوق ١١ ص ٢٣٧٩ نوفمبر ١٨٩٦
محكم ٧ ص ١٠٧٠ وقض ١١ ديسمبر ١٨٩٧ قضاء ٥ ص ١٦٠٦٤ أبريل ١٨٩٨
قضاء ٥ ص ٢٠٢ وأول أبريل ١٩٠٥ مج ٦ عدد ٨٥) .

٤١٤ — ولكن مبدأ انفصال جريمة الاستعمال عن جريمة التزوير يصح
أن يكون محل نظر في حالة ما اذا كان المزور هو الذي استعمل الورقة التي زورها
بنفسه . ويرى هوس أن الاستعمال يندمج في هذه الحالة في التزوير ولا ينظر اليه
بجريمة مستقلة ؛ وذلك لأنه مادام الجاني قد زور الورقة لينفع بها فاستعمالها هو
نتيجة لتزويرها ، ولا يكون الفعلان الاتييننا لقصد جنائي واحد (هوس ١٨١ و ٢٨١) .
والحاكم البليجيكية على هذا الرأي .

٤١٥ - ولذا النظر أهمية كبرى في القانون النرويجي حيث تستند العقوبة في حالة تعدد الجرائم . أما في مصر فلا أهمية له من الوجهة العملية لأن الشخص الذي يثبت عليه تزوير المحزور واستعماله يعاقب بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع (قضى ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ ج ٦ عدد ٢٧ و ١٤ مارس سنة ١٩٠٨ ج ٩ عدد ١٠٧) .

وقد يتجرب الاستعمال بالتروير فيكونان عملا واحدا لا يقبل التجزئة وعندئذ يجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣ ع .

٤١٦ - وقررت على اعتبار التروير والاستعمال جريمتين مستقلتين النتائج الآتية : يعاقب المزور على تروييره ولو لم يستعمل الورقة المزورة (جارسون مادة ١٤٨ ن ٧) . وقد حكمت محكمة النقض والابرام بأنه يتقاضى الحكم القاضي بأن استعمال الأوراق المزورة شرط في عقاب التروير إذ أن فعل كل منهما جريمة على حدة (قضى ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ قضاء ص ٥٠ ص ٦٤) . وبالعكس يعاقب من يستعمل ورقة مزورة مع علمه بتروييرها ولو لم يشترك في تزوير تلك الورقة (جارسون مادة ١٤٨ ن ٩) .

٤١٧ - ويموز الحكم بالعقوبة على من يستعمل محزورا مزورا مع علمه بتروييره ولو بقي مرتكب التروير مجهولا أو لم ترفع الدعوى الصومية عليه (جارسون مادة ١٤٨ ن ١٠ وقضى ٢ أبريل سنة ١٩١٠ ج ١١ عدد ١٠٢ و ٢٦ يوليو سنة ١٩١٠ ج ١٢ عدد ١) .

٤١٨ - ولذا أقيمت الدعوى العمومية على شخصين في آن واحد أحدهما من أجل تزوير محزور والثاني من أجل استعمال هذا المحزور مع علمه بتروييره ، جاز للعكس أن تحكم ببراءة الأول ويعاقب الثاني على الجريمة المستندة إليه دون أن يكون في حكمها هذا تناقض (جارسون مادة ١٤٨ ن ١١ و ١٢) .

٤١٩ - كذلك يجوز الحكم على من يستعمل محزورا مزورا مع علمه بتروييره ولو كانت جريمة التروير قسما قد سقطت بمضى المدة (استئناف مصر ٢ نوفمبر سنة ١٨٩٢)

حقوق ١١ مارس ١٩٧٢ وقض ٢٠ فبراير ١٨٩٢ قضاء ١٠٠٠ و ١٢٠ مايو سنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ١٠٧ و ١٨٠ مارس سنة ١٩٠٢ حقوق ١٧ ص ١٤٨ مآخذ ايرل سنة ١٩٠٥ مج ٦ عدد ٨٥٠ - ٤٢٠ - وجريمة التزوير جريمة وقية تم يعود ارتكابها . أما جريمة الاستعمال فقد اختلفت الآراء في وصفها وتضاربت بشأنها أحكام المحاكم ، قضى في بعض الأحكام بأنها جريمة مستمرة ، وحكم في أخرى بأنها وقية ، وحكم في غيرها بأنها تارة جريمة وقية وتارة جريمة مستمرة . والظاهر أن جريمة الاستعمال قد تكون وقية في بعض الأحوال اذا كان الاستعمال لا يستغرق زمنا كسجل عقد مزور ، وقد تكرر الجريمة بتكرار الاستعمال ولا يغير هذا من وصف كونها وقية ، وقد تكون مستمرة في أحوال أخرى كما لو قتم المستعمل المحزور المزور الى المحكمة وأودعه في ملف القضية ، ففى هذه الحالة يجب أن يعتبر الاستعمال مستمرا ما دام السند مودعا فلا ينقطع إلا بسجبه أو بالحكم في الدعوى نهائيا (أحد بك أمين ص ٢٩٢) .

٤٢١ - وقد حكمت أولا محكمة النقض والإبرام بأن الاستعمال هو من الجرائم المستمرة التي لا تم يحد وقوعها بل يلاقب عليها على الدوام ما دام الاستعمال باقيا (قض ٦ فبراير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤٠ ص ١٩٢ ، وهذا المبدأ استضاف مصر ٢٩ مارس سنة ١٩٠٢ حقوق ١٧ ص ٢٠٤ والسبلاوين الجزئية أله بولة سنة ١٩٠٦ مج ٨ عدد ٢٠) - ٤٢٢ - ثم حكمت على عكس ذلك بأن جريمة استعمال التزوير ليست جريمة مستمرة بل مقطعة لأن كل استعمال تزوير هو فعل قائم بذاته ويمكن أن لا يكون له ارتباط بفعل سبقه أو لحقه . وبناء عليه يكون ابتداء سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في حالة استعمال التزوير من يوم حدوث الجريمة متى علمت أو من يوم استطلاع حدوثها بعد العلم بها . والقول بأن سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لا يندى إلا من تاريخ تنازل المستعمل هو خطأ ، إذ لو تنازل عن الاستعمال لما كانت هناك جريمة ، وإذا لم تكن جريمة لما كان هناك حق في إقامة الدعوى العمومية ولا حق في التمسك بالسقوط وعدمه . والواقع أن جريمة الاستعمال تصبح مستحيلة بالعلم بالتزوير في الورقة المزورة وضبطها وإرسالها لقم النائب العمومي .

وتسك مقدم الورقة بها بعد الطعن بالتروير لا يتم استعمالاً، لأنه لو سلم بذلك وكان الدفاع محجوراً على المتهم بالتروير بعد التقرير بالتروير لكانت قدمت ضمانات الدفاع الأمر المخالف للقانون. ويخرج عن ذلك أن سقوط الحق في إقامة دعوى الاستعمال يكون فقط من يوم حدوث الجريمة أو استحالته حدوثها كالطعن في الورقة بالتروير. ولا يجوز للنيابة أن تمسك بأن الحكم النهائي لم يصدر إلا بعد الطعن بالتروير بمدة طويلة لأن ذلك لا يفيد أنه كان هناك ما يمنحها من إقامة الدعوى العمومية أو كان هناك ما يترتب عليه إهمالها في رفضها. وعليه إذا تقدمت الورقة في دعوى مدنية فطعن فيها بالتروير في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وحكم نهائياً في الدعوى في مايو سنة ١٨٩٩ ولم تشرع النيابة في التحقيق إلا في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩ تكون الدعوى العمومية قد سقطت (تقضى ٩ يونيو سنة ١٩٠٠ ج ٢ ص ٢٧٥)

٤٢٣ - ولكنها حكمت بعد ذلك بأن لجريمة استعمال التروير نواها خاصا يحصلها تارة جريمة مؤقتة وطوراً جريمة مستمرة. فتكون جريمة وقتية متى سحب المرتكب لها الورقة بعد حصوله على ما يرضيه أو تركها بين يدي من استعملت الورقة المزورة في حقها. وتكون جريمة مستمرة إذا قدمت أثناء دعوى تتوقف نتائجها على صحة هذه الورقة. وفي هذه الحالة ما دام الشخص مرتكباً على الورقة لقبول طلباته أو قبول دفعه فإنه يكون ملتبساً بجريمة الاستعمال ولا ينفك عنها إلا إذا سحب الورقة بإرادته أو صدر الحكم بقبولها أو استبعادها. وتحقق الطعن بالتروير في الورقة متى كانت بين يدي القضاء لا يمنع من استمرار الجريمة لأن من قدمها لا يزال له أن يسحبها فإذا لم يفعل ذلك ووقف موقف المدافع في تقرير الطعن بالتروير فلا يزال يدعى متهماً ويستعملها لإدخال النفس على المحكمة، فلا يتبدى سقوط الدعوى العمومية إلا من تاريخ الحكم النهائي القاضي بتروير الورقة (تقضى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ج ٢ عدد ٤٧٥).

وأن استعمال القيد المزور يحصل بالاستناد عليه أمام المحكمة المدنية، وهو عمل مستمر لا ينتهي إلا بالمدول عن التمسك به أو بصدور حكم في الدعوى (تقضى ٣ يونيو سنة ١٩٠٥ استقلال ٤ ص ٤١٤).

وأما إذا استعمل ورقة مزورة في دعوى مدنية وحكم بتوزيعها مدنيا، فجرمة الاستعمال هذه لا تسقط الدعوى العمومية بها إلا من تاريخ الحكم النهائي برد وطلان الورقة، لأنه حين هذا الوقت تكون الورقة موجودة ضمن الأوراق الخاصة بالقضية ويكون مقدمها متمسكا بها ويدعى صحتها فيكون إذن متلبسا بجرمة الاستعمال حين صدور الحكم النهائي المذكور لأن كل مساعيه في القضية المدنية كانت موجهة الى تثبيت العقد والحصول على حكم بصحته . ولذلك يمكن القول بأن الجرمية مستمرة ما دام مقدم العقد متمسكا به وساعيا للحصول على الفرض الذي يقصده (قض ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ ج ٩ مد ٤) .

وأن استعمال ورقة مزورة مع علم مستعملها بالتوزيع يعتبر جرمة مستمرة لا توقف إلا إذا سحبت الورقة المزورة من مقدمها وأظهر رغبته في عدم استعمالها كما أجاز له ذلك في المادة ٢٨١ مرافعات ولا يكتفى لايقافها الطعن فيها بالتوزيع . فلا يتبدى مضي المدة إلا من ذلك التاريخ أو من تاريخ الحكم النهائي بتوزيعها مدنيا (قض ٢٩ ماي سنة ١٩٠٩ ج ١٠ مد ١١٩) .

وأنه إذا كانت جرمية استعمال الورقة المزورة نشأت عن تمسك المتهم بها وتقديمها أثناء النظر في قضية مدنية فطبقا للأحكام القضائية يعتبر هذا الاستعمال جرمة مستمرة تتجدد على التوالي ما دام المتهم بالورقة لا ينازل عنها وما دامت هذه الورقة لم تسبغ من القضية بحكم نهائي قاض بتوزيعها . ومن الخطأ القول بأنه يجوز الطعن بالتوزيع في مثل هذه الورقة تكون جرمة الاستعمال قد تمت نهائيا إذ في جميع أدوار الاجراءات الخاصة بالتوزيع المدني يستمر الخضم الذي يقدم الورقة على التمسك بصحتها ويجهتد في تأييدها مدة التحقيقات كلها مستمرا هكذا على ارتكاب الجريمة التي يعاقب عليها القانون (قض ١٩ يناير سنة ١٩١٣ حود ٢٨ ص ٢٢٨) .

وأن الشراح مجمعون على أن جرمية استعمال التوزيع قد تكون أحيانا متقطعة وأحيانا مستمرة وذلك تبعا لنوع الفعل المكون لها وتبعا لكيفية ارتكابها، ولا تدخل

في هذا التمييز حالة ما اذا كانت الورقة المزورة واحدة ولو أن استعمالها يتجبد مرارا عديدة إلا أن الاستعمال يكون تاما في كل مرة منها بسبب أن لكل واقعة استعمال منها زمن يتقدم قائم بذاته، بل المقصود من ذلك هو الجريمة المتعاقبة بمعنى الكلمة أي ذلك النوع من الجرائم التي تستمر بلا انقطاع وتتجدد في كل لحظة بحيث تجمل المدان في حالة تلبس دائمة . وقد ثبت قضاء هذه المحكمة على اعتبار استعمال ورقة مزورة أثناء نظر قضية مدنية جريمة مستمرة ، تراجع على الأخص أحكام النقض الصادرة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ و ٢٩ مايو سنة ١٩٠٩ ، حتى أن حكم ٩ يونيو سنة ١٩٠٠ الذي قرر أن جريمة الاستعمال تنهى من تلويح الطعن بالتروير في الورقة وأن المناقشة فيها بعد ذلك يجب تشهدها بالدفاع عن تهمة جنائية يعتبر تسليما ضمينا بأن استعمال ورقة مزورة في دعوى مدنية يعتبر قانونا جريمة مستمرة لا يتم ارتكابها بمجرد إبرازها أمام القضاء . وأما القول بأن الطعن بالتروير يضع حدا للاستعمال فردود لأن الاستعمال ليس هو إيداع الورقة أو أرفاقها بملف الدعوى بل هو التمسك بالورقة أمام القضاء والسعي وراء الحصول على حكم موافق مع التصميم على التوصل في النهاية إلى إقناع القاضي بواسطة تلك الورقة . فهو يتكون من مجموع تصرفات يقصد بها التأثير بواسطة تلك الورقة على الفصل في الدعوى . فالتمسك بها بعد الطعن بالتروير فيها — سيما والمادة ٢٨١ مرافعات تنص على إمكان التنازل عنها — إن هو إلا حلقة غير منفصلة من سلسلة التصرفات المكونة لحالة التلبس الدائمة بالجريمة الاستعمال . ولا سبيل للتشبيه بين موقف متهم يدافع عن حياته أو حريته وبين من يجاهد في الاحتفاظ بسلاح كاذب يستعمله ويستمر في استعماله ضده خصمه . والتعرض من نص المادة ٢٧٣ بضرورة إرسال صورة من الورقة المطعون فيها للنيابة إنما هو بالنسبة لدعوى التروير نفسها التي هي جريمة منقطعة ومنفصلة عن دعوى الاستعمال . والقضاء البلجيكي يعتبر الاستعمال جريمة مستمرة . ولا يوقف الاستقرار إلا انتهاء الدعوى أو إقرار مقدم الورقة بالرقبة في علم الاستفاد بها (نقض ٢٢ ديسمبر ١٩١٧ ج ١٩٤ ج ٨٤) .

وأن جريمة استعمال التروير هي من الجرائم المستمرة التي لا تسقط مادام الشخص متمسكا بالورقة المزورة . ولا يتبدئ وقت سقوطها إلا من وقت انتهاء التمسك بهذه الورقة (قصر ٢٤ يناير ١٩٢٠ ع ٢١ مد ٧٧) .

وحسب أخيرا بأن جريمة استعمال الأوراق المزورة هي من الجرائم المتقطعة التي تحدث وتنتهي ويتحدد حدوثها وانتهائها تبعاً للأغراض المختلفة التي تستعمل فيها الورقة المزورة . وكلما استعملت مرة لفرض بعينه تحقق ركن الاستعمال ووجب بتحقيقه العقاب . ثم إن كل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة استعمال في هذه المرة مستمرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للفرض الذي ابتدأ استعمالها من أجله طال هذا الزمن أو قصر . ولا يتبدئ مدة سقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال في كل مرة إلا من بعد نهاية زمنها . فإذا ثبت أن المتهم بعد أن قدم الورقة للحكمة المدنية وطعن فيها خصمه بالتروير قد أخذ يناضل عن صحتها ويدفع عنها مطاعن خصمه واستمر على ذلك إلى أن قضى بترويرها بحكم نهائي فيعتبر أن استعمال الورقة قد استمر لحين صدور هذا الحكم . والقول بأنه يحترق الطعن بالتروير تكون جريمة الاستعمال قد تمت وانقضت نهائياً هو قول يناقضه الواقع . فإن الخصم الذي يقدم ورقة يعلم هو أنها مزورة ويصر في جميع أحوال الاجراءات الخاصة بالتروير المدني على التمسك بصحتها جاهداً في تأييدها بكل ما يقدمه أثناء التحقيق من الأدلة وأوجه الدفع إنما هو مستمر في تأييده وجه استعماله للورقة المطعون فيها وفي حرصه على هذا الاستعمال وصل الانتفاع بجزئته ، وهذا من أبلغ ما يكون في الإصرار على الاستعمال الاجرائي . وليس ينهي هذا الاستعمال ويقطع استمراره إلا التنازل عن التمسك بالورقة أو صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت فيها . والقول بخلاف ذلك يترتب عليه أن المزور كلما جاز في التضليل في دعوى التروير للمدنية وصبر على المتخلفة خشاً وبسوء قصد عن الورقة التي يعلم هو أنها مزورة كان تضليله القضاء وسعيه في تأييد الباطل مستحقاً للكفاة بسقوط الدعوى العمومية وارتفاع مسؤوليتها عنه على شرطه أن يطول زمن تدليسه وترويجه الباطل مدة ثلاث سنوات من تاريخ الطعن بالتروير،

وهي نتيجة يأبأها الحق والمنطق الصحيح (قضى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ج ٣٠ ط ٧٦ ،
وانظر في هذا المعنى أسيرط الابتدائية ٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ شرايع ٢ ص ١٢٥).

٤٢٤ - أركان جريمة الاستعمال - تتكون جريمة الاستعمال من
ثلاثة أركان جوهرية : (١) فعل الاستعمال ، (٢) تروير المحرز المستعمل ،
(٣) علم المستعمل بهذا التروير (جارو ١٤٦٨ ن ٤٨٠ ، وجارو ن مادة ١٩٨ ن ١٩٠ ، أحد بك أمين
ص ٢٩٣).

٤٢٥ - الركن الأول : فعل الاستعمال - لم يعرف القانون
الاستعمال المعاقب عليه ، ولم يبين طرق التنفيذ التي يتكون منها . وذلك لأن هذه
الطرق تختلف باختلاف نوع المحزرات كما تختلف باختلاف الغرض الذي يرمى إليه
المزور بحيث أنه يستحيل على الشارع أن يحاول حصرها أو ملأها . فهو أمر متروك
لتقدير القاضي (جارو ١٤٦٨ ن ٤٨٠ ، وجارو ن ٢٠٠).

٤٢٦ - وينتج الاستعمال من جميع الطرق التي يمكن بواسطتها الانتفاع
بالمحرز المزور ، إما بإشهاره أو بالحصول على فائدة من الخصب الذي يمتنع به عليه
أو بتقديمه للقضاء . وبعبارة أخرى الاستعمال هو استخدام المحرر فيها أعد له .
(جارو ١٤٦٨ ن ٤٨٠)

٤٢٧ - وقد حكم بأن الاستعمال هو الاستفادة من الورقة المزورة بواسطة
إظهارها أو الاستناد عليها للحصول على ميزة أو ربح أو إثبات حق . وتسجيل
العقد المزور يدخل بلا شك في هذا التعريف ، لأن من يسجل عقدا مزورا ناظرا
للكيفية لا يقصد بالطبع إلا إشهاره رسميا وجعله حجة له على الغير ليملأوا أن العقار
المبين فيه خرج من ملكية صاحبه الأصل وصار له (قضى ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ج ٦
ط ٣٦٦ ، وانظر في هذا المعنى قضى ٨ مارس سنة ١٩٠٢ حقوق ١٧ ، ١٤٨ ، ٣٠٤ برونه ١٩٠٥
استقلال ٤ ص ٤١٤ ، وبكس ذلك قضى ٦ فبراير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ١٩٣).

وأن تسليم عقد بيع إلى قلم الكتاب لتسجيله تكون نتيجته نقل التكليف باسم
المشتري . فإذا كان العقد مزورا فإن تسجيله يعد استعمالا لهذا العقد مع العلم بترويره
(قضى ٢٥ شبير سنة ١٩٢٠ ج ٢٢ ط ٥٠).

وأن تهديم عقد بدل مزور للتسجيل إنما يقصد به إظهاره وتحقق الأحكام القانونية المترتبة على التسجيل وهي انتقال الملكية بين المتعاقدين ، فإنه بدونها لا يحصل انتقالها كما يقضى بذلك قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ ، فتسجيل العقد المذکور عمل مقيم له وتقدمه الى الجهة المختصة به يعتبر استعمالاً له (نقض أولاد ماير سنة ١٩٢٨ ج ١ ص ٢٩ عدد ١٠٦) .

٤٢٨ — وحكم بأن تهديم السند المزور للحكمة للاحتجاج به في الدعوى يعد استعمالاً (أنظر الأحكام المتو. ضا فبا ست. بالمدين ٤٢٢ و ٤٢٣) .

٤٢٩ — وأنه اذا قدم المتهم في تحقيق جنائي كميالة مزورة لتكون مستنداً له في الدفاع عن تهمة ، فإنه يكون مرتكباً لجرعة استعمال الكميالة المزورة التي تقدمها لأن الاستعمال لم يكن سوى الاستفاد بالورقة المزورة بتقديمها أو بالاحتجاج بها على الغير (نقض ٤ يولييه سنة ١٩٢٣ محام عام عدد ٢٤٨) .

٤٣٠ — وأنه اذا وضع المدين سندات مزورة تحت يده دائته بصفة ضمان لسداد الدين فيكون قد استعمل السندات المذكورة لكي لا يطالبه الدائن المذكور بقيمة ما هو مستحق له طرفه ويصبر عليه حتى يتيسر له دفعها (استئناف صر ٢٩ مارس سنة ١٩٠٢ حقوق ١٧ ص ٤٠٤) .

٤٣١ — ولكن وضع شخص يده على أرض بناء على عقد مزور وبيعه جزءاً منها وتأجيرها لجزء الآخر لا يعد استعمالاً للعقد المذكور اذا لم يضطر لبراذه ، لأن تصرفه الانسان في أموال ليس له عليها من الحقوق إلا ما يدعي أنه مستند من عقد يكون مزوراً لا يعد استعمالاً لها فقط وليس استعمالاً لذلك العقد . والاستعمال لا يكون فقط بالتصرف على اعتبار أن العقد صحيح ولكن ببراذه هذا العقد أيضاً ابتغاءاً لغيره صحيحاً (نقض ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠١ حقوق ١٢ ص ١٥٣) .

٤٣٢ — كذلك لا يكفي لتكوين جريمة الاستعمال الاستناد في قضية مدنية الى ورقة مزورة بمجرد ذكرها في عرضة الدعوى بنبر تهديدها وبمجرد ابداء الرغبة

في تقديمها للحكمة لوضعها بين أوراق القضية المراد الاستناد عليها غير أن يتم ذلك
(د. ربط الابتدائية ١٨ أبريل سنة ١٩١٢ ع ١٣ عدد ١١٦٦) .

٤٣٣ — ولا يحد استعمالاً للعقد المزور تقديمه من المتهم بناء على طلبه منه
في التحقيق على أثر التبليغ في حقه، لأن استعمال العقد إنما يكون بتقديمه فيها أعد له
ووضع من أجله (قض ٢٦ يولييه سنة ١٩١٣ ع ١٥ عدد ١٠٤) .

٤٣٤ — الركن الثاني : تزوير المحرر المستعمل — لا شك أن
جريمة الاستعمال إلا إذا كان المحرر الذي استعمل مزوراً . وبعبارة أخرى لا عقاب
على استعمال ورقة مزورة إلا إذا تبيحت في تزوير هذه الورقة جميع الأركان المكونة
لهذه الجريمة، أي تغيير الحقيقة في محرر من شأنه إحداث ضرر بالغير بأحدى الطرق
المنصوص عليها في القانون (جارسون ٢٦٠) .

٤٣٥ — ولكن هذا لا يصدق إلا على الأركان المادية لجريمة التزوير .
أما الركن الأدبي فلا يشترط توفره . فإذا ارتكب شخص تزويراً في محرر بحسن نية
ولم يكن يقصد استعماله ثم وقع هذا المحرر في يد آخر فاستعمله مع علمه بقريره فانه
يعاقب على الاستعمال ولو أن المزور نفسه غير معاقب لعدم توفر القصد الجنائي عنده
(جارسون ١٤٦٨ و ٣٧٠٢٩١) .

٤٣٦ — الركن الثالث : علم المستعمل بالتزوير — لا عقاب
على من يستعمل ورقة مزورة إلا إذا كان عالماً بتزويرها . وقد نص على هذا
الشرط صراحة في المادتين ١٨٢ و ١٨٣ ع . فالقصد الجنائي في جريمة الاستعمال
يتوفر بمجرد علم مستعمل الورقة المزورة بصفتها الجنائية بصرف النظر عن الغرض
الذي يرى إليه من استعمالها (جارسون ٤٠٠ و جارسون ١٤٦٨) .

٤٣٧ — متى تم جريمة الاستعمال — تم جريمة الاستعمال بتقديم
المحرر المزور واستخدامه في الغرض الذي زود من أجله . ولا يمنع تنازل المتهم
عن التمسك به بعد تقديمه من عقابه ، لأن التنازل حصل بعد أن تمت الجريمة
(قض ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨ قضاء ٥ ص ٢٩٠ و ٤٠ فبراير سنة ١٩٠٥ ع ٦ عدد ٦٤ و ١٥
أكتوبر سنة ١٩١٣ شارع ١ ص ٧٦) .

٤٣٨ - عقاب الاستعمال - إذا كان المحزور المزور رسمياً فإن استعماله يعدّ جريمة ويماقب عليه بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر (مادة ١٨٢) . وإذا كان المحزور عرفياً فيعدّ استعماله جنحة ويماقب عليه بالحبس (مادة ١٨٣) .

٤٣٩ - ويماقب على الشروع إذا كان الاستعمال جريمة . ولا عقاب عليه إذا كان جنحة (أسيوط الابتدائية ١٨ أبريل سنة ١٩١٢ ج ١٣ عدد ١١٦) .

٤٤٠ - بيان واقعة الاستعمال في الحكم - تهمة الاستعمال قائمة على التزوير، ولذا يجب أن يشتمل الحكم القاضي بالادانة في تهمة استعمال أولاً على بيان الأركان المادية للتزوير الواقع في الورقة التي حصل استعمالها . وتتبع في ذلك القواعد التي سبق أن بيناها عند الكلام على جريمة التزوير (في الأعداد ٢٣٩ وما بعدها) .

وقد حكم بأنه لا عقاب على استعمال الأوراق المزورة إلا إذا ثبت وقوع التزوير مادياً بأحدى الطرق المبينة في القانون مع علم من استعمل الورقة بتزويرها . وطليه يجب أن يذكر في الحكم الصادر في مواد الاستعمال إثبات تزوير الورقة المستعملة وطريقة ارتكابه وعلم من استعمل الورقة المزورة بتزويرها وتاريخ التزوير والاستعمال وإلا كان الحكم لاغياً (قض ٢ مارس سنة ١٩٠١ ج ٣ عدد ٢٩ وهذا المقتضى ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ جمادى ٤ عدد ٣٢٢) .

- ويجب أن يشتمل الحكم أيضاً على بيان موجز للوقائع المكونة للاستعمال . فلا يكفي أن يذكر فيه أن المتهم ارتكب جريمة استعمال ورقة مزورة بل يجب أن يبين ولو بالإيجاز كيف كان هذا الاستعمال وبأي طريقة استعملت أو قدمت الورقة المزورة .

وقد حكم بأنه يجب قض الحكم الصادر بعقوبة في جريمة استعمال إذا كانت أسبابه متغايزة شديدة الإهمال لا تعلم منها وقائع التزوير وطريقته ولا كيفية الاستعمال (قض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢١٤٢ سنة ٤٦ قضائية) .

٤٤٢ — ويمكن في بيان كيفية الاستعمال أن يذكر بالحكم أن الورقة المزورة قدّمت الى جهة القضاء (قضى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ع ٤ عدد ٤٧) .

٤٤٣ — ولحكمة التقض حق الاشراف على الوصف الذي أعطته محكمة الموضوع للوقائع التي اعتبرتها ثابتة وتحرير ما اذا كانت تكون قانونا جريمة استعمال أم لا (جارسون مادة ١٤٨ ن ٥٦) .

٤٤٤ — ويجب أن يبين الحكم أن المتهم استعمل الورقة المزورة وهو عالم بتزويرها (قضى ٢ مارس — ١٩٠٠ ع ٣ عدد ٢٩٤ ، و ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٥٤٣ سنة ٤٦ قضائية) .

٤٤٥ — غير أنه اذا حكم على شخص واحد لارتكابه جريمتي التزوير والاستعمال فليس من الضروري أن يذكر في الحكم صراحة أن المتهم استعمل الورقة مع علمه بأنها مزورة (قضى ١٤ مارس سنة ١٩٠٨ ع ٩ عدد ١٠٧) .

الفرع السابع — في صور مخففة من التزوير

٤٤٦ — استثنى الشارع من أحكام المواد ١٧٩ الى ١٨٣ الخاصة بالتزوير على وجه المصوم أحوالا معينة اعتبرها جنحا وقرر لها عقوبات أخف من عقوبة التزوير في المحزرات العرفية المنصوص عليها في المادة ١٨٣ ع مع أن بعضها تنطبق عليه صفات التزوير في المحزرات الرسمية ، ونحن صراحة على هذه الاستثناءات في المادة ١٩١ ع ونصها :

” لا تسرى أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال التزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية “ .

٤٤٧ — فالأحوال المستثناة من أحكام التزوير العامة هي إذن على قسمين :
القسم الأول : أحوال التزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ الى ١٨٩ ع وهي خاصة بالتزوير الذي يقع في تذاكر السفر أو المرور ودفاتر اللوكاندا والشهادات الطبية .
القسم الثاني : أحوال التزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية .

المبحث الأول — في تزوير تذاكر السفر أو المرور ودفاتر اللوكاندات والشهادات الطبية

٤٤٨ — تنص المواد ١٨٤ الى ١٨٩ ع على التزوير الذى يقع فى تذاكر السفر أو المرور ودفاتر اللوكاندات والشهادات الطبية . وقد اعتبر الشارع المصرى هذه الأحوال جنما وقتر لها عقوبات أخف من العقوبات المقررة للتزوير على وجه العموم وجرى فى ذلك على نهج القانون الفرنسى وبعض القوانين الأجنبية . وعلّة ذلك أن خطر التزوير فى هذه الأحوال أقل منه فى أحوال التزوير الأخرى سواء فيما يتعلق بالنظام العام أو بالنسبة للأفراد .

٤٤٩ — ولكن يجب أن لا يغيب عن الذهن أن هذه الأحوال انما تكون جرائم تزوير وأنه لأجل أن يعاقب عليها بالعقوبات الخفيفة المقررة لها ينبغى أن تتوفر فيها الأركان الجوهرية لكل جريمة تزوير وهى : تفتير الحقيقة فى محضر ، واحتمال الضرر ، والقصد الجنائى . على أن الركنين الأخيرين أى الضرر والنية يشبان ابتداء من معظم الأفعال المعاقب عليها فى المواد ١٨٤ الى ١٨٩ (جاء ١٤٤٧) .

المطلب الأول — فى تزوير تذاكر السفر أو المرور

٤٥٠ — النصصوص التى تعاقب على تزوير هذه التذاكر — يعاقب القانون على تزوير تذاكر السفر أو المرور فى المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ ع ونصها :
مادة ١٨٤ — كل من تسمى فى تذكرة سفر أو فى تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقى أو كفل أحدا فى استحصله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

مادة ١٨٥ — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور فى ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة فى الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

مادة ١٨٧ - كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم منور مع علمه بالتور يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مئتين جنيها مصريا فضلا عن عزله .

٤٥١ - المراد من تذكرة السفر وتذكرة المرور - نص القانون في المواد المذكورة على تذكرة السفر (passeports) وتذكرة المرور (feuilles ou permis de route).

وقد يثبت محكمة النقض والابرام المراد من تذكرة المرور وتذكرة السفر في حكم قررت فيه أن هذه التذكرة في حملتها هي جوازات تعطى من قبل مصالح الحكومة لمن هو معذور عليه الانتقال من جهة لأخرى قرفع عنه هذا الحظر .

وتذكرة المرور إما أن تكون (feuilles de route) تعطى لرجال الجيش المحذور عليهم بحسب الأصل أن يارقوا جهة إقامة معسكراتهم لإعلاما للجهات الحكومية الأخرى من بوليس وغيره بأنهم غير فائزين بل هم مصرح لهم بالانتقال وأن ليس لأحد أن يستوقفهم على ظن أنهم هاربون . وتعطى أيضا للتشردين الذين يصرح لهم بالانتقال من جهة لأخرى ليقبوا بها (مادتي ١٣ و ١٧ من قانون التشردين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) .

وإما أن تكون إجازة مرور (permis de route) كالتى يعطيها البوليس في المدن لامكان اجتياز الشوارع المنوع المرور فيها ، أو كالتى قد تعطى لاجتياز الجارى أو للورود من الأهوسة مثلا في غير أوقات المروز فوقها أو منها ، أو كالتى قد تعطى في وقت قيام الأحكام العرفية مثلا للانتقال من بلد الى بلد أو من جهة لأخرى وهكذا .

أما تذكرة السفر المنصوص عليها في النسخة العربية فهي جوازات السفر المعروفة (passeports) وهي أيضا تصريح يعطى للشخص من قبل حكومة البلد المقيم هو فيها ليجتاز حدودها الى قطر آخر، وهو في الأصل لا يستطيع اجتياز الحدود إلا بهذا التصريح .

والحاصل أن التناكر المذكور سواء كانت أوراق طريق (feuilles de route) أو كانت إجازات مرور (permis de route) أو تناكر سفر (passeports) كلها أوراق منشأة تحت فكرة أساسية هي فك قيد الحرية العالق ببعض الأشخاص وتركهم يروحون ويغدون على الوجه المأذون لهم به في الورقة (قصر ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ع ٣١ عدد ١٢٣ بحاماة ١١ عدد ١٣٥) .

فلا يحد من قبيل تناكر السفر أو المرور التصريح الذي تعطيه مصلحة السكة الحديدية إلى أحد عاملها للسفر به في الدرجة الثالثة بحانا ، لأن هذا التصريح ليس الغرض منه فك قيد عالق بحرية العامل ولا إعلاما بلهات الحكومة الأخرى بأنه طليق يذهب حيث شاء على الوجه المبين بهذا التصريح — ليس الغرض منه ذلك لأن الرجل كان حرا ينفذ ويروح بالبر أو النهر أو القطار الحديدى كما يشاء، ولم يكن لأحد من جهة الحكومة ولا من غيرها أن يترضه في حريته في ذلك، بل الغرض منه إعفاؤه من دفع أجرة السكة الحديدية إن هو سافر في خلال المدة المينة به ، وشأن ما بين هذا وبين إطلاق حرية السفر . وإنما ورقة الاعفاء من الأجرة هذه هي من الأوراق الرسمية والعبث بها ضار بمخزينة الحكومة ، فكل تروير فيها بتغيير شيء من البيانات التي أعدت لاثباتها ثم استعمالها من بعد مع العلم بترويرها ذلك يقع تحت متناول المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ من قانون العقوبات لا تحت المادة ١٨٥ منه (الحكم السابق) .

وجاء في مذكرة للجنة المراقبة أن تذكرة السكة الحديدية لا يمكن أن تكون تذكرة مرور ، لأنه تذكرة المرور ليست إلا تذكرة تعطى لرجال الجيش ليتمكن بواسطتها الانتقال من جهة إلى أخرى وليحصلوا بها على مصاريف انتقالهم ، أو إذا بالمرور يعطى لفرض المراقبة كما في الحالة المنصوص عليها في قانون التشدد . وبما أن إصدار مصلحة سكك حديد الحكومة التناكر هو عمل من أعمال الإدارة العامة فتروير هذه التناكر يكون جنائية التروير المنصوص عليها في المادة ١٧٩ ع ويقاب عليها بالمادة ١٨٠ ع إذا لم ترتكب من موظف عمومي (لجنة المراقبة ٢٦ نوفمبر ١٩٠٤ رقم ٤٦) .

وحكت الاسكتندرية الابتدائية بأن تذكر الترام ليست من تذاكر السفر أو المرور المنصوص عليها في المادة ١٨٥ ع وأن التزوير الذي يرتكب فيها هو من قبيل التزوير في الأوراق العرفية المعاقب عليه في المادة ١٨٣ ع (اسكتندرية الابتدائية ٢٩ مايو ١٩٢٧ ع ٢٨ عدد ١٢١ بحاماة ٨ عدد ٣٣٨) .

٤٥٢ — لم يفرق القانون بين جوازات السفر المصرية وجوازات السفر الأجنبية. فإذا كانت الجوازات الأجنبية يفرض معها معتبرة في مصر فإن اصطلاحها وتزويرها واستعمالها لا شك واقعة تحت تناول المادة ١٨٥ ع (جار ٤ ن ١٤٥٠ ، وجارسون مواد ١٥٣ الى ١٥٥ ن ٢٢٢٢ ، وبلانش ٢٧٠ ن ٣ ، وشوفرويل ١٤٢ ن ١٠) .

٤٥٣ — جرائم التزوير الذي يقع في تذاكر السفر أو المرور — تنص المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٧ على خمس جرائم مختلفة وهي : (١) التسمي في تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم غير حقيقي ، (٢) كفالة شخص آخر في الحصول على ورقة من هذا القبيل مشتملة على اسم غير حقيقي ، (٣) اصطناع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو التزوير في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل ، (٤) استعمال أحد الأوراق المذكورة مع العلم بنزوها ، (٥) اعطاء تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع العلم بتزويرها .

٤٥٤ — الجرائم الثلاثة الأولى : انتحال الاسم والكفالة واصطناع التذكرة أو التزوير فيها — تعاقب المادة ١٨٤ من تسمى باسم غير اسمه الحقيقي . فهي تنص على تزوير معنى باتتال اسم الغير . والشارع بتعيينه هذه الطريقة من طرق التزوير المعنوي قد أخرجنا عنها من الطرق . فلا عقاب على من يذكر لدى استخراج تذكرة سفر أو مرور باسمه الحقيقي ولكنه يعطى بيانات أخرى مكتوبة ولو كانت مما أمد هذا المحز لاثباتها كال بتصف بصفة غير صفته الحقيقية أو يذكر كمن غير سنه الحقيقي أو محل إقامة غير محله الحقيقي (جار ٤ ن ١٤٥٢ ، وجارسون مواد ١٥٣ الى ١٥٥ ن ١٥٠ الى ٨) .

ويرى الشراح عامة أن المادة ١٨٤ لا تنطبق في حالة احتمال اللقب دون الاسم (جارو ١٤٥٢ ن ٢٧٤٦٠) وثونو دويل ١٤٥٢ ن ٧٤٦٠). ولكن جارسون يرى أن النص يسع هذه الحالة لأن الشخص الذي يتحمل لقباً غير لقبه الحقيقي يسهل عليه إخفاء شخصيته بل يسهل عليه اختلاس حالة غيره المدنية (جارسون ٩٠).

٤٥٥ - وتنص المادة ١٨٤ خصيصاً على حالة الشاهد الذي يكفل شخصاً آخر في الحصول على تذكرة سفر أو مرور باسم غير اسمه الحقيقي. وقد كان الشارع في غنى عن النص خصيصاً على هذه الحالة، لأن الشاهد لا يخرج عن كونه شريكاً للزور وكان يكفي أن تطبق عليه قواعد الاشتراك العامة (جارسون ١٠، وجارو ١٤٥٢ ن ١٤٥٢).

٤٥٦ - وتعاقب المادة ١٨٥ من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القليل كانت صحيحة في الأصل. وهذه العبارة من السعة بحيث تناول جميع طرق التروير المأذون (جارسون ٥٥، وجارو ١٤٥٠ ن ١٤٥٠).

٤٥٧ - الضرر من أركان جرائم التروير الذي يقع في تذكر السفر أو المرور. وقد يكون الضرر مادياً إذا كان تغيير الحقيقة يترتب عليه حرمان الخزائنة من الرسوم المفروضة عليها. على أنه يكفي أن يكون الضرر أدبياً أو اجتماعياً وهو ما ينتج عن وجود أوراق بأيدي من لاحق لم فيها تبيع لم السفر والمرور بتغير مراقبة (جارسون ١٢٠، وجارو ١٤٥٠ ن ١٤٥٠).

وينبغي الضرر في التروير المأذون الذي يرتكب في تذكر السفر أو المرور إذا وقع التغيير في بيانات لم تعد هذه الأوراق لاثباتها (جارسون ١٣).

٤٥٨ - والنية شرط لازم للعقاب على هذه الجرائم. والراجح أنها تقتصر في خدع السلطات العامة بشأن مراقبة حركة السفر أو المرور (انظر جارو ١٤٥٠ ن ١٤٥٠، وبلانش ٢٦٩ ن ٢٧٤٠، وثونو دويل ١٤٥٠ ن ٧٤٠، وجارسون ١٧).

٤٥٩ - الجريمة الرابعة : الاستعمال - تعاقب المادة ١٨٥ من استعمال تذكرة سفر أو مرور مزورة تزويراً مادياً بطريق الاصطناع أو التغيير مع علمه بتزويرها.

وعقاب المستعمل على استعماله ولو لم يشترك في التزوير .
والاستعمال هو استخدام التذكرة في الغرض الذي أعدت له . كإبرازها الى أولى الأمر عند الطلب ولا يمتد استعمالاً بمجرد حيازة التذكرة (جارد ن ١٤٥٠ ، وشو نو ديل ن ٧٤٣ ، وجارسون ن ٣٤) .

٤٦٠ — ويلاحظ أن القانون لم ينص على عقاب لمن يستعمل تذكرة سفر أو مرور حصل عليها باقتطاع اسم الغير ولا لمن يستعمل تذكرة سفر أو مرور صادرة باسم غيره . وقد كان قانون العقوبات الفرنسي خاليا من النص على عقاب لهذا الاستعمال ، ولكن الشارع الفرنسي في سنة ١٨٦٣ قرر له عقابا في المادة ١٥٤ المقابلة للمادة ١٨٤ ع مصري إذ نص على أنه يعاقب بالعقوبة الواردة في هذه المادة كل من استعمل جواز سفر صادرا باسم غيره .

٤٦١ — الجريمة الخامسة الخاصة بالموظف الذي يعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور — تعاقب المادة ١٨٧ ع كل موظف عمومي أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير . وهذه المادة لا تنص إلا على التزوير الذي يقع بتغيير الاسم . فلا تطبق على الموظف الذي يرتكب تزويرا في تذكرة سفر أو تذكرة مرور بتغيير الصفات أو السن أو اللقب (جارد ن ١٤٥٤) .

٤٦٢ — والقانون الفرنسي يعاقب أيضا الموظف الذي يعطى عن إهمال تذكرة سفر أو مرور لشخص لا يعرفه شخصيا بدون أن يتحقق من اسمه وصفاته من شاهدين معروفين له (مادة ١٥٥ ع ف) . ولكن القانون المصري لا يعاقب على ذلك .

٤٦٣ — عقاب التزوير في تذاكر السفر والمرور — يعاقب على التزوير الذي يقع في تذاكر السفر أو المرور على وجه العموم بعقوبة أخف من العقوبة المقررة في المادة ١٨٣ ع . ويلاحظ أن عقوبة التزوير المأتى أشد من عقوبة التزوير المنوى (راجع فيما تقدم نص المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ ع) .

٤٦٤ - الشروع - لا يعاقب القانون على الشروع في جرائم التزوير المنصوص عليها في المواد المتقدمة . فلا عقاب على من يتقدم لطلب تذكرة مرور أو تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي . وإنما يشترط للعقاب أن تكون التذكرة قد طلبت وسلمت إذ الظاهر أن الجريمة لا تتحقق إلا بهذا التسليم (جارسون ٢٤٨) .

المطلب الثاني - في تزوير دفاتر اللوكاندات

٤٦٥ - المادة ١٨٦ ع - نصها : كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالأجرة يومياً قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية .

٤٦٦ - والقانون الفرنسي يسوى في العقاب بين صاحب اللوكاندة الذي يقيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك ، وبين صاحب اللوكاندة الذي لا يقيد في دفاتره أسماء من يسكنون عنده بتواطؤ معهم (المادة ١٥٤ ع ف) . وذلك لأن غرضه في الحالتين منع السلطة العامة من مراقبة من يسكنهم . وهذا ما يربط هذه الجريمة بجرائم التزوير الذي يقع في تذكرة السفر والمورور .

٤٦٧ - ويلاحظ أن العلم ركن أساسي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٦ ع . فيجب على القاضي أن يثبت توفره صراحة في الحكم الصادر بالمعقوبة (جارد ١٤٥٣ ن ٤ ، وجارسون ٥٠) .

٤٦٨ - تعاقب لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ بمقوبة المخالفة أصحاب الفنادق الذين لا يقيسون في دفاترهم أسماء الأشخاص الذين يسكنون عندهم (أنظر المادتين ٢٤ و ٢٧ من اللائحة المذكورة) .

ويطبق حكم هذه اللائحة سواء أكان إغفال القيد في الدفاتر قد حصل عمداً أو عن إهمال .

المطلب الثالث - في تزوير الشهادات الطبية

٤٦٩ - النصوص - تنص المواد ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ ع على التزوير الذي يقع في الشهادات الطبية :

مادة ١٨٨ - كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

مادة ١٨٩ - كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أى خدمة عمومية بسبب التزوير أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى . وأما إذا سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو بإعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة، ويحكم على الراشعين بالعقوبات التى تستوجبها جنائيتهم .

مادة ١٩٠ - العقوبات المينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا اذا كانت تلك الشهادة معتمدة لأن تهدم الى المحاكم .

٤٧٠ - يعاقب القانون في هذه المواد بعقوبات مخففة على التزوير الحاصل

في نوعين من الشهادات الطبية :

(١) الشهادات الطبية المنتهية لعاهة أو مرض بقصد التخلص من خدمة عمومية .

(٢) الشهادات الطبية المنتهية لعاهة أو مرض اذا كانت معتمدة لأن تهدم للمحاكم .

٤٧١ - منحى هذه النصوص الاستثنائية - ويصدر بنا من الآن أن نحدد منحى هذه الاستثناءات . ويمكن الاسترشاد في ذلك بقاعدتين :

(١) من الخطأ الاعتقاد بأن التزوير في الشهادات غير خاضع لأحكام التزوير في المحتررات ، بل الصحيح أن كافة الشهادات التى لا تدخل في أى من النوعين

المذكورين آنفا خاضعة للأحكام العامة . ففى توفرت فيها أركان التزوير من تنبير للحقيقة بإحدى الطرق التى نص عليها القانون وحصول الضرر أو احتمال حصوله والقصد الجنائى تطبق عليها المواد ١٧٩ الى ١٨٣ بحسب ما إذا كانت الشهادة رسمية لصدورها من طبيب موظف مختص بتحريرها أو عرفية لصدورها من طبيب غير موظف .

(ب) ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن الشهادات المرضية المزورة التى يكون القصد منها التخلص من خدمة عمومية أو التى تكون معنة لأن تقدم للحاكم قد أخرجها الشارع بصفة مطلقة من أحكام التزوير العادية ، ونص على ذلك صراحة فى المادة ١٩١ ع التى تقول "لا تسرى أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عنها فى المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩" . ونص المادة ١٦٢ من قانون العقوبات الفرنسى أصرح فى ذلك من نص المادة ١٩١ ، فإنها تضى بتوقيع العقوبات العادية على التزوير الذى يقع فى شهادات "من أى نوع آخر" .

٤٧٢ - وبناء على ذلك فكلما اقتضى الحال وصف تزوير وقع فى شهادة وجب أن ينظر الى نوع هذه الشهادة : فإذا كانت من نوع الشهادات المنصوص عليها فى المواد ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ فلا يرجع مطلقا الى المواد ١٧٩ الى ١٨٣ ع ، وإذا كانت تلك النصوص الاستثنائية غير منطبقة فلا جريمة ولا عقاب . أما إذا كانت الشهادة المطعون فيها بالتزوير من نوع آخر فإن الأحكام العادية المنصوص عليها فى المواد ١٧٩ الى ١٨٣ هى الواجب تطبيقها (بارسون مواد ١٥٩ الى ١٦٢ و ٦٦٤ و ٧٧٤) .

٤٧٣ - (١) تزوير الشهادات الطبية بقصد التخلص من خدمة عمومية - تعاقب المادتان ١٨٨ و ١٨٩ ع على تزوير الشهادات الطبية التى تتضمن ثبوت مرض أو عاهة بقصد التخلص من خدمة عمومية .

وتختلف أركان الجريمة وعقوبتها تبعاً لما إذا كان مرتكب التزوير فرداً مادياً أو طبيياً .

٤٧٤ — التزوير الذي يقع من فرد عادي — فالتزوير الذي يقع من فرد عادي منصوص عليه في المادة ١٨٨ ويلزم فيه توفر الشروط الآتية :
(١) صنع شهادة مزورة باسم طبيب أو جراح ، (٢) أن تتضمن الشهادة بثبوت مرض أو عاهة ، (٣) أن يكون الغرض منها التخلص من خدمة عمومية ، (٤) القصد الحثافي (جارسون ن ٨) .

٤٧٥ — فيشترط أولاً صنع شهادة مزورة . والقانون لا يعاقب على التزوير في شهادة كانت صحيحة في الأصل . وربما يكون الشارع قد راعى في ذلك أن هذا التغير غير منظور حصوله . على أنه ليس من المستحيل أن يحصل شخص على شهادة مرضية ولأنه يريد تقديمها للتخلص من خدمة عمومية يشير التاريخ القديم بتاريخ جديد أو يغير نوع المرض الوارد بها ، ومع ذلك فلا عقاب على هذا الفعل . ومما يؤيد ذلك أن الشارع قد نص صراحة في المادة ١٨٥ على التزوير في تذكرة سفر أو مرور كانت صحيحة في الأصل إلى جانب اصطناع تذكرة مزورة من هذا القبيل (جارسون ن ٩) .

٤٧٦ — ويشترط أن تكون الشهادة محزنة باسم طبيب أو جراح . وفي غالب الأحيان تكون الشهادة محزنة وموقعا عليها باسم مقرر لطبيب موجود معروف . ولكن لا شك في أن الجريمة تتكون ولو كان الاسم لطبيب لا وجود له في الواقع ، لأنه يصبح القول حتى في هذه الحالة بأن الشهادة محزنة باسم طبيب (جارسون ن ٩٠) .
وجارون ن ١٤٦١ (١٤٦١) .

٤٧٧ — ويرى بعض الشراح أن النص ينطبق في حالة ما إذا وقع شخص باسمه الحقيقي وأضاف على ذلك صفة طبيب أو جراح ، لأن الأمر غير قاصر في هذه الحالة على اتحال صفة غير صحيحة بل هناك في الواقع اتحال لشخصية الغير

(جارو ١٤٦١) ، ويرى غيرهم عكس ذلك بحجة أن الاسم غير مزور وأنه ليس هناك إلا احتمال الصفة (جارسون ١١) .

٤٧٨ — ويشترط في الشهادة أن تتضمن ثبوت مرض أو عاهة . ويرى بعض الشراح أن لا جريمة إذا كان المرض حقيقيا ولو أن الشهادة محزنة باسم طبيب مزور وذلك لأنه لم يقع فيها تغيير للحقيقة فضلا عن أنه لا يمكن أن يتجسس عنها ضرر بما أنها لم تقدم إلا للحصول على إعفاء من خدمة يستحيل تأجيل القيام بها (جارو ١٤٦١ ، وشوفورميل ٧٦٢) . ويرى غيرهم عكس ذلك بحجة أن المادة ١٨٨ تعاقب على مجرد صنع شهادة باسم طبيب أو جراح ولا تشترط كالمادة ١٨٩ أن تكون الشهادة حصلت زورا ، وأنه وإن كانت الشهادة في ذاتها غير مكتوبة بما أن الفرض أنها تتضمن واقعة صحيحة إلا أن الكذب مشاهد في الامضاء ومن ثم يكون ركن تغيير الحقيقة متوفرا ، ومن جهة أخرى يمكن أن يرتب على تزوير هذه الورقة ضرر اجتماعي لأن من شأنه خدع السلطات المكلفة بتحقيق الخدمة العامة في الثقة التي يجب وضعها في شهادة تقدم على اعتبار أنها صادرة من طبيب (جارسون ١٣ ، وبلانش ٣٠٠ ، وطقن دالوز ٣٤٣) .

٤٧٩ — ويشترط أن يكون غرض المزور من الشهادة تخليص نفسه أو غيره من أى خدمة عومية ، كالشهادة التي تمحور بقصد الحصول على معافاة من الخدمة العسكرية والتي تمحور لتخلص من الخدمة كمكلف أمام المحاكم المختصة والتي تمحور بقصد إعفاء شاهد من واجب الحضور أمام المحكمة لأداء الشهادة (جارسون ١٤) ، وشوفورميل ٧٦٢) . وهذه الحالة الأخيرة تدخل في حكم المادة ١٩٠ التي تعاقب على تزوير الشهادات المعلقة لتقديمها الى المحاكم

٤٨٠ — الجريمة المتصوص عليها في المادة ١٨٥ هي من الجرائم القصدية . ويتوفر القصد الجنائي متى كان الجاني عالما بأن الغرض من تزويرها التخلص من خدمة عومية (جارسون ٥) .

٤٨١ — التزوير الذى يقع من طبيب — تنص المادة ١٨٩ ع على الحالة التى يعطى فيها الطبيب شهادة مزورة بثبوت مرض أو عاهة . وشهادة الطبيب فى هذه الحالة تكون تزويرا معنويا — لا تزويرا ماديا كما فى حالة حصول التزوير من فرد غير طبيب — ويشترط فيه توفر الشروط الآتية : (١) أن تضدر الشهادة من طبيب أو جراح ، (٢) أن تتضمن الشهادة زورا بثبوت مرض أو عاهة ، (٣) أن يكون الغرض منها الاعفاء من أى خدمة عمومية ، (٤) القصد الجنائى (جارسون ١٦٠) .

٤٨٢ — فيشترط أن تكون الشهادة صادرة من طبيب أو جراح . ويشتر الشارع بهذه العبارة الى الشهادات التى تخول الحق فى مزاولة الطب أو الجراحة . وقد زادت المادة ١٦٠ من قانون العقوبات الفرنسى على ذلك قولها « أو أى مأمور صحى » . ولذا أجاز الشراح الفرنسيون تطبيق هذه المادة على الدايات (جارسون ١٧٠) . ولكن المادة ١٨٩ المصرية لا يمكن تطبيقها علين لعدم ورود هذه العبارة فى نصها . وهى لا تطبق أيضا على الصيادلة لأنهم ليسوا من الأطباء ولا الجراحين .

٤٨٣ — ولا يشترط لعقاب الطبيب الذى يزور شهادة من قبيل ما نص عليه فى المادة ١٨٩ ع أن يكون موظفا من وظيفته إعطاؤها ، لأن نص القانون عام يشمل كل طبيب أو جراح إطلاقا بدون قيد ، ولا مساع للتقيد حيث لا يقيد القانون ولا يفترق (نقض ٣ بارسه ١٩٢٩ عمادة ٩ عدد ١٩٤) .

٤٨٤ — وواضح أن الطبيب لا يرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٩ إلا اذا شهد زورا بمرض أو بعاهة لا وجود لها . فيجب على النيابة أن تثبت كذب الشهادة ، ولا يجوز للقاضى أن يحكم بالعقوبة إلا اذا ثبت لديه أن الممرض لم يكن حقيقيا (جارسون ١٨٠) .

٤٨٥ — على أن هذا الإثبات وحده لا يكتفى ، بل يجب على النيابة أن تثبت أيضا أن الطبيب قد فعل ما فعله بقصد جنائى . ولا يكتفى هنا أن يكون

الطبيب مالاً بالفرض الذى تستخدم فيه الشهادة، بل يشترط إثبات أن الطبيب قد شهد بوجود مرض يسلم أنه غير حقيقى . فلا عقاب على الطبيب الذى خدع أو الذى برهن على جهل وعدم كفاية (جارسون ن ١٩٠٤، وجارد ن ١٤٦٢) .

٤٨٦ — العقوبة — تفرق المادة ١٨٩ فى العقوبة بين ما اذا كان الطبيب قد أعطى الشهادة بسبب الترشى أو من باب مراعاة الخطأ وبين ما اذا كان قد سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو بإعطائه هدية أو عطية . وفى الحالة الأولى يعاقب الطبيب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى . وفى الحالة الثانية يحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة أى بالسجن وبغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به (أنظر المادة ٩٣ ع) .

٤٨٧ — ويجب الاحتراز من الخلط بين الوعد والعطايا التى تقدم للطبيب وبين الامتيازات التى يستحقها اجرا على عمله واستنتاج ارتكابه للجريمة من مجرد حصوله على نقود . فيجب أن لا يقتصر بحث القاضى على أن الطبيب قد قبض نقودا ، وإنما يجب أن يتناول بمحضه مقدار المبلغ الذى قبضه . فإذا كان المبلغ صغيرا لا يتجاوز حدود أجر المثل فيكون واضحاً لدى القاضى أنه ليس إلا امتيازاً ، لا هدية ولا وصداً من قبيل ما نص عليه فى المادة ١٨٩ ع . وأما اذا كان المبلغ كبيراً فيكون هذا قرينة على أن الحصول على الشهادة إنما كان بناء على هدية أو وعد . فالمسألة اذن مسألة موضوعية يقدرها ويفصل فيها قاضى الموضوع (جارد ن ١٤٠٢، وجارسون ن ٢١٠) .

٤٨٨ — وتنص المادة ١٨٩ أيضاً على أن الراشدين يحكم عليهم بالعقوبات التى تستوجبها جنائهم ، ومعنى ذلك أنهم يعاقبون بالعقوبات المقررة للرشوة فى المادة ٩٣ ع .

٤٨٩ — الشروع — يعتبر القانون المصرى فعل الطبيب المرتضى جنائية ويعاقب عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ، وكذلك يعتبر فعل الراشدين جنائية ويعاقبهم بنفس هذه العقوبات . ولم ينص القانون على الشروع فى رشوة الطبيب كما نص

على الشروع في رشوة الموظف في المادة ٩٩ ع . ولكن لما كان الفعل التام يعتبر جناية معاقبا عليها بالعقوبات المقررة للرشوة وجب العقاب على الشروع فيه بعقوبة الشروع في الرشوة . فالشخص الذي يقدم مبلغا من النقود لطبيب للحصول منه على شهادة مرضية تستوجب الاعفاء من خدمة عمومية يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٩٩ ع إذا كان الطبيب لم يقبل الرشوة ورفض إعطاء الشهادة .

أما القانون الفرنسي فيعتبر رشوة الطبيب جنحة ولا يعاقب على الشروع فيها (جارسون ١٤٦٢ ن ٢٤ و ٢٣ ر ٢٤) .

٤٩٠ — وتم الجريمة بصنع الشهادة بمعرفة أحد الأفراد أو بإعطائها بمعرفة الطبيب . وليس ضروريا أن تستخدم الشهادة في الحصول على إعفاء من خدمة عمومية (جارسون ٢٣ ن ٢٣) .

٤٩١ — الاستعمال — على أن القانون لم يعاقب على استعمال الشهادة المرضية . فالشخص الذي حصل على شهادة من طبيب بسبب التزجى أو من باب مراعاة الخاطر ثم قدمها للتخلص من خدمة عمومية لا يعاقب مبدئيا بعقوبة المادة ١٨٩ ع . ومع ذلك يمكن اعتباره شريكا في الجريمة إذا أشتراك في نفس تزوير الشهادة بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٤٠ ع .

٤٩٢ — (٢) تزوير الشهادات الطبية المعدّة لأن تقدم للمحاكم — نصت المادة ١٩٠ ع على أن العقوبات المينة بالمادتين السابقتين عليها يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادات معدّة لأن تخدم إلى المحاكم . وبناء على هذا النص يعاقب على صنع الشهادة بمعرفة أحد الأفراد وعلى إعطائها بمعرفة أحد الأطباء طبقا لأحكام المادتين ١٨٨ و ١٩٠ ع .

٤٩٣ — وأركان التزوير في الشهادات الطبية المعدّة لأن تقدم للمحاكم لا تختلف عن أركان التزوير في الشهادات المقصود بها التخلص من خدمة عمومية إلا في الغرض الذي زورت للشهادة من أجله . فيشترط في الأولى أن تكون معدّة لأن تقدم إلى المحاكم بينما يشترط في الثانية أن يكون الغرض منها التخلص من خدمة عمومية .

٤٩٤ — فالترور الذى يقع من فرد مادی يشترط فيه توفر الأركان الآتية :

(١) صنع شهادة مزورة باسم طبيب أو جراح ، (٢) أن تتضمن الشهادة بئسوت مرض أو عاهة ، (٣) أن تكون معنة لأن تخدم إلى المحاكم ، (٤) القصد الجنائى .

والترور الذى يقع من طبيب يشترط فيه : (١) أن تصدر الشهادة من طبيب أو جراح ، (٢) أن تتضمن الشهادة زورا بمرض أو بهالة ، (٣) أن تكون معنة لأن تقدم إلى المحاكم ، (٤) القصد الجنائى .

٤٩٥ — فالركن الذى يميز هذه الجريمة من سابقتها هو أن تكون الشهادة

معنة لتقديمها إلى إحدى المحاكم . مثال ذلك : ما إذا زور شاهد شهادة مرضية أو زور له طبيب شهادة مرضية وأرسلها إلى المحكمة بقصد إعفائه من أداء الشهادة (وهذه الحالة يمكن أن تسفل أيضا في حكم المادتين ١٨٨ و ١٨٩ لأن أداء الشهادة خدمة عامة — أنظر فيما تقدم العدد ٤٧٩) ، وكذلك ما إذا زور شخص مكلف بالحضور أمام المحكمة لأداء اليمين الحاسمة أو زور له طبيب شهادة مرضية وقدمها إلى المحكمة هربا من أداء هذه اليمين ، وكذلك ما إذا زور محام شهادة مرضية أو زور له طبيب شهادة مرضية وقدمها إلى المحكمة لتوافق على طلب التأجيل أو لتعفيه من المرافعة في قضية جنائية كلف فيها بالدفاع عن المتهم ، وكذلك ما إذا زور شخص شهادة مرضية بإثبات إصابات أو زور له طبيب شهادة من هذا القبيل وقدمها في قضية مدنية مرفوعة بطلب تمويض مدنى عن هذه الإصابات أو العاهات أو في قضية جنائية مرفوعة على من اتهم بإحداثها (أحمد بك أمين ص ٢٠٢) .

وقد حكم بأنه يكفى أن تكون الشهادة معنة لأن تخدم لاحدى المحاكم ولو تمعزز طلب تأجيل حتى يحق المقاب على ترورها ، لأن تأجيل القضاء لسبب ظاهره شرعى وباطنه تدليس فيه إضرار بمصلحة المتقاضين وبالمصلحة العامة التى تهتضى مرفة إجراء الملل بين الناس وعدم التمثل فيه إلا لأسباب شرعية ظاهرة وباطنة (نقض ٣ يناير ١٩٢٩ بمادة ٩ عدد ١٩٤) .

٤٩٦ — ويشترط في هذه الجريمة كما يشترط في سابقتها أن تكون الشهادة الطبية مثبتة لمرض أو عاهة .

ولكن لمحكمة النقض والإبرام حكم قزرت فيه أن المادتين ١٨٩ و ١٩٠ ع كل منهما تنص على حالة مخصوصة : فالأولى تختص بالشهادة المزورة التي يعطيها الأطباء بلجئات الإدارة بمرض أو عاهة تستوجب الإعفاء من خدمة عمومية ، والثانية تختص بالشهادات المزورة التي يعطونها للمحاكم . ففى المسألة الأخيرة يكفى لأن يعاقب الطبيب أن تكون شهادته مزورة إذ لا شأن للمحاكم بالأمراض أو العاهات التي تستوجب الإعفاء من خدمة عمومية (نقض ٩ نوفمبر ١٩١٨ ج ٢٠ عدد ٥٠) . والذي يظهر من أسباب هذا الحكم أن محكمة النقض توسعت في تفسير المادة ١٩٠ ولم تحصرها على الشهادات الطبية المثبتة لمرض أو عاهة بل أدخلت في حكمها كل شهادة طبية مزورة متى كانت ممتدة لأن تهتم للمحكمة ، ولو أن الواقعة التي قامت عليها الدعوى كانت متعلقة بشهادة أثبت فيها الطبيب زورا أن الشخص الذي كشف عليه مصطب بهذيان وضعف في القوى العقلية أعنى أن الشهادة كانت خاصة بإثبات مرض أو عاهة .

٤٩٧ — وستوفر القصد الجنائي متى كان الجنائي عالما بأن الغرض من التروير تهديم الشهادة الى إحدى المحاكم . ويشترط فوق ذلك في حالة حصول التروير من طبيب أن يكون عالما بأن المرض الذي شهد به غير حقيقي . فلا عقاب على الطبيب الذي شهد بسبب غش أو عن جهل وعدم كفاية .

٤٩٨ — وتحيل المادة ١٩٠ من حيث العقوبة على العقوبات المقررة في المادتين ١٨٨ و ١٨٩ السابقتين عليها .

٤٩٩ — (٣) تروير الشهادات الأخرى — من الخطأ الاعتقاد بأن كل تزوير يقع في الشهادات الطبية مستثنى من أحكام التروير العامة وإنما يخرج من القواعد التي قررتها فيما سبق (عدد ٤٧١) أن هذه الشهادات على ثلاثة أنواع :

(١) الشهادات المنصوص عليها في المواد ١٨٨ الى ١٩٠ والتي يعاقب على تزويرها بقبوبات أخف، (٢) الشهادات التي من نوع الشهادات المذكورة ولم ينص عليها في المواد ١٨٨ الى ١٩٠ وهذه لا يعاقب على تزويرها، (٣) الشهادات التي من نوع آخر وهذه يعاقب على تزويرها بالمقبوبات المادية المقترزة بحرمة التزوير.

٥٠٥ — أما الشهادات التي لا يعاقب على تزويرها فهي أولا الشهادات المتضمنة بثبوت مرض أو عاهة والتي تحرر بقصد التخلص من خدمة عمومية أو بقصد تقديمها الى إحدى المحاكم ولكن لا تتوفر فيها كل أركان الجريمة. كما اذا صنع أحد الأفراد شهادة بثبوت عاهة للتخلص من خدمة عمومية بدون احتمال اسم وصفة طبيب.

٥٠٦ — ولا يعاقب أيضا على تزوير الشهادات المرضية اذا كان الغرض منها الإغواء لا من خدمة عمومية بل من خدمة خصوصية. فقد رأى الشارح أن هذه الشهادات ليست بذات شأن، ولم يشأ أن يعاقب على التزوير إلا اذا أضر بالنظام العام بتعطيل سير المصالح التي رتبها الدولة. وظاهر أنه اذا كان القانون يعاقب بمقبوبات خفيفة على تزوير الشهادات متى أمكن أن يحدث ضررا اجتماعيا، فلا يمكن أن يكون قد أراد العقاب بمقبوبات أشد على تزوير نفس تلك الشهادات اذا لم تضر إلا بمصلحة فردية. وبناء عليه لا يرتكب جريمة ما المستخدم في محل تجارى اذا صنع شهادة مزورة باسم طبيب لتبرير غيابه عن العمل، ولا الطبيب الذي يعطى شهادة من هذا القبيل للغرض نفسه (جارسون ٣١ و ٣٢).

٥٠٧ — كذلك لا يعاقب على تزوير الشهادات المرضية التي يكون الغرض منها الإغواء من خدمة عمومية اذا كانت معمة لأن تقدم لغير المحاكم، كما لو قدم تلميذ الى ناظر مدرسته شهادة مرضية مصطنعة بقصد الإغواء من دخول امتحان قادم (لارن أحد بك أمين ص ٣٠١).

٥٠٨ — أما الشهادات المرضية التي من نوع آخر غير المنصوص عليها في المواد ١٨٨ الى ١٩٠ ع فيعاقب على ما يقع فيها من تزوير طبقا للقواعد العامة.

وذلك لأن هذه الشهادات يمكن أن يترتب عليها ضرر جسيم إما بمصلحة الأفراد أو بمصلحة المجتمع . وهذا هو السبب الذي من أجله لم يشأ الشارع أن يخرجها من الأحكام العامة ويصاحب عليها بقوانين أخف .

وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بأن صنع شهادة مزورة باسم طيب بقصد نقل مجرمين من خطية السجن إلى المستشفى وتخليصه من إجراءات جنائية اتخذت ضده يكون جريمة التروير في المحررات، لأن واجب قضاء مدة العقوبة في السجن لا يمكن أن يعتبر خدمة عمومية وأن هذا التروير يحدث بلا شك ضرراً بالنظام العام . وحكمت أيضاً بأن تروير شهادة طيبة مثبتة لعدم وجود مريض أو طاعة بقصد تهديدها إلى شركة تأمين على الحياة لا يكون جريمة التروير بل يعد طريقة من الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة التصب ، وعلى ذلك أن الشهادة المزورة لما لم تكن من نوع الشهادات المنصوص عليها في المواد ١٨٨ الى ١٩٠ إذ أنها لم تحرر بقصد الإغواء من خدمة عمومية ولا تهديدها إلى إحدى المحاكم فكان من الممكن أن تدخل تحت حكم المادة ١٨٣ ع لو أن أركان جريمة التروير كانت متوفرة، أما وأركان التروير لم تتوفر في هذه الواقعة لأن الشهادة المزورة لا تتحول إلى حق لا للشخص الذي كشف عليه الطيب ولا لشركة التأمين فلا تدخل في حكم هذه المادة (جاء ٤ ن ١٤٦١، وجارسون ٣٤، والأحكام المتوة عنها في هذه المراجع) .

٥٠٤ - استثنى الشارع الفرنسي أيضاً من القواعد العامة التروير الذي يقع في شهادات حسن السير والفقر وغير ذلك من الظروف التي توجب عطف الحكومة أو الأفراد نحو الشخص المذكور فيها وتدعو لمنحه وظيفة أو إغاثة أو مساعدة، وعاقب القانون الفرنسي على هذا التروير في المادة ١٦١ ع بمقوبة جنحة . ولكن القانون المصري لم يرد فيه مثل هذا الاستثناء، وبناء عليه فشهادات حسن السير والفقر وكتب التوصية خاضعة لأحكام التروير العامة كما سبق أن بيناه في العدد ٣٨٢

المبحث الثاني - في أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين خصوصية

٥٥٥ - تنص المادة ١٩١ على أن أحكام المواد ١٧٩ الى ١٨٣ لا تسرى أيضا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خصوصية .
ومن هذه الأحوال ما نص عليه في الباب الخامس من قانون الانتخاب رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٠ وقد أشرنا الى ذلك فيما تقدم بالمعنى ٣٣٩

ومن هذه الأحوال أيضا ما نص عليه في المادة ١٢٩ من قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ؛ أما ما نص عليه في المادتين ١٢٢ و ١٢٥ من هذا القانون فانه يقع تحت أحكام المواد ١٧٩ الى ١٨٣ ع ، وذلك بناء على نص المادة ١٢٨ من قانون القرعة الذي يقضى بأنه اذا كان العمل الذي نشأت عنه إحدى الجرائم المعاقب عليها في المواد ١٢١ الى ١٢٧ من ذلك القانون يشمل أيضا جريمة أخرى لها عقاب أشد من هذه العقوبات بموجب القوانين المعمول بها وقت حدوث الجريمة فالمرتكب يحاكم ويعاقب على الجريمة الكبرى وقد أشرنا الى ذلك أيضا فيما تقدم بالأعداد ٣٣٠ الى ٣٣٣

في المسكوكات الزيوف والمزورة

المواد ١٧٠ الى ١٧٣ ع (تقابل المواد ١٣٢ الى ١٤٨ ع ف)

ملخص

موجبات ١ الى ٣

الفصل الأول — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٠ ع . نص المادة ١٧٠ ع ٤ — أركان
الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ٥ — الركن الأول : الأفعال المادية : (١) التخليد
الى ١٢ — (٢) التزوير ١٣ — (٣) التزوير ١٤ و ١٥ — (٤) التزوير ١٦ الى ٢٣ —
(٥) الإدخال في بلاد الحكومة ٢٥ و ٢٤ — (٦) الاشتراك في التعامل بالمسكوكات المزيفة ٢٦ —
الركن الثاني : مسكوكات الذهب أو الفضة ٢٧ — الركن الثالث : التعامل القانوني أو العرفي ٢٨ —
التعامل القانوني ٢٩ الى ٣١ — التعامل العرفي ٣٢ و ٣٣ — الركن الرابع : القصد الجنائي ٣٤
الى ٣٦ — عقاب هذه الجرائم ٣٧ — بيان الواقعة في الحكم ٣٨ و ٣٩

الفصل الثاني — في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع . نص المادة ١٧١ ع ٤٠ — الفرق
بين هذا النص ونصوص القانون القديم ٤١ و ٤٢ — أركان الجرائم المنصوص عليها في المادة
١٧١ ع ٤٣ — الركن المادي والركن الأدبي ٤٤ — المسكوكات التي تدخل في حكم المادة
١٧١ ع ٤٥ — المسكوكات المصرة ٤٦ — المسكوكات الأجنبية ٤٧ — عملة الورق
الأجنبية ٤٨ — عقاب هذه الجرائم ٤٩

الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع . نص المادة ١٧٢ ع ٥٠ —
حكم الفقرة الأولى ٥١ — حكم الفقرة الثانية ٥٢ و ٥٣ — طية الجريمة ٥٤ الى ٥٦
الفصل الرابع — في الأفعال المنصوص عليها في المادة ١٧٣ ع . نص المادة ١٧٣ ع ٥٧ — الحكمة
من الأفعال ٥٨ — أحوال الأفعال وبشرط ٥٩ — الحالة الأولى ٦٠ الى ٦٢ — الحالة الثانية
٦٣ — الأفعال غير قانوني ٦٤

المراجع

جارو طية الفتح ٤ ص ١٨ ، وجارسون ج ١ ص ٢٧٤ ، وشوفو وعلى طية سادسة ج ٢
ص ٢٤٨ ، وبلانز ج ٣ ص ٣ ، ونيل ج ١ ص ٤٨٣ ، وأحد بك أمين طية ثانية ص ١٤٦ -
وجودي ج ٢ ص ٥١٣ ، ونوسومات دالوز تحت كلمة (faux) ج ٢٤ ص ٥٠١ و ١٧ و ملحق
دالوز ج ٨ ص ٦٢٧ و ٨

عمومات

١ - كانت جريمة تعريف المسكوكات معدودة في الشرائع القديمة من الجرائم الماسة بذات ولي الأمر (crime de lèse-majesté) ومعاقبا عليها بعقوبات غاية في الصرامة .

وقد وضع القانون الفرنسى هذه الجريمة في باب التزوير ضمن الجنايات والجنح المخلة بالسلم العام . وكان الى سنة ١٨٣٢ يعاقب بالاعدام على تعريف مسكوكات الذهب والفضة ثم استبدل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

أما القانون المصرى فقد تكلم عن المسكوكات الزيوف والمزورة في الباب الخامس عشر من الكتاب الثانى الخاص بالجنايات والجنح المصرية بالصلحة الضمنية، وعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على تعريف مسكوكات الذهب والفضة المتداولة قانونا أو عرفا في البلاد المصرية ، وبالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع على تعريف غيرها من المسكوكات .

٢ - وللعقاب على تعريف المسكوكات حكمتان : (الأولى) أن هذا الفعل يعدّ مدواً على ما للحكومة دون غيرها من الحق في ضرب النقود ، وهو حق اختصاص به الدستور والقوانين السابقة عليه رعاية للصلحة العامة . فقد نصت المادة ٤٣ من الدستور على أن "الملك ينشئ ويمنع الرتب المدنية والعسكرية والنيشين وألقاب الشرف الأخرى ، وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون" . كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة" . ونصت المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بالعملة المصرية على أن "تضرب النقود محفوظة للحكومة دون سواها" . (الثانية) أنه يحرم الحكومة من القاء الماذية التي تعود عليها من سك النقود ويضر بمصلح الأفراد الذين يأخذون المسكوكات الزائفة على اعتقاد أنها صحيحة ويدفعون بدلا ما فوقها قيمة ويتبرع الثقة العامة من العملة التي هي أداة التعامل بين الناس (أحمد بك أمين ص ١٤٦ ، وجاريد ن ١٣٠٩ ، ونيل ١ مادة ١٦٠ ن ١)

هـ - أركان الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة -
تشكون هذه الجرائم من أربعة أركان: (١) فعل مادی من الأفعال الآتية وهي تخليد
المسكوكات أو تقبض قيمتها أو تمويهها أو تزويجها أو إدخالها في بلاد الحكومة
المصرية أو الاشتغال بالتعامل بها، (٢) أن تكون المسكوكات من الذهب أو الفضة،
(٣) أن تكون متداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية، (٤) القصد الجنائي
(قانون جارسون مادة ١٣٢ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٢ و١٠٣ و١٠٤ و١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ و١٠٩ و١١٠ و١١١ و١١٢ و١١٣ و١١٤ و١١٥ و١١٦ و١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٢٠ و١٢١ و١٢٢ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٢٧ و١٢٨ و١٢٩ و١٣٠ و١٣١ و١٣٢ و١٣٣ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٦ و١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و١٤٣ و١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ و١٥١ و١٥٢ و١٥٣ و١٥٤ و١٥٥ و١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ و١٦٠ و١٦١ و١٦٢ و١٦٣ و١٦٤ و١٦٥ و١٦٦ و١٦٧ و١٦٨ و١٦٩ و١٧٠ و١٧١ و١٧٢ و١٧٣ و١٧٤ و١٧٥ و١٧٦ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٠ و١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٥ و١٨٦ و١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ و١٩٠ و١٩١ و١٩٢ و١٩٣ و١٩٤ و١٩٥ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و١٩٩ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ و٢١٢ و٢١٣ و٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و٢١٨ و٢١٩ و٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣

٦ - الركن الأول . الأعمال المادية: (١) التقليد (contrefaçon) -
هو صنع مسكوكات شبيهة بالمسكوكات القانونية إما كانت الوسيلة التي استعملت
للوصول الى هذا الغرض (جارسون مادة ١٣٢ ٧٥، وجازور ١٣٦٤ ١٤١) .

٧ — فيقع التقليد بضرب أو سك قود على طراز النقود الحقيقية ، أو بطبع قود قديمة بحيث من التداول بطابع النقود القانونية ، أو برفع وجهي قد صحيح ووضعها على قطعة من معدن أقل قيمة (جارد ١٣١٦ ن ١٣٢٢ وجارسون مادة ١٣٢ ن ٨٠) . ويرى دالوز أن رفع وجهي النقد ووضعها على قطعة من معدن أقل قيمة لا يعد تقليدا بل تزويرا (ملحق دالوز تحت كلمة تزوير ن ١٩) . ويرى نيل أن هذا الفعل يعد تزويرا (نيل ١ ص ٤٩٠ ر ٤٩١) .

٨ — والذي يهم أن يكون الجاني قد قلده الطابع الرسمي الذي يعطى قطعة المعدن صفة النقد ، ولا يشترط بعد ذلك لوجود الجريمة أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع أكثر الناس تدقيقا أو غير متقن بحيث لا يمكن أن يخفى على أقل الناس تهربا ، بل كل ما يشترط أن يكون هناك من التقليد أى المشابهة بين النقود المزيفة والنقود الحقيقية ما يكفي لقبولها في التعامل (جارد ١٣١٦ ن ١٣٢٢ وجارسون ن ١٠٠ وشوبر ديل ٥٨٢ ن ٢٢ ونيل ١ ص ٤٨٦) .

وقد حكم بأن القانون لم يشترط لوجود جريمة تقليد المسكوكات وتزييفها مشابها للنقود الحقيقية تمام المشابهة بل أطلق ، ولنا قال علماء القوانين أن مجرد مشابهة النقود المزيفة للنقود الحقيقية وإن لم تكن مشتملة على جميع أوصافها وقبولها في المعاملة عند عدم التأمل فيها كاف في كون جريمة التقليد والتزييف تامة ولا تعتبر شروعا (استئناف مصر ٢٣ يناير ١٩٠٠ ج ١ ص ٣١٢) .

٩ — فإذا فشل الجاني في تقليد أى من المسكوكات المتداولة ، بأن كانت النقود المصطنعة ليس لها الشكل الخارجى للمسكوكات أو كان لها هذا الشكل ولكنها لا تشتمل على أى نقش مطبوع عليها ، فلا شك في أن التقايد غير موجود وأن الجريمة ينقصها الركن المادى اللازم لتحقيقها . ويمكن على الأكثر أن يرى في هذا الفعل طريقة من طرق النصب (جارد ١٣١٦ ن ١٣٢٢ وجارسون ن ١١٠ وبلانشر ن ٩) .

١٠ — ويغتاب على جريمة تقليد المسكوكات ولو كان المقلد قد راعى الباري والوزن المقررين للعملة الحقيقية ولم ينقص منها شيئا . وهو قد يفعل ذلك عند

تزول قيمة المعدن فيحصل به كل فوائد عظيمة (جارد ١٣١٦ ن ٤ ، وجارسون ١٣٥٠ ، وشوفرويل ٥٧٢ ن ٢) .

١١ - وتم جريمة تقليد المسكوكات متى تم صنع القطع المزيفة ولو لم يتل هذا الصنع تعاقب ، لأن جريمة التزويج مستقلة عن جريمة التقليد (جارسون ١٥٠) .

١٢ - والشروع في جريمة التقليد معاقب عليه أيضا ، ويحصل الشروع متى بدأ الجاني في تنفيذ فعل من الأفعال المكونة للتقليد ثم أوقف هذا التنفيذ لظروف خارجة عن إرادته . وقد يصعب في هذه الجريمة تمييز الأعمال التحضيرية من أعمال البسطة في التنفيذ . ولكن من المتفق عليه أن صنع أو إعداد الآلات والأدوات اللازمة لعملية التقليد ليس إلا عملا تحضيريا (جارد ١٣١٢ ن ٤ ، وجارسون ١٦٠ ، دنيل ١ ص ٤٨٩ ن ٧) .

وإنما يبدأ التنفيذ إذا ما استعملت هذه الآلات أو الأدوات (جارسون ١٦٠) . وقد حكم بأنه إذا كان الثابت أن المتهم قد أتممته تقليد مسكوكات فضية من ذات الخمسة قروش ، وبعد أن جرب عمله على قطعة من الرصاص وصب قطعة فضية ووضعها في القالب تحت المكبس واستعمل لتشغيل المكبس فاجاه البوليس وقبض عليه متلبسا بالجريمة وحال بينه وبين إتمام الجريمة فيكون ما وقع منه شروعا في تقليد المسكوكات (قضى ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٤٥ قضائية) .

١٣ - (٢) السقزوير (altération) - هو الذي عبرت عنه المادة ١٧٠ ع بقولها (أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مجرد أو مقراض أو ماء الحل أو غير ذلك) ، وعبر عنه الشارع الفرنسي في المادة ١٣٢ ع بكلمة (altération) ، وفسرها الشراح بما يطابق البيان الذي جاء بالمادة ١٧٠ ع ، وهو بيان لم يرد فيها على سبيل الحصر إذ ختمه الشارع بقوله « أو غير ذلك » . فالتروير هو تنقيص قيمة عملة كانت صحيحة في الأصل بأخذ جزء منها ، إما بواسطة مجرد أو نحوه ، وإما باستعمال مواد كيمياوية كماء الحل ، وإما باستخراج جزء من قلبها وصب معدن آخر أقل قيمة مكانه ، وإما بغير ذلك من الطرق (أحدك أمين ص ١٥٠ ، وجارد ١٣١٦ ن ٤ ، وجارسون ١٩٠ ، وشوفرويل ٥٧٢ ن ٢) .

١٤ - (٣) التقيوه (coloration) — هو الذى عبرت عنه المادة ١٧٠ بقولها (وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصيره شبيها بمسكوكات أكثر من قيمته) . ويكون هذا التقيوه بتغطية عملة الفضة أو النحاس بطبقة رقيقة من الذهب أو الفضة أو باستعمال مواد كيميائية تجعل لها اللون المطلوب . ولا تتم الوسيلة التى استعملت لأن النص من السعة بحيث يشمل جميع طرق التلوين بلا استثناء (جاردن ١٣٢٤) . ويقاب على هذا الفعل ولو كان الطلاء غير متقن (جارسون مادة ١٣٤ ٣٥) .

١٥ - والغرض من العقاب هنا منع الفش عن لا يدقق النظر فى العملة عند التعامل . والواقع أن جريمة التقيوه أهل خطرا من جريمة التقليد أو التزوير لأن بيان القيمة الحقيقية يظهر بارزا من العملة نفسها ويسمح لكل من يوجه التفاته لهذا الأمر أن يتبين الفش لأول وهلة . ومن أجل هذا نص الشارع الفرنسى على حكم التقيوه فى مادة خاصة (هى المادة ١٣٤ ع ف) وجعل عقابه الحبس فقط . أما الشارع المصرى فلم يفرق بين هذه الجريمة وما سبقها بل نص عليها جميعا فى مادة واحدة وجعل عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة . ولعله قد لحظ فى ذلك كثرة الاغراء من الفلاحين الذين يسهل خدعهم بهذه الوسائل (أحمد بك أمين ص ١٥١) .

١٦ - (٤) الترويح (mission) — نصت المادة ١٧٠ ع طل الترويح فى قولها (أو اشترك فى ترويح تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة) . ويراد بالترويح وضع المسكوكات المزيفة فى التعامل . ولما كان القانون لم يبين وبالتالى لم يحدد طرق الترويح فكل عمل توضع به تلك المسكوكات فى التعامل يدخل فى حكم المادة ١٧٠ ع .

وقد حكم فى فرنسا بأن وضع قطعة قوديلم واضعها أنها مزيفة فى كأس مغنية وهى تجمع الاحسان فى ههذه غناء يكون جريمة ترويح المسكوكات المزيفة (أنتر جاردن ١٣١٦ ص ٢٣) .

وحكم في مصر بأنه لفا كان الحكم أخذ النقود وهو ملوف بأنما منقورة ثم صرفها
فذلك يعد من قبيل الاشتراك في تزويجها المبرجة بالمادة ١٧٠ ع (تقن ٢٢ يناير
سنة ١٨٩٨ قضاء ص ١٢٥).

١٧ - والنش الذي هو الغاية من التزييف لا يقع في الحقيقة إلا بالتزويج
لأن الجاني لا يدرك الغرض الذي يسعى إليه إلا متى حصل التزويج . ولكنا قد رأينا
فيا تقتل أن الشارع يعاقب على شيء آخر غير هذا النش . فهو يعاقب على نكس
ضرب النقود لأن هذا الحق محفوظ للحكومة دون سواها .

١٨ - بجرمة التزويج هي جريمة مستقلة عن جريمة التزييف حتى ولو كان
المزج هو نفس المزيف . فالزيف يعاقب على جريمة التزييف ولو لم يروج العملة
المزيفة . فإذا زيف وروج العملة التي زيفها عوقب على الجريمتين مع تطبيق
المادة ٣٢قرة ثانية عقوبات (جارسون ٢٢) .

١٩ - ويعاقب على التزويج مهما كان عدد النقود التي وضعت في التعامل .
فإن قطعة واحدة تكفي (جارسون ٢٢) .

٢٠ - ولا فرق في هذا بين من يروج عملة زائفة لأول مرة وبين من يروج
عملة سبق لها التداول في المعاملة، فمن أخذ من آخر عملة وهو يعلم أنها زائفة
وتعامل بها بعد ذلك يعاقب بالمادة ١٧٠ ع . وإنما يعد معذورا فقط إذا أخذ
بعملة بصفة أنها جيدة (مادة ١٧٢ ع) .

٢١ - ولا فرق بين أن تكون العملة قدمت بصفة أنها جيدة أو تكون
قدّمت بصفة أنها زائفة . فيقع تحت طائلة العقاب من يأخذ عملة وهو عالم بأنها زائفة
ثم يعطيها لآخر يعلم أيضا بتزييفها كما يضعها هذا الآخر في المعاملة (جارسون ١٤) .

٢٢ - ويعاقب المزج على التزويج سواء أكان في ذلك على اتفاق مع
المزيف أو لم يكن على اتفاق معه . بل قد يجوز أنه لا يعرفه، وهذا ما يحصل عادة
عند ما تكون العملة سبق لها التداول في المعاملة (جارسون ٢٥) . ولكن المادة ١٧٠ ع
كالمادة ١٣٢ الفرنسية خصت بالذكر صورة الاشتراك في تزويج المسكوكات

الزائفة مما يستفاد منه أن القانون أراد أن يعاقب في هذه الصورة من يعملون على ترويج العملة المزيفة بالاتفاق مع المزيف . ومع هذا فالشراح الفرنسيون لا يفترون بين من يروج المسكوكات الزائفة ويكون في ذلك على اتفاق مع المزيف ومن يروجها لحسابه الخاص مستقلا عن المزيف ويرون أن النص ينطبق على الجائنين . أما في مصر فالظاهر وجوب قصر عبارة «أو اشترك في ترويج تلك المسكوكات» على من يروج المسكوكات الزائفة بالاشتراك مع المزيف . أما الصورة الأخرى فقد وضع لها الشارع المصري نصا خاصا في قوله «وكذا من اشتغل في التعامل بها» (أحمد بك أمين ص ١٥٢) .

٢٣ — والشروع في جناية الترويج معاقب عليه قانونا . وتعتبر الجريمة تامة متى قبلت العملة الزائفة في المعاملة . وبعد شروعا في الجريمة تقديم عقود زائفة إذا أبى من قدمت إليه قبولها (جارسون ص ٣٠ ، وأحمد بك أمين ص ١٥٣) .

وقد حكم في فرنسا بأنه يعد شارعا في ترويج مسكوكات مزيفة من يدس حين قبضه من آخر مبلغا من النقود قطعة من العملة الزائفة في المبلغ الذي قبضه ويتظاهر بعدم قبولها ويطلب بدلها قطعة جيدة (قضى فرنس ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٤ دالوز ١٨٥٥ - ١ - ١٢٤) .

٢٤ — (٥) الإدخال في بلاد الحكومة — تعاقب المادة ١٧٠ أيضا من اشترك في إدخال المسكوكات المزيفة في بلاد الحكومة . وهذا يفيد في الثالب أنها قد زيفت في خارج الديار المصرية ثم أدخلت إليها . ولكن هذا ليس بشرط ، بل لتحقيق الجريمة أيضا إذا كانت المسكوكات المزيفة قد صنعت في القطر المصري وصدرت منه لتخرج ثم أعيدت إليه ثانية (جارسون ص ٣٢) .

٢٥ — ونص المادة ١٧٠ قاصر على حالة الاشتراك في إدخال المسكوكات الزائفة إلى الديار المصرية ، وهو ينصرف بادئ ذي بدء إلى من يدخل هذه المسكوكات بالاتفاق مع مزيفها . ولكن النص يمكن أن يطبق أيضا على من يدخلها إلى الديار المصرية للتعامل بها لحسابه الخاص بشر أن يكون في ذلك على اتفاق مع المزيف ،

بشرط أن يكون علما بترفيفها وأن يكون قد أدخلها بقصد ترويعها (أحمد بك أمين ص ١٥٣، رمضان ميل ٢٤٦٥٢) .

٢٦ - (٦) الاشتراك في التعامل بالمسكوكات المزيفة -

عني الشارع المصري بالنص خصيصا على حالة من يشتغل بترويع المسكوكات المزيفة والتعامل بها لحسابه انحصار بغير أن يكون في ذلك على اتفاق واشتراك مع المزيف . وليس لهذا النص مقابل في القانون الفرنسي ، ولكنه مقتبس من المادة ١٦٩ من قانون العقوبات البلجيكي والمادة ٢٥٨ من قانون العقوبات الإيطالي . غير أن العبارة الواردة في القانون المصري تفيد أن حكمها قاصر على من يتخذ التعامل بالمسكوكات المزيفة شغلا له وحرقة . وهذا المعنى أظهر في النص الفرنسي للمادة ١٧٠ الذي يعبر عن ذلك بقوله (fait une occupation) (أحمد بك أمين ص ١٥٤) .

ولكن من المسلم به على كل حال أن من يروج ولو قطعة واحدة من المسكوكات المزيفة يعاقب بالمادة ١٧٠ ع سواء أكان في ذلك على اتفاق مع المزيف أو لم يكن وسواء اتخذ ترويع المسكوكات حرقة له أم وقعت له قطعة منها بطريق المصادفة فأخذها وهو عالم أنها مزيفة وتعامل بها على هذا الاعتبار (راجع فيما تقدم الأعداد ١٩٥ و ٢٢٢) .

٢٧ - الركن الثاني : مسكوكات الذهب أو الفضة -

لا تطبق المادة ١٧٠ ع إلا على مسكوكات الذهب أو الفضة . فلا تنطبق إذن على المسكوكات المصنوعة من المعادن الأخرى فإن هذه المسكوكات تدخل في حكم المادة ١٧١ ع ، كما أنها لا تنطبق على الأوراق المالية الجارية بحرى النقود والتي لها تداول قانوني في مصر كأوراق البنك الأهلي فإن هذه الأوراق تدخل في حكم المادة ١٧٤ ع .

٢٨ - الركن الثالث : التداول القانوني أو العرفي - لا تعاقب

المادة ١٧٠ ع على ترفيف مسكوكات الذهب والفضة ولا على ترويعها الخ إلا إذا كان لها تداول قانوني أو عرفي (cours légal ou usuel) في بلاد الحكومة المصرية .

٢٩ - التداول القانوني - فيكون للمسكوكات تداول قانوني متى كان

الأفراد مجبرين قانونا على قبولها في التعامل (بلوكة ١٣١٦ ن ٣٣، وبارسون مادة ١٣٢ ن ٣٣، وشوفرويل ٥٨٦ ن ٢).

والمادة ٣٣٩ فقرة ثالثة من قانون العقوبات تعاقب بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا "من امتنع عن قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مشوشة".

٣٠ - ويكون للعملة صفة التداول القانوني سواء أكان الأفراد مجبرين على

قبولها بكميات غير محدودة أم بكميات محدودة (أحد بك أمين ص ١٥٥).

والمادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخصاص بالعملة المصرية تنص

بأنه "لا يجبر أحد على قبول نقود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتي قرش ولا على قبول نقود من النيكل أو البرونز بمبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش".

٣١ - والنقود الذهبية والفضية المتداولة قانونا في مصر هي :

أولا - فيما يتعلق بالعملة المصرية :

(١) من الذهب : الجنيه المصري، وقطعة نصف الجنيه .

(٢) من الفضة : قطعة العشرين قرشا، وقطعة عشرة القروش، وقطعة خمسة

القروش، وقطعة القرشين . (انظر المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخصاص بالعملة المصرية).

ثانيا - فيما يتعلق بالعملة الأجنبية :

(١) من الذهب : الليرة الستيرلينية (الجنيه الانجليزي) . فقد نصت المادة ١١

من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ على ما يأتي : "الليرة الستيرلينية سعر قانوني في القطر المصري بقيمة تحدّد بمقتضى قرار من وزير المالية".

(٢) من الفضة : بمقتضى مرسوم صادر في ٦ مارس سنة ١٩١٦ جهلى للروبية

الهندية سعر قانوني في القطر المصري وذلك بصفة مؤقتة مدة الحرب المظلمى .

وقد ألغى هذا المرسوم بمرسوم صدر في ٧ أبريل سنة ١٩٢٠

وهناك عملة أجنبية أذنت المادة ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ لوزير المالية بأن يجوز قبولها في التداول ويحدد سعرها وهي قطع النقود النھية المتداولة في بلاد الاتحاد اللاتيني (وهي فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا) الموازية للقطعة النھية الفرنسية ذات العشرين فرنكا (أنظر المادة ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ وقرار وزير المالية الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦) . ولكن هذا الاذن لا يفيد أن هذه العملة قد أصبح لها تداول قانوني في مصر، بل كل ما يفيد أن نترأس الحكومة مكلفة بقبولها عند تهديمها اليها، أما الأفراد فلا يجبرون على قبولها ولا التعامل بها (أحد بك أمين ص ١٥٧ وأنظر في هذا المعنى جارسون مادة ١٣٢ ن ٣ ريبول ١ ص ٤٨٧ ن ٤) .

٣٢ — التداول العرفي — المسكوكات المتداولة عرفا هي التي تعارف

الناس على التعامل بها وإن كانوا غير مجبرين على قبولها .

وهذه المسكوكات إما أن تكون نقودا أهلية كان لها في الأصل تداول قانوني ثم زالت عنها هذه الصفة لتغير نظام العملة أو لأى سبب آخر، وإما أن تكون نقودا أجنبية جرى الناس على التعامل بها وإن لم يكن لها صفة التداول القانوني . وليس في مصر الآن نقود أهلية من الذهب أو الفضة متداولة عرفا .

أما النقود الأجنبية المتداولة عرفا فغير محدودة . وقد جاء في تطبيقات الحفانية على المادة ١٧٠ ع أن عبارة « المسكوكات المتداولة عرفا في بلاد الحكومة » مقصود بها حماية المسكوكات النھية الانجليزية والفرنساوية التي حلت محل المسكوكات النھية المصرية في المعاملة الجارية . ولكن هذا البيان أصبح لا ينطبق على الحالة الحاضرة، فإن الجنيه الانجليزي قد دخل في صناديق المسكوكات المتداولة قانونا كما تقدم . فبقى من المسكوكات التي تعتبر متداولة عرفا في مصر نصف الجنيه الانجليزي والعملة النھية الفرنسية وكذا العملة النھية لساير بلاد الاتحاد اللاتيني السابق الكلام عليها وكافة أنواع العملة الأجنبية القضية المتداولة في بعض الجهات المصرية كبورسعيد والاسماعيلية والسويس (أحد بك أمين ص ١٥٨) .

٣٣ - لا تنطبق المادة ١٧٠ ع إلا على تريف المسكوكات المتداولة في القطر المصري . فتخرج بذلك الفوائى لأنها ليست من المسكوكات بالمعنى المقصود في هذه المادة ، وإنما تستعمل أحيانا محلية والزينة . قلنا وبجد قصص في عيارها جاز تطبيق المادة ٣٠٢ ع اذا كانت أركانها متوفرة (لجنة المراجعة ١٨٩٧ ن ٢٠٨) .

٣٤ - الركن الرابع : القصد الجنائى - جريمة التريف من الحرام التى تتطلب قصدا جنائيا خلصا . فلا يكتفى فيها أن يكون الجنائى قد ارتكب الفعل المادى المكوّن للجريمة مع علمه بأنه معاقب عليه قانونا ، بل يجب فوق هذا أن يكون قد ارتكبه بقصد وضع نقود مزيفة في التعامل على اعتبار أنها صحيحة . وهذا المعنى يتضمن ما يأتى : (١) علم الجنائى بتريف النقود ، فن يدفع لآخر قطعة نقود مزيفة وهو غير عالم بتريفها لا يرتكب جريمة تريف المسكوكات . (٢) إرادة الجنائى ترويع النقود المزيفة أى وضعها في التعامل ، فن يصنع قطعة مزيفة لفرض قننى لا يقصد استعمالها كنفق لا يعذر مرتكبا لجريمة تريف المسكوكات . (٣) فرض الجنائى الحصول على نفع غير مشروع لنفسه أو لغيره . غير أن هذا الفرض ينتج حتما عن علم الجنائى بالتريف ومن إرادته استعمالها كما لو كانت جيدة (جاردن ١٣١٧ ، وقارن جارسون مادة ٤٢٥ ١٣٢ ، وشوفور على ٥٨١ ن ٢ ، وبلائش ٩٣) .

٣٥ - ومن حيث إثبات هذا الركن يجب التفرقة بين جرائم التريف

المختلفة : فالتقليد والترويع والتزوير يتلوى فيها دائما العلم بالتريف ، لأنه لا يجهل أن شخصا يصنع أو يقلد أو يزور مسكوكات مزيفة بدون أن يكون عالما بذلك ، اللهم إلا إذا كان ذلك الشخص معنوها . فلا يبقى سوى التحقق من وجود نية الترويع ، وهذه يفترض وجودها ابتداء ، وعلى المتهم نفسه أن يثبت انعدامها . (جاردن ١٣١٧ ، وجارسون ن ٤٣) .

وأما تزوير والادخال في بلاد الحكومة المصرية والاشتغال بالتعامل فلما أن يكون من عمل الشخص الذى صنع أو زور أو موه المسكوكات أو من عمل شخص آخر . ففى الحالة الأولى يكون الترويع أو الادخال أو التعامل الدليل القاطع على إجرام المتهم .

أما في الحالة الثانية فإن هذه الأفعال لا يستفاد منها حقا علم المتهم بأن المسكوكات زائفة بل كثيرا ما يحصل أن شخصا يدفع قطعة نقود زائفة قبل التحقق من صحتها، ولذا يجب على النيابة في هذه الحالة إثبات علم المتهم بالترفيف، ومتى ثبت هذا افتراض وجود نية الترويج، وعلى المتهم أن يثبت انعدامها بأن يثبت مثلا أنه لم يتعامل بالعملة الزائفة إلا على سبيل المزاح أو أنه لم يدخل المسكوكات في مصر إلا بقصد تسليمها للحكومة أو ما أشبه ذلك (جارد ن ١٣١٧، وجارسون ن ٤٥١).

٣٦ — وقد حكمت محكمة النقض والأبرام بأن الركن الأدبي لجريمة ترفيف النقود يتألف من نية الإضرار بالثقة العمومية في مال الحكومة والحصول على ربح غير شرعي. وهذه الجريمة تختلف عن جريمة ترويج النقود الزائفة ولا تحتم وقوع الضرر فعلا أو الحصول على ربح، بل هي توجد متى كان محتملا وقوع الضرر أو الحصول على ربح غير شرعي. وهذا الاحتمال يوجد بمجرد فعل الترفيف ويصح حقا عن هذا الفعل، وحيث أن يكون من البهيس وجوب اعتبار من قبله عمدا ضرب النقود أنه أراد ضررا ممكنا بالثقة العمومية في مال الحكومة وربما محتملا لنفسه، إلا إذا أثبت هو نفسه أن فعله كان بقصد علمي أو صناعي. وبإشارة أخرى، فإن الدليل على فعل الترفيف الماتى يعتبر هنا أيضا دليلا على النية التديسية الخاصة التي يقضى القانون بوجودها إلا أن المتهم له أن يثبت عدم وجود هذه النية باستثناء (نقض ١٩ مارس سنة ١٩١٠ ج ١١ عدد ٧٧).

٣٧ — عقاب هذه الجرائم — من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧٠ ع يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة. ويحكم بمصادرة المسكوكات الزووف المضبوطة طبقا للمادة ٣٠ ع.

٣٨ — بيان الواقعة في الحكم — يجب على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها جميع الأركان المكونة لجريمة ترفيف المسكوكات. فطبقا أن تذكر في الحكم الفعل الماتى المكون لجريمة ونوع النقود الزائفة وأنها متداولة قانونا أو مرافا في بلاد الحكومة المصرية.

ويكفى في بيان الفعل المسمى أن يرد في الحكم أن المتهم قلد المسكوكات أو نقص قيمتها أو مزجها أو روجها أو أدخلها في بلاد الحكومة المصرية أو اشتغل بالتعامل بها بغير حاجة لبيان كيفية التقليد أو الترويز أو الترويح الخ .

وقد حكم بأن القانون لم يمر في تقليد المسكوكات على ما جرى عليه في الترويز من وجوب وقوع الفعل المعاقب عليه بطريقة من طرق خاصة معينة . فحسب محكمة الجنائيات أن تذكر في حكمها أن المتهم قلد ضرب قطعة الخمسة القروش وقطعة العشرة القروش وهما من المسكوكات الفضية المتداولة قانوناً في بلاد الدولة المصرية ، وليس من الضروري أن تبين الكيفية التي وقع بها تقليد هذه المسكوكات (نقض ١٣ ديسمبر ١٩٢٨ قضية رقم ٩١ س ٤٦ قضائية) .

٣٩ - ويجب أن يبين الحكم القصد الجنائي . وكيفية هذا البيان تستخلص من المبادئ التي قررتها فيما سبق بالعدد ٣٥ ؛ فعلى يتعلق بعلم المتهم بتزييف النقود يجب التفرقة بين جرائم التزييف المختلفة : ففي جرائم التقليد والترويز والقويع يفترض وجود هذا العلم دائماً ولا يلزم أن يكون موضوع بيان خاص في الحكم . وأما في جرائم الترويح والادخال في بلاد الحكومة المصرية والاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزيفة فلا يعاقب على الفعل إلا إذا ثبت ضد المتهم أنه كان عالماً بتزييف النقود المروجة ، ولذا يجب أن يذكر هذا العلم في الحكم بعبارة صريحة .

ومع ذلك فإذا أدين شخص في جرمي تقليد مسكوكات وترويح هذه المسكوكات المقلدة فإنه ينتج من ذلك حتماً علم المتهم بالتزييف ولا يكون من الواجب النص خصيصاً على هذا العلم في الحكم .

أما فيما يتعلق بقصد وضع النقود المزيفة في التعامل والحصول على فاع غير مشروع لنفس الحائي أو لغيره فإن هذا القصد يفترض وجوده دائماً ولا يلزم أن يكون موضوع بيان خاص في الحكم (بارسون مادة ١٣٢ ن ٦٧ الى ٧٢ ، وبارسون ١٣١٧) .

الفصل الثاني - في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع

٤٠ - المادة ١٧١ ع - نصها : اذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع .

٤١ - الفرق بين نص هذه المادة ونصوص القانون القديم - حلت المادة ١٧١ ع محل المادتين ١٨٠ و ١٨١ من قانون العقوبات القديم كما يستفاد ذلك من تعليقات الخفائية على المادة المذكورة . وقد كانت المادة ١٨٠ تعاقب على تريف المسكوكات النحاسية وغيرها من مسكوكات المعادن الأخرى غير الذهب والفضة المتداولة في بلاد الحكومة . وكانت المادة ١٨١ تعاقب من قلده في بلاد الحكومة ضرب مسكوكات أجنبية أو قص قيمتها أو غير لو أنها الخ . غير أن بعض العملة الأجنبية قد دخلت في حكم المادة ١٧٠ ع وهي المسكوكات النحاسية والفضية المتداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية ؛ وقد بينا ذلك عند الكلام على المادة المذكورة . ولذا يجب قصر حكم المادة ١٧١ ع مع غموض نصها : أولاً على المسكوكات المصرية التي كانت داخلية في حكم المادة ١٨٠ القديمة ، وثانياً على المسكوكات الأجنبية غير التي دخلت في حكم المادة ١٧٠ الجديدة .

٤٢ - ثم إن المادة ١٨١ ع القديمة كانت تعاقب على تريف العملة الأجنبية في بلاد الحكومة المصرية فقط . ولكن هذا القيد لم يبق له أثر في المادة الجديدة . غير أن هذا لا يغير الموقف في شيء ، لأن المصري الذي يريف في الخارج عملة أجنبية لا يعاقب في مصر إلا اذا كانت العملة التي ريفها متداولة قانوناً في مصر كما هو مقتضى نص المادة الثانية من قانون العقوبات ، وليس في المسكوكات الأجنبية التي تدخل في حكم المادة ١٧١ ع ما ينطبق عليه هذا الوصف (أحمد بك أمين ص ١٦٢) .

٤٣ - أركان الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع -
تشكون هذه الجرائم من الأركان الآتية : (١) فعل من الأفعال الماتية المنصوص
عليها في المادة السابقة ، (٢) أن يقع هذا الفعل على مسكوكات غير المذكورة
في تلك المادة ، (٣) القصد الجنائي .

٤٤ - الركن الماتى والركن الأدي - لا فرق بين المادة ١٧٠
والمادة ١٧١ فيما يتعلق بالركن الماتى وهو ركن تقليد المسكوكات او اقتاصها
أو تزويجها أو تزويجها أو إدخالها في بلاد الحكومة المصرية أو الاشتغال بالتعامل
بها ، ولا فيما يتعلق بالركن الأدي وهو القصد الجنائي . وليس لدينا ما يزيد في هذا
الصد على ما سبق أن بيناه عند الكلام على المادة ١٧٠ ع .

٤٥ - المسكوكات التي تدخل في حكم المادة ١٧١ ع -
يجب اتميز في هذه المادة بين المسكوكات المصرية والمسكوكات الأجنبية .

٤٦ - المسكوكات المصرية - فيما يتعلق بالمسكوكات المصرية
يدخل في حكم المادة ١٧١ ع :

أولاً - المسكوكات المصرية غير الذهب والفضة المتداولة قانوناً وهي :
(١) من النيكل : قطعة عشرة المليات ، وقطعة خمسة المليات ، وقطعة
المليمن ، وقطعة المليم (مادة ٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ معلقة بالرسوم
بقانون الصادر في ٤ مارس ١٩٢٥) .
(٢) من البرونز : قطعة المليم ، وقطعة نصف المليم (مادة ٢ من القانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦) .

ثانياً - المسكوكات المصرية غير الذهب والفضة المتداولة عرفاً وإن وجدت .
٤٧ - المسكوكات الأجنبية - أما فيما يتعلق بالمسكوكات الأجنبية
فيدخل في حكم المادة ١٧١ ع مسكوكات الذهب والفضة الأجنبية التي ليس لها
تداول قانوني ولا عرفي في مصر وكافة المسكوكات الأجنبية المصنوعة من المعادن

الأخرى سواء أكان لها تداول عرفي في مصر أم لم يكن بشرط أن تكون متداولة قانوناً أو عرفاً في بلادها (أحدك أمين ص ١٦٥، وانظر هذا المعنى نيل ص ٤٩٤ و ٤٩٥، وقانون جارسون مادة ١٣٣ ن ٥٥، ويولر ١٣٢١ ن ١٣٢١) .

٤٨ - عملة الورق الأجنبية - يرى بعض الشراح الفرنسيين أن المادة ١٣٣ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ١٧١ من قانون العقوبات المصري لا تنطبق على عملة الورق الأجنبية لأن المسكوكات إنما يراد بها النقود أو العملة المعدنية، وأن أوراق البنكنوت الأجنبية لا يمكن أن يكون لها في فرنسا إلا صفة محركات هرفية وتزويرها يقع تحت نص المادة المقابلة للمادة ١٨٣ مصرية (شونو دعل ٥٩٨ ن ٢، وقانون جارسون ١٣٢١ ن ١٣٢١) .

ولكن الحاكم الفرنسية جرت على أن حكم المادة ١٣٣ ع ف المقابلة للمادة ١٧١ ع يتناول عملة الورق المتداولة قانوناً في البلاد الأجنبية لأنها تنص على تعريف العملة (monnaie) ولم تقيد بها بالعملة المعدنية (انظر الأحكام المتوخ عنها في جارسون مادة ١٣٣ ن ٦٦، وقانون جارسون ١٣٢١ ن ١٣١ ص ٤٥ هامش ٣٠، ومن هذا الرأي بلانش ٤٣ ن ٢) .

٤٩ - عقاب هذه الجرائم - يعاقب من يرتكب جريمة من الجرائم السابقة في المسكوكات التي تدخل في حكم المادة ١٧١ ع مصرية كانت أو أجنبية بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع . ويعتكم بمصادرة المسكوكات الزائفة المضبوطة طبقاً للمادة ٣٠ ع .

الفصل الثالث - في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع

٥٠ - المادة ١٧٢ ع - نصها : الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً إلى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها . ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها/بمازى يدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها . وهذه المادة تشمل على قريتين :

٥١ - حكم الفقرة الأولى - فالفقرة الأولى تنص بأن لا عقاب على من يأخذ قودا مزيفة ويتعامل بها وهو يحفل أنها مزيفة . وهذا الحكم ليس إلا تطبيقا للقواعد العامة التي سبق أن يناها عند الكلام على المادة ١٧٠ ع . فقد قلنا إن القصد الجنائي هو من الأركان الجوهرية لجريمة تزيف المسكوكات وإن هذا القصد ينعدم إذا كان الجنائي غير عالم بتزيف القود ، بل زدنا على ذلك أن هذه الجريمة تتطلب قصدا جنائيا خاصا وهو نية وضع القود المزيفة في التعامل بصفتها أنها صحيحة والحصول على قع غير مشروع لنفس الجنائي أو لغيره (راجع فيما تقدم العدد ٢٤) .

ويلاحظ أن هذه الفقرة لم تضع عقرا معنيا من العقاب بل قررت فقدان ركن من الأركان المكونة لجريمة تزيف المسكوكات (جارد ١٣٢٨ ن ٤ ، وجارسون مادة ١٣٥ ن ٢) .

٥٢ - حكم الفقرة الثانية - أما الفقرة الثانية فنص على محالة الشخص الذي يأخذ مسكوكات مزيفة بصفة أنها جيدة ثم يتعامل بها بعد أن تحققت له عيوبها ورغم علمه بتزيفها .

ففي كلتا الحالتين المنصوص عليهما في المادة ١٧٢ ع يأخذ الشخص المسكوكات المزيفة على اعتقاد أنها جيدة . ولكنه في الحالة الأولى يتعامل بها وهو لا يزال جاهلا أنها مزيفة ، وفي الحالة الثانية يتعامل بها وهو عالم بتزيفها . وكان يجب في هذه الحالة تطبيق أحكام المادة ١٧٠ أو المادة ١٧١ لأن هذا الفعل يمد ترويحاً والقصد الجنائي متوفر ، ولكن الشارع لاحظ أن جرم المتهم يخففه أنه أخذ القود بصفة أنها جيدة وأنه إنما أراد بالتعامل بها الخلاص من ضرر وقع فيه بالحق هذا الضرر بغيره ، فقرر له في المادة ١٧٢ ع عقوبة مخففة تتناسب مع ظروفه الخاصة (جارد ١٣٢٨ ن ٤ ، وجارسون مادة ١٣٥ ن ٥) .

٥٣ - وحكم المادة ١٧٢ غير قاصر على فعل الترويج ، بل يدخل فيه أيضا فعل من يأخذ قودا على أنها جيدة ثم يدخلها في بلاد الحكومة المصرية بعد أن تحققت له عيوبها (جارد ١٣٢٨ ن ٤ ، وجارسون مادة ١٣٥ ن ٦ ، وثونو على ٥٩٤) .

٥٤ — طبيعة الجريمة —. والذى يحتم البحث فيه معرفة طبيعة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع . فيرى جازو أن هذه المادة تنص على جريمة خاصة مستقلة (*crim. générique*) يجب أن تطبق عليها جميع أحكام الجناح سواء من حيث الاختصاص أو الشروع أو سقوط الحق في إقامة الدعوى بمعنى المادة (١٣٢٩ ن ١) . ولكن سائر الشراح يرون أن جريمة أخذ نقود زائفة بصفة أنها جيدة والتعامل بها بعد التحقق من عيوبها هي من جريمة تزوير المسكوكات المزيفة المنصوص عليها في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع ولكنها مصطنعة بغير تخفيف للقوة ، وكل ما في الأمر أن لهذا المنزلة صفة غير عادية بمعنى أنه حتى ثبت وجوده تنزل الجريمة من جناية الى جنحة . ويترتب على هذا الاعتبار الأخير أنه ما دامت الجريمة مصطنعة بغير قانوني فاثبات هذا البذر يقع على عاتق المتهم ، ولكن من جهة أخرى عمدة الجناح هي المختصة بالحكم في جريمة التعامل بالمسكوكات المزيفة في الظروف المينة في المادة ١٧٢ ع ، والشروع في الجريمة غير معاقب عليه ، والدعوى العمومية تسقط فيها بمعنى ثلاث سنوات (أبتر جارسون مادة ١٣٥ ن ٨٠ الى ١٤) .

٥٥ — ولهذا البحث في مصر أهمية أكبر ، فان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ معاقب عليها بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها ، وقد تكون القطعة المتعامل بها قليلة القيمة تكمة قروش أو عشرة قروش مثلا بحيث أن الغرامة لا يمكن أن تزيد عن جنبة مصري . فهل تمة الجريمة في هذه الحالة جنحة أم مخالفة ؟ وتظهر أهمية هذا البحث من أن الطعن بطريق النقض والابرام جائز في الجنايات والجناح دون المخالفات (مادة ٢٢٩ ت ج) ، وأن أحكام البود تسرى على الجنايات والجناح دون المخالفات (مادة ٤٨ ع) ، وأن مصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها جائزة أيضا في الجنايات والجناح دون المخالفات (مادة ٣٠ ع) . ويظهر لنا أنه سواء أخذ برأى جازو الذي يعتبر جريمة أخذ مسكوكات زائفة بصفة أنها جيدة والتعامل بها بعد التحقق من عيوبها هي جريمة خاصة مستقلة

وأخذ برأى سائر الشراح الذين يعتبرون أن هذه الجريمة هي من جريمة التزويج مصطلجة بحد مخفف ذي صفة غير عادية يقلها من جناية الى جريمة أقل — سواء أخذ بهذا الرأي أو ذاك، يجب القول بأن هذه الجريمة تعتبر في مصر مخالفة اذا كانت الغرامة محسوبة على مقتضى المادة ١٧٢ لا تزيد على جنيه مصرى وجنعة اذا كانت تزيد على هذا المقدار . وذلك لأن الشارع بعد أن ذكر في المادة ٩ ع أن الجرائم ثلاثة أنواع: الجنايات والجنح والمخالفات، عرف الجنايات في المادة ١٠ بأنها الجرائم المعاقب عليها بالاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة والسجن، وعرف الجنح في المادة ١١ بأنها الجرائم المعاقب عليها بالحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع والغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى، وعرف المخالفات في المادة ١٢ بأنها الجرائم المعاقب عليها بالحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع والغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى . ولما كان الشارع قد وضع بنفسه تعريفا للجنايات والجنح والمخالفات ويجب التقيد بهذا التعريف والرجوع الى نوع ومقدار العقوبة المقررة قانونا للجريمة لمعرفة ما اذا كانت تعتبر جناية أو جنعة أو مخالفة . وبناء على ذلك يجب اعتبار جريمة استعمال النقود المزيفة المنصوص عليها في المادة ١٧٢ ع مخالفة اذا كانت الغرامة محسوبة على مقتضى هذه المادة لا تزيد قيمتها على مائة قرش وجنعة اذا كانت الغرامة تزيد على مائة قرش .

وقد قررت ذلك محكمة النقض والابرام في حكما الصادرين بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩١٣ و ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ إذ قضت في كل منهما برفض الطعن المرفوع لها عن حكم صادر في جريمة استعمال قطعة مزيفة من ذات الخمسة قروش بما أن هذه الجريمة " توصف بحكم القانون مخالفة لأن العقاب المفروض عليها قانونا في المادة ١٧٢ ع لا يتجاوز المائة قرش في هذه الحالة " (تقضى ٣١ مايو سنة ١٩١٣ ج ١٤ عدد ١١٤، ر ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ ج ١٥ عدد ١٥٥) .

٥٦ - وقد اعترض على ذلك :

(أولاً) بأن المادة ١٧٢ ع جاءت في الكتاب الثاني من قانون العقوبات الذي عنوانه "في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية" . ولم ترد في الكتاب الرابع الخاص بالمخالفات .

(ثانياً) أن المادة ١٨٢ من قانون العقوبات القديم التي تعاقبها المادة ١٧٢ من القانون الحالي كانت تنص على عقاب هذه الجريمة "بغرامة أقصا ثلاثمائة مثقال قيمة المبلغ المتعامل به وأكثرها ستة أمثال ما ذكر انما لا يجوز أن تنقص الغرامة المذكورة في أي حال من الأحوال عن مائة قرش ديواني" ، وأن القانون الحالي لم يغير شيئاً في هذه المادة سوى أنه حذف الحد الأدنى جرياً على القاعدة التي اتبناها في جميع مواد الجنح .

(ثالثاً) أن المادة ٣٠ من قانون العقوبات الخاصة بالمصادرة صريحة في أنها لا تنطبق إلا في أحوال الجنح والجنايات، فيلبي على اعتبار جريمة المادة ١٧٢ ع مخالفة في بعض الأحوال مدم جواز المصادرة في الأحوال المذكورة . ويرد على هذه الاعتراضات .

(أولاً) بأن عنوان الكتاب الثاني لا يدل حتماً على أن الجرائم الواردة فيه يجب أن تعتبر كلها جنايات أو جنحا حتى ولو كانت إحدى هذه الجرائم لا تزيد عقوبتها عن المائة قرش غرامة . بل الواجب لمعرفة ما إذا كانت الجريمة تعدّ جنابة أو جنحة أو مخالفة الرجوع الى المقياس الذي وضعه الشارع لذلك إذ لا محل لترك هذا المقياس والتقييد بالعنوان . على أنه لما كان نفس الفعل يعاقب عليه تارة بمقوبة جنحة وتارة بمقوبة مخالفة تبعاً لقيمة المسكوكات المتعامل بها لم يبعد الشارع موجبا للنص عليه مرتين : مرة في الكتاب الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية، ومرة أخرى في الكتاب الخاص بالمخالفات .

(ثانياً) أن صاحب الاعتراض يسلم فيه بأن النص الحالي يختلف عن النص القديم بالنسبة لمقدار العقوبة المقررة للجريمة، فبما كان النص القديم يقضي بأن

الغرامة لا تنقص في أى حال من الأحوال عن مائة قرش مما ينبنى عليه أن الجريمة كانت تعتبر جنحة في كل الأحوال قد حذفت هذا التحفظ من النص الحالى فأصبحت الغرامة في بعض الأحوال لا يمكن أن تتجاوز المائة قرش وهذا مما يقضى باعتبار الجريمة مخالفة في تلك الأحوال .

(ثالثاً) أن اغفال الشارع النص على المصادرة لا يدل على أنه أراد اعتبار الجريمة جنحة في كل الأحوال . ومع ذلك فالنقود المزيفة هي من الأشياء التي يمتدّ صنعها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاتها فصايرتها من الاجراءات التي يستلزمها النظام العام (Mesure de police) ولا مانع يمنع النيابة من مصادرتها اداريا ما دام قد حكم في القضية بالمعقوبة على اعتبار أنها مزيفة إذ لا يقبل بداهة أن تسلم هذه النقود لئلا يتعامل بها ثانية فيقع في نفس الجريمة التي عوقب عليها .

الفصل الرابع - في الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٧٣ ع

٥٧ - المادة ١٧٣ ع - نصها : الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

٥٨ - المحكمة من الاعفاء - قد وضع الشارع هذه المادة تشجيعاً لمرتكبي الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع على العدول عن المضي في هذه الجرائم وحل إنشاء أمرها الى رجال السلطة في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم الوقوف على آثار الجريمة ومرتكبيها وبالتالي منع ترويج العملة المزيفة أو إدخالها في بلاد الحكومة (جارد ، ن ١٣٢١) .

٥٩ - أحوال الاعفاء وشروطه - يعفى الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع من العقوبة في حالتين :

(الأولى) إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم .

(الثانية) إذا سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث عنهم .

٦٠ - الحالة الأولى — يشترط للاعفاء من العقوبة في الحالة الأولى :

(١) أن يكون الجاني قد أخبر الحكومة بمخاتبة تزييف المسكوكات ، (٢) أن يكون هذا الاخبار قد حصل قبل تمام الجناية وقبل الشروع في البحث عنه (avant toutes poursuites)

٦١ - وتشترط المادة ١٣٨ من قانون العقوبات الفرنسي للمقابلة المادة ١٧٣ للاعفاء من العقوبة في الحالة الأولى أن يكون الجاني قد أخبر الحكومة بمخاتبة التزييف وعرفها بمرتكبها ، وكذلك تشترط المادة ١٧٨ من قانون العقوبات المصري لاعفاء الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها أن يخبروا الحكومة بهذه الجنايات ويعرفوها بغا عليها الآخرين ، ولكن المادة ١٧٣ لا تشترط سوى اخبار الحكومة بمخاتبة التزييف ولم تشترط تعريضها بغا عليها الآخرين .

٦٢ - وقد جرى البحث عن الوقت الذي يجب الاخبار فيه للاعفاء من العقوبة . ومن المحقق أنه يجب حصول الاخبار قبل الشروع في البحث والتحقيق ؛ ولكن النص يشترط فوق ذلك أن يكون الاخبار قبل تمام الجناية . وقد قدمنا في العدد ١١ عند الكلام على المادة ١٧٠ ع أن جريمة التقليد تعتبر تامة متى تم صنع القطع المزيفة ولو لم تخرج من يد الصانع ولم توضع في التعامل ، والنتيجة المنطقية لذلك هي أن الاخبار يكون متأخرا اذا حصل بعد صنع القود المزيفة ، وهذا ما ذهب اليه بعض الشراح (فلز تحت كلمة تزوير ٦٢ ، وشو غرهيل ١٠١٥٢) .

ولكن يرى جارسون وجارو أن التمام المقصود هنا هو إصدار القود وتوزيعها ، وأن الجاني يعني من العقاب اذا أخبر الحكومة ولو بعد أن يتم التزييف ما دامت

التقود المزيضة لم تروج، وذلك لأن القانون قد ضحى بالقوبة في سبيل منع الجريمة وأن روحه هي التوسع في الاعفاء لا تضيقه، ولو فسر النص تفسيراً ضيقاً لامتنع تطبيقه في العمل ولغات الفرض الذي قصده الشارع من الاعفاء (جارسون مادة ١٣٨ ن ٥٥، وجارو ١٣٣٢ ن ٥٤ حاش ٥١) .

٦٣ — الحالة الثانية — يحصل الاعفاء في الحالة الثانية إذا سهل الجاني القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث عنهم . ولا يشترط للاعفاء أن يكون الجاني قد سهل القبض على جميع المتهمين الباقين، بل يكفي أن يرشد عن معرفتهم (جارسون مادة ١٣٨ ن ٨) .

ولكن يشترط أن يكون ارشاده هو الذي سهل القبض على باقي المجرمين . أما إذا كان المحقق قد وفق إلى معرفتهم واقتفاء أثرهم من غير هذا السبيل فلا محل للاعفاء (جارو ١٣٣٢ ن ٥٥) .

٦٤ — الاعفاء عذر قانوني — الاعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ١٧٣ يمدد قانونياً . وينبغي على ذلك أن السلطة الموكول بها الحكم في الجريمة هي التي لها حق النظر في هذا العذر وتقديره والحكم باعفاء المخبر من العقاب إذا وجدت محلاً لذلك (جارسون مادة ١٣٨ ن ١١) .

في تسليم المجرمين

De l'extradition

ملخص

الفصل الأول. — في تعريف التسليم وأساسه ومصادره. — تعريف التسليم ١ — دخول التسليم في القانون الدولي ٢ — أساس التسليم ومشروعه ٣ و ٤ — مصادر التسليم ٥ — الاتفاق على المعاملة بالمثل ٦

الفصل الثاني. — في شروط التسليم. — هذه الشروط إما أن تتعلق بالوقائع التي يطلب التسليم من أجلها أو بالأشخاص الذين ينطبق عليهم التسليم ٧ — الأشخاص الذين يجوز تسليمهم ٨ — الأزواج الحاربون ٩ — رعاية الدولة المطلوب منها التسليم ١٠ و ١١ و ١٢ — الأجانب المتنازعون اللاجئون إلى مصر ١٣ — الأشخاص المتنازعون لقانون الدولة المطلوب منها التسليم ١٤ — الجرائم التي يجوز التسليم بسببها ١٥ و ١٦ — الجرائم السياسية ١٧ إلى ٢٣ — الجرائم العسكرية ٢٤

الفصل الثالث. — في إجراءات التسليم. — من أي جهة يجب بحثها ٢٥ — إجراءات التسليم من جهة الحكومة الطالبة ٢٦ — إجراءات التسليم من جهة الحكومة المطلوب منها ٢٧ و ٢٨

الفصل الرابع. — في آثار التسليم ٢٩ و ٣٠ و ٣١

الفصل الخامس. — في تعليلات انقضاء التسليم والمعاهدات التي أبرمتها الحكومة المصرية بشأنه. — تعليلات النفاذ ٣٢ — تعليلات الحفائية ٣٣ و ٣٤ — الوفاق المصري السوداني ٣٥ — الاتفاق الموقت بين مصر و فلسطين ٣٦ — المعاهدة المصرية العراقية ٣٧

المراجع

جارود عتوبات طلبة ثالث ج ١ ص ٤٤٠ و فستان هيل طلبة ثانية ج ٢ ص ١٦٩ ، وليزاخان ج ١ ص ١٢٩ ، وعل باشا ماهر ص ٣٤١ ، وعل بك الراي ص ٢٠٧ ، وكامل بك مرسى ص ٢٦١ ، وأحمد بك صفوت ص ١١٧ ، ويهودا ج ١ ص ٦٢

الفصل الأول. — في تعريف التسليم وأساسه ومصادره

١ — تعريف التسليم — تسليم المجرمين هو عمل بمقتضاه الدولة التي لجأ إلى أرضها شخص متهم أو محكوم عليه في جريمة قسمة إلى الدولة المختصة بمحاكمته أو تنفيذ العقوبة عليه (جارد ١٢١١ ، وليزاخان مواد ٦ و ٧ ، وعل باشا ماهر ٤٩٤) .

تسليم المجرمين

٢ - دخول التسليم في القانون الدولي - يدخل تسليم المجرمين في القانون الدولي العام لأنه يقتضى وجود علاقة بين دولتين بمقتضى جريمة ترتكب عادة في بلاد واحدة منهما من شخص ملجأ إلى بلاد الأخرى . ولذا فإن القواعد الخاصة بالتسليم ليس فيها شيء مطلق أو ثابت . فهي تتجلى إما من العادات أو القوانين المحلية وإما من المعاهدات الدولية .

ولا يوجد الآن في مصر قانون تسليم المجرمين خلافاً لكثير من الدول الأخرى كإنجلترا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة فانها سنت قوانين متضمنة بيان القواعد العامة عن الأحوال التي يجوز فيها التسليم والاجراءات الادارية والقضائية التي يجب أن تسبق هذا التسليم . فالقانون الإنجليزي يرجع تاريخه الى سنة ١٨٧٠ وقد عدل وكل قانون من البرلمان في ٥ أغسطس سنة ١٨٧٣ ؛ وهولندا لديها قانون لتسليم المجرمين تاريخه ٦ أبريل سنة ١٨٧٥ ؛ وكذلك بلجيكا فان قانونها الصادر في ١٥ مارس سنة ١٨٧٤ بين القواعد التي لا يجوز للحكومة أن تحيد عنها في إبرام المعاهدات . والولايات المتحدة الأمريكية لديها قانون من البرلمان في ١٢ أغسطس سنة ١٨٤٨ ؛ وسنت سويسرا قانونا لتسليم المجرمين في سنة ١٨٩٢ أما فرنسا فكانت حكومتها قدمت الى مجلس الشيوخ في ٢ مايو سنة ١٨٧٨ مشروع قانون لتسليم المجرمين واعتمده المجلس فعلا ولكنه أهمل بعد ذلك .

ولا توجد معاهدات بين مصر وغيرها من الدول بشأن تسليم المجرمين سوى الوفاق بين حكومتى مصر والسودان المصنق عليه من مجلس النظائر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ والاتفاق المؤقت بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين المعمول به من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ والمعاهدة المصرية العراقية المبرمة في شهر أبريل سنة ١٩٣١

٣ - أساس التسليم ومشروعيته - إن سلطان كل دولة يقتضى عند حدود تلك الدولة . ولكن لو طبق هذا المبدأ حرفيا لا نفي عليه أن كل جان يفتر من بلاد الدولة التي ارتكب فيها جريمة الى بلاد دولة أخرى لا يبرى قانونها عليه -

يفلت نهائيا من العقاب وتصبح بلاد كل دولة عرضة لأن تكون ملجأ للجناة المارين إليها من البلاد الأخرى . فالمصلحة المشتركة تقضى على الشعوب بتسليم الجناة إلى قضائهم الطبيعيين أى إلى قضاة البلد الذى ارتكبت فيه الجريمة . ويجب على الدول أن تتخذ فى العمل الذى يهملها جميعا ألا وهو منع وقوع الجرائم والمعاقبة عليها . ومن الشروط اللازمة لتحقيق ذلك ضمان أن الحرب لا يؤدى إلى التخلص من العقاب واعتقاد الجاني بأنه أينما ذهب لا يكون فى مأمن من الوقوع تحت طائلة العقاب . وعلى هذا فتسليم المجرمين نظام مطابق للعدالة ولمصلحة الدول بما أنه يرمى إلى منع وقوع الجرائم والمعاقبة عليها .

وحق العقاب هذا يتبع بالنسبة للدولة التى لجأ إليها الجاني عن التضامن والتعاون الدوليين اللذين يقضى عليهما واجبا بأن تشترك فيما حتى ولو لم يكن هناك اتفاق سياسى . وهى تستعمل هذا الحق إما لتوقيع العقاب بنفسها على الجاني إذا أمكنها ذلك وإما بتسليمه إلى سلطات الدولة التى أضرت بمصلحتها أو خرق قوانينها (جارد ١٩٣١ : ٢١٣) .

تسليم المجرمين إن هو إلا تطبيق لحق العقاب أو صيغة من صوره ، ولا بد أن يكون قد نشأ مع فكرة القصاص نفسها . وله فى التاريخ سوابق قديمة ، ولكنه لم يأخذ شكلا علميا إلا من عهد قريب (فى القرن التاسع عشر) .

وقد أصبح تسليم المجرمين مبدأ مسلما به فى ذاته . وإنما الخلاف هو على الشروط التى يحصل التسليم بمقتضاها (جارد ١٩٣١ : ٢١٣ ، راجع ليو تان مراد ١٩٥٧ : ١٨٧) .

٤ — فقد اختلف الشراح فيما عساه يكون واجب الدولة التى تطالب منها دولة أخرى تسليم مجرم . فذهب بعضهم إلى أن التسليم واجب دولى مفروض على حكومة البلد الذى لجأ إليه المجرم ولو لم تكن هناك معاهدة (نشان ١٩٨٢ : ٦٩٩) .

ولكن هذا رأى لم يؤخذ به ، بل المألوف عليه أن التسليم لا يكون إجباريا إلا إذا تمهدت حكومة البلد الذى لجأ إليه الجاني بمقتضى معاهدة باجابه طلبات التسليم . ولكن إذا كان التسليم إجباريا فى حالة المعاهدة فهل يبقى اختياريا عند عدم وجود

معاهدة أو فيها يخرج عن نصوص المعاهدة ؟ بعض الحكومات تعتبر المعاهدات محدّدة لأحوال التسليم فهي لا تقبله إلا إذا كان أساسه رابطة تعاقد، وهذا هو مذهب الولايات المتحدة وإنجلترا . والبعض الآخر يرى أن للحكومة الحق في اجابة طلبات التسليم في غير حدود المعاهدات بشرط التزام حدود القانون، وهذا هو المذهب الفرنسي (جاردن ٢١٤) .

٥ - مصادر التسليم — يمكن ارجاع التسليم من وجهة القانون الوضعي الى مصادر ثلاثة : المعاهدات، والقوانين، والعادات . فالمعاهدات تجعل التسليم إجباريا في الأحوال المنصوص عليها فيها . ولكنها إذا كانت تقيد واجب التسليم المفروض على الدولة المطلوب منها فانها في ذاتها على حسب النظرية الفرنسية لا تمس بحق هذه الدولة إذ لا شيء يمنحها من أن تسلم الجاني الذي لجأ الى أرضها الى قضائه الطبيعي لمحاكمته على جريمة سكنت عنها المعاهدات .

وعلى عكس ذلك قوانين التسليم في البلاد التي يوجد فيها قوانين من هذا القبيل فانها تقيد حق الحكومة التي وضعتها بمعنى : (١) أن هذه الحكومة لايسوغ لها أن تسلم مجرما لمجرمة غير الجرائم الواردة في القانون ، (٢) ولا يسوغ لها أن تفقد معاهدة تتجاوز فيها حدود هذا القانون .

وعند عدم وجود قانون ولا معاهدة فأحوال التسليم وشروطه متروكة لمساواة كل بلد (جاردن ٢١٤) .

٦ - الاتفاق على المعاملة بالمثل (Déclaration ou convention de réciprocité) — عند ما تجيب الحكومة طلب تسليم ليس مينا على معاهدة يجوز لها أن تأخذ من الدولة الطالبة قبولا أو أضافا على المعاملة بالمثل . وهذا الاتفاق ان هو إلا معاهدة تقعد بين الحكومتين بمنسبة الجريمة المطلوب من أجلها التسليم وتقر بمقتضاها حكومة الدولة الطالبة وحكومة الدولة المطلوب منها تسليم المجرمين في المستقبل من أجل هذه الجريمة .

ويمكن بهذه الطريقة الاستعاضة عن وجود معاهدة أو سدّ النقص الموجود في المعاهدة أو تيير الشروط المنصوص عليها فيها (جارو ١ ن ٢١٥) .

الفصل الثاني - في شروط التسليم

٧ - لما كان التسليم يقتضى من جهة أن تكون هناك جريمة ارتكبت ومن جهة أخرى أن يكون هناك شخص ارتكبها أو اتهم بارتكابها ، فينتج عن ذلك أن الشروط التي يتوقف عليها التسليم إما أن تتعلق بالوقائع التي يطلب التسليم من أجلها أو بالأشخاص الذين ينطبق عليهم التسليم .

٨ - الأشخاص الذين يجوز تسليمهم - الأصل أن جميع الأشخاص اللاجئين الى أرض الدولة يجوز تسليمهم . ولكن العرف الدولي قد آتى باستثناءات ثلاثة أخرجها من هذا الأصل :

٩ - فالاستثناء الأول خاص بالأرقاء الحارين ، فانهم لا يجوز تسليمهم سواء أ كانوا قد هربوا استرداداً لحريتهم أو أرادوا التخلص من مسؤولية الجرائم التي ارتكبوها بصفقتهم أرقاء . أما الجرائم الأخرى العادية فيمكن تسليمهم بسببها بشرط أن تضمن لهم حريتهم الشخصية (جارو ١ ن ٢١٧ ، وليواخان مواد ٥ و ٦ و ٧ ن ٩٨) .

١٠ - والاستثناء الثاني خاص برعايا الدولة المطلوب منها التسليم . فاذ ارتكب مصري جريمة في الخارج وماد الى القطر المصري فلا يجوز أن يطلب من الحكومة المصرية تسليمه . وفي مقابل ذلك تكفل القانون المصري بمعاقتة مادة ٣ ع) .

وقد نصت المعاهدات الدولية الخاصة بتسليم المجرمين على استثناء رعايا الدولة المطلوب منها التسليم وقضت بعدم إجازة تسليمهم ، كما نصت على ذلك قوانين أغلب الدول .

ولكن علماء القانون يعتقدون هذا الاستثناء بناء على أنه من مصلحة العدالة أن يحاكم الجاني في محل ارتكابه الجريمة وأنه لا محل لأن تفرق الدنة فيها بخصر

بتسليم الجناة الثلاثين اليها ما إذا كان هؤلاء الجناة من رعاياها أو من الأجانب ما دامت تتولى قضاء الدولة الطالبة التسليم (جلو ٢١٧٥١، ولو اتخذت مواد ١٠٨٧ و ١٠٨٨). وقد انفردت إنجلترا والولايات المتحدة بتقرير مبدأ تسليم الجناة الذين يلجأون اليها ولو كانوا من رعاياها .

١١ — ومبدأ عدم تسليم الدولة لرعاياها تنشأ عنه صعوبات في حالة ما إذا غير الجاني جنسيته وتجنس بمجنسية الدولة التي لجأ اليها . فبعض القوانين يجعل لهذا التغير أثرا رجحيا حتى يتسنى لمحاكم الدولة التي لجأ اليها الجاني محاكته ، وهذا هو المذهب الذي اتبعه القانون الألماني (مادة ٤) والقانون البلجيكي الصادر في ١٥ مارس سنة ١٨٧٤ (مادة ١٠) . وبعض المعاهدات يقضى بالتسليم بدون اعتداد بالجنسية التي اكتسبها الجاني بعد ارتكاب الفعل الذي طالب من أجله التسليم ، وهذا ما نصت عليه المعاهدة الانجليزية الفرنسية المؤرخة في ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٦

١٢ — أما إذا كان الشخص المطلوب تسليمه تابعا للدولة الطالبة أو كان تابعا للدولة تالفة فلا نزاع في إمكان تسليمه . فإذا ارتكب مصري جريمة في القطر المصري ثم فر الى فرنسا كان للحكومة المصرية أن تطلب من الحكومة الفرنسية تسليمه اليها . وإذا ارتكب صيني جريمة في القطر المصري ثم فر الى فرنسا جاز أيضا للحكومة المصرية أن تطلب تسليمه ما دام خاضعا لقضاء المحاكم الأهلية .

ولكن القانون الدولي يخول كل دولة الحق في حماية رعاياها الموجودين في الخارج بحيث إذا وقع أى اعتداء على أشخاصهم أو أموالهم يكون لها أن تتدخل لمصلحتهم . وتطبيقا لهذا المبدأ جرت العادة في حالة طلب تسليم شخص تابع لدولة تالفة بأن الدولة المطلوب منها التسليم تحظر تلك الدولة بالأمر حتى يتسنى لها أن تراقب التسليم وتمارض فيه إذا وأت وجهها لذلك . وللدولة المطلوب منها التسليم أن تخصص هذه المعارضة وتقدرها بنهاج الحرية (برامان ١١٦ ن ١١٨ و ١١٨ ن ٢١٧ و ٢١٨ ن ١٦).

١٣ — الأجانب المتمتعون بالامتيازات الأجنبية غير خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية ، وإنما هم خاضعون مبدأيا لقضاء قضاصلهم . وقد يجعل هذا على الظن بأنه

إذا لم أجنبي منهم الى مضر فقتضيه الحق في طلب ضبطه وتسليمه اليه بدون أن يطلب منه بيان الأسباب . وفعلنا قضت بذلك المادة الأولى من تعليمات نظارة الحفائية المبلغة للنيابات بالمفتشور الجنائي رقم ٨ المؤرخ في ٢ مارس سنة ١٩٠١ حيث نصت على أنه " إذا كان المتهم أجنبيا متمما بالامتيازات الدولية فلا يمكن ضبطه إلا بناء على طلب القنصل التابع له ، وفي هذه الحالة تستمر العادة الجارية وهي أن لا يطلب من القنصل بيان أسباب الطلب بل يسلم المتهم اليه ويؤخذ الايصال اللازم منه " .

ولكن الحقيقة أن ما تخلت عنه الحكومة المصرية بمقتضى المعاهدات انما هو حق محاكمة الأجنبي عن الجرائم التي يرتكبوها في مصر فتركت محاكمتهم عن هذه الجرائم لقناصلهم . أما الجرائم التي يرتكبوها في الخارج فلا تدخل في اختصاص القناصل ، فاذا قدموا الى مصر في أمرهم بين الحكومة المصرية وحكومة الدولة التي لها حق محاكمتهم ، ويجب إذن أن يكون تسليمهم بالطرق المعتادة التي لم يرد بالمعاهدات ما يخالفها . وبناء على ذلك رفضت الحكومة المصرية أخيرا أن تعترف للحكومة الإيطالية بحق القبض على بعض رعاياها الطرابلسيين اللاجئين الى مصر بسبب ارتكابهم جرائم سياسية (على بك الراي ص ٢١٤) .

١٤ — والاستثناء الثالث خاص بالأشخاص الخاضعين لقانون الدولة المطلوب منها التسليم . فانه من المتفق عليه أن الدولة لا تسلم من يكونون خاضعين لسلطة قانونها مهما كانت جنسيتهم . وذلك لأن مشروعية التسليم قائمة على أن الفرض منه منع إفلات الحائي من العقاب . فاذا كانت الدولة التي يطلب منها التسليم تستطيع ان تعاقبه بنفسها فلا يلزم بأن تسلمه لغيرها (جارد ١٢١٧ ص ٢١٧) . وبناء على ذلك لا تسلم الحكومة المصرية : (١) من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات سواء أكان مصريا أو أجنبيا تابعا للدولة غير متمتعة بالامتيازات (مادة ١ من قانون العقوبات) ، (٢) من يرتكب في خارج القطر فعلا يحمله فعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري . وكذا

من يرتكب في خارج القطر جناية مخلة بأمن الحكومة من جهة الخارج أو من جهة الداخل أو جناية تزوير ما نص عليه في المادة ١٧٤ ع أو جناية تزييف سكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع بشرط أن تكون للسكوكات تداولية قانونا في القطر المصري ، وهذا أيضا سواء أكان الجاني مصرية أو أجنبيا غير متمتع بالامتيازات (مادة ٢ من قانون العقوبات) .

١٥ - الجرائم التي يجوز التسليم بسببها — تنص الدول بذكر الجرائم التي يترتب عليها التسليم في صلب القوانين والمعاهدات . وبوجه عام لا يكون التسليم إلا في الجنايات والجلب الخاطئة . أما المخالفات والجلب المعاقب عليها بعقوبات خفيفة فلا تصلح لأن تكون سببا للتسليم ، لأن ما يستلزمه التسليم من قبض وحسن احتياطي وترحيل لا يتناسب حينئذ مع الجريمة المرتكبة ويتجاوز في الشدة جد الجرائم الموضوع لها (لبراهمان ١٢٣ الى ١٢٦ ، وجارو ١٢٦٨ ن ٢١٨ ، وعلى باشا ما من ١٣٠٥) .

١٦ - ويشترط على ما يظهر أن يكون الفعل معاقبا عليه في آن واحد بمقتضى قوانين الدولتين الطالبة والمطلوب منها التسليم . فقد قرر معهد القانون الدولي بكسفورد عام ١٨٨٠ " أنه يجب كقاعدة عامة أن يكون الفعل الذي بسببه يطلب تسليم الجاني معاقبا عليه بمقتضى قانون البلدين إلا في حالة ما اذا كان بسبب الأنظمة الخاصة بالبلد المطلوب منها التسليم أو بسبب موقعها الجغرافي لا يمكن أن تقع فيها الظروف المادية المكونة للجريمة " . وبناء على ذلك يجب على فرنسا مثلا أن تسلّم الى هولندا الأشخاص الذين يعتدون على سلامة جسوزها ويمرضونها لأكبر المصائب ولو أن هذا الفعل غير معاقب عليه في فرنسا .

ومع ذلك فإن فريقا من العلماء يؤمل أنه سيأتي يوم لا ينظر فيه إلا الى أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الطالب بدون بحث فيما اذا كان معاقبا عليه أيضا في قانون البلد المطلوب منه التسليم ، ويقول هذا الفريق إن هذه الفكرة تعاقب صفة التسليم الذي ليس هو في الحقيقة عملا من أعمال القضاء الدولي وإنما هو عمل من أعمال التعاون القضائي لا أساس له سوى المصلحة المشتركة بين الدول (جا ١٠٨٨ ن ٢١٨) .

١٧ - الجرائم السياسية - تحزم المعاهدات بوجه عام تسليم الأشخاص بسبب ارتكابهم جرائم سياسية، كما تحرمه القوانين الداخلية في بلاد كثيرة. وقد نصت المادة ١٤٠ من الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية على أن "تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي". وتقر م عهد القانون الدولي بأكسفورد أن تسليم المجرمين محظور في الجرائم السياسية (جارد ٢١٨ و١٩٨٠) وليواخذن ١٢٧ و١٢٩، وعلى باشا ماهر ١٧٥ و١٧٦ وما بعدها).

١٨ - وقد اختلف الفقهاء في تعريف الجريمة السياسية. ويمكن إرجاع آرائهم إلى مناهين أساسيين: المذهب الشخصي، والمذهب المادي. يرى أنصار المذهب الشخصي أن العبرة بالباث الذي حل الحان على ارتكاب الجريمة أو الفرض الذي قصد إليه منها. فيقتضى هذا المذهب تعتبر الجريمة سياسية متى كان الباث عليها أو الفرض منها سياسياً. ويرى أنصار المذهب المادي أن العبرة بطبيعة الجريمة نفسها وصفتها الخاصة. تعتبر الجريمة سياسية متى كانت موجّهة ضد الحكومة باعتبارها سلطة عامة أى سلطة سياسية موكول إليها المحافظة على أمن البلد من جهة الخارج أى استقلال الأمة وسلامة أرضها، والمحافظة على أمن البلد من جهة الداخل أى صيانة الحكومة ونظمها الأساسية المقررة (جارد ١٢٤ و١٢٥، وجارسون مادة ١٤٧ و١٤٨ و١٥٣).

١٩ - ووضح القضاة الحنايات والجنح السياسية بطبيعتها الذاتية وصفتها الخاصة تعتبر أيضاً سياسية في نظر المذهب الشخصي (جارسون مادة ١٤٩). وبناء عليه فلا نزاع في أنه يعتبر من الجرائم السياسية الجرائم المخلة بأمن الحكومة من جهة الخارج والمخلة بأمنها من جهة الداخل المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات. فمن الأمثلة على الجرائم المخلة بأمن الحكومة من جهة الخارج: رفع السلاح على الحكومة مع عقوبتها (مادة ٧٠) والقضاء بالناسن لدولة أجنبية بقصد إيقاع المداوة بينها وبين الحكومة (مادة ٧١)

والمخاطرة مع المدوق بقصد تسهيل دخوله في أرض الحكومة أو تسليمه شيئا مملوكا لها أو مساعدته بزيادة قواته أو باضمار قوى الحكومة (مادة ٧٢) وإفشاء الأسرار الحربية من الموظفين المؤمنين عليها بقصد الخيانة (مادة ٧٤) وإخفاء جواسيس المدوق (مادة ٧٦) . ومن الأمثلة على الجرائم المخلة بأمن الحكومة من جهة الداخل : الشروع بالقوة في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توأرت الغرض (مادة ٧٨) مع مستبدلة بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢) والاشتراك في عصاة تهاجم طائفة من السكان أو تقاوم بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين (مادة ٨٠) .

٢ . — ولكن الصعوبة تبدو بالنسبة للجرائم التي لو نظر إليها من حيث هي من الوجهة المادية لوجد أنها تضر بمصلحة أحد الأفراد أو بمصلحة الحكومة باعتبارها فردا، ولو نظر إليها من حيث قصد مرتكبها من الوجهة الشخصية لوجد أن السياسة هي الباعث عليها أو الفرض منها أو التي ارتكبت بمناسبة . وهذا النوع من الجرائم يطلق عليه في لغة أهل الفقه اسم الجرائم المختلطة (Délits complexes ou mixtes) أو الجرائم المرتبطة (Délits connexes) فتكون الجريمة مختلطة إذا أضرت في آن واحد بالنظام السياسي وبال حقوق الفردية كقتل رئيس دولة بقصد قلب الحكومة . ويقال إن الجريمة مرتبطة بواقعة سياسية إذا ارتكبت جريمة عادية في أثناء حوادث سياسية وكانت لها صلة ما بهذه الحوادث كتهب محل أسلحة بمعرفة فائرين سياسيين . فأخصار المنهب الشخصي يرون اعتبار الجرائم المختلطة والجرائم المرتبطة جرائم سياسية . وأخصار المنهب المادي يرون قصر هذه التسمية على الجرائم السياسية بطبيعتها .

٢١ — ولكن يجب على كل من هذين المنهيين التطرف والتغالي في الرأي،

ولذا يرى فريق من الشراح وجوب التفرقة بين فرضين :

الفرض الأول : أن تقع جريمة عادية لا علاقة لها بثورة ولا بحرب أهلية وإنما أوحى بها باعث سياسي أو قصد بها إدراك غرض سياسي كقتل رئيس دولة أو رئيس وزارة لا بقصد الانتقام منه أو ارتكاب سرقة أو جريمة أخرى بل بقصد قلب

الحكومة التي يمثّلها ذلك الرئيس ، وكقتل أحد رجال البوليس لا لكرهه شخصية بل لكرهه السلطة ، وكإقدام بعض المال على ارتكاب اختلاسات أو سرقات للاستعانة بالأموال المتحصلة منها على نشر الدعوة أو إقدامهم على إتلاف آلات أو مهمات للمساعدة على الاضراب . فهذه الجرائم لا تعتبر سياسية لأن الصفة السياسية أو غير السياسية لعمل جنائي لا يتوقف على وجود أو عدم وجود أسباب أو أغراض سياسية بل يتوقف على طبيعة العمل في ذاته . وبعبارة أخرى لا يصح من الوجهة القانونية التفرقة بين جرائم القتل أو السرقة أو الحريق مثلا التي ترتكب لباست أو غرض سياسي والتي ترتكب لباست أو غرض غير سياسي ، كما لا يصح التفرقة بين جرائم القتل أو السرقة أو الحريق تبعا لارتكابها بقصد الانتقام أو الطمع أو غيرهما ، بل تبقى الجريمة في كل الأحوال جريمة عادية ويكون للقاضي فقط أن يراعى البواعث في تقدير العقوبة (جارد ن ١٢٤ ، وجارسون مادة ١٥٥ ن ١) .

الفرض الثاني : أن تقع الجريمة في أثناء حوادث سياسية كحرب أهلية أو عصيان سياسي أو ثورة . فهل تجب مزاغة لهذه الظروف اعتبار جميع الجرائم التي تقع في أثناء تلك الحوادث جرائم سياسية ؟ الجواب على هذا السؤال يقتضي التفرقة : (١) فالجرائم التي ليست لها علاقة بالحوادث السياسية تعتبر جرائم عادية كمن يتهمز فرصة الاضطرابات ويسرق محلا تجاريا أو يقتل عدوا له . (٢) وأما الجرائم التي تتعلق بتلك الحوادث فتعتبر سياسية إذا كانت تميزها القوانين الدولية للحروب المنظمة اذ تجبها في هذه الحالة جنائية الثورة السياسية التي تصنف هذه الجرائم من مستلزماتها أو من عوارضها . (٣) وتعتبر جرائم عادية إذا كان القانون الدولي لا يميزها ولو وقعت في حالة حرب منظمة لأنها تكون حينئذ من الأعمال المشجعة المستنكرة . وهذا هو المذهب الذي اتخذه معهد القانون الدولي في اجتهاده باسكفوردي حيث قرر أنه "للقوانين الوقائع التي ترتكب في أثناء ثورة أو حرب أهلية يجب البحث فيها إذا كان العرف الحربي يبررها أم لا" (جارد ن ١٢٤ ، وجارسون مادة ١٥٧ ن ١) .

٢٢ — وقد استقر القضاء الدولي بعد تردد طويل على قبول التسليم في جنائيات الاعتداء على حياة رؤساء الدول . وقد قررت هذه القاعدة لأول مرة في القانون البلجيكي الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٨٥٥ ثم في المعاهدة المبرمة بين بلجيكا وفرنسا في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٥٧ حيث نص فيها على أنه "لا تعد جريمة سياسية ولا جريمة مرتبطة بجريمة من هذا القبيل التعدي على رئيس دولة أجنبية أو على أعضاء أسرته إذا كان هذا التعدي يكون جنائية القتل عمداً مع سبق الإصرار أو بغير سبق إصرار أو جنائية القتل بالسم" . وأدرج هذا النص في معظم المعاهدات التي أبرمت بعد ذلك (جارسون مادة ١٩٥ ن ١ و ليوختان ن ١٣٣ ، وعلى باشا ماهر ن ٥٤١) .

٢٣ — ومن المقرر أيضاً جواز التسليم في الجرائم الاجتماعية . فقد قرر معاهد القانون الدولي في اجتماعه يجتيف عام ١٨٩٢ أنه "لا تعتبر من الجرائم السياسية من حيث تطبيق القواعد الخاصة بتسليم المجرمين الأعمال الجنائية الموجهة ضد النظام الاجتماعي وليس فقط ضد دولة معينة أو ضد شكل من أشكال الحكم" . وجرى معظم الدول على أن الجنائيات والجناح القوضوية يجب أن تعتبر من حيث التسليم جرائم عادية (جارسون مادة ١٩٦ ن ١ و ليوختان ن ١٣٤) .

٢٤ — الجرائم العسكرية — كذلك لا يجوز تسليم الأشخاص بسبب ارتكابهم جرائم عسكرية كالفرار من الخدمة العسكرية . وقد قرر معاهد القانون الدولي في اجتماعه بأكسفورد سنة ١٨٨٠ أن "التسليم لا ينطبق على فرار رجال العسكرية التابعين للجيش البري أو البحري ولا على الجرائم العسكرية البحتة" (ليوختان ن ١٣٥ و ١٣٦ ، وجارو ن ١٨١) .

الفصل الثالث — في إجراءات التسليم

٢٥ — يجب أن تبحث إجراءات التسليم من جهة الحكومة التي تطلبه ومن جهة الحكومة التي يطلب منها . ويلاحظ بصفة عامة قبل الدخول في هذا البحث أن تسليم الجناة هو عمل يصدر عن الدولة المطلوب منها بما لها من حق السيادة،

ولا يمكن تحريكه إلا بناء على طلب الدولة الطالبة . ولذا فإن المتبع في جميع البلاد هو أن التسليم يطلب وينفذ بالطرق السياسية المألوفة بين الدول . وليس للسلطة القضائية أن تتدخل في بلد الدولة الطالبة إلا بالإجراءات التي تسبق الطلب ، وفي بلد الدولة المطلوب منها إلا بالإجراءات التي يكون الفرض منها لقاء القبض على الشخص المطلوب تسليمه (جارو ١٩٥١ : ٢١٩) .

٢٦ - إجراءات التسليم من جهة الحكومة الطالبة -
إذا رأت النيابة المختصة أن متهما أو محكوما عليه موجود في بلد أجنبي فعليا أن تحتم هربا بنك إلى النائب العمومي . وهذا يبعث بالقرار إلى وزير الحفانية مشفوعا بالمستندات المؤيدة له وعلى الأخص أمر الحبس الاحتياطي الصادر من المحقق أو الحكم القاضي بالإدانة . ووزير الحفانية يحمله على وزير الخارجية الذي يتخذ ما يلزم من الإجراءات لطلب التسليم بالطرق السياسية . وتحدد المعاهدات ما يجب تقديمه مع الطلب من المستندات .

٢٧ - إجراءات التسليم من جهة الحكومة المطلوب منها -
التسليم هو عمل من أعمال الحكم . فتمه أو رفضه هو من حق السلطة السياسية للدولة المطلوب منها . وهذا النظر يؤدي إلى منع كل تدخل من جانب السلطة القضائية لمراقبة صحة هذا العمل . غير أن بعض الشرائع قد رأت محافظة على الحرية الشخصية وجوب إعطاء ضمانات لاتهم أو المحكوم عليه . وهذه الشرائع تنهى عند إحدى الصور الثلاثة الآتية :

(١) فالصورة الأولى تتميز بوجود بحث المسئلة بمعرفة السلطة القضائية والحصول على تصريح منها قبل أن تجري الحكومة التسليم بالطريق السياسي . ولكنها تنقسم فيما يتعلق بمدى اختصاص الحاكم إلى قسمين :

(١) فيمقتضى الطريقة الإنجليزية والأميركية لا يجوز إجابة طلب التسليم إلا بشرطين : فيجب أولا أن تفصل السلطة القضائية في المسائل الخاصة بقبول التسليم كسائل الشخصية والجنسية ونوع وعمل الجريمة وسقوطها بمضى المدة .

ويجب بعد ذلك أن تفصل في وجاعة الطلب، فلا تسبغ إجابته في حالة ما اذا كان المطلوب تسليحه منها إلا اذا كانت الأدلة المقننة من شأنها أن توجب إحالة الدعوى على محققين طبقاً لقانون الدولة المطلوب منها، وفي حالة ما اذا كان محكوماً عليه إلا اذا كانت الأدلة التي بنى عليها الحكم كافية لا يمكن صدور حكم بالادانة طبقاً لذلك القانون نفسه . وبمباراة أخرى الأجنبي الموجود في البلاد الانجليزية أو الأميركية موضوع تحت حماية قوانين هذه البلاد حتى فيما يتعلق بالجريمة التي ارتكبها في بلد آخر . وتوجد في إنجلترا محكمة خاصة بتسليم المجرمين وهي محكمة بوستريت (Bow-Street) .

(٢) وبمقتضى طريقة القانون الايطالى الصادر في سنة ١٨٨٩ (مادة ٩) يكون الأجنبي تحت حماية السلطة القضائية بهذا المعنى فقط وهو أنه لا يجوز للحكومة أن تسلمه إلا بعد أن تفصل غرفة الاتهام في قبول التسليم من عدمه أى بعد أن تفصل في جميع المسائل المتنازع عليها التي تنشأ عنه .

(ب) وفي بلاد أخرى منها مصر وفرنسا تمتنع الحكومة بسلطة مطلقة في إجابة طلب التسليم أو رفضه . أما السلطة القضائية فمنوعة من أى تقدير أو مراقبة .

(ج) وبعض الشرائع — كالقانون البلجيكي الصادر في ١٥ مارس سنة ١٨٧٤ والقانون الهولندي الصادر في ٦ أبريل سنة ١٨٧٥ — تدعو السلطة القضائية لإبداء رأى غير ملزم للحكومة . ففى قدم طلب التسليم الى الحكومة البلجيكية تحيله الى السلطة القضائية وهذه تنفذ أمر الحبس أو الحكم الصادر في الخارج وتقبض على الشخص المهارب بموجب ذلك الأمر أو الحكم، ثم يحضر في جلسة علنية ومعه محاميه أمام غرفة الاتهام بمحكمة الاستئناف المختصة . وبعد سماع المرافعة وطلبات النائب العمومى تبدى المحكمة رأياً مسيياً في صحة التسليم من عدمها . ولا تنقيد الحكومة برأى المحكمة بل تفصل في المسئلة بمطلق حريتها .

ويفضل جارو طريقة القانون الايطالى (راجع جارد ١٩٥١ ص ٢١٩) .

٢٨ — وإجراءات التسليم هي إجراءات طويلة معقدة . فانه يجب أولاً جمع المستندات ومحبها من مكتب القضية ثم ارسالها الى الممثل السياسي للدولة الطالبة لدى الدولة المطلوب منها وتقديمها بعد ذلك الى وزارة الخارجية لهذه الدولة . وفي خلال المدة التي تستغرقها هذه الإجراءات يكون لدى الشخص اللاجئ الزمن الكافي للتنقل من بلد الى آخر . فلذا لم تكن هناك طريقة لمنه من السفر فقد لا يصل طلب التسليم إلا بعد فوات الفرصة .

ولذا فان بعض المعاهدات تشمل على شرط يجوز بمقتضاه للدولة التي تريد تقديم طلب تسليم أن تطلب من الدولة التي سيقدم لها هذا الطلب إلقاء القبض على الشخص اللاجئ وحسبه احتياطيا بصفة مؤقتة . وتختلف إجراءات الحبس الاحتياطي المؤقت تبعاً للمعاهدات . ففى بعض البلاد لا يجوز طلب الحبس المؤقت إلا بالطريق السياسي ، أى أن وزير الخارجية للدولة الطالبة يعرض هذا الطلب على وزير الخارجية للدولة المطلوب منها . وفي بلاد أخرى يتيح المعاهدات اتخاذ إجراءات أسرع إذ تخول السلطات القضائية للدولة الطالبة الحق في أن تطلب مباشرة من السلطات الأجنبية التي يوجد اللاجئ بدائرة اختصاصها إلقاء القبض عليه وحسبه احتياطيا .

ويختلف أجل الحبس المؤقت تبعاً لشروط المعاهدات . وهو يبلغ عادة حوالى أسبوعين ، بحيث ينتهى الحبس اذا لم يقدم طلب التسليم في خلال هذا الأجل الى الدولة الأجنبية بصفة معينة (انظر في ذلك جازر ١٩٥١ ن ٢٢٠) .

الفصل الرابع — في آثار التسليم

التسليم عمل تتعلق به مصالح أطراف ثلاثة : البلد الطالب ، والبلد المطلوب منه ، والشخص المسلم . وبما أن المفروض في بيان الآثار المترتبة على التسليم أن الطلب قد أجيب وتسلم الشخص فعلاً الى البلد الذي طلبه فيكون البلد المطلوب منه قد أتم مأموريته وأدى الخدمة التي طلبت منه . فيبقى بيان حقوق وواجبات

الدولة الطالبة أى حقوق وواجبات حكومة هذه الدولة وحقوق وواجبات السلطة القضائية بها .

لحق الحكومة التى طلبت التسليم وحصلت عليه هو تنفيذ الاتفاق بتوقيع العقوبة على الجانى أو محاكته . وواجبها هو مراعاة الحدود الموضومة صراحة أو ضمنا للتسليم . ولكن لما كان العقاب والمحاكمة هما من عمل القضاء كان من المتعين تدخل السلطة القضائية لتطبيق عقد التسليم . فهذا العقد الذى يطرح عليها لنظره يقيد فى الوقت نفسه اختصاصها .

من هذه الفكرة تستخلص القواعد الثلاثة الآتية :

(أولا) التسليم ينشأ عن اتفاق بين دولتين ، والشروط التى يتضمنها هذا الاتفاق تلزم ليس فقط الطرفين المتعاقدين أى الحكومتين اللتين تعاقدا على تسليم الجانى ، ولكنها تلزم أيضا السلطة القضائية التى تدعى للنظر فى محاكته أو فى التنفيذ عليه . ينتج عن ذلك أنه اذا كان من واجب السلطة القضائية تطبيق اتفاقات التسليم بما فيها من قيود وشروط فليس من سلطتها أن تقدر هذه الاتفاقات أو تراقبها أو تفسرها .

(ثانيا) ومن ثم فالشخص الذى سلم — سواء أكان تسليمه بناء على معاهدة أو بناء على عمل صادر بإرادة الحكومة التى لجأ الى أرضها — لاصفة له فى المعارضة فى التسليم الذى قبله هذه الحكومة . فان مجرد تسليمه الى سلطة البلد الطالب ينزول الحق فى محاكته دون أن يكون للحكمة أن تبحث فى قانونية أو صحة التسليم .

(ثالثا) الشخص المسلم لا تجوز محاكته حضوريا أو معاقبته فى البلد الذى طلب تسليمه إلا عن التهم أو بموجب الأحكام التى طلب وقبل التسليم من أجلها ، مالم تكن شروط المعاهدة التى عقدت بين الحكومتين تجيز للمحاكمة أو للمعاقبة عن وقائع أخرى . فانه لما كانت التسليم قد طلب وقبل بسبب واقعة معينة فالحكومة التى حصلت عليه قد تمهدت ضمنا بأن لا تحاكم أو تعاقب الشخص الذى تسلمته إلا عن هذه الواقعة فقط . فاننا حوكم المتهم أو عوقب عن جريمة أخرى سابقة

على التسليم أي كان نوع هذه الجريمة جازله أن يدفع بعدم قبول محاكمته أو معاقبته ويجب على القاضي أو عضو النيابة أن يقضى بعدم قبول الدعوى أو بإيقاف التنفيذ في الوقت الحاضر، وهذا لا يمنع الحكومة من أن تعارض في الأمر بالطريق السياسي. فالشخص المسلم يعتبر كأنه غائب عن البلد بالنسبة للوقائع السابقة على التسليم والتي لم يشملها هذا العقد (جاء ١٥١ و ٢٢١) .

٣٠ — وليان كيفية تطبيق هذه القواعد يجب النظر الى الشخص المسلم في حالات ثلاثة :

(١) فقد يجوز أن يكون الشخص المسلم قد قبل بعد القبض عليه في بلد أجنبي تسليمه إلى البلد الذي طلبه دون استيفاء إجراءات التسليم . ففي هذه الحالة من المقرر أن تنازل الشخص المسلم بضمير بمعنى تسليمه شخصه بمحض اختياره الى قضاء هذه الدولة ، والتسليم الاختياري يتضمن فكرة عدم وجود عقد تسليم وبالتالي عدم وجود القيود التي يستل طليها مادة مثل هذا العقد . فيعتبر الشخص المسلم في هذه الحالة كأنه عاد الى البلد بمحض إرادته ولا يكون له حق في الشكوى من عدم مراعاة الشروط التي تطبق في حالة التسليم .

(ب) وقد يجوز أن الشخص المسلم تسليماً صحيحاً قد قبل في أثناء التحقيق أو أمام المحكمة التي تنظر في قضيته أن يحاكم حضورياً من أجل جميع التهم المسندة إليه بدون تفرقه بين الوقائع الواردة في عقد التسليم وغيرها من الوقائع . ففي هذه الحالة تزول القيود الناتجة عن التسليم بإرادة المتهم .

(ج) أما إذا لم يقبل الشخص المسلم أن يحاكم حضورياً عن الجرائم الخارجية عن عقد التسليم ففي هذه الحالة يجب على المحاكم أن لا تحيد عن مبدأ تخصص التسليم . ولتطبيق هذا المبدأ لا يخلو الحال من أحد أمرين : فاما أن تكون القضية عند تسليم المتهم في ذور التحقيق ، وإما أن يكون التحقيق قد انتهى وأحيل المتهم على المحكمة لمحاكمته .

فإذا كانت القضية في دور التحقيق يسير المحقق في تحقيق جميع التهم المنسوبة للاثم ، ولكن يجب عليه فيما يتعلق بالجرمات الخارجة عن عقد التسليم أن يتتبع عن كل إجراء يستلزم اشتراك المتهمة اشتراكا إيجابيا ، فلا يسوغ له مثلا أن يستجوبه أو يواجهه بالتهمة الأخرى أو بالشهود . ولكن الى هنا يتهى أثر ذلك الاعتبار الصورى الذى بمقتضاه يعتبر الشخص المسلم ذاتيا بالنسبة للجرمات الخارجة عن التسليم ، إذ من التالى في تقدير قيمة هذا الاعتبار القول بأن فرار المتهمة له قوة إطفاف الدوى العمومية أو إطفاف التحقيق . وبناء عليه يجوز للمحقق بعد اتمام التحقيق أن يحيل الشخص المسلم على المحكمة المختصة لمحاكمته بشأن جميع الجرائم التى قامت عليها أدلة كافية بدون تمييز بينها .

وأما اذا كان المتهمة قد أحيل على المحكمة فليس لها كما قلنا أن تبحث في صحة التسليم بل يقتصر عملها على البحث فيما اذا كانت حكومة البلد الذى لجأ اليه المتهمة قد علمت وقت تسليمها إياه من المستندات المقدمة بالتهمة التى وجهت اليه والتى أحيل من أجلها على المحكمة . ذلك لأن المحكمة لا يجوز لها أن تحاكم المتهمة حضوريا عن جرائم ارتكبتها قبل التسليم وكانت تجهلها الدولة الطالبة . ولا يسوغ للقضاء بعد حصول التسليم أن ينتهز فرصة وجود المتهمة في أرضه ليقع عليه جزاء لم يكن منظره ببال الحكومة المطلوب منها إذ يجب أن لا ينسى أن الشخص المسلم لا يوجد في أرض البلد الطالب إلا بناء على شبه عقد بين الحكومتين (جاء ١٥١ و ٢٢٢) .

٣١ - ولكن يجوز لسلطات التحقيق كما يجوز لسلطات الحكم أن تصف الوقائع التى اتبني عليها التسليم بغير ما وصفت به في إجراءات التسليم بشرط أن لا تسند للاثمة تهمة جديدة وأن لا تضيف وقائع جديدة على الوقائع التى بنى عليها التسليم ، لأنه ليس في تغيير الوصف مخالفة للاتفاق السياسى ، فان الدولة التى لجأ اليها المتهمة قد سلمته وهى عالمة بالوقائع التى كانت منسوبة اليه ، وهذه الوقائع بصرف النظر عن الوصف القانونى الذى أعطى لها بصفة مؤقتة كأن لها من الخطورة في نظرها ما جعلها توافق على تسليمه . فالذا سلم شخص من أجل جريمة قتل ثم تبين من

التحقيق والمرافعة أن الواقعة ضرب أقصى إلى موت، أو سلم لاثامه بارتكاب جناية تامة وظهر من التحقيق أنه لم يرتكب إلا شروعا في جناية، أو سلم كفاعل أصل لجناية قتل وتبين أنه مجرد شريك، فلا يكون القضاة مقيدين بالوصف الذي اعتبر في اجراءات التسليم بل يجوز لهم تغيير هذا الوصف والحكم على المتهم بالوصف الذي ظهر من التحقيق والمرافعة (جاءد ١٢٢ ن ٢٢٢) .

الفصل الخامس - في التعليمات الخاصة بالتسليم والمعاهدات التي أبرمتها الحكومة المصرية بشأنه

٣٢ - تعليمات النياية - تقضى التعليمات الصادرة من النائب العمومى للنيابات بشأن تسليم المجرمين بما يأتى :

ترأى أحكام الوفاق المبرم بين حكومتى مصر والسودان والمصتق عليه من مجلس النظر بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ في المسائل الخاصة بتبادل تسليم مرتكبي الجرائم الممارسين وتنفيذ بعض الأحكام المصرية في السودان (مادة ٦٥٢ من التعليمات العامة للنيابات - أنظر ترجمة هذا الوفاق فيما على بالعدد ٣٥) .

إذا أريد ضبط أو استحضار شخص مقيم في إحدى الجهات التابعة للجمهورية التركية فيجب أن ترسل النيابة المختصة الى مكتب النائب العمومى صورة الحكم أو أمر القبض الصادر على المطلوب إحضاره لكي يتخذ اللازم لاحضار ذلك الشخص (مادة ٦٧٦) .

يجوز القبض على رعايا الحكومة المصرية إذا هم بواحد بلاد فرنسا أو سويسرا بشرط أن تكون التهم الموجهة اليهم من الجرائم العادية (أى غير السياسية)، ويقدم طلب القبض من الحكومة المصرية مرفقا بأوامر القبض وصور القضايا المختصة بها، ويكون إرسال أوامر القبض وصور القضايا لوزارة الخارجية بواسطة مكتب النائب العمومى (مادة ٦٧٧) .

إذا طُلِبَت إحدى الحكومات ضبط متهم مقيم في مصر فتتبع تعليمات وزارة الحفائية الخاصة بذلك (مادة ٦٧٨ — أنظر هذه التعليمات بالعدد التالي)

يتبع في تنفيذ أحكام المحاكم الثمانية على المتهمين الموجودين في القطر المصري الطريقة التي وأنها وزارة الحفائية والموصفة بنشور النائب العمومي رقم ٣٨ لسنة ١٩١٤ (مادة ٦٧٩ — أنظر رأى الحفائية هنا فيما يلي بالعدد ٣٤) .

يتبع في شأن تسليم المجرمين الخارجين من مصر الى فلسطين أو من فلسطين الى مصر الاتفاق المؤقت بين حكومتى مصر وفلسطين (مادة ٦٨٠ — أنظر هذا الاتفاق فيما يلي بالعدد ٣٦) .

٣٣ — تعليمات نظارة الحفائية — وضعت نظارة الحفائية في سنة ١٩٠١ تعليمات عن ضبط المتهمين اداريا وتسليمهم الى الحكومات التي طلبتهم وبلغت هذه التعليمات الى النيابات بالملشور الجنائى رقم ٨ المؤرخ في ٢ مارس سنة ١٩٠١ وهذا نصها :

إن الحاكم والموظفين المنوط بهم التحقيقات الجنائية يستمدون سلطتهم من القوانين والأوامر العالية وبما أن القوانين العفويات هي محلة لا تكميل وزحمود البلاد التي صدرت فيها فالسلطة التنفيذية المختصة بالنظر في مسائل الجنائيات والجنح هي محاكم البلاد التي وقعت هذه الجنائيات والجنح فيها وليس محاكم البلاد التي يقع فيها التعمون مالم يخض القانون بملامحه ولم يرد في القوانين المصرية نص بخول الحاكم أو الموظفين المنوط بهم التحقيقات الجنائية حق الحكم في الجنائيات والجنح التي تحدث في الخارج عند وجود قاطنين في القطر المصري أو على الأقل في الأحوال الخصوصية المذكورة في المواد ٥ و ٦ و ٧ من قانون تحقيق الجنائيات القترنسرائى والمواد ٤ و ٥ و ٦ من قانون العفويات الايطالى .

فبما حل ما يتقدم وبما هذا الظروف المذكورة في القوانين الخصوصية لا يمكن أن ينسبط في القطر المصري شخص يشبه في جنائيه أو جنحة ارتكبها في الخارج إلا بطريقة ادارية ويكون التعمد من منيله ارساله الى المحكمة ذات الاختصاص في الخارج أو بإجراء أخرى تسليمه الى الحكومات ذات الشأن .

وضبط التهم اداريا يكون في ثلاث أحوال :

- ١ — اذا كان التهم أجنبيا متصا بالاحتيازات الدولية .
- ٢ — اذا كان من رعايا الدولة الثانية .
- ٣ — اذا كان أجنبيا غير متص بالاحتيازات دولية .

المادة الأولى — اذا كان المقيم أجنبياً متحداً بالامتيازات الدولية فلا يمكن ضبطه إلا بناء على طلب التفصل الناتج حوله وفي هذه الحالة تقتصر المادة الجارية وهي أن لا يطلب من التفصيل بيان أسباب الطلب بل يعلم المقيم اليه ويحفظ الاصل الا لازم منه .

المادة الثانية — تسليم الزميا بالمعتقلين بناء على طلب الباب العالي غير مبني على القانون الحالي ولا في القرارات لكن هذه المسألة دقيقة جداً نظراً لسيادة الباب العالي على مصر وقد كانت الحكومة المصرية تخصص هذه الطلبات كلاً على حدة وتقرر الاجراءات الا لازم اتباعها والفتايات المطلوبة غير أنه اذا كان القصد اتباع طلبات عومية في هذا الشأن فيزم السبل بالقواعد الآتية وهي مبنية على القواعد المتبعة وعلى النصوص الواردة في أغلب المعاهدات بين الدول الأوروبية عن تسليم المجرمين :

١ — ترسل الحكومة طلباً كالجاري بواسطة المصلحة السنية أو الى نظارة الداخلية رأساً ويمكن في الأحوال المستعجلة ارسال الطلب الى محافظة الاسكندرية أو محافظة عموم القنال وهذه المحافظات تتخاذ الاجراءات لضبط المجرمين وإخطار نظارة الداخلية حالاً .

٢ — يمكن تسليم المجرمين في الظروف الآتية :

(أ) بناء على أمر بسجن المجرمين صادر من حكومة الجهة التي ارتكب القنب فيها ويؤم أن يكون هذا القنب بنتيجة بحسب أحكام قانون الجلاء التي ارتكب فيها وبحسب قانون العقوبات المصري .

(ب) بناء على حكم (غيابي أو حضوري) بالإعدام أو بالسجن لمدة سنة على الأقل في حوادث جنائيات ويصح توفيق في دائرة المحكمة التي صدر الحكم منها بشرط أن يكون مقاب هذه الجنائيات والجاني بموجب القانون المصري بالإعدام أو بالسجن لمدة لا يكون أخصاً من سنة .

٣ — اذا كان طلب التسليم مبني على أمر بسجن المقيم فعل السلطة التي ترسل الطلب أن ترفق به الأوراق التي يستدل منها على وجود قرائن أحوال على أن القنب وقع من المقيم فعلاً — فإذا كان الطلب مبني على حكم فعل السلطة التي ترسل الطلب أن ترفقه بصورة الحكم حقيقياً وبالاستعدادات التي يثبت منها أن المحكوم عليه قد دعي بحضوراً أمام المحكمة والدافعة من نفسه .

٤ — لا يمكن تسليم المقيم في الظروف الآتية :

(أ) اذا كان قد سقط الحق بإقامة الدعوى أو بتفويض الحكم بسبب مضي المدة المقررة حسب أحكام القانون المصري .

(ب) اذا كان تحت التحقيق أمام الحاكم المصرية أو كان في أحد السجون المصرية لاستنفاء حكم صادر عليه وذلك فقط مدة التحقيق أو السجن .

(ج) اذا كان مصرياً .

(د) في مسائل الجنائيات والجاني السياسية .

٥ — عند ضبط الشخص المطلوب تسليمه ويستوجب حلاً من التهم الموجهة اليه وعن الاجراءات التي اتخذت منه فإذا ظهر أن جميع الشروط اللازمة لتسليمه لم تتوفر يصح الارجاع عنه ويؤم احتياطاً أن يكون الاستجواب في حضور أحد حضرات أعضاء النيابة التي عليه أن يحضر محضراً به .

٦ — يمكن ضبط الشخص المطلوب تسليمه ضبطاً مؤقتاً بناءً على إخطار يرد من مدور الحكم بسببه أو من مدور حكم عليه في الأحوال المنصوص عنها أعلاه ولو كان الانحطار تخريباً وعند وصول الأوراق الخاتمة بطلب التسليم يصير لحسبها بالطرق الاحتياطية فإذا لم ترد هذه الأوراق في مدة شهر يفرج من الشخص.

المادة الثالثة — إذا طلب تسليم أشخاص غير تابعين لدولة لها مصادفات مع الباب الثاني فيغير النظر في مسألة كل منهم على حثبها طبقاً لقواعد المقررة أعلاه ومثل هذه الأحوال تدرجها .

٣٤ — وكهت نظارة الحقانية الى الداخلية بشأن ما يتبع في تنفيذ أحكام المحاكم الثمانية على الثنائين الموجودين في القطر المصري وبلغ تأهبها الى التيات بالمشور رقم ٣٨ لسنة ١٩١٤ وهذا نصه :

رقد على مكاتب الداخلية نكرة ١٢٥ ضبط الرقية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٢ ونكرة ١٣٣ ضبط الرقية ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ قيد بأنه ما دامت الحكومة الثمانية قامت مراراً بتخفيض أحكام صادرة من محاكم مصرية على أشخاص موجودين في البلاد الثمانية لم يربأ على مبدأ التبادل بين الحكومات من هذا القليل ولحق قيام الحكومة المصرية أيضاً بتخفيض بعض أحكام صادرة من المحاكم الثمانية على أشخاص موجودين بالقطر المصري توافق هذه النظارة — تأييداً لما حصل الاتفاق عليه مع صلوفاً شفهياً — على أن يرفع في تنفيذ أحكام المحاكم الثمانية على الأشخاص الموجودين بالقطر المصري الى القادة السابق تقريرها من قبل هذه النظارة (بشأن ضبط المجرمين وتسليمهم إدارياً الى الحكومات التابعة لهم اليها) والمجلة للداخلية بمطاب فرضاوى العبارة نكرة ١٧٥ في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ويستثنى من الشروط المقررة في القواعد المذكورة الشرط القاضي بأن العقوبة المحكوم بها لا تفل من الحبس سنة وبأن أقصى العقوبة المقررة لجرمته في القانون المصري لا يكون أقل من الحبس سنة أيضاً . وبناءً عليه إذا توفرت جميع الشروط المنصوص عليها في القواعد المذكورة (مع خضاعة ما استثنى هنا) جاز لنظارة الداخلية ضبط المحكوم عليه وإرساله الى الحكومة الثمانية لتنفيذ عليه بمرتبها بدلاً من تحمل إجراءات وتفتات التنفيذ عليه بالقطر المصري إلا اذا كانت العقوبة المحكوم بها أقل من خمسة شهور ما في هذه الحالة يجوز لنظارة الداخلية أن توافق على التنفيذ في القطر المصري بدلاً من إرسال المحكوم عليه الى الحكومة الثمانية .

٣٥ — الوفاق المصري السوداني — عقد وفاق بين حكومتى مصر والسودان بشأن تبادل إعلان الأوراق القضائية وتسليم مرتكبي الجرائم الممارسين أو تنفيذاً لأحكام صادرة عليهم وصلى على هذا الوفاق من مجلس النظارة في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ وهذه ترجمته :

أولاً — الاعلانات

١ — سمح لكل من الحكومتين مديتها بإجراء إعلان طلبات الخضور بابق الأوراق القضائية التي ترساها إحداها للآخرى لهذا الغرض .

- ٢ — كل ورقة ترسل للاعلان تكون من نسختين اذا تسردك وتصح بكافة ما لدى الحكومة الطالبة من البيانات التي من شأنها أن تبين بقدرة الامكان اهل الموجود به الشخص المقتضى اطلاق الورقة عليه .
- ٣ — الأوراق المدة للاعلان في السودان ترسل بواسطة نقابة الحفانية لمعوب حكومة السودان بالقاهرة وهو يقوم بإجراء اللازم لاعلاها على الطريقة التي يقررها الحاكم العام .
- ٤ — الأوراق المدة للاعلان في مصر ترسل بواسطة معوب حكومة السودان الى نقابة الحفانية وهو يقوم بإجراء اللازم لاعلاها بالطريقة الادارية .
- ٥ — الحكومة المطلوب منها اعلان ورقة تا ترسل للحكومة الأخرى بالطرق المبينة في مادتي ٣ و ٤ في أقرب وقت على اجراء هذا الاعلان شهادة مصدقة عليها رسميا بالمكان والزمان اللذين حصل فيها الاعلان وطريقة حصوله وتصادق هذه الشهادة احدى النسخين ان كانت هذه الورقة من نسختين واذا رأى تمثيل اجراء الاعلان يرسل إشمار ذلك بنفس الطرق المحكي فيها .

ثانياً — في تسليم مرتكبي الجرائم الماديين

- ٦ — سمح كل من الحكومتين ميدانياً بأن تسلم بناء على طلب الأخرى :
(أ) كل من وجدت أسباب يحمل على التظن بأنه ارتكب جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص محاكم الحكومة الطالبة والمطالب عليها بقوة الجلس للثقة بجهود على الأقل أو بقوة أخرى أشد منها بشرط أن يكون صدر أمر بسجنه بسبب هذه الجريمة .
(ب) كل من هرب من المسجونين في أحد سجون الحكومة الطالبة لغربة صادرة عليه بقتضى القانون وتنبأ لأرض الحكومة الأخرى .
- ٧ — تسلم حكومة السودان أيما بناء على طلب الحكومة المصرية وبالشروط المبينة به :
كل شخص محكوم عليه بغربة الجلس لمدة سنة بجهود على الأقل أو بغربة أخرى أشد منها بقتضى حكم صادر من المحاكم المصرية خاضع للشروط اللازمة المقررة بالمادة الخامسة عشرة من هذا القانون .
- ٨ — اذا كانت الحكومة المصرية هي الطالبة للتسليم فيكون اجراء الطلب عادة بمرقة نقابة الحفانية ويرسل لمعوب حكومة السودان في القاهرة وهو ياتر ما يلزم لتنفيذها بالكتابة المقررة بمرقة الحاكم العام .
- ٩ — الطلبات التي تكون من حكومة السودان ترسل بواسطة مندوبها بالقاهرة الى نقابة الحفانية وهي تتخذ بالاتفاق مع نقابة الداخلية الاجراءات اللازمة لتنفيذها .
- ١٠ — طلبات التسليم لا تحصل ميدانياً فيطلق بالأشخاص الذين لم في النظر المصري حق المعاملة بقتضى الامتيازات على أن يجوز للحكومة المصرية أن تطلب أن تصرح بتسليم شخص من تشملهم هذه الامتيازات بسد الحصول على قبول من السلطة القضائية المختصة ولكن ليس لحكومة السودان أن تطلب الحكومة المصرية بالحصول على هذا القبول .

١١ — طلبات التسليم بقتضى حكم صادر من المحاكم المصرية لا تحصل إلا :

(أ) اذا اتضح من الحكم أن العقوبة التي بها محضو المقيم أو في غيره .

(ب) إذا ثبت في حالة صدور الحكم غيابيا أن المتهم حذر مرة على الأقل أمام المحكمة أو القاضي المقتضى أو يكون حصل لصلته في النظر المصري بالمصري القادة عليه بواسطة اعلان طلب الحضور اليه مخصصا أو بطريقة أخرى أو كان الحكم أغلظ اليه مخصصا في الوقت المناسب الذي يمكن فيه من تقديم مصادرة أو استئنافه .

١٢ — يصحب طلب التسليم بكافة ما يمكن من البيانات التي توصل الى معرفة نفس الشخص المطلوب تسليمه وتعيين محل وجوده بقدر الامكان .

١٣ — يصحب ذلك الطلب أيضا بالمستندات القوية والأوراق الآتية :

(أ) عند ما يكون الطلب مبنيا على أمر بالسجن : أصل هذا الأمر أو صورة منه معلق عليها بملابقتها للأصل وصورة طبق الأصل من محضر البليس وشهادة الشهود التي أقيمت أمام القاضي المقتضى إذا كان الطلب من قبل الحكومة المصرية أو من إبداعات التحقيق التي حصلت أمام القاضي الذي أمر بالهككة إذا كان الطلب من قبل حكومة السودان .

(ب) عند ما يكون الفرض من الطلب الحصول على تسليم مسجون هرب : صورة طبق الأصل من الورقة المثبتة لسجن المسجون أو من الورقة المثبتة رسميا لهربه .

(ج) عند ما يحسبكون الطلب مبنيا على حكم صادر من المحاكم المصرية : صورة طبق الأصل من الحكم أو من الأمر الصادر به عليه وقبادة من نظارة الخفانية دالة على أن الحكم أصبح واجب التنفيذ وعند ما يكون الحكم غيابيا : صورة من المستند المثبت رسميا لاستيفاء الشروط المقررة بالمادة ١١ .

١٤ — تتوزع كل من الحكومتين قواعد الاجراءات الواجب اتباعها بشأن طلبات التسليم التي ترسل اليها وينص في هذه القواعد من القبض على من يطلب تسليمه واستجوابه من الدعوى يوجه عام ومن مخصصه يوجه خاص وينص فيها كذلك عن السلطة التي يكون من اختصاصها تقصير إطلاق طلب التسليم على هذا الوثائق من عدمه .

١٥ — لكل شخص مطلوب تسليمه أن يثبت أمام السلطة المختصة بخص الطلب أنه كان غير موجود في أرض الحكومة المطالبة تسليمه وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة اليه متى كان طلب التسليم مبنيا على أمر بالسجن أو على حكم صادر في فيه أو وقت صدور الحكم القبول بصدوره في مواجهته أو في الوقت الذي يهروب فيه من السجن على حسب الأحوال .

١٦ — وفي كافة الأحوال التي يكون فيها الفرض من الطلب تسليم الشخص لهككة إذا كانت محاكم الحكومة المطلوب منها ذلك خصصة بنظر الجريمة المنسوبة لهذا الشخص فعليه الحكومة أن تتخذ اجالة محاكمه على محاكمها هي دلا من الصريح بقليه .

١٧ — إذا تفرقت طلب أن تعلم به الأوراق والمستندات القوية اللازمة بمقتضى هذا الوثائق فيجوز القبض مؤقتا على الشخص المطلوب تسليمه إذا رأت ذلك الحكومة المطلوب منها التسليم حتى تصالها الأوراق والمستندات اللازمة التي ينبغي أن ترسل في أقرب وقت ممكن .

١٨ — للدينين في كل من الحكومتين أن يأمرها بإتقاء القبض على الأشخاص الموحدين في ذاتة اختصاصهم متى وصلهم أخبار يرقى بها دالة على أنهم هاربون من الحكومة الأخرى ومنى اتضح من هذه

الأخبار تسبب أنهم هربوا من أحد مجرمي الحكومة المذكورة أو أنه هناك أمرا بالسجن صدر أو مل وشك للصدر عليهم وفي كل الأحوال التي يبرز فيها القبض بموجب أحكام هذه المادة يجب على المدير أن يظهر حكومته بذلك فوراً .

١٩ - كلما رأى مدير في كل من الحكومتين أسباباً تجعله على الظن بأن شخصا من الأشخاص الذين يجوز طلب تسليمهم يقتضى أحكام هذا الوراق هرب من دائرة اختصاصه إلى الحكومة الأخرى جاز له أن يرسل مباشرة إنذاراً بذلك المدير إليهم تلك الحكومة التي يظن أن الملاحق توجه إليه وللمدير التي يصله هذا الإنذار أن يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة طبقاً لأحكام المادة السابقة وعلى كل حال يجب على المديرين المذكورين أن يظهر فوراً حكومتهما بما اتخذه من الإجراءات .

(ثالثاً) في تنفيذ الأحكام المصرية في السودان

٢٠ - حكومة السودان تنفذ بنفسها في السودان بناء على طلب الحكومة المصرية الأحكام الصادرة من المحاكم المصرية بغض النظر لمدّة تقل من ستة شهور في الأحوال التي لو زادت القوة فيها من ستة شهور لكانت الحكومة المصرية الحق طبقاً لأحكام القسم الثاني من هذا الوراق في طلب تسليم مرتكب الجريمة لها يقتضى الحكم الصادر متى تنقضي في حقه الأحوال بقدر الامكان نفس الإجراءات المقررة في القسم الثاني المتروكة .

(رابعاً) أحكام متفرقة

٢١ - تدفع كل من الحكومتين للأخرى بناء على طلبها كافة المصاريف التي أوقعت فضلاً عن تنفيذ طلبات التسليم المقدمة لهذه الحكومة الأخرى أو لإعلان الأوراق المرسلة إليها .

وكذلك تدفع الحكومة المصرية إلى حكومة السودان بناء على طلبها المصاريف المترتبة على تنفيذ الأحكام المصرية في السودان طبقاً لأحكام المادة العشرين .

٢٢ - إذا أرسلت أوراق إحدى الحكومتين بقصد إعلانها على ذمة الأفراد فالحكومة المذكورة أن تتخذ لإجراء الإعلان دفع مصاريف مناسبة زيادة على رسوم الإعلان .

٢٣ - تصدر حكومة السودان في أقرب وقت ممكن الأحكام القانونية اللازمة لتنفيذ هذا الوراق .

٢٤ - لا يعتبر هذا الوراق مخالفاً لأحكام مادة ٦ - (٢) من القانون المتعلق بالأحكام المصرية لسنة ١٩٠١

٢٥ - لجنة (مدير) المسجلة في هذا الوراق تشمل (المحافظ) ومن يتولى الإدارة .

صدق على هذا الوراق من مجلس النظار في جلسته المتعقبة يوم السبت ١٧ مايو سنة ١٩٠٢

٣٦ - الاتفاق المؤقت بين مصر وفلسطين - أبرز اتفاق مؤقت

بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بشأن تسليم المجرمين ونص على العمل به ابتداء من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ وهذا نصه :

نظرا لما تتيحه حكومتا مصر و فلسطين من ضرورة عقد اتفاق موقت بينهما ينظم به تسليم المجرمين ويحقق أداء العدل على وجه أصح ، فقد اتفق الموصنان فيه بما لها من السلطة العامة المختصة لكل منهما من حكومة على الأحكام الآتية :

١ — تتمتع الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بموجب هذا الاتفاق بأن تسلم كل منهما الأخرى المجرمين الممارين وذلك بحسب القواعد والشروط المبينة به .

٢ — تتمتع كل من الحكومتين بأن تسلم بناء على طلب الحكومة الأخرى :

(أ) الأشخاص الذين صدرت عنهم أمر بالقبض لجريرة (غير الجرائم السياسية) من الجرائم الداخلة في اختصاص محاكم الحكومة الطالبة للتسليم والمطالبة عليها بالحبس لمدة سنة على الأقل أو ببقية أشد .

(ب) الأشخاص الذين حكمت عليهم محاكم الحكومة الطالبة للتسليم ببقية الحبس لمدة سنة على الأقل أو ببقية أخرى أشد منها لجريرة غير الجرائم السياسية بشرط أن لا يكون الحكم قد نفذ بمقامه ولا يعتبر الحكم القى بصدور في غيبة المتهم في جنة أو بجنابة محاكم بقرية ، غير أن المحكوم عليه على هذا الوجه يعطى كلتم .

٣ — لا يبرى هذا الاتفاق إلا على الأشخاص الذين يكونون يحتضن القوانين المعمول بها في مصر خاضعين فيها لقضاء إحدى المحاكم المصرية المبادئ وعلى ذلك لا يجوز لحكومة مصر ولا لحكومة فلسطين أن تطلب تسليم شخص غير خاضع لقضاء هذه المحاكم ولا أن تطلب بالمراقبة على تسليمه .

٤ — تكون طرقات تسليم المجرمين الممارين من وزير الحفانية إذا كانت صادرة من الحكومة المصرية ومن المتعوب السامي لحكومة فلسطين إذا كانت صادرة من هذه الحكومة .

٥ — (أولا) بحسب طلب تسليم المجرم الممارين جميع ما يتيسر من البيانات التي يحسكون من شأنها إثبات شخصية من يطلب تسليمه وتعيين محل وجوده .

(ثانيا) وبحسب أيضا مثل هذا الطلب بالمستندات الآتية :

(أ) عند ما يكون الطلب مبينا على أمر بالقبض ، أصل هذا الأمر أو صورة منه مصدق عليها بأنها طبق للاصل وكذلك صورة مصدق عليها من عبارات الشهود التي أقيمت أمام القاضي أو أي شخص كتمسك بالتحقيق أو من المخاض أو من أي دليل آخرى عليه الإتهام .

وإذا كان الحكم صادرا في غيبة المتهم في جنة أو بجنابة وجب أيضا أن يحسب الطلب بصورة مصدق عليها من الحكم أو أمر التضيذ الصادر بناء على هذا الحكم .

(ب) عند ما يكون الطلب مبينا على حكم صادري مواجعة المتهم ، صورة مصدق عليها من الحكم أو أمر التضيذ الصادر بناء عليه وشهادة من وزارة الحفانية أو أي سلطة أخرى عاجزة لها في القطر الصادر منه الطلب ، دالة على أن الحكم أصبح واجب التنفيذ .

٦ — لكل من الحكومتين المصاقتين السلطة العامة في البت فيما إذا كان هناك وجه لقبول الطلب الصادر من الحكومة الأخرى بتسليم مجرم هارب بناء على أحكام هذا الاتفاق وينوب الحكم بذلك السلطة القضائية أو أية سلطة أخرى يكون ذلك من اختصاصها بناء على القوانين السارية في القطر صاحب الشأن .

٧ - لا ترخص السلطة المختصة بالفصل في طلب التسليم المجرم الماروب إلا متى ثبت لديها :

(أ) عدم ما يكون الطلب مبنيًا على أمر بالقبض ، أن الأدلة المقدمة كافية لمحاكمة التهم .

(ب) عدم ما يكون التسليم مبنيًا على حكم ، أن الأدلة كافية لتمرير الحكم الصادر .

(ج) أن لا تكون الجريمة المنسوبة لهم أو التي حكم عليهم من أجلها في جميع الأحوال من الجرائم

السياسية وأن لا تكون الغاية من طلب التسليم هي محاكمة المجرم الماروب أو توقيع العقوبة

عليه من أجل جريمة سياسية .

٨ - في تطبيق هذا الاتفاق لا تعد الجرائم الآتية ذكرها جرائم سياسية :

(أ) جرائم الاعتداء والتهب والسرقة باكره سواء وقعت هذه الجرائم من شخص واحد أو أكثر

وسواء ارتكبت ضد أفراد الناس وأملأهم أو ضد السلطات المحلية أو ضد السكان

المحدية ويغطا من طرق المواصلات والقتل .

(ب) كل تعد على شخص جلالة ملك مصر أو شخص المتدوب السابق لخدمة جلالة ملك

بريطانيا في قطلين .

٩ - إذا تقدم طلب تسليم مجرم هارب وكانت محاكم البلد المتقدم إليه الطلب مختصة بنظر الجريمة

المنسوبة لهذا المجرم الماروب فينبوز لحكومة هذا البلد اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمة أمام محاكمها بدلا

من قبول طلب التسليم فإذا لم يحاكم المجرم في خلال الثلاثة الأشهر التالية لورود طلب التسليم فينبين على

الحكومة صاحبة الشأن أن تسلمه متى توفرت الشروط الأخرى المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

١٠ - لا يجوز إقامة الدعوى أمام محاكم البلد الذي سلم إليه شخص بناء على أحكام هذا الاتفاق

من أجل جريمة ارتكبت قبل تسليمه غير الجريمة أو الجرائم التي يمكن اثباتها بالوقائع التي حصل التسليم بناء

عليها وذلك ما لم يتبع لذلك الشخص قبل محاكمته فرصة العودة إلى القطر الذي سلمه .

١١ - تدفع كل من الحكومتين الأخرى بناء على طلبا جميع المصاريف المترتبة على تنفيذ طلبات

التسليم التي تقدمها إليها .

يجرى العمل بهذا الاتفاق الموقت ابتداء من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ويستأنس معه فيما بعد باتفاق

نهائى بين الحكومتين .

٣٧ - المعاهدة المصرية العراقية - عقدت معاهدة بين مصر

والعراق في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣١ بشأن تسليم المجرمين هذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

نظرا لرفتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين المتأخرين من وجه العدالة الذين يهربون من بلاد مصر

إلى العراق أو من بلاد العراق إلى مصر .

قد جئنا متفقين على ما يلي :

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

حضرة صاحب المال عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية .

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

حضرة صاحب القولة نوري السيد باشا رئيس وزراء العراق .

الذين يبد أن قدم كل منهما أوراق تفرغه وتثبت مصدا وطاقتها لأصول المرمسة قد اتخفا على ما يأتي :

المادة الأولى — يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يقوم كل من جانب بتسليم الطرف الأخرى شخص منهم أو محكوم عليه بصفته قاعلا أصليا أو شريكا في جريمة ارتكبت في العراق ووجد في مصر أو منهم أو محكوم عليه بصفته قاعلا أصليا أو شريكا في جريمة ارتكبت في مصر ووجد في العراق . وذلك طبقا لشروط المنصوص عليها في هذه الماهدة .

وبمقتضى تطبيق هذه الماهدة على الأشخاص الذين وهم في مصر — أو الذين لو كانوا فيها — يكونون خاضعين لقضاء إحدى الحاكم المصرية الجنائية الشامل .

المادة الثانية — لايسمح بالتسليم ما لم يكن الشخص المطلوب تسليمه متبعا في جريمة (أو مدانا ومحكوما عليه بالحبس لمدة سنة واحدة أو بقوبة أشد من ذلك من جريمة) ساقط عليها بموجب قوانين كلا الدولتين بالحبس لمدة سنة واحدة أو بقوبة أشد من ذلك .

المادة الثالثة — لايجوز تسليم الشخص الذي تم تسليمه إلا من الجريمة التي قدم طلب التسليم من أجلها أو من الأفعال التي لها علاقة بتلك الجريمة ولم تظهر إلا بعد إبراء التسليم .

فإذا حكم ببراءته من تلك التهم فيجب أن لا يقبس عليه أو يحاكم من أية جريمة أخرى إلا إذا كان قد ارتكب تلك الجريمة بعد التسليم في القطر الذي سلم إليه أو إذا كان قد اتهمت له أولا فرصة وتسهيلات مفضولة لأجل العودة إلى القطر الذي سلمه فلم يستغنى عنها .

المادة الرابعة — لايسمح بالتسليم إذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد سبق محاكمته من الجريمة التي طلب تسليمه من أجلها فري أو حوكم أو كان باتيا تحت المراقبة في القطر الذي قدم إليه طلب التسليم . فإذا كان الشخص المذكور قيد التحقيق أو العقاب في القطر الذي قدم إليه الطلب من أية جريمة أخرى فيؤجل تسليمه حتى تنتهي المراقبة وتتخذ العقوبة المحكوم عليه بها تمامها .

المادة الخامسة — لايسمح بالتسليم إذا اكتسب الشخص بعد ارتكابه الجريمة أو الشروع في الإجراءات الجنائية فيها أو إدانته بنبينا حتى الاعفاء من الإجراءات أو من العقوبة بمقتضى أحكام منى المدة في قوانين القطر الذي يطلب التسليم أو القطر الذي قدم إليه الطلب .

المادة السادسة — لايسمح بالتسليم من أجل جريمة سياسية أو من أجل غسل متهمة بجرية في نظر القوانين العسكرية فقط . فلذا تبين لطلات إليه التي طلب التسليم إليه أن الجريمة ذات صفة سياسية

أرأن طلب التسليم قد قدم فلا بد من محاكمة المتهم أو ساقته عن جرمه سياسية فيجب أن يطلب إلى السلطات القطرية التي يطلب التسليم أن تقدم لإيضاحاته من ذلك وأن يسلط جميع المعلومات اللازمة .

ولا تعتبر الجرائم الآتية جرائم سياسية :

(١) جرائم العنف أو قطع الطريق أو السرقة بإكراه سواء ارتكبها شخص واحد أو جماعة ضد الأفراد أو ضد ملكهم الخاص أو ضد السلطات المحلية أو السلك الحديدي أو غيرها من وسائل النقل والمواصلات .

(ب) كل ضد على شخص حاضرة صاحب الجلالة ملك مصر أو حاضرة صاحب الجلالة ملك العراق أو على شخص أي فرد من أفراد أسرتهما .

المادة السابعة — غير أنه لا يجوز التسليم في حالة ما إذا كان الشخص أحد رعايا الدولة المطلوب منها التسليم .

المادة الثامنة — تقدم طلبات التسليم بالطرق السياسية المرحمة بين الطرفين المتعاقدين .

المادة التاسعة — يجب أن يكون طلب التسليم مصحوبا بالوثائق التالية .

(٢) عند ما يكون طلب التسليم خاصا بشخص لم يهاكم بعد يرفق الطلب بأمر قبض صادر من سلطة مختصة مبين فيه نوع الجريمة ، وبصورة رسمية من شهادة الشهود أو الأقوال المسبوقة بحلف الجين صدق عليها من السلطة القضائية التي تولت تحقيق التهمة .

(ب) عند ما يكون طلب التسليم خاصا بشخص حكم عليه غيابيا يرفق الطلب بصورة من الحكم أو أمر تنفيذ الحكم وبصورة من شهادة الشهود أو الأقوال المسبوقة بحلف الجين صدق عليها بالطريقة السابقة .

(ج) عند ما يكون طلب التسليم عاما بشخص حكم عليه حكما حضوريا يرفق الطلب بصورة من الحكم أو أمر تنفيذ الحكم وشهادة من السلطة القضائية المختصة بأن الحكم واجب التنفيذ .

المادة العاشرة — يجب أن يكون طلب التسليم علانية على ما تقدم مصحوبا في جميع الأحوال ببيان يجرى على أدنى تفصيل يمكن من شخصية المتهم أو المحكوم عليه وأوصافه وبصورة من نص المادة القانونية التي ينطبق عليها الاتهام أو الإدانة على حسب الأحوال .

المادة الحادية عشرة — على الطرف الذي يطلب إليه تسليم شخص ما أن يتجمع من البيانات أولا ما يقتضيه بأن الجريمة هي من الجرائم التي تجبل التسليم واجبا بمقتضى أحكام هذه المعاهدة فإذا انتع بذلك فعليه أن يتصدر أمرا بالقبض على ذلك الشخص . ثم يتصدر أمرا بالتسليم إذا انتع .

(١) بأن هناك أدلة كافية تبرر محاكمته عن الجريمة وذلك إذا كان الشخص لم يهاكم بعد أو صدر عليه الحكم غيابيا .

(ب) بأنه هو نفس الشخص المحكوم عليه حقيقة وذلك إذا كان قد صدر عليه حكم حضوري .

المادة الثانية عشرة — على سلطات البلاد التي تلم إليها الطلب أن تستدرك دليل إثبات شهادة الشهود المسبوقة بحلف الجين أو أقوال الشهود الأعزدة في بلاد الطرف الآخر أو صور تلك الشهادات أو الأقوال

وكذلك أوامر القبض والأحكام الصادرة فيها أو صور هذه الأوامر والأحكام والشهادات أو الوثائق القضائية الدالة على صدور الحكم بالإدانة يشترط أن تكون قد اكتسبت صفة رسمية على الوجه الآتي :

(أ) أمر القبض يجب أن يكون موثقاً عليه من أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو من أحد القضاة أو من النيابة الصومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر — أما الصورة فيجب أن يتم الصديق على مطابقتها للأصل تحت يد أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو أحد القضاة أو من النيابة الصومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر .

(ب) شهادة الشهود أو أقوالهم أو صورها يجب أن تكون مصدقاً عليها تحت يد أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو أحد القضاة أو النيابة الصومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر بأنها نسخ أصلية لشهادة الشهود أو الأقوال المذكورة أو بأنها صور صحيحة لها حسب الأحوال .

(ج) الشهادة أو الوثيقة القضائية الدالة على صدور الحكم بالإدانة يجب أن تكون مصدقاً عليها تحت يد أحد الحكام (أي القضاة بالعراق) أو أحد القضاة أو النيابة للصومية أو أحد الضباط التابعين لبلاد الطرف الآخر .

وعلى كل حال يجب أن تحمل الصفة الرسمية لأمر القبض أو شهادة الشهود أو أقوالهم أو الصورة أو الشهادات أو الوثائق القضائية إما يمين شاهد من الشهود وإما بخطها بالتمم الرسمي لوزير الداخلية أو أي موظف آخر من بلاد الطرف الثاني وإما بأية وسيلة أخرى من وسائل الصديق الرسمي التي تكون ما يميزه قانون البلاد المقدم إليها طلب التسليم .

المادة الثالثة عشرة — إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من قبل أحد الطرفين يفتنى أحكام هذه المعاهدة مطروحا أيضاً من قبل دولة أخرى أو عدة دول بسبب جرائم أخرى أو تكتب في دائرة الاختصاص القضائي لكل واحدة منها فيجب تسليمه إلى الدولة التي قدمت طلباً قبل غيرها إلا إذا صرفت النظر عن هذا الطلب .

المادة الرابعة عشرة — الشخص الذي يستصدر أحد الطرفين أمراً بتسليمه يجب تسليمه بموجب هذا الأمر إلى وكلاء الطرف الآخر المخصصين بالاستلام . ويقدم كل من الطرفين إلى الوكلاء المذكورين كل ما تقتضيه الضرورة من المساعدة لتكليفهم من ترحيل الشخص الذي تم تسليمه . وعند تسليم الشخص يجب أن يسلم معه كل ما ي ضبط من الأشياء التي كلفت في حوزته عند اعتقاله وكذلك كل شيء يجوز أن يفتد دليلاً على الجرمية وذلك على قدر ما يسمح به قانون البلاد التي أذنت بالتسليم .

المادة الخامسة عشرة — لكل من الطرفين الحرية في إطلاق سراح أي شخص تحت الحفظ إذا لم ترحله الدولة طالبة في خلال شهرين من تبليغ أمر التسليم إلى الطرف الآخر .

المادة السادسة عشرة — على الطرف الذى طلب التسليم أن يدفع الى الطرف الآخر: جميع النفقات المتصرفة فى سبيل تنفيذ الطلب والقيام بتسليم الشخص المطلوب .

المادة السابعة عشرة — يجب التصديق على هذه المعاهدة ويجرى تبادل التصديق فى القاهرة بأسرع ما يمكن بعد التوقيع عليها . ويحلل بها ابتداء من تاريخ تبادل التصديق وتبقى نافذة الحكم لمدة سنة واحدة ابتداء من ذلك التاريخ . وما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برفقته فى إنهاء المعاهدة قبل مضى السنة المذكورة سنة شهر فانها تبقى نافذة الى الوقت الذى يقوم فيه أحد الطرفين بانهاؤها وذلك باخطار الطرف الآخر قبل ذلك سنة شعور .

المادة الثامنة عشرة — يكون تحرير المعاهدة باللغتين العربية والانجليزية ليكون كل منهما أصلا يرجع اليهما معا عند تفسير مواد المعاهدة .

وتأييدا لما تقدم قد وقع المتوكلان المتفوضان هذه المعاهدة ورضا عليهما نعتهما .

تحريرا بالقاهرة فى ٢ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٣١ .

اعضاء ونتم
(عبد الفتاح يحيى)

اعضاء ونتم
(فوزى السعيد)

في مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره

Résistance, désobéissance, outrages envers l'autorité publique.

المواد ١١٧ الى ١١٩ ع (تقابل المواد ٢٢٢ الى ٢٢٣ ع ف)

ملخص

مهميات ١ الى ٣

الفصل الأول — في إهانة الموظفين السوريين بالقول أو الإشارة أو التهديد. نص المادة ١١٧ ع ٤ — أركان الجريمة ٥ — الركن الأول : الإهانة ٦ الى ١٩ — طرق ارتكاب الإهانة ٢٠ — الإهانة بالقول ٢١ الى ٢٣ — الإهانة بالإشارة ٢٤ الى ٢٦ — الإهانة بالتهديد ٢٧ الى ٣١ — الركن الثاني : صفة الشخص المهان ٣٢ الى ٤٥ — الركن الثالث : وقوع الإهانة أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها ٤٦ الى ٥٠ — الإهانة أثناء تأدية الوظيفة ٥١ الى ٥٤ — الإهانة بسبب تأدية الوظيفة ٥٥ — ابتداء الوظيفة وانتهاءها ٥٦ الى ٥٧ — تأدية الوظيفة بصفة غير صحيحة أو غير قانونية ٥٨ الى ٦٣ — الركن الرابع : وقوع الإهانة في مواجهة الموظف المهان ٦٤ — الركن الخامس : قصد الإهانة ٦٥ الى ٦٧ — الإهانة التي تقع أثناء انعقاد الجلسة ٦٨ الى ٧٦ — المحاكمة على الإهانة التي تقع في جلسات المحاكم ٧٧ الى ٨٠ — طينة الإهانة ، التضارب بين المادة ١١٧ والمادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ ع ٨١ الى ٨٣ — بيان الواقعة في الحكم ٨٤ الى ٩٠

الفصل الثاني — في التعدي على الموظفين بالقوة أو العنف. نص المادتين ١١٨ و ١١٩ ع ٩١ — مهميات ٩٢ و ٩٣ — أركان الجرائم المنصوص عليها في المادتين المذكورتين ٩٤ — إسقاط الفصل الأول لها يخص بالركنين الأولين ٩٥ — الصلح أو التفاوض بالقوة أو العنف ٩٦ الى ١٠٢ — التصديق على ١٠٣ — العقوبة ١٠٤ — الظروف المشددة ١٠٥ — بيان الواقعة في الحكم

١٠٦ الى ١٠٩

المراجع

جريدة طيبة ٣٣٦ ج ٤ ص ٥٣٦ ، وجارسون ج ١ ص ٥١١ ، وشوفو دجل ج ٣ ص ١١٤ ، وباريه طيبة ٣٣٦ ج ٢ ص ٤٤٠ ، وجارسان مل الصلح ج ٣ ص ١٧ ، وأحمد بك أمين طيبة ٣٣٦ ج ١ ص ١٥٠ ، وموضوعات دالوز تحت عنوان (Fonctionnaires publics) ج ٢٤ ص ١٢٦ و ١٢٧ ، وعنوان (Pressoutrage) ج ٣٦ ص ٦٧٥ ، وطلح دالوز تحت العنوان الأول ج ٨ ص ٧٦٠ و ٧٦٨ ، ونحت العنوان الثاني ج ١٣ ص ٣٧٠ و ٣٧١

عمومیات

١ - يعاقب قانون المقوبات في الباب السابع من الكتاب الثاني بالمواد ١١٨ و ١١٩ على إهانة الموظفين العموميين أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها وعلى استعمال القوة معهم حال قيامهم بأعمال وظائفهم ، يريد بذلك الإهانة تلحقهم والقوة التي تقع عليهم بصفتهم موظفين أى أثناء عمل السلطة العامة .
 بي إذن الى حماية الوظيفة بحماية شخص الموظف القائم بها (جارد ١٩٦٥ ، ١٠٣ ، ٩٥٥) .

— والسب وأعمال العنف تكون في ذاتها جرائم من درجات مختلفة إلا كان الأشخاص الذين توجه إليهم . ولكن الشارع في هذا الباب اتخذ من صفة الموظف المتحدى عليه ظرفا مشددا للجرائم المذكورة . وقد قل هذا التشديد عن القانون لفرنسي الذي أخذ هو أيضا عن القانون الروماني . فقد كانت القانون الروماني تفرق بين الإهانة الشفهية والإهانة الفعلية ، أي بين الإهانة التي تقع بالقول والإهانة التي تقع بالعرف ، وكان يعتبر الإهانة جسيمة (atroce) اذا كانت موجهة الى أحد رجال القضاء ، ويرجع السب في ذلك الى أن الإهانة تمتد حينئذ الى ذات ولي أمره ، وكانت العقوبة تتفاوت في الشدة تبعاً لجسامة التعدي . وقد اتبع القانون لفرنسي القديم نفس هذه المبادئ ، فكانت صفة الموظف في الشخص المتحدى به سببا في تشديد الجريمة ، وكان السب الواقع في حق رجال القضاء معتبرا سببا سيئا ، ذلك بأن القاضي يجب أن يكون مقدما وعزما في وطنيته لأنه يمثل شخص لك ، فالاعتداء عليه هو نوع من التعدي على ذات ولي الأمر (crime de lèse-majesté) وكانت العقوبة تختلف تبعاً لجسامة التعدي ، ولذا تفرق الشراح قدمون بين الإهانة والقوة ونصت الأوامر القديمة على عقوبة الإعدام في حالة تدى بالقوة على القضاء والغباط والمحضرين والعساكر حال إجرائهم أو أدايتهم تنفيذ عمل قضائي .

ولكن مبدأ تشديد العقوبة كان مقيدا في القانون الروماني والقانون الفرنسي القديم بقاعدة أخرى تقصر تطبيقه على الحالة التي يقع فيها التعدي على الموظف أثناء تأدية وظيفته .

وقد احتفظ القانون الفرنسي الحاضر بنظرية الإهانة ، ولكنه توسع فيها وأدخل فيها فوارق جديدة . فنص على أن الإهانة تقع بالقول أو الإشارة أو التهديد كما تقع بالقوة أو العنف ، ووضع للإهانة عقوبة أشد مما لو وقعت الجرمية على أحد الأفراد ، وتدرج في العقوبة تبعا لصفة الموظف المتدى عليه والمكان الذي ارتكب فيه الاعتداء والظروف التي تستد من طبيعته ، وعاقب عليه في بعض الأحوال بمقوبات جنائية .

ولم تمد الإهانة أو القوة معتبرة في القانون الحاضر كمدونان على ذات ولي الأمر ولا كتمذ على شخص الموظف بل هي معدودة من الجرائم المخلة بالسلم العام والمنصوص عليها في باب الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العامة . ولا يقتصر التشديد على الحالة التي يقع فيها التعدي على الموظف في أثناء تأدية وظيفته بل يتناول الحالة التي يقع فيها بسبب تأدية الوظيفة .

وقد أخذ القانون المصري بمبدأ تشديد العقاب عند ما يقع التعدي على موظف عمومي ، ويميز هو أيضا بين الإهانة بالإشارة أو القول أو التهديد وبين التعدي بالقوة أو العنف . وتفرق في عقاب الإهانة بين ما إذا وقعت على موظف عمومي أو أحد رجال الضبط ، أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية وبين ما إذا وقعت على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة . وقرر عقوبة متناسبة لمقاومة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم عند ما لا تصل هذه المقاومة إلى درجة الضرب أو الجرح المنصوص عليهما في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ ع . أما إذا وصلت المقاومة إلى هذا الحد فقد زاد الحد الأقصى للعقوبة المقررة في الأحوال التي تدخل في حكم المادتين المذكورتين ، ولكنه رأى أن الحد الأقصى

للعقوبة المقررة في المادة ٢٠٤ كاف لا يحتاج معه لزيادة إذا كان التعدي واقعا على موظف عمومي (راجع تعليقات الحاقية) .

ولكن بينما تنص المادة ١١٧ على توقيع العقوبة المقررة فيها على من أهان بلاشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها تقتصر المادتان ١١٨ و ١١٩ توقيع العقوبات المشددة الواردة بهما على من اعتدى بالقوة أو العنف على موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته . وسنبين فيما بعد متى تعتبر الإهانة أنها وقعت أثناء تأدية الوظيفة ومتى تعتبر أنها وقعت بسبب تأديتها .

٣ - وينقسم موضوعنا بطبيعة الحال الى قسمين تبعاً لحصول التعدي بالقول أو الاشارة أو التهديد أو حصوله بالقوة أو العنف . ولذا سنفرد له فصلين نتكلم في أولهما على إهانة الموظفين بالقول أو الاشارة أو التهديد وفي ثانيهما على التعدي عليهم بالقوة أو العنف .

الفصل الأول - في إهانة الموظفين العموميين بالقول أو الاشارة أو التهديد

Des outrages par paroles, gestes ou menaces.

٤ - المادة ١١٧ ع - نصها : من أهان بلاشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا . فإذا وقعت الإهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا .

٥ - أركان الجريمة - الأركان العامة المكونة لجريمة الإهانة هي :

(١) إهانة تقع بفعل مادي معين ، (٢) صفة الشخص المهان ، (٣) تلقى الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها ، (٤) وقوع الإهانة في مواجهة

المهانة شخصياً، (٥) القصد الخاطئ . (جارسون مواد ٢٢٢ الى ٢٢٥ ن ١٠٠ و١٠١ و١٠٢
جلد ١٩٣٦ ص ١٠٠).

٦ - الركن الأول : الاهانة - أول ركن من أركان الجريمة هو
إهانة ترتكب بفعل مادي من الأفعال المبيته في المادة ١١٧ ع وهي القول
والإشارة والتهديد .

ولم يعرف القانون الاهانة كما عرف السب في المادة ٢٦٥ بأنه كل ما يشتمل
على إساءة جيب معين أو يتضمن بأى وجه من الوجوه خفشا للشرف أو الاحترار،
وكما عرف التشذير في المادة ٢٦١ بأنه إساءة أمور لو كانت صادقة لأوجب
عقاب من استندت إليه بالمقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجب احتقاره عند
أهل وطنه .

فالاهانة كلمة مبهمه يصعب تعريفها وتحديد معناها . وقد عرفها باربييه بأنها
اصطلاح نوعي يشمل كل تعدى صفة ماسة بالشرف أو الكرامة يرتكب بالقول
أو الإشارة أو التهديد على موظف عمومي أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان
مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها (باربييه ن ٥٩٥) .

وقال جاردو إن الاهانة فعل غير محدود يمكن ارتكابه بكيفيات مختلفة ومن شأنه
المساس بشرف الشخص المهان أو كرامته (جاردو ن ١٦٣٥) .

وقالت محكمة النقض والإبرام المصرية إن المادة ١١٧ من قانون العقوبات
الأهل قد استعملت كلمة الاهانة بمعناها العام الذى يشمل بصرف النظر عن العلية
كل ما يوجب للوظف ماساً بشرفه أو كرامته أو إحساسه قذفاً أو سباً أو غيرها
(نقض ٣٠ يناير ١٩٣٠ ج ٣١ ص ٥٠٠ عمالة ١٠ عدد ٢٥٨) .

٧ - على أن الاهانة أمر نسبي يتغير تبعاً للظروف والملابسات . فان
العبارة الواحدة إذا قالها شخص بحضور آخر في مكان ما وفى ظرف معين قد تعد
مهينة، بينما هى انا وجهها شخص آخر الى موظف من طبقة أخرى في ظرف آخر
فلا تكون لما هذه الصفة (جارسون مواد ٢٢٢ الى ٢٢٥ ن ١١) .

وهذا عين ما تقرره محكمة النقض والإبرام في حكم قالت فيه : إن كل إشارة أو قول ينشأ عنه جنة تمتد . ولا يوجد بالضرورة إشارة أو قول يعتبر تعدياً إلا إذا اقترن بطرف آخرى ، كما أنه بالضرورة لا يوجد إشارة أو قول من شأنه أن لا يكون مؤثراً ، إذ أن التصدي وعلمه لا يتأتى من معنى نفس الألفاظ الحرفية ولا من الإشارات والحركات المادية بل من ظروف الواقعة ، أى أن العناصر التى من شأنها جعل القول أو الإشارة بمثابة تمتد من علمه هي الأحوال التى صدر بمناسبة القول أو الإشارة وكيفية الفاء ذلك القول وكيفية استكمال حركات تلك الإشارة والعلاقات الموجودة بين الأخصام وقت صدور القول أو الإشارة وبالجملة كافة الظروف التى حصل فيها ذلك القول أو تلك الإشارة . والنظر في هذه الظروف هو من اختصاص قاضى الموضوع دون غيره (تقضى ١٢ أبريل سنة ١٩٠١ ع ٣ عدد ٢٢) .

٨ - وعلى هذا فلا يشترط في الاهانة أن تكون لها صفة تقذف أو سب مشتمل على إسناد عيب معين بل تعتبر من قبيل الاهانة كل الأقوال أو الإشارات التى تدل على احتقار لشخص الموظف أو لأعماله أو لوظيفته ، أو كما يقول محكمة النقض والإبرام القرصية التى من شأنها تحليل احترام الناس لسلطته المعنوية أو للصفة الحائز لها (رابع الأحكام المتوخى منها في جارسون مواد ٢٢٢ الى ٢٢٥ و ٢١) . فيدخل في حكم الاهانة كل تمتد إما كان نوعه ابتداء من التقذف الشديد الى مجرد القول الماس بالكرامة حتى العبارات التى تكون في الظاهر غير مهينة ولكنها تتضمن بالنظر للظروف التى صدرت فيها معنى التقذف أو السب أو السخرية أو التهمك أو الاستهتار (تارن جابو ٢٥ ١٦٤٣ ، وتقضى فرنس ٨ مايو سنة ١٨٩١ دالوز ١٨٩٢ - ١ - ١٠٥) .

٩ - تطبيقات - اتهم شخص بأنه أهان عضوا بسبب تأدية وظيفته بأن قال له : "دى موش ذمة أنا أشكيك لرئيس المحكمة" ، وقضت عليه محكمة الموضوع بالعقوبة طبقا للسادة ١١٧ ع . فظمن في الحكم بطريق النقض والإبرام مستندا على أن هذه العبارات لا يحاقب القانون على توجيهها لموظف . ورفضت

محكمة النقض طعنه بناء على أنها تكون جريمة الإهانة المنصوص عنها بالمادة ١١٧ ع التي طبقها محكمة الموضوع (نقض ٥ ديسمبر ١٩٢٩ قضية رقم ٢٦٦٨ سنة ٤٦ قضائية) .

١٠ - قال متهم على اثر صدور حكم ضده في مخالفة : « هذا ظلم » ومحكمة النقض والايام قررت أن هذا يتضمن إهانة بالقول . صحيح أن لكل إنسان الحق في أن يتظلم من حكم يصدر عليه وله أن يقول ما شاء مما يتسع له مجال التدليل على ظلامته ، ولكن يكون ذلك بالطرق القانونية من معارضة أو استئناف أو طعن بطريق النقض ، لا بأن يواجه القاضي وهو على منصة الحكم فيصفه هو أو حكمه بالظلم . فلن فصل فقد جاوز حد المشروع من التظلم وجرح القاضي في كرامته (نقض ٢١ فبراير ١٩٢٩ قضية رقم ٨٢٤ سنة ٤٦ قضائية) .

١١ - قال محامي المدعى عقب نطق القاضي بالحكم ضده في قضية مدنية : « أنا لست مرافقتك والمحكمة مخطئة في الحكم » ومحكمة النقض قررت أن في إسناد الخطأ للحكمة عقب إصدارها الحكم في قضية ما ولو كانت مخطئة في الواقع إهانة لما تقع تحت نص المادة ١١٧ ع (نقض ٣٠ يناير ١٩٣٠ مج ٣١ عدد ٥٠ بحاماة ١٠ عدد ٢٥٨) .

١٢ - قال متهم بعد صدور الحكم عليه في جريمة تبديد ما يأتي : « إن شاء الله يكون الحكم بستانين زى بعضه وإن شاء الله يكون براءة في الاستئناف » ومحكمة النقض قررت أن الواقعة الثابتة في الحكمين الابتدائي والاستئنافي هي أن الرجل قال عبارته للعكة بشكل يدل على الاستهزاء والسخرية فهي لا شك إهانة تستوجب العقاب (نقض ٤ أبريل ١٩٢٩ قضية رقم ٩٨٦ سنة ٤٦ قضائية) .

١٣ - قال شخص عقب النطق بالحكم عليه في دعوى مدنية « يحيى العدل » بلهجة استشت منها المحكمة قصد التهمك والاستهزاء ، فوجهت اليه تهمة التعدي عليها وحكت عليه بالعقوبة وتأييد الحكم استئنافاً . وقررت محكمة النقض التي رفع اليها المحكوم عليه طعنا عن هذا الحكم أن عبارة « يحيى العدل » التي فاه بها المتهم إذا كانت في أصل وضعها دالة على ارتياح النفس والابتهاج لعمل القاضي إلا أنها

إذا صدرت من متقبض النفس الذي خيب القاضي رجاءه بقضائه عليه كانت من قبيل المدح في معرض الذم وهو من شر ضروب التهم والسخرية وكان قائلها مستحقا للعقاب ، فلا غرو إذن إن اعتبرها القاضي كذلك وعدّها إهانة وإن أيدت المحكمة الاستثنائية قضائه (تقضى ٢ مايو ١٩٢٩ قضية رقم ١٢٩٥ سنة ٤٦ قضائية) .

١٤ - عقب النطق بقرار تأجيل دعوى مدنية صدرت من المدعى عليه لفظة عدتها المحكمة إهانة لها لصدورها منه بلهجة تدل على التهم وذلك بأن قال : « إيه » فوجهت إليه المحكمة تهمة التعدي وبعد سماع دفاعه حكمت عليه بمقوبة الحبس فاستأنف وحكم استئنافيا ببراءة . فعلن في هذا الحكم بطريق التقاضي والابرام . ومحكمة التقاضي قررت أن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم الاستثنائي أثبت أن لفظة « إيه » التي قال بها الطاعن بعد قرار التأجيل صدرت منه بلهجة تدل على التهم وقد اعتبرتها المحكمة إهانة لها وقررت في الوقت ذاته أن التأويل الذي أراد الطاعن أن يفسر به هذه اللفظة غير مقبول . ولا نزاع أن القاضي الذي صدرت ضده هذه الإهانة وسمع بأذنيه ورأى بعينه ما كان من لهجة المتهم وحركاته هو الوحيد الذي يصح الرجوع الى تهديده في مثل هذه الحالة . ومن ذلك يرى أن الطعن في غير محله ويتعين رفضه (تقضى ٢٥ أبريل ١٩٢٩ قضية رقم ١٢٦٤ سنة ٤٦ قضائية) .

١٥ - وقد حكمت محكمة التقاضي الفرنسية بتطبيق المادة ٢٢٢ ع ف (المقابلة للسادة ١١٧ ع أهلى) على صحفي جاد محققين بشأن مسألة كان يجب عرضها عليهم في قضية قتل وبنت حكما هذا على أنه ليس من الضروري أن يكون القول المبكّن لجرمة الإهانة متميزا بكلمة جارحة أو لفظ غندش للشرف أو الاعتبار ، إذ الإهانة يمكن وجودها تحت طى عبارات غير جارحة بل مهذبة ، وهي توجد قانونا متى كانت هذه العبارات أيا كان شكلها الظاهري تتضمن نظرا للظروف معنى السب أو الإهانة ويمكن أن تغدش شرف القاضي أو المحلف الموجهة إليه (تقضى فرنسي ٨ مايو ١٨٩٤ دالوز ١٨٩٢ - ١ - ١٠٥) .

ولكن في قضية أخرى اتهم عمدة بتقديم مبلغ بصفة رشوة الى كبير أطباء مجلس القرمه ليمدّ رأيه في مصلحة تفرقة فلم يقبله ، ورفضت على العمدة دعوى الشروع في الرشوة وحكم براءته لأن القانون لا يعاقب على الشروع في الرشوة في هذه الحالة . وكانت النيابة من باب الاحتياط طلبت تطبيق مادة الاهانة . ولكن محكمة النقض الفرنسية قررت أنها غير منطبقة لأن القانون لا يعاقب على الاهانة بالقول إلا بشرطين : الأول أن تكون المبارات التي قيلت في ذاتها مهينة ومن شأنها المساس بشرف أو اعتبار الشخص الذي وجهت اليه ، والثاني أن يثبت أن المتهم كان لديه قصد إهانة ذلك الشخص ، ولم يتوفر أى من هذين الشرطين في الدعوى ، وعلى فرض أن عرض الرشوة على كبير الأطباء أمكن أن يخرج إحساسه فانه لم يكن الفرض منه ولم تكن نتيجة المساس بشرفه أو باعتباره (قض فرنس) ٢٥ يناير ١٨٦٦ ، دلو ١٨٦٦ - ١ - (٢٣٥) .

١٦ - وقد جرى البحث فيما اذا كان التبليغ من جريمة وهبة يعدّ إهانة لموظفي السلطة القضائية أو السلطة الادارية الذين قدّم اليهم البلاغ أم لا . فنذهب بعض الشراح الى أن مثل هذا البلاغ الكاذب لا يمكن أن يكون جريمة الاهانة لأنه يشتمل على رواية لواقعة هي في الظاهر صحيحة ولا يقبه الى شخص الموظف فهو لا يجرحه ولا يمس شرفه ولا إحساسه ، ولا يمكن الاهتداء الى أركان الجريمة إلا بالاستنتاج وإجراء مباحث لا طائل تحتها عن قصد المبلغ (شوفرويل ١٨٥٣ ، ٩٧٨ وبلانش ١٠٩٥ في آخرها) .

أما جارو فوآيه غير قاطع في هذا الموضوع . فهو يرى مبدياً أن التبليغ من جريمة وهبة لا يمكن أن يعدّ إهانة إلا اذا حصل بقصد إهانة رئيس السلطة . فتى توفر هذا القصد أمكن أن يكون البلاغ ماساً بشرف الموظف وإحساسه ، هناع مع القسليم بما جرى عليه القضاء الفرنسي من اعتبار الفعل ماساً بشرف الموظف اذا كان من شأنه أن يقلل احترام الناس للسلطة الحائز لها . على أن جارو لا يسلم بذلك إذ يقول إن البلاغ الكاذب الموضوع في قالب أدبي والذي لا يشتمل على أية عبارة مهينة ليس من شأنه تكوين جريمة الاهانة (جارو ١٦٤٤ ن ١٦٤٤) .

وأما المحاكم الفرنسية فهي غاية التردد : فقد ذهبت في بعض أحكامها الى أن التبليغ من جريمة وهمية لا يكون مطلقاً جريمة الإهانة لأن شرف الموظف لا يمتدحه كذب شخص يلتقي عليه رواية يمتنعها واحساسه لا يجرحه بلاغ من جريمة لا وجود لها ما دام البلاغ لا يتضمن أية عبارة مهينة أو جارحة للموظف أو الوظيفة التي يشغلها - وذهبت في أحكام أخرى الى أن التبليغ من جريمة وهمية يمكن أن يكون إهانة في حالة ما إذا كان غرض المبلغ جعل رجال السلطة في موضع الاستهزاء والسخرية . فطبقت مادة الإهانة على شخص طرق باب القسم في الساعة الأولى بعد نصف الليل وبلغ رجال الشرطة كذبا بوقوع مضاربة في مقهى وذكر الحكم صراحة أن قصد المتهم كان حمل رجال الشرطة على القيام بمباحث وأعمال لا فائدة منها ولا طائل تحتها . وبالعكس لا تحقق الجريمة إذا انضم قصد الإهانة وهو ما حكم به في قضايا كان الباعث فيها على التبليغ الانتقام من الشخص المبلغ ضده أو إخفاء ديون قمار أو قسود نفوذ - وقضت في أحكام أخرى أن التبليغ من جريمة وهمية يمكن إهانة معاقبا عليها حتى ولو كان المبلغ لم يكن غرضه المباشر الاستهزاء برجال السلطة الإدارية أو القضائية طالبا أنه ما كان يمكن أن يجهل نتيجة مساعيه بل كان يعلم أنها تلجئ رجال السلطة الى عمل مباحث ليس من ورائها فائدة ولا يمكن أن تؤدي إلا الى وضعهم في موضع السخرية والى التقليل من سلطتهم الشرعية . وهو ما حكم به في قضايا كان غرض المبلغ فيها الانتقام من شخص المبلغ ضده ، أو كان المبلغ يرى الى غرض سياسي كالحمل على الاعتقاد بوجود مؤامرة ، أو كان غرض المبلغ من حريق أخافة جيرانه وحلهم على تأمين أموالهم ضد الحريق (راجع في كل ذلك الأحكام الفرنسية المتوزعة منها في جارسون مواد ٢٢٢ الى ٢٢٥ و ٢١ الى ٢٦) .

١٧ - وجرى البحث أيضا فيما إذا كانت التبليغ في حق موظف يمكن أن يعد إهانة له . ورأى محكمة النقض والابرام الفرنسية هو أن الأصل أن من يجرب بعض لإرادته الحكم القضائيين أو الإداريين بأمر تستوجب توقيع عقوبة أو جزاء تأديبي ضد موظف ، لا يبين هذا الموظف وإنما يبلغ في حقه بالمعنى

المقصود في المادة ٣٧٣ ع ف (المقابلة للدينين ٢٦٣ و ٢٦٤ ع مصري) . فأنذا كانت الأمور المبلغ عنها صحيحة كان البلاغ مشروعا ، وأما إذا كانت غير صحيحة فلا يصاحب المبلغ إلا على جريمة البلاغ الكاذب . ولكن تتكوّن جريمة الإهانة إذا اشتمل البلاغ فيما عدا الأوصاف التي تبررها طبيعة الأمور المسندة للموظف على عبارات مهينة لا تتعلق بنفس هذا البلاغ (انظر الأحكام المتروّمة منها في جارسون مواد ٢٢٢ الى ٢٢٥ و ٤٢٣ و ٤٢٤) .

١٨ - الاستغزاز لا يبيح جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١١٧ ع . فانه وإن كان من المقرر أن مخالفة السب غير العنفي الذي يقع ضدّ الأفراد تتمحى إذا سبقها استغزاز (مادة ٣٤٧ فقرة أولى) إلا أن هذه الفاصلة لا تسرى على الإهانة الموجهة ضدّ الموظفين ، ونقط يجوز للقاضي أن يراعى هذا الطرف في تقدير العقوبة (جارسون ٤٦٥) .

١٩ - تطبق المادة ١١٧ ع مهما كانت صفة المهين . فضع تحت متناول هذه المادة الإهانة الموجهة من موظف الى موظف آخر (جارسون ٤٧٥) .
والأصل أن الإهانة لا تتمحى بسبب توجيهها من رئيس الى مرعوسه . فان صفة المهين ومركزه لا اعتبار لهما ولا دخل لهما في تكوين الجريمة ، إذ لا يشترط لوجود الإهانة صدورهما عن شخص دون آخر .

على أن هذا المبدأ لا يجوز الأخذ به على إطلاقه ، فإن من حق الرئيس وواجبه أن يراقب سلوك مرعوسيه وأن يوجه لهم أوامر وتنبيهات . وكل ما يمكن قوله بصفة عامة هو أن هذه التنبيهات يجب أن توجه بعبارات مؤدبة ، وأن الرئيس لا يجوز له عند توجيهها أن يستعمل عبارات بذيشة مهينة يمكن أن تتعدى الى الوظيفة نفسها وتوجب احتقارها (جارسون ٤٧٥ و ٤٨٥ و ٤٩٠) .

٢٠ - طرق ارتكاب الإهانة - القانون وإن لم يصرف الإهانة إلا أنه قد بين طرق ارتكابها ، فنص في المادة ١١٧ ع على أنها تقع بالقول أو الإشارة أو التهديد . وقد جمع الشارح في هذا النص عدّة أفعال لو ارتكبت ضدّ الأفراد

لعوقب عليها بصفة أخرى أو لم يعاقب عليها مطلقا . فالأقوال المهيئة معاقب عليها بمقتضى النصوص العامة ولكن بأوصاف مختلفة أهمها القذف والسب . والاشارات الموجهة ضد الأفراد لا يعاقب عليها إلا اذا صدرت علنا أو اقترنت بالعنف . كما أن التهديد لا يعاقب عليه إلا في الأحوال الميئة على سبيل الحصر في المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ ع . وكما يكفل الشارع احترام الوظائف العامة قد ضمن نص المادة ١١٧ كل هذه الجرائم بل توسع فيها : فالإهانة تشمل السب والقذف كما تشمل مجرد الاشارات المهيئة والتهديدات بكافة أشكالها وجميع مظاهرها .

٢١ - الإهانة بالقول - هي أكثر صور الإهانة شيوعا . ويراد بالقول كل إخراج للصوت يمكن أن يترك السمع . فيجوز أن يمد إهانة بالقول : الهتاف والصراخ والعواء والصغير (بارسون ٥٤٠، ديار ١٦٤٢) . وبالعكس لا يعد من قيل الإهانة بالقول مالا يحدث مباشرة من صوت الإنسان كالضجيج الناتج من آلات مفرقة (بارسون ٥٦٠، ديار ١٦٤٢) .

٢٢ - ولا تنطبق المادة ١١٧ ع على الإهانة بالكتابة . وقد حكم بأن القول بالمعنى المقصود في هذه المادة هو الكلام الشفهي لا المكتوب ، لأن غرض الشارع هو عقاب من يجترأ من الناس على إهانة الموظف في مواجهته ، وهي بلا شك جريمة أشد جسامة من جريمة الإهانة بخطاب مرسل بطريق البريد أو غيره ، وهذه الجريمة لا تعتبر سوى سب غير علني يقع تحت نص المادة ٣٤٧ فقرة أولى ع (مجلس الانتاية ١٤ نوفمبر ١٩١٥ ، شراي ٣ ص ٣٧٧ ، وهذا المعنى دياط الجزئية ٢٩ نوفمبر ١٩١٧ شراي ٥ ص ٣٧٦) .

٢٣ - والإهانة بالكتابة تصبح إهانة بالتول إذا قرأها من صدرت عنه . أما إذا قرأها غيره فلا عقاب على هذا الغير إذا لم يكن سوى مجرد آلة كما لو كان مسكرا مكلفا بتلاوة الخطاب في جمعية . ولكن القارئ يكون مستحقا للعقاب اذا اشترك في الجريمة أو أخذها لحسابه ، فانه في هذه الحالة يكون فاعلا أصليا لإهانة بالقول ، والأمر الذي تلقاه من رئيسه أو من سيده قد لا ينطلي مسئوليته لأنه

يكون طالب بأنه يرتكب الجريمة كما بينها القانون : أما من صدر عنه المحرر الذي حصلت تلاوته فلا يمكن أن يعتبر فاعلا لإهانة بالقول لأنه لم يفه بأية عبارة وإنما يمكن أن يكون شريكا في الجريمة التي ارتكبها القارئ إذا كان هذا الأخير قد أتى بالفعل بإتخافه معه أو بناء على أمره (جارسون ن ٦٠) .

٢٤ - الإهانة بالإشارة - تتحقق بكل إشارة مهينة أى بكل حركة للجسم أو إيماء أو وضع يدل دلالة واضحة على الاحتقار أو الازدراء بالشخص الموجه إليه (جارو ن ١٦٤٢، جارسون ن ٦١) .

٢٥ - وقد تكون الإشارة أكثر دلالة إذا استعملت آلات أو أدوات مادية كلابس مضحكة أو حيوانات مجسولة على شكل مضحك أو أبواق، فإن مثل هذه المظاهرات سواء أكانت فردية أو اجتماعية يمكن أن تكون ذات صفة مهينة جدا وأن تمس ماسا شديدا بكرامة الموظف ووظيفته (جارسون ن ٦٢) . ولهذا السبب يرى جارسون أن الضجيج الناشئ من آلات مفرقة يكون إهانة بالإشارة إذا كان الفرض منه إهانة الموظف (جارسون ن ٦٣) وإن كان بعض الشراح يرى أنه لا يعد إهانة ما لم يكن مصحوبا بإشارة أو قول (دالوز تحت كلمة (prosse) ن ٦٨٤) .

٢٦ - ويجب التمييز بين الإهانة بالإشارة وبين المقاومة بالقوة أو العنف المنصوص عليها في المادة ١١٨ ع والتي تستلزم وقوع فعل مادي على شخص الموظف .

٢٧ - الإهانة بالتهديد - يمكن أن تتعرف الى كل تهديد مهين سواء أحصل بالكتابة أو بالقول أو بالإشارة . ولكن نرى قسرها هذه العبارة على التهديد الشفهي لأنه الذي قصده الشارع على ما يظهور (جارو ن ١٦٤٢، جارسون ن ٧١) .

٢٨ - وليست هناك فائدة من معرفة ما إذا كان التهديد بالإشارة يجب وصفه بأنه إهانة بالإشارة أو إهانة بالتهديد، كما أنه لا تهم معرفة ما إذا كان التهديد بالقول يجب وصفه بأنه إهانة بالقول أو إهانة بالتهديد لأن العقوبة واحدة في كل هذه الجرائم .

٢٩ — وعلى أية حال ليس الفرض من المادة ١١٧ ع العقاب على مجزء التهديد بل الفرض منها العقاب على ما يكون منه ذا صفة مهينة لرجال السلطة، فيجب على القاضي أن يبحث فيما اذا كانت المبارات المنسوبة اليهم تتضمن هذا الركن الجوهرى من أركان الجريمة (جارسون ن ٦٨) .

٣٠ — وقد حكم فى فرنسا بأن تهديد موظف برفته يمتد إهانة معاقبا عليها (قضى فرنسي ٥ مارس ١٩٠٠ مجلة لنيابات ١٩٠١ — ٧ — ٤٦) .

ويلاحظ جارسون أن التهديد بالرفق اذا قيل بلهجة التفضى وفى ظروف معينة قد يكون جريمة الإهانة؛ ولكنه غير محظور على الإنسان أن يلاحظ يهتدق على أحد رجال السلطة أنه يجاوز حدوده ويخالف أحكام اللوائح وأن يعترض عليه اذا عامله بظلمة وينذره بأنه سيقدم فى حقه شكوى ويأخذ نمرته اذا كانت له نمره؛ وعلى القضاة أن يذكروا أنه اذا كان واجبه يقضى بتحقيق احترام السلطة فان من هذا الواجب حماية الأهالى من الاستبداد (جارسون ن ٧٠) .

٣١ — وحكمت محكمة النقض والابرار المصرية ببراءة متهم اعترض على مدير السخانة بشكواه إياه وقال له "أنا سأرفع عليك قضية أطلب فيها تعويضا" وكانت محكمة الموضوع حكمت عليه بالعقوبة على اعتبار أن ما وقع منه يمتد إهانة بالتهديد؛ فألفت محكمة النقض حكمها وقالت إن اعتبار مثل هذا القول تهديدا يعتبر توسعا فى تأويل القانون وحسب لألفاظه على غير ما قصد بها فان مخاطبة المتهم المحنى عليه بأنه سيرفع دعوى يطلب فيها تعويضا ليس فيه أدنى تهديد بالمعنى الذى أراداه القانون، ورفض الدعوى والمطالبة بتعويض حق من حقوق كل انسان يرى أن عمل غيره قد أضربه، وإخياره بأنه سيعتعمل حقه ليس فيه شىء من التهديد ولا من الإهانة (قضى ٤ يناير ١٩٢٧ عمادة ٨ مد ٣) .

٣٢ — الركن الثانى : صفة الشخص المهان — تنص المادة ١١٧ على عقاب من أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية .

٣٣ — أما الموظف العمومي (fonctionnaire public) فهو كل شخص يقوم بعمل من أعمال الحكومة بصفة دائمة أو مؤقتة لقاء أجر يتناول به على هذا العمل، ويكون خاضعا لسلطة الحكومة التأديبية (أحمد بك أمين ص ١٢٠، وقارن لبرائتان ٢ ن ٨٣٨، وباربييه ١ ن ٤٧٦) .

٣٤ — وأما رجال الضبط (agents de la force publique) فهم الأشخاص الذين يدعم سلطة حفظ الأمن والنظام كرجال البوليس والتخفر والسد والمشاغ وعبارة النص الفرنسي أوسع نطاقا من العبارة العربية لأنها تشمل رجال العسكرية (جاردن ٤ ن ١٦٣٩، وبرايتان ن ١٠٥٤ و ٢ ن ٨٤٣) .

٣٥ — وأما عبارة أى انسان مكلف بخدمة عمومية فهي من السعة بحيث تسمح بحماية جميع رجال السلطة من الإهانة (جارسون ٩٠) . وهي تشمل كل شخص لا يدخل في عداد الموظفين الرسميين ولا رجال الضبط ولكنه يشترك في الإدارة العامة بأداء أية خدمة عمومية دائمة كانت أو مؤقتة (جارسون ٩١ ن ٩١، وجاردن ٤ ن ١٦٣٩) . وقد جاء في حكم المحكمة قنا الابتدائية أن الذى يجب ملاحظته لاعتبار الشخص مكلفا بخدمة عمومية هو أن يكون ذلك الشخص على نوع ما أميناً على السلطة العمومية بحيث يكون الاحتذاء عليه ماسا بالأمن العام وغلا به إخلالا يستلزم حماية القانون بصفة خصوصية (قنا الابتدائية ١١ أبريل سنة ١٩٠٧ ع ٩٠ د ٢٣) .

فدخل في ذلك أعضاء البرلمان وأعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ومستخدمو هذه المجالس وأعضاء المجالس المالية والمطالفة .

٣٦ — وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأن مصلحة السكك الحديدية هي مصلحة أميرية إيراداتها ومصروفاتها داخلية في ميزانية الحكومة وصاق إيراداتها فضلا عن ذلك تخصص لسداد الدين العمومي . فالنقش اذا حرص على عدم ضياع هذه الأموال أو على عدم قصها بطريق النش فانه يكون فائضا بخدمة عمومية، والتعدى عليه يدخل تحت أحكام المادة ١٨ ع (قض ٢١ ديسمبر ١٩٠١ ع ٦٨ د ٣٠) .

وقررت لجنة المراقبة القضائية أن جميع مستخدمى مصلحة السلك الحديدية المصرية هم موظفون عموميون سواء كانت لهم صفة مأمورى الضبطية القضائية أم لا، فالتعدى الحاصل نحو الطبيب الموظف بالمصلحة المذكورة معاقب عليه بالمادة ١١٧ ع (لغة المرافعة ١٩٠٩ ن ٢٢٠) .

وحكمت محكمة استئناف مصر بأن عسكري الدريسة الذى تعدى عليه شخص أثناء تأدية وظيفته يعتبر فى هذه الحالة من المأمورين فى خدمة أميرية المترو عنهم فى المادة ١٢٥ ع (١١٧ ع جديد) (استئناف مصر أول نوفمبر ١٩٠٣ استغلال ٢ ص ٢٨٥) .

٣٧ - وحكمت محكمة النقض أيضا بأن ادارة الأوقاف أصبحت وزارة خاضعة لكثير من نوااميس الحكومة العامة ، ولذلك يعدّ المال الذين يستغلون فيها من موظفين ومستخدمين عمالا عموميين ، وهم فى الواقع قائمون بأداء وظائف عمومية (نقض ١٧ مارس سنة ١٩١٧ ج ١٨ عدد ٦٣ ر ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ عمادة ٨ عدد ٤٧ واظر بكنس ذلك اجابة المذكرة ٨ أبريل سنة ١٩٠٨ ج ١٠ عدد ٥٧) .

٣٨ - وأن مجالس المديرية هي من المصالح العمومية المشككة بمقتضى القانون ولأجل المضمة العامة ، والأشخاص الذين يعينهم مجلس المديرية ويقبضون رواتبهم منه يدخلون ضمن اختصاصات هذا المجلس ، وهم وإن لم يكونوا من موظفى الحكومة إلا أنهم مع ذلك وبلا نزاع من الموظفين العموميين (نقض ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ ج ١٥ عدد ١١٧) .

٣٩ - وأن موظفى المجالس البلدية وعمالها قائمون بخدمة عامة ، فهم من تعميم المادة ١١٧ ع (نقض ٢٣ أبريل سنة ١٩٢١ قضية رقم ١١٧٩ س ٤٨ قضائية) .

وأن السلخانة وإن كانت قد فصلت عن مصالح الحكومة وألحقت ببلدية الاسكندرية إلا أن موظفيها ومستخدميها يؤدون فى الواقع خدمة عمومية . فابقع طليم من التعدى يدخل تحت نص المادتين ١١٧ و ١١٩ ع (نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٠٧ ج ٩ عدد ٥) .

٤٠ - وقررت لجنة المراقبة أن التمدّد الذي يقع على العمدّة حال منعه اغتصاب أملاك الميرى الحرة أو التمدّد عليها يجب أن يعتبر تعدياً عليه أثناء تأدية وظيفته (لجنة المراقبة ١٩٠٨ ن ٧٥) .

وحكّت محكمة النقض بأن مقاومة مأمور مركز ومنعه من تنفيذ أمر المديرية بتسليم أطيّان لأناس وما عليهم من زادها هي أفعال معاقب عليها لأن المأمور يؤدّي وظيفة أميرية في هذه الحالة (قض ١٩ أبريل سنة ١٩٠٤ ج ٥ دد ١١٠) .

ومع ذلك حكّت محكمة مفاغة بأن مقاومة مندوب مكلف بالمحافظة على أملاك الحكومة بصفتها مخصّصاً أدبياً لا يعدّ من قبيل المقاومة المنصوص عليها في المادة ١١٨ ع إذ لا صفة رسمية له في هذه الحالة (مناغة الجزئية ٨ فبراير سنة ١٩٠٣ ج ٤ دد ٥٣٠) .

٤١ - وحكّت أيضاً محكمة النقض والإبرام بأن خفيّر المحكمة يعتبر موظفاً لأنه مكلف بتأدية خدمة أميرية ، والتمدّد عليه يقع تحت حكم المادة ١١٧ ع (قض ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤ استغلال ٤ ص ١١) .

٤٢ - وأن أعضاء المجلس الملّي للأقباط الأرثوذكس مخصّصون بنظر كفاة مصالح الأقباط بالقطر المصري بمقتضى الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاص مجلسهم ، فهم من الموظفين العموميين بالمعنى المقصود في المادة ٢٦١ فقرة ثانية عقوبات (قض ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٠ ج ١٢ دد ١٩٠) .

٤٣ - وحكّت محكمة قنا الابتدائية بأن الخفير الذي تعينه المحكمة هو من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية لأن المحكمة عند تعيينها الخفير تتدبّر ليقوم مقامها في كشف بعض الحقائق اللازمة لحلّ الدعوى صالحة للحكم . فالاعتداء على الخفير بالقول أو الإشارة وعدم تمكينه من أداء مأموريته يعدّ تعديلاً لعمل المحكمة نفسها واعتداء على من أمرته بالقيام بتلك الخدمة العمومية ولو أن المحكمة غير مقيدة بأرائه . وكون الخفير يعتبر كشاهد يرى شيئاً ويعرض على المحكمة ما يراه لا ينفي كون المحكمة هي التي انتدبته لذلك العمل ، ولهذا وجبت حمايته بصفة خصوصية احتراماً

الحكم الذي عينه القيام بتلك الخدمة العمومية. وكون المادة ١١٧ وما بعدها وردت في باب مقاومة الحكم لا ينافي اعتبار الخبير من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية؛ والمبرة في القانون إنما هي بنصوص المواد لا بعنوان الباب الواردة به تلك النصوص (فتاى ابتدائية ١١ أبريل سنة ١٩٠٧ مج ٩ عدد ٢٣، وانظر في هذا المعنى أحكام المحاكم الفرنسية المترو عنها في جارسون ن ٤٥٠٥ وانظر أيضا حكم محكمة ديباط الجزئية ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ بحاماة ه عدد ٦٧٠ الذى قضى بأن المادة ١٥٩ ع تنطبق على المسمى الواقع على الخبير بسبب تأدية أمورهم).
٤ ع - وحسب المحاكم الفرنسية بأن المادة ٢٢٤ ع ف (المقابلة المادة ١١٧) تحمى وكلاء الديانة (syndics) لأن الاختصاصات التى خولت لهم في القانون هي مما يشركهم في عمل القضاء ويعد في الحقيقة امتدادا قضائيا (انظر الأحكام المترو عنها في جارسون ن ٥٠٨٠).

واعترفت أيضا من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية الحارس القضائي المعين بمقتضى أمر من رئيس المحكمة (قضى فرنسى ٢١ يونيو سنة ١٨٧٢ جارسون ن ٥١١٠).

٤ ه - ولكن الشاهد لا يعتبر من الأشخاص المذكورين. فالإهانة التى تطعن شاهدا أثناء تأدية شهادته أو بسبب تأديتها لا تدخل في حكم المادة ١١٧ ع، وإنما يعاقب على ما يقع على الشاهد من قذف أو سب طبقا للنصوص العامة (جارسون ن ٥١٣٠ و ٥١٤٠، وانظر بكسر ذلك ديباط الجزئية ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ بحاماة ه عدد ٦٧٠).

٤ ٦ - الركن الثالث : وقوع الإهانة أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها - لا تحمى المادة ١١٧ ع الموظف من الإهانة إلا إذا وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها. فان القانون لم يقصد بالعقاب على هذه الجريمة إنشاء امتياز شخصي لمصلحة بعض الأفراد وإنما أراد تحقيق احترام سلطة الوظيفة الموكولة الى الشخص المهان (جارسون ن ١٠٧٠ و ١٠٧٤ و ١٦٣٠، وبلانز ه ن ٩٥٠ و ثونور على ٩٥٨٠٣).

٤ ٧ - ولكن لا يجوز التغالى في هذه الفكرة، فان الإهانة لا تدخل في حكم المادة ١١٧ ع إلا إذا كانت موجبة الى الموظف شخصيا. وأما إهانة الوظيفة في ذاتها بصرف النظر عن يقومون بها فلا يعاقب عليها بمقتضى هذه المادة (جارسون ن ١٠٨٠).

٤٨ — وقد كان القانون الفرنسي القديم لا يعاقب على الاهانة إلا اذا وجهت للموظف أثناء تأدية وظيفته . ولكن لوحظ أن الاهانة تمس كرامة الوظيفة أيضا متى وجهت للموظف بسبب صفته ولو لم يكن حيثئذ يؤدي وظيفته . ولذا فإن القانون الفرنسي الحاضر قد ابتكر فكرة العقاب على الاهانة التي تقع بسبب تأدية الوظيفة ، وأخذها عنه القانون المصري .

٤٩ — والقانون يعاقب على الاهانة التي ترتكب أثناء تأدية الوظيفة بنفس العقوبة التي يعاقب بها على الاهانة التي ترتكب بسبب تأديتها . ومع هذا فإن المهم التمييز بين الحالتين ، وذلك لأن الاهانة التي ترتكب في أثناء تأدية الوظيفة أى في الوقت الذي يؤدي فيه الموظف واجبا من واجباته تمس حتما كرامة الوظيفة نفسها لأنها توجب الإضطراب في الخدمة العامة وتتضمن الزرارة والاستهانة بالسلطة ، وبناء على ذلك يعاقب على هذه الاهانة سواء أكان التعدي حاصلًا بسبب عمل من أعمال الوظيفة أو بسبب أمور تتعلق بحياة الموظف الخصوصية ، كما اذا كان الباعث على الاهانة مجرد حقد شخصي . ولكن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للاهانة التي ترتكب في غير تأدية الوظيفة ، فإنه لا يعاقب عليها إلا اذا حصلت بسبب عمل من أعمال الوظيفة وبعبارة أخرى اذا كانت موجّهة للموظف بصفته هذه لا بصفته كونه أحد الأفراد (جارسون ن ١١٠ ، دجارو ن ١٦٢١) .

٥٠ — فإذا لم تقع الاهانة لاني أثناء تأدية الوظيفة ولا بسببها جاز اعتبار الواقعة قذفا أو سبا بالمادة ٢٦٢ أو المادة ٢٦٥ اذا توفر شرط العلانية أو سبا بالمادة ٢٤٧ فقرة أولى ع اذا لم يتوفر هذا الشرط (أنظر في هذا المنع قض : ديسبر سة ١٩٣٠ قضية رقم ١٨٧٧ سة ٤٧ تنائية) .

٥١ — الاهانة أثناء تأدية الوظيفة — تعتبر الاهانة موجّهة الى الموظف أثناء تأدية وظيفته عند ما يعمل بصفته موظفاً ، أى عندما يؤدي عملا داخلا في اختصاصاته أو في شئون وظيفته (جارسون ن ١١١ دجارو ن ١٦٣٢) .

٥٢ — ولا يمنع من اعتبار الموظف في أثناء تأدية وظيفته كونه غير موجود في المكان المخصص أصلا لإدارة عمله والذي يباشر فيه شئون وظيفته ، بل تعتبر الإهانة موجهة إليه أثناء تأدية وظيفته في أى مكان يقوم فيه بعمل من أعمال هذه الوظيفة (جارسون ن ١١٢) .

٥٣ — ومن الموظفين من يقومون بإرجاء مستمر من المراقبة أو الحفظ ، فهؤلاء يجب اعتبارهم في أثناء تأدية وظيفتهم ما داموا في الخدمة المكلفين بها ، كسكركى في دورية . ومنهم من لا يباشرون أعمال وظيفتهم إلا بصفة وقتية كالتقاضى ، وهؤلاء لا يعتبرون في أثناء تأدية وظيفتهم إلا إذا أجروا العمل المعين الذى تخفى به هذه الوظيفة (جارسون ن ١١٣) .

٥٤ — ولا تعتبر إهانة أثناء تأدية الوظيفة الأقوال التى تصدر في غير حضور الموظف المهان ، ولو جاء بعد ذلك الشخص الذى قيلت له وأعادها على سمع الموظف وهو يؤذى وإجبات وظيفته (جارسون ن ١١٤) .

٥٥ — الإهانة بسبب تأدية الوظيفة — تعتبر الإهانة موجهة بسبب تأدية الوظيفة متى كان الموظف أو الرجل العمومى مقصودا بصفته موظفا أو رجلا عموميا ، فإن الذى أراده الشارع هو التمييز في شخص الموظف بين الرجل العمومى والرجل المخصوص ، بحيث إن الإهانة بسبب تأدية الوظيفة يراد بها ليس فقط الإهانة التى يكون سببها عمل معين من أعمال الوظيفة بل يراد بها أيضا الإهانة التى تتعلق بعمل من أعمال الوظيفة (جارو ن ١٦٣٢ ، وجارسون ن ١١٥ و ١١٦ و ١٢٢ و ١٢٣) وقد استعمل النص الفرنسى لسنة ١١٧ ع عبارة (à l'occasion de l'exercice des fonctions) ، بينما استعمل النص الفرنسى للدين ٢٦٢ و ٢٦٥ فيما يخص بالتدنيف والسب في حق الموظفين العموميين عبارة (à raison des fonctions) ، والبارتان مترادفتان (جارو ن ١٦٣٢ و ١٦٣٣ و ١٦٣٤) .

٥٦ - ابتدء الوظيفة وانتهأؤها - تطبق المادة ١١٧ ع يجوز
تولى الشخص المهام الوظيفة العمومية التي يجهها القانون من الإهانة ولو لم
ينصبر رسميا ولم يحلف اليمين التي يشترطها القانون (جارسون ن ١١٩، وباريه ن ٦٤٠ و ١٢٢)
وملق فلورن تحت كلمة (presse) ن ٨١١ و ٨٣٢) .

٥٧ - والموظف الذي انتهت وظيفته لا يمكن بداهة أن يهان في أثناء
تأدية الوظيفة، ولكنه يمكن أن يهان بسبب تأدية وظيفته السابقة . وقد جرى
القضاء الفرنسي على أن هذه الإهانة معاقب عليها، لأنها موجّهة في الواقع الى الموظف
أى الرجل العمومي، ويتمدّى أثرها الى الوظيفة التي كان يؤديها (انظر الأحكام المتو
هنا في جارسون ن ١٢٣) .

٥٨ - تأدية الوظيفة بصفة غير صحيحة أو غير قانونية -
من المقرر مبدأ أن لا يشترط لتطبيق المادة ١١٧ ع أن يكون العمل الذي
وقعت الإهانة أثناء تأديته أو بسببها قد أجراه الموظف في حدود اختصاصه وسلطته
وطبقا للقواعد الشكلية التي وضعها القانون . وهذه القاعدة العامة - التي يجب
الاحتراز من التخلّي في تطبيقها كما سنبينه فيما بعد - مبينة على أن القانون لا يفرق
بين تأدية الوظيفة بصفة قانونية وتأديتها بصفة غير قانونية، وأن الموظف لا يجوز
من وظيفته بناء على أن العمل الذي أداه به عيب يجعله قابلا للبطلان، وأنه ما دام
لكل شخص أن يطلب بالطرق القضائية تعويضات عما عساه يقع نحوه من
إجراءات غير قانونية أو يتجاوز لحدود الوظيفة فانه يجب عليه أن يخضع مؤقتا لأوامر
السلطة على أن يكون له حق الرجوع بهذه التعويضات، وأنه لو أجاز لكل فرد
أن يعمل نفسه حكا على أعمال السلطة لأذى ذلك الى الاخلال بالنظام العام .
(باريه ن ٦٤٠ و جارسون ن ١٢٩) .

٥٩ - وعملا بهذا المبدأ حكمت المحاكم الفرنسية بتطبيق عقوبة
المادة ٢٢٤ ع ف (المقابلة للسادة ١١٧) على إهانة رجال الضبط الذين يدخلون
منزل شخص بغير رضائه بناء على حكم صادر ضده دون أن يكونوا مصحوبين بعمدة

البلية وأحد مشايخها (قضى فرنسي ١٢ يونيو سنة ١٨٣٤ بجان ن ١٧٠ و ٢٧ يوليو سنة ١٩٠٨ دالوز ١٩٠٩ - ١ - ٢٨٠) .

وعلى إهانة المحضر الذي يحسرى جرد مقولات سبق المجز عليها، وإن كان قد أجرى هذا الجرد في يوم عيد بلون إنذ من القاضي (قضى فرنسي ٢٠ فبراير سنة ١٨٣٠ دالوز تحت كلمة (presse) ن ٦٩٣) .

٦٠ - وبصفة عامة تطبق المادة ١١٧ ع كلما كان الموظف في وقت إهائته ليست له صفة في إجراء العمل، ولكنه كان مع ذلك حسن النية ومعتقدا أنه يؤدي وظيفته بصفة مشروعة (باريه ن ٢٤٠، دليراخان ن ٣١٠٢٢ ص ١٠٣) .

وتوجد جريمة الإهانة من جهة أخرى إذا باشر رجال الضبط تنفيذ أمر أو حكم دون أن يكونوا حاملين لسند ما، وكذلك إذا وقع منهم ما يعد تجاوز الحدود اختصاصاتهم (باريه ن ٦٤٠) .

وقد حكم بأنه إذا كلف معاون البوليس أحد السالك وشيخ الخضر بالقبض على عسكري فاز فانهما يستبران أنهما يؤديان خدمة أميرية، والتعدى الحاصل طليهما أثناء قيامهما بتلك الخدمة يدخل تحت المادة ١٢٨ ع (١١٨ جديلة) . ولا محل للبحث فيما إذا كان المعاون صدر له أمر من الحربية بضبط العسكري القادر لا سبيل للعسكري أو لشيخ الخضر المرموسين لمعاون البوليس أن يتمتع عن تنفيذ ما أمرهما به وليس لها الحق في أن يطالبا منه حضور الأمر الذي كلفهما به (أسيوط الابتدائية ١١ أبريل سنة ١٨٩٥ قضا ٢ ص ٢٣٠) .

٦١ - غير أن القاعلة المتقتم بياتها يجب أن تحصر في حدود مقبولة وأن لا تطبق عند ما يكون العمل مخالفا للقانون مخالفة صارخة بحيث يستحيل اعتباره متعلقا بتأدية وظيفة الشخص المهان . ففي هذه الحالة لا تكون الإهانة لأتباع لا تقع أثناء تأدية الوظيفة ولا بسبب تأديتها (بارسون ن ١٢٩، وباريه ن ٦٤٠) .

ويكون الأمر كذلك إذا كان الموظف يعمل خارج دائرة اختصاصه (باريه ن ٦٤٠ وشاسان ١١ و ٥٦٨، وقضى فرنسي أغسطس سنة ١٨٤٦ دالوز ١٨٤٦ - ١ - ٣٧٧) .

٦٢ - ويمكن القول بصفة عامة أن الاهانة لا تعتبر أنها وقعت أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها إذا لم يقتصر الموظف على الظهور بمظهر من تعدي حدود اختصاصاته أو سلطته لدى قيامه بعمل من أعمال وظيفته بل تبين أنه فعل ما فعله من غير أن تكون له أية صفة وبصرف النظر عن أية قاعدة قانونية (باريه ٢٠٦٤٠) .
وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأنه لا جريمة في مقاومة أحد عساكر البوليس عند ما يريد القبض على متهم في مخالفة وأخذته الى السجن (بورج ١٤ ديسمبر ١٨٢٦ دالوز تحت كلمة (rébellion) ن ٣٩ سادس) .

ولا في مقاومة رجال الضبط لدى دخولهم في منزل أحد الأفراد بدون أمر (بورج ١٠ مايو ١٨٣٨ دالوز تحت كلمة (rébellion) ن ٣٩ ثامن) .
٦٣ - ويلاحظ أن الاهانة التي لا يمكن اعتبارها واقعة أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها نظرا لمخالفة العمل الذي أدى إليها للقانون مخالفة واضحة يصعب أن تعتبر على الأقل سبا علنيا أو غير علني في حق أحد الأفراد، ولتتهم في هذه الحالة أن يدفع بغير الاستفزاز .

٦٤ - الركن الرابع : وقوع الاهانة في مواجهة الموظف المهان -
يستفاد من نص المادة ١١٧ ع أن القانون لا يعاقب على الاهانة إلا اذا كانت موجهة مباشرة وعمدا الى الموظف المهان . ولذا يشترط في الاهانة بالقول أن تصدر الأقوال المهيئة في حضرة الموظف نفسه أو على مسمع منه على الأقل (جارو ٤ ن ٦٤٥ ، وباريه ٢٠٦٣٠) .

غير أن القضاء الفرنسي قد جرى على أنه لا يشترط حتما في الاهانة بالقول أن تصدر الأقوال المهيئة في حضور الموظف أو على مسمع منه، بل يكفي أن تصل الى علم هذا الموظف بإرادة قائلها بأن يكون صدورها في حضرة أشخاص لم يبه علاقة يستفاد منها أن المتهم قد قصد توصيلها بواسطتهم الى الموظف المهان (راجع في ذلك جالرو ٤ ن ١٦٤٥ ، وباريه ٢٠٦٣١ ، وجارسون ١٥٢ ن ١٥٢٠ وما بعدها) .

وأما المحاكم المصرية فتعتمد وقوع الاهانة في مواجهة الموظف المهان . فقد حكمت محكمة النقض والابرار بأنه يشترط لتطبيق المادة ١١٧ أن تقع الاهانة

في مواجهة الشخص المهان، وهذه المواجهة شرط أساسي لمنحة الإهانة، ويجب ذكرها في الحكم وإلا كان باطلا لعدم بيان هذه الواقعة المكونة للجريمة (قضى ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ٢٩٥) .

وحكمت محكمة طعنا الابتدائية بأن المادة ١١٧ ع تشترط الإهانة بالقول والإشارة؛ والقول المقصود هنا هو الكلام الشفهي لا المكتوب، لأن غرض الشارع هو عقاب من يتجرأ من الناس على إهانة الموظف في مواجهته (طعنا الابتدائية ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ شراعي ٣ ص ٢٧٧) .

٦٥ - الركن الخامس : قصد الإهانة - لا عقاب على الإهانة إلا اذا حصلت بقصد جنائي . ويرى جازو أن هذا القصد يتحقق متى كانت لدى الجاني ارادة الإهانة أو بالحري نية الإهانة (جازو ٤ و ١٦٤٦) . ويرى جارسون وجوب تطبيق القاعدة العامة وهي أن القصد الجنائي هو علم الجاني بصفة الفعل كما يعاقب عليه القانون بغض النظر عن نية الاضرار وعن الغرض الذي يرمى اليه الجاني (جارسون ن ١٧٢) .

٦٦ - على أنه يكفي أن يكون القول أو الإشارة أو التهديد جارحا بذاته لاقتراض وجود القصد الجنائي عند المتهم . وقد قررت محكمة النقض والابرار المصرية أنه اذا كان القذف الذي وجه للموظف جارحا بذاته وجب على المتهم نفسه كما يخلص العقاب أن يدلل لدى محكمة الموضوع على أن جهره به لم يكن بنية الإهانة (ن ٢١٠ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٨٢٤ سنة ٤٦ فتاوية) .

٦٧ - يتج من ذلك ما يأتي :

(أولا) يجوز للتمم - على رأى جازو ومحكمة النقض - أن ينبت أن الأقوال أو الاشارات التي صدرت عنه كأن يرمى بها الى غرض آخر غير الإهانة . ويجوز له على رأى جارسون أن يدلل على أنه ما كان يعلم أنها مهينة بلحوا أن يكون قد التبس عليه معناها . وإيجاب حسن النية على الزاين يقع عبثه على طاق المتهم .

(ثانيا) لا توجد جريمة الاهانة إلا اذا كانت الاهانة قد وجهت عن علم الى أحد الأشخاص الموصوفين في المادة ١١٧ ع . فاذا كان المتهم قد قصد إهانة المجني عليه ولكنه ما كان عالما بصفته فإن الفعل لا يعتبر إهانة في حق موظف عمومي، وانما يمكن أن يعتبر قذفا أو سبا في حق أحد الأفراد .

(ثالثا) اذا أخذ بما جرى عليه القضاء الفرنسي من أنه يكفي للعقاب على الاهانة أن تصل الى علم الموظف المهان ولو لم تصدر في مواجهته فلا يعاقب المتهم إلا اذا كان قد أراد إيصال الاهانة الى علم ذلك الموظف (جارد ١٦٤٦٥٤، وجارسون ١٧٤ ن وما بعدها، وإرييه ١٦١ ن ٢) .

٦٨ - الاهانة التي تقع أثناء انعقاد الجلسة - الاهانة التي تقع على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها أثناء انعقاد الجلسة هي في نظر القانون أشد جسامة من غيرها . فقد رأى الشارع في ظرف المكان هذا الذي تقع فيه الاهانة ركنا مشددا للجريمة يستوجب العقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٧ وهي الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا بينما الاهانة في الظروف العادية يعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة نفسها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

٦٩ - والمادة ١١٧ ع لا تعاقب إلا على الاهانة بالقول أو الإشارة أو التهديد . فهي لا تعاقب على الاهانة بالكتابة اذا وقعت أثناء انعقاد الجلسة . ولكن اذا تليت في الجلسة مذكرات أو أوراق مشتملة على ما يمس كرامة الأعضاء الجالسين فإن تلاوتها تعد إهانة بالقول معاقبا عليها بالمادة ١١٧ فقرة ثانية ع (جارسون ١٩٤٥ ن ٢، وإرييه ١٦٢ ن ٢) .

٧٠ - ويشترط توقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٧ ع أن توجه الاهانة الى محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها أثناء انعقاد الجلسة . وهذه الفقرة تشير الى المحاكم والمجالس التي تعد

جلسات على اختلاف أنواعها، ولا تفرق بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية، ولا بين المحاكم القضائية والمحاكم الادارية . فيعتبر من المحاكم والمجالس بالمعنى المقصود في المادة ١١٧ ع المحاكم الجنائية والمدنية والتجارية والشرعية والمجالس الحسبية والمالية والمجان الادارية والمجالس العسكرية ومجالس التأديب الخ .

٧١ - والمادة لا تفرق بين الجلسات العلنية والجلسات السرية . ولكن كلمة «جلسة» لا تصدق على أى اجتماع مكون من موظفين قضائيين أو إداريين بقصد المداولة في مسائل داخلية في اختصاصاتهم ، بل ان الجلسة بمنها الصحيح لا تكون إلا في خلال الوقت المعين لنظر القضايا أو المسائل المعروضة على الهيئة في المكان المعد خصيصا لهذا الغرض . فالاانة التي تقع في غرفة المداولة أو في مكتب القاضي لا تعتبر أنها وقعت أثناء انعقاد الجلسة (لوران ١١٠٧٠٣ ص ١٦٨، ريار ٢٦٣ ن ٦٧٣) .

٧٢ - والاانة أثناء انعقاد الجلسة يجوز أن تقع في حق أحد الأعضاء الجالسين شخصيا كما يجوز أن تقع في حق هيئة المحكمة أو المجلس، وليس من الضروري تعيين الأعضاء المهاتين بأسمائهم (جارسون ١٩٦ ن ١٩٦) .

٧٣ - ولا توقع العقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٧ إلا عن الاانة الموجهة الى الأعضاء الجالسين . فلا تطبق هذه الفقرة على الاانة التي تقع في حق موظف حاضر في قاعة الجلسة ولكنه غير جالس فيها (جارسون ١٩٧ ن ١٩٧) .

٧٤ - والاانة التي تقع أثناء انعقاد الجلسة توجه حتما للموظف أثناء تأدية وظيفته . فلا يهم إذن ان كانت هذه الاانة متعلقة بالدعوى أو المسئلة المنظورة أو غير متعلقة بها، بل انه لا يهم أن تكون خارجة عن الوظيفة ولا تتعلق إلا بمجاة الموظف لخصومة (جارسون ١٩٨ ن ١٩٨، وجارو ١٦٤٧ ن ١٦٤٧، وباريه ١٦٢٢ ن ١٦٢٢) .

٧٥ - وتسرى أيضا على الاانة التي تقع أثناء انعقاد الجلسة قاعدة أنه يجب توجيه الاانة مباشرة الى الموظف المهاتن . فاذا تضارب شخصان في المحكمة فلا يكون نفعهما تمديا على المحكمة بل جريمة عادية في الجلسة (لجنة المراجعة ١٩٠٦-١٩٠٧ ص ٣٠) .

٧٦ - وينبئ على هذه القاعدة أن الأقوال التي تبدر في قاعة الجلسة بحيث لا يستطع سماعها الأعضاء الجالسون لا تكون الجرمية المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٧ ع ولو وصلت الى علمهم فيما بعد . على أنه اذا ثبت أن من صدرت عنه الأقوال المهيئة قد أراد إيصالها الى علم الموظف فبمقتضى الرأي الذي جرى عليه القضاء الفرنسي تكون الإهانة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة المذكورة لا الفقرة الثانية منها (جارسون ١٩٥٠ ، وباربييه ١٧٢٥٢) .

٧٧ - المحاكمة على الإهانة التي تقع في جلسات المحاكم -
اذا وقعت جنحة الإهانة في جلسة محكمة جنائية فيحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ويجرر قاضي المحكمة أو رئيسها محضرا بوقع كاتب المحكمة عليه (مادة ٣٣٧ تحقيق جنائيات) .

وإذا وقعت الإهانة في جلسة محكمة مدنية أو تجارية فتكون هذه المحكمة أيضا مختصة بإصدار الحكم بالعقوبة على من وقعت منه هذه الإهانة (مادة ٨٩ مرافعات) وليس من الواجب في هذه الحالة سماع أقوال النيابة العمومية عند المحاكمة (نقض ٣٠ مارس ١٩٣٠ ج ٣١ عدد ٥٠ بحاماة ١٠ عدد ٢٥٨)

٧٨ - ويموز للمحكمة الحكم فوراً بالعقوبة على كل من تقع منه إهانة في الجلسة مهماً كانت صفته حتى ولو كان من المحامين أو من المأمورين الموظفين بالمحاكم . فان المادة ٣٣٧ تحقيق جنائيات تخول المحكمة حتى الحكم فوراً في كل جنحة تقع في الجلسة بغض النظر عن كفة المعتدى وصفة المعتدى عليه . والمادة ٨٩ مرافعات لم تشترط لإمكان المحاكمة الفورية على بجنحة الجلسة إلا قيام الصفة الخاصة في المعتدى عليه ولم تتعرض لصفة المعتدى ؛ فأيا كان هذا المعتدى فهو مأخوذ بمحكمها ؛ وإذن فالقاضي وعضو النيابة والمحامي والكتيب والمحضر والفرد من الأفراد أى منهم دخل الجلسة واعتدى على أى من المشار اليهم بالمادة المذكورة فللمحكمة مناقبته فوراً ؛ بل إن كاتب الجلسة ومحضرها ومتبرجها إذا اعتدى أحد

منهم على زميله أو على أحد القضاة أو على هيئة المحكمة فلها عقابه أيضا في الحال .
والمراد بالمحكمة في هذا الصدد هيئة القضاة ومن يعتبرون جزءا منها لمهيتهم وهم
النيابة في الجلسات الجنائية وكتبة الجلسة ؛ وما دامت هيئة المحكمة تكون كاملة
فهي استطاعتها هذه المحاكمة ، بحيث لو أن المعتدى حضر الجلسة مثلا فلها أن تحكم
عليه فوراً بعد سماع دفاعه ، بل لو كان المعتدى هو كاتب الجلسة وكان إلى جواره
كاتب آخر من كتاب الجلسات وأمكن أن يحمل فوراً محل المعتدى لجازت تلك
المحاكمة الفورية أيضا وكانت صحيحة (الحكم السابق) .

٧٩ - ويلاحظ أنه إذا وقعت الاهانة في جلسة محكمة مختلطة فتكون هذه
المحكمة هي المختصة بالحكم بالقوبة على المعتدى سواء أكان مصريا أو أجنبيا (مادة ٧
من الكتاب الثاني من لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة) .

٨٠ - أما إذا وقعت جريمة الاهانة في جلسة محكمة شرعية ، فيأمر رئيس
الجلسة بكتابة محضر بما وقع ، وإذا اقتضى الحال القبض على من وقعت منه الجريمة
أمر بذلك وأرسله مع المحضر إلى قلم النائب العمومي أو إلى أقرب نقطة من قلع
البوليس ويكون المحضر معمولا به أمام المحاكم الأهلية (مادة ٧١ من لأئحة ترتيب
المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١) .

وكذلك يكون الاجراء اذا وقعت الاهانة في جلسة مجلس محسبي (مادة ٣٨ من
المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية) .

٨١ - علنية الاهانة ، التعارض بين المادة ١١٧
والمادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ ع - ليست المادة ١١٧ ع هي الوحيدة
التي تعاقب على إهانة الموظفين العموميين . فقد كانت المادة ١٥٩ ع قبل تعديل
الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون
العقوبات بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ تنص على عقاب كل من أهان موظفا
عموميا أو أحد رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو اقترى عليه أو سبه

باحدى طرق العلانية المينة في المادتين ١٤٨ و ١٥٠ ع بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا . ولما قلل هذان البايان بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ألغيت المادة ١٥٩ حيث رُؤى أن الجزعة المنصوص عليها فيها تقع حتما على حسب نوع الإهانة إما تحت طائلة المادة ٢٦١ انحصا بالقذف وإما تحت طائلة المادة ٢٦٥ انحصا بالسب (أنظر المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم المذكور) . واكتفى بالنص في المادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ على عقوبة أشد في حالة وقوع القذف أو السب في حق موظف عمومي بسبب تأدية وظيفته .

نص في المادة ٢٦٢ (فقرة أخيرة) على أنه " اذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيا ولا تزيد على خمسمائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فقط " . ونص في المادة ٢٦٥ (فقرة أخيرة) على أنه " اذا كان السب موجها الى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فقط " .

٨٢ - ومن المهم جدا تعيين دائرة تطبيق هذه النصوص ومعرفة ما اذا كان الفصل يعد إهانة أو يعد قذفا أو سبا . فارت جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١١٧ ع تختلف عن جريمة القذف والسب المنصوص عليهما في المادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ من الوجوه الآتية :

(أولا) الإهانة لا تقع إلا في حق الموظفين ، أما القذف والسب فيقعان في حق الموظفين وغير الموظفين .

(ثانيا) الإهانة يجوز أن تقع أثناء تأدية الوظيفة أو في غير ذلك الوقت ولكن بسبب تأديتها ، وأما القذف والسب في حق موظف عمومي فيجوز وقوعهما

في أي وقت ولأي سبب كان ، ولكن لا يصحب عليهما بالعقوبات المشددة المتصوص عليهما في الفقرة الأخيرة من كل من المادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ ع إلا اذا وقعا بسبب تأدية الوظيفة .

(ثالثا) العلانية ليست مشروطة في جريمة الاهانة . فيعاقب على الاهانة سواء أكانت علنية أو غير علنية، أما القذف والسب فلا يعاقب عليهما إلا اذا وقعا علانية.

(رابعا) يشترط للعقاب على الاهانة أن تقع في مواجهة الشخص المهان أو على الأقل أن تصل الى علمه بإرادة المتهم، ولا يشترط شيء من ذلك في القذف والسب .

(خامسا) لايحق الاهانة إلا بالقول أو الإشارة أو التهديد. أما القذف والسب فيمكن وقوعهما بهذه الطرق وبغيرها من وسائل العلانية ومنها الكتابة والرسوم والصور والرموز .

(سادسا) الاهانة جريمة عادية من اختصاص محاكم الجناح . أما القذف والسب فمن الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من المطبوعات والتي يقضى المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بإحالتها على محاكم الجنايات ما لم تكن مضرة بأفراد الناس .

(سابعا) المتهم بالاهانة لا تقبل منه إقامة الدليل لاثبات الأمور المهيئة التي أسندتها للوظف . أما القذف والسب في حق موظف عمومي فيقبل فيها هذا الإثبات، ولا عقاب على المتهم إذا حصل منه الطعن بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أسنده .

٨٣ — ومن المحقق أن المادة ١١٧ ع هي التي تطبق دون المادة ٢٦٢ أو المادة ٢٦٥ ع على الاهانة غير العلنية التي تقع بالقول أو الإشارة أو التهديد ، وأن المادتين ٣٦٢ و ٢٦٥ هما اللتان تطبقان دون المادة ١١٧ على الاهانة العلنية التي تقع بالكتابة أو الرسوم أو التصوير .

أما الإهانة العلنية التي تقع بالقول أو الإشارة أو التهديد فتدخل في حكم المادة ١١٧ إذا حصلت أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها، وتدخل في حكم الفقرتين الأولى والثانية من كل المادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ إذا لم تحصل لا في أثناء تأدية الوظيفة ولا بسببها، ولكنها تدخل أيضا في حكم الفقرة الأخيرة من كل من المادتين ٢٦٢ و ٢٦٥ إذا حصلت بسبب تأدية الوظيفة . فيرى من ذلك أن إهانة الموظف علنا بالقول أو الإشارة أو التهديد بسبب تأدية وظيفته تقع في آن واحد تحت نص المادة ١١٧ وتحت نص الفقرة الأخيرة من كل من المادتين ٢٦٢ و ٢٦٥، فأى نص من هذه النصوص هو الواجب تطبيقه؟

أرى وجوب التفرقة بين حالتين : فإذا حصلت الإهانة في ضحضور الشخص المهان تعين تطبيق المادة ٢٦٢ أو المادة ٢٦٥ ع بما أن المادة ١١٧ لا تنطبق في هذه الحالة . أما إذا حصلت الإهانة في حضور الشخص المهان فإن هذا الفعل الواحد يكون جريمتين : جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١١٧ ع، وجريمة القذف أو السب المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ أو ٢٦٥ ع وهي حالة التعدّد المعنوي للجرائم التي تقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشدّ طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ ع . فقد جاء في تعليقات الحفّانيّة عن هذه المادة ما يأتي : "والفقرة الأولى من المادة ٣٢ التي هي في الحقيقة عبارة عن المادة ٧٨ من القانون الإيطالي تنص عن التعدّد المعنوي أعني الحالة التي فيها تنطبق الجريمة الواحدة سواء تركبت من جملة أفعال أم لا على جملة نصوص من قانون العقوبات ... " (أنظر مع ذلك أحدبك أمين في ص ١١٨ حيث يقول بعدم وجود تعدّد منوئى في مثل هذه الحالة) .

أما في فرنسا فلا محل لتطبيق قاعدة التعدّد المعنوي في الحالة التي نحن بصددّها لأن نصوص قانون الصحافة التي تعاقب على القذف والسب تعتبر ناصحة لما يخالفتها من أحكام قانون العقوبات التي تعاقب على الإهانة وذلك بالنظر لصدور قانون الصحافة بعد قانون العقوبات (أنظر جارسون ن ٢٥٥، وجار ن ١٦٥٤) .

وقد قررت المحاكم الفرنسية في أول الأمر أن المواد ٢٢٢ وما بعدها من قانون العقوبات الفرنسي (وهي المقالة السادسة ١١٧) تنطبق على الإهانة العلنية بالقول أو الإشارة أو التهديد التي تقع أثناء تأدية الوظيفة ولكنها لا تنطبق على الإهانة العلنية التي تقع بسبب تأدية الوظيفة، وإنما تنطبق على هذه الإهانة أحكام قانون الصحافة لأنها تعتبر ناعمة لأحكام المواد ٢٢٢ وما بعدها فيما يتعلق بالسب والفنذ الذي يقع بسبب تأدية الوظيفة (قضى فرنسي ٢٠ مارس سنة ١٨٧٥ دائرة ١٨٧-١-٢٨٥). ولكنها عدلت عن ذلك وقررت أن الإهانة التي توجه إلى الموظفين بسبب تأدية وظائفهم لا تدخل في حكم قانون الصحافة إلا إذا وقعت بمقالات في محل أو محفل عمومي وكان لها صفة قذف أو سب يتضمن قد أعمال الموظف وتقديرها . أما الإهانة التي تقع بأقوال أو إشارات علنية أقرب إلى الفحش منها إلى النقد فلها تخرج عن قانون الصحافة وتدخل في أحكام المواد ٢٢٢ وما بعدها من قانون العقوبات (انظر الأحكام المترو عنها في جارسون ن ٢٧٠ وما بعدها) .

ويعترض الشراح الفرنسيون على هذا القضاء الأخير من الوجهة القانونية وإن كانوا يجنبونه من الوجهة العملية لأنه يخرج من اختصاص محاكم الجنايات جنما كثيرة الوقوع وليست لها أية علاقة بجرائم الصحافة (جارسون ن ١٦٥٥، وجارسون ن ٢٧٤ وما بعدها) .

٨٤ - بيان الواقعة في الحكم - يجب أن يبين الحكم الصادر بمقوبة في إهانة جميع الأركان المكونة للجريمة حتى يتسنى لمحاكمة النقض والابرام أداء سلطة المراقبة المخولة لها . ولا يجوز أن يقتصر في ذلك على ذكر ألفاظ القانون بل يجب أن يبين من حيث الوقائع جميع الظروف التي ينتج عنها من حيث القانون وجود الجريمة . وقصور الحكم عن هذا البيان يترتب عليه بطلانه (جارسون ن ٢٩٤) .

٨٥ - فيجب أن يشتمل الحكم على بيان ألفاظ التعدي بالقول أو التهديد وكذلك الإشارات المكونة للتعدي حتى يتسنى لمحاكمة النقض معرفة ما إذا كانت

هذه الألفاظ أو الإشارات معاقبا عليها أم لا (قضى ١٧ ديسمبر ١٨٩٨ نقض ٦٠ ص ٣٨، وأول فبراير ١٩٠٨ ج ٩ عدد ٩٤، و ٤ يناير ١٩١٣ ج ١٤ عدد ٢٩، ١٩ أبريل ١٩١٣ شرايح ١ ص ٤٢٥، و ٢٠ ديسمبر ١٩١٣ شرايح ١ ص ١٧٧، ١٩ مايو ١٩١٧ شرايح ٤ ص ٤٨٣، و ٧ ديسمبر ١٩١٨ ج ٢٠ عدد ٥٨، و ٥ فبراير ١٩٢٤ محاماة ٥ عدد ٩٥، و ٤ يناير ١٩٢٧ محاماة ٨ عدد ٢٢، و ٢٢ يونيو ١٩٢٧ محاماة ٨ عدد ٥٨، و ٦ مارس ١٩٣٠ قضية رقم ٧٧٨ س ٤٧ قضائية - وانظر مكنس ذلك قض ١٣ أبريل ١٩٠١ ج ٣ عدد ٣٢، و ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ ج ٥ عدد ٨٦) .

٨٦ - ولا يكفي في بيان ألفاظ الإهانة الإحالة على المحضر، بل يجب أن يعلم من الحكم ذاته ما هي تلك الألفاظ التي اعتبرها إهانة لأن بيانها ضروري حتى يتمكن محكمة النقض من مراقبة ما إذا كانت تعتبر في الحقيقة مهينة أم لا . وقصور الحكم في هذا الصدد يبطل له (قض أول يونيو ١٩٢٦ قضية رقم ١٠٤٢ س ٤٣ قضائية، و ١٤ فبراير ١٩٢٩ قضية رقم ٧٧٩ س ٤٦ قضائية، و ٢٩ مارس ١٩٣١ قضية رقم ٨٠٥ س ٤٨ قضائية) .

٨٧ - ويجب أن يذكر في الحكم صفة من وقع عليه التعمد ليعلم ما إذا كان موظفا عموميا أو من رجال الضبط أو مكلفا بخدمة عمومية (قض ١٧ يناير ١٩٠٣ ج ٤ عدد ٨٨، و ٧ يونيو ١٩٢٦ محاماة ٧ عدد ٢٣٠) .

٨٨ - ويجب أن يبين الحكم أن التعمد وقع على الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها والظروف التي استنتج منها ذلك (جارسون ٢٩٨) .

وقد حكم بأنه يجب على المحكمة إذا طبقت المادة ١١٧ ع أن تبين في حكمها العلاقة التي يميز وجودها بين الإهانة وبين الوظيفة التي كان يؤديها المجني عليه (قض ٧ ديسمبر ١٩١٨ ج ٢٠ عدد ٥٨) .

وأنه يجب أن يذكر في الحكم الظروف التي حصلت فيها الواقعة لمعرفة ما إذا كان المجني عليه قائما بتأدية وظيفته وقت الحادثة أم لا (قض أول فبراير ١٩٠٨ ج ٩ عدد ٩٤) .

وأنه يجب أن يذكر الحكم الصادر في جنة تمتع على موظف أثناء تأدية وظيفته أن هذا التعمد حصل على الموظف أثناء تأدية وظيفته وبين نوع العمل الذي كان ذلك

الموظف قائما به وقت الاعتداء عليه (تقضى يناير سنة ١٩١٣ م ١٤ عدد ٢٩ و ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ م ١ ص ٢٥ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ م ١ ص ١٧٧ و ٢٧ مارس سنة ١٩١٥ م ١٦ عدد ٨٨ و ١٩ مايو سنة ١٩١٧ م ١ ص ٤٨٣ و ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ م ١ ص ٩٥ و ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ م ٧ عدد ٢٣٠ و ٤ يناير سنة ١٩٢٧ م ٨ عدد ٢٢ و ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ م ٨ عدد ٤٥٨ و ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ م ١١ عدد ٦ و ٦ مارس سنة ١٩٣٠ م ٢١ رقم ٧٧٨ و ٤٧ قضائية - وانظر بيكس ذلك تقضى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٣ م ٤ عدد ٩٠ و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ م ٥ عدد ٨٦) .

٨٩ - ويجب أن يذكر الحكم أن الإهانة وقعت في مواجهة الشخص المهان لأن المواجهة شرط أساسي في جنحة الإهانة، وإغفال ذكرها يستد قصصا في بيان الواقعة (تقضى ١٦ مارس سنة ١٩١٠ م ١١ عدد ٧٩ و ٦ مارس سنة ٢٠٠٠) .

٩٠ - ويجب أن يبين الحكم القصد الجنائي لدى مرتكب الإهانة. ولكن يكفي أن يستنتج هذا القصد ضمنا من عبارات الحكم (بارسون ٣٠١ ن ٢٠٢) .

الفصل الثاني - في التعدي على الموظفين بالقوة أو العنف

Des violences envers les fonctionnaires publics.

٩١ - المادة ١١٨ ع - كل من تعدي على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنبا مصريا .

المادة ١١٩ ع - وإذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نسا عنهما جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنبا مصريا .

فإذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس .

٩٢ - عموميات - تعاقب هاتان المادتان على التعدي على الموظفين العموميين بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظائفهم أيًا كان النرض من هذا التعدي .

وهما يتقابلان المواد ٢٢٨ الى ٢٣٣ من قانون العقوبات الفرنسي . غير أن هذه المواد (أى مواد القانون الفرنسي) تعاقب على التعدي الذى يقع أثناء تأدية الوظيفة، وعلى التعدي الذى يقع بسبب تأديتها ، خلافاً للسنتين ١١٨ و ١١٩ ع قائمها لا تعاقبان بالعقوبات المشددة الواردة فيهما إلا على التعدي الذى يقع أثناء تأدية الوظيفة. أما التعدي الذى يقع بالقوة أو العنف فى غير ذلك الوقت ولو بسبب تأدية الوظيفة فإنه يدخل فى حكم النصوص العامة التى تعاقب على التعدي على الأفراد .

وفضلاً عن ذلك فالقانون الفرنسى يشدد العقاب فى حالة حصول التعدي فى جلسة المحكمة ؛ ويساقب على التعدي بالقوة بعقوبة السجن فى قلعة اذا نشأ عنه جروح أو مرض أو إذا وقع مع سبق الأصرار أو التردد ولو لم ينشأ عنه جروح ولا مرض ، ويعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا أفضى الى الموت فى بحر أربعين يوماً ، وبالإعدام اذا حصل بقصد القتل . أما القانون المصرى فلا يشدد العقاب إلا فى حالة التعدي الذى لم يصل الى درجة الضرب أو الجرح وكذا فى أحوال الضرب والجرح المنصوص عليها فى السنتين ٢٠٦ و ٢٠٥ ع ويعاقب على التعدي فى كل هذه الأحوال بعقوبات جنح ، ولكنه لم يرحأ لقشديد العقاب فى أحوال الضرب أو الجرح الذى تنشأ عنه طاعة مستديمة أو الذى يفضى الى الموت أو يحصل بقصد القتل بل اكتفى فيها بالعقوبات المقررة فى النصوص العامة .

٩٣ — وفيما عدا المواد ٢٢٨ الى ٢٣٣ ع ف التى تعاقب على التعدي على الموظفين العموميين أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها أيا كان الغرض من هذا التعدي يعاقب القانون الفرنسى فى المواد ٢٠٩ الى ٢٢١ على التعدي على الموظفين العموميين ومقاومتهم بالقوة والعنف بقصد منع تنفيذ القوانين أو أوامر السلطة العمومية أو الأوامر والأحكام القضائية وهو ما يسمح به جريمة العصيان (rébellion) . أما القانون المصرى فلم يضع أحكاماً خاصة لجريمة العصيان أى للتعدي أو المقاومة المقصود منها منع تنفيذ القوانين أو أوامر السلطة بل اكتفى

بالحكام التي وضعها للتعدي الذي يقع على الموظفين العموميين أثناء تأدية وظائفهم
أيما كان الفرض من هذا التعدي .

٩٤ - أركان الجرائم - أركان الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١١٨ و ١١٩ ع هي : (١) فعل التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف ، (٢) صفة الشخص المعتدى عليه ، (٣) حصول التعدي أثناء تأدية الوظيفة ، (٤) القصد الجنائي (جارسون مواد ٢٢٨ الى ٢٣٣ ن ٦) .

٩٥ - وقد تكلمنا عن الركنين الأولين عند شرح المادة ١١٧ ، ومن الأحكام التي ذكرناها في هذا الشرح ما صدر تطبيقا للمادتين ١١٨ و ١١٩ ع ، ذلك لأن الأشخاص الذين يحسم المادتان ١١٨ و ١١٩ من التعدي والمقاومة بالقوة أو العنف هم أنفسهم الذين يحسمهم المادة ١١٧ من الإهانة . فقط نلاحظ هنا أن التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف لا يدخل في حكم المادتين ١١٨ و ١١٩ إلا إذا وقع أثناء تأدية الوظيفة ، أما إذا وقع في غير ذلك الوقت ولو بسبب تأدية الوظيفة فإنه يخرج عن حكم هاتين المادتين ويدخل في حكم النصوص العامة التي تعاقب على التعدي على الأفراد .

٩٦ - التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف - الركن المادي للجرائم المنصوص عليها في المادتين ١١٨ و ١١٩ ع هو فعل التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف (l'attaque ou la résistance avec violence ou voies de fait) فالتانون في هاتين المادتين يعاقب على كل اعتداء يقع على موظف عمومي سواء أ كان وقوعه بشكل هجومي وهو ما يسميه القانون تعديا (attaque) أو بشكل دفاعي وهو ما يسميه مقاومة (résistance) (انظر جارسون مادة ٢٠٩ ن ١٧) .

٩٧ - ولكن يشترط على كل حال أن يكون الاعتداء مقترنا بالقوة أو العنف ، أي أن القوة لازمة لتكوين التعدي كما هي لازمة لتكوين المقاومة وإن كان ظاهر النص يفيد أنها ليست مشروطة إلا بالنسبة للمقاومة (جارسون مادة ٢٠٩ ن ١٨ ، و جاور ١٦٠٦ ن ٤) .

٩٨ - وقد استعملت المادة عبارة « القوة أو العنف » . فليس بشرط اجتماع القوة والعنف معا ، بل يكفي أيهما لتكوين الجريمة . والقوة بمعناها الأعم تشمل كل اعتداء يقع على الأشخاص أو الأشياء ، ويطلق العنف على الاعتداء الذي يقع على الأشخاص فقط (جارسون مادة ٢٠٩ ن ٢٠ ، وبارو ١٦٠٦٥٤) .

٩٩ - ويقاب على التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف ولو لم يحصل إلى درجة الضرب أو الجرح المنصوص عليهما في المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ ع . فإن المادة ١١٨ ع تعاقب على مجزئ التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف ولو لم يحصل ضرب أو جرح . وأما إذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنها جرح فيكون العقاب بمقتضى المادة ١١٩ ع التي قررت لذلك عقوبة أشد .

وغرض الشارع من ذلك أن يتناول بالعقاب أصالا من أفعال القوة أو العنف لا تدخل في حكم الاهانة بالقول أو الإشارة أو التهديد المنصوص عليها في المادة ١١٧ ، ولا في حكم الضرب أو الجرح المنصوص عليهما في المادة ١١٩ ع ، وهي لا يصبح تركها بغير عقاب (جارسون مواد ٢٢٨ إلى ١١٥٢٣٣) .

١٠٠ - والقوة إما أن تكون مادية أو معنوية . ولا نزاع في أن القوة المادية التي توجه مباشرة إلى شخص الموظف العمومي تكون جريمة التعدي أو المقاومة المنصوص عليها في المادة ١١٨ ع .

ويعد من هذا القيل : البصق في وجه موظف أو تمزيق ملابسه أو اقتراع علاماته أو قطع أزراره أو القبض عليه أو دفعه أو جذب به بشدة أو إلقاءه (جارسون مواد ٢٢٨ إلى ٢٣٣ ن ١٠ إلى ١٤) .

١٠١ - ويرى جارد أن القوة يمكن أن توجد بدون أن يقع ما يسمى شخص الموظف مباشرة ، وأن لفظ القوة يصدق على القوة المعنوية كما يصدق على القوة المادية ، ويقصد بالقوة المعنوية ما يظهر منها في الخارج بأفعال مادية محسوسة تحدث أثرا مساويا للقوة المادية نفسها (جارد ١٦٠٦٥٤) .

كذلك يعتبر القضاء الفرنسي من قبيل القوة والعنف كافة الأعمال المادية التي يمكن أن تحدث اعتداء شديدا في نفس الشخص وترجع أمته وطمأنينته . لحكم بتطبيق المادتين ٢٢٨ و ٢٣٠ ع ف (المقابلين المادة ١١٨) على شخصين أطلقوا جارا نازيا من مدس غير محشو بالرصاص في اتجاه موظف ؛ وعلى شخص يعمل سكيئا أنى بحركة ليضرب أحد رجال السلطة ولكن شخصا آخر اتراع منه السكين ولم يمكنه من الضرب (رابع في ذلك جازسون مواد ٢٢٨ الى ٢٣٣ ن ١٦ و ١٧ و ١٨) .

١٠٢ — ولكن لا يعتبر من قبيل القوة أو العنف مجرد عدم الاقياد أو المقاومة السلبية لرجال السلطة العامة ولو اقترنا بطرق احتيالية ممتدة لخدمهم .
كذلك التهديدات الشفهية التي كثيرا ما تقتن بمعارضة رجال السلطة لا تكفي لتكوين جريمة التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف ، وإن كانت تكفي لتكوين جريمة الاهانة . ولكنا قد رأينا أن القضاء الفرنسي يعتبر من قبيل القوة الانفصال المادية التي لها شيء من الخطورة والتي ترجع الموظف في أمته وطمأنينته كتمصويب مدس أو رفع سكين عليه (جازسون مادة ٢٠٩ ن ٣٥ الى ٤١ ، و جازور ٤١٠٦٦) .

١٠٣ — القصد الجنائي — يجب أن ترتكب القوة عمدا . ويجب فوق ذلك لتحقيق القصد الجنائي أن يكون الجنائي طالبا بصفة المعنى عليه . ولكن لا عبرة بالباعث الذي حمله على التعدي أو المقاومة . فلا يهم أن يكون الباعث عليه البغض أو الانتقام أو الحسد أو أى شهوة أخرى دفعتة الى ارتكاب الفعل (جازور ١٦٦٣ ، و جازسون مواد ٢٢٨ الى ٢٣٣ ن ١٩) .

١٠٤ — العقوبة — يعاقب كل من تعدي على أحد الموظفين العموميين انخ أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته بالحس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرى (مادة ١١٨ ع) .

١٠٥ — الظروف المشددة — وإذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنها جرح تكون العقوبة بالحس مدة لا تزيد عن ستين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرى (مادة ١١٩ ع) .

١٠٦ - بيان الواقعة في الحكم - يجب على محكمة الموضوع أن تبين في حكمها نوع الأفعال التي صدرت من المتهم ووصفت بأنها تعدّ أو مقاومة بالقوة حتى تتمكن محكمة النقض والابرام من مراقبة تطبيق القانون من هذه الوجهة وإلا كان الحكم باطلا (قض ٣ مايو ١٩١٣ شرائع ١ ص ٢٥ و ١٤ فبراير ١٩٢٩ قضيه رقم ٧٧٩ سنة ٤ قضائية، وانظر يكرس ذلك قض ٢١ نوفمبر ١٩٠٣ مج ٥ مدد ٨٦ و ٧ يولي سنة ١٩٠٤ استغلال ٣ ص ٢٥٠ و ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ استغلال ٤ ص ١٥٢) .

١٠٧ - ويجب أن يثبت في الحكم أن المخبى عليه موظف عمومي أو من رجال الضبط أو مكلف بخدمة عمومية وأنه كان يعمل أثناء تأدية وظيفته وقت الاعتداء عليه، إلا كان ناقصا ويتعين نقضه (قض أول يناير ١٩٢٤ عمادة ٤ ص ٨٢٧ و ٧ يونيو ١٩٢٦ عمادة ٧ مدد ١٣٠)

فينقض الحكم القاضي بعقوبة من أجل تعدّ على موظف أثناء تأدية وظيفته اذا لم تتعرض المحكمة في أسبابه لبيان وقوع التمدى أثناء تأدية الوظيفة، ولا يكفي أن يكون ذلك قد بين في صيغة الاتهام (قض ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨ مج ١٠ مدد ٣٨) .

١٠٨ - ويجب أيضا عند تطبيق المادة ١١٩ ع بيان الظروف المشددة المنصوص عليها في هذه المادة . ولكن لا يشترط لصحة الحكم بيان مدّة العلاج فيه الا اذا زادت مدّة العجز عن العمل عن العشرين يوما ولزم تطبيق المادة ٢٠٥ ع (قض ١٥ فبراير ١٩١٩ مج ٢٠ مدد ٧٢) .

١٠٩ - وليس من الضروري أن يذكر في الحكم بعبارة صريحة أن القوة أو العنف قد وقعا عمدا (جارسون مراد ٢٢٨ الى ٢٢٣ ن ٤١) .

في التفالس

Banqueroute

المواد ٢٨٥ الى ٢٩٢ ع (مقابل للمواد ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ ع ف)

ملخص

الفصل الأول - قواعد عمومية - تعريف التفالس ١ - التفالس نوعان : تفالس بالتقصير وتالفس بالتفليس ١ - أركان التفالس الجوهرية ٢ - الركن الأول : حفة التاجر ٤ الى ٦ - الركن الثاني :

التوقف عن الوفاء ٧ الى ١٠

الفصل الثاني - في التفالس بالتقصير - تعريفه وأحواله ١١ - أحوال التفالس بالتقصير الوجيزة ١٢ - أحوال التفالس بالتقصير الجوازية ١٣ - عقاب التفالس بالتقصير ١٤

الفصل الثالث - في التفالس بالتفليس - أركانه ١٥ - الركن المسمى ١٦ - الركن الأدبي ١٧ - عقاب التفالس بالتفليس ١٨

الفصل الرابع - في إفلاس الشركات ١٩ الى ٢١

الفصل الخامس - في الشروع والاشتراك والاختصاص والمحاكمة - الشروع ٢٢ - الاشتراك ٢٣ - الاختصاص ٢٤ - المحاكمة، من لحق رفع الدعوى ٢٥ - استقلال جرمي التفالس بالتقصير والتفالس بالتفليس واستقلال الواقع المكفوف لكل منهما ٢٦ و ٢٧ - سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية بمضي المدة ٢٨ و ٢٩

الفصل السادس - في الجرائم التي يرتكبها غير المقلص ويمتلك بالتفليس - لفرق بين ارتكاب هذه الجرائم والاشتراك مع المقلص في جريمته ٣٠ - من هم الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم ٣١ - الجرائم التي يرتكبها الغير ٣٢ و ٣٣ - الجرائم التي يرتكبها المدينون ٣٤ - الجرائم التي يرتكبها وكلاء المدينين ٣٥ - عقاب الجرائم المذكورة ٣٦ - الرد والتوضات ٣٧

المراجع

جاروطة ثانية ج ٦ ص ١، وشوفو وعيل طبة سادة ج ٥ ص ٢٢٢، وليون كان ودوطة ثانية ج ٨ ص ٢١٥، وعبد الفتاح بك السيد (رسالة في الإفلاس)، والكتور محمد كامل أمين طش ص ١٥٤، والأستاذ أ - حزان (رسالة في التفالس وتحقيقه)، وموسوعات دالوز تحت عنوان (Faillite et banqueroute) ج ٢٤ ص ٢٣٥ و ١٣٨٢، وطبق دالوز ج ٨ ص ٥٧٩ و ١٣٩٤

الفصل الأول — قواعد عمومية

١ — تعريف التفالس — "كل تاجر توقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الإفلاس (faillite)" (مادة ١٩٥ من قانون التجارة) . والإفلاس في ذاته ليس مجسدية، وقطع يقرب عليه الحرمان من بعض الحقوق . ولكن يفترض في مضم مسؤولية المفلس جتائبا أن إفلاسه يرجع الى سوء الحظ أو الى خطأ يسير . أما إذا اقترن الإفلاس بظلم فاحش أو بتدليس فالتفالس بالتفالس يعاقب عليه حينئذ تحت اسم التفالس (banqueroute) .

فالتفالس أو الإفلاس الجائز هو حالة التاجر المتوقف عن الوفاء الذي يمكن أن يستند اليه فعل من أفعال التقصير أو من أفعال التدليس (شوفرويل ٢١٤٤ ن ٥، رجايد ٢٣٥٦ ن ٦) .

٢ — التفالس نوعان : تفالس بالتقصير وتفالس بالتدليس —
فيعتبر التفالس بالتقصير إذا لم يكن سوى نتيجة الإهمال وعدم البصر في الأمور، ويعتبر بالتدليس إذا مهد له بسوء النصد والفسخ .
وقد عين القانون الأنصاف التي تميز كل نوع منهما عن الآخر . وسنبين ذلك فيما بعد .

٣ — أركان التفالس الجوهرية — يتكون التفالس سواء أكان بالتقصير أو بالتدليس من دكتين جوهريتين : (١) صفة التاجر في المفلس، (٢) حالة توقفه عن الوفاء .

٤ — الركن الأول : صفة التاجر — يشترط أن يكون المفلس تاجرا . وقد نص صراحة على هذا الشرط في المواد ٢٨٥ و ٢٨٧ و ٢٨٨ ع . وهو مفهوم من كون الإفلاس حالة خاصة بالتجار . فإذا ارتكب فرد غير تاجر نوعا من الاختلاس أو التدليس أضرازا بدائيته لم تجز محاكمته على اعتبار أنه مفلس بل تجوز محاكمته على جريمة النصب أو خيانة الأمانة متى توفرت أركانها .

٥ - ولا يكون الشخص تاجرا إلا إذا كان متقما بالأهلية القانونية لذلك وكان متخذاً الأعمال التجارية حرفة متعاده له .

وبمقتضى المادة ٤ من قانون التجارة يسوغ لمن بلغ سنه إحدى وعشرين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة، وأما من بلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة وكان قانون أحواله الشخصية يقضى بأنه قاصر فلا يجوز له أن يتجر إلا بحسب الشروط المقررة فيه ، وأما إذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يتجر إلا باذن من المحكمة الابتدائية . وعلى هذا فالقاصر الذى لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة لا يجوز مطلقا أن يشتغل بالتجارة ولا يمكن توقيع عقوبات التماس عليه .

كذلك لا يجوز للمحجور عليهم أن يشتغلوا بالتجارة ولا يصح اعتبارهم مفلسين .
وأما النساء فقد نصت المادة ٥ من قانون التجارة على أن أهليتهن للتجارة تكون على حسب قانون أحوالهن الشخصية . فالمرأة المتروجة التى يقضى قانون أحوالها الشخصية بزوال أهليتها بالزواج لا يجوز أن تمتد مفلسة إلا إذا أذن لها زوجها بمزاولة التجارة .

٦ - وهناك أشخاص تتعارض وظيفتهم مع مهنة التجارة كالقضاة وأعضاء النيابة والكتابة والمحضرين . فقد نصت المادة ٣٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ على أن كافة الموظفين بالمحاكم بسائر أنواعهم لا يجوز لهم أن يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة أخرى أو أى حرفة غيرها . ومن المتفق عليه فقها وقضاء أنه إذا خالف أولئك الأشخاص هذا الحظر واشتغلوا بالأعمال التجارية واتخذوها حرفة عادية لهم فانهم يصيرون تجارا بالمعنى القانونى لهذه الكلمة ويمكن وقوعهم تحت طائلة العقوبات المقررة للتماس بالتصبر أو بالتدليس . ويجوز فوق ذلك محاكمتهم تأديبيا على إخلالهم بواجبات وظائفهم (ج ٦ ص ٢١٥٩) .

٧ - الركن الثانى : التوقف عن الوفاء - يشترط أن يكون التاجر قد توقف عن دفع ديونه . فلا يمكن وجود تماس من غير إفلاس أى من

غير توقف عن الوفاء، إذ النفايس إن هو إلا إفلاس مقترن بالتقصير أو بالتدليس .
وقد نص صراحة على هذا الشرط في المادة ٢٨٥ ع التي تقول « كل تاجر وقف
عن دفع ديونه يعتبر في حالة نفايس بالتدليس في الأحوال الآتية ... » .

ولكن كيف انتهت حالة التوقف عن الوفاء ؟ هل يجب أن يكون المتهم قد سبق
الحكم بإشهار إفلاسه من المحكمة التجارية المختصة بهذا الأمر، أم يجوز للمحكمة الجنائية
أن تقر أنه توقف عن دفع ديونه وتحكم عليه بالعقوبات المقررة للنفايس دون
أن يكون سبق ذلك الحكم بإشهار إفلاسه ؟ لم يشترط القانون في المادة ٢٨٥ ع
سوى توقف التاجر عن الوفاء . وهذا التوقف ليس إلا واقعة يسوغ للمحكمة الجنائية
بمعتها وإثباتها ما دامت تنظر في جريمة تمد هذه الواقعة من أركانها الجوهرية ،
ومن القواعد المقررة أن الحاكم الجنائية مختصة يبحث وتحدير جميع الوقائع والأفعال
المكونة للجرائم التي تحكم فيها (راجع باب الانعصاص ن ١٥٠) .

ومع أن القانون الفرنسي قد استعمل عبارة « كل تاجر أفلس » بدل عبارة
« كل تاجر وقف عن دفع ديونه » المستعملة في القانون المصري (أنظر المواد ٥٨٥
و ٥٨٦ و ٥٩١ من قانون التجارة الفرنسي) فالرأي الراجح الذي جرى عليه القضاء
الفرنسي هو أن المحكمة الجنائية أن تقر وجود حالة الإفلاس بناء على توقف المتهم عن
الوفاء وقبل صدور أي حكم من المحكمة التجارية بإشهار الإفلاس، ذلك بأن الإفلاس
حالة توجد بدون تدخل من جانب القضاء بمجرد حصول واقعة التوقف عن الوفاء، وأن
حكم إشهار الإفلاس الذي يقرر هذه الحالة ليس الفرض منه سوى اتخاذ إجراءات
خاصة لتصفية أموال التاجر المفلس (جارد ١٦٠٩٢٠٩٢٣، وشوفرويل ن ٢١٥٣٠) .

على أن الشارع المصري قد أفصح عن قصده في المادة ٢١٥ من قانون التجارة
الأهل (مادة ٢٢٣ من قانون التجارة المختلط) التي تنص على أنه « يجوز للمحكمة
الابتدائية حال نظرها في قضية معينة ولحاكم التاديبية (يقصد الجنائية) حال نظرها
في دعوى بمنحة أو بمنية أن تقرر أيضا بطريق فرعي في حالة الإفلاس وفي وقت

وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس أو سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم أخرى الوقوف عن دفع الديون " مما يستفاد منه أنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تعتبر المتهم في حالة إفلاس وتحمك عليه بالعقوبة المقررة قانونا ولو لم يسبق صدور حكم بإشهار إفلاسه ، وبعبارة أخرى أن واقعة الإفلاس أي التوقف عن الدفع لا تمتد لمسألة فرعية (question préjudicielle) تجب إحالتها على المحكمة التجارية .

٨ - اذا حكمت المحكمة الجنائية في نعمة التفالس سواء بالعقوبة أو بالبراءة فهل تنقيد المحكمة التجارية بهذا الحكم اذا ما عرض عليها بعد ذلك النظر في إفلاس التاجر وتوقفه عن الوفاء ؟ الظاهر أنها تنقيد به ، لأنه ما دامت المحكمة الجنائية قد جعلت محصنة بمقتضى نص قانوني بالنظر في حالة الإفلاس فلي قررت أن هناك إفلاسا وجب اعتبار هذا الإفلاس موجودا بالنسبة للكانة وليس لسلطة قضائية أخرى أن تخالفها فيما ذهبت إليه وإلا أدى ذلك الى موقف شاذ لا يتفق وحسن سير العدالة (انظر في هذا المعنى الأستاذ حران ١٨٥) . ولكن جارو يرى أن حكم المحكمة الجنائية بعقاب المفلس أو ببراءته لا يقيد المحكمة التجارية لأن المحكمة الجنائية لم تبحث مسألة التوقف عن الوفاء لإلزام وجهة جنحة التفالس بالتقصير أو جنابة التفالس بالتدليس (جارو ١٩٥٩ ٢٢٠) .

٩ - لنفرض على العكس من ذلك أن المحكمة التجارية كانت حكمت بإشهار الإفلاس فهل يعتبر حكمها هذا حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة الجنائية أم يجوز لهذه المحكمة أن تنظر في حالة الإفلاس دون أن تنقيد بحكم المحكمة التجارية ؟ يظهر من نص المادة ٢١٥ من قانون التجارة أنه لا يجوز لها ذلك . فان هذه المادة تنص على أنه يجوز للمحاكم الجنائية حال نظرها في دعوى عينة أو عينية أن تنظر أيضا بطريق فرعي في حالة الإفلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس الخ ، مما يستفاد منه بطريق الاستنتاج

المكسي أنه لا يجوز للعالم الجنائية أن تنظر في حالة الإفلاس إذا كان سبق صدور حكم بإشهار الإفلاس (انظر من هذا الرأي الأستاذان ٢١) .

ومع ذلك فقد حكمت محكمة النقض المختلطة بأنه من القواعد المقررة قضاها وقضاء أن القضاء الجنائي غير مقيد بالأحكام المدنية أو التجارية وأنه فيما يخص بمسئلة الإفلاس يجوز للمحكمة الجنائية أن تقرر توقف المتهم عن دفع ديونه وصفة كونه تاجرا رغم صدور حكم مخالف لذلك من المحكمة التجارية ، كما أن لها مطلق الحرية في أن تعتبر المتهم غير تاجر ولو كانت المحكمة التجارية اعتبرته تاجرا بحكم نهائي (قضى غلط ٣٠ يناير ١٩٢٩ بموجة التشريع والقضاء المخطوطة ٤١ هـ ١٩٥٠) .

وقد حذت محكمة النقض المختلطة في ذلك حذو زميلتها الفرنسية . فان محكمة النقض الفرنسية قررت أن المحاكم الجنائية مختصة ليس فقط بالنظر والفصل في الوقائع المكونة لجرمة التفالس بل هي مختصة أيضا بالنظر والفصل في صفة الشخص الذي تسند إليه هذه الوقائع ، وأن الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة من الدائنين ليس لها تأثير على الدعوى الجنائية ، فلا يجوز لتهم أن يستند الى هذه الأحكام كما لا يجوز التمسك بها ضده (قضى فرنسي ٢٢ نوفمبر ١٨٢٧ بشأن ٢٨٥٠) . وقررت أيضا أنه لما كانت واقعة الإفلاس من الأركان الجوهرية لجرمة التفالس بالتقصير كان من حق محكمة الجلس أن تقدر العناصر المكونة لهذه الواقعة غير مقيدة في ذلك بالأحكام التي تكون قد صدرت مدنيا بشأن الإفلاس فان هذه الأحكام ليس لها أية سلطة على الدعوى المموية (قضى فرنسي ٢٢ يناير ١٨٤٧ بشأن ١١) .

أما الشراح فصل خلاف في هذه النقطة (انظر من رأى محكمة النقض جارد ٦٠ ٢٦٥٩٠ وشورفروم ٥٠ ٢١٥٤) ، ومن رأى المكسي لين كان ورفو طبة ثانية ج ٧ ١٩١٠ وما بعدها ، وتالر (Thaller) طبة ثالثة ١٧١٣ الى ١٧١٥) .

١٠ — وترتب المحاكم الفرنسية ومن يشايعها من الشراح على النظر المتكتم ذكره أن المحاكم الجنائية يجوز لها الفصل في حالة الإفلاس : (١) انما لم يسط أى

سير الحكم الصادر بالانقلاص من المحكمة التجارية، (٢) اذا رفضت المحكمة التجارية إشهار الانقلاص، (٣) اذا صدقت المحكمة التجارية على الصلح، (٤) اذا رجعت المحكمة التجارية في حكمها للقاضي بإشهار الانقلاص أو ألغى هذا الحكم بناء على الاستئناف الذى رفع عنه (جاءه) هامش ١١ ص ٨٨، وشوفوريل ٥ ن ٢١٥٥، والأحكام المتروكة منها في هذه المراجع) .

الفصل الثانى - فى التفالس بالتقصير (Banqueroute simple)

١١ - التفالس بالتقصير هو الذى ينتج عن خطأ أو إهمال فاحش ، ولا يشترط فيه سوء القصد . وتقسم أحوال التفالس بالتقصير إلى قسمين : قسم يجب الحكم فيه بالعقوبة على المفلس متى ثبت للقاضي وجود الأفعال المنصوص عليها فى القانون، وقسم يجوز الحكم فيه بالعقوبة أو بالبراءة على حسب تقدير القاضي .

١٢ - أحوال التفالس بالتقصير الوجوبية - تقضى المادة ٢٨٧ ع بأنه يعذب متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أوجب خسارة دائئيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص التاجر الذى يكون فى إحدى الأحوال الآتية :

(أولاً) اذا روى أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة . وقاضى الموضوع هو صاحب الحق فى تقدير صفة هذه المصاريف (جاءه ٥ ن ٢٣٦٣) . أما فيما يخص بمقدارها فقد أوجب الشارع على كل تاجر أن يقيد فى دفتر اليومية المبالغ المنصرفة على منزله شهراً فشهراً (مادة ١١ تجارى) ؛ وأوجب على المفلس أن يبين هذه المصاريف فى الميزانية التى يرفعها بقرره (مادة ٢٠٠ تجارى) .

(ثانياً) اذا استهلك مبالغ جسيمة فى التله أو أعمال النصب المحض أو فى أعمال البورصة الوهمية أو فى أعمال وهمية على بضائع . والمحكمة الموضوع فى هذه الحالة كما فى الحالة السابقة سلطة مطلقة فى تقدير ما اذا كان المفلس قد تجاوز حد الاعتدال فى المبالغ التى استهلكها . وهى أيضاً التى تفترق بين أعمال النصب المحض وغيرها.

ويراد بالأعمال الوهمية الأعمال التي تعقد في صورة بيع أو إيجار أو لا تؤدى بانفاق المتعاقدين الى تسليم ما واما قول الى مجرد دفع فروق تبعا لبلو أو انحطاط الأسعار. وانه ولو أن المادة ٧٣ من قانون التجارة قد أجازت إجراء مثل هذه الأعمال في بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها ، إلا أن التاجر الذي يعرضه يتعرض في حالة الخسارة لها كته كفلس بالتقصير .

(ثالثا) اذا اشترى بضائع لبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر إشهار إفلاسه ، أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقا مالية أو استعمل كطرقا أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر إشهار إفلاسه . ويجب على المحكمة في هذه الأحوال أن تنهى أن المدين لم يلجأ الى عمل من هذه الأعمال إلا ليؤخر إشهار إفلاسه . ولا يمتد إصدار الأوراق المالية ركنا مكتونا للجرمة إلا إذا أسكن احتياجه طريقة توجب الخسارة الشديدة لحصول المفلس على النقود (جاء ٦٠ ٢٣٦٣) .

(رابعا) إذا حصل على الصلح بطريق التدليس .

١٣ - أحوال التفالس بالتقصير الجوازية - تنص المادة ٢٨٨ ع على أنه يجوز أن يعتبر متفالس بالتقصير كل تاجر يكون في إحدى الأحوال الآتية : (أولا) عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم إجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أو اذا كانت دفاتره غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس .

(ثانيا) عدم إعلانه التوقف عن الدفع في الميعاد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقا للمادة ١٩٩ أو ثبت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠

(ثالثا) عدم توجهه بشخصه الى أمور التفلسة عند عدم وجود الأضرار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات .

(رابعاً) تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطلوب أحد دائقيه أو تمييزه بإضراراً لباقى الزملاء أو إذا نصح له بمزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح .
وكما يمد هذا الأداء مخالفاً معاقياً عليه يجب أن يمتنع فيه الشرطان الآتيان :
(١) أن يحصل بعد التاريخ الذى حددته المحكمة للتوقف عن الدفع ، (٢) أن يكون مضارباً بباقي الملتزمين . ولا يشترط أن يكون لدى المدين نية الإضرار بالملتزمين المذكورين بل يكفي الضرر . وبناء على ذلك فإذا أدى المدين بعد توقف الدفع مطلوب دائن له حق ومن عقارى أو حتى امتياز سابق على حق غيره فإنه لا يكون مستحقاً لمعوية المخالفات بالتقصير (جديد ٦٤٦ و ٢٣٦٣) .

(خامساً) إذا حكم بإفلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق .
ويستوى أن يكون إفلاسه المرة الثانية قد أشهر بسبب عدم قيامه بتنفيذ الصلح أو بسبب عدم وفائه بديون جديدة ترتبت في ذمته بعد ذلك الصلح (قضى بخطط ١٤١٤هـ) .
سنة ١٩١٧ بموجرة التخرج والقضاء المخطط ٢٩ عدد ٢٢١) . ولا يصح الاعتراض في الحالة الأولى بأنه ليس هنا إفلاس جديد بل مجرد إعادة فتح للتفلسة الأولى ، لأن التاجر الذى لا يدفع الديون التى حلت بناء على الصلح محمل الديون الأصلية إنما يتوقف في الواقع عن دفع ديونه ويقع من جديد في حالة الإفلاس . ولا يهم في الحالة الثانية إذا لم تكن الالتزامات المترتبة على الصلح السابق قد حل أجمعاً في وقت إشهار الإفلاس الثاني ، لأن المفلس باستثناء ديونه الجديدة وعدم وفائه بها قد جعل نفسه بحيث لا يستطيع تنفيذ الصلح مما يبنى عليه صيرورة هذه الالتزامات واجبة الأداء فوراً . ويدخل في حكم الفقرة (خامساً) من المادة ٢٨٨ ع الحالة التى يفسخ فيها الصلح لأن هذا الفسخ يعادل إشهار الإفلاس ثانية ، ولكن لا يدخل في حكمها الحالة التى يبطل فيها الصلح لأن البطلان ينشأ عن غش المفلس وهو هيب سابق على الصلح (جديد ٦٤٦ و ٢٣٦٤ ، ديون كان دفرها ١٤٢٥) .

وقد أضافت المادة ٢٩٦ من قانون المعقوبات المخطط على كل ما تقدم عدم قيام المفلس بما توجبه المادتان ٢٠ و ٣٣ من قانون التجارة المخطط أى عدم قيامه

بإجلال قلم الكتاب بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج في ظرف شهر من تاريخ زواجه أو افتتاح تجارته .

١٤ - عقاب التفالس بالتقصير - يساقب للتفالس بالتقصير في القانون الأهل بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين (مادة ٢٩١ ع أهل) . ويساقب في القانون المخطط بالحبس من شهر إلى سنتين (مادة ٢٩٩ ع مخطط) .

الفصل الثالث - في التفالس بالتدليس (Banqueroute frauduleuse)

١٥ - أركان الجريمة - جريمة التفالس بالتدليس تقوم على ركنين : ركن مادي، وركن أدبي . ويلاحظ أن القانون لم يفرق كما في التفالس بالتقصير بين أحوال يكون الحكم فيها بالمعقوبة اختياريا وأحوال أخرى يكون الحكم بها إلزاميا، بل أنه متى توفرت أركان جريمة التفالس بالتدليس يجب الحكم دائما بعقاب التهم .

١٦ - الركن المادي - بمقتضى المادة ٢٨٥ ع كل تاجر وقف عن دفع ديونه بتبرئته حالة تفالس بالتدليس في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا أخفى ذفاره أو أعدمها أو غيرها .

وليس من الضروري أن تكون البقائر كلها قد أخفيت أو أدمت أو غيرت، بل يكفي أن يكون المقلص قد أخفى أو أعدم أو غير ما كان منها بين حقيقة حالته (جاء ٢٣٦٦ و ٢٣٦٧) .

على أن تغيير البقائر لا يكون جريمة التفالس بالتدليس إلا إذا كان يرى إلى تغيير حقيقة العمليات المالية في البقائر . تغيير البقائر الذي لا يوضح عنه تغيير حقيقة العمليات المالية بها لا يكون الفعل الذي يساقب عليه القانون (نقض مخطط ٢٠ مايو سنة ١٩١٨ بمجموعة التشريع ونقض المخطط ٣٠ دد ٤٥١٤) .

أما تحرير الذنوب بصفة غير كاملة أو غير منتظمة فإذا وقع بقصد التدليس يكون حكمه حكم الإخفاء أو التغيير . صحيح أن هذه الحالة قد وردت في المادة

٢٨٨ ع ضمن الأحوال التي يجوز اعتبارها تفالسا بالتقصير، ولكن هذا مشروط بعدم وجود التدليس »، بمعنى أن المادة ٢٨٨ تعاقب على الإهمال والمادة ٢٨٥ تعاقب على التدليس . ويلاحظ أن الفرض الذي يرى إليه المفلس من تحرير دفاتره بصفة غير كاملة أو غير منتظمة هو في الغالب اختلاس أو إخفاء جزء من ماله إضراراً بدائنيه، بحيث إن هذا الفعل يدخل في غالب الأحيان تحت نص الفقرتين أولاً وثانياً من المادة ٢٨٥ ع (جارد ٢٢٦٦ و ٢٢٦٧) .

(ثانياً) إذا اختلس أو خبا جزءاً من ماله إضراراً بدائنيه .

والاختلاس والإخفاء فعلان مختلفان، فيمكن وجود أحدهما بغير وجود الآخر . ويستوى أن تكون وقائع الاختلاس أو الإخفاء سابقة أو لاحقة على إشهار الإفلاس لأن الضرر الذي يلحق جماعة الدائنين واحد في الحالتين (جارد ٢٢٦٦ و ٢٢٦٧) .

(ثالثاً) إذا اعترف أو جعل نفسه مدنياً بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذاته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن إقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع .

١٧ — الركن الأدني — يستلزم في التفالس بالتدليس أن ترتكب الأفعال المعينة المكونة له بقصد التدليس . ويرى بعض الشراح التفرقة في هذا الصدد بين إخفاء الدفاتر أو إعدامها أو تغييرها واختلاس جزء من المال أو إخفائه وبين اعتراف المفلس بمبالغ ليست في ذاته، ويقولون إن القانون يفترض وجود التدليس في الحالتين الأولىين وعلى المتهم إذا أراد تبرئة نفسه أن يثبت عدم وجوده، وأما في الحالة الأخيرة فلا يفترض وجود التدليس بل يجب على النيابة العمومية أن تثبت (دلفر تحت كلمة إفلاس ١٤٥٤) . ويرى البعض الآخر أن التدليس لا يفترض وجوده وأن الأفعال المادية المكونة للتفالس بالتدليس لا تأخذ الصفة الجنائية إلا إذا قام من التحقيق والمرافعة الدليل على أن المتهم ارتكبها بقصد التدليس

أى يقصد الاضرار بجماعة الدائنين (جاند ٢٣٦٧ ن ٦) . وقد جرى القضاء المختلط على الرأى الأول (قض مخطط ١٤ ماي سنة ١٩٢٤ بموجبة التفرع وانقضاء المخطط س ٣٦ عدد ٣٨٨) .

١٨ — عقاب التفالس بالتدليس — يعتبر القانون الأهل التفالس بالتدليس جنائية ، ومقاب التفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس (مادة ٢٨٦ ع أهل) . أما القانون المختلط فيعتبر التفالس بالتدليس جنحة عقابها الحبس من سنتين الى خمس سنوات (مادة ٢٩٧ ع مخطط) ؛ في حين أن القانون الفرنسي يعاقب على التفالس بالتدليس بالأشغال الشاقة المؤقتة (مادة ٤٠٢ ع ف) .

ولا يباد الاعتبار أصلا لمن تفالس بالتدليس (مادة ٤١٧ من قانون التجارة) .

الفصل الرابع — في إفلاس الشركات

١٩ — إفلاس شركة التضامن يقرب عليه إفلاس جميع أعضائها . ومن تم يجوز معاقبة جميع الشركاء على التفالس بالتقصير كما تجوز معاقبتهم على التفالس بالتدليس . غير أنه لما كان التفالس بالتدليس جريمة قصدية فلا يسأل عن هذه الجريمة إلا من ارتكب منهم الفعل بنية التدليس ومن شاركه في ذلك .

٢٠ — وإفلاس شركة التوصية يترتب عليه إفلاس الشركاء المتضامين دون الشركاء الموصين الذين لا يتدخلون عادة في أعمال الشركة . وعلى هذا يسأل عن جريمة التفالس بالتقصير أو بالتدليس الشريك المتضامن ، وكذا الشريك الموصى الذى تدخل في أعمال الشركة تدخلا يكون قد اتفقوا عادة له . أما الشريك الموصى الذى لم يتدخل في أعمال الشركة بصفة عادة له فلا يجوز أن يعتبر متفالا بالتقصير ولا بالتدليس (جاند ٢٣٥٨ ن ٦ ص ٥) .

٢١ — أما شركات المساهمة وشركات الحصص فلا يترتب على إفلاسها إفلاس المساهمين بها ولا المديرين لها لأنهم ليسوا تجارا ، وليس المدبرون إلا وكلاء .

ولكن القانون المصرى رأى حابة لأموال الجمهور توقيع عقوبات التفالس بالتدليس وبالتقصير على مديرى هذه الشركات وأعضاء مجلس ادارتها .

فقد نصت المادة ٢٨٩ ع على أنه "إذا أفلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس ادارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون أو اذا فعلوا ما يترتب عليه إفلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى المنصوص اذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء باعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحا وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المخصص لهم به في عقد الشركة " .

ونصت المادة ٢٩٠ ع على أنه "يحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الادارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير :

(أولا) اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون .

(ثانيا) اذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون .

(ثالثا) اذا اشتركوا في أعمال منافية لما في قانون نظام الشركة أو صادقوا عليها"

الفصل الخامس — في الشروع والاشتراك والاختصاص

والمحاكمة على جرائم التفالس

٢٢ — الشروع — التفالس بالتقصير جنحة في التشريع الأهل والمخطط ، والشروع فيه غير معاقب عليه . أما التفالس بالتدليس فهو جنابة في التشريع الأهل ، فالشروع فيه معاقب عليه طبقا لنص المادة ٤٦ ع . ولكنه يمد جنحة في التشريع المخطط ، ولم يرد نص في هذا التشريع يعاقب على الشروع فيه .

٢٣ — الاشتراك — تسرى قواعد الاشتراك على التفالس بالتدليس .
وهذا يستفاد صراحة من نص المادة ٢٨٦ ع إذ تقول "يعاقب المتفالس بالتدليس
ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس" . وليس الأمر كذلك
فما يختص بالتفالس بالتقصير حيث القانون يعاقب الفاعلين ولا يعاقب الشركاء ؛
فقد جاء نص المادة ٢٩١ ع هكذا : "يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة
لا تتجاوز سنتين" . ومن المقتزر فقها وقضاء أن قواعد الاشتراك العامة لا تسرى
على التفالس بالتقصير ؛ ويفسر هذا بأن معظم الأعمال المكونة له هي أعمال خاصة
بالمفلس شخصيا ويتميز بصور الاشتراك في ارتكابها (ج.د. ٦٠٦ ٢٣٦٩ ، وشوفرويل
١٩٦٢ ٥ ، وبلانش ١٣٦٠ ٦ ، وليون كان ورو ٨ ٩٤٥ ، وقض فرنس ١٦ أكتوبر ١٨٤٤
دالوز ١٨٤٥ - ١ - ٢٤) .

٢٤ — الاختصاص — قبل سنة ١٩٠٠ كان الرعايا التابعون للحكومة
الحلية يحاكمون على جرائم الافلاس المختلط (faillite mixte) أمام المحاكم الأهلية .
ولكن بصدد الأمر العالي الرقم ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ أصبحت المحاكم المختلطة
مختصة بمحاكمة المتهمين بالتفالس المختلط وشركائهم أيا كانت جنسيتهم (مادة ٣٧
من الباب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة) .

٢٥ — المحاكمة . من له حق رفع الدعوى — نصت المادة
٣٩٦ من قانون التجارة الأهل على أن المحاكمة في الأحوال المتعلقة بالتفالس بالتقصير
والتفالس بالتدليس تكون بناء على طلب وكلاء المدانين أو أحد المدانين أيا كان
أو بناء على طلب النائب العمومي أو أحد وكلائه .

أما النيابة العمومية فخفها في رفع الدعوى على المتهمين بالتفالس بالتقصير
أو بالتدليس ظاهر من أنها هي السلطة الموكول إليها رفع الدعوى العمومية عن جميع
الجرائم إلى المحاكم الجنائية وطلب توقيع العقاب على مرتكبيها .

وأما وكلاء النيابة والدائون فلا سبيل لهم إلا رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة
نح في أحوال التفالس بالتقصير، وال دخول بصفة مدعين بحق مدني في الدعوى

العمومية التي ترفعها النيابة على المفلس في أحوال التفالس بالتقصير وفي أحوال التفالس بالتدليس .

ولما كان التفالس بالتدليس يستبرجناية في القانون الأهل فلا سبيل لرفع الدعوى العمومية في الأحوال المتعلقة به إلا من قبل النيابة ، رغم أن المواد ٣٩٦ الى ٤٠٠ من قانون التجارة الأهل قد يستفاد منها جواز رفع الدعوى من الديانة أو وكلائهم سواء أكان الافلاس بالتقصير أو بالتدليس ؛ غير أن هذا يتعارض مع القواعد القانونية العامة التي لا تجيز رفع الدعوى مباشرة في مواد الجنايات . والظاهر أن المقصود من المواد ٣٩٦ الى ٤٠٠ من قانون التجارة الأهل الدعاوى المدنية التي قد يرفعها الديانة أو وكلائهم لاطالبة بحقوق مدنية فوق ما لهم من حق رفع الدعوى مباشرة في أحوال التفالس بالتقصير (عبد الفتاح بك السيد ٣٥٩٠ والذكور ملش ١٥٧٠) .

هل أنه يقتضى المادة ٣٩٩ من قانون التجارة الأهل لا يجوز لوكلاء الديانة أن يقيموا دعوى على المفلس بأنه أظلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس ولا أن يدخلوا فيها بصفة مدعين بحقوق مدنية إلا إذا أذن لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر الدائنين الحاضرين حدا .

٢٦ - استقلال جرمي التفالس بالتقصير والتفالس بالتدليس واستقلال الوقائع المكونة لكل منهما . - التفالس بالتقصير والتفالس بالتدليس هما جريمتان منفصلتان عن بعضهما اتصالا تاما ، ومن ثم يجوز أن يكونا موضوع دعاوى متالية . فلا شيء يمنع إذن من أن المفلس الذي حكم ببراءته من جريمة التفالس بالتدليس ترفع عليه الدعوى العمومية بعد ذلك من أجل التفالس بالتقصير . ولكن المفلس الذي حكم ببراءته من أحد الأفعال المكونة للتفالس بالتدليس أو بالتقصير هل تجوز محاكمته من جديد من أجل فعل آخر من الأفعال المكونة لنفس الجناية أو الجنحة ؟ مثال ذلك : المفلس الذي برئ من كونه اختلس أو خبا جزيا من ماله هل تجوز محاكمته على كونه أخفى دقايره أو أعدمها أو غيرها ؟

اختلفت آراء الفقهاء في هذا الصدد . فيرى بعضهم امكان رفع دعاوى متالية بالوصف عنه (التفالس بالتقصير أو بالتدليس) عن الأفعال المختلفة التي باغتهاها عن بعضها تكون نفس الجريمة . وذلك لأنه من المقرر أنه لا يحق للتهم أن يدفع بقوة الشيء المحكوم فيه نهائياً إلا اذا كانت الواقعة التي يحاكم من أجلها هي نفسها التي كانت السبب في المحاكمة السابقة، فلا مانع من رفع الدعوى العمومية على الشخص نفسه عن وقائع أخرى غير التي حوكم بسببها في المرة الأولى حتى ولو كانت مرتبطة بهذه الوقائع ارتباطاً وثيقاً مادامت تكون جرائم مختلفة (جارد ٦٢٧٣ و ٢٣٧٣ ومرلات في موضوع قرة التواء المحكوم فيه ١٢ ن ٢١٢١، وبلانش ١٢٣ ن ١٠٠) ويرى غيرهم عدم جواز رفع الدعوى مرة ثانية بالوصف عنه ولو من أجل فعل آخر؛ وذلك لأن التفالس إن هو إلا خطأ أو سوء نية المدين الذي سوأ نتائج الافلاس؛ فمجموع أحوال التفالس لا يكون إلا جريمة واحدة ولذا لم ينص الشارع إلا على عقوبة واحدة للفلس في جميع أحوال التفالس . وعلى ذلك يكون التفالس حالة معينة يجب البحث فيها عن كل الأخطاء التي يرتكبها المفلس صغيرها وكبيرها؛ ومتى فصل في شأن هذه الأخطاء فلا يجوز العود الى ذلك ثانية بحجة ظهور أخطاء جديدة (موسومات دالوز تحت كلمة افلاس ن ١٤٦٦) .

٢٧ — وعلى أية حال لا يعاقب على التفالس إلا بعقوبة واحدة، بمعنى أنه لا يجوز تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون في حالة إقامة الدعوى على المفلس من أجل عدة أفعال داخلية في تفليس واحد (تشن مخط ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ بمجوعة التشريع والقضاء المخطوط ص ٢٤٢ و ٢٤٣) .

٢٨ — سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية بمضى المدة — تبدأ مدة سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية في جنحة أو جناية التفالس من وقت ارتكاب الجريمة . ولا يخلو الحال في هذا الصدد من أحد أمرين : فاما أن يكون التفالس ناشئاً عن أفعال سابقة على إشهار الافلاس كصرف مصاريف باهظة وكسحير الدفاتر بصغة غير منتظمة؛ وإما أن يكون ناشئاً عن أفعال لاحقة لإشهار

الافلاس كاختلاس أموال وكأدية مطلوب أحد الدائنين إضرارا يساقى الفرماه
وكدم اعلان التوقف عن الدفع وعدم تقديم الميزانية في الميعاد القانوني . ففى الحالة
الأولى لا يبدأ سقوط الحق في رفع الدعوى إلا من تاريخ التوقف عن الوفاء لأن
الأفعال السابقة لا تعد جرائم إلا متى تحقق هذا التوقف . على أن تاريخ التوقف عن
الوفاء لا يراد به تاريخ حكم المحكمة التجارية القاضي بإشهار الافلاس بل يراد به
تاريخ واقعة التوقف نفسها لأن الجريمة تعتبر تامة بمجرد التوقف عن الوفاء وقبل
إشهار الافلاس . وأما في الحالة الثانية فيبدأ سقوط الدعوى العمومية من يوم
ارتكاب الفعل الجنائي لا من يوم الحكم بإشهار الافلاس (جارد ٦ ن ٢٣٥٩ ص ١١٠٠
والأحكام الفرضية المترو عنها في الهامش) .

٢٩ — ونظرا لأن التفالس يقتضى توفر صفة التاجر في المفلس ، يسقط الحق
في إقامة الدعوى العمومية اذا مضت المدة المقررة له من وقت انقطاع المتهم عن
مزاولة التجارة (جارد ٦ ن ٢٣٥٩ ص ٩) .

الفصل السادس — في الجرائم التي يرتكبها غير المفلس وتتعلق بالافلاس

٣ . — نصت المادة ٢٩٢ ع على جرائم تتعلق بالافلاس يرتكبها أشخاص
غير المفلس . وهؤلاء الأشخاص يعاملون كفاعلين أصليين لهذه الجرائم وتصح معاقبتهم
ولو لم ترفع الدعوى على المفلس أوردقت عليه وحكم ببراءته . ولكنهم لا يعاملون بهذه
الصفة إلا «فيما عدا أحوال الاشتراك المبينة قانونا» كما هو صريح نص المادة ٢٩٢
للمذكورة . أما في أحوال الاشتراك فيعاقب الشريك بسقوبة المفلس (مادة ٢٨٦ ع) .
فيجب إذن الاحتراز من الخلط بين الاشتراك في الجرائم المنصوص عليها
في المادة ٢٨٥ ع وبين ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ ع . ففى
أحوال الاشتراك يرتكب المتهم الفعل بتواطئه مع المفلس وفي مصلحته ؛ أما في أحوال
المادة ٢٩٢ ع فالمتهم يجوز أن يرتكب الفعل في مصلحته الشخصية أو في مصلحة
المفلس ولكن بغير تواطؤ معه .

٣١ - والإختصاص الفين يرتكون الجرائم المتعلقة بالانفلاس هم على ثلاث فئات : (١) الغير أى الإختصاص الذين ليسوا دائنين ولا وكلاء للدائنين ، (٢) الدائسون ، (٣) وكلاء الدائنين .

٣٢ - الجرائم التى يرتكبها الغير - تعاقب المادة ٢٩٢ ع : (أولاً) كل شخص مرق أو أخفى أو خبأ كل أو بعض أموال المفلس من المقتولات أو المقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين فى درجة الفروع والأصول . ينص القانون فى هذه الفقرة على الفش الذى يرتكبه الغير دون مشاركة المفلس . ولا يهم أن يكون قد أتى الفعل لمصلحة المفلس أو لمصلحته الشخصية ، بل يعاقب الغير بمقتضى هذا النص ما لم يكن قد جعل نفسه شريكاً فى التفالس بالتدليس بتواطئه مع المفلس .

وتوقع عقوبة المادة ٢٩٢ ع على زوج المفلس وفروعه وأصوله وأنسابه الذين فى درجة الفروع والأصول . وهذا استثناء من قاعدة الاعفاء من العقوبة المقررة فى المادة ٢٦٩ ع . وعلة هذا الاستثناء أن المحنى عليه هو مجموع الدائنين لا المفلس .

٣٣ - (ثانياً) من لا يكونون من الدائنين ويشترون فى مداولات الصلح بطريق الفش أو يقدمون فيشئون بطريق الفش فى تخليصة سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم .

يعاقب على هذه الجريمة ولو لم يكن الانفلاس بالتدليس ، إذ الجريمة 'تكون بنير اشتراك المفلس ، بل بنير طله .

ولكن لا يعاقب على مجرد تقديم سندات ديون صورية ، بل يجب لوجود الجريمة أن يكون تقديم السند الصورى مشفوعاً بالاثبات (l' affirmation) طبقاً لنص

كما إذا كفل شخص الدين الذى على المفلس لأحد دائئيه . ولا عقاب إذا حصل أحد الدائئين بعد صلح بترك المفلس أمواله على وعد من هذا المفلس بأن يدفع إليه كل دينه . وكذلك لا عقاب على الدائن الذى يصرح بأنه لا يقبل الصلح إلا إذا حصل على ميزة خاصة وقبل كل الدائئين هذا الشرط ، لأن هذا الدائن لم يدخل النفس على أحد ولا يستطيع أى دائن أن يدعى بأنه أصابه ضرر (جارو ن ٢٣٧٩ ، دليون كان ردو ن ٩٦٢) .

٣٥ — الجرائم التى يرتكبها وكلاء الدائئين — تعاقب المادة ٢٩٢ ع فى الفقرة (رابعا) وكلاء الدائئين الذين يختلسون شيئا أثناء تأدية وظيفتهم . وكلمة اختلاس يقابلها فى النص الفرنسى كلمة (malversation) ، وهى أوسع من كلمتى اختلاس (détournement) وتبديد (dissipation) المستعملتين فى المادة ٢٩٦ ع ، مما يفيد أن الشارع أراد أن يتناول بالعقاب بعض أفعال يرتكبها وكلاء الدائئين ويحتل أن لا تدخل فى حكم المادة ٢٩٦

ولم تحدد المادة ٢٩٢ الأركان التى تميز جريمة الاختلاس (malversation) المنصوص عليها فيها ، بل تركت للحاكم تقدير الأفعال التدليسية التى يمكن أن تكونها . فهو إذن جرم من نوع خاص (جارو ن ٢٣٧٨) .

ولا يعاقب على الشروع فى هذه الجريمة . ولكن يعتبر الاختلاس تاما كلما احتفظ وكيل الدائئين بسوء قصد ببائع حاول تملكها رغم مطالبته بها (جارو ن ٢٣٧٨) .

٣٦ — عقاب الجرائم المذكورة — يعاقب على الجرائم التى يرتكبها غير المفلس ويتعلق بالتفلسة بالجلس وبغرامة لا تزيد عن مائه جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٧ — الرد والتعويضات — ويحكم القاضى أيضا ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده الى القرماء وفى التعويضات التى تتطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو فى حالة الحكم بالبراءة (مادة ٢٩٢ ع) .

في تقليد علامات البوستة والتلغرافات

Imitation d'estampilles postales et télégraphiques.

المادة ١٩٣ ع (تقابل المادة ١٤٢ ع ف)

المراجع

جارو طبعة ثالثة ج ٤ ص ٨٢ ن ١٣٥٠ ، وجارسون ج ١ ص ٢٩٥ ن ٢٠ ، وشونفويط طبعة
سادسة ج ٢ ص ٢٢١ ن ٦٢٣ ، وأحمد بك أمين طبعة ثانية ص ١٧٤ و ١٧٧ ، وملحق دالوز
تحت عنوان (Faux) ج ٨ ص ٦٤٢ ن ٩٢

١ - المادة ١٩٣ ع - نصها : يعاقب بالعقوبات المدونة
في المادة السابقة (أى بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن
خمسين جنيا مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط) من صنع أو حمل في الطرق
 للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها
 تشابه بهيتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية
 أو مصالح البوستة والتلغرافات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها
 بدلا من الأوراق المقلدة .

٢ - يقضى الأمر العالى الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ بأن مصلحة
البوستة لها الحق بوجه الامتياز دون غيرها في نقل الخطابات الخصوصية مغلوقة
 كانت أو غير مغلوقة وعموما أى مراسلة بخط اليد أو مطبوع يقوم مقام مراسلة
 خصوصية أو عمومية ، ويستثنى من ذلك المراسلات المتعلقة بأشغال المصالح العمومية
 والمراسلات المرسلة من الأفراد لبعضهم عن يد مخصوصين ، إنما اذا حصل نقل
 المراسلات بطريق الغش فلمدير البوستة أن يقرر عليها غرامة توازي قيمة رسمها
 المجل عشرة أضعاف .

وبناء على ذلك فلمصلحة البريد دون غيرها الحق في صنع وبيع الطوابع التي
 توضع على الخطابات لاماكان نقلها .

٣ - وقد كان الأمر العالى المؤرخ فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٩ يعاقب على بيع وحمل التلغرافات والعلامات التى تكون هيتبا الظاهرة مشابهة لتمغات وعلامات البوستة والتلغرافات . ولما وضع قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ رأى الشارع أن الأوفق أن يدرج هذا الأمر بصفة مادة جديدة (المادة ١٩٣ ع) فى الباب السابع عشر الخاص بالاحتمار فى الأشياء المنوعة وتقليد علامات البوستة والتلغرافات لأن الأمر العالى المشار اليه لم يعتبرها تزويرا فى ذاتها بل راعى التدليس والنش الذى يقع باستعمالها (تطبيق الحفاية على المادتين ١٩٢ و ١٩٣ ع) .

٤ - أما القانون الفرنسى فانه يعاقب فى المادة ١٤٢ ع على تقليد العلامات المعدة لوضعها باسم الحكومة على مختلف أصناف البضائع ، وتقليد ختم أو طابع أو علامة أية سلطة عامة ، وتقليد طوابع البريد ، كما يعاقب فيها على استعمال الأختام أو العلامات أو الطوابع المقلدة مع العلم بتقليدها . وهذه المادة واردة فى باب التزوير فى الفصل الخاص بتقليد أختام الحكومة وأوراق البنوك والأوراق العامة والتلغرافات والطوابع والعلامات . ولم يكن النص الخاص بتقليد طوابع البريد أصيلا فى المادة ١٤٢ بل أضيف إليها فى سنة ١٨٦٣ ؛ ويقول الشراح إن المادة المذكورة لم تكن قبل هذه الاضافة تنطبق على تقليد طوابع البريد (انظر جارد ن ١٣٥٠) ثم جاء قانون ١٣ يونيه سنة ١٨٦٦ وقضى بسريان هذا النص على علامات التلغرافات ؛ وجاء بعده قانون ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢ وعاقب على تقليد طوابع البريد الأجنبية .

٥ - والمادة ١٧٤ من قانون العقوبات المصرى فى باب التزوير تعاقب أيضا على تقليد أو تزوير أختام أو تمغات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة وعلى استعمال هذه الأشياء أو إدخالها فى البلاد المصرية مع العلم بتقليدها أو بتزويرها ، ولكنها لا تنص خصيصا على تقليد وتزوير علامات وطوابع البريد والتلغرافات واستعمالها .

وهذه الأنصاف منصوص عليها فى المادة ١٩٣ فانها تعاقب على صنع هذه العلامات والطوابع أو حملها فى الطرق للبيع أو توزيعها أو عرضها للبيع مهما كانت

طريقة صنعها . وصنع الطوايح والعلامات المقلدة إنما هو تقليد لها . وتوزيع هذه العلامات أو حملها في الطرق للبيع أو عرضها للبيع يمد استعمالها (تارن جارسون مادة ١٤٢ و ٢١) .

٦ - غير أن المادة ١٩٣ ع لا تنص على جميع طرق الاستعمال . فالتقليص على خطاب بلصق طابع مقلد عليه لا يمكن اعتباره توزيعاً ولا حملاً ولا عرضاً للبيع من قبيل ما هو منصوص عليه في المادة ١٩٣ ، فلا عقاب عليه بمقتضى هذه المادة . وإن كان يمد استعمالاً لطابع مقلد (جارسون مادة ١٤٢ و ٢١) . كما أنه لا عقاب على من يستعمل عمداً طابع بريد سبق استعماله . ولكن الشارع الفرنسي يعاقب على هذا الفعل بقانون خاص صادر في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٤٩

٧ - كذلك لا تنص المادة ١٩٣ على إدخال الطوايح والعلامات المقلدة في البلاد المصرية . ويظهر أن هذا الفعل يمكن أن يقع تحت نص المادة ١٩٢ ع التي تعاقب كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها .

٨ - ويرى الأستاذ أحمد بك أمين أن طابع البريد لا يخرج عن كونه علامة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ ع فإن وضعه على الرسائل البريدية علامة على أن الرسم المستحق عليها قد دفع إلى مصلحة البريد وأن مصلحة البريد هي مصلحة من مصالح الحكومة المنوّه عنها في تلك المادة ولذا فإن تقليد طابع البريد يمدّ تقليداً لعلامة من علامات إحدى المصالح (أحمد بك أمين ص ١٧٤ هامش ٢) .

ولكني أرى أنه لا محل لتطبيق المادة ١٧٤ ع على تقليد طوايح البريد مادام الشارع قد نص على هذا الأمر صراحة وفرض له عقاباً خاصاً في المادة ١٩٣ ع .

٩ - وتعاقب المادة ١٩٣ ع على تقليد علامات وطوايح مصلحة البريد والتلفرات المصرية كما تعاقب على تقليد علامات وطوايح مصالح البريد والتلفرات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد .

١٠ — ويشترط لتكون جريمة تقليد علامات البريد والتفرفات أن ينشأ عنه ضرر للصحة العامة لا للأفراد . فمن يقلد طوابع التيت وأبطل استعمالها ليعمها الى جامعي الطوابع لا يقع تحت طائلة المادة ١٩٣ ع (جارو ن ١٣٥٠ ، وبارسون مادة ١٤٢ ن ٢٢) .

١١ — ويشترط في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٩٣ ع توفر القصد الجنائي . ولا يكفي في ذلك مجرد العلم بل لابد أن يكون عند المتهم نية استعمال الطابع المقلد استعمالا مضرا . فإذا صنع شخص ورقة تشبه طابع البريد بقصد التجارب الفنية أو العلمية فلا عقاب عليه (راجع ما ذكرناه في باب التزوير عند شرح المادة ١٧٤ ع ٣٠) .
ولكن الأستاذ أحمد بك أمين يقول إن الفرض من العقاب في هذه الحالة منع ما عساه أن يقع من الضرر بسبب اختلاط الطوابع والأوراق الصحيحة بالطوابع والأوراق المقلدة وتضليل العيين بين النوعين على بعض الناس فالعقاب واجب ولو لم تتوفر نية الغش عند المقلد (أحمد بك أمين ص ١٧٧) . ويرد على هذا بأن الشارع نفسه قد ذكر في تطبيقه على المادة ١٩٣ ع أنه راعى التدليس والغش الذي يقع باستعمال الأشياء المقلدة (تطبيقات الحفانية) .

في تقليد المفاتيح

Contrefaçon des clefs.

المادة ٢٨١ ع (تقابل المادة ٣٩٩ ع ف)

ملخص

نص المادة ٢٨١ ع ١ — موضعها في القانون ٢ — أركان الجريمة ٣ — الركن المادى
٤ و ٥ — الركن الأدبى ٦ و ٧ — حالة الاشتراك في جريمة مية ٨ — عقاب الجريمة ٩ —
الغرف المتتدة ١٠

المراجع

جارو طبعة ثانية ج ٥ ص ٤٩٢ و جارسون ج ١ ص ١٢٥٦ و شوفرويل طبعة سادسة ج ٥
ص ٢٨٦ و جرانمولان ج ٢ ص ٤٩٧ و جودل ج ٣ ص ٨٥٦ و أحمد بك أمين طبعة ثانية
ص ٦٩٣ و موسومات دالوز تحت كلمة (vol) ج ٤٤ ص ١٢٢٦ و ٥٧٩ ن و طعن دالوز ج ١٩
ص ٦٧١ ن ٨٥

١ — المادة ٢٨١ ع — نصها : كل من قلد مفاتيح أو غيرها
أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل
مدة لا تزيد عن سنتين . أما اذا كان الجانى محترفا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال
فيعاقب بالحبس مع الشغل .

٢ — موضعها في القانون — نص القانون على جريمة تقليد المفاتيح
في الباب الثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وهو الباب الخاص بالسرقة
والاغتصاب . وقد قل هذه المادة عن المادة ٣٩٩ من قانون العقوبات الفرنسى
الموضوعة هي أيضا في باب السرقات .

٣ — أركان الجريمة — تتكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨١ ع
من ركنين : (١) ركن مادى وهو تقليد المفاتيح أو تصنيعها أو صنع آلة ما ،
(٢) و ركن أدبى وهو توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة (جارسون مادة ٣٩٩ ن ١
و بطرود ٢١٩٦ ن) .

٤ — الركن المآدى — يعاقب القانون على تقليد المفاتيح أو تغييرها

أو صنع آلة ما . فالتقليد هو صنع مفتاح على مثال مفتاح آخر . والتغيير هو إدخال تعديل على مفتاح قديم ليصير صالحا لفتح شيء غير الذى أعد له من الأصل . ولم يقتصر القانون على هاتين الحالتين بل هو يعاقب أيضا على صنع آلة ما .

٥ — وكلمة « آلة » الواردة في المادة ٢٨١ لا تصرف إلّا لما يستعمل لفتح الأبواب والأقفال مما هو في حكم المفاتيح . يدل على ذلك أن القانون الفرنسى الذى أخذت عنه المادة ٢٨١ قد جعل مادة خاصة هى المادة ٣٩٨ شرح فيها المراد من المفاتيح المصطنعة وقال إنها تطلق على آلات كثيرة وذكر أسماءها . فلما أراد الشارع المصرى وضع المادة ٣٨١ عن تقليد المفاتيح وتغييرها لم يجد محلا لوضع مادة خاصة لتفسير معنى للمفاتيح المصطنعة واكتفى بإضافة عبارة « أو صنع آلة ما » . وبناء على ذلك لا تنطبق هذه المادة على تقليد ختم بقصد استعماله في جريمة تزوير (أسبوط الإبغائية ٢١ بإبرسة ١٩١٨ ج ١٩ مدد ٢٣) .

٦ — الركن الأدبى — يشترط أن يكون التقليد أو التغيير أو الاصطناع مقترنا بقصد جنائى وهو أن يتوقع المقلد استعمال المفتاح أو الآلة المقلدة أو المصطنعة في ارتكاب جريمة . فلا عقاب إذا كان الصانع قد صنع المفتاح بناء على طلب صاحب البئر أو المكان المطلوب له المفتاح ، كما أنه لا عقاب إذا اعتقد بمسئولية أن طالب المفتاح هو المالك الحقيقى (جارسون مادة ٣٩٩ ن ٤) .

٧ — ولم يبين القانون نوع الجريمة التى صنع المفتاح (أو الآلة) تمهيدا لارتكابها .

ويرى بعض الشراح أنه لما كان النص عاما لا يفرق بين جريمة وأخرى كان من الممكن تطبيقه على كل من يصنع مفتاحا يعلم أنه سيستعمل في ارتكاب أية جريمة كقتل أو اختصاب الخ (جارسون مادة ٣٩٩ ن ٦) .

ويرى البعض الآخر أنه نظرا لورود هذا النص في باب السرقة ، فيجب قصر تطبيقه على جريمة السرقة والجرائم المشابهة لها المنصوص عليها في الباب الثامن من

الكاتب الثالث من قانون العقوبات ، لاسميا وأنه في حالة الشك لا يحوز التوسع في تفسير مواد قانون العقوبات (جوانولان ٢ ن ١٨٣٠ وأحد بك أمين ص ٦٩٤) .

وقد حكم وفقا لهذا الرأي الأخير بأن كلمة آلة الواردة في المادة ٢٨١ ع لا تطلق إلا على ما يستعمل في ارتكاب جريمة السرقة فقط ؛ فلا تنطبق هذه المادة على صنع ختم بقصد ارتكاب جريمة تزوير (سيوط الابتدائية ٢١ يناير ١٩١٨ مج ١٩ مدد ٢٣) .

٨ — حالة الاشتراك في جريمة معينة — تنص المادة ٢٨١ ع على حالة الصانع الذي يتوقع فقط بوجه عام استعمال المفاتيح أو الآلات المصطنعة في ارتكاب جرائم غير معينة ولا محددة . أما اذا كان يعلم على وجه التحديد الجريمة التي سترتكب بواسطة هذه المفاتيح أو الآلات فانه يعد شريكا فيها بطريق المساعدة طبقا للسادة ٤٠ فقرة ثالثة من قانون العقوبات . فاذا كانت الجريمة جنائية عوقب المقلد بمقابها (جارو ٥ ن ٢١٩٧ ، وجارسون مادة ٣٩٩ ن ٧) .

٩ — عقاب الجريمة — اعتبر الشارع تقليد المفاتيح وصنع الآلات جريمة من نوع خاص (Sui generis) وعاقب عليها بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن ستين .

١٠ — الظرف المشدد — قد جعل الشارع صفة الجاني ظرفا مشددا للجريمة ، فنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ ع على أنه اذا كان الجاني معتزفا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل ؛ لأنه يكون في هذه الحالة أقدر على اتيان التقليد والتخوير .

في تقليد المؤلفات والأشياء الفنية والمصنوعات

Contrefaçon littéraire, artistique et industrielle.

المواد ٣٠٣ الى ٣٠٦ ع (تقابل المواد ٤٢٥ الى ٤٢٩ ع ف)

ملخص

النصوص التي تعاقب على التقليد ١ — الفرض منها ٢ — تعطيل أحكامها ٣ — قضاء المحاكم الأهلية ٤ — قضاء المحاكم المخططة ٥ — مشروع قانون في حقوق المؤلفين ٦ — الفرق بين المادة ٣٠٥ والمادة ١٧٦ ع ٧

المراجع

جارو طبعة ثانية ج ٦ ص ٢١٣، وشوفو وعلى طبعة سادسة ج ٦ ص ١، وبلانز طبعة سادسة ج ٦ ص ٥٢٦، وجودج ج ٣ ص ٩٣٧، وموسوعات دالوز تحت عنوان (Propri. littér. et artist.) ج ٢٨ ص ٤٩٣ ن ٣٣٠، وبلانز دالوز ج ١٤ ص ٧٨٠ ن ١٠٤

١ — النصوص التي تعاقب على التقليد — مادة ٣٠٣ —
يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتاباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شيء أعطي من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة .

مادة ٣٠٤ — المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليداً يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى، وكذلك من أدخل في القطر المصرى أشياء من هذا القبيل عملت تقليداً في البلاد الأجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى . وأما من باع أو عرض للبيع كتاباً أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بمخالفتها فيجازى بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً .

مادة ٣٠٥ - ويحكم أيضا بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على من قلد أشياء صناعية أو ألحانا موسيقية مخصصة بمؤلفها أو بمن تازلوا له عنها أو قلد علامات فورية مخصصة بصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح .

مادة ٣٠٦ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليدا أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها، وكذلك من غنى علنا بنفسه بالحن موسيقية أو حمل غيره على التفتى بها أو لعب ألعابا تياترية أو حمل غيره على اللعب بها إضرارا بختريها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٢ - الغرض من هذه النصوص - الغرض من المواد ٣٠٣ الى ٣٠٦ ع حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية . فالمادتان ٣٠٣ و ٣٠٤ تعاقبان على تقليد الكتب والأشياء التى أعطى من أجلها امتياز مخصوص من الحكومة لأحد الأفراد أو لشركة مخصوصة، وعلى إدخال المؤلفات أو الأشياء المغلفة الى القطر المصرى ، وعلى بيعها أو تعريضها للبيع مع العلم بمخالفاتها . والمادتان ٣٠٥ و ٣٠٦ تعاقبان على تقليد الأشياء الفنية (Objets d'art) وبيعها أو تعريضها للبيع، وعلى تقليد الألحان الموسيقية والتفتى بها علنا أو حمل الغير على التفتى بها ، وعلى تمثيل الروايات المسرحية إضرارا بمؤلفها أو حمل الغير على تمثيلها، وعلى تقليد علامات الفوريقات (أى المصانع) المختصة بصاحبها دون غيرهم وبيع البضائع التى صار وضع تلك العلامات المزورة عليها أو تعريضها للبيع .

٣ - تعطيل أحكامها - غير أنه يستفاد من نصوص المواد المذكورة أنها لا تنطبق إلا اذا حصل التقليد على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية الكتب أو الأشياء الفنية أو الألحان الموسيقية أو علامات الفوريقات .

وقد أشار القانون المدنى أيضا الى هذه القوانين فى المادة ١٢ منه التى تنص على أنه يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته وحقوق المصانع فى ملكية مصنوعاته على حسب القانون المخصوص بذلك .

ولكن لا يوجد الى الآن في مصر تشريع ينظم حقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته ولا حقوق الصانع في ملكية مصنوعاته مما أدى الى تعطيل أحكام المواد ٣٠٣ الى ٣٠٦ ع وعدم إمكان العقاب على تقليد المؤلفات أو المصنوعات .

على أن هذا لا يمنع من الحكم للمؤلف أو الصانع بتعويضات على من قلد مؤلفاته أو علامات بضاعته طبقا للقاعدة العامة المقررة في المادة ١٥١ من القانون المدني الأهل التي تنص بأن « كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزمة فاعله بتعويض الضرر » . وهذا ما جرى عليه قضاء المحاكم الأهلية والمختلطة .

٤ — قضاء المحاكم الأهلية — اتهم شخص بأنه باع دخانا عليه علامة مزورة تقليدا لعلامة ماتوسيان، وحكت عليه محكمة الموضوع بالعقوبة طبقا للادة ٣٠٦ ع؛ فظن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض والابرام . ومحكمة النقض قضت بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما يخص بالعقوبة فقط بناء على أن اللوائح الخاصة بعلامات التوريقات المترو عنها في المادة ٣٠٥ ع لم تصدر لأن فيجب والحالة هذه إيقاف تطبيق المادة ٣٠٦ التي تحيل على المادة ٣٠٥ الى أن تصدر لوائح خاصة ويصير العمل بها . وقضت فيما يتعلق بالتعويض المدني أن الفعل النابت على طالب النقض بالحكم المطعون فيه هو بيع بضائع موضوع عليها علامة مقلدة مشهورة بأنها مختصة بشخص معلوم دون غيره وهذا الفعل ينشأ عنه ضرر لصاحب هذه العلامة ، ولهذا السبب يجوز للمحكمة مع حكمها بإبراء المتهم من الدعوى الجنائية أن تحكم عليه بتعويض الضرر الناشئ عن عمله (قضاء ٢٧ أبريل ١٩٠٧ ج ٩ دد ٢٠٠٠) .

وسبب الى شخص أنه باع دخانا وضع عليه علامات مزورة تقليدا لعلامة فابريكة كوتاريلى، وحكت عليه محكمة الموضوع بالعقوبة طبقا للادة ٣٠٣ ع الخاصة بالنش . ومحكمة النقض قررت أن المادة ٣٠٢ لم ينص فيها على الفعل الذي أسند الى المتهم بل تضمنت العقاب على طرق وكيفيات مختلفة للنش ليس فيها تزوير علامات إحدى الفابريكات، وأن هذا التزوير نص على عقابه في المادة

٣٠٥ من القانون المذكور وشرط فيه أن تكون علامات الفارقة المزورة مخصصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح . وبما أنه لم يتقدم من النيابة دليل على حصول وضع لوائح خصصت علامات الفارقات لأشخاص دون آخرين فيكون حكم هذه المادة موقوفاً إلى أن تصدر هذه اللوائح ويكون القفل المسند إلى المتهم على فرض ثبوته لاعتقاب عليه (تض ٧ ديسمبر ١٩٢٧ قضية رقم ٥٢ س ٤٥ قضائية) .

وقررت محكمة طنطا الابتدائية في قضية اتهم فيها شخص بنش المشتري في جنس الدخان الذي يزعم أنه لم تصدر الآن في القطر المصري اللوائح الخاصة بعلامات الفارقات المنصوص عنها في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات والمنشورة عنها في المادة ٣٠٦ منه ، فلا محل للبحث في تطبيق هاتين المادتين لأنهما معطلتان حتى تصدر هذه اللوائح كما قضت بذلك محكمة النقض في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧ (ملط الابتدائية ١٢ فبراير ١٩١٧ ج ١٨ عدد ٨٢) .

وقررت محكمة طنطا الجزئية في حكم لها أن المادة ١٢ من القانون المدني يثبت أن الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته تكون على حسب القانون المخصص لذلك ؛ وهذا يدل على أن الشارع المصري أراد وضع قانون خاص في كيفية وشروط امتلاك المؤلف والصانع لمؤلفاته ومصنوعاته ولكنه لم يف بوعده للآن ، وقد جاء قانون العقوبات فظن الشارع أن حقوق المؤلفين والمخترعين قد وضع لها قانون فبين عقاب من قلد أشياء صناعية مخصصة بمؤلفيها طبقاً للوائح الموضوعة لذلك . ويشترط لتطبيق المادة ٣٠٥ : (أولاً) وجود حق الملكية للمؤلف على مؤلفاته أو الصانع على مصنوعاته بمقتضى اللوائح التي وضعت لهذا الشأن ، (ثانياً) أن يقلد شخص آخر غير المؤلف أو الصانع مؤلفات أو مصنوعات المخترع إضراراً به . وفي هذه الدعوى وإن وجد التقليد كما ثبت من تحرير الخبير إلا أن المدعى المدني لم يثبت له حق الملكية على اختراعه بمقتضى قانون أولائحه وضعت لذلك ، وعليه يكون الشرط الأول للجرمة المعاقب عليها في المادة ٣٠٥ غير محقق ويكون عمل المتهمين غير معاقب عليه في القانون المصري

ولكن إهمال الشارع المصرى وضع قانون خاص بحقوق المؤلفين والمخترعين لا يمنع من الرجوع الى القواعد العامة والى العدل فى أمر ملكية المخترع لاختراعه والحكم له طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدنى بتعويضات على من يقلد اختراعه .
(نظما الجزئية ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ شرائع ١ عدد ٦٦ ص ٤٦) .

وقررت محكمة مصر الابتدائية فى قضية ثبت فيها على المتهمين أنهم باعوا حبوبا صنعتت تقليدا لحبوب الدكتور روس — أن المادة ١٢ من القانون المدنى نصت على أن الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلفين والصناع فى ملكية مؤلفاتهم أو مصنوعاتهم تكون على حسب القانون المخصص لذلك، والقانون المذكور لم يصدر لآن، وأن المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات تعاقبان على تقليد المصنوعات أو عرض المصنوعات المقلدة للبيع مما يستفاد منه أن المبادتين المذكورتين إنما وضعتا لحماية الحقوق المقررة فى القانون المدنى ، وما دامت هذه الحقوق لم تتحدد لآن نهائيا فلا يمكن توقيع العقاب المقرر فيهما ؛ وإنما تدخل هذه الواقعة فى حكم المادة ٣٠٢ ع التى تعاقب من يعرض للبيع أشربة أو ما كولات أو أدوية مع علمه أنها مفسوشة (مصر الابتدائية ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٧ بحامدة ٨ عدد ١٤٧) .

وقررت محكمة الأزبكية الجزئية فى قضية نسب فيها للتمم أنه غنى ألحانا موسيقية وقام بتثيل ألحان تياترة إضرارا بمخترعها المحنى عليهما أنه يشترط تطبيق المادة ٣٠٦ ع أن تكون الألحان والروايات مملوكة للغير . وبما أن المشرع فى المادة ١٢ من القانون المدنى وعد باصدار قانون لللكية الأدبية ولم يفعل ، وقد وضع نص المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات على اقتراض أن قانون الملكية الأدبية قد صدر فعلا، فتكون أركان الجريمة غير متوفرة ويتعين برامة المتهم . أما فيما يختص بالتعويض المدنى فانه مع عدم صدور القانون الخاص بالملكية الأدبية يجب حماية المؤلفين من تعدى الغير طبقا للقواعد العامة، وقد نصت المادة ١٥١ من القانون المدنى على أن كل فصل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر . وبالرجوع الى وقائع الدعوى يرى أن المتهم مثل روايتين من وضع أجد المدعين بالحق المدنى

ومن الروايات التي تمثل بمعرفة جوق المدعين المذكورين، وبمطابقة الأصل المقدم منها على النسخة المضبوطة عند المتهم ظهر أنها مطابقة لها تماما حتى في الألفاظ ١٠. عدا تغييرات في بعض الأسماء والبارات لا يؤيد بها . ولا نزاع في أنه عاد على المدعين بالحق المدني ضرر من تمثيل هاتين الروايتين بمعرفة جوق المتهم فباعتين الحكم لها بتعويض عن هذا الضرر (الأزبكية الجزئية ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ عامادة ٦ عدد ١١٥٠).

٥ - قضاء المحاكم المختلطة - أما المحاكم المختلطة فأنها بالرغم من عدم وجود تشريع خاص بالملكية الأدبية والفنية والصناعية في مصر قد وقعت لوضع بعض قواعد لحماية الأعمال الأدبية والفنية والاختراعات الصناعية وعلامات المصانع، وبنت ذلك على القواعد العامة التي تقتضي بأن من سبب ضررا لغيره يلزم بتعويض هذا الضرر وعلى المادة ٣٤ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة والمادة ١١ من القانون المدني المخطط اللتين تتصان على أنه في حالة سكوت أو قص أو غيوض القانون يرجع القاضي إلى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدل . وتطبيقا لذلك القواعد يقتضي المحاكم المختلطة بتعويضات في أحوال التقليد والمنافسة غير المشروعة، كما تقتضي بوضع الحجز على الأشياء المقلدة (أنظر في هذا محاضرة الأستاذ شارالحامى لدى المحاكم المختلطة المنشورة في مجلة (L'Egypte contemporaine) ص ١ ص ٧٨ ، ومحاضرة الأستاذ بيولا كانزى رئيس لجنة قضاء الحكومة المنشورة في المجلة نفسها ص ٣ ص ٤٣ ، ومحاضرة المسيرليان دي بقرن المنشورة في المجلة نفسها ص ١٨ ص ٨٩) .

٦ - مشروع قانون خاص بحقوق المؤلفين - يتبين مما تقدم أن ما ينشأ في مصر من أعمال مبتكرة في باب الآداب والعلوم والفنون لا يزال حتى الآن غير حماية قانونية . على أن التشريع المصرى قد بلغ في كل الأبواب من التقدم والنمو مبلغا لا يصح معه أن يستمر على جموده فيما يتعلق بالحقوق الأدبية . ومن جهة أخرى يقتضى التضامن الدولى على مصر بأن تحمى لديها الأعمال التي تنشأ في الخارج . وقد تلقت الحكومة المصرية من عهد غير بعيد دعوة من قبل جمعية لأهم تشبدي موافقتها على المعاهدة الدولية التي عملت في برن بشأن حماية حقوق

المؤلفين ... ولما كانت الدول التي توافق على هذه المعاهدة تلتزم بأن تنفذ في بلادها الاجراءات التي تكفل حماية الحقوق المخولة للتأليف على مؤلفاته ، كان واجبا لزاما على مصر إذا أرادت الموافقة على هذه المعاهدة - التي وافقت عليها معظم دول أوروبا - أن تصدر قانونا يحدد هذا النقص الموجود في تشريعها . ونظرا لهذه الاعتبارات قد وضعت وزارة الحفانية مشروع قانون بشأن حقوق المؤلفين لا يزال موجودا للنساقيد البحث حتى الآن .

٧ - الفرق بين المادة ٣٠٥ والمادة ١٧٦ ع -
تعاقب المادة ١٧٦ ع على تقليد علامات الشركات المأذونة من قبل الحكومة والبيوت التجارية إطلافا . وتعاقب المادة ٣٠٥ ع من يقلد علامات فورقة مخصصة بصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح . والنص الأول مقتبس من النص القديم للمادة ١٤٢ من قانون العقوبات الفرنسي التي كانت تعاقب من يقلد علامات إحدى السلطات أيا كانت أو أحد البنوك أو المحلات التجارية . والنص الثاني مستمد من أحكام اللوائح التي صدرت في فرنسا بشأن حماية الملكية الأدبية وعلى الخصوص القانون الصادر في ٢٣ يونيو ١٨٥٧ ؛ وهذا القانون قد ألغى حكم المادة ١٤٢ فيما يتعلق فقط بتقليد علامات الفوريقات بقصد المنافسة القائمة على النفس ولكنه لم يمس فيما يتعلق بباقي ضروب التقليد (شفورديل ٢٦٦ و ٦٢٧) .

إذا عرف ذلك أمكن تحديد نطاق كل من المادتين ١٧٦ و ٣٠٥ ع :
فالأولى تطبق على تقليد علامات الشركات والمحلات التجارية ما عدا العلامات التي توضع على الأشياء التي تصنعها الفوريقات تمييزا لها عن مصنوعات غيرها . ففى هذه الحالة الأخيرة فقط تطبق المادة ٣٠٥ ، ولكن بما أن اللوائح المشار إليها فيما لم تصدر حتى اليوم تحكم المادة موقوف والبراءة واجبة في الأحوال التي تدخل في حكمها (أحمد بك أمين هاشم الصفحة ١٨٠) .

وقد حكمت محكمة النقض والابرام بأن المادة ١٧٦ ع تختص بتقليد ختم أو تمغة أو علامة لا على الشركات أو البيوت التجارية . وأما تقليد علامة فوريقة

مانوسيان المشتعلة بالدخان فلا يدخل في باب التزوير وإنما يدخل في الباب الحادى عشر من قانون العقوبات الخاص بما يحصل من النش في المعاملات التجارية المنصوص عنه في المادة ٣٠٥ وما يليها من قانون العقوبات، وبما أن المادة المذكورة تعاقب من قلد علامات فاورقة مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح التى توضع لتلك الفاوريقات وهذه اللوائح لم توضع الآن فيجب إذن إيهاف تطبيق المادة المشار إليها الى أن تصدر لوائح خاصة بذلك ويصير العمل بها (تقضى ٢٥ ويليته ١٩٠٨ حقوق ٢٢٣ ص ٢٧٣، وانظر بعكس ذلك استئناف مصر أزل ديسمبر سنة ١٩٠١ حقوق ١٧ ص ٣٠٨).

في تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة

De l'exécution des condamnations.

المواد ١٣ الى ٣٨ ع ٢٥٨ و ٢٧٥ ت ج تخايل المواد ١٢ الى ٥٥ ع ف
و ١٦٥ و ١٩٧ و ٣٦٥ و ٣٧٥ و ٣٧٦ ت ج ف

ملخص

الفصل الأول — قواعد عامة على تنفيذ الأحكام . متى ينفذ الحكم ١ — من له حق تنفيذ الأحكام
٢ — من يفصل في إشكالات التنفيذ ٣ و ٤ و ٥ — النصوص الخاصة بالتنفيذ ٦
الفصل الثاني — قواعد خاصة بتنفيذ عقوبة الاعدام . طريقة التنفيذ ٧ و ٨ — الناء طية التنفيذ ٩
الفصل الثالث — قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات القيدة لحرية .

الفرع الأول — طريقة تنفيذ العقوبات القيدة لحرية ١٠

الفرع الثاني — مبدأ تنفيذ العقوبات القيدة لحرية ومبدأ ١١ — اذا كان المحكوم
عليه لم يجس اجبا ١٢ و ١٣ — اذا كان المحكوم عليه جيس اجبا ١٤ — العقوبات
التي يستزلمها الجيس الاجبا ١٥ — طة استزال الجيس الاجبا ١٦ — نظام الاستزال
في الشرائع الأجنبية وفي القانون المصري القديم ١٧ و ١٨ — المدة التي يشملها الجيس الاجبا
١٩ و ٢٠ — خصم الجيس الاجبا في القضاء المحفوظة أو المحكوم فيها بالبراءة من العقوبات
القيدة لحرية المحكوم بها في قضاء أخرى ٢١ و ٢٢ — ملاحظة على الفقرة الثانية من المادة ٢١
ع ٢٣ — طريقة اجتناب مدة العقوبات القيدة لحرية وطريقة استزال مدة الجيس الاجبا
فيها ٢٤ و ٢٥

الفرع الثالث — حق اختيار الشغل بدل الجيس . تقرير هذا الحق بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢
٢٦ — المذكرة الانشائية لهذا القانون ٢٧ — أحكام الجان الادارية ٢٨ — تعليمات الحفانية
٢٩ — تعليمات النائب السوي ٣٠

الفرع الرابع — تعدد العقوبات القيدة لحرية . قاعدة التكد ٣١ — ترتيب تنفيذ العقوبات
القيدة لحرية ٣٢ و ٣٣ — استثناءات تتبادر تعدد العقوبات القيدة لحرية ٣٤ و ٣٥ —
الاستثناء الأول : جب عقوبة الأشغال الشاقة لعقوبتين السجن والجيس ٣٦ — مدى الجب
٤٧ الى ٤٩ — الاستثناء الثاني : أقصى مدة العقوبات المتكددة ٤٧ و ٤٨

الفرع الخامس — نظام السجن والافراج تحت شرط . نظام السجن ٤٩ — الافراج تحت
شرط ٥٠ — القرض ٥١ — صدوره ٥٢ — من يجوز الافراج منهم تحت شرط ٥٣ —
شرط الافراج تحت شرط ٥٤ — من يمنع الافراج تحت شرط ٥٥ — ما يترتب على الافراج تحت

- شرط ٥٦ - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس ٥٧ - جواز التأجيل ٥٨ - الإفراج
 الإفراج تحت شرط مرة أخرى ٥٩ - قتل المسجون المصاب بمرض أو الإفراج ٦٠
- الفصل الرابع - قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات الجسدية والتكليفية - الحرمان من الحقوق والمزايا ٦١
 إلى ٦٢ - العزل من الوظيفة ٦٤ - مراقبة البوليس ، متى تجدى ٦٥ ، متى تنقضى ٦٦ -
 تعدد عقوبات المراقبة ٦٧ - الإغناء من المراقبة ٦٨
- الفصل الخامس - قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات المالية .
- الفرع الأول - عوميات . من يقوم بتنفيذ العقوبات المالية ٦٩ - ضمة من تنفيذ العقوبات
 المالية ٧٠ - إعلان المحكوم عليه بمقدار العقوبات المالية ٧١ - إشكالات التنفيذ ٧٢ -
 تعدد العقوبات المالية ٧٣ و ٧٤ - استئصال الحبس الاحتياطي من الفقرة ٧٥ - الضمانات
 التي تكفل تنفيذ العقوبات المالية ٧٦ - اشتراك الحكومة مع المدعى المدني ٧٧ - تبسيط
 العقوبات المالية ٧٨
- الفرع الثاني - التضامن . التضامن طريق وضمان لتحصيل العقوبات المالية ٧٩ - أحوال التضامن
 ٨٠ - التضامن في الالتزام بالقرارات التنبيهية ٨١ إلى ٨٣ - التضامن في الالتزام بالمصاريف
 ٨٤ إلى ٨٧ - التضامن في الالتزام بالتعويضات ٨٨ إلى ٩٢
- الفرع الثالث - الإكراه البدني . تعريف الإكراه البدني ٩٣ - صفة الإكراه البدني ٩٤ -
 المدينون التي يكفل الإكراه البدني تحصيلها ٩٥ - ويوجب الإكراه البدني بمحكم القانون ٩٦ -
 مدة الإكراه البدني ٩٧ إلى ١٠١ - ضمة من تنفيذ الإكراه البدني ١٠٢ - كيف ومتى ينفذ
 الإكراه البدني ١٠٣ - أثر الإكراه البدني ١٠٤ - تطبيقات النجاسة ١٠٥
- الفرع الرابع - إبطال الإكراه البدني بمثل يدعي أو صناعي . التشريع السابق والتشريع الحاضر
 ١٠٦ - حق التنازل عن الإكراه البدني والشغل ١٠٧ - كيف ومتى يكون التنازل ١٠٨ -
 نوع الشغل ومدة ١٠٩ - سقوط الحق في التنازل ١١٠ - ما يترتب على الشغل ١١١
- الفصل السادس - تنفيذ الأحكام الصادرة بمثل غيري . طبيعة هذه الأحكام ودخولها في الرد ١١٢ -
 طريقة تنفيذها ١١٣ - تنفيذ أحكام الأغلاق ١١٤ - تنفيذ الأحكام الصادرة بإيقاف
 الآلات البخارية ١١٥ - طريقة وضع الأختام ١١٦ - تنفيذ أحكام قضائية التنظيم ١١٧ -
 تنفيذ الأحكام التي لها علاقة بملامحة نزع المراحيض ١١٨ - مصارف الإزالة ١١٩ - تنفيذ
 الأحكام الصادرة بتسوير الأراضي الضخمة ١٢٠ - متى يبدل عن التنفيذ ١٢١ إلى ١٢٣ -
 إشكالات التنفيذ ١٢٤ إلى ١٢٦ - تنفيذ أحكام إغلاق المحلات التي أجبدها ١٢٧ -
 الصريح بإعادة فتح المحلات المحكوم بإغلاقها ١٢٨ إلى ١٣٠

المراجع

- جارر عقوبات طبة ثالث ج ٢ ص ٤٤٧ ، وجارسون ج ١ ص ٧١ و ١٠٤ ، وفستان وعيل طبة
 ثانية ج ٦ ص ٤١٧ و ٧٢٦ وج ٨ ص ٥٨١ ، ولواختان ج ١ ص ٦٩٨ و ٨٩٣ ، وجراونلان
 عقوبات ج ١ ص ١٤٥ ، وتحقق جنايات ج ٢ ص ٢٨٦

الفصل الأول - قواعد عامة على تنفيذ الأحكام

١ - متى ينفذ الحكم - تنص المادة الأولى من قانون تحقيق الجنايات على أنه لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً للجنايات والجنح والمخالفات إلا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك .

ويشترط فوق ذلك أن يكون الحكم واجب التنفيذ . وقد ينال في باب الاستئناف أن الحكم قد يكون واجب التنفيذ قبل أن يصير نهائياً وقيل أن يجوز قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً (راجع في باب الاستئناف الأعداد ١٢٥ وما بعده) .

٢ - من له حق تنفيذ الأحكام - طلب تنفيذ الأحكام الجنائية هو من حق النيابة المكلفة بمباشرة الدعوى العمومية . فلها دون سواها أن تقرر بالطريقة والوقت والاجراءات التي تنفذ بها العقوبات بشرط أن تنبع في ذلك أحكام القانون والحكم الصادر بالعقوبة (انظر المواد ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٦٠ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٨ و ٢٧١ تحقيق جنائيات) . ولكن متى وضع المحكوم عليه في المحل الذي يجب أن يقضى فيه عقوبته تطبيق النظام الذي تقتضيه هذه العقوبة هو من شأن مصلحة السجون (جاز عروب ٢٦٧١٥٢ و جاز عولان تحقيق جنائيات ١٠٥١٥٢) .

٣ - من يفصل في إشكالات التنفيذ - ولكن ليس للنيابة أن تفصل في الاشكالات التي ترفع عند التنفيذ سواء من المحكوم عليه أو من شخص آخر غير المحكوم عليه ، لأن النيابة حين تأمر بتنفيذ الأحكام الصادرة بناء على طلبها تعتبر كالختم الذي يباشر تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته فلا يمكن أن يكون لها من الحقوق أكثر مما لهذا الختم . ولذا أجمع الشراح والمحاكم على أن الفصل في الاشكالات التي تبرز أثناء تنفيذ الأحكام الجنائية هو من اختصاص المحاكم (جاز عروب ٢٦٧٢٥٢ و جاز عولان تحقيق جنائيات ١٠٥٢٥٢) .

ولكن ما هي المحكمة المختصة بالفصل في هذه الإشكالات ؟ لا يوجد نص حاسم ينظم هذا الأمر في المواد الجنائية . وقد جرى القضاء الفرنسي على أن الفصل

في الإشكالات التي ترفع فيما يتعلق بتنفيذ العقوبات هو من حق القضاة المختصين بالحكم في الموضوع أي اللذين حكوا في الدعوى العمومية (تقضى فرنسي ٢٣ فبراير سنة ١٨٢٢ سير ٢٢ - ١ - ٢٧٤٠٥٥٨ برونه ١٨٤٥ سير ٤٥ - ١ - ٥٤٣ ، ٩ مارس سنة ١٨٥٩ دالوز ٥٩ - ٥ - ٢٢٣ ، ٩ يوليو سنة ١٨٥٩ سير ٤٩ - ١ - ١٨٠٩٦٦ ، ١٨٠٩٦٦ ، ١٨٦٢ دالوز ٦٢ - ١ - ١١٠٣٩٩ ، ١١ مارس سنة ١٨٨٧ دالوز ٨٨ - ١ - ١٤٠) .
 ذلك بأن القاضي الذي أصدر حكماً في قضية يسهل عليه الفصل في المسائل التي تنشأ عن تنفيذ هذا الحكم، ولما كان هذا القاضي على علم بما أراد أن يحكم به فهو أقدر من غيره على حل الإشكالات التي أدت حكمة إلى حصولها . ويمكن الاستناد في تأييد هذا الرأي بطريق القياس إلى المادة ٣٨٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية التي تنص على أنه "إذا حصل إشكال في التنفيذ فما يكون متعلقاً بالاجراءات الوقفية يرفع أمره إلى محكمة المواد الجزئية الكائن بمنازلتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمره إلى المحكمة التي أصدرت الحكم " .

وقد قضت محكمة طنطا الجزئية بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ بقبول إشكال رفع إليها من غير المحكوم عليه في تنفيذ حكم صادر منها ومقضى فيه بالإزالة . وبنت حكمها بقبول الإشكال على الأسباب الآتية : "وحيث إن المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم قضت بأنه عند عدم وجود نص صريح في القانون ينطبق على ما يقع فيه النزاع أمام القضاء يحكم بمقتضى قواعد المدل . وحيث إنه من المدل الذي لا غموض فيه أن لا يعاقب غير المجرم سواء كانت العقوبة بدنية أو مالية . فإذا أريد تنفيذ حكم جنائي على غير مرتكب الجريمة المحكوم فيها يكون لهذا التبرع حق التظلم من التنفيذ عليه دون المجرم الحقيقي . وحيث إن طريق التظلم لمن لم يكن خصماً في الحكم المراد تنفيذه قد يته المشرع في المواد المدنية يمنع للمتظلم حق الإشكال في التنفيذ (مادة ٣٨٦ مرافعات) فسلم بياته في قانون تحقيق الجنائيات لا يدل على أنه قصد حرمان من يسود عليه ضرر من تنفيذ حكم جنائي لم يكن خصماً فيه من حق التظلم منه لأن الحرمان من حق طبعي لا يكون إلا بنص صريح والقينس

يقضى يجوز الإشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية قبل الأحكام المدنية لعدم وجود الفرق بينهما في نظر واضع القانون . وحيث إن المواد ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٦٠ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٨ و ٢٧١ من قانون تحقيق الجنايات تدل على أن المكلف بتنفيذ الأحكام الجنائية هي النيابة العمومية ولا شيء في نص هذه المواد يفيد صراحة منع النيابة حق الفصل في الصعوبات والإشكالات القضائية التي ترفع من المتهم المحكوم عليه وقت التنفيذ أو من آخر غير محكوم عليه إذا كان التنفيذ يضره وإنما المفهوم والمقول أن سلطة النيابة في التنفيذ إدارية محضة ما دام التنفيذ غير معترض عليه من أحد ولا نزاع قائم بشأنه لأن مركز النيابة في التنفيذ هو مركز وكيل استصدر حكماً ضد آخر لمصلحة موكله ثم شرع في تنفيذه ولم يقل أحد بأن لهذا الوكيل حق الفصل فيها يمرض له وقت التنفيذ من الإشكالات والصعوبات القضائية لأنه لا يجوز بداهة أن يكون الإنسان خصماً وحكاً في آن واحد فعل هذا القياس لا تكون النيابة هي السلطة صاحبة الحق في الفصل في الإشكالات التي تمرض عند تنفيذ الأحكام الجنائية . وحيث إن المشابهة بين ما يمرض تنفيذ الأحكام المدنية والجنائية من الإشكالات تقضي بأن تكون السلطة المختصة بالنظر في الإشكالات الجنائية هي السلطة التي أصدرت الأحكام الجنائية لأن المختص بنظر الدعوى العمومية والفصل فيها مختص بطريق التبعية بالنظر في ملحقاتها وما ينشأ عنها من الصعوبات التي تحدث في التنفيذ ولأن السلطة التي أصدرت الحكم هي أولى بتوضيح غامضه وتحديد دائرة نفوذه وبيان المنطقة التي يشملها بنصه ؛ وقد جرت المحاكم الفرنسية على اختصاص النيابة بالفصل في صعوبات التنفيذ زماناً ثم عدلت عن هذا الرأي إلى أن المختص هي المحاكم وأصبح الرأي الأخير مجمعا عليه من جميع تلك المحاكم ومن جميع شرائح قانون تحقيق الجنايات الفرنسي . — راجع شوفرويل تحقيق الجنايات في باب تنفيذ الأحكام بين أول مرة ١٧٣ ، ومختصر جارد قرة ٢٢٤ ، وجرايمولان تحقيق الجنايات المرسى وتعليقات دالوعل المادة ١٩٧ تحقيق جنايات قرة ١٦١ الى ٩٧ ، وسطول كرتيه في تنفيذ الأحكام بين ٣٧ من مجلة ٢٧٧ الى ٢٧٩ — وحيث إنه مما سبق يكون الإشكال مقبولا لرضه من ذي الشأن وأمام المحكمة التي أصدرت الحكم (محكمة جنايات الجزية ٢٦ فبراير سنة ١٩١٣ شراش ١ عدد ٤٧ ص ١٢٣) .

٤ - ولكن يعترض على هذا المبدأ - مبدأ رفع الاشكال الى المحكمة التي أصدرت الحكم - بأن جميع المسائل التي يرفعها المحكوم عليه بشأن تنفيذ العقوبة هي مسائل مستعجلة تجب المبادرة الى حلها، وقد يصدر الحكم من محكمة مؤقتة كمحكمة الجنائيات ولا يكون من المستطاع إعادة انقضاها بعد انتهاء الدور لتفصل في الاشكال، وحتى اذا صدر الحكم من محكمة الجلس فان المحكوم عليه الذي يضبط خارج دائرة اختصاصها يكون مضطرا اذا أراد الالتجاء اليها لأن يتنظر قره من الزمن مما يعيق استكمال حقه . ولذا يرى جازو أنه الأوفق أن يكون الفصل في الاشكال بمعرفة المحكمة الجنائية المستديمة بالجهة التي يوجد فيها المحكوم عليه أى محكمة جنح المركز الذي يقضى عليه فيه (جاءد عقوبات ج ٢ ص ٦٧٢) . ويرى آخرون تحويل المحكمة المدنية التي يوجد المحكوم عليه في دائرتها حق الفصل في الاشكالات التي تعرض في تنفيذ الأحكام الجنائية (أنظر المراجع المشار إليها في جاءد عقوبات ج ٢ ط ٩ ص ٤٥١) .

٥ - مل أنه من المسلم به في فرنسا أن الفصل في الاشكالات التي تعرض بشأن تنفيذ العقوبات المالية والمصادرة والاكراه البدني يكون دائما من اختصاص المحكمة المدنية، لأن هذه العقوبات تؤول الى مشكلة دين أو ملكية أو حرية أشخاص وهي مسائل من اختصاص المحاكم المدنية (جاءد عقوبات ج ٢ ص ٦٧٢) .

٦ - النصوص الخاصة بالتنفيذ - كانت النصوص الخاصة بالتنفيذ مبعثرة في قانون العقوبات القديم (مواد ٢٦ الى ٣١ و ٤٣ و ٤٩) وفي قانون تحقيق الجنائيات القديم (مواد ٢٣٩ و ٢٥٦ الى ٢٦٠) وفي الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بمواز استبدال الاكراه البدني بالتنشيل في عمل يدوي أو صناعي . وعند تنقيح القوانين في سنة ١٩٠٤ قد جمعت هذه القواعد وأدرجت في قانون تحقيق الجنائيات الجديد بالكتاب الرابع منه . ثم صدر قانون في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بمرمان هذه القواعد الى الأحكام الصادرة بالحبس أو الترامة من الجهات الادارية . ثم صدر قانون آخر في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ بإضافة قسرة على المادة ١٨ ع تجيز لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور

أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشيله خارج السجن طبقا للقيود المقررة بالمواد من ٢٧١ الى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنائيات إلا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

الفصل الثاني — قواعد خاصة بتنفيذ عقوبة الاعدام

٧ — طريقة التنفيذ — كانت عقوبة الاعدام في الشرائع القديمة على درجات كمقوبة الحبس . وكانت تتميز على الأخص بنوع العذيب . وقد كان هذا هو الشأن في فرنسا إلى أن صدر قانون في ٢٨ سبتمبر سنة ١٧٩١ بأن عقوبة الاعدام لا تكون إلا بإزهاق الروح ، وأدرجت هذه العبارة في قانون العقوبات الفرنسي الصادر في نفس السنة ، وصارت بمثابة مبدأ قانوني مشترك بين جميع الأمم المتصديقة . ومن ذلك الحين أصبح هم جميع الأمم التي استبقت عقوبة الاعدام منصرفا الى البحث عن الطريقة المثل لا مائة الشخص بدون إيلامه . فاحتدى الشارع الفرنسي الى طريقة قطع الرأس . وقرر الشارع المصري طريقة الشق — أنظر المادة ١٣ع : " كل محكوم عليه بالاعدام يشق " — وهى الطريقة المتبعة في إنجلترا . ويحصل الاعدام في بعض الولايات المتحدة الأمريكية بالكهرباء .

٨ — وقد أوجب الشارع المصري اتخاذ بعض احتياطات لتنفيذ عقوبة الأعدام نص عليها في المواد ٢٥٨ الى ٢٦٣ من قانون تحقيق الجنائيات وهى :

(١) متى صار الحكم بالاعدام نهائيا ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة وزير الحقانية لعرضها على جلالة الملك ، وينفذ الحكم اذا لم يصدر الأمر بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما (مادة ٢٥٨) . ويصير إبقاء المحكوم عليه نهائيا بالاعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على النموذج الذى يقتضيه عليه وزير الحقانية الى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الأمر بإبدال العقوبة للمحكوم عليه بها (مادة ٢٥٩) .

(٢) تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة وزير الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب العمومي ميتا فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٥٨ (مادة ٢٦٠).

(٣) لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها في يوم من أيام الأعياد الخاصة بديانته أو الأعياد الأهلية (مادة ٢٦١).

(٤) تمنح الحكومة على تقعتها بجنة من حكم عليه بالاعدام عند علم وجود ورثة له يقومون بدفنها. ويجب على أي حال أن يكون الدفن بغير احتفال ما (مادة ٢٦٢).
(٥) انا أخبرت المحكوم عليها بالاعدام أنها حلي يوقف تنفيذ الحكم، متى تحقق قولها لا ينفذ عليها إلا بعد الوضع. (مادة ٣٦٣).

٩ - إلغاء علنية التنفيذ - كانت الشق يحصل في مصر ملنا في أحد الميادين العمومية على اعتبار أن منظرة يكون أبلغ في الزجر. ولكن قامت اعتراضات شديدة على هذه العلنية بناء على أن بعض العناصر من الطبقات المنحطة في الأمة كانت تعتبره من دواعي اللهو والتسلية. فبدلا أن يكون زاجرا كان في الحقيقة مفسدا للأخلاق. لذا قررت الحكومة المصرية في سنة ١٩٠٤ إلغاء علنية تنفيذ عقوبة الاعدام، وأصبحت هذه العقوبة تنفذ سرا في داخل السجن بحضور بعض الموظفين ومن يرخص لهم من مندوبي الصحف.
وينفذ الاعدام في إنجلترا وأمريكا داخل السجون. أما في فرنسا فيحصل التنفيذ علانية (مادة ٢٦ ع ف).

الفصل الثالث - قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية

الفرع الأول - طريقة تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية

١٠ - "كل حكم صادر بعقوبة مقيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحفانية" (مادة ٢٦٤ تحقيق جنابات). وهذا الأمر يشتمل على البيانات اللازمة لمصلحة السجون. ويجب على

مأمور السجن أن يوقع بالاستلام على أصل الأمر الذي أدخل المسجون بمقتضاه في السجن ثم يئمه للحضر أو لمن أحضر المسجون، وتسلم نسخة من هذا الأصل للأمور لحفظها بالسجن (مادة ٤٢ من لائحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١). وعند دخول أى شخص بالسجن لأول مرة يجب تسجيل ملخص أمر حبه، وعلى المحضر أو من أحضر المسجون أن يكون حاضرا وقت التسجيل ثم يضع عليه امضاءه (مادة ٤٣ من لائحة السجون) . وفي حالة ترحيل المسجون ترسل معه صورة أمر الحبس الذي حبس بمقتضاه في السجن المقول اليه (مادة ٤٤ من لائحة السجون) .

الفرع الثاني — مبدأ تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية ومدتها

١١ — مبدأ المدة — بمقتضى المادة ٢١ ع "تبدئ مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إقصائها بمقدار مدة الحبس الاحتياطى" .
وليان القواعد التى تنج عن هذا النص يجب التفرقة بين حالتين : (الأولى) حالة ما اذا كان المحكوم عليه لم يحبس احتياطيا . (الثانية) حالة ما اذا كان قد حبس احتياطيا .

١٢ — اذا كان المحكوم عليه لم يحبس احتياطيا — فاذا كان المحكوم عليه لم يحبس احتياطيا تبدئ مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس بناء على الحكم الواجب التنفيذ (مادة ٢١ ع) .

وينبنى على ذلك : (١) أنه اذا كان محكوما عليه بمقوبة واحدة مقيدة للحرية فتبدئ مدة هذه المقوبة من يوم أن يحبس بناء على الحكم، (٢) وأنه اذا كان محكوما عليه بمقوبتين مقيدتين للحرية فتبدئ مدة المقوبة الثانية من تاريخ انتهاء المقوبة الأولى لأنه حبس من هذا الوقت بناء على الحكم القاضى بالمقوبة الثانية .

١٣ — اذا قبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الصادر ضده فهل تبدئ مدة العقوبة من وقت القبض عليه أو من وقت وضعه في السجن ؟ نقول

المادة ٣١ ع إنها تبدئ من يوم أن يحبس ، ويقابل ذلك في النص الفرنسي (compte du jour où il est détenu) أى من يوم أن يقبض عليه، وعلى هذا تبدئ العقوبة من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ سواء أكان القبض في القطر المصرى أو في الخارج على إثر طلب تسليم (جارو عقوبات ج ٢ ن ٦٨٢ ص ٤٦٨) .

١٤ - إذا كان المحكوم عليه حبس احتياطيا - أما إذا كان المحكوم عليه قد حبس احتياطيا فإعفى استئصال مدة الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة (مادة ٣١ ع) .

ويحصل هذا الاستئصال بحكم القانون دون أن يكون القاضي ملزما بأن يأمر به في حكمه .

وقد حكم بأنه لا يوجد أى بطلان في الحكم إذا لم ينص فيه على استئصال مدة الحبس الاحتياطى من العقوبة لأن هذا الاستئصال واجب قانونا طبقا لسنة ٢١ ع (قبض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٦ ج ٨ ص ٣٧، و ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ ج ١٣ ص ٧٢، و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ ج ١٨ ص ١٥) .

١٥ - العقوبات التى يستئزل منها الحبس الاحتياطى - تستئزل مدة الحبس الاحتياطى من جميع العقوبات المقيدة للحرية وهى الأشغال الشاقة والسجن والحبس .

وسنرى أنها تستئزل أيضا من الغرامة بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس (مادة ٢٣ ع) .

١٦ - علة استئصال الحبس الاحتياطى - من العدل استئصال مدة الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة المحكوم بها لأن الحبس الاحتياطى يترتب عليه تنفيذ الجزية كالعقوبات المقيدة للحرية . ويرى جالرو أن الفكرة القانونية التى يقوم عليها نظام الاستئصال هى أنه في حالة الحكم بالإدانة يعتبر الحبس الاحتياطى تنفيذا مسجلا للعقوبة، ومن العدل أن ينتفع بإتقاص العقوبة المحكوم عليه الذى

استوفى جزاءه مقدماً (جاء عقوبات ٦٨٢ و ٦٨٣) . ويرى غيره أن الاستئزال هو نوع من التعويض فقرر القانون عن الضرر الذى يسببه الحبس الاحتياطى المحكوم عليه (أنظر لا بريد مجة (Rev. crit.) ١٨٩٦ ص ٦٥ و ١٨٩٧ ص ٨٤ و ١٨٩٨ ص ٧١) .

١٧ - نظام الاستئزال فى الشرائع الأجنبية وفى القانون المصرى القديم - ومع ذلك فقد ترددت الشرائع طويلاً فى تقرير نظام الاستئزال فى قوانينها الوضعية . وزبح أسباب هذا التردد إلى اعتبارين نظريين : الأول أن الحبس الاحتياطى ليس بقوة وإنما هو إجراء من إجراءات التحقيق ، والاستئزال يعمل له صفة العقوبة . والثانى أن سلوك سبيل الاستئزال يؤدى إلى تحويل المتهم المحكوم ببراءته بعد حبس احتياطى حتى طلب تعويضات . ولكن هذه الاعتراضات لم تحل دون تقرير الاستئزال فى كل الشرائع الأجنبية تقريباً .

غير أن بعض هذه الشرائع بقر حصول الاستئزال حتىما يحكم القانون بغير حاجة لتدخل من جانب القاضى ، وبنا يمكن التفادى من السهو . وهذه هى الطريقة المتبعة فى القانون المصرى والقانون الإيطالى والقانون البلجيكي وقانون لوكسمبورج . والبعض الآخر يعمل الاستئزال اختيارياً بحيث يجوز للقاضى أن يأمر به بنص صريح فى حكمه . وهذه هى الطريقة المتبعة فى القانون الهولندى وفى أغلب قوانين المقاطعات السويسرية .

ومن جهة أخرى بعض الشرائع تقبل استئزال الحبس الاحتياطى من جميع العقوبات المقيدة للحرية ومن النرامة أيضاً كالقانون المصرى والقانون الإيطالى . وبعضها يقبل استئزاله من العقوبات المقيدة للحرية دون غيرها كالقانون الفرنسى والقانون البلجيكي ، وبعضها من الحبس فقط .

١٨ - أما القانون المصرى القديم فلم يكن ينص على أن متهم الحبس الاحتياطى تستئزل حتىما من مدة العقوبة . بل كانت المادة ٢٠ منه قبل تعديلها بالأمر المالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ تنص على أنه " يجب على القاضى عند الحكم أن يستئزل مدة الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة المقررة " .

وهذا النص عرضة للتقدم من وجهين : الأول أن القاضي قد ينفل مراعاة ذلك ، والثاني أن مدة الحبس الاحتياطي قد تزيد على مدة العقوبة اللازم الحكم بها . فضلا من هذا فإن مدة العقوبة أهمية عظمى ، فإذا كان أظها سنة كانت الحبس دائما مع الشغل (مادة ٢٠ ع) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه المدة يكون لها دخل في معرفة ما إذا كان هناك عود (مادة ٤٨) وهي نقطة أكثر أهمية من الأولى . وفي كل هذه الأحوال فإن مدة العقوبة بأكملها هي الواجب بلا شك أن تعتبر ولا محل للبحث فيما إذا كان بعض مدة الحبس قد قضى أو لم يقض بصفة حبس احتياطي (تعليقات الحفانية على المادة ٢١ ع) .

ومع أنه يظهر من نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات القديم أن الاستئصال لا يكون إلا إذا أمر به القاضي في حكمه فقد قضت محكمة النقض والابرام في أحكام عدة بأن إسقاط مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة واجب على من هو مكلف بالتنفيذ لأنه من المسائل المتعلقة بالتنفيذ وأن سكوت الحكم عن خصم الحبس الاحتياطي لا ينفى عليه بطلانه (قض ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ١٩٠٦٤٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٧١ و٧٣ ، وأول يونيو سنة ١٨٩٩ قضاء ٦٠ ص ٢٩٠ ، ٣ يونيو سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ٤١٠) .

وقد مهد هذا القضاء للتعديل الذي أدخل على المادة ٢٠ ع بالأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ حيث قضى هذا الأمر العالي بأن مدة العقوبات المقيدة للحرية تجدد من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب للتنفيذ مع مراعاة إقصائها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي . وتقلت المادة ٢١ من القانون الجديد أحكام الأمر العالي المذكور ونصت فوق ذلك على حالة لا يمكن وقوعها الآن منذ تعميم محاكم الجنايات لأن أحكامها نهائية لا تقبل الاستئناف .

ثم صدر قانون في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أدخل استئصال الحبس الاحتياط . في المادة ٢٠ من قانون العقوبات المخطط ونصها يطابق نص القانون الأهل .

١٩ - المدة التي يشملها الحبس الاحتياطي - اختلفت الآراء فيما يختص بالمدة التي يشملها الحبس الاحتياطي والتي تستزل من مدة العقوبة . فذهب القضاء الفرنسي الى أن الحبس الاحتياطي بالمعنى القانوني لا يبتدئ إلا من وقت أن يصدر المحقق أمر الحبس ويرسل المتهم الى السجن لسجن فيه بناء على هذا الأمر . فاذا قبض على المتهم وهو متلبس بالجريمة فلا يبتدئ الحبس الاحتياطي إلا من وقت صدور أمر الحبس لا من وقت القبض (قض فرنس ١٦٠ مارس سنة ١٨٩٣ ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٣ - ١ - ٥٣٣) . ولكن الأفضل أن يشمل الحبس الاحتياطي كل تهديد لحرية فيما عدا العقوبة سواء أتيح هذا التقيد عن قبض بدون أمر خاص كما في حالة التلبس بالجريمة أو عن قبض بناء على أمر حبس احتياطي أو أمر بالقبض والاحضار (براترلان عقوبات ج ١ ٢٥٥ ن ٠) .

٢٠ - يجب استئزال الحبس الاحتياطي من العقوبة ولو لم يستمر المتهم في الحبس لحين صدور الحكم ، كما لو صدر أمر بالافراج عنه إفرجا مؤقتا . كذلك يجب استئزال الحبس الاحتياطي إذا أُميد حبس المتهم بعد الافراج عنه إفرجا مؤقتا أو أُميد السير في الدعوى بعد حفظها لظهور أدلة جديدة (جارسون ماد ٢٣ ٢٤ ن ٣٠ وما بعدها) .

٢١ - خصم الحبس الاحتياطي في القضايا المحفوظة أو المحكوم فيها بالبراءة من العقوبات المقيدة لحرية المحكوم بها في قضايا أخرى - لا صغوبة في تطبيق المادة ٢١ ع عند ما يكون الحبس الاحتياطي متعلقا بالواقعة التي اتبني عليها الحكم بالعقوبة . ولكن قد يحدث أن يتم شخص بارتكاب عدة جرائم ويحسب احتياطيا من أجل واحدة منها ثم يصدر عن هذه الجريمة أمر بالحفظ أو قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية أو حكم بالبراءة بينما يحكم عليه بالعقوبة عن باقي الجرائم ، أو أن يصدر على المتهم عدة أحكام بالعقوبة عن جرائم ارتكبتها ويكون قد مكث في الحبس الاحتياطي الذي حبسه عن إحدى هذه الجرائم مدة

أكثر من العقوبة التي حكم عليه بها من أجل هذه الجريمة - فهل تستلزم مدة الحبس الاحتياطي المتعلقة بالجريمة المحفوظة أو المحكوم فيها بالبراءة أو المحكوم فيها بأقل من مدة الحبس الاحتياطي من العقوبات المحكوم بها عن الجرائم الأخرى ؟

ذهب فريق من الشراح الفرنسيين إلى أنه يشترط لاستئصال الحبس الاحتياطي أن يكون متعلقا الواقعة التي أنشئ عليها الحكم بالعقوبة، ويستند في ذلك إلى نص المادة ٢٤ من قانون العقوبات الفرنسي وهي تنص كالمادة ٢١ من قانون العقوبات المصري بأن "يستلزم الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة التي قضى بها الحكم". (Goulé 30, Meunard 11).

وذهب فريق آخر إلى أنه يجب استئصال الحبس الاحتياطي من كل عقوبة تنفذ على المتهم فيما بعد تعويضاً له عما قام به من حرارة ذلك الحبس (Laborde, Rev. Crit. 1897 p. 84).

وذهب فريق ثالث وهم أغلبية الشراح ومنهم جارو وجارسون إلى أن الحبس الاحتياطي يستلزم من العقوبة المحكوم بها متى كان هناك ارتباط بين الواقعة التي أوجبت ذلك الحبس الاحتياطي والواقعة التي أنشئ عليها الحكم بالعقوبة ، ولا يستلزم إذا لم يوجد ذلك الارتباط (جارو عقوبات ج ٢ ن ٦٨٤ ، وجارسون مادة ٢٤ ن ٣٥ وما بعدها).

وقد كانت المحاكم الفرنسية حتى سنة ١٩١١ تنقض باستئصال الحبس الاحتياطي من العقوبة متى كان هناك ارتباط بين الواقعة التي أوجبت ذلك الحبس والواقعة التي ترتب عليها الحكم بالعقوبة .

ولكن محكمة النقض والإبرام الفرنسية أصدرت في ٢٠ يناير سنة ١٩١١ حكماً عززت فيه أن المادة ٢٤ من قانون العقوبات حين قضت باستئصال الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة التي قضى بها الحكم إنما تشير إلى الحبس الاحتياطي الذي قضاه المتهم بسبب الواقعة التي ترتب عليها الحكم بهذه العقوبة (تض فرنس ٢٠ يناير سنة ١٩١١ سم ١٩١١-١-٥٢٧).

ويرى جالرو أن عبارة هذا الحكم لا تمنع من البحث عن حل وسط بين طريقتي تخصيص وتعميم الاستتال . ويقول إن الحبس الاحتياطي يعتبر متعلقا بالواقعة التي ترتب عليها الحكم بالعقوبة :

(أولاً) متى كان التحقيق تناول واقعتين حكم ببراءة المتهم في إحدهما وحكم ببقائه في الثانية .

(ثانياً) متى كانت الواقعة التي حبس المتهم من أجلها مرتبطة بالواقعة التي ترتب عليها الحكم بالعقوبة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وإن كان قد حوكم عليها على حدة .
(ثالثاً) متى كان المتهم قد حوكم عن الواقعة الواحدة بوصفين مختلفين كما لو أقيمت عليه الدعوى العمومية باعتبار الواقعة سرقة فقضى ببراءته منها فأقيمت عليه الدعوى ثانية باعتبار الواقعة نصبا أو خيانة أمانة وقضى عليه بالعقوبة .

ففي جميع هذه الأحوال توجد رابطة بين الحبس الاحتياطي والعقوبة المحكوم بها، وهي رابطة الزمن في الحالة الأولى ورابطة الواقعة في الحالتين الأخيرتين (جاءت مقولات ج ٢٢ ن ١٨٤٤) .

وبناء على هذا الرأي الوسط يجب استتال الحبس الاحتياطي في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا اتهم المتهم بتهمتين وتناول التحقيق التهمتين من أول الأمر وحبس المتهم احتياطياً من أجل واحدة منهما ثم حفظت هذه التهمة أو حكم فيها بالبراءة (وقد نقت بحكمة جنابات الأورد فرنسا باستتال الحبس الاحتياطي في هذه الحالة بمحكمها الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣ سيرة ٩٨ - ٢ - ٢١٧ وفالرو ٩٣ - ٢ - ٥١٢) .

(ثانياً) إذا اتهم المتهم في أول الأمر بتهمة واحدة وحبس احتياطياً من أجلها وفي أثناء التحقيق وجهت إليه التهمة الثانية التي انبنى عليها وحدها الحكم بالعقوبة . ففي هذه الحالة يستتال الحبس الاحتياطي من العقوبة سواء أ كان التحقيق الذي عمل عن التهمتين واحداً والأمر الصادر بالحبس واحداً أو كانت التهمة الثانية عمل عنها تحقيق منفصل وصدر عنها أمر حبس ثان (وقد نقت بحكمة محكمة فرنسا باستتال الحبس في هذه الحالة بمحكمها الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٩٤ سيرة ٩٨ - ٢ - ٢١٧) .

(ثالثاً) اذا ارتكب المتهم الجريمة الثانية بعد أن حبس احتياطياً وحكم عليه بالعقوبة من أجل هذه الجريمة أثناء وجوده في الحبس الاحتياطي . وقد وضعت محكمة النقض الفرنسية بمناسبة هذه الحالة القاسدة الآتية وهي أنه يجب تطبيقاً للمادتين ٢٢ و ٢٤ ع أن يستقل الحبس الاحتياطي من كل عقوبة يحكم بها في أثناء هذا الحبس الاحتياطي (قضى فرنس ١٥ أبريل سنة ١٨٩٧ سيرة ٩٩ - ١ - ٢٥٧ ، وداود ٩٧ - ١ - ٢٧١) .

(رابعاً) اذا كانت الجريمة التي حبس المتهم من أجلها مرتبطة بالجريمة التي حكم عليه فيها بالعقوبة ارتباطاً غير قابل للتجزئة من قبيل مانص عليه في المادة ٣٢ ع . (خامساً) اذا حوكم المتهم عن الواقعة الواحدة بوصفين مختلفين وحبس احتياطياً بأحد الوصفين وحكم بإعدامه فرفعت عليه الدعوى العمومية بالوصف الآخر وحكم عليه بالعقوبة .

ولا محل بالعكس لاستئصال الحبس الاحتياطي من عقوبة محكوم بها لجريمة ارتكبت بعد أن انقضى الحبس الاحتياطي بزمن (جارسون مادة ٢٤ ن ٤١١ ، وجارو عقوبات ج ٢ ن ٦٨٤) . ولا من عقوبة محكوم بها لجريمة ارتكبت قبل أن يبدأ الحبس الاحتياطي ولم يكن الحبس الاحتياطي متعلقاً بتلك الجريمة (جارو في الموضع ذاته) .

وتسرى هذه القواعد أيضاً على الأحوال التي يصدر فيها على المتهم مدة أحكام بالعقوبة عن الجرائم التي ارتكبها اذا كان قد قضى في الحبس الاحتياطي الذي حبسه في إحدى هذه الجرائم مدة تزيد عن العقوبة المحكوم بها عليه نهائياً من أجل هذه الجريمة (وقد وافق النائب السوي على هذه القواعد وانت لنيابات المنشور رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٠) .

٢٢ - وقد صدر من النائب العمومي منشور رقم ١٠٤ سنة ١٩٢٧ رأى فيه أنه اذا كان المحكوم عليه منجونا على ذمة تنفيذ مدة أحكام بالتابع وعقل واحد أو أكثر من هذه الأحكام الى أقل وكان المحكوم عليه قد أمضى في السجن تنفيذاً للحكم الذي عدل مدة تزيد على المدة المعتلة فلن مقدار الزيادة يخصم من مدد العقوبات الأخرى متى كانت واجبة التنفيذ وقت انقضاء العقوبة المعتلة محسوبة على مقتضى التعديل .

ثم أعقبه كتاب دورى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٢٧ أشير فيه الى أن التعليلات الصادرة بها المنشور رقم ١٠٤ لسنة ١٩٢٧ تنطبق على حالة الحكم استثنائيا بإراءة متهم قضى مدة من العقوبة المحكوم بها عليه ابتدائيا وكان مقررا حبه تنفيذًا لأحكام أخرى بالتابع .

وصدر بعد ذلك كتاب دورى آخر رقم ٩٧ سنة ١٩٢٩ يقضى باتباع التعليلات نفسها في حالة الحكم ابتدائيا على شخص بالفرامة ولكنها غفلت عليه بطريق الإكراه البدنى .

٢٣ — ملاحظة على الفقرة الثانية من المادة ٢١ ع —
تشتمل الفقرة الثانية من المادة ٢١ ع على حكم خاص بمدة الحبس الاحتياطى التى تمضى من يوم صدور الحكم بالأشغال الشاقة أو السجن . فانه بمقتضى قاعدة استتزال الحبس الاحتياطى يكون للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن مصلحة محقة في رفع الاستئناف لمجرد إطالة الحبس الاحتياطى مادام المحبوسون احتياطيا أحسن حالا يمكن يحكم عليهم بعقوبات جنائية . فمما لذلك قرر الشارع في الفقرة الثانية أنه إذا كانت العقوبة المحكوم بها هى الأشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعا من المحكوم عليه وحده ولم تنقص العقوبة من المحكة الاستئنافية جاز لهذه المحكة أن تأمر في حكمها بأن لا تستتزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطى التى مضت من يوم صدور الحكم الابتدائى بها أو أن لا تستتزل إلا بعض هذه المدة .

غير أن هذا التقليد المأخوذ عن القانون الفرنسى لا محل له الآن بعد إنشاء محاكم الجنايات التى تحكم بغير استئناف .

ولم يكن هناك موجب للنص على مدة الحبس الاحتياطى التى تمضى بعد حكم صادر بعقوبة الحبس وعلى احتمال اطالتها برفع الاستئناف لأن الأحكام الصادرة بالحبس واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها إلا إذا أمر القاضي بالإفراج عن المتهم بالكفالة طبقاً لأحكام المادتين ١٥٥ و ١٨٠ تحقيقاً لجنايات .

٢٤ طريقة احتساب مدة العقوبات المقيدة للحرية وطريقة استئصال مدة الحبس الاحتياطي منها — تحسب مدة العقوبات المؤقتة على وجه العموم من اليوم الذي يبدأ فيه تنفيذها الى اليوم المقابل له طبقا للتقويم الهجرى . فاذا حكم على شخص بالحبس ستة مثلا ونفذ عليه في ٥ رمضان يخرج عنه في ٥ رمضان من السنة التالية . وإذا حكم عليه بالحبس شهرا ونفذ عليه في ٥ رمضان يخرج عنه في ٥ شوال . أما اذا كان الحكم صادرا بأيام فيراعى عدد الأيام المحكوم بها بصرف النظر عن كون الشهر الذي يحصل فيه التنفيذ ٢٩ يوما أو ٣٠ يوما . وإذا عرفت أن اختلفت تواريخ نتيجة الحائط الرسمية عما ثبت شرعا فتضى تعليمات النائب العمومي بأن يراعى في تنفيذ الأحكام أن يحسب ما صدر منها بالشهور أو بالسنين طبقا لما في نتيجة الحائط الرسمية (مادة ٩٦٤ من التعليمات العامة لنيابات) .

٢٥ — ويكون إسقاط الحبس الاحتياطي من نهاية العقوبة لا من مبدأ لأن الطريقة الأولى هي التي ترجح معها قائمة المحكوم عليه إذ أنها تؤدى في بعض الأحيان عند ما تكون مدة الشهر الذي يقع فيه التنفيذ ٢٩ يوما الى قصص العقوبة يوما عن المدة التي ينفذ بها على مقتضى الطريقة الأخرى التي من مستزلماتها اعتبار الشهر الذي تنقضي منه أولا مدة الحبس الاحتياطي ٣٠ يوما (منشور النائب السوي رقم ٧٤ سنة ١٩١٢) .

الفرع الثالث — حق اختيار الشغل بدل الحبس

٢٦ — تقرير هذا الحق بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ — بمقتضى القانون رقم ١٢ الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ زيدت فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات هذا نصها : " لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تقبلوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشييله خارج السجن طبقا لما تقرّر من القيود بالمواد من ٢٧١ الى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنابات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار " .

٢٧ - المذكرة الإيضاحية - "إن الحبس البسيط لمدة قصيرة يكون غالبا في الجرائم القليلة الأهمية ، ويظن أن التنفيذ بتشغيل مرتكبي هذه الجرائم يكون أحسن تأثيرا في إصلاح شأنهم من تنفيذ عقوبة الحبس فعلا عليهم لما ينشأ من الحبس في بلد كصر على الأخص من ضرر البطالة فضلا عن خطر الاختلاط بسبب عدم تميم طريقة حبس الأفراد من جهة وقلة السجناء المركزية من جهة أخرى ، وهو ما يدعو لوضع المحكوم عليهم بهذه المدة القصيرة في السجون العمومية فيحتكون غالبا بالمحكوم عليهم بقويات شديدة . لذلك تعتقد الحكومة أن التشغيل خارج السجن قد يفيد والحالة هذه في تقويم حال هذه الفئة أكثر من الحبس وتقتصر أن يجعل للمحكوم عليه الحبس البسيط لمدة لا تزيد عن الثلاثة شهور الخيار بين التشغيل خارج السجن بالقيود المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنائيات وبين حبسه في سجن مركزي إذا فضل عدم الشغل خارجا . وقد تم هذا التعديل بزيادة فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات . ولكن لا يحكم القاضي بقوة أكثر من ثلاثة شهور عند ما يرى ضرورة للحكم بالحبس قد أجاز له التعديل أن ينص في الحكم على حرمان المحكوم عليه من حق الخيار . فضلا عما قد يكون لهذا التعديل من الأثر العظيم من الوجهة الاجتماعية فإنه يقرب عليه اجتناب المصاريف الباهظة التي يستلزمها توسيع السجون المركزية التي أصبحت بمخائنها الحاضرة غير وافية بالمрад " .

٢٨ - أحكام اللجان الإدارية - أحكام اللجان الإدارية وغيرها تدخل تحت القاعدة العامة الخاصة بتغيير المحكوم عليهم بالحبس البسيط بين قبول الحبس أو التشغيل (كتاب الحفانية الموزع في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ المبلغ لقيادات بتنوير النائب السوي رقم ٣٠ جاني لسنة ١٩١٢) .

٢٧ - تعليمات الحفانية - تعفى تعليمات وزارة الحفانية بلقت القضاة إلى استعمال حقهم في حرمان المحكوم عليهم من حق الخيار الذي لم كلما قام البرهان على أنهم من الأشخاص الذين ليس لهم محل إقامة ثابت ومن يسهل عليهم

الانقطاع عن الشغل بعد الشروع فيه والمطالبة في تنفيذ العقوبة (منشور الحفائية المبلغ
النيابات بمنشور النائب العمومي رقم ٤١ لسنة ١٩١٥) .

٣٠ — تعليمات النائب العمومي — توجب تعليمات النائب العمومي
على كاتب التنفيذ أن ينبه المحكوم عليهم بعقوبة الحبس البسيط الذي لا تزيد مدته
عن ثلاثة شهور بما خولته لهم المادة ١٨ من قانون العقوبات المصنفة بالقانون
رقم ١٢ لسنة ١٩٣٤ من إكمالهم اختيار الشغل بدل الحبس، فإن رغبوا فيه ينفذ به
عليهم بمقتضى التوزيع نمرة ١٤ (١) الذي وضع لذلك خاصة (مادة ٩٦١ من التعليمات العامة) .
وتوجب على عضو النيابة المباشر لتنفيذ الأحكام أن يراقب حامل التنفيذ
في تحجير المحكوم عليهم بعقوبة الحبس البسيط الذي لا تزيد مدته عن ثلاثة شهور
بين الحبس أو الشغل خارج السجن على مقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٢
(مادة ٥٤ - من التعليمات العامة) .

الفرع الرابع — تعدد العقوبات المقيدة للحرية

٣١ — قاعدة التعدد — تنص المادة ٣٣ من قانون العقوبات على
ما يأتي : "تتعدد العقوبات المقيدة للحرية إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦" .
وقد أخذ الشارع المصري في هذه المادة بمبدأ تعدد العقوبات عند تعدد الجرائم .
وهو المبدأ المتبع في إنجلترا وإسبانيا والسويد . ولم يشأ الأخذ بقاعدة أن العقوبة
الأشد تجب العقوبات الأخف المقررة في القانون الفرنسي (مادة ٣٦٥ تبج)
وفي القانون البلجيكي (مواد ٥٨ الى ٦٥) . وبين في تطبيقاته على المادة ٣٣ ع
الأسباب التي حملته على ذلك فقال :

"هذه المادة تضمنت المبدأ العام الذي قرره القانون القديم من قبل وهو أن
العقوبات المقيدة للحرية كالعقوبات الأخرى يجب أن تستند إلا ما استثنى منها
والاستثناء موجود في المادتين ٣٥ و ٣٦

وقد اقترح تعديل القانون القديم في هذا الموضوع وجعله كالقانون الفرنسي
إلا في بعض المسائل التفصيلية . فبمقتضى القانون الفرنسي إذا ارتكبت جريمتان

أو أكثر قبل أن يحكم في إحداها فلا يحكم على مرتكبها إلا بالعقوبة المقررة لأشدها (المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنائيات) .

فإن المهم أن نبحت في هذا النص وأول ملاحظة عليه هي أنه لا يؤيده مبدأ من العدالة من حيث هي إذ أنه يؤدي إلى هذه النتيجة التي يؤسف عليها وهي أن من يرتكب جريمة شديدة يكون في أمن من العقاب على كل جريمة أقل شدة يرتكبها قبل اكتشاف تلك الجريمة وإلقاء القبض عليه من أجلها، فإذا وجد سبيل لمنع وصول مدة العقوبات إلى حد مفرط بسبب تمددها يكون المبدأ الذي من مقتضاه أن تكون عقوبة من يرتكب جريمتين أشد من عقوبة من يرتكب جريمة واحدة أعلى على وجه العموم .

وفضلاً عن ذلك فإنه يجب أن يلاحظ أن النص الفرنسي لو أخذ ببارته من غير تحوير فيه لكان ذلك عبارة عن مجرد تقليد، فيمقتضى القانون الفرنسي مثلاً إذا أزيلت مدة الحبس إلى يوم رافة بالمتهم فإن هذه العقوبة تجب عقوبة الغرامة مهما بلغت وكذلك عقوبة السجن فالتجب عقوبة الحبس في حصن (réclusion) مع أن هذه العقوبة أشد في تنفيذها من الأولى (جاء ج ٢ ص ٢٧٧) .

وأخيراً فإن هذا النص يفضي إلى مصاعب جمّة في تأويله إذا اقتضى الحال العمل به خصوصاً إذا كانت الجرائم ارتكبت في دوائر اختصاصات مختلفة بحكم (جاء ج ٢ ص ٢٨٨ وما يليها) نعم إن المحاكم الفرنسية حلت بأحكامها كثيراً من مثل هذه الاشكالات ولكن لعدم وجود قاعدة قانونية مهمة فيما يتعلق بهذا البُعد يظهر أن لا داعي لأن تدرج في القانون المصري نصوص يستدعي تأويلها تصفح أحكام المحاكم التي لا يغني كثيراً وليست في كل وقت سهلة المثال على القاضي .

وقد جرى مقتضى بعض البلاد الأخرى خصوصاً في بلاد البلجيكي على طريقة تشابه هذه إلا أنها أكثر توساً منها (الواد ٥٨ وما بعدها إلى ٩٥) وقد اقترح إدخال الطريقة التي جرى عليها القانون البلجيكي في القوانين المصرية ويمحور التنبيه إلى أن الجزء الأهم من القانون البلجيكي تضمنته المادتان ٤٠ و ٤١ أما نصوص هذا

القانون الأخرى فلا تحمل الاشكالات التي نشأت عن نص القانون الفرنساوي حينما تكون الجرائم واقعة في دوائر اختصاص محاكم مختلفة وتمثل على ذلك بالمادة ٦٢ حيث تقول اذا ارتكبت جريمة جنائية فلا يحكم إلا بالعقوبة الأشد وعلى مقتضى ما جرت عليه محاكم فرنسا فان العقوبة الأشد هي عقوبة الجريمة المقررة لها أشد العقوبات (رابع جارد) ولنفرض أن العقاب المقرّر للجريمة التي حكم فيها أولاً هو الأشغال الشاقة المؤقتة وأن الحكم صدر بالحبس بسبب استعمال الرافعة وأن العقوبة المقررة للجريمة الثانية هي عقوبة السجن فاذا تكون اذن سلطة المحكمة التي من اختصاصها النظر والحكم في الجريمة الثانية وإذا صرف من جهة أخرى قوله العقوبة الأشد الى الأشد من العقوبات المحكوم بها فلا يعلم ماهو الأشد إلا بعد الحكم بالعقوبتين.

٣٢ - ترتيب تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية — إذا توزعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي : (أولاً) الأشغال الشاقة ، (ثانياً) السجن ، (ثالثاً) الحبس مع الشغل ، (رابعاً) الحبس البسيط (مادة ٤٣٤ع) .

فتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية يكون على ترتيب جسامتها لا على ترتيب صدورها . وقد جاء في تعليقات الحفانية على هذه المادة ما يأتي : " لو كان هذا النص غير موجود لوجب ظاهراً تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية عند توزعها على ترتيب صدور الحكم بها . لكن إذا حكم على إنسان بالأشغال الشاقة أثناء التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس فيلوح أنه أقرب للملئ نعله في الحال إلى الحبس الذي تنفذ فيه عقوبة الأشغال الشاقة حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها . وكذلك إذا حكم على شخص بعدة عقوبات من نوع معين وبمقبوبة أو أكثر من نوع أخف فليس من المستحسن أن تنفذ العقوبات الأولى يتخلله تنفيذ العقوبات الأقل شدة منها . فاذا حكم على إنسان مثلاً بالسجن أو الحبس أثناء التنفيذ عليه بالأشغال الشاقة فلا يحسن نعله من حبسه الى حبس آخر لينفذ عليه بالسجن أو الحبس مادام من المحقق أنه يعود بعد ذلك الى الحبس الأول ليستوفى فيه عقوبة أشغال شاقة أخرى . وكذلك في حالة

الحكم بعقوبات حبس كثيرة بعضها مع الشغل وبعضها بغير شغل فلا تكون قائمة في إلزام المحكوم عليهم بالشغل تارة وتركهم أخرى غير بين الشغل وعدمه .

٣٣ - تنص المادة ٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتعادين على الاجرام على أن كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعا في نظامه الداخلي لأحكام قانون اللجان . قال السجني في هذا المحل مماثل لمقولة الأشغال الشاقة . ومع ذلك قضى المادة ٩٩٦ من تعليمات النيابة بتقديم تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة على عقوبة السجن في المحل الخاص بالمجرمين المتعادين على الاجرام . فقد نصت على أن الأحكام الصادرة بالأشغال الشاقة على متهمين محبوسين بالسجن المؤبد للحكوم عليهم باعتبارهم مجرمين اعتادوا على الاجرام يعتبر بدء تنفيذها من يوم صدورها ، وبعد انتهائها ينفذ عليهم بالمدة الباقية من الحكم الأول . والعللة في ذلك على ما يظهر هي أن عقوبة الأشغال الشاقة مدتها محدودة بعكس عقوبة السجن في المحل الخاص بالمجرمين المتعادين على الاجرام فبنتها غير محدودة .

٣٤ - استثناءات لقاعدة تعدد العقوبات المقيدة للحرية - على أن قاعدة تعدد العقوبات لا يمكن الأخذ بها على إطلاقها إذ لا يجوز أن العقوبات المؤقتة المقيدة للحرية تستحيل بسبب تعددها الى عقوبة مؤبدة . ولذا أتى القانون المصرى باستثناءين لهذه القاعدة وهما :

(أولا) تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار متتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجرمة وقت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة (مادة ٣٥ ع) .

(ثانيا) إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين (مادة ٣٦ ع) .

٣٥ - ويلاحظ أنه بمقتضى نظام التمدد المقر في القانون المصرى يجب الحكم بالعقوبات المنصوص عليها للجرائم المرتكبة ولو أن هذه العقوبات لن تنفذ

بأكملها ، وإن الاستثناءات التي وضعها الشارع للقاعدة التعمد تتعلق بالتنفيذ لا بتطبيق العقوبات (راجع تعليقات الحفانية على المادة ٣٤ ع) . ويترتب على ذلك أن الأحكام الصادرة بالعقوبات المخفضة يجوز اعتبارها في العود ، وأن العقوبات المالبة أو التكبيلية للعقوبات الأصلية يجب توقيعها (رافانولان عقوبات ج ١ ن ٤٤٧) . ومع ذلك لا يمكن إلا بعقوبة واحدة في حالة التعمد المعنوي للجرائم وفي حالة ارتباط الجرائم بعضها لوحدته الفرض طبقا للمادة ٣٧ من قانون العقوبات . وستتكم على هذه المادة تحت كلمة «عقوبات» .

٣٦ - الاستثناء الأول : جب عقوبة الأشغال الشاقة لعقوبات السجن والحبس - بمقتضى المادة ٣٥ ع تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار ملتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها بالجريمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة .

وإن وضع القاعدة الواردة في هذه المادة هو خطوة في طريق تطبيق القاعدة الفرنسية المتعلقة بتعمد الجرائم وهي «أن العقوبة الأشد تجب بالعقوبات الأخف» . فأنها تمنح بأن عقوبة الأشغال الشاقة تجب بمقدار ملتها كل عقوبة بالسجن أو الحبس محكوم بها بالجريمة وقعت من قبل (ملفات الحفانية) .

ويؤيد هذا المبدأ أنه ليس من الحزم تعمد العقوبات كلها بما يخرج عن حد الاحتال . فإن ضم عقوبات الأشغال الشاقة والسجن والحبس الى ما لا نهاية له قد يؤدي الى وضع المحكوم عليه في السجن طول حياته ويحصل العقوبات المؤقتة تسجيل في الواقع الى عقوبات مؤبدة .

٣٧ - مدى الحبس - . يستفاد من نص المادة ٣٥ ع أن الحبس ليس مطلقا .

فانه لا يكون : (أولا) إلا بمقدار مدة الأشغال الشاقة . فثلا عقوبة أشغال شاقة لمدة ثلاث سنوات لا تجب عقوبة مجن ملتها خمس عشرة سنة

إلا بمقدار ثلاث سنوات، ويجب أن يقضى المحكوم عليه بعد ذلك اثني عشرة سنة مجبى . حقيقة ليس من المستحسن أن المحكوم عليه بعد أن يستوفى الجانب الأشد من عقوبته أى الأشغال الشاقة ينقل الى مجن آخر قبل أن يفرج عنه ليستوفى فيه عقوبة أقل شدة ، ولكنه قد يكون من الخطر في العمل أن تجب تماما عقوبة أشغال شاقة مدتها ثلاث سنين مثلا عقوبة مجن أطول منها مدتها خمس عشرة سنة مثلا (ملفات الحفانية) .

٣٨ — وعقوبة الأشغال الشاقة تجب بمقدار مدتها « كل عقوبة مقيدة للحرية » . ويقابل العبارة الأخيرة في النسخة الفرنسية (toute autre peine restrictive de la liberté) أى كل عقوبة أخرى مقيدة للحرية . ويراد بذلك كل عقوبة من نوع آخر . فالأشغال الشاقة لا تجب الأشغال الشاقة، وإنما تجب السجن أو الحبس .
وهي لا تجب غير العقوبات المقيدة للحرية . فلا تجب الفرامة ولا العقوبات التبعية أو التكميلية .

٣٩ — إذا كان المحكوم عليه بالأشغال الشاقة قد حكم عليه أيضا بمدة عقوبات مقيدة للحرية فهل تجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة من تلك العقوبات على حثتها وبذلك يتعمد الحب بتعمد العقوبات أو أنها تجب فقط مدة مساوية لمدتها من مجموع تلك العقوبات ؟ مثال ذلك إذا حكم على شخص ثلاث سنوات أشغال شاقة وحكم عليه أيضا بعقوبتي مجن وحبس كل منهما لمدة ثلاث سنوات فهل تجب عقوبة الأشغال الشاقة كلا من عقوبتي السجن والحبس أو أنها لا تجب إلا ثلاث سنوات من مجموع هاتين العقوبتين ؟ يظهر أن القانون يقصد بقوله «عقوبة الأشغال الشاقة تجب بمقدار مدتها كل عقوبة أخرى مقيدة للحرية» أنها تجب بمقدار مدتها كل ما عداها من العقوبات المقيدة للحرية سواء أكانت عقوبات مجن أو حبس ، ولم يقصد بذلك أن يتناول الحب كل عقوبة على حثتها .

وبناء عليه أرى أن عقوبة الأشغال الشاقة تجب فقط مدة مساوية لها من مجموع العقوبات الأخرى (انظر في هذا المعنى الكتاب الفرعي لبيانات رقم ٤٥ لسنة ١٩٢٨) .

٤ - — ولا تجب عقوبة الأشغال الشاقة عقوبة الحبس أو السجن إلا إذا كانت هذه العقوبة محكوما بها لجرمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة . فلا جب إذا كانت عقوبة الحبس أو السجن صادرة بشأن جرمة ارتكبت بعد الحكم بالأشغال الشاقة إذ لو جعلت قاعدة الحب عامة لما أمكن معاقبة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة إلا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبونه من الجرائم أثناء وجودهم في السجن (تطبيقات الخفائية) .

١ ٤ - — ولا يهم أن يكون الحكم بالحبس أو السجن قد صدر قبل الحكم بالأشغال الشاقة أو بعده ، بل كل ما يشترط لطلب أن تكون الجريمة المحكوم من أجلها بالحبس أو السجن قد وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة . فيحصل هنا الحب متى وقعت الجريمة قبل الحكم بالأشغال الشاقة ولو لم يصدر الحكم فيها بالحبس أو السجن إلا بعد الحكم بالأشغال الشاقة .

٢ ٤ - — ولكن لا محل للجب إذا كانت عقوبة الحبس أو السجن قد نفذت قبل أن يصدر الحكم بالأشغال الشاقة ، لأن قاعدة الحب مخصصة بالتنفيذ وتتعلق بمسألة ما إذا كانت العقوبات المحكوم بها ينبغي تنفيذها أم لا في حالة ما إذا اجتمع حكم بالأشغال الشاقة مع حكم أو أكثر من حكم بعقوبات أقل شدة (انظر تطبيقات الخفائية) .

٣ ٤ - — وقد أشارت المادة ٥٣ ع الى استثناء لقاعدة الحب المقررة في المادة ٣٥ وهو أنه إذا كان الحكم في المرة الأولى صادرا بالحبس وأوقف تنفيذه عملا بالمادة ٥٢ ع ثم حكم في المرة الثانية بالأشغال الشاقة فإن المادة ٥٣ تنهض بتعدد العقوبات (تطبيقات الخفائية على المادة ٣٥ وعلى المادة ٥٣ ع) .

٤ ٤ - — وعقوبة الأشغال الشاقة هي التي تجب بمقدار مئتها عقوبات السجن والحبس ، ولكن عقوبة السجن لا تجب بمقدار مئتها عقوبة الحبس لأن عقوبة السجن في الواقع كعقوبة الحبس في التنفيذ . ولو كانت تهرت قاعدة الحب في هذه

الحالة "لكانت تعفى الى نتيجة غريبة وهي أن من يحكم عليه بالحبس ثلاث سنين ثم بالسجن ثلاث سنين أخرى لا تنفذ عليه العقوبة الثانية مع أنه لم يحكم في المرة الثانية إلا بحبس ثلاث سنين رافعة به فان كل العقوبة الثانية تنضم الى الأولى" (تطبيقات الحفائية) .

٤٥ - عقوبة السجن في المحل الخاص بالمجرمين المتادين على الاجرام المنصوص عليها في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ هي كعقوبة الأشغال الشاقة ، فتجب كل عقوبة أخرى مقبلة للحرية إلا عقوبة الأشغال الشاقة (مادة ٥٢٤ من تطبيقات النيابة) .

٤٦ - لا تسرى المادة ٣٥ ع إلا على الأحكام الصادرة من المحاكم الأهلية . فعقوبة الأشغال الشاقة الصادرة من المحاكم العسكرية لا تجب عقوبة السجن أو الحبس الصادرة من المحاكم الأهلية ، كما أن عقوبة الأشغال الشاقة الصادرة من المحاكم الأهلية لا تجب . عقوبة الحبس المحكوم بها من المحاكم العسكرية .

وقد أشارت وزارة الحفائية في كتابها المبلغ للنيابات بمشور النائب العمومي رقم ٧٧ سنة ١٩٢١ بأنه إذا حكم على شخص بعقوبة الأشغال الشاقة من المحاكم الأهلية وحكم عليه بالحبس من المحاكم المختلطة لجريرة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة ، أو إذا حكم عليه بالأشغال الشاقة من المحاكم المختلطة وبالحبس من المحاكم الأهلية يرفع الأمر لوزارة الحفائية لاتخاذ ما تقتضيه المصلحة من مقرر الحبس . توصلا لتطبيق نظرية الحب الواردة في المادة ٣٥ ع (انظر المادة ٥٤٢ من تطبيقات النيابة) .

٤٧ - الاستثناء الثاني : أقصى مدة للعقوبات المتعددة - بمقتضى المادة ٣٦ ع لا يجوز أن يتجاوز مجموع العقوبات المقيدة للحرية حدا معيناً . فقد نصت على أنه إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن ثنتين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين .

٤٨ — هذه المادة تحظر المبدأ المسلم به على المصوم وهو أن تتعد العقوبات يجب أن يوضع له حد إذ لا يلزم أن العقوبات المؤقتة المقيدة للحرية تستعمل بسبب تعدد عقوبة مؤبدة .

ويلاحظ أن ما يترك بلا تنفيذ عملاً بالمادة ٣٥ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس إذا زاد مجموعهما عن عشرين سنة إنما هي عقوبات الحبس أو بعضها .
والقاعدة الواردة في هذه المادة لا تنطبق إلا على تعدد الجرائم (بالمعنى المنقح عليه عند جمهور العلماء في فرنسا) يعني أنها لا تتعلق بالأحكام الصادرة بعقوبة لجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة أخرى (تلفقات الجنائية) .

الفرع الخامس — نظام السجون والإفراج تحت شرط

٤٩ — نظام السجون — النظام الجزائي (régime pénitentiaire) في مصر وارد على الأخص في الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بشأن السجون . وستكلم على هذا النظام تحت كلمة « مجنون » .

٥٠ — الإفراج تحت شرط — هو الإفراج عن المحكوم عليه الذي قضى جزاء من عقوبته تحت شرط أن يسلك سلوكاً حسناً ويخضع لأحكام المراقبة المفروضة عليه .

٥١ — الغرض منه — الإفراج تحت شرط يشجع المحكوم عليه على تحسين سلوكه أثناء وجوده في السجن إذ يمتدح عنده أمل الإفراج عنه قبل انقضاء المدة المحكوم بها عليه .

وهو يعهد للمحكوم عليه سبيل إصلاح شأنه إذ يفتح له الباب للخروج من السجن إلى الحرية التامة ويهدده بالعودة إلى السجن إذا سلك سلوكاً سيئاً .

وهو نظام متمم للنظام الجزائي . وله في مصر هذه الفائدة وهي أنه يخفف من ازدحام السجون .

٥٢ — مصدره — الإفراج تحت شرط عمل به في فرنسا بقرارد ونزلدى منذ سنة ١٨٣٢ بالنسبة للسجونين الأحداث ثم قرر بالقانون الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، وأنشئ في إنجلترا سنة ١٨٥٣ ، ثم قرر في معظم الشرائع الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأدخل في مصر بالأمر العالي الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ الذي أصبح في الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بشأن السجون

٥٣ — من يجوز الإفراج عنهم تحت شرط — بمقتضى المادة ٩٦ من الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ يجوز الإفراج تحت شرط عن كل مسجون محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية . يستوى في هذا المحكوم عليه بالأشغال الشاقة والمحكوم عليه بالسجن أو بالحبس . حتى المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة يمكنه أن يحصل على الإفراج تحت شرط ، بحيث إن العقوبة المؤبدة في مصر هي في الواقع عقوبة غير محدودة .

إلا أنه لما كان القانون يشترط في المادة ٩٦ أن يقضى المحكوم عليه في السجن تسعة أشهر على الأقل ، فيتج عن ذلك أن المحكوم عليهم بعقوبة لمدة أقل لا يمكنهم الاستفادة من الإفراج تحت شرط .

٥٤ — شروط الإفراج تحت شرط — يشترط بخواص الإفراج تحت شرط :

(أولاً) أن يكون المسجون قد أوفى ثلاثة أرباع مدة عقوبته . إلا أن المسجون الذي تكون مدة عقوبته أقل من سنة يكون الإفراج عنه بعد مضي تسعة أشهر منها . والمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة يجوز الإفراج عنهم تحت شرط متى مضى عليهم عشرون سنة على الأقل (ماده ٩٦) .

وإذا كان المسجون محكوماً عليه بجلة عقوبات مقيدة للحرية لجرم ارتكبه قبل وجوده في السجن فيصير تطبيق الأحكام السابقة على مجموع مدده . أما إذا

حكم عليه بعقوبة إضافية مقيدة للحرية بسبب ما ارتكبه أشياء وجوده في السجن
 تعامل طبقاً للأحكام السابقة على مجموع مدته الباقية عليه وقت الحكم بتلك العقوبة
 الإضافية بما فيه مدة هذه العقوبة الإضافية (مادة ٩٧) .

(ثانياً) أن يؤهل المسجون للإفراج حسن سيره مدة مجته (مادة ٩٨) .
 (ثالثاً) الإفراج تحت شرط ليس حقاً للمسجون الذي قضى جزاء معيناً من
 عقوبته، بل هو منحة لا تمنح إلا بعد تقدير سلوك المسجون ومؤثراته (مادة ٩٨) .
 ٥٥ - من يمنح الإفراج تحت شرط - الإفراج تحت شرط
 يصدر به أمر من وزير الداخلية بناء على طلب المدير العام لمصلحة المسجون
 (مادة ٩٨) .

٥٦ - ما يترتب على الإفراج تحت شرط - حالة المسجون
 المفرج عنه تحت شرط تقوم على هذه الفكرة وهي أنه مفرج عنه فعلاً تحت شرط
 أن ينالك سلوكاً حسناً . ينتج عن ذلك أمران : (١) أن المحكوم عليه يوضع
 تحت مراقبة البوليس ، (٢) أنه يجوز إلغاء الإفراج عنه .

٥٧ - وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس - كل من
 أفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة
 الباقية من مجته، ولا يجوز على أي حال أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات .
 وتنسب هذه المراقبة من أصل المراقبة المحكوم بها على المسجون (مادة ٩٩) .

٥٨ - جواز إلغاء الإفراج - يجوز دائماً إلغاء الإفراج عن
 المسجون في مدة المراقبة بسبب سوء سيره أو مخالفته للقوانين واللوائح الخاصة
 بالأنتمخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس (مادة ١٠٠) .

وهذا لا يمنع من محاكمته على مخالفة أحكام المراقبة (قصر ٦ بتاريخ ١٩٠٦م ٧٢٨٥٥٧) .
 وأمر الإلغاء يصدر من وزير الداخلية بعد أخذ رأي المدير أو المحافظ التابع إليه
 محل إقامة المسجون المفرج عنه (مادة ١٠٠) .

ويقتب على إلغاء الإفراج إعادة المسجون الى السجن لاستيفائه به كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لنابة الإفراج (مادة ١٠٠) .

٥٩ - الإفراج تحت شرط مرة أخرى - المسجون الذي ألقى أمر الإفراج عنه تحت شرط يجوز أن يفرج عنه تحت شرط مرة أخرى بأمر يصدر من وزير الداخلية، وذلك بدون الإخلال بتنفيذ أية عقوبة مدنية أخرى حكم بها على هذا المسجون (مادة ١٠٢) .

٦٠ - نقل المسجون المصاب بمرض أو الإفراج عنه - يجوز لوزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحقانية أن يأمر بإرسال المسجون المصاب بخلل في قواه العقلية الى مستشفى المجاذب أو بنقل المسجون المحكوم عليه بالأشغال الشاقة الذي أصبح غير قادر على الشغل الى مجن عمومي أو الإفراج عن المسجون المصاب بمرض ينذر بالموت (مادة ٣٤ من لائحة السجن) .

الفصل الرابع - قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات التبعية والتكميلية

٦١ - الحرمان من الحقوق والمزايا - وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق تحدث آثارها حتماً بحكم القانون وبغير حاجة لعمل خارجي من أعمال التنفيذ . فالشيء الوحيد الذي يقتضى بحثه بالنسبة لما ليس هو كيف يكون تنفيذها وإنما هو متى يبدأ تنفيذها وما المدة التي تلبثها .

٦٢ - ولما كانت هذه الوجوه قد جعلها القانون من مستلزمات الحكم بالعقوبة وجب أن تحدث آثارها من يوم أن يصير هذا الحكم نهائياً إلا في الأحوال الاستثنائية التي نص القانون فيها على خلاف ذلك . فقد نص مثلاً فيما يتعلق بالحرمان من الحقوق المنسوبة عنها في الفقرة (خامساً) من المادة ٢٨ ع على أن يكون هذا الحرمان من يوم الحكم نهائياً أو غيائياً .

٦٣ - والأصل أن وجوه انعدام الأهلية أو الحرمان من الحقوق تحدث أبداً ما لم يقض بإعادة الاعتبار طبقاً للرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١

غير أن الحرمان من أداء الشهادة محدود بمدة العقوبة، وكذلك المنع من إدارة الأموال والأموال محدود بمدة الاعتقال (مادة ٢٥ ثالثا ورابعا).

٦٤ - العزل من الوظيفة - أما عقوبة العزل من الوظيفة التي يحكم بها كمقوبة تكميلية فتكون لمدة المقررة في الحكم .

٦٥ - مراقبة البوليس . متى تبدئ - مراقبة البوليس عفو . قد تكون تبعية أو تكميلية أو أصلية . فتكون تبعية في الحالتين المنصوص عليهما في المادتين ٢٨ و ٦٩ ع ، أى حالة الحكم بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية من الجنايات المينة في المادة ٢٨ وحالة العفو عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . وتكون تكميلية في مواد الخلع . وتكون أصلية في حالي الاشتباه والسود للتشدد .

فلذا كانت المراقبة عقوبة تبعية فانها تبدئ من الوقت الذي يجب فيه بحكم القانون . ففى الحالة المتوخ عنها في المادة ٢٨ ع يوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس بعد اقتضاء مدة عقوبته الأصلية . وفي الحالة المتوخ عنها في المادة ٦٩ يوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس بعد العفو أو بعد الافراج عنه بناء على هذا العفو . وتنبه هذه الحالة حالة الافراج تحت شرط طبقا للمادة ٩٩ من لائحة السجون . ففى هذه الحالة يوضع المسجون تحت مراقبة البوليس بعد الافراج عنه تحت شرط .

وأما اذا كانت المراقبة عقوبة تكميلية أو أصلية فان المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تنص بأن تبدأ مدة المراقبة من اليوم المحدد في الحكم . وهو عادة يوم اقتضاء العقوبة الأصلية اذا كان محكوما بالمراقبة كمقوبة تكميلية أو يوم صدور الحكم اذا كان محكوما بها كمقوبة أصلية . ولكنه قد يكون يوم القبض على المتهم أو سقوط العقوبة الأصلية بمضى المدة اذا كان غائبا عند الحكم عليه ، أو يوم اقتضاء العقوبات الأخرى المحكوم بها عليه اذا كان موضوعا في الحبس أو تحت المراقبة تنفيذ الأحكام أخرى .

وقد حكم بأن المادة ٢٤ من قانون التشديد والمشتبه فيهم يؤخذ من مفهومها وجوب تحديد صدد المراقبة في الحكم ، فلذا جاء الحكم حاليا من تعيين هذا المبدأ

وجب إكمال هذا النص بتطبيق القانون (نقض ٧ يولييه سنة ١٩٢٧ ج ٢٩ عدد ٢٢٢، و ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٣٢ سنة ٤٥ قضائية، و ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ بحاماة ٩ عدد ٢٨١).

٦٦ - متى تنقضى مراقبة البوليس - تنقضى المراقبة في نهاية المدة المحكوم بها. ولا يمد التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تقيده عن محل إقامته لسبب آخر. (العبارة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣).

فلا يوقف مجرى المراقبة قضاء الشخص المراقب مدة في الحبس تنفيذاً لحكم صدر عليه بسبب مخالفته شروط المراقبة أو بسبب ارتكابه أية جريمة أخرى بل تدخل مدة الحبس في حساب مدة المراقبة.

ولا يوقف مجراها غياب الشخص المراقب عن محل إقامته لحره من المراقبة أو لأى سبب آخر، بل يدخل زمن غيابه في حساب مدة المراقبة.

وقد نصت المادة ٥٢٢ من تعليمات النيابة - التي وضعت قبل قانون سنة ١٩٢٣ - على أن الخدمة العسكرية في الجيش تحسب من مدة المراقبة.

٩٧ - تعدد عقوبات المراقبة - تستند عقوبات مراقبة البوليس، ولكن لا يجوز أن تزيد مقيتها كلها عن خمس سنين (مادة ٣٨ ع). ولا تحول المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ دون هذا التعدد، فإن هذه المادة إنما تمنع من مد أجل المراقبة بسبب الحبس أو الغياب ولكنها لا تمنع من مده بسبب مراقبة أخرى.

٦٨ - الإعفاء من المراقبة - كل شخص موضوع تحت المراقبة يجوز أن يعفى من المراقبة عن المدة الباقية منها بأمر من وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير. وهذا الإعفاء يكون نهائياً بمجرد صدور الأمر به. على أن هذا الحكم لا يسرى على الأشخاص الذين يعفون إعفاء مقيداً بشرط من عقوبة بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ولا يكونون قد قضوا المدة الباقية من العقوبة (مادة ٢٥ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣).

الفصل الخامس - قواعد خاصة بتنفيذ العقوبات المالية

الفرع الأول - عموميات

٦٩ - من يتولى تنفيذ العقوبات المالية - تنفيذ العقوبات المالية يكون بناء على طلب الخصم الذي حصل عليها . فالغرامة والرد والتعويضات والمصاريف المستحقة للحكومة يكون تنفيذها بناء على طلب النيابة العمومية (مادة ٣٦٥ تحقيق جنائيات) وأما التعويضات والرد والمصاريف المستحقة للدعي المدني فيكون تنفيذها بناء على طلبه .

٧٠ - ضد من تنفذ العقوبات المالية - تنفذ العقوبات المالية على المحكوم عليه شخصيا . ولكن هل يجوز تنفيذها ضد ورثته إذا مات قبل الوفاء بها؟ قد استقر القضاء الفرنسي على أنه متى صار الحكم القاضي بتلك العقوبات نهائيا قبل وفاة المحكوم عليه فيمكن السير في تنفيذها على الورثة (انظر جاردو عقوبات ج ٢ ٦٢٩ ص ٤٨٣ ون ٦٩٥ ص ٤٩٣ ، وجارسون مادة ١٠٦ ن ١٠٦) غير أن الشراخ على خلاف فيما يختص بالغرامة . فيرى بعضهم أن الغرامة بعد الحكم بها نهائيا تصبح ديناً على المحكوم عليه وتنتقل بالوفاة الى ورثته . ويرى البعض الآخر أن الغرامة عقوبة كسائر العقوبات فيجب أن تكون شخصية ولا ينفذ بها إلا على المحكوم عليه شخصيا (انظر المراجع المتزه عنها في جارسون مادة ١٠٦ ن ١٠٦ ، وجاردو عقوبات ج ٢ حاشي الصفحة ٣٨٥) .

وقد أشار النائب العمومي في الكتاب الدوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ باتباع الرأي الأخير :

٧١ - اعلان المحكوم عليه بمقدار العقوبات المالية - يجب على النيابة قبل التنفيذ أن تعلن المحكوم عليه بمقدار المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف . وفي حالة ما اذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون اعلانه بذلك بواسطة مأمور السجن (مادة ٣٦٥ تحقيق جنائيات) .

إلا أنه إذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة في الحكم الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم إذا كان حضوريا يقوم مقام اعلان المتهم بالمبالغ المذكورة (مادة ٢٧٦ ت ج) .

٧٢ - إشكالات التنفيذ - من المسلم به في فرنسا أنه إذا قامت إشكالات بشأن تنفيذ العقوبات المالية فالفصل فيها يكون بمعرفة المحاكم المدنية . وذلك لأنه لا يسوغ للحاكم الجنائية أن تقضى في الدعوى المدنية وما يتبع عنها إلا إذا اتصل قضاياها في الوقت نفسه بالدعوى العمومية ، ولا يسوغ لها أن تفصل في الإشكالات الخاصة بتنفيذ الغرامة لأنها تفقد صفتها الجنائية بمجرد صدور الحكم بها (جارد عقوبات ج ٢ ن ٦٩٣ ص ٤٩٣ ، وليواختان مادة ١٩٧ ن ١٠٠ و ١٠١) .

٧٣ - تعدد العقوبات المالية - تتمدد العقوبات المالية الى ما لا حد له . وقد نصت المادة ٣٧ ع صراحة على تعدد العقوبات بالغرامة . وجاء في تعليقات الحفائية على هذه المادة ما يأتي : " قد اعترض على أن تعدد الغرامات بغير حد قد ينشأ عنه استغراق ثروة المحكوم عليه وتحولها من ثم الى عطلوبة المصادرة العامة (جارد بن نان ص ٢٧٠) . ويتقضى مع ذلك أن يلاحظ أن للقاضي في مواد المخالفات والجنح الحق المطلق في تزييل الغرامات ؛ وإذا تعدت ثروة المحكوم عليه بسبب استهلاك هذا الحق فاما أن تكون موارد ثروته قليلة جدا وفي هذه الحالة لا تكون النتيجة أشد من النتيجة التي يفترض حصولها لو نفذت على المحكوم عليه بالاكرام البدني لتحصيل الغرامة . وإما أن يكون المحكوم عليه غنيا وحيثئذ تكون هذه النتيجة هي عاقبة فساد أخلاق وسوء سلوك دائمين يستوجبان أشد العقوبات . وأما في المواد الجنائية فانخوف من حصول تلك النتيجة أشد منه في مواد الجنح والمخالفات ، إلا أن القانون الجديد لا يبق في المواد الجنائية إلا الغرامات النسبية . وعلى ذلك لا يحكم بالغرامات إلا في الجرائم التي يكون قد استفاد منها المحكوم عليه ماليا . فإذا تجرد الجاني بسبب القساوتن من الثروة التي جمعها بارتكابه جرائم متوالية فلا محل للرافة به بنوع خاص " .

٧٤ - ويموز الجمع بين العقوبات المالية والعقوبات المقيدة للحرية .

ويلاحظ أن عقوبة الأشغال الشاقة لا تجب إلا العقوبات الأخرى المقيدة

لحرية (مادة ٣٥ ع) فهي لا تجب العقوبات المالية .

٧٥ - استنزال الحبس الاحتياطي من الغرامة - يقبل

القانون المصري - خلافا للقانون الفرنسي وكثير من الشرائع الأجنبية - استنزال

الحبس الاحتياطي من الغرامة . فقد نص في المادة ٣٣ ع على أنه إذا حبس شخص

احتياطياً ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن ينقص منها عند الأغيد عشرة قروش

من كل يوم من أيام الحبس المذكور . وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا

وكانت المدة التي قضاه في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به

وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة

المذكورة .

ويلاحظ أن الحبس الاحتياطي لا يستزل من باقي العقوبات المالية

غير الغرامة .

٧٦ - الضمانات التي تكفل تحصيل العقوبات المالية -

إذا لم يتم المحكوم عليه بسداد قيمة العقوبات المالية المقررة بها عليه جاز التنفيذ بها

على ممتلكاته بالطرق القانونية . ولكن القانون فوق ذلك قد أحاطها بضمانات خاصة

تكفل تحصيلها . وهذه الضمانات هي : (١) حق اختصاص الدائن بمقارنات

الدين (مواد ٩٥٥ وما بعدها من القانون المدني) ، وفيما يخص بالمصاريف المستحقة

للحكومة حق امتياز (مادة ٦٠١ من القانون المدني) ، (٢) التضامن في الأحوال

الطارئة ، (٣) الإكراه البدني .

٧٧ - اشتراك الحكومة مع المدعى المدني - إذا حكم بالغرامة

وما يجب رده والتعويضات والمصاريف وكانت أموال المحكوم عليه لا تفي بذلك

فله وجب توزيع ما يحصل منها بين ذوي الحقوق على حسب الترتيب الآتي :

(أولاً) المصاريف المسحقة للحكومة . (ثانياً) المبالغ المسحقة للدعى المدني .
(ثالثاً) الغرامة وما يجب ردّه للحكومة (مادة ٢٧٥ تحقيق جنابات) .

٧٨ - تقييد العقوبات المالية - تنص التعليمات الصامة
للنيابات على ما تلى :

إذا قرر شخص محكوم عليه بقوبة مالية ولم يكن مجبوراً أنه ليس في استطاعته دفع المبلغ المحكوم به عليه دفعة واحدة وطلب من النيابة تقييده عليه جاز لها قبول ذلك بشرط أن تراعى في التقييد الظروف التي هو فيها من حيث وظيفته ومرتبته أو أجرته ثم نوع الجريمة التي ارتكبها ومقدار المبلغ المحكوم به . وإذا تبين لها أنه في إمكانه دفع ما حكم به دفعة واحدة أو زادت أن هناك احتمالاً لتأخره عن الدفع في المواعيد التي سمعها له وجب عليها التنفيذ فوراً . أما إذا رأت أن الظروف تبيح التقييد فتبين على شرط أن لا يتجاوز ميعاده ثلاثة شهور . على أنه يمكن مدّ ذلك الميعاد إلى ثمانية شهور إذا كان المحكوم عليه من مستخدمي الحكومة أو عمالها الأصليين وكانت التهمة بسيطة (مادة ٥٢٦) .

إذا رُيت في قضية ظروف خاصة تستدعي مخالفة القواعد المذكورة في المادة السابقة وجب أخذ رأى النائب العمومي في الأمر (مادة ٥٢٧) .

إذا منع التقييد المحكوم عليه وتأخر عن دفع الأقساط وجب التنفيذ عليه فوراً بياق المبلغ بطريق الإكراه البدني أو التشغيل (مادة ٥٢٨) .

إذا حكم على أحد الماكر بفرامة فتحصل منه بمعرفة الجريمة ، وإذا رغب في تقييدها يمحز بمقرتها وجع ماهيته شهرياً وهي تستد ما يحجز لحساب المحاكم بواسطة المالية (مادة ٥٢٩) .

الفرع الثاني - التضامن

٧٩ - التضامن طريق وضمان لتحصيل العقوبات المالية -
يكون الالتزام بوجه التضامن بين الأشخاص المسؤولين عنه متى كان كلاً منهم متبهماً

في علاقته بالذات المشترك كأنه مدين بكامل الدين . فالتضامن هو طريق للحصول لأنه يسهل التنفيذ ويحمله ؛ وهو ضمان للحصول لأنه يعي القاتن من احتمال عسر احد مدينه ويحمل المدينين بعضهم لبعض كفيلا (جاءت عقوبات ج ٢ ١٩٨٥) .

٨٠ - أحوال التضامن - يكون التضامن بين المتهمين في الازام بالغرامات النسبية (مادة ٤٤ ع) : وفي الازام بالمصاريف (مادة ٢٥٣ ت ج) ، وفي الازام بالتعويضات (مواد ١٥٠ الى ١٥٣ مدني) .

٨١ - التضامن في الازام بالغرامات النسبية - تنص المادة ٤٤ من قانون العقوبات على أنه إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بلعينة واحدة فاطلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فانهم يكونون متضامنين في الازام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك . وكانت المادة ٢٤ من قانون العقوبات القديم تنص على أن المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جناية أو جنحة واحدة يلزمون بالغرامات والرذ والتعويضات والمصاريف على وجه التضامن والتكافل .

ويقتضى على هذا النص المتقول عن المادة ٥٥ من قانون العقوبات الفرنسي بأن الغرامة عقوبة ، وهي كعقوبة يجب أن تكون شخصية ؛ فانما كان أحد المتهمين مصرا فلا يصح أن تقع الغرامة على غيره من المتهمين (جاءت عقوبات ج ٢ ١٩٨٥) . ولذا رأى الشارع عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ أن الأولو ، للاتصاف فيما يتعلق بالغرامات المتروكة بتقديرها لراى القاضى هو أن تكون مسؤولية كل منهم فيما مرتبطة بدرجة ادائته حسب تعيين القاضى لا بحسب عدد المشتركين معه في الفعل أو حسب عمرهم (تطبيقات الحفانية على المادة ٤٤ ع) .

اما الغرامات النسبية - المنصوص عليها على الأخص في بابى الرشوة واختلاس الأموال الألميرية - فالظاهر على ما جاء في تطبيقات الحفانية أنها مؤسسة على قاعدة تباير هذه القاعدة ، وهي تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت

أو كان ،إد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة، أو تخطر ببلع ما يمين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة . وبناء على ذلك فالظاهر أن كل إنسان أتى فعلا يحصله مسؤولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزما بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذى كان يحق للحكومة أن تحصله (تليقات الحفانية على المادة ٤٤ ع) .

٨٢ -- وقد تفرقت محكمة القضا والايرام أن المستفاد من منحنى هذا التليق بل من مؤدى عبارته أن الشارع إنما عني بأن يضمن الحكومة أن يحصل من المتهمين جميعا مبلغا بصفة غرامة يساوى المبلغ المختص لا أكثر ولا أقل، وأن تخطى هذه القاعدة وتعدد الغرامة بإيجابها كلها على كل واحد من المتهمين لا يتنى مع القصد الظاهر الذى يرى إليه الشارع (قضا ٩ فويلر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٢٩٢ سنة واحد قضائية) .

٨٣ - والتضامن فى الازام بالقرامات النسبية هو تضامن قانونى يوجد حتما ولو لم ينص عليه صراحة فى الحكم الفاضى بالعقوبة، ما لم ينص فى الحكم على عدم التضامن (مادة ٤٤ ع)

٨٤ - التضامن فى الازام بالمصاريف - تنص المادة ٢٥٣ من قانون تحقيق الجنائيات على أنه اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد فى جريمة واحدة بصفتهم فاعلين أو شركاء فيها جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامين أو توزيعها بينهم .

وكانت المادة ٢٤ من قانون العقوبات القديم تنص على أن المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جنائية أو جنحة واحدة يلزمون بالمصاريف على وجه التضامن .

ويبرر التضامن فى المصاريف اشتراك المتهمين فى ارتكاب الجريمة وتعتبر تعيين نصيب كل منهم فيها فى غالب الأحيان، كما يجره وحدة إجراءات التحقيق حيث يستفيد منها كل من تناولهم التحقيق (جارد عقوبات ج ٢ ن ٢٩٨، وجرائم ولا تحقيق جنائيات ج ٢ ن ١٠٠٧) .

٨٥ - فيشترط لجواز الحكم بالمصاريف بالتضامن :

(١) أن يحكم على المتهمين بحكم واحد ، فإن التضامن يقوم على وحدة الدعوى والتحقيق . يقوم على وحدة الجريمة .

(٢) أن يحكم عليهم في جريمة واحدة بصفتهن فاعلين أو شركاء فيها . فلا يكفي أن يحكم عليهم لجرائم مختلفة ولو كانت تشملها دعوى واحدة . ولكن يحوز التضامن اذا كانت الجرائم المختلفة مترتبة ببعضها ما دامت تشملها دعوى واحدة .
(جارد غويات ج ٢ ، ٦٩٩ ، وبراغولان تحقيق ج ٢ ، ١٠٠٨) .

وقد حكم بأنه اذا ضمت واقتنان في قضية واحدة لارتباطهما ببعضهما ارتباطا تاما بأن كانتا جارة عن مضاربة وقعت بين المحكوم عليهم في آن واحد فلا وجه لاتصالهما ولا للحكم بالمصاريف على الافراد لأن القضية واحدة كما لا وجه لاستئصال مصاريف تهمة سرقة وجهت لبعضهم وتبرا منها فان الاجرامات التي حصلت في الدعوى واحدة ولا إمكان لتمييز بعضها عن بعض (نصر ٢٩ مايو ١٨٩٧ قضاء ٤٠ ص ٢٧٥) .

٨٦ - والتضامن في الالتزام بالمصاريف هو أمر اختياري موكلو رأى القاضي . فله أن يحكم بها على المتهمين بالتضامن ، وله أن يوزعها فيما بينهم (مادة ٢٥٣ ت ج) . بل ان الالتزام بالمصاريف نفسه أمر اختياري ، فللقاضي مطلق التصرف في أن يحكم بالمصاريف أولا يحكم (مادة ٢٥٠ ت ج) .

٨٧ - واذا حكم بالتضامن في المصاريف الجنائية فان هذا التضامن لا يكون إلا ائانية الحكم . وأما مصاريف التنفيذ فتخصص على المحكوم عليهم (مادة ٩٨٧ من تعليمات النيابة) .

٨٨ - التضامن في الالتزام بالتعويضات — كانت المادة ٢٤ من قانون العقوبات القديم تقضي بأن المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جنابة أو جنحة واحدة يلزمون بالتعويضات على وجه التضامن . ولكن الشارع المصري

رأى عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤ أن تكون القواعد العامة المتبعة في الدعاوى المدنية سارية على ما يتعلق بمسئولية المتهمين للدعى بالحقوق المدنية إذ أنه ليس من دواعى قوى لتحويل المدعى بالحقوق المدنية حقوقا زائدة أو غير التي يحصل عليها لو رفع دعواه أمام المحاكم المدنية (تطبيقات الحماية على المادة ٤٤٤) .

٨٩ - وبمقتضى القواعد العامة المتبعة في الدعاوى المدنية يكون التضامن في الالتزامات الناشئة عن الأحوال الميينة في المواد ١٥١ الى ١٥٣ من القانون المدني (مادة ١٥٠ مدني) .

والمادة ١٥١ من القانون المدني تنص على أن "كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر"

٩٠ - ومن الواجب التمييز بين المسؤولية الجنائية والمسئولية المدنية في المقتضى . فإذا كانت نصوص القانون الجنائي لا تسمح باعتبار الشخص مسئولاً عن فعل غيره إلا إذا كان فاعلاً أصلياً معه للجريمة أو شريكاً فيها فإن قواعد المسؤولية المدنية أوسع نطاقاً من هذه إذ فيها يكفي أن تكون إرادة الشخص طابقت إرادة الفاعل الأصلي ولو في لحظة ارتكابه الجريمة وأن يكون وقع منه من الأفعال ما هو من نوع فعل ذلك الفاعل الأصلي حتى يعتبر نظيراً معادلاً له في المسؤولية المدنية وإن لم يعاقبه القانون الجنائي إلا على فعله فقط ولم يعتبره شريكاً لذلك الفاعل الأصلي . وهذه المسؤولية المدنية المساوية للمسئولية المدنية الواقعة على فاعل الجريمة أساسها مجرد تطابق الارادات ولو بخفاة على الإيذاء بنوع الفعل غير المشروع الذى حدث كنوع الضرب مثلاً . فمهما يحصل من التفريق في الجرائم الناشئة عن هذا النوع من الفعل بسبب إقصاء بعض الضربات الى الموت أو الى عاهة مستديمة أو الى عجز عن العمل لأزيد من عشرين يوماً ومهما يحصل بناء على ذلك من التفريق بين الضارين في المسؤولية الجنائية وتطبيق ما يقع من كل منهم على نص خاص من نصوص القانون فإن المسؤولية المدنية تتم على المتدخلين في الضرب الذين أرادوه وقرعوا

بعضه قل هذا البعض في نظر القانون الجنائي أو جل . وسبب عمومه هو مجرد توافق إرادتهم على الإيذاء بالضرب ومضيم في تنفيذ إرادتهم فعلا . وما دامت هذه المسؤولية عامة للجميع فهي مسئولية يتضامن فيها الجميع بنص المادة ١٥٠ من القانون المدني . وما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن قاضي الموضوع إذا حكم بالتضامن فمن المتعين عليه أن يذكر في حكمه وجود ذلك الاتحاد والتطابق في الإرادات على التعدي أو على الأقل أن يكون حكمه في مجموعه مظهرا لذلك بحيث إنه إن لم يكن شيء من ذلك في الحكم صراحة ولا استنتاجا من بياناته كان الحكم بالتضامن غير صحيح (قضى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ قضية رقم ٤٨ قضائية — وانظر في هذا المعنى قضى ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦٠٠ سنة ٤٨ قضائية و ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٠٣ سنة ٤٨ قضائية، و ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧ ج ٩ مدد ٢٧، و ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٤٠٣ سنة ٤٦ قضائية) .

٩١ — وإذا تبين أنه لم يكن بين المتهمين رابطة اتحاد الفكر وتطابق الإرادات على التعدي ، بأن قضى على كل منهم بمقربة لتهمة خاصة به لا دخل للآخر فيها ، فلا موجب للحكم عليهم بالتعويض بالتضامن (قضى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٩٣٧ سنة ٤٥ قضائية، و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٤٢٨ سنة ٤٦ قضائية، و ٢ يناير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٢٤٤٩ سنة ٤٦ قضائية) .

٩٢ — يسأل المني بالتضامن مع السارق بقدر قيمة الشيء الذي أخفاه . فالتضامن واجب طبقا للقانون المدني تبعاً للقاعدة التي تقضى بأن الضرر الذي يحدثه السارق والمضي الجني عليه غير قابل للتجزئة (قضى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٣٢٥ سنة ٤٧ قضائية) .

ويجب أن تكون مسئولية كل من السارق والمضي بقدر ما أحدثه فصله من الضرر وإلا يجزم من غير ذلك أن يلزم المني بتعويض ضرر لا يكون له يد فيه ومن ثم لا يكون المني مسؤولا بالتضامن مع السارق إلا بقدر الشيء الذي أخفاه (قضى ١٦ فبراير سنة ١٩٠٨ ج ١٩ مدد ٤٩، والمناجزنة ١٠ أغسطس سنة ١٩٢١ ج ٢٤ مدد ٤٩) .

الفرع الثالث - الاكراه البدني

٩٣ - تعريف الاكراه البدني - الاكراه البدني هو عبارة عن حبس المحكوم عليه حسباً بسيطاً لأنه لم يستد العقوبات المالية المقضى بها للحكومة . وكانت قواعد الاكراه البدني منصوصاً عليها في قانون العقوبات بتقديم بالمواد ٢٣ و ٤٩ الى ٥١ ، ثم حلت بالأمر الصالح الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ثم بقانون تحقيق الجنايات الصادر في سنة ١٩٠٤ (مواد ٢٦٧ الى ٢٧٠) .

٩٤ - صفة الاكراه البدني - للاكراه البدني صفتان : فهو من جهة طريق غير مباشر للتنفيذ واختيار للقدرة على الدفع من شأنه حل قوى اليسار من المحكوم عليهم الذين يخفون أموالهم على وفاء ما عليهم . وهذه الصفة تفسر حكم المادة ٢٧٠ ت ج التي تنص بأن الاكراه البدني لا يبرئ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات . وهو من جهة أخرى عقاب احتياطي لازم إذ لولا الاكراه البدني لكأن المسرون في مأمن من العقاب على كل جريمة معاقب عليها بالفرامة فقط . وهذه الصفة يحل الاكراه البدني محل الفرامة عند عدم دفعها ويرى منها (مادة ٢٧٠ ت ج) (جاور عقوبات ج ٧٠٢ ، وبرائولان تحقيق جنات ج ٢ ن ١٠٦٠) .

٩٥ - الديون التي يكفل الاكراه البدني تحصيلها - يكفل الاكراه البدني تحصيل قيمة العقوبات المالية المقضى بها للحكومة وهي الضمانة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف (مادة ٢٦٧ ت ج) .

ولكن يجب للتنفيذ بالاكراه البدني أن تكون المحكمة الجنائية قد رأت في حكمها ثبوت جريمة من الجرائم ، وهو ما يستفاد من نص المادة ٢٦٧ ت ج التي تنفرد بين المخالفات والجناح والجنايات . فلا يجوز الاكراه البدني في حق المحكوم عليه غايماً إذا برئ بناء على معاوضته في الحكم النهائي وحكم عليه بكل أو بعض مصاريف الإجرامات والحكم النهائي (مادة ٢٥١ ت ج) ، ولا في حالة الحكم بتعويضات للحكومة من المحكمة المدنية عن جنة مدنية (برائولان تحقيق جنات ج ٢ ن ١٠٦١) .

٩٦ - وجوب الاكراه البدني بحكم القانون - يكون الاكراه

البدني بالحس البسيط .

وهو واجب حتما بحكم القانون (de droit) لتحصيل قيمة العقوبات المالية المقررة بها للحكومة (مادة ٢٦٧ ت ج) . فليس على القاضي أن يذكره في حكمه ولا أن يحدد مئته ، وليس له أن يعنى منه المحكوم عليه .

ولكن قبل سنة ١٩٠٤ كان يجب على القاضي بمقتضى المادة ٢٢ من قانون العقوبات القديم أن يحكم بالاكراه البدني وأن يحدد مئته . إلا أنه لما كان الاكراه البدني لا يحد عقوبة فلم يكن من الضروري ذكر للمادة ٤٩ ع (نص ١٤ أكتوبر ١٩٠٣ ع ٣٨٨) .

أما في القانون الفرنسي فيعين القاضي مئة الاكراه البدني بالحدود الواردة في القانون .

٩٧ - مئة الاكراه البدني - يحدد القانون نفسه مئة الاكراه

البدني باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الأولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد من كل عشرة قروش أو أقل زائفة من هذا المبلغ ، ومع ذلك فلا تزيد مئة الاكراه البدني عن أربعة عشر يوما في مواد المخالفات ولا عن تسعين يوما في مواد الجناح والجنايات (مادة ٢٦٧ ت ج) .

ومئة الاكراه البدني كان جازيا احتسابها بمقتضى نصوص القانون القديم براتب ثلاثين قرشا عن كل يوم ، فكان الصلاح الذي من الطبقة العادية يفضل حبس يوم في الاكراه البدني على دفع هذا المبلغ وبذا كان قد فاق الفرض من الحكم بالترامات (المعينة عقوبات أخف من الحبس) ومن الألام بالمصاريف (التي تسترد بها الحكومة ما أنفقته . ولذا فقد عدل المبلغ الواجب احتسابه في مقابل كل يوم يقضى في الاكراه البدني حتى يكون الدفع أفيده المحكوم عليه من الحبس (تطبيقات الخاتمة على المادة ٢٦٧ ت ج) .

ويحدد القانون الفرنسي مدة الاكراه البدني حسب أهمية المبلغ المقتضى تحصيله ، وبين في هذا التحديد الحد الأدنى والحد الأقصى الذي يمكن أن تصل اليه مدته . فهي في الجنائيات والجناح من يومين الى عشرين يوما اذا كانت الغرامة والعقوبات المالية الأخرى لا تتجاوز خمسين فرنكا ، ومن عشرين يوما الى أربعين يوما اذا كانت تزيد على خمسين فرنكا ولا تتجاوز مائة فرنك ، ومن أربعين يوما الى ستين يوما اذا كانت تزيد على مائة فرنك ولا تتجاوز مائة فرنك ، ومن أوجهة شهو الى ثمانية شهور اذا كانت تزيد على مائة فرنك ولا تتجاوز ألفي فرنك . وهي في المخالفات من يومين الى خمسة أيام مهما كان مقدار المبلغ (انظر القانون الفرنسي الصادر في ٢٢ يولييه سنة ١٨٦٧) .

٩٨ - في حالة الحكم على عدة متهمين بالغرامة والمصاريف على وجه التضامن ، يجب على ما يظهر بتقدير مدة الاكراه البدني عن المبلغ بتمامه لا عن نصيب كل منهم فيه (راجع لوران تحقيق جنائيات ج ٢ ن ١٠٦٣) .

٩٩ - اذا حكم على شخص بغرامة وكان محبوسا احتياطيا ، فهل تخفف مدة الحبس من الغرامة ثم ينفذ بياقي الغرامة بالاكراه البدني لمدة أقصاها أربعة عشر يوما في المخالفات وتسمين يوما في الجناح والجنائيات أم تنفذ كامل الغرامة بالاكراه البدني مع خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة الاكراه البدني ؟ قد يتناهما سبق أن الحبس الاحتياطي يعتبر تنفيذا محجلا للعقوبة التي يحكم بها وأن الاكراه البدني هو طريق تنفيذ الغرامة ويحل محلها عند عدم دفعها ، فيجب إذن إعطاء الحبس الاحتياطي حكم الاكراه البدني ويجب أن لا يزيد مجموعهما عن المدة المقررة بالمادة ٣٦٧ تحقيق جنائيات وهي ١٤ يوما في المخالفات و ٩٠ يوما في الجناح والجنائيات وما قد يتبقى من الغرامة بعد ذلك ينفذ بالطرق العادية على أموال المحكوم عليه . وبناء عليه اذا زادت مدة الحبس الاحتياطي عن ١٤ يوما في المخالفات و ٩٠ يوما في الجناح والجنائيات فلا يمكن التنفيذ بالاكراه البدني بعد ذلك واذا نقصت ينفذ بالاكراه البدني بمقدار الفرق فقط (انظر في هذا انظر الكتاب المسمى جنائيات رقم ٩٣ لسنة ١٩٢٨ ، وقانون المادة ٩٧٤ من النصوص العامة) .

١٠٠ - يتبى الاكراه البدنى من نفسه متى صار المبلغ الموازى للسنة التى قضاه المحكوم عليه فى الاكراه محسبا حسب ما هو مقرر فى المادة ٢٦٧ مساويا للبلى المطلوب أصلا بعد استئصال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتفويض على ممتلكاته (مادة ٢٦٩ ت ج) .

١٠١ - وقد بينت المادة ٩٧٧ من تعليمات النيابة طريقة خفض مدة الاكراه البدنى فى حالة دفع أو تحصيل جزء من المبالغ المطلوبة بعد البدء فى التنفيذ، فنصت على أنه فى حالة دفع أو تحصيل جزء من المبالغ المطلوبة بعد تحرير أمر تنفيذ العقوبة المالية يتعين على كاتب التنفيذ أن يكتب للجهة المكلفة بالتنفيذ بخفض مدة الاكراه البدنى أو التشجيل مع مراعاة القواعد الآتية :

(أولا) اذا كانت المبالغ المطلوبة لا تزيد عن ١٣٠ قرشا فى مواد المخالفات أو ٨٩٠ قرشا فى مواد الجنىح والجنائيات وكانت تنقسم قسمة صحيحة أى بدون باى على عدد ١٠ فيخضع للمحكوم عليه يوم واحد من كل عشرة قروش دفعها أو حصلت بالتنفيذ على ممتلكاته .

أما اذا كانت تلك المبالغ المطلوبة لا تنقسم قسمة صحيحة فيستلزم له يوم واحد اذا كان المدفوع أو المحصل مساويا على الأقل لباقي القسمة ، وبعد ذلك يخضع له يوم أيضا من كل عشرة قروش دفعت أو حصل عليها .

(ثانيا) اذا كانت المبالغ المستحقة تزيد عن ١٣٠ قرشا فى مواد المخالفات و ٨٩٠ قرشا فى مواد الجنىح والجنائيات فلا يستلزم شئ من كل ما يدفعه المحكوم عليه أو يحصل عليه الى أن يصير الباقي عليه ١٣٠ قرشا أو ٨٩٠ قرشا على حسب الأحوال ، وعند ذلك ينبع من الاستئصال القواعد الموصلة فيما تقدم .

وفى جميع الأحوال لا يمكن خفض المدة الى أقل من ثلاثة أيام إلا اذا سدد المحكوم عليه جميع المبالغ المطلوبة منه فيطلق سراحه عندئذ .

١٠٢ - نصت من ينفذ الاكراه البدنى — لما كان الإكراه البدنى له صفة عقاب احتياطى فلا يجوز التنفيذ به إلا على المحكوم عليه — فا ين كاد

أو شركاء، ولا يجوز التنفيذ به على ورثتهم ولا على الإختصاص المسؤولين عن الحقوق المدنية .

ولا يجوز من جهة أخرى التنفيذ به لتحويل ما يجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة (مادة ٣٤٦ ت ج) .

١٠٣ - كيف ومتى ينفذ الاكراه البدني - بمقتضى المادة ٣٦٨ تحقيق جنايات يكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على التفويض الذي يقره عليه وزير الحفائية . ويشترط فيه في أى وقت كان بعد اعلان التهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقررة للمتهم المحكوم عليه بها . وذلك وفقاً للفكرة التي أملت المادة ٣٤٤ مع وهي أنه اذا تنوعت العقوبات المقررة للمتهم وجب تنفيذها على حسب ترتيب جسامتها .

ولما تقتضى تعليمات النائب العمومي بأنه في حالة صدور حكم قاض بعقوبة بدنية وعقوبة مالية معا لا تنفذ النيابة العقوبة المالية حتى تصبح العقوبة البدنية واجبة التنفيذ (مادة ٩٧٨ من التعليمات العامة) . وأنه اذا أصبحت عقوبة مالية واجبة التنفيذ قبل أو حين صيرورة عقوبة قاضية بالحبس واجبة التنفيذ أيضاً وكان صادراً بالعقوبتين حكم واحد فيرسل أمر تنفيذ الاكراه البدني حال ارسال أمر تنفيذ الحبس (مادة ٩٧٩) .

١٠٤ - أثر الاكراه البدني - لما كان الاكراه البدني يعتبر عقاباً احتياطياً فهو يبرئ ذمة المحكوم عليه من الغرامة باعتبار عشرين قرشاً عن ثلاثة الأيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها . ولكنه لا يبرئ ذمته من المصاريف وما يجب رده والتعويضات (مادة ٣٧٠ ت ج) .

وبناء على ذلك فالنفيذ بالاكراه البدني لا يمنع إمكان التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه إلا فيما يخص الغرامة فقط . أما التعويضات والمصاريف فيمكن تحميلها بالتنفيذ على ممتلكاته كلها تيسر ذلك حتى بعد تنفيذ الاكراه البدني عليه .

أما في حالة اختيار المحكوم عليه الشغل فان قيامه بالعمل يرى نفعه من الغرامة وغيرها
(مادة ٩٦٩ من تعليمات النيابة) .

٥٠٦ - تعليمات النيابة - اذا حكم على متهم بعقوبة مالية ولم يتم
المحكوم عليه بسداد قيمتها فالنيابة طريقان للتنفيذ وهما طريق التنفيذ على ممتلكات
المحكوم عليه وطريق الاكراه البدني أو التشغيل (مادة ٩٦٥ من التعليمات العامة) .
طريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه لا يتبع إلا في حالة ما اذا كان المبلغ
المحكوم به عظيمًا وظهر للنيابة سهولة تحصيله بذلك الطريق بلا إضاعة زمن أو زيادة
مصاريف . ولا يحسن أن تقضى النيابة بالاكراه البدني في حالة صدور حكم شامل
لعقوبة مقيدة للحرية متبهاً طويلة نوعاً كسنة فأكثر وأخرى مالية معاً ما لم يرجح
لها كل الترجيح أنها تلجئ بذلك المحكوم عليه الى سداد المبالغ المطلوبة منه .
أما في حالة صدور الحكم بعقوبة مالية وحدها أو في حالة صدوره بعقوبة مقيدة
للحرية قصيرة المدة فمن اللازم تنفيذها بأحدى الطريقتين ، وإذا قطعنا النظر عن
الحالات الاستثنائية المذكورة فيما تقدم فيكون التنفيذ بطريق الإكراه البدني .
(مادة ٩٦٦) .

ولكن لا يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على قضايا المواد المخدرة
التي يحكم فيها بالحبس سنة فأكثر بعقوبة مالية كبيرة ويدين أن المحكوم عليهم فقراء
لا ممتلكات لهم ، بل يجب في هذه القضايا تنفيذ العقوبات المالية بالاكراه البدني
أو التشغيل لأن قانون المواد المخدرة هو قانون صدر بعد وضع التعليمات والمقصود منه
التشديد على من يخالفون أحكامه والتحيزات لا توصل في الغالب الى معرفة حقيقة
حال المحكوم عليهم (أنظر التشور رقم ٧٠ سنة ١٩٣٠) .

يصرف النظر عن تنفيذ العقوبات المالية بطريق الاكراه البدني على المحكوم
عليهم الذين يكونون في السجون تنفيذاً لحكم بالأشغال الشاقة أو لحكم باعتبارهم مجرمين
اعتادوا الاجرام . أما اذا تبين أن هؤلاء المسجونين في استطاعتهم دفع الترامات

المحكوم بما تنفذ عليهم أحكامها أية طريقة ما عدا الإكراه البدني والتشغيل
(مادة ٩٧٧) .

المضو المدبر للجنابة هو الذي يفصل في المسائل المذكورة في المادتين السابقتين .
فعل كاتب التنفيذ أن يعرض الأمر عليه كلما اقتضى الحال (مادة ٩٦٨) .

الفرع الرابع - إبدال الإكراه البدني بعمل يدوي أو صناعي

١٠٦ - إدخال هذا الإبدال في التشريع المصري - بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ صدر أمر عال يميز إبدال الإكراه البدني بعمل يدوي أو صناعي بعمل خارج السجن . وقد عدل هذا الأمر العالي واستفيض عنه بأمر عال آخر صادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ، وأدخلت أحكام هذا الأمر العالي الأخير في قانون تحقيق الجنابات الصادر في سنة ١٩٠٤ بالمواد ٢٧١ إلى ٢٧٤ (أنظر تطيقات استثنائية) . ثم صدر قانون رقم ١٢ في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ بزيادة فقرة على المادة ١٨ ع تجيز لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغله خارج السجن طبقاً لما تقرره من القيود بالمواد من ٢٧١ إلى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنابات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار . وقد تكلمنا عن هذا القانون الأخير في الفصل الخاص بتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية .

١٠٧ - حق الخيار بين الإكراه البدني والشغل - بمقتضى المادة ٢٧١ ت ج يجوز للمحكوم عليه بالإكراه البدني أن يطلب إبداله بعمل يدوي أو صناعي يقوم به .

غير أن المحكوم عليه ليس له حق مطلق في هذا الخيار ، لأنه إذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة يجب التنفيذ عليه بالإكراه البدني رغم اختياره الشغل (مادة ٢٨٣ ت ج) .

١٠٨ - كيف ومتى يكون الخيار - يكون الخيار يطلب بقتم

لجنابة العمومية قبل صدور الأمر بتنفيذ الإكراه البدني (مادة ٢٧١ ت ج) .

وتقتضى تعليمات النائب العمومي بأنه إذا أبى المحكوم عليه دفع المبلغ المحكوم به ورنى أن ينفذ عليه بطريق الإكراه البدنى فصل كاتب التنفيذ أن يخطره بما خولته له المادة ٢٧١ من قانون تحقيق الجنائيات عن إمكانيه اختيار التشغيل . فلذا اختاره يحزرله أمر التنفيذ نمرة ١٤ ، وإن لم يخطر التشغيل يحزر حسب الأحوال أحد أوامر التنفيذ نمرة ١٣ أو ١٣ (مادة ٩٧٠ من التعليمات العامة) .

ومتى صدر الأمر بالتنفيذ بطريق الإكراه البدنى فلا يجوز المدول عنه الى التنفيذ بطريق التشغيل لأنه بمقتضى المادة ٢٧١ ت ج يجب أن يكون الحيار قبل صدور الأمر بتنفيذ الإكراه البدنى (الكتاب الدورى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٠) .

وتقتضى التعليمات أيضا بأن لا يمرض على النساء اللاتي يحكم عليهن بغرامة ولم ينفسها اختيار بين الشغل والحبس ، ولكن إذا رغبت إحداهن الشغل من نقاء قسما فيحرر كاتب التنفيذ التوقيع نمرة ١٤ ولجهة الادارة أن تفصل فيما إذا كان يوجد عمل يليق بالمرأة أولا يوجد وإذا رأت أنه لا يوجد ترسلها الى السجن (مادة ٩٧١) .

١٠٩ - نوع الشغل ومدته - يشغل المحكوم عليه بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الإكراه التي كان يجب التنفيذ بها عليه .

وتعين أنواع الأشغال التي يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التي تقرر هذه الأشغال بقرار من وزير الداخلية باتفاقه مع وزير الحفانية .

ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له . ويراعى في العمل الذى يمرض عليه يوما أن يكون قادرا على اتقائه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بيته (مادة ٢٧٢ ت ج) .

وتقتضى تعليمات النائب العمومي بأنه يتبع في تشغيل المحكوم عليهم بالحبس أو بمقوبات مالية واختاروا الشغل طريقة تشغيلهم أيا ما متاجه ما عدا أيام الجمع

والأعياد الرسمية فلها لا تختص بل يشغل المحكوم عليهم بدلها (مادة ٩٨١ من التعليمات العامة) .

١١٠ - سقوط الحق في الخيار - المحكوم عليه الذي اختار الشغل ولا يحضر الى المحل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أولاً يتم العمل المفروض عليه تأديته يوماً بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا يسقط حقه في اختيار الشغل ويرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكره البدني الذي كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الأيام التي يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال اليومية (مادة ٢٧٣ ت ج) .

وتنفي المادة ٩٨٢ من التعليمات العامة للنيابات باخطار جهات الادارة التي يناط بها تشغيل المحكوم عليهم بتواريخ الجلسات التي يطلبون فيها والتي ترجل لكي تعلم تلك الجهات أسباب تقيهم عن الشغل ولا تعتبرهم منقطعين عنه .

١١١ - أثر الشغل - الشغل كالاكره البدني يرى ذمة المحكوم عليه من المبالغ المستحقة للحكومة باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الأولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه اتمامه يوماً ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك . ولكنه يختلف عن الاكره البدني في أنه لا يقتصر على إبراء ذمته من الغرامة بل يرثها أيضاً من المصاريف وما يجب رده والتعويضات (مادة ٢٧٤ ت ج) .

الفصل السادس - تنفيذ الأحكام الصادرة بعمل شيء

١١٢ - طبيعة الأحكام الصادرة بعمل شيء ودخولها في الرد - نصت بعض اللوائح الخصوصية لكلاشمة المحلات العمومية ولائحة المحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة مزاوله مهنة الصيدلة ولائحة الآلات البخارية ولائحة التنظيم ... الخ على أن القاضي يحكم فوق عقوبة الغرامة

أو الحبس باغلاق المحل أو إيقاف الآلة أو هدم المباني أو ترميمها الخ . فلا أحكام القاضية بذلك هي أحكام صادرة بعمل شيء .

وتعتبر هذه الأعمال في الفقه والقضاء الفرنسيين من قبيل الرد (restitutions) الذي يحول للمالك الجنائية أن تحكم به فرق حكمها بالعقوبة بناء على نصوص المواد ١٦١ و ١٨٩ و ٣٦٦ من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسي؛ لأن الرد على وجه العموم هو إعادة الحالة إلى ما كان يجب أن تكون عليه لو لم تقع الجريمة، فهو يشمل إعادة المال المسلوب إلى صاحبه وأفعال المحلات التي فُتحت بصفة غير قانونية وهدم أو إزالة الأشغال المخالفة للقانون (لبراهمان مادة ١٦١ ن ٢٩ وما بعدها، وجارو تحقيق جنائيات ج ١٠ ن ١١٠) .

والرد (restitutions) كالتعويضات (dommages-intérêts) يرمى إلى تعويض المجهن عليه عن الضرر الناشئ عن الجريمة . والفرق بينهما يتجلى في أن الرد هو تعويض طبيعي ومباشر للضرر، أما التعويضات فهي مقابل الضرر المادي أو الأدبي الذي ترتب على الجريمة (لبراهمان مادة ١٦١ ن ٣٠ و ٣١، وجارو تحقيق جنائيات ج ١١٢ ن ١٠) .

ومن المسلم به في فرنسا بناء على المادة ٣٦٦ ت ج أن الرد تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدع المجهن عليه بحق مدني بعكس التعويضات فإنه لا يجوز الحكم بها إلا بناء على طلب المجهن عليه الذي يدعي بحق مدني (لبراهمان مادة ١٦١ ن ٣٤ و ٣٥، وجارو تحقيق جنائيات ج ١١٢ ن ١٠) .

ولكن لا يمكن بإبطال المحل أو بإزالة المخالفة إلا إذا كان الضرر لا يزال قائماً وقت صدور الحكم . فإذا كان صاحب المحل في الفترة بين رفع الدعوى وصدور الحكم قد حصل على رخصة بإدارته فليس تمت ضرر يستوجب الحكم بتعويض ولا محل إذن للحكم بإبطال المحل (لبراهمان مادة ١٦١ ن ٤١) .

١١٣ - طريقة تنفيذ الأحكام الصادرة بعمل شيء . -
بمقتضى المادة ١٠٠١ من تعليمات النيابة، إذا صدر حكم قاض على محكوم عليه بعمل

شيء ما فيكون تنفيذ هذا الجزء من الحكم فقط بمتضى صورة تنفيذية تعلن للحكوم عليه بواسطة محضر . أما الجزء المختص بالعقوبات المالية أو بالحبس من الحكم المذكور فينفذ إذا اقتضى الحال بالطريق المعتادة .

١١٤ - تنفيذ أحكام الإغلاق - عند تنفيذ أحكام الإغلاق في مخالفات المحلات العمومية أو المحلات المعلقة للراحة يجب المبادرة الى إخطار جهة الادارة (مادة ١٠٠٤ من التعليمات العامة) .

١١٥ - تنفيذ الأحكام الصادرة بإيقاف الآلات البخارية - عند تنفيذ أحكام المخالفات الصادرة بإيقاف الآلات البخارية يمين يوم التنفيذ بالضبط مع بيان الساعة والمكان الذى يتقابل المهندس والمحضر فيهما (والأفضل أن يكون هذا المكان هو المكان الموجودة به الآلة البخارية) مع إخطار القسم الميكانيكي بذلك قبل الميعاد بأسبوع ليتيسر للمهندس مقابلة المحضر فى الموعد المحدد . وفى هذه الحالة يكون كل من المهندس والمحضر مسئولاً عما يقع منه من التأخير (مادة ١٠٠٦) .

١١٦ طريقة وضع الأختام - يقع فى تنفيذ أحكام إغلاق المحلات وأحكام الآلات البخارية وغيرها طريقة وضع الأختام لأن إعادة التنفيذ بواسطة البوليس لا يفي بزرع التهمين عن العود الى فتح محلاتهم حيث إنه لا يترتبهم لاية عقوبة . أما إعادة فتحها بطريق التعدي على الأختام الموضوعة فعاقب عليه بالمادة ١٣١ من قانون العقوبات ، وقد أخذت بهذا الرأى محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ١٤ مارس سنة ١٩١١ المنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩١١ صفحة ٦١ (مادة ١٠٠٧) .

١١٧ - تنفيذ أحكام قضايا التنظيم - عند ما يراد تنفيذ حكم صادر فى إحدى مواد التنظيم يجب على النيابة أن تنبه على المحضر بالدقة فى مراعاة المواعيد التى تحدّد للتنفيذ ومقابلة المهندس فى الميعاد الذى يحظر النيابة بأنه سيحضر فيه الى مكان التنفيذ (مادة ٥٣٠) .

عند ما يصبح حكم يهدم بناء آيل للسقوط نهائياً يجب على المحضر أن يطلب الحكم عليه وينذره في الوقت نفسه بأن يشرع في تنفيذه ثم يهدهد إلى المحافظة أو المديرية أو إدارة التنظيم بمراقبة المحكوم عليه لمعرفة ما إذا كان اتقاد للاتذار وشرع في الهدم طوعاً أو لم يفعل . فإذا رأت الجهة التي عهد إليها بمراقبته أنه غير متفاد تحذر محضراً بذلك وترسله إلى النيابة التي يجب عليها أن تأمر المحضر بالتنفيذ فوراً . وعلى المحضر الذي يعهد إليه بذلك أن يطلب مساعدة التنظيم أو المحافظة أو المديرية في الأشغال التي يستدعيها الهدم الذي يجب أن يكون بحضوره وتحت إدارته وعليه أن يحضر به محضراً (مادة ٥٣١) .

ويجب على أعضاء النيابة مراقبة الاسراع في اعلان وتنفيذ أحكام الازالة في قضايا التنظيم منعا من سقوط تلك الأحكام وتلافيا لما قد يحدث من تداعى بعض المباني المحتلة بقناة وما يترتب على ذلك من الخطر على الأرواح والأموال (مادة ٥٣٩) .

١١٨ - تنفيذ الأحكام التي لها علاقة بلائحة نزح المراحىض -
تخطر مصلحة الصحة باليوم الذي يحدد لتنفيذ الأحكام الصادرة بإزالة المخالفات التي لها علاقة بلائحة نزح المراحىض (مادة ٥٣٨) .

١١٩ - مصاريف الازالة - عند تنفيذ الأحكام القضائية بالازالة تصرف من الخزنة مصاريف ذلك وتحصل فيما بعد من المحكوم عليه (مادة ٥٣٧) .

١٢٠ - تنفيذ الأحكام الصادرة بتسوير الأراضى الفضاء -
يتبع في تنفيذ الأحكام الصادرة بتسوير الأراضى الفضاء عند امتناع مالك الأرض عن تسويرها ما يأتى :

(١) تنفذ الأحكام الصادرة بتسوير الأراضى الفضاء بمعرفة المحضرين بالاعلام مع مندوبين من جهة الادارة .

(٢) تعبرف مصاريف التسوير من خزائن الحاكم نظير تخصيصها من المحكوم عليهم بالطرق القضائية كاللتبع في تنفيذ الأحكام القضائية بالازالة .

(٣) على المحضرين عند مباشرتهم التنفيذ أن ينظروا جهة الادارة باليوم الذى حدد للتنفيذ تعيين مندوبها وتخطر المحكة به .

(٤) على حضرات أعضاء النيابة مراعاة طلب الحكم بإلزام المحكوم عليه بمصاريف التسيير ، وعلى حضرات القضاة مراعاة الحكم بتلك المصاريف فى الأحكام القاضية بالتسيير حتى يتسنى تحصيلها من المحكوم عليهم عند امتناعهم عن القيام بالتسيير بأنفسهم (مادة ١٠٠٥) .

١٢١ - متى يعدل عن التنفيذ - إذا كان المحكوم عليهم فى مخالفات لقائن الطوب أو إغفال الطرق وأمثالها يزيلون المخالفة من تلقاء أنفسهم عقب الحكم عليهم فلا حاجة للتنفيذ عليهم بمقتضى صورة تنفيذية بل يكفى بذلك . أما إذا تبين بعد التحرز من جهة الادارة أن المخالفة لا تزال باقية فيسار فى التنفيذ على مقتضى المادة ١٠٠١ من تعليمات النيابة (مادة ١٠٠٢) .

١٢٢ - ولا حاجة لتنفيذ الحكم القاضى بإغلاق محل عمومي أو محل من المحلات المغلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة أو أمثاله ذلك بسبب إدارته بدون رخصة إذا كان المحكوم عليه قد حصل على الرخصة قبل الشروع فى التنفيذ أو كان المحل قد انتقل الى حيازة شخص آخر لديه رخصة تموزل له حق إدارته ، لأن المحل القديم الذى كان مدارا بصفة غير قانونية قد زال وحل محله محل آخر تولدت فيه الشروط القانونية (لوائح مادة ١٩٧ ن ٩٥) .

١٢٣ - تنص المادة ٢٦ من لائحة بيوت الطاهرات الصادرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ على أن «الحكم الصادر بإقفال المحل يصير تنفيذه فى حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو أى شخص آخر يشغله» . وهذا النص لا يفيد وجوب التنفيذ بإقفال المحل ولو تركه صاحبه وأصبح معقلا لفرض مشروع ، وإنما يفيد أن التنفيذ يجب أن يحصل فى حق صاحب المحل أى الشخص الذى كان يديره وصدر الحكم عليه بإقفاله بدون التفات لمعارضة المالك أو أى شخص

آخرينغله . فإذا كان المحكوم عليه قد ترك عمله وأصبح هذا المحل في حيازة مالكه أو في حيازة مستأجر آخر يستعمله استعمالاً مشروعاً فلا محل لتنفيذ الحكم بالاقفال لأنه لا يمكن حصول التنفيذ والحالة هذه في حق صاحب المحل .

١٢٤ - إشكالات التنفيذ - إذا حصل إشكال في تنفيذ حكم صادر بعمل شيء وجب أن يرفع أمره إلى المحكمة للفصل فيه سواء أحصل الإشكال من المحكوم عليه أو من غيره . وقد بينا فيما تقدم (بالعدد ٧٢) أنه من المسلم به في فرنسا أن الفصل في الإشكالات التي تعرض بشأن تنفيذ العقوبات المالية ومنها الرد هو من اختصاص المحاكم المدنية .

١٢٥ - وإذا تعرض أجنبي في التنفيذ، فاما أن يكون المتعرض هو الخلع المحكوم عليه المفغذ ضمه، وإما أن يكون غير الخلع المحكوم عليه . فإذا كانت الأجنبي المتعرض هو الخلع المحكوم عليه المفغذ ضمه فيجب على المحضرين متى تقدمت لهم أوراق رسمية تدل على الجنسية الأجنبية أن يؤجلوا التنفيذ لأجل واسع ثم تعرى النيابة إدارياً من وزارة الخارجية عن حقيقة ما يدعيه المذكور فإذا ثبت أنه أجنبي يوقف التنفيذ .

أما إذا أجابت وزارة الخارجية بأن ادعاء الانتماء للدولة أجنبية غير صحيح فيستمر في التنفيذ ضده رغم معارضته إلا إذا طلب رفع إشكال ودفع الرسوم اللازمة لذلك فيرفع الإشكال لقاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة المختصة . أما إذا ادعى المحكوم عليه أنه أجنبي قولاً فقط فلا يؤخذ باقراره ويستمر المحضر في التنفيذ (مادة ٥٣٤ من التعليمات العامة ومنشور النائب العمومي رقم ٧٣ لسنة ١٩٢٦) .

وإذا كان الأجنبي المتعرض غير خلع في الحكم المنفذ فاما أن يدعى هذا الأجنبي أنه مستأجر للمحل المحكوم بإغلاقه أو للبناء المحكوم بهدمه أو يدعى أنه مالك له . فإذا ادعى أنه مستأجر فيثبت المحضر ادعاءه بمحضره ويؤجل التنفيذ لوقت آخر تخطر النيابة في خلاله القنصلية التابع لها المعارض المذكور وتطلب منها المساعدة فإن لم تحصل نفي النيابة إخطار نفس المستأجر قبل البدء في التنفيذ بأربع وعشرين

ساعة وبعد مضي هذا الميعاد يشرع في التنفيذ (مادق ٥٣٢ و ٥٣٣ من التعليقات العامة) .

أما اذا طرأ ارض الأجنبي في التنفيذ بصفته مالكا فيرفع الاشكال الى قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة المختطة . فان القضاء المختلط يسير الآن باطراد على مبدأ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكالات التي تحصل في تنفيذ الأحكام الصادرة في المواد الجنائية (راجع كتاب التنفيذ لبد الحيد بك أبي هيف طبع ١٣٢٦ ن ٢٣٦ ص ١٥٤ ، وأحكام محكمة الاستئناف المختطة المنشورة في مجوعة التشريع والقضاء ص ٢٦ و ٢٠١ و ٢٨ ص ٢٨٥) .

١٢٦ - وكانت الطريقة المتبعة في رفع الاشكال هي أن يعين للتنفيذ أحد المحضرين للمثدين وعقدين أمام المحاكم المختطة حتى اذا عارض أجنبي في التنفيذ يحوز المحضر محضر إشكال ويرفعه لقاضي الأمور المستعجلة للفصل فيه (مادق ٥٣٣ و ٥٣٤ من التعليقات العامة) .

ولكن اتفق أخيرا بين الوزارة ومحكمة الاستئناف المختطة على إحالة أعمال تمروض الأجانب في تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الأهلية على محضري المحاكم المختطة ووضعت التعليقات الآتية لاتباعها اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٣١ وهي :

”عند ما يتروض أحد الأجانب لمحضر المحكمة الأهلية بمناسبة تنفيذ حكم صادر من محكمة أهلية يقض المحضر من التمرض : (١) قيمة الأمانة اللازمة لتقيد الدعوى بالجدول - وهذه القيمة هي الآن مبلغ ٣ جنيه في جميع الأحوال - (٢) رسم الاعلان أو التكليف بالحضور أمام قاضي الأمور المستعجلة - وهذا الرسم يقدر بمبلغ جنيه اذا كانت الخصوم مقيمين في المنطقة الموجودة بها مركز المحكمة المختطة ومبلغ ٢ جنيه اذا كانوا مقيمين في البلاد الأخرى - وترسل هذه المبالغ مباشرة الى باشكاتب المحكمة المختطة المختصة بواسطة حساب حركة القنود (قنود وارادة) ويرسل معها في نفس الوقت محضر التمرض بعد أخذ توكيل من الطالب لمحضر المحكمة المختطة ينص على إثباته بتكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة المختطة، وبقيد القضية

بالجدول - ولتضم المكلف بالحضور أن يحضر شخصيا أمام قاضي الأمور المستعجلة للدفاع عن دعواه وثبات بطلان التمرض اذا شاء - وبذلك نص التوكيل ومقدار المبلغ المرسل في كلب الاوسال .

١٢٧ - تنفيذ أحكام إغلاق المحلات اذا أعيد فتحها - تنفيذ أحكام إغلاق المحلات يكون في أقل مرة بمعرفة المحضرين . واذا أعيد فتحها في بمرسة الشهور التالية للتنفيذ فيعاد إغلاقها بمعرفة البوليس بشرط أن يكون الأشخاص والمحلات هي بينها السابق التنفيذ عليها وكذلك نوع الحرقة المتخذة في هذه المحلات .

واذا تمرض وقت التنفيذ شخص غير المحكوم عليه يطلب البوليس من النيابة المختصة أن تمهد بالتنفيذ لأحد المحضرين (مادة ٥٣٥ من التعليمات العامة للنيابات) .

١٢٨ - التصريح باعادة فتح المحلات المحكوم بإغلاقها - يسمح دائما لمالك المحل الذي وقعت فيه المخالفة أن يبيد نضحه في أى وقت شاء اذا أراد أن يرجع الى غير من وقت منه المخالفة ولأجل أن يستعمل استعمالاً آخر إلا اذا كان المحكوم بإغلاقه بيت بناء فيتبع في هذه الحالة نص المادة ٣٩ من اللائحة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الخاصة ببيوت العاهرات (مادة ١٠٠٧ من التعليمات العامة) .

١٢٩ - اذا حكم بإغلاق محل عطارة لانتجار صاحبه في مواد سامة بدون رخصة فلا يصح باعادة فتح ذلك المحل إلا اذا تحققت النيابة بواسطة مفتش الصحة الذي حرر محضر المخالفة من عدم وجود شيء من المواد الممنوع الاتجار فيها والتي حكم بسببها بالإغلاق (مادة ٥٣٦ من التعليمات العامة) .

١٣٠ - اذا حكم بإغلاق محل من المحلات المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة أو الخلطة بسبب عدم استيفاء الاشتراطات المفترضة لها فلا يجوز التصريح

لمصاحب هذا المحل بإعادة فتحه بمقتضى الرخصة الموجودة لديه لمجرد استيفائه تلك الاشتراطات بل لابد لمصاحب الشأن من الحصول على رخصة جديدة بعد استيفاء الاشتراطات المذكورة . وذلك لأن الحكم القاضي بالاعلاق يجعل الرخصة القديمة في حيز العدم ويبطل مفعولها (كتاب دورى لنيابات رقم ٣٦ سنة ١٩٢٦) .

ولكن هذا لا يسرى على الحالة التي ينص فيها الحكم على الاعلاق لحين اتمام الاشتراطات المقررة لأن مثل هذا الحكم لا يبطل مفعول الرخصة القديمة بما أنه صريح في أن الاعلاق يكون حتى تم الاشتراطات . ففى ثبت أنها تمت بصرح بإعادة فتح المحل بلا حاجة للحصول على رخصة جديدة (كتاب دورى رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٧) .

في التهديد

Des menaces

المادة ٢٨٤ ع (تقابل المواد ٣٠٥ الى ٣٠٨ ع ف)

ملخص

نص المادة ٢٨٤ ع ١ — محرمات . تعريف التهديد ٢ — تاريخ العقاب على التهديد في القانون المصري وقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ ، ٣ — المذكرة الإيضاحية وقرار المستشار القضائي ٤ — حد الفرق بين القانون المصري والقانون الفرنسي ٥ — مدة العقاب على التهديد ٦ — الأركان العامة لجريمة التهديد ٧ — الركن المادى : فعل التهديد ٨ — الركن الأدبى : القصد الجنائى ٩ الى ١٣ — أحوال التهديد المعاقب عليه ١٤ الى ١٥ — (١) التهديد الكتابي الجسم المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر . أركان الجريمة ١٦ — الركن الأثرى : التهديد بالكتابة ١٧ الى ٢٢ — الركن الثانى : جسامته التهديد ٢٣ الى ٢٨ — الركن الثالث : اصطحاب التهديد بطلب أو بتكليف بأمر ٢٩ الى ٣٣ — عقاب الجريمة ٣٤ — (٢) التهديد الكتابي الجسم غير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر ٣٥ — (٣) التهديد الشفهى بواسطة ٣٦ الى ٤٢ — (٤) التهديد الكتابي غير الجسم ٤٣ — التهديد الذى يكون ركازا نظريا مشددا لبعض الجرائم ٤٤ و ٤٥

المراجع

جاروطة ثالث ج ٥ ص ٢٨٨ ، وجارسون ج ١ ص ٧٣٠ ، وشونو وهيل طبعة مادية ج ٤ ص ١ ، وجودى ج ٣ ص ٨٦١ ، وأحمد بك أمين طبعة ثانية ص ٧١١ ، وموسوعات دالوز تحت عنوان (Crimes contre les pers.) ج ١٤ ص ١٠٦٠ ن ١١٠ ، وعلقى دالوز ج ٤ ص ٤٠٨ ن ١٠٦

١ — المادة ٢٨٤ ع — نصها : كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور غندشة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن .

ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .
وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا .

ويعاقب على التهديد كتابة بالتعدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحسب مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيناً مصرياً .

٢ - عموميات - التهديد هو فعل الشخص الذى ينذر آخر بخطر يريد إيقاعه بشخصه أو بماله (قانون جاز ١٩٥١) .

٣ - وقد لبث القانون المصرى لا يعاقب على التهديد مجزداً عن أى اعتبار آخر حتى سنة ١٩١٠ فلما كثرت حوادث التهديد ومست الحاجة الى معاقبة هذا النقص عذلت المادة ٢٨٤ ع القديمة بالقانون رقم ٢٨ الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ بحيث أصبحت تعاقب على التهديد على اعتبار أنه جريمة خاصة (Sui generis) .

٤ - وهالك نص المذكرة الإيضاحية المرفوعة من وزارة الحفانية مع مشروع هذا القانون: "لم تنص المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ من قانون العقوبات إلا على سلب المال بالتهديد . أما التهديد غير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر فغير معاقب عليه الآن مهما بلغ من الشدة . وهو قصص من المفيد سده . لذلك عدلت المادة ٢٨٤ بحيث تناول التهديد بالقول أو بالكتابة وسواء أكان التهديد مقروناً بطلب أم لا متى كان شديداً كالتهديد بأمر يعاقب عليه فاعله بالقتل أو الأشغال الشاقة أو التهديد بإفشاء ما يمس الشرف أو بعزو ما يחדش الناموس . وإذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة السابقة فإنه لا يعاقب عليه إلا اذا كان بالكتابة" .

وقد جاء فى تقرير المستشار القضائى عن ١٩١٠ ما يأتى : "كان قانونا العقوبات الصادران فى سنة ١٨٨٣ (المادة ٢٣١) وفى سنة ١٩٠٤ (المواد ٢٨٢) الى (٢٨٤) لا يعاقبان على التهديد إلا اذا كان الفرض منه سلب المال . وكان التهديد حتى بالكتابة غير معاقب عليه مهما بلغت درجة خطورته . فنهت انتم اطر الى هذا القصص لما تكررت خطابات التهديد وأصبح من المهم تداركه . ولا شك أن هذه الخطابات اذا أرسلت لأشخاص عصبي المزاج مهددة إياهم بالقتل تحدث عندهم رعباً وقلقاً ، وقد تلقفتم اذا كانوا من الموظفين عن القيام بواجباتهم . وتستحيل

عادة معرفة أصحاب هذه الخطابات لأنها دائما بلا توقيع . ولكن على الحكومة أن تتخذ من القانون سلاحا لمحاربة مثل هذه الأحوال وإن كانت لا تجد سبيلا لاستعمال ذلك السلاح إلا نادرا .

وقد عدلت المادة ٢٨٤ بناء على ذلك تعديلا جعلها تتناول التهديد بالقول والكتابة وسواء كان التهديد مقرونا بطلب أم لا متى كان شديدا كالتهديد بأمر يعاقب عليه فاعله بالقتل أو الأشغال الشاقة أو التهديد بإفشاء ما يمس الشرف أو بهزوما يخذش التاموس . وإذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة السابقة فإنه لا يعاقب عليه إلا إذا كان بالكتابة “ .

٥ - وقد جعل الشارع المصري التهديد بارتكاب جريمة ضد المال كالتهديد بارتكاب جريمة ضد النفس مخالفا في ذلك حكم المواد ٣٠٥ الى ٣٠٨ من قانون العقوبات الفرنسي التي لا تعاقب الا على التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس ، ولو أن القانون الفرنسي قد نص في مواضع أخرى على عقاب أنواع معينة من التهديد بارتكاب جرائم ضد المال . فالمادة ٣٦٦ من قانون العقوبات الفرنسي جعلت التهديد بالحرق أو بإتلاف أى شيء بواسطة مقذوف أو مادة مفرقة كالتهديد بالقتل . والمادة ١٨ من القانون الفرنسي الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٥ تعاقب على التهديد بإتلاف أو تعطيل خط السكة الحديدية أو بوضع شيء على الخط يوقل سير القطارات أو يخرجها عن القضبان .

٦ - وعلة العقاب على التهديد لا تقوم على أن هذا الفعل يعتبر مظهرا خارجيا للنية أو العزم على ارتكاب جريمة ، وإنما تقوم على أن التهديد يكون نوعا من الاكراه الأدبي من شأنه إزعاج الشخص المهتد والمساس بأمنه وحرية الشخصية (جاوره ن ١٩٥١ ، وجارسون مواد ٣٠٥ الى ٣٠٨ ن ١) .

٧ - الأركان العامة للجريمة التهديد - لا يعاقب على التهديد إلا باجتماع الركنين اللازمين لكل جريمة وهما الركن المادى أى فعل التهديد والركن الأدبي أى القصد الجنائى .

٨ - فعل التهديد - لم يعرف القانون ما هو التهديد بل ترك الأمر في ذلك لتقدير المحكمة . فكل عبارة من شأنها إزعاج المجني عليه أو إلقاء الرعب في نفسه أو إحداث الخوف عنده من خطر يراد إيقاعه بشخصه أو ماله يعتبر تهديدا معاقبا عليه متى توفرت فيها الصفات المنصوص عليها في المادة ٢٨٤ ع (أحدكنا من ص ٧١٢) .

٩ - ولا يمنع من اعتبار القول أو الكتابة تهديدا أن تكون العبارة عموطة بشئ من الإبهام أو الغموض متى كان من شأنها أن تحدث الأثر المقصود منها في نفس من وجهت إليه (جارسون ٣٧) فإن التهديد الفامض في شكله والمتضمن تلميحات يفهمها الشخص المهتد وحده يجوز أن يكون له من التأثير ما هو مساو أو أشد أثرا من التهديد الجلي الصريح (قضى ١٤ مارس سنة ١٩١٤ شرائع ١ ص ١١٧) .

١٠ - القصد الجنائي - القصد الجنائي في جريمة التهديد هو أن يكون الجنائي مدركا وقت مقارنته الجريمة أن قوله أو كتابته من شأن أحدهما أن يزعج المجني عليه ، وقد يكفه في صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر حل أداء ما هو مطلوب أو فعل ما هو مأمور به . ولا عبرة بالبواعث إذ لا شأن لها البتة بالقصد الجنائي الخاص بالجريمة . فإذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه هدّد المجني عليه كتابة بارتكاب جريمة معاقب عليها بالقتل تهديدا مصحوبا بطلب نقود فالقصد الجنائي هو أن يقوم بذنم المتهم وقت تحريره الكتابة أن فعلته هذه قد يترتب عليها أن يؤذى المجني عليه الطلب وانما (قضى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمحكمة ١١ عدد ١٣٤ ، و ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بمحكمة ١٠ عدد ٦٤) .

١١ - ولكن ليس بشرط أن يكون لدى الجنائي نية تحقيق الشيء المهتد به . لأن التهديد كما قلنا هو جريمة من نوع خاص يعاقب عليها القانون بسبب ما يحدثه التهديد في ذاته من رعب في نفس المجني عليه (جارود ١٩٥١ ن ١٩٥١ ، وجارسون ٣٠ - وانظر عكس ذلك ووسى ٢ ص ٢٥٧ ، وشونو وهيل ٤ ن ١٣١٠) .

١٢ - ولكن إذا كان العزم على تحقيق التهديد ليس شرطا لتكوين الجريمة ، فيجب على الأقل أن يكون التهديد "جديا" بدرجة تكفي لحمل الشخص المقصود

به يعتقد تحقيقه . بحيث انه يجب أن يكون التهديد من شأنه التأثير في نفس 'المخني عليه' ، وأن يكون المتهدد (بالكسر) عالماً بمبلغ هذا التأثير (جارو ١٩٥٣ : ١٠) .

١٣ - وبمقتضى القانون المصرى لا يكون للتهديد هذه الصفات إلا إذا كان مدوناً بالكتابة أو إذا كان التهديد الشفهى حاصلًا بواسطة شخص آخر . أما التهديد الشفهى المباشر فلا يعاقب عليه القانون لأنه يصدر دائماً عن انفعال نفسى ولا يعبر عن حقيقة قصد فاعله .

١٣ مكر - ويجب فى الحكم الصادر بمقوبة فى جريمة تهديد بيان الفعل الذى حصل التهديد بارتكابه للاستيثاق من تحقق أركان جريمة التهديد واطباق المادة التى وقمت عقوبتها . والقصور عن تبيان ذلك يعيب الحكم عياً جوهرياً ويبرر تمضيه (قضى ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ ج ٣٠ عدد ١١٠) .

١٤ - أحوال التهديد المعاقب عليه - التهديدات المعاقبة عليها فى المادة ٢٨٤ ع هى : على أربع درجات : (١) التهديد الكتابى بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف إذا كان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر . (٢) التهديد الكتابى بارتكاب شيء مما ذكر إذا لم يكن مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر . (٣) التهديد الشفهى بواسطة شخص آخر بارتكاب شيء مما ذكر سواء أكان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا . (٤) التهديد الكتابى بالتعدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة .

١٥ - فىرى من ذلك أن الشارع قد راعى فى عقاب جريمة التهديد الأمور الثلاثة الآتية :

(الأول) جسامة التهديد . فقد جعل للتهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء الأمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف عقاباً أشد من التهديد بالتعدى أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة .

(الثانى) نوع التهديد . فقد وضع للتهديد بالكتابة عقوبات أشد من عقوبة التهديد الشفهى ، ولم يعاقب مطلقاً على التهديد الشفهى بالتعدى والإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة .

(الثالث) كون التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر أو غير مصحوب بنى من ذلك . بفصل عقاب التهديد الذى من النوع الأول فى حالة التهديد الكتابى الجسيم أشد من التهديد الذى من النوع الثانى، ولكنه لم يفرق بين النوعين فى حالة التهديد الشفهى ولا فى حالة التهديد الكتابى غير الجسيم .

١٦ - (١) التهديد الكتابى الجسيم المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر، أركان الجريمة - هذا التهديد منصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٤ ع . ويشترط لتكون الجريمة توفر الشروط الثلاثة الآتية : (١) أن يحصل التهديد بالكتابة ، (٢) أن يكون على درجة معينة من الجسامه ، (٣) أن يكون مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .

١٧ - الركن الأول : التهديد بالكتابة - التهديد الكتابى أشد خطرا من التهديد الشفهى ، لأنه يصدر دائما عن تصميم وتفكير سابق بخلاف التهديد الشفهى فإنه قد يصدر عن انفعال نفسى عارض . ولذا قضى الشارع بمعاقبة التهديد الكتابى فى كل الأحوال ووضع له عقوبات أشد من عقوبة التهديد الشفهى .

١٨ - ويراد بالكتابة كل محرر أيا كان . وفى العادة تكون الكتابة مسطورة باليد على ورق . ولكن لا شك فى وجوب المعاقبة عليها ولو كانت موضوعة بطريقة أخرى من طرق التحرير كأن تكون مكتوبة من حروف مخطوطة على حائط أو على باب أو مطبوعة ومنشورة فى جريدة (جارسون ١٩) .

١٩ - ويماقب على التهديد بالكتابة حتى ولو كان المحرر غفلا من الاضمام وقد نصت المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الفرنسى صراحة على هذا الأمر . وقاضى الموضوع فى هذه الحالة أن يقرر من هو صاحب المحرر ، ويجوز أن ينتج هذا الإثبات عن مجزئ قرائن (جارسون ٢٠) .

٢٠ - لم ينص القانون على المعاقبة على التهديد بطريقة الرسوم أو الرموز مع أنه يماقب على القذف والسب بهذه الطريقة . وربما يستتبع من سكوته أن هذا النوع من أنواع التهديد غير معاقب عليه . ولكن الشراح يفرقون بين حالتين :

(١) إذا كان التهديد بعلامات هيدروغرافية ذات مغزى واضح لا يمكن أن يخدع معه انسان في نوع التصدى المنذر به فيصح تطبيق المادة ٢٨٤ لأن العلامات الهيدروغرافية متى كانت مرسومة على عور تمذ في الواقع كتابة كما لو أرسل شخص إلى آخر ورقة مرسومة عليها بحجعة وعظام ميت .

(ب) وأما إذا كان التهديد برموز كارسال خنجر أو وضع مواد ملتهبة وعلبة نقاب على عتبة منزل فلا عقاب ، لأن التهديد بالرموز ليس تهديدا كتابيا ولا شفويا (جارو ٥٩٠١٩٥٩ ، وجارسون ٢١٠ ٢٣٠) .

٢١ - هل يشترط للعقاب على التهديد الكتابي أن يرسل خطاب التهديد الى المجنى عليه مباشرة؟ يرى الشراح وجوب العقاب متى كان المجاني الذي أرسل لآخر خطاب تهديد لا يتعلق به قد أراد أن يصل التهديد الى الشخص المهتد أو كان يجب عليه أن يتوقع وصوله اليه حتما (جارو ٥٨٥١٩٥٨٥ ، وجارسون ٢٥٠ ٢٧٠) . وقررت محكمة النقض والابرار أن جريمة التهديد يجوز أن تكون ولو أن خطاب التهديد لم يرسل مباشرة الى الشخص المهتد، ولكن يشترط لتكوينها وجود صلة بين المرسل اليه خطاب التهديد. والشخص المهتد تجعل للتهديد أثرا في نفس المرسل اليه .

ففي قضية اتهم فيها شخص كان مستخدما في شركة التلغرافات ورفعت من خدمتها بأنه هدد كتابة مدير هذه الشركة بأن يعيده الى الخدمة وإلا قتل النفس الذي رفته قرر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية لعدم الجنائية لأن التهديد لا يختص بنفس المرسل اليه أو بأحد أفراد عائلته أو بشخص تربطه به علاقة متينة . ولكن محكمة النقض قضت هذا القرار لأن القانون لم يعرف نوع العلاقات التي يجب أن تكون موجودة بين المرسل اليه خطاب التهديد والشخص المقصود بالتهديد بل ان المبادئ والأحكام القضائية تقضى فقط بأنه يجب أن يكون للتهديد تأثير بسبب وجود الروابط بين الاثنين، وقاضى الموضوع هو الذى ينظر فيما اذا كانت هذه الروابط موجودة ماديا وقضائيا أم لا (قض ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٠ مج ١٢ عدد ١٧ - وقانون استئناف مصر ٢ أبريل سنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ٢١١) .

وفي قضية أخرى اتهم شخص بأنه هدد كتابة مفتش الخراف قسم النيا بأن أرسل خطابا لكل من وكيل وزارة الداخلية ومدير عموم التلغرافات بمصر تهديد مفتش التلغراف بالقتل إن لم ينظر في أمره . وحكت محكمة الجنايات براءة المتهم بناء على عدم وجود ارتباط كاف بين هذين الموظفين والشخص المقصود بالتهديد . ومحكمة النقض والإبرام قالت إنه من المبادئ المقررة أن قاضي الموضوع يفصل نهائيا فيما إذا كانت الرابطة الموجودة بين الشخص الذي يستلم الخطاب والشخص المقصود بالتهديد هي رابطة كافية لحصول التأثير من تهديد لم يقع مباشرة فلا تكون محكمة الجنايات قد تجاوزت السلطة المخولة لقاضي الموضوع إذا حكمت بالبراءة لعدم وجود هذه الرابطة (قصر ١٣ فبراير سنة ١٩١٥ شرائع ٢ ص ١٧٧) .

وتقرر قاضي إحالة شين الكوم مثل ذلك في حكم قال فيه إنه وإن لم يكن من المحتم في جريمة التهديد بالمادة ٣٨٤ ققرة أولى إرسال خطاب التهديد الى الشخص المهتد مباشرة إلا أنه من المبادئ المقررة وجوب وجود رابطة بين الشخصين المهتد والمخاطب تكون مصدرا لتأثير يقع على نفس المخاطب بسبب هذا التهديد ؛ فلا تتم الجريمة إذا أرسل شخص خطابا لآخر يخبره فيه بوجود علاقة بين زوجته وشخص آخر وأنه إذا لم يرجع هذا الشخص عن سيره السيئ فلا بد من قتله (إحالة شين الكوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٧ شرائع ٥ ص ١٨٥) .

٢٢ - ويعاقب على التهديد ولو لم يكن الشخص المهتد في الخطاب معينا تعيينا صريحا إذا أمكن أن يتوصل الى تعيينه بطريق الاستنتاج من الظروف . وقد حكمت محكمة النقض والإبرام في قضية تهديد تقرر فيها قاضي الاحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية بناء على أن الألفاظ الواردة في خطاب التهديد هي ألفاظ مبهمة ولم تعين الأشخاص الموجه لهم التهديد تعيينا كافيا ولذا يمكن القول بأنه لا يوجد بين هؤلاء الأشخاص وبين الشخص المرسل اليه الخطاب روابط شديدة بنوع ما حتى تؤثر على هذا الأخير - حكمت محكمة النقض بقبول الطعن المقدم من النيابة في هذا القرار لأن القانون لا يحتم في مثل هذه الدعوى بأنه لأجل أن يكون التهديد

معاقبا عليه قانونا يجب أن يكون الشخص المهدد معينا بالفاظ محدودة ومعروفة ولذا فان قاضي الاحالة قد أخطأ فيما قرره من أن الألفاظ التي أئتمتا لا يمكن أن تطبق على أشخاص مرتبطين ارتباطا شديدا بالشخص المرسل اليه خطاب التهديد لأن مسألة تعيين الشخص المهدد تعينا كافيا سيفصل فيها القاضي الذي يحكم في الموضوع، ولكنه يجوز مع ذلك أن تستتج مسألة تعيين الأشخاص المحتم ذكرهم قانونا من الوقائع الثابتة والمدققة بالقرار (قض، ١٧ ديسمبر ١٩١٠ مج ١٢ عدد ١٨٠).

٢٣ — الركن الثاني : جسامته التهديد — نص الفقرة الأولى

من المادة ٢٨٤ ع على التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف، وهو أشد أنواع التهديد خطرا، لأنه ينذر الهجنى عليه بمخطر جسيم على نفسه أو ماله أو سمته .

وأهم الجرائم التي تقع على النفس ويعاقب عليها القانون بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة هي جريمة القتل عمدا ، كما أن أهم الجرائم التي تقع على المال ويعاقب عليها القانون بهذه العقوبات هي جريمة الحريق عمدا .

٢٤ — أما التهديد بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف . فيراد به إفشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت اليه أو احتقاره عند أهل وطنه (انظر المادة ٢٦١ ح) .

٢٥ — لكنه لا يشترط هنا أن يكون المراد من التهديد إفشاء الأمر المهدد به بطريق من طرق العلانية الواردة في المادة ١٤٨ غ، بل يكفي التهديد بالإفشاء ولو الى شخص واحد وبطريقة سرية لأن ذلك قد يكون كافيا لالتقاء الرعب في نفس المجنى عليه (أحد بك أمين ص ٧١٥ ، وقارن جارسون مادة ٤٠٠ ن ٥٤) .

٢٦ — ولا فرق بين أن تكون الأمور المهدد بها صحيحة أو مختلفة، فان المادة تعاقب على التهديد بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف .

ويدخل في معنى التهديد بافشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف التبليغ عن جريمة صحيحة أو مزعومة .

٢٧ - ولا يشترط أن تكون الأمور المهدد بافشاها خاصة بشخص المجني عليه ، بل يصح أن تكون متعلقة بشخص آخر يهيم أمره . فمن هدد والدا بافشاء أمور شائنة تتعلق بأحد أولاده يعاقب بالسادة ٢٨٤ ع (أحد بك أمين ص ٧١٥ ، وقارن دالوز ١٨٩٨ - ١ - ٩٢) .

٢٨ - ولا يشترط لتطبيق السادة ٢٨٤ ع أن يبين الجاني للجني عليه عبارة صريحة الأمور الشائنة التي يريد إفشاها ، بل يكفي مجرد التلميح أو الإشارة ولو من طرف خفي إلى هذه الأمور . وقد حكم بأن التهديد بافشاء أمور مخدشة للشرف يعاقب عليه ولو كان الخطاب المتضمن له لم يبين صراحة الأمر المهدد به ، فإن التهديد الغامض في شكله والمتضمن تلميحات يفهمها الشخص المهدد وحده يجوز أن يكون له من التأثير ما هو مساو أو أشد تأثيراً من التهديد الجلي الصريح . وقد تقرّر دائماً بهذا الصدد أن الشرط الحقيقي للتهديد المعاقب عليه هو أن يكون التهديد جدّياً أي من شأنه أن يؤثر على الشخص المهدد . وهذه المسألة من المسائل الموضوعية التي يقدّرها قاضي الموضوع (نقض ١٤ مارس ١٩١٤ شرائع ص ١١٧) .

٢٩ - الركن الثالث : اصطحاب التهديد بطلب أو بتكليف

بأمر - عدّ القانون التهديد المصاحب بطلب أو بتكليف بأمر أشدّ خطراً من التهديد البسيط ، وعاقب عليه في الفقرة الأولى من السادة ٢٨٤ بقوّة أشدّ مما لو لم يكن مصحوباً بشيء . وذلك لأنه فضلاً عما يترتب عليه من إزعاج خاطر المجني عليه فإنه يكلفه القيام بعمل أو الامتناع عن عمل على رغم إرادته ، فقيه علاوة على التهديد معنى القهر والارغام (جارسون ن ٣٨ ، وجارو ن ١٩٥٦) .

٣٠ - ولم تبيّن السادة ٢٨٤ ع نوع الطلب أو التكليف المصاحب للتهديد بل جاءت بلقظتهما منكرين لتقع العقوبة على التهديد سواء أكان الطلب قائماً على

مال أم على شيء آخر وسواء أكان التكليف خاصا بعمل أم بامتناع عن عمل (قض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عمادة ١٠ عدد ٦٤، وجارو ٥ ن ١٩٦١، وجارسون ٤٠، وأحمد بك أمين ص ٧١٨).

فيدخل في ذلك من يرسل إلى آخر خطابا يهدده فيه بالقتل إن لم يمتنع عن التكلم في حق آخرين (قض ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ عمادة ٢ عدد ١٥١).

٣١ - ولا فرق في انطباق المادة ٢٨٤ فقرة أولى بين صورة ما إذا كان الطلب أو الأمر الحاصل التكليف به خاصا بشخص المجني عليه أو المتهم وصورة ما إذا كان خاصا بغيرهما (قض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عمادة ١١ عدد ١٣٤).

٣٢ - ولا يلزم لتكون جريمة التهديد أن يكون للهدد (بالكسر) مصلحة شخصية في تنفيذ الأمر الحاصل بشأنه التهديد (قض ١٦ يناير سنة ١٩١٥ مج ١٧ عدد ٤).

٣٣ - وليس من أركان جريمة التهديد أن يكون الطلب أو التكليف غير شرعى في ذاته . فتطبق المادة ٢٨٤ ع على من يرسل إلى جاره خطابا يهدده بالأذى إذا لم يمنع مواشيه عن زراعته، وعلى الدائن يهدد مدنيته بالقتل إن لم يقم بوفاء ما عليه (قض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عمادة ١٠ عدد ٦٤ --- وهذا المعنى نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ مج ١٦ عدد ١٢، وجارو ٥ ن ١٩٦٢، وجارسون ٤١، وأحمد بك أمين ص ٧١٨).

٣٤ - عقاب الجريمة - يعاقب القانون على التهديد الكتابي الجسيم المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر بعقوبة السجن .

٣٥ - (٢) التهديد الكتابي الجسيم غير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر - هذا التهديد منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٨٤ ع . ويشترط لتكوينه : (١) أن يكون التهديد بالكتابة، (٢) أن يكون بشيء مما ذكر في الفقرة الأولى أى أن يكون التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لموافاة أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف .

ويعاقب على هذا النوع من التهديد بعقوبة أقل شدة وهي الحبس نظرا لعدم اصطحاب التهديد بطلب أو بتكليف بأمر .

٣٦ - (٣) التهديد الشفهي بالواسطة - هذا التهديد منصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ ع . ويشترط لتكوينه : (١) فعل تهديد شفهي ، (٢) بواسطة شخص آخر ، (٣) بارتكاب شيء مما ذكر في الفقرة الأولى .

٣٧ - فيشترط للمقاب على التهديد الشفهي أن يحصل "بواسطة شخص آخر" . ولا عقاب عليه اذا كان مباشرا . لكن هدد غيره مباشرة ولو بالقتل لا يعاقب بمقتضى المادة ٢٨٤

وقد أضيفت عبارة "بواسطة شخص آخر" الى المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين كما يتمتع المقاب على التهديدات الناتجة عن الاضغالات النفسية ويصبح حكم المادة ملائما لأخلاق وعوائد البلاد (راجع مضم ٧٢٩ من مجموعة محاضر دراسته سنة ١٩٠٩ - ١٩١٠ مجلس شورى القوانين ، محضر جلسة أول يونيو سنة ١٩١٠) .

أما القانون الفرنسي فيعاقب على التهديد الشفهي ولو كان مباشرا ولكن بشرط أن يكون مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر (مادتي ٣٠٧ و ٣٠٨ ع ف) .

٣٨ - ويلاحظ أنه إذا كان التهديد الشفهي مباشرا وكان مصحوبا بطلب مبلغ من النقود أو شيء آخر فإنه يمكن المقاب عليه بمقتضى المادة ٢٨٣ ع باعتباره شروما في اقتصاب ، كما أنه يمكن اعتباره شروما في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٢ ع إذا كان جسيما وكان مقرونا بطلب تسليم سند أو التوقيع على سند (أحمد بك أمين ص ٧١٦) .

٣٩ - ولا يشترط للمقاب على التهديد الشفهي الذي يحصل بالواسطة أن يكون المتهم كلف الوسيط صراحة بإيصال عبارات التهديد الى الشخص المهتد . وإنما يعاقب المتهم متى كان قد أراد أن يصل التهديد الى علم الشخص المهتد أو كان يجب عليه أن يتوقع وصوله إليه حتما (جاءه ١٩٥٨ ن ١٢٥ وبارسون ن ٢٥٠٢٧) .

وقد حكم بأنه وإن يكن من المسلم به أن التهديد بالواسطة يلزم أن يكون فيه معنى التكليف للواسطة بإبلاغ التهديد الى الشخص المهتد ، لأنه إذا كان القانون لا يعاقب على التهديد الشفهي الحاصل في وجه المخني عليه مباشرة فن باب أولى

لا يعاقب على مجرد الأقوال الشفهية التي تحصر في غير حضوره ولو كانت على مسمع من ثلثين ولكن بدون تكليف لهذا الغير بالتبليغ — إلا أن القانون من جهة أخرى لم يشترط لاثبات هذا التكليف استعمال ألفاظ خاصة في الحكم ؛ فيكفي لتوفر هذا الركن أن تكون عبارة الحكم دالة على أن المتهم كان يقصد هذا التكليف ؛ خصوصاً إذا كان الواسطة مجبوراً بحكم وظيفته ومكلفاً بالتبليغ ، كما إذا حصل التهديد لوكيل نيابة أمام الحاجب بأن قال المتهم "واقه العظيم لو كان وكيل النيابة راجح يقبض على" فبروحه وبإعدامه ورفقه" (قض ٢٠ أبريل سنة ١٩١٨ مج ١٩ عدد ١٠٨) .

٤ — ولا يعاقب على التهديد الشفهي إلا إذا كان بشئ مما ذكر في الفقرة الأولى أى بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإقشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف .
فلا عقاب على التهديد الشفهي بالتعدي أو الإيذاء الذي لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة ولو كان حاصلاً بواسطة شخص آخر .

٤١ — أما إذا بلغ التهديد الشفهي تلك الدرجة من الجسامة وكان حاصلاً بواسطة شخص آخر ، فالعقاب واجب سواء أكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر أم لا .

٤٢ — وعقوبة التهديد الشفهي هي الحبس مدة لا تزيد على سنتين .

٤٣ — (٤) التهديد الكتابي غير الجسيم — تعاقب الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨٤ ع على التهديد كتابة بالتعدي أو الإيذاء الذي لا يبلغ درجة الجسامة المتقدم ذكرها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

وقد ذهب بعض الشراح إلى أن عبارة "التعدي أو الإيذاء" الوارد ذكرها في هذه الفقرة لا يراد بها سوى التعدي على الأشخاص ، ولا يدخل فيها التعدي على الأموال . لأنه يقابل ذلك في النسخة الفرنسية عبارة (voies de fait ou violences) ، وهذه العبارة منقولة بحرفها عن المادة ٣٠٨ ع ف ، وقد استعملها الشارع الفرنسي

أيضا في المادتين ٣٠٩ و ٣١١ ع في باب القتل والجرح والضرب ولا يهتم منها سوى التعدي على الأشخاص (أحمد بك أمين ص ٧١٤).

ولكن محكمة النقض والابرام قررت أن هذا التفسير في غير محله : (أولا) لأن المادة ٢٨٤ واردة في باب السرقات والاعتصاب أى التعدي على الأموال لا على الأشخاص فتفسير المادة المذكورة يجب أن يلاحظ فيه موطنها من القانون وهو موطن يجعل التعدي على المال هو الأصل والتعدي على الأشخاص هو الاستثناء التام عن موضعه، (ثانيا) أن المادة ٢٨٤ في مجموعها مؤسسة في أحكامها على جسامته الجرمية المهتد بها الفقرات الثلاث الأولى منها تنص على العقوبات في أحوال التهديد بجرمة معاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بجرمة موضوعها إفساء أمور أو نسبة أمور مخشعة بالشرف والفقرة الأخيرة منها مسوقة لبيان العقاب متى كانت الجرمية المهتد بارتكابها لا تبلغ درجة جسامته الجرائم المشار إليها بالفقرات السالفة المذكورة . وبما أن تلك الجرائم المهتد بها المشار إليها في الفقرات السالفة قد صرح بأن لا فرق فيها بين أن تكون ضد النفس أو المال فلا يوجد أى سبب عقلي يؤذن بتخصيص الجرائم القليلة الجسامته المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة بأنها هي التي تكون ضد النفس فقط لا ضد المال، (ثالثا) إذا صح أن لفظ الإيذاء الوارد بالفقرة الأخيرة المذكورة لا يستعمل إلا في الاعتداء على الأشخاص فإن لفظ التعدي الوارد بها على المدلول اللغوي لا فرق في معناه بين الاعتداء على النفس وبين الاعتداء على المال بل هو يصلق عليهما جميعا فمن التصف القول بأنه هو ولفظ الإيذاء لا ينصرفان معا إلا للاعتداء على الأشخاص فقط، (رابعا) إذا صح أن الفاظ (Voies de fait ou violences) الواردة بالنسخة الفرنسية أكثر ما يكون استعمالها هو في الاعتداء على الأشخاص إلا أن اللغة الفرنسية لا تمنع استعمالها في الاعتداء على الأموال كما أن علماء القانون يستعملونها أيضا في هذا المعنى الأخير، (خامسا) أن عبارة المادة ٢٨٤ بالحالة التي هي عليها الآن قد صدر بها القانون رقم ٢٨ في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ بعد عرضها على مجلس شورى القوانين وأخذ رأيها فيها ولا يوجد في المذكرة الإيضاحية التي قدمت مع مشروع هذه المادة لمجلس شورى القوانين كما لا يوجد في تقرير المستشار المتضامن الذي صدر عقب القانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠ أدنى ما يساعد على التفسير

الناسبق ذكره بل ان نص المذكرة وعبارة التقرير كلاهما عام كموم نص الفقرة الأخيرة من المادة وهما كتلتها لا يشير أيهما إلى تخريق في الجرائم المهدد بها ولا تخصيص لما بأن تكون ضد النفس بل يشيران كتلتها إلى جرائم مهدد بها تكون أقل جسامه من الجرائم المشار إليها في الفقرات الثلاث الأولى وبما أن الجرائم المشار إليها في هذه الفقرات منصوب صراحة على أنها قد تكون ضد المال كما تكون ضد النفس وبما أن الأقل جسامه منه ما هو ضد المال ومنه ما هو ضد النفس فلا محل مطلقا لتخصيص الموم الذي ورد به النص وكل تخصيص من هذا القبيل يكون تحكما بلا دليل . (قضى ١٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦٤٢ سنة ٤٨ قضائية) .

٤ — تهديد الذي يكون ركنا أو ظرفا مشددا لبعض الجرائم —
يوجد في التشريع المصري أحوال كثيرة لا يكون فيها التهديد جريمة خاصة مستقلة، وإنما يند ركنا مكتوا، أو ظرفا مشددا لجناية أو بلجنة ما (أنظر المواد ٩٤ و٩٦ ع في باب الرشوة، و ١١٧ ع في إهانة المرتظفين، و ١٣٨ ع في التمدى على الأديان، و ١٤٨ ع في جرائم الصحف وغيرها، و ٢٨٢ و ٢٨٣ ع في الاغتصاب، و ٢٩٩ ع في تعطيل المراتدات، و ٣٢٧ ع (٢) ع في الاعتداء على حرية العمل، و ٧٥٠ ع من قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ في جرائم الانتخاب، و ٢٤٤ ع في القبض على الناس وجلبهم بدون وجه حق) .

٥ — وقد يحصل بناء على ذلك أن التهديد يقع تحت متناول عدة نصوص من قانون العقوبات . فتمتد الجرائم التي ينتج عن ذلك (سواء أكان هذا التعمد معنويا أو ماديا) يجب أن تطبق عليه القواعد المنصوص عليها في المادة ٣٢ ع وهي تقضى باعتبار الجريمة الأشد والحكم بعقوبتها دون غيرها (جاءه ١٩٦٨ ن ١٦١٥) .

وكان تمام طبع الجزء الثاني من الموسوعة الجنائية بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الأربعاء ١٢ (١٣٥٠) (٢٠ يناير سنة ١٩٣٢) م

محمد قديم

ملاحظ المطبعة بدار الكتب المصرية

